

مِنْ حَاشِيَةِ الْعَالَمِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ

الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ

لِلشَّيْخِ الْإِسْلَامِ زَكْرِيَّا الْإِنْصَارِي

رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى
أَمِينَ

المجلد الخامس

وَلَدَ

لِيَاكُوفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

تَبَعَهُمَا اللَّهُ

إهداء ٢٠٠٦
المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة

الجزء الخامس

من حاشية العالم العلامة الشيخ
سليمان الجمل على شرح المنهج لشيخ
الاسلام زكريا الانصاري
رحمهما الله تعالى
آمين

وبالهامش الشرح المذكور

والاحياء الثمينة للعربي

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

(كتاب الجنائيات)

(كتاب الجنابة)
الشاملة للجنابة بالجراح
وبغيره

أى بيان أحكامها والمراد الجنابة على البدن بقرينة تقسيمها الى الاقسام الاربعة اذ هي التي تنقسم اليها ولذلك قال الشارح هي أى الجنابة على البدن عدد الخ واعلم ان القتل ظمناً كبر الكافر بعد الكفر وموجب لاستحقاق العقوبة في الدنيا والاخرة ولا يتحتم دخوله في النار ولا يخلد وأمره الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وتقبل توبته وبالقود والعفو وأخذ الدية لا تبقى مطالبة أخرى وما أفهمه كلام الشارح والروضة من بقاءها محمول على حقه تعالى اذ لا يسهطه الا توبة صحيحة ومجرد التمكين من القود لا يبيد الا اذا انضم اليه ندم من حيث المعصية وعزم على عدم العود والقتل لا يقطع الاجل خلافا للمعتزلة اه من شر من قوله واعلم ان القتل ظمناً كبر الكافر أى القتل ظمناً من حيث القتل وظاهره ولو كان المقول معانداً أو مؤمناً وهو كذلك لكن ينبغي ان افراده متفاوتة فقتل المسلم أعظم اثماً من قتل الكافر وقتل الذي أعظم من قتل المعاهد والمؤمن وقد شهد لاصل التفاوت قوله صلى الله عليه وسلم لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها اما الظلم من حيث الاقيبات على الامام كقتل الزاني المحسن وقارن الصلاة بعد أمر الامام له بها فينبغي ان لا يكون كبيرة فضلاً عن كونه أكبر الكافر وقوله وبالقود أو العفو شامل للعفو على الدية وقوله وأخذ الدية أى في قتل لا يوجب قوداً وعليه فلو عفا عن القصاص مجازاً أو على الدية سقط الطالب عن التاتل في الاخرة وظاهره وان لم يأخذ الوارث منه الدية وقوله لا تبقى مطالبة أخرى وظهره لا للوارث ولا للمقتول قال ابن القيم والتحقيق ان القتال يتعاقبه ثلاثة حقوق حق لله تعالى وحق للمقتول وحق للولى فاذا سلم القتال نفسه طوعاً واختياراً الى الولى ندماً على ما فعل خوفاً من الله تعالى وتوبة نصوحاً سقط

حق الله بالتوبة وحق الاولياء بالاستيغاء أو الصلح والعطوف. يبق حق المقتول بعرضه الله عنه يوم القيامة عن
عبدنا النائب ويصلح بينه وبينه اه وهو لا ينافي قوله لا يبق مطالبته أخرى بل جواز حله على ان عدم المطالبة
لتعريض الله اياه عنه اه ع ش عليه وأما لو سلم القاتل نفسه اختياراً من غير ندم ولا توبة أو قتل كرها
فيسقط حق الوارث فقط ويبقى حق الله تعالى لانه لا يسقطه الا التوبة كما علمت ويبقى حق المقتول أيضاً لانه لم
يصل اليه شيء من القاتل ويطلبه في الآخرة ولا يقال بعرضه الله مثل ما تقدم لانه لم يسلم نفسه تأبياً
وعبارة شرح مر في فصل الكفارة الآتي نصها والقصد منها أي الكفارة تدارك ما فرط من التقصير وهو
في الخطا الذي لا يتم فيه ترك التبت مع خطر النفس انتهت * (فائدة) * القتل على خمسة أقسام واجب
وحرام ومكروه ومندوب ومباح فالاول قتل المرتد اذا لم يتب والحرابي اذا لم يسلم أو يعطى الجزية والثاني قتل
المعصوم بغير حق والثالث قتل الغازي قريبه الكافر اذا لم يسب الله ورسوله فان سبه لم يكره والرابع قتله
اذا سب أحدهما والخامس قتل الامام الاسير فانه مخير فيه كما سيأتي وأما قتل الخطا فلا يوصف بحل ولا حرمة
لانه غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو كفعل المجنون والبهيمة اه شرح الخطيب قلت لكن ينبغي ان يراجع
ما ذكره في قتل الامام الاسير فانه انما يقتل بالمصلحة وحيث اقتضت المصلحة قتله احتمال أن يكون قتله واجبا
ان ترتب على عدمه مفسدة ومندوبان كان فيه مصلحة تترجم على الترك بل يحتمل الوجوب مع اتفاق حيث
ظهرت المصلحة في قتله اه ع ش على مر (قوله كسر ومثقل) أي وكذا طعام والشراب وكذا كراهه
على القتل اه شيخنا (قوله فهي أعم من تعبيره بالجراح) هي بكسر الجيم جمع جراحة غلبت لانها أكثر طرق
الزهور والجنابة أعم منها ولذا آثرها غيره لشمولها القتل بخوسم أو مثقل أو سحر وجعلها الاختلاف
أنواعها الآتية اه شرح مر وفي المصباح والجراحة بالكسر مثل الجرح وجمعها جراح وجراحات
اد (قوله أيضا فهي أعم من تعبيره بالجراح) نظيره بان الجنابة تشمل السرقة والغصب وقد يقال المراد
الجنابة على البدن كما يشير الى ذلك قوله هي أي الجنابة على البدن اه حل (قوله والاصل فيها) أي في
الجنابة أي في ثبوت القصاص بها (قوله لا يحل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز فلا ينافي وجوب القتل باحدى
الثلاث الآتية لان الجائر يصدق بل واجب كذا في شرح الاربعين وظاهره ان الحلال لا يصدق بالواجب
الا اذا أول بالجواز ويرشد اليه عدول المصنف في فصل يكره غزو غير اذن الامام عن قول أصله وحل الى قوله
وجاز كما يأتي التنبه عليه اه شوبري (قوله دم امرئ مسلم) قال الطيبي ومسلم صفة مقيدة لامرئ ويشهد مع
ما هو متعلق به صفة ثانية بجاءت للتوضيح والبيان أو حال جى عه مقيداً للموصوف مع صفة اشعار بان الشهادة
هي العمدية في حقن الدم وقوله المقارق صفة مؤكدة للتارك اه شوبري (قوله التيب الزاني) أي زنا
الزاني التيب وقوله والنفس بالنفس أي قتل المكافئ وهذا هو محل الشاهد من الحديث وقوله والتارك
لدينه أي ترك التارك وهو المرتد اه شيخنا (قوله المقارق للجماعة) المراد بهم جماعة المسلمين والتارك
لدينه هو المقارق للجماعة فهو من باب التأكيذ وقيل هو من باب التأسيس لان التارك لدينه قد لا يفارق الجماعة
كالهودي والنصراني اذا أسلم فهو تارك لدينه غير مقارق للجماعة بل هو موافق لهم ودخل فيهم والجل على
التأسيس أولى من الحل على التأكيذ كذا في كتاب النزيعة لابن العماد ثم رأيت الشهاب بن حجر في شرح
الاربعين النووية بينه بغير ذلك ثم ذكر معه فوائد لا يستغنى عنها فراجع ومنه ان التارك لدينه ما ينحوي
أو خربة أو صيال أو نحو بدعة كالحوارج المتعرضين لنا للمتبعين من اقامة الحق عليهم المغاتلين عليه واما بعدم
ظهور شعار الجماعة في الفرائض فكل هؤلاء محل دعاؤهم بمقاتلتهم من أجل انهم تركوا دينهم كالمرتد
لكنهم يقاترونه بله بدل كل الدين ولا يبدلوا بعضه وان كان كل منه ومنهم مقارفاً للجماعة فسلم ان بين ترك
الدين من أصله ومقارفة الجماعة عموماً وخصوصاً مطلقاً لانه يلزم من الاول الثاني ولا عكس وبين تركه لامن

كسر ومثقل فهي أعم من
تعبيره بالجراح والاصل فيها
آيات كآية يأبى الذين آمنوا
كتب عليكم القصاص
وأخبار كعب الصبيحين
لا يحل دم امرئ مسلم يشهد
أن لا اله الا الله وأنى يرسل
الله الا باحدى ثلاث التيب
الزاني والنفس بالنفس
والتارك لدينه المقارق
للجماعة

أصله ومفارقة الجماعة التساوي لانه يلزم من أحدهما الآخر وعلم ان الحصر حقيقى وكتب أيضا قوله
المفارق للجماعة وأئذنه بعد قوله التارك لدينه الاشعار بان الدين المعتبر هو ما عليه الجماعة والقتل يترك الصلاة
انما هو لان تارك الصلاة تارك للدين الذى هو الاسلام أى الاعمال قاله البرماوى فى شرح البخارى اه
شورى (قوله هى أى الجنابة) أى بالفعل وهو المباشرة وأما السبب كنع الطعام فسيذكره بعد ومن السبب السخر
اه حل (قوله من قطع ونحوه) بيان لغير المرض اه شيخنا (قوله ثلاثة) أى ثلاثة أنواع فمن ثم يلحقه
التاء أو يقال اذا حذف المعداد يجوز اثبات التاء وحذفها اه ع ش (قوله وشبهه) هو بكسر الشين
وسكون الباء وبفتحهما وشبهه كقتيل وتطير ذلك مثل ومثل ومثيل اه سم (قوله لانه ان لم يقصد
الح) هو شامل لصورة حسنة وهى ما لو قصد شخصاً طنه صيداً فاذا هو انسان فان ذلك من اقسام الخطا ان
كان قول الشارح الا ترى بان لم يقصد الح فاصراً عنها ثم هذه الصورة ترد على ضوابط العمدة الا ترى كابر دعائها
ما فى الروضة قبيل الديان من ان الشخص اذا رى الى جماعة وقصد اصابة أى واحد منهم فاصاب واحداً وجب
القصاص وقول المنهاج فى تعريف العمد وهو قصد الفعل والشخص ان أراد قصد الشخص فى الجملة دخلت
الثانية ووردت الاولى وان أراد قصد غيره وردنا ثم رأى صاحب التصحيح اعتماداً لشرائط قصد العين وأجاب
عن مسئلة الروضة المذكورة بان الاسنوى وغيره صحيحوا خلافه انتهى اه سم (قوله كان ذلك) من
باب تعب اه مختار (قوله وقصد عين شخص) أى آدمياً كان أو غيره وقوله من الاكسين انما يقيد به
لانه محل التعليل الا ترى اما غيره كالبهية فمضمون مطابقاً ولا تدخله الاقسام الا ترى اه ع ش (قوله فخطأ)
ومنه ما لورى انساناً طنه شجرة وما لورى الى ممد فقصم قبل الاصابة تنزيلاً لاطر وظنه أو العصمة منزلة طر و
اصابة من لم يقصد ولم يبين فى الخطا حكم الآلة من كونها قتل غالباً أولاً اه حل فليست قار ما حكمه (قوله
وتعبرى بذلك أولى من قوله الح) عبارة الاصل ولا قصاص الا فى العمد وهو قصد الفعل والشخص ثم قال فان
فقد قصد احدهما قطعاً اه قصدى عبارة بقصد العين دون الفعل وهذه الصورة محالة اه شيخنا وعبارة
حل قوله أولى من قوله فان فقد الح أى لانه يصدق بوجود قصد من وقعت به الجنابة مع عدم قصد الفعل وهو
محال اذ يلزم من فقد قصد الفعل فقد قصد من تقع الجنابة به ويصدق أيضاً اذا قصد واحداً من جماعة ترى
اليهم والمصرح به فى كلام الشيخين ان ذلك شبهه عمد وحيت ذى شكل اعتباراً بقصد العين فى شبه العمد انتهت
وعبارة الشورى قوله وتعبرى بذلك أولى الح أى لصدق عبارة الاصل بقصد الشخص دون الفعل وهو غير
صحيح وان أجيب عنه بان مراده بقوله فان فقد قصد أحدهما أى مع الآخر ان كان المفقود قصد الفعل أو
وحده ان كان المفقود قصد الشخص فقد قصد الفعل اخص والاخص يستلزم الاعم ولا عكس انتهت (قوله
أو قصدها بما يتلف غالباً فعمد) عبارة أصح مع شرح م ر ولا قصاص الا فى العمد وهو قصد الفعل وعين
الشخص يعنى الانسان اذ لو قصد شخصاً طنه شجرة قبان انساناً كان خطأ كما يأتى انتهت وقوله يعنى الانسان
الح أى باعتبار كونه انساناً والام تخرج هذه الصورة أى صورة النخلة ومرادها الانسان البشر فتخرج الجن
فلا ضمان فيهم مطلقاً لانه لم يثبت عن الشارع فيهم شى اه ع ش عليه وعبارة الشورى تصها قال فى التحفة
* (تنبيه) * وقع لشيخنا فى المنهاج وشرحه ما يصرح بشرائط قصد عين الشخص هنا أيضاً أى فى شبه العمد
وهو عجيب لتصحبه فى الروضة قبيل الديان ان قصد العين لا يشترط فى العمد فاولى شبهه لكن هذا ضعيف
والاعتماد كما قاله الاسنوى وغيره ويخزم به الشيخان فى الكلام على التخييق انه اذا وجد قصد العين فعمد والا كان
قصد غير معين كاحد الجماعة شبهه عمد اه انتهت (قوله أو قصدها بما) أى بالآلة تتلف غالباً أى برعاية المحل
كما يؤخذ من قوله الا ترى كفر زارة بمقتل اه ع ش ومن العمد ما لورى جماعة وقصد اصابة أى واحد منهم
فاصاب واحداً منهم لان كل شخص منهم مقصود بالجنابة بخلاف ما لو قصد واحداً منهم فانه شبه عمد كما تقدم اه

(هى) أى الجنابة على البدن
سواء كانت من دقة الروح
أم غير من دقة من قطع
ونحوه ثلاثة (عمد وشبهه
ونخطأ لانه) أى الجنابة (ان لم
يقصد عين من وقعت) أى
الجنابة (به) بان لم يقصد
الفعل كان زلق وقوع على
شجرة أو قصده وقصد عين
شخص فاصاب غيره من
الاكسين (فخطأ) وتعبرى
بذلك أولى من قوله فان فقد
قصد أحدهما قطعاً الى آخره
(أو قصدها) أى عين من
وقعت الجنابة به (بما يتلف
غالباً) جارحاً كان أولاً (فعمد
أو غيره)

حل وعبارة شرح مر ودخل في قولنا عين الشخص ربه لجمع بقصد اصابة أي واحد منهم بخلافه بقصد اصابة واحد فرق بين العام والمطلق اذا الحكم في الاول على كل فرد فمطابقة فكل منهم مقدر ووجهه وتفصيلا وفي الثاني على الماهية مع قطع النظر عن ذلك انتهت وقوله فرق بين العام والمطلق الفرق محل تأمل قوي فليتأمل المتأمل فيثبت لعل وجه التأمل ان قصد واحد لا بعينه هو عبارة عن المشترك وهو يتحقق في ضمن كل واحد منهما فكان عاما بهذا المعنى فلا يتم قوله فرقا لانه قد يجب ان لا قصد واحد من غير ملاحظة التعميم فيه كان عبارة عن الماهية فقط فلم يقصد شيئا من الافراد وان كان وجود الماهية اذا تحقق لا بد ان يكون في واحد الا ان القصد لم يتعلق به وفرق بين كون الشيء حاصل لا غير مقصود وكونه مقصودا اه ع ش عليه * (فرع) لو أشار لانس بكن تخويفه فله سقطت عليه من غير قصد اتجه كونه غير عمد لانه لم يقصد عينه بالا آلة قطعان قال ابن العماد انه عمد بوجوب القود اه شرح مر وقوله اتجه كونه غير عمد أي ويكون شبه عمد لانه قصد الفعل وهو التخويف الذي لا يقتل غالبا وقوله لانه لم يقصد عينه فيه نظرا فانه حيث أشار فقد قصد عينه بالاشارة نعم خصوص الاشارة التي وجدت منه لا تقتل غالبا وسقوط السكين من يده لم يقصد ويمكن حمل كلام الشارح على هذا بان يقال لم يقصد عينه بسقوط الآلة اه ع ش عليه (قوله أي أو بما يتلف غير غالب) علم منه ان غير منصوبة عطف على غالبا وهو ظاهر اذ جرها هو هم دخول قصد بما يتلف أصلا وانه شبه عمد اذا السالبة تصدق بتقي الموضوع لكن المقام يدفع هذا الاتهام فيجوز جرها أيضا اه شوبري (قوله كفر زارة غير مقتل) سيد كر تحت زرة في العمدة بقوله كفر زارة بمقتل وقوله لم يظهر أثره سيأتي تحت زرة فيه أيضا بقوله أو بغيره وتألم حتى مات فالمراد بالآثر هو التألم وبقي قيد ثالث لكون الغر المذكور شبه عمد سيد كر بقوله فان لم يظهر أثر ومات حلا فبشبه عمد احتراز أعمال الممكت بعد الغر زمدة طويلة فله هدر اه شيخنا (قوله أو بما يتلف لا غالبا ولا نادرا) عبارة شرح مر ومن شبه العمدة الضرب بسوط أو عصي خفيفين بلا قول ولم يكن بمقتل ولم يكن بدن المضر وبخفيفا ولم يقتل بنحو حرا أو برد أو صغر والافهمد كالو خنقه فضعف وتألم حتى مات لصديق حده عليه وكانوا فرقوا ببقى ألم كل لما بعده نعم لو كان أوله مباحا فلا قود لا اختلاط شبه العمدة انتهت (قوله غير متوال الخ) اشتمل كلامه على قيود خمسة ومحترز كل منها انه عمد فيه القصاص كفي شرح مر انتهى (قوله وشدة حرا أو برد) أي وغير شدة حرا أو برد فهو عطف على مقتل فغير مسطرة عليه اه ع ش (قوله لمن يحتمل الضرب به) أي بكل واحد منهما قال المسعودي لو ضرب به ضربة وقصد أن لا يزيد عليها فقتله فضر به ثم شتمه فضر به وهكذا حتى قتله فلا قصاص لعدم الموالاة أي قصد الموالاة التي تقتل غالبا وبه يندفع قول الراعي ينبغي ان لا ينظر الى ضرورة الموالاة بل الى الألم فان بقي ألم الاولى ثم ضرب به وهكذا فهو كولو والى اه وهذا الرد لليلقي حيث قال هـ ذ أي ما يحتمل الراعي ممنوع فانه في كل ضربة لم يقصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا بخلاف ما لو قصد ولأ الضرب ثم والاه فانوجب عليه القصاص نظر الى قصد الشخص والفعل بما يقتل غالبا والضربة الاولى لا قصاص بها فكيف يجب بالثانية اه حل وعبارة سم وقد نقل الشيخان قبيل الديات عن فتاوى البغوي وأقراه انه لو ضرب بزوجه بالسوط عشرا ولأ فاستعان قصد في الابتداء العدد المالك وجب القصاص وان قصد تأديبها بسوطين أو ثلاثة ثم بدله فجاوز فلا لانه اختلط العمدة بشبه اه انتهت (قوله ويسمى أيضا خطأ عمد الخ) انما تعرض لهذه الاسماء لانه سيأتي التعبير به في الاحاديث الآتية في الكتاب اه شيخنا (قوله وبخلاف الظلم لامن تلك الحشية) عبارة أصله مع شرح مر لا قصاص الا في العمدة وهو قصد الفعل وعين الشخص بما يقتل غالبا هذا أحد العمد من حيث هو فان أراد بقتل ايجابه للثودز يد فيه ظلم لامن حيث الاتلاف لاخراج القتل بحق أو شبهه من غير تقصير كمن أمر ماكم يقتل بان خطوه في سببه من غير تقصير كتبين رفق شاهديه ولكن رمى له درأ أو غير مكافئ فقصم أو كافأه قبل الاصابة وكوكيل قتل

أي أو بما يتلف غير غالب
بان قصدها بما يتلف نادرا
كفر زارة بغير مقتل ولم يظهر
أثره أو بما يتلف لا غالبا ولا
نادرا كضرب غير متوال في
غير مقتل وشدة حرا أو برد
بسوط أو عصا خفيفين لمن
يحتمل الضرب به (قوله
أي شبه عمد ويسمى أيضا
خطأ عمد وعمد خطأ وخطأ
شبه عمد) ولا قود الا في عمد
بقتل زنه بقولي (ظلم) أي
من حيث الاتلاف بخلاف
غير الظلم كالعود وبخلاف
الظلم لامن تلك الحشية

فبان انه زاله أو عظمو كاهوا براد هذه الصورة غفلة عما قررنا من الظلم لان حيث الاتلاف كان استحق حر
 رقبته فقله نصفين انتهت (قوله بان عدل عن الطريق المستحق) فانه لا توجد فيه لكنه يعزرجب عدل عن
 الطريق المستحق الى غيره وقوله لخطر الموضع تعليل لكون ما ذكره ا ه ع ش (قوله وذلك) أي العمد
 الظلم بما يقتل غالبا كغرز ابرة بمقتل والمراد بالابرة ابرة الخياطة وأما المسئلة التي يخاط بها الظروف فهي مما
 يقتل غالبا ا ه زى ا ه ع ش وبعبارة حل قوله وذلك أي العمد كغرز ابرة بمقتل أي ابرة الخياطة
 وظاهر كلامهم وان كان حال من وقع به ذلك لا يتأثر بذلك عادة وهو يفيد ان العبرة بما نصوا عليه من انه يقتل
 غالبا الخ وظاهر قوله فيما سبق ان يحتمل الضرب به ان المنظور اليه حال من وقع به الفعل انتهت (قوله كغرز
 ابرة بمقتل) أي وان لم يتألم وبعبارة أصله مع شرح م ر فلو غرز ابرة بيدن نحوهرم أو نحيف أو صغير أو كبير
 وهي مسمومة أي بما يقتل غالبا أخذ من اشتراطهم ذلك في سقيته ويحتمل الفرق لان غوصهما مع السم يؤثر
 مالا يؤثره الشرب ولو لم يغير مقتل أو بمقتل بفتح التاء كدماغ وعين وحلق وخاصة واحليل ومثانة وعجان وهو
 ما بين الخصية والذبر فعمدوا ان تنق عن ذلك ألم ورم لصدق حده عليه نظر الخطر المحل وشدة تأثيره وكذا
 يكون عمد اغرزها بغيره كآلية وورك ان تألم تألم بالشد يد ادا به حتى مات كذلك فان لم يظهر أثر بان لم يشد
 الألم أو اشتد ثم زال ومات في الحال أو بعد زمن يسير عرفا فيما يظهر فشبّه عمد كالضرب بسوط خفيف وقيل
 عمد كجرح صغير ورد بظهور الفرق وقيل لاشئ من قصاص ولاديه احالة للموت على سبب آخر ورد بانه تحكم
 اذ ليس مالا وجوده أولى بماله وجود وان خف انتهت وكتب عليه الرشيدى و ع ش قوله وهي مسمومة
 قيد في غرزها في الكبير فقط ا ه وفي المصباح العجان كتاب ما بين الخصية وحلقة الذبر ا ه وفي شرح
 م ر في آخر هذا الفصل ولو أن شفه نحو حية أو عقرب تقتل غالبا أو حث غير ميمز كاعجمي يعتقد وجوب طاعة
 أمره على قتل آخر أو نفسه في غير الاعجمي أو التي عليه سباع ضار يا يقتل غالبا أو عكسه في مضيق لا يمكنه التخلص
 منه أو اغترابه فيه يقتل به لصدق حد العمد عليه أوجه فلا مطلقا لانها تنفر بطبعها من الاذى حتى في المضيق
 بخلاف السبع فانه يشب عليه فيه دون التسع نعم ان كان السبع المعري في التسع ضار يا شديد العدو لا يتأني
 الهرب منه وجب القود على المعتمد ولو ربط بيابه أو دهليزه نحو كلب عقور ودعا ضيفا فاقترسه فلا ضمان
 لانه يقتصر باختياره وبه فارق ما لو غطى بثر اجمر غير ميمز بخصوصه ودعا له لجل الغالب أنه يمر عليها فانه فوق
 فيها ومات فانه يقتل به لانه تغير وافضاء يفضي الى الهلاك في شخص معين فأشبهه الاكرام بخلاف ما لو غطاها
 ليقع بها من يمر من غير تعيين فانه لا يقتل لا تنفاه تحقق العمد به مع عدم التعيين كإمرأ المميز فبشبهه دية شبه
 العمد ا ه وقوله أما المميز الخ أي والفرض انه دعاهم والغالب مرورهم عليها وقد غطاها وكتبت عليها عدم
 تغطيتها لكن لم يرها المدعو لعمى أو ظلمة ا ه سم على ج وينبغي ان التعبير في كلامه بالغالب ليس بقيد
 لان شبه العمد لا يشترط فيه ذلك بل التاديبه كالغالب ا ه ع ش عليه (قوله وخاصة) هي ما بين رأس
 الورك وأخر ضلع في الجنب ومثلها الخصر والكشح والثلاثة بمعنى واحد كما يستفاد من القاموس (قوله
 ومات حالا) أي أو بعد زمن يسير عرفا فيما يظهر ا ه من شرح م ر فان كان موته بعد مدة طويلة كان هدرا
 ا ه حل (قوله لانه لا يقتل مثله غالبا) يؤخذ منه انه لو كان في بدن نحو طفل وجب القصاص كما نقله عن
 العبادى وأقره لانه بالنسبة اليه يقتل غالبا ا ه شوبرى وفي نسخة لان مثله لا يقتل غالبا (قوله ولا أثر له
 فيما لا يؤلم) خرج بما لا يؤلم ما لو بالغ في ادخالها فانه عمد وبانه فاقة لحم خفيفة وسقى سم يقتل كغير الاعبا
 كغرزها بغير مقتل وقياس ما مر ان ما يقتل نادرا كذلك ا ه شرح م ر وبعبارة حل قوله كجلدة
 عقب أي مالم يبلغ في الغرز بها مال الجلال المحلى ولم يتألم به انتهت (قوله فلا يجب بموته عند قودولا
 غيره) أي من دية وكفار مولى لكنه يزر حرمة ذلك عليه اذ كل معصية لاحد فيها ولا كفارة يجب فيها التعزير

بان عدل عن الطريق المستحق
 في الاتلاف كان استحق حر
 رقبته فقله نصفين وذلك
 (كغرز ابرة بمقتل) كدماغ
 وعين وحلق وخاصة فبات
 به لخطر الموضع وشدة تأثيره
 (أو) غرزها (بغيره) أي
 بغير مقتل كاليتوفخذا (وتألم
 حتى مات) لظهور أثر الجناية
 وسرايتها الى الهلاك (فان لم
 يظهر أثر ومات حالاً فبشبه
 عمد) لان مثله لا يقتل غالبا
 واتصاري على التألم كاف كما
 صححه النووي في شرح الوسيط
 فلا حاجة لذكر التورم معه
 كما فعله في الاصل (ولا أثر له)
 أي لغرزها (فيما لا يؤلم
 كجلدة عقب) فلا يجب بموته
 عند قودولا غيره لعلمنا بانه
 لم يعتبه والموت عقبه موافقة
 قدر

غالبا كما يأتي اه ع ش (قوله فهو كمن ضرب بقلم) كان الاولى ان يقول يخرج بما يتلف غالبا او غير غالب
 ما لو ضرب به بقلم الخ اه حل (قوله ولو منعه طعاما الخ) هذه المسئلة من أفراد قوله الا فيوجب قود بسبب الخ
 فالاولى تأخيرها هنا لوقد يقال لما كان هذا سببا في جعله واسطة بين السبب والالة اه حل (قوله
 أيضا ولو منعه طعاما او شرابا) أي أو ما يندثر به في البرد أو ربط عصا به القصد والظاهر ان المراد تناول ذلك
 وحيث نذلا حاجة لقوله وطلبه لانه وان طلبه وحصله لا فائدة فيه لانه ممنوع من تناوله وان كان المراد انه منعه
 تناول طعام أو شراب حاضر عنده دون غيره فقد يقال منعه من الطالب ليس سببا في الهلاك لجواز ان يتناول
 ما يدفع به من غير طلب اه حل وعبارة أصله مع شرح مر ولو منعه شد على العصب أو دخن عليه فمات أو حبسه
 كان أغلق عليه بابا ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما والطالب لذلك أو عراه حتى مات جوعا أو عطشا أو بردا
 ويختلف باختلاف حال المحبوس والزمن قوته وخرأ وضدهما فعمدا حاله لالهلاك على هذا السبب الظاهر
 وخارج بحسبه ما لو أخذ بمغارة قوته أو لبسه أو ماءه وان علم هلا كبه ومنعه ما لو امتنع من تناول ما عنده وعلم
 به خوفا أو حزنا أو من طعام خوف عطش أو من طلب ذلك أي وقد جوزا جابته لذلك فيما يظهر فلا قود بل
 ولا ضمان حيث كان حرا لانه لم يحدث فيه صنعا في الاول وهو القاتل لنفسه في البقية قال الفوراني وكذا لو
 أمكنه الهرب بلا مخاطرة فتركه وأما الرقيق فيضمنه باليد وأخذ الأذرى من قولهم لانه لم يحدث فيه صنعا أن
 قضيته انه لو أغلق عليه بيتا هو جالس فيه حتى مات جوعا لم يضمنه وفيه نظر ممنوع لانه في اخذ الطعام
 منه متمكن من أخذ شيء بخلافه في الحبس بل هي داخله في كلامهم وقوله هذا في مغارة يمكن الخروج منها أما
 اذا لم يمكنه طولها أو زمامته ولا طارقه في ذلك الوقت فالتمتع وجوب القود كالمحبوس مردود بخالف كلامهم
 انتهت * (فرع) * وقع السؤال عما لو منعه البول فان هل يكون عمدا موجباً للقود كالجوع ومنعه الطعام
 والشراب والطالب أولا كالأخذ طعامه وشرابه بمغارة فمات لانه لم يحدث فيه صنعا أقول الظاهر في هذه
 التفصيل كان يقال ان ربها ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت عليه مدة يموت مثله فيها غالبا فهو كالجوع
 ومنعه الطعام والشراب والطالب وان لم ير بطه بل منعه بالتهديد مثلا كان راقبها قال ان بليت قتلته فهو كالجوع
 طعامه في مغارة فمات لانه لم يحدث فيه صنعا وينبغي ان من العمداء يضموا واخذ من العوام جراه مثلا بما يعتمد
 عليه في العوم وانه لا فرق بين علمه بان يعرف العوام العوم ام لا * (فرع) * لو قطع على أهل قطعة ماء حوت عادت بهم
 بالشرب منه دون غيره فماتوا عطشا فالقياس انه لا قصاص لانهم بسبيل من الشرب من غير قود بمسقة فان
 تعد ذلك فليس من المانع للماء اه ع ش على مر (قوله هو أولى من قوله والشراب) أي لا يهائم العطف
 بالوارائه لا بد من المنع من الامرين وليس كذلك اه شيخنا (قوله يموت مثله فيها جوعا أو عطشا) وحد
 الاطباء الجوع المهلك غالبا باثنتين وسبعين ساعة متصلة واعتراض الروياني لهم بمواصلة ابن الزبير خمسة عشر
 يوما مردود بانه أمر نادر ومن حيز الكرامة على ان التدريج في التقليل يؤدي لصبر نحو ذلك كثير او يتجه
 عدم اعتبار ذلك ولو بالنسبة لمن اعتاد ذلك التقليل لان العبرة في ذلك بما من شأنه القتل غالبا اه شرح مر
 (قوله لظهور قصد الاهلاك به) أي وذلك مما يقتل غالبا اه حل (قوله أي وان لم تمض المدة المذكورة) أي
 ولكن مضى مدة يمكن عادة حالة الهلاك عليها اه يدل وعبارة شرح مر وعلم من كلامه السابق انه
 لا بد من مضى مدة يمكن عادة حالة الهلاك عليها فاهام عوم والاهنا غير مراد انتهت (قوله وان سبق وعلم الخ)
 أي وكان اذا انضم الى مدة الحبس يكون المجموع مؤثرا في الهلاك غالبا كما فهمه المقام اه شوبري والمراد
 بالعلم هنا حقيقة لا ما يشمل غلبة الظن نبيه على ذلك شيخنا الشوبري نقلا عن ج في بعض تعاليقه اه ع ش
 (قوله فعمدا لم يصر) أي وهو وظهر قصد الاهلاك به فان صفا عنه وجب نصف دية عمدا اه حل وعبارة
 أصله مع شرح مر وان كان به جوع وعطش وعلم الحابس الحال فعمدا لشمول هذه السابقة اذا فرض

فهو كمن ضرب بقلم او التي عليه
 خرقه فمات (ولو منعه طعاما
 او شرابا) هو أولى من قوله
 والشراب (وطلبه) له (حتى
 مات فان مضت مدة يموت
 مثله فيها جوعا أو عطشا
 فعمدا) لظهور قصد الاهلاك
 به وتختلف المدة باختلاف
 حال المنوع قوة وضعفا
 والزمن حرا او بردا فقد الماء
 في الحر ليس كمن في البرد
 (والا) أي وان لم تمض المدة
 المذكورة (فان لم يسبق) منعه
 (ذلك) أي جوع أو عطش
 (فنبه عمدا) لانه لا يقتل غالبا
 (وان سبق وعلمه) المانع
 (فعمدا) لما صر (والا) بان لم
 يعلمه (فنصف دية شبهه) أي
 شبه العمدا لان الهلاك حصل
 به وبما قبله

ان مجموع المدتين باغ المدة القتالة وأنه مات بذلك كما علم من كلامه انتهت (قوله وهذا مراد الاصل الخ)
فيه ان ارادة ذلك مما ذكر بعيدة لانه لا يلزم من كونه ليس عمدا انه يجب فيه ذلك اه حل الا أن يقال
مراده بقوله وهذا أي كون القتل شبه عمدا لان عبارته محتمة لذلك ولو لم يكن خطأ لكن مراده الاول وأما كون
الواجب نصفيدي أو لا فبعيد من عبارة الاصل تأمل (قوله ويجب قود بسبب) أي لانه من افراد العمد
وحينئذ يكون السبب داخل تحت قوله بما يتلف غالبا وعلى ذلك كان الاول ان يقول عطف على قوله كقود
برة أو تسبب في اتلافه كان منعه الطعام والشراب أو أكرهه على قتل غيره أو ضيفه بمسموم والاف هذا الصنيع
يقتضي ان القتل بالسبب ليس من افراد العمد وان العمد مقصور على ما اذا كان بالمباشرة وهذا مثله في
وجوب القود ونزول ذلك قوله في تعليل وجوب القود بالا كراه لانه قتله بما يصد به الهلاك غالباً فاشبهه بالو
رماه بسهم قتله أي أشبهه بالمباشرة فليست تأمل اه حل (قوله أيضا ويجب قود بسبب) أي في الجملة والا قصد
لا يجب به بل تغلب المباشرة عليه كإسقاط في القدم مع الالتقاء من شاهد والمراد أن القود يجب بالسبب اما مع
وجوبه بالمباشرة كقبي الا كراه أو بدون وجوبه بها كفي شهادة الزور وعبرة الشورى واعلم ان الفعل
الذي له مدخل في الزهوق أقسام ثلاثة مباشرة وسبب وشروط لانه ان أثر في الزهوق وحصل بدون
واسطة فالمباشرة وان أثر في حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب وان لم يؤثر في الزهوق ولا في الحصول فالشرط
فالاول كز الرقبة والقود والجراحات المتساوية والثاني كالا كراه والثالث كتحفر البئر ثم ان
اجتمع السبب والمباشرة فقد يغاب الثاني كالقدم مع الالتقاء من شاهد وقد يغلب الاول كالشهادة وقد
يعتدلان كالمكره والمكره والسبب اما حسي كالا كراه او اما عر في تقديم الطعام المسموم الى الضيف واما شرعي
كشهادة الزور انتهت وعبرة طرح مر والمباشرة ما أثر في التلف وحصله والسبب ما أثر فيه فقط ولم
يحصله ومنه منع الطعام السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصل به بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف تأثير
ذلك الغير عليه كالحفر مع التردى فان الحفوت هو التخطي جهته والحصل هو التردى فيها المتوقف على الحفر
ومن ثم لم يجب به قود مطلقا وسيعلم من كلامه ان السبب قد يغلب على المباشرة وعكسه وانهم ما قد يعتدلان ثم
السبب اما حسي كالا كراه او اما عر في تقديم الطعام المسموم الى الضيف واما شرعي كشهادة الزور فلو شهدا
على آخر بقصاص أي موجه في نفس أو طرف أو ردة أو سرقة قتل أو قطع بأمر الحاكم بشهادتهما ثم
رجع عنها ومثلها المزكيان والقاضي وقال لا تعدنا الكذب فيها وعلمنا انه يقتل بها أو قال كل تعدت الكذب
أو زاد ولا أعلم حال صاحبي لزمهما القصاص فان عني عنه فدية مغالطة لتسببهما الى اهلا كه بما يقتل غالبا
وموجه مر كب من الرجوع والتعمد مع العلم لا الكذب ومن ثم لو تيقنا كذب ما بان شاهدنا المشهود بقتله
حيث لا قصاص بل وازعدهم ما ولو قال أحدهما تعدت أنا وصاحبي وقال الآخر أخطأت أو أخطأنا
أو تعدت وأخطأ صاحبي قتل الاول فقط لانه المقرر بوجوب القود وحده فان قال لا نعلم انه يقتل بقولنا قبلان
أمكن صدقهما القرب عهدهما بالاسلام أو نشأهما بادية بعيدة عن العلماء قال البلقيني أو قال لا نعلم قبول
شهادتهما لوجود أمر فينا يقتضي ردهما والحاكم قصر في اختيارنا فتجب دية شبه العمدة في مالهما ان لم تصدقهما
العاقلة الا ان يعترف الولي بعلمه عند القتل بكذبهما في شهادتهما فلا قود عليهما بل هو أو الدية المغلظة عليه
وحده لانه قطع تسببهما والجائز ما بعلمه فصار اشترط كالمسلم مع القاتل واعتراقه بعلمه بعد القتل لا أثر له
فيقتلان واعترا ف القاضي بعلمه بكذبهما حين الحكم أو القتل موجب لقتله أيضا رجعا لم لا يحمل ذلك كله
ما لم يعترف وارث القاتل بان قتله حق ولو رجع الولي والنشود فسيأتي في الشهادات وخرج بالشاهد الراوى
كلواش كانت قضية على حاكم فروي له فيها خبر فقتل به الحاكم آخر ثم رجع الراوى وقال تعدت الكذب
فلا قصاص عليه كانه في الروضة كصالحا قيل الديان عن الامام وغيره خلافا لا بغوى في فتاويه وقياسه كما أفق
به بعض المتأخرين من الاستغنى القاضي شخصاً فافتاه بالقتل ثم رجع انتهت (قوله كالمباشرة) الكاف للتغليب

وهذا مراد الاصل بقوله والا
فلا أي فليس بعمد (ويجب
قود) أي قصاص (بسبب)
كالمباشرة وسنرى ذلك قودا
لانهم يقدون الجاني بحبل
وغيره قاله الازهرى

(قوله فيجب على مكره) أى ولو أماً أو متقبلاً ومنه إمام خفي من سطوته لا اعتياده فعل ما يحصل به الإكراه
لو خولف فأمره كالاكراه اه شرح مر (قوله أيضاً فيجب على مكره) قضية إطلاقه كغيره حصول الإكراه
بالقول وبالفعل قال في البحر لو كتب كتاباً يقتل رجلاً والكاتب ذو سطة لا يتخلص المكتوب اليه منه إلا
بإمته فكاللفظ وقيل فيه وجهان اه سم (قوله أيضاً فيجب على مكره بكسر الراء) وكذا قوله وعلى مكره
بفتحها أى على الأصح فيهما وعبارة أصله مع شرح مر ولو أكرهه على قتل قطيعه أى المكره بكسر الراء
القصاص وكذا على المكره بالفتح في الظاهر لا يثارة نفسه بالبقاء وإن كان كالا له فهو مضطر قتل غيره لئلا يأكله
ولعدم تقصير المجنى عليه والثاني لأقصاص عليه لغير رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولأنه
آله المكره نصارى كل وضربه به وقيل لأقصاص على المكره بكسر الراء لأنه متسبب بل على المكره بفتحها فقط لأنه
مباشر وهى مقدمة انتهت ولا خلاف في إثم المكره بفتح الراء كالمكره على الزنا وإن سقط الحد عنه لأن
حق الله يسقط بالشبهة وتباح به بقية المعاصي اه ج وقوله بقية المعاصي أى غير الزنا والقتل وأماهما فلا
يباح لهما أى الإكراه كقرروا فى سم عليه مانعه والكلام في القتل المحرم لذاته وأما المحرم لغيره كقتل
صبيان الكفار ونسائهم فيباح بالإكراه كما قاله ابن الرفعة اه شرح الروض اه وفى عرش على
مر مانعه * (تنبيه) * لا يباح الإكراه القتل المحرم لذاته بخلاف المحرم لقوات المالية كنساء الحربين
وذاريهم فإنه يباح بالإكراه وكذا لا يباح الزنا والواط ويجوز لكل منهما دفع المكره بما أمكنه ويباح به شرب
الخمر والافتطار في رمضان والخروج من صلاة الفرض ويباح به الاتيان بما هو كفر قولاً أو فعلاً مع طمأنينة
القلب بالإيمان وعلى هذا فحبه أوجه الأول الأفضل إن ثبت ولا ينطبق بها والثاني الأفضل مقابلة صيانة
لنفسه والثالث إن كان من العلماء المقتدى بهم فالأفضل الثبوت والرابع إن كان يتوقع منه القيام بأحكام
الشرع فالأفضل إن ينطبق بها المصلحة بقاءه والأول الأفضل الثبات ويباح به إتلاف مال الغير وقال في الوسيط بل
يجب وتبعه في الحامى الصغير فزرم بالوجوب (قوله إن قال أقتل هذا) الإشارة لا دعى علمه إلا أمر فلو جهل
كونه آدمياً وعلمه المكره بالفتح اختص القود به كما يعلم من كلامه لا تنفى في قوله فالقود على العالم فقياس
ما سبب أنى وجوب نصف دية الخطأ على عاقلة المكره بالكسر اه حل وعبارة أصله مع شرح مر ولو
أكرهه على رمى شاخص علم المكره بالكسر اه رجل وظنه المكره بالفتح صيداً فراه فبات فالأصح وجوب
القصاص على المكره بالكسر لأن خطأ نتيجة إكراهه فجعل معه كالا له إذ لم يوجد منه ارتكاب حرمه ولا قصد
فعل ممتنع يخرج عنه كونه كالا له والثاني لأقصاص على المكره أيضاً لأنه شريك مخطئ ورد بما مر في التعليل
ويجب على من ظن الصيد مثلاً نصف دية تخلفه على عاقلة في أوجه الوجهين كما يؤخذ من كلام الأنوار ترجحه
واستوجهه الشيخ وإن جزم ابن المقرئ بخلافه انتهت وقوله لأن خطأ أى المكره بفتح الراء نتيجة إكراهه
أى المكره بكسر ها أى فليس المكره بفتح الراء شريكاً بالمكره حتى يمتنع قتله أى المكره بكسر الراء على ما سبب أنى
من أن شريك المخطئ لا يقتل وقوله فجعل أى المكره بفتح الراء معه أى المكره بكسر ها كالا له أى فكان
المكره بالكسر هو القاتل وحده والمكره بفتح الراء آله لا شريك تأمل (قوله وإن ظنه المكره بفتحها صيداً)
عبارة شرح مر وإن كان المكره نحو مخطئ ولا تنظر إلى أن المكره متسبب والمكره مباشر ولا إلى أن شريك
المخطئ لا قود عليه لأنه معه كالا له إذا إكراهه بولد داعية القتل في المكره فبدفع عن نفسه ويقصده الإهلاك
فالبال ولا يحصل إلا إكراهه بالابضرب شديداً أو قتل له لا نحو ولده انتهت وقوله لا يضرب شديداً أى بحيث
يخاف منه الهلاك غالباً وفى سم على المنهج ثم إن الإكراه هنا يحصل بالتهديد بالقتل وغيره مما يخشى
منه الهلاك ووافق ذلك ما نقله العميرى عن الرافعى عن المعتز بن أن الإكراه لا يحصل إلا بالتخويف بالقتل
أو بما يخاف منه التلف كالتفطع والجرح والضرب الشديد بخلاف الطلاق فإن الإكراه فيه لا ينحصر في ذلك

(فيجب على مكره) بكسر
الراء بغير حق إن قال أقتل
هذا والاقتلتك فقتله وإن
ظنه المكره بفتحها صيداً

على الاظهر اه ع ش عليه (قوله وان ظنه المكروه الخ) كتب شيخنا بمش المحلى ما تضمنه وجهه فيما اذا
ظنه المكروه بفتحها صيدا ان المكروه بفتحها الجاهل الحال وظن حـ ل القتل كان كالا لـ لـ لـ وأشبهه ما لو
أمر صبي لا يفعل ثم قال بهذا التقرير يعلم ان وجوب القصاص هنا لا يشكك بمسلف من ان البالغ لو أكره
صبياً وقتلنا ان عمده خطأ لا قصاص وذلك لان جهل الحال هنا يقتضي لاحاق المكروه بالفتح بالآلة مفقود في صورة
الصبي المذكورة لانه عالم بالحال اه وقد يقتضي كونه كالا لـ لـ لـ لا يجب عليه نصف الدية وهو ما في الروض
قال وان كان أحدهما صبياً أي مبرأ أو المأمور أي بالرعي الى شاخص جاهلاً كونه آدمياً فالقصاص على
البالغ أي في الاولى والمأمور أي في الثانية لكن لادنية على الجاهل ولا على عاقلة اذ هو كالا لـ لـ لـ اه قال في
شرح هو على الصبي في الاولى نصف الدية في ماله مغلظة كما سيأتي قال وما ذكره من انه لادنية أي لا يجب نصفها
على عاقلة الجاهل هو أحد وجهين يؤخذان من كلام الاصل فالترجيح من زيادته لكن الاوجه وجوب
نصفها على عاقلة مخففة وهو ما يؤخذ من كلام الانوار اه واعلم ان جهله كالا لـ لـ لـ حتى لا يجب عليه شيء خاص
بما اذا اختص الجاهل به قال في الروض وشريحه وان كانا مخطئين فيما ذكرنا من جهل كل منهما كون المربي
آدمياً فعلى عاقلة كل منهما مخففة فلا قصاص على واحد منهما لانهم لم يتعمدا قتله اه فاظهر الفرق بين
ما اذا كان جهل واحده وبين ما اذا جهلوا يمكن ان يقال اذا جهلوا فلا مزية لاحدهما على الآخر حتى يختص
بوجوب الجنابة وهي لا تختلف بالجهل وعدمه فسوى بينهما بخلاف ما اذا علم المكروه بالكسر وبقي ما اذا
اختص بالمكروه بالكسر وقد يقال يجب القصاص على المكروه بالفتح ثم قياس ما مشى عليه الروض عدم وجوب
شيء على عاقلة المكروه بالكسر وقياس ما قال الشارح ان الاوجه وجوب نصف الدية المخففة على عاقلة المكروه
بالكسر فليراجع وليجوز اه سم (قوله بما يقصده الهلاك غالباً) وهو الاكراه لان الاكراه يصير المكروه
آلة للقتل اه ع ش (قوله لانه آلة مكروهه) أي مع الجهل وكان قياسه ان لا يجب نصف الدية على عاقلة
مع ان المعتمد وجوبها فلم يجعل آلة من كل وجه وأمام العلم فهو شريك كلسياً ولو جهل كل من المكروه
والمكروه كون المربي آدمياً فعلى عاقلة كل نصف دية خطأ اه حل (قوله لان عمده الصبي عمده) الاولى اسقاطه
لانا وان قلنا انه خطأ هو آلة مكروهه فهو وجوب القصاص على المكروه لا يتقيد بكون عمده عمداً وقد نبه ج
على ذلك حيث بدأ أي حين عدمه يجب نصف الدية في مال الصبي مغلظة وفي حال جهله يجب على عاقلة نصف دية
خطأ اه حل وعبارة أصله مع شرح مر ولو أكره بالغ مرأهاً أو صبياً أو مجنوناً أو عكسه على قتل فعله
فعلى البالغ المذكور القصاص ان قلنا عمده الصبي والمجنون عمده وهو الاظهر فان قلنا خطأ فلا قصاص لانه شريك
مخطئ اما الصبي فلا قصاص عليه بحال لا تنقضاء تكليفه انتهت (قوله لان اكرهه على قتل نفسه) أي أكره
المميز على قتل نفسه فان كان غير مميز وجب القود لا تنقضاء اختياره مخرج يقتل نفسه ما لو قال اقطع يدك
والاقتلتك فانه اكره لان قطع اليد ترجح معه الحياة فلم يقصد المأمور به والخوف به اه حل وعبارة سم
قال الزركشي خرج بالتقيد بالنفس صوراً فان احدهما ما لو قال لتقطع يدك أو أصعبك والاقتلتك فهو
اكره قتله الرافعي عن العبادي وفي المطلب لارتفاع فيه الثانية اكرهه على قتل ولده لكن الصحيح في كتاب
الطلاق من الروضة انه ليس باكره لانه اذا قال الر وياني ان ولده كنفسه اه أقول ان قلنا اكرهه على المكروه
بالكسر فقط القصاص وان وجب المال فعلى كل نصف الدية أو ليس باكره فلا شيء على المكروه تأمل اه
(قوله فلا قود لان ذلك ليس باكره حقيقة) أي ويجب نصف دية العمدة على المكروه لان القتل حصل منهما
وتجب الكفارة أيضاً اه حل وعبارة شرح مر ويجب على الأمر نصف الدية كما حرم به ابن المقرئ تبعاً
لاصله وهو المعتمد بناء على ان المكروه شريك وان سقط عنه القصاص الشبهة بسبب مباشرة المكروه قتل نفسه
انتهت (قوله لاتحاد المأمور به الخ) قال بعضهم مقتضاه انه لو قال اقطع يدك البني والاطعت البسرى كان

أو كان مرأهاً لانه قتله بما
يقصده الهلاك غالباً فاشبه
بالورءاء بسهم فقتله ولا يؤثر
فيه جهل المكروه لانه آلة
مكروهه ولا صباه لان عمده
الصبي عمده (لان اكرهه
على قتل نفسه) بان قال اقتل
نفسك والاقتلتك فقتلها فلا
قود لان ذلك ليس باكره
حقيقة لاتحاد المأمور به
والخوف به فكانه اختاره
قال في الشرح الصغير

اكرها لعدم الاتحاد اه حل (قوله ويشبه) أي ينبغي ان يقال الخ معتمد وقوله كان اكرها أي لعدم
 اتحادها ذ كرلانه لم يتحد المأمور به والخوف به ذاتا وصفة اه حل (قوله قتلها أو أحدهما فلا تؤد على
 المكروه) أي بولاديه ولا كفارة اه حل (قوله أو على صعود شجرة) أي أو نزول بشر اه شرح مر
 (قوله لانه) أي الا كراه على الصعود لا يقصد به القتل غالبا وقوله بل هو أي الا كراه على الصعود شبه عمد أي
 فتجبدية شبه العمد على عاقلة المكروه بكسر الراء (قوله ان كانت مما يرتقى على مثلها غالبا) هذا بحسب ما فهمه
 من تقييد النور في نكت الوسيط وذلك ليس تقييد الحكم بل لاجل القول بالقصاص فهو شبه عمد طالما
 اه حل وعبارة شرح مر وقيل هو عمد ومحل هذا القول ان كانت الشجرة مما يرتقى على مثلها غالبا كما
 ذكره المصنف رحمه الله في نكت الوسيط فان لم تكن مما يرتقى على مثلها غالبا لم يأت القول المذكور وحيث
 فالتقييد بذلك لمحل الخلاف خلافا لما فهمه أكثر الشراح انه قيد لشبه العمد فيكون في هذه الحالة خطأ فافهم
 هذا المقام انتهت (قوله ويجب على مكروه بفتح الراء) أي حيث لم يكن أعجميا يعتد به وجوب طاعة أمره
 أو مأمور بالامام أو زعيم بغاة لم يعلم ظلمه بامر بالقتل وشمل كلامه ما اذا ظن ان الاكراه يبيح القتل وهو كذلك
 خلافا لما نقل عن البغوي من عدم القصاص عليه حيث اه شرح مر قال في الانوار وليس المراد بالامام
 هنا المتولين على الرقاب والاموال الممزقين لهم كالسباع والتهبين لاموالهم كاهل الحرب اذا ظفر وبالمسلمين
 بل المراد منه العادل الذي لا يعرف منه الظلم والقتل بغير حق اه رشدي عليه (قوله فهما شريكاني في
 القتل) هذا تفريع على كل من التعليلين أي تعليل وجوبه على المكروه بكسر الراء وتعليل وجوبه على المكروه
 بفتحها المذكور ههنا فهو مفرع عليهما أي فعلم من التعليل لوجوب القود على المكروه بفتح الراء والتعليل المتقدم
 لوجوبه على المكروه بكسر الراء انهما شريكاني في القتل وقد يقال ان قوله لان الاكراه الخ لا يحسن أن يكون
 علة لوجوب القود على المكروه بفتح الراء وانما يناسب وجوب القود على المكروه بكسر الراء بدليل ان الجلال
 المحلى على وجوب القود على كل من المكروه بكسر الراء والمكروه بفتحها بهذا التعليل الذي هو قوله لان الاكراه
 الخ فاشار الى ان علة وجوبه على المكروه بكسر الراء قوله لان الاكراه الخ وان علة وجوبه على المكروه بفتح الراء
 كونه آثر نفسه بالبقاء على مكافئه فكان الاولى للشارح أن يحذف الاول ويقتصر على الثاني تأمل اه حل
 وعبارة سم واعلم أن عبارة أصله ولوأ كرهه على قتل فعلية القصاص وكذا على المكروه في الاظهر وعال
 الشارح الجلال رحمه الله تعالى ذلك بعين هذا الذي قاله شيخنا رحمه الله تعالى ومن البين ان غرض الجلال
 المحلى رحمه الله أن الوجوب على المكروه علة كونه آثر نفسه بالبقاء وشيخنا رحمه الله تعالى جعل كل ذلك كانه كثرى علة لوجوبه
 على المكروه تابع للجلال المحلى في التعليل غافلا عن مراده منه والصواب ان يحذف صدر الكلام ويقول لانه
 آثر نفسه بالبقاء على مكافئه والله أعلم وعبارة الزركشي في توجيه الوجوب على المكروه بالفتح لانه قتله عدوا
 لمصلحة نفسه فكان كما لو قتله ليا كاه في الضرورة وقد يجب بان مراد الشيخ بتعليل الوجوب عليهم لان المكروه
 بالكسر مذكور في قوله أيضا تأمل الا ترى الى قوله فهما شريكاني في القتل (قوله لان قال اقتلني الخ) قال
 الشيخ عميرة هذه المسئلة فيها خلاف بخلاف ما قال اقطع يدي قطعها فلا ضمان قطعاً انتهى اه سم
 وعبارة أصله مع شرح مر ولو قال حرط أو قن اقتلني والاقتلتك فقتله المقول له فالظاهر انه لا قصاص
 عليه للاذنه في القتل وان فسق بامثاله والقود يثبت للوارث ابتداء كالدية وله هذا أخرجه من هادونه
 ووصاياه والطريق الثاني ذات قولين فانهما يجب القصاص لان القتل لا يباح بالانذار فاشبهه ما لو أذن له
 في الزنا لم يمت والاطهر انه لاديه عليه لان المورث استقطعها أيضا باذنه نعم يلزمه الكفارة والاذن في القطع يهدره
 وسرايته كما ياتي في الثاني تجب ولا يؤثر اذنه ومحل ما تقر في النفس فلا قال له اقطع يدي قطعها ولم يمت فلا دية

ويشبه أن يقال لو هدد
 بقتل شخص تعذيباً شديداً ان
 لم يقتل نفسه كان اكرها
 (أو) على (قتل زيد أو عمرو)
 فقتلها أو أحدهما فلا تؤد
 على المكروه وان كان آثماً
 لان ذلك ليس اكرها حقيقة
 فالأمر ومختار للقتل فعليه
 القود (أو) على (صعود شجرة
 - نزول ومات) فلا تؤد لانه
 لا يقصد به القتل غالباً بل هو
 شبه عمد ان كانت مما يرتقى
 على مثلها غالباً ولا فحطاً
 (و) يجب (على مكروه)
 بفتح الراء أيضاً لان الاكراه
 بولد داعية القتل في المكروه
 غالباً ليدفع الهلاك عن نفسه
 وقد آثرها بالبقاء فهما
 شريكاني في القتل (لان
 قال) شخص لا آخر (اقتلني)
 سواء أقال معه والاقتلتك
 أم لا

ولا قود جزا وماله أيضا عند تمكنه من دفعه بغير القتل فان قتله دفعا انتفى الضمان جزا ولو قال اذقني والا
 قتلتك فقد نه فلا حد كصوبه في الروضة فان كان الاذن عبدالم يستط الضمان وهل يجب النصاص اذا كان
 لماذون له عبد او جهان اظهرهما عدمه ولو اكرهه على اكرهه غيره على ان يقتل رابعا فعلا اقتص من الثلاثة
 انتهت (قوله فلا قود بل هو هدر) فلو عدل عن قتله الى قطع طرفه فمات قال القاضي صالت عنها القفال فخر جها
 على مالو وكاه في الشراء بالف فزاده هل يجوز ام لا ونزع ابن الرفعة في ذلك وقال الاذن في اتلاف الكل اذن
 في اتلاف البعض فلا ضمان خلافا للخروج القفال كذا كتب شيخنا بهامش المحلى وهو ما في الزركشي ولك ان ترد
 ما قاله ابن الرفعة بان الاذن في اتلاف الجملة اذن في اتلاف البعض في ضمنها الاستقلال وارضى مر الضمان اه
 سم وقوله بل هو هدر اى لا قود فيه ولا دية بل فيه كفارة اه ع ش (قوله فلا قود على واحد منهما) اشار بهذا الى
 ان هذه المسئلة مستتناة من كل من وجوبه على المكروه بكسر الراء ومن وجوبه على المكروه فتجها بقوله او اكرهه
 على ربحي صيد معه وف على قوله فيم سبق لان اكرهه على قتل نفسه الخ وعلى قوله هنا لان قال اقتلني اشار لهذا
 الحاي نامل (قوله ايضا فلا قود على واحد منهما) وعلى عاقلة كل نصف دية وفي العباب على عاقلة الراعي فقط لانه
 لم يأت بالمأموراه حل واقتصر ع ش والشو برى على الاول وعبارة ع ش وعلى عاقلة كل نصف دية خطأ
 انتهت (قوله فان وجبت دية وزعت) تقييد لقوله فيجب على مكروه ويجب على مكروه أى محل ذلك عالم يؤل الامر
 الى الدية وكذا قوله وان اختص أحدهما تقييد لهما أيضا اه شيخنا وعبارة أصله مع شرح مر فان وجبت
 الدية لغيره خطأ أو عدم مكافأة أو عفوه وهى على غير المخطئ مغلفة في ماله وعليه تخففة على عاقلة وزعت عليهما
 بالسوية كالشر يكتن في القتل نعم ان كان المأمور غير مميز أو أجمعا اختصت بالآمر وان كان المأمور قنه فلا
 يتعلق برقبته شى بل له التصرف فيه ولو كان معسرا لانه آله تجزئة انتهت (قوله وزعت) قال الشيخ غير قوله
 أيضا ان يقتص من أحدهما ويأخذ من الآخر نصف الدية اه سم ومثله شرح مر (قوله فالقود على
 العبد) وجدت بخط الشيخ عبد الوهاب الشنواوى مانصه وعلى الحر نصف القيمة اه وقوله فالقود على المكلف
 أى وعلى الآخر نصف دية عمدا اه ع ش على مر وقوله فالقود على العالم أى وعلى عاقلة الظان نصف
 دية الخطأ اه حل (قوله فالقود على العالم) لان الظان آله مكروه لانه مع العلم يؤثر نفسه فهو شر يلزم مع
 عدم العلم لا يثار فهو آله وعلى عاقلة الظان نصف دية الخطأ كما تقدم لافرق بين أن يكون العالم المكروه بالكسر
 والظان المكروه بالفتح أو عكسه اه حل (قوله وعلى من ضيف بمسموم الخ) هذا من السبب العرفي ولم يقولوا
 أودسه في طعمه أى غير المميز كما قالوا في المميز اه حل لكن ذكر الشيخ مر ان دس السم في طعام
 غير المميز كضيفه بالمسموم فيجب فيه القود أيضا اه شيخنا (قوله بقيد زنته بقولى الخ) لم يبين محتر زنته بل
 عدم القود بل دية شبه العمد في غير المميز وأما في المميز فدية شبه العمد بحالها فليراجع اه روض اه
 ع ش وعبارة حل قوله يقتل غالبا أى وقد علم المضيف ذلك فان لم يقتل غالبا فدية شبه العمد فيجب فيه دية
 شبه العمد مطلقا أى سواء كان المضيف مميرا أم لا خلافا لمن ترجى انه ان كان غير مميز فدية عمد ولا فدية شبه عمد
 انتهت فعلى هذا الضمير في قول المتن فان ضيف به راجع للمسموم من حيث هو لا بقيد كونه يقتل غالبا اذ هذا
 القيد لا محتر زله الا في غير المميز اه (قوله سواء قال انه مسموم أم لا) كذا عبر به كثيرون مع فرضهم الكلام
 في غير المميز وهو عجيب اذ لا تعلل مخاطبة غير المميز ولا يتوهم أحد فيه فرأين القول وعدمه اه زى (قوله
 لانه الجاه الى ذلك) أى ولا اختياره حتى يقال انه تناول ذلك باختياره فذا العمد صادق على هذا اه حل وفي
 ع ش على مر قوله لانه الجاه الى ذلك أى لان الضيف بحسب العادة يأكل مما قدم له وهو لكونه غير مميز
 لا يفرق بين حاله الاكل وعدمها فكان التقديم له الجاء عاديا اه (قائلة) * السم بالفتح في الاكثروجمه
 مسموم كفلس وفلس وسهام كسهم وسهام والضم لغة أهل العالية والكسر لغة بني نعيم وسيمت الطعام سيمما

فلا قود بل هو هدر لا ذننه
 في القتل (أو اكرهه على ربحي
 صيد فأصاب ر جلافان)
 فلا قود على واحد منهما لانهما
 لم يتعمدا قتله (فان وجبت
 دية) بالقتل اكرها كان
 عفا عن القود عليها (وزعت)
 على المكروه والمكروه
 كالشر يكتن في القتل (فان
 اختص أحدهما بما يوجب
 قودا اقتص منه) دون الآخر
 فلا كرمه عبد أو عكسه على
 قتل عبد فقتله فالقود على
 العبد أو اكرهه مكلف غيره
 أو عكسه على قتل آدمي فقتله
 فالقود على المكلف أو علم
 أحدهما أنه آدمي وظنه
 الآخر سيدها فالقود على
 العالم (و) يجب (على من
 ضيف بمسموم) بقيد زنته
 بقوله (يقتل غالبا غير مميز
 فان) سواء أقال انه مسموم
 أم لا لانه الجاه الى ذلك

من باب قتل جعلت فيه السم والسم ثقب الاروق فيه اللغات الثلاث ووجهه سمام اه من الخراشي الكبير
وعبارة ع ش على مر والسم بتثليث اوله لكن الفتح فصع ويليه الضم وأدناها الكسر به عليه البرهان
الحلبي في حواشي الشفاء انتهت (قوله فان ضيفه) أي بالسموم الذي يقتل غالبا اه حل وكان الاولى
أن يقول أي فالسموم من حيث هو كما علمت ولو قدم السموم الى المميز مع جملة أطعمة قضية كلام الامام انه كالم
كان السموم وحده فهو متجه لوجود التغير حيث حوت العادة بحديثه اليه سواء التليس وغيره وهذا الوجه
من ترددات فيه لا ذرعى وكالتصنيف ما لولاه اياه وأمره باكله اه ج (قوله أودسه في طعامه الخ) ويجب
عليه قيمة الطعام ومثل الطعام ماء على طريق شخص معين الغالب شربه منه اه حل (قوله الغالب
أكله منه) هذا وقع في الاصل مزيدا على أصله قيسد الاختلاف لينا في القول بوجوب القصاص وليس قيسدا
لوجوب دية شبه العمد بل هي واجبة مطلقا أي وان ندوا كلمة منه اه حل (قوله فشبه عمد) لا يخفى ان هذا
لا يصدق عليه محد شبه العمد المتقدم لان ضابطه كما تقدم ان يكون بما لا يتلف غالبا الا ان يقال ان الشخص
بالآلة وهذا في السبب تأمل اه حل (قوله فيلزم دية) ظاهره كمال الدية ووجهه انه عند الجهل آلة
فليحذر اه سم (قوله لتناول الطعام باختياره) أي ولا تنظر لجهله في ذلك لا يكتفى بالنظر اليه في وجوب
دية شبه العمد اه حل (قوله ومنقول غيرهما) أي من ان المدار على التميز وعدمه لا على الصبا والبلوغ
الذي عبر به الاصل اه حل (قوله بخلاف تعبيره بما ذكره) أي حيث عبر بالصبي والمجنون اذا الصبي قد يكون
مميزا وعبر بالبالغ العاقل موضع التعبير بالمميز اذا المميز لا يجب ان يكون بالغاً اه حل (قوله الذي عبر به
المحرر) المحرر مختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من النهاية لا امام الحرمين ولهذا
سمها بعض الفقهاء أمانا تأمل وتقدم في الخطبة ان كلام الوجيز والوسيط والبسيط للامام الغزالي (قوله
فا كل منه من يعتاد الدخول) أي ويعتاد الاكل من طعامه اه حل وانظر محترزه هذا القيد هل هو لاغ
فيكون القيد لا مفهوم له أو معتبر فيكون مضمونا تأمل (قوله أوفى طعام من يندراً كلمة الخ) سكتوا عن
حكم ما لو استوى الامر ان ولعله كدوره والمصنف ظن ان التقيد بغلبة الاكل منه للحكم وليس كذلك كما
تقدم بل هو تقييد لحل الخلاف لياتي القول بوجوب القصاص والمعتد وجوب الدية مطلقا أي سواء غلب
أوندر او استوى الامر ان والمراد دية شبه العمد اه حل (قوله فانه هدر) ضعيف بالنسبة ان يندراً كلمة منه
اه ع ش أي بل فيه دية شبه العمد وتقييد المحتاج بالغلبة لاجل محل الخلاف اه سم (قوله ويجب
على من اتقى غيره الخ) هذا من السبب الحسى اه حل * (فرع) * لو أمر صغيراً أن يستقي له ماء فوقع
في الماء ومات فان كان مميزاً استعمل في مثل ذلك هدر ولا ضمنه عاقلة الامر * (فرع) * آخر أوقدت امرأة
النار وتركت ولها الصغير عندها وذهبت فقرب من النار واحترق بها فان تركه بموضع تعدد مفرقة بتركه
فيه ضمنته والا فلا هكذا قاله بعض أهل اليمن وهو حسن اه ج والضممان بدية شبه العمد اه ع ش
على مر وعبارة الشيخ مثل (قائدة) أوقدت امرأة ناراً لاحتها فتركت ولها هدر بياها وذهبت لحاجة
قرب الطفل من النار فاحترق عضو قال الاصمعي في فتاويه ان تركه في موضع بعيد من النار لا تعد فيه
مفرقة فلا ضمان عليها أوفى موضع قريب بحيث تعد فيه مفرقة في العاد فوجب الضمان على عاقلتها وقد نص
بعض الاصحاب على تقرير لهذا انتهت (قوله فيما لا يمكنه التخلص منه) وواختلاف افعال الملقى كان يمكنه التخلص
وانكر الوارث صدق الوارث بيمينه اه شرح مر ويكفيه يمين واحد لانه انما حلف على عدم قدرته
على التخلص لا على ان الملقى قتله وان لم يزد من دعواه عدم القدرة اه ع ش عليه (قوله وان التقمه حوت)
أي وان لم يعلم به أي أوقده غير أهل الضمان كمجنون وسبغ اه حل (قوله لان ذلك) أي ما قصد القاءه
في مثل تلكه فقد قصد اهلاً كما يقتل غالبا اه حل (قوله ولا تنظر الى الجهة التي هلك بها) أي لان

(فان ضيف به مميزاً أودسه في
طعامه) أي طعام المميز
(الغالب أكله منه وجهه
فشبه عمد) فيلزم دية ولا
توالتناوله الطعام باختياره
فان علمه فلا شيء على المضيف
أو الداس وتعبرى بالمميز
وبغيره هو الموافق لبحث
الشيخين ومنقول غيرهما
بخلاف تعبيره بما ذكره
وتعبرى بشبه العمد الذي
عبر به المحرر اولى من قوله
فدية وخرج بالطعام المذكور
ما لو دس سماً في طعام نفسه
فا كل منه من يعتاد الدخول
له أوفى طعام من يندراً كلمة
منه فا كلمة فانه هدر
(و) يجب على من اتقى غيره
في ما (أي شيء) لا يمكنه التخلص
منه) كمنار وماء مفرق لا يمكنه
التخلص منهما بعوم أو غيره
أو غير مفرق والقائم به
لا يمكنه ذلك منها (وان التقمه
حوت) ولو قبل وصوله الماء
لان ذلك مهالك لئله ولا تنظر
الى الجهة التي هلك بها
وتعبرى بما ذكره أعم من
اقتضاه على الماء والنار

الحوت كالسبع والمجنون الآفة تذكروهما فيما لو القاه من مكان عال فإنه لو لم يحصل لهالك بما قصد القاءه فيه
وفيه أنه لو قد قبل وصوله أهل للضمان كالتزم للاحكام أو خرجي لا قصاص على الملقى وعلى الملتزم القصاص كما
سبأني وقد يقال فعل الملتزم للاحكام قطع أثر فعل الملقى فكان عليه القصاص وكذا الحربي قطع فعله أيضا أثر
فعل الملقى وانتفاء القصاص عنه لعدم التزامه الاحكام اهـ حل (قوله فان أمكنه أي التخلص الخ) فلو لم يمكنه
التخلص الا بالانتقال الى مهلك آخر كغرق بجوار لما ألقى فيه فانتقل اليه فهلك فالتى تبعه عدم الضمان لان
فعل الملقى انقطع بانتقائه الى المهلك الآفة خروجه يذبح نفسه في النار لم يضمنه الملقى كما هو ظاهر اهـ
سـ ل (قوله ومنعه منه عارض) أي بعد الالتقاء فان كان موجودا عند الالتقاء فالقصاص اهـ سـ ل وعبرة
سم قوله ومنعه منه عارض أفهم انه لو ألقاه مع قيام الرياح وهيجان الأمواج وجب التردد وهو ظاهر كذا بخط
شيخنا بهاء من المحلى انتهت (قوله فشيء عد فيه دية) لانه قد اهلكه بما لا يقتل غالبا كإلقاءه على سبع في
مصيق بخلاف ما لو ألقاه عليه في متسع لان السبع في المتسع ينفر بطبعه من الآفة دى بخلاف الحوت فلم يفصل
فيه اهـ حل (قوله أو مكث حتى مات فهدر) أي لا ضمان فيه ولا كفارة وقوله لانه المهلك نفسه ومن ثم وجبت
الكفارة في تركه اهـ شرح مر وعبرة سم قوله أو مكث حتى مات فهدر استشكل هذا بوجوب القصاص على
الصائل اذا أمكن الموصول عليه الدفع فتركه وحاول بعضهم الفرق بان السبب في مسئلة الصائل لم يتصل بالبدن قال
ابن الرفعة فعليه لو اتصل فصل الصائل بالبدن وقدر الموصول عليه على الدفع فتركه فلا قد كتب ذلك شيخنا
البرلسي في هامش المحلى ثم قال قلت ويمكن ان يفرق بان الصائل مع ادع وهو التكليف والذى اتى صار لا يمكنه
الكف وقضيته ان الصائل لو رمى بسهم قُتِل الموصول عليه مع امكان التحول لا ضمان وقد يلتزم اهـ وفرق مر
بان فعل الملقى انتفاع باللقاء وفعل الصائل قائم الى الهلاك ويؤخذ من هذا الفرق انه هدر فيما لو رماه بسهم قُتِل
مع امكان تحوله تأمل انتهت (قوله أو التعمه حوت) فعمد ظاهره وان التعمه قبل وصوله ويقارن ما ذكره مالو
القاء على سبع في متسع بان السبع في المتسع ينفر بطبعه من الآفة دى ولا كذلك الحوت ولو اقتصر منه ثم لفظه
الحوت وهو حي وجبت الدية على الولي كما أفتى به شيخنا الرملي واعتمده مر وبالغ في رد افتاء نسب اليه بل أثبت
في فتاويه بل هذا خطأ من الكاتب اهـ سم وعبرة شرح مر ولواقتصر من الملقى فقتل الحوت من ابتاعه
سالم واجبت دية المقتول على المقتصد دية عمدة في ماله ولا قصاص للشبهة كما أفتى به والده رحمه الله تعالى كولو
شهدت بينة بموجب قود فقتل ثم بان الشهود بقتله حيا بجامع ان في كل قتلا بجمعة شرعية ثم بان خلافها انتهت
(قوله فعلم ان علم به) فلو ادعى الولي علم الملقى بالحوت وأنكر صدق الملقى بيمينه لان الأصل عدم العلم وعدم
الضمان اهـ ع ش على مر * (تنبيه) * فصولا هاتين علمه بعوت يلتزم وعدمه وأطلقوا قسما لا يمكنه
التخلص منه وقالوا قسما ضرب من جهل مرضه ضرر ياء قتل المريض دون الصحيح انه عمدة وكان الفرقان
المهلك في نفسه وهو الاخير ان ونحوه ما بعد فاعله فالتا بيا يقتل غالبا وان جهل بخلاف المهلك في حالة دون
أخرى لا يعد كذلك الا ان علم اهـ ج (قوله ولو القاه مكتوبا) أي أوبه مانع من الحركة اهـ مر اهـ ع ش (قوله
كالمدا بالبصرة) مثال للماء الذي تعلم زيادته وفي المختار والسيل يقال سد النهر ومده نهر آخر اهـ وفي المصباح
ومدا البحر مازاد ومده غير ممد ازاده وأمد بالافعال مده غير يستعمل الثلاث والرباعى لازمين ومتعدين ويقال
السيل مدلانه زيادة وكأنه تسمية بالصدر والجمع مدود مثل فلس وفلوس وامتد والشيء انبسط وامتد طال اهـ
(قوله وان كان قد يزيد وقد لا يزيد) بان استويا أو ندرت الزيادة اهـ مر اهـ ع ش (قوله لان الجرح مهلك والبرء
الخ) ومنه أخذ عدم وجوب القود على من قصدا انسانا بغير اذنه فترك المقصود بطل القصد حتى هلك للوقوف
بالسلامة لوربط ومن هذا يؤخذ انه هدر اهـ حل (قوله أو القاه من مكان عال الخ) الحاصل فيما اذا القاه من
عال وقتله غيره انه ان كان كل من الملقى والقاتل من أهل الضمان أو الملقى ليس من أهله والقاتل من أهله فالضمان

(فان أمكنه) أي التخلص
بعوم أو غيره (ومنعه) منه
(عارض) كجور يجر فهلك
(فشيء عد) ففيه دية (أو
مكث) حتى مات (فهدر)
لانه المهلك نفسه (أو
التعمه حوت) فعمدان علم به
والافتشيه) والتفصيل بين
العلم وعدمه من زيادته ولو
ألقاه مكتوبا بالساحل فزاد
الماء وأغرقه فان كان بموضع
يعلم زيادة الماء فيه كالمدا
بالبصرة فعمدان كان قد
يزيد وقد لا يزيد فشيء عد
أو كان بحيث لا يتوقع زيادة
فاتفق سبل نادر فخطأ (ولو
ترك) بجروح (علاج جرحه
المهلك) فهلك (فقود) على
جرحه لان الجرح مهلك
البرء غير موثوق به لو عالج
(ولو أمسكه) شخص ولو
للقتل (أو القاه من) مكان
(عال أو حفر ثرا) ولو عدوانا
(فقتله) في الأوليين (أو
وداه) في الثالثة (آخر

في صورتين على القاتل وحده لانه المباشر وانه ان كان كل منهما ليس من أهل الضمان فلا ضمان على واحد منهما وهو ظاهر وكذلك اذا كان الملقى من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فلا ضمان على الملقى لان فعله انقطع باللقاء والقاتل ليس من أهل الضمان فأتى الضمان رأسا والحاصل فيما اذا أمك قتلته غيره انه ان كان كل من الممسك والقاتل من أهل الضمان أو الممسك ليس من أهل الضمان والقاتل من أهله فالضمان في صورتين على القاتل دون الممسك وانه ان كان كل منهما ليس من أهله فلا ضمان على واحد منهما وان كان الممسك من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فالضمان على الممسك دون القاتل ويقارن ما تقدم في مسألة الالتقاء بما علم هناك من انقطاع فعل الملقى بخلاف الممسك فأتى الفرق بين الممسك والحاصل في مسألة حفر البئر ان الحافر لا ضمان عليه سواء كان من أهل الضمان أو لا وان المردى يضمن اذا كان من أهل الضمان فبما اذا كان كل منهما من أهل الضمان أو كان المردى من أهله والحافر ليس من أهل الضمان في صورتين على المردى دون الحافر وفيما اذا كان كل منهما ليس من أهل الضمان أو كان الحافر من أهل الضمان والمردى ليس من أهله لا ضمان في صورتين على واحد منهما اهـ ملخصا من حاشية سم (قوله فالتودع على الآخر) أي ان كان أهلا للضمان ملتزما بالحكام بان كان بالغاعا قلا غير حربي فان كان حربي قلا قصاص على واحد منهما وان كان مجنوناً أو سبعا كان القودع على الممسك والملقى وسكتوا عن الحافر فظاهر كلامهم انه لا قودع حيث تدعو يحتاج الى الفرق بينه وبين الممسك وظاهر كلام شيخنا في الشارح انه كالممسك والملقى وعبارته أما غير الأهل كمجنون أو سبيع ضار فلا أثر له لانه كالأقوال والقودع على الأول كما قاله ابن الرزفة اهـ ومن جملة الأول الحافر فله رزق في سم ما نصه قال ج في شرح الارشاد أو التي آخر على نصل يده غيره ضمن الملقى الا ان تلقا من يده النصل به فانه الضامن اهـ وهذا هو الوجه وهو الذي اعتمدته مر اهـ (قوله أي دون الممسك أو الملقى الخ) ولكن عليهم الاتم والتعزير بل والضمان على الممسك في القن وقراره على القاتل اهـ شرح مر (قوله أو الحافر) ظاهره وان كان متعديا بالحفر اهـ حل (قوله لان المباشرة مقدمة على غيرها) واعلم ان جعل الشارح التردية مباشرة فيه نظير يعلم من جعل الالتقاء من شاق سببا اهـ عميرة شوبري (قوله مع ان الحافر لا قودع عليه) لو انقرد أيضا أي بان حفر بئر افترق فيها آخر بلا تردية من أحد اهـ ع ش (قوله لان الحفر شرط أي وكذا الامساك بخلاف الالتقاء من عال فانه سبب اهـ حل وعبارة الشوبري قوله لان الحفر شرط) أقول وكذا الامساك فكان عليه ذكره لرفع الابهام باقتصاره على الحفر انتهت

(فصل في الجنابة) من اثنين (قوله وما يذكر معها) أي من قوله ولو قتل مريضاً الى آخر الفصل قال الزركشي الفصل معقول بطريقان المباشرة والسبب على السبب والحكم فيهما تقديم الأقوى والتسوية بين المتعادلين قال الشيخ عميرة وكأنه لم ينظر الى ما في صدر الفصل لانه مقدمة لما بعده اهـ (قوله وجد من اثنين معاً) أي متقارنين في الزمان بناء على ان معاً لا قران في الزمان واليه ذهب ثعلب وغيره واختار ابن مالك عدم دلالة على القارة في الزمن وبدل له نصاً مانعاً على ان من قال للزوج حية ان تولد غما فأتى طالقان لا يشترط الاقران في الزمان اهـ حل وعبارة شرح مر اذا وجد من شخصين معاً أي حال كونهما مقترنين في زمن الجنابة بان تقارنا في الإصابة أي وان تقدم روى أحدهما كما هو ظاهر وحل قول ابن مالك بخالف الثعلب وغيره انه لا يدل على الاتحاد في الوقت كجميعا عند انتهاء القرينة انتهت (قوله فعلا من هذان) وان اتحدت آلتها كان جلا جراد فقتوا واحدة قريابا لانه الرمي الصادر من أحدهما غير الصادر من الآخر اهـ حل (قوله من هذان) أي كل منهما مضر حق على حسنة لو انقرد (قوله سواء كأنما ذقن الخ) كأن الاحسن ان يجعل هذا تشييداً بان يقول بشرط أن يكونا ذقنين أو غير ذقنين معالجته ما اشار له بقوله وان كان أحدهما الخ والافهذه داخلة في المتن لولا التقييد (قوله سواء كأنما ذقن) بالدال المهملة والمجزة اهـ شرح مر

فالتودع على الآخر (أي
القاتل أو المردى (فقط)
أي دون الممسك أو الملقى أو
الحافر لان المباشرة مقدمة
على غيره فاصح ان الحافر
لا قودع عليه لو انقرد أيضاً لان
الحفر شرط
*(فصل في الجنابة من اثنين
وما يذكر معها) لو (وجد)
بواحد (من اثنين معاً فعلان
من هذان) للروح سواء
أ كأنما ذقن أي مصرعين

والحلي في باب الصيد وفي المصباح ودف عليه يدف. باب قتل. ودفن تدف فامثله والذال المجمة لغة في باب المسدافة
ومعناه حرجته حيا يفضي الى الموت اه (قوله أم لا) أي أم لم يكونا مذنبين قال الشيخ عميرة يشترط في هذا الشق
الثاني أن يكون كل واحد لوانفرد لقتل اه سم على منهج ولعل المراد انه اذا انفرد أمكن ان يقتل ولو بالسراية
وبدله التمثيل بقطع العضوين فان كلا على انفراد لا بعد فأتلا الا انه قد يؤدي الى القتل وقد تقدم في كلام
الشارح ان قطع الاغلة مع السراية من العمد الموجب لقتل اه ع ش على مر (قوله كعزود) مثال
للمذنبين وقوله وكقطع عضوين مثال لقوله أم لا اه ع ش فلذلك أعاد الكاف (قوله فقاتلان) فليهما
الغود فان آل الامر الى الدية وزعت على عدد الرؤوس والجراحات اه ع ش على مر (قوله فالمذنب
هو القاتل) لان التدفيع يقطع أثر ما قبله فسامعه أولى ويجب على شريكه ضمان جرحه اه جل (قوله ان
أنهاء الى حركة مذبوح) عبارة الشيخ عميرة وشرب سما انتهى به الى حركة مذبوح فالظاهر انه كالجريح اه
سم على منهج ثم ظاهر اطلاقهم عدم الضمان على الثاني انه لا فرق في فعل الاول بين كونه عمدا أو خطأ أو
شبهه بدليل عدم الفرق بين كونه مضمونا أو غير مضمون كقولهم امسح الى تلك الحركة فقتله آخر ويشعر به
ما ذكره عميرة فيمن شرب سما انتهى به الى حركة مذبوح اه ع ش على مر (قوله ابصار ونطق) بقرآن
بالإضافة الى اختيار ويحتمل تنوينهما ويكون حذفه منهما للدلالة ما بعدهما عليه اه شوري
(قوله وحركة اختيار) وتسمى الحركة المستقرقة وهي التي تبقى معها الادراك ويقطع بالموت بعدها يوم أو أيام
والحركة المستمرة هي التي لو ترك معها العاش اه من شرح مر فاقسام الحركة عند الفقهاء ثلاثة وأقسامهم
التقسيد بالاختيار انه لا أثر لبقاء الاضرار به فهو معها في حكم الاموات ومنه ما لوشق بطنه وخرج بعض
احشائه عن محله خروجا يقطع بموته معه فانه وان تكام يستظم كطلب من وقع له ذلك ماء فشر به ثم قال هكذا
يفعل بالجيران ليس عن روية واختيار فلم يمنع الحكم عليه بالموت بخلاف ما لو بقيت احشاؤه كلها بمحلها فانه
في حكم الاحياء لانه قد يعيش مع ذلك كما هو مشاهد حتى فيمن خرق بعض امعائه لان بعض المهرة فصل فيه
ما كان سببا للبقاء مدة بعد ذلك وعبارة الانوار لو قطع حلقومه أو مريته أو أخرجه بعض احشائه وقطع بموته
لا محالة وصريحهما ان مجرد اخراج بعض الاحشاء قد تبقى معه الحياة على ان قوله وقطع بموته لا محالة يرد عليه
ما يأتي في باب الصيد والنباح انه مع استقرار الحياة لا أثر لقطع بموته بعد وظاهر ان ما هنا كذلك اذا ظاهر
ان تفاصيل بقاء الحياة المستقرقة علمه ثم يأتي هنا اه ج (قوله لانه صيره الى حالة الموت) أي وان فرض
انه تكلم في هذه الحالة لانه من الهذيان فلا يعتبر قوله فان شك في وصوله الى هذه الحالة رجع لاهل الخبرة أي
لاثنين منهم ومن ثم لا يصح حيثئذ اسلامه ولا شيء من تصرفاته وورث ولا يرث فيصير المال لورثة وتزوج
زوجاته اه جل وعبارة شرح مر ومن ثم أعطى حكم الاموات مطلقا انتهت بكتب عليه ع ش قضيته
جواز تجهيزه ودفنه حيثئذ وفيه بعد وانه يجوز تزويج زوجته حيثئذ اذا انتقضت عدتها كان ولدت عقب
صير ورثة الى هذه الحالة وأنه لا يرث من مات عقب هذه الحالة ولا يملك صيدا دخل في يده عقبها ولا مانع من
التزام ذلك اه سم على ج وقول سم انه لا يرث (أقول) ولا بعد أبضا على قياس ذلك انه قسم تركه
قبل موته (قوله بعد جرح) هو بفتح الجيم لانه مثال للفعل وهو مصدر أما الأثر الحاصل بالجرح فهو جرح بالضم
وفي المصباح جرحه جرحا من باب نفع والجرح بالضم الاسم اه ع ش على مر (قوله فهو القاتل) أي لانه
أزال أثر حياة الاول اه جل (قوله والثاني من المرفق) أي اليد الاولى المقطوعة من الكوع أو اليد
الانثى نظير قوله في المعيسة وكقطع عضوين اه شيخنا وعبارة سم قوله أو قطع الاول يده من الكوع
والثاني من المرفق أي ولا يقال ان القطع من المرفق أزال أثر القطع الاول كما أزال خرق الرقبة أثر الجرح كما صار
الى ذلك أبو حنيفة رحمه الله تعالى فوجب على الاول قصاص اليد فقط وعلى الثاني قصاص الخنس لا فاقول

للقتل أم لا (كز) للرقبة
(وقد) للجنة (وكقطع
عضوين) مات المقطوع
منهما (قاتلان) فليهما
الغود وان كان أحدهما
مذنبادون الاخر فالمذنب
هو القاتل (أو) وجداه
منهما (مرتباة) القاتل
(الاول ان أنهاء الى حركة
مذبوح بان لم يبق) فيه
(ابصار ونطق وحركة
اختيار) لانه صيره الى حالة
الموت (ويغز الثاني) لانه
حرمت (والا) أي وان لم
ينته الاول الى حركة مذبوح
(فان ذفق) أي الثاني (كز)
بعد جرح فهو القاتل وعلى
الاول ضمان جرحه (قود أو
ملا) (والا) أي وان لم يذفق
الثاني أيضا ومات الجني عليه
بالجنايتين كان اجافاه أو قطع
الاول يدمن الكوع والثاني
من المرفق (قاتلان)

ألم القطع الأول انتشار إلى الأعضاء الرئيسة كالكبد والقلب والرأس وبقى حتى انضاف إليه ألم القطع الثاني
فحصل الهلاك منهما لا يقال زيادة الألم الأول منقطعة بخلاف زيادة الألم الثاني فيجب أن يكون الموت منسوباً
إليه لا اتصال مادته بالموت دون الأول لا تقطاعها لانا نقول هذا يقتضي زيادة الألم الثاني وقلة الأول وليس
اختلافهما بذلك مانعاً من تساويهما في القتل كلو جرحاً وكانت جراحة أحدهما أكثر ولأن انقطاع سبب
الألم لا يمنع من مساواة ما تبقى سببه في اضافة الفعل اليهما كما لو ضرب به أحدهما بخشبة وجرحه الآخر بسيف
حيث كان أثره يكتفي في قتله وإن كان أثر الخشبة مرتفعاً وأثر السيف باقياً قال في الحاوي وناظر في هذه المسئلة
القاضي أبا بكر الباقلاني واستدل بتقدم فاعترض بأن الألم عرض لا يبقى زمانين فاستحال أن يبقى مع انقطاع
مادته فاجتبه بأن الألم لما وصل إلى القلب صار محلاً له فتوالت منه موادها كما تنوالت في محل القطع اهـ عمدة انتهت
(قوله بطريق السراية) لم يقل مثل ذلك في المعية لأن بعض صورته لا يناسبه هذا وهو قوله كثر وقد وان كان
يناسب البعض الآخر وهو قوله وكقطع عضوين (قوله ولو قتل مريضاً الخ) حاصل هذه الصور التي جعل
حكمها واحد اسبعة كلها منطوق بها في المتن الأولى مسئلة المريض والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ما أشار له
بقوله أو من عهده إلى قوله غير حربي وأشار إلى السادسة بقوله أو ظنه قاتل أبيه وإلى السابعة بقوله أو حر يبايدارنا
الخ وهذه مفهوم قوله فيما سبق في مسئلة الظن غير حربي وذكر الشارح في المفهوم أربع صور أشار
إلى الأولى بقوله وخرج بغير الحرب إلى قوله ما لو عهده حر يبايدارنا إلى ثلاثة بقوله وبعهده وظنه كفره إلى قوله فإن
عهده أو ظن إسلامه أو شك فيه فاصل الصور أحد عشر وقوله من عهده أي علمه فالمراد بالعهد العلم وقوله أو
كافر غير حربي مساط عليه كل من العهد والظن وهو مشتمل على قدين كونه كافراً أو كونه غير حربي فأنخذ المتن
محترزاً الثاني بالنسبة للظن بقوله أو حر يبايدارنا الخ وأنخذ الشارح محترزاً بالنسبة للعهد بقوله وخرج بغير الحرب
الخ وأنخذ الشارح محترزاً الأول بالنسبة لكل من العهد والظن بقوله وبعهده وظنه كفره الخ (قوله ولو ضرب
يقتله دون الصحيح) هذه الغاية مع قول الشارح وإن جهل المريض مجموعهما الرد على ضعيف قاتل بأنه لا قود
فيما لو جهل مرضه وكان الضرب يقتل المريض دون الصحيح وعبارة أمه مع شرح مـ ولو ضرب من لم يبع
له الضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض دون الصحيح غالباً وجب القصاص لتقصيره أذ جهله لا يبيع
ضربه وقيل لا يجب لأن ما أتى به ليس بمهلك عنده وردبانه لا اعتبار بظنه مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم
نحو مؤدب ظن أنه صحيح وطبيب سقاء دواء على ما يأتي لظنه أنه محتاج إليه لا دينه أي دية شبهة عمد كما لا يخفى ولو
علم مرضه أو كان ضربه يقتل الصحيح أيضاً وجب القود فيها انتهت (قوله ولو بدارهم) وكذا بصفتهم أخذاً
بما يأتي في الشك في إسلامه فيما يظهر هذا أن عرف مكانة والافعل نظر فليحرم وجزم الحلبي بالتقييد بعرفة
مكانة مقتضاه عدم القود إذا لم يعرفه تأمل (قوله أو ظنه قاتل أبيه) أي أو عهده قاتل أبيه فقتله ثم تبين
عفو بعض الورثة عنه حيث يجب عليه القود كلياً أي حل وعبارة سم قوله أو ظنه قاتل أبيه يرد على
التقييد بالظن أنه لو عهده قاتل أبيه فبان عفو بعض الورثة عنه وجب القود وهو كذلك كما يأتي في فصل ثبوت
القصاص لكل وارث اهـ سم (قوله أو حر يبايدارنا) أي أو ظنه حرياً أي ظن حرابته أي أو شك فيها أي
في أنه حر بي أو ذمي فذكر الظن تصويراً وأراد به مطلق التردد اهـ شرح مـ (قوله أي فبان خلافه) أي
أنه أسلم أو عتق أو لم يقتل أباه اهـ شرح مـ (قوله لزمه قود) وإن عفا على الدية في صورة المرض وجب
جميعها على الضارب وإن فرض أن للمرض دخلاً في القتل اهـ من شرح مـ (قوله لوجود مقتضيه) أي وهو
قتل المكافئ (قوله وجهله) أي في إحدى صورتي المريض وقوله وعهده أي عبداً أو كافراً غير حربي وقوله
وظنه أي عبداً أو كافراً غير حربي أو قاتل أبيه أو حر يبايدارنا (قوله لا يبيع له الضرب) أي في مسئلة المريض
وقوله أو القتل أي فيما عداها من بقية السبعة ويؤخذ من هذا أن الذي عهد الرد لو كان هو الإمام فلا قصاص

بطريق السراية (ولو قتل
مريضاً حركته مذبوح
ولو بضرب يقتله) دون
الصحيح وإن جهل المرض
(أو) قتل (من عهده أو ظنه
عبداً أو كافراً غير حربي)
ولو بدارهم مرتداً وغيره
(أو ظنه قاتل أبيه أو حرياً)
بأن كان عليه زى الحريين
(بدارنا خلف) أي فبان
خلافه (لزمه قود) لوجود
مقتضيه وجهله وعهده وظنه
لا يبيع له الضرب أو القتل

قوله الزركشي اه أقول ان كان ظن الامام كعهده فجواز اقدام الامام على القتل مشكل وأي فرق بينه وبين
ظنه قاتل أبيه ويرى بان المسحق لا يجوز له استيفاء القصاص الا باذن الامام بخلاف استيفاء الامام قتل المرتد
لا يحتاج فيه الى اذن أحدهما والاوجه المنع فليجوز (قوله وفارق المريض المذكور) أي في قوله ولو قتل
مريض الخ وقوله من وصل الخ أي المذكور في قوله أو مرتباً للقاتل الاول الخ وقوله بأنه أي المريض قد يعيش
بخلاف ذلك أي الجاني عليه قال بعضهم وحاصله أن من وصل لتلك الحالة يجنأ ولو غير مضمونة فهو كالميت مطلقاً
ومن وصل اليها غير جناية فهو كالميت بالنسبة لا قواله وكالحى بالنسبة لغيرها اه وفيه ان في اطلاقه في قوله
مطلقاً نظر لا يخفى حرره اه حل (قوله أو صغهم) أي أو بدارنا في صغهم وحيث قد فرق بين أن يكون بدارنا
في زعيمهم وان يكون بهما في صغهم اه شوبري (قوله فهدر) نعم تجب الكفارة جزماً لانه مسلم في الباطن
ولم تصدر منه جناية تقتضي اهدار معالقه اه شرح مر وقوله وان لم يهدد حرياً الوافي له الحال لا التعميم وذلك
لان الكلام في الظن وهو لا يشمل العهد الذي هو العلم (قوله نعم ان قتله ذمى لم نستغن به) قضيته انه لو استعان
به المسلمون لم يقتل وظاهره وان كان المستعين به غير الامام وهو ظاهر لان استعانة المسلم به تحمله على قتل
الحربي خصوصاً اذا ظن أن جواز الاستعانة به لا يتوقف على اذن الامام اه ع ش على مر (قوله في
مسئلة العهد) قديم هذا لان مسئلة الظن قد أخذ المتيحتر والقيد فيها بقوله أو حرياً بدارنا الخ كما علمت سابقاً
وقوله ما لو عهده حرياً أي وأخلف بان تبين انه أسلم (قوله فان قتله بدارنا فلا قود) ظاهر منعه حيث قال هنا
فلا قود وفيما بعده فهدر وجوب الدية هنا وليس يعيد اه سم وعبارة حل قوله فلا قود أي وعليه
الدية دية عمدة في الحقيقة خلافاً لما في شرح الارشاد اه وقوله فهدر التغيير بالاهدار يقتضي عدم وجوب
الكفارة ومقتضى المدرك وهو كونه مسلماً باطناً ولم يصدر منه جناية مهددة وجوبها وهو الاقرب اه ج
اه شوبري (قوله كما فهمهم بمسلم) أي من قوله أو قتل من ظنه حرياً بدارهم فهدر لان العهد أقوى من الظن
فيكون هدراً بالاولى اه حل فالمراد انه فهم بطريق القياس الاولوى (قوله وبعهده وظنه كفره ما لو
انتفيا الخ) هذا محتر والتقييد بالكفر في قول المتن أو كافر غير حرياً كما علمت فهو من قبيل النفو والنشر المشوش
وعبارة الزركشي واحترز بقوله ظن كفره عملاً لم يظنه وقد ذكره الرافي في باب كفارة القتل عن البغوى فقال
ان عرف مكانه فكفله بدار الاسلام وان قصد غيره فاصابه فدية مخففة وان لم يعرف مكانه ورمى سهمه الى
الكفار في دارهم فان لم يعين شخصاً وأصابه خطأ فلا ضمان وان عين شخصاً فاصابه وكان مسلماً فلا قود وفي الدية
قولان قال الرافي يشبه أن يكونا هما القولان فبين ظنه كافر قال أعنى الزركشي ثم قول المتن ظن وهم أنه
للمعلم انه مسلم أو كافر وجوب القصاص لكن قلاً عن الجرائد لا يجب الشبهة اه وهذا الذي ذكره
آخر مخالف لقول الشارح والافككتله بدارنا قائله ثم راجعت الروضه وغيره فلم أقف على سوى ما ذكره
الزركشي في صدر كلامه وهو باطلاً في شاهد لكلام الشيخ ثم رأيت بعضهم ذكر قتل الشيخين عن الروياني
لكن فهم شك فيه ولم يتبين حاله فلهذا جلد اه وقال مر ان المعتمد كلام البغوى اه عمدة سم (قوله
فان عهده أو ظن اسلامه) أي ولم يخلف وقوله ولو بدارهم سكت عن صغهم ولا يبعد انه كذلك اه شوبري
وعبارة حل قوله ولو بدارهم أي وكذا بصغهم حيث عرف مكانه انتهت (قوله لزمه قود) أي حيث وجدت
الشروط السابقة لا يتوهم من جلتها العلم بعين الشخص اه ع ش (قوله ان لم يعرف مكانه) أي لم يعرف
انه قبل هذه الحالة كان يقيم في دار الاسلام أو يقف في صف المسلمين فان عرف مكانه بان عرف انه كان يساكن
المسلمين في قرية كذا أو يقف في صف المسلمين وقت القتال فكان من صفه ان يمنع من قتله لان ما ذكره قرينة
على اسلامه (قوله والافككتله في دارنا) أي عليه القود اه حل وقوله في مسئلة الاهدار أي المذكورة
في قول المتن أو بدارهم أو صغهم فهدر اذا الكلام فيها في الحربي كما لا يخفى

وفارق المريض المذكور من
وصل الى حركة مذبح بجناية
بأنه قد يعيش بخلاف ذلك
(أو) قتل من ظنه حرياً
(بدارهم أو صغهم) فأخلف
(فهدر) وان لم يهدد حرياً
للعذر الظاهر ثم نعم ان قتله
ذمى لم نستغن به لزمه القود
وخرج بغير الحربي في مسئلة
العهد ما لو عهده حرياً فان
قتله بدارنا فلا قود أو بدارهم
أو صغهم فهدر كما فهمهم بمسلم
وبعهده وظنه كفره ما لو انتفيا
فان عهده أو ظن اسلامه ولو
بدارهم أو شك فيه وكان
بدارنا لزمه قود أو بدارهم
أو صغهم فهدر ان لم يعرف
مكانه والافككتله بدارنا
والتقييد بالحربي في مسئلة
الاهدار مع قولهم أو صغهم
من زيادتي

* (فصل في أركان القود) * اي وما يذكر معهما من قوله ولو تداعيا بجهولا الى آخر الفصل (قوله كما مريانه)
 اي على ما امر من ان المراد الظالم من حيث الاتلاف اه ع ش (قوله بايمان أو امان) كتب شيخنا في
 هامش المحلى ان العصمة محصورة في هذين ولا يرد ضرب الرق على الاسير الوثني ونحوه لانه داخل في الثاني ثم كتب
 على قوله ان المراد يقتل بالمرئىمانه فتكون عصمته بالنظر الى اسلامه السابق فلا يقدح في قصر العصمة على
 الاسلام والامان اه ولا يخفى ان جعل اسلامه السابق عاصم له ليس مطلقا فانه لم يصح على نحو الذي تأمل
 اه سم (قوله أو امان) ومنه ضرب الرق على الاسير لانه يصير مالا للمسلمين وهو في أماننا اه حل (قوله)
 لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الخ استدلال على قوله كعقد ذمة أو هداى على ان عقد الذمة اى
 الجزية تبقى الا هدار وبحصل العصمة على ان العهد اى الامان كذلك فاستدل على الاول بالآية الاولى وعلى
 الثاني بالثانية (قوله وسيأتى بيانه) اي بيان اعتبارها من الفعل الى التالف اى الزهوق في الفصل الا ترى
 اي في قوله فصل جرح عبده الخ اذ يعلم من تقارب هذا الفصل الا ترى ان عصمة القتل يتبرأ منها من
 حين الشروع في الفعل الى الزهوق ولا يصح أن يكون مراد الشارح الاشارة الى قوله في الفصل الا ترى ويعتبر
 في القود الكفاءة من الفعل الى الانتهاء كما فهمه بعضهم وذلك لان المراد بالانتهاء هناك انتهاء الفعل لا انتهاء الزهوق
 كما بينه الحواشي هناك والام يصح قوله هنا وأسلم القاتل ولو قبل موت الجريح والحاصل انه يعتبر في العصمة في
 القتل امتدادها من أول الفعل الى الزهوق في المكافأة امتدادها من أول الفعل الى انتهائه تأمل (قوله لقوله)
 تعالى اقاتلوا المشركين) أى وكل من الصبي والمرأة والعبد منهم اه حل (قوله ومر تدعى حق معصوم) خرج
 بالمرئى الى المحصن وتارك الصلاة وقاطع الطريق اذا قتلهم غير معصوم فانه يقتل بهم وقوله في حق معصوم
 أما في حق غير المعصوم فلا يهدر فيقتل بمرتد مثله وهذا يقتضى ان الزانى المحصن وتارك الصلاة وقاطع الطريق
 المتعمق قتله اذا قتل واحدا منهم المرئى يقتل به وهو غير مراد لما سيأتى ان المسلم ولو مهدر لا يقتل بالكافر اه
 ع ش على مر (قوله في حق معصوم) وفارق الحربى حيث هدر ولو على غير معصوم بانه أى المرتد ملتزم
 للاحكام فصم على مثله ولا كذلك الحربى فانه يهدر ولو على غير المعصوم اه شرح مر (قوله في حق
 معصوم) أى بايمان أو امان وان لم يكن معصوما من غير هذه الخشية كزان محصن ولو ذميا اه حل (قوله)
 قتله مسلم معصوم) أى ليس زانيا محصنا ولا فلا يهدر لانه معصوم بالنسبة اليه اه حل (قوله لاستيفائه حذاته)
 ويؤخذ منه ان محل عدم قتله به اذا قصد قتله استيفاء الواجب عليه أو اطلاق بخلاف ما اذا قصد عدم ذلك لانه
 صرف فعله عن الواجب ويحتمل الاخذ باطلاقهم ويوجه بان دمها كان مهدرا لم يؤثر فيه الصارف اه زى
 وحديثه فالمعنى لانه استوفى حق الله في نفس الامر أى حصل به استيفاء حق الله وان لم يقصد هو الاستيفاء بل
 ولو قصد غيره (قوله سواء أثبت زناه باقراره أم بينه) ولوراء برئى وعلم احصائه فقتله لم يقتل به قطعا اه شرح
 مر وقوله وعلم احصائه اى والحال انه علم احصائه فلم يعلم ذلك فقتله وقال انما قتله لان برئى هو وهو محصن
 لم يقتل منه ذلك بل يقتص منه كما هو ظاهر اه سم على ج (قوله سواء أثبت زناه باقراره الخ) ولو قتله بعد
 علمه برجوعه عن الاقرار خلافة للاذرى الشبهة بسبب اختلاف العلماء في رجوعه وسقوط الحد برجوعه
 اه حل (قوله ومن عليه قود لقاتله) عبارة أصله مع شرح مر ومن عليه قصاص كغيره في العصمة في حق
 غير المستحق فيقتل قاتله وقاطع الطريق المتعمق قتله وتارك الصلاة ونحوهما مهدرون الاعلى مثلهم ثم قال في
 موضع آخر والوجه الحاق كل مهدر كترك الصلاة وقاطع طريق بشرطه بالزانى المحصن فالحاصل ان المهدر معصوم
 على مثله في الاهدار وان اختلف في سببه وبدا السارق هدره الاعلى مثله سواء السارق منه وغيره اه سم على
 ج اه ع ش عليه (قوله ومن عليه قود لقاتله) نعم من تحتم قتله الصحيح انه يقتل قصاصا ومع ذلك لو قتله غير
 المستحق لا قصاص عليه كما قاله الشيخان الا ان كان مثله فانه يقتل به لحق الله تعالى على الصحيح وكتب أيضا قوله

* (فصل في أركان القود في
 النفس) * (أركان القود في
 النفس) ثلاثة (قتل وقاتل
 وقتل وشرط فيه مامر) من
 كونه عدا طمعا فلا قود في
 الخطا وشبه العمد وغير الظلم
 كما مريانه (وفي القاتل
 عصمة) بايمان أو امان كعقد
 ذمة أو عهد لقوله تعالى
 قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
 الآية وقوله وان أحسن
 المشركين استجارك الآية
 وهى معتبرة من الفعل الى
 التالف وسيأتى بيانه في
 الفصل الا ترى (فهدر
 حربى) ولو صبيا وامرأة
 وعبد لقوله تعالى اقاتلوا
 المشركين حيث وجدتموهم
 (ومرئى) في حق معصوم تلج
 من بلدينه فاقتلوه (كران
 محصن قتله مسلم) معصوم
 لاستيفائه حذاته تعالى سواء
 أثبت زناه باقراره أم بينه
 (ومن عليه قود لقاتله)
 لاستيفائه حقه (و) شرط
 (في القتل) امران

(الترام) الاحكام ولومن
سكران أو ذمي أو مرتد (فلا
قود على صبي ومجنون وحر بي
ولو قال كنت وقت القتل
صبيًا وامكن) صباه فيه (أو
مجنونا وعهد) جنونه قبله
(حلف) فيصدق لان الأصل
بقاء الصباه والجنون سواء
اقتطع أم لا بخلاف ما إذا لم
يمكن صباه ولم يهد جنونه
(أو) قال (اناصبي) إلا أن
وامكن (فلا قود) ولا يحلف
انه صبي لان التحليف لا يثبت
صباه ولو ثبت لبطلت عينه ففي
تحليفه باطل التحليف موسياتي
هذا في الدعوى والبيانات
مع زيادة (ومكافاة) أي
مساواة (حال جنانيته) بان لم
يفضل قتله باسلام أو امان
أو حرية أو أصلية أو سيادة
(فلا يقتل مسلم) ولو زانيا
محصنا (بكاثر) ولو نعيما
نحبر البخاري لا يقتل مسلم
بكاثر وان ارتد المسلم لعدم
المكافاة حال الجنابة إذا العبرة
في العقوبات بحالها (ويقتل
ذو امان بمسلم وبذمي امان
وان اختلفا ديننا) كيهودي
ونصراني (أو أسلم القاتل ولو

ومن عليه قود لغاتله أي ولو غلط أي خطأ لكن في الاشياء للجلال السيوطي * (فرع) * استحق القصاص على
رجل فقتله خطأ فلا يصح انه لا يقع الموضع اه وعبارة الروضة ففي كونه مستوفيا بخلاف قال في شرحه والاصح
انه مستوف كيجزمت به تبع الجزم الاصل به فراجع اه شورى (قوله التزام الاحكام ولومن سكران الخ)
عبارته شرح مر والمذهب وجوبه على السكران وكل من تعدى بازالة عقله لانه من رباط الاحكام بالاسباب
أما غير المتعدى كان أكره على شرب مسكر أو شرب عاظمه دواء أو ماء فاذا هو مسكر فلا قود عليه لعذره وفي قول
لا وجوب عليه كالمجنون أخذ الماسر في الطلاق في تصرفه انتهت ولا بد أن يكون قتله بغية تأويل كما يحسنه بعضهم
ليخرج ما لو قتل الباغى شخصاً من أهل العدل حال القتال فإنه لا دية فيه ولا كفارة كقبي الروضة كصلها اه زى
(قوله أو مرتد) أي ان لم يكن له شوكة كقيد بعضهم فلا ارتدت طائفة لهم شوكة وقوتوا تلفوا ما لا أنفسا في قتال
ثم أسلموا أو أضمنان عليهم بالنص ومقتضى كلام الشرح الصغير اه زى (قوله فلا قود على صبي) أي حال القتل
وقوله وحر بي بان أسلم أو عقده ذمة أو لا فهو مقتول وفيه انه مقتول للحرية لا للقتل ولاديه عليه أيضاً اه حل
(قوله ومجنون) كتب شيخنا في هامش المحلى ثم اذا وجب به في القصاص وطراً الجنون بعد ذلك استوفى منه
حال الجنون ولو كان ثبوته باقراره اه وهو كذلك في الرض وشرحه وغيره اه سم والمراد المجنون غير
المتعدى أما المتعدى فيقتص منه كما تقدم في عبارة مر حيث قال والمذهب وجوبه على السكران وكل
من تعدى بازالة عقله الى آخر ما تقدم (قوله وحر بي) أي ولا تجب عليه الدية أيضاً وان أسلم بخلاف الاولين
فتجب عليهما اه شورى (قوله أو مجنوناً وعهد جنونه) ولو اتفقا على زوال عهدهم وادعى الجنون والولي
السكر صدق القاتل بيمينه اه شرح مر (قوله لان التحليف لا يثبت صباه ولو ثبت الخ) ولا ينافي ذلك
تحليف كافر أثبت وأريد قتله وادعى استعجال ذلك ليدعوا وان تضمن حلفه اثبات صباه ولو جود أمانة البلوغ فلم
يترك بمجرد دعواه وقضية ذلك وجوب تحليفه هنالو أثبت ويرد بان الاتبات مقتض للقتل ثم أي لاهنا كما مر في الجرح
اه شرح مر وقوله بان الاتبات مقتض للقتل ثم أي لانه أمانة البلوغ في الكافر دون المسلم اه سم على
ج والمراد ان المسلم اذا ثبتت عاتته وشك في بلوغه لا يحكم ببلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من أحكام البالغين
بخلاف الكافر فإنه اذا ثبتت عاتته وشك في بلوغه قتل اكفاء بنبات العانة اه عس عليه (قوله لان التحليف
لا يثبت صباه) وفيه ان هذا النما ينفى تحليفه حال صباه أي لا يحلف الآن انه صبي الآن وذهب الشيخ أبو اسحق
الى ان اليمين تؤثر الى بلوغه واخلاق قول المصنف ولا يحلف شامل لما بعد البلوغ وهو كذلك وان كان تعطله
لا يساعد على ذلك اه حل (قوله بان لم يفضل قتله) في المختار فاضله فضله من باب نصر أي غلبه بالفضل
اه وهذا المعنى هو المراد هنا واما فضل بمعنى يبق فتقدم في الفرائض عند قول المتن والاردما فضل على ذوى
فر وض عن المختار ان فيه لغات ثلاثاً من باب نصر وفهم والثالثة ما حققه فضل بالكسر بفضل بالضم تأمل (قوله
أو أصلية) ومنه يعلم انه لا مكافاة بين الاصل وفرعة وهذا رد دعوى بعضهم ان بينهما مكافاة لان الولد يكافئ
عمه مثلاً والعلم يكافئ الاب ومكافئ المكافئ مكافئ لان هذا النما يأتي اذا أريد بالمكافاة المساواة لا هذا المعنى
وهو ان لا يفضل القاتل القاتل بنحو الاصله تأمل اه حل وقوله لا مكافاة بين الاصل وفرعه أي فيما اذا
قتل الاصل الفرع وقوله ان بينهما مكافاة هذا القول صحيح ولا يصح رد معناه ان الفرع يكافئ أصله فاذا
قتل الفرع أصله قتل فيه كما سيأتي ويدل لهذا المعنى قوله لان الولد يكافئ عمه الخ قد رد الحشبي عليه غير صحيح اه (قوله
فلا يقتل مسلم ولو ابن القاتل) وقوله بكافر ولو أباه فان اقتصر ولي دم بلا حكم فاضأقيد عب اه سم
(قوله وان ارتد المسلم) نعميم في المتن وليس من الحديث كما توهمه العبارة قوله له بقوله لعدم المكافاة حال الجنابة
(قوله أو أسلم القاتل) عطف على قوله وان اختلفا ديننا وقوله ولو قبل موت الجريح أي لانه يعتبر لوجوب
القود المكافاة من أول الفعل الى انتهائه وقد وجدت فلا يمنع منه طرقاً للاسلام بعد انتهاء الجنابة باصابته اه

عش (قوله أو أسلم القاتل) ولا يسقط القصاص بذلك لأنه قطع الكفارة وإن كانت حق الله سبحانه وتعالى اه سم
 (قوله ولا يفرغه إلى الوارث) أي إذا لم يسلم كدل عليه التعليل فإن أسلم الوارث فوضه إليه اه ذي (قوله ويقتل
 مرتد بغير حربي) فيقدم قتله بالقصاص على قتله بالردة ولو عفا عنه على مال قتل للرد وقوا أخذ من تركه ما عفا عليه
 ولو كان المقتول مرتدا أيضا والقتل خطأ أو شبهة أو عمد أو عفي على مال لم يثبت وينبغي أن يكون مثل المرتد
 من تم وقد بعد تنصره أو عكسه فيقتل بالمرتد لتساويهما في أن كلا منهما لا يقبل منه إلا الإسلام ولا يقر على ما هو
 فيه اه حل * (فرع) * وقع السؤال في الدرر عما لو تطور إنسان ولو في غير صورة الآدمي وقتله شخص
 وعما لو قتل شخص جنيا وعما لو قتل الجنى شخصاهل يقتل به أولا والجواب أن الظاهر في الأول أن يقال إن علم
 القاتل حين القتل أن المقتول ولي تصور في صورة غير الآدمي قتل به والأفلاق قد بل تجب دية كالمقتول إنسانا
 يظنه صيدا وأما الثاني فتقضية اعتبار المكافأة بأن لا يفضل القاتل قتله بإيمان أو أمان الخ أن القاتل إن علم حين
 القتل أن ما قتله جنى قتل به والأوجب الدية كما مر فبما لو قتل وليا تصور إلى غير صورة الآدمي لكن نقل
 شيخنا الشوري أن الآدمي لا يقتل بالجنى مطلقا اه (أقول) وهو الأقرب لأن لم نعرف أحكام الجن ولا
 نخطبناهم أهال وهذه الشروط انما هي للمكافأة بين الآدميين لا مطلقا اه عش على مر (قوله أيضا
 ويقتل مرتد بغير حربي) عبارة أصله مع شرح مر والأظهر قتل مرتدوان أسلم بعد جنابة بذي أمان
 لتساويهما في الكفر حال الجنابة فكانا كالنبيين ولأن المرتد أسوأ حالا من الذي لا هداردمه وعدم حل
 ذبيحته وعدم تقريره بالجزية فأولى أن يقتل بالذي الثابت له ذلك والثاني لابقاء علقه الإسلام ورد بيان
 بقاء ما يقتضي التغليظ عليه وامتناع بيه أو تزويجها للكافر من جملة التغليظ عليه إذ لو صح عنه الكفر فوثق
 علينا ما لبته بالإسلام بإرساله لدار الحرب أو باغترائه على بقائه على ما هو عليه باطنا انتهت (قوله بغير
 حربي) من جملة الغير المرتد فيقتل المرتد بمثله لما مر نعم عصمة المرتد على مثله انما هي بالنسبة للأمة وخاصة
 فإن عفي عنه فلا دية اه شرح مر (قوله أيضا بغير حربي) من ذلك أن يكون المقتول مرتدا لكن لو أكل
 الأمر إلى المال فتقضية كلام الرافعي أن لاديه ونقل في زيادات الروضة عن البغوي أن فيه أقل الديات
 وهي دية المجوسى كذا ذكر الركني والذي جزم به الإرشاد عدم الضمان بالادية سواء قتل خطأ أو حصل
 العفو اه وعبرة العباد ولاديه في مرتدوان قتله مثله اه ومثله في الروض وهو المعتمد مر وأقول
 قد يدخل في قول المصنف بغير حربي يهودى تنصر أو عكسه وهو قريب لكن انظر عكسه أعني هل يقتل
 اليهودى المذكور بالمرتد لتساويهما في أن كلا لا يقبل منه إلا الإسلام ولا يقر على ما هو فيه فيه نظر ولا يبعد
 أنه يقتل به اه سم (قوله لما مر) أي التعميم الذي مر في قوله وفي القاتل التزام حيث قال أو مرتد وعبرة
 عش على مر قوله لما مر أي من مكافأته له حال الجنابة وقياس ما مر من أن المرتد يقتل بالذي وإن أسلم أنه
 يقتل بالمرتد هنا أيضا وإن أسلم الجارح بناء على أن العلة مكافأته له حال الجنابة أما على العلة الثانية من أن المرتد
 أسوأ حالا فلا انتهت (قوله ولا يقتل حربي بغيره) فلو حكم به كما تم نقض صرح به في الروض وغيره وفي حواشي
 زى أنه لا يتقضى لقوة الخلاف فيه وكذا حكمه بقتل المسلم بالذي ظهروا انتهت سم (قوله بل يقتل جميعه
 بجميعه الخ) قال مر بعدم مثل هذا وليس هذا حقيقة القصاص فعدل عنه عند تعذره لبلده كما في نظيره من
 المال حيث يجب عند تساوي ربع الدية وربع القيمة في ماله ويتعلق الربعان الباقيان برقبته ولا نقول
 نصف الدية في ماله ونصف القيمة في رقبته اه (قوله وهو ممتنع) بدليل أنه لو وجب فيمن نصفه رقيق
 ونصفه حر نصف الدية ونصف القيمة بأن قتله شخص نصفه حر ونصفه رقيق لا نقول نصف الدية في مال القاتل
 ونصف القيمة في رقبته بل الذي في ماله ربع كل وفي رقبته ربع كل اه زى وحل (قوله فإن كان رقيقه
 أصله فلا يصح الخ) لأن المكاتب إذا اشترى أصله لا يعتق عليه وقوله فلا يصح معتمد ومن ثم قال بعضهم لا مكاتب

قبل موت الجريح) لتكافئهما
 حال الجنابة (ويقتص في
 هذه المسئلة) (امام يطلب
 وارث) ولا يفرضه إلى الوارث
 حذر من تسليط الكافر على
 المسلم (ويقتل مرتد بغير
 حربي) لما مر وتعبيرى هنا
 بذلك وفيه ما مر بكافروذى
 أمان أعم من تعبيره هنا بذي
 ومرتد ثم بذي (ولا يقتل
 حربي بغيره) ولو ببعض العدم
 المكافأة (ولا ببعض بمثله
 وإن فاقه حربه) كأن كان
 نصفه حرا وربع القاتل
 حرا لا يقتل بجزء الحرية
 جزء الحرية وجزء الرق جزء
 الرق لأن الحرية شائعة فيهما
 بل يقتل جميعه بجميعه فيلزم
 قتل جزء حرية بجزء رقيقه
 ممتنع (ويقتل رقيق) ولو
 مدبر أو مكاتب أو ولد (برقيق
 وإن عتق القاتل) ولو قبل
 موت الجريح لتكافئهما
 بتشاركهما في الملوكة حال
 الجنابة (لا مكاتب برقيقه)
 الذي ليس أصله كالمالك
 الحر برقيقه وهذا من زيادتي
 فإن كان رقيقه أصله فلا يصح

في الروضة تبعا لنسخ أصلها السقيمة انه لا يقتل به والاقوى في نسخه المعتمد والشرح الصغير انه يقتل به وقد يؤيد الاول بما يأتي
 من ان الفضيلة لا تجبر النقص (ولا قودين رقيق مسلم وحركافر) بان قتل الاول الثاني أو عكسه لان المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالرقين ولا تجبر
 ضيله كل منهما قبيصة وتعبري بما ذكر ٢٢ أعـم من تعبيره بعبودى (ويقتل) فرع (باصله) كغيره (لا) أصل (بفرعه)

لمس لا يقاد الا من من أبيه
 همه الحاكم واليه في
 البنت كلاب والام كلاب
 وكذا الاجداد والجدات
 وان علوا من قبل الاب أو
 الام والمعنى فيه ان الوالد
 كان سيافى وجود الولد فلا
 يكون الولد سيافى عدمه
 وهل يقتل بولده المتنى بلعان
 وجهان في نسخ الروضة
 المعتمدة وأصلها عن المتولى
 قال الاذرعى والاشبه انه يقتل
 به مادام مصر على النسي
 قلت وهو مقتضى كلام
 المتولى في مواعيد النكاح ووقع
 في نسخ الروضة السقيمة ما
 يقتضى تصحيح انه لا يقتل به
 فاعتبر بها الزركشى وغيره
 فعززوا تصحيحه الى نقل
 الشيخين عن المتولى (ولا)
 أصل (له) أى لاجل فرعه
 كان قتل رقيقه أو زوجته أو
 ضيقه أو زوجته نفسه وله منها
 ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته
 على فرعه فلان لا يقتل
 بجنايته على من له في قتل حق
 أولى (ولو دعي عيا مجبولا وقتله
 أحدهما فان الحق به فلا
 قود) عليه لغيره والافعال
 القودان الحق بالا آخر أو
 ثالث وان اقتضت عبارة
 الاصل عدمه في الثالث فان
 الحق بهما أو لم يلحق باحد

بعده ولو أباه اه حل وقوله ان يقتل به ضعيف (قوله تبعا لنسخ أصلها السقيمة) أى الضعيفة وقوله
 والاقوى في نسخه أى نسخ أصل الروضة وأصلها هو العزيز شرح الوجيز للامام الرافعي والوجيز من الوسيط وهو
 من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرمين على مختصر المزني ومختصر المزني من الام للسافعي (قوله من ان
 الفضيلة) وهى هنا الاصلية لا تجبر النقص وهى هنا الرقاه حل (قوله ولا قودين رقيق مسلم الخ) فلو حكم
 به حاكم لم ينقض حكمه (قوله لا أصل بفرعه) فان حكمه به حاكم ينقض حكمه الا فيما لو أضعع الفرع وذبجه
 اه حل (قوله فلا يكون الولد سيافى عدمه) قد يقال لو اقتضى بقتل الولد لم يكن سيافى عدمه بل السبب
 جناية أعنى الوالد يجب ان يانه لولا تعلق الجناية به لما قتل به على ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه سيافى الجناية
 اه سم على ج اه غش على مر (قوله والاشبه انه يقتل به) ضعيف وقوله تصحيح انه لا يقتل به
 معتمد اه غش (قوله وقتله أحدهما) كتب شيخنا بهامش المحلى مائة اه أى ولو قبل العرض على القائف
 لجواز العرض بعد الموت على الصحيح وقوله أحدهما لا مفهوم له اذ لو قتل أحدهما فلا يشرى لك الاب
 يقتصر منه اه اهم (قوله والافعال القود) رجح البلقيني خلافاً له قال لان الحاق القائف بحجة ضعيفة
 لاعتماده الامارة فلا يتعدى لحوق النسب الذى يثبت بالامكان كالواحد في هلال رمضان لا يتعداه لاجل
 ونحوها اه سم (قوله وان اقتضت عبارة الاصل عدمه في الثالث) بناء على قراءة اقتضت مبنيا للمجهول
 للفاعل كما شرح عليه الشارح المحقق وجرى البلقيني على ما اقتضته عبارة الاصل قال لان الحاق القائف بحجة
 ضعيفة لاعتماده الامارة فلا يتعدى لحوق النسب الذى يثبت بالامكان كالواحد في هلال رمضان لا يتعداه لاجل
 للاموال ونحوها اه وعلى بناءها للفاعل التقدير وان لم يلحقه بالا آخر فلا يقتضى الاخر وهو صادق
 بانتفاء القصاص مطلقا بان الحق بالقاتل وبشونه لغيرهما بان الحق بغيرهما تأمل اه حل وعبارة الاصل
 ولو دعي عيا مجبولا وقتله أحدهما فان الحق القائف بالا آخر اقتضى والا فلا اه قال مر في شرحه وعلم
 مما قرر ان بناءه للفاعل المفهوم ما ذكر أولى منه للمفعول لانه ما به انه لا قصاص أصلا حيث لم يلحقه وليس كذلك
 اه (قوله فلا قود حلالا) أى ووقف الامر الى أن يصطلحا اه غش (قوله حائزين) قال الشهاب البرلسي
 اشتراط الحياة لا وجهه فيما يظهر لي واما اشتراط كونهما شقيقين فله حجة قوله فليس كل قودالى آخر التفاريع
 الا سببه ليكون لكل واحد القود على الا آخر دعي أو ابدأ وقد يقال التقييد بحائزين حتى يستقل كل واحد
 بجميع القصاص بحيث لا يشاركه غيره حتى يسقط بغير ذلك الغير اه حل وعبارة غش على مر
 قوله حائزين قال الشيخ عميرة اما اشتراط الحياة فلا وجهه فيما يظهر لي (أقول) لعل وجهه ان قوله فلكل
 منهما قصاص على الا آخر ظاهر في جواز انفراد كل منهما بالقصاص وهو انما يكون حيث كانا حائزين انتهت
 (قوله ولا زوجية) أى معها ارث بان لا تكون زوجية بالكلية أو وحدثت الزوجية وان بقي الارث اه حل
 (قوله والمعينة والترتيب بزهور الروح) مثل الزهور فى معنى بان صارت فى حكم الميت كل آخر حشوته اه
 سم (قوله فلكل منهما قود على الا آخر) ويجوز له التوكيل قبل الفرعة فيقرع بين الوكيلين ويقتل
 أحدهما ينزل وكيله لانزال الوكيل بموته موكله ومن ثم كان الاوجه انهما موكلان لهما عالم يقع الموقع لتبين
 انزال كل بموته موكله فعلى كل من الوكيلين ملاحظة نظير ما يأتي فيما لو اقتضى بعد عفوه موكله أو عزله له
 اه شرح مر وقوله ان عزل كل بموته موكله لان شرط دوام استحقاق قتل ما وكل فيه ان يبقى عند قتل حيا
 وهو مفقود في ذلك اه شرح المر وضرب به يندفع ما يقال كل منهما حال الاقدام كان له الفعل لانه انما ينزل
 بموته موكله وموته موكله انما حصل بعد استيفاء الوكيل من الثاني وانما وقع قصاصا في القطع لان قطع كل

فلا قود حلالا لان أحدهما أو موقدا شتبه الامر (ولو قتل أحد) أخوين (شقيقين حائزين الاب والا آخر الام معا وكذا) ان قتل (مرتبنا) منهما
 ولا زوجية) بين الاب والام والمعينة والترتيب بزهور الروح (فلكل منهما قود) على الا آخر لانه قتل ورثة (وقدم في معية) محقة ومحملة (بفرعة

منهما في حياة الموكل له عش عليه (قوله وفي غيرها سبق) نازع فيه البلغيني وعين القرعة لان تقديم
 أحد الحقين في الإيجاب لا يوجب تقدمه في الاستيفاء كالألف مال شخص ثم آخر وضاق ماله عنهما وانما قتل
 القاتل بأول الجماعة الذين قتلهم لان رقبته كالهوية بقصاص الأول اه (أقول) يمكن الفرق بانه هناك يمكن
 قسمة ماله بينهما فتقدم من وجبه الحق أولا لانه أولى بالتقديم تأمل اه عيرة اه سم (قوله بسبق
 القتل) انظر لم يقل بسبق لانه وقوطا هذه العبارة يقتضي ان المعية والسبق في الفعل اه (قوله وهذا من
 زيادتي) الاشارة لقوله وفي غيرها سبق لا لقوله وكذا امر تبالان هذا ذكره الاصل (قوله نعم ان علم سبق الخ)
 وأما لو علم السابق ثم نسي فالظاهر التوقف الى البيان قول واحد اه حل (قوله وكلامهم قدي يقتضي
 الثاني) أي ان رجعي والظاهر انه لا طريق له سوى الصلح اه شرح مر (قوله أي بمال من الجانبين)
 أو أحدهما أو مجانا وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على انكار اه عش عليه (قوله فلوارث الآخر
 قتله) عبارة أصله فلوارث المقتص منه قتل المقتص ان لم يورث فالتبايح انتهت قال مر وهو الاصح (قوله
 بناء على ان القاتل الخ) امالو بنينا على مقابله فلا يصح قوله فلوارث الآخر قتله لسقوط بعض القود عنه بالارث
 فيسقط باقيه اه وعبارة أصله في الفرائض مع شرح المحلى ولا يرث قاتل من مقتوله مطلقا وقيل ان لم يضمن
 بضم أوله أي القتل كان وقع قصاصا أو حدا ورث القاتل ومن المضمون القتل خطأ فان العاقلة تضمنه وما يجب
 فيها الكفارة فقط كن رعى صف الكفار ولم يعلم فيهم مسلما فقتل قريبه المسلم فانه لاديه فيه انتهت (قوله أو كان
 ثم زوجيه) أي معها ارث (قوله ورثها الاول) أي الذي هو قاتل الاب فتنقل له حصته من قود الاب وهي الثمن
 ويسقط باقيه وهو سبعة أثمانه التي هي حصة الابن الذي هو أخوه اه حل ويجب عليه لانخيه الذي قتل
 أمه سبعة أثمان الدية اه مر اه عش (قوله سقط القود عن قاتلها) أي لان قاتلها لا يرث منها ويرثها
 أخوه وأبوها الذي هو الزوج فله الربع وللأخ ثلاثة أرباع فاذا قتل الآخر الاب لم يرث منه ورثه أخوه الذي
 هو قاتل أمه فتنقل الى الأخ حصة الاب التي ورثها من قود الام التي هي الربع ويسقط باقيه وهو ثلاثة أرباع
 اه حل (قوله واستحق قتل أخيه) أي الذي هو قاتل الاب ويلزم هذا المستحق لانخيه المذكور الذي هو قاتل
 الاب ثلاثة أرباع الدية التي ورثها من أمه لانه اذا سقط القصاص تبقى الدية اه حل (قوله لمعني فيه) أي
 للمعني في قتله كالمسببه عليه بقوله وخرج بقوله الخ اه حل (قوله فيقتص من شريك نفسه الخ) أي ومن
 شريك مني يميز ويجنونه نوع تمييز وشريك السبع والحبة القاتلن غالب مع وجود المكافاة والحاصل انه متى
 سقط القود عن أحدهما لشبهة في فعله سقط عن شريكه أو لصفة قائمة بذاته وجب على شريكه اه شرح
 مر (قوله ومن شريك حربي في قتل مسلم) سواء كان الشريك مسلما أم ذميا لانه ان كان مسلما فهو مكافئ له
 وان كان ذميا فهو دون اه زى (قوله وشريك أبي في قتل الولد) تقدم المصدر أو تأخر كما جزم به شيخنا
 (فان قلت) في شرح المحلى تصوير عدم القصاص بان تكون الجناية بعد القطع المذكور (قلت) لعل التقيد
 لتحقيق المشاركة في قول الاصل شارك أو شريك لان اسم الفاعل حقيقة في التلبس فليتأمل أوليغهم منه
 الوجوب في التقدم على المهدر بالاولى اه شورى (قوله وشريك دافع صائل) أي وضرب الشريك الصائل
 قبل الصيال أو بعد ما ماله وضربه حال الصيال فلا يقتص منه لانه جائز له اه شيخنا وعبارة سم قوله وشريك
 دافع صائل قال المحلى بان جرحه بعد جرح الدافع فانه من مال شيخنا فيه نظر وقوله وقاطع قودا أو حدا
 قال المحلى بان جرح المقتطوع بعد القطع فانه من مال شيخنا فهم عدم القصاص في المعية والسبق وليس
 مراد انهما يظهر انتهت (قوله أيضا وشريك دافع صائل) انظر وجه اضافته هذا وقطع ما بعده وكتب أيضا قوله
 ودافع من إضافة اسم الفاعل الى مفعوله فن ثم أضيف اليه بخلاف قوله وقاطع قودا أو حدا فتقودا وحدا تميز
 وشرط اضافته أن يكون المضاف من جنسه كعائمه فضة وما هنا ليس كذلك فلهذا قطعه لغرض الشرط المذكور

(و) في (غيرها سبق) القتل
 وهذه من زيادتي نعم ان علم
 سبق دون عين السابق
 احتمل أن يقرع وان يتوقف
 الى البيان وكلامهم قد
 يقتضي الثاني (فان اقتص
 أحدهما ولو مبادرا) أي بغير
 قرعة أو سبق (فلوارث
 الآخر قتله) بناء على ان
 القاتل يحسب لا يرث (أو)
 كان ثم (زوجيه) بين الاب
 والام (فللول) فقط القود
 لانه اذا سبق قتل الاب لم يرث
 منه قاتله ويرثه أخوه والام
 واذا قتل الآخر الام ورثها
 الاول فيتنقل اليه حصتها
 من القود ويسقط باقيه
 ويستحق القود على أخيه
 ولو سبق قتل الام سقط القود
 عن قاتلها واستحق قتل أخيه
 والتقييد بالشقيقين
 وبالحائزين من زيادتي
 (ويقتل شريك من امتنع
 قودا لمعني فيه) لوجود
 مقتضى القتل وان كان
 شريكا لمن ذكر فيقتص من
 شريك نفسه بان جرح شخص
 نفسه وجرح غيره فان
 منهما ومن شريك حربي في
 قتل مسلم وشريك أبي في قتل
 الولد وشريك دافع صائل

فابتأل اه شوري (قوله وقاطع قودا) أي ومات المتطوع من القطع وضرب الشريك إذا لم يقسم قوله
ويقتل شريك الخ (قوله وقاطع قودا) أي بان قطع يده الأخرى أو جرحه اه حل وانظر هل يصور بما إذا
شارك في قطع أي واحد قودا أي والصورة أنه مات بالسراية (قوله وخرج بقولي لعني فيه) ما لو كان لعني
في فعله كشر يك مخطئ الخ وعلى العام قودا اليد لقطعها وقوله فيه أي في كل من الخطأ وشبه العمد اه حل
(قوله شريك مخطئ) أي ولو حكما كغير المكاف الذي لا يميزه اه شرح مر (قوله فلا يقتص منه) أي لحصول
الزهور بفعلين أحدهما بوجبه والاخر ينفيه فقلب الثاني للشبهة في فعل المتعمد اه شرح مر نعم ان
أوجب جرح العمد قودا وجب فلو قطع اليد فعليه قودا أو الأصبع فكذلك نعم أربعة أعشار الدية اه
زي (قوله فلا يقتص منه) أي وعليه نصف دية العمد وعلى عاقلة المخطئ نصف دية الخطأ وعلى عاقلة القاتل
شبه عمد نصف دية شبه العمد اه شرح مر وعبرة سم قوله فلا يقتص منه أي بل يجب عليه القصاص
في ماله نصف دية شبه العمد أو الخطأ قال الزركشي يستثنى ما لو قطع طرف رجل عمد ثم قطع آخر طرفه الثاني
خطأ ثم سري ومات فعليه القصاص اه ولعل العبارة مقبولة أعني المتجه أن يكون محل الاستثناء عند تأخر
العمد فقد قال المتولي في مسئلة السياط إذا كان فعل كل لا يقتل ولم يتواطأ بشرط لنفي القصاص أن لا يعلم
التأخر تقدم ضرب غيره والافهوكما لو جسه في بيت وجوعه مع علمه بجوعه السابق اه هذا ولكن في شرح
الحلي تصور عدم القصاص في شريك القاطع قصاصا أو حدا وشريك دافع العاتل بان تكون الجناية بعد
القطع المذكور وقضيته أنه لا فرق في مسئلة شريك المخطئ بين التقدم والتأخر اه وقوله فقد قال المتولي
الخ أقول ومع هذا فيمكن الفرق بان الضرب المتقدم في مسئلة السياط وقع عمد أو القطع السابق وقع جهلا فهو
خطأ وشريك المخطئ لا يقتص منه انتهت (قوله شبهة في الفعل) أي فكان كالوعد بالخطأ والعمد من شخص
واحد اه سم (قوله بجرحين عمد وغيره) لعل الواجب حيث نصف دية عمد ونصف دية غيره وقوله أو
مضمون وغيره لعل الواجب حيث نصف الدية اه سم (قوله ولو داوى جرحه الخ) احتذر بقوله داوى
جرحه عمدا أو داواه غير الجرح فان كان بمسرع وعلمه قتل الثاني أو بما يقتل غالبا وعلم حاله ومات بهما قتل
والا فدية شبه العمد وما أفتى به ابن الصلاح من أنه لو كل إنسان عين مريض فذهب بمداواته فالضمان
على عاقلة فثبت المال فعليه محمول على عدم أدته له في مداواته به هذا الدواء والا فلا ضمان كالقطع سبعة
مكاف بأذنة وقد علم أنه متى لم ينص المريض على دواء معين فعلى عاقلة الطبيب الضمان ثم بيت المال ثم هو
وان نص على ذلك كان هدرًا ومن الدواء خياطة جرحه غير أنه ان خاط في لحم حي وهو يقتل غالبا فالقود وان
آل الحال للمال فنصف دية وان خاط مولى للمصلحة فلا قود عليه كجرحه المصنف ولا على الجراح كما اقتضاه
كلامهم ما والكي كخياطة اه شرح مر (قوله فقاتل نفسه) أي سواء علم ذلك أم لا اه حل (قوله)
أو جهل حاله فشبه عمد) أي فالجراح شريك صاحب شبه العمد فلا قصاص عليه في النفس وانما عليه
موجب جرحه من قصاص وغيره اه شرح الروض وعبرة سم قوله فشبه عمد وعبرة غيره كالروض
فالجراح شريك شبه العمد اه وقد يظن أنه يجب عليه نصف دية ويؤيده أن الهلاك حصل بالفعلين
انتهت (قوله أو جهل حاله) أي جهل أنه يقتل غالبا اه حل (قوله فشبه عمد) فعليه فلا قود على
جرحه في النفس بل عليه نصف الدية المتأخرة مع ما أوجب الجرح كذا في القصة وعبرة شرح الروض فلا
قصاص عليه في النفس وانما عليه موجب جرحه من قصاص وغيره اه شوري (قوله فلا قود على جرحه
في الثلاث) وفي شرح شيخنا كج ان عليه في الثانية والثالثة مع ضمان الجرح نصف دية عمد فليظن ما وجه ذلك
اه حل ولعل وجهه أنه شريك في اهلاك النفس اه شيخنا ح ف (قوله والتصریح بالثانية) أي أنه
يقتل غالبا والاولى بالثالثة لان الثانية مصرح بها في الاصل والثالثة مفهومة كلام الاصل الا ان يراد الثانية من

وقاطع قودا أو حدا وعبد
شارك حراق قتل عبد وذمي
شارك مسلما في قتل ذمي
وحرشارك جراح عبد
فتسق بان جرحه المشارك
بعد هتكه فان بسرايتهما
ونخرج بقولي لعني فيه شريك
مخطئ أو شبه عمد فلا يقتص
منه وان حصل الزهور بما
يجب فيه القود وما لا يجب
والفرق ان كلام من الخطأ
وشبه العمد شبهة في الفعل
أورث في فعل الشريك فيه
شبهة في القود ولا شبهة في
العمد (لا قاتل غيره بجرحين
عمد وغيره) من خطأ وشبه
عمد (أو) بجرحين (مضمون
وغيره) كن جرح حريبا أو
مرثما لم جرحه ثانيا
فمات بهما فلا قود عليه تغليب
لمسقط القود وتعميري بما
ذكر اعلم مما ذكره (ولو
داوى جرحه عمدتف) أي
قاتل سريعا (فقاتل نفسه أو
بما لا يقتل غالبا أو) بما يقتل
غالبا و (جهل حاله فشبه
عمد) فلا قود على جرحه
في الثلاث وانما عليه ضمان
جرحه والتصریح بالثانية
من زيادتي (فان علمه) أي
علم حاله (أو) جرحه (شريك
جرح نفسه) فعليه القود

مورد في شبه العمد اه حل (قوله ويقتل جمع بواحد) هذه قاعدة كلية وقوله ولو ضرب بوجه بسيط الخ
تفصيل لبعض أحكامها (قوله أو جرحوه جراحات) ظاهره وان كانت جراحة كل لا تقتل لو انفردت ولم
يتواطوا وهو صريح قوله الا في وانما لم يعتبر التواطؤ الخ اذ لا جأز أن يكون مفروضاً في جراحات يقتل كل منها
لو انفرد لان ذلك لا يحتاج للتواطؤ في نظيره من الضرب حتى يحتاج للفرق اه سم (قوله وان تفاوتت عددا
أو فخشا) ظاهره وان كان جرح كل لو انفرد لا يقتل غالباً لان كلاله دخل في قتل النفس فهو قاتل لها ولا
يشكل بما سيأتي انهما لو قطع ايده كل واحد من جانب لا قود عليهم لان كلا غير قاطع لليد وعبارة الجلال
المحلى في شرح الاصل ولو كانت جراحات بعضهم ضعيفة لا تؤثر في الزهوق كالخدشة الخفيفة فلا اعتبار بها اه
وهو يفيد انه لا يشترط في الجراحات أن تكون كل واحدة تقتل غالباً لو انفردت بل الشرط أن يكون لها دخل في
الزهوق اه حل وعبارته شرح مر وان تفاوتت الجراحات في العدد والنفخ والارض حيث كان لها
دخل في الزهوق أمان ليس لجرحه أو ضربه دخل في الزهوق بقول أهل الخبرة فلا يعتبر اه وقوله فلا يعتبر
أي فلا يقتل من لا دخل لجراحته في الزهوق وعليه ضمان الجرح ان اقتضى الحال الضمان والتعزير ان
اقتضاه الحال اه ع ش عليه (قوله لما روى الشافعي الخ) قال أعتنا ولان القتل عقوبة تجب للواحد على الواحد
وتجب للواحد على الجماعة كذا العذف ولان القصاص شرع لصون الدماء فلم يجب لا يتخذ ذلك ذريعة الى سده
اه سم (قوله قتلوه غيلة) بكسر أوله أي خديعة والاعتبال الاخذ على غيلة وقوله عليه الصلاة والسلام انهم من
الغيلة بكسر أوله أي الاخذ على غرة ويقال بفتح أوله أيضاً ويقال لا يفتح الامع حذف الهاء وسيأتي في باب الامان
قول الشارح وقل الغيلة ان يخدعه فيذهب به الى موضع فيقتله فيه اه شوبري (قوله لو غالا) بالهمز وتركه
وقوله أهل صنعاء خص أهل صنعاء لان القاتلين كانوا منها اه سم (قوله باعتبار عددهم في جراح ونحوه)
عبارته شرح مر باعتبار عدد الرؤوس دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاتها وباعتبار عدد
الضربات في صورتها وتفاوت الضربات الجراحات بان الضربات تتلاقى ظاهر البدن فلا يعظم التفاوت فيها
بخلاف الجراحات انتهت (قوله في جراح) أي فيما اذا قتلوه بجراح وقوله ونحوه أي من كل ما يصد به الاهلاك
كسيأتي في الشارح أي ما من شأنه ان يصد به الاهلاك على حدته كالصخرة العظيمة وقوله بقرينة ما يأتي
سنداً لتقييد بقوله في جراح ونحوه أي وانما قيدنا بهذا القيد بقرينة ما يأتي في الضربات ان التوزيع عليها
لا على الرؤوس لانها ليس شأنها ان يصد بها الاهلاك وقوله فعلى الواحد من العشرة الخ تفرع على قول المتن
يحصن من الدية وعلى قول الشارح وعن جميعهم بالدية فهو راجع للمستثنين (قوله فتوزع على عددهم)
بخلاف الكفارة فعلى كل كفارة لانها لا تتبع فاشبهت القصاص وقيل عليهم كفارة واحدة كالشر كاه في قتل
الصيد يلزمهم جزاء واحد وعلى الاول يفرق بين ما هنا والصيد بان الدية بدل عن المقتول لا عن القتل وكذلك
الجزاء بدل عن الصيد لا عن الاصطياد قال تعالى جزاء مثل ما قتل أي جزاء ما قتل لاجزاء قتله وأما الكفارة فبدل
عن القتل فلذلك وجب على كل واحد بدل القتل وهو الكفارة اه شوبري (قوله ولو ضرب بوجه بسيط الخ) ولو
ضربه أحدهما ضرباً يقتل ثم ضربه الآخر سوطين أو ثلاثة حالة ألمه من ضرب الاول غالباً بضربه اقتص
منهما أو جأله فلاقى الاول حصته ضربه من دية العمد وعلى الثاني كذلك من دية شبهه باعتبار الضربات كما
مر وان ضرب به بالعكس كان ضربه أحدهما ثلاثة مثلاً لا آخر ضرباً يقتل كخمسين صوتاً حال الالم ولا
قواطئ لا قود على واحد منهما بل تجب على الاول حصته ضربه من دية شبه العمد وعلى الثاني حصته ضربه من
دية العمد باعتبار الضربات كما مر وانما قتل من ضرب مريضاً جهل مرضه لا تنفع سبب آخر ثم يحال عليه
الهلاك اه شرح مر وقوله أو عصا خفيفة في المختار العصا مؤنثة يقال عصان وعصوان والجمع عصي
بكسر العين وضمها وأص أيضاً مثل زمن وأزمن (قوله وضرب كل لا يقتل) أي لو انفردوا بجرحها يقتل غالباً

(ويقتل جمع بواحد) كان
القوة من عال أو في بحر أو
جرحوه جراحات مجتمعة أو
متفرقة وان تفاوتت عددا
أو فخشا لما روى الشافعي
وغيره ان من قتل نفراً خمسة
أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال
لو غالا عليه اهل صنعاء
لقتلهم جميعاً ولم ينكر عليه
فصار اجاعاً والغيلة ان
يخدع ويقتل بموضع لا يراه
فيه أحد (ولو في غفوة عن
بعضهم بحصته من الدية
باعتبار عددهم) في جراح
ونحوه بقرينة ما يأتي وعن
جميعهم بالدية فتوزع على
عددهم فعلى الواحد من
العشرة عشرها وان تفاوتت
جراحاتهم عدداً أو فخشا (ولو
ضربه بسيطاً) أو عصا
خفيفة فقتلوه (وضرب كل)
منهم (لا يقتل قتلوا ان تواطوا)
أي توافقوا على ضربه

(والا) بان وقع اتفاقا (فالدية) نجيب عليهم (باعتبار) عدد (الضربات) وانما لم يعتبر التواطؤ في الجراحات ونحوها لان ذلك يقصد به الاهلاك بخلاف
الضرب بنحو السوط اما اذا كان ضرب كل منهم ٢٦ يقتل فيقتلون مطلقا واذا آل الامر الى الدية وزعت على الضربات بخلاف الجراحات

ونحوها وقولي والا الى آخره
من زيادتي (ومن قتل جمعا
مر تباقت باولهم أو معا) بان
ماوا في وقت واحد وجهل
أمر المعية والترتيب فالمراد
المعية المحققة أو المحتملة
(فبقرة) بينهم فمن خرجت
قرعة قتل به (والباقيين
الديان) لانهم اجنبايات لو
كانت نكحاً لم تتدخل فعند
التعمد أولى (فلو قتله) منهم
(غير من ذكر) بان قتله غير
الاول في الاول وغير من
خرجت قرعة في الثانية
فتعيزي بذلك أعم من قوله
فلو قتله غير الاول (عصى
ووقع قودا) لان حقه متعلق
به (والباقيين الديان) لتعذر
القود بغير اختيارهم وتعبري
بذلك أولى من قوله وللأول
دية وهل المراد دية القتل
أو القاتل حتى المتولي فيه
وجهن تظلم فأنتم ما في
اختلاف قدر الدين فعلى
الثاني منهما لو كان القاتل
وجلا القاتل امر أقوجب
نحوه بغيرا وفي عكسه مائة
والاقرب الوجه الاول كادل
عليه كلامهم في باب العفو
عن القود ولو قتله أولياء
القتلى جميعا وقع القتل
عنهم موزعا عليهم فيرجع كل
منهم الى ما يقتضيه التوزيع
من الدية فان كانوا ثلاثة

اه حل (قوله والا بان وقع اتفاقا فالدية) فبده المتولي بما اذا لم يعلم المتأخر ضرب غيره والا فهو كالجواب في
بيت وجوعه مع علمه بجوعه السابق بشرط الامام لاصل المسئلة أن تكون جلة السياط بحيث يقصد به الاهلاك
غالبا كذا بخط شيخنا في هامش المحلى اه سم (قوله باعتبار عدد الضربات) أي ان علم بقينا فان جهل أو شك
فيه فالتوزيع على الرأس كالتوزيع في الجراح ونحوها اه برماوى (قوله وانما لم يعتبر التواطؤ في
الجراحات الخ) عبارة شرح مر وانما لم يعتبر التواطؤ في الجراحات والضربات المهلك كل منها وانفرد لاتها
قاتلة في نفسها ويقصد بها الاهلاك مطلقا والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك مطلقا الا بالموالات من واحد
والتواطؤ من جمع ولو آل الامر الى الدية وزعت على عدد الضربات وبحسب الرأس في الجراحات انتهت
(قوله لان ذلك) أي كل واحد من الجراحات يقصد به الاهلاك أي من شأنه ذلك اه حل (قوله بخلاف
الضرب بنحو السوط) أي من كل ما ليس من شأنه ان يقصد به الاهلاك اه حل (قوله فيقتلون مطلقا) أي
تواطؤا أولا اه حل (قوله بخلاف الجراحات) أي فانها على الرأس لان كل واحد كأنه قاتل اه حل
(قوله بان ماوا في وقت واحد) أي فالعبرة في الترتيب بالمعية بالزهرق للروح لا بالفعل اه حل (قوله
فبقرة بينهم) أي عند التشاح اه وفي باب استيفاء القصاص من الرض وشرحه ما ملخصه ويقبل اقرار
القاتل لاحدهم بالسبق لقتل بعضهم والباقيين تخليفه ان كذبه واستشكه في المطلب بانه لو نكل فالتسكول مع
بمين الخصم ان قلنا كالاقرار لم نسمع كالأقرار صريحاً بما يخالف ما أقربه أو لا وان قلنا كالبينة فكذلك لا
لأنهم الثالث على الصحيح اه كلام الرض وشرحه أي فلا فائدة للتخفيف تأمل اه سم (قوله عصى) هذا
يفيدان القرعة واجبة وهو كذلك كذا في هامش المحلى بخط شيخنا اه سم وقوله ووقع قودا أي وعذر لغويته
حق غيره اه حل (قوله وللأول دية) أي دية قتله لاديه القاتل كذا بخط شيخنا في هامش المحلى وقوله وهل
المراد دية القتل اعلمه مر اه سم وذكر الشارح هذه المسئلة في ثلاثة مواضع من هذا الكتاب هذا
أولها والثاني عند قول المتن فصل موجب العمد قود الدية بدل والثالث عند قول المتن في كتاب الديان فصل في
أذنين ولو باي يأس دية اه

(فصل في تغيير حال الجرح وروح الخ) عبارة شرح مر بعد هذه الترجمة وقاعدته ذلك المبنى عليها أكثر
المسائل الاتية ان كل جرح وقع أوله غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء وما ضمن فيها يعتبر
قدر الضمان فيه بالانتهاء أما القود فيشترط فيه العصمة والمكافأة من أول الفعل الى الزهوق فاذا تقرر ذلك علم
منه انه اذا جرح انسان عبده الخ انتهت فحيت ذكان الانسب للشارح ان يقدم ذكر هذه القاعدة هنا كما صنع مر
ليظهر تفرع مسائلها على قوله من أول الفعل الى الزهوق يرد عليه ما تقدم من انه لو جرح ذميا أو عبدا
عبدانهم أسلم الجارح أو عتق ومات الجرح ورح على رقه أو كفر موجب القصاص لوجود المكافأة حال الجنابة كما
تقدم التعليل به في كلامه فلو عبر هنا بقوله من أول الفعل الى انتهاء توافق ما مروى يمكن رد ما هنا الى ما سبق بان
يقال ان مراده ان العصمة تشترط الى الزهوق وان المكافأة تعتبر حال الجنابة فتقوله الى الزهوق متعلق بالمجموع
لا بكل منها اه ع ش عليه (قوله في تغيير حال الجرح وروح الخ) الاولى في تغيير حال الجنى عليه فان الجرح
لا يشمل ما لورى الى جرحي فأسلم قبل وصول السهم حيث ضمنه بل لال كما يأتي مع ان اول الفعل غير مضمون اه
ع ش على مر (قوله بحرية أو عصمة) ذكر هذين في قوله جرح عبده الى قوله ولو ارتد جرح وقوله أو
اهدأ ذكره في قوله ولو ارتد جرح الى قوله كالجرح مسلم ذميا الخ وقوله أو بقدر المضمون به ذكره في قوله كالجرح
جرح مسلم ذميا الى آخر الفصل (قوله لجرح عبده الخ) هذا من قبيل القاعدة الاولى الاتية في كلامه

حاصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية * (فصل) في تغيير حال الجرح وروح بحرية أو عصمة أو اهدأ أو بقدر المضمون به * وهي
لو (جرح عبده أو جرحيا أو مرثدا فقتل) العبد (وعصم) الجرحي بيا بيا أو أمان أو المرثدا بيا بيا (فقتل) (فقتل)

وهي قوله كل جرح أوله غير مضمون الجرح وقوله ولورماه فعق من قبيل الثالثة وهي قوله وفي القود الكفاءة الجرح وقوله كل جرح مسلم الجرح من قبيل الثانية وهي قوله وان كان مضموناً في الخالسين الجرح وأما قوله ولوارثه جرح الجرح فهو من قبيل قاعدة الرافعي وهي كل جرح أوله مضمون ثم هدر المضمون لم يتعلق به الاضمان الجرح كان جرح مسلماً فارتد (قوله لو جرح عبده أو حر بيا الجرح) ولو جرح حر في معصوما ثم عصم القاتل لم يضمنه فان عصم بعد الرمي وقبل الاصابة ضمنه بالمال لا القود اهـ شرح مر (قوله ولورماه الجرح) هذا من القاعدة الاتية في قوله والمعتز في القود الكفاءة من ابتداء الفعل الى الانتهاء أي انتهاء الفعل اهـ حل (قوله والرمي كالقدمة الجرح) والافهون من أجزاء فلا ينافي قوله الا في لعدم المكافاة أول الجناية وتزل عروض العنق أو العصمة منزلة مرور شخص بين السهم وهدفه الذي رمي به اليه بحيث يندفع ما يحسب يقال كيف يسمى هذا خطأ مع ان فيه قصداً فعل والشخص بما يقتل غالباً وحصل الجواب تزيل تغير الصفة منزلة تغير الشخص اهـ حل فلما حصلت الاصابة والرمي متصف بوصف غير وصفه الذي كان عند الرمي صار الرمي كأنه رمي الى شيء فأصاب غيره (قوله وتعبري بذلك) أي بالعصمة أعم مما عبر به وهو الاسلام لان العصمة تشمل الامان اهـ حل (قوله ولوارثه جرح الجرح) وهذا عكس المسئلة الاولى اهـ حل (قوله ولوارثه قود الجرح) فلو كان الوارث صيباً أو مجنوناً انتفاز كلاً اهـ حل (قوله ولومعتقاً) غاية التعميم قصد بها الاشارة الى تصور عبارة الاصل حيث عبر بالقرب كإياني (قوله قود الجرح الجرح) قال الرافعي رحمه الله تعالى لان قصاص الطرف لا يتغير بما يحدث بعده كقود قطع طرفه وجاء آخر فزرقته وكقود قطع طرفه عمداً وجاء آخر فقطع طرفاً آخر خطأ ومات منهم ما يجب على الاول قصاص الطرف وان لم يجب عليهم ما قصاص النفس اهـ وبه يعلم صحة ما بحثناه مع الزركشي فيما مر اهـ سم (قوله للتشقي) معناه تحصيل الشفاء مما أصابه من العيظ هكذا يفهم من المختار حيث قال وتشقى من غيظه وفي الصباح شفا الله المريض يشفيه من باب رمي شفاء عاقه واشفيت بالعدو وشفيت به من ذلك لان الغضب الكامن كالداء فاذا زال بما يطلبه من عدوه فكانه برئ من دائه (قوله وهو له لا الامام) فلو عفا الوارث عن القود على مال صحيح وكان فياً اهـ حل (قوله أي وان لم يوجب الجرح القود) أي كالجائفة وكقطع اليد خطأ شرح الروض وعبرة العباب وان لم يوجب كالجائفة وعفا عما لوجب الاقل من ارش الجرح ودية النفس ويكون فياً اهـ سم (قوله أي وان لم يوجب الجرح القود) بان كان غير عمداً أو عمداً ولم توجد المكافاة اهـ ع ش (قوله لانه المتيقن الجرح) لم يظهر لهذه العلة وجه فكان الاولى التعليل بالتعليل بالتعليل بسبب الردة اهـ اشبولي وعبرة الشوري قوله لانه المتيقن أي لان الاقل اتفق السببان على ايجابه اذ الموجب لا كثر موجب الاقل في ضمن الاكثر بخلاف ما زاد فان السبب الموجب له عارضه السبب الاخر فنفاه فلم يحقق ايجابه بالاتفاق عليه فليتأمل لكاتبه وفي الحاشية ايضاح آخر ذكره الفهامة انتهت وعبرة سم قوله لانه المتيقن ايضاحه ان وجوب الدية اذا كانت اقل فهو مساو لتقرير من المسلم وأما ايجاب الارش اذا كان اقل فلانه وجب بالجناية ارش والردة منعت من وجوب شيء بعدها ولا تسقط ما وجب قبلها كقود قتل الجنى عليه نفسه اهـ عميرة انتهت (قوله ويكون الواجب فياً) أي ولا يجوز العفو عنه لانه لكافة المسلمين * (فرع) * لو ان عمل جرحه الموجب للقصاص قبل الموت كان القصاص له فان مات قبل ان يقتص اقتص وليه هو والمال الواجب له بالجرح حكمه له الثابت بغير ذلك فهو موقوف ان عاد للاسلام أخذه والا أخذه الامام اهـ شرح الروض اهـ سم (قوله وتعبري بوارثه أولى) أي لانه يخرج القريب الغير الوارث ويدخل ذا الولاء اهـ شوري (قوله بقريه المسلم) قال الولي العرابي المراد وارثه لولا الردة فيخرج عنه قريه الذي ليس بوارث ويدخل ذو الولاء وكان ينبغي التعبير بذلك اهـ أي واثراً للتعبير به لانه لا يورث فلا وارث له ولو عبر بالوارث احتاج ان يقيده بقوله لولا الردة والا كان فيه إيهام فأشار الى هذه النكتة لطيفة قوم من ثم لم يقل فياً كإرادتها

أي لاشئ فيه اعتباراً بحال الجناية نعم عليه في قتل عبده كفارة كإياني (ولورماه) أي العبد أو الحر في أول المرتد بسهم (فقتل وعصم) قبل اصابة السهم ثم مات بها (فدية خطأ) تجب اعتباراً بحالة الاصابة لانها حالة اتصال الجناية والرمي كالقدمة التي يتوصل بها الى الجناية فعلم انه لا قود بذلك لعدم المكافاة أول أجزاء الجناية وتعبري بذلك أعم مما عبر به (ولوارثه جرح ومات) سرابة (ففسه هدر) أي لاشئ فيها لانه لو قتله حيثئذ مباشرة لم يلزمه شيء فالسرابة أولى (ولوارثه) لولا الردة قوداً معتقاً (قود الجرح ان أوجبه) أي الجرح القود كوضعة وقطع يد عمداً ظمناً اعتباراً بحال الجناية وكما لو لم يسروا نما كان القود للوارث لا الامام لانه للتشقي وهو له لا الامام (والا) أي وان لم يوجب الجرح القود (فأ) لواجب (الاقل من ارشه ودية) للنفس لانه المتيقن قوداً كان الجرح قطع يد وجب نصف الدية أو يديه ورجليه وجبت دية ويكون الواجب (فياً) لا يأخذ الوارث منه شيئاً وتعبري بوارثه أولى من تعبيرة بقريه المسلم وقولي فيأمن زيادتي (فان أسلم) المرتد

(فإن سرية فدية) كاملة
تجب لو فوج الجرح والموت
حال العصمة فلا قودوان
قصرت الردة لتخلل حالة
الاهدار (كلو جرح مسلم
فميتا سلم او حي عبدا) لغيره
(فقتل ومات سرية) فانه
يجب فيه مدية كاملة لان
الاعتبار في قدر الدية بحال
استقرار الجناية لا قودلانه
لم يقصد بالجناية من يكافئه
(وديته) في الثانية (السيد)
ساوت قيمته أو نقصت عنها
لانه استحقها بالجناية الواقعة
في ملكه ولا يتعين حقه فيها
بل للجاني العادل لقيمتها
وان كانت المدية موجودة
فاذا سلم المراهم احبر السيد
على قبولها وان لم يكن له ان
يطالبه الابالدية (فان زادت)
أي الدية (على قيمته فالزيادة
لورثته) لانها وجبت بسبب
الحرية هذا كله اذا لم يكن
لجرحه ارش مقدور والا
فلسيد الاقل من ارشه والدية
كما علم ذلك من قول (ولو قطع)
الجرح (بعد فقتل ثم مات
سرية فلا سيد الاقل من الدية
والارش) أي ارش السيد
المقطوعة في ملكه لو اندمل
القطع وهو نصف قيمته
للاقل من الدية وقيمته

المصنف لما هو معلوم من ان من لا وارث له ماله فيء فأشار الى هذه من أول الامر والمصنف لما عبر بالوارث بما
أوهم ان الماله فاحتاج الى دفعه بما زاده تأمل اه شوبري (قوله فمات سرية فدية كاملة) أي مفاظة
في ماله وتجب الكفارة أيضا اه شوبري (قوله فدية كاملة) أي خلافا لما قال يجب نصفها توزيعا على
العصمة والاهدار اه شرح مر (قوله أيضا فدية كاملة) أي دية عمدلانه كان معصوما عليه بخلاف ما تقدم
في دية الخطا لانه كان غير معصوم اه حل (قوله وان قصرت الردة) هذه الغاية لا رد على الضيف القاتل
بوجوب الرد حيث تدو عبارة أصله مع شرح مر ولوارث الجرح وخ ثم أسلم فمات بالسرية فماتت فدية كاملة
المهدر فصار شبهة دارة للقود وقيل ان قصرت الردة أي بمنها بحيث لا يظهر للسرية أثر فيه وجب القود لا تنفاه
تأثير السرية فيها انتهت (قوله كلو جرح مسلم ذميا الخ) وقد اقيمت فيما لو جرح مسلم مسلما ثم ارتد معا وأسلم
معانها من الجرح بالسرية بلزوم القود أخذ من قولهم تعتبر فيه المكافاة من ابتداء الفعل الى الفوات وهما
متكافئان كذلك اه شرح مر وقوله وهما متكافئان كذلك أي والمقتول معصوم على القاتل من ابتداء
الفعل الى الانتهاء وبهذا يدفع ما عترض به عليه من ان شرط القود ان لا يتخلل مهدر وقد علم ان المراد باشتراط
العصمة عصمته على القاتل لا عصمته في نفسه اه رشيدى (قوله كلو جرح مسلم الخ) كتب شيخنا بها مش
اخلى هذه في الحقيقة نظير التي ابتدئ الفصل بها لكنها تفرقتا من حيث ان الجرح مضمون في أول الامر
اه سم (قوله فانه تجب فيه مدية كاملة) أي دية عمدلانه كان معصوما عليه بخلاف ما تقدم في دية الخطا لانه
كان غير معصوم اه حل ولا يضرك في مسألة العبد ماله كانت قيمته أكثر منه لو خرج قوله سرية ماله وان دملت
ولو بعد العتق فان الواجب ارش الجناية للسيد لان الجراحة اذا اندملت استقرت وخرجت عن ان تكون
جناية على النفس فينظر الى حال الجناية على الطرف وكان مملوكا حيث تدفع ارشها اه عميرة وسم (قوله
ساوت قيمته أو نقصت) فالأخوذ حقيقة أقل الامر من قيمته والدية اه حل أي مع ان السرية لم تحصل
في الرق حتى تعتبر في حق السيد فليتأمل مع المسئلة الاسمية (قوله فان زادت على قيمته الخ) علم ان الواجب
للسيد الاقل ويخير الجاني حيث يدين تسليم حصة السيد من الدية وحصة من القيمة اه شوبري (قوله
فالزيادة لورثته) وهذا من القاعدة الاسمية في قوله وان كان الجرح مضمونا في الحالين اعتبر في قدر الضمان
الانتهاء اه حل (قوله أيضا الزيادة لورثته) أي ويتعين حقهم في الابل اه شوبري وعبرة عمن
على مر والحاصل ان حق السيد لا يتعين في الابل وحق الورثة يتعين فيها حتى لو دفع اليهم المراهم لم
يجب قبولها انتهت (قوله لانها وجبت بسبب الحرية) أي وما زاد في حال الحرية لاحوله فيه وان كانت الدية
أقل فانتقص عن نصف القيمة تنقص بسبب من جهته وهو الاعتناق قال في المنهاج وفي قول الاقل من الدية
وقيمته قال شيخنا في هامش الحلي الذي ظهر لي ان هذا الوجه لا يتجه غيره قياسا على المسئلة قبلها والافا الفرق
ولا يصح التعويل في الفرق على مجرد كون الارش هنا مقدرا وفي الاولى غير مقدر فليتأمل اه وأراد بالمسئلة
قبلها المذكورة في قوله كلو جرح الخ اه سم (قوله الاقل من الدية والارش) فان كانت هي الاقل فالامر
ظاهر وان كان الارش هو الاقل أخذ السيد وما زاد عليه من بقية الدية يأخذه الوارث كالمسئلة السابقة
اه شيخنا وعبرة شرح مر فان كان الاقل الدية فلا واجب غيرها أو ارش الجرح فلا حق للسيد في غيره
والزائد للورثة انتهت (قوله لو اندمل القطع) راجع لقوله أي ارش اليد الخ) لانه لا يقال هناك ارش ليد مع
وجود السرية وانما يجب الارش عند الاندمال باعتبار الارش هنا انما هو بفرض الاندمال اه تقرير (قوله
وهو نصف قيمته) أي لا قيمة نصفه اه شوبري (قوله لا الاقل من الدية وقيمته) أي كل هو وجه محاك
في المنهاج أشار الشارح الى رد بقوله لان السرية الخ أي فلا تعتبر القيمة كاملة وعبرة التحفة بعد قوله ونصف
قيمتها الذي هو ارش الجرح الواقع في ملكه لو اندمل والسرية لم تحصل في الرق فلم يتعلق بها قوله انتهت أي ولا

ساحة الى تقدير موته رقيقا فعتبر القيمة كاملة كما عال به الوجه المذكور وكتب أيضا قوله لا الاقل من الدية الخ
هو وجه حكما في الاصل وقال العلامة لا يتجه غيره قياسا الى المسئلة قباهها وتقييد الشارح لا يفيد الفرق اه
شوري (قوله لان السراية لم تحصل في الرق) انظر هذا التعليل مع المسئلة السابقة وهي قوله ولو جرح عبد افقتو
ومات سراية مع ان السراية لم تحصل في الرق أيضا اه حل وما قاله مسلم ولكن تلك في جرح ليس له ارش مقدر فلم
يتأت فيها القول بوجوب الاقل من الدية والارش اذا ارش بخلاف هذه كما هو سابق كلامه فتأمل اه شيخنا
ح ف (قوله حتى تعتبر في حق السيد) هذا في حيز النقي ثم الضمير في تعتبر ان كان راجعا للسراية كما يدل عليه كلام
ج وردعا به انها قد اعتبرت على القول المعتمد حيث وجب الاقل من الدية والارش فاذا كانت الدية هي الاقل
فقد اعتبرت السراية في حقها والا فلو لم تعتبر لكان الواجب الارش لا غير فالظاهر رجوع الضمير للقيمة (قوله
لا ينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء) وكذا عكسه كما علم من قول المصنف ولو اردت جرح ومات الخ فيراد في
القاعدة وكل جرح وقع مضمونا ولا ينقلب غير مضمون اه رشدي وأوضح من هذا عبارة الرافعي ونحوها وكل
جرح أوله مضمون ثم هدر المضمون لم يتعلق بالجرح الا ضمان الجرح كان جرح مسلما فارتد اه (قوله
اعتبر في قدر الضمان الانتهاء) كان قطع يد عبد لغيره فعتو ومات بالسراية فتجب الدية لان نصف القيمة كافي
شرح الروض ويؤخذ من اعتبار الانتهاء انه لو قطع يد ذمي فأسلم ومات سراية وجبت دية حر مسلم وقد أفاد
ذلك قول الروض وشرحه وان مات المجروح من الذمي والعبد بالسراية فلا قصاص بل تجب دية حر مسلم الخ
اه وقوله مات المجروح أي بعد الاسلام والعق اه سم (قوله من الفعل) أي ابتداءه الى الانتهاء أي
انتهاء الفعل اه حل وفي عش قوله الى الانتهاء أي للفعل لما مر من انه لو جرح ذمي فمات أسلم الجرح
ومات المجروح على كفره قتل فيه المسلم اه عش

(فصل فيما يعتبر في قود الاطراف)

(قوله مع ما يأتي) أي كعدم القصاص في كسر العظام وحكم ما لقطع أصبعاً قاتلاً كل غيرها اه عش (قوله
مما يعتبر لوجوب القود) من كونه عمداً أو نالوا الجاني كفاهاً لئلا يلاحقوا والمجنى عليه معصوماً كافئاً للجاني
اه حل (قوله وغيره) كالجرح والمعا في اه شوري (قوله أعم مما عبر به) وهو قوله ويشترط لقصاص
الطرف والجرح ما شرط للنفس اه حل (قوله تحاموا عليها) أي سواء وضعوا الا لة عليها جميعاً أو بعضهم
وقوله دفعة بالضم وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم المدفعة من المطر وما انصب من سقاء أو ماء مرة وبه علم
صحة كل من الفتح والضم هنا اه شرح م د وقوله وبه علم صحة كل من الفتح والضم يتأمل وجه الضم فانه ليس
هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مصبوب يسمى بالدفع الا أن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء
المصبوب من سقاء أو نحوه اه عش عليه وفي المصباح والدفع بالفتح المرة وبالضم اسم لما يدفع مرة يقال
دفعتم من الاتاء دفعة بالفتح بمعنى المصدر وجمعها دفعات مثل جعدة وسجدات وتبقى في الاتاء دفعة بالضم أي مقدار
ما يدفع والمدفعة من المطر والدم وغيره مثل الفرقة والجمع دفع ودفعات مثل غرق وغرقا وغرقا في وجوها
اه (قوله دفعة) انظر محيز زمو هو ما لقطع واحد جزاً من اليد ثم جلاء الآخر كمل القطع في محل القطع الاول
والظاهرة ان من قبيل قول الشارح فان لم يتحاملوا بان تميز فعل بعضهم الخ (قوله فأبانوها) أي ولو بالقوة
اه شرح م أي كان صارن معاقبة بالجلدة اه عش عليه (قوله فأبانوها) بخلاف ما لو اشتد كوا
في مرة تصاب لا قطع على واحد لان الحد محل المسألة لانه حق الله تعالى ولهذا الوصف نصاً بدفعتين لم يقطع
ولو أبان اليد بدفعتين قطع اه شرح الروض اه سم (قوله فان لم يتحاملوا الخ) في الروض وشرحه لان
تميزت أفعالهم كان خ كل منهم من جانب والتقى الحديدان وكذا الوضاع اثنتان بالتشاور فلا قطع على أحده في
الاول ولا في الثانية عند الجمهور بل على كل منهم حكومة تليق بجنايته مجموعها دية تدعى بحيث يبلغ مجموع

لان السراية لم تحصل في الرق
حتى تعتبر في حق السيد
قاعدة كل جرح أوله غير
مضمون لا ينقلب مضمونا
بتغير الحال في الانتهاء وان
كان مضمونا في الحالين اعتبر
في قدر الضمان الانتهاء وفي
القود الكفاءة من الفعل الى
الانتهاء

*(فصل فيما يعتبر في قود
الاطراف والجراحات
والمعا في ما يأتي) كالنفس
فيما مر مما يعتبر لوجوب
القود ومن انه يقاد من جمع
بواحد وغير ذلك (غيرها)
من طرف وغيره فتعبر
بذلك أعم مما عبر به (في قطع
بالشروط) السابقة (جمع)
أي أيديهم (بيد تحاملوا
عليها) دفعة مجمدة (فأبانوها)
فان لم يتحاملوا بان تميز فعل
بعضهم عن بعض كمن قطع
واحد من جانب وآخر من
جانب حتى التقت الحديدان

الحكومات دية البدن وهذا من زيادته في صورة الجمهور وصرح به في الأنوار (تنبيه) ما قبله كماله عن الجمهور في صورة المنشار من أنه من صور التميز مثل به ابن كنج لصور الاشتراك الموجب لتخصص نقله الرافعي ثم قال ويحل الاشكال ما ذكره الامام ان الامر ان يصور بغير صورتين احدهما ان يتعاون في كل جذبة وارساله فيكون من صور الاشتراك والثانية ان يجذب كل واحد الى جهة نفسه ويقترب عن الارسال في جهة صاحبه فيكون البعض مقطوع وهذا البعض مقطوع ذلك ويكون الحكم ما قاله الجمهور وتبعه في الروضة على ذلك قال الاذري وغيره وما صور به الامام كلام الجمهور قد صرح به القاضي والمتولي وغيرهما وهو ظاهر اه كلام الروض وشرحه ملخصا اه سم (قوله فلا تود على واحد منهما) أي لان جراحة كل واحد لم تنته الى عظام ولا استوفى بهما فصل وليس كقطع بعض الاذن والمارن لان هاتين العروق والاعصاب ما يتعذر مع انساوي في البعض ومثل ذلك لوجر المنشار بعضهم في الذهب وبعضهم في الاياب حتى ابا نوال الفصل فانه لا تخصص اه وقوله لان هذا الخ أقول انظر هذا الفرق اذ يقال أي فرق بين قطع الواحد جميع البدن بين قطعه نصفه اقلها قطع من كل واحد نصف بدنه فاما اذا قطع كل نصف يد المني عليه وما ذكره في الفرق لا يمنع ذلك ولو منع منع القصاص اذا قطع واحد كل البدن وحده تأمل وقد يجاب بانه اذا قطع الكل صار المقصود اتلاف الجسمة بخلاف البعض مع تعذر المماثلة تأمله عـ مرة اه سم وعبارة حل قوله فلا تود على واحد منهما لان كل واحد ليس قاطعا ليد وأما في الجراحات فكل واحد قاتل لنفس أي من هو الروح لان زهوق الروح لا يجزأ بخلاف القطع تأمل انتهت (قوله تليق بجنايته) أي ان عرفت والافجيتا القاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم لاحدهما ولا نقص لمجموع الحكومتين عن الدية فان لم يظهر للقاضي شيء فينبغي أن يسوي بينهما في الحكومة اه عـ شـ تلي مر (قوله وبجنت الشجان الخ) معتمد (قوله والشجان حارصة الخ) عبارة أصله مع شرح مر وشجان الرأس والوجه عشر باستقراء من كلام العرب وجرح غيرهما لا يسمى شجة قد عوى ان الاضافة اليهما من اضافة الشيء الى نفسه غير صحيحة لان الرأس والوجه ليسا عين الشجة بل شرطان في تسميتهما شجة فالأقرب أن يكون المراد هاتين الجراح وان الاضافة للتخصيص ويحل ما ذكر في الشجة حيث أطلقت بخلاف ما لأوضحفت كما هنا على ان جماعة أطلقوها على سائر جروح البدن أولها طبعها ووضعها حارصة انتهت وقوله طبعها ووضعها قد يتوقف فيها بالنسبة لنحو الهاشمية والمنقلة من كل ما لا يتوقف على قطع جلد فانه لا يتوقف على الحارصة ولا ما بعدها والترتيب الطيب في من ضابطه ان يتوقف الثاني على الاول ولا يكون الاول عليه الا أن يقال انه باعتبار الغالب اه عـ شـ عليه (قوله في الرأس والوجه) أشار الى تقييد المتن لان ظاهره انها تكون في سائر البدن لكن هذا التقييد انما هو من حيث الاطلاق اللغوي ولو ترك الشارح المتن ليع سائر الجراحات كان أفيد في الحكم (قوله جمع شجة الخ) في المصباح الشجة الجراحة وانما تسمى بذلك اذا كانت في الوجه والرأس والجمع يحتاج مثل كلبة وكلاب وشجات أيضا على انظرها وشجة شجا من باب قتل على القياس وفي لغته من يلبس بياضا شجا يقال هو مأخوذ من شجت السفينة البحر اذا شقت جارية فيه اه (قوله فيسمى جرحا لشجة) وأما الاسماء الا تيقن الحارصة وما بعدها من العشر فلا تختص بالرأس والوجه اه قل على الجلال (قوله بضم التاء) أي مع سكون الدال وكسر الميم مخففة ومع فتح الدال وكسر الميم مشددة قال في القاموس دى كرضى وأدبته ودميته اه عـ شـ تلي مر (قوله تقطع اللحم) أي ولا تغرض فيه بدليل ما بعده اه حل (قوله بعد الجلد) انظر هل هو قيد للباضعة حتى يخرج قطع اللحم بعد قطع الغير للجلد اه سم ووجدت بخط بعض الفضلاء بهامش ما نصه قوله هل هو قيد الخ نعم هو قيد المراد من الشجان المذكور ان تحصل بضلع واحد ليحصل ضمها بما قدرها والا فلا يحصل واحد منها بعد ان حصل ما قبله من غيره كالباضعة بعد الدامية تليق بالثاني الا الحكومة

فلا تود على واحد منهما بل على كل منهما الحكومة تليق بجنايته وبجنت الشجان بلوغ مجموع الحكومتين دية اليسد (والشجان) في الرأس والوجه بكسر الشين جمع شجة بفتحها وهي جرح قيمها أم في غيرهما فيسمى جرحا لشجة عشر (حارصة) بهملات وهي ما تشق الجلد قليلا نحو الخدش وتسمى الحارصة والحريصة والقاشرة ودامية) بتخفيف الياء (تنبيه) بضم التاء أي الشق بلا سيلان دم والا تسمى دامية بعين مهملة وبهذا الاعتبار تكون الشجان إحدى عشرة (وباضعة) من البضع وهو القطع (تقطع اللحم) بعد الجلد

لا الارش المذكور هنا فيها كما يعلم بالتأمل وكأنه أخذ ما ذكر من قولهم لو أوضع واحد وهشم آخر وتقل
ثالث فعلى كل منهم نصف العشر والفرق بين هذا الامر وما هنا انه لم يأت بسمى الشجة الموجبة للارش
بخلاف المذكورات اه وفي عش على مر ويمكن جعله أى الطرف وهو قوله بعد الجلد الحلامن
الجمع وليس متعلقا بتقطع فيكون فعل الثاني باضعة وان لم يقطع شيئا من الجلد ويحتمل وهو الظاهر انه من
منها ما حتى لو قطع واحد الجلد بنماهوا آخر اللحم لا يكون على الثاني ارش باضعة بل ما يليق بجناية موت تكون
الباضعة مشتركة بينهما (قوله ومتلاحة) قال الازهرى الوجه ان يقال الاشارة أى القاطعة - اللحم وانما
سميت بذلك على ما تقول اليه أى على تقول الالتصاق والاتحام اه سم (قوله تقوص فيه) أى فى اللحم
ولا تبلغ الجلد بعده فسميت بما تقول اليه من التلاحم تقاولا اه شرح مر (قوله وتسمى الجلدة به أيضا)
أى أخذ من سماحق البطن وهو الشحم الرقيق ثم هى لفة أهل الحجاز وأما أهل المدينة فيسمونها الملتطى
والمملطة اه عميرة اه سم (قوله وموضحة) أى ولو بغرزارة اه شرح مر (قوله تهشمه) أى العظم
وان لم يظهر العظم لا عين بل يكفى ان يترع عمود اه حل (قوله أفصح من فقها) ولعل المعنى على الفتح
منقل به بالتشديد فحذف الجار واتصل الضمير اه عش على مر (قوله تنقل) بضم أوله وكسر القاف
المتقلة وقيل بفتح أوله وضم القاف المحذوف فهو لا يناسب اسمها المذكور وانما يناسبه لو قيل لها مقللة والمراد
بنقله ازالته عن محله ولو بلاهشم ولا يوضح اه قل على الجلال (قوله ومأمومة) جمعها ما أميم ككاسير
اه شورى (قوله وتسمى آمة) وهو قياس اسماء البواقي اه عميرة اه سم (قوله تصل خريطة الدماغ)
الدماغ هو الدهن المتجمع في داخل تلك الخريطة * (تنبيه) * علم مما ذكر انه اجتمع في الرأس اثنا عشر
اسما لسميات ستة متلاصقة بعضها فالجلد اسم لما ثبت فيه الشعر الخلق والجمع اسم لما تحتها والسحاق
واللاطية والملاطة والملاطة اسم للجلدة التى تحتها والقحف والعظم اسم لما تحتها وأم الرأس والخريطة والآمة بالمد
اسم للجلدة التى تحتها والدماغ اسم للدهن فيها اه قل على الجلال وتصور كلها فى الجبهة وما سوى
الاخيرين فى الخلد اه شرح مر (قوله الا فى موضحة) أى فتقاس طولها وعرضها بلا عدد وان والحاصل
ان الموضحة تكون بالمساحة وسواء فى الباب الا فى ذلك ولا تنظر الى غاظ ما فوقها من اللحم ورقته كالعضو
الكبير يؤخذ بالصغير اه شيخنا أى بخلاف غيرها اذا لا يمكن ضبطه لان اعتبار المماثلة بالجزئية لا بالمساحة
والا لادى الى أنضم موضحة بملاحة واذا كان كذلك فلا يمتد الى غاية العظم ليضبط بالجزئية اه سم (قوله
ولو فى باقى البدن) وان لم يكن فى ايضاحه ارش مقدرا كما ان اليد الشلاء فيها القصاص وان لم يكن فيها ارش مقدر
اه سم وتأمل هذا التعميم مع ما قدمه من التقييد بقوله فى الرأس والوجه الا ان يقال انه جرى فى هذا التعميم
على قول من يقول الشجاج ليست خاصة بالوجه والرأس أو انه جرد الشجاج عن بعض مدلولها فاستعملها فى
مطلق الجراح اه عش بنوع تصرفه يرد هذا بما تقدم عن القليوبى من ان الاسماء العشرة غير خاصة
بالرأس والوجه وانما الخاص اسم الشجة فقط والتعميم هنا فى الموضحة وهى تطلق حقيقة على الجرح فى أى
موضع كان من البدن بالضابط المذكور (قوله بعض نحو مارن) خرج المفاسيل اذا قطع بعضها فلا تود
لمكان العروق والاعصاب اه عميرة اه سم (قوله وان لم يكن) بضم المثناة كضبطه الشيخ خضر باقلم
وهذه الغاية لرد على من قال ان لم يكن لا يجب فيه قود كما لا يجب فيه ارش مقدر وعجاجة أصله مع شرح مر
ولو أوضع فى باقى البدن كساعد وصدرا وقطع بعض مارن أو بعض اذن أو لسان أو حشفة ولم يسهل بان صار معلقا
بجلدة والتقييد بذلك لجرى بان الخلاف وجب القصاص فى الاصح لتيسر ضبط كل مع بطلان فائدة العضو
وان لم يسهل وفيما اذا اقتصر فى المعلق بجلدة يقطع من الجاني اليها ثم يستل أهل الخبرة فى الاصح من ابقاء أو غيره
والثانى لا يجب كما لا يجب فيه ارش مقدر انتهت (قوله وان لم يكن) فلا ألصقه فالنصق بحرارة الدم هل يسقط

(ومتلاحة تقوص فيه) أى
فى اللحم (وسحاق) بكسر
السين (تصل جلدة العظم)
أى التى بينه وبين اللحم
وتسمى الجلدة به أيضا وكذا
كل جلدة رقيقة (وموضحة
تصله) أى تصل العظم بعد
خرق الجلدة (وهائى تهشمه)
أى العظم وان لم توضحه
(ومتقله) بكسر القاف
المشددة أفصح من فقها
(تنقله) من محل الى آخر
وان لم توضحه وتهشمه
(ومأمومة) وتسمى آمة
(تصل خريطة الدماغ)
الخريطة وهى أم الرأس
(ودامغة) بفتح معجمة
(تخرقها) أى خريطة الدماغ
وتصل اليه وهى مذنفة عند
بعضهم (ولا تود) فى الشجاج
(الافى موضحة ولو) كانت
(فى باقى البدن) لتيسر
ضبطها واستيفاعها
(ويجب) القود (فى قطع
بعض نحو مارن) كأذن
وشفتى لسان وحشفة (وان
لم يكن) ذلك

القود والدية ذكر المؤلف في شرح البهجة ثم لكن في الاذن فقال لو قطع بعض الاذن ولم ينسب وجب القود
 فلوالصقة فالتصق سقط الواجب ويرجع الامر للحكومة اه حل (قوله ويقدر المقطوع الخ) عبارة
 شرح مر ويقدر ما سوى الموضحة بالجزئية كالثلث وربيع لان القود وجب فيها بالمائة بالجملة فامتنعت
 المساحة فيها لتلايؤدى الى اخذ عضو ببعض آخر وهو محذور ولا كذلك في الموضحة فقد رتب بالمساحة
 انتهت وقوله لتلايؤدى الخ وذلك لانه قد يكون مارن الجاني مثلاً قد رتب بعض مارن الجاني عليه فيؤدى
 الى اخذ مارن الجاني ببعض مارن الجاني عليه لو اعتبر بالمساحة اه ع ش عليه (قوله بالجزئية) أى
 لا بالمساحة لتلايؤزم اخذ عضو كامل ببعض عضو وسبأني فيه كلام اه قل على المحلى (قوله من مفصل)
 وهو موضع اتصال عضو به عضو على منقطع عظمين برباطان واصله بينهما مع تدخّل كمر فتور كنية أو توصل
 كائنة وكوع اه شرح مر (قوله بفتح الميم وكسر الصاد) أى اما بعكس ذلك فاللسان وعبارة المصباح
 الفصل وزان مفود اللسان وانما كسرت الميم على التشبيه باسم الآلة اه ع ش على مر (قوله وهو
 مافوق الورك) في القاموس الورك كثر وجعل وكف مافوق الفخذ مؤنثة والجمع أورك والورك محرّكة
 عظامها والرجل أورك والاثني وركاه اه وفيه أيضا الفخذ ككف مابين الساق والورك مؤنثة اه اذا
 علمت هذا يظهر لك التوقف في قول الشارح وهو مافوق الورك تأمل وفي المصباح الورك كان فوق الفخذين
 كالكفين فوق العضدين اه ومثل عبارة الشارح عبارات شرح المنهاج ولعلهم نظروا الى حالة جلوس الانسان
 محتيا مان الفخذ حيث يتذكرون فوق الورك تأمل (قوله وفي فق عين) في المختارة أن عينه اقترها من باب قطع
 بخصتها اه وفي المصباح بخصت العين بخصتها فأتاه بخصتها ادخلت الاصبع فيها وقال ابن الاعرابي بخصتها
 وبخصتها خسة فتأوا لصاد أجوداه وفيه أيضا عورت العين عور من باب تعب فقصت أو غارت فالرجل أعور
 والاثني عوراء اه (قوله ويجب في فق عين الخ) ويجب أيضا في اشلال ذكر وأثنيين أو أحدهما ان أخبر
 عدلان بسلامة الاخرى مع ذلك وكذا ذقهما ان أمكنت المائلة كما نقلناه عن التهذيب ثم بحثناه ككسر العظام
 اه شرح مر (قوله بفتح الجيم) وحكى كسرها أيضا وهو غطاء العين من فوق وأسفل اه شيخنا اه
 سم (قوله وشقة) أى سواء العليا والسفلى وحد العليا طولا موضع الارتفاق مما يلي الانف والسفلى طولا
 موضع الارتفاق مما يلي الذقن وفي العرض الى الشدين اه سم وفي المختار الرتق ضد الفتق وقد رتب الفتق
 من باب نصر فارتنق أى التأم ومنه قوله تعالى كانتا رقعة فتقناهما والرتق بفتحين مصدر قولك امرأته رتقاء
 وهى التى لا يستطيع جباها الارتفاق ذلك الموضع منها اه (قوله وشقة) ويجب القصاص أيضا في اطارها
 أى الشفة وهو يكسر فتحفيف المحيط بها وما في الروضة من عدم القود فيه تحريف وانما هو اطار السه أى الدر
 لانه الذى لا نهاية له اه شرح مر وقوله المحيط بها أى باعلى الشفة في القاموس الاطار ككتاب الحلقة
 من الناس وقضبان الكرم يلتوى للتعريش وما يفضل بين الشفة وشعرات الشارب اه ع ش عليه (قوله
 يقطع جادتيهما) الباء بمعنى مع لما ياتي من ان سئل الخصيتين وحدهما الاصاص فيه ولو قطع الجلدتين فقط
 واستمرت البيضتان لم تجب الدية وانما تجب حكومة اه ع ش على مر وعبرة جج وأثنيين أى
 بيضتين يقطع جادتيهما لان لهاتهما ايات وضوطة فالحقت بالفصل بخلاف قطع البيضتين دون جادتيهما بان
 سلهما من مع بقائه فلا قود فيهما التعذر الاضباط حيث تذ * (تنبه) * سيأتي ان في الاثنيين كمال الدين سواء
 أقطعهما أم سلهما أم دقهما وازالت منعهما وبه يعلم فساد ما قل عن شارح ان في البيضتين بجلديهما ديتين
 وفي كل منهما اذا انفردية وذلك لان الجلد لا يقابل بشئ وما أوهمه تفسير الشارح الخصيتين بجلدي البيضتين
 ثم البيضتين قبل لم يرد به الايمان المعنى الغوى وهو ان الخصيتين يطلقان على كل من الجلدتين ومن البيضتين في
 المصباح الاثنيان الخمينان قال أبو عمر ووالخصيتان البيضتان والخصيتان الجلدتان الاثنتان فيهما البيضتان

ويقدر المقطوع بالجزئية
 كالثلث والربع لا بالمساحة
 والمارن ملان من الاتف
 وتعبيرى بمذا كراولى مما
 عبر به (وفي قطع من مفصل)
 بفتح الميم وكسر الصاد
 لا تضباطه (حتى في أصل
 فخذ) وهو مافوق الورك
 (ومنكب) وهو مجمع مابين
 العضد والكف (ان
 امكن) القود فيهما (بلا
 اجافة) بخلاف ما اذا لم
 يمكن الا باجافة لان الجوانف
 لا تضبط (و) يجب في فق
 عين أى تعويرها بعين
 مهيمة (وقطع اذن وجفن)
 بفتح الجيم (ومارن وشقة
 ولسان و ذكر وأثنيين) أى
 يخطين بقطع جادتيهما

ولا ينافي ذلك اقصار قاموس على تفسير الاثنين بالخصيتين وعلى تفسير الخصية بالبيضة بدليل قوله سل خصيته
والسائل الخصية لا الجلد ولا اقصار ابن السكيت على تفسير الاثنين بالبيضتين وانما اقصر أعني الشارح
على قطع الجلدتين لاستلزامه غالباً بطلان منفعة البيضتين انتهت ومثله في شرح مر وعبرة قل على
المحلى نصها قوله أي جلدتي البيضتين فسر الاثنين بذلك لانه معناه لغة وليناسب التعليل المذكور الشامل
لها ولان شرط وجوب القصاص في البيضتين قطع جلدتيهما سواء قطعتهما معاً أو وقتاً بوقتاً بنفسهما بعده
والا فغير مادية لا قصاص وكذا الودقهما ما كماله الراجح وبما ذكر علم ان اطلاق الاثنين على البيضتين مجاز
للمجاورة وأنه مشترك وصرح كلامه الا في يدل عليه انتهت (قوله وألين) هو مثني أليسة وفي لغة البتان
زيادة التاء اه سم (قوله بضم الشين) اما بفتحها فهو لب العين نعم حتى الفتح هنا أيضاً اه شيخنا اه
سم (قوله والاستثناء من زيادتي) هذا الاستثناء صريح في أن السن من العظم وهو أحد قولين فيه ثانيهما
أنه من العصب لانه يلين بوضعه في الخل اه ع ش على مر (قوله فلو كسر عضده) قال في المصباح العضد
ما بين المرفق الى الكف وفيها خمس لغات ووزان رجل وبضمين في لغة الحجاز وقرأهم الحسن في قوله تعالى وما
كنت متخذ المضلين عضداً ومثال كبد في لغة بني أسد ومثال فلس في لغة تميم وبكر والخامسة مثال قفل قال أبو
زيد أهل تهامة يؤثنون العضد وينوهم يذكرونه والجمع اعضاء وعضاها مثل أقاس واقفال اه ع ش على
مر (قوله أو من الكوع) بضم أوله وهو ما يلي الابهام من المفصل وما يلي الخنصر كرسوع وما يلي الابهام الرجل
من العظم هو البوع واما الباع فهو مد اليد عينا وشمالا اه شرح مر وقوله من المفصل بيان لما وضعتان
المسمى بالكوع هو جزء المفصل الذي يقرب من الابهام وعبرة الزيادة وهو العظم الذي يلي الابهام وبينهما
فرق وسيأتي عن تثقيب اللسان انه طرف الزند فيحمل ما هنا عليه اه وقوله هو البوع قال صاحب تثقيب اللسان
الكوع رأس الزند مما يلي الابهام والبوع ما بين طرفي يدي الانسان اذا مد يدهما يميناً وشمالاً اه سم على منهج
اه ع ش عليه (قوله أو من الكوع) فلو أراد بعد ذلك القطع من المرفق لم يمكن قيل يشكل يتمكن من قطع
الكف بعد ذلك الاصابع وفيه نظر يعلم من الحاشية الا تية على قوله الا تحوي يشارك الخ هذا المخلص ما كتب
شيخنا بهامش المحلى اه سم (قوله به عن حقه) وهو ما له ان يقطعه مما زاد على الكوع الى المرفق اه
شوبري (قوله مع الساعد في الثانية) الساعد من الانسان ما بين المرفق الى الكف وهو مذ كرسى ساعداً
لانه يساعد الكف في بطشها وعلما اه مصباح اه ع ش على مر (قوله أوضح المجنى عليه الخ) استشكل
كونه بوضع و يأخذ ارض الهشم فيمالو أوضح وهشم بأن المقطوع من المرفق ليس له القطع من الكوع مع
أخذ الارض و فرق بان الهاشمة موضحة وزيادة للمجنى عليه أن يقتصر على بعض ما فده له الجاني ولا كذلك
القطع من المرفق فانه ليس قطعاً من الكوع وزيادة اه أقول يفرق أيضاً بأنه في مسألة القطع من المرفق
يمكنه استيفاء جميع حقه بخلافه هنا اه سم (قوله أوضح المجنى عليه) أي ثبت له ذلك والافس بآني لانه
لا يباشر بل يجب التوكيل في قود الاطراف وكذا يقال في مثل هذا التركيب مما سيأتي اه خليفي (قوله وأخذ
ارض الباقي وهو خمسة أبعرة الخ) في هذا الصنيع مع قوله الا في ما بين الموضحة الخ الابهام وعبرة العباب من
أوضح مع هاشمة أو منقولة أو مأمومة اقتص بالموضحة وله في الاولى ما بين ارض موضحة وهاشمة وهو خمس ابل
وفي الثانية ما بين ارض موضحة ومنقولة وهو عشر ابل وفي الثالثة ما بين موضحة ومأمومة وهو الخ اه
باختصار اه سم (قوله المشتمل على الهشم غالباً) أشار به الى دفع ما يرد على قوله وعشرة للمنقلة من ان
ارض المنقلة خمسة أبعرة فقط وحاصل الجواب ان ارض المنقلة انما كان عشرة لاشتمالها على الهشم اه ع ش
على مر لكن فيه ان هذا لا ينفع في عبارة المتن مع الشرح اذ مقتضى عبارة المتن ان الذي انضم للايضاح اما
الهشم أو التثقيب وحيث لا يصح قول الشارح وعشرة للمنقلة وذلك لانها لا تجب فيها العشرة الا اذا كانت

(وألين) بفتح الهمزة أي
الجمان الناثان بين الظاهر
والفخذ (وشفرين) بضم
الشين حرفا الفرج لان
لها نهايات مضبوطة (لا في
كسر عظم) لعدم الوثوق
بالمماثلة فيه (الاسنا
وأمكن) بان تتشعب بشار
بقول أهل الخبرة في كسرها
القول على النص وجزم به
الموردى وغيره والاستثناء
من زيادتي (وله) أي المجنى
عليه (قطع مفصل أسفل)
بجمل (الكسر) ليحصل به
استيفاء بعض حقه (فلو
كسر عضد مأبانه) أي
المكسور من اليد (قطع من
المرفق أو) من (الكوع)
ويسمى الكاع لعجزه عن
حمل الجناية فهما ومساخته
بعض حقه في الثانية (وله
حكومة الباقي) وهو
المقطوع من العضد في
الاولى والمقطوع من
الساعد في الثانية لانه لم يأخذ
عوضاً عنه (ولو أوضح وهشم
أو نقل أوضح) المجنى عليه
لامكان القود في الموضحة
(وأخذ ارض الباقي) أي
الهاشمة والمنقلة وهو خمسة
أبعرة للهاشمة وعشرة للمنقلة
لتعذر القود في الهشم
والتثقيب المشتمل على الهشم
غالباً ولو أوضح وأم أوضح

وأخذ ما بين الموضحة
والمأمومة وهو غائبة
وعشرون بعبارة ثلث لان في
المأمومة ثلث الدية كلسياتي
(ولو قطع من كوعه لم يقطع
شيئاً من أصابعه) ولو أغملة
لقدرته على محمل الجناية
فتعبري بذلك أولى من قوله
فليس له التقاط أصابعه (فان
قطع عزراً) لعدوله عن حقه
(ولا غرم) عليه لانه يستحق
اتلاف الجسلة (وله قطع
الكف) بعد القطع لانه من
مستحقه و يفارق ما لو قطعه
من نصف ساعده فلقط
اصابعه لا يمكن من قطع كفه
لانه ثم بالتمكين لا يصل الى
تمام حقه بخلافه هنا
(ويجب) القود (بإبطال)
المعاني سراية من (بصرو سمع
وبطش وذوق وشم وكلام)
لان لها محال مضبوطة ولا هل
الخبرة طرق في إبطالها وذكر
الكلام من زيادتي (فالو
أوضحه أو لطمه لطمه
تذهب ضوؤه غالباً فذهب)
ضوءه (فعل به كفعله فان
ذهب) فذلك (والأذهب
بانخاف يمكن كقريب حديد
من حلقته أو وضع
كافور فيها ومحل ذلك أن يقول
أهل الخبرة يمكن اذهاب
الضوء مع بقاء الجذوة واللا
فالواجب الارش ومحل في
اللطمة فيما اذا ذهب بها
من الجنى عليه ضوء احدي

مصحوبة به اه وفي قل على المحلى قوله المشتمل على الهشم أي بالفعل وقول بعضهم غالباً غير مستقيم مالم
يرد به ذلك لولم يشتمل عليه بالفعل لانه خمسة أبعرة فقط ارش التنكيل هذا وما في شرح الروض مما يخالف
ذلك غير متمد اه (قوله وأخذ ما بين الموضحة) أي التفاوت الذي بين الخ (قوله لان في المأمومة ثلث الدية)
أي وتحسب الموضحة عليه من ذلك الثلث وهي بخمسة فيبقى ما ذكره فان لم يقتض الجنى عليه في الموضحة
أخذ الثلث بنسبته لاجل المأمومة (قوله لقدرته على محمل الجناية الخ) ر بما لو قطع منه انه لولم يقطع على محمل
الجناية كان له قطع الاصابع كلو كسر عظمه أو ساعده أو ياتيه وسيأتي ما يخالفه اه حل (قوله أولى
من قوله فليس له الخ) أي لانهم لا يفيد حكم الانامل ولا تهاجر بما تفيد أن الممتنع التقاط جميع الاصابع اه
حل (قوله فان قطع عزراً) أي وان عني عن الباقي اه قل على المحلى (قوله لعدوله عن حقه) أي مع القدرة
عليه وبهذا فارق جوار القصاص في الموضحة في المسائل السابقة اه شورى (قوله ولا غرم) بل له حكومة
باقى الكف ذكره الراعي وغيره اه سم (قوله وله قطع الكف بعد القطع) ولو عني عن الكف على
الحكومة لم يجب لاستيفائه الاصابع المقابلة للدية الداخلة فيها الكف كما لا يجب من قطع يدي الجاني الى دية
النفس لاستيفائه مقابلها اه شرح مر وقوله لم يجب أي وعليه فلو فعل ذلك هل يصح العفو مجازاً ولا فاقوله على
الحكومة أو يلفو العفو ويمكن من القطع للكف فيه نظر والاقرب الثاني اه ع ش عليه (قوله لانه من
مستحقه) أي كالموقع مستحق النفس الطرف له أن يعود ويستوفى بها شيئاً اه سم (قوله ويفارق ما لو قطعه من
نصف ساعده الخ) كأن شيئاً لم يطلع على هذا الفرق حيث أجابه من عنده لكن مع زيادة قاته كتب به امش
المحلى مانعه (أقول) يمكن الجواب بأنه في مسألة الكوع يستوفي كل حقه وهو موضع الجناية فلا يقاس بغيره ولا
يشكل بما لو قطع من المرفق فاقص من الكوع فانه لا يمكن بعد ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع أع أخذ
صورته فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة اه قال مر وحاصل هذه المسئلة انه اذا قطع دون حقه فان قطع
مسمى اليد امتنع عليه القود لشيء آخر والا فان كان بالعود يحصل تمام حقه جازوا لا فلا اه سم (قوله لا يصل الى
تمام حقه) أي لبقاء فضلة من الساعده لم يأخذ في مقابلتها شيئاً فلم يتم له التشفى المقصود هنا اه شرح مر (قوله
بإبطال المعاني سراية) القود لا يجب في إبطال كل المعاني بل لا يجب الا في خصوص ما ذكره المتن ولذلك أتى الشارح
بمن البيان فيقال من بصرو سمع الخ وأما الدية فتجب في أكثر من ذلك نحو أربع عشرة معنى وسيأتي تفصيلها
في قول المتن فصل تجب دية في عقل الخ فليس كل ما تجب فيه الدية يقتض فيه كإقدام في الجراحات انه لا قود الا في
واحد منها وهو الموضحة (قوله وبطش) قال الشيخ عميرة هو يزول بالجناية على اليد والرجل والذوق وزول
بها على الفم والشم يزول بها على الرأس اه ع ش على مر (قوله وبطش) في المصباح البطش الأخذ
بعنف وبطشت اليد اذا علمت فهي باطشة اه وفي المختار البطش السطوة والاختذ بعنف وقد بطش به من
باب ضرب يوتصرو باطشه مباطشة اه (قوله أو لطمه) أي ضربه على وجهه بباطن راحته اه زى (قوله
تذهب ضوؤه غالباً) خرج به ما اذا لم تذهب ذلك غالباً فانه لا قصاص في ذلك اه حل (قوله تذهب ضوؤه) يفتح
الضاد وضمها اه شورى وفي المصباح ضاء ضوؤه من باب قال والضوء بالضم اسم منه اه (قوله من حدقته)
هي السواد الأعظم الذي في العين والاصفر بالغين الناظر والمقلة تحم العين الذي يجمع السواد والبياض
ذكره ابن قتيبة اه شورى (قوله ومحل ذلك) أي المذكور من الايضاح والاعلم والمعالجة كقضى ج صريحاً
(قوله أن يقول أهل الخبرة) أي اثنان منهم لاتماسه فانه فلا يكتفى فيها بقل من ذلك اه ع ش على مر
(قوله والا فواجب الارش) وهو نصف الدية اه رشدي (قوله ومحل في اللطمة الخ) مقتضى هذا التقيد
انه في الايضاح لا يلتفت الى ذلك فيوضح وان قال أهل الخبرة يذهب ضوء عينيه جميعاً أو الحلقه أيضاً وقد يوجه
بانضباط الايضاح بخلاف اللطمة وسوى بينهما ج وفي شرح شيخنا مثله اه والذي في شرح شيخنا نظير

العين أن لا يذهب منها

الجاني ضوء عينيه أو أحدهما
مخالفة للمعنى عليها أو مهمة
والا فلا يلطم حذرا من
إذهب ضوء عينيه أو مخالفة
المعنى عليها بل يذهب بالمعاجة
من تعذرت فلا رشح (ولو قطع
أصبعاً قنأ كل غيرها) من
بقية الأصابع (فلا قود في
المتأ كل) وفارق إذهب
البصر ونحوه من المعاني بأن
ذال لا يباشر بالجناية بخلاف
الأصبع ونحوه من الأجسام
فيه قصد يحمل البصر مثلاً نفسه
ولا يقصد بالأصبع مثلاً
غيرها فلا وقص في الأصبع
فسرى لغيرها لم تقع السراية
قصاصاً بل تجب على الجاني
للأصابع الأربعة أربعة
أخمس اليد

*(باب كيفية القود
والاختلاف فيه ومستوفيه)
مع ما يأتي*

(لا تؤخذ) هو لشموله أعم
من قوله لا تقطع (يسار يمين
ولاشقة سفلى بعليا وعكسهما)
أي يمين يسار وشقة عليا
سفلى (ولا أنملة) بفتح الهمزة
وضم الميم في الأفصح (باخرى)
ولا أصبع باخرى (ولا حادث)
بعد الجناية (بوجود) فلو قطع
سنا ليس له مثلها فلا قود وان
نبته مثلها بعسد (ولا زائد
زائد أو أصلى دونه) كان
يكون لزائدة الجاني ثلاثة
مفاصل ولزائدة المجنى عليه أو
أصله مفصلان (أو) بزائد
أو أصلى (بمحل آخر) كزائد

عبارة الشارح حيث قال ومجمله في اللطمة الخ فقيدها باللطمة كالشارح اه شيخنا ح ف (قوله ان لا يذهب
بالح) أي بقول أهل الخبرة أي بان لا يكون للجاني الا واحدة موافقة أو يرضى بذهب الواقعة وحدها اه مر
اه سم (قوله والا فلا يلطم) من باب ضرب اه شورى (قوله قنأ كل غيرها) في المصباح أكلت الاسنان أكل
من باب تعب وتنا كالتحت وتساقت اه (قوله فلا قود في المتأ كل) وفيه ما يخصه من دية اليد كما يدل
عليه قوله بعد بل يجب على الجاني الخ (قوله فلا قود في المتأ كل) أي ولكن تجب دية على الجاني حالة في ماله لأنها
سراية وجناية عمد وان جعلت خطأ في سبوط القصاص وقيل على العاقلة لا ناقدرتها في حكم الخطا
*(فرع) * لو ضرب به على يده فتورمت ثم سقطت بعد أيام وجب القصاص اه سم (قوله بان ذلك لا يباشر
بالجناية) لأنها لا توجد مستقلة بل تابعة لغيرها فنظر للسراية فيها اه حل (قوله لم تقع السراية قصاصاً)
أي فلم ينظر للسراية فيها وقوله بل تجب على الجاني الخ مقتضاه انه ليس له شيء في أصابعه التي سرى إليها القطع
قصاصاً وقوله أربعة أخماس الدية أي دية اليد يدخل فيها حكومة المناصب انتهى
(باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه)

(قوله مع ما يأتي) متعلق بكيفية القود والذي يأتي معها هو قوله والنسل بطلان العمل الخ وقوله وفي قطع
سن قود الى قوله في صفه و متعلق بمستوفيه والذي يأتي معه هو بيان المستحق الذي ذكره بقوله فصل القود
لورثة ويجس جان الى كل صبيهم ومجنونهم وحضور غائبهم وقوله وأجرة جلا دالي آخر الباب الذي
من جلته فصل موجب العمد قود الدية يد الخ وأما فصل الاختلاف فليس فيه الإباحة الاختلاف
اه وغرضه به هذا أن المستتر جرح شيء وزاد عليه وهذا لا يحذور فيه وعبارته شرح مر ولا يحذور في
الزيادة على ما في الترجمة كما وقع للجاري وجه الله تعالى بخلاف عكسها انتهت وقوله ولا يحذور الخ بل
قال عيسى الصفوي فيها كتبه على حاشية السيد الجرحاني ان ما كان من التوابع لا يعذر باده وعبارته وليس
مرادهم بكون الباب في كذا الحصر بل انه المقصود بالذات أو المعظم فلو ذكر غيره نادراً واستطردا لا يضر لانه
انما ترك ذكره في الترجمة اعتماداً على توجه الذهن اليه اما بطريق المقايسة أو اللزوم اه ع ش عليه
(قوله لا تؤخذ يسار) أي لا يجوز ولو بالرضا كما يأتي اه ع ش على مر ودخل في كلامه جانباً الرأس
فلا يؤخذ الجانب الايمن عن اليسر ولا عكسه وكذا مقدمه مؤخره وظاهر عضو باطنه ونحو ذلك والقاعدة
المنع عند اختلاف الاسم أو المحل اه قل على الجلال (قوله يسار) بفتح الياء أفصح من كسرها أي جارحة
يسار بجارحة عين سواء في ذلك اليد والرجل والاذن والعين والجفن وغير ذلك اه شورى وفي المختار واليسار
خلاف اليمين ولا تقل اليسار بالكسر اه وفي المصباح واليسار واليمين مفتوحتان والعامية تكسرهما وقال
ابن الانباري في كتاب المقصور والمدود اليسار الجارحة مؤنثة وفتح الياء أجود فاقضى أن الكسر رديء
وقال ابن فارس اليسار أخت اليمين وقد تكسر والفتح أجود واليسار بالفتح لا غير الغنى والثروة مذكرة وبه
سمي ومنه معقل بن يسار (قوله يمين الخ) قاعدة هذا الباب أن الباء داخله على المجنى عليه ونائب الفاعل هو
الماخوذ قصاصاً اه شيخنا (قوله بفتح الهمزة وضم الميم في الأفصح) أي من تسع لغات تثليث أوله مع تثليث
الميم في كل وزيد عشر فهي أنملة اه شورى وفي ع ش على مر فيها تسع لغات تثليث أوله مع تثليث
الميم في كل اه سم على المنهسج وقد نظمها بعضهم مع لغات الأصبع العشرة في بيت فقال

وهي زائلة ثلاث وثلاثه * والتسع في أصبع واختم بأصبع

اه مناوى على آداب الاكل لابن العماد (قوله ولا حادث بموجود) ولا فرق فيه بين كونه ذاتاً كما مثل أو
صفة كالأصبع سليم على يشلاه ثم شل فتم لا تقطع اه مر بالمعنى اه ع ش (قوله كان يكون لزائدة
الجاني الخ) أي لان التفاوت بذلك أعظم من تفاوت المحل اه عميرة اه سم (قوله أو أصلى بمحل آخر الخ)

وأما الأصلي فلا يؤخذ بالرائد مطلقا اه حل (قوله بعمل آخر) وكذا ان تفاوتها بالحكومة وان تماثل في
 الفصل اه شرح الروض اه سم (قوله ولا يه مستوية الاصابع والكف) أي مستوية يقع أختها أي انها
 مساوية لا تختفي الكف والاصابع يدل على هذا ما بعده ويدل عليه أيضا عبارة شرح مر الا تيسق وفي
 سم ما فيه قوله لم يقع قودا عبارة الروض وشرحه لو قصرت أصابع إحدى يديه وكفها عن يده الأخرى فلا
 يفتن فيها من تامة حتى عليها صاحبها لانها ناقصة بل فيها دية تنقص حكومة وعدم إيجاب النقص فيها هو
 ما نقله الأصل عن البغوي قال الأذري وهو فيما اذا كانت تامة الملققة مشكل وان كانت أختها أتم منها وذكروا
 الزركشي نحوه فقال سكت الشيخان عليه وقضيته انه المرجح وليس كذلك بل قضية كلام الشافعي والاصحاب
 انهم ان كانت تامة الاكمل والبطل يجب فيها النقص اه فكلام البغوي محمول على غير ذلك اه وعبارة
 شرح مر نعم لو قطع سترى البدن يدا أقصر من أختها لم تقطع يده لنقصها بالنسبة لاختها وان كانت كاملة
 في نفسها ولها واجب فيها دية ناقصة حكومة انتهت وسيأتي عن قل تقيده هذا بما اذا كان نقصها بجناية
 فان كان خلقة أو بآفة فتجب ديتها كاملة تأمل (قوله يدا أقصر من أختها) أي وان كان قصرها بغير جناية بل
 خلقة اه حل (قوله وذلك لا تنفاه المساواة الخ) عبارة غير الحكمة في ذلك بعد الإجماع انهم اجوارح
 مختلفة المنافع والاماكن فلم يؤخذ بعضها ببعض كالعين مع الانف اه عمرة اه سم (قوله وذلك لا تنفاه
 المساواة الخ) هذا راجع لجميع ما تقدم من قوله لا تؤخذ يسار يمين الخ (قوله ولو تراصبا بانخذ ذلك لم يقع قودا)
 عبارة شرح مر ولا تقطع يسار يمين الى أن قال ولو بالرافق المأخوذ بلا دية يسقط القود في الأول
 لتضمن الرضا العفو عنه انتهت وقوله في المأخوذ بلا دية أطلق فيه فشملى ما لو أخذه بلا إذن من الجاني
 وما لو كان بلاذنه ولم يقل قصاصا أو ذال وهو يخالف ما يأتي من التفصيل فيما لو قطع صحيحة بسلام وعليه فليست
 الفرق بين هذه وتلك ولعلها أطلق هنا اعتمادا على التفصيل الآتي فلا يجزى روعه وقصود المسئلة هنا بما لو قال
 خذ قودا فتجب الدية في المقطوع ويسقط حق من القود لتضمنه العفو عنه كذا كر ويستحق دية عضوه
 لفساد العوض وذلك لانه لم يعف مجانا بل على عوض فاسد فيسقط القصاص بالعفو ويجب بدله لفساد العوض
 كالأعفاء عن القود على نحو جر اه عش عليه (قوله لم يقع قودا) وحينئذ ينبغي ان يأتي هنا نظير قوله
 الآتي في ما لو فعل بلا إذن الخ سم وليس للمعنى عليه بعد ذلك شيء على الجاني لتضمن رضاه بأخذ غير حقه
 العفو عنه اه مر بالمعنى اه عش (قوله ويؤخذ زائد برائد) هذا محترز قوله ولا زائد برائد بخلاف
 الأصلي لا يؤخذ بالرائد وان تساوى واتحادا محلا اه حل (قوله ان اتحادا محلا) يتصور اتحاد المحل في الزائدة
 والأصلية بان قطع نصرة مثلا ونبت موضع زائدة فقطع صاحبها بنصر أصليا فتؤخذ تلك الزائدة قصاصا لاتحاد
 المحل اه شيخنا وعبارة سم انظر مودنه في الأصلي وهل هي ان ينبت لمن قطع خنصر مثلا زائد بمحله
 فيقطع بالخنصر الأصلي انتهت بضرورة في الرضة كاصلا بما اذا كان له أربع أصابع وخامسة زائدة فقطع
 يمين أصابعه أصلية فيجوز للمعنى عليه أن يقطع يده ويرضى بالزائدة عن الأصلية اه (قوله بعد ما ذكر)
 أي بعد الاتحاد في الزيادة والأصلية واليمين واليسار وغيرها اه (قوله ولا يضر تفاوت كبر الخ) محل عدم
 ضرر ذلك في تفاوت خلق أو بآفة ناقصة نشأ عن جناية مضمونة فيمنع أخذ الكملة ووجب نقص الدية
 كالحكام عن الامام وان قال الزركشي ان الامام حتى عن الاصحاب انه لا فرق وهو الصواب اه ج (قوله
 وطول وقصر) أي في الجاني والمجنى عليه حيث سالت كل يدا أختها كما مر والافز قصاص ونجب دية ناقصة
 حكومة ان كان القصر بجناية مضمونة والأفدية كاملة وكذا يقال في الضعف المذكور بعده اه قل على
 المحل (قوله بمساحة) في المصباح مسحت الأرض ذرعتها والاسم المساحة بالكسر اه (قوله ويخط عليه) أي
 وجوبا ان خيف اللبس والا كان مندوبا اه عش على مر (قوله بنحو موسى) بالتويز لانه الحديد فليس

يجنب خنصر بزائد يجب
 انهم أو بنصر أصلي ولا يد
 مستوية الاصابع والكف
 يسد أقصر من أختها وذلك
 لا تنفاه المساواة في ما ذكر
 المقصودة في القود ولو
 تراصبا بانخذ ذلك لم يقع قودا
 ويؤخذ زائد بزائد وباصلي
 ليسادونه ان اتحادا محلا
 وقولي ولا حادث الى آخره
 ما عدا حكم الزائد بالرائد
 بعمل آخر من زيادتي (ولا
 يضر) في القود بعد ما ذكر
 (تفاوت كبر وصغر وطول)
 وقصر (وقوة) وضعف في
 عضو أصلي أو زائد كافي
 النفس لان المماثلة في ذلك
 لا تكاد تتفق (والعبرة في)
 قود (موضحة بمساحة) فيقاس
 مثلها طولها وعرضها من رأس
 الشاج ويخط عليه بنحو سواد
 أو حمره ويوضع بنحو موسى
 وانما لم يعتبر ذلك بالجزئية
 لان الرأسين مثلا قد يختلفان
 صغرا وكبرا فيكون جزء
 أحدهما قدر جميع الآخر

فلما اختلف العلم على الرجل اه شيخنا وفي المصباح ماس رأسه موسى باب قال حلقه والموسى آلة الحديد قيل
 الميم زائدة ووزنه مفعول من أوسى رأسه بالالف وعلى هذا هو منصرف منون في التكثير وقيل الميم أصلية ووزنه
 فعلى وزان حلقى وعلى هذا لا ينصرف لالف التأنيث المقصورة وأوجز ابن الانباري فقال الموسى يذكرون وثبت
 وينصرف ولا ينصرف وجمعه على قول الصرف الموائى وعلى قول المنع الموسيات كالحليلات لكن قال ابن
 السكيت الوجه الصرف وهو مفعول من أوسيت رأسه اذا حلقته وتل في البار ع عن أبي عبيدة لم أسمع تذكير
 الموسى الا من الاموى وموسى اسم رجل في تقدير فعلى ولهذا يمال لاجل الالف (قوله بنحو موسى) أى لا بضربه
 بسيف أو نحو حجر وان أوضح به ويراعى الاسهل على الجانب من شجعة دفعة أو تدبر بجائته زى وعبارة قتل على
 الجسلا ل قوله بالموسى أى لا بسيف وحجر وان أوضح به مالا احتمال الحيف قال الخطيب فان أمن الحيف جاز
 وانما اعتبرت المساحة هنا لانه في وصف للعضو وان لم استيعاب عضو ببعض آخر فلا يخالف ما مر من اعتبار
 الجزئية في الاعضاء والجواب بغير هذا فيه نظران لم يؤثر به قائله اه (قوله فيقع الحيف) أى لو اعتبرنا
 الجزئية لزم أخذ القليل عن الكثير كالأوضح نصف رأس كبير قور رأسه دونها فلو اعتبرنا الجزئية كان الواجب
 ايضاح نصف رأس الجانبى مع انه أقل حجم من نصف رأس الجانبى عليه وذلك حيف وهكذا اه سم وقوله
 لزم أخذ القليل عن الكثير أى ولزم أيضا أخذ الكثير عن القليل في عكس ذلك ففي الاول يقع الحيف بالجانبى
 عليه وفي الثانى يقع الحيف بالجانبى اه (قوله فلو اعتبرنا المساحة الخ) سيأتى انه لو كان رأس الشاج صغيرا
 وكان رأس الشجوج كبير بحيث ان موضحة بعض رأسه تستغرق بالمساحة جميع رأس الجانبى أخذ وان لزم
 عليه ايضاح جميع الرأس ببعض الرأس ولكنه لا يقدح لانه قد أوضح مقدار ذلك وأزيد وليس هنا أخذ عضو
 ببعض آخر اه عميرة اه سم (قوله فلو اعتبرنا المساحة) فيه ان هذا نفسه موجود في المساحة
 ويجب بان القائل بالمساحة انما هو مجرد صفة وفي الجزئية جزء مستقل وقر بين الجزء والصفة اه حل
 (قوله أذى الى أخذ عضو ببعض آخر) هذا المحذور لا يلزم الا فيما اذا كان عضو الجانبى عليه أكبر من عضو
 الجانبى وأما في عكسه فلا يلزم وغاية ما يلزم فيه أخذ جزء قليل بجزء أكبر منه مثلا اذا كان عضو الجانبى عليه
 قدر شبر وعضو الجانبى قدر شبرين وقد قطع من عضو الجانبى عليه نصفه وهو نصف شبر فلو اعتبرنا المساحة لاخذنا
 من عضو الجانبى نصف شبر ونسبته الى عضو من بعضه فيلزم أخذ ربع عضو في نصف عضو والظاهر ان هذا
 محذور أيضا اه (قوله ولا يضرتفاوت غلط لم وجلد) يريد انه لا يشترط المساواة في العمق لان اسم الموضحة
 لا بد من تحصيله اه سم (قوله وحل ابن الرفعة الخ) مشى على هذا الحل في الروض كما بينه في شرحه وكذا
 مشى عليه ج في شرح الارشاد واعتمده مر اه سم (قوله على فساد منبت الشجوج) أى على ما اذا
 كان منبت شعر الجانبى عليه فاسدا لا شجرة اه (قوله وره أصغر) أى بخلاف ما لو لم يكن أصغر فلا يجوز أخذ
 قدر بعضها وأخذ ارض الباقي قال في الروض ولا تبعض الموضحة مع امكانها قصاصا وأرشا اه قال في شرحه
 لان البعض المستوفى يقابل بالارض التام مع تمكنه من تمام الاستيفاء بخلاف ما اذا لم يتمكن منه وهو ما في
 قوله بل بالقسط من الارض اه مبسوطا اه سم (قوله ويؤخذ قسطا الباقي الخ) أى لتعذر القصاص
 فيه ثم طريق ذلك ان يمسح رأس الشاج والشجوج وتقدر النسبة فان كانت رأس الشاج نصف رأس
 الشجوج مثلا وجب نصف ارضه وموضحة اه سم (قوله والخيرة في محله الجانبى) معتمد أى اذا أوضح جميع
 الرأس وأمالو كان في بعضها فتعين الجانب الذى أوضحه اه حل قال في الروض وشرحه نعم ان كان بعضه أى
 رأس الجانبى مشجورا والباقي بقدر موضحة تعين لتعذر مشيئة الجانبى واصل كانه كل الرأس ولا يفرق في الموضحة
 في مجلين كقدم رأسه مؤخره فتصير موضحتين لانه يؤدي الى مقابلة موضحة بموضحتين اه وقوله ولا يفرق أى
 لا يجوز ذلك به غير شجنتا في شرح الارشاد وانظر لورضى الجانبى بالتفريق وتوجيه الجواز حيث شذ وليس كما

(ناصیق و ناصیۃ اصغر)

كل) عليها من باقى رأس من
أى محل كان الرأس كاه
عضو واحد فلا فرق بين
مقدمه وغيره (ولو زاد)
المقتص (في موضعه) على
حتمه (عند الزمه قوده) أى
الزائد لكن انما يقتص منه
بعد انمال . موضعه (فان
وجب مال) بان حصل شبه
عمدا وخطا بغير اضطراب
الجاني أو عفى بمال (فارش
كامل) يجب لمخالفة حكمه
حكم الاصل فان كان الخطا
باضطراب الجاني فهدر فلو
قال المقتص تولدت باضطرابك
فأنكر في المصدق منهما
وجهان قال البلقيني الاربع
عندى تصديق المقتص منه
وتعبرى بمذاكر أولى مما
عبره (ولو أوضحه جمع) بان
تحملا على آلة وجر وها معا
(أو وضع من كل) منهم (مثلها)
أى مثل موضعيته لا قسطة
منها قسط انما من جزء الا
وكل منهم جان عليه فاشبه
ما اذا اشترى كوا في قطع عضو
فلو آل الامر للدين وجب
على كل واحد قسطه كما قطع
به البغوى والمباوردي لادبته
موضحة كاملة خلافا لما رجحه
الامام ووقع في الروضة عزرو
الاول للامام والثاني للبغوى
وهو خلاف ما فى الرافعي
وغيرة (ويؤخذ) عضو
(اشل) من ذكر او يداو
غيرهما

لو رضى يدفع اليمين عن اليسار مثلا لانه هنا لو أضع من مقدم الرأس جازله أن يوفى المجنى عليه من مؤخرها
بخلاف نظيره هناك اه سم وعبارة ع ش على مر قوله والخيرة فى محله للجاني هل له تفريقها في موضعين
بغير رضا المجنى عليه اه سم على حج أقول الذى يظهر لان المأخوذ حيث تدموضحتان لا واحد والقصاص
مبنى على المماثلة ويحتمل خلافا فهو الاقرب لان الجاني رضى بالضرر لنفسه انتهت (قوله كل عليها) أى
وتعنت الناصية للايضاح كفى من الروض وشرح حج للمحتاج اه شيخنا وعبارة سم قوله كامل
عليها يقتضى انه ليس للجاني أن يدفع عن الناصية قدرها من محل آخر فان قلت فما الفرق بين الناصية وغيرها من
ذلك قلت كونها عضوا مخصوصا متمازا باسم خاص فليتامر انتهت وعبارة ع ش على مر قوله من أى
محل كان أى والخيرة للجاني أيضا وظاهره وان انفصل عن الناصية لكن يلزم حيث تذاخذ موضعتين في واحدة
ولكن لا مانع منه برضا الجاني اه سم على حج انتهت (قوله ولو زاد المقتص الخ) صورته أن يرضى الجاني
باستيفاء المجنى عليه القصاص أو يبادر ويفعل من غير إذن والافسائى انه لا يمكن من استيفاء الطرف اه
عمرة أى أو يوكل المجنى عليه غيره كما صرح به في شرح الروض مع الاول اه سم وعبارة شرح مر ولو زاد
المقتص مع رضا الجاني بتمكينه أو وكل المستحق فزاد وكيله أو يبادر وفعل فلا ينافى ما يأتى بان المستحق لا يمكن من
استيفاء الطرف ونحوه بنفسه انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله فزاد وكيله الخ انظر قصاص الزيادة حيث يكون
على من اه والذي يفهمه ما كتبه ع ش عليه ان القصاص على الوكيل اه (قوله لمخالفة حكمه حكم الاصل) أى
في حكم الاصل الجواز وحكم الزائد المنع (قوله فان كان الخطا باضطراب الجاني فهدر) أى لان الاصل عدم
الاضطراب فلو كان باضطرابهما فالوجه انه يوزع فيه در الشطر المقابل لفعل المقتص منه ويلزم المقتص
الشطر قال شيخنا لانه بمنزلة شريك قاتل نفسه حتى لو آل الامر الى الدية وجب نصفها على الشريك ولا ينافيه مالو
اشترك جماعة في موضحة حيث وجب على كل ارش كامل لعدم اهدار فعل واحد منهم بخلاف ما هنا انتهى
وقوله لعدم اهدار فعل واحد يقتضى ان الشريك لو كان حرييا أو سبعا فالواجب النصف وفيه نظر فليحذر اه
شوبرى وعبارة شرح مر فلو كان باضطرابهما فالوجه انه عليه ما فيه در النصف المقابل لفعل المقتص منه
انتهت وقوله فيه در النصف أقول هذا انما يظهر على ما يأتى له فيما لو أوضحه جمع انه يوزع الارش عليهم أما على
انه يلزم كلا ارش كامل وهو الذى اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى كما سيأتى قريبا بقياسه انه يلزم المقتص ارش
كامل فليتامر اه سم على حج وقد يجاب بان ما يأتى عن الشهاب الرملى مفروض فيسألون تحملا وعلى
الآلة فخرها وذلك لوجوب اشتراك الاثر بين الجميع على السواء بخلاف ما اذا كان باضطرابهما فمقد يكون
الاثر من أحدهما غير من الآخر اه ع ش عليه (قوله في المصدق منهما وجهان) كذا في الروض قال الزركشى
فان اختلفا فالقول قول المستوفى لان الاصل براءة الذمة وقال الماوردي يحتمل قبول قول المستوفى منه كفى
المفوف اه سم (قوله قال البلقيني الخ) مشى على ما رجحه البلقيني شيخنا حج في شرح الارشاد ونقله
عن غيره أيضا وفي الروض ويصدق المقتص بيمينه ان قال اخطأت بالزاد وقال المقتص منه بل تعمدت لان
الاصل عدم العمد اه أقول مما يفارق به مسئلة البلقيني انه لا يلزم هنا على تصديق المقتص اهدار بخلافه
في تلك اه سم (قوله الاوكل منهم جان عليه) أى فكل أو وضع موضحة اه حل (قوله فلو آل الامر
لddie الخ) عبارة شرح مر فلو آل الامر للدية وجب على كل ارش كامل كما رجحه الامام وجرم به في الانوار
وقال الاذرى انه المذهب وأفتى به الوالد انتهت أى لصداق اسم الموضحة على فعل كل منهم بخلاف ما لو اشترى كوا
في قتل وآل الامر الى الدية فانهم اتوزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم اه زى (قوله وجب على
كل واحد قسطه) هو نظيره ما اذا آل الامر للدية فيما اذا قتل جمع واحد لكن الفرق واضح اه سم (قوله
لا دين موضحة كاملة) المعتمد دين موضحة كاملة مر وطب اه سم (قوله ويؤخذ عضو أشل بأشل مثله)

الباء دا حلة على العضو المجنى عليه والمرفوع نائب الفاعل هو المأخوذ من الجاني قصاصا وقوله مثله أو دونه
نعت للمعبر ور بالباء الذي هو المجنى عليه فالعنى أن العضو المجنى عليه كأنه مثل عضو الجاني في الشلل أو دونه
في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجاني دونه سلامة وقاعدة الباب أن يؤخذ
الناقص بالرائد لا عكسه كما ذكر في صورة العكس بقوله أي لا يؤخذ أشل بأشل فوقه أي فوقه شلا أي كان
عضو المجنى عليه أكثر شلا من عضو الجاني فيكون عضو الجاني أسلم فهو رائد في السلامة فلا يؤخذ بالناقص
وقوله الأشل من ذلك أي من الأنف والأذن أي خرج الأنف والأذن إذا جنى عليهما وهما شلا وان وقوله
فيؤخذ به ذلك أي الأقل شلا والصحيح (قوله ويؤخذ عضو أشل بأشل) أي حال الجناية واستمر الشلل به ولو
زال شله لم يقطع كافي من الرض وقوله أو دونه أي من المجنى عليه اه حل وفي الرض وشرحه وان قطع
الحرا الذي يدعى بفتة عضه واسترق أو قطع الأشل مثله فصم القاطع لم يقطع لاتقاء المماثلة عند الجناية
في الأولى ووجود الزيادة عند الاستيفاء في الثانية وكذا لا يقطع سليم يدا أو رجلا قطع أشل أو ناقصة أصبع ثم
شلت بفتح الشين يده في الأولى وتقصت في الثانية لاتقاء المماثلة عند الجناية وما ذكر في الثانية خلاف ما نقله
الأصل هنا عن التهذيب وجرمه أو آخر هذا الباب والذي فيه أوضح أن القصاص قد تعلق فيها بما عدا
الأصبع المذكور عند الجناية بخلافه في الأولى فإنه لم يتعلق بشئ أصلا اه سم (قوله بأشل مثله أو دونه
الح) قال في العباب لا أن زال شلل الجاني ثم قال لا عكسه أي لا تقادس ليمه بشلاء وان شلت يد الجاني اه فتلخص
أن كلامنا زال الشلل وطروه مانع من القود فإن قلت يشكل بان طرو والاسلام والحريية لا يمنعان القود قلت
الشلل يوجب عدم عمائل العضوين واختلافهما كما لا ونصا بخلاف الاسلام والحريية لا يوجبان عدم عمائل
الجميعين لأن الاسلام ليس كالأجسام من حيث هو جسم اه سم (قوله ان أمن تزف دم) قيد في المسائل الثلاث
وقوله ويقنع به قيد في الأخيرتين يقول الشارح هذا أي ما ذكر من أخذ الأشل في الصور الثلاث وقوله لانه
مثل حقه أي في الأولى وقوله أو دونه أي في الأخيرتين وبعبارة شرح مدر وافهم كلام المصنف قطع شلاء بشلاء
وهو كذلك إذا استوى شللهما أو زاد شلل الجاني وأمن فيهما تزف الدم إلى أن قال وتقطع الشلاء بالصحة
لأنهم دون حقه إلا أن يقول أهل الخبرة لا يقطع الدم لو قطعوا يقنع بهما مستوفيهما لو قطع بأشل أو بصحيح
ولا يطلب ارش الشلل انتهت (قوله يقول أهل الخبرة) فإن ترددوا أو قدوا فلا قطع وان رضى الجاني خذرا من
استيفاء نفس بطرف وتجب عليه الصحة اه شرح مدر (قوله ويقنع به) يقال قنع قنعا يقنع بفتح عينهما إذا
سأل وكعلم يعلم إذا رضى بما رزقه الله تعالى قال الشاعر

العبد حر ان قنع * والحر عبد ان قنع فاقنع ولا تقنع فا * شئ يشين سوى الطمع

اه شوبري (قوله وان اختلاف في الصفة الح) أي كخذ الصاع الردي بدل الجيد وفي الرض وشرحه
ويؤخذ جفن يصير بجفن أعني لتساوي الجرمين والبصر ليس في الجفن نعم لا يؤخذ جفن له اهداب بما
لا اهداب له كما قاله المتولي والقاري اه سم (قوله ولا يصح بأشل) أي وان طرأت صحته كما علم اه حل
(قوله وسرايه) وصورته ان يقطع صحيح اليد بشلاء فيسرى القطع إلى النفس فتقطع يد الجاني الصحيحة
ليسرى قطعها إلى موته اه شيخنا (قوله رعاية للمماثلة) يتأمل مع قوله لاستوائهما في الجرم اه شوبري
(قوله الأشل من ذلك) فتؤخذ اذن صحيحة بيايسة وانف صحيح بيايس بغير جناية فان ييس بجناية كان
فيه حكومة اه حل (قوله ولو سري الح) عبارة التصحيح ولو سري قطع الشلاء للنفس ففيه الخلاف
في الموت بجائفة أو كسر عضة كما لا اهناف يكون الاصح أخذ الصحيحة بها وجعل مثله ما لو قطع سليم
ساعد الاكفله فان سرايه اه سم (قوله لبقاء المنفعة) أي فهو كالصحيح فيؤخذ قيسه وقوله من جمع
الريح أي في الأنف والصوت أي في الأذن اه (قوله فعليه ديشه) أي في الصحة والحكومة في التي شلها

(بأشل مثله أو دونه) شلا
وهما من زيادتي (وبصحيح)
هذا (ان أمن) من المأخوذ
(تزف دم) يقول أهل الخبرة
لانه مثل حقه أو دونه بخلاف
ما إذا لم يؤمن ذلك بان لم تتسد
اقواء العروق بالحسم فلا
يؤخذ به وان رضى الجاني
خذرا من استيفاء النفس
بالطرف (ويقنع به) أي
بالأشل إذا أخذ بأشل دونه
أو بصحيح فلا ارش للشلل
لاستوائهما في الجرم وان
اختلفا في الصفة لانه لا تقابل
بمال (لا عكسهما) أي لا
يؤخذ أشل بأشل فوقه ولا
صحيح بأشل (في غير انف
واذن وسرايه) كيدور جل
وجفن (وان رضى الجاني)
رعاية للمماثلة كما لا يقتل حر
بعبد وان رضى وخرج
بزيادتي في غير انف واذن
وسرايه الأشل من ذلك وما
لو سري قطع الأشل للنفس
فيؤخذ به ذلك لبقاء المنفعة
من جمع الريح والصوت في
الأوليين وكفى الموت بجائفة
في الثالث (فلو فصل) أي
أخذ ذلك بما ذكر به
زدته بقولي (بلاذن) من
الجاني (فعليه ديشه) وله
حكومة الأشل فلا يقع ما
فعل فود لانه غير مستحق

أقل فاطلاق عليها دية مجازا اه حل وعبرة سم قوله فعليه دية لعنه أراد بها ما يشمل حكومة الاشل
 ليشمل المسئلة الاولى تأملها انتهت (قوله فعليه) أى المجنى عليه قودا لنفس أى نفس الجاني وتسقط به دية
 الصحيحة لدخوله فى النفس فيقتل المجنى عليه فى الجاني فان عني وجب دية كاملة على المجنى عليه وعلى الجاني
 أو فى تركته حكومة الشلاء للمجنى عليه أو لورثته ان قتل ولا تسقط لتقدم وجوبها واليه يشير قول المصنف
 قصاص النفس فتأمل اه قل على المحلى (قوله ويجعل مستوفيا لحقه) يتأمل مع قوله لانه غير مستحق
 وكيف يجعل مستوفيا غير مستحق اه شورى (قوله وقيل عليه دية الخ) هو المعتمد أى على المجنى
 عليه دية الصحيحة للجاني وله على الجاني حكومة الشلاء ولو سرى الى نفس الجاني هدرت الاذن فله شيخنا وقبه
 نظر لان اعتبار الاذن يسقط دية الصحيحة أيضا وقال ابن عبد الحق بوجوب الدية على المجنى عليه والاذن أسقط
 القصاص فقط واعل المعنى على هذا وجوب نصف دية على دية الصحيحة أو وجوب دية وتسقط دية الصحيحة
 لدخولها فيها فتأمل وافهم اه قل على الجلال (قوله أيضا وقيل عليه دية) هو المعتمد الرمل وينبغي على
 هذا ضمان النفس بالدية عند السراية وقوله قطع به البغوى قال فى شرح الروض وهو قضية ما يأتى فى بذل اليسار
 عن اليمين اه ولعل هذا فى صورة الاصل فى صورة الزائد حكومة أو أراد بالدية ما يشمل الحكومة اه سم
 (قوله وان لم يرل الحس والحركة) فى المصباح أصل الاحساس الابصار ومنه هل تحس منهم من أحد أى هل ترى
 ثم استعمل فى الوجدان والادراك والعلم أى حاسة كانت وأحس الرجل الشئ احساسا علم به يتعدى بنفسه مع
 الالف قال تعالى قلما أحس عيسى منهم الكفر ورر بما زينت الباء فىقال أحس به على معنى شعر به وأدركه
 وحسنت به من باب قتل لغة والمصدر الحس بالكسر يتعدى بالباء على معنى شعرت أيضا ومنهم من يخفف
 الفعلين بحذف السين فيقول أحسنه وحسنته ومنهم من يخفف فيهما بإبدال السين ياء فيقول حسبت
 وأحسيت وحسنت بالحبر من باب تعب ويتعدى بنفسه فيقال حسبت الحبر من باب قتل فهو محسوس
 وتحسنته تطلبته ورجل حساس للاخبار كبير العلم بها اه (قوله وهو شامل لشلل الذكرا الخ) وهل
 يعرف عمل الذكرا بالبول به أو الجماع وجهان فى زيادة الروضة قبيل الصداق لكن قوة كلامهما هنا تقتضى
 ترجيح الاول اه عنانى من الطهارة (قوله والاشل متقبض لا ينسبط الخ) ليس المراد به عدم القدرة على الجماع
 به بل المراد بانقباضه نحويس فيه بحيث لا يسترسل وبانبساطه عدم ما كان ضم بعضه الى بعض بدليل ما سذكركه
 من انه يقطع الفحل بالعنين اه عش على مر (قوله متقبض لا ينسبط الخ) كعب شيخنا لم يشم المحلى أى ولا
 حركة هناك أصلا اه سم (قوله وان لزمه الاول) وهو بطلان العمل وقوله لكنه قاصر على الذكرا أى
 على شلل الذكرا (قوله ولا أثر لا تشار الذكرا) أى فلا تشار لا يخرج منه عن كونه غير عامل اه حل ولعله
 عن كونه عاملا اذ مراد المتان ان دوام الانتشار أو دوام عدمه لا يقتضى ان الذكرا شلل فلا يخرج منه عن
 السلامة بدليل تفريع الشارح وفى الشورى ما نصه قال البغوى فى فتاوى يحكم الذكرا بالاشل حكم الصحيح
 الا انه لا يثبت النسب ولا الاحسان ولا التحليل ولا وجبه مهر او لا عقد ولا التحريم بل صاهره قولا يطل الاحرام
 قال وهكذا القول فى الذكرا المبين كذا فى الاشياء للتحليل اه (قوله بذكرا خصى) قال المحلى والخصى من قطع
 خصيته أى بجلدنا البيضتين كالاثنتين مشى خصية اه قال شيخنا البرلسى قوله كالاثنتين أى فانهما بجلدنا
 البيضتين أيضا كما فسرهما بذلك فيما سافر والحاصل ان جلدي البيضتين لهما اسمان الخصيتان والاثنتان
 هذا مراده رحمه الله تعالى اه سم (قوله اذلاخل فى العضو) أى فكان كاذن الاصم وانف الاخشم
 بخلاف البد الشلاء كذا بخط شيخنا على المحلى اه سم (قوله أيضا اذلاخل فى العضو) مقتضاه ان الخل
 يمنع المماثلة وسيأتى قريبا ان العلة والمرض فى العضو لا تمنع وجوب الفود قلت الآن يراد بالخلل معنى آخر
 من العلة اه شورى (قوله باعسم وأعرج) أى خلقة أو باقة اه شرح مر وأما الاعسم والاعرج لجناية
 فلا يؤخذ فيها السليم اه عش عليه (قوله تشنج) بتشاق مفتوحة ومجمة كذلك فنون مشددة مضمومة

(فلا سرى ذ) عليه (قود
 النفس) لغويها ظلمها أما
 اذا أخذ بها ذن الجاني فلا قود
 فى النفس ولا دية فى الطرف
 ان أطلق الاذن ويجعل
 مستوفيا لحقه فان قال
 تحذره قودا فعلى قبيل
 لاشئ عليه وهو مستوف
 بذلك حقه وقيل عليه دية
 وله حكومة وقطع به البغوى
 كذا فى الروضة كاصلها هنا
 (والشلل بطلان العمل)
 وان لم يرل الحس والحركة
 وهو شامل لشلل الذكرا
 وغيره بخلاف قول الاصل
 والاشل متقبض لا ينسبط
 أو عكسه فانه وان لزمه الاول
 لكنه قاصر على الذكرا (ولا
 أثر لا تشار الذكرا وعنده)
 فيؤخذ كذا فى بذكر
 خصى وغنى اذلاخل فى
 العضو وتعذر الانتشار
 لضعف فى القلب أو اللعاع
 (ويؤخذ سليم باعسم
 وأعرج) لذلك والعسم
 بجملة من مفتوحين تشنج
 فى المرفق

أو قصر في الساعد أو العنق

قوله في الروضة كما لها وقال

ابن الصباغ هو ميل وأعواج

في الرسغ وقال الشيخ أبو حامد

الاعسم الاعسر وهو من

بطشه يساره أكثر (و) يؤخذ

طرف (فأخذ اظفار بسليهما)

لأنه دونه (لأعكسه) أي لا

يؤخذ طرف سليم اظفار

بفأخذها لأنه فوقه (ولا أثر

لتغيرها) أي الاظفار نحو

سواد وخضرة وعليهما قصر

الاصل فيؤخذ بطرفها الطرف

السليم اظفاره منه لأن ذلك

عنه ومرئى في العضو ذلك

لا يؤثر في وجوب القود

(و) يؤخذ (أنف شام

بانخس) أي غير شام كعكسه

المفهوم بالاولى ولأن الشم

ليس في جرم الانف (واذن

سميع باضم) كعكسه المفهوم

بالاولى ولأن السمع لا يحل

جرم الاذن (لا عين صحيحة

بعمياء) ولو مع قيام صورتها

(واللسان ناطق بأخرس)

لأن كلا منهما أكثر من حقه

ولأن البصر والناطق في العين

واللسان بخلاف السمع

والشم كامر (وفي قطع سن)

لم يبطل نفعها ولم يكن بها نقص

ينقص به ارشها (قود) وان

نبتت من مثغور لقوله تعالى

والسن بالسن وعودها نعمة

جديدة وفي القود بكسر

تفصيل تقدم والاصل أطلق

أنه لا قود فيه (ولو قطع) نقص

ولو غير مثغور (سن غير

مثغور) ولو بالغاه والذي لم تسقط أسنانه الرضاع التي من شأنها السقوط (انتظر)

فيم أي يس اه قل على المحلى (قوله أو قصر في الساعد) أي والصورة أنها ليست أقصر من
الأخرى ولا أقدم منها إذا كانت أقصر من أختها لا تقطع بها اه رشدي (قوله الاعسم الاعسر) أي
والصورة أن الجاني قطع من الجنى عليه يمينه التي هي قليلة البطش اه رشدي وغرضه بهذا الاحتراز
عن التخالف بالتيامن والتياسر (قوله وفأخذ اظفار بسليهما) أي وللمعنى عليه حكومة الاظفار اه شرح
مر وقوله لأعكسه أي لا تقطع سليمة الاظفار بذاتها قال في الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي ذاهبة
الاطفار وفرق بان القصاص تعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله ويؤخذ انف الخ)
عبر الاصل بدل يؤخذ بقطع وكتب شيخنا بمشاهدة قيل ان كان الشم والسمع لا يقيان عند قدالة
المذكورة فلا يتبعه القطع اه سم (قوله بانخس) أي واجذم وأسوداه روض اه سم (قوله أيضا بانخس)
أي فليس انخس من الشلل اه حل (قوله واذن سميع باضم) أي فليس الصمم من الشلل فلا يقال هذا
مكرر مع ما سبق في قوله في غير انف واذن اه حل وتقدم له هناك ان الاشل منهما ما والياس مع ان
الشارح عال هناك بقوله لبقاء المنفعة من جمع الریح والصوت فيقتضي أن بقاء المنفعة منهما يجمع شلها فلا
ساحة لما ذكرهنا (قوله أيضا واذن سميع باضم) وكذا صحيحة بمسحقة بمسحقة لا تخزومة ولا مشقوقة بل
يقصر فيها بقدر ما بقي منها وتقطع تخزومة بصحجة ويؤخذ ارش ما نقص والثقب الثاني كالحرم اه روض
اه سم (قوله لا يحل جرم الاذن) في المختار حل بالكمان من باب رد وحل ولا يحل أيضا بفتح الحاء وحل الشيء يحل
بالكسر حلا بكسر الحاء وحلا أي جاز وحل المحرم يحل بالكسر حلالا وحل الهدى يحل بالكسر حلة بكسر
الحاء وحلولا أي باغ الموضع الذي يحل تحرف فيه وحل العذاب يحل بالكسر حلالا أي وجب ويحل بالضم
حلولا أي تزل وتزلى به اه قوله تعالى فيحل عليكم غضي وأما قوله تعالى أو تحل فريامن دارهم فبالضم أي
تنزل وحل الدين يحل بالكسر حلالا وحل المرأة تحل بالكسر حلالا أي خرجت من عدتها اه (قوله
لا عين صحيحة الخ) عال ذلك بان البصر في العين قال الاملم وهو يخالف قول الاطباء ثم قال لكن الامر
الشرعي لا يدار على الامور الخفية اه كذا بخط شيخنا بمشاهدة المحلى اه سم (قوله بانخس) أي ويجوز
عكسه اذ ارضى الجنى عليه ولا شيء معه اه شرح الروض اه سم والاخرس هنا من باغ أو ان النطق
لم ينطق فان لم يبلغه قطع به لسان الناطق ان ظهر فيه أثر النطق بغيره عند نحو بكاء وكذا ان لم يظهر
هو ولا ضده فيما يظهر اذ الاصل السلامة اه شرح مر (قوله لم يبطل نفعها) فان بطل بان صغرت جدا
بحيث يتعذر المضع عليها أو كانت شديدة الاضطراب لم يقطع بها الامثلها قالو كانت سن الجاني شديدة الاضطراب
أو صغيرة جدا أخذت لوجود المماثلة اه حل وعبرة الشوري قوله لم يبطل نفعها فان بطل كان انتهت في
الصغر بحيث لا تصلح للمضع عليها فالتى هي كذلك لا يقع فيها سن فيها منفعة وهذا شرط اول لو وجب القصاص
وأشار الى الثاني بقوله ولم يكن بها نقص الخ كان تكون ثنياه كبر باعياته أو انقص أو احدى ثنياه انقص من
أختها فلا يقطع بها من ابست كذلك انتهت وعبرة أصلا مع شرح مر وفي قطع السن التي لم يبطل نفعها ولا نقص
نفعها قصاص اما صغيرة لا تصلح للمضع وقاصة بما ينقص ارشها كذبة صغيرة عن أختها وشديدة الاضطراب
لتحورم فلا يقطع بها الامثلها انتهت (قوله تفصيل تقدم) وهو انه ان أمكن كان تشرع بشار بقول أهل
الخبر توجب والافلا قصاص ويجب الارش اه ع ش (قوله ولو قطع سن غير مثغور الخ) حاصله ان القالع
والقودع امام مثغوران أو غير مثغورين أو القالع غير مثغور فقط أو عكسه فهذه أربعة وعلى كل اما ان يكونا
صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغيرا دون الآخر فهذه ستة عشر صورة وحاصلها ان غير المثغور ينتظر فيه
القودان المثغور لا ينتظر فيه ذلك اه برماوى (قوله التي من شأنها السقوط) وهي الاربع التي تبست وقت
الرضاع لا جميع أسنانه اه حل وفي قل على المحلى قوله الرضاع المراد جميع أسنانه والرواضع حقيقة

الاربع التي تثبت أولا من أعلى وأسفل المسئلة بالثنايا وتسمية غيرها بذلك مجازا للمجازرة اه (قوله أيضا التي من شأنها السقوط) أي وكانت المتلوعة منها أموالا كانت من غيرها فيقتص في الحال ولا ينتظر لان غيرها لا يسقط اه من شرح مر وفي الرشيدي عليه ما نصه عبارة الانوار والرواضع أربع اسنان تثبت وقت الرضاع يقتصر بسقوطها الاسقوط الكل فاعلمه انتهت (قوله لانه تعود غالبا) خوفا من هذا في الموضع حيث يقتص حالا وان غلب الالتحام لثلايتي الضمان في غالب الموضع كذا بخط شيخنا اه سم وعبارة الحلبي قوله لانها تعود غالبا لم يتطرق وفي الموضع الى ذلك فوجبوا القصاص وان غلب الالتحام انتهت (قوله فان بان فساد منبتها وجب قود) ولو عادت بعد القود بان انه لم يقع الموقع فجب عليه المتلوعة قصاصا كما هو الاقرب اه شرح مر وقوله وجب عليه المتلوعة لم يميز نوع المية أي عمد او غير مظاهر انها شبه عمد ولها على العاقلة الجواز الاقدام منه اه ع ش عليه (قوله وعدن دونها) الاولى وعادت لان جمع الكثرة لغير العاقل يختلف فيه فعملت على فعلن اه حل (قوله وقال أهل الخبرة) أي عدلان منهم فسد منبتها ولا يكتفي بعود البواقي دونها اه حل ثم ظاهر كلامه اشتراط الامر من ولا يكتفي قول أهل الخبرة سقط ولا يخفى ما فيه وعبارة ج ظاهره انهم لو قالوا ذلك أعني فسد المنبت قبل عود البواقي لم يقبلوا وهو متجه في القود لانه لا يتدارك بخلافه في الارش فالوجه العمل فيه بشروطهم هنا ثم ان جاء الوقت ولم يدمضي الحكم والارجح عليهم بما أخذوه لتبين فساد كلامهم اه شورى (قوله بل يؤخر حتى يبلغ) وانيس هذا مكر رافع قوله الا تخيرونه فاعلم انهم وكل صبيهم لان ذلك في كمال الوارث وهذا في كمال الجنى عليه نفسه اه ج وانظر لو اقتص الولي قبل البلوغ ويظهر انه متعدد اذ لا شبهة في استحقاق قوله اه شورى (قوله فان مات قبل بلوغه) أي والحال انه آيس من عودها أموالا مات قبل اليأس فلا قود وكذا لو نبتت وهي سوداء أو نحوها لكن فيها حكومة اه شرح مر (قوله والافلت ثانيا) فاقطع الاول قصاص والثاني في تطهير افساد المنبت وظاهر كلامه انها لو نبتت ثالثا لا تقطع وفي حاشية زى انه المعتمد خلافا لالج اه رشدي (قوله ولو قطع بالغ لم ينغر) هذه بعض مفهوم قول المتن ولو قطع سن غير مشغور الخ وقيد بالبالغ لانه هو الذي يقتص منه أما الصبي فلا يقتص منه كما تقدم في أركان القود ان شرط الجنى التزام الاحكام فلا قود على صبي ومجنون وحري وقوله سن بالغ مشغور انما يقيد به لاجل قوله خبر فلو كان غير بالغ فالصبر الى كماله كما هو معلوم اه شورى واعلم انه اذا سقطت أسنانه الرواضع يقال نقر ينغر فهو مشغور بمنية المجهول كضرب يضرب فهو مضروب فان نبت بعد ذلك قبل انقر ينشديد التاء المثناة قال الجوهرى وان شئت قلت بالثلاثة وكما مشتق من الثغور وهو مقدم الاسنان اه سم وقوله بتشديد التاء المثناة وأصله ان نقر بثلاثة فتاء فوقية على وزن افتعل فادغمت الاولى في الثانية وقوله وان شئت قلت بالثلاثة أي لا دغام التاء فوقية فيها فالخامس ان ادغمت التاء في الثانية قبل انقر وان عكس قبل انقر اه رشدي على مر بنوع تصرف لكن ادغام الحرف المتأخر في المتقدم الذي هو مقتضى ادغام التاء فوقية في التاء خارج عن القاعدة اذا القاعدة ادغام التاء في المتأخر انتهى وفي المصباح والثغر بالمسم ثم أطلق على الثنايا واذا كسر ثغر الصبي قبل نقر ثغور بالبناء المفعول وثغره انقر من باب فجع كسرته واذا نبت بعد السقوط قبل انقر انقرارا مثل أكرم أكراما واذا ألقى أسنانه قبل انقر على افتعل كما قاله ابن فارس (قوله خير الجنى عليه بين الارش والقود) من المعلوم ان كل مجنى عليه يخبر بين الارش والقود فلا فائدة للاخبار بهذا في خصوص هذه الا أن يقال انه ذكره نوطنة لقوله فلو اقتص وعادت سن الجنى الخ (قوله وهو معلوم من صدر كلامي) أي حيث لم يشترط لقود السن كونها مشغورة كما اعتبره البلقيني وغيره وعين على غير المتغور الارش فليتامس (قوله من صدر كلامي) وهو قوله وفي قطع سن لم يطل فاعلم ان مقتضى الخ قود لان هذه السن من ذلك اه حل (قوله وعليه ارش أصبح) أي ناقص حكومة منته اه حل (قوله وألقطها) أي مع حكومة خمس الكف اه

حاله فلا قود ولا دية في الحال لانها تعود غالبا (فان بان فساد منبتها) بان سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل الخبرة فسد منبتها (وجب قود ولا يقتص له في صغره) بل يؤخر حتى يبلغ فان مات قبل بلوغه اقتص وارثه في الحال أو أخذ الارش واذا اقتص من غير مشغور لثله وقد فسد منبت سنده فان لم تعد سن الجنى فذالوا لاقطعت ثانيا ولو قطع بالغ لم ينغر سن بالغ مشغور خير الجنى عليه بين الارش والقود كما نقله الشيخان عن ابن كج وخزم به في الانوار وهو معلوم من صدر كلامي فلو اقتص وعادت سن الجنى لم تقام ثانيا وفارق ما قبلها بان الجنى عليه مقدرضى بدون حقه فلا عود له ثم اقتص ليفسد منبت الجنى كما أفسد منته وقد تبين عدم فساده فكان له العود (ولو نقصت يده أصابعه انقطع) يدا كاملة قطع وعليه ارش أصبح (لانه قطعها ولم يستوف قودها وللمقتاوع أن يأخذ دية البدل ولا يقطع) أو بالعكس (بان قطع كامل ناقصة) فالمقتاوع مع حكومة خمس الكف دية أصابعه (الاربع) أو لقطها

وحكومة منابها) ولا حكومة

لها في الحال الاول لان من

جنس الدينة فلا يبعد دخولها

فيها بخلاف القود فانه ليس

من جنسها وانما وجبت

حكومة خمس الكف لانه

لم يستوف في مقابلته شيء

يتخيل اندراج فيه (ولو قطع

كف بلا أصابع فلا قود) عليه

(الآن تكون كف مثلها)

فعليه قود للمائة ولو عكس

بأن قطع فاقد الاصابع

كاملا قطع كفها وأخذت دية

الاصابع كما علم مما مر فيما

لوقطع ناقص اليد اصبعان

كلمة (ولو شلت) بفتح الشين

(اصبعاه فقطع كلمة لقط)

الاصابع (الثلاث) السليمة

(وأخذ) مع حكومة منابها

المعلومة مما مر (ديه اصبعين)

وهو ظاهر (أو قطع يده وقنع

بها) لانه لو عم الشل جميع

اليدين وقنع بها فاقى شل

البعض أولى

*(فصل في اختلاف مستحق

الدم والجاني) (قد مثلا

(مختصا وزعم موته) والولى

حياته (أو قطع يديه ورجليه

فمات وزعم سراية والولى

اندمالا ممكنا أو سببا) آخر

للموت بقية دونه بقول (عينه

أو) لم يعينه و (امكن اندمال

حلف الولى) لان الاصل بقاء

الحياة في الاولى وعدم

السراية في الثانية فيجب فيها

ديتان وفي الاولى دية لا قود

لانه يسقط بالشبهة فخرج

بالممكن غيره لقصر زمنه كيوم يومين

شوبرى (قوله وحكومة منابها) أى الاربع والفرض انه يأخذ أيضا حكومة منبنت الاصبع الناقص فيأخذ
خمس حكومات (قوله الان يكون كف مثلها) أى حاله الجناية أو بعضها كنسقة طلت أصابعه بعد الجناية اه
شوبرى (قوله كما علم مما مر) وجه العلم انه هناك قطع منه منبنت الاصبع الناقصة مع الجلة وأخذ منه ارش
الاصبع فكذلك هنا قطع المناب وتؤخذ ارش الاصابع (قوله وأخذت دية الاصابع) أى ناقصة حكومة
الكف كما يحسنه البلقيني تحفة اه شوبرى (قوله بفتح الشين) وتضم أيضا وزن المبنى للمجهول وتضم في
المضارع أيضا اه رشيدى وبعبارة القاموس شلت شل بالفتح شلا وشلا واشلت وشلت مجهولان اه ع ش
على مر (قوله المعلومة مما مر) أى من قوله أو لقطها وحكومة منابها

*(فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني) * (قوله لو قد شلت الخ) عبارة أصله مع شرح مر واذا قدم لقودا
في ثوب ولو على هيئة الاموات نصفين مثلا وزعم موته حين القد وادعى الولى حياته صدق الولى بيمينه انه كان حيا
مضمونا في الاظهر وان قال أهل الخبرة ان ما سال عن دمه دم ميت وهى يمين واحدة لاخسون خلافا للبلقيني لانها
على الحياة كما تقرر واذا حلف وجبت الدية لا القود لسهو طه بالشبهة وانما صدق الولى استعمال الاصل بقاء
الحياة فانسبه ادعاء قود مسلم قبل قتله وبه يضعف انصار جمع لمقابلته القاتل بان الاصل براءة النعم وقيل يفرق
بين أن يكون ملقودا على هيئة التاكدين أو في ثياب الاحياء قال الامام وهذا الاصل له انتهت وفي قل على
الجلال قوله لو قد شلت أى قطع اذ القد الشق طولا والقط الشق عرضا واذا قطع بعينهما كما مر وليس خصوص
واحد منهما مراد (قوله عينه) قال في شرح الروض كن قال قتل نفسه أو قتله آخر اه سم (قوله أو لم يعينه
وأمكن اندمال الخ) في الروض وشرحه والاولى وان لم يعينه حلف الجاني انه مات بالسراية أو بقتله ان لم يمكن
الاندمال في دعوى السراية فان أمكن حلف الولى انه مات بسبب آخر وهو ظاهر في دعوى قتله أما في دعوى
السراية فالظاهر انه لا يخالف كتظهيره في المسئلة السابقة اه أى وحاصله انهم افهم قوله والولى اندمالا ممكنا
وهى ما اذا قطع يديه ورجليه فمات وزعم سراية والولى اندمالا غير ممكن كما يعلم بتأمل شرح الروض ثم
رأيت شيخنا ج فسر هذا بذلك وتحصل منه فيما اذا لم يعين الولى السبب لم يمكن الاندمال وزعم الجاني السراية ان
الظاهر عند الشارح تصديق الجاني بلا يعين فقوله هنا خرج بالممكن غيره الخ يجوز أن يكون أيضا بيان المفهوم
قوله وأمكن اندمال كانه بيان لمفهوم قوله والولى اندمالا ممكنا ما ذكرناه الظاهر لم يرتضه شيخنا البرلسي
كما يعلم مما يأتى على قوله فيصدق الجاني ولذا نازعه شيخنا ج في شرح الارشاد فقال وقد يتوقف فيما قاله
والفرق بين الصورتين واضح فان دعوى الولى هنا مستحيلة فلا يحتاج للملف في مقابلتها وثم ممكنة فانه يدعى سببا
آخر يمكن الوقوع فلا بد من حلف ينفه وكون اهماله السبب يحتمل ان يريده السراية لا أثر له فانه كما يحتملها
يحتمل غيرها اه سم (قوله حلف الولى) أى يميننا واحدة لاخسين يميننا خلافا للبلقيني لانه يخالف على وجود
الحياة لا على القتل وتحليف الولى في الاولى هو ما مشى عليه الشنجان قبل هو قول آخر قتله الربيع قال البلقيني
ولم أجد في تصنيف من الطريقين تعميجه اه حلي (قوله أيضا حلف الولى) قال فيه شيخنا بالنسبة الثانية
أعنى قوله أو قطع يديه الخ مانصه قوله بيمينه أى ولو طالت المدة جدا بحيث لا يتخلف عادة عن الاندمال فلا تسقط
اليمين المذكورة ثم انظر ما الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الموضعتين الآتية اه سم (قوله لان الاصل بقاء
الحياة في الاولى) فهم من هذا ان محل ما ذكر حيث عهدت له حياة والابان كان سقطا لم تعهده فانه يصدق الجاني
اه شرح مر (قوله وفي الاولى دية لا قود) محله ما لم يتم الولى بينة تشهد بالحياة فان اقامها وجب على الجاني
القود اه شرح مر وعش عليه (قوله لانه يسقط بالشبهة) لان الاختلاف في الاهداء وعدمه
ولان اليمين من المدعى لا تثبت القصاص اه حل (قوله وخرج بالممكن) أى في قوله والولى اندمالا ممكنا وأما
الامكان في قوله أو لم يعينه وأمكن اندماله فليس بقيد بل يحلف الولى في دعواه السبب سواء أمكن الاندمال أولا

بالممكن غيره لقصر زمنه كيوم يومين

والى هذا أشار سم بقوله فيصدق الخ (قوله فيصدق الجاني في قوله بلاعين) هذا يجب فرضه فيما اذا زعم
 الولي الاندمال خاصة اذا وجه لنفي اليمين في مسئلة السبب فتأمل انتهى عمرة اه سم (قوله ايضا فيصدق
 الجاني في قوله بلاعين) لان العادة تحيل الاندمال في ذلك فان لم تحله العادة لكنه بعد في العادة فلا بد من يمينه
 ويصدق الولي ايضا فيما لو ادعى الجاني رقه والولي حرته اه حل (قوله كما لو قطع يده) أى وزعم سببا للموت
 غير القطع ولم يمكن الاندمال والولي سراية فانه الذي يحلف الخ أى فان الولي هو الذي يحلف ومفهوم قوله ولم يمكن
 الاندمال انه لو أمكن الاندمال حلف الجاني وعبارة المنهاج والمحلى وكذا لو قطع ومات وزعم الجاني سببا للموت غير
 القطع والولي سراية من القطع فالاصح تصديق الولي بيمينه وكتب شيخنا باسمه قوله والاصح تصديق الولي
 ظاهره ولو كانت المدة طويلة يمكن فيها الاندمال لكن ظاهر كلام ابن الرقعة تصديق الجاني واعتمده شيخ
 الاسلام اه وعلى هذا فقوله ولم يمكن الاندمال قديم معتبر لكن في شرح الروض خلاف ذلك انه لا يصدق الجاني
 أيضا اذا أمكن الاندمال وعبارة الروض وشرحه ولو قطع يده ثم مات فقال الولي مات بالسراية فطيل القتل أو الدية
 وقال الجاني بل بعد الاندمال فعلى قطع اليد أو نصف الدية وأمكن الاندمال صدق بيمينه لان الاصل براءة
 الذمة ولم يثبت ما يوجب تمام الدية بخلاف قطع اليدين والرجلين الموجب ليتين وبخلاف ما لو قال الجاني بل مات
 بسبب آخر لان الاصل عدم السبب أما اذا لم يمكن الاندمال فيصدق الولي بقياس ما مر من تصديق الجاني بلاعين
 في صورة قطع اليدين ان تصديق الولي هنا كذلك اه فانه فرض مسئلة الروض من تصديق الجاني فيما اذا
 ادعى الجاني الموت بعد الاندمال ثم قال بخلاف ما لو قال الجاني بل مات بسبب آخر فانه لا يصدق الجاني
 والفرض اما كان الاندمال كما ترى ومثله في شرح الارشاد لشيخنا حج وعبارته ولو قطع يده ثم مات صدق بيمينه
 في دعوى الاندمال الممكن لان الاصل براءة الذمة ولم يثبت ما يوجب الدية بخلاف مسئلة قطع اليدين والرجلين
 السابقة وبخلاف دعواه سببا آخر وان عينه لان الاصل عدمه وانما صدق الولي اذا ادعاه فيما مر بشرطه مع
 ان الاصل عدمه لان الجاني قد اشتغلت ذمته بظاهر ابديتين ولم يحقق وجود مسقط وهو السراية لا مكان الاحالة
 على السبب الذي ادعاه الولي فدعواه قد اعتضدت بالاصل وهو شغل ذمة الجاني بخلافه هنا فان لم يمكن الاندمال
 صدق الولي بلاعين قياسا على ما مر اه وقوله فانه الذي يحلف بواضحة اطلاق المحلى فالاصح تصديق الولي بيمينه
 فليتأمل وليجروا بوضاح ما تقدم في قول المصنف أو قطع يده ورجليه الخ أى لتحديد الدية فانها تتحدد بالسراية
 كما صرحوا به وعبارة العراقي في شرح البهجة في موضع آخر بعد ذكر ديات مادون النفس جميع ما تقدم
 من الديات يندرج في دية النفس في صورتين احدهما ان تسرى الجنابة الى النفس الثانية ان يعود الجاني
 ويحز رقبة المجنى عليه قبل الاندمال فلو كان الحاز للرقبة غير الفاعل للجنابة الاولى فلا اندراج ايضا ثم شرط
 الاندراج في الصورة الثانية ان لا يختلف وصف تلك الجنابات ووصف الرقبة فان اختلف بان كان أحدهما
 خطا والآخر عددا فلا اندراج ايضا ومقتضى الاقتصار على هاتين الصورتين ان المجنى عليه لو مات بسقوط من
 سطح أو نحوه وجبت الديات كلها وبه أفتى شيخنا الامام البلقيني وفرق بينه وبين اعتبار التسرع في المرض
 المخوف من الثالث لو مات بسقوط من السطح الخ فانظر اذا ادعى الجاني انه عادوخر الرقبة يكون كدعوى السراية
 وعليه ينبغي انه لا بد في صحة دعواه من بيان الاتحاد في الوصف تأمل ثم رأيت في الروض وشرحه ما نصه وان قال
 الولي قتلته أنت بعد الاندمال فعليك ثلاث ديات وقال الجاني بل قبل الاندمال فعلى ديتي وأمكن الاندمال حلفا أى
 حلف كل منهما على ما ادعاه وسقطت الثالثة بخلاف الجاني فلفه أفاضلو طها وحلف الولي أفاضل دفع النقص
 عن ديتين فلا يوجب زيادة فان لم يمكن الاندمال حلف الجاني عملا بالظاهر وكذا الحكم في رفع حازم وضعتين
 بان قال رفته قبل الاندمال فعلى أرض واحد وقال المجنى عليه بعده فعلى ارض ثلاث وضعتين وأمكن الاندمال
 حلف كل منهما على ما ادعاه وسقط الثالث عملا بالظاهر وان لم يمكن الاندمال حلف الجاني كذلك اه وفي

فيصدق الجاني في قوله بلا
 عين (كأنه لو قطع يده مات
 وزعم سببا) للموت غير القطع

الروض أيضا يصدق عنكم امكان الاندمال قال في شرحه فلو قال الولي في قطع اليدين والرجلين مضت مدة
 يمكن الاندمال فيها وقال الجاني لم تض صدق الجاني بيمينه لان الاصل عدم المدقولة قال الجاني في قطع اليد مضت
 مدة يمكن الاندمال فيها وقال الولي لم تض صدق الولي بيمينه لذلك اه سم (قوله ولم يمكن الاندمال) بخلاف
 ما اذا أمكن وقال الجاني مات بعد الاندمال فانه يصدق لضعف السراية مع امكان الاندمال اه زى (قوله
 واستشكل ذلك الخ) ايضاح الاشكال انكم في هذه المسئلة صدقتم الولي ولم تصدقوا الجاني المدعى للسبب
 وقتل الاصل عدمه وفيما سبق صدقتم الولي المدعى للسبب ولم تقولوا الاصل عدمه فلا يصدق وحاصل الجواب انه
 فيما سبق صدق الولي لاعتضاد استناده للسبب بشئ آخر وهو اننا لم نعترض السبب بشئ آخر واستشكل ايضا بوجه
 آخر لا ينفع فيه جواب الشارح وهو ان يقال هنا قد صدقتم الولي المدعى للسراية وقد علمتم فيما سبق بان الاصل
 عدمها فكان مقتضاه ان لا يصدق الولي هنالاه قد تمسك هنا بما الاصل عدمه من غير عارض تأمل اه شيخنا (قوله
 مع ان الاصل فيها ايضا عدم وجود سبب آخر) عورض بان الاصل براءة النعمة فهي من تعارض الاصلين
 فلم قدم الاول واجيب بان اصل عدم وجود السبب أقوى من أصل براءة النعمة لتحقيق الجنابة كما يفهمه كلامه
 الا ترى لـكن قال الشيخ عميرة ان تقول هنا أصل آخر وهو عدم السراية فلم قدم أصل على أصلين اه
 شورى (قوله لان الجاني قد اشتغلت ذمته الخ) لا يقال انما تشتغل ذمته بعد الاندمال ولهذا لا تجوز له المطالبة
 بالارش قبله لانه قول الاندمال شرط الاستقرار لا الوجوب ولهذا جازله القصاص قبل الاندمال اه سم (قوله
 بل يحلف الجني عليه) ولا يجب القود على المغمى كما حرم به الجلال المحلى في شرح الاصل اه حل (قوله
 والفرق عسر اقامة البيعة) أي على الجني عليه فذلك صدقناه في الباطن دون الظاهر لسهولة اقامة البيعة عليه
 اه واذا اقامها فيكفي قولها كان سليما وان لم تتعرض لوقت الجنابة ولا يشكل عليه قوله لم لا تكفي الشهادة
 بنحو ما سبق ككان ملكه أمس الان قالوا لا نعم لم يزل به لان الفرض هنالاه انكر السلام من أصلها
 فقولها كان سليما مبطل لانكاره صريح لا محالة كذلك ثم اه شرح مر (قوله ورفع الحاجز بينهما) أي واتحد الكل
 عدأ وغيره للسياتي ان الموضحة تعدد بتعدد المحل والفاعل واختلاف الحكم اه حل (قوله وزعم قبل اندماله)
 هل المراد قبل اندمال كل منهما أو قبل اندمال واحداهما لم أرفقه شيئا والذي يتجه الاول اه شورى (قوله
 حلف ان قصر زمن) كتب شيخنا بهامش المحلى ما نصه استشكل هذا بما لو قطع اطرافه ثم قتله وقال قتله قبل
 الاندمال فعلى دية وقال الولي بل بعد فعليك ديات والزمان محتمل لان اندمال من الولي يصدق في بقاء الديات أقول
 لعل هذا محمول على ما اذا طال الزمان نعم مسئلة الكتاب قد تشكل بمسئلة قطع اليدين والرجلين السابقة اه
 ما كتبه شيخنا رحمه الله وقوله نعم مسئلة الكتاب الخ أقول لا تشكل مسئلة الكتاب بما ذكره لانها صورة
 بقصر الزمن وتظهره في مسئلة قطع اليدين والرجلين بان قصر الزمن تصديق الجاني أيضا كما تقدم نعم بشكل
 ان التصديق عند القصر هنا باليمين وهناك بثبوت وعبرة الروض وشرحه وكذا الحكم في رافع حيز موضعين
 بان قال رفعت قبل الاندمال فعلى ارش واحد وقال الجني عليه بل بعده فعليك ارش ثلاث موضعين وامكن
 الاندمال حلف كل منهما على ما ادعاه وسقط الثالث عملا بالظاهر وان لم يمكن الاندمال حلف الجاني لذلك اه
 وانظر قوله حلف كل منهما فانه لا يخالف ما هنا وما في المنهاج وغيرهما كما قد يتوهم في الارشاد وشرحه لشيخنا
 بل يتوقف ثبوته على طلب الجني عليه تحليف الجاني انه ما رفعه بعد الاندمال ونكوله عن ذلك نوعين الرمن
 الجني عليه فان لم ينكح الجاني وحلف لم يثبت الثالث وهذه الحالة محتمل قول الشيخين في هذه الصورة حلف كل
 منهما على ما ادعاه وسقط الثالث فالحاصل تصديق الجني عليه بالنسبة الارشين والجاني بالنسبة الثالث اه
 سم (قوله ايضا حلف ان قصر زمن الخ) كسنة مثلا لان بقاءهما بالاندمال غير بعيد في العادة وكتب ايضا
 لانه قريب من قصر الزمن ويبعد مع طوله والفرض انه ممكن غير مستحيل عادة وأما عدم امكانه عادة
 فيصدق بلا عين كما تقدم في قطع اليدين والرجلين اه حل (قوله لان الظاهر معه) ولا يخالف هذا ما مر في
 مسئلة القدم من زيادتي

ولم يمكن الاندمال (والولي
 سراية) فانه الذي يحلف سواء
 اعين الجاني السبب ام ايممه
 لان الاصل عدم وجود سبب
 آخر واستشكل ذلك بالصورة
 السابقة مع ان الاصل فيها
 ايضا عدم وجود سبب آخر
 واجيب بانه انما صدق الولي
 ثم مع ما ذكر لان الجاني قد
 اشتغلت ذمته بظاهر ايديتين
 ولم يتحقق وجود المسقط
 لاحدهما وهو السراية
 بامكان الاحالة على السبب
 الذي ادعاه الولي فدعواه قد
 اعتضدت بالاصل وهو مشغل
 ذمة الجاني (ولو ازال طرفا
 ظاهرا) كيدولسان (وزعم
 نقصه خاقه) كشال أو فقد
 أصبع (حلف) بخلاف ما لو
 أزال طرفا باطنا كذ كر
 وانثبين او ظاهرا وزعم
 حدوث نقصه فلا يحلف
 بل يحلف الجني عليه والفرق
 عسر اقامة البيعة في الباطن
 دون الظاهر والاصل عدم
 حدوث نقصه والمراد
 بالباطن ما يعتاد ستره مرواة
 وبالظاهر غيره (أو أوضح
 موضعين ورفع الحاجز)
 بينهما (وزعم) أي الرفع
 (قبل اندماله) أي الايضاح
 يقتصر على ارش واحد
 (حلف ان قصر زمن) بين
 الايضاح والرفع لان الظاهر
 معه ذكر التحليف فيما عدا
 مسئلة القدم من زيادتي

قطع الدين والدين من تصديق الولي لانهما اتفاقا على وقوع رفع الحاجر الصالح لدفع الارشين وانما
 اختلاف في رفته فنظر والاظهار في مودقوا الجاني عند قصر زمنه لقوة جانبه بالاتفاق والظاهر المذكورين
 وامامهم فلم يتفقا على وقوع شيء بل تنازعوا في وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فتطر والقوة جانب الولي
 باتفاقه ما على وقوع موجب الدين وعدم اتفاقه ما على وقوع صلاحية الموت لرفعه لا يقال قد اتفقا
 ثم على وقوع الموت وهو صالح للرفع لانما قولهم صلاحية الموت لرفعه ممنوع وانما الصالح السراية من الجرح
 المتولد عنها الموت وهنالم يتفقا على وقوعه فاتفق الفرق بين المستلئين والحاصل ان الجاني هنا هو الذي
 قوى جانبه فاعطوا كالحكمه واستشكل لزوم اليقين هنا بانه لا معنى له فالناسب تصديقه بلا عينين
 ووجوب ارش ثالث قطع اربابان المراد بالامكان وعدمه الامكان القريب عادة بدليل قولهم الماراة قصر الزمن
 وطوله ومعلوم ان الموضحة قد يتفق ختمها طاهرا وتبقى نكاتها باطنا لكنه قريب مع قصر الزمن وبعبارة
 مع طوله فوجب اليقين لذلك توحيد في ما مر من انه عند عدم امكان الاندمال يصدق بلا عينين لما قرناه
 من ان ذلك منقوض في اندمال حاله العادة في ذلك بدليل ثبوتهم بادعاء وقوعه في قطع يدين أو رجلين بعد
 يوم أو يومين وهذا محال عادة فلم يجب بعينين واما فرض ما نحن فيه فهو في موضعين صدرنا منه ثم بعد نحو
 عشر بن سنتمثلا وقع منه رفع الحاجر بقاؤه بلا اندمال ذلك الزمن بعيدا عادة وليس بمستحيل فاحتج ليمين
 الجريح حيث لا مكان عدم الاندمال وان بعد اه شرح مر (قوله والا بان طال الزمن) كعشر سنين
 وفي كلام ج كعشر بن سنتمثلا اه حل (قوله والا بان طال الزمن الخ) لم يرد التحمل على قول الاصل والا
 حلف الجريح شيئا ولم يفسر معنى والاقوال شيخنا لم يقل والا بان لم يمكن لانه مشكل اذ عند عدم الامكان يجب
 ثلاثة اروش بلا شك قطعوا وانما المراد بقوله والا بان يكون الزمان طويلا مع امكان فرض الاندمال اه فذلك
 فسر الشارح بذلك اه سم (قوله وثبت له ارشان) أي لان بقاءهما بلا اندمال ذلك الزمن بعيدا عادة وليس
 بمستحيل في العادة اه حل (قوله فلا يوجب زيادة) أي ارشان الثالث ومحل عدم وجوب الثالث اذا حلف الجاني على
 نفيه بان حلف ان رفع الحاجر قبل الاندمال والا حلف المجني عليه وثبت له الثالث أي فيما اذا رجع المجني عليه
 وادعى ذلك الارش لان ما افاده حلفه عدم شغل ذمته فقط فلا ينافي ان له ان يدعيه اه حل مع زيادة

(والا) بان طال الزمن (حلف
 الجريح) انه بعد الاندمال
 (وثبت) له (ارشان) لا ثلاثة
 باعتبار الموضعين ورفع
 الحاجر بعد الاندمال الثابت
 بحلفه وذلك لان حلفه دافع
 للنقص عن ارشين فلا
 يوجب زيادة

*(فصل) في مستحق القود
 ومستوفيه *(القود) ثبت
 (لورثة) العصبه وفوق
 الفروض بحسب ارشهم
 المال سواء أكلن الارث
 بنسب أم بسبب كالزوجين
 والمعتق (ويجس جان) هو
 أعم من قوله القاتل ضبطا
 لحق المستحق (الى كمال
 صبيهم) بالبلوغ

*(فصل في مستحق القود ومستوفيه) أي وما يذكر معهم من قوله واجرة جلاد الى آخر الفصل (قوله القود ثبت
 لورثة) أي لجميعهم لان كل واحد ثبت له كل القود فراد الاصل الكل المجموع لا الجعي المقتضي لثبوت كل
 القصاص لكل وارث كما هو ظاهره ان لم يكن مريجه اه شورى (قوله أيضا القود ثبت لورثة) أي
 تلقيا عن المجني عليه لا ابتداء اه حل وهو المتمد عند مر ويدل عليه قوله بحسب ارشهم المال فلا كان
 على المجني عليه دين وعفا الورثة على مال فان الدين يوفى عنه وقبل ثبت لورثة ابتداء فلا يوفى الدين من المال
 الذي عفى عليه على هذا و يأتي في فاطم الطر بوان قتله يتعلق بالامام حيث تحتم قتله فهو مستثنى عما هنا اه
 شرح مر (قوله العصبه وذوي الفروض) وقيل انما ثبت للعصبه خاصة لانه لدفع العار فاخص بهم وقوله
 سواء أكلن الارث بنسب الخ وقيل انه للوارث بالنسب دون السبب لانه للتنسبي والسبب ينقطع بالموت وقوله
 كالزوجين والمعتق أي والامام فيمن لا وارث له مستغرق وذوي الارحام ان ورنناهم اه شرح مر (قوله
 أم بسبب كالزوجين) في جعله مقابلا للنسب مسا له لان النسب أيضا سبب كما عد ومن أسباب الارث فالمراد
 السبب غير النسب اه رشدي (قوله ويجس جان الى كمال صبيهم) خالف أبو حنيفة قوما في انتظار الصبي
 والمجنون لئلا ان لهما حق في القصاص بدليل استحقاقهما لو اقردا واذ اوجب لهما حق وجب ان لا يفوت
 عليهما بالاستيفاء كفي الغائب ولا يشك بقتل الحسين لعبد الرحمن بن ملجم وكن لعلى رضى الله تعالى عنه
 أولاد صغار لا ما قول هو مذهب لا ينهض حجة على غيره ثم هذا الحكم يخارق ولاية النكاح لان الصغير

لا ولاية له فلا ينتظر نعم يستثنى من تحت نفسه في قطع الطريق فلا ينتظر له كمال باقي الورثة لان العفو لا يفيد اه
سم (قوله أيضا ويحبس جان) أي وجوبه والحبس له الحاكم وموته حبسه عليه ان كان موسرا والا ففى بيت
المال والا فعلى مياسير المسلمين اه ع ش على مر (قوله أيضا ويحبس جان) أي وجوبه ولو بلا طلب
الا ففى ذان الحمل فانه سياتى انها لا تحبس الا بطلب اذ ذاك مخصوص بغير الصبي والمجنون اما اذا كان المستحق
أحدهما فتحبس من غير طلب وهذا الثاني رأيهم منقول عن الصحيح اه حل (قوله الى كمال صبيهم) ولو
استوفاه الصبي حال صباه فينبغى الاعتداده اه ع ش على مر (قوله ومجنونهم بالاقامة) فان أس منها
يقول الاطباء فام وليه مقامه فى أحد احتمالين والثاني يتعذر القصاص اه حل (قوله ولا يحصل باستيفاء
غيرهم من ولي أو حاكم) وعليه فلو تعدى أحدهما وقتل فهل يجب عليه القصاص أو الدية ويكون قصد
الاستيفاء شبهة فيه نظرا لاقرب الاول أخذ من قولهم لان القود لتشفى ولا يحصل الخ اه ع ش على مر
(قوله فقير بن محتاجين) هل هما قيدان معتبران أو محتاجين بيان يحرز اه شوبرى (قوله جاز لولى المجنون
الخ) أي ولو صبي أو قضية التعبير بالجواز عدم وجوبه عليه وان تعين طريقا للنفقة ولو قبل بوجوبه فيما
ذكر لم يعد وقد يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه ع ش على مر (قوله غير الوصى) أي
لعدم وفور شفقه وسوى ج بين الولي والوصي والقيم في جواز العفو اه حل (قوله دون ولي الصبي) أي
فلا يجوز له العفو عن قصاص الصبي فلو كان للولي حق في القصاص كان كذا أبا القليل جاز له العفو عن حصته ثم
ان أطلق العفو فلا شئ وان عفا على الدية وجبت وسطا القود بعفو ويحبس ببقية الورثة حصتهم من الدية لانه
للمنقط بعض القصاص بعفو مسقط بآية فله لانه لا يتبعض كما يعلم كل ذلك مما يأتى اه ع ش على مر
(قوله لانه) أي الصبا المنة وم من الصبي ان قرئ الاول بفتح الصاد كقوله الانسب باضافة الولي اليه والافلامر
ظاهر اه شوبرى (قوله بخلاف المجنون) فلو كان له اقامة فى زمن معين ولو باخبار الاطباء بذلك انتظرت
وفى شرح شيخنا خلافة فلا تنتظر مطلقا اه حل (قوله وعلم بقولى ويحبس الخ) اعتذار عن عدم ذكره
لهذا الحكم فى المتن مع ان الاصل ذكره (قوله لانه قدير) من باب طلب بطلب اه ع ش (قوله براض
منهم) أي ان كان أجنبيا وقوله أو من باقهم أي ان كان منهم اه حل (قوله أو بقرعة بينهم) أي يجب
على الحاكم فعلها بينهم فنخرجته استوفى باذن من يقي اذله منعه وطلب الاستيفاء بنفسه بأن يقول
لا تستوفى وأنا استوفى وانما جاز العفو ع فى النكاح فعليه بالتوقف على اذن لبني ما هنا على الدرعا أمكن
ومبنى ذلك على التعجيل ما أمكن ومن ثم لو عضلوا تاب الحاكم عنهم وفائدة الاذن بعد القرعة تعيين المستوفى
ومنع قول كل من الباقي انا استوفى وقول بعضهم القارع لا تستوفى أنت بل أما كما أفهمه قولنا بأن يقول الخ
اه شرح مر وقوله يجب على الحاكم فعلها بينهم أي حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراضوا على القرعة
بانفسهم وخرجوا واحد فرضوا به واذنوا له سقط الطلب عن القاضي اه ع ش عليه (قوله مع اذن من
الباقيين) انما اعتبروا الاذن لان حقه لا يسقط بالقرعة بدليل انه لو أبرأ منه نفذوا أيضا فالقصاص مبنى على
الدرء ورمي بريق قلب أحدهم فبطروا ولم يقل بثل هذا فى أولياء النكاح لانه حق واجب عليهم لغير اه سم
(قوله وامرأة) أي وان كانت قوية جادة اه مر اه ع ش (قوله فلو بدر أحدهم) أي أسرع قال
شيخنا ومن قوله بدو تعلم ان صورة المسئلة ان البقية لم يأذنوا فلا يشتمل هذا بمسئلة الوكيل الآتية آخر
الباب كما توهمه بعض الطلبة لان الوكيل هناك اقتص بعد الاذن فان وجد الاذن هنا كان كالوكيل بل أولى
لانه حقا وهبائى ان الوكيل لو اقتص لشهرة نفسه عليه القصاص فلو فرض هنا مثله هل يجب القصاص
أو يفرق بان له حق انتظر لعل الفرق أقرب فليستأمل اه سم وفى المصباح بدر الى الشئ بدورا وبدر اليه
مبادر من بابى وقتل اه (قوله قتله بعد عفو) يتعلم فيه مستصورا لان العفو امان المبادر مجازا أو

(ومجنونهم) بالاقامة (وحضور
غائبهم) أو اذنه لان القود
للتشفى ولا يحصل باستيفاء
غيرهم من ولي أو حاكم أو
بقينهم فان كان الصبي
والمجنون فقير بن محتاجين
للفنقة جاز لولى المجنون غير
الوصى العفو على الدية دون
ولى الصبي لانه غايه تنتظر
بخلاف المجنون وعلم بقولى
ويحبس انه لا يخلى بكفيل لانه
قد يهرب فيفوت الحق (ولا
يستوفيه) أي القود (الا
واحد) منهم أو من غيرهم
فليس لهم أن يجتمعوا على
استيفائه لان فيه تعديا
للمقتص منه ويؤخذ منه
ان لهم ذلك اذا كان القود
بنحو اغترافه به صرح
الباقينى وانما يستوفيه
الواحد (براض) منهم أو
من باقهم (أو بقرعة)
بينهم اذالم يراضوا بل قال
كل أنا استوفيه بشيذذه
بقولى (مع اذن) من الباقيين
فى الاستيفاء بعد ما فن خرجت
قرعته فلو اذن الباقيين (ولا
يدخلها) أي القرعة (عاجز)
عن الاستيفاء كشخ وامرأة
وهذا ما يحتمل الاكثر من كما
فى أصل الروضة وصححه فى
الشرح الصغير ونص عليه
فى الام وصحح الاصل انه
يدخلها العاجز ويستيب
(فلو بدر أحدهم قتله بعد
عفو) منه أو من غيره

على مال أو من بقية جميع الورثة كذلك أو من بعضهم كذلك هذه مستصورة وإن اعتبر أن المبادر إما أن يقتص منه أو يعفو عنه ورثة الجاني مجازاً أو على مال بلغت الصور ثمانية عشر فليتمل تفصيل أحكامها مع هذا الاجمال في المتن والشرح اهـ (قوله لزمه قود) وفارق الوكيل إذا قتل جاهلاً بالعزل لأن المبادر مقتصر حيث اقتصر بلاذن ومنه يؤخذ أنه لو قتل باذنه ثم عفو ولم يعلم العفو لم يقتل كالوكيل بل أولى لأن له حقاً في القود اهـ سبط طب (قوله وإن لم يعلم بالعفو) ولا يشك كل عليه ما يأتي أن الوكيل لو قتل بعد العزل جاهلاً به لم يقتل لأنه مقتصر بعدم مراجعته لغيره من المستحقين بخلاف الوكيل اهـ شرح مر (قوله والبقية قسط دية الخ) ولو اقتص من المبادر في الأولى فلوارثه على وارث الجاني ما كان يخص مورثه من دية الجاني عليه لأن نفسه قد استوفيت في نفس الجاني فيبقى حقه من الدية اهـ شيخنا (قوله قسط دية من تركه جان) والحاصل أن حصة غير المبادر في تركه الجاني مطلقاً وكذا حصة المبادر بعد العفو ما قبل العفو فقد استوفى حقه وأما ورثة الجاني فلمهم في تركه المبادر ما زاد على قدر حصته قبل العفو ولهم كامل دية مورثهم على المبادر بعد العفو إذا علم به وعلى عائلته إن جهل هذا إن لم يقتصوا والا فلا شيء لهم لو توقع النفس في النفس اهـ بخلاف (قوله ولو ارث الجاني على المبادر الخ) كذا قاله جماعة أنه هو الأصح وهو المعتمد وما في الر وضمن سقوطه عنه تقاص بماله على تركه الجاني مبني على مرجوح وهو جريان التقاص في غير التقدين أو مجبول على ما إذا عدت الأبل ووجبت قيمتها اهـ شرح مر (قوله أيضاً ولو ارث الجاني على المبادر الخ) وإذا اقتص منه في الأولى استحق ورثته قسطه من تركه الجاني اهـ سل (قوله أيضاً ولو ارث الجاني على المبادر الخ) هذا ظاهر في الثانية وكذا في الأولى أن كان العفو على مال فإن كان العفو من المبادر مجازاً فالظاهر أن لو ارث الجاني جميع دية المبادر يعني فيما لو عفا عنه فإن اقتص منه فظاهر (قوله قسط ما زاد على قدر حقه من الدية) وهو ما أخذ من عدا من بقية الورثة في الثانية وكذا في الأولى أن لم يقتص منه كان نصيبه من التركة لو رثته كذا في شرح الروض اهـ حل وعبرة سم قوله قسط ما زاد على قدر حقه من الدية ينبغي أن يقال في المبادرة بعد العفو أن اقتص وارث الجاني من المبادر فقد استوفى جميع حقه وعليه تمام دية الجاني عليه ولو رثته الجاني عليه لو رثته المبادر منها قدر حصته وإن عفى على مال فعليه لكل قدر حصصهم من دية الجاني عليه وله على المبادر دية الجاني فيقع التقاص في قدر حصصهم من دية الجاني عليه وله على المبادر دية الجاني فيقع التقاص في قدر حصة المبادر إن وجب النقد أو جاز التقاص في غيره فله ولو ارث الجاني الخ لا يأتي في المسئلة الأولى فيما إذا اقتص المبادر قتلها ورأى جمع شرح الروض انتهت (قوله ولا يستوفى إلا باذن الإمام) وبسن حضوره مع عدلين يشهدان أنه المستحق ولا يحتاج للقضاء بعلمه ويلزمه أي الإمام فقهاء آل الاستيفاء والامر بضبطه في قود غير النفس حذر من الزيادة باضطراب قال ابن عبد السلام ولا بد أن لا يكون عدواً للجاني لئلا يعذبه ولو قال جان أنا اقتص من نفسي لم يجبل أن التشفى لا يتم فعليه على أنه قد يتوانى في عذب نفسه فإن أحجب أخراً في الطمع لا الجدل لأنه قد يوههم الأيلام ولا يؤلم ومن ثم أجزأ باذن الإمام قطع سارقاً لجلد الزاني أو القاذف لنفسه اهـ شرح مر (قوله في نفس أو غيرها) هذا يقتضي أن الإمام باذن في استيفاء غير النفس وانظره مع قوله ويأذن لأهل في نفس لا غيرها ومثله في هذا المصنع مر وج ولم أر من تعرض لهذا التدافع (قوله وقد لا يعتبر الاذن) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلة اهـ سم على المنهج أقول وقد يجاب بأنهم لم يلتفتوا للعلة لما أشار إليه من الضرورة في غير السيد وأما فيه فلأن الحق له لا للإمام فلا اقتيات عليه أصلاً اهـ ع ش على مر (قوله يكفي السيد) بأن استحق قصاصاً على عبده بان قتل عبده عبده الآخر أو ابنه أو أخاه مثلاً اهـ حل مع زيادة (قوله والقاتل في الحاربة) لعل المراد في قطع الطريق بأن يكون الجاني طامع طريق فله مستحق القود عليه إن يقتله بغير إذن الإمام وقوله والمستحق المضطر أي لا كل أي أراد قتله

(لزمه قود) وإن لم يعلم بالعفو
إذا لحقه في القتل (أو قبله
قلا) قود عليه لأن له حقاً في
قتله (والبقية) في المستثنين
(قسط دية من تركه جان)
لأن المبادر فيهما ورثته
كلاجنبي ولو ارث الجاني
على المبادر قسط ما زاد على
قدر حقه من الدية (ولا
يستوفى) المستحق قوداً في
نفس أو غيرها (الأباذن
إمام) ولو بنائبه لخطره
واحتمياجه إلى النظر
لاختلاف العلماء في شروطه
وقد لا يعتبر الاذن كفي
السيد والقاتل في الحاربة
والمستحق المضطر أو المنفرد

بجيت لا يرى كجيت ابن عبد السلام (ان استعمل به المستحق عزز) لا قتياله على الامام واعتدبه (ويأذن) الامام (لاهل) لاستيفائه من مستحقه (في نفس) لا غيرها من طرفه ومعنى أما غير الادل كالشيخ والزمن والمرأة فلا يأذنه في الاستيفاء ويأذنه في الاستئابة وإنما لم يأذنه في غير النفس لانه لا يؤمن من أن يزيد في الايلام بتريده الا كانه يسرى (فان أذنه في ضرب رقبة فاصاب غيرها عدا) بقوله (عززه) لتعديده (ولم يعزله) لاهليته وان تعدى بهله (أو خطأ ممكناً) كان ضرب كفه أو رأسه مما يلي الرقبة (عزله) لان حاله يشعر بعزله (لا) ان كان (ماهرًا) فلا يعزله وهذا من زيادتي (ولم يعزله) بقيد زونه بقولي (ان حلف) انه أنخطأ لعدم تعديده وخرج بمكالم الوادعي خطأ غير ممكن كن أصاب رجله أو وسطه فله كالعهد فيما مر (وأجرة جلاد) بقيد زونه بقولي (لم ير زقمن) مال (المصالح على جان) موسر لانها مؤنة حوزته أداؤه والجلاد هو المنصوب لاستيفاء الحد والقود وصف بالغلب أو صافه (وله) أي للمستحق (قود فوراً) ان أمكن لان موجب القود الاتلاف فعمل كقيم المتلفات (وفي حرم) وان التبع اليه كقتل الحية والعقرب

لياً كما وقد قتل أيامه مثلاً وقوله كجيت ابن عبد السلام أي في المنفرد اه حل (قوله بجيت لا يرى) أي وقت الاستيفاء ولو تركه الى ان يستأذن الامام لم يقد عليه به وذلك اه شجنا (قوله كجيت ابن عبد السلام) قال الشيخ في الحاشية في باب الدعوى والبيئات وظاهر كلام ابن عبد السلام جواز ذلك أعني القود عند الاتفراد ولو في البلد مع تيسر السلطان وينبغي أن يشترط شروط الظفر كاللبل أولي لخطر الدماء وعرضت ذلك على الطبلأوى رحمه الله بخوزه اه شورى (قوله فان استعمل به المستحق عزز) أي وأما غيره ولو أماناً فيقتل اه عش على مر وهل الاستقلال حرام أم كرمه ولعل الوجه هو الثاني لا يقال مقتضى قوله عززانه حرام لاننا نقول في شرح الروض كغيره في باب كاة التقيد التصريح بمرهض بمرهض بغير اذن الامام ولا امام تعزيره ولعل الكراهة بالاقتيات قال الشيخ وبه يعلم ان التعزير قد يكون على غير الحرام اه فليتأمل ثم رأيت المصنف قال في كتاب الدعوى والبيئات ما نصه نعم لو استقل المستحق لقود باستيفائه وقع الموقع وان حرم كاعلم ذلك من الجنائيات اه شورى (قوله ويأذن لاهل) من شروط الاهلية ان يكون ثابت النفس قوى الضرب عازراً بالقود اه سم على منهج اه عش على مر (قوله أيضاً ويأذن لاهل) أي رضى به السابقون كاعلم محاسن اه شرح مر والحاصل ان الخواص لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير اذن الامام فطريقهم انهم يتفقون أولاً على مستوف منهم أو من غيرهم ثم يستأذنون الامام في ان يأذن لمن اتفقوا عليه اه عش عليه (قوله لا غيرهما من طرف) ظاهره ان الحكم كذلك ولو كان قطع الطرف وسيلة الى استيفاء النفس اه سم (قوله ويأذنه في الاستئابة) بان لم يكن هناك وارث الا هو وكذا ان كان غير ملاته وان لم يدخل القرعة لكن لا بد من اذنه اه حل (قوله عدا بقوله) أي لانه لا يعرف الامنه اه شرح مر (قوله عززه) الا ان جهل تحريم ذلك فلا يعززه وظاهر كلامهم قبول دعوا ذلك وان ادعاه من لا ينبغي عليه ذلك عادة اه حل (قوله الا ان كان ماهرًا فلا يعزله) هل وان تكرر ذلك منه أو تكرر به بخرجه عن كونه ماهرًا اه حل (قوله فانه كالعهد فيما مر) أي فيعززه ولا يعزله اه شرح مر (قوله وأجرة جلاد الخ) لم يقل المستوف في القصاص وان كان الكلام فيه اشارة الى عدم اختصاص هذا الحكم بهذا الباب اه شجنا اه سم ويعتبر في مقدارها ما يليق بفعل الجلاد حداً كان أو قتلاً أو قطعاً ويختلف ذلك باختلاف الفعل فقد يعتبر في قتل الاذى ما يزيد على ذبح البهيمة مثلاً لان مباشرة القتل ونحوه لا تحصل من غالب الناس بخلاف الذبح اه عش على مر (قوله على جان موسر) يخرج الجاني الرقيق فينبغي ان الاجرة على بيت المال وينبغي أن تكون في مال المرتد وان كان بموته على الكفر يتبين زوال الملك اه سم على ج اه عش على مر فان كان معسراً فعلى بيت المال ثم ان لم يكن بيت مال أو كان ولم يكن مستظماً فعلى أغنياء المسلمين اه ج ومثله شرح مر وقوله فعلى أغنياء المسلمين أي فلو لم يكن ثم غنى في محل الجنابة بحيث يتيسر الاخذ منه فينبغي أن يقال للمستحق اما ان تفرم الاجرة لتصل الى حنك أو تؤخر الاستيفاء الى أن تيسر الاجرة اما من بيت المال أو من غيره اه عش عليه (قوله وصف بالغلب أو صافه) وهو الجلاد لانه أغلب وقوداً من القود لان أسبابه أكثر وقوداً من أسباب القود وفي المصباح جلدت الجاني جلداً من باب ضرب بضرته بالجلد بكسر الميم وهو السوط الواحدة جلدة مثل ضرب وضربة (قوله وله قود فوراً) وينسب في قود ما سوى النفس التأخر لان المال ويمتنع العفو على مال قبله لاحتمال السراية اه شرح مر وقوله التأخير لان المال الخ وقياسه انه يستحب التأخير لغير النفس حتى يزول الحر والبرد والمرض وقوله ويمتنع العفو على مال قبله أي لانه قبل السراية لا يدري هل مستحقه القود أو العفو فيلغو العفو لعدم العلم بما يستحقه وظاهره انه لو عفا ولم يسر بل اندمل الجرح لا يتبين صحة العفو فليراجع اه عش عليه (قوله فوراً ان أمكن) بخلاف ما ذالم يمكن كأن كان في الورثة صبي أو مجنون فانه

يهمل وكذا ان الحمل الاتية اه تقرير شيخنا (قوله وفي حرو بردومرض) أي ولو كان القصاص في
الاطراف اه روض وظاهره ولو كان الجنائي فعلى في وقت الاعتدال اه شيخنا اه سم (قوله بل
يخرج منه) أي وجوباً ان خيف تلويثه بالاعتدال اه حل وعبارة سم قوله لا مسجد ومنه الكعبة
والاستيفاء في المسجد حرام ان خيف تلويثه بالاعتدال اه حل وعبارة سم قوله لا مسجد ومنه الكعبة
وكذا والتجأ الى ملك شخص الخ) أي حرمة استعمال ملك الغير بغير إذنه اه حل (قوله وتجبس ذات حل)
أي وجوباً بطلب المجنى عليه أو وليه لكن قل عن التصحيح ان المستحق لو كان صبياً أو مجنوناً حبست من غير
طلب والذي في شرح شيخنا الاقتصار على الاول والكلام في حق الآدمي لا في حق تعالى اذ حقه تعالى يؤخر الى
تمام الرضاة ووجود كافلة بعدها اه حل وعبارة أصـ له مع شرح مر وتجبس وجوباً بطلب المجنى
عليه ان تأهل والا فطلب وليه الحامل ولو من زنا وان حدث حملها بعد توجه القود عليها في قصاص النفس
والطرف وجلد الغذف حتى ترضعه البيا بالقصر والمهر وهو ما ينزل عقب الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالباً
ويستغنى بغيرها كهيمة يحل لبنها صيانة له فان امتنع المراضع من ارضاعه ولم يوجد ما يستغنى به عن اللبن أجبر
الحاكم احداً من بالاجرة ولا يؤخر الاستيفاء أو يوقع طعامه بحولين ان أضرمه النفس عنهما والاقتص
ولو احتاج لز يادة عليهما ما بدوم معلوم انه لا أثر لتوافق الابوين أو المالك على فطام يضره ولو قتلها المستحق قبل
وجود استيفائه عنها فقتل به كما مر نظير في الحبس أول الباب ومحل ذلك في حق الآدمي لبنائه على المضايقة
أما حقه تعالى فلا تجبس فيه بل تؤخر مطلقاً الى تمام مدة الرضاة ووجود كافل انتهت (قوله ذات حل) أي
ولو من زنا وان حدث بعد استحقاق قتلها وحيث ينبغي منع حليها من وطئها لاحتمال العلوق والمعتد عدم منعه
اه حل (قوله ولو بصدقة ياتيه) أي من غير عيّن ان كان هناك مخايله أي اماراته والا فلا بد من عيّن الى
ان يظهر مخايل الحمل لاربعة سنين كما قاله الامام اه حل وعبارة شرح مر وعلى المستحق عند تصديقها
الصبر الى وقت ظهور الحمل لاني انقضاء أربع سنين بعده لا يتو بتو ينع الزوج من وطئها والا فاحتمال الحمل
دائم فيقوت القود على ما قاله الدميري لكن التهمة كفي المهمات عدم منعه من ذلك وان كان يؤدي الى منع
القصاص ولو قتلها المستحق والحل لا بد ان الامام قاتلت جنيته امتا وجبت غرة على عاقلة الامام عالماً بالحمل أو جاهلاً
لان علم الولي دونه والاثم منوط بالعلم ولا كذلك الضمان انتهت وقوله وان كان يؤدي الى منع القصاص
أي بان تكرره منه الوطء وطال الزمن حتى ولدت بتقدير الحمل فانه لا يمنع من وطئها مدة الرضاة ويجوز ان تجبل
من ذلك الوطء الثاني فيؤخر القصاص الى الولادة وهكذا اه وقوله وجبت غرة على عاقلة الامام أي لانه
يمكن المقتص من الاستيفاء نزل منزلة المباشر اذ لا يجوز لغيره الاستيفاء بدون اذنه اه عـ ش عليه (قوله
حتى ترضعه البيا) أي لانه اذا وجب حفظه مجتنباً فلو دأبى اه سم على منهج اه عـ ش على
مر فلو بادروا قتلها قبل ذلك ومات وجب عليه القصاص ولو امتنع من ارضاعه البيا ولو باجرة ضمنيت بالدية اه
حل والبيا اللبن النازل اول الولادة فيؤخذ بعد ثلاثين يوماً وقوله بشرطه هو عدم تضرر مسوء كان بعد
تمام الحولين أو قبله اه شيخنا وفي المختار البيا كالغيب أول اللبن اه وضبطه الشارح في نفقة القريب
فقال وعلى أمه ارضاعه البيا بالمهر والعصر انتهى (قوله والا كان كانت آيسة فلا تصدق) ثم ان ظهر
عدم الحمل بالاستبراء بحضرة اقتص منها وفيه ان الحامل تجبس اه (قوله ومن قتل بشئ الخ) من مثل القتل
فطاع الطرف اذا أمكنت فيه المماثلة والابان قطع طرفاً بمقتل أو أوضع به فلا اه حل (قوله كغرق وحريق)
أي وخنق وتجويع والقائم علو ولو كانت الضربات التي قتل بها غير مؤثرة فيه طناً لضعف المقتول وقوة
القاتل عدل الى السيف وله العدول في الماء عن الملح للعذب لانه أخف لاعتكسه فان ألقاه بماء به حيتان تقتله
ولم يمتهم ابل بالماء لم يجب القارة فيه وان مات بها أو كلفت تأكله ألقى فيه لتفعل به الحيتان كالاول على أرجح

(و) في (حرو بردومرض)
بغلاف نحو قطع السرقة مما
هو من حقوق الله تعالى لبناء
حق الآدمي على المضايقة
وحق الله على المسامحة (لا)
في (مسجد) ولو في غير حرم
بل يخرج منه ويقتص منه
صيانة له وكذا والتجأ الى ملك
شخص أو مبرقود أو حكم
المسجد من زيادتي (وتجبس
ذات حل ولو بصدقتها) فيه
(في قود) في نفس أو غيرها
(حتى ترضعه البيا ويستغنى
عنها) بامرأة أخرى أو بهيمة
يحل لبنها أو فطامه بشرطه
ومحل تصديقها اذا أمكن
ذلك والا كان كانت آيسة فلا
تصدق (ومن قتل بشئ) من
مسجد أو غيره كغرق وحريق
(قتل به) رعاية له مماثلة (أو
سيف) لانه أسهل وأسرع
وترجع الاصل تعين السيف
فيما لو قتلته بنحو جائفة أو
كسر عضد سبق قلم اذا تخير
هو المنقول عن النص
والجمهور وصوبه جماعة تنم
لوقال افعـ ل به كفعله فان لم
يمت افعـ ل بل اغفوعه لم
يمكن لما فيه من التعذيب

(الام) ان قتل (بغير حق) مما يحرم فله كواط واجار خرا و بول (ذ) لا يمثله به وان كانت المماثلة به بل (سيف) فقط نعم قتل بمسوم ان قتل به كالمماثلة المستثنى منه وتغيرى بنحو محرر أعظم من تعبيره بالسحر والجر والواط (ولو فعل به كفعله ٥١ من نحو اجافة) كتجويع وكسر عضة

(فلم يمت قتل بسيف) للمامر ولا يراد في الفعل المذكور حتى يموت وقيل يراد فيه ورجه الاصل في التجويع (ولو قطع فسرى) القطع الى النفس (خرالولى) رقبته تسهلا عليه (أو قطع) للمماثلة (ثم خر) للسراية (أو انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل المماثلة (ولو اقتصم مقطوع يد فمات سرية وتساو ياديه خزالولى) رقبته القاطع (أو عفا) عن خزاها (بنصف دية) واليد المستوفاة بمقابلة بالنصف (ولو كان المقطوع يدين وعفا) الولي عن الخز (فلا شئ) له لانه استوفى ما يغايل الدية وخرج بزيادته وتساويا دية مالم يتساو يافها كان نقصت دية القاطع كأمراة قطعت يدي رجل فاقص ثم مات سرية فالعفو بثلاثة أرباع الدية لانه استحق دية رجل سقطه فاما استوفاه وهو يد امرأة بربع دية رجل محمى في الروضة وأصلها في باب العفو (ولو مات جان) سرية (بقوديد) مثلا (فهدر) لانه قطع بحق (وان مات) أى الجاني بالقود والجنى عليه بالجناية (سراية معا أو سبق الجنى عليه) الجاني موة (فقد اقتصم) بالقطعة

الوجهين رعاية للمماثلة ولان في النار عليه الا ان فعل بالاول ذلك ويخرج منها قبل أن يستوى جلده ليمكن من تجهيزه وان أكان جسد الاول اه شرح مر (قوله وحريق) أى وذبح كالهيمة واجافة وكسر عضة وتجويع مما يحرم فعله في كل حال اه حل (قوله الابنوخحر) قال الغزالي في تعريفه وهو نوع مستفاد من العلم بخواص الجواهر وبأمر حسابية في مطالع النجوم فيتخذ من تلك الخواص هيكل على صورة الشخص المسحور ويستمر صده وقت مخصوص من المطالع وتقرن به كلمات يتلفظ بها من الكفر والفحش المخالف للشرع وينوسل بسببها الى استيفائه بالنسبطين ويحصل من مجموع ذلك يحكم اجراء الله تعالى العادة أحوال غريبة في الشخص المسحور اه من الاحياء (قوله مما يحرم فعله) لا يقال بشكل يجوز الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع تحريم ذلك لان قول بنحو التجويع والتغريق انما حرم لانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمتنع بخلاف نحو الجر والواط فانه يحرم وان أمن الاتلاف فلذا امتنع هنا فليتأمل اه سم على ج اه ع ش على مر (قوله مما يحرم فعله) أى في كل حال فلو فعل به مثل ذلك ولم يقتله بل عفا عنه عزز اه حل (قوله نعم قتل بمسوم ان قتل به) مالم يكن مهورا بحيث يمنع الغسل اه حل (قوله للمامر) هو قوله لما قبله من التعذيب أو قوله لانه أسهل اه شيخنا (قوله ولا يراد في الفعل) أى الا ان كان أسهل من السيف وعليه يحمل كلام الاصل اه حل (قوله خزالولى) أى وليس المعاني في الاولى طلب الامهال بشدة مدة حياة الجنى عليه ومن ثم جاز ان يولى عليه قطع أطراف قرقها ولا في الأخيرتين طلب القتل أو العفو اه شرح مر (قوله أو قطع) أى بناتبه كما علم مما مر واسناد القطع اليه لانه سبب أمر و بخط شيخنا بهامش المحلى لا يلزم من هذه العبارة أى من قوله أو قطع ثم خزال ان يكون الولي ممكنا من مباشرة الطرف فيخالف ما مررنا من فائل بذلك في مثل هذا اه سم (قوله فلا شئ له) هذه صورة يقال فيها يجب القصاص واذا عفى على الدية لا يجب شئ ومثلها قتل المرتد مثله اه شوبرى (قوله لانه استوفى ما يغايل الدية) أى والحال ان الدينين متساويان في صورة المرأة لا تية يبقى له نصف الدية اه شرح مر (قوله فالعفو بثلاثة أرباع الدية) وقياسه كما قال جمع انه لا شئ لها في عكس ذلك وهو مالم قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سرية فان أراد وليها العفو لم يكن له شئ اه شرح مر (قوله والسراية) بالجر عفا على القطع أى اقتصم بالقطع والسراية في مقابلة القطع والسراية اه شوبرى (قوله والابان تأخر) أى ولو احتمل الابان شك في المعية أو علم السابق ثم نسي أو علم السبق دون السابق اه حل (قوله فنصف دية تجب) لان السراية مضمونة عليه بعد موته لانها من أثر فعله فلما فات القود بموته قبل الجنى عليه وجب نصف دية في تركته اه وحمل وجوب النصف اذا استوت الدينان تقاير ما مررنا في شرح مر (قوله لان القود لا يسبق الجناية) أى الحاصلة بسبب قطع اليد وذلك بان قطع زيد يد عمرو في رجب فقطعت يده فيها مات زيد في رجب ثم مات عمرو في شوال فلو كنا نجعل موت زيد الذي حصل في رجب في مقابلة موت عمرو في شوال كان ذلك كالمسلم فيه أسلم فيه في رجب جبال شوال ثم جعل في رجب فهذا صحيح في المسلم فيه لانه ثبت في النعمة وغير صحيح في القود لانه لا يثبت فيها اه شيخنا وفي ع ش على مر قوله لان القود لا يسبق الجناية أى وذلك لان موت الجاني لما سبق موت الجنى عليه ولو قلنا بوقوعه عنده كان بمنزلة ان الجنى عليه أخذ القود من الجاني قبل موت الجنى عليه فيقدم قود الجنى عليه من الجاني على الجناية اه (قوله لان ذلك يكون كالمسلم فيه) عبارة شرح مر لان القود لا يسبق الجناية والا كان في معنى السلم في القود انتهت (قوله كالمسلم فيه) أى في القود فكان الجاني أسلم نفسه في مقابلة السراية قبل وجودها اه عبد البر وهذا ظاهر على النسخة

والسراية في مقابلهما (والا) بأن تأخر موت الجنى عليه (فنصف دية) تجب في تركه الجاني ان تساو ياديه لان القود لا يسبق الجناية لان ذلك يكون كالمسلم فيه وهو ممتنع فلو كان ذلك في قطع يدين فلا شئ له

المذكورة وأما على نسخة كالمسلم فيه فيكون المعنى لأن القود إذا تقدم يكون كالمسلم فيه الذي عمل عن وقت حلوله
 لأن حق القود أن يكون بعد السراية المعنى عليه فإذا تقدم القود عليها يكون كأنه تقدم على وقت حلوله
 كتقدم المسلم فيه على وقت حلوله (قوله ولو قال مستحق قود يمين الخ) وأعلم أن حاصل أطراف المسئلة أن
 المخرج أن أباح اليسار ولو حكما كالمهر دون والافهني مضمونة بالدية الا فيما اذا هتس المخرج وقال القاطع
 ظننت انه أباحها أو قال علمت انها اليسار وانما لا تجزئ أو دهشت أولم أسمع شيئا إلا أخرج يسارك على ما سلف
 فبالقصاص وأما اليمين فقصاصها باق الا اذا أخذ اليسار عوضا وظن أجزاءها أو مات المخرج كما هو ظاهر اهـ
 شورى وقوله ولو حكما سباني تصويره بقوله ومثله ما لو علم أن المطلوب الخ (قوله ولو قال مستحق يمين) أي وهو
 مكلف أما المستحق المجنون أو الصبي فالأخراج له يسد رهالة تسليطه عليها وقوله للمجانى الحر العاقل وأما
 المخرج القن قصده الإباحة لا يهدر يساره لأن الحق لما لم يكن نتجه سقوط قودها أن كان القاطع قنا وأما
 المخرج المجنون فلا عبرة بأخراجه ثم إن علم المقتص قطع والالزمة الدية اهـ شرح مر (قوله وقصد اباحتها)
 ومثله ما لو علم أن المطلوب اليمين فأنخرج اليسار مع علمه بانها لا تجزئ ولم يقصد العوضية اهـ شورى (قوله
 فهدرة) حتى لو مات سراية فهدر سواء تلفظ بالاذن أم لا وسواء أعلم القاطع انها اليسار أم لا لأنه بذلها بمجانا وقد
 وجد منه فعل الإخراج مقر وبالنسبة فكان كالنطق فيبقى قصاص اليمين نعم لو قال القاطع ظننت أجزاءها
 وأخذتها عوضا وجبت ديتها اهـ شرح مر فانت تراه قد قيد هذه الصورة بقوله نعم الخ ثم قال في مسئلة الجعل
 المذكورة وتجبدية اليسار ولو قال القاطع عرفت انها اليسار وانما لا تجزئ أو ظننتها اليمين أو ظننت انه
 أباحها ويبقى قصاص اليمين الا اذا ظن القاطع الخ ويمكن أخذ تقييد الثانية بما ذكر من المتن بأن يجعل
 قوله الا في ظن القاطع الأجزاء راجعا للصورة جعلها عن لول للصورة الثانية من صورتى الدهشة وأما أولاها فلا
 يتأتى تشييدها بما ذكر لأن الغرض فيها انما حاطنها اليمين اهـ * (فرع) على المبيع الكفارة إن مات سراية
 كقاتل نفسه وانما لم يجب على المباشر لأن السراية حصلت بقطع يستحق مثلها اهـ من الروض وشرحه اهـ سم على
 منهج اهـ ع ش على مر (قوله وان لم يتلفظ بالاذن في القطع) لأنه وجد منه الإخراج مقر وبما قصد فكان
 كالنطق كافي لتقديم الطعام للضيف ولأن بذلها للقطع بعد السؤال كالاذن فيه حتى لو قال أخرج يدك لأقطعها
 فأنخرجها كان إباحة وهذا بخلاف من قصد قطع يد غيره ظمنا فلم يدفعه وسكت حتى قطعها فإنه يجب فيها القصاص
 لأنه لم يوجد منه لفظ ولا فعل اهـ شورى (قوله سواء علم القاطع انها اليسار أم لا) ولا يقال كان من حقه
 انه إذا علم انها اليسار وانما لا تجزئ أن لا يقطعها وظاهر كلامهم وان لم يعلم أن المخرج قصد اباحتها اهـ حل
 (قوله أو قصد جعلها عنها) أي أو علم انها يسار وقصد جعلها عنها طائفا بأجزاءها وظاهره وان كان ممن لا يخفى
 عليه ذلك وسواء ظن القاطع اباحتها أو ظنها اليمين أو علم انها اليسار وعلم انها لا تجزئ أو قطعها عن اليمين وظن
 انها لا تجزئ عنها اهـ حل (قوله طائفا بأجزاءها) سواء ظن القاطع اباحتها أو ظنها اليمين أو علم انها اليسار وانما
 لا تجزئ أو قطعها عن اليمين وظن انها لا تجزئ عنها ولو اختلفا فقال المخرج قصدت الإيثار عن اليمين وقال
 القاطع بل الإباحة فالمدف المخرج يمينه اهـ رى (قوله وظنناها اليمين) أي أو قال المستحق ظننتها اليمين أو
 ظننت انها لا تجزئ فان قال في حال دهشة المخرج ظننت انه أباحها أو علمت عدم أجزاءها أو دهشت لزمه
 قودها * (تنبيه) معنى وجبت الدية نهى في ماله لا على عاقته وحاصل مسئلة الدهشة المذكورة أن يقال إن
 اليمين فيها القود الا أن ظن القاطع أجزاء اليسار عنها أو قصد أن يعرض عنها وان اليسار مهددة في قصد المخرج
 الإباحة مطالقة فيها القود ان دهشة أو علم القاطع انها اليسار وانما لا تجزئ أو ظن اباحتها والافهنية
 * (تنبيه) آخر علم مما ذكر أن المخرج له أربعة أحوال قصد الإباحة قصد العوضية الدهشة عدم السماع
 وإن الحكم في اليسار اهـ دارها في الأول وجوب ديتها في الثاني مطلقا وكذا في الأخير إن ظن القاطع انها

(ولو قال مستحق قود يمين)
 للمجانى الحر العاقل (أخرجها
 فأنخرج يسارا) سواء أ كان
 عالما بها وبعدم أجزاءها أم لا
 (وقصد اباحتها) قطعها
 المستحق (فهدرة) أي لا قود
 فيها ولا دية وان لم يتلفظ
 بالاذن في القطع سواء أعلم
 القاطع انها اليسار أم لا
 ويعززه في العلم (أو) قصد
 (جعلها عنها) أي عن اليمين
 (طائفا بأجزاءها) عنها (أو
 أخرجها دهشا وظنناها اليمين
 أو) ظن (القاطع الأجزاء

اليمن أو ظن أنها تجزئ والافضل في القود وفي اليمن ما مر اه قل على الجلال (قوله فدية تجب لها) في الروض
 وشرحه ما ملخصه وحيث أوجبنا دية اليسار في الصور المتقدمة فهي في حاله لا على عاقبته لأنه قطع متعمدا
 والقول قول المخرج يده فيما نرى فلو قال قصدت بالانحراج إيقاعها عن اليمن وقال القاطع بل قصدت بالإباحة
 صدق المخرج يمينه لأنه أعرف بقصده اه سم (قوله بأنه لم يبذلها بجائنا) في المصباح بذه بل من باب قل
 سمع به واعطاه وبذه إباحه عن طيب نفس اه (قوله في الأولى) أي من مسائل الدية وهي ما إذا ظن أجزاءها عن
 اليمن وقوله في الثانية فهو ما إذا ظن كل من القاطع والمخرج أنها اليمن أو علم القاطع أنها اليسار وظن
 أجزاءها اه حل (قوله في المسائل الثلاث) وهي مسألة الإباحة ومسألة ما إذا جعلها عوضا عنها طائفا بأجزاءها
 ومسألة الدهشة بقسمها اه حل (قوله لكنه يؤخر) أي وجوبا اه شربري (قوله لا في ظن القاطع
 الأجزاء) أي إذا علم القاطع أنها اليسار وظن أجزاءها وهي القسم الثاني من قسمي مسألة الدهشة اه حل
 (قوله أيضا لا في ظن القاطع الأجزاء) هذا واضح إذا كان الظان المستحق وكل في قطعها فإنه لا يقطع بنفسه كما
 تقدم أو تعدى وقطع بنفسه وأما إذا كان الظان هو الوكيل فقط ولم يصدر من المستحق إلا مجرد التوكيل
 فالوجه بقاء القود أيضا كما أقره الطبري لاوى تأمل اه سم (قوله أيضا لا في ظن القاطع الأجزاء) مثله
 ما لو قال علمت أنها لا تجزئ شرعا ولكن قصدت جعلها عوضا صرح بذلك في الروضة اه سم على منهج
 اه ع ش على مر (قوله فان قال القاطع وقد دهش المخرج الخ) ويبقى قود يمينه في هذه الصور الثلاث
 فيقطع عين الجاني في يمينه وتقطع يساره في يسار الجاني فالذي يضبط أطراف المسئلة أن يقال حاصل صورها
 أربعة عشر سبعة متعلقة باليمن ومثلها في اليسار فيجب قود اليمن في ستة الثلاثة التي في المتن وهذه الثلاثة التي
 في الشرح وتجب ديتها في واحدة وهي التي ذكرها المتن بقوله لا في ظن القاطع الأجزاء ويجب قود اليسار
 في ثلاثة وهي التي ذكرها الشارح بقوله فان قال القاطع الخ وتجب ديتها في ثلاثة وهي التي ذكرها المتن بقوله أو
 جعلها عنها طائفا أجزاءها الخ وتهدر في واحدة وهي التي ذكرها بقوله وقصد إباحتها فهدر تأمل (قوله وقد دهش
 المخرج) أي سواء ظناها اليمن أو ظن القاطع الأجزاء فهذه الصور الثلاث راجعة لصورتين الدهشة كما يقتضيه
 صنيع شرح مر و ج فانهما ذكرها في أولهما فجعلها مر استدرا كاعلى الأولى منهما حيث قال
 فيها ثم إن قال القاطع ظننت أنه أباحها أو علمت أنها اليسار وانما لا تجزئ أو دهشت فلم أدرك ما قطعته لزمه
 قصاصها اه (قوله وكذا لو قال الخ) أي فلا يجب القود في اليسار إلا في هذه الصور الثلاث وتجب ديتها في
 مسائل ثلاثة وهي ما إذا قصد جعلها عنها إلى آخر المسائل الثلاثة التي هي مسائل وجوب الدية فعلم أنه يجب
 القود في اليسار في مسائل ثلاثة وتجب ديتها في مسائل ثلاثة وتهدر في مسألة واحدة ويبقى قصاص اليمن
 في ثلاث اه حل فحاصل ما في المتن والشارح إحدى عشرة صورة ثلاثة يبق فيها قود اليمن واحدة
 يجب فيها ديتها وثلاثة يجب فيها قود اليسار وثلاثة يجب فيها دية اليسار واحدة تهدر فيها (قوله أو دهشت)
 بفتح أوله وضحه وكسر ثانيه فيهما اه شرح مر وقوله أرضه أي فهو مبنى للمفعول صور قود القاتل معنى بل
 قيل إن هذا مبنى للفاعل حقيقة والتجوز في الصيغة اه ع ش عليه

(فصل في موجب العمد والعفو) أي وما يتبع ذلك كقوله ولو قطع أو قتل مالك أمره بإذنه فهدر وقوله
 ولو لمها قود الخ وموجب الشيء عبارة عن الأثر المترتب على ذلك الشيء وأصله أن الموجب مقتضى مختلفان
 خلافا لمن زعم اتحادهما إذا مقتضى لا ينفك والموجب قد ينفك فالأول كانتقال الملك للمشتري بعد لزوم البيع
 والثاني كالأدب العيب فالموجب أعم اه شربري *(فائدة)* روى البيهقي عن مجاهد وغيره قال كان في
 شريعة موسى صلى الله عليه وسلم تختم القود في شريعة عيسى صلى الله عليه وسلم تختم الدية تخفف عن هذه الأمة
 بتخفيفها بين الأمرين لما في الزام أحدهما من المشقة فراجع اه قل على الجلال وقد تبين القود ولادية

فدية تجب لها) أي اليسار
 لأنه لم يبذلها بجائنا فلا قود لها
 لتسليط مخرجها بجعلها عوضا
 في الأولى ولأدبته القرمية
 في مثل ذلك في الثانية بقسمها
 وثانيهما من زيادته (ويبقى
 قود اليمن) في المسائل
 الثلاث لأنه لم يشترط قولا
 عفا عنه لكنه يؤخر حتى
 تتدخل يسره (لا في ظن
 القاطع الأجزاء) عنها فلا
 قود لها بل تجب لها دية
 وهذا من زيادته فان قال
 القاطع وقد دهش المخرج
 ظننت أنه أباحها وجب القود
 في اليسار وكذا لو قال علمت
 أنها اليسار وانما لا تجزئ
 عن اليمن أو دهشت
 *(فصل في موجب العمد
 والعفو)* (موجب العمد)
 في نفس وغيرها بفتح الجيم
 (قود) بفتح الواو أي قصاص

كأمر في قتل مرتد مرتد أو فيما لو استوفى ما يقابل الدية ولم يبق له إلا جزاء القتل وقد تنبى الدية كما لو قتل
 والدوله أو المسلم ذميا وقد لا يجب إلا التعزير والنكارة كقبي قتل السيد قنه اه شرح مر وقوله
 والعفو معطوف على موجب أى فصل في موجب القود وفي العفو (قوله والدية بدل عنه) في شرح مر
 ان الدية هي الواجبة في النفس والواجب في غيرها يقال له ارش وكتب عليه ع ش قضية ان واجب
 مادون النفس لا يسمى دية ووافق قول القاء ومن الذي حقق القتل وسبباً في أول الكتاب إلا أن معاقبه
 وهي أى الدية المال الواجب بالجناية على الحر في نفس أو فيما دونها وقد يقال هذا اطلاق لغوي وما سبباً في
 اطلاق شرعي (قوله أيضاً والدية بدل عنه) أى من القود وكان الانسب أن يقول عن المجني عليه ليكون مخرجاً
 للمتن على ما استوجهه عبارة شرح مر والدية بدل عنه وما اعترض به من ان قضية كلام الشافعي رحمه الله
 والاصحاب وصرحوا به الماوردى في قود النفس انها بدل ما جنى عليه والالزم المرأة بقتلها الرجل دية
 امر أقول ليس كذلك رديان الخلاف في ذلك لفظي لا تفاهيم على ان الواجب هو دية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف
 كبير فائدة ويمكن توجيه الاول بان القود لما وجب علينا كن كناية نفس القتل فكان أخذ الدية في الحقيقة
 بدلا عنه لا عنها ولا يلزم عليه ما ذكر لما تقرراته كناية القتل انتهت (قوله أو بغير عفو) المراد بغيره موت القتيل
 بجناية أو غيرها قبل الاقتصار منه ولا يصور الغير أيضاً بقتل والدوله فان الواجب فيه الدية ابتداءً والكلام
 هنا في سقوط القود بعد ثبوته اه عبد البر بنوع تصرف في ع ش على مر ما يقتضى أن المراد بالغير
 ما يشمل قتل والدوله مع عليه يكون المراد بالسقوط ما يشمل عدم ثبوته بالسكينة (قوله انها بدل ما جنى عليه)
 أى لا بدل الجاني وبين المؤلف في شرح الر وض ان الخلاف لفظي لا تفاهيم على أن الواجب هو دية المقتول
 وهي بدل عن القصاص الذي هو قتل الجاني الذي هو بدل عن نفس المجني عليه وفيه نظر ظاهر لانه تقدم في
 فصل اركان القود ان فيه وجهين اه حل (قوله فلو عفا المستحق الخ) قال ابن الصباغ اذا كان الوارث
 بيت المال ورأى الامام المصلحة في العفو جاز له ذلك قال الزركشي والصلح على المال لا يسمى عفو اه سم
 (قوله ولو محجور فليس أوسع) هذه الغاية للرد على من قال ان عفو كل منهما المطلق أو مجانباً واجب الدية كما
 يؤخذ من أصله وقد أوضح الشارح الردي قوله لان المحجور عليه لا يكف الاكتساب (قوله أوسع) لو كان السفيه
 هو القاتل فصالح عن القود على أكثر من الدية فعل ولو طلب بولي الصلح على ذلك حيث لم ير ضولي الدم الاب
 وطلب السفيه قتل نفسه أجيب من طلب الحق اه سم (قوله مجانباً أو مطلقاً فلا شيء) ولا أحد المستحقين العفو
 بغير رضا الباقي لعدم تجزئ القود وكذا الوعاف عن بعض أعضاء الجاني سقط عن كاه كما ان تطليق بعض المرأة
 تطليق لكاه ومنه يؤخذ ان كلاً وقع اطلاقاً بربطه من غير الاعضاء يشع العفو بربطه وما لا فلا ولو عفا
 بعض المستحقين وأطلق سقطت حصته وجبت حصة الباقي من الدية ان لم يختاروها لان السقوط حصل
 قهراً كقتل الأصل فرعه اه شرح مر (قوله مجانباً) بان قال عفو عن القصاص والدية أو عفو مجانباً
 اه حابي (قوله لان المحجور عليه الخ) رده على الضيف القاتل بان عفو محجور والفلس عن القود مجانباً واجب
 به الدية لانه قوتها اه (قوله لان المحجور عليه) أى ولو بفلس لا يكف الاكتساب قضية انه لو عصى بالاستدانة
 لزمه العفو على الدية لتكليفه حينئذ الاكتساب وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو مجانباً اذا غاية الامر انه ارتكب
 محرماً وهو لا يؤثر في صحة العفو لغوياً ما ليس حاصل اه شرح مر (قوله لا يكف الاكتساب) أى فصح عفو
 عن القصاص بلا بدل وقوله اسقاط ثابت أى وهو القصاص لا اثبات معدوم وهو الدية فلا يلزم بالعفو عنه شيء
 لانه مجرد اسقاط ثابت اه شوبري (قوله أو عفا عن الدية) أى ابتداءً لغا لانه عفو عما ليس مستحقاً لانها لا تستحق
 الا ان عفا عن القصاص عليها اه حل (قوله عقب عفو) بان لا يزيد على سكة النفس أو التي بغير عذر وان
 لا يأتى بكامة أحذية قالوا كان من احيا اه حل أى فلا تجب الدية لانه لغو حينئذ لصحة العفو المطلق وترأى

(والدية) عند سقوطه بعفو
 منه عليها أو بغير عفو (بدل)
 عنه على ما قاله الدارمي
 وجزم به الشيخان والاوجه
 ما اقتضاه كلام الشافعي
 والاصحاب وصرح به
 الماوردى في قود النفس
 أنها بدل ما جنى عليه والالزم
 المرأة بقتلها الرجل دية
 امر أقول ليس كذلك (فلو عفا)
 المستحق ولو محجور فليس أو
 سغه) عنه مجانباً أو مطلقاً بان
 لم يتعرض للدية (فلا شيء)
 لان المحجور عليه لا يكف
 الاكتساب والعفو اسقاط
 ثابت لا اثبات معدوم (أو)
 عفا (عن الدية لغا) لانه عفو
 عما ليس مستحقاً فهو فيها العفو
 كالمعدوم (فان اختارها) أى
 الدية (عقب عفو) مطلقاً أو
 عفا عليها بعد عفو عنها
 وجبت) فاختارها في الاولى
 وهو من يادى كالعفو عليها
 ولما كان العفو عنها لغوياً في
 الثانية صح العفو عليها وان
 ترأى عنه (وان لم ير ض
 لحن) بشئ من اختيار الدية
 أو العفو عليها فانما تجب لانه
 محكوم عليه فلا يعتبر رضاه
 كالحال عليه والمضمون عنه
 (ولو عفا) من القود (على
 غير جنسها) أى الدية

الاختيار عنه وهذا بخلاف الصورة الثانية فلذلك عبر في الاول بالعقوبة في الثانية بالبعد يتولد هذا قال الشارح
ولما كان المفعول عنها الخ (قوله أو على أكثر منها ثبت) وجه ذلك في المصاحفة على أكثر منها من الجنس أن
المصاحفة وردت على الدم والمال وقع بلا فلاماتع من زيادته على الدية كبديل الخلع اه سم (قوله أيضاً أو
على أكثر منها ثبت الخ) اما لو غفأ على بعضها فانه يجب وان لم ير ض الجاني كما في شرح مر (قوله ان قبل جان) أي
لغضالاته صالح فلا بد له من صيغة اه قل على الجلال (قوله مالك أمره) المراد به الجر البالغ العاقل وان كان
مجبوراً عليه اه شرح الروض اه سم (قوله باذنه الخ) اعلم ان مسئلة الاذن في القتل وكذا مسئلة القطع
اذا سري انما يحكم فيها بعدم الضمان بناء على القول بان الدية تثبت للمجني عليه ابتداء ثم تتلقاها الورثة
وهذا القول هو الاظهر اما اذا قلنا بمقابلته فلا دية واجبة واعلم أيضاً انه اعترض على قول التلقا بان الدية اذا ثبتت
له وهي مرضة لا تتقال وجب أن لا ينفذ الاسقاط منه الا في ثلثها وأجيب بأنه لا يسقط ثابتاً في الحال وانما يجب
ما ينضم ان لا فمالا لولا الاباحة وعلى القول الآخر بوفاء الديون وتنفيذ الوصايا منها وأجيب بأنهما ملكتان من
جهته وبذلك لا عن نفسه فقدم حقه على حقوقهم اه سم (قوله فهدر) أي ما لم تدل قرينة على الاستزاء فان دلت
قرينة على ذلك وقتله قتل به اه ع ش على مر (قوله أيضاً فهدر) أي وتجب الكفارة والتعزير اه
شوري (قوله أي لا قود فيه الخ) أي فاهدر بالنسبة للقود والدية فقط وتجب الكفارة اذا كانت الجنابة
قتلا اه شوري (قوله وخرج بمالك أمره العبد الخ) عبارة شرح مر واذن القن يسقط القود دون
المال واذن غير المكاف والمكره لا يسقط شيئاً اه (قوله فتعبري بذلك أولى) وجه ذلك ان عبارته
أدخلت السفية والسكران وأخرجت العبد والصبي بخلاف عبارة المنهاج واعلم ان اذن العبد وان لم يمنع
الضمان فهو مانع من القصاص اه سم (قوله أولى من تعبيره بالرشد) أي لشموله السفية اه ع ش
وعبارة الشوري قوله أولى من تعبيره بالرشد لانه اختصاصه بالحكم وان اذن العبد الرشد في ذلك معتبر
كاذن الصبي فقد وصف بالرشد وكتب أيضاً انما عبر بالرشد ليتأتى اضافة العفو اليه في قوله فغفأ انتهت (قوله
ولو قطع فغفأ عن قود موار شه الخ) خرج بقوله قطع ما لو كانت الجنابة لا توجب قوداً كما تفتقود عدل المجني عليه عن
القود فيها ثم سرت الجنابة لنفسه فلا يله القصاص في النفس لصدر عفو عن قود غير ثابت فلم يؤثر عفو
وخرج بقوله عن قوده وارشه مالو قال عفو عن هذه الجنابة ولم يردفانه عفو عن القود لا الارش كما في الام أي
فله ان يعفو عنه عليه لانه يجب بلا اختياره الفوري كما هو ظاهر أخذاً مما مر فيما لو أطلق العفو اه شرح مر
(قوله وان سري القطع) أي الى النفس أو الى عضو آخر بعد وقوع العفو الا أن اه حل (قوله فغفأ عن قوده
وارشه) أي ارش العضو المقطوع وفيه ان واجب العفو القود لا الارش وتقدم ان العفو عن الارش الغير الثابت
لعو ويجب بان صورة المسئلة انه عفاً أولاً عن قود العفو على الارش ثم عفاً ثانياً عن ذلك الارش منه على ذلك
شجنا الطندائ اه زى ولا يصح تصويره بما اذا كان قطع العضو غير عد حتى يكون واجبه الارش ابتداء
لان ذلك لا يلتزم مع قول الشارح عن قود العضو والسراية المقتضى ان واجب العضو القود وان السراية المتولدة
منه فيها القود وهو لا يجب فيها الا اذا كان ما قولت منه عدا ولكنه يعارضه قول المتن لانه ارش السراية الى نفس
أو عضو مقتضى ان السراية الى النفس واجبها الارش وهو لا يجب فيها الا اذا كان ما قولت منه غير عد ولا
يصح تصويره بتظير ما صور به ارش العضو بان يقال انه عفاً عنها أولاً على الارش ثم عفاً عن ذلك الارش وذلك
لان العفو عن ارش السراية باطل كما ذكره المتن بقوله لانه ارش السراية قتأمل والذي ينبغي ويلتزم به أطراف
الكلام ان يفرض الكلام علماً للقطع عدا أو غيره ثم يسلك التوزيع ويجعل قوله فغفأ عن قوده على ما اذا
كان القطع عدا وقوله وارشه على ما اذا كان غير عد وقوله لانه ارش السراية الى نفس على ما اذا كان غير عد
وقوله أو عضو آخر على الاعم من العمد وغيره لما علمت ان السراية الى العضو واجبها الارش حتى في العمد

(أو) على (أكثر منها ثبت)
المفعول عليه وسقط القود
(ان قبل جان) ذلك (والا
قلا) يثبت (ولا يسقط القود)
لان ذلك اعتياض فتوقف
على الاختيار وهذا من
زيادتي في الثانية (ولو قطع
أو قتل) شخص آخر (مالك
أمره) ولو سكران أو سفياً
(بأذنه فهدر) أي لا قود فيه
ولاديه لا اذن فيه مخرج
بمالك أمره العبد والصبي
والمجنون فتعبري به أولى
من تعبيره بالرشد (ولو قطع)
بضم أوله أي عضوه وان
سري القطع (فغفأ عن قوده
وارشه)

وقوله كأصبت به بارش هذه الجناية الخ على ما إذا كان غير عمد فتأمل (قوله أيضاً عفا عن قود موارش) كالصريح في أن عفو عن القود والارش صحيح بالنسبة للارش أيضاً وإن كان الواجب القود عينا ولهذا اقتصر على العفو عن الارش لغا المدم وجوبه كما علم مما تقدم فكأنهم يفرقون بين الاقتصار على العفو عن الارش فلا يصح وبين العفو عن مع العفو عن القود فيصع قليلا ر اه سم على ج وبوجه الفرق بأنه لو أطلق العفو لم يجب الارش الا اذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالتصريح بل لازم مطلق العفو فيصع اه ع ش على مر (قوله بلفظ وصية الخ) بأن قال بعد ذلك أي بعد قوله عفو عن القصاص على الارش وأصبت به أو برأته منه أو أسقطته عنه اه حل وحاصل هذه الصورة أن فيها أربعة أشياء قود العضو وارش موارش وقود السراية فهذه الثلاثة يصح العفو فيها مطلقا الا ولان مباشرة والثالث تبعاً أما الرابع وهو ارش السراية ففيه تفصيل ان كان العفو عن الارش بلفظ الوصية سقط أيضاً والا فلا يسقط اه وفي قل على الجلال ثم اعلم ان مسيغة عفو لها أنواع لانه إما أن يقول عفو عن قود موارش أو يقول عفو عن قود موارش موارش ما يحدث عنه أو عفو عن قود موارش وأصبت به بارش أو عفو عن قود موارش ما يحدث عنه أو عفو عن قود موارش وأبرأته مثلاً من ارشه أو من ارش موارش ما يحدث عنه ونحو ذلك مما سبذ كره وحاصله انه يصح العفو عن قود ذلك الجرح مطلقاً وعن ارشه كذلك ويسقط حالاً ان لم يكن بلفظ وصية والا فلا حكمها وانه لا يصح العفو عما يسرى اليه ذلك الجرح من قود أو ارش الا ان كان بلفظ وصية وحكمها فراجع ذلك وتأمله اه (قوله عن قود العضو والسراية) أي السراية الى النفس ولا يصح أن يكون المراد بالسراية ما يشتمل السراية الى النفس والى عضواً آخر كما قاله حل لما تقدم من أن السراية الى عضواً آخر لا قود فيها كذا كره المتن بقوله سابقاً ولو قطع أصبعاً فكل غيرهما فلا قود في المتأكل وكل كان الحلي اعتمد فيما قاله على قول الشارح لا عن ارش السراية الى نفس أو عضواً آخر وهو لا يصح أن يكون مستنداً لانه مطروح في الارش والكلام هنا في القود تأمل ونص عبارته قوله والسراية أي قود السراية الى النفس أو الى عضواً آخر وقوله وعن ارش العضو أي المقطوع الذي ثبت له بالعفو عن ذلك العضو على ذلك الارش ثم عفا عن ذلك الارش وصح العفو عن قود السراية لوجود سببها الذي هو قطع العضو اه (قوله أيضاً عن قود العضو والسراية) عبارة الحلي وإن سرى الى النفس فلا قصاص فيه في طرف ولا نفس انتهت قال شيخنا قوله ولا نفس شرط هذا أن يكون ذلك العضو مما يجب فيه القصاص فلا واجبه فعفا عن قودها ثم سرت وجب القصاص في النفس لانه عفا عن قود ما لا قود فيه وقوله والسراية أي لان السراية تولدت من معفو عنه فانتقضت شبهة البرء القصاص وبذلك ينسب دفع ما قد يقال لم يصح العفو عن قود السراية دون ارشه وذلك لان ارشه لا يسقط بالشبهة اه سم (قوله ان خرج من الثلث الخ) أي ان مات والا فلا حاجة الى خروج أو اجازة تأمل قسم اه ع ش (قوله لا عن ارش السراية) ولو ساوى الارش الدية مع العفو عنه ولم يجب للسراية شيء ففي قطع اليدين لو عفا عن ارش الجناية وما يحدث منها سقطت الدية بكاملها وفي الثلث ما وان لم يصح الإبراء عما يحدث لان ارش اليدين دية كاملة فلا يراد بالسراية شيء وبذلك علم انه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يديه لم يأخذ الا نصفها أو بعد قطع يديه لم يأخذ شيئاً ان ساواه فيها والاوجب التفاوت كما مر اه شرح مر (قوله مع عفو عن ذلك) أي عن قود العضو والسراية أي وعن ارش السراية وقوله ولو بغير لفظ الوصية تعميم في العفو عن ذلك وقوله لانه انما عفا عن موجب جناية الخ تعطيل للمطوى تحت الغاية وهو ما اذا لم يقل وعما يحدث وقوله والعفو عما يحدث الخ تعطيل للغاية (قوله ولو بغير لفظ الوصية) انما عمم ليتأني له الاستثناء بعد ذلك لان الاستثناء لا يكون الا من عام اه زى وفيه انه كان الانسب أن يقول ولو بلفظ الوصية اذ هو المتوهم بدليل الصحة اذا كان العفو به في المستثنى (قوله وان قال وعما يحدث الخ) الغاية للرد على من قال اذا تعرض في عفو عن الجناية لما يحدث منها صح العفو عن ارش

بلفظ وصية أو براء أو نحوه
كسقاط (صح) العفو عن
قود العضو والسراية وعن
ارش العضو ان خرج من
الثلث أو أجاز الوارث والا
سقط منه قدر الثلث (لا عن
ارش السراية) الى نفس أو
عضواً آخر بان تأكل بالقطع
فلا يصح العفو عنه (وان
قال) مع عفو عن ذلك ولو
بغير لفظ الوصية (و) عفو
(عما يحدث) من الجناية
لانه انما عفا عن موجب
جنايته وجودة فلا يتناول
غيرها

والعفو عما يحدث باطل لانه

ابراء عما لم يجب (الآن عفا عنه) أى عما يحدث (بلفظ وصيه) كأوصيت له بارش هذه الجناية وبارش ما يحدث منها فيصح ويسقط أرش العضو مع أرش ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء من زيادتي (ومن له قود نفس بسرايه) قطع (طرف ففعا عنها فلا قطع) له لان مستحقة القتل والقطع طريقه وقد عفا عن مستحقة وقال البلقيني المعتمد أنه القاطع وصرح به في البسيط (أو عفا) عن الطرف فله خال الرقبة لاستحقاقه (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس) مجانا أو بعوض (فسرى القطع) الى النفس (بان بطلان العفو) فتقع السراية قودا لان السبب وجد قبله وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو فائدة بطلانه تظهر فيما لو عفا بعوض فانه لا يلزم فان لم يصرح العفو فلا يلزم غرم لقطع العضو لانه قطع عضو من يباح له دمه فكان كالمقطع يد مرتد والعفو انما يؤثر فيما يبقى لا فيما استوفى (ولو وكل) باستيفاء القود (ثم عفا) عنه (فاتقص الوكيل جاهلا) عفوه (فعليه دية) لورثة الجاني لانه بان انه قتله بغير حق فعلم انه لا قود عليه

السراية كما يؤخذ من أصله (قوله والعفو عما يحدث باطل) يرد عليه صحة العفو عن قود السراية مع انه سيحدث نوعا ما أشار له حل فيما سبق انه انما يصح لوجود سببه وهو الجناية على العضو فكأنه لوجود سببه كالوجود ويرد عليه ان سبب الارش قد وجد أيضا وهو قطع العضو فهو سبب لكل من السراية وارشها فالاولى في الفرق ما تقدم عن سم من قوله لان السراية تولدت من معفوع عنه الخ (قوله كأوصيت له بارش هذه الجناية) أى أو بقودها لما تقدم في الوصية ان الوصية بالقود ان هو عليه صحة وقوله وبارش ما يحدث منها الظاهر ان صحة الوصية بارش السراية لا تتوقف على كونها تابعة للوصية بارش العضو بل لو قال ابتداء أو وصيت له بارش ما يحدث من هذه الجناية وهو ارش السراية فانه يصح لما تقدم في الوصية انها تصح بالمعدوم وان لم يكن تابعا لوجود (قوله بالشرط السابق) وهو ان يخرج من الثلث أو يجيز الوارث اه حل ومعلوم ان ذلك انما يأتي في صورة السراية الى النفس وكذا في صورة السراية الى الطرف اذا وقع الموت بسبب آخر (فروع) يتضح بها المقام لو عفا عن عبد تعلق به قضاؤه ثم مات سراية صح العفو لان القصاص عليه أو تعلق به مال بجناية وأطلق العفو وأضافه الى السيد فكذلك يصح العفو لانه عفو عن حق لزم السيد في عين ماله أو الى العبد لغا العفو لان الحق ليس عليه ولو عفا الوارث في جناية الخطأ عن الدية أو عن العاقلة أو مطلقا صح العفو وعن الجاني لم يصح الا ان لم يمتدحهم كأن كان ذميا وعاقلة مسلمين هذا ان ثبتت الجناية بالبيينة أو اعتراف فان أنكرت العاقلة الجناية فلا بينة فالدية على القاتل ويكون العفو تبرعا عليه اه روض وشرحه اه سم (قوله ومن له قود نفس الخ) ما تقدم من عفو المجنى عليه نفسه قبل السراية وهذا في غير الوارث بعدموت المجنى عليه اه ع ش (قوله بسراية طرف) خرج بقوله بسراية طرف ما لو استحق النفس بالمباشرة فان اختلف المستحق كان قطع يد عبد ثم عتق ثم قتله فلا سيد قودا ليدولورثة قود النفس ولا يسهط حق أحدهما بعفو الآخر وكذا ان اتحد المستحق فلا يسهط الطرف بالعفو عن النفس وعكسه اه شرح مر (قوله المعتمدان له القطع) معتمد اه ع ش (قوله أو عفا عن الطرف فله خال الرقبة) وليس هذا عفا عن بعض القود حتى يسقط بل عن طريق مخصوص له اه شورى (قوله أو عفا عن الطرف فله خال الرقبة الخ) قال الراغبى لانه يمكن من العدول الى خال الرقبة فله قصده وأيضا فالكل له ففي العفو عن القطع تسهيل الامر عليه وترك ايلام القطع اه سم (قوله لاستحقاقه) وليس في هذا عفو عن بعض القود بل عن طريق من طرقه وأما لو قطع يده ثم خال رقبته قبل الاندمال فليس العفو من الولي عن أحدهما عفا عن الآخر اه حل (قوله ولو قطعه ثم عفا الخ) أى لومات المجنى عليه بقطع طرفه سراية فقطع ولله طرف الجاني وعفا عن نفسه فسرى هذا القطع الى نفس الجاني ومات به تبين بطلان العفو عن نفس الجاني ويقع موته بالسراية قصاصا عن نفس المجنى عليه اه قل على الجلال وعبارة شرح مر في الدخول على هذا لما كان من له قصاص النفس بسراية طرف تارة بعفو وتارة بقطع وذ كر حكم الاول ثم يذكر الثاني فقال ولو قطعه الخ انتهت (قوله فاتقص الوكيل جاهلا عفوه) أما اذا علم بالعفو فيقتل قطعاً يظهر ان المراد بالعلم الظن كان أخبره ثقة أو غيره ووقع في قلبه صدقه ويحتمل اعتبار اثنين در اللقود بالشبهة ما أمكن ويقتل أيضا فيما لو صرف القتل عن موكله البه بان قال قتلته بشبهة نفسي لاعتن الموكل ويفرق بين هذا ووكيل الطلاق اذا أوقعه عن نفسه وقلنا بما اقتضاه كلام الروايات انه يقع بان ذلك لا يتصور فيه الصرف فلم يؤثر وهذا يتصور فيه انجوعا وانه بينهما فائر والاوجه الا كفاء باحد ذينك أعنى بشهوتي ولا عن موكل وعلى فلا شرك بان قال بشهوتي وعن موكلى احتمل انتفاء القود تغليباً للمانع على مقتضى ودرا للشبهة اه شرح مر (قوله فعليه دية) أى دية عد اه مر ويصرح به قوله ولا دية على عاقلة اه ع ش (قوله أيضا فعليه دية) أى مغلظة وانما كانت عليه دون عاقلة لتقصيره بعدم تثبته اه من شرح مر (قوله فعلم) أى من قوله فعليه دية فقد علم من هذه العبارة هذا ان الحكيم وغرضه الاعتذار عن

عدم ذكر هذين الحكمين في المتن مع ذكر الأصل لهما هنا (قوله لعذرهما) أي بخلاف ما إذا قتل من عهد
مرئياً أو حرّاً بآبائهما فإنه قد أسلم حيث يجب القصاص لأن القاتل هنا لم يقصر لأن المرتد لا يخالو ما بقي على
الردة عن أمارته والحربي لا يتجرأ على دخول دار الإسلام بغير إمان فكان من حقه التثبيت والوكيل معذور بان
على ما يجوز البناء عليه اهـ سم (قوله ولادية على عاقلة) أي لأنه متعمد في فعله وسقوط القود عنه انما
هو الشبهة اهـ حل (قوله ولا يرجع بها على عاف الخ) أي ما لم يقصر في اعلام الوكيل بعفو والارجع عليه
كإيجته الزركشي ونقل عن شيخنا عدم الرجوع مطلقاً اهـ حل وعبارة شرح مر ولا يرجع بها على عاف
وان تمكن الموكل من اعلامه بخلافه بل يقيني لأنه محسن بالعفو مع كون الوكيل يناسبه التغليظ تنفيراً عن
الوكالة في القود لبنائه على الدرهما أمكن انتهت (قوله ولولزمها قود الخ) أمالولزمها دية فنسكحها مستحقة
فان الصداق فاسد للعجل بالدية اهـ من الروض وشرحه (قوله جاز) أي كل من النكاح والصداق اهـ
شرح مر (قوله يرجع بنصف ارش) وفي قول يرجع بنصف مهر مثل لأنه يدل البضع اهـ شرح مر
(قوله لأنه بدل ما وقع العقوبة) فلو أوجب جنايتها مالاً كان خطأ فنسكحها على ذلك المال صح النكاح وصح
الصداق بناء على جواز الاعتياض عن ابل الدية أي وهو ضعيف فسلومات الجني عليه من تلك الجناية وكان
الصداق أكثر من مهر مثلها يرجع عليها بما زاد لان ذلك توصية لقاتل اهـ حل

(كتاب الديات)

أخرها عن القصاص لانها بدله كما مر وجعلها باعتبار الأشخاص أو باعتبار النفس والاطراف بناء على ان
الحكومة أو الارش تسمى دية وهو الاصح فهي شرعاً المال الواجب بالجناية على حرفي نفس أو غيرها وغلها
على القيمة في غير الحر لشرفها وياؤها عوض من ذاء الكلمة فاصلها ودي بكسر الواو وسكون الدال المهمة كوعد
مأخوذة من الودي بفتح الواو وسكون الدال المهمة وهو دفع الدية اهـ قل على الجلال (قوله وهي المال
الواجب بالجناية الخ) أي شرعاً لما تقدم عن القاموس ان الغلة المال الواجب في النفس فقط اهـ ع ش على
مر وفي المصباح ودي القتل بديه دية اذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس وفاؤها مخذوفه والهاء عوض
والاصل ودي مثل وعد وتقول في الامر د القتل بدل مكسورة لا غير فان وقفت قلتده ثم سمي ذلك المال دية
تسمية بالمصدر والجمع ديات مثل هبة وهبات وعدة وعدان وادي الولي على اقتل اذا أخذ الدية ولم يثار بقتله
اهـ وفيه أيضاً الأثر الدخيل بالهمز ويجوز تخفيفه يقال ثارت القتل وثارت به من باب نفع اذا قتلت قاتله
اهـ وفيه أيضاً الدخيل الخذوف فتح الخاء فيجمع على أدخل مثل سبب وأسباب وتسكن فيجمع على دخول مثل فلس
وفلوس وطلب بدخله أي بثاره (قوله وهي مأخوذة من الودي) أي الدية بهذا اللفظ بعد التعويض فلا يقال
يلزم أخذ الشيء من نفسه لكن قد يقال بعد ذلك انه يلزم الدور لتوقف معرفة الدية على معرفتها حيث جعلها
جزء تعريف الودي المأخوذة هي منه اذ لا شك ان المأخوذة متوقف على معرفة المأخوذة منه وقد جعل معرفتها
متوقفة على معرفة المأخوذة حيث جعله جزءاً من تعريفه فتأمل اهـ رشدي (قوله دية حر مسلم مائة بغير) عبارة
أصله مع شرح مر في قتل الحر المسلم الذي ذكر المعصوم غير الجنين اذا صدر من حر مائة بغير اجاعا سواء أوجب
بالعفو أم ابتداء كقتل نحو والداً أو الرقيق والذمي والمرأة والجنين فسيأتي ما فهم نعم الدية لا تختلف بالفضائل
بخلاف قيمة القن لان تلك حددها الشارع اعتناء بمشرف الحرية ولم ينظر لاعتبار من تجب فيه والاساوت
الرق وهذه لم يحددها فنيطت بالاعيان وما يناسب كلامها وأما المهدوكران محسن وتارك صلاة وقاطع طريق
وصائل فلا دية فيهم وأما اذا كان القاتل قنماً لغير القتل أو مكاتباً ولوله فلو اوجب أقتل الامر من قيمة القن
والدية كما يأتي أو ببعضها وبعضه القن مملوك لغير القتل فالواجب مقابل الحرية من الدية والرق من أقتل الامر من
أما القن للقتل فلا يتعلق به شيء اذا سبى لا يجب له على قته شيء انتهت وقوله كران محسن وتارك صلاة وقاطع

لعذرهم ولادية على عاقلة (ولا
يرجع بها) على عاف لانه
محسن بالعفو (ولولزمها)
أي امرأة (قود فنسكحها به
مستحقة جاز) لانه عوض
مقصود (وسقط) القود للملكها
قود نفسها (فان فارة) بها
(قبل وطع) يرجع بنصف
ارش) لتلك الجناية لانه
بدل ما وقع العقوبة

(كتاب الديات)

جمع دية وهي المال الواجب
بالجناية على الحر في نفس أو
في ما دونها وهاؤها عوض
من ذاء الكلمة وهي مأخوذة
من الودي وهو دفع الدية
يقال وديت القتل اديه وديا
والاصل فيها قبل الاجماع قوله
تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ
ففيهرير رقبة مؤمنة ودية
وخبر الترمذي وغيره الا أني
(دية حر مسلم) معصوم (مائة
بغير)

ما ربي أي إذا لم يكن القاتل لكل من الثلاثة مثله اه رشدي (قوله نعم ان قتله رقيق الخ) فان كان مبعوضا لزمه
 لجهة الحرية القدر الذي يناسبها من نصف أو ثلث مثلا و لجهة الرق أقل الامر من من باقي الدية والحصة من القيمة
 اه سلطان وزى (قوله كما يعلم مما يأتي) أي في فصل جنابة الرقيق (قوله ثلاثون حقة الخ) أي فهي مغلظة من
 هذا الوجه ومن حيث كونها على الجاني دون عاقلة وكونها حالة لا مؤجلة ولا يضر كون أحد الأقسام أكثر وقوله
 وخمسة في خطأ الخ فهذه خمسة قمتن ثلاثة أوجه تخميسها وتأجيلها وكونها على العاقلة اه شرح مر (قوله
 وأربعون خلة بفتح الخاء) جمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقيل مخاض على غير لفظه كالراة تجمع على نساء
 اه سم على المنهج لكن الذي في المختار والخلف بوزن الكسف المخاض وهي الحوامل من النوق الواحدة خلفه
 بوزن بكرة اه وفي الصباح الخلفة بكسر اللام هي الحامل من الابل وجمعها مخاض وهي اسم فاعل يقال خلفت خلفا
 من باب تعب اذا حلت فهي خلفت مثل تعب و ربما جمعت على لفظها قبل خلفات ويحذف الهاء أيضا فيقال
 خالف فاعل قول سم بكسر الخاء سبق فلم فان الموافق للغة فتح الخاء اه ع ش على مر أي وكسر اللام
 (قوله وان لم تبلغ خمس سنين) أي لصديق اسمها على مادون الخمس وان كان نادرا وهذه الغاية للرد على
 من قال انهم لا تجزئ الا اذا بلغت خمس سنين تظار الغالب اه شرح مر (قوله الخبر الترمذي في العمدة)
 ولغظ من قتل عمدا رجع الى أولياء المقتول فان شأوا قتلوا وان شأوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون
 جذعة وأربعون خلة اه سم (قوله وحقة وجذعات) ذل في شرح الروض والمراد من الحقائق والجذاع
 الاناث اه سم وانظر لم يكتفوا ببني الحقائق وبني الجذاع اه حل (قوله ذى القعدة) يجوز في القاف
 الفتح والكسر والفتح أنصح وذى الحجة يجوز في الخاء الوجهان والكسر أنصح اه شيخنا وفي الصباح وذو
 القعدة بفتح القاف والكسر لغته شهر والجمع ذوات القعدة وذوات العقدات والتثنية ذواتا القعدة وذواتا
 القعدة تثنوا الا تثنى وجمعوه ما هو وعز برلان الكهاتين بمنزلة كلمة واحدة ولا يتوالى الى كلمة علامتا
 تثنية ولا جمع اه وفيه أيضا والحجة بالكسر المرة على غير قياس والجمع حجب مثل سدر قوسدر قال ثعلب قياسه
 الفتح ولم يسمع من العرب وبه اسمى الشهر ذى الحجة بالكسر وبعضهم يفتح في الشهر والجمع ذوات
 الحجة اه وفيه أيضا رجب من الشهر منصرف وله جوع ارجاب وأرجبة وارجب مثل أسباب وأرغفة
 وافلس ورجاب مثل جال ورجوب وأرجب وأرجيب ورجبات ورجبات في تثنية رجب وشعبان رجبان للتغليب
 (قوله ذى القعدة) قال في شرح مسلم الاخبار تطاقرت بعدها على هذا الترتيب فهو الصواب خلافا لمن
 بدأ بالحرم لتكون من سنة واحدة واختص المحرم بالتعريف لكونه أول السنة فكانهم قالوا هذا الذي يكون
 أول العام دائما اه قيل والحكمة في جعله أول العام أن يحصل ابتداء شهر حرام ويختتم بشهر حرام
 وتتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب وانما اتوا بالشهران في الآية خرا لارادة تفضيل الحتام والاعمال بالخواتيم
 اه شوري وفي القسطلاني على البخاري وانما كانت الاشهر الاربعة ثلاثة سر دو واحد فرد لاجل أداء
 مناسك الحج والعمرة فحرم قبل شهر الحج شهر رجب فيه الى الحج وهو ذو القعدة لانهم يعتقدون فيه عن
 القتال وحرم شهر ذى الحجة لانهم يوقعون فيه الحج ويستقلون باداء المناسك وحرم بعده شهر آخر وهو المحرم
 ليرجعوا فيه الى أقصى بلادهم آمنين وحرم رجب في وسط السنة لاجل زيارة البيت والاعتماد فيه لمن يقدم
 عليه من أقصى جزائر العرب فيزوره ثم يعود الى وطنه آمنا وقد غلب من قال بانهم من سنتين بقوله ثلاث متواليات
 من حيث كونها ثلاث متواليات ذو القعدة وذو الحجة والمحرم وواحد فردوه ورجب اه وبارة شرح مر
 خص المحرم بالتعريف للاشعار به أول السنة كذا قيل والظاهر ان ال فيه الملح الصفة لا التعريف فخصوه بال
 وبالمحرم مع تحريم القتال في جميعها لانه أفضاها بالتحريم فيه أغاظ وقيل لان الله تعالى حرم الجنة فيه على
 ابليس وما ذكره المصنف رجه الله هو الصواب فلونذر صومه يلهي بالقعدة انتهت وقوله فلونذر صومه يلهي بالقعدة

نعم ان قتله رقيق فالواجب
 أقل الامر من من قيمة القاتل
 والدية كما يعلم مما يأتي (مثلة
 في عدوشه ثلاثون حقة
 وثلاثون جذعة وأربعون
 خلة) بفتح الخاء المعجمة
 وكسر اللام وبالفاء أي حاملا
 (بقول خيرين) عدلين وان
 لم تبلغ خمس سنين لخبر
 الترمذي في العمدة وخبر أبي
 داود في شبهه بذلك سواء
 أوجب العمدة قودا فاعلى
 الدية أم لم يوجب كقتل الوالد
 ولده (ومخسة في خطا من
 بنات مخاض وبنات لبون
 وبني لبون وحقاق وجذعات)
 من كل منها عشرون لخبر
 الترمذي وغيره بذلك (الا)
 ان وقع الخطأ (في حرم مكة)
 سواء كان القاتل والمقتول
 فيه أم أحدهما (أو) في
 (أشهر حرم) ذى القعدة وذى
 الحجة والمحرم ورجب

(أو محرم رحم) بالاضافة كام

وأخت (فثلاثة) لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها ولا يلحق

بها حرم المدينة ولا الاحرام ولا رمضان ولا أثر محرم رضاع

ومصاهرة ولا تقرب غير محرم كولد عم والاول بقسميه

ان كان قريبا كنت عم هي أخت من الرضاع أو أم

زوجة واردة على قول الاصل أو محرم ما ذارحم (ودية عمد

على جان معجله) كسائر أبدال المتلفات (و) دية (غيره) من

شبه عمد وخطا وان تثلث (على عاقلة) لجان (مؤجلة)

خبر الصحيحين عن أبي هريرة أن امرأتين اقتلتا فحذفت

احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقتل

رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنيها غرة عبد أو أمة

وقضى بدية المرأة على قاتلتها أي القاتلة وقتلها شبه عمد

فتبوت ذلك في الخطأ أولى والمعنى فيه ان القبائل في

الجاهلية كانوا قومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء

الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببذل

المال وخص عملهم بالخطا وشبه العمد لانهم لما يكثر

لاسيما في متعاطي الاسلحة ففسدت اعانتهم لتلا يتضرر

بما هو معذور فيه وأجلت الدية عليهم رقتهم (ولا

يقبل) في ابل الدية (معيب) بما ثبت الردي البيع وان كانت

ابل الجاني معيبة (الارض) به من المستحق لان حقه السالم من العيب في النعمة (ومن لزمته) الدية من

هو ظاهر ولم يقل ابتدئ باولها لكن في حاشية شيخنا زى ماتمه فلو نذر صومها بان قال الله على صوم الاشهر الحرم ابتدئ بالاول منها بدأ بالعدة أما لو أطلق بان قال الله على صوم الاشهر الحرم فانه يبدأ بما يلي نذره كذا حرر في الدرس ويمكن حل كلام الشارح على ما لو وقع نذره قبلها فوافق ما قاله الزيلادي اه ع ش عليه وعبارة سل و ينبنى على الخلاف ما لو نذر صوم الاشهر الحرم مرتبة فيبدأ من القعدة على الاول ومن الحرم على الثاني (قوله أو محرم رحم) في الحديث انا الرحمن وهذه الرحم شققت لها اسمان اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته (تنبيه) التغليظ يجري فيما دون النفس مما له ارش مقدر وان قل بخلاف الحكومة وان زادت على الارش المقدر اه وبخلاف قيمة العبد كذلك اه سم (قوله بالاضافة) أي اضافة المسبب للسبب أي محرميته ناشئة من سببه عن الرحم أي القرابة وفي سم قوله بالاضافة أي لان الرحم القرابة فلا تصح الوصفية طاهر او لا يفيدان المحرمية من جهة القرابة احتراز عن ما ورد على الاصل كما يأتي اه (قوله كام وأخت) كان ينبغي كاب وأخ اذ الكلام هنا في دية الكامل وأما غيره كالأرأة فسيأتي اه رشدي (قوله فثلاثة) أي ولو كان القاتل صبيا أو مجنونا اه شرح مر (قوله لعظم حرمة الثلاثة) أي بدليل ان الصيد يامن في الاول ويضمن فلا كدى أولى بالتغليظ ولقوله تعالى في الاشهر فلا تظلموا فيه ان أنفسكم مع ان الظلم حرام في غيرها وقوله يستلونك عن الشهر الحرام الآية واستشكل التغليظ في الحرم بان تحريم القتال فيها منسوخ وأجيب بان أثر ذلك مراعى وان نسخ كما في دين اليه ومثلا وأما في الثالث فللفعل العبادلة وغيرهم من الصحابة ذلك فيه وكذا في الاولين أيضا ومثله لا يفعل من قبل الرأي وأيضاً لما ورد من الوعيد في قطيعة الرحم اه سم (قوله ولا رمضان) أي وان كان سيد الشهر ولان المتبع في ذلك التوقيف اه شرح مر (قوله أو أم زوجة) أي أو هي أم زوجة اه حل (قوله واردة على قول الاصل الخ) أي فيقتضى تعبير الاصل بالتغليظ فيه مع انه ليس كذلك ولا يرد على عبارة المتن لعدم تسبب محرميته عن الرحم أي القرابة اه شيخنا وعبارة سم قوله واردة على قول الاصل الخ أي لانه لم يضاف المحرمية للرجية فصدق بما اذا كانت المحرمية من جهة أخرى غير الرجية انتهت (قوله معجله) وقوله مؤجلة يجوز في كل منهما الرفع خبرا والظرف قبله في محل الحال ويجوز النصب على الحال والظرف قبله هو الخبر اه من شرح مر بنوع تصرف (قوله فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بين ان دية الخ ويمكن جعله بمعنى حكمه وتقدر الباعث قوله أن اه ع ش (قوله غرة عبد أو أمة) قال في شرح الروض بترك تنوين غرة على الاضافة البيانية وبتنوينها على ان ما بعدها بدل منها اه قال الشهاب مر وهو أجود اه وكتب أيضا قوله غرة عبد أو أمة قال الاسماعيلي قراءة العامة بالاضافة وغيرهم بالتنوين وحكى القاضى عياض الاختلاف وقال التنوين أوجه لانه بيان للغرة ما هي وتوجيه الاخران الشيء قد يضاف الى نفسه لكنه نادر قال الباجي يحتمل أن تكون أو شكن من الراوى في تلك الواقعة المخصوصة ويحتمل أن تكون للتنوين فتح الباري اه شوبري (قوله على عاقلتها) راجع للغرة والدية أي فقتلها ما على عاقلتها اه شيخنا (قوله وقتلها شبه عمد) أخذ هذا من قوله فحذفت لان الحذف انما يكون بالحجر الصغير وهو لا يقتل غالبا اه وفي المصباح حذفت الحصة ونحوها حذفا من باب ضرب وميتها بطرف الابهام والسبابة وقولهم يأخذ حصا الحذف معناه حصار الرمي والمراد الحصار الصغير ولكنه أطلق مجازا اه (قوله فأبدل الشارع تلك النصرة) أي زجر الهمم وردا عليهم فكانه يقول مقتضى نصرتكم له أن تغرموا المال فادفعوه عنه (قوله في النعمة) أي ثابت في النعمة وهذا الظرف خبر ان قرئ السالم بالنصب وحال ان قرئ بالرفع اه ع ش وهذا اشارة الى الفرق بين هذا والزاكاة في أخذ المريض من المراض لتعلق الزكاة بالعين اه شيخنا اه سم (قوله ومن لزمته الدية) أي الكاملة المنصرف اليها الاسم عند الاطلاق وبها يخرج من لزمه الارش أو القيسة أو الحكومة فيخير بين النقد والابل اه قل على الجلال (قوله من

جان أو عاقلة (فإن ابله) تؤخذ
(ق) أن لم يكن له ابل أخذت
من (غالب) ابل (محله) من
بلد أو غيره (ق) أن لم يكن في
محله ابل أخذت من غالب
ابل (أقرب محل) إلى محل
الدافع فيلزم نقلها وبذلك
علم ما صرح به الأصل أنه
لا يعدل إلى نوع أو قيمة إلا
بتراض لكن قال في البيان
كذا أطلقوه وليكن مبنياً على
جواز الصلح عن ابل الدية
أي والأصح منعه لجهالة
صفته وقضيته أن صفته ولو
عامت صح الصلح وبه صرح
الغزالي في بسطه وعليه جرى
ابن الرفعة فيصح العدول
حينئذ وما تقرر من أنها إنما
تؤخذ من غالب ابل محله
عند عدم ابله هو ما في الأصل
والمذهب والبيان وغيرها
والتي في الروضة ونقله أصلها
عن التهذيب التخيير بينهما
وظاهر ما تقرر أن ابله لو كانت
معينة أخذت الدية من غالب
ابل محله قال الزركشي وغيره
وليس كذلك بل يتعين نوع
ابله سليماً كما قطع به الماوردي
ونص عليه في الام (وما عدم)
منها كلاً أو بعضاً حساً أو شراً
بان عدمه في المحل الذي يجب
تحصيلها منه أو وجدت فيه
بأكثر من ثمن المثل أو بعدت
وعظمت المؤنة والمشقة
(فقيسمة) وقت وجوب
التسليم تلزم (من غالب

جان أو عاقلة) ظاهر كلامهم وجوبها من الغالب وان لم يتيسر المال الذي لا ابل فيه فيدين لأعاقلة سواء عليه
فيلزم الامام دفعها من غالب ابل الناس من غير اعتبار محل مخصوص لان الذي لزمه ذلك هو جهة الاسلام التي
لا تختص بعمل وبذلك علم رد بحث الباقي تعيين القيمة حينئذ قال لتعذر الاغلب حينئذ اذا اعتبار بلد بعينها تحكم
وجه الرد عدم التعذر ولا تحكم في ذلك ولو اختلفت محال العاقلة أخذ واجب كل من غالب محله وان كان
فيه تشخيص لانها هكذا وجبت اه شرح مر (قوله أو عاقلة) لا يشكل هذا بما يأتي في بابها حيث قال
وعلى غنى نصف دينار المحل لان المراد هناك المقدار الواجب من قسمة الابل لا الذهب عينا كما أوضحه الراعي
هناك كما قاله شيخنا ج في شرح الارشاد اه سم وسيتأتى في الشرح في باب العاقلة التنبيه على هذا
(قوله فن ابله تؤخذ) فان تنوّهت ابله أخذت من غالبها فان استوت تخير اه حل (قوله من غالب ابل محله)
أي وان لم يكن فيها نوع ابله وقوله بل يتعين نوع ابله سليماً أي وان لم يكن في ابل محله بل يجب تحصيله من خارج
عن محله هذا هو الفرق بين القولين والاول هو المعتمد كلفي شرح مر (قوله فأقرب محل) أي وهو مادون
مسافة القصر كما لو في صاع المصرة أي حيث أحلوا على ما هنا اه حل (قوله فيلزمه نقلها) ما لم تبلغ مؤنة
نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل ببلد الفقدها لا يجب حينئذ نقلها كما جرى عليه ابن المقرئ وهو أحسن من
الضبط بمسافة القصر اه سلطان (قوله وبذلك) أي وجوب الترتيب على الدافع المستفاد من العطف
بالقاء اه شيخنا ح ف (قوله لكن قال في البيان الخ) أجيب بالفرق بين الصلح عن ابل الدية وبين
التراضي بالقيمة بدلها بان الصلح عقد اعتياض فاعترف به العلم بالمعقود عليه والتراضي بقيمة الابل تزيل لها
منزلة المعدومة التي يرجع إلى قيمتها بدلها دون تعاقده اه حل (قوله وقضيته ان صفته الخ) كتب الشيخ
الرملي على هامش الروض المراد بعلمها ما اذا ضبطت بصفات السلم التي يجوز معها بيع الموصوف ومحل منع
الصلح عاينها اذا علم سنه او عددها وجهل وصفها اه حل (قوله ان صفته لو علمت) أي بان تعينت ويرد
عليه ان تعينها لا يقتضي ان القيمة مأخوذة عن أعيانها وان علمت صفاتها لان المستحق لا يملكها بالتعيين
ليكون أخذ القيمة عوضاً عنها وانما القيمة مأخوذة عما في النعمة وهو مجهول الصفات اه اسعاد اه زى
وعبارة حل قوله ان صفته لو علمت أي بقدرها وسنّها وصفها لا بتعيينها لان ما في النعمة لا يتعين فيما عين
والمراد بتعيينها الذي عبر به بعضهم وصفها بصفات السلم انتهت (قوله وما تقرر من انها إنما تؤخذ الخ) المعنى
من انها لا تؤخذ من غالب ابل محله الا عند عدم ابله في كانت ابله موجودة لا تؤخذ الا منها هذا حاصل هذا
القول والقول الثاني يقول اذا كانت ابله موجودة يتخير المستحق بين الاخذ من سائر ابل محله والقول
الثاني هو المعتمد كلفي شرح مر (قوله التخيير بينهما) اعتمد شيخنا الرملي والطبري ومر قوله العدول
مع وجود ابله إلى ابل بلده أو قبيلته وان كان دون ما في يده خلافاً للزركشي وغيره وفارق الزكائيان المستحقين
ثم شر كاء المالك فلا يجوز له العدول إلى دون ما ملكه بخلاف المستحق هنا اه سم (قوله وظاهر ما تقرر
ان ابله) أي الدافع لقولهم ويجبر المستحق على القبول وقوله من غالب ابل محله معتمد وقوله قال الزركشي
ضعيف اه حل (قوله بل يتعين نوع ابله سليماً) أقول قياسه انه لو لم يكن له ابل فانتقلنا إلى ابل بلده فوجدناها
معينة يجب عند النقلة إلى الأقرب مراعاة نوع ابل البلد اه سم (قوله وما عدم منها) بالبناء للمجهول وفي
المصباح عدمه فعدم مثل اقتدته فتدوينه الرباعي للفاعل والثاني للمفعول اه ع ش (قوله أيضاً وما
عدم قيمته الخ) أي على الجديد وصارفة أصله مع شرحها للمحل ولو عدمت الابل في الموضع الذي يجب
تحصيلها منه أو وجدت فيها أكثر من ثمن المثل فالقديم الواجب ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم فضة لحديث
بذلك رواه ابن حبان وغيره والجديد الواجب قيسمتها بالغت بالغت يوم وجوب التسليم بتقدير بلده الغالب انتهت
(قوله في المحل الذي يجب تحصيلها منه) وهو دون مسافة القصر من محل الدافع وقوله أو بعدت وعظمت المؤنة

تقدم محل العدم) وقول غالب من زيادتي (ودية كتابي) ٦٢ معصوم كعلم مما مر (ثالث) دية (مسلم) نفسا وغيرها وبغير في ذلك حل منا كنه

والا فدية دية مجوسى
(و) دية (مجوسى ونحوه وتنى)
كعبا بدمس وخسرو زنديق
وغيرهم ممن له عصمة كعلم مما
مر (ثالث خمسة) أى المسلم
أى دية كقول بدمر وعثمان
وابن مسعود رضى الله عنهم
وهذه أحسن الديان ونحو
من زيادتي (و) دية (انثى
وخنى) حزين (نصف) دية
(حر) نفسا ودونها روى
البهيقي خبر دية المرأة نصف
دية الرجل والحق بنفسها
مادونها واهم الخنثى لان
زيادته عاها مشكوك فيها
(ومن لم يبلغه اسلام) أى
دعوة نبي صلى الله عليه وسلم
وقتل (ان تمسك بمالم يدل)
من دين (وديه) أهل (دينه)
دينه فان كان كتابا فدية كتابي
أو مجوسيا فدية مجوسى لانه
بذلك ثبت له نوع عصمة
فالحق بالمؤمن من أهل دينه
فان جهل قدر دية أهل دينه
قال ابن الرفعة يجب أحسن
الديان لانه المتيقن (والا)
بان تمسك بمالم يدل من دين أو
لم يتمسك بشئ بان لم يبلغه
دعوة نبي أصلا (فكمجوسى)
دينه والمتولين مختلفي الدية
يعتبر بأكثرهما دية سواء
أكان أم أمأ والتغليظ
السابق بالتثنية يأتي في دية
الكافر في قتل كتابي عمدا
أو شبهه عشر حقات وعشر

والثانية أى بان كانت فوق مسافة القصر من محل الدافع وضبط الامام عظم المؤنة بان يزيد مجموع الامر من
مؤنة احضارها وما يدفعه في ثمنها من محل الاحضار على قيمتها بمحل القصد اه من شرح مروع من عليه (قوله
تقدم محل العدم) ينبغي أن يراد بمحل العدم ياد الجاني ان كان يوجد فيها ابل قبل ذلك لكنها عدت وأقرب بلد اليها
ان لم يكن وجد فيها ابل قبل ذلك ووجد بالأقرب لكنه عدم فان لم يكن وجد شي لا يبلده ولا بالأقرب فينبغي اعتبار
بلده لانهم الاصل وانما يعدل الى غيره عند الوجود فيه وهذا هو الوجه خلا لما يفيد ما في شرح البهجة للعراقي
عن الباقي فأنظره لكن انظر أى ابل تعتبر حيث تبقى بمحل العدم اذ لم يكن وجد فيها ابل قبل ذلك فان أنواع
الابل لا تضبط وينبغي اعتبار النوع الغالب وجوده مع الناس وفاة لا رمى اه سم (قوله ودية كتابي الخ)
وقال أبو حنيفة يجب فيه دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمدان قتل عمدا فدية مسلم أو خطأ فنصفها اه
سل ومن المعلوم ان الكتابي هو اليهودى أو النصراني وهو تارة يكون معصوما ببيعة جزية أو أمان أو
هدنة وتارة يكون مهدرا لكونه حربيا أو زانيا بمحصنا فقوله معصوم يخرج الحربى والزاني المحصن وقوله
كعلم مما مر أى فى اركان القود حيث قال هنالك فيهدر حربى كزان محصن وقوله ويهتربى في ذلك أى فى كونه على
الثالث من المسلم حل منا كنه بان لا يعلم دخول أول آياته في ذلك الدين بعد بعثة نبي الله صلى الله عليه وآله وان يعلم
دخول أول آياته في ذلك الدين قبل بعثة نبي الله صلى الله عليه وآله ولو بعد تحريفه ان تحبوا المحرف ان كان غير اسرائيلى
وتقدم تفصيل هذا في كتاب النكاح في فصل لا يحل نكاح كافرة الا كناية خالصة بكرة الخ وقوله ممن له عصمة
أى بأمان أو هدنة لا يجوز بقاءه لانها لا تعد الا للكتابي وقوله كعلم مما مر أى من قوله فى اركان القود فيهدر
حربى (قوله حل منا كنه) هذا يفيد ان غاب أهل النعمة الآن انما يضمنون بدية المجوسى لان شرط حل
المائة في غير الاسرائيلى لا يكاد يوجد والله أعلم اه سم وعبارة الشورى قوله حل منا كنه فن لا يعرف
دخول أصوله في ذلك الدين قبل التسخ أو بعده أو قبل التحريف أو بعده لايناكح ويقر بالجزية وتجب فيه
دية مجوسى انتهت (قوله كقول بدمر وعثمان وابن مسعود الخ) أى ولان للذى بالنسبة للمجوسى خمس
فضائل كتاب ودين كان حقا وحل ذبيحته ومنا كنهته وتقريره بالجزية بقوليس للمجوسى منها سوى الاخير فكان
فيه خمس دية وهو أحسن الديان اه شرح مر (قوله نفسا ودونها) انظر ما وجه تعبيره هنا بقوله نفسا ودونها
ولم يقل كسابقه نفسا وغيرها فالجور وله لتفتن (قوله ان تمسك بمالم يدل) يعنى تمسك بمالم يدل من ذلك
الدين المبدل اه شرح مر (قوله فالحق بالمؤمن من أهل دينه) أى فلا يشترط فيه مقدامان مناه اه
رشيدى على مر (قوله فان جهل قدر دية أهل دينه) أى بان علمنا عصمته ونعسكه بكتاب وجهلنا عين ما تمسك
به اه شرح مر وقوله ونعسكه بكتاب لعل المراد مطلق كتاب الشامل لمثل صحف ابراهيم وزبور داود أى
فلم نعلم هل تمسك بالكتاب الذى يجعل دينه ثلث دية المسلم وهو خصوص التوراة والانجيل كعلم مما مر أو
بكتاب غيرها فتكون دية دية المجوسى والا فتى علم تمسكه باحدى الكتابين فهو يهودى أو نصراني وان جهلنا
عين الكتاب كعلم واضح اه رشيدى عليه (قوله بان لم تبلغ دعوة نبي أصلا) انظر وجه هذا الحصر وهذا
كان مثله ما اذا بلغت دعوة نبي الا انه لم يتمسك بدينه اه رشيدى (قوله يعتبر بأكثرهما دية) ولا ينافي مما مر
في الخنى من الحاقه بالانثى اذ هو المتيقن لانه لا وجب فيه يقينا بوجه بلحقه بالرجل وهما فيه موجب يقينا بلحقه
بالاشراف ولا تظلمنا فيه مما يلحقه بالانثى لان الاول أقوى لكون الولد لحق أشرف أبويه غالبا اه شرح
مر (قوله والتغليظ السابق بالتثنية) أى بسبب كون القتل عمدا أو شبه عمدا كونه خطأ فى الحرم أو فى الاشهر
الحرم أو كون القاتل محرما رحم وفى كلامه كفاء أى والتخفيف السابق بالتخمين يأتى أيضا في دية الكافر
دل على هذا قوله وفى قتله خطأ ستة وثلاثان اه وعبارة شرح مر والتغليظ والتخفيف يأتين فى الذكر

يخذعان وثلاث عشرة خطفة وثلاث وفى قتله خطأ ستة وثلاثان من كل من بنات لبون وبنات لبون وحقاق
ويخذعان وفى قتل مجوسى عمدا أو شبهه حقتان وخطفتان وثلاثان وفى قتله خطا بغير وثلاث من كل من مرآتها

وعن المتولى وغيره استثناء

الكافر المقتول في حرم مكة

من التثليث

* (فصل في وجوب مادون

النفس من الجرح ونحوه *

يجب (في موضع رأس أو

وجه ولو) في العظم الناتج

خلف الأذن أو في سماتحت

القبيل من العيسين أو

(صغرت والتحت نصف

عشر دية صاحبها) ففيها

لكامل وهو الحر المسلم غير

الجنين خمسة أبعرة لحرق في

الموضحة خمس من الأبل ورواه

الترمذي وحسنه وانما

يسقط بالاتحاد لانها في مقابلة

الجزء الذاهب والالم الحاصل

اماموضحة غير الرأس والوجه

ففيها حكمه (و) في (هائمه)

نقلت أو (أوضحت) ولو

بسرابة (أو أخرجته) أي

للايضاح بشق لاخراج عظم

أو تقوية (عشر) من دية

صاحبها ففيها الكامل عشرة

أبعرة لما روى عن زيد بن

ثابت انه صلى الله عليه وسلم

أوجب في الهاشمية عشر من

الأبل ورواه الدارقطني

والبيهقي موقوفا على زيد

(و) في هائمه (بدونه)

أي بدون ما ذكر (نصفه)

أي نصف عشر دية صاحبها

أخذنا مما مر وقول أو

أخرجناه من زيادتي (و) في

(منقله) بايضاح وهشم

(هما) أي عشر دية صاحبها

أخذنا مما مر ونصفه ففيها

والاثنى والذبح والجوسى والجسراحت بحسبها والاطراف والمعاني بخلاف نفس القن انتهت (قوله وعن المتولى الخ) معتمد فلا تغلط حيث دخله لغير ضرورة لانه ممنوع من دخوله والاغلظت هذا والمعتمد عدم التغلظ مطلقا كما أطلقه الرافعي له حل

* (فصل في وجوب مادون النفس الخ) *

(قوله من الجرح ونحوه) الاولى حذف قوله ونحوه لان جميع ما ذكره في هذا الفصل من أحكام الجرح وبيان وجبه وما ذكره ع ش من قوله تمثيلا لنحوه كان وسع موضحة غيره فيه نظار لان توسيع موضحة الغير موضحة مستقلة وفيها ارش مستقلة فالكلام على توسيع موضحة الغير من جملة الكلام على وجوب الجرح تأمل (قوله يجب في موضحة رأس أو وجه) التقييد بالرأس والوجه لا بد منه أيضا في الهاشمية والمنقلة اذ لا يجب في كل منهما نصف العشر الا ان كان في الرأس أو الوجه كما صرح بهذا التقييد في كبره على البهجة وعبارته في ابضاح عظم الرأس ونقله وهشمه نصف عشر صاحبه أي في كل منهما نصف عشر دية صاحبه وخرج بعظم الرأس والوجه عظم سائر البدن فلا تدبر فيه لان أدلة ذلك لا تشمل لاختصاص أسماء الثلاثة المذكورة بجراحة الرأس والوجه وليس غيرهما في معناه ما لزيادة الخطر والقبح فيهما انتهت (قوله في موضحة رأس أو وجه الخ) تقدم أن الشجاج عشر وزاد عليها هنا الجائفة فماتها إحدى عشرة وحاصل ما ذكره فيها هنا انه جعلها ثلاثة أقسام ثلاثة قسم يجب في كل واحدة نصف عشر الدية وهي الموضحة والهاشمية والمنقلة وثلاثة قسم يجب في كل واحدة منها ثلث الدية وهي المأمومة والدامغة والجائفة وخمسة قسم ليس فيها ارش مقدر ذكره بانه قوله وفي الشجاج قبل موضحة الخ (قوله ولو في العظم الناتج خلف الأذن) عبارة تشرح مر يجب في موضحة الرأس ومنه نادون الوضوء العظم الذي خلف الأذن متصلا به وما انحدر عن آخر الرأس إلى الرقبة أو الوجه ومنه نادون أيضا سماتحت القبيل من العيسين ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء ان المسد ارهنا على الخطر أو الشرف اذ الرأس والوجه أشرف ما في البدن وما جاور الخطر أو الشريف مثله وثم على ما رأس وعلاو على ما تقع به المواجهة وليس بجوارهما كذلك انتهت (قوله أو صغرت والتحت) فارق ذلك سن غير المتغور وان كان الغالب على الموضحة الاتحاد لا يلزم اهدار الموضحة دائما بخلاف السن فان الجنى عليه ينتقل إلى حالة أخرى يضمن فيها اه سم (قوله والتحت) أي بخلاف النحام الاضواء فانه يسقط الضمان وكذا نبات الجلد اه سم (قوله نصف عشر دية صاحبها) أي ان لم توجب الجناية قودا أو أوجبته وعفا على المال اه شرح مر (قوله غير الجنين) اما هو بل أنوضحه الجاني ثم انفصل ميتا بغير الايضاح ففيه نصف عشر غرة وان انفصل ميتا بالايضاح ففيه غرة ولا تفرد الموضحة بارش لانه تبين ان الجناية على النفس وان انفصل حي او مات بسبب غير الجناية ففيه نصف عشر دية وان انفصل حي او مات بالجناية ففيه دية كاملة ولا تفرد الموضحة بارش لانه تبين ان الجناية على النفس اه ع ش (قوله خمسة أبعرة) ولحرة مسلمة بغير ان ونصف ولذبح بغير وثلاثين ولجوسى ثلث بغير ولتمية خمسة اسداس بغير ولجوسية سدس بغير اه حل (قوله لانها في مقابلة الجزء الذاهب) ذهاب الجزء ليس يلزم لانه لا يلزم من الايضاح ازالة الجزء بل قد يحصل الايضاح بمجرد شق الجذع بقا اجزائه بحالها كفي ثقب الأذن حيث جعلوه غير مضر في الاضحية لعدم زوال شيء منها هكذا أخذته مما كتبه ع ش على مر في آخر هذا الفصل بحثا في الجائفة وأجلب عنه يجواب لا يتأتى مجيبه في الموضحة فتأمل اه (قوله أوجب في الهاشمية عشرة) أي الهاشمية المحبوبة الايضاح اه حل (قوله أخذنا مما مر) هو قوله وهاشمية أو وضعت أو أخرجته عشر ومن المعلوم ان الموضحة لها نصف العشر وهو خمسة من العشرة فيبقى الذي يخص الهاشمية نصف العشر تأمل (قوله بايضاح وهشم) وفيها بدون ذلك نصف عشر دية صاحبها اذا كانت في الرأس أو الوجه والا فحكمه اه حل (قوله كجائفة) لم يتقدم عددها من الشجاج

لكامل خمسة عشر بغير الخطر هرو بن خزيمة بذلك رواه أبو داود (و) في (مأمومة ثلث دية) من دية صاحبها (كجائفة)

الدماغه (وهي) اي الجائفة
(جرح ينفذ لجوف) بشدين
زمنهما بقولي (باطن محيل)
للغذاء والدواء (أو طريق
له) أي للمحيل (كبطان
وصدر وثغرة تخرج من)
اي كذا دخلها فان خرجت
الامعاء ففيمها مع ذلك حكومة
وخرج بالباطن المذكور
غيره كالنفث والنفث والعين
ومر البول ودخل الفخذ
(ولو أوضع) واحدا (وهشم)
في محل الايضاح (آخر ونقل)
فيه (ثالث وأم) فيه (رابع
فعلى كل) منهم (نصف عشر
الا الرابع فتعالم الثالث) وهو
عشر ونصف وثلاثة عليه
وتعبر في المذكورات
بما ذكر أولى من اقتضاه
على أرشها في الكامل وقولي
وهشم أولى من قوله فهشم
(وفي الشجاع قبل موضحة)
من حارصة وغيرها المتقدم
بيانه (ان عرفت نسبتها منها)
أي من الموضحة كضامة
قيست بموضحة فكان ما قطع
منها ثلثا ونصفا في عرق اللحم
(الاكثر من حكومة موسط
من الموضحة) وهذا ما نقله في
الروضة كما صلاها عن الاصحاب
والاصل اقتصر على وجوب
قسط ارش الموضحة (والا)
أي وان لم تعرف نسبتها منها
(فحكومة) لا تبلغ ارش
موضحة كجرح سائر البدن
(ولو أوضع موضعين بينهما لحم

العشر ولا يعرفها فلذلك تعرض هنا لتعريفها دون البقية (قوله لخبر عمر وبذلك) أي في المامومة والجائفة
لقوله وليس بالمامومة ونص خبر عمر وفي المامومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية اهـ حل (قوله ينفذ
الجوف) أي ولو بنحوارة اهـ روض اهـ سم (قوله أو طريق له) معطوف على محيل فالمقسم للمحيل
وطريقه الجوف الباطن فيثبذ قوله وخرج بالباطن المذكور وغيره والغیر صادق بما إذا كان جوا فاطا هرا
ومثل له بالفهم والانتف والعين أو باطنا وليس محيل ولا طريق له ومثل له بمر البول ودخل الفخذ ومراده بالفخذ
ما يشمل الورك اذ التجويف انما هو فيه اهـ شيخنا وأصله في الرشيدى وبعبارة الزياى والفخذ ما بين الساق
والورك والورك ما فوق الفخذ وهو المتصل بمحل القعود وهو الالبسة وهو مجوف وله اتصال بالجوف الاعظم
انتهت (قوله وثغرة تخرج) وهي الثغرة بين الترقوتين اهـ روى والرقوة العظم البارز المتصل بين المنكب
وثغرة التخرج ولكل انسان ترقوتان وفي المصباح الترقوتان ثغرة فاعلوه فتح الغاء وضم اللام وهي العظم الذى بين
ثغرة التخرج والعاتق من الجانبين والجمع التراقي قال بعضهم ولا تكون الترقوة لثنى من الحيوان الا للانسان
خاصة اهـ (قوله أى كذا دخلها) أشار به الى ان قول المصنف كبطان الخ أمثلة للجوف اهـ عش (قوله فان
خرجت الامعاء الخ) عبارة شرح مر فان خرجت جائفة فتخرج البطن الامعاء أولدعت كبدا أو طمعا لا أو كسرت
جائفة الجنب الضلع ففيمها مع ذلك حكومة بخلاف ما لو كان كسرهما النفوذ هامة ففيمها يظهر لا اتحاد المحل انتهت
(قوله كالنفث والانتف الخ) أي فالمراد بالجوف ما فيه احالة للغذاء أو الدواء أو ما هو طريق له غير المذكور ان
اهـ قل على المحلى (قوله ولو أوضع واحد وهشم آخر الخ) ولودمغ خامس فان ذقف الزمسة دية النفس ولزم
كلاهما قبله ارش جرحه وان لم يذقف وحصل الموت بالسراية وجت ديتها انجاسا عليهم بالسوية وزال النظر
لتلك الجراحات بخلاف ما لو حصل الاندمال أو مات بسبب آخر فعلى كل ممن قبل الدماغ ارش جرحه وعليه هو
حكومة كما هو ظاهر وصرح به في العباب ولو خرج خامس خريطة الدماغ لزمه حكومة اهـ سبط الطبلادى
(قوله أيضا ولو أوضع واحد وهشم آخر ونقل ثالث) يفهم من هذه المسئلة ان التقيل الخالى عن الايضاح
والهشم فيه نصف عشر الدية وهو المفهوم أيضا من عبارة العراقي كما مر وبعبارة شرح الارشاد لشيخنا ج
ويجب ذلك أي نصف عشر الدية أيضا في نقله أي عظم ما ذكر يعنى الرأس والوجه ان لم يوضع ولم يهشم ولم
يجوج الى أحدهما بشق ولم يسر اليه فان أوضع أو هشم أو أحوج الى أحدهما أو سري اليه ففيه عشر وان
أوضع وهشم أو أحوج أو سري اليهما ففيه عشرة انتهت اهـ سم (قوله وأم فيه رابع) ولو خرج خامس
خريطة الدماغ كان عليه حكومة بخلاف ما في التهذيب من وجوب دية النفس وهذا واضح ان لم يمت فان مات
وزعت عليهم أخماسا اهـ حل (قوله أولى من قوله فهشم) أي لانه يقتضى تعقيب الهشم للايضاح وليس
كذلك اذ لو تأخر الهشم عن الايضاح كثيرا أو تقدم عليه لم يختلف الحكم ولهذا عبر في الحر وكغيره وتبعهما
الشارح كاليمنى في روضه بالواو بدل الغاء اهـ شوبرى (قوله من حارصة وغيرها) وهي الدامية والباضعة
والملاحة والسحاق اهـ حل (قوله قيس بموضحة) أي نسبت لها كأن كان هناك موضحة وقسمنا من عرق لحمها
فوجدناه قدر أصبعين ثم قسمنا ما قطع بالباضعة من اللحم فوجدناه قدر أصبع فيجب في هذه الباضعة الاكثر من
حكومة وقسط ارش الموضحة وهو بعيران ونصف اهـ شيخنا (قوله الاكثر من حكومة الخ) قال في
شرح الروض فان استويا وجب أحدهما واعتبار الاول أولى لانه الاصل فان شككنا في قدره لمن الموضحة
أوجبنا اليقين اهـ أي وينظر بين اليقين والحكومة فيجب الاكثر منهما تأمل وقوله لانه الاصل أي فيما
لا مقدره من الجروح اهـ سم (قوله والاصل اقتصر الخ) هو يمكن حمله على ما إذا كان أكثر من الحكومة اهـ
حل (قوله كجرح سائر البدن) صادق بالموضحة والهشمة والمنقلة اذا كانت في غير الرأس والوجه (قوله
ولو أوضع موضعين الخ) أشار به الى ان الموضحة تعدد بحسب الصورة والحكم والمحل والفاعل وقد ذكرها

(ولو أوضع موضعين بينهما لحم وجلد أو انقسمت موضحة عمدا وغيره) من خطأ أو شبهة عمدا فهو أعم من قوله ونحطا على

شلاء وجفن وأنفوشة مستحشفات (و) في ٦٦ (كل عين نصف) من المدينة لغير عمر وبذلك رواه مالك (ولو) كانت العين (عين أحول) وهو

من في عينه نخل دون بصره (وأعور) وهو فاقد بصر إحدى العينين (وأعمش) وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف بصره (أو بهابيض لا ينقص ضوءاً) لأن المنفعة باقية بأعينهم ولا تنظر إلى مقدارها فصورته مسألة الأعور وقوع الجنابة على عينه السليمة (فإن نقصه) أي الضوء (نقصاً) منه فيها (إن انضبط والافكومة) فيها وقرق بينهما وبين عين الأعمش بأن البياض نقص الضوء الذي كان في أصل الخلقة وعين الأعمش لم ينقص ضوءها عما كان في الأصل قاله الراغب ويؤخذ منه كما قاله الأذعري وغيره أن العمش لو تولد من آفة أو جنابة لا تكمل فيها الدية (و) في (كل جفن ربع) من الدية (ولو) كان (لاعمى) لأن الجمال والمنفعة في كل منهما في الأربعة الدية ويندرج فيها حكومة الأهداب (و) في (كل من طس في عارن وحاجر) بينهما (ثالث) لذلك ففي المارن الدية ويندرج فيها حكومة القصة (و) في (كل شفة) وهي في عرض الوجه إلى الشدين وفي طوله إلى ما يستر اللثة (نصف) ففي الشفتين الدية لغير عمر وبذلك رواه النسائي وغيره

شلاء) تقدم في كلامه أنه تؤخذ أذن صحيحة يابسة وأنف صحيح يابس قال الزركشي في شرح الروض وجريان القصاص فيها وعدم تكميل الدية بما لا يعقل قال الشارح وقد يجب بانه لا تلازم بين القصاص والدية فإن المرتد إذا قتل مرتداً عليه القصاص ولا تجب الدية ولو كسر العظام وجبت الدية ولا قصاص اهـ حل وعبرة زى قوله وفي يابستين حكومة قد تقدم أخذ الأذن الصحيحة بالشلاء لأن القصاص مبنية على المماثلة فلا ينافي وجوب الحكومة في قطع الشلاء انتهت (قوله مستحشفات) المستحشفات هي اليابسة اهـ ع ش (قوله وفي كل عين نصف) أي في إزالة الحدقة نصف دية ويندرج فيها دية بصرها لانه حال في الحدقة بخلاف السمع والشم لا يندرجان في إزالة الأذن أو الأنف بل يجب فيها إذا زال السمع بزوال الأذن ديتان كما سيأتي (قوله ولو عين أحول) بالنصب خبر لكان المحذوفة هي واسمها كما تقدم وهما الشارح لكن المحلى جعلها مرفوعة على أنها خبر لبند المحذوف تقديره ولو هي فليحرق رأيهما أولى وما وجه العدول عن أعراب المحلى اهـ شورى وهذه الغايات للتعميم إلا الثانية فإنها الرد على من يقول بوجوب الدية الكاملة في عين الأعور لأن سليمة بمنزلة عيني غيره اهـ من شرح م ر (قوله وأعور) أي في عينه الباقية البصر نصف الدية كما يأتي آتاه اهـ سم (قوله وأعمش) أي وأخفش وهو صغير العين وأعشى وهو من لا يبصر ليلاً وأجهر وهو من لا يبصر في الشمس فعلم أنه لا فرق في العين بين الصغيرة والكبيرة والصحيحة والعليلة والحادة والكليلة اهـ حل (قوله أو بهابيض الخ) سواء كان البياض على بياضها أو سوادها أو ما طرأها اهـ زيادي (قوله فصورته مسألة الأعور الخ) فترجع على قوله لأن المنفعة الخ وقوله على عينه السليمة فعين الأعور بالمبصرة كغيرها لا يجب فيها النصف الدية تلو بجباحد ومالك حيث قال في الدية كلمة اهـ زيادي (قوله على عينه السليمة) فإن جنى على الأعور أوجبته حكومة اهـ ع ش (قوله ويؤخذ منه كما قال الخ) يؤخذ منه أيضاً أن البياض لو كان خطياً غير طارئ ونقص الضوء به عن عادة أمثاله كملت الدية تأمل اهـ سم (قوله وفي كل جفن) أي قطعاً أو يابساً اهـ شرح م ر وفي قطع الجفن المستحشف حكومة اهـ روض اهـ سم (قوله ولو كان لاعمى) كذا قدره المحلى وانظر وجه مخالفة بين ما هنا وما تقدم له الإشارة إلى جواز كل من المستثنين وانظر هلا تبه الشارح فهما على ذلك اهـ شورى (قوله ويندرج فيها حكومة الأهداب) بخلاف قطع الساعد مع الكف يفرد بحكومة كما يأتي اهـ سم (قوله وفي كل شفة نصف) وقال مالك بوجوب ثلثي الدية في الشفة السفلى اهـ قل على الجلال * (فرع) * لو قطع شفته فذهب الباء والميم قال الأصمغري يجب مع ديتها ر ش الحرفين وقال ابن الوكيل لا يجب غير ديتها كما لو قطع لسانه فذهب كلامه وفي شرح الروض أن الأوجه الأول اهـ سل (قوله في عرض الوجه إلى الشدين) قال الشيخ عميرة وقبل ما يتأتى أي يرتفع عند انطباق الفم وقيل ما لو قطع لم يمكن انطباق شفة أخرى على الباقي اهـ سم على المنهج وفي الصباح الشد بجانب الفم بالفتح والكسر والدال المهملة قاله الأزهرى وجمع المقطوع شقوق مثل فلس وفلس وجمع المكسور أشداق مثل جل واحمال اهـ ع ش على م ر (قوله فإن كانت مشقوقة الخ) ظاهره ولو خطياً ولو قطع بعضها فقتل البعض الباقيان وبقياً لمقطع الجميع فهل تكمل الدية أو توزع على المقطوع والباقي وجهان أو جههما تأنيهما ونص الأمير بقتضيه اهـ شرح الروض اهـ ع ش على م ر ومشقوق السفلى يقال له أقلم ومشقوق العليا يقال له أعلم والله در الزمخشري حيث قال وأخري دهرى وقدم معشراً * على أنهم لا يعلمون وأعلم ومذموم الجهال أيقنت أنني * أنا الميم والايام أقلم أعلم فالشيخ جعل نفسه ميماً والايام شخصاً مشقوق الشفتين وبينهما مناصرة اهـ شيخنا (قوله وفي لسان لناطق الخ) يشمل كلامه ما لو كان ناطقاً فاذا تلفظ وان قال المأوردى إن فيه الحكومة كالآخر اهـ شرح م ر

(ولولا لكن وارت والتخ

وطفل) وان لم يظهر أثر نطقه

(دبة) لخبر عمر وبذلته وراه

أبو داود وغيره نعم لن بلغ

أو أن النطق أو التحريك ولم

يظهر أثره فيه حكومة (و) في

لسان (لاخرى حكومة)

خلقيا كان الحرس أو عارضا

كأن قطع يد سلاء هذا ان لم

يذهب بقطعه الذوق والا

قدية ولو أخذت دية اللسان

قنيت لم تسترد وفارق عود

المعاني كالمعاني بان ذهابها

كان مظانها ولو قطع اللسان

محقق فالعائد غيره وهو نعمة

جديدة (و) في (كل سن)

أصلية تاممة متفردة (نصف

عشر) في سن حر مسلم حصة

أبيرة لخبر عمر وبذلته وراه

أبو داود وغيره (وان كسر

دون السخ) بكسر المهملة

وسكون النون وإعجام الخاء

وهو أصلها المستر بالهم (أو

عادت أو قلت حركتها أو نقصت

منفعتها) ففيها نصف العشر

لبقاء الجال والمنفعة فيها

والعود نعمة جديدة فان قلع

هو أو غيره السخ بعد الكسر

لزمه حكومة متو بتعير بنصف

العشر أول من اقتصره على

خمس أبيرة لسن الكامل

(فان بطلت منفعتها فحكومة

كرائدة) وهي الخارجة عن

سمت الاسنان ففيها حكومة

(ولو قلع الاسنان) كلها

وهي ثنتان وثلاثون (فحصابه)

وان زادت على دية ففيها مائة

وستون بعيرا

وفي قطع بعض اللسان مع بقاء نطقه حكومة لا تسطن الدية اهدا بغير (قوله ولولا لكن) لم يشتر المصنف كالحمل
هنا شيئا وله استغناء بما تقدم في المحلين قبله فان قلت يستغنى بأولهما عن الثاني قلت لما اختلف الاسم فيهما
بالظهار والاضمار أشار إلى جواز تقدير كل منهما فلم يستغن بأحدهما عن الآخر بخلاف ما هنا اه شوبري
*(قاعدة) * الا لكن من في لسانه لكنة أي عجمة ومنافع اللسان ثلاثة الكلام والنطق والاعتماد عليه في أكل
الطعام وإدارته في الهوات حتى يستكمل طعمه بالاضراس اه زى وفي المصباح الكنة التي وهو ثقل
اللسان ولكن لكننا من باب تعب صار كذلك فالذكر الكن والانتى لكننا مثل أحمر وجرأ ويقال الا لكن الذي
لا يفصح بالعربية اه (قوله وان لم يظهر أثر نطقه) عبارة شرح مر ولو بلغ أو أن النطق والتحريك لم يظهر
أثره تعينت الحكومة وان ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه فهل يجب في لسانه دية أو حكومة وجهان
جزم في الانوار بأولهما وصح الزركشي ثانيهما لان المنفعة المعتبرة في اللسان النطق وهو مأثور من الأصم
والصبي انما ينطق بما يسمعه فاذا لم يسمع لم ينطق انتهت (قوله أو التحريك) قال البلقيني وقت التحريك ههنا
بعد الولادة في الزمن القريب الذي يحرك المولود فيه لسانه لبكاء ومص ونحوهما اه مر اه شوبري
(قوله هذا) أي لسان الاخرى ان لم يذهب بقطعه الذوق وفي الناطق دية اللسان فقط وقوله والاقدية والظاهر
دخول حكومة اللسان فيها قال الماوردي ولا تجب الدية في لسان ناطق فاقد النطق وحيث شذيت غير رجوع
الإشارة للسان الاخرى فقط أي لاله وللناطق اه حل (قوله والاقدية) أي ولا حكومة ان قلنا النطق في
جزم اللسان والا حكومة له أيضا فيما يظهر اه ج اه سل (قوله ولو أخذت دية اللسان قنيت الخ) (قاعدة)
كل عضو أخذ له ارش فعاد لم يسترد ارشه الاسن غير المتفرد والاضمار والجلد كل معنى أزيل فعاد استرد ارشه
مطلقا اه شيخنا وقد نظمها بعضهم في بيتين فقال

دية المعاني تسترد بعودها * وديات الاجرام امنع لردّها

واستثن سنا غير مشفرة كذا * افضاؤها والجلد ثالث عدها

(قوله وفي كل سن أصلية) أي صغيرة أو كبيرة بيضاء أو سوداء عالم تكن صغيرة لا تصلح للمضغ عليها ولا فقيها
حكومة اه حل (قوله تامة) خرج به ما لو خالفت العادة بان ساوت الثنايا الرباعيات أو نقصت عنها قبل
قلعها ولم تكن قلة الحركة ولا نقص المنفعة بجناية فانه ينقص من نصف العشر بسبب نقصها اه حل وقوله
متفردة سيأتي محترز في قول المتن ولو قلع سن غير متفرد الخ وحاصله ان فيه تفصيلا بان يقال فان عادت فلا شيء وان
لم تعد ولم يتبين فساد المنبت ففيها حكومة وان تبين فسادها ففيها الارش الذي هو نصف العشر تأمل (قوله وان
كسر هادون السخ الخ) اشتمل كلامه على أربع غايات الأولى والثالثة منها التعميم والثانية للرد على من قال
اذا عادت لا يجب فيها الارش لان العائدة فأنتم مقام القلوع والاربع للرد على من قال انها اذا نقصت منفعتها يجب
فيها حكومة كما يعلم من كلام أصله مع شرح مر (قوله أيضا وان كسر هادون السخ الخ) كلاً أو بطلت نفعها
بانكسية وهي باقية مكانها فكذلك كذا بخط شيخنا وقوله وإعجام الخاء ويقال أيضا بالجيم اه سم وفي
المصباح السخ من كل شيء أصله والجمع اسناخ مثل حمل وأجمال واسناخ الثنايا أصوارها وبخ الفم ذهبت
اسناخه وسخ في العلم سنو خان باب تعدد معنى رسخ اه (قوله أو نقصت منفعتها) وهي المضغ فلو كانت صغيرة
لا تصلح للمضغ ففيها الحكومة ولو كانت الثنايا على سمت الرباعيات في الطول ففيها دية ناقصة حكومة لان الغالب
كونها مشرفة عليها في الطول وكل هذا اشار له الشارح بقوله تامة اه عميرة اه سم (قوله فان قلع هو
أو غيره السخ الخ) والوجه محبي مثل هذا في قصبة الانف وغيرها من التوابع السابقة والآتية اه شرح
مر (قوله فان بطلت منفعتها) أي قبل الجناية وهذا محترز قوله نقصت (قوله وهي ثنتان وثلاثون) أي في
أكثر الأشخاص منها ثنايا وهي أربع اسنان في مقدم الفم اثنتان منها في الفوق واثنتان منها في التحت ورباعيات

وهي أربع خلف الثنايا كذلك وأبواب وهي أربع خلف الرباعيات كذلك وضواحيك وهي أربع خلف
الانبياء كذلك وطواحين وهي اثنتا عشرة خلف الضواحي ستة في الفوق في كل جانب ثلاثة وستة في التحت
كذلك ونواحيك وهي أربع خلف الطواحين وهي لا توجد في بعض افراد الانسان كذا قيل وتسمى الضواحي
والطواحين والنواحي أضراسا اه مرعشي وفي قل على الجلال ما تصفه قوله وهي ثنتان وثلاثون أي غالبا
في الاكدي الحر نصفها في الفلك الاعلى في كل جهة ثمانية ونصفها في الفلك الاسفل كذلك ولكل أربع منها
اسم يخصها فالاربعة التي في مقدم القم تسمى الثنايا والتي تليها تسمى الرباعيات والتي تليها تسمى الضواحي
وهي المراد بالواحد في ضحكك صلى الله عليه وسلم لان ضحكك تيسم والتي تليها تسمى الانبياء وبعدها اثنا عشر
ضرسا ويلها أربعة تسمى النواحي وهي من الاضراس يقال لها اضراس العقل ولا مانع من ارادتها في ضحكك
صلى الله عليه وسلم وهذه الاربعة مفقودة في الحصى والكومج فاسنانهم مائتان وعشرون سنا فالواو اسنان
المرأة ثلاثون سنا وخرج بالاكدي غير فاسنان البقر أربع وعشرون سنا واسنان الشاة احدى وعشرون
سنا واسنان التيس ثلاث وعشرون سنا واسنان الغر تسعة عشر سنا اه بحروفه (قوله ولو زادت على ثنتين
وثلاثين الخ) أي وكانت على سمها ولم تكن مسامته وقطعت مخجلتها فان قلعت وحدها كان فيها حكومة كذا
يفهم من كلامهم اه حل (قوله فلم تعد وقت العود) فان عادت لم يجب شي ما لم يبق شين اه شرح مر
فان بقي شين فليس حكومة اه عش عليه (قوله وبان فساد منبتها) أي بقول خبيرين اه شرح
مر وعبارة الشارح فيما تقدم فان بان فساد منبتها بان سقطت البواق وغدت دونها وقال أهل الخبرة قد
منبتها وجبت قود انتهت (قوله فلومات قبل بيان الحال) بان مات قبل العلم بالفساد أو قبل تمام نباتها كما عبر
بذلك في الروض اه مر اه سم (قوله نعم تجب له حكومة) اعتمده مر قال في شرح الروض وان لم يبق
شين لما حصل من الاول ولا يجب تقدير العود وان لم يبق شين بان تقدر الجناية في حال كونها دامية كما سيأتي
وفيه أيضا وان قلعت قبل تمام نباتها آخرا تنظرت فان لم تنبت فالدية على الاخر والا فحكومة أكثر من
الحكومة الاولى اه وفيه أيضا وان أفسد منبت غير المتغور آخرا بعد قطع غيره لها فحكومة متوفى الزام
الاول الارش تردد أي احتمالا لان الامام والظاهر منهما كما في البسيط المنع والاقتصار على حكومة فان سقطت
بلا جناية ثم أفسد شخص منبتها في الزام المفسد الارش تردد والظاهر المنع لما مر آفا اه سم (قوله
أيضا نعم تجب له حكومة) لعل وجهه اذا تحققنا ذهاب السن وشككنا في وجود الارش فاسقطنا الارش
وأوجبنا الحكومة لئلا تكون الجناية عليها هدر امع احتمال عدم العود ولو عاش اه عش على مر
ولعل تذكرة الضمير في قوله له باعتبار كونها طرفا أو مضافا أو جزأ أو افا فالسن مؤنثة كافي المصباح وعبارته السن
من الفهم مؤنثة وجهها اسنان مثل حل واحمال والعاملة تقول اسنان بالكسر والضم وهو خطأ (قوله وفي
الحين) وهما العظامان اللذان تنبت عليهما الاسنان السفلى أما العليا فتنبت أعظم الرأس اه رى ويتصور
افراد العيين عن الاسنان في صغيرا وكبير سقطت اسنانه بهرم أو غيره ولو فكهما أو ضربهما فبسا لزمه ديتهما
فان تعطل بذلك منفعة الاسنان لم يجب لها شيء لانه لم يكن عليها بل على العيين نص عليه في الام اه سبل (قوله
ولا يدخل فيها ارش اسنان) أي على المعتمد وقبل يدخل اتباعا لا قل بالاكتر اه شرح مر والقل هو
ارش الاسنان لانه أقل من ارش العيين فان فهماديه كلمة وهي أكثر من ارش الاسنان السفلى اه عش
عليه (قوله وله بدل مقدر) قال الشيخ عمرة أي بخلاف الكف مع الاصابع وأيضا فالعيان يكمل خلقهما
قبل الاسنان ولكل منافع غير منافع الآخرة بخلاف الكف مع الاصابع ولا اشكال في الانخير لان الاصابع
اذا بطلت بطل منافع الكف ثم لا فرق بين سن المتغور وغيره في تعدد الارش لان المنبت قد زال نعم لو ضرب
العيين في ساق تعطل نعم الاسنان لم يجب للاسنان شيء لانه لم يكن عليها نص عليه في الام اه أي كما قاله الاذري

وان اتحد الجاني لظاهر خبر
عمر ولو زادت على ثنتين
وثلاثين فهل تجب لها ارش
حكومة أو لكل من منه ارش
وجهان بل ترجح الشيخين
وصح صاحب الانوار الاول
والثاني والبلقيني الثاني
وهو الاوجه كما سئل كلام
الجمهور (ولو قطع سن غير
متغور) فلم تعد وقت العود
(وبان فساد منبتها فارش)
يجب كما يجب القود فلومات
قبل بيان الحال فلا ارش
لان الظاهر عودها لو عاش
والاصل براءة النعمة تجب
له حكومة (وفي الحين دية)
كلاذنين فقي كل لحي نصف
دية (ولا يدخل فيها) أي في
ديتهما (ارش اسنان) لان
كلامهما مستقل وله بدل
مقدر

وغيره وهو في شرح الروض وقوله لانه لم يحسن عليها فديقال لكن سراية جنائته كجنايته اه سم (قوله وفي كل يدورجل) أي وان تعددت سواء علمت الاصله في الكل أو اشتبه الاصل بغيره ففي كل واحدة القود أو نصف اليد وان علمت ز يادتها بقول أهل الخبرة لتخصر فاحش أو قلة بطش فليها حكومة اه قل على المحلى قال الشيخ عميرة وقد يجب في اليد ثلث اليد كان دفع الصائل فاني الدفع على قطع يده فولي فتبعه المصول عليه فقطع الاخرى لزمه قصاصها فعدا الصائل فاني الدفع على رجله ثم مات لزمه ثلث اليد في قتل اليد اه سم على المنهج ووجه ذلك ان الصائل مات بالسراية من ثلاث جنائيات منها اثنان مهدرتان وهما قطع يده الاولى ورجله لانهم ما قطعاه من دما لصياله وحيث آل الامر الى اليد تسقط ما يقابلها ما وجب من اليد ما يقابل اليد التي قطعها المصول عليه تعديا وهو ثلث اليد اه ع ش على مر (قوله فان قطع من فوق كف) الضمير راجع لليد وذكروا ثلثا ويلها بالعضواه سم (قوله بخلاف الكف مع الاصابع) أي لشمول اسم اليد هنا هذا ان اتحاد القاطع والاقطع الثاني وهو القاطع ما عدا الاصابع حكومة كذا في شرح شيخنا وقضيه ان الاول لقطع الاصابع ثم عاود قطع الكف لا يجب للكف حكومة وهو بخلاف ما تقدم في السخ والتدي مع الحيلة الا ان يكون المراد اتحاد القاطع أي والقطع اه شوبري (قوله وفي كل أصبع عشرة دية) أي وان زادت على العدد الاصل حيث كان الكل أصليا أو اشتبه فان علمت ز يادتها كما مر في اليد ففيها حكومة اه قل على المحلى قال الشيخ عميرة ولو كانت الاصابع بلامفاصل فتتعلق عن الامام ان فيها دية تنقص شيأ اه انتهى سم (قوله وأغلة غيرها ثلثة) أي حتى أغلة تخصر الرجل اه مر اه سم هذا هو المعتمد وان قيل ان في تخصر الرجل أغلتين فقط والواقع ان فيها ثلاثون كانت الثالثة غير ظاهرة في الحس اه قل على الجلال (قوله قسط الواجب عليها) وهو نصف اليد في البدن مثلا وذلك لان الحكم هنا منوط بالحيلة بخلافه في الاسنان فانه منوط بالافراد فوجب لما زاد أورش كامل تأمل اه شوبري وهذا التقسيط صحيح في الاكمل لان المعتمدان الاصبع الزائدة فيها حكومة مطلقا اه شيخنا ح ف وبعبارة شرح الروض فلا تنقصت أصبع باربع تأمل متساوية ففي كل واحدة ربع العشرة كما صرح به الاصل ويقاس بهذه النسبة الزائدة على الاربع والناتجة عن الثلاث وبه صرح الماوردي ثم قال فان قيل لم يسموا دية الاصابع عليها اذا زادت ونقصت كفي الاكمل بل اوجبوا في الاصبع الزائدة حكومة قلنا الفرق ان الزائد من الاصابع متميز قومن الاكمل غير متميز انتهت بالحرف اه ع ش على مر وبعبارة قل على المحلى فان زادت الاكمل على الثلاث ونقصت عنها وزع عليها واجبا للاصبع فلا كانت أربع أكمال للاصبع وجب في كل أغلة ربع العشرة لان علمت ز يادتها ففيها حكومة بخلاف ما لو زادت الاصابع فانه يجب دية كاملة للاصبع الزائدة حيث لم تتميز ز يادتها بقصر فاحش أو انحراف مثلا والافضل حكومة كما مر فلا كان له ستة أصابع في يد وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو اشتبهت وجب فيها ستون غير أو ما في المنهج مرجوح أو مؤول بعود الضمير في معنى الاكمل دون الاصابع فراجع انتهت (قوله وفي حلتها) أي قطعاً أو أشلا اه شرح مر (قوله وفي حلة غيرها حكومة) ولا يدخل فيها التندوة من غير الممزول وهي ما حو اليها من اللحم لانهم ما عضوا بخلاف بقية ثدي المرأة مع حلتها اه شرح مر قال في الصحاح في فصل الثاء المثناة قال تلعب التندوة بفتح أولها غير مهموز مشال التندوة والعرقوة على فعلاوه وهي مغرر الثدي فاذا ضمت همزت وهي فعلا اه ع ش عليه (قوله ونختي) التي في الزركشي ان فيه أقل الامر من دية الثدي والحكومة اه عميرة اه سم (قوله وفي كل من اثنتين) أي مجموعهما لا كل واحدة منهما اذ فيها نصف اليد وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا قلا وأسقط المستنف لفظه كل لكان أولى وبعبارة أصله وفي اثنتين دية الخ وفي شرح مر وفي كل نصفها (قوله بقطع جلدتيهما) هو نيل وجود اليد بشماها فلا سلتا وجبت دية ماسة حكومة اه شيخنا وبعبارة سم يشترط في وجوب اليد

(و) في (كل يدورجل نصف) من اليد تلعب عمر وبذلك رواه النسائي وغيره (فان قطع من فوق كف أو كف فحكومة) يجب (ايضا) لانه ليس بتابع بخلاف الكف مع الاصابع وفي اليد والرجل الشلاوين حكومة (و) في (كل أصبع عشرة دية) من دية صاحبها ففي أصبع الكامل عشرة ابعرة لمخبر عمر وبذلك رواه أبو داود وغيره (و) في (أغلة لهما نصفه) (و) (أغلة غيرها ثلثة) عملا بتقسيم واجب الاصبع ولو زادت الاصابع أو الاكمل على العدد الغالب مع التساوي أو نقصت فسط الواجب عليها وتعبير بها ذكر أهم من اقتصاره على دية أصابع الكامل وأكملها (و) في (حلتها) أي المرأة (ديتها) فني كل واحدة وهي رأس الثدي نصف لان منفعة الارضاع بها كمنفعة اليد بالاصابع ولا يراد بقطع الثدي مع هاتين وتدخل حكومته في ديتها (و) في (حلة غيرها) من رجل ونختي (حكومة) لانه اتلاف جال فقط وذ كر حكم الختني من زيادتي (و) في (كل من اثنتين) بقطع جلدتيهما

(والين) وهما محل العود
(وشفرين) وهما حرفا فرج
المرأة (وذ كر ولو صغير
وعنين وسلخ جلدان) لم ينبت
بله (بق) فيه (حياة
مستقرة ثم مات بسبب من
غير السالم) كهدم أومنة
واختلف الجنائتان عمدا
وغيره (دية) لخبر عمرو
بذلك في الذ كر والاثين
رواه أبو داود وغيره موقيا
عليهما في الباقي فان مات
بسبب من السالم ولم يختلف
الجنائتان عمدا او غيره
فالواجب دية النفس وفي
الذ كر الاصل حكومة وقولي
ثم مات الى آخره أعم من قوله
وغير السالم رقبته
(وحشفة كذ كر) فظيها دية
لان معظم منافع الذ كر
وهولته المباشرة تتعلق بها
عداها منه تابع لها كالكف
مع الاصابع (وفي بعضها
قسمة منها) لان الذ كر
لان الدية تكمل بقطعها
فقسمت على أعضائها فان
اختلف بقطعها مجرى البول
فالاكثر من قسمة الدية
وحكومة فساد المجرى ذكره
في الروضة كأمثلها (كبعض
مارن وحلمة) فظيها قسمة
منها لامن الانف والندى
* (فصل) في موجب ازالة
المنافع * (تجب دية في) ازالة
(عقل) غير زني وهو ما يترتب
عليه التكليف لخبر البيهقي
بذلك نعم ان زني عوده يقول
أهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش اليها انتظر فان مات قبل العود وجبت الدية كغيره وسمع

في الاثين سقوط البيضتين فغير دقطع جلد في البيضتين من غير سقوط البيضتين لا يوجب الدية وانما فسر
الحلي الاثين بجلد في البيضتين لانه أراد بيان المعنى الغوي ولان الغالب سقوط البيضتين بقطع جلدتهما
اه مراتبهم (قوله والين) وتجب الدية بقطع الحميتين الناتيتين بجنب سلسلة الظهر كاللين قال في التنبية قال
ابن الرقعة هذه المسئلة غير مذكورة في الكتب المشهورة قال الاذرعى وهى غريبه وقد ذكرها الجرحاني
في الشافي أيضا اه شرح مر * (قاعدة) * كل مؤث بالتاء حكمه أن لا تحذف التاء منه اذا تني كتمرتان
وضاربتان لانها لو حذفت التاء بتثنية المذكور يستثنى من ذلك لفظان البية وخصية فان أقصم اللغتين
وأشهرها ان تحذف منهما التاء في التثنية فيقال البان وخصيان وعال ذلك بانهم لم يقولوا في المفرد الى وخصي
فأمن اللبس المذكور اه شوبري (قوله وشفرين) أى قطعاً أو أشللاً وقوله وذ كر أى قطعاً أو أشللاً
اه شرح مر (قوله حرفا فرج المرأة) ولا فرق بين البكر والثيب والهزيلة والرتقاء والقرناء اه زى اه
عش (قوله وعنين) أى لان العنة ضعف في القلب لا في نفس الذ كر اه شيخنا اه سم (قوله ان لم ينبت
بله) والا فلا تني فيه كالأضام وقطع سن غير مشغورة وفيما عدا ذلك من الاجرام تجب الحكومة أو الارش اه حل
(قوله ثم مات) أى أولم يمت أصلاً بان عاش من غير جلد فظيها دية الجلد فالموت ليس بقيد تأمل (قوله وحشفة
كذ كر) في الارض وشرحه وفي قطع باقى الذ كر أو فلقته منه حكومة وكذا في قطع الاصل كما صرح به الاصل
فان أشله أو شقه طولا فابطل منفعته فدية تجب أو تعذر بضربه الجاع لا الانقباض والانبساط فحكومة تجب
لانه ومنفعته باقيان والخلل في غيرهما ثم ذكر في شرحه فيما لو قطع فاطع هل يجب القصاص كالأطويلا اه
سم على منهج والراجح وجوب القصاص اه ع ش على مر (قوله فان اختلف بقطعها) أى بقطع بعضها وعبارة
شرح مر فان اختلف بقطع بعضها الخ انتهت (خاتمة) محل وجوب الدية الكاملة فيما مر من الاجرام اذا لم ينقص
منها بعضه ارش مشدود لم تسبق فيها جنائية والاحاط من الدية مقدار ما نقص وواجب الجنائية السابقة اه
من شرح مر والرشيدي عليه يعنى انه اذا ذهب من الجنى عليه أو نحوه بهض جرم ولو باقفة كاصبع ذهبت
من اليد حط واجب ذلك الجزء من الدية التي يضمن العضو بها وكذا اذا جنى على العضو جنائية مضمونة أو لا ثم
جنى عليه ثانياً فيحط عن الجنائي الثاني قدر ما وجب على الجنائي الاول اه ع ش عليه
* (فصل في موجب ازالة المنافع) * وجملة ما ذكر منها ثلاثة عشر * أى وفيما يذكر معها من حكم الافضاء
ومن الفرع الآتى بعد هذا الفصل (قوله في ازالة عقل) سمي بذلك لانه يعقل صاحبه أى ينفقه عن ارتكاب مالا
يليق ومحل القلب على الراجح وله شعاع متصل بالدماغ وقبل محله الدماغ وعليه أبو حنيفة وجاعلة وقيل محله هما
معا وقيل لا محله له قاله الامام اه قل على الحلي (قوله وهو ما يترتب عليه التكليف) عبارة شرح مر والمراد به هنا
العلم بالمدر كات الضرورية الذي به التكليف انتهت وقوله والمراد به هنا الخ فسر في نواقض الوضوء بانه
غريزة يتبعها العلم بالضرورية عند سلامة الا لا توعليه فانظر السبب الداعي الى تفسيره هنا بالعلم دون
الغريزة وقع أن الظاهر أن الذي يزول انما هو الغريزة التي يتبعها العلم لانفسه اه ع ش عليه (قوله
انتظر) أى فان عاد فهل تجب حكومة أو لا يجب شي فيه نظروا وكذا يقال في جميع المعاني الآتية وينبغي وجوب
الحكومة لكن قضية ما كتبه سم على ج ان ظاهر كلامهم انتفاؤها وتوقف فيه فليراجع ويمكن أن
يخلص فيقال ان كان زواله بلطمة أو نحوها فلا شيء فيه بعد عوده لان اللطمة بمجرد هالاجب فيها الا التعزير وان
كان بجراحة وجبت الحكومة للجراحة لا لزال العقل اه ع ش (قوله فان مات قبل العود) أى وقبل تمام
المد وجبت الدية بخلاف من غير المتغور وفساد الميت حيث لا تجب الدية لان من غير المتغور جرح العادة أى
المردت بعوده بخلاف العقل اه حل (قوله كبصرو سمع) تنظير في وجوب الدية اذا مات الجنى عليه قبل
عوده ما وانظر لم خص هذه الثلاثة أى العقل والبصر والسمع بم هذا الحكم دون بقية المعاني فانظر حكمه بالو

ومات المجنى عليه قبل عود البطش أو اللبس أو النوق أو غيرها مما يأتي في مدة قدرها أهل الخبرة لعودها فانه يرجع اليهم في تقديرها في سائر المعاني كما سيذكر في السمع قوله ويجوز عمنه في توقع عود البصر وغيره تأمل (قوله وفي بعضه ان عرف قدره قسطه) قال الشيخ عميرة هذا بناء على تجزئه وقد منع الماوردي قال وانما يتقص زمانه بان يحسن يوما بعقل يوما وعبارة الر وض وشرحه وفي ازالة بعضه بعض الدية بالقسط ان انضبط زمان كما لو كان يحسن يوما ويقت يوماً أو غيره بان يقابل صواب قوله وفعله بالمثل منهما وتعرف النسبة بينهما والأيوان لم ينضبط بان كان يفرغ أحيانا بما لا يفرغ أو يستوحش اذا خلا فحكومة اه اه سم (قوله فبعضه حكومة) أي لما حدث من الدهش بعد التيقظ ومن الغفلة بعد القطنة ثم هذه الحكومة يجب ان تنقص عن دية الغريزي اه عميرة اه سم (قوله كان ضرب رأسه أو اطمه) أي وأمكن زواله بذلك والا كضربة بقلم فزواله بها موافقة قدر لضمان معاقبته اه قل على المحلى (قوله أو غير مقدر) وهي الحكومة اه حل (قوله وان كان أحدهما أكثر) انظر كيف يكون ارش ما لا مقدره أكثر من الدية مع قوله فيما يأتي ولا تبلغ حكومتها لا مقدره دية نفس الا أن يقال بصور ذلك بما اذا جنى عليه في مواضع متعددة وجعت الحكومات فكانت أكثر من الدية اه شيخنا (قوله فدية وحكومة) وانما لم يجب ارش موضحة لما مر من ان الارش خاص بموضحة الرأس والوجه اه ع ش (قوله فان ادعى زواله الخ) عبارة شرح مرولو ادعى بينائه للمفعول اذا تصح الدعوى من مجنون وانما تسمع من وليه أو للفاعل وحذف للعلم به اذن المعلوم ان المجنون لا يصح منه ذلك بل من وليه فسقط القول بتعيين الاول وخرج بزواله نفسه فيحلف مدعيه اذا لم يعلم الا منتهى وكلام الشارح يقتضي الثاني أي يقتضي انه مبني للفاعل وحذف للعلم به والضمير في أعطى كهو في ادعى وقوله بلا حلف أي من المجنى عليه بدليل قول الشارح لان حلفه ثبت جنونه واما عدم حلف المدعى وهو الولي فظاهر لما سيأتي من ان الانسان لا يستحق شيئا يمين غيره فلو فرض وحلف الولي لزم عليه أن المجنى عليه يستحق يمينه وعبارته فيما سيأتي في الدعوى والبيانات متنا وشرحو لو ادعى ولي صبي أو مجنون حقه على شخص فانكر ونكل لم يحلف الولي وان ادعى تبوته بمباشرة سببه بل ينتظر كاله لان اثبات الحق غير الخالف بعيد انتهت (قوله اختبر في غفلاته) أي ان لم يكذب الحس فان كذبه لم تسمع دعواه كان كانت تلك الجناية لا تزيله عادة فيحصل على موافقة قدر كونه بقلم خفيف اه شرح مر (قوله لان حلفه ثبت جنونه) ولا يقال عينه ثبت عقله لا مكان صدوره اتفاقا اه قل على المحلى (قوله أو غيره من بقية المعاني) أي بخلاف سائر الاجرام لا تسقط ديتها بعودها الا سن غير المتغور وسليح الجلد اذا نبت والاقضاء اذا التزم اه مر اه سم على ج وقياس ما مر في سن غير المتغور من وجوب حكومة اذا بقي شين بعودها انه ان بقي شين بعودها جلد وجبت حكومة اه س ل (قوله استردت على ذلك) بان نهامها كان مظلوما أي بعودها بان حلف الظن وقضيت به انه لو أخبر بذهابهم معصوم لم تسترد لان عودها حيث نعمة جديدة فليراجع اه ع ش على مر (قوله وفي سمع) معطوف على قوله وفي عقل وقوله مع اذنبه ديتان معطوف على الفاعل أي دية والتقدير وديتان مع اذنبه اه شيخنا وحل وجوب الدية في السمع حيث تحقق زواله فلو قال خبر ان لطيفة السمع باقية ولكن ارتتق داخل الاذن وجب حكومة لاديه ان لم يرج فتقه والا بان يرجي في مدة يعيش بها غالبا كما في نظائر ما وان أمكن الفرق بانه زال في تلك الا هذه فلا شيء اه شرح مر والسمع أشرف من البصر عند أكثر الفقهاء لانه يدرك به من الجهات وفي الضوء والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع وتقديم ذكر السمع في الايات والاحاديث يقتضي أفضليته وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لان السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك به الاجسام والالوان والهيئات فلما كانت تعلقاته أكثر كان أفضل اه س ل وعبارة شرح مر والسمع أشرف الحواس حتى من البصر كما عليه أكثر العلماء اذ هو المدرك للشرع الذي به التكليف ولانه يدرك به من سائر

وفي بعضه ان عرف قدره قسطه والا فحكومة اما العقل المكتسب وهو ما به حسن التصرف فبعضه حكومة ولا يراد شيء على دية العقل ان زال بما لا أرش له كان ضرب رأسه أو اطمه (فان زال بما لا أرش) مقدر أو غير مقدر (وجب مع دية) وان كان أحدهما أكثر لانهما حناية ابطلت منفعة ليست في محل الجناية فكانت كلوا أوضحه فذهب سمعه أو بصره فلو قطع يديه ورجليه فزال عقله وجب ثلاث ديات أو أوضحه في صدره فزال عقله فدية وحكومة (فان ادعى) ولي المجنى عليه (زواله) بالجناية وانكر الجاني (اختبر في غفلاته) فان لم ينتظم قوله وفعله اعطى الدية (بلا حلف) لان حلفه ثبت جنونه والمجنون لا يحلف فان اختلفا في جنونه متقطع حلف من افاقته (والا) بان انتظما (حلف جان) فيصدق لاحتمال صدور المنتظم اتفاقا أو جريا على العادة والتصريح به اذن زواله والاختيار بان يكر ذلك الى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية المعاني ثم عاد استردت (و) تجب دية (في) ازالة (سمع) لخبر البيهقي بذلك ولانه من المنافع المقصودة

ففي سمع كل من أذنيه نصف
ديته (و) في أزالته (مع أذنيه
ديتان) لأن السمع ليس في
الأذنين كالمس (ولو ادعى) الجنى
عليه (زواله) وأنكر الجناني
(فأخرج لمصباح) مثلاً (في
غفلة) كنوم (حلف جان) أن
سمعه باق لا احتمال أن يكون
انزعاجه اتفاقاً وذكر الخليف
من زيادتي (والا) أي وإن لم
ينزعج (فدع) يحلف لاحتمال
تخلده (ويأخذ فيه) ولا بد
في امتحانه من تكرار ذلك
إلى أن يغلب على الظن صدقه
أو كذبه ولو توقع هود بعد
مدة قدرها أهل الخبرة انتظار
وشرط الإمام أن لا يظن
استغراقها العمر وأقره
الشيخان ويحكي مثله في توقع
هود البصر وغيره (وان
نقص) السمع من الأذنين
أو أحدهما (فقطه) أي
النقص من الديته (ان عرف)
قدره بان عرفه في الأولى أنه
كان يسمع من موضع كذا
فصار يسمع من دونه وإن
تحشى في الثانية العليقة
ويضبط منتهى سماع الأخرى
ثم يعكس فإن كان التفاوت
نصفاً وجب في الأولى نصف
الديتي وفي الثانية ربعها (والا)
أي وإن لم يعرف قدره بالنسبة
(فحكومتها) بجهاد فاض
لا باعتبار سماع قرنه فلا قال
أنا علم قدر ما ذهب من سمعي
قال الماوردي صدق يمينه
لأنه لا يعرف إلا من جهته
(كسبي) فبديته وفي سمع

الجهات وفي كل الأحوال والبصر يتوقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع أو ضياء وما زعمه المتكلمون من
أفضليته على السمع لقصر ادراكه على الأصوات وذلك يدرك الأجسام والألوان والهيئات مردود بان كثرة
هذه المتعلقةات فوائدها دنيوية لا يعول عليها إلا ترى أن من جالس الأصم فكانت صاحب جبراملي وان تمتع
في نفسه بمتعلقات بصره وأما الأعمى ففي غاية السكال الفهمي والعلم النوقي وان نقص عن درجة تمتعه الدنيوي
انتهت وقوله لا يعول عليها هذا ممنوع فانه يترتب على ادراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة
المتفاوتة وقد يكون نفس ادراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف فن فوائدها لا بصار مشاهدة ذاته
تعالى في الآخرة أو في الدنيا أيضاً كواقع له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج ولا أجل من ذلك فليتأمل اه سم
على ج (أقول) ويرد بان ذلك كله انما يعتد به ويكون ناقصاً بعد معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم ومعرفة
الأمور الشرعية المتعلقة به وذلك انما يعرف بالسمع اه ع ش عليه (قوله في سمع كل من أذنيه الخ)
أي لا تعدد السمع فانه واحد وانما التعدد في منفذ بخلاف ضوء البصر اذ تلك الطبقة متعددة ومحلها الخدقة
بل لان ضبط قصاته بالمتغذ أقرب منه بغيره اه شرح الزوض اه سم (قوله ولو ادعى زواله فأخرج الخ)
ولا تسمع دعوى النقص هنا وفي جميع ما يأتي إلا ان عيب المدعى قد رانقص وطريقه أن يعين المتيقن نعم
لو ذكر قدر ادل الامتحان على أكثر منه فيظهر انه لا يجب له الاما ذكر ما لم يجد دعوى في الثاني ويطلبه اه
شرح م (قوله حلف جان ان سمعه باق) ولا يكفي انه لم يرل بجنائتي لان التنازع في ذهابه وبقاؤه لا في ذهابه
بجنائته أو بجنائته غيره (فائدة) الحواس الظاهرة خمس وكذا الباطنة وقد تظلمها بعضهم فقال

خيال ثم وهم ثم فكر * وذكر ثم حفظ فهي خمس وسمع ثم ابصار وشم * وذوق ثم خامس لم يس
لكن الباطنة انما اثبتت الفلاسفة لأهل السنة اه شوبري (قوله ولو توقع عوده بعد مدة الخ) فان عاد فيها
لم يجب الديته والاوجب وقوله أهل الخبرة أي اثنان منهم اه من شرح م وقوله والاوجب أي وإن لم
يقدرها نجسيران بان قال لا يعود أو ترددا في العود وعدمه أو قال لا يحتمل عود من غير تقدير مدة لكن يبقى
الكلام في محل الخبرين ما هو حتى لو فقد من محل الجنائية ووجد في غيره هل يجب قصدهما أم لا أو فرق بين
بعد المسافة وقربها فيه نظروا الاقرب انهم ما ان كانوا بمسافة القصر وجب على مريد اسقاط ارش قصدهما
والا فلا أو يقال لا يتقيد ذلك بمسافة لانه بر والواجب الارش على الجناني فان أحضرهما سقطا الطلب عنه والا
طوب لا اشتغال ذمته بالارش ظاهر حتى يوجد ما يسقطه لعل هذا أوجه اه ع ش عليه (قوله أن لا يظن
استغراقها العمر) أي الغالب وهو مستون سنة وكتب عليه معتمد اه ع ش (قوله وان نقص السمع الخ)
عبارة الروض وشرحه وان ادعى زوال بعضه من الأذنين أو أحدهما وكذب الجناني صدق الجنى عليه بيمينه لانه
لا يعرف الا منه وقسط واجب السمع على الرائل والباقي ان أمكن والا فحكومة اه باختصار اه سم (قوله
انه كان يسمع من موضع كذا) أي عرف من ذلك قبل الجنائية وقس عليه نظيره الا في كذا بخط شيخنا اه سم
(قوله في الثانية) أي الصورة الثانية وهي ملوثة من أحدهما اه ع ش (قوله لا باعتبار سماع قرنه)
بفتح القاف وهو الموافق في السن وأما بالكسر فهو الموافق في الشجاعة اه شيخنا وفي المصباح يقال هو على قرنه
مثل فلس أي على سنه وقال الأصمعي هو قرنه في السن أي مثله والقرن من يقاومك في علم أو قتال أو غير ذلك
والجمع أقران مثل جل وأعمال اه (قوله كسب وضوء) أي فانهما مثل السمع فيما ذكره من الاحكام
الاربعة المذكورة فيه فحب الديته في كل منهما ولو أزيل كل منهما مع محله وجب ديتان ولو ادعى زوال كل
منهما معن ولو نقص كل منهما وجب القسط وهذه الاربعة في الشم مسلمون كان الشارح لم يذكر الثاني
منهما وهو انه ان زال مع الانف وجب ديتان لكن الحكم مسلم لما تقدم من ان الشم ليس حالا في جرم الانف
فلا يسدر ج واجبه في واجبه كالسمع والأذنين وغير مسلمة بجمائتي الضوء بل واحد منها لا يجبي وفيه وهو انه

كل من نصف دية ولو ادعى
زواله فانبطا للطيب وعيس
لغيب حلف جان والافدع
وياخذ دية وان نقص
وعرف قدر الزائل فقساه
والا فحكومة وذكركم
دعوى الزوال والنقص فيه
من زيادتي (وضوء) فهو
كالسمع أيضا في مامر
(و) لكن (لوفضا غيبه لم يزد)
على الدية دية أخرى بخلاف
ازالة أذنيه مع السمع لمامر
(وان ادعى زواله) أي الضوء
وانكر الجاني (سئل أهل
خبرة) فانهم اذا أوقروا
الشخص في مقابلة عين
الشمس ونظروا في عينه
عرفوا ان الضوء ذاهب أو
قام بخلاف السمع لا
يراجعون فيه اذ لا طريق لهم
الى معرفته (ثم) ان لم يوجد
أهل خبرة أو لم يكن لهم شيء
(امتنع بتغريب نحو عقرب)
كلا يد من عينه (بغته) ونظر
أيتزعج أم لا فان ازعج حلف
الجاني والا لم يجز عليه تقييد
الامتحان بعدم ظهور شيء
لهم هو ما حل عليه بالقبني
ما في الروضة وأصلها اذ فيها
نقل السؤال عن نص الام
وجاعة والامتحان عن جاعة
ورد الامر الى خبرة الحاكم
بينهما عن المتولى والاصل
جري على قول المتولى
وطريق معرفة قدر النقص
فيما لو نقص ضوء عين ان
تصبو بوقف شخص في
موضع برامو يوربان يتباعد

انزاله مع البصر محله وجب ديتان ولذا استدرك به فقال ولكن لو فضا عينيه لم يزد وقوله وان ادعى زواله
سئل أهل الخبرة معطوف على الاستدراك فهو استدراك أيضا على ما يقتضيه التشبيه من أن أهل الخبرة
لا يستلون في زواله كالأيسلون في الشم والسمع فاستدل به وقال وان ادعى زواله سئل أهل الخبرة وقوله ثم
امتنع الخ هذا وان علم من التشبيه لكن أعاده ليفيد الترتيب بينه وبين سؤال أهل الخبرة وقوله وذكركم
الخ أي ذكر ما ذكر في ضمن التشبيه لانه كما تقدم في أمور أربعة هذا ان اثنان منها وقوله والنقص
معطوف على دعوى أي وذكركم النقص وقوله في مامر أي من الأمور الأربعة وقوله بخلاف السمع
لا يراجعون فيه ومثله الشم في انهم لا يراجعون فيه كما في شرح ممر لانه ليس لهم طريق الى معرفة ان كلا
منهما باق أو زائل وقوله ما في الروضة وأصلها الذي فيها كما ذكره بعد ثلاثة قول والذي يعمل على التقييد
المذكور انما هو ثبوتها وهو نقل الامتحان أي في قيد بما اذا لم يبين لاهل الخبرة شيء والا فيقدم سؤالهم عليه أي على
الامتحان وأما النقص الاول والثالث فلا يصح تقييدهما بما ذكر كما هو ظاهر جلي ولينظر ما موقع قوله اذ فيها
نقل السؤال الخ فان الظاهر ان يقتصر على الثاني فيقول اذ فيها نقل الامتحان عن جاعة ولعله ذكر الاول
والثالث زيادة فائدة وتوصلا للتشبيه على ما جرى عليه الاصل وهو النقل الثالث تأمل (قوله كل مختار) بوزن
محلس ثقب الاتف وقد تكسر الميم اتباعا لكسرة الخاء كما في الواح من وهما فادرا ان لان مفعول ليس من المشهور
اه مختار وفي القاموس أنه يجوز فتحهما وضمهما ومختور كعصفور اه ع ش على ممر (قوله وعيس
لغيب) بالتشديد والتخفيف اه ع ش على ممر وفي المختار عيس الرجل كلج وبابه جالس وعيس وجهه
مشدد للمبالغة اه وفيه أيضا السكوح تكسر في عبوس وبابه خضع وفي المصباح عيس الرجل عبوسا قطب
وجهه فهو عابس من باب ضرب اه (قوله وعرف قدر الزائد الخ) هكذا في المحلى وكتب شيخنا بهامش ما نصه قال
الزركشي ويخص عند التنازع بسد احدي الخبرين كما تقدم في السمع اه ولو كان النقص منهما فان
عرف قدره بان علمانه كان يشم من مسافة كذا فصار يشم من نصفها وجب القسط والا فحكومة هذا من
جمله مراد الشارح فيما يظهر اه سم (قوله لم يزد على الدية) لكن لو قطع الحد فمع ذلك وجب لها
حكومة اه سم ولعل المراد منه انه قطع الهمية التي تنطبق عليها الاجتنان اه ع ش (قوله اذ لا طريق
لهم في معرفته) ولا ينافي ذلك ما مر من التعويل على اخبارهم ببقاء السمع في موقوف تقديرهم مدة لعوده لانه
لا يلزم من أن لهم طريقا الى بقائه الدال عليه نوع من الادراك أو عوده بعد زواله الدال عليه الامتحان أن لهم
طريقا الى زواله بالكلية اذ لا علامة عليه غير الامتحان فعمل به دون سؤالهم بخلاف البصر يعرف زواله
بسؤالهم وبلا امتحان بل الاول أقوى اه شرح ممر (قوله ثم ان لم يوجد أهل خبرة) أي بان فقدوا وانظر ما ضابط
التقدم من البلد فقط أو من مسافة القصر أو العدو أو كيف الحال فيه نظر والا قرب الثاني فليراجع اه ع ش
على ممر (قوله فان ازعج حلف الجاني) أما قول أهل الخبرة فلا حاجة الى تحليف قال في شرح الروض
واذا راجع أهل الخبرة فشهدوا بذهاب البصر فلا حاجة الى التحليف وتأخذ الدية بخلاف الامتحان لا بد من
التحليف بعد ذكره في الاصل (فرع) وان أعشاره نصف دية وفي الاعشى بأفقه ماوية الدية ومقتضى
كلام التهذيب نصفها وان أعشاه أو أنطشه أو أحوله فحكومة كذا في الروض وفي العباب (فرع) *
لوجني على شخص فصار أعشى أو أخفش أو أحول لزمته حكومة وكذا لو صار أعشى خلافا للبعوى اذا لا عشى
كغيره ولو صار شخص الحد فبان نقص ضوءه الزم الاكثر من قسطا لذهاب ان انضبط وحكومة أشخاصها
والا فحكومة اه اه سم (قوله الى خبرة الحاكم بينهما) أي بين سؤال أهل الخبرة والامتحان اه حل (قوله
والاصل جري على قول المتولى) أي وهو ضعيف اه ع ش (قوله وطريق معرفة قدر النقص الخ) ويأتي
مثل ذلك في السمع وغيره لكنهم في السمع صور وبيان يجلس بمحل ويؤمر برفع صوته من مسافة بعيدة عنه

حسنى يقول لا اراه فتعرف
 المسافة ثم تعصب الصحيحة
 وتطلق العليلة ويؤمر
 الشخص بان يقرب راجعا
 الى أن يراه فيضبط ما بين
 المسافتين ويجب قسطه من
 الدية (و) تجب دية (في) ازالة
 (كلام) قال أهل الخبرة
 لا يعود (وان لم يحسن)
 صاحبه (بعض حروف) لانه
 من المنافع المقصودة (لا) ان
 كان عدم احسانه لذلك
 (بجناية) فلا دية فيه فلا
 يتضاعف الغرم في القدر
 الذى ازاله الجاني الاول
 (وتوزع) الدية (على ثمانية
 وعشرين حرفا عربية فتي)
 ازاله (بعضها قسطه) منها فتي
 ازاله نصفها نصف الديقوفى
 كل حرف ربع سبعه لان
 الكلام يتركب من جميعها
 هذا ان بقى فى الباقي كلام
 مفهوم والاوجب لكل الدية
 لان منفعة الكلام قد فانت
 (ولو قطع نصف لسانه فزال
 ربع كلامه او عكس) اى
 قطع ربع لسانه فزال نصف
 كلامه (فنصف دية) اعتبارا
 يا كثر الامرين المضمون كل
 منهما بالدية ولو قطع النصف
 فزال النصف فنصف دية
 وهو ظاهر (و) تجب دية
 (في) ازالة (صوت) مع بقاء
 اللسان على اعتداله وتذكته
 من التقطيع والترديد لغير
 زيد بن اسلم بذلك رواه البيهقي
 (فان زال معه حركه لسان)

بحيث لا يسمعه ثم يقرب منه شيئا فشيئا الى أن يقول سمعته فيه لم وهذا يخالف ما مر في تصوير البصر بامر بالتباعد
 اولاق يحصل براه فيحتمل انه تصوير فقط ويحتمل انه تعييد وهو اوجه ويترك بان البصر يحصل له تفرق
 وانتشار عند البعد فلا يتيقن أول رؤيته حيث قد امر فيه بالقرب اول التيقن الر وبقوليزول احتمال التفرق
 بخلاف السمع فانه اذا حصل فيه طنين ثم أمر بالتباعد فيستحسب ذلك الطنين القار فيه فلا ينضبط متناه يقينا
 بخلاف ما اذا قرح السمع أولا وضبط فانه يتيقن منتهاه فعملوا في كل منهما بالا حوط اه شرح مر (قوله)
 فيضبط ما بين المسافتين) فلا يبصر بالصحيحة من مائتي ذراع وبالعليلة من مائة ذراع فوجه النصف كافى أصل
 الروضة اه زى ولواتهم بزيادة الصحيحة ونقص العليلة اختسبر في الصحيحة بتفسير ثياب ذلك الشخص
 وبالتغال لبقية الجهات فان تساوت الغايات فصادق والا فلا اه شرح مر (قوله) قال أهل الخبرة لا يعود
 عبارة شرح مر ويأتى هذا فى الامتحان وانتظار العود ما مر انتهت (قوله) وان لم يحسن صاحبه بعض حروف
 كارت والفتح خلفه أولا فة اه حل (قوله) لا يجناية) أى بان كان عدم احسان البعض خلفه أو با فة
 سماوية فتجب الدية بكلها حيث بقى له كلام مفهوم وضعفه لا يمنع كل الدية كضعف البصر والبطن (قوله)
 لتلا يتضاعف الغرم الخ) قضيته انه لا أثر لجناية الحربى لانها كاللا فة السماوية والوجه عدم الفرق اه شرح
 مر أى بين الحربى وغيره ويؤخذ منه بالاولى ان جناية السيد على عبده كالحر بى يوجب أيضا قوله والوجه
 الخ لم يبين علة الاوجه وقياس نظائره من ان الجناية الغير المضمونة كلال فة اعتماد الاول كالمهم مقتضى التعليل
 وعبارة جج وقضيته أى التعليل بما ذكره الشارح انه لا أثر لجناية الحربى فهو متجه وان قال الاذرى لا أحسبه
 كذلك اه ع ش عليه (قوله) وتوزع الدية على ثمانية وعشرين حرفا عربية) وأسقطوا الاكثر كها من الالف
 واللام واعتبار ماوردى لها والنحاة للالف والهمزة مردود أما الاول فلما ذكر وأما الثانى فلان الالف تطلق
 على أعم من الهمزة والالف الساكنة كما صرح به سيبويه فاستغنوا بالهمزة عن الالف لان دراجها فيها فان كان
 الجنى عليه من غير العرب وزعت على حروف لغته قلت أو كثرت كاحد وعشرين فى لغة واحد وثلاثين فى أخرى
 ولو تكلم بالثنتين وزع على أكثرهما اه شرح مر وقوله وزع على أكثرهما طاهره وان كانت الاقل
 العربية وعبارة الشيخ غيرة ولو كان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية وقيل على أكثرهما حروفا وقيل
 على أقلهما اه ع ش عليه (قوله) عربية) احتراز بها عن غيرها فان كانت لغته غيرها وزع على حروف
 لغته وان كانت أكثر ولو أذهب حروفا فعادله حروف لم يكن يحسنها ووجب للذهب قسطه من الحروف التى
 يحسنها قبل الجناية ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه فاقص من الجاني فلم يذهب الا ربع كلامه
 فلم يجزى عليه ربع الدية ليم حقه فاذا اقتص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شئ لان سرية القصاص
 مهددة اه م ل (قوله) ربع سبعها) أى لانه اذا نسب الحرف للثمانية والعشرين حرفا كان ربع سبعها
 وعبارة حل وربع السبع ثلاثة ابعروا بربعه اسباع بعير لكامل ويؤخذ لغيره بالنسبة انتهت (قوله)
 ولو قطع نصف لسانه الخ) قال الباقينى اطلاق ذهاب ربع الكلام ونصفه مجاز والمراد ربع أحرف كلامه
 أو نصف أحرف كلامه لان الكلام الذى هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها لا توزع عليه وانما
 التوزيع على حروف الهمجاء وتبع المصنف كغيره فى هذه العبارة الشافعى والاصحاب ونهت على ذلك لثلا
 يفهم منها غير المقصود اه شورى (قوله) اعتبارا با كثر الامرين الخ) اذ لو اتفرد لكان ذلك واجبه فدخل
 فيه الاقل ومن ثم اتجه دخول المساوى فيما لو قطع النصف فذهب النصف ولو قطع بعض لسانه فذهب كلامه
 وجبت الدية لانها اذا وجبت بذهابه بلا قطع فع القطع بالاولى اه شرح مر (قوله) المضمون كل منهما
 بالدية) ظاهر هذا التعليل ان لسان الاخرى فيه دية والراجح ان فيه حكومة لان النطق هو المعتبر يدل على هذا
 انه لو قطع بعض لسانه ولم يذهب شئ من كلامه لا يجب قسطه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصم لثلا

تذهب الجنابة هـ دراو لو قطع طرف لسانه فذهب الكلام عنه لزمته دية كاملة اعتبارا بالنطق وانما وجب
النصف فيما اذا قطع طرف اللسان فذهب ربع الكلام لان الجنابة على النصف الجرمي قد تحققت وقاعدة
الاجرام ذوات المنافع ان ينسبها فربما هذا الاصل اه سل وشورى وفي قل على الجلال
ما نصه قوله المضمون كل منهما بالدية أى الكلام واللسان بوصف النطق فيه فلا يخالف ما مر من ان في لسان
الانحوس حكومة ولذلك لو ذهب نصف كلامه بجنابة على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر وجبت عليه دية كاملة
اه وصورة وجوب الدية في اللسان وحده ما لو قطع لسان طفل على ما تقدم (قوله بان عجز عن التقطيع
والترديد التقطيع) هو اخراج الحروف من مخارجها والترديد تكريرها اه شيخنا وعبرة ع ش على مر
لعل المراد بالتقطيع تمييز بعض الحروف المختلفة عن بعض والترديد الرجوع للحرف الاول بان ينطق به ثانيا
كما نطق به اولاً انتهت (قوله وفي ازالة ذوق الخ) بان لا يفرق بين حلو وحامض ومر ومالح وعذب وعند اختلاف
الجاني والمجنى عليه في ذهابه يمتحن بالاشياء الحادة كروحامض بان يلغمها غيره له في غفلته فان لم يعبس صدق
بيمينه والا فالجاني بيمينه ولو ابطال معه نطقه أو حر كة لسانه السابقة فديتان كما قاله جمع بناء على ان الذوق في
طرف الخانق لاني اللسان لانه قد يبقى مع قطعه حيث لم يستأصل قطع عصبه أما على المشهور وبه جزم الراعي في
موضع انه في طرف اللسان فلا يجب الادية واحدة للسان كما لو قطع فذهب نطقه لانه منه كالبطش من اليد كما مر
اه شرح مر وقوله فديتان كما قاله جمع الخ صريح هذا السياق ان وجوب الديتين ضعيف كما يعلم بتأمله
لكن في حاشية الشيخ انه والمعتد فليراجع اه رشدي والذوق عند الحكماء قوة منبهة في العصب المفروش
على جرم اللسان تدرك بها الطعوم وبخاططة لعاب الفم بالطعوم ووصولها للعصب وعند أهل السنة ان الادراك
المذكور بمشئته الله تعالى اه زى (قوله وتدركه حلاوة وحوضة الخ) ولم ينظروا لزيادة بعض الاطباء
عليها ثلاثة لدخولها فيها كالحرافع والمرامق والقوصة مع الحوضة لان الطب يشهد بانها توابع واذا أخذت
دية المتبوع دخل التابع تحته اه شرح مر (قوله وفي ازالة مضغ الخ) بان يجنى على اسنانه فتخدر
وتبطل صلاحيتها للمضغ أو بان يتصاب غرس العينين فتتمتع حركتهما بحيثا وذهابا لانه المنفعة العظمى
للاسنان وفيها الدية فكذا منفعتهما كالبصر مع العين والبطش مع اليد فان نقص فحكومة اه شرح مر
وفي المصباح مضغت الطعام مضغاً من يابى تقع وقتل علكته والمضغ مثل سلام ما مضغ والمضغة بالضم ما بقي في
الفم مما مضغ اه (قوله وفيها الدية) أى في الاسنان ديتها لادية النفس فلا اعتراض وقوله كالبصر مع العينين
أى ان المنفعة العظمى للعينين هي البصر وليس المراد ان العينين فهما الدية لما مر من ان عيني الاعى ليس
فيهما الدية اه شورى فاندفع اعتراض الزيادة بقوله هذا التعليل انما يتجسده على المرجوح في واجب
الاسنان وهو دية النفس بازالتها كلها على الراجع وهو ان الواجب في كل سن نصف عشر دية المجنى عليه لانها
بهذا الاعتبار تزيد دية تجوعها على دية النفس اه (قوله بكسر صلب) يؤهم كاصله ان المني في الصلب خاصة
وقد نازع الامام في ذلك وقال الوجه عندي انه ليس للمني محل مخصوص من البدن وانما هو مادة ترسلها
الطبيعة من الغذاء الصحيح بالحلو والدمسم ثم أوعية المني في الخصبة وما يتصل بها اه عـيرة ولو قطع خصيه
فزال منه لزمه ديتان اه سم (قوله وقوة امناء) ينبغي أن يكون المراد بقوة الامناء القوة التي أودعها الله فيه التي
هي منشأ لتحصيل المني والظاهر ان من لازم ابطالها عدم تزوله وأما لو لم تؤثر الجنابة الا بمجرد انسداد انسداد المني
فنبغي أن تجب حكومة كلوجنى على اذنه فلم يرل السمع لكن انسداد المنفذ تأمل اه سم (قوله وقوة اجبال)
يتصور ذلك بالجنابة على الخصيتين لما يقال ان المني ينقذ فيهما اه عميرة اه سم وعبرة سل وصرح
في البسيط بان قوة الاجبال هي قوة الامناء وظهر الراعي تغايرهما فغير بكل منهما والمراد من ابطال قوة الامناء
ابطال قوة دفعه الى خارج مع وجوده في محله كما مر به صاحب التمييز انتهت (قوله وفي افضائها) اقتصار

بان عجز عن التقطيع والترديد
(فديتان) لانهما منفعتان
مقصودتان في كل منهما دية
(و) تجب دية (في) ازالة
(ذوق) كغيره من الحواس
(وتدركه حلاوة وحوضة
ومرارة وملاحة وعذوبة
وتوزع) الدية (عليهن) فاذا
زال ادراك واحدة منهن
وجب خمس الدية (فان
نقص) الادراك عن الكمال
الطعوم (فكسهم) في نقصه
فان عرف قدره فقسطه من
الدية والا فحكومة وذك
حكمه عنده معرفة قدره من
زيادتي (و) تجب دية (في)
ازالة (مضغ) لانه المنفعة
العظمى للاسنان وفيها الدية
فكذا منفعتهما كالبصر مع
العينين فان نقص حكمه
ما مر (و) في ازالة لثة (جاء)
بكسر صلب ولومع بقاء المني
وسلامة الذكر (وقوة امناء
و) قوة (اجبال) وقوة اجبال
لانها من المنافع المقصودة
ولو أنكر الجاني زوال لثة
الجماع صدق المجنى عليه
بيمينه لانه لا يعرف الامنة
(و) في (افضائها) أى المرأة
من زوج أو غيره بوطء أو غيره

(وهو رفع ما بين قبل ودبر) فان لم يستتمسك الفاعل بالحكومة مع الدية وقبل هو رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول وهو ما حرمه في الروضة
كاملها في باب خيار النكاح فان لم يستتمسك ٧٦ البول فحكومة مع الدية فعلى التفسير الاول في الثاني حكومتها على الثاني بالعكس وقال

الماوردي وعلى الثاني
تجب الدية في الاول من باب
اولى وعلى الاول تجب في
الثاني حكومة وصحح المتولي
أن كلامهما اقضاءه موجب
للدية لان المتع يختل بكل
منهما ولان كلامهما يمنع
امساك الخارج من أحد
السيلين فلو أزال الخارجين
لزمه ديتان وخارج بافضائها
اقضاء الحنفي ففيه حكومة
لادية (فان لم يمكن وطء الابن)
أى بالاقضاء (فليس لزوج
وطؤها) لاقضاءه الى الاقضاء
المحرم ولا يلزمها تمكينه (ولو
أزال) الزوج (بكرتها) ولو
بلا ذكر (فلا شيء) عليه لانه
مستحق لازالتها وان اخطأ
في طريق الاستيفاء بخشبة
او نحوها (او) ازالها (غيره
بغير ذكر فحكومة) نعم ان
ازالتها بكر وجب القود (او
به) أى بذكر (وعذرت)
بشبهة منها أو نحوها كأكراه
او جنون (فمهر مثل ثيابا
وحكومة) فان كان بزنا
بمطأوعتها وهى حرة فمهر
(و) تجب دية (رق) ازالة
(بطش و) ازالة (مشی) بان
ضرب يديه فزال بطشه او
صلبه فزال مشبه لانهما من
المنافع المقصودة (ونقص
كل) منهما (ك) نقص (سمع)
فيما سرفيسه في تعبيرى
بما ذكر زيادة على قوله وفي

المصنف على الدية بشر بانها لو كانت بكر ادخل فيها أرش بكارتم او هو كذلك في الاصح اه زى (قوله وهو
رفع ما بين قبل ودبر) عبارة شرح م ر وهو رفع ما بين مدخل ذكر ودبر فيصير سيل الفاعل والجماع واحدا
لقطعه النسل اذا النطفة لاستقر في محل العلق لانهما تراجها بالغاظا فاشبهه قطع الذكرا انتهت (قوله وقال
الماوردي الخ) مرادهم اذا حكايته بوجه آخر غير القول فيما يجب في الاول وهذا الوجه الاخير هو المعتمد من
وجهى الضعيف وقوله وعلى الاول تجب في الثاني حكومة هذا عين الاول المعتمد وذكرا لانه من بقية كلام
الماوردي وقوله وصحح المتولي الخ اشارة الى حكاية قول ثالث في الاقضاء اه شيخنا (قوله فلو أزال
الخارجين الخ) تفريع على كلام المتولي والمعتمد وجوب دية وحكومة اه ع ش والمراد بالخارجين في كلامه
ما بين القبيل والدير وما بين مخرج البول ومدخل الذكرا فكانه قال فلو فصل الاقضاء من وجب ديتان (قوله
ولا يلزمها تمكينه) أى بل يحرم عليها اه شورى (قوله وان اخطأ في طريق الاستيفاء بخشبة الخ) ظاهره
وان طلق قبل الدخول بل أو فسخ العقد منها أو بعينها ولا يجب شي في الفسخ ولا زائد على النصف في الطلاق
ولا ارش للبكرة ولو ادعت ازالها بالجماع لتسحق المهر وادعى ازالها باصبعه مثلا صدق كاشمها اطلاقهم وعبارة
شرح البهجة في تقرير قول المصنف وصدق من يجد جامعها ما نصه اذا ادعت جاعا قبل الطلاق وطلبت جميع
المهر فحده صدق انتهت وهل يجوز ازالة البكرة بخشبة ونحوها أم لا فيه نظر وقد قال بعضهم انه اذا كان
في ازالها بغير الذكرا مشتقة عليها أكثر منها بالذكرا حرم والا فلا اه ع ش على م ر (قوله أو غيره بغير ذكر
فحكومة) أى وان أذن الزوج وظاهره وان عجز عن اقضاءها أو أدت وهى غير رشيدة وهو ظاهر فتنبه له
فانه يقع كسيرا ومنه ما يقع من أن الشخص يعجز عن ازالة بكرة زوجته فيأذن لامرأة مثلا في ازالة بكارتها
فيلزم المرأة المأذون لها الارش لان اذن الزوج لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق لالزالة فينزل فعل
المرأة منزلة فعله لانا نقول هو مستحق لها بنفسه لا بغيره اه ع ش على م ر (قوله وعذرت بشبهة) قال في
شرح الروض من نكاح فاسد أو غيره اه وكتب شيخنا عليه ما ذكره الشارح في النكاح الفاسد بخالف
لما نقله النووي في شرح المذهب في كلامه على البيع الفاسد عن نصر الشافعي والاصحاب على انه لو تزوج
امرأة نكاحا فاسدا وظنها وهى بكر لزمه مهر مثلها بكر او لا يلزمه مهر ارش البكرة وقرى بان اتلاف البكرة
مأذون فيه في النكاح الفاسد كما في النكاح الصحيح بخلاف البيع الفاسد فانه لا يلزم منه الوطء انتهى اه
شورى (قوله فمهر مثل ثيابا وحكومة) ولم تدخل الحكومة في المهر لانه لاستيفاء منفعة البضع وهى لازالة تلك
الجلادة فهما وجهتان مختلفتان اه شرح م ر (قوله وهى حرة) أملاو كانت أمة فلامهر لها لانها بنى بل
حكومة لقوات جزء من بدنهما مما لوك لسيدها اه شرح م ر (قوله وفي ازالة بطش لها) في المصباح البطش
الاخذ بعنف ويطشت اليد اذا عملت فهى باطشة اه (قوله وازالة مشى) ويخص من ادعى ازاله مشيه بان يغبا
بجهاك كيف فان مشى علنا كذبه والاحلف وأخذ الدية اه س ل (قوله بان ضرب يديه الخ) هو مخرج
في ان بطش كل عضو مضمون بما يضمن به العضو من مقدار أو حكومة فراجع اه قل على الجلال (قوله
ولو كسر صلبه) فيه ثلاث لغات ضم أوليه وفتحهما وضم فكونه يقال صالب أيضا اه قل على الجلال
(قوله فرع في اجتماع الخ) ترجم كامله بفرع لانه مبنى على أصل سبق وهو وجوب الدية في ازالة الأطراف
وازالة المنافع اه سم ويجتمع في الانسان سبع وعشرون دية بل أكثر كما علم مما سمر اه شرح م ر
(قوله من ازالة أطراف ولطائف) أى اعضاء ومعان من آدمى حتى حقيقة ولورقيقا ويجب في البهمة قيمتها وقت
الموت مع ارش أطرافها ولا يندرج الارش في القيمة فارقا لا آدمى بان فيه نوع تعبد اه قل على الجلال

نقصها حكومة كما علم مما سمر (ولو كسر صلبه فزال مشيه وجماعه أو) مشيه (ومنيه فديتان) لان كلامهما مضمون بدية عند قوله
الافراد فكذا عند الاجتماع (فرع) في اجتماع جنائيات على أطراف ولطائف في شخص واحد (فعل ما يوجب ديات) من ازالة أطراف ولطائف

(لثان منه) سراية (أخره)

الجانى قبل اندمال) من فعله
(واتحد الحزب والموجب عمدا
أو غيره) من خطأ أو شبه عمد
(قديته) للنفس ويدخل فيها
ماعداه من الموجبات لانه
صار نفسا ودية النفس في
صورة الحزب وجبت قبل
استقرار بدل ماعداه النفس
فدخل فيها بدله كالسراية
وقولى منه أولى من قوله
سراية لافادته انه لومان من
بعضه بعد اندمال البعض
الا لا يدخل موجب
الدية وخرج بمابعده ما أخره
غير الجاني أوخره الجاني
لكن بعد الاندمال أو قبله
واختلف الحزب والموجب بان
حزبه عمدا وكن موجب خطأ
أو شبه عمد أو عكسه أوخره
خطأ وكن موجب شبه عمد
أو عكسه فلا يدخل ماعدا
النفس فيها اختلاف
الفاعل في الأولى والحكم في
الثالث واستقرار بدل ماعداه
النفس قبل وجوب ديتها
في الثانية

*(فصل في الجناية التي
لا تقدر لارشها والجناية على
الريق)* (تجب حكومة قيمها)
بوجب الامم (لا مقدر فيه)
من الدية ولا تعرف نسبتها من
مقدر فان عرفت نسبتها من
مقدر بان كان بقربه موصفة
أو جاقعة وجب الاكثر من
تسطع وحكومة كالمهر وهي
حزبه نسبتها لدية نفس نسبة
مانع (بالجناية) (من قيمته)
اليها (بعد البرء) بغير موقوف

(قوله فثان منه) أى من جميعه أى جميع ماوجب ديت كفى شرح م ر وعبارته أزال طرفا كاذنين ويدين
ورجلين ولطائف كعقل وسمع وشم فثان سراية من جميعها كإبصاره وأما اليه بالفاء فلا اعتراض عليه فدية
وخرج بجميعها اندمال بعضه فلا يدخل واجبه في دية النفس اه قال الرشدي قوله من جميعها يعنى مات قبل
اندمال شئ منها وان كن الموت انما ينسب لبعضها دليل المفهوم الا فى وصرح به هذا والدم فى حواشى شرح
الروض اه (قوله قبل اندمال من قوله) انظر ما معنى الاندمال فى اللطائف وكذا السراية تعنىها اه رشدي
(قوله لافادته) أى تعبير المتن فينتد قوله فثان منه معناه انه مات قبل اندمال شئ اه شيخنا (قوله وخرج بما
بعده الخ) قال العراقي مقتضى عبارة المنهاج وغيره انه لو مات بسقوط من سطح مثلا تجب الديات كلها لانه جعل
المعول فى التداخل على الموت بالسراية أو الحزب قبل الاندمال وهذا هو الذى أفتى به الباقي وفرق بينه وبين
اعتبار التبرع فى المرض الخوف اذا مات من الثلث ولو مات من سطح ونحوه لان التبرع صدر عند الخوف فيستمر
حكمه قال ولم أر من تعرض لذلك اه ويمكن أن يقال لاجابة الى الفرق لانه كما انه استمر فى الوصية حكم ما وقع
كذلك فى الجناية لان تلك الجنایات أوجبت ديات فاذا لم تسقط فداستمر حكمها فليتأمل اه سم (قوله أو
قبله) واختلف الحزب والموجب الخ ذكر فى هذا الحزب زست صور تأمل (قوله واختلف الحزب والموجب)
بقى ما اذا اختلف الحزب وموجب البعض فيما ذكر واتفق مع موجب البعض الاخر فيما ذكر وظاهر انه
يدخل فى دية النفس ما اتفق موجب مع الحزب فيما ذكر دون ما اختلفا اه سم

(فصل فى الجناية الخ) أى فى واجب الجناية التى لا تقدر فيها الخ وتاخير هذا الفصل الى هنا أولى من تقديم
الغزالي له أول الباب اه شرح م ر ووجه الأولوية ان الحكومة يعتبر فيها نسبتها الى دية النفس أو ارش
الجناية على عضو قيمه مقدور وذلك فرع معرفته مقدور وما لا مقدور ومعرفة ما يجب فى ذلك اه ع ش
عليه (قوله تجب حكومة الخ) سم حكومة لتوقف استقرار امرها على حكمها كم أو محكم بشرطه ومن ثم
لواجتهاد فيها غير لم يستقر اه شرح م ر وقوله على حكمها كم أى وذلك لانها تقتصر الى فرض الحر وقبلا
بصفاته وتعتبر قيمته ثم ينظر لمدار النقص ويؤخذ بنسبته الى الدية وهذا انما يستقر بعد معرفته المقومين وقوله
أو محكم بشرطه وهو كونه مجتهدا أو قضايا أو قاضيا ضرورة اه ع ش عليه وفى قول على الجلال
قوله تجب الحكومة الخ سميت بذلك لتوقفها على حكمها كم أو محكم حتى لو وقعت باجتهاد غيره مالم تعتبر كذا قالوه
وفيه نظر لانه بعد أن يقال بعدم وقوعها الموقوع لودفعها الجاني أو أخذها الجاني عليه منه بلا حكم على أن فى
دخول الحاكم فيها نظر لان الاعتبار فيها النسبة التى مرجعها الى أهل الخبرة لا الى الحاكم نعم توقف ما لا نسبة فيه
على الحاكم ظاهر كليا فى نحو أنملة لها طرفان أو اذا لم يوجد نقص فراجع اه (قوله فيما لا مقدور فيه)
ما واقعة على جرح أو نحو موقوفه مما لا مقدور فيه بيان لما كما أفاده الرشدي والفاء فى قوله فيه تعاليمه كما يفيد
شرح م ر (قوله فيما لا واجب مالا) احتريزه بماوجب تعزيرا كإزاله شعر لاجمال فيه كالباط أو عانة أو به
جالولم يفسد منبته كهيئة فان أفسده فالارش لا يقال إزاله لحيه المرأة جلالها فيقتضى أن لا حكومة لها
لأننا نقول لحيه المرأة تكون جلالا فى عبيد يترتب بها فجنس الحيية فيه جلال فاعتبر فى لحيه المرأة بخلاف شعر
الابط ونحوه فلا يكون جلالا أصلا بل الجلال أزاله لانه لكل أحد اه م ر ملخصا ولا يجب فى الشعور
قوله لعدم انضباطها اه شرح م ر وقوله كالمهر أى فى قول المتن وفى الشجاج قبل موصفة ان عرفت
نسبتها منها الاكثر من حكومة وقسط من الموصفة تأمل (قوله وهى جزء) أى من عين الدية وان كان التقويم صغ
بكل من النقد والابل اه من شرح م ر وع ش عليه (قوله نسبتها ناقص) بفتح التاء كضبطه بالقلم اه
شورى (قوله بعد البرء) ظرف لقيمتها والظاهر انه لا حاجة له لان المدار على قيمته سلما من الجرح نعم
التقويم انما يكون بعد الاندمال وبعبارة شرح م ر انما يقوم الجاني عليه بمعرفة الحكومة بعد الاندمال اذ

بصفاته) التي هو عليها اذا لم لا قيمة له ٧٨ فلا كانت قيمته بلا جناية عشرة وبها تسعة والنقص العشر فيجب عشر الدين وقوله الجناية

امرأة زيلت فسد منبتها الجناية
عبد كبير يزى بها (فان لم
ييق) بعد البرء (نقص) لافيه
ولا في قيمته (اعتبر اقرب
نقص) فيمن حالات نقص
قيمه (الى البرء) فان لم ينقص
الاحال سيلان الدم ارتقينا
اليه واعتبرنا القيمة والجراحة
سائلة فان لم ينقص اصلا
فقيس به زرقط الحاقا
للمجرع بالعام والضرب
للضرورة وقيل يفرض
القاضي شيئا باجتهاده ووجه
الباقين (ولا تباع حكومة
ماله) ارش (مقدر) كيد
ورجل (مقدرة) لثلاثكون
الجناية على العضو مع بقاءه
مضمونة بما يضمن به العضو
نفسه فتعفى حكومة الاغلة
بجرعها وقطع ظفرها عن
ديتها وحكومة جرح الاصبع
بطوله عن ديتيه (ولا تباع
حكومة) مالا مقدره (كفخذ
وعضد) دية نفس) وان بلغت
ارش عضو مقدر او زادت
عليه (او دية متبوعه) كان
قطع كفها لاصابع فلا تباع
حكومة دية الاصابع (فان
بلغت) شيئا من التلات
المذكورات (نقص فاض
شيئا) منه (باجتهاده) لتلا يلزم
المذكور السابق وذكر هذا
في الثاني فمع ذكر الثالث من
زيادتي قال الامام ولا يكفي
نقص اقل من مسمول وكلام
المأوردى يقتضى اعتبار

الجناية قبل الاند مال قد تسرى الى النفس انتهت وعبارة سم قوله بعد البرء بان يقوم بعد برئه سليمان ثم يقوم
وبه اثرها وينظر الى التفاوت بينهما اه شرح الروض انتهت ويتأمل في قوله ثم يقوم وبه اثرها فان كان المراد
انه يقوم بوصف كونه مجنبا عليه قد يرى من الجناية كماله المتبادر من قول المتن فان لم يبق نقص الخ كان فيه
اجحافا بالمجنى عليه اذ النقص في هذه الحالة ان يوجد يكون قليلا جدا وكيف ترك حالة سيلان الدم مثلا بالفعل
وينظر لحالة الاند مال والبرء وان كان المراد انه يقوم بوصف كونه مجنبا عليه لم يبرأ بل جراحته سائلة لم يلتم
مع قول المتن فان لم يبق نقص الخ فليتأمل وفي قل على الجلال قوله ويقوم بعد اندماله أى الا ان مان المجرع
بغير السرية اودام الجرح بلا برء فيقوم قبل اندماله اه (قوله فلو كانت قيمته الخ) والتعويض في الجرح يكون
بالابل والنقد فكل منهما جاز لانه يوصل الى الغرض اما القن فالواجب في حكومته النقد قطعاً وكذا التعويض
لان القسمة فيه كالدية اه شرح مر (قوله وتقدر لجيسة امرأ الخ) فالأخذ انما هو في مقابلة فساد
المنبت لافى مقابلة ازالة الشعر لانه لو ازال لحيته رجل ولم يفسد المنبت لا يجب شي الا التعزير لان الشعور لم يقدر وا
لها شي مثل الجراحات وايضا تقدم انه لو قطع سن غير منقور ولم يفسد منبتها لا يجب فيها شي فهذا أولى اه
شيخنا عزى (قوله فان لم يبق نقص الخ) عبارة شرح الروض وان لم ينقص بالجرح بعد اندماله شي من
منفعته أو جمال أو قيمة كقطع سن أو أصبع زائدة فأقرب نقص الى الاند مال يعتبر انتهت وهي كعبارته هنا
تفيد انه لو نقص الجمال دون القيمة لا يعتبر أقرب نقص فانظر ماذا يعتبر قليلاً ولمعه كفى قوله فان لم ينقص
أصلاً اه سم (قوله اعتبر أقرب نقص) أى أقرب وقت يوجد فيه نقص قبل وقت الاند مال اليه وهكذا
الى حال سيلان الجراحة فان لم يوجد نقص أصلاً فرض القاضي حكومة باجتهاده على المتمد (تنبيه) * اذا
فرض القاضي حكومة في شخص لم تصر حكماً لازماً في كل شخص لاختلاف أحوال الجراحات وبذلك فارق نظيره
في جزاء الصبداه قل على الجلال (قوله بطوله) قيد به لانه لو لم يكن كذلك كان في أغلة واحدة مثلاً فحكومة
شرطها ان تنقص عن دية الاغلة اه ع ش على مر (قوله ولا تبلغ حكومة مالا مقدره دية نفس) فيه
ان هذا لا يتصور لما تقدم في تعريف الحكومة من انها جزء من الدية فلا يمكن بلوغها باها وبه تعلم ما في قوله
من التلات وفي قل على الجلال قوله ولا تبلغ دية نفس هذا محال لما تقدم من اعتبار النسبة اه وفي سم
قوله ولا تبلغ حكومة الخ فيه بحث لان الحكومة تمثل نسبة نقص القيمة من الدية فمن لازمها نقصها عن الدية
ماى حاجة لقوله ولا تبلغ الخ والجواب ان غرضهم من هذا الكلام الاشارة الى أنه لا يشترط نقصها عن ارش
عضو مقدر بل يجوز ان تبلغه وتزيد عليه واليه أشار الشارح بقوله كغيره فكانهم قالوا حكومة مالا مقدره
لا يشترط نقصها عن ارش المقدر كفى في حكومة المقدر فتأمل فانه دقيق ملج اه سم وفي ع ش ما نصه وبلوغ
الحكومة دية نفس مشكل لما مر من أن الحكومة جزء من الدية كدسبة ما نقص العيب من قيمته اليها لو كان
سائماً فاذا جنى على مالا مقدره قدر سليمان من تلك الجراحة ومجر وطور جب في مقابلتها جزء من ديتيه وهذا
التصور لا يتصور بلوغ الحكومة على مالا مقدره دية نفس فكان الاثنا اسقاط الثانية اه (قوله فان
بلغت شيئا من التلات الخ) من المعلوم ان حكومة مالا تقدر فيه كفخذ وساعد لا تبلغ دية نفس وظاهر قوله
فان بلغت شيئا من التلات الخ انها تبلغها تأمل اه سل (قوله قال الامام ولا يكفي الخ) عبارة شرح مر
نقص القاضي منه باجتهاده أكثر من أقل متمول فلا يكفي أقل متمول بخلاف ما وردى وابن الرضا اذا قل
غير منظور اليه لوقوع المساحة والتعاقب به عادة انتهت وقوله أكثر من أقل متمول أى مما وقع كربع بغير
مثلاً اه ع ش عليه (قوله والمقدر) مبتدأ وقوله كوضحة حال أو نعت وقوله يتبعه الشين خبر وقوله
حواله نعت للشين أو حال منه والضمير يرجع للمقدر أى حالة كون الشين حوالى المقدر ومثل المقدر مالا
مقدره ولكن عرفت نسبتهم من مقدار كدلاجية مجنبا موضحة عرفت نسبتها منها فيبيع الارش الواجب فيها

حواليه) ولا يفر بحكومة لانه لو استوعب جميع موضعه بالايضاح لم يلزمه الارش موضحة ٧٩ نعم ان تعدى شيئا القمامة فلا في استباعة

وجهان صحيح منهما البارزى

عدم استباعه فهو مستثنى

من الاستباع كما استثنى منه

مالو اوضح بجيبته فانزال

حاجبه فان عليه الاكثر

من ارش موضحة وحكومة

النشين وازالة الحاجب فانه

المتولى واقره الشخان اما

لا يتقدر ارشه فيقدر الشين

حواليه بحكومة لضعف

الحكومة عن الاستباع

بخلاف الدية وتقدم في

التيمم تفسير الشين (وفي

اتلاف (نفس رقيق) ولو مدبرا

ومكاتباً وأم ولد (قيمه) وان

زاد على دية الحرك كسائر

الاموال المتلفة (و) في اتلاف

(غيرها) أى غير نفسه من

الاطراف والاطائف (ما

نقص) من قيمته سليماً (ان لم

يتقدر) ذلك الغير (في حر)

نعم ان كان أكثر من ارش

متبوعه أو مثله لم يجب كابل

بوجب القاضي بحكومة

باجتهاده لئلا يلزم المحذور

السابق في الحر نقله البلقيني

عن المتولى وقال هو تفصيل

لابد منه واطلاق من اطلاق

يحمل عليه (والا) أى وان

تقدر في الحر كوضحة

(قنبته) أى فيجب مثل

نسبته من الدية (من قيمته

ففى) قطع يده نصف قيمته كما

يجب فيها من الحر نصف دية

وفى قطع (ذكره وانتيبه

قيمتاه) كما يجب فيهما من الحر ديتان نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما يداً مثلاً وجناية الثانى قبل اندمال الاولى ولم يمت منهما لزمه نصف

ماوجب على الاول فلو كانت قيمته ألفاً فصارت بالاولى ثمانمائة لزم الثانى مائتان وخسرون لأربع مائة لان الجناية الاولى لم تستر وقد اوجبنا نصف

الشين حواليها اهـ (قوله حواليه) أى فى حواليه أى جهاته وقد تقدم فى التيمم انه جمع حول
بمعنى جهة على غير قياس وان كان على صورة المتن (قوله من ارش موضحة) هذا أحد الامرين وقوله وحكومة
الشين وازالة الحاجب هذا هو الامر الثانى أى ومن الحكومة الكائنة لمجموع الشين وازالة الحاجب فيقابل
بينهما وبين ارش الموضحة وفى قول على الجلال قوله ولا يفر بحكومة مالم يحل أى ان اتحد المحل والا كوضحة رأس
تعدى شينها الى القفا فلا يتبع ويفر بحكومة على المقدم ولو اوضح بجيبته فانزال حاجبه وجب الاكثر من
أمر وثلاثة ارش الموضحة وحكومة الشين وحكومة الحاجب قيل وهذا مستثنى مما تقدم اهـ (قوله واقره
الشخان) أقول وجه استثناء ذلك انه كان قياس ما ضرر وجوب الارش مطلقاً دون شئ آخر وان زادت
الحكومة عليه تأمل اهـ سم (قوله فيقدر الشين حواليه الخ) ففى حكومة الجرح يقدر سليماً ثم جرح
بدون الشين ثم جرح بحايه ويؤخذ ما بينهما فهذه حكومة الجرح وفى حكومة الشين يقدر جرح بحايه دون الشين
ثم جرح بحايه ويؤخذ ما بينهما فهذه حكومة الشين ولو عفا عن احدهما بقيت الاخرى ويجوز بلوغ مجموعهما
دية النفس اهـ حل وفى شرح مـر مثله ثم قال وفائدة ايجاب حكومتين لذلك انه لو عفا عن احدهما لم
تسقط الاخرى وانه يجوز بلوغ مجموعهما دية اذا الواجب نقصه عنها كل منهما على انفراد لا مجموعهما فلا
اشكال فى ذلك حكماً ولا تصويراً اهـ (قوله وفى اتلاف نفس رقيق الخ) ذكره بعد الحكومة لاشتراكهما فى الامر
التقديرى قال الاصحاب العداً أصل للحر فى الحكومة والحر أصل للعبد فى التقدير واعلم ان الجناية على الرقيق
ان كانت مع اثبات بدعيه فقد سلف بياتها فى الغصب وان كانت لامع ذلك فهو المذكور هنا اهـ عميرة اهـ
سم (قوله نفس رقيق) خرج بالرقيق البعض ففى طرفه نصف ما فى طرف الحر ونصف ما فى طرف القن ففى يده
ربع الدية وربع القيمة وفى أصبعه نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا القياس فيما زاد من
الجراحة أو نقص ذكره الماوردى وسكت عن حكم غير المقدور ويتجه أن يقدر كله حرائم فتناول ينظر واجب
ذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحر فتناول ينظر ما نقصه الجرح من قيمته ثم يوزع كل منهما على ما فيه من الرق
والحرية فلو وجب بالتقدير الاول عشر الدية وبالثانى ربع القيمة وجب قيم نصف عشر الدية
ونصف ربع القيمة اهـ شرح مـر (قوله ما نقص من قيمته سليماً) وقياس ما تقدم فى الحر ان الرقيق
لا يقوم أيضاً الا بعد البراءة لانه قبله قد يحتمل السراية الى النفس (قوله نعم ان كان أكثر من ارش متبوعه) كان
قطع كفاً بلا أصابع وكل ما نقص من قيمته بسبب قطعها أكثر من نصف قيمته أو مثلاً (قوله واطلاق من
أطلق يحمل عليه) عبارة شرح مـر وما نقله البلقيني عن المتولى انه لو كان أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب
كابل بوجب الحاكم شيئاً باجتهاده لئلا يلزم المحذور المار وقال انه تفصيل لابد منه وان اطلاق من أطلق
محمول عليه غير متجه اذا نظر فى القن أصالة الى نقص القيمة حتى فى المقدور على قول فلم ينظر وا فى غيره لتبعيته
ولم يلزم عليه الفساد الذى فى الحر اهـ ومثله فى ج (قوله قنبته من قيمته) فلو كان تحت يد غاصب فقطع
يد موجباً أكثر الامر من النسبة ونقص القيمة اهـ عميرة اهـ سم (قوله نعم لو جنى عليه اثنان الخ)
استدراك على قوله والا قنبته من قيمته والغرض من الاستدراك بيان ان محل ما سبق أن تعدد الجناية
أو تعدد بعد اندمال الاولى اهـ حل وعبارة الرشيدى قوله نعم لو جنى عليه اثنان الخ هذا مستثنى من أصل
المسئلة لان خصوص قطع الذكر والاشين فكان الاولى تقديمه عليه انتهت (قوله لزمه نصف ماوجب على
الاول) أى ولا يلزمه ارش المقدور بالنسبة للقيمة هذا محط الاستدراك وقوله اذا أربعمائة أى التى هى
نصف قيمته وقت جنايته أى الثانى وقوله لم تستر أى فهى قابلة لزيادة النقص على المائتين الى أن يباغ
النقص خمسمائة فكانه انقص الخمسمائة ابتداءً ولكن قيمته وقت جنايته الثانى خمسمائة لكن فيه ان

قيمتاه) كما يجب فيهما من الحر ديتان نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما يداً مثلاً وجناية الثانى قبل اندمال الاولى ولم يمت منهما لزمه نصف ماوجب على الاول فلو كانت قيمته ألفاً فصارت بالاولى ثمانمائة لزم الثانى مائتان وخسرون لأربع مائة لان الجناية الاولى لم تستر وقد اوجبنا نصف

القيمة فكان الاول اتتم
نصفها

(باب وجبات الدية)
غير مامر منها في البابين قبله
(والعاقلة وجناية الرقيق
والغرة والكفارة)*

للقتل بعطف الاربعة على
موجبان وزيادة المتوسطين
منها في الترجع (صاح أو
صل سلاخا فان كن على غير
قوى تميز) لصبا أو جنون
أو نوم أو ضعف عقل كأن
(طرف) كان (مال) كسطح
(فوق) بذلك بان ارتدبه
(فئات) منه (فشيء بعد)
فيضمن ما تلف بذلك (والا)
بان لم يمت منه او كان ذلك على
قوى تميز او غير مولى يكن
بطرف مكان عال بان كان
بأرض مستوية او قريبة
منها فوقع بذلك فئات (فهو)
لان موت غير قوى التميز
في الاولى غير منسوب للفاعل
وفيما عداها بغير ذلك في
غاية البعد وعدم تماسك
قوى التميز بذلك خلاف
الغالب من حاله فيكون
موتهم موافقة قدر الحكم
فيما ذكر منوط بالتمييز
القوى وعدمه لا بالبلوغ او
المراهقة وعدمه هما كإوقع
في الاصل بل مفهوم كلامه
في المميز متدافع وتعبيري
بغير قوى تميز وعال اعم من
تعبيره بصبي لا يعز وسطح
(كلو وضع حرا) ولو غير مميز

الجناية الاولى كما انها قابلة الى أن تصل بالنقص الى خمسمائة هي قابلة لان تصل به لا كثر منها أو أقل فليظن
ما وجه اعتبارهم لثمة ما بخمسمائة وقوله وقد أوجبنا قص القيمة أي أوجبنا على الاول نصف القيمة التي
هي الالف وقوله انقص نصفها أي أزال نصف الالف أي فكانه بجنايته عليه مير قيمته خمسمائة فبقي عليه
الثاني وهو يساويها اه شيخنا

(باب وجبات الدية)

(قوله غير مامر) أي مما وجب الدية ابتداء كقتل الوالد وكقتل الخطا وشبه العمد اه زي (قوله في البابين
قبله) أي باب كيفية القود وكتاب الديان ففيه تغليب للباب على الكتاب اه شيخنا وعبارته شرح مر وقول
الشارح في البابين فيه تغليب باب كيفية القصاص على الكتاب الذي بعده فاطلق عليهما بابين وهو صحيح انتهت
(قوله لوصاح) أي بنفسه أو بأئله معه اه شرح مر (قوله على غير قوى تميز) أي ولو كان في ملك الصاح
كذا بخط شيخنا بامش المحلى (تبيينه) في فتاوى البغوي لوصاح بدابة الغير أو هيجهما بوثبة ونحوها فسقطت
فيءاه أو وهدة فهلكت وجب الضمان كالصبي كذا بخط شيخنا بامش المحلى وقوله شيخنا بامش في شرحه عن
قوله اه عن فتاوى البغوي وقيد الضمان بقوله أي ان ارتعدت قبل سقوطها فغير مامر اه سم (قوله كأن
بطرف مكان عال) أي سواء دخله بحق أو تعديا وسواء كان واقفا أو جالسا أو مضطجعا أو مستلقيا وقوله
كسطح أي أو على شفير بئر أو نهر أو جبل اه من شرح مر (قوله فوقع بذلك) أي عقبه كما يؤخذ من
تعبيره بالغاء الدالة على التعقيب وقوله فئات الغوري المستفاد من الغاء غير شرط بل الشرط أن ينشأ موته عن
ذلك ولو لم يمت لكن ذهب عقله أو بصره أو مشيه أو عضو منه ضميمته عاقلة الجاني أيضا اه من الحلبي وشرح مر
وقوله لكن ذهب عقله الخ الظاهر أن هذا لا يتقيد بغير المميز ولا بكونه بطرف عال فليراجع اه رشدي
(قوله بان ارتدبه) ليس الارتعاد شرط بل المدار على ما يظن على الظن كون السقوط بالصباح وقوله
فئات الغوري التي أشعرتهم بالغاء غير شرط ان بقي ألم الى الموت ولو لم يمت بل انحسل بعض أعضائه ضمن
أيضا اه مل (قوله فيضمن) أي الصاح أو السال أي عاقلة ما تلف أي من نفس أو عضو وان كان سببه
في النفس وقوله بذلك أي بالصباح أو السل (قوله بان لم يمت منه) أي ومات من غير دليل كلام الشارح
الا في التعليق اه زي وايستقيم قوله بعد فهدر (قوله وفيما عداها) أي وموت غير قوى التميز
فيما عداها أي الاولى والمراد بما عداها خصوص الاخيرة لا ما يشمل الثانية لانه عليها بعد بقوله وعدم تماسك
الخ وقوله فيكون موتها أي غير قوى التميز في الصورة الاخيرة وقوله في الثانية وغرضه هذا الرد على الضعيف
وعبارته شرح مر والثاني في كل منهما أي المميز وغيره الدية لان الصباح حصل به في الصبي الموت وفي البالغ
عدم التماسك المقتضى البسه ودفع بان موت الصبي الى آخر ما قاله الشارح (قوله فيكون موتها موافقة قدر)
يؤخذ منه انه لا كفارة على الصاح اه ع ش على مر (قوله كإوقع في الاصل) أي حيث جعل الضمان
منوطا بالبلوغ أو المراهقة وجعل عدم منوط بعدم التميز كما يعلم من مراجعة عبارته وقوله في الميراث أي الذي
لم يراهق البلوغ (قوله بل مفهوم كلامه في المميز متدافع) عبارته صاح على صبي لا يعز على طرف سطح فوقع
فئات فدية مغلطة على العاقلة وفي قول قصاص ولو كان بأرض أو صاح على بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصل
وشهر سلاح كصباح ومراهق متيقظ ككبالغ انتهت قال مر وعلم من قوله متيقظ ان المدار على قوة
التمييز لا المراهقة كما يستفاد ذلك من كلام الشارح رداعلى من زعم تدافع مفهوم عبارة المصنف في الميراث
(قوله كلو وضع حرا) قال الماوردي وغيره مولى لرب يدي شخص ورجليه وألقاه في شبعة قسبه عمد ولا ينافي
هذا قولهم سواء أمكنه انتقال أم لا لانه مفروض في عدم احداث صنع فيه اه زي وعبارته حل قوله كما
لو وضع حرا بمسبعة أي ولم يحدث فيه صنعا ولا بان ربط يديه ورجليه فهو شبه عمد ولو فعل به أحد هذين فتوة

(بمسبعة) أي موضع السباع (فا كلسبع) فانه هدر (وان عجز عن تخطيطه) منه لان ذلك ليس ٨١ باهلا لولم يوجد ما يلحق السبع اليه بل

الغالب من حال السبع
الفرار من الانسان بخلاف
مالو وضعه في زينة السبع
وهو فيها أو التي السبع عليه
فأكله فطيه القود وخرج
بحر الرقيق فيضمنه بوضع
اليد وتعييرى بالحرأولى من
تعيير بالصبي (ولو صاح على
صيد فوق) به (غير مميز من
طرف) مكان (عال) بان
ارتعده فيات منه (تخطأ)
لانه لم يقصد وتعييرى بذلك
أولى مما عبر به (ولو ألفت)
امرأة (جنينا) بازواجها
(بيعت نحو سلطان اليها) أو
الى من عندها (ضمن) يبناته
للمفعول بالقرعة كلسيأتى
سواء أذ كرت عنده بسوء
أم لا خلافا لما هو به كلامه
من ان ذكرها عنده بذلك
شرط وخرج بالقت جنينا
مالومات فرعانه فلا ضمان
لان مثله لا يقضى الى
الموت نعم لومات بالالقاء ضمن
عاقلة ديتها مع القرعة لان
الالقاء قد يحصل منه موت
الام ونحوه من زيادتي (ولو
تبسح بسلاح دار يامنه فرى
نفسه في مهلك كثر) وهذا
أعم مما عبر به (عالمابه)
فيهاك (لم يضمنه) لانه باشر
اهلاك نفسه قصدا (أو
جاهلا) به لعمى أو ظلمة أو
غير ذلك (أو انخسف به
سقف) في طريقه فهلك

الكلام تقتضى انه كذلك انتهت (قوله بمسبعة) بفتح الميم وسكون السين الارض الكثيرة السباع وضم الميم
وكسر الباء ذات السباع فانه في المحكم فهي على الاول اسم مكان على مفعلة وعلى الثاني اسم فاعل من أسبعت
الارض واقصر الشارح على الاول لانه الاصل اه شوبرى (قوله وان عجز عن تخطيطه منه) أي لم يفر
أو هرم اه قل على الجلال وهذه الغاية لاردو عبارة أصله مع شرح مر وقيل ان لم يمكنه انتقال عن المهالك
في محله ضمن لانه اهلا له عرفان أمكنه فتركه أو وضعه بغير مسبعة فاتفق ان سبعا كاه أو كان بالغاهدر
قطعا كلف صده فتركه عصب حرجه حتى مات انتهت (قوله ولم يوجد ما يلحق السبع اليه) مقتضاه انه لو أُلجأ
اليه لم يكن هدرًا وقد صرح به في قوله أو التي السبع عليه فأكاه (قوله بل الغالب من حال السبع الخ) عبارة
شرح مر اذ الوضع ليس باهلا ولم يلحق السبع اليه من ثم لو أُلحق أحدهما على الآخر وهو في زينة مثله
ضمنه لانه يشب في المضيق ويفر بطبعه من الاذى في التسع انتهت (قوله وهو فيها) أمالو كلن خار جهاه ووضعه
فيها فمكرو وضعه بالمسبعة اه شرح مر (قوله ولو صاح على صيد) غير الصيد من الاذى مثله فيما يظهر كذا يخاطب
شيخنا بهامش المحلى اه سم اه ع ش (قوله ولو ألفت جنينا الخ) أي ولو قد فت فاجهضت ضمنته عاقلة القاذف
بخلاف مالومات فلا كلاً أو فسد ثيابها حدث خرج منها فزاعلوا أو ماها برسول الحاكم لتدليهما على أخيهام مثلاً
فأخذها فاجهضت اتجه عدم الضمان حيث لم يوجد من واحد منهما نحو اقزاع نعم يظهر حمله على من لم تتأثر
بمجرد رؤية الرسول أو ما من هي كذلك لاسيما والفرض انه أخذها فيضمن القرعة عاقلة ما وينبغي للحاكم
اذا أراد طلب امرأته ان يستل عن جملتها ثم تطلق في طلبها اه شرح مر (قوله يبعث نحو سلطان) اعتمد
مر فيما لو طلبها الرسل كذبا أن الضمان على الرسل فقال أو طلبها رسل السلطان بأمره مع علمهم بظلمه ضمنوا
الآن يكرههم فكما في الجلال كاهو ظاهر اه سم على المنهيج ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان
كذبا مهددا وحصل الاجهاض بزيادته فقط تعلق الضمان به كلاً ولو لم يطلبها السلطان أصلاً فلو جهل الحال بان
لم يبع لم تأثير الزيادة في الاجهاض أو كلام السلطان فغيره نظروا الاقرب ان الضمان على عاقلة الرسول لتعديه
بالمخالفة ولو جهل هل زاد أو لا فالظاهر ان الضمان على عاقلة الامام دون الرسول لان الاصل عدم الزيادة اه
ع ش على مر (قوله نحو سلطان) أي ممن له سيطرة ومهابة تقتضى ذلك أي شدة الخوف منه وينبغي
أن يكون مثل ذلك اخبارها بموت ولدها أو زوجه فاقول كذب الرسول على السلطان في طلبها كان الضمان على
عاقلة وكذا لو أمره السلطان وهو يعلم ظلمه في طلبها الا أن يكون مكرهاً على ذلك بحيث يتذبح الضمان على
عاقلة السلطان وعليه في غير ذلك اه حل وفي ع ش على مر قوله نحو سلطان أي من مشايخ البلدان
والعربان والمشد اه (قوله ضمن) أي ضمنته عاقلة اه شرح مر أي عاقلة السلطان أو عاقلة الرسول
ان كان كاذباً على السلطان اه ع ش عليه (قوله بالقرعة كلسيأتى) عبارة شرح الروض بقرعة على عاقلة
الطالب انتهت ويؤخذ منه ان الدية فيما لومات بالالقاء غائبة فهي دية شبهة عدا فراجع اه سم
(فائدة) قال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم على ان من أركب صبيال يبلغ دابة أو مملوكا بغير اذن مواليه
فتلاف انه يكون ضامنا اه سم اه ع ش (قوله خلافا لما هو به كلامه) لا يهاجم في كلامه بل ذلك
مفهوم من كلامه بالطريق الاولى لانه اذا ضمن جنينها مع ذكرها بسوء عند دفع عدم ذكرها بالطريق الاولى
لاستحقاق طلبها اه مر اه زى (قوله فلا ضمان) أي لالهالاولولدها الشارب لبنها بعد الفرع اه
شرح مر (قوله ضمن عاقلة ديتها مع القرعة) أي عاقلة الرسول ان كان كاذباً أو صادقا وهو يعلم ظلم المرسل
بل رساله وعاقلة المرسل ان كان الرسول صادقا وهو لا يعلم ظلم المرسل اه ع ش (قوله هار يامنه) أي عميرا
أما غير المميز فيضمنه تابعه مطلقا لان عدم خطأ اه صل ومثله في ع ش على مر (قوله كلاً علم صيا
العوام) هذه صورة قوله أو حفر بئر اعدوا في هذا ثمان مورد ذكر ثنتين بقوله كان حفرها جاك غيره أو مشترك

وذكر أربعة بقوله أو بطريق الخ وذكروا اثنين بقوله أو لا يضرها الخ وقوله أو بدله في صورة واحدة فصور
المنطوق عشرة ثم علل أولاه بقوله لتعديه باهمال الصبي وعلل ستة بقوله وبالخطأ أي في ملك الفسيف والمشتك
وفي الطريق والمجد على الوجه المذكور وعلل اثنين وهما قوله أولم يأذن فيه امام الخ بقوله وبالاقتيات وعلل
الآخر بقوله وبالتغريب وقوله واذن الامام فيما يضر الخ راجع لقوله وان أذن فيه الامام وقوله أما لو حفرها الخ
شروع في بيان مسائل المفهوم وهي ثلث عشرة وقوله بغير ما ذكر أي بغير تعدد وبغير دلهية على الوجه المذكور
فذكر أربعة بقوله كان حفرها بموت الخ وأربعة بقوله أو بطريق الخ وثلثين بقوله أولم يأذن ولم ينه الخ
وثنتين بقوله أو حفرت بدله في الخ وقوله لجوازه أي في الكل وقوله مع عدم التغريب راجع للاختلافين واحترز
به عن صورة المنطوق السابقة بقوله والمصالح العامة الخ راجع لقوله أولم يأذن ولم ينه الخ وقوله نعم بحث
الزركشي الخ راجع للغاية التي ذكرها بقوله وان حفر لمصلحة نفسه بالنسبة للمسيح تأمل (قوله كلو علم
صيا النعم الخ) أي ولو أمره السباح بدخول الماء فتدخل بخنار ففرق ضمنه أيضا كما قاله العراقيون لا التزامه
الحفظ شرعا فان رفع يده مختارا من تحتها وان كان بالغاهو لا يحسن السباحة ففرق ضمنه بالقول كما قاله البلقيني
لأنه الذي أغرقه وخرج بالصبي البالغ فلا يضمنه مطلقا لا في رفع يده من تحتها كما قررناه لان عليه ان يحتاط لنفسه
اه شرح مر (قوله ففرق) في المختار غرق في الماء من باب طرب فهو غرق وغارق وأغرقه غيره وغرقه وغرقه
فهو غرق وغريق وجام غرق بالفضة أي على والغريق أيضا مطلق القتل وأغرق الفارس في القوس أي
استوفى مدها اه (قوله أو حفر بتراعدوانا) في المختار حفر الأرض من باب ضرب احتقرها والخفرة
بالضم واحدة الحفر اه (قوله أو حفر بتراعدوانا) أي ولو كان التردى بعد موت الخافر اه بخط شيخنا
(فرع) قال في الروض وشرحه فلو تعدى بدخول ملك غيره فوقع في بئر حفرته عدوانا فهل يضمنه الخافر
لتعديه أو لا تعدى الواقع فيها بالدخول وجهان صحيح منهما البلقيني وغيره الثاني فان أذن له المالك في وصولها
فان عرق بالبرء لا ضمان والانه لا يضمن الخافر أو المالك وجهان في تعليق القاضي قال البلقيني والارجح
انه على المالك لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسيا فعلى الخافر اه سم (قوله أو مشترك بلاذن)
ولا يبيده تصديق المالك في الاذن بعد التردى بل لا يضمن بيته اه شرح مر وقوله بعد التردى أما قبل
التردى فيسقط الضمان لانه ان كان أذن له قبل فظاهر وان لم يكن أذن له فهذا ان كان قد وقع التردى بعده كان
بعد سقوط الضمان عن الخافر بتقدير انه حفر بلاذن ثم ما تقرر من انه لا يبيده تصديق المالك في الاذن بعد
التردى لعل وجهه ان الحفر في ملك الغير الاصل فيه التعدي وهو يقتضي ضمان الخافر فقول المالك كنت
أذنك أسقط ما أسقط الحق باخبار واحد غير صحيح ولا نظر الى ان الاصل عدم الضمان وبراءة التهمة اه ع ش
عليه (قوله أيضا أو مشترك) أي مشترك فيه لان الفعل اذا كان لازما لا يكون اسم مفعوله الا موصولا بحرف جر
أو ظرف أو مصدر ثم يتوسع بحذف الجار فيصير الضمير متصلا فيستراه شرح مر (قوله أو مسجد) ولا يضمن
بتعليق قنديل وفر من حصر أو حشيش ونصب عدو وبناء سقف وتطمين جدار في المسجد ولو بلاذن من الامام
اه شرح مر (قوله يضر حفرها فيه المارة) وليس مما يضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع للاصلاح
لان مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة اه ع ش علي مر (قوله أو حفرها بدلهية) أي
أو كان به بئر لم يتعد حفره وخرج بالبئر نحو كلب عثور بدلهية فلا يضمن من دعاها فالتمس لان افتراسه عن
اختياره ولا مسكان اجتنبه بظهوره اه شرح مر (قوله لتعديه باهمال الصبي) أي مع كون الماء من
شأنه الاهلاك وبه فارق الوضع في مسبعة لانها ليس من شأنها الاهلاك اه شرح مر (قوله وذلك شبه عمد)
أي في المسائل العشرة اه شرح مر (قوله كن رضى المالك بإبقاء الخ) وتقرر بالامام بعد الحفر بغير اذنه
يرفع الضمان كغير المالك السابق والحق العبادي والهردي القاضي بالامام حيث قاله الاذن في بناء مسجد

(ففرق أو حفر بتراعدوانا)
كان حفرها بملك غيره أو
مشتك بلاذن فيه أو
بطريق أو مسجد يضر
حفرها فيه المارة وان أذن
فيه الامام أو لا يضرها ولم
يأذن فيه امام والخافر غير
مصلحة عامة فهلك غيرها
(أو) حفرها بدلهية
بكسر الهمزة وسقط فيهما من
دعائها لاجلها) نحو ظلمة
أو تعطلت لها فاته يضمن
لتعديه باهمال الصبي
وبالخطأ وبالاقتيات على
الامام وبالتغريب واذن الامام
فيما يضر كلا اذن وذلك شبه
عمد نعم ان انقطع التعدي
كان رضى المالك بإبقاء البئر
أو ملكها المتعدى

واتخاذ سفاية بالطريق حيث لا يضر بالمارة اه شرح مر (قوله فلا ضمان) ولو استأجره لنحو هذا أو
نحو حفر بئر فسقط أو انهار عليه لم يضمن سواء أعلم المستأجر أنها تنهار أم لا فيما يظهر إذا لا تقصير بل المقصر الاجير
لعدم احتياطه لنفسه وان جهل الاتي باراه شرح مر (قوله أو بملكه على العادة) فان تعدى لكونه وضعه
بقرب جدار جاره ضمن ما وقع بحمل التعدي * (فرع) * لا يضمن المتوكل من نار أو قدها في ملكه أو على سطحه
الا إذا أوقدها أو أكثر على خلاف العادة أو في موضع شديداً إلا ان اشتد الريح بعد الايقاد فلا يضمن ولو أمكنه
الطفاء أو هافلم يفعل كلاً وبني جداره مستوياً ثم مال أو أمكنه اصلاحه ولم يفعل حتى وقع على شيء فالتلفه فلا ضمان
وكذلك مستحق المنفعة اه صل (قوله وحفرن لمصلحة عامة للمسلمين) يؤخذ مما ذكر من التفصيل
ان ما يقع لاهل القرى من حفر آبار في زمن الصيف للاستقاء منها في المواضع التي جرت عادتهم بالمرور فيها
والانتفاع بها انه ان كان بحمل ضيق يضر المارة ضمن عاقلة الحافر ولو باذن الامام وان كان بحمل واسع لا يضر بهم
فان فعل لمصلحة نفسه كسقي دوابه منها واذن له الامام فلا ضمان وان كان لمصلحة نفسه ولم يأذن له الامام ضمن
وان انتفع غيره تبعاً والمراد بالامام من له ولاية على ذلك المحل والظاهر ان من ملزم البلاد له مستأجر للارض
فله ولاية التصرف فيها اه ع ش على مر (قوله ويضمن ما تلف بقمامات الخ) وما تولد من فعله في ملكه
على العادة لا يضمنه كحجر سقطت وقد وضعت بحق وحطب كسره فطار بعضه فالتلف شيئاً ودابة ربطها فيه
فرفست انساناً خارجاً فان خالف العادة كمتوكل من نار أو قدها بملكه وقت هبوب الريح لا ان هبت بعد
الايقاد وان أمكنه اطفاءها فلم يفعل فيما يظهر وان نظرقه الاذرعى أو جاوز في ايقادها ذلك أو سقى أرضه
وأسرف أو كان به اشتق وعلم به ولم يحتط بسده أو من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقاً أو لمصلحة عامة مع مجاوزة
العادة ولم يتعمد المني عليه مع علمه بضمه بخلاف ما إذا لم يجاوز العادة وان لم يأذن الامام فيه كما اقتضاه اطلاق
الشيخين وغيرهما وان قل الزركشي عن الاصحاب انه لا بد من اذنه كالحفر بالطريق وبطرق على الاول بدولم
الحفر وتولد المفاسد منه فتوقف على اذنه بخلاف ما هنا ويؤخذ من تفصيل سم في الرش ان تحية اذى
الطريق كحجر فيها ان قصده مصلحة عامة لم يضمن ما تولد منه وهو ظاهر والالتك الناس هذه السنة المؤكدة
أو من جناح أى خشب خارج من ملكه الى شارع وان أذن الامام فسقط وأتلف شيئاً أو من تكسير حطب في
شارع ضيق أو من مشى أعمى بلا قائد أو من عجن طين فيه وقد جاوز العادة أو من وضع متاعه لا على باب حانوته
على العادة فضمنون لكنه في الجناح على ما يأتي في المبراش من ضمان الجميع بالخارج والنصف بالكل وان جاز
أشراعه وفارق ما مر في البئر بان الحاجة هنا أكثر وأغاب فلا يمكن اهداره اما إذا لم يسقط فلا يضمن ما تلده به
ونحوه كالوسق وهو خرج الى ملكه وان سبل ما تحته شارعاً أو الى ما سبله يجنب داره مستثني ما يشرع اليه كما
يحتث الاذرعى أو الى ملك غير مومن سكة غير نافذة باذن جميع الملاك والاضمن اه شرح مر وقوله وقت
هبوب الريح ويقال مثل ذلك التفصيل فيما لو أوقد ناراً في غير ملكه لكن في محل جرت العادة بالايقاد فيه كما
يضع لارباب الزراعة من انهم يوقدون ناراً في غيطانهم لمصلحة تتعلق بهم لكن جرت العادة بما وقوله أو من رشه
للطريق لمصلحة نفسه مطلقاً وان لم يجاوز العادة والاضمن المباشر للرش فإذا قال لا سقاء رش هذه الارض حمل
على العادة فحيث جاوز العادة تعلق الضمان به فان أمر صاحب الارض السقاء بمجاوزة العادة في الرش
تعلق الضمان بالأمر وانظر لو جهل الحال هل الزيادة عن العادة تشأت من السقاء أو من الأمر أو تنازعا
والا قرب ان الضمان على السقاء لا الأمر اذا الاصل عدم أمره بالمجاوزة كالأمر أصل الأمر اه ع ش
عليه وعبارة الشورى * (فرع) * يضمن رش الماء في الطريق لمصلحة وان لم يجاوز العادة لمصلحة
المسلمين كدفع الغبار إذا لم يجاوز العادة اذن الامام أو لا قال الشيخان لو رمى نخامة بطريق ضمن من رلق بها ان
ألقاها على الممر ومثله كما قال الرافعي ما لو ألقاها في الحمام وهو المعتمد خلاف قول الغزالي ان ضمانه في اليوم

فلا ضمان اما حفرها بغير
ما ذكر كأن حفرها بموت
أو بملكه على العادة أو بملك
غيره أو مشترك باذن أو
بطريق أو معجداً لا يضر
المارة واذن الامام وان
حفرن لمصلحة نفسه أو لم
يأذن ولم ينه وحفرن لمصلحة
عامة للمسلمين كالحفر
للاستقاء أو لجمع ماء المطر أو
حفرن بدهليز وسقط فيها
من لم بدعه أو من دعاهو كان
عالمها فلا ضمان لجوازه
مع عدم التعريض والمصالح
العامة يغتفر لاجلها المضرات
الخاصة نعم بحث الزركشي
الضمان فيما لو حفرها بمعجداً
لمصلحة نفسه ولو باذن الامام
وقول جاهلهم امن زيادتي
(ويضمن ما تلف بقمامات)
بضم القاف اي كلسات
(وقشور) نحو (يطبخ
طرحت بطريق) الا ان يعلم
بها انسان ويمنى طلبها قصداً
فلا ضمان كما هو معلوم (او)
تلف (بجناح

الثاني على الجمعي لان التنظيف عليه بحسب العادة اه ومثلها مالوا لقي ما يوافق فيه أو سدرا فزلق به انسان اه (قوله ما تلف بضممان) نعم ان كانت في منعطف عن الشارع لا يحتاج المار اليه أصلا فلا ضمان به لانه استيفاء منفعة مستحقة كما قال الأذري انه متعين والغزى انه حق وكلام الأئمة لا يخالفه لان هذا وان فرض عدمه من الشارع فالتقصير من المار بعدوله اليه فسقط ما للبقي هنا وخرج بالشارع ملكه والموان فلا ضمان فيهما مطلقا بطرحهما مالوا وقت بنفسهما يبرح أو نحو فلا ضمان وان قصر في رفعها بعد ذلك أخذنا مما قدمناه اه شرح مر وقوله فالتقصير من المار بعدوله اليه قضيته انه لو لم يعدل اليه اختيارا بل لعروض زجة ألقاه اليه ضمن وقضية اطلاق قوله أولا نعم ان كانت في منعطف الخ خلافة فليراجع والظاهر عدم الضمان مطلقا أي جاهلا كان أو عالما لعل به من استيفائه منفعة مستحقة والظاهر أن من القسمات ما يحصل أيام المطر اذا حصل الماء على بعض الابواب فينحى الى محل آخر فيجري فيه حكم القسمات فيضمن المتحى ما تلف به حيث كان جاهلا ولم يكن في منعطف عن الشارع لا يحتاج اليه المارة اه ع ش عليه (قوله أوميزاب) هو بالياء لغة قليلة والاصح الهمز من أرب الماء يرب اذا سال وفيه لغة ثالثة ميزاب بتقديم الراء على الزاي وأما عكسه فأنكره المصنف في التعرير وروى ابن مالك حكاه عن الاعرابي فتخصنا فيه على أربع لغات اه عميرة اه سم (قوله وان جاز اخراجه الخ) عبارة أصله مع شرح مر ويحل للمسلم لا ذى في شوارعنا الخراج الميزاب العالية التي لا تضر المارة الى شارع وان لم يأذن الامام لعموم الحاجة اليه والتالف به المضمون في الجديد وكذا اجماع تقطر منها المار في الجناح ويكوى وضع طبنا بالطريق ليطين به سطحه مثلا وقد خالف العادة فانه يضمن من يزلقه به والتقديم لاضمان فيه لضرورة تصرف المياح ومنع الاول الضرورة فان كان بعضه أي ما ذكر من الميزاب والجناح في الجدار فسقط الخراج أو بعضه وتلف شيئا فكل الضمان على واضعه أو عاقلته لو وقع التلف بما هو مضمون عليه خاصة وخرج بقوله بعضه مالوا لم يكن منه شيء فانه يضمنه فيه فيضمن الكل ولو بسقوط بعضه مالوا لم يكن كله فيه فلا ضمان بشئ منه كالجدار وان سقط كله أو الخارج وبعض الداخل أو عكسه فالتلف شيئا بأكاه أو باحد طرفيه فنصفه في الاصح ولو انكسر في الهواء نصفين وقد سقط كله ثم اصاب نظران اصاب بما كان في الجدار لم يضمن أو بالخارج ضمن الكل كما قاله البغوي في تطبيقه ولو نام على طرف سطحه فانقلب في الطريق على ما قال الماوردي ان كان سقوطه بانهباء الحائط من تحته لم يضمن وان كان لتقلبه في نومه ضمن لانه سقط بفعله ولو تلف ماء الميزاب شيئا ضمن نصفه ان كان بعضه في الجدار والباقي خارجا لم يضمن ما اتصل بالارض ثم تلف به انسان قال الغزى فالقياس التضمن أيضا وقياس ذلك ان ماليس منه خارجا لا ضمان فيه لكن أطلق في الروضة الضمان بالميزاب ويوجه بانه لا يلزم من التفصيل في محل الماء جريانه في نفس الماء لتمييز داخله وخارجه بخلاف الماء ومجردهم وده غير المضمون لا يقتضي سقوط ضمانه لاسيما مع مروره به على المضمون وهو الخارج وبهذا الاختير يفرق بينه وبين ما يطاير من حطب كسره في ملكه انتهت وقوله فان كان بعضه في الجدار أي الجدار الداخل في هواء الملك كما لا يخفى بخلاف الجدار المركب على الروشن في هواء الشارع كما هو الواقع في غالب الميازيب فانه ينبغي ضمان التالف بهذا الميزاب مطلقا اذ هو تابع للجدار والجدار نفسه يضمن ما تلف به لكونه في هواء الشارع كما مر فليتبينه اه رشدي (قوله فان تلف بالخارج) أي بان انقض الخراج سقط وسقط على شئ وتلفه (قوله أو به وبالدخل) بان سقط الميزاب بنهاية داخله وخارجه أو سقط الر وشن داخله وخارجه قال في الاعباب في باب المبيع قبل قبضه وعليه أي البائع نقله عن الطريق اذا مات فيها كفي الجواهر ويستفاد منه كما قال القفال ان من ملأه بهيمة في الطريق كفر من عليه نقلها منها وانما لو ماتت في دار لم يجزله طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الروضة تحريم وضع القسمات في الطريق وانما ذكر الضمان به نعم ذكر الما لاذري عن البغوي وهو يؤيد مسئلتنا وهي تؤيده اه والكلام

أوميزاب) خارج (الى شارع) لان الارتفاق بالطرريق والشارع مشروط بسلامة العاقبة (وان جاز اخراجه) أي الجناح والميزاب للحاجة (فان تلف بالخارج) منها (فالضمان) به (أو به) وبالدخل فنصفه (لان التلف بالداخل غير مضمون) فوزع عليه وعلى الخارج من غير نظر الى وزن أو مساحة

في غير المنعظلات اما هي فيجوز طرح القسامات فيها كما يدل عليه كلامهم في الجنايات واما طرح الميتة ولو
نحوه رفق مر حرمته حتى في تلك المنعظلات لان فيه ابلغ ابداء للمارين اه ما في شرح العباب وينبغي
ان يلحق بالميتة فيما ذكر ما يعرض له نحو النتن من اجزائه ككرش وان كان مذكرا لا يذاع المذكور
وليتأمل بعد هذا الكلام مع كراهة التحلي في الطريق فقط على المعتمد الان يقال الكلام هنا في وجوب النقل
عن الطريق ويلتزم ذلك في الخارج اذا تضرر الناس او يفرق بان ضرر الميتة ونحوها أشد من ضرر الخارج
فليجوز كذا في حاشية التحفة في باب البيع قبل قبضه اه شوبري (قوله كجدار بنا ما تلا الى شارع) ولما حكم في
هذه اجباره على نقضه فان لم يفعل فللمارين النقض كما قاله في الانوار اه شرح مر (قوله او ملك غيره)
ومنه السكة التي لا تنفذ اه شرح مر (قوله فان مات تلف به مضمون الخ) عبارة شرح مر فكجناح
فيضمن الكل ان حصل التلف للماتل والنصف ان حصل بالكل ويؤخذ منه انه لو بناه ما تلا من أصله ضمن كل
التلف مطلقا أي سواء تلف كله أو بعضه اه ع ش عليه (قوله ولا يبرأ نائب الجناح الخ) المراد بالنائب
والباني المالك الا امر لا الصانع لانه آله اه شرح مر وينبغي ان المراد بالمالك أعم من مالك العين
والمنفعة حيث ساغ له اخراج الميراث اه ع ش عليه (قوله حتى لو تلف بهما) أي المنصوب بصورتيه والمبنى
(قوله فالضمان عليه) أي الباني * (فرع) * لو اختل جداره فطلع السطح ودق لا صلاحه فسقط على
انسان قال البغوي ان سقط حال النقص فعلى عاقلة الدية اه سم اه ع ش (قوله او بنا ما تلا الى ملكه)
نعم لو كان ملكه مستحق المنفعة للغير باجارة مثلا ضمن كجناحه الاذرى لانه استعمل الهواء المستحق للغير لكنه في
حوادثي الروض ضعف ما قاله الاذرى اه س رل وعبارة شرح مر وما تفقهه الاذرى من انه لو كان
ملكه مستحق المنفعة للغير بخوارجة ضمن لانه استعمل هواء مستحقا للغير مردودا انتهت أي بانه تصرف في
ملكه واستحقاق غيره عارض لا اعتبار به اه ع ش عليه وعبارة سم قوله او بنا ما تلا الى ملكه الخ
قال الاذرى نعم ان كان ملكه الماتل اليه الجدار مستحقا للغير باجارة أو وصية كان كجناحه ما تلا الى ملكه غيره
فيما يظهر لان منفعة الهواء تابعة لمنفعة القرار اه فلو اقتضت مدة الاجارة ثم سقطت بجهة انتفاء الضمان كما
لو بناه ملك الغير ثم باعته فانه يتبقى الضمان كما بينه في شرح الروض ولانه لو أنشأ بناءه الا ان لم يكن ضامنا فاقام
انتهت (قوله او بعده فلا ضمان) أي حيث بناء على العادة اه حل (قوله فلا ضمان وان أمكنه اصلاحه)
كالصريح في عدم الضمان اذا بناه مستويا ثم مال الى ملك غيره وأمكنه اصلاحه وطالبه الغير به لم يمهونه
صرح في شرح الروض قال اذا صنع له في الميل بخلاف نحو الميراث اه اه سبط طب ولصاحب المالك
مطالبته من مال جداره الى ملكه بنقصه أو اصلاحه كغصان شجرة انتشرت الى هواء ملكه فله طلب ازالها
لكن لا ضمان فيما تلف به اه شرح مر وتخرج بصاحب المالك الحاكم فليس له مطالبة من مال جداره
الى الشارع بنقصه اه سم على ج أقول ومثله بالاولى عدم مطالبة الحاكم من مال جداره الى ملك غيره
وقوله فله طلب ازالها أي فلولم يفعل فلصاحب المالك نقضه ولا رجوع له بما يغرمه على النقض ثم رأيت اللميري
صرح بذلك اه ع ش عليه * (تنبيه) * في شرح مر في باب بيع الاصول والثمار عند قول المتن
ويصح بيعها أي الشجرة بشرط القطع أو القطع وبشرط الإبقاء مانصه ولو سقط ما قطع أو قلعه على شجرة
البائع فالتلف ضمنه ان علم سقوطه عليه والا فلا كذا أفق به والدرجة الله تعالى وتنظير بعضهم فيه بان التلف
من فعله فليضمنه مطلقا والعلم وعدمه انما يؤثر في الاثم وعدمه غير صحيح نشأه من عدم استحضاره المنقول فقد
صرح بما أفق به الشيخان في باب اتلاف البهائم وعبارة ابن القري في روضه وان ضرب شجرة في ملكه وعلم
انها تسقط على غافل ولم يعلمه ضمن والا فلا يضمنه اذا لا تقصير منه اه (قوله ولو تعاقب سبب اهلاك الخ) لعله أراد
بالسبب ماله دخل لان الحفر شرط لاسباب اصطلاحه اه سم اه ع ش على مر (قوله عدوانا) نعم

(كجدار بنا ما تلا الى شارع)
او ملك غيره بنقصه فانما
تلف به مضمون كالجناح ولا
يبرأ نائب الجناح والميراث
وباني الجدار من الضمان
بيع الدار لغيره في صورة
الشارع ولغير المالك في
صورة ملك غيره حتى لو تلف
بهما انسان ضمنه عاقلة
البائع كما نقله الشيخان عن
البغوي وأقرانهم ان كانت
عاقلة يوم التلف غير هاون
النصب أو البناء فالضمان
عليه صرح به البغوي في
تعليقه اما لو بناه مستويا
فقال على شارع او ملك غيره
او بناه ما تلا الى ملكه وسقط
وتلف به شيء حال سقوطه او
بعده فلا ضمان وان أمكنه
اصلاحه لان الميل في الاول لم
يحصل بفعله وله في الثاني أن
ينفي في ملكه كيف شاء (ولو
تعاقب سبب اهلاك كائن حفر)
واحد (بثرا) حفر عدوانا
(ووضع آخر حجرا) وضع
(عدوانا)

فعتبر به انسان ووقع بها
فهك (فعل الاول) من
السبين بحال الهلاك وهو في
هذا المثال الوضع لان العور
بما وضع هو الذي الجاء
الى الوقوع فيها المهلك فوضع
الحجر سبب اول للهلاك
وحفر البئر سبب ثان له (فان
وضعه بحق) كأن وضعه في
ملكه (فالحافر) هو الضامن
لانه المتعدي وللرافعي فيه
يحتذ كونه مع جوابه في
شرح الروض وغيره (ولو
وضع) واحد (جرا) في
طريق (وآخران جرا)
بجنبه (فعتبر بهما آخر
فالضمان له) (اثلاث) بعدد
الواضعين (أو وضع جرا)
في طريق (فعتبر به غيره
فدخرجه فعتبر به آخر)
فهك (ضمنه المدحرج) لان
الحجر انما حصل ثم يقع
(ولو عثر) ماض (بقاعد أو
قائم أو واقف بطريق اتسع
وماتا أو أحدهما مدرعاً)
لنسبته الى تقصير بخلاف
المعشور به لا يهدر وهذا ما في
الروضة كالشرحين ووقع
في الاصل أنه يهدر فلم يفرق
بينهما (فان ضاق) الطريق
(هدر قاعدونائم) لتقصيرهما
لا عثر بهما لعدم تقصيره
(وضمن واقف) لان الوقوف
من مرافق الطريق لا عثر
به لتقصيره نعم ان انحرف
الواقف الى المائتي فاصابه
في انحرافه ومانا كاشين
اصطدما وحكمه ياتي على
الامر

لمصدر محذوف أو حال يتأويله بتعد يا وجهه الشارح راجع الكل من الحفر والوضع ولو قصره على الوضع كاهو
المتبادر من المتن لكان أولى اذا تعدى بالحفر ليس قيد بل عدم الضمان عند عدم التعدي به أولى هكذا
يستفاد من شرح مر (قوله فعتبر به) مثلث الناء والفتح أشهر ومضارعه مثله اه شوبري لكن الذي في
المصباح انه من باب ضرب وقتل وان المصدر العثار بكسر العين (قوله سبب أول) المراد به الملاقي للتالف
أولاً المفعول أولاً لان العثر هو الذي أوقعه فكان واضعه أخذ موزداً فيها اه شرح مر (قوله
وللرافعي فيه بحث الخ) فقال ينبغي ان لا يضمن الحافر أيضاً كولو كان الواضع للحجر سيلاً أو سبباً أو حراً فان
العثر يهدر اه حل وفارق حصول الحجر على طرفها بخوسيع أو حربي أو سبيل بان الواضع هنا أهل
الضمان في الجملة فاذا سقط عنه لا تنفقاء تعديه تعين شريكه بخلاف السيل ونحوه فانه غير أهل للضمان أصلاً
فسقط الضمان بالسكينة اه شرح مر وهذا حاصل ما في شرح الروض ثم قال مر ولا ينافي كلام
المصنف ما لو حفر بئر بملكه ووضع آخر فيها سكينة فانه لا ضمان على أحد أما المالك فظاهر وأما الواضع فلان
السقوط في البئر هو المقتضى للسقوط على السكين فكان الحافر كالمباشر والاخر كالسبب فلا حاجة الى
الجواب بحمل ما هنا على تعدى الواقع بمروءه أو كان الناصب غير متعدي قد تشكل مسألة السيل ونحوه بقول
الماوردي لو برزت بقلة في الارض فعتبر بهما روضاً سقطا على حديد منضوبة بغير حق فالضمان على واضع
الحديدة وأجيب بان هذا اذا غير معمول به أي فلا ضمان على واضع الحديدة وهو المعتمد أو بان البقرة لما
كانت بعيدة التأثير في القتل فزاد أثرها بخلاف الحجر ولو كان بيده سكين فالق رجل عليها فهلك ضمنه الملقى
لا صاحب السكين الا ان تلقاهما ولو وقع على بئر فدفع أحدهما صاحبه فلما هوى جذب معه الادفع فسقطا
وماتا فان جذبه طمعاً في التخلص وكانت الحال توجب ذلك فهو ضامنان خلافاً للصمري وان جذبه لاذك
بل لا تلافى الجذوب ولا طريق له الى خلاص نفسه بمثل ذلك فكذلك كل تجارح أو مائتا اه (قوله فعتبر بهما)
أي معاً كإشيرة قول الشارح بجنبه بخلاف ما لو عثر بالحجر الاول ثم عثر في الثاني فان الضمان على الثاني اه
حل (قوله فالضمان له اثلاث) وان تفاوتت افعالهم كالجراحات المختلفة يجامع تأثير كل منهما في الباطن
اذل ودفع مؤثر في الاعضاء الباطنة به يدفع زعم الزركشي ان هذا كالضربان يجامع التأثير في ظاهر البدن
كذا في شرح الارشاد لشجنا قليلاً اه سم (قوله ضمنه المدحرج) أي سواء كان عمداً أو سهواً أو جهلاً
أو قصداً أو التمس الطريق لمنعطف فعاد إليها اه قل على الجلال (قوله ولو عثر بقاعد أو قائم أو واقف
بطريق) أي لغير غرض فاسد وقوله فان ضاق الطريق أي أو اتسع ووقف أو قام أو قصد لغرض فاسد كسرقة
كإيجته الاذرعى ومحل اهدار القاعد ونحوه كما يجتث الاذرعى اذا كان في متن الطريق ونحوه املو كان بمنعطف
ونحوه بحيث لا ينسب الى تعد ولا تقصير فلا ولو عثر بجالس بمسجد لما يتره عنه ضمنه العاثر وهدر كولو جلس
بملكه فعتبر به من دخله بغير اذنه ونائم به معتكفا كجالس وجالس لما يتره عنه ونائم به معتكف كائتم بطريق
فيفصل فيه بين واسع وضيق اه شرح مر وعبارة الروض متناوشرها والمجذب بالنسبة لقاعد وقائم فيه
واذا نائم معتكف فيه كالمكث لهم فعلى عاقلة العاثر دينهم وهو مهدر وفي تشبيه ذلك باللائحة من الى ان محله فحين له
المكث بالمسجد بخلاف ما لو امتنع عليه كجنب وحائض وكافر دخل بلاذن والمسجد لنا ثم فيه غير معتكف
وقائم أو قاعد في ما يتره عنه المسجد كالطريق فيفصل فيه بين واسع والضيق كما مر وخرج بماد كرا قائم
فيه لذلك فكما لقاعد في ضيق انتهت (قوله بطريق اتسع) بان لم تضر المارة بنحو النوم فيه أو كان بموات
اه شرح مر (قوله وهذا ما في الروضة) معتمد اه عش (قوله فلم يفرق بينهما) في المختلوفين في الشئ من
باب نصر اه (قوله نعم ان انحرف الواقف الخ) بخلاف ما لو انحرف عن المائتي فاصابه في انحرافه أو انحرف
اليه فاصابه بعد تمام انحرافه فالضمان على المائتي فقط اه صل والله أعلم (قوله على الامر) في المصباح

﴿فصل﴾ فيما وجب الشركة في الضمان وما يذ كرمعه لو (اصطدم حران) ماشيان ٨٧ أو راكبان ولو صيين أو مجنونين أو حاملين مقبلين

و جئت في أثره بفحنتين وأثره بكسر الهمزة والسكون أي تبعه على قرب

﴿فصل﴾ فيما وجب الشركة في الضمان لا يقال ليس هذا في ترجمة الباب لأننا نقول هو من جملة موجبات الدية وقوله وما يذ كرمعه أي من مسئلة اشراف السفينة على الغرق ومن مسئلة التحنيق اه ع ش على مر (قوله لو اصطدم حران الخ) في المختار صدمه ضربه بجسده وبأيه ضرب وصادمه وتصادما و اصطدما وفي الصباح صدمه صدمما من باب ضرب دفعه وتصادم الفارسان و اصطدما أي أصاب كل واحد الآخر بثقله وجذبه اه ولو تجاذبا جبالا لهما أول غيرهما فانه قطع وسقطا وما تاف على عاقلة كل منهما نصف دية الآخر وهو الباقي فان قطع غيرهما فماتت فديتهما على عاقلة واحدة أو مات أحدهما بارحاء الآخر الجبل فنصف دية على عاقلة وان كان الجبل لأحدهما والآخر ظالم هدر الظالم وعلى عاقلة نصف دية المالك ولو ذهب ليقوم فاخذ غيره بشو به ليقعد فتزق بفعلهما لزمه نصف قيمته وكذا الومشى على نعل ماش فانه قطع بفعلهما كما يأتي اه شرح مر ولو اختلفا في أنه بفعلهما أو بفعل الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيجوز تصديق الماشي لأن الأصل براءة ذمته مما زاد على النصف اه ع ش عليه (قوله أو راكبان) أو مانعة خسلو وقوله ولو صيين أو مجنونين أو حاملين أي أو مختلفين في كل من الثلاثة اه شيخنا وشمل كلامه ما لو لم يقدرا لراكب على ضبطها وما لو قدر وغلبت وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا الذي ركوبها اه شرح مر (قوله أو حاملين) عبارة أصله مع شرح مر أو اصطدم حاملان وأسقطا وماتت فالدية كما مر من أن على عاقلة كل نصف دية الأخرى وعلى كل أربع كفارات واحدة لنفسها وأخرى لنفس الأخرى وحينئذ لا اشتراكهما في إهلاك الأربع أنفس وعلى عاقلة كل نصف غرتي جنيتهما لأن الحامل إذا جئت على نفسها فاجتهدت لزم عاقلة الغرة كمالو جئت على أخرى وانما لم يهدر من الغرة شي لأن الجنين أجني عنهما انتهت (قوله أو مدبرين) بأن كانا ماشين القهقري اه وشيخي (قوله نصف قيمته الآخر) أي وعلى الآخر إذا لم تكن الدابة التي معه مملوكة له بقية قيمتها لصاحبها فقير المملوكة لا يهدر منها شيء وعلى كل منهما أيضا في تركته كفارتان أحدهما لقتل نفسه والأخرى لقتل صاحبه وسيأتي ذلك في كلامه في باب كفارة القتل اه حل (قوله وان لم تكن مملوكة) المعتمد في غير المملوكة ضمان الكل لا النصف وظاهره أنه يجب على من معه الدابة الغير المملوكة له بقية قيمتها لصاحبها فعمل أنها إذا لم تكن مملوكة لمن هي معها لا يهدر منها شيء إلا أن قيمتها مع الآخر على من هي معه وهذا معنى قول الروض وشرحه هذا أن كانت الدابتان لهما فأن كانتا لغيرهما كالمعارتين والمستأجرتين لم يهدر منهما شيء لأن المعار ونحوه مضمونان وهذا المستأجر ونحوه إذا تلفه ذواليد اه فتأمل ما وانظر في المستأجرتين إذا كان الاصطدام من غير قصد هل يكون أحدهما مطر يفتي ضمان النصف المتعلق بالآخر وألا لأنه أمين ولم يتلف إلا النصف والنصف الآخر لم يتلفه ولا فرط بالنسبة اليه والثاني قريب ولكن يدل على الأول قول الروض وشرحه بعد في مسئلة السفينتين ما نصه وان كانت السفينتان لغيرهما وهما أمينان فعلى كل منهما نصف قيمتهما للمالكين ولكل من المالكين مطالبة أمينة بالكل كإله مطالبة بالنصف ومطالبة الأمين الآخر بالباقي وهما يتراجعان يعني إذا طالب أمينة بالكل فلا مينة الرجوع على أمين الآخر بالنصف اه فليجروا وجهه على الوجه الواضح ويمكن أن توجه بأنه لما كان متلفا صرح أن يواخذ الجميع وإن لم يستقر عليه لمكان مشاركة الغير مع أنه يمكن حل هذا الكلام على نحو التعمد لكنه بعيد جدا من كلامهم ويمكن أن توجه بأنه صدر منه فعل وإن كان بتعمده الفعل يضمن مطلقا لكنه لما شاركه غيره صار بالنسبة للنصف الآخر كالتعدي بوضع اليد مع المباشرة فتأمل اه سم (قوله لم يتعلق بها حكم) أي فالضمان كله على راكب الدابة القوية (قوله) وخزمه ابن عبد السلام) معتمدا لا ينافي ذلك قول امامنا الشافعي رضي الله عنه بالنسبة للضمان سواء كان أحد الراكبين على فيل والآخر على كبش لا لا قطع بأنه لا أثر لحركة الكبش مع حركة الفيل كذا قيل اه حل

كما قاله ابن الرقعة وغيره (ومن أركب صيين أو مجنونين تعديا

ولو وليا) كان أركبهما
أجنبي بغير إذن الولي أو
أركبهما الولي دابتين شرستين
أو جوحتين (ضمنهما
ودابتهما) والضمنان الأول
على عاتقه والثاني عليه نعم
ان تعمد الاصطدام في
الوسيط يحتمل إحالة الهلاك
عليهما بناء على ان عمدهما
نعمد واستقصاه الشيطان
وفرضه في الصبي ومثله
المجنون فان لم تعمد المركب
فكلاور كبايا بنفسهما والتقييد
بالتعدي مع ذكر حكم الولي
من زيادتي (أو) اصطدم
(رقبان) وماتا (فهدر)
وان تفاوتتا قيمة لفوات محل
تعلق الجنابة وان مات
أحدهما فنصف قيمته في
رقبة الحي نعم لو امتنع بهما
كستولدين لزم سيد كل
الأقل من قيمته وأرش
جنابته على الآخر وكذلك
كانا مضمومين لزم الغاصب
الأقل أيضا وتعبير بالرفيق
أعم من تعبيره بالعبد (أو)
اصطدم (سفيتان) للملاحين
أو لأجنبي (فكدابتين)
في حكمهما السابق فان كانتا
في الثانية لاثنين فكل منهما
مخبرين أخذ جميع قيمة
سفيتهم من ملاحهم وهو
يرجع بنصفها على ملاح
الآخرين أن يأخذ نصفها
منه ونصفها من ملاح الآخر
(والملاحان) فيهما الجريان
لهما (كراكين) دابتهما

(قوله ولو وليا) المراد بالولي الولي التأديب كلاب وغيره لا ولي المال ولا ولي الحضنة المذكور اه حل وقوله
المراد الخ هذا والذي اعتمده مر في شرحه (قوله كان أركبهما أجنبي) أي غير الولي السابق اه شرح
الارشاد لشيجنا أي بولولصحتهما اه شرح الروض اه سم وفي الحلبي قوله وبغير إذن الولي أي ولو
لصحتهما اه (قوله شرستين) في المختار الشرس سي الخلق وبابه طرب وسلم وقوله أو جوحتين فيه أيضا جمع
الفرس أعجز فارسو غلبه وبابه خضع اه قال ع ش على مر وعليه فالشرسة والجوح متساويتان
أو متقاربتان اه (قوله ضمنهما ودابتهما) قضية كلام الجمهور ان ضمنان المركب بذلك ثابت وان كان الصبيان
من يضبطان المركوب وهو كذلك وان اقتضى نص الام انهما حيثن كلالور كبايا بنفسهما وجرم به البليغي اه
شرح مر (قوله أيضا ضمنهما) قال في الروض وشرحه وان وقع الصبي فأت ضمنه المركبان لم يكن أركبه لغرض
من فروسيته ونحوها وان أركبه لذلك وهو ممن يستمسك على الدابة لم يضمه وقول المتولي لا فرق بين الولي والأجنبي
حله ابن الرفعة في الأجنبي على ما اذا أركب باذن معتبر اه واعتمد الحل مر وفارق المركب هنا الواضع
لصبي في مسبعة بان الأركاب يبيع الدابة عادة على السير الذي هو طريق الأهلاك بخلاف الوضع ليس تهييما
للسبع لانه ينفر بطبعه اه سم (قوله نعم ان تعمد الاصطدام الخ) ضعيف والمعتمد ما أطلقه المتن ولذلك
قال مر وسواء أتعمد الصبي في هذه الحالة أم لا وان قلنا عمده عد دخلا فالتاكلة في الروضة عن الوسيط اه
(قوله فكلاور كبايا بنفسهما) أي فعلى عاتقه كل منهما نصف قيمة مغلطة الى آخر ما مر اه ع ش (قوله أو
رقبان فهدر) ولو اصطدم عبد وحر ومات العبد فنصف قيمة على عاتقه الحر ويهدر الباقي أو مات الحر فنصف
ديته يتعلق برقة العبد وان ماتا فنصف قيمة العبد على عاتقه الحر ويتعلق به نصف دية الحر ولو رثته مطالبة
العاقلة بنصف القيمة للتوثيق بها اه شرح مر (قوله فنصف قيمته في رقة الحي) وان أترفضل الميت في
الحي نقصا تعلق غرمة بنصف قيمة العبد المتعلق برقة الحي ويقع التقاص في ذلك القدر اه شوري (قوله
نعم لو امتنع بهما) عبارة شرح الارشاد لشيجنا نعم لو امتنع بهما كان كائنا باني مستولدين أو موقوفين أو
منذورين فمتعهما لم يهدر الا انهما حيثن كالمستولدين فالبليغي اه سم (قوله من قيمته) أي قيمة كل
أي نصف قيمته وقوله وارش جنابته وهو نصف قيمة الآخر اه حل وقوله لزم الغاصب الأقل أيضا أي
لغاصب الآخر وهو يدفع أقصى القيم لسيد المصوب اه حل (قوله فكدابتين) استثنى الزركشي من
التشبيه ما اذا كان الملاحان صبيين وأقامهما الولي أو أجنبي فالظاهر انه لا يتعلق به ضمان لان الوضع في السفينة
ليس بشرط ولان العمد من الصبيين هنا هو المهلاك اه شرح الروض اه سم (قوله ونصفها من ملاح
الآخر) يجري مثل ذلك في الدابتين أخذ من التشبيه اه سم (قوله الجريان لهما) أي المتعلق بهما
اجراؤهما بنفسهما أو بغيرهما كالأرجح سواء تعدد كل منهما أو انفرد وصف مجرى السفينة بالسلاح من
الملاح لا صلاح شأن السفينة وقيل انه وصف الأرجح ويسمى به المسير لهما الملبسته وقيل انه مأخوذ من معالجة
الماء الملح باجراء السفينة فيه اه قل على الجلال (قوله الجريان لهما) قال شيجنا في شرح الارشاد وظاهر
تفسيرهم الملاح مجرى السفينة ان المراد به من له مدخل في سيرها سواء كان في مقدمها أو مؤخرها وانما ذكر
لا يختص برئيس الملاحين وهو متجه اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله نعم ان تعمد
الاصطدام الخ) قال في شرح الروض وان تعمد الاصطدام بمالاهم غالباً وقديم الك فبشه عمد فتكون الدابة
على العاقلة مغلطة وان لم تعمد الاصطدام بل ظن انهما يجريان على الأرجح فخطأ أولم يعلم واحد منهما ان يقرب
سفينة سفينة الآخر فالدابة على العاقلة مخوفة * (فرع) * لو خرق سفينة عامداً خرقاً فمالك غالباً كالخرق
الواسع الذي لا مدفع له ففرقه انسان فالتقاص والدية على الخارق وخرقها لا صلاح لها ولا غير اصلاحها
لكن بمالاهم غالباً كما صرح به الاصل شبه عمد فان أصاب بالالة غير موضع الاصلاح أو سقط من يده حجر أو غيره

نفرقة نطقاً محض * (فرع) * ثقلت سفينة تسعة أعدل فالتقى فيها انسان عاشر اعدوا نأغرق قتها لم يضمن الكل لان الغرق حصل بثقل الجميع لا بفعله فقط وهل يضمن النصف أو العشر وجهان كالوجهين في الجلا إذا زاد على الحد المشروع ذكره الاصل وقضيته ترجع العشر اه من شرح الروض واعتمد مر هذه القضية وانظر هل يشكل هذا بضمن الكل فيما الوجوع وبه جوع سابق علم به اه سم وأجاب الشوري بانه لا يشكل وقرق بان فعل كل فيما نحن فيه متميز ولا كذلك التجويع اه (قوله فان لم يموتوا الخ) راجع لصورة الاستدراك كما في شرح مر (قوله اقتص منهم ما لو اخذ بالقرعة) لعل محله اذا لم يعلم الاسبق موتا والا اقتص له ولا حاجة للقرعة وعبار شرح الروض فلا كان في كل سفينة عشرة أنفس وما توامعا أو جهل الحال وجب في مال كل منهما بعد قتلها الواحد من عشرين بالقرعة تسع ديات ونصف اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله أولم يكمل اعدتهما) في المختار الكمال التمام وقد كمل يكمل بالضم كالأوكل يضم الميم لغة وكل بكسرها الغتوهي أردوها وتكامل الشيء وأكمل غيره والتكميل والا كمال الاتمام واستكماله استمه اه (قوله أما اذا لم يكن ثنى منهما الخ) وان تعمد أحدهما دون الآخر أو قصر فلكل حكمه وان كانت احدهما مربوطا فالضمان على مجرى الصادمة وينبغي تصوير المسئلة بما اذا كانت السفينة واقعة في نهر واسع فان أوقفها في نهر ضيق فصدمتها أخرى فهو كمن قعد في شارع ضيق فصدمه انسان لتقريطه اه شرح مر (قوله فلا ضمان) قال في شرح الروض سواء وجد منهما ما فعل بان سيراهما ثم هاجت ريح أو موج وعجزا عن الحفظ أم لا كالأوشداهما على الشط فهاجت ريح وسيرتهما اه سم (قوله فيها متاع وراكب) أي أو متاع وحده أو راكب وحده وقوله على غرق أي لها أو لمتاعها أو لراكبها أو لثنين منها أو للكل اه قل على الجلال (قوله جاز طرح متاعها) وجب لرجاء نجاتها (قوله كلامه متناوشا) يشير الى ان الجواز باعتبار سلامة المال والوجوب باعتبار سلامة الراكب المحترم فان كل الخوف على المال جاز الطرح أو على الراكب المحترم وجب وهو ظاهر واعتمد شيخنا الطباي رحمه الله تعالى وفي الزركشي كلام آخر وقال مر الوجوب اذا تعين الهلاك لولا الالقاع والجواز في غير ذلك واعلم انه ينبغي أن يكون ضابط ما يحصل به وجوب الالقاع ان يلقى الى أن يصير بحيث لو كان ابتداء امتنع فتأمل * (فرع) * لو كان المتاع الذي فيها أكثر قيمة منها ولو لم نلقه آل الامر الى أن تغرق بمحل تلف هي ولا يمكن اخراجها ويمكن اخراج المتاع بسهولة أخذه من ذلك المحل دونها ولو القينا وحده لتلف ولم يمكن أخذه فالوجه عدم القائه فليتأمل تصوير ذلك على وجه ملج * (فرع) * قال في شرح الروض قال يعني الاذرعو ينبغي أن يراعى في الالقاع تقديم الاخص فالأخص فيهم من المتاع والحيوان ان أمكن حفظا للمال ما أمكن اه ومضى عليه مر وقيد وجوب مراعاة ما ذكر بما اذا كان الملقى غير المالك فان كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بالأخص دون غيره فغاية الامر انه أتلف الاشرف لغرض سلامة غيره المتعلق به غرضه وذلك جائز * (فرع) * لو لفظ البحر المتاع الملقى فيه على الساحل وظفر نابه أخذه المالك واسترد الضامن عين ما أعطى ان كان باقيا وبده ان كان تالفاسوى الارض الحاصل بالغرق فلا يسترد وهذا من زيادته وصريح به الاسنوي وقال الاذرعو انه واضح الى آخر ما قال في الروض وشرحه فان قيل القيمة التي يأخذها صاحب المتاع من الضامن للفيضولة أو الحيلولة قلنا للفيضولة فان قيل فكيف يأخذ المالك اذا لفظه البحر ويستردنا قلنا لان غرقه اتلافه عادة فنظرنا اليه في الظاهر وأعطيناه حكم التالف حقيقة وحكمه متاعا عليه بحكم التالف حقيقة فوجبنا القيمة للفيضولة فاذا لفظه البحر تبين عدم التلف وغيرنا من الا أن الحكم السابق ولا محذور في ذلك ومن هنا يعلم جواب ما يقال هل خرج المتاع الذي غرق عن ملك صاحبه بالغرق فان كان لم يخرج فليس له من وجوب القيمة الجمع له بين المتاع وقيمه وان كان خرج عن ملكه فهل هو الى ملك الضامن فكيف تراجعاً أو لا ملك أحد وهو مشكل ويجاب بانه على

وجب نصفية كل منهما في تركه الا تخولا على عاقلة فان لم يموتا وكان معهما ركب وما توامعا اقتص منهما لواحد بالقرعة وللباقيين الدية (فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) منهما (نصف الضمان) لتعديهما وظاهر أن الاجنبي يتخير بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر وبين أن يأخذ نصفه منه ونصفه من الآخر فان كان الملاحان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما اذا كانه اذا كان الاصطدام بفعلهما أو بتقصيرهما كان قصرا في الضبط مع امكانه أو سيرا في ربح شديدة لا تسير في مثلها السفن أولم يكمل اعدتهما اما اذا لم يكن ثنى منهما كان حصل الاصطدام بغلبة الرياح فلا ضمان بخلاف غلبة الدابتين الراكبين لان الضبط ممكن بالبحام (ولو أشرقت سفينة) فيها متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بمتاعها (جاز طرح متاعها) كله في البحر لرجاء سلامتها أو بعضه لرجاء سلامة الباقي وقيد البقية الجواز بان المالك

ملك صاحبه لكنه في حكم غير المملوك لتلفه عادة وظاهر او هذا لا ينافي اخذ قيمة هذا حاصل ما ظهر ووافق عليه مر وما المانع ان يقال ان القيمة للحب لولة ولا ينافي ذلك تصرفه فيها لانه يجوز التصرف في المأخوذ لانه ملكه ملك القرض فليجوز اه سم (قوله جاز طرح متاعها) أي عند توهم النجاسة بان اشتد الامر وقرب الأضرار ولم يفد الألقاء الا دلي ندو رأو عند غلبة ظن النجاسة بان لم يخش من عدم الطرح الا نوع خوف غير قوي وقوله ووجب له جاء نجاسة راكب أي ظنهم مع قوة الخوف ولم يطرح اه شرح مر (قوله وقد بسطت الكلام عليه في شرحي الروض والبهجة) عبارة شرح الروض يجوز اذا اشرفت سفينة فيها متاع وراكب على غرق وخيف هلاك المتاع القاء بعض المتاع في البحر لسلامة البعض الاخر أي لرجائها قال البلقيني بشرط اذن المالك فلو كان لمجور لم يجوز القاء ولو كان مراهونا أو لمجور عليه غلس أو لكاكب أو لبعده مأذون له عليه دون لم يجوز القاء الا باجتماع الغرماء أو الراهن والمرتهن أو السيد والمكاتب أو السيد والمأذون له قال فلورأي الولي ان القاء بعض أمتعة مجوره يسلم بابتها فقياض قول أبي عاصم العبادي فيما لو خاف الولي استيلاء غاصب على المال ان له أن يؤدي شيئا لتخليصه جوارها هنا اه ويجب القاء مؤان لم يأذن مالكه اذا خيف الهلاك لسلامة حيوان محترم بخلاف غير المحترم كحري ومردوزان محصن ويجب القاء حيوان ولو محترم لسلامة آدمي محترم ان لم يمكن في دفع الفرق غيره أي غير القاء الحيوان فان أمكن لم يجب القاء ولو بل لا يجوز قال الاذري نعم لو كان هناك أسرى من الكفار وظهر للامير أن المصلحة في قتلهم فيشبهه أن يبدأ بالقائم قبل الامتعة وقبل الحيوان المحترم قال وينبغي أن يراعى في الألقاء تقديم الانحس فالانحس فيسقط من المتاع والحيوان ان أمكن حفظ المال ما أمكن لا عبيد لا حرار أي لا يجوز القاء مؤان لسلامة الاحرار بل حكمهما واحد فيما ذكر وان لم يبق من لزمه الألقاء حتى غرقت السفينة ففرق به شيء ثم ولا ضمان عليه كلول يطعم مالك الطعام المضطر حتى مات انتهت وقوله وينبغي ان يراعى في الألقاء تقديم الانحس أي يجب وقيد مر وجوب مراعاة ما ذكر بما اذا كان الملقى غير المالك فان كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بالانحس دون غيره فغاية الامر انه ألتف الاشرف لغرض سلامة غيره المتعلق به غرضه اه سم على المنهج وقوله لا عبيد لا حرار أي ولا كافر مسلم ولا جاهل لعالم متبحر وان انفرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك لملك ولو كان عادلا لا اشتراك الجميع في أن كلا آدمي محترم اه ع ش على مر (قوله ووجب طرحه) لعسل الوجوب على كل من تمكن بخلاف غيره كالريض والزمن اه سم (قوله وان لم يأذن مالكه) أي أو كان لمجور مجور اه شرح الاوشاد لشيوخنا اه سم (قوله ويجب القاء مؤان لروح فيه الخ) أي قتلى الاموال لتخليص الكلاب المحترمة اه مر اه سم (قوله في سفينة) وصف لا سخر وأما القائل فسواء كان في تلك السفينة أو في أخرى أو في الشط لكن هذا العموم على التوزيع فقوله وخاف غرقا بصور بما اذا كان القائل في السفينة ومفهومة أعم من ذلك كما سيأتي في انشراح اه (قوله وعلى ضمانه الخ) عبارة ج فعمل أنه ليس المراد بالضمان هنا حقيقة السابقة في بابه ثم ان سمي المتمس عوضا حالا أو مؤجلا لزمه الاضمانه بالقيمة قبل هيجان الموج مطلقا كرجح البلقيني لتعذر ضمانه بالمثل اذا مثل لشرف على الهلاك الا مشرف عليه وذلك بعيد انتهى وعبارته شرح مر وليس المراد بالضمان هنا حقيقة السابقة في بابه ثم ان سمي المتمس عوضا حالا أو مؤجلا لزمه الاضمانه ولا بد كما قاله البلقيني وان نظرت فيه من انه يشير الى ما يليقه أو يكون معلوما له والا فلا يضمن الا ما يليقه بخضرة ويشترط استمراره فلورجع عنه قبل الألقاء لم يلزمه شيء ويضمن المستدعي المثل صورة كالقرض في المثل والقيمة في المتقوم كبحر عليه جمع وان رجح البلقيني خلافه تبعنا لظاهر كلامهم لزوم القيمة مطلقا والمعتبر فيه ما يقابل به قبل هيجان البحر اذا لم يقابل له بعد ولا تجعل قيمته في البحر كقيسمته في البر ولو قال لزيد الق متاع عمر وعلى ضمانه فلقاء ضمانه الملقى لمباشرة لا تلاف الا

وقد بسطت الكلام عليه في شرحي الروض والبهجة (ووجب) طرحه كاه أو بعضه وان لم يأذن مالكه (لرجاء نجاة راكب) محترم اذا خيف هلاكه ويجب القاء مؤان لروح فيه لتخليص ذي روح والقاء الدواب لبقاء الأدميين واذا اندفع الغرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه (فان طرح مال غيره بلاذن) منه (ضمنه) كاكل المضطر طعام غيره بغير اذنه (كلا وقال) لا سخر في سفينة (ألق متاعك) في البحر (وعلى ضمانه) أو نحوه (كقوله على اني ضمانه أو على اني اضمنه فلقاء فيه) (وخاف) القائل له (عسرا) ولم يختص نفع الألقاء بالملقى بان اختص بالمتمس أو به

والملقى أو باجنسي أو به
 وبأحدهما أو عم الثلاثة فانه
 بضمه وان لم يكن له فيها شيء
 ولم تحصل النجاسة لانه التماس
 اتلاف لغرض صحيح يعوض
 فصار كقوله اعتق عبدك على
 كذا فان لم يخف غرقاً أو
 اختص النفع بالملقى كان
 قال من بالشط أو بزورق
 أو نحوه بقرب السفينة ألق
 متاعك في البحر وعلى ضمانه
 فالقاء أو اقتصر على قوله ألق
 متاعك لم يضمنه لانه في الاولى
 شبه بمن التمس هدم دار
 غيره ففعل وفي الثانية أمر
 المالك بفعل واجب عليه
 ففعله لغرض لنفسه فلا يجب
 فيه عوض كالأول لمضطر كل
 طعامك وعلى ضمانه فأ كاه
 وفي الثالثة لم يلتزم شيئاً وفارق
 ما لو قال لغيري أددني قاءه
 حيث يرجع به عليه بان أداء
 الدين ينفعه قطعاً واللقاء قد
 لا ينفعه (ولو قتل جحر منجنيق)
 بفتح الميم والجيم في الأشهر
 (أحدر ماته) كأن عاد عليه
 (هـ) در قسطه وعلى عاقلة
 الباقي الباقي) من ديتيه
 لانه مات بفعله وفعلهم خطأ
 فان كان واحداً من عشرة
 سقط عشر ديتيه ووجب غلي
 عاقلة كل من التسعة عشرها
 (أو) قتل (غيرهم بلا قصد)
 من الرماة (خطأ) قتله لعدم
 قصدهم له (أو به) أي بقصد
 منهم (فعمدان غابت
 الاصابة) منهم يحذفهم
 لقصدهم معينا بما يقتل غالباً فان غلب عدمها واستوى الأمران فشيء عمد

أن يكون المأمور أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره فيضمن الأمر لان ذلك آله له ونقل عن الامام وأقره عدم
 ملك الملتبس للمالقي فلو لفظه البحر فهو لملكه ويرد ما أخذ به بعينه ان يقي والاقباله وظاهر ان محله حيث
 لم ينقصه البحر والاضمن الملتبس قصه لتسليمه فيه كما صرح به الاستوى وغيره ولو قال ألق متاعك وأنا ضامن له
 وركاب السفينة أو على اني أضمنه أنا وركابها أو أنا ضامن له وهم ضامنون أو أنا وركابها ضامنون له كل مناعلي
 الكمال أو على اني ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع أو أنا وركابها ضامنون له لزمه قسطه وان أراد به الانخبار
 عن ضمان سبق منهم وصدقوا لزمهم وان أنكر وأصدقوا وان صدق بعضهم فلكل حكمه وان قال أنشأت
 عليهم الضمان ثقة برضاهم لم يلزمهم وان رضوا أو أنا وهم ضماناً وضمنت عنهم باذنهم لزمه الجميع فان أنكر وا
 الاذن صدقوا ولا يرجع عليهم أو أنا وهم ضامنون وأخلصه من مالهم أو من مالي لزمه الجميع أو أنا وهم ضامنون
 ثم باشر اللقاء باذن المالك ضمن القسط للجميع في أوجه الوجهين اهـ شرح مر وقوله فلورجع عنه
 قبل اللقاء لم يلزمه شيء أي مما ألقاه بعد الرجوع بخلاف ما ألقاه قبله كأن أذنه في رمي أحبال عينها فالتقى
 واحداً ثم رجع الضامن ضمن ذلك الواحد دون ما زاد عليه ولو اختلفا في الرجوع أو في وقته صدق الملقى لان
 الاصل عدم الرجوع الملتبس وقوله لزمه قسطه أي لانه جعل الضمان مشتركا بينه وبين غيره بلا اذن من الغير
 فيلزم ما التزم دون غيره وفيما قبلها جعل نفسه ضامناً للجميع فتعلق به وألقى ما نسب له غيره انتهى عـ ش
 عليه (قوله أو به وبأحدهما) فيه صورتان وقوله أعلم الثلاثة فيه واحدة فالصورة ستة وقوله فانه يضمنه
 وهذا وان كان ضماناً بالم يجب لكن روي فيه انه اقتداء فليس ضماناً حقيقياً ومن ثم لم يشترط العلم بقدر الملقى
 والضمان فيه بالقسمة في المتقوم والمثل في المثل اهـ نخل (قوله كقوله اعتق عبدك الخ) أي أو أطلق
 الاسير على كذا أو اعف عن القود على كذا أو أطم هذا الجائع ولك على كذا اهـ حل (قوله فان لم يخف
 غرقاً محترز الثاني وقوله أو اختص محترز الثالث وقوله أو اقتصر محترز الاول اهـ شيخنا) قوله أو اختص
 النفع بالملقى) أي أو خاف غرقاً واختص الخ فانتظر صورته اهـ شوبري * (فرع) * قال شيخ شيخنا عميرة ولو قال
 لرفيقه في سفر مثلاً خوفاً من اللصوص عند طلبهم لهم ألق متاعك وعلى ضمانه ضمه كاهنا وفيه نظر كما يعلم
 مما يأتي ومما تقدم من الشروط فتأمل اهـ قل على الجلال (قوله لانه في الاولى) هي قوله فان لم يخف غرقاً
 وقوله وفي الثانية هي قوله أو اختص الخ وقوله وفي الثالثة هي قوله أو اقتصر الخ اهـ عـ ش (قوله وفي الثالثة
 لم يلتزم الخ) وانما أتى بالثالثة وان كان يلزمهم من الثانية عدم الضمان فيها أي الثالثة بالاولى توطئة لقوله وفارق
 الخ (قوله منجنيق) يذكر ويؤثف فارسي معرب لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية اهـ شرح مر
 وهو آله ترمى بها الحجارة اهـ زى (قوله بفتح الميم والجيم في الأشهر) ومقابل الأشهر كسر الميم اهـ خط اهـ عـ ش
 على مر أي مع فتح الجيم وفي الصباح المنجنيق فتعليل بفتح الفاء والتأنيث أكثر من التذكير فيقال هي
 المنجنيق وهو المنجنيق ومنهم من يقول الميم زائد وقورونه منفعل فاصوله جتق وقال ابن الاعرابي يقال منجنيق
 ومنجنيق وور بما قيل منجنيق بكسر الميم لانه آله والجمع منجنيقات ومنجنيق اهـ وفي قل على الجلال ويقال
 منجنيق باللام ومنجنيق بالواو اهـ (قوله هـ در قسطه الخ) قال البلقيني ويستثنى منه ما لو حصل عوده على
 بعضهم بأمر صناعه الباقيون وقصدوه بسقوطه عليه وغلبت اصابته فهو عمد لا تحمله العاقلة بل في أموالهم ولا
 قصاص عليهم لانهم شركاء مخطئ وكلمهم تركوه لانه لا يتصور غندهم ونحن صورناه فلا خلاف بيننا وبينهم
 اهـ شرح الروض اهـ سم (قوله وعلى عاقلة الباقي الباقي) والضمان يختص بمن مد الجبال ورمى الحجر
 لمباشرتهم له دون واضعهم وماسك الخشب اذ لا تدخل لهم في الرمي أصلاً ويؤخذ منه انه لو كان لهم دخل
 فيه ضمنوا أيضاً وظاهر اهـ شرح مر (قوله فعمدان غابت الاصابة) هذا مستثنى من قولهم ان
 الغلبة تعتبر في الآله من كونها الغالب فيها الهلاك أو لا أي الا في المنجنيق فالعتبر انما هو غلبة الاصابة من الرماة

فقط اعتراض البلقيني من أن اعتبار الفلسفة في الإصاغة مخالف لاصل الشافعي من أنها معتبرة في الآلة اه شوري

*** (فصل في العاقلة) ***

(قوله وكيفية تأجيل ما تحمله) أي وما يذكر معهم من قوله وأجل نفس من زهوق إلى آخر الفصل (قوله) وسموا عاقلة لعقلهم الخ في المصباح عقلت القليل عقلا أدبت ديتة قال الأصمعي سميت الدية عقلا تحمية بالمصدر لأن الأبل كانت تعقل بفناء ولي القليل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ابلا كانت أو تقدا وعقلت عنه غرمت عنه ما لم يمت من دية وحناية وعقلت له دم فلان إذا تركت القود الدية فهذا هو الفرق بين عقله وعقل عنه وعقل له وباب الكل ضرب ودافع الدية عاقل والجمع عاقلة وجمع العاقلة عواقل اه مع زيادة من المختار (قوله عاقلة جان عصبته) أي وقت الجنابة وعليه فلوسري الجرح إلى النفس ومات وكانت عاقلة يوم الجرح غير ها يوم السراية فالدية على العاقلة يوم الجنابة اه عش على مر وتضرب على الغائب حصته حيث كان أهلا فان حضر أخذت منه وشروط تحمل العاقلة أن تكون صالحة لولاية النكاح أي ولو بالقوة فدخل الفاسق لتمكنه من إزالة ممانعه حالاً من حين الفعل إلى الفوات فلو تخلت ردة أو اسلام بين الرمي والإصابة وجبت الدية في ماله اه شرح مر (قوله في خبر الصحيحين السابق) وهوان امرأة خذفت أخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم إن دية جنيها غرة عبد أو أم مقوضي بدية المرأة على عاقلها واسم المرأة الضاربة أم عطية وقيل أم عطية واسم المضروبة مليكة وقوله خذفت بالحاء المعجمة أي رميتها بحجر صغير اه شرح مر والرشيدي وعش عليه قال في الفتح وتحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة وأجمع أهل العلم على ذلك وهو مخالف لظاهر قوله ولا تزروا زرة زراً أخرى لكنه خص من عمومها ذلك لما فيه من المصلحة لأن القاتل لو أخذ بالدية لا وشك أن يأتي على جميع ماله لأن تتابع الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك من غير تغريم لاهدر دم المقتول (قلت) يحتمل أن يكون السرفيه أنه لو أفرد بالتغريم حتى يغتفر لا كل الأمر إلى الأهدار بعد اذ قد تارة فجعل على عاقلة لأن اجتماع فقر الواحد أكثر من احتمال فقر الجماعة ولأنه إذا تكرر ذلك منه كان تحذيره من العود إلى مثل ذلك من جماعة ما دعى إلى القبول من تحذيره نفسه والعلم عند الله اه (قوله وإن العقل على عصبته) الذي تقدم وقضى بالدية على عاقلها أي فهو حكاية له بالمعنى لا باللفظ اه حل وفيه أن الشارح قال لما في رواية في خبر الصحيحين السابق فلهذا أطلع على رواية بهذا اللفظ المذكور هنا اه (قوله وقدم منهم أقرب الخ) أي لأن العقل حكم من أحكام العسوبة فقدم الأقرب فيه كالبراش وولاية النكاح اه قال في شرح الروض ويطلق الأخذ من البعيد إذا لم يف الأقرب بالواجب الأرض حيث يحوز الأقرب بأنه لا تقدير ليراث العصبية بخلاف الواجب هنا فإنه مقدر بنصف دينار أو ربعه كإسباني اه وفيه تصريح بأن كون البعيد محجوباً بالأقرب لا يمنع من الأخذ منه إذا لم يف الأقرب بالواجب فانظر هذا مع قول الناشر في إيضاحه * (تنبيهه) * كما يحمل الجاني عند العقل بحمل غيره وجود العصبية الحاجة حيث لم يكن المضروب عليه يفي بثلاث الدية كما قد عرف من نظائره اه فليحذر ثم رأيت مر قال أنه يؤخذ من الأبعد وإن كان محجوباً بخلاف عصبية المعتق لا يؤخذ منهم في حياة المعتق والفرق ضعف السبب عن النسب اه ثم رجع وقال يؤخذ منهم في حياته قال هذا هو المعتمد وفي التصحيح نسختان أحدهما توافق هذا وهي المعتمدة اه م (قوله فأقرب) لأحاجة اليه مع قوله فإن بقي شيء الخ اه حل (قوله الواجب من الدية) وهو نصف دينار على الغني وربعه على المتوسط ثم يشتري بالجمع ثلث الدية إن وفي فإن لم يوف وزع الباقي على من يليه وهكذا إلى أن يحصل ما يشتري به الثلث اه (قوله ومدل بابوين) أي على الجديد والقديم التسوية لأن الأثوة لا تدخل لها في العمل ورد بمنع ذلك بدليل أنهم امرجة في ولاية النكاح مع أنها لا تدخل لها

*** (فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله) ***
عاقلة لعقلهم الأبل بفناء دار المستحق ويقال لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية ويقال لمنعهم عنه والعقل المنع ومنه سمي العقل عقلا لمنعهم من الفواحش (عاقلة جان عصبته) المجمع على ارتهم من النسب لما في رواية في خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب الديان وإن العقل على عصبته (وقدم منهم) (أقرب) فأقرب فيوزع على عدده الواجب من الدية آخر السنة كإسباني (فإن بقي شيء) منه (فإن يلبسه) أي الأقرب يوزع الباقي عليه وهكذا والأقرب الأخوة ثم بنوهم وإن تزوا ثم الأعمام ثم بنوهم كالأرث (و) قدم (مدل بابوين) على مدل باب كالأرث فإن عدم عصبية النسب أولم يف ما عليهم بالواجب في الجنابة (فمعتق

فصبته من النسب (فمعتقه فصبته) كذلك وهكذا (فمعتق أبي الجاني فصبته) ٩٣ كذلك (فمعتقه فصبته) كذلك وتعبيرى بالقاء

آخر أولى من تعبيرة فيه بالواد
(وهكذا) أى بعدمعتق
معتق الأبوعصبته معتق
الجد إلى حيث ينتهى ووزع
الواجب على المعتقين بقدر
ملكهم لا بعدد رؤسهم ويعقل
المولى من جهة الام إذا لم يوجد
عتق من جهة الآباء ويحمل
أيضا بعد من ذكر الاخوة
للدم وذوو الارحام ان
ورثناهم كفى الانوار ونقله
في الثانية الشخان عن المتولى
وأقراء والظاهر أن يحمل
لاخوة الام قبل ذوى الارحام
للاجتماع على قوريتهم (ولا
يعقل بعض جانو) بعض
(معتق) من أصل وفرع
لما في رواية أبي داود في خبر
الصحيحين السابق أوائل
كتاب الديات وبرأ الولد أى
من العقل وقيس به غيره من
الاباعض وبعض الجاني
بعض المعتق (ولو) كان فرع
الجانية (ابن ابن عمها) فلا
يعقل عنها وان كان يلى
نكاحها لان البنوة هنا مائة
وتم غير مقتضية لامانة إذا
وجله مقتضى زوج به وذكر
حكم بعض المعتق من زيادى
(وعتيقها) أى المرأة (يعقله
عاقبتها) دونها ما يأتي من أن
المرأة لا تعقل (ومعتقون وكل
من عصبه كل معتق كمعتق)
فمعاطيه كل منعتن نصف
دينار أو ربعه لان الولد على

فيه اه شرح مر (قوله فصبته من النسب) أى فان لم يكن معتق أو لم يف ماعليه فصبته الخ اه ع ش
على مر فعلم انه يضرب على صبته في حياته ولا يختص باقربهم بعد موته وان نقل الامام أن الأئمة قد دوا
الضرب على عصبته بموته وقالوا انه لا ينجح غيره اذ لاحق لهم في الولاء ولا بالولاء في حياته فهم كالجانب اه
شرح مر (قوله ويعقل المولى من جهة الام الخ) بان تزوج عبد بعتيقة فان الولاء على أولادهم الى الام فاذا
جنى بعض أولاده فالدية على موالى أمه فان عتق الأب انجر الولاء عن موالى الام الى موالى الأب فيعقلون اه
حل قال ابلقيني واذا لم يوجد عتق من جهة الآباء انتقلنا الى معتق الام ثم الى عصبته غير أصوله وفروعه
ثم الى موالى الجدات من جهة الام ومن جهة الأب وموالى الذكور المدلين بالاثبات كالجدة أباى الام ومن جرى مجراه
اه شرح الارشاد لشيخنا اه سم (قوله ان ورثناهم) وذلك اذ لم ينتظم أمر بيت المال اه حل ولا
يعمل منهم الا ان ذكر اذ لم يدل بصل ولا فرع اه شرح مر فيخرج نحو الخصال فانه مدلل بأصل وعبرة
شرح الرضوي ظاهر ان محله اذا كان ذكرا غير أصل ولا فرع انتهت اه رشيدى (قوله لما في رواية أبي
داود الخ) أى ان أباء داود روى خبر الصحيحين السابق بهذا اللفظ وهو قوله وبرأ الخ (قوله وقيس به غيره) أى
من الولد لكن في شرح ج كشرح شيخنا وبرأ الولد بعد ان ذكر الولد اه حل (قوله وبعض الجاني
بعض المعتق) عبارة شرح مر ولا يحمل فرع المعتق ولا أصله لان يحمل المعتق عن عتيقه بسبب عتاقه
ايه منزل بالنسبة الى أصوله وفروعه بمنزلة جنائيه أو انه منزل بمنزلة أخى الجاني وأصل الاخ وفرعه لا يفرمان
انتهت (قوله ولو ابن ابن عمها) هذه الغاية للرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح ج وقيل يعقل
ابن هو ابن ابن عمها أو معتقها كما يلى نكاحها وردوه بان البنوة هنا مائة عتق رانه بعضها والمانع لا أثر
لوجود المقتضى معه وثم غير مقتضية لان المحظ ثم دفع العار وهى لا تقتضي ولا تمنعه فاذا وجد مقتضى
آخر أثر انتهت (قوله يعقله عاقبتها) أى كما يزوج عتيقها من زوجها الخافا للعقل بالتزوج لعجزها عن
الامرين اه عميرة اه سم (قوله ومعتقون) مبتدأ وقوله وكل الخ معطوف عليه وقوله كمعتق خبر
كل من المعطوف والمعطوف عليه اه شيخنا (قوله وكل من عصبه كل معتق كمعتق) أى انفرادوا اجتماعا
فكل واحد من عصبه المعتق للمفرد كهم وكل واحد من عصبه المعتق الذى يشار به غيره كهم فيما يخصه
بمقتضى المثلث وبعبارة الزيادة قوله ومعتقون وكل من عصبه كل معتق كمعتق فان أعقبه ثلاثة مثلاً تخموا عنه
تحمل شخص واحد بقدر ما لكل منهم من الولاء حصه القنى ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربع
الدينار وكل واحد من عصبه كل واحد يحمل عنه مثل ما يتحمله المعتق فيكون على كل من عصبه المتوسر
ثلث نصف الدينار وعلى المتوسط ثلث ربعه أى ان كانوا بصفتها وان تحمل كل منهم حصته بحسب حاله وان
كان المعتق واحدا كان عليه كل سنة نصف دينار أو ربع دينار وعلى كل واحد من العصبه مثل ما عليه اه
شرح البهجة انتهت بعبارة شرح مر وكل شخص من عصبه كل معتق يحمل ما كان يتحمله ذلك المعتق فان
اتحد المعتق ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وان تعدد نظر لخصته من الربع أو النصف وضرب
على كل واحد من عصبته قدرها والفرق أن الولاء يتوزع على الشر كله لا العصبه لانهم لا يرثونه بل يرثونه به
فكل منهم انتقل له الولاء كمالا فلزم كالأصل ومعلوم ان النظر في الربع والنصف الى غنى المضروب
عليه فالمراد بقوله ما كان يتحمله أى من حيث الجملة لا بالنظر لعين ربع أو نصف فلو كان المعتق متوسطا
وعصبته اغنياء ضرب على كل النصف لانه الذى يتحمله لو كان مثلهم وعكسه كذلك كما هو ظاهر انتهت اذا
علمت هذا علمت ان قول الشارح من نصف دينار أو ربعه قاصر على صورة الانفراد فلم يذكره كان أشمل
تأمل (قوله وفي الثانية لكل من العصبه) فعلى كل ماعلى المعتق اه حل (قوله فان عدم من ذكر) من

الأولى لجميع المعتقين لا لكل منهم وفي الثانية لكل من العصبه فلا يتوزع عليهم قوزعه على الشر كله لانه لا يرث بل يرث به (ولا يعقل عتيق)
ولا عصبته عن معتقه لا تغايرنه فان عدم من ذكر أو لم يف ماعليه بما

(فبيت مال) يعقل (من مسلم) الكل أو الباقي ٤٤ لانه يرثه بخلاف الكافر فماله في عو والواجب في ماله ان كان له امان واستثنى من ذلك القبط

فلا يعقل عن قاتله بيت المال
اذلا فانه في اخذها منه لاعداد
اليه (ف) ان عدم ذلك اولم
يف ماذ كرفا لكل أو الباقي
(على جان) بناء على الاصح
من أن الواجب ابتداء عليه
ثم تحمله العاقلة وتعبيرى
بذلك اعم من قوله فكله على
جان (وتو جل) ولومن غير
ضرب فاض (عليه) أى على
الجاني (كعاقلة دية نفس
كلمة) باسلام وحرية
وذ كورة (ثلاث سنين في)
آخر (كل سنة ثلث) من
الدية وتأجيلها بالثلاث رواه
البهيقي من قضاء عمر وعلى
رضي الله عنهم اوعزاه
الشافعي الى قضاء النبي صلى
الله عليه وسلم والظاهر
تساوي الثلاث في القسمة
وان كل ثلث آخر سنته
وأجلت بالثلاث لكثرتها
لانها بديل نفس وتأجيلها
عليه من زيادتي (و) تو جل
دية (كافر معصوم) ولو غير
ذمي وان عبر الاصل بالذمي
(سنة) لانها قدر ثلث دية
مسلم أو أقل (و) تو جل
(دية امرأ أو خشي) مسلمين
(سنتين في) آخر (الاولى)
منهما (ثلث) من دية نفس
كلما تود ذكر حكم الخشي من
زيادتي (وتحمل عاقلة رقيتا)
اي الجناية عليه بقيمة لانها
بديل نفس كالحرف اذا كانت

جلته ذوى الارحام فيقدمون على بيت المال اه حل (قوله فبيت مال) أى يؤخذ من سهم المصالح منه
الواجب بكلمة أو ما بقي مؤجلا اه ج اه سم فلم ان جهات العمل ثلاثة قرابة وولا وبيت مال اه حل
(قوله اذلا فائدة الخ) أى لان وارثه بيت المال فلو غسل عاد اليه ما غسل به وقضية هذا التعليل ان من لا وارث له
الايت المال كالقبط فيما ذكر اه سم (قوله فان عدم ذلك أولم يف ماذ كرفا الخ) عبارة شرح مر
فان فقه بيت المال بان تعذر أخذ الكل أو البعض منه لعدم وجود شيء أو منع مثوله ذلك ظمنا كما صرح به
البلقينى أو كان ثم مصرف أهم فعلى الجاني الخ انتهت قال ج * (تنبيه) هل يعود العمل لغيره يعود
صلاحيته له لان المانع نحو فقره مثلا وقد زال أولا لان الجاني هو الاصل ففى خطو طبعه استقر عليه ولم ينتقل
عنه لاقطاع النظر لتبابة غيره عنه حيثئذ كل محتسب والثاني أقرب فلو عدم ما فى بيت المال فانخذ من
الجاني ثم استغنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنكر والجناية فانخذت من الجاني ثم اعترفوا برجع
عليهم لانهم هنا حالة الاخذ من أهل العمل بخلاف بيت المال اه حل (قوله فان عدم ذلك الخ) أى بان لم
يوجد فيه شيء قال بعضهم أولم ينتظم أمره بحيلولة الظالم فدونه اه حل وفي شرح الارشاد لشيخنا ولو كان
تعذر بيت المال لعدم الانتظام أخذ من ذوى الارحام قبل الجاني بناء على ما مر وقضية ما ذكر ان منع بديل متولى
أمر بيت المال ظمنا كفقده ما فيه فتؤخذ من الجاني وهو ما اعتمد به البلقينى وتنظير الشارح فيه بالقياس
على العاقلة اذا امتنعوا فانه لا يؤخذ من الجاني بردياته يمكن الاستيفاء منهم بالحاكم فان فرض عجزه فنادر
بخلاف متولى أمر بيت المال فانه لا يمكن الاستيفاء منه لو لم يجعلها على الجاني لضاع حق الجاني عليه ويظهر انه
لو حدث في بيت المال شيء بعد الاخذ من الجاني لم يكن له الرجوع به لان الوجوب يلاقيه ابتداء كما مر ويترك
بينه وبين ما يأتى في وجوبه على العاقلة بانهم أهل للعمل حال أدائه بخلاف بيت المال هنا لانه حال الاداء لم يكن
فيه شيء اه وقضية ما على به ان الحكم كذلك اذا امتنع المتولى ظمنا ثم بعد الاخذ من الثاني أجاب وقد روجه
هذا أيضا بان شرط العاقل ان يكون وارثا واذا منع بيت المال ظمنا لم يكن منتظما فلا يكون وارثا فلا يكون
عاقلا فليجرر اه سم (قوله بناء على الاصح من ان الواجب الخ) عبارة أصله مع شرح المحلى فان فقد فعلى
الجاني فى الاظهر بناء على ان الواجب عليه ابتداء ثم تحمله العاقلة والثاني المنع بناء على ان الواجب ابتداء
على العاقلة وعلى هذا يكون دينان في بيت المال في أحد وجهين وحيث وجب في بيت المال أو على الجاني فيتأجل
تأجيله على العاقلة ثلاث سنين كل سنة ثلثه انتهت (قوله وتو جل عليه) أى اذا انتهى الامر لوجوبه عليه
(قوله كعاقلة) قال الناسرى الا انه يخالفها فى انه يؤخذ منه قدر ثلث الدية كل سنة لاربع دينار ولا نصف
دينار ولو مات فى اثناء الحلول حل عليه وأخذت من تركته بخلاف موت واحد من العاقلة فى اثناء الحلول فانه
لا يجب عليه اه اه سم (قوله لانها بديل نفس) أى والا لا تجب بالثلاثة دية الكافر والمرأة تأمل (قوله لانه
قدر ثلث دية مسلم) أى وذلك فى اليهودى أو أقل وذلك فى المجوسى اذا عتقت له ذمة اه حل (قوله وتحمل
عاقلة رقبها الخ) لو اختلفت العاقلة والسيد فى قيمته صدقوا بما علمهم لكونهم غارمين اه حل (قوله بقيمة
اعل الباعرا رقبى المفعول لان القسمة هى المحمولة ويكون من جملة التفسير ويكون مدخولها بديل من الجناية
عليه بدل اشتغال أو هى للملابسة أى الجناية ملتبسة بقيمته ملابسة السبب المسبب اه شيخنا (قوله يؤخذ
منها) أى من القيمة اه حل (قوله من دية نفس كلمة) فقيما اذا كانت قيمته قد رديت تؤخذ فى ست
سنتين اه حل (قوله بناء على الاصح من ان العاقلة الخ) عبارة أصله مع شرح مر والاطراف والمعاني
والاروش والحكومات فى كل سنة قدر ثلث دية فان كانت نصف دية فى الاولى ثلث وفى الثانية سدس أو
ثلاثة أرباعها فى الاولى ثلث وفى الثانية ثلث وفى الثالثة نصف سدس أو ديتين فى ست سنين وقبل يجب كلها

قيمتها قدر دية اوديتين (فى) آخر (كل سنة) يؤخذ منها (قدر ثلث) من دية نفس كلمة (ك) واجب (غير نفس) من
الاطراف وغيره فانه يؤجل فى كل سنة قدر ثلث الدية بناء على الاصح من أن العاقلة تحمل بدلها كدية النفس فتعبرى بذلك أعم من تعبيره

بلاطراف (ولو قتل) رجلين (مسلمين) هو أولى من قوله رجلين (فني ثلاث) لاسي ٩٥ من السنن تؤخذ فيهما في كل سنة لكل ثلثية

(وأجل) واجب (نفس من) وقت (زهوق) لها بزهاق أو سرية جرح لانه مال يحل بانقضاء الاجل فكان ابتداء أحله من وقت وجوبه كسائر الدين المؤجلة (و) أجل واجب غيرها (من) وقت (جناية) لان الوجوب تعلق بها وان كان لا يطالب بسد لها الا بعد الاندمال نعم لو سرت جناية من اصبح الى كف ثلاثا أجل أرش الاصبح من قطعها والكف من سقوطها كما اختاره الامام والغزالي وغيرهما وخرجه الحارثي الصغير والانوارور حجه البلقيني (ومن مات) من العاقلة (في أثناء سنة فلا شيء) عليه من واجبه بخلاف من مات بعدها (ويعقل كافر ذوامان عن مثله) ان زادت مدته على مدة الاجل لا شتر كما في الكفر المقر عليه وتعبيري بذلك أولى من قوله ويعقل يهودي عن نصراني وعكسه (لا فقير) ولو كسوبا فلا يعقل لان العقل مواساة والفقير ليس من أهلها (ورقيق) لان غير المكاتب من الارقاء لامالك له والمكاتب ليس من أهل المواساة (وصبي ومجنون وامرأ قونخني) وهما من ز يادني وذلك لان مبنى العقل على النصرة ولا نصره بهم (ومسلم عن كافر وعكسه) اي قدرها (نصف دينار) على

في سنة بالغة ما بلغت لانها ليست بدل نفس أو ربع دية فني سنة قطعا انتهت (قوله ولو قتل مسلمين الخ) وفي عكس ذلك لو قتل ثلاثة واحد على عاقلة كل واحد ثلث دية يؤجل عليها في ثلاث سنين نظرا لاتحاد المستحق اه شرح مر (قوله لا بعد الاندمال) قال في شرح الروض فلو مضت سنة ولم يندمل لم يطالب بواجبها اه أي فيسقط بالكلية وتبدأ سنة أخرى كما هو ظاهر هذا الكلام ونظير ماله كانت العاقلة آخر السنة فقراء فانه يسقط واجب تلك السنة بالكلية لا يقال فرجع الامر في ابتداء المدة الى الاندمال لان هذا غلط فانه لو مضت ستة أشهر قبل الاندمال ببناء عليها ولو اعتبر الاندمال في الابتداء وكان العبرة في الوجوب بما آخر الحول سقط الواجب لفقد الشرط اه سم (قوله ويعقل كافر الخ) شروع في صفات من يعقل وهي موافقة الدين والغنى أو التوسط والتكليف وقد ذكرها على هذا الترتيب اه حل وعبرة الشوري قوله ويعقل كافر الخ شروع في صفة العاقلة وهي خمس التكليف وعدم الفقر والحرية والذكورة واتفاق الدين انتهت (قوله على مدة الاجل) هل المراد كل الاجل أو لكل سنة حكمها وخرج ما لو نقصت أو ساءت قال في شرح البهجة بخلاف ما اذا نقصت عنه وهو ظاهر أو ساءت بتقديم المانع على المقضي نعم يكفي في تحصيل كل حول على انفراد من يادته مدة العهد عليه قال ومقتضى كلام الاندعى وغيره وهو الظاهر ان ما ذكر من تحمل الدين ونحوه محله اذا كانوا في دار لانهم تحت حكمنا اه سم (قوله أولى من قوله ويعقل يهودي الخ) أي لا يهام الاصل ان كلام من اليهودي والنصراني يعقل وان لم يكن له أمان وان غير اليهودي والنصراني لا يعقل وان كان له أمان اه عش (قوله لان العقل مواساة الخ) بخلاف الحرية فانهم الحقق النماء ولا قراره في دار الاسلام فصارت عوضا لذلك لزمت الفقير اه سئل وأصله في شرح مر (قوله ورقيق) لو كان مبعضا قال الزركشي سكتوا عنه وقضية كون ذلك مواساة ان تجب عليه بقدر ملكه كالزكاة ثم اخراج الرقيق مستفاد من نفي الوجوب على الفقير لان الرقيق لا يملك كذا في الزركشي وفيه بحث لان الرقيق لا وجوب عليه ولو عتق قبل مضى الاجل بخلاف الفقير اذا أيسر في آخر الحول فالملوك فيهما مختلف اه وفي شرح الروض ورقيق ومبعض كما قاله البلقيني اه فعمل البعض كالرقيق بخلاف ما مر اه سم (قوله وامرأة وخنتي) فلوبان الخنتي ذكر الم يغرم خلافا لما في شرح الروض اه حل وصححه البلقيني قال لبناء التحمل على الموالاة والمناصرة الظاهرة وقد كان هذا في سائر النوب كالاتي فلا نصره واستوجه الخطيب الغرم لان النصرة موجودة فيه بالقوة اه شوري (قوله وعلى غني وهو من ملك آخر السنة الخ) قال الشيخ في شرح الغاية بعد ان بين الغني والمتوسط عما ذكره المصنف وقضية بذلك ان الغني من ملك دون العشرين وفوق الربع فاضلا عما ذكر ولا يخفى اشكاله حيث قد فاته حيث ملك بعد كفاية العمر الغالب قدر واجبه فقط فواجه اعتبار الزيادة عليه فان قيل ليميز الغني عن المتوسط قلنا ليميز لا يتوقف على ذلك بخصوصه فليتأمل انتهى اه شوري (قوله وهو من ملك الخ) فني العاقلة لا يكون الا بالمال فالغني بالكسب فقير في باب العاقلة ولذلك قال الشارح فيه ما سبق ولو كسوبا اه (قوله فاضلا عن حاجته) وهي المسكن والخدم وسائر ما لا يكف يبعث في الكفارة فانه ما يلزم الغني فيها دينار ونصف والمتوسط ثلاثة أرباع دينار اه زى اه عش فالمراد بالغني هنا غني الكفارة والمراد بالحاجة في كلام الشارح حاجة العمر الغالب أي ما بقي منه أو حاجة سنة على الخلاف في غني الكفارة وعبرة الشارح هناك وانما يلزم الاعتاق عن الكفارة من ملك رقيقا أو غنمه فاضلا عن كفاية تمونه من نفسه وغيره نفقتو كسوة وسكني ونحوها اذا يلحقه بصرف ذلك ضرر شديد وانما يفوت نوع رفاهية قال الرافعي وسكتوا عن تقدير مدة ذلك ويجوز أن يحد بالعمر الغالب وان يقدر سنة توصوب في الروضة منهما الثاني وقضية ذلك انه لا نقل فيها مع ان منقول الجمهور الاول وخرم البغوي في فتاويه بالشافي على قياس ما صنع في الزكاة انتهت (قوله نصف دينار) والدينار يساوي الا أن بالفضة المتعاسل بها نحو سبعين

اذ لا موالاة بينهما فلا نصره (وعلى فني) من العاقلة وهو من (ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته عشر دينار) أي قدرها (نصف دينار) على

آخر السنة فاضلا عن حاجته (دونها) أي العشرين دينارا (فوق ربعه) أي الدينار (ربعه) بمعنى مقدارهما لا عينهما لان الابل هي الواجبة وما يؤخذ يصرّف اليها ولم يستحق أن لا يأخذ غيرها وانما شرط كون المهرن الفاضل عن حاجته فوق الربع ثلاثا يصرّفه فقيرا أو بما ذكر علم أن من أعسر آخره لم يجب عليه شيء وان كان موسرا قبل أو أيسر بعد وان من أعسر بعد ان كان موسرا آخره لم يسقط عنه شيء من واجبه ومن كان أولها رقيقا أو صيبا أو مجنونا أو كافرا أو صار في آخره بصفة الكمال لا يدخل في التوزيع في هذه السنة ولا فيما بعدها لانه ليس من أهل النصرة في الابتداء بخلاف الفقير وذو كرمنايط الغنى والمتوسط من زيادتي * (فصل في جنابة الرقيق) (مال جنابة رقيق) ولو بعد العفو أو فداء من جنابة أخرى (يتعلق برقبته) اذ لا يمكن الزامه لسيدته لانه اضرا به مع براءته ولان يقال في ذمته الى عتقه لانه قويته لضمان أو تأخير الى مجهول وفيه ضرر ظاهر بخلاف معاملة غيره له لرضاه بنعمة فالتعلق برقبته طريق وسط في رعاية الجانبين (فقط) أي لا ينتميه ولا يكسبه ولا يهبها ولا بكل منهما أو يهبها مع رقبته

نصف فضة أو أكثر ومن زاد سعره أو نقص اعتبر به وقت الانخذه من ان صار يساوي ما تبي نصفها كتراه عس على مر (قوله بمعنى مقدارهما) انظر وجه التعبير به دون سابقه اه شوري (قوله ثلاثا يصرّفه فقيرا) حاصله انهم اشترطوا أن يبقى معه شيء مما زاد على حاجته بعد دفع الربع حتى لا يكون بعد الدفع فقيرا ولك أن تقول كان يجوز أن لا يشترط ذلك ويكون الفقير من لا يملك ثوبا عازا زاد على حاجته والمتوسط من يملك ذلك ولا يحذور في عوده بعد الدفع فقيرا انما المحذور أن يؤخذ من فقير ولم يوجد هنا مع ان لقائل أن يقول وقعوا فيما قرأناه لان المتوسط على كلامهم صادق بمن ملك زيادة على حاجته ثلاثا دينارا مثلا كما هو قضية التفسير المذكور ولا يخفى في ان من ملك ذلك اذا دفع ربا عاذا فقيرا لانه بعد دفعه صار لا يصدق عليه انه ملك زائدا على حاجته فوق ربع دينار فيكون فقيرا لانه لما بطل كونه متوسطا ومعلوم انه ليس غنيا وجب أن يكون فقيرا اذ المراد بالفقير وغيره هو المعنى المصطلح عليه هنا قائل اه سم (قوله ومن كان أولها رقيقا أو صيبا الخ) فلم انه يعتبر الكمال بالتكليف والاسلام والخيرية في التحمل من العقل الى مضي أجل كل سنة اه شرح مر (قوله لا يدخل في التوزيع الخ) ولو طرأ جنون اثناء حول سقط واجبه فقط وكذا الرقبان حارب ذمي فاسترق اه شرح مر وعبرة حل قوله لا يدخل في التوزيع في هذه السنة الخ يؤخذ منه انه لو جن أو رقب في الاثناء سقط عنه كما قاله شيخنا كج وظاهره وان عاد فور انتهت * (تبيه) * المعتمد ان الدعوى بالدية على الجانبين وان العاقلة يدفعون ولا يدعى عليهم بها كذا قال شيخنا وغيره والله أعلم اه قل على المحلى * (فصل في جنابة الرقيق) * مصدر مضاف لفاعله أي الجنابة الواقعة منه على غيره من نفس أو مال اه قل على المحلى (قوله مال جنابة رقيق الخ) فاذا حصلت السيرة عن بعض الواجب انقل عنه بقسطه ويشارك المهرن بان الراهن حجر على نفسه فهو يخالف ما ذكرهنا الواجب بجنابة البهيمة لان جنابة العبد مضافة اليه فانه يتصرف باختياره ولذلك لزمه القصاص اذا أوجبه الجنابة بخلاف البهيمة اه شرح مر وفي قل على المحلى قوله يتعلق برقبته الخ أي لانه من جنس العقلاء فجنابته مضافة اليه وبذلك فارق البهيمة اه وفي هذا الكلام تسمع لان واجب جنابة البهيمة لا يتعلق بعينها حتى يقال انه اذا سقط بعض الواجب لا ينقل عنه شيء كما هو مقتضى الفرق بينهما وبين الجانبين بل واجب جنابته يتعلق بذمة صاحبه كما هو مقرر في محله اه والمبعض يجب عليه من واجب جنابته بنسبة حر يتوافق من الرق يتعلق به باقي واجب الجنابة فيقديه السيد باقل الامر من من حصتي واجبها والقيمة اه زي (قوله ولو بعد العفو) ولا يقال هو حيث ثبت برضاه مستحقة فيتعلق بذمته كما تقدم في المعاملات اه حل أي لان أصل الجنابة بغير رضاه (قوله يتعلق برقبته فقط) أي ان تبسر بيع الرقيق أما اذا لم تبسر بيعه كام الولد الموقوف والمندور صفة فان مال جنابته يتعلق بذمة السيد لانه المانع للبيع اه من شرح مر وعلم من اضافة التعلق الى الرقبة انه لا يتعلق بجزء منها ولو مثل محل الجنابة ولذلك لو عفا المستحق عن بعض حقه جازا انقل من الرقبة بقسطه قايس كالمرهون لكون التعلق هنا قهريا اه قل على المحلى (قوله اذ لا يمكن الزامه الخ) أي ولا تحمله عاقلة لان تحمل العاقلة خارج عن الاصل فيقتصر على محل وروده ثم المال يتعلق بجميع الرقبة وان زادت قيمتها عليه اضعافا ولو أبرأ المجني عليه من البعض انقل التعلق بقسطه بخلاف نظيره من الرهن مع ان تعلق هذا الحق أقوى بدليل ان المرهون اذا جنى يسع في الجنابة وقدم على حق المرهون اه أقول قد يفرق بان القصد من تعلق الرهن التوثيق فناسب عدم الانتفك كالمخلاف تعلق الجنابة اه سم (قوله لانه قويته لضمان) أي ان لم يعتق وقوله أو تأخير الى مجهول أي ان عتق اه حل (قوله أي لا ينتميه الخ) في كلامه مستصرا للثلاثة الاولى محذور قوله برقبته والثلاثة الاخيرة محذور قوله فقط لكن في صنيع الشارح ليهام ان الستة محذور النقطة فكان عابه أن يذكر الثلاثة الاولى بعد قول المتن برقبته والثلاثة الثانية بعد قول المتن فقط هذا وبقى في كلامه بعض تكرار اذ قوله

ولان يقال في ذمته الى عتقه هو عين قوله لا بذمته ولعله أخرده للتعليل الذي ذكره بعدم وقوله حتى لو بقي الخ
تفريع على القطعية وقوله نعم ان أقر الرقيق الخ اشتمل هذا الاستدراك على ثلاثة فروع الاول والثالث
راجعان لقوله برقبته والثاني راجع لقوله فقط (قوله وان أذن له سيده) أي وهو غير أخذ من كلامه الا في
احل والغاية للتعميم للرد كما يعلم من صنيع شرح المنهاج وقوله والاماتعلق الخ رد على الضعيف القائل
بانه يتعلق بالرقبة والذمة مع سواء أذن السيد أو لا ومحصل الرد ان الشارح يقول يلزم من القول بالتعلق بالذمة
والرقبة معاقص التعاق على الذمة وبطلان قولكم والرقبة يعني انه متى أثبت التعاق بالذمة لم يلزم أن يكون التعاق
بها وحدها لاجتماع الرقبة كما قلتم وسند هذا دون المعاملات فانها تتعلق بالذمة ولا قائل يقول بتعلقها بالرقبة
أيضا وعجاجة أصله مع شرح مر ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر وان أذن له سيده في الجنابة فبأنقى عن
الرقبة فيضيع على المجنى عليه لانه لو تعلق بالذمة لماتعلق بالرقبة كدبون المعاملة انتهت وعجاجة الاصل مع شرح
الحلي ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر والثاني يتعلق بالذمة والرقبة مرهونة بما في الذمة أي فان لم يوف
الثمن به طواب العبد بالباقي بعد العتق انتهت (قوله والاماتعلق الخ) أي لو اعتبرنا اذن السيد اه ع ش أي
لو اعتبرنا معان من التعاق بالرقبة أي لم يكن متعلقا بها حين اذن لكن يلزم على هذا المصادرة واتحاد المقدم
والثاني ويمكن أن يجاب بان التالي مؤول بان يقال لما تعلق أي لما صح القول بالتعلق بها أي لو لم يكن متعلقا بها
لما صح القول المفروض صحته في المتن واللازم باطل فكذا المزموم وقوله كدبون المعاملات سند لهذه المأزمة أي
لان دبون المعاملات لما اعتبر فيها اذن السيد ما نعلم من التعاق بالرقبة لم يصح القول فيها بالتعلق بالرقبة اه شيخنا
وعجاجة الشوري قوله والاماتعلق برقبته الخ لا يتخلو التعليل به عن حرازة بالنسبة لبعض الصور المعطلة وهو
التعلق بالرقبة مع الذمة لانه يصير التقدير لا يتعلق بذمته و رقبته والاماتعلق برقبته كدبون المعاملة وحيث تمنع
المأزمة ومشاهاة ذلك لدبون المعاملة ويمكن ان يجاب بان التقدير لا يتعلق بالذمة والرقبة والاماتعلق بالذمة
ولو كان متعلقا بالذمة لم يتعلق بالرقبة كدبون المعاملة وحاصله لو تعلق بالرقبة مع الذمة لم يلزم عدم التعاق بالرقبة لان
التعلق بالذمة بمنعه فليتامل اه سم وقال بعضهم ان معنى قوله والا أي لو اعتبرنا اذن السيد وفيه بعد لا يخفى
بل لا تظهر صحته انتهت (قوله كالمرفق في الاقرار) عبارته هناك وقبل اقراره أي الرقيق يدين جنابة وان أوجبت
عقوبة كجنابة خطأ أو تلاف مال عمد أو خطأ أو يتعلق بذمته فقط أي دون رقبته ان لم يصدق سيده في ذلك
بان كذبه أو سكنت عليه فهو أعم من تعبيره بكذبه فيتمتع به اذا عتق وان صدقه تعلق برقبته فيباع فيه الا أن يفديه
السيد بأقل الامرين من قيمته وقدر الدين واذا بيع وبقى شيء من الدين لا يبيع به اذا عتق انتهت فتقوله هنا ولم
يصدق سيده فان صدقه تعلق برقبته وقوله ولا يينة فان كانت تعلق برقبته أيضا (قوله أو اطلع سيده على لقطة الخ)
ينبغي ان لا يكون حكم اللقطة مال أو ودعه انسان وديعة وأتلفها فلا تتعلق بسائر أموال السيد لان صاحب
الوديعة مرفوضها عنده بخلاف صاحب اللقطة اه سم (قوله أو تلفت عنده) هو فيما اذا أخره ينبغي حله على
التفصيل الذي ذكره الشارح في باب اللقطة بقوله ولو أقرها في يده سيده واستحفظه عليها ليعرفها وهو أمين جاز
فان لم يكن أمينا فهو متعدي بالاقرار وكأنه أخذها منه وردها اليه اه فينبغي حل ما هنا على ما اذا لم يكن أمينا
فان كان أمينا فلا ضمان على السيد لعدم التعدي بالاقرار في يده وفاق هذا الحل لما مال اليه شيخنا الطبرلاوي
رحمه الله تعالى اه سم (قوله وبسائر أموال السيد) يعني انه يلزم بالايعطاء منها مثلا لانه يتعلق بها كالتعلق
بمال الخلس اه ع ش على مر (قوله ان جنابة غير المميز ولو بالغ الخ) بخلاف أمر السيد أو غيره للمميز فانه لا
يمنع التعاق برقبته لانه المباشر ولو لم يأمر غير المميز أحد يتعلق برقبته فقط لانه من جنس ذوى الاختيار اه شرح
مر (قوله باذن المستحق) أي والا فلا يصح البيع كالمرهون وله أيضا تسليمه لمن شاء ليبيعه لاجل الارش
ولو بعد اختياره الفداء اه قل على الجلال ويقتصر في البيع على قدر الحاجة ما لم يتختر السيد بيع الجميع

وان أذن له سيده في الجنابة
والاماتعلق برقبته كدبون
المعاملات حتى لو بقي شيء
لا يبيع به بعد عتقه نعم ان
أقر الرقيق بالجنابة ولم يصدق
سيده ولا يينة تعلق واجبا
بذمته كالمرفق في الاقرار أو اطلع
سيده على لقطة في يده وأقرها
عنده أو أهمله وأعرض
عنه فأتلفها أو تلفت عند
تعلق المال برقبته وبسائر
أموال السيد كإنبه عليه
البلغني ومعلوم مما مرفق
الرهن أن جنابة غير المميز
ولو بالغها بامر سيده أو غيره
على الآمر وتعبير الرقيق
أعم من تعبيره بالعبد
(ولسيده) ولو بنا ثبته (يبيعه
لها) أي لاجلها باذن المستحق
(و) له (فداؤه بالاقبل
من قيمته والارش) لان
الاقبل ان كان القيمة فليس
عليه غير تسليم الرقبة وهي
بدلها أو الارش فهو الواجب
وتعتبر قيمته (وقتها) أي
وقت الجنابة لانه وقت تلفها

أو يتعذر وجود راعب في البعض اه شرح مر وقال الشيخ عميرة في تعليق القاضي ان الذي ذكره منصور
 الفقيه انه يباع منه في كل سنة قدر ثلث الجناية في الخطا وتكون الدية قيمة مؤجلة في ثلاث سنين في رقبته اه
 سم على المنهسج والظاهر من اطلاق المصنف خلافه وانه يباع حالا ويؤيده انهم لم يفرقوا بين العمد وغيره على
 انه قد يقال في ذلك تفويت لبعض قيمته اه ع ش على مر (قوله هذا ان منع السيد الخ) هذا ما حمل
 عليه النص المقتضى لاعتبار وقت الجناية مطلقا حتى لا يقال قول القفال يقتضى اعتبار يوم الفداء والظاهر في
 أن ذلك مطلقا والمعتد ما اقتضاه النص من اعتبار وقت الجناية وان لم يمنع السيد بيعة وقتها اه حل (قوله
 والافوق فداء) المعتد اعتبار وقت الجناية مطلقا اه حل (قوله ولو جنى قبل فداء الخ) قال ابن القطن لو
 كانت الجناية الثانية قتلا عمدا ولم ينف والاولى خطأ يسع في الخطا وحده ثم يقتل كل جاني خطأ ثم ارتد قال المعلق
 عن ابن القطن فلو لم نجد من يشتره لوجود القود فعندى أن القود يسقط لانا نقول لصاحبه الخطأ قد سبقتك
 فلو قدمناك لا بطلنا حقه فاعدل الامور أن تشتريه كالا سبيل اليه لا بترك القود والعفو اه زى (قوله بآء
 فيهما) قال الزركشي قتلا عن الرائي لو منع أو لا يبيعه مختار الفداء لزمه فداء كل منهما كولو كان منفردا وذكرا
 النورى أسقط ذلك من الروضة اه عميرة أقول في شرح البهجة للشارح وان منع بيعة واختار الفداء فجنى
 ثانيا ففعل به مثل ذلك لزمه فداء كل جنابة بالاقل من ارشها وقيمتها ذكره في الروضة وأصلها وقضيتها أنه لو تكرر منع
 البيع مع الجنابة ولم يختار الفداء لا يلزمه فداء كل جنابة والظاهر خلافه اه قال مر بل هو الظاهر وقوله فداء كل
 جنابة بالاقل الخ ينبغي ما دام مصر على اختيار الفداء فان رجع عنه فاللزم له اما بيعه فاما الفداء بالاقل من
 قيمته ومجموع أروش جميع الجنابات ثم عرضته على شيخنا الطباطبائي رحمه الله تعالى فصحه لكن هل فيه
 مخالفة لقوله والظاهر خلافه حرره اه سم (قوله أو فداء بالاقل من قيمته والارشين) اى ان لم يمنع بيعة
 مختار الفداء والالزمه فداء كل منهما اى من جنابتيه بالاقل من ارشها والقيمة اه زى (قوله مختار الفداء)
 لو تعذر الفداء لافلاسه أو غيبته أو صبره على الحبس فمخ البيع * (فائدة) * قال الوزيري يقال فدى اذا
 دفع مالا وأخذ رجلا وأقضى اذا دفع رجلا وأخذ مالا فادى اذا دفع رجلا وأخذ رجلا اه سم (قوله كام
 ولد) محمل وجوب فداها على السيد اذا امتنع بيعها كما علم من التعليل فلو كانت تباع لكونه استولدها وهى
 موهوبة وهو معسر فانه يقدم حق الجنى عليه على حق الميراث وتباع اه حل (قوله من قيمتها وقت الجنابة)
 اى لا يوم احبالها اعتبارا بوقت لزوم فداها ووقت الحاجة الى بيعها الممنوع بالاحبال اه شرح مر (قوله
 وقت الجنابة) قال الشارح في شرح البهجة ومثل كلامه الامامة التى استولدها سيدا بعد الجنابة وهو ظاهر
 لكن الظاهر هنا ان العبرة بقيمتها يوم الاحبال الا أن يمنع بيعها حال الجنابة فتعتبر قيمتها حينئذ اه وقوله
 لكن الظاهر الخ مبنى على ان العبرة في غير المستولمة بيوم الفداء والمعتد خلافه فالمعتد هنا ان العبرة بيوم
 الجنابة مطلقا اه مر اه سم (قوله كواحدة) اى فيبترد للثاني من الاول اذا كانت الجنابة على الثاني
 بعد الدفع الاول وراجع اه سم (قوله أيضا كواحدة) وجه ذلك بان الاستيلاء بمنزلة الاتلاف وليس
 في الاتلاف سوى قيمة واحدة كالألم تكن مستولدة وبيعت اه سم (قوله بالخاصة) اى وان ترتب أو سبق
 فداء بعضها فلو كانت قيمتها ألفا ووجب جنابتان مرتبوا وارش كل منهما ألف فلعل خمسمائة فان كان الاول
 قبض الألف رجوع عليه الثانى بنصفه وان كان ارش الثانية خمسمائة رجوع بثلثه وان كان ارش الاولى
 خمسمائة والثانية ألفا وقبض الاول الخمسمائة رجوع عليه الثانى بثلثها وعلى السيد بخمسمائة تمام القيمة
 ليكمل له ثلثا الألف ومع الاول ثلثه اه قل على المحلى (قوله الموقوف) اى والمنذور عتقه فان كان
 الواقف ميتا ففداؤه على الوارث ان كان هناك تركة والا ففى كسبه أو على بيت المال ان لم يكن كسب حرر اه
 حل وفى قل على اعلى ومثله المنذور العتق والموقوف وفداؤه على الناذر والواقف ولو بعد موتهم من

هذا (ان منع) السيد (بيعه)
 وقتها (ثم نقصت قيمته والا
 فوقت فداء) تعتبر قيمته لان
 النقص قبله لا يلزم السيد
 بدليل مالومات الرقيق قبل
 اختيار الفداء وقول وقتها
 الى آخر من زيادى (ولو
 جنى ثانيا) مثلا (قبل فداء
 بآء فيهما) اى فى جنابتيه
 ووزع ثمنه عليهما (أو فداء
 بالاقل من قيمته والارشين
 ولو اتفقه) حسا أو شرعا كان
 قتله أو اعتقه أو بآءه محتملا
 بان كان المعتق موسرا
 والبائع مختار الفداء (فداء)
 لزوم المنع بيعة بالاقل من
 قيمته والارش (كام ولد)
 اى كولو كان الجاني أم ولد
 فيلزمه فداؤه لذلك
 (بالاقل) من قيمتها وقت
 الجنابة والارش (وجناباتها
 كواحدة) فيغلبها بالاقل من
 قيمتها والارش فيشترك
 الارش الزائد على القيمة
 فيها بالخاصة كان تكون
 ألفين والقيمة ألفا و كام
 الولد الموقوف

تركها ويخرج ما لو كانت المستولدة مرهونة من معسر و يقدم معها المعنى عليه على المرتن ويقدّمها في كل جنابة كغير المستولدة * (تنبيه) * لا تعلق للمعنى عليه بحمل غير المستولدة بل هو السيد فان لم يدها يباعها والسيد حصّة الجمل من الثمن يوم الجنابة على المتمد كما تقدم ويظهر في تقريرهما ما في الرهن اه (قوله ولو هرب الخ) في هامش المحلى بخط شيخنا لو علم كان الهارب لزمه احضاره لان التسليم واجب عليه كما بحثه الزركشي وينبغي تخصيصه بما اذا لم يكن له مائة اه سم (قوله أو طلب ولم ينع) أي فانه لا يلزم به وان علم محله وقدر عليه فيما يظهر خلافا للزركشي وقوله لانه يلزمه تسليمه يرد بمنع ذلك ما لم يكن تحت يده نعم يلزمه الاعلام به لكن هذا غير مختص به اذ كل من علم به لزمه فيما يظهر اه من شرح م ر اه شوبري (قوله فله رجوع عنه) أي مادام العبد باقيا بحاله والا كان أبى أو هرب أو نقصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تف بالارش ولم يغرم السيد قدر النقص أو لزم ضرر للمعنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه باذن المستحق بشرط الفداء اه قل على المحلى (قوله أيضا فله رجوع عنه) علل ذلك بأنه وعد لا أثر له نعم لو قتل أو هرب بعد اختيار الفداء فليس له الرجوع ويحمل هذا في المورس أما المعسر فلا أثر لاختياره قطعا كذا بخط شيخنا مامش المحلى اه سم (قوله ان لم تنقص قيمته) أي عن وقت الاختيار اه قل على المحلى فان نقصت امتنع الرجوع كما تقدم

* (فصل في الغرة) * أي وما يذكر معهما من قوله وفي جنين رقيق عشر أخصى قيم أمه الخ والغرة اسم للجنين من الشيء كما هنا وأصلها البياض في وجه نحو الفرس أو بياض الوجه كله ومنه حديث تحشر أمي غرا أو مطلق البياض وذكر التجميل على هذا البيان التخصيص وعلى كل لا يشترط هنا أن يكون العبد أبيض ولا الأمة بيضاء خلافا لبعضهم أخذوا بمعناه الغوى كما مر والرقيق خيار ما علك الانسان ولا اعتبار سلامته هنا اه قل على المحلى (قوله في كل جنين حرا الخ) قال القاضي حسين الحكمة فيها ان الجنين شخص برحله كمال الحمال بالحياة فوجب على من فوّت ذلك شخص كامل الحمال بالحياة اه ولم يفرقوا في ذلك بين الذكرو والانثى لثلايكثر التنازع في الذكورة والافوته ثم الدليل انه صلى الله عليه وسلم أوجب في جنين الهذلية غرة عبدا أو وليدة اه عمرة اه سم (قوله أو ظهر بخروج رأسه مثلا الخ) عبارة تشرح مر ولو ألفت يد أو رجلا أو رأسا أو متعدد من ذلك وان كثروا لم ينفصل الجنين وماتت الام فغرة واحدة للعالم بوجود الجنين والظاهر ان نحو اليد انفصل بالجنابة وتعدد ما ذكر لا يستلزم تعدده فقد وجد رأسان لبدن واحد والظاهر انهما لو ألفت أكثر من يدين لم يجب لما زاد حكومة لانهم جعوا الغرة في الجنين كالدية في غيره نعم لو ألفت أكثر من بدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعددت بعدده لان الشخص الواحد لا يكون له بدنان بحال أما اذا عانت الام ولم تلق جنينا فلا يجب في يد أو رجل سوى نصف غرة كما ان يد المحلى لا يجب فيها سوى نصف ديتة ولا يضمن باقيه لعدم تحقق تلفه بالجنابة انتهت واعلم ان في المسئلة وجهين هذا هو الاصح منهما وافرغ الرافعي على الخلاف مسائل منها لو خرج رأسا وماسخ فخر رجل رقبته فيجب القصاص أو الدية وان اعتبرنا الانفصال التام فلا وتبعية في الروضة وهو يناق في ما ذكرناه في الفرائض من أن الحياة تعتبر عند تمام الانفصال فلو خرج بعضه حيا ومات قبل تمامه فهو كمن خرج ميتا فالأول كذا في سائر الاحكام حتى لو ضرب ضارب بطنها بعد خروج نصفه فانفصل ميتا وجبت الغرة دون الدية فذكر في العددان لا زوج الرجعة الى ان ينفصل وتبقى سائر الاحكام كمنع ثوريته وسراية عتق الام اليه وعدم اخراجه في الكفارة وجوب الغرة عند الجنابة وتبعية الام في البيع والهبة وغيرها مما لا وفي وجهه ضعيف ان حكمه كانه انفصل الا في العدة اه أقول كذا في الزركشي ولا منافاة خلافا لما له وانما وجب القصاص في خرق رقبته ولم تجب الدية في ضرب بطنها بعد خروج نصفه لان الجنابة الثانية على الام بخلاف الاولى اه طبلاوي اه سم (قوله في صورة تخفية) بخلاف ما لا صورة فيه وان كان أصل آدمى وانقضت به العدة لبراءة الرحم اه شوبري (قوله بقول قوايل)

(ولو هرب) الجاني (أومات برئ سبيده) من علقته (الا أن طلب) منه (فنعته) فيصير مختارا الفدائه فالمستثنى منه صادق بان لم يطلب منه أو طلب ولم ينعته (ولو اختار فداء فله رجوع) عنه (ويبيع) له ان لم تنقص قيمته وليس الوطاء اختيارا * (فصل) * في الغرة وتقدم دليلها في خبر أبي هريرة وأما كتاب الديان تجب (في كل جنين) حر (انفصل أو ظهر) بخروج رأسه مثلا (ميتا) في الحالن (ولو لحا فيه صورة تخفية بقول قوايل)

بجناية على أمه الحية وهو
معصوم) عند الجناية وان
لم تكن أمه معصومة عندها
(غرة) فقي جنتين غرتان
وهـ كذا ولومن حاملين
اصطدمتا لكنهما ان كانتا
مستولتين والجنتين من
سليمهما سقط عن كل منهما
نصف غرة جنتين مستولته
لأنه حق الا اذا كان للجنتين
جدة لام فلها السدس فلا
يسقط عنه الا الربع
والسدس فان لم ينقل ولم
يظهر أو انفصل وظهر لم
لا صورة فيه أو كانت أمه
ميتة أو كان هو غير معصوم
عند الجناية كجنتين حربية
من حربي وان أسلم أحدهما
بعد الجناية فلا شيء فيه لعدم
تحقق وجوده في الاولين
وظهور موته بموته في الثالثة
وعدم الاحترام في الرابعة
والتصريح باعتبار وقوع
الجناية على الجميع التقيد
بصحة جنتين من زيادتي
وبذلك علم ان تقيدى له
بها أولى من تقيد من قيد
أمها لاجل ان ذلك انه لو جنى
على حربية جنتين معصوم
حينئذ لا شيء فيه وليس
كذلك وان انفصل جيتان
مان عقبه) أي عقب انفصاليه
(أودام أمه ومان فدية) لانا
تبعنا حياته وقدمات بالجناية
(والا) بان بقي زمان ولا ألم به
ثم ان

أي أربع منهن وان لم يقلن انه لو بقي لتصوره المصادق ان يقلن فيه صورة خفية ولو لم يرد رجل اه
شرح مر وفي قل على المحلى أي أربع منهن أو رجل وامرأتان أو رجلان فيه صورة خفية ولو لم يرد
خفية أي على غير القوابل ففي الغرة بخلاف ما لو بقي لتصوره لاشي فيه وان كانت تنقض به العدة
اه وحضور القوابل منوط بالمجنى عليه فاذا حضرهن ولو من مسافة بعيدة وشهدن قضيه والا فلا والقول
قول الجاني يمينه * (فرع) في الميمى روى ان الشافعي أخبر بامرأة لها رأسان فسكنها بمائة دينار
ونظر اليها ثم طلقها وبارأقولت ولدا له رأسان وكان اذا بكى بكى بهما واذا سكنت سكنت بهما اه ع ش
على مر (قوله بجناية على أمه) أي بما يؤثر في الموت عند قولته بيدا وطلب ذى شوكة لها أولن عندها كما مر
وتجوبعا ان راجها ضها بقول خبيرين لانحواطمة خفيفة اه شرح مر (قوله على أمه الحية) أي ولو
انفصل بعد موتها اه غيرة وقوله وهو معصوم بقي من الشروط ان لا ينقل عنها ألم الجناية حتى تلقيه فلو
ضربها فأقامت على ذلك لا تجد شيئا ثم ألقت جنتين لم يضمنه لانها قد تلقيه بلا جناية تص عليه الشافعي كما نقله في
الجركذا في الزركشي اه سم (قوله وان لم تكن أمه معصومة عندها) كان اريدت وهي حامل أو وطئ
مسلم حربية بشبهة اه ع ش على مر (قوله غرة) هذا مبتدأ وقوله في كل جنتين خبر مقدم لا يقال تقدير
الشارح قوله يجب بعين أن يكون قوله غرة قاعل وفيه حينئذ تغيير لآراء المتن لانا نقول بمقتضى أن يكون قدره
ليبان انه متعلق الجار وان كان خالصا لاننا قرينة عليه فليأمل اه شوري (قوله لانه حق) أي والجاني
أمه وهي ملكه ولا يجبه على ملكه شيء اه سم (قوله الا الربع والسدس) وهما الباقيان من النصف بعد
نصف السدس الذي هو حق الجدة من هذا النصف وايضا ذلك ان اتلاف كل من الجنتين حصل بفعل أمه
وفعل الاخرى فبايتعلق بفعل الاخرى وهو النصف مضمون على سيدها وما يتعلق بفعل أمه وهو النصف الاخر
مضمون على سيد أمه لكنه يستحقه فيسقط لانه لا يجب له على نفسه شيء فاذا كان للجنتين جدة كان لها سدس
الغرة نصف ذلك السدس على سيد الاخرى لحصول تلقى بجناية أمه ونصفه الاخر على سيد الام لحصول تلقى
بجناية الام فيلزم سيد الام لجدة نصف السدس ويسقط عنه ما بقي بعد نصف السدس من نصف الغرة المتعلق
بجناية أمه وذلك الباقي هو الربع والسدس لانه اذا سقط من النصف نصف السدس بقي الربع والسدس
ويظهر ذلك بالنظر في مخرج نصف السدس وهو اثنا عشر نصفها ستة واذا خرج منه نصف سدسها وهو واحد
بقي خمسة وهي ربعها وسدسها اه سم وعبارة حل قوله الا الربع والسدس وقدرة عشرة فان كان من
غير السيدين وهما رقيقان فعلى كل سيد مع نصف قيمة الاخرى نصف عشريتهما النصف جنتينهما أو حران
فعليه مع نصف قيديتهما غرة تصفها الجنتين مستولته ونصفها الجنتين الاخرى وبهذا يعلم حكم ما لو كان أحدهما من
سيد والاخر من أجني أو كان أحدهما حرا والاخر رقيقا انتهت (قوله فان لم ينقل ولم يظهر) أي وان
رالت حركة البطن وكبرها اه شرح مر (قوله أو كان هو غير معصوم عند الجناية) عبارة شرح مر
وخرج بتقيد الجنتين بالعصمة ما لو جنى على حربية حامل من حربي أو مرتدة حملت بول في حال بدنتها أو سلمت ثم
أجهضت أو على أمه الحامل من غير نعتة ثم أجهضت والحمل ملكه فلا شيء فيه لانه داره انتهت (قوله أولى
من تقيد من قيد أمهها) وهو صاحب التصحيح اه حل (قوله وان انفصل حيا) أي ولو كانت حركته
حركة مذبح ولو قتله شخص الا أن لا ضمان عليه بخلاف ما لو نزل كذلك بلا جناية اه حل (قوله لانا بقنا
حياته وقدمات بالجناية) أي وان لم يستهل لان القرض انه وجد فيه اماره الحياة كنفس وامتصاص ثدي
وقبض يدو بسطها وحيثما تفرق بين انتهائه الى حركة مذبح أو لانه لما علمت حياته كان الظاهر موته
بالجناية ولهذا لم يؤثر انفصاليه لكون ستة أشهر وان علم انه لا يعيش فن قتله وقد انفصل بلا جناية قتل به كالموت قبل
مريضا أشرف على الموت فان انفصل بجناية فحياته مستقرة فكذلك والا عزر الثاني ولا عبرة بمجرد اختلاج

(فلا ضمان) فيه لا يتم تحقق موته بالجناية (والغرة رقيق) ولو أمة (مميز بلا غيب مبيع) لأن الغرة الخيل وغير المميز والمغيب ليس من الخيل
واعتبر عدم مبيع المبيع كابل الدية لأنه حق آدمي لو حفظ فيه مقابلة ما فات من حقه فقلب فيه مشابهة المالمية فأثر فيها كل ما يؤثر في المالم وبذلك فارق
الكفارة والاضحية (و) بلا (هرم) فلا يجزى رقيق هرم لعدم استغلاله بخلاف الكفارة ١٠١ لأن الوارد فيها لفظ الرقبة (يلغ) أي الرقيق

أي قيمته (عشر دية الام)
ففي الحر المسلم رقيق تبلغ
قيمته خمسة أبعرة كما روى
عن عمرو بن دينار ثابت
ولا يخالف لهم (وتفرض)
أي الام (كأبدينان فضلها
فيه) ففي جنين بين كفاية
ومسلم تفرض الام مسلة
(ف) ان فقد الرقيق حسا أو
شرعا وجب (العشر) من
دية الام (ف) ان فقد العشر
بقدر الابل وجب (قيمته)
كفي ابل الدية وهذا مع ذكر
الفرض من ذياتي والغرة
(لورثة جنين) لانها دية نفس
و بما قرر علم ان تعبير
بما ذكر أعظم من اقتضائه على
غرة المسلم والكاتب (وفي
جنين رقيق عشر أقصى قيم
أمة من جنانية الى الغاء) اما
وجوب العشر فعلى وزان
اعتبار الغرة في الحر بعشر
دية أمة المساوي لنصف عشر
دية أبيه وأما وجوب الاقصى
وهو ما في أصل الرضة فعلى
وزان الغصب والاصل اقتصر
على اعتبار عشر القيمة يوم
الجناية (لسيده) للملكه أياه
وان لم يكن مال كالأمة فعلى
لسيده أولى من قوله لسيدها
(وتقوم) الام (سليمة) سواء

و يصدق الجاني بيمينه في عدم الحياة لانه الاصل وعلى المستحق البينة اه شرح مر (قوله رقيق مميز) أي
وان لم يبلغ سبع سنين اه سئل وهو المتمد اه زى (قوله ولو أمة) والخبرة في ذلك للغارم لا للمستحق
ولا يجزى الجنيني لان الجنونة عيب كفى المبيع اه شورى (قوله بلا غيب مبيع) ومن غيب المبيع
كون الامنة طملا أو كون العبد كافرا في محل قتل فيه الرغبة في الكافر اه حل (قوله حق آدمي) وهو وارث
الجنين وقوله ما فات من حقه أي لانه كان ينفع الوارث لو عاش (قوله فآثر فيها) أي الغرة وكان الاظهر فيه
لتكون الضمائر على وتير فواحدة اه شيخنا (قوله بخلاف الكفارة) هذا يخالف لما تقدم في الكفارة
من عدم اجزاء الهرم فليتأمل الا أن يجعل على هرم لا يمنع الهرم الكسب اه شورى أي فانه يجزى في
الكفارة فويتنع هنا اه حل (قوله ففي الحر المسلم الخ) أي ولو حصل اسلامه حال خروجه كان أسلم أحمد
أبيه اه حل (قوله كما روى عن عمرو بن دينار) أي ولان الجنين أقل أحوال الا آدمي فاعتبر فيه أقل
الديات المقدرة وهي دية الموضحة والسنة اه سم (قوله فان فقد الرقيق حسا الخ) لم يبين الشارح المحل الذي
فقد منه هل هو مسافة القصر أو غيرها وقياس ما مر في فقد ابل الدية انه هنا مسافة القصر اه ع ش على مر
(قوله فالعشر من دية الام) ويغفل ان كانت الجناية شبه عدي فخذ في محقق ونصف وجذعة ونصف وخلفتان
وقوله قيمته وتعتبر قيمة الابل المغلظة اذا كانت الجناية شبه عدي اه شرح مر (قوله لورثة جنين) متعلق
بكل من الثلاثة أي الغرة وعشر الدية وقيمة العشر فقول الشارح والغرة لورثة جنين فيه نوع قصور ويقال
مثل ذلك في قوله والواجب على عاقلة متناوشر حاقب ما تقدم في تحمل العاقلة للسدية ان يقال هنا في كيفية
تحملها للغرة وبذلك انما تؤثر في ثلاث سنين وانه يجب على كل غني آخر السنة نصف دينار وعلى المتوسط
ربعة فان لم يوف بها يكون الباقي على بيت المال أو على الجاني على ما تقدم من التفصيل لكن لم أرنا في ذلك بعد
مراجعة النقول العديدة فراجع لذلك تطلع اه (قوله أيضا لورثة جنين) قال البغوي لانا كما قدرناه حيا
لا يحاب الغرة تقدر حياته لتورث عنه تغليظا على الجاني ولا لورث عنه غيرها الا لضرورة التقدير الحياة في
ذلك اه اه سم وعبارة شرح مر لورثة جنين بتقدير انفصاله حياته موته لانه فداء نفسه فلو تسببت الام
في اجهاض نفسها كان صامت أو شرب دواء لم ترث منه شيئا لانها قاتلة انتهت (قوله وبما قرر) أي من
الطلاق قوله والغرة رقيق الخ (قوله وفي جنين رقيق الخ) وفي بعض التوزيع ففي نصفه الحر نصف غرة وفي
نصفه الرقيق نصف عشر قيمة الام اه حل (قوله المساوي لنصف عشر دية أبيه) أي الذي عبر به الاصل وغرضه
من هذا التوفيق بين العبارتين لكن التعبير بعشر دية الام أولى ليشمل ولد الزنا كما في شرح مر (قوله فعلى
وزان الغصب) أي ما لم ينفصل حياته بموت من أثر الجناية فالقيمة قيمته يوم الانفصال قطعا وان نقصت عن
عشر قيمة أمة وقوله على اعتبار عشر القيمة وهو محمول على ما اذا كان هو الأكثر اه س ل وعبارة سم
قوله فعلى وزان الغصب عبارة الامام لان الغرم الغاصب أقصى القيم من يوم الغصب الى التلف بسبب وضع اليد
واتصال الجناية في هذا المعنى أقوى انتهت ولو انفصل حياته ما وجبت فيه القيمة وتعتبر يوم الانفصال قطعا
وأورد الامام ان المنفصل ميتا فيه عشر قيمة الام وقد زيد على هذا الضعاف فيلزم ان يجب فيه أكثر مما يجب في
المنفصل حيا اه عميرة انتهت (قوله ولانه لا يمد في الجنانية على الجنين) غرضه هذا الرد على من قال اذا تعدد

كانت ناقصة والجنين سليم أم بالعكس اما في الاولى فلسلامته وأما في الثانية وهي من ذياتي فلان نقصان الجنين قد يكون من أثر الجناية واللاثن
الاحتياط والتغليظ (والواجب) من الغرة وعشر الاقصى (على عاقلة) الجاني لخبر أبي هريرة السابق ولانه لا يمد في الجنانية على الجنين اذا لا يتحقق
وجوده ولا حياته حتى يصدق بذلك علم انه لو اصطدمت حاملان فالجنينين لازم عاقلة كل منهما نصف غرة في جنينيهما لان الحامل اذا جنت على
نفسها قاتلت جنينها لازم عاقلة الغرة كالجنت على حامل أخرى فلا يدر منها شيء بخلاف الدية لان الجنين أجنبي عنهما

﴿فصل﴾ في كفارة القتل والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة وقوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبته مؤمنة تجب ١٠٢ (على غير حربي) لا امان له (ولو صييا ومجنونا وريقا ومعاهدا وشريكا) ومردا (كفارة بقتله)

ولو خطأ أو بتسبب أو شرط (معصوما عليه ولو معاهدا وجنينا) ومردا (وعبيده ونفسه) وان لم يضمهما لانها لما تجب لحق الله تعالى لا لحق الا شدي وخروج بغير الحرب المذكور الحرب الذي لا امان له فلا تلزمه الكفارة ومثله الجلاذ القاتل بامر الامام ظلهما وهو ناجل بالحال لانه سيف الاماء وآله سياسته وبالقتل غيره كالجراحات فلا كفارة فيه لو ورد النص بما في القتل دون غيره كما تقرر وليس غيره في معناه والمعصوم عليه غيره كما غتله عادل وعكسه في القتال وماتل ومقتص منه ومرد وحربي لا امان له ولو امرأة أو صييا أو مجنونا فلا كفارة في قتله وانما حرم قتل هذه المرأة واليه الان تحريم ليس لحرمهم بل لصلحة المسلمين لتسلايفوتهم الاتفاق بينهم وتقدم ان غير المير لو قتل بامر غيره ضمن آمره الكفارة عليه والكفارة على الصبي والمجنون في مالهما فيعتق الولي عنهما من مالهما والعبد يكفر بالصوم وبعما تقرر علم انه لو اصابه شخصان فما لازم كلاهما كفارتان واحدة لقتل نفسه واحدة

الجنابة بان قصدها بما يحبس غالبا فالغرة عليه لا على عاقلة بناء على تصور العمد فيه والاصح عدم تصور ملوقفه على علم وجوده وحياته اه من شرح م ﴿فصل في كفارة القتل﴾ هي مأخوذة من الكفر وهو السر لانها تستر الذنوب اه عمرة اه سم والقصد منها تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطا الذي لا اثم فيه ترك التثبت مع خطر النفس اه شرح م (قوله وقوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) قال الماوردي قدم في قتل المسلم الكفارة على المديت وفي الكافر الدية لان المسلم يرى تقديم حق الله تعالى على نفسه والكافر يرى تقديم حق نفسه على حق الله تعالى اه شوبري وانظر لم ترك الشارح ما بين هاتين الجملتين وهو قوله وان كان من قوم عدولكم الا يتمع ان فيه ذكر التحرير ايضا تامل (قوله تجب كفارة) أي فوراً في غير الخطا اه شوبري وعبارة حج ومثله شرح م بالحرف ويجب الفور في العمد وشبهه كما هو ظاهر تدارك الما فان بخلاف الخطا انتهت ولا تجب الكفارة على عائن وان كانت العين حقا لانها لا تعدى كعادته على ان التأثير عند هالاجها حتى بالنظر للظاهر وقيل انها تتبع منها جواهر لطيفة غير مربة فتقتل المسم فخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن أدويتها المجرية التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بها ان يتوضأ العائن أي يغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه ودخل ازاره أي ما يلي جسده من الازار ويصبة على رأس المعيون اه شرح م وقوله ولا تجب الكفارة على عائن وكذا لا يجب قود ولا دية ومثل العائن الولي اذا قتل بحاله أي فلا شيء عليه وقوله ومن أدويتها المجرية الخ وهل يجب على العائن فعل ذلك اذا وجد التأثير في المعيون وطلب منه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لعدم تحقق نفع ذلك اه ع ش عليه (قوله ولو صييا ومجنونا) أي لان غاية فعلهما انه خطأ وهي واجبة فيه وعدم لزومهما كفارة وقاعهما لارتباطه بالتكليف وليس من أهله والمدار هنا على الازهاق احتياطاً للحياة اه شرح م (قوله أو بتسبب) أي كالأكرام وأمر غير المميز والتهادة زورا وقوله أو شرط كالخمر عدوانا وان حصل التردى بعدموت الجائر اه حل (قوله ومردا) بان قتله مرتد مثله فلا يخالف ما يأتي أما المرتد اذا قتل غيره فعليه الكفارة مطلقا اه شيخنا (قوله ونفسه) أي فتخرج من تركه ومن ثم لو هدر كالزاني المحسن لم تجب فيه كما استظهره بعض الشراح وان اثم بقتله نفسه كقتله غيره افتيا ما على الامام اه شرح م وقوله ومن ثم لو هدر كالزاني المحسن لم تجب فيه هذا يقتضي تنزيل قتله نفسه منزلة قتل غيره مثله والواجب فليتأمل وجه التنزيل اه سم على حج ووجه التأمل الذي أشار اليه انه معصوم على نفسه وذلك يقتضي وجوب الكفارة عليه لعدم مخالفا لما قدمه في التيمم من ان الزاني المحسن معصوم على نفسه فيشرب الماء له طشه وينسجم اه ع ش عليه (قوله في القتال) متعلق بالشقين اه شوبري (قوله ومردا) أي قتله غير مرتد أما اذا قتله مرتد فعليه الكفارة لانه معصوم عليه (قوله فيعتق الولي عنهما من مالهما) أي سواء كانت الكفارة على الفور أم على التراخي وهذا هو المعتمد كما يدل عليه سياقه وصرح به والمدعى حواشي شرح الروض وعليه فاذكره الشيخان في باب الصداق ضعيف اه رشدي (قوله أيضا فيعتق الولي عنهما من مالهما) فان فقد قضا ما وهما ميمران احزاهما وكذا من ماله ان كان أباً أو جداً وكانه ملكه لهما ثم ناب عنهما في الاعتاق وكذا وصى وقيم وقد قبل لهما القاضي التملك كافي الروضة وأصلها عن البغوي اه زي (قوله وبما تقرر) أي من قوله وشريكا ونفسه اه شيخنا

﴿باب دعوى الدم والقسامة﴾

القتل الاخر وان لو اصابه شخصان فماتان فماتتا والقتل بينين لازم كلاهما اربع كفارات لا شرا كهما في اهلاك أربعة النفس نفسها وجنينهما ﴿باب دعوى الدم﴾ اعني القتل بقرينة ما يأتي وعبر به عنه لزم ومثله غالباً (والقسامة) بفتح القاف أي اليمين الاتي بيانه مأخوذة من القسم وهو اليمين (شرط لكل دعوى) بدم أو غيره كصب وسرقا وتلاف

التعبير بالباب يقتضي اندراج هذه الاحكام تحت كتاب الديان السابق وفيه بعد ولذا عبر الاصل بكتاب وكتب عليه ع ش عبر بالحكاية لانه لا شتماله على شروط الدعوى وبيان الايمان المتسيرة وما يتعلق بها شبيه بالدعوى والبيان فليس من الجنابة اه ولما كان الغالب من احوال القاتل انكار القتل استدعى ذلك بعد بيان موجباته بيان الخطة فيه وهي بعد الدعوى اما عين واما شهادة اه عمرة اه سم وفي المختار الدعوى بالفتح الى الطعام يقال كافي دعوة فلان ومدة فلان وهو مصدر والمراد بهما الدعاء الى الطعام وادعى عليه كذا والاسم الدعوى والدعوة المرة الواحدة والدعاء واحد الادعية وقوله والقسامة أي الايمان مثله في المختار فقد فسرهما بالجمع ومثله في المصباح وعبارته والقسامة بالفتح الايمان تقسم على اولياء القتل اذا ادعوا الدم يقال قتل فلان بالقسامة اذا اجتمعت جماعة من اولياء القتل فادعوا على رجل انه قتل صاحبهم ومعهم دليل دون البيئة فلفوا وخسبوا يمينان المدعى عليه قتل صاحبهم فهو لاء الذين يقسمون على دعواهم يسمون قسامة أيضا اه وعبرة الشوري والقسامة بفتح القاف وتخفيف المهملة هو مصدر أقسم قسمًا وقسامة وهي الايمان تقسم على اولياء المقتول اذا ادعوا الدم ونخص القسم على الدم بلفظ القسامة وقال امام الحرمين القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين قسموا ونوعند الفقهاء اسم للايمان وقال في المحكم القسامة الجماعة يشهدون على الشيء أو يشهدون به ويمين القسامة منسوبة اليهم ثم أطلقت على الايمان نفسه اذ فتح الباري انتهت وعلى هذا فالظاهر انه جمع مفرد من معناه لامن لفظه وهو يمين كسواء مفرد امرأته والتعبير عن مثل هذا بالجمع تقدم لابن قاسم في أول كتاب الديان عند قوله وأر بعون خلفه والظاهر ان فيه نوع تسميع وانما امراده بالجمع اسم الجمع كما يعلم مما ذكره في كتب العربي من الفرق بين الجمع واسم الجنس والترجمة بهذين لا تشمل الفصل الا تقييداً فيها وما يذ كرمهما ولهذا اعتذر مر عن قصوره فقال ولاستتباع الدعوى لشهادة بالدم لم يذ كره في الترجمة وان ذ كره في التسمية أي وقوله بشر ينتميان أي وهو ذ كره القتل مراراً فيعلم منه ان المدعى هو القتل لا الدم وعبرة ع ش قوله بقرينة ما يأتي أي من قوله وانما ثبت القسامة الخ انتهت (قوله ستشروط) وبقي سابع وهو ان لا يمضي على الحق المدعى به خمس عشرة سنة فقد أتى زى تبعا لربان الحق اذا مضى عليه خمس عشرة سنة لا تسمع الدعوى به لمنع ولي الامر القضاء من ذلك فلم يحسد صاحبه فاضى يدعى عنده اه رحمان اه مداني على التحرير في باب القسامة وقد نقل بعضهم الشروط الستة بقوله لكل دعوى شروط ستة جمعت * تفصيلها مع الزام وتعيين ان لا تناقضها دعوى تنافيها * تكليف كل ونقي الحرب للدين اه شيخنا (قوله ان تكون معلومة غالباً) خرج بغالب مسائل في المطولات منها ما اذا ادعى على وارث ميت صدور وصية بشئ من مورثه فتسمع دعواه وان لم يعين الموصى به أو على آخر صدور اقرار له منه بشئ اه سم على التمسح ومنها النفقة والحكم بمقتضى الرضخ اه ع ش على مر (قوله بان يفصل المدعى الخ) قال الماوردي يستثنى من وجوب التفصيل السحر فلو ادعى على ساحر انه قتل أباه بسحر لم يفصل في الدعوى بل يستل الساحر ويعمل بمقتضى بيانه وهذا هو الظاهر وان قال في المطلب اطلاق غير مختص بالخطاب اه مرل واذا صحت الدعوى وحلف فعلى من تكون الدية وما مقدارها ان لم توجب القصاص وفي الدميري عن المطلب انه حيث صحت الدعوى يستل الساحر ويعمل ببيانه اه وهو ظاهر ان أقر فان استمر على انكاره فاذا يفعل ولعله يجب دية الخطأ على الساحر لان الدية في الخطأ وشبه العمد على الجاني ثم تحملها العاقلة وفي العمد على الجاني نفسه والسحر فيما ذكره يمتثل كونه عمداً فالدية فيه على الجاني ولم تحملها العاقلة ويحتمل كونه خطأ أو شبه عمد فتحملها عنه وقد علم من قسامة المستحق وجوب الدية على الجاني وشك كافي تحمل العاقلة والاصل عدمه فأشبهه ما لو علمنا كونه خطأ فلا تضرر تحمل العاقلة والدية فيه على الجاني وأما حمله على الخطأ فلاه أقل اه ع ش

مستة شروط احدها (ان تكون معلومة) غالباً بان يفصل المدعى ما يدعيه

(ك) قوله (قتله عمدا أو شبهه)
أو خطأ أفرادا أو شركة) لأن
الاحكام تختلف باختلاف
هذه الاحوال ويذكر عدد
الشركاء ان أوجب القتل
الدية نعم ان قال اعلم انهم
لا يزيدون على عشرة مثلاً
سمعت دعواه ومطالب بحصة
المدعى عليه فان كان واحداً
طالبه بعشر الدية وقولي أو
شبهه من زيادتي (فان
أطلق) ما يدعيه كقوله هذا
قتل أبي (سن) للقاضي
(استفصاه) عما ذكر لتصح
بتفصيله دعواه وتعبيري
بذلك أولى من قوله استفصاه
القاضي لانه توهم وجوب
الاستفصال والآه بخلافه
(و) ثانياً ان تكون (مازمة)
وهذا من زيادتي فلا تسمع
دعوى هبة شئ أو بيعه أو
اقراره حتى يقول المدعى
وقبضه باذن الواهب ويلزم
البائع أو المقر التسليم الى
(و) ثالثاً (ان يعين مدعى
عليه) فلو قال قتله أحد هؤلاء
لم تسمع دعواه لاجل المدعى
عليه (و) رابعاً وخامساً
(ان يكون كل من المدعى
والمدعى عليه (غير حربي)
لأمانه (مكافاً) ومثله
السكران كذبي ومعه مد
ومحور سفيه أو قلس لكن
لا يقول السفيه في دعواه المال
واسحق تسليمه بل وولي
يستحق تسليمه فلا تسمع دعوى
حربي لأمانه

على مر (قوله كقوله قتله عمداً الخ) ولا بد أن يحذف العمد أو غيره بحده المقرر عند الفقهاء ولا يكفي أن يقول قتله
عمداً مشلاً لانه قد يظن ما ليس بعمد عمداً الا أن يكون عارفاً بذلك فيكفي إطلاقه اهـ (قوله ان أوجب القتل
الدية) فان أوجب القود لم يجب ذكر عدد الشركاء لانه لا يختلف اهـ ج بالمعنى وقضيه أنه لا بد من بيان أصل
الشركة والانفراد ثم رأيت سم على المنهج ذكر من مر انه لا حاجة الى بيان أصل الشركة والانفراد
حيث كان القتل موجبا للقود اهـ وهو واضح فتأمل لا يقال من فوائد ذكر الشركة انه بتقديرها قد يكون
الشريك مخطئاً فيسقط عليه القود عن العمد لانا نقول صحة الدعوى لا تتوقف على ذلك نعم يمكن المدعى عليه من
ذكر ذلك واثباته ليكون دافعا للقود عنه اهـ ع ش على مر (قوله سن للقاضي استفصاه) فيقول
القاضي له أقتله عمداً أو خطأ أو شبهه عد فان عين واحداً منها استفصاه عن مسفته فان وصفه قال له القاضي كان
وحده أو مع غيره فان قال مع غيره قاله أتعرف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اذكره وجبت بذيت طالب المدعى
عليه بالجواب اهـ زى وعبارة تشرح مر سن استفصاه وله الاعراض عنه والحاصل ان الاستفصال
عن وصف أطلقه بآثر وعن شرط أغفله بممتنع ولو كتب ورقة وقال ادعى بما فيها كفى في أوجه الوجهين اذا
قرأها القاضي أو قرئت عليه أي بحضرة الخصم قبل الدعوى انتهت وقوله اذا قرأها القاضي الخ عبارة ج
نعم ينبغي أن القاضي والخصم لو اطعاهما وعرفا ما فيها كفى وعليه يفرق بين هذا وتظيره في الشهادة على رقعة
بخطه انه لا بد من قراءتها عليهم ولا يكفي قوله اشهدوا على بما فيها وان عرفوا بان الشهادة محتاط لها أكثر
على ان اشهدوا على بكذا ليس صفة اقرار على ما مر انتهت وهي ظاهرة في انه لا يشترط هنا قراءة القاضي ولا
قراءتها عليه فعلمه ما به ينزل منزلة التراءى من القاضي والسماع من الخصم اهـ ع ش عليه (قوله لانه توهم
وجوب الاستفصال) يؤخذ من تعليقه الاول به بما ذكرناه حيث كانت عبارة أصله توهم غير المراد عبر بالاولى
واذا كانت ساكنة عن حكم شمله كلامه عبر بالاعم اهـ ع ش (قوله فلا تسمع دعوى هبة) أي أو نحو ذلك
بما الغرض منه تحصيل الحق اماما الغرض منه دفع النزاع لا التحصيل فلا تعرض فيه لزوم التسليم ويكفي أن
يقول هو بمنعني داري أو كلبي الذي يقتني أو سرجيني ولا يشترط التعرض لكونه بيده لانه قد ينزع عنه وان لم يكن
بيده وصحة الدعوى بالاختصاص لطلب الرد للضمان اهـ ج اهـ سم (قوله وقبضته باذن الواهب)
أي عن جهة الهبة اهـ شوبري (قوله ويلزم البائع أو المقر التسليم الى) أي لان الواهب قد يرجع قبل
التبضع والبيع قد ينسخ والدين قد يكون مؤجلاً والمدن قد يكون مفلساً اهـ سم (قوله لم تسمع دعواه
لاجل المدعى عليه) أي ان لم يكن هناك لوث ولا سمعت للتحليف اهـ حل أي لتحليف المدعى عليهم فان
نكل واحد منهم عن اليمين فذلك لوث في حقه فالولي أن يقسم عليه اهـ مل وعبارة تشرح مر لم تسمع
هذه الدعوى لان التحليف فرعها حيث لم يكن ثم لوث فان كان سمعت وحلفهم وعلى هذا الحالة يحمل ما صرح
به الرافعي في أول مسقطات اللوث من ان له التحليف انتهت (قوله مكافاً) قال في العباب أي حال الدعوى
وان فقد ذلك حال الجنابة اهـ قال الشيخ عسيرة قال الزركشي اذا كان غائباً سمعت الدعوى على الصبي
والجنون والميت فيقول ادعى انه فعل كذا واستحق عليه كذا ثم قال لكن يشترط أن يكون له بينة والا فلا فائدة
فيها هنا اهـ وعبارة المنهاج وانما تسمع أي الدعوى من مكاف ما تزم على مثله قال في التكملة عقب قوله
على مثله فلا تسمع الدعوى على الصبي والجنون ثم قال ولا يخالف هذا قوله في الدعوى يخاف مع البينة في مواضع
منها ان تكون الدعوى على صبي أو مجنون بحق ماله من قتل أو غيره ما ذا الدعوى بذلك على واه ثم قال ما أطلقوه
من عدم سماعها على الصبي فيسده ابن الرقعة بما اذا لم يكن هناك بينة فان كانت فيظهر السماع لاجلها لكن
لا يتوجه طلب التسليم نحوه بل يقول يستحق تسليم ذلك من ماله ولا ينسب اليه أي كما يدعيه السفيه ثم هذا
كله اذا كان المدعى عليه حاضراً مواجها بالخطاب لقصد الجواب فاما اذا كان غير حاضر وادعى عليه انه فعل

وصبي ومجنون ولا دعوى
عليهم وتعييرى بغير حري
لشموه المعاهد والمستأن
أولى من تعبيره بملتزم لا خواجه
لهما (و) سادسها (ان
لا تناقضا) دعوى (أخرى
فلو ادعى) على واحد (انفراده
بقتل ثم) ادعى (على آخر)
شركة أو انفرادا (لم تسمع)
الدعوى (الثانية) لان الاولى
تكذبها ثم ان صدقها لا آخر
فهو مؤاخذ باقراره وتسمع
الدعوى عليه على الاصح في
أصل الرخصة ولا يمكن من
العود الى الاولى لان الثانية
تكذبها (أو) ادعى (عمدا)
مثلا (وقسه بغيره) عمل
بتفسيره) فتلقى دعوى
العمد لا دعوى القتل لانه
قد يظن ما ليس بعمد عمدا
فيعمد تفسيره مستندا الى
دعواه القتل وتعييرى بما
ذكر أولى من قوله لم يبطل
أصل الدعوى لايهاه بطلان
التفسير (وانما ثبت القسامة
في قتل ولو (ريق) لاني غيره
كقطع طرف واتلاف مال غير
ريق لانها خلاف القياس
فيقتصر فيها على مورد النص
وهو القتل فني غيره القول
قول المدعى عليه بيمينه مع
اللوث وعدمه ويعتبر كون
القتل (بمحل لوث) بثلاثة
(وهو) أي اللوثة (قرينة
تصدق المدعى) أي توقع في
القلب صدقه (كأن) هو
أولى من قوله بان (وجد قتل

كذا وكذا أو استحق عليه بسبب كذا وكذا قال فهي من ذا النعنين مسموعة على الصبي والمجنون والميت ولا يشترط
فيها مخاطبة أحد حتى يجيب اذا لم يكن ثم ولى حاضر وتكون كالدعوى على الغائب لمحققة هذه وهي التي يحتاج
المدعى في الحكمه بالحق الى اليمين كائنه عليه الامام ويشترط لسماع هذه أن يكون له بينة لعدم الفائدة عند
فقدائها اه لفظ التكملة وفي الانوار فلا بدعى على صبي ومجنون الا بينة كعلي الغائب والميت وارتضاء شيخنا
الطباطبائي رحمه الله تعالى وظاهره انه حيث كانت بينة مع على الصبي والمجنون ولو مع حضور الولي وارتضاء
أيضا اه سم (قوله وصبي ومجنون) أي بل يدعى لهما الولي أو يوقف الى كإلهما اه أنوار اه سم (قوله
ولا دعوى عليهم) أي ان لم يكن هناك بينة والاصح اه شرح مر وعبارة حل قوله ولا دعوى عليهم أي
الا ان كان هناك بينة والاصح اه سم على الصبي والمجنون ولو مع حضور وإيهما انتهت (قوله لشموه المعاهد الخ) لم
يتعرض في الروضة وأصلها الاشتراط الالتزام في المدعى عليه فتصح الدعوى على كل من المعاهد والمستأن
وان لم يكن ملتزما وبهذا لا يقطع في السرة لعدم التزامه وكذا على الحربي باتلاف في حال التزامه اه مر
اه شورى (قوله لا خواجه لهما) أي لانهما ليسا ملتزمين بجميع الاحكام اه حل وأجاب عنه مر بان
المراد ملتزم الكل أو البعض فيدخل هذان فتأمل بقاء ان اخراج الحربي على العبارتين مشكل لانه تصح
دعواه والدعوى عليه في بعض الاحوال كالدعوى بدين المعاملة والجواب أن المفهوم فيه تفصيل اه مر اه
سم (قوله لم تسمع الثانية) نعم ان صدقه الثاني وكان قبل الحكم بالاولى سمعت الثانية لا اقرار وبطلت الاولى
اه قل على المحلى (قوله ولا يمكن من العود الى الاولى) راجع لكل من قول المتن لم تسمع الثانية ومن
قول الشارح وتسمع الدعوى عليه على الاصح اه وعبارة عش على مر قوله ولا يمكن من العود الى
الاولى أي لامع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه انتهت بمحل عدم تمكنه من العود الى الاولى ان كان قبل الحكم
بها فان كان بعده ممكن من العود اليها الا أن يصرح بانه ليس بقاتل اه مرل (قوله أو عمدا وقسه بغيره) يريد
أن التكذيب تارة يكون في أصل الدعوى كسلف وتارة يكون في الوصف كإلهما اه عمرة اه سم (قوله
لانه قد يظن الخ) قضيته ان الفقه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه يبطل ذلك منه المتناقص لكن عاوه أيضا بانه
قد يكذب في الوصف ويصدق في الأصل وعليه فلا فرق اه ج اه مرل (قوله مستندا الى دعواه القتل)
وظاهره عدم الاحتياج الى تجديد الدعوى لكن جزم بتجديدها بن داود في شرح المختصر اه زيادي (قوله
وانما ثبت القسامة في قتل) لما فرغ من شروط الدعوى شرع في المرتب عليها وهي القسامة فتعترضها المحلها
قتل وانما ثبت الخ اه زى (قوله في قتل) أي ولو لجنين اه شورى (قوله قول المدعى عليه بيمينه)
لكنا نحسنون يمينا في قطع الطرف والجرح لانهم ايمين دم قفطن لذلك فان كسيرا من الطلبة يتوهم انهم ايمين
واحدة اه زى (قوله بمحل لوث) بمثلثة من اللوثة بمعنى القوة لقوته بتحويل اليمين لجانب المدعى أو الضعف
لان الايمان حجة ضعيفة والتعير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقة لان اللوثة قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة الاثنية
فالتعير به اما الغالب أو مجاز عما يحمله اللوثة من الاحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة ومن اللوثة
الاشاعة على السنة الخاص والعام ان فلا تقاتله وقوله أمرضته بهجري واستمر تأمله حتى مات ورؤية من يحرك
يده عنده بنحو سيف أو من سلاحه أو نحو ثوبه ملطخ بدمه مالم يكن ثم نحو سبع أو رجل آخر أو ترشيش دم أو أثر
قدم في غير جهة ذي السلاح وفيه لو كان هناك رجل آخر ينبغي انه لوث في حقهما الا أن يكون الملطخ بالدم
عدو خاصة فني حقه فقط اه شرح مر وايس من اللوثة ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم
اه عش عليه (قوله وهو قرينة) أي شرعا وأما لغة فهو الضعف قبل القوة أو هو من الاضداد اه قل على
المحلى وفي الصباح اللوثة بالفتح البينة الضعيفة غير البينة الكاملة قاله الازهرى ومنه قبل الرجل الضعيف العقل
اللوثة بفتح أي حاققة واللوة بالضم الاسترخاء والحبسة في اللسان ولو ثوبه بالطين لطنه وتاوت

أوبعضه) وهو من ز يادى (في محله) منصفة عن ياد كبير (أو) في (ثريه صغيرة لاعدائه) في دين أو دنيا ولم يخاطبهم غيرهم من غيراص - رفاه القتل وأهله (أو تفرق عنه) جمع (محصورون) ١٠٦ يتصور اجتماعهم على قتله والافلاقسامه نعم ان ادعى على عدمهم محصورين مكن

من الدعوى والقسامه
وتعبرى بالمحصورين أولى
من تعبيره بالجمع (أو آخر)
هو أولى من قوله شهد (بقتله)
ولو قبل الدعوى (عدل أو
عبدان أو امرأتان أو صبية
أو فسقة أو كفار) وان كانوا
مجتمعين لان كلامها يفيد
غاية القان ولان اتفاق كل
من الاصناف الاخيرة على
الاجبار عن الشئ يكون
غالباً عن حقيقة واحتمال
التواطؤ فيها كاحتمال
الكذب في اخبار العدل
وتعبرى بعددين أو امرأتين
هو ما في الروضة كاصلها أو على
يحمل تعبير الاصل بعيد
ونساء (ولو قتلت) بالثناء
الفوقية قبل اللام (صفان)
بان التعم قتال بينهما ولو بان
وصل سلاح أحدهما الآخر
(وانكشف عن قتل) من
أحدهما (فلوث في حق)
الصف (الآخر) لان الغالب
ان صفه لا يقتله (ولو ظهر
لوث) في قبيل (نقال أحد
ابنيه) مثلاً (قتله زيد وكذبه
الآخر ولو فاسقا) ولم يثبت
اللوث بعدل (بطل) أى
اللوث فلا يخلف المستحق
لانغرام ظن القتل بالكذب
الدال على انه لم يقتله لان
النقوس مجبولة على الانتقام

الو بذلك اه (قوله ثريه) أى حايه أو مقالية اه حل وبشرط ثبوت هذه القرينة ويكتفى فيها علم القاضى
اه ج ولا يشترط في اللوث والقسامه ظهور دم ولا جرح لان القتل يحصل بالخنق وعصر البيضه ونحوهما
فذا ظهر أثره فام مقام الدم فلو لم يوجد أثر أصلاً فلا قسامه على الصحيح في الروضة وأصلها اه سل وعبارة
شرح مر ولا بد من وجود أثر قتل وان قل والافلاقسامه وكذا في سائر الصور خلافاً للاسنوى انتهت (قوله
أوبعضه) ولو وجد بعضه في محله وبعضه في أخرى فلو لم يكن يبين ويقسم اه زى (قوله أو في ثريه صغيرة
لاعدائه) خرج بالصغيرة لكثرة فلا لوثن وجد فيها قتل فيما يظهر اذا المراد به من أهله غير محصورين وعند
انتفاء حصرهم لا تحقق العداء فيدينهم فتنتفى القرينة اه شرح مر (قوله ولم يخاطبهم غيرهم) ليس بشرط
بل الشرط أن لا يبا كنهم غيرهم كاعتمده مر اه سل (قوله أو تفرق عنه جمع) الظاهر ان مثله اثنان
اه حل وقوله محصورون المراد به من يسهل عدوهم والاحاطة بهم اذ اوقوا في صعيد واحد بمجرد النظر
وبغير ان محصورين من يعسر عدوهم كذلك اه ع ش على مر (قوله أو أخبر بقتله الخ) معطوف على
قوله وجد فهو من جملة القرينة تأمل وأما قول المقتول فلان قتلتي فلا عبرة به عندنا خلافاً لما لك قال لان
مثل هذه الحانة لا يكذب فيها وأجاب الاصحاب بأنه قد يكذب بسبب العداوة ونحوها قال القاضى ويرد علينا
مثل هـ ذى صورته الاقرار بالوارث اه (أقول) قد يفرق بخاطر الدماء فضيق فيها وأيضاً فهو هنامدع
فلا يقبل قوله اه سم على المنهج ومثل هذا ما لوراه الوارث في منامه ان فلا ناقتل ورثه ولو باخبار معصوم
فلا يجوز له الاقدام على الحلف اعتماداً على مجرد الرواية معصوم بالاولى عدم جواز قتله له قصاصاً ولو ظفر به
خفية لانه لم يتحقق قتله له بل ولا ظنه لانه بتقدير صحته رؤيته المعصوم في المنام قال لا يضبط ما رآه في منامه اه
ع ش على مر (قوله هو أولى من قوله شهد) أى لان الشهادة ما يقال بين يدي حاكم أو يحكم بعد تقدم
دعوى بالقتل أشهد بقتله عمداً أو غيره اه زى (قوله أو عبدان) والعبد الواحد كذلك وكذا المرأة الواحدة
كفى الخاوى وهذا هو المعتد بخلاف ما في الروضة اه زى رحمه الله اه ع ش (قوله أو صبية أو فسقة
أو كفار) وهل التعبير بالجمع على حقيقة فيشترط ثلاثة من كل منهم أم لا فيه نظر والا قرب أن يقال بالا كفاء
بائنين لحصول القان باخبارهما وفي العباب عدم الا كفاء بائنين وفي ابن عبد الحق الا كفاء بهما وهو موافق لما
قلته اه ع ش على مر (قوله وان كانوا مجتمعين) يشير بهما الى ان أو في المتن مائة خلوت بجور الجمع أى ولو
اجتمع هؤلاء الاصناف وأخبروا جميعاً بخبارهم انما يفيد الظن ولا يفيد اليقين حتى يوجب القود وغرضه بهما هذا
الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يشترط تفرقهم لاحتمال التواطؤ ورد بان احتمال
كاحتمال الكذب في اخبار العدل انتهت (قوله ولان اتفاق الكل الخ) غرضه بهما هذا الرد على الضعيف القائل
بأنه لا يعتبر قواهم في الشرع كما في شرح مر (قوله فلوث في حق الصف الآخر) أى ان ضمنوا والا كادل
عدل مع بغاة فلا اه قل على المحلى (قوله ولو ظهر لوث في قبيل الخ) شر وع في دوافع اللوث منها تكاذب
الورثة وقد أشار له بقوله ولو ظهر لوث الخ ومنها انكار المدعى عليه اللوث في حقه وقد ذكره بقوله ولو أنكر الخ
اه زى وعبارة شيخنا هذا شرو ع في بيان موانع اللوث بعدان بين أسبابه انتهت (قوله ولو فاسقا) أخذه
غاية لما فيه من الخلاف اه ع ش (قوله ولو أنكر مدعى عليه اللوث حلف) أى خسين عينا على ما قاله بهضهم
وعينا واحدة على ما اعتمده زى كذا بهما ش والاقرب ما قاله الز يادى لان عينه ليست على قتل ولا جراحة
بل على عدم الحضور مثلاً وان استلزم ذلك سقوط الدم ونقل في الدرس عن زى انها خسون عينا فايراجع

من قاتل مورثها بخلاف ما اذا لم يكذب بأن صدق أو سكوت أو دل لا علم انه قتله أو كذبه وثبت اللوث بعدل (أو) قال أحدهما ولا يحرر
قتله زيد (ومجهول) قال (الآخر) قتله (عمر) ومجهول حلف كل (منهما) (على من عينه) اذ لا تكاذب منهما لاحتمال ان الذي ابهمه كل منهما
من عينه الآخر (وله) أى كل منهما (ربيع دية) لا عترافه بان الواجب نصفها وحصته منه نصفه (ولو أنكر مدعى عليه اللوث) في حقه كان قال

وليجررونه قتل بالعرض عن العباب الاكتفاء بين واحد قاي راجع اه ع ش على مر (قوله على رأسه)
 أي رأس المقتول وهو متعلق برؤي أي رؤي وانقاع على رأسه اه شيخنا (قوله ولو ظهر لوث بقتل معاقا الخ)
 هذا أيضا من الدوافع للقسامة لعدم اللوث الشرعي دل العراق وصورتها ان يفصل الدعوى ويظهر اللوث بأصل
 القتل دون صفته أولا يفصل ويحتمل جهالة الدعوى اذا جاوزت ذلك والافتقار لتشكيل تصوير المسئلة اه عميرة
 اه سم (قوله بعد دعوى مفصلة) فندفع ما قبل الدعوى لا تسمع الامفصلة فكيف يقول تقبل مطاقا عن التقيد
 أي بصورة المسئلة ان يدعى الولد ويفصل ثم يظهر الامارة بأصل القتل دون صفته بان يخبر بذلك عدل اه
 حلي (قوله وهي حلف مستحق بدل الدم) أي ابتداء بخلاف مالو حلف اليمين المردودة بعد نكول المدعي
 عليه فلا تسمى قسامة اه حل وعبارة أصله مع شرح مر وهي أي القسامة ان يحلف المدعي غائباً على
 قتل ادعاه ولو لنحو امرأة أو كافر وجنين خمسين يمينا أو أنهم قتل ادعاه عدم القسامة في قدر الملقوف
 لان الحلف على حياته كما مر من أورده فقد سها وان يجب التعرض في كل عين الى عين المدعي عليه بالاشارة ان
 حضر والا فيسذكر اسمه ونسبه والى ما يجب بيانه في الدعوى كذلك على الاصل لتوجه الحلف الى الصفة التي
 أحلفه الحاكم عليها ما الاجال فيجب في كل عين اتفاه فلا يكفي تكرار وانه خمسين مرة بل يقول لقد قتله
 اما لو حلف المدعي عليه ابتداء أو لنكول المدعي أو حلف المدعي لنكول المدعي عليه أو كان الحلف على غير القتل
 فلا يسمى قسامة ومر في اللعان ما يتعلق بتغليظ اليمين ويأتي في الدعوى بقبته انتهت (قوله حلف مستحق بدل
 الدم) أي غابا ومن غير الغالب قد يحلف غير المستحق حالة الوجوب وقد أشار الشارح لهذا بقوله وم هذا وما
 مر من حلف السيد الخ وعبارة أصله مع شرح مر ومن استحق بدل الدم أقسم غابا ولو كفرا ومجوراً عليه
 وسيداً في قتل قنه بخلاف مجروح ارتد ومات لا يقسم قريبه لان ماله في نعم لو أوصى لام ولده بقيمة رقيقه بعد قتله
 ومات قبل ان يقسم أو ينكل أقسم ورثته بعد دعواها أو دعواهم ان شاؤا اذهبهم خايفته والقيمة لها عمل
 بوصيته فان نكوا سمعت دعواها التحليف الحسم و ليس لها أن تحلف ويقسم مستحق البدل ولو هو مكاتب لقتل
 عبده اذ هو المستحق فان عجز قبل نكوله أقسم السيد أو بعده فلا كل وارث وهذا من مسئلة المستولدة المذكورة
 محترز قولنا غابا اذا الحالف فيهما غير المستحق حالة الوجوب وظاهر ان ذكر المستولدة مثال وان لو أوصى لا تخر
 بذلك أقسم الوارث أيضا وأخذ الموصى له الوصية بل لو أوصى لا تخر بعين فادعها آخر حلف الوارث كافي
 المستولدة على أجمع احتمالين وان فرق الثاني بان القسامة تثبت على خلاف القياس احتياطاً لادعاء ذل
 ابن الرقعة ومحل ذلك اذا كانت العين بسيد الوارث فان كانت بيد الموصى له حلف جزماً انتهت (قوله أو مرتداً)
 وصورة المسئلة أن يرتد بعد موت المجروح والافلا قسامة اه زى واذا حلف في حال الردة صح على المذهب
 وأخذ الية اه شرح مر ومع ذلك يقبضها الحاكم لاهو افساد قبضه كما يعلم مما يأتي أو اخر الردة اه
 ع ش (قوله ثم مات) أي الموصى اى وقتل العبد في حياة سيده أو بعد موته (قوله حلف الوارث) أي لانه
 المستحق وأم الولد انما تتلقاه عنه اه حل وقوله بعد دعواها أي او دعوى الوارث ان أراد كتمه في عبارة
 مر (قوله خمسين يمينا) ولعل حكمة الحسنيين ان الية تقوم بالف ديناراً غابا ولذا أوجبها القديم والقصد من
 تعدد الاعيان التغليظ وهو انما يكون في عشر بن ديناراً فتقتضى الاحتياط للنفس ان يقابل كل عشرين
 بيمين منفردة عما يقتضيه التغليظ اه شرح مر وفي هذه الحكمة نظر لان دية المرأة على النصف من ذلك
 وان دية الكافر على الثلث أو أقل الا ان يقال الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم اطرافها تأمل (قوله
 ولو متفرقة) أي بخلاف اللعان لانه يحتاط له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واحتلال النسب
 وشيوع الفاحشة وهتك العرض اه شرح مر (قوله لخبر الصحيحين بذلك) لفظه كافي للمعبري
 والاصل فيها ما رواه الشيخان عن مهمل بن أبي حمزة قال انطلق عبد الله بن مهمل ومحيصة بن

كنت عند القتل غائباً عنه او
 است ان الذي رؤي معه
 السكين المتأطخ على رأسه
 (حلف) فيصدق لان الاصل
 براءة ذمته وعلى المدعي البينة
 (ولو ظهر لوث بقتل معاقا)
 عن التقييد بعدم وغيره
 كن اخبر عدل به بعد دعوى
 مفصلة (فلا قسامة) لانه
 لا يفيد مطالبة القاتل ولا
 العاقبة (وهي) أي القسامة
 (حلف مستحق بدل الدم ولو
 مكاتباً) بقتل رقيقه فان عجز
 قبل نكوله حلف السيد (أو
 مرتداً) لان الحاصل بحلفه
 نوع اكتساب للمال فلا تمنع
 منه الردة كالاختطاب
 (وتأخيره ليس اولى) لانه
 لا يتورع عن اليمين الكاذبة
 ومن اوصى لام ولده مثلاً
 بقيمة عبده ان قتل ثم مات
 حلف الوارث بعد دعواها
 وم هذا وما مر من حلف
 السيد بعد عجز المكاتب علم
 ان الحالف قد يكون غير
 مدع (خمين يمينا ولو
 متفرقة) يخبرون أو غيره لخبر
 الصحيحين بذلك

على المدعى واليمين على
المدعى عليه وجوز قهر يها
نظرا الى انها حجة كالشهادة
يجوز تفسيرها (ولو مات)
قبل تمامها (لم يبن وارثه) اذ
لا يستحق احد شيئا يمين
غيره بخلاف ما اذا أقام شاهدا
ثم مات فان لوارثه ان يقسم
شاهدا آخر لان كالشهادة
مستقلة (وتوزع) الحصون
(على ورثته) اثنين فاكثر
(بحسب الارث) غالبا قاسا
لها على ما ثبت بها (ويجبر
كسر) ان لم تقسم صحيج لان
اليمين الواحد لا يتبعض
فلو كانوا ثلاثة حلف كل منهم
سبعة عشر (ولو نكل
أحدهما) أي الوارثين (أو
غاب حلفها) أي اليمينين
(الآخر وأخذ حصته) لان
اليمين هي الحجة (وله) في
الثانية (مير الغائب) حتى
يحضر فيحلف معه ما يخصه
ولو حضر الغائب بعد حلفه
تحلف خمس وعشرين كالأول
كان حاضرا ولو قال الحاضر
لا أحلف الا قدر حصتي
لم يبطل حقه من القسامة
فاذا حضر الغائب حلف معه
حصته ولو كان الوارث غير
حاضر حلف خمسين في زوجة
وبنت تحلف الزوجة عشرة
والبنت أربعين يجعل الايمان
بينهما انحصارا لان سهامهما
خمس والزوجة حصة من واحد
(و يمين مدعى عليه بلا لوث
(و يمين (مردودة) من مدع

مسعود الى خبير وهو يومئذ صلح ففترقا فأتى بحصة الى عبد الله بن سهل وهو يتشخطا في دمه قتيلا فدفعه
ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال له كبير وهو أحدث القوم ثم سكت فتكلموا فقالوا تحلفون وتستحقون
دم صاحبكم قالوا كيف تحلف ولم تشهد ولم تر قال فقبروكم به ودينير بخمسين يمينا قالوا كيف نأخذ بيمان
قوم كفار ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وقوله فقبروكم أي من دعواكم والا فالحق ليس في
جهنم حتى تبرئهم اليهود منه وقوله من عنده أي ذرا للفتنة وقوله كيف نأخذ الخ استنطاق لبيان الحكمة في
قبول ايمانهم مع كفرهم المؤيد لكذبهم ولم يبينها صلى الله عليه وسلم لهم اتكالا على وضوح الامر فيها أي
الحكمة اهـ ج بنوع تصرف اهـ ع ش على م ر وفي البخاري مع شرحه للقسطاني ما نصه عن سهل
ابن أبي حنيفة يفتح السين المهملة وسكون الهاء وحتمه بفتح الحاء المهملة وسكون المثلثة ففتح الميم قال انطلق عبد
الله بن سهل الحارثي ومحيصة بن مسعود بن زيد بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد التثنية وفتح الصاد المهملة
الى خبير في أصحاب اهل يثرب ونعراوه يومئذ صلح ففترقا أي ابن سهل ومحيصة فأتى بحصة الى عبد الله بن
سهل فوجدته في عين قد كسرت عنقه وطرح فيها وهو يتشخط بالاشين المعجمة والحاء المهملة أي يضطرب في
دم حاله كونه قتيلا فدفعه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل أخو عبد الله بن سهل ومحيصة وأخوه
حويصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله عليه وسلم ليخبروه بذلك وذهب عبد الرحمن بن سهل يتكلم فقال عليه السلام
له كبير كبير بالجزم على الامر وكره للمبالغة أي قدم الاسن يتكلم وهو أي عبد الرحمن أحدث
القوم سنا فسكت فتكلم أي محيصة وحويصة بقضية قتل عبد الله فقال عليه السلام أتخلفون اطلق الخطاب
لانه لانه يعرض اليمين عليهم ومراعاة من يختص به وهو أخوه لانه كان معلوما عندهم ان اليمين تختص بالوارث
وانما امر ان يتكلم الا كبر لانه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى لانه لاحق لابني العم فيها بل المراد سماع
صورة الواقعة وكيفية ما يحتمل ان يكون عبد الرحمن وكل الاكبر أو أمره النبي بتوكيله فيها وتستحقون
قاتلكم ولا يذردم قاتلكم أو صاحبكم بالنصب أو الجسر على رواية أبي ذر قال النووي المعنى ثبت حشكم
على من حلفتم عليه وذلك الحق أعم من ان يكون قصاصا أو دية قالوا وكيف تحلف ولم تشهد من قتله ولم تر
من قتله قال عليه السلام قتبروكم أي تبرأ اليكم به ودينير بخمسين أي يمينا فقالوا كيف نأخذ
ايمان قوم كفار قال الخطابي بدأ عليه السلام بالمدعين في اليمين فلما تكلموا ردها على المدعى عليهم فلم يرضوا
بأيمانهم فعقله أي ادى دية النبي صلى الله عليه وسلم من عنده من خالص ماله أو من بيت المال لانه عاقلة المسلمين
وولي أمرهم وفيه ان حكم القسامة يخالف لسائر الدعاوى من جهة ان اليمين على المدعى وانها خسون يمينا
واللوث هنا هو العداوة الظاهرة بين أهل الاسلام واليهود اهـ بحروفه (قوله الخصص لخبر البيهقي الخ) أي
وذلك لانه طلب اليمين من ورثة القتل ابتداء وما كثر في المدعى عليه الا بعد نكول المدعى اهـ ع ش
على م ر (قوله قبل تمامها) خرج ما اذا تمت ايمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم له كما لو أقام بينة ثم
مات اهـ شرح الروض اهـ سم (قوله اذ لا يستحق احد شيئا يمين غيره) يرد على هذه العلة مستله أم الولد
المتقدمة فان أم الولد فيها تستحق الدية اذا حلف الوارث (قوله بحسب الارث غالبيا) والا فستوزع لا بحسب
الارث كما يأتي في البنت والزوجة يفرض الخنثى بالنسبة لحلفه ذكر او في حلف غيره انثى وبالنسبة للاخذ انثى
أيضا فاذا كان معه ابن حلف خمس وعشرين وأخذ الثالث وحلف الابن أربعة وثلاثين لانها ثلثا الخمسين مع
جبر المكسر وأخذ النصف ووقف الباقي وهو السد من الى الصلح أو البيان اهـ حل (قوله على ما ثبت
بها) وهي الدية فانها تقسم بين الورثة بحسب الارث تأمل (قوله ولو كان الوارث غير حاضر الخ) هذا مختار قوله
غالبيا في مقدم ومحل هذه المسئلة اذا انتظم أمر بيت المال واما اذا لم ينتظم فتوزع بحسب الارث فرضا وردا

اه شيخنا وعبارة شرح مر ولا يثبت حق بيت المال هنا بمسكين من معه بل ينصب مدعيه عياره على ما يأتي
 قبيل الفصل فان قلنا بالدعوى توريت بيت المال حلفت الزوجة سبعة والبنت أربعة وأربعين ولو كان ثم
 حول اعتد برقي زوج وأم وأختين لاب وأختين لام أصلها من ستة وتقول عشرة فيحلف الزوج خمسة عشر
 وكل من الأختين لاب عشرة ولا خمسة والام خمسة انتهت وفي سم مانصه قوله تحلف الزوجة الخ هذا اذا
 انتظم أمر بيت المال وعليه فترث الزوجة والبنت خمسة اثمان الدية وما بقي وهو ثلاثة اثمان لبيت المال لكنه
 لا يحلف لان الحق للمسلمين ولا يمكن تحليفهم كما صرحوا بذلك والوارث لا يستحق من الدية الا بعد حلفه فلا يؤخذ
 من الجاني ما زاد على الخمسة الاثمان لعدم استحقاق من حلف من الورثة وهو الزوج والبنت لهما وعدم حلفه
 بقية الورثة وهو بيت المال واما اذا لم ينتظم بيت المال فيرد الباقي على البنت فقط لان الزوجة لا يرد عليها
 وتقسم الايمان على خمسة الزوج وهو الثمن وحصة البنت هو الباقي فيخص الزوجة سبعة ايمان بحجر المنكسر
 اثنتي عشرة ايمان ور بع والبنت أربع وعشرون بعون كذلك اذا باقى ثلاثة وأربعون عينا وثلاثة أرباع
 عينا وهي سبعة اثمان الخمسين كذا قرره شيخنا الطبري رحمه الله فتأمل مع قول الر وض وشرحه ولو حلف
 زوجة وبنتا حلفت الزوجة عشرة والبنت أربعين يجعل الايمان بينهما اثناسا لان نصيب البنت كنصيب
 الزوجة أربع مرات اه أي لان المسئلة من ثمانية للزوجة الثلث واحد وللبنات النصف أربعة ثم لعل هذا
 اذا انتظم بيت المال ثم قال في الر وض وشرحه أو حلفت زوجا وبنتا حلفت البنات الثلثين وهو أي الزوج
 الثلث يجعل الايمان بينهما اثلاثا لان نصيبها كنصيبه مرتين اه أي لان المسئلة من أربعة للزوج الربع
 واحد والبنات النصف اثنان ثم لعل هذا اذا انتظم بيت المال والا فينبغي أن يحلف الزوج الربع والبنات ثلاثة
 ارباع فايراجع وليحرر وفي الصحيح ولو شارك بيت المال وارثا لم يحلف كل الخمسين ولا يثبت الباقي
 بيمينه بل حكمه كمن مات بلا وارث كذا قالوا وقالافهم قتل من لا وارث له ان القاضي ينصب من يدعى عليه
 ويحلفه فان نكل ففي القضاء عليه بنكوله خلاف يأتي وجزم في الانوار بالقضاء عليه بالنكول لكن صحافي
 المدعى فيمن مات بلا وارث فادعى القاضي أو منصوبه ديناه على رجل فانكروا نكل انه لا يفتى بالنكول
 بل يجلس ليحلف أو يقرب ومن جزم به هناك صاحب الانوار اه (قوله أيضا ولو كان الوارث غير حائز)
 أي لكون بيت المال وارثا مع ما زاد على فرضه وقوله حلف خمسين أي وأخذ ما يخصه من الدية لا الكل
 لانه غير حائز كما هو الفرض والباقي منها يأخذ بيت المال لكن بعد ان ينصب من يدعى على من ينسب اليه
 القتل ويقرأ وينكل تمل (قوله أو مدعى عليه) عبارة المنهاج واليمين المردودة على المدعى قال الزركشي
 فيه اشارة الى انه اذا نكل المدعى عن القسم في محل اللوث فردت اليمين على المدعى عليه فنكل انها ترد على
 المدعى مرة ثانية ثم قل عن الرافعي معنى ذلك وان السبب الممكن للمدعى من الحلف أولا اللوث والسبب الممكن
 هنا النكول فصارت عدد السبب كعدد الحصومة اه برلني اه سم وعبارة حل قوله أو مدعى
 عليه أي ولو بدردها عليه من المدعى بناء على انه اترده على المدعى مرة أخرى بان امتنع المدعى في اللوث من
 اليمين ورددها على المدعى عليه فامتنع ورددها على المدعى لان كون اليمين المردودة لا ترد بخصوص بغير القسامة
 انتهت (قوله ومع شاهد خسون) انظر بما اذا انفصل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار العدل لو
 ويجاب بانه ان وجد شرط الشهادة كان أي بلفظ الشهادة بعد تقديم دعوى كان من باب الشهادة وان أتى
 بغير لفظ الشهادة أو قبل تقديم الدعوى كان من باب اللوث اه ع ش على مر (قوله حلف كل خمسين
 ولا توزع الخ) ولو رد أحد المدعى عليهم حلف المدعى خمسين واستحق ما يخص المدعى عليه من الدية اذا وزعت
 عليهم اه ع ش على مر (قوله والواجب بالقسامة دية) ولا تسمى قسامة الا ان كانت من المدعى ابتداء من
 غير رد أي بالنكول والمراد انه يقضى عليه بالدية بسبب نكوله الذي هو بمنزلة الاقرار اه شيخنا ولذلك كتب

أو مدعى عليه (و) يمين (مع
 شاهد خسون) لانهم ايمان دم
 حتى لو تعدد المدعى عليه حلف
 كل خمسين ولا توزع عليهم
 وفارق نظيره في المدعى بان
 كلاً منهم يتقى عن نفسه القتل
 كما ينفي المتفرد وكل من
 المدعى لا يثبت لنفسه
 ما يثبت المتفرد (والواجب
 بالقسامة دية) على مدعى
 عليه في قتل عمد وعلى عائلته
 في قتل خطأ أو شبه عمد

كأعلم مما امر فلا يجب بقود
لقوله صلى الله عليه وسلم في
خبر البخاري اما ان يدوا
صاحبكم او يؤذوا بحرب
من الله ولم يتعرض للقود
ولان القسامة حجة ضعيفة فلا
توجب القود احتياط الامر
للماء كالشاهد واليمين
واجب عن قوله في الخبر
اتخلفون وتستحقون دم
صاحبكم بان التقدير بدل
دم صاحبكم جهابيز الدليان
(ولو ادعى) قتلا (عددا) مثلا
(بلوث على ثلاثة حضر
لحدهم) وانكر (حلف)
المستحق (خمين واخذ)
منه) ثلثية فان حضر آخر
فكذا) أي فيحلف خمين
كالاول وياخذ ثلثية (ان
لم يكن ذكره في الايمان والا
اكتفى بها) بناء على صحة
القسامة في غيبة المدعى عليه
وهو الاصح كقائمة البيعة
(والثالث كالثاني) فيه امر
فيه وهذا من زيادتي (ولا
قسامة فيمن لا وارث له) خاص
لان تحلف عامة المسلمين
غير ممكن لكن ينصب
القاضي من يدعى على من
يشب اليه القتل ويحلفه
* (فصل) * فيما يثبت به
موجب القود وموجب
المال بسبب الجنابة من اقرار
وشهادة (انما يثبت قتل
سحر باقرار) به حقيقة

الزيادتي قوله والواجب بالقسامة الخ يخرج بها اليمين المردودة على المدعى فان القصاص يثبت بها لانها كالاقرار
او كالبيعة وكل موجب القصاص وكان من حق الشارح ان يثبت على هذا اه (قوله كأعلم) أي هذا التفصيل
وهو قوله على مدعى عليه الخ مما امر أي من كتاب الديان (قوله اما ان يدوا) أي يعطوا الدية وقوله او يؤذوا
بحرب بفتح الذال أي يعلموا بانهم يقتلون لمخالفتهم فيما امروا به اه ع ش على مر (قوله أي فيحلف
خمين كالاول) أي لان الايمان السابقة لم تتناول اه شرح مر (قوله ويحلفه) فلونكل قال الزركشي في
القضاء عليه بالنكول خلاف اه وجزء في الاقرار بالقضاء عليه بذلك اه وعبارة أصله مع شرح مر ومن
لا وارث له خاصا لاقسامته فيه ولو مع لوث اتعذر حلف بيت المال فينصب الامام مدعيان حلف المدعى عليه
فذلك والاحبس الى ان يقرأ ويحلف انتهت وقال مر المعتمد انه يحبس الى ان يحلف أو يعترف اه
سم وفي ع ش مانصه ويأتي مثل ذلك في مسألة الزوجة والبنات السابقة فيه حلفه ما ينصب الامام أو
القاضي من يدعى الخ وقوله والاحبس أي وان طال الحبس اه

* (فصل) * فيما يثبت به موجب القود أي وما يذ كرمعه من قوله وليصرح الشاهد بلاضافة الى آخر
الفصل وهذا الفصل ذكره هنا تبعاً للمزني وغيره أخوه الى الشهادات اه سم (قوله موجب القود) بكسر الجيم
لانه بمعنى السبب المترتب عليه ذلك وهذا المترتب يقال له الموجب بفتح الجيم وبذلك علم ان المراد بالاجاب ترتب
الحكم المذكور اه قل على الخلى (قوله بسبب الجنابة) نعمت للمال أي فيما يثبت به موجب المال
الذي سببه الجنابة فكأنه قال في الاقرار والشهادة الذين ثبتت بهما الجنابة الموجبة للمال فالجنابة موجبة
للمال أي سببه وثبت بالاقرار أو بالشهادة وقوله من اقرار وشهادة بيان لما وعبارة الرشيدى قوله بسبب
الجنابة قيد في موجب المال ليخرج موجب المال بسبب الجنابة كالبيع مثلاً لكنه يدخل المال الواجب
بالجنابة على المال وهو غير ممراد فكان ينبغي زيادة على البدن أو نحو ذلك انتهت (قوله انما يثبت قتل
الخ) أي سواء أوجب ذلك القود أو المال (قوله بسحر) وهو حرام مفسق تعاليم وتعاليم ولا يكفر به واما
القتل بالعين أو الحال فلا قود فيه مولدية اه شيخنا قال الغزالي في تعريف السحر وهو نوع يستفاد من
العلم بخواص الجواهر وبأمر وحسائية في مطالع النجوم فيخدم تلك الخواص هيكل على صورة الشخص
المسحور ويترصد له وقت مخصوص من المطالع وقرن به كلمات يتلفظ بها من الكفر والفحش المخالف
لشرع ويتوسل بسببها الى الاستغاثة بالشياطين ويحصل من مجموع ذلك بحكم اجراء الله العادة احوال
غريبة في الشخص المسحور اه من الاحياء وفي ع ش على مر * (فائدة) * السحر في اللغة صرف
الشيء عن وجهه يقال ما سحر كذا عن كذا أي ما صرفك عنه ومنه ذهب أهل السنة انه حق وله حقيقة فهو يكون
بالقول والفعل ويؤلم ويعرض ويقتل ويفرق بين الزوجين وقال المعتزلة وأبو جعفر الاستبراقى بكسر
الهمزة ان السحر لا حقيقة له انما هو تخيل وبه قال البغوي استدلو بقوله تعالى يخيل اليمن صهرهم انما
تسمى وذهب قوم الى ان السحر قد يقلب سحره الايمان ويجعل الانسان حماراً بحسب قوة السحر وهذا
واضح البطلان لانه لو قدر على هذا القدر لدفعه الى الشباب بعد الهرم وان يمنع نفسه من الموت ومن جملة
أنواعه السيماء والنباء ولم يبلغ أحد في السحر الى الغاية التي وصل اليها القبط أيام دولهم كمنصر بعد
فرعون قائمهم وضعوا السحر على البراقى صور واقبلوا صور عساكر الدنيا فأي عسكر تصدهم أتوا الى
ذلك العسكر المصور فما نعلوه من قلع الاعين وقطع الاعضاء اتفق نظيره للعسكر القاصد لهم تخاف منهم
العساكر وأقاموا استماتة سنة والنساء هن الملوك والامراء بهر بعد غرق فرعون وجنوده حكاها العراقي
 وغيره وقال الامام فخر الدين لا يظهر أثر السحر الا على يد فاسق ويحرم تعلم الكهانة والتجيم والضرب بالرمل
 وبالشعير وبالحص والشعيرة وتعليم هذه كلها وأخذ العوض عليها حرام بالنص الصحيح في النهي عن حلوان

أوحك لا يثبت لان الشاهد لا يعلم قصد السحر ولا يشاهد تأثير الحضر نعم ان قال قتلته بكذا فشهد عدلان بأنه يقتل غالباً وانذاراً فثبت ما شهد به
والاقرار ان يقول قتلته بسحري فان قال وسحري يقتل غالباً فقرار بالعمد ففيه القود أو يقتل نادراً فقرار بشبه العمد أو قال اخطأت من اسم غيره
الى اسمه فقرار بالخطأ ففيهما التوبة على السحر لان العقلة الا ان يصدقوه (و) انما يثبت ١١١ (موجب قود) بكسر الجيم من قتل بغير سحر أو

جرح أو إزالة (به) أي باقرار
به حقيقة أو حكماً (أو
(ب) شهادة (عدلين) به
(و) انما يثبت موجب
(مال) من قتل بغير سحر أو
جرح أو إزالة (بذلك) أي
باقرار به أو شهادة عدلين
(أو برجل وامرأتين أو)
برجل (ويعين) وهذه
المسائل من جملة ما يأتي في
كتاب الشهادات ذكرتها
تبعاً للساق في رضي الله عنه
ويأتي ثم الكلام في صفات
الشهود والمشهود به
مستوفى وفي باب القضاء
بيان ان القاضي يقضي
بعماله (ولو عفا) المستحق
(عن قود) لم يثبت على مال
(لم يقبل للمال الاخير ان)
أي رجل وامرأتان ورجل
ويعين لان العفو انما يعتبر
بعد ثبوت موجب القود ولا
يثبت بمن ذكر (كما)
لا يقبلان (أوش هشم بعد
ايضاح) لان الايضاح قبله
الموجب للقود لا يثبت بهما
نعم ان كان ذلك من جانبين
أو من واحد في مرتين ثبت
ارش الهشم بذلك وهو واضح
والتصريح في هاتين بالرجل
وباليمين من زيادتي (وليصرح)

الكاهن والباقي في معناه يحرم المتى الى أهل هذه الأنواع وتصديقهم وكذا تحرم العياقة والطيبين
والطسيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه اه ديمري وهل من السحر ما يقع من الأقسام وتلاوة الآيات
القرآنية حيث قوله منها الهلاك فيعطى حكمه المذكور أم لافيه نظار والاقرب الاول فليراجع اه (قوله
أو حكماً) وهو اليمين الردودة اه حل (قوله لان الشاهد لا يعلم الخ) ومن ثم اكتفى بالدعوى به بغير تفصيلها
بل يكفي ان يقول قتلته بسحري لكن في المطالب ما يفيده انه لا بد من التفصيل حتى في السحر اه حل (قوله
فشهد عدلان بأنه يقتل غالباً) بان كانا سحرين وتابا فلا يقال ان تعلمه حرام مفسوق فكيف تقبل شهادتهما اه
شيخنا (قوله وانما يثبت موجب قود الخ) وقوله وانما يثبت موجب مال الخ يرد على الحصر الثاني القسم في
محل اللوث فان المال يثبت به ما مع انهما ليست واحداً من الاربع المذكورة اه سل ويرد على الحصرين
معان القاضى فانه يثبت به بعد قضائه به كل من القود والمال فان هاتين المسألتين مما يقضى القاضي فيه بعلمه
وقد أشار النارج الى هذا بقوله وفي باب القضاء الخ اه شيخنا وعبارة شرح مر وانما يثبت موجب
القصاص باقرار أو شهادة عدلين أو بعلم الحاكم أو بشكول المدعى عليه مع حلف المدعى كيعلم ان
سند كرهه على ان الاخير كالأقرار وما قبله كالبينة انتهت (قوله بغير سحر) قيد لدفع التكرار وكذا يقال
فيما بعده (قوله أو برجل وبعين) أي خمسين لانه يمين دم لا يمين واحدة كقديتهم اه سل ومثله شرح
مر فالمراد جنس اليمين (قوله وفي باب القضاء الخ) غرضه به ما دفع ما يرد على الحصر في المتن اذ انما يثبت
به موجب القود وموجب المال علم القاضي لان هاتين المسألتين مما يقضى فيه القاضي بعلمه اه شيخنا
(قوله ولو عفا عن قود الخ) صورة هذه المسئلة ادعى شخص على آخر يقتل عمداً أو أقام عليه رجلاً وامرأتين
أو قال احلف مع الشاهد فردت هذه الحجة لعدم قبولها في موجب القود فزاد بعد ذلك العفو عن القود الذي
ادعاه على مال ليتوصل به الى ثبوت المال بالحجة التي ردت في موجب القود اه شيخنا (قوله ولو عفا المستحق
عن قود) أي لاجل ان يقيم الاخيرين بشهادته بالمال الذي عفا عليه بان يدعى انه يستحق عليه من المال كذا
بسبب جنابة ويقسم من ذلك كليل شهادته بذلك وقوله على مال متعلق بعفا اه حل (قوله لم يثبت) صفة لقود
وقوله على مال متعلق بعفا وقوله لم يقبل للمال الاخير ان قضيه انه لو أقام رجلين بعد ذلك لا يقتض لم يكن له
النصاص لتضمن ما ذكره أولاً والعفو ولكن في الخطيب ما نصه وعلى الاول لو أقام بينة بعد عفو بالجنابة
المذكورة هل يثبت القصاص لان العفو غير معتبر أولاً لانه أسقط حقاً أم من تعرض له والظاهر الاول اه
عش على مر (قوله كلوش هشم بعد ايضاح) صورته ان يدعى ان فلاناً أو ضحىه ويقسم رجلاً وامرأتين
أو يقول احلف مع الشاهد فلم يقبلها القاضي ثم ترك الدعوى بالموضحة فتدعى بارش الهاشمية التي تسببت
عنها ويقسم البينة المذكورة عليها فلا تقبل لان السبب لم يثبت به البينة فكذا السبب عنه اه عزري
(قوله أيضاً كلوش هشم بعد ايضاح) أي وكان من جان واحد في زمان واحد كيدل عليه الاستدراك الآتي
اه شيخنا (قوله ثبت ارش الهشم بذلك) أي وذلك لان كل واحدة من الجناتين منفصلة عن الاخرى
فالشهادة بالهاشمية شهادة بلل واحد اه عش على مر (قوله بالاضافة) أي بالنسبة (قوله وهذا
مانص عليه الخ) معتمد وقوله ثم ذكر رأي النووي وهو ضعيف اه (قوله من الايضاح) أي وهو لغة الكشف

وجو (الشاهد بالاضافة) أي باضافة تلف الفعل (فلا يكفي) في ثبوت القتل (جرحه) بسيف (فان حتى يقول) فان (منه أو) (ذ قتلته) لاحتمال
موته ان لم يقبل ذلك بسبب غير الجرح (وتثبت دامية) بقوله (ضربه فادماه أو) (فأسال دمه) لا بقوله فسال دمه لاحتمال سيلانه بغير الضرب
(و) تثبت (موضحة) بقوله (أوضح رأسه) لان المفهوم منه أوضح عظام رأسه فلا حاجة الى التصريح به وهذا مانص عليه في الام والمختصر ووجه
البطلاني وغيره وحزمه في الروضة كاصلها ثم ذكر عدم الاكتفاء به الذي صححه الاصل عن حكاية الامام والغزالي ووجهه بان الموضع من الايضاح

وليس فيه تخصيص بعظم (ويجب لقود) ١١٢ أي لوجوبه في الموضع (بيان) محلا ومساخا وان كان برأسه موصفا واحدة لجواز أنها كانت

مغيرة فوسهها غير الجاني
وتخرج بالقود الدية لأنها
لا تختلف باختلاف محل
الموصفة ومساخاتها (وتقبل
شهادته) أي الوارث ظاهرا
عند القضاة (اورثه) غير
أصله وفرعه كما يعلم من بابها
(يجرح اندمل وبمال) ولو
(في مرض) لا تغناه التهمة
بغلافها قبل اندمال جرحه
لأنه لو مات مورثه كان الارش
له فكانه شهد لنفسه وفارق
قبولها بمال في المرض بان
الجرح سبب الموت النازل
لحق اليه بخلاف المال
وبأنه اذا شهد له بالمال
لا ينتفع به حال وجوبه بخلاف
ما اذا شهد له بالجرح (لا
شهادة عالة بفسق بينة جنابة)
قتل او غيره (يحملونها)
بان تكون خطأ أو شبه عمد
ويكونوا أهلا لتحميلها وقت
الشهادة ولو فقراء فلا تقبل
لأنهم متهمون بدفع العمل
عن أنفسهم بخلاف بينة
القرار بذلك او بينة عمد
وفارق عدم قبولها من
الفقراء قبولها من الأباعد
وفي الأقربين وفاة بالواجب
بان المال غادورا مع فالغنى
غير مستبعد فحصل التهمة
وموت القريب كالمستبعد في
الاعتقاد فلا تحقق فيه تهمة
وتعبرى بالجناية اعم من
تعييره بالقتل (ولو شهدا اثنان

والبيان وليس فيه تخصيص بعظم وأما في الشرع ففيه تخصيص به فهذا انظار الى المعنى القوي وذلك نظر
للمعنى الشري أي شيخنا (قوله ويجب له ودالح) عبارة المنهاج ويشترط لموصفة ضربه فأوضح عظم
رأسه وقيل يكفي فأوضح رأسه ويجب بيان محلها وقدرها ليمكن قصاص انتهت وكتب شيخنا ما مشه
قوله ليمكن قصاص فضيحه ثبوت الارش عند الاقتصار على الشرط الاول وهو الاصح لان الارش لا يختلف
بموضع الموصفة من الرأس ومساخاتها فالزركشي وقياس هذا ان يثبت الارش برجل وامرأتين وبه صرح
في الحاوي الصغير واستنكر وهو كلام الرافعي هنا كالصريح في عدم الثبوت اه سم (قوله بيان محلها) أي
من الوجه أو الرأس أو غيرهما وهذا محل في غير فضيحه علم القاضي فقهه والاكتفى باطلاقه الموصفة قطعا اه
حل (قوله وتخرج بالقود الدية) أي لانها لا تختلف باختلاف محل الموصفة من الوجه أو الرأس لكن صورة
المسئلة أن يقول أوصفي في رأسه أو وجهه مثلا وأملو له الشاهد أوصفه ولم يبين المحل فلا تسمع اه حل (قوله
لانها لا تختلف الخ) وصورة المسئلة أن يقول أوصفه في رأسه أو وجهه ولم يبين محلها من الرأس مثلا هل هو
القدم أو المؤخر بخلاف ما لو قال أوصفه ولم يقول في رأسه أو وجهه فانه لا تسمع لصدقها بغير الرأس والوجه
مع ان الواجب فيه الحكومة هكذا فهم نبه عليه شيخنا الطندائي اه زى (قوله أي الوارث ظاهرا)
قيس بالظاهر لانه عند الموت قد لا يكون وارثا كان حدثه ما منع من ردة مثلا أو ولله ولد فانه يجب الاخوة
والاعمام اه شيخنا (قوله اورثه) والعبرة بكونه مورثه حال الشهادة فان كان عندها محجوب بانهم زال المانع
فان كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعد هاتلا اه شرح مر (قوله لانه لو ان الخ) قال في المطلب
ليس المراد ان ذلك مقصود الشهادة فقط بل ان الامر قد يفضي لذلك فنع من قبولها لاحتمال وجوده وعلى
هذا فلهذا الصورة مفرضة فيما اذا كان الجرح يطالب بالقصاص أو بارشه ان يجوز تطالب الارش قبل
الاندمال اما اذا قلنا لا يجوز تطالب ارشه قبله فالشهادة غير مقبولة من غير الوارث لعدم سماع الدعوى فمن
الوارث أولى اه سم وكتب أيضا قوله بخلافها قبل اندمال جرحه أي ولو كان ذلك الجرح ايش من شأنه
أن يسرى لانه قد يسرى اه سم وقيد مر بكونه يفضي الى الهلاك اه عش (قوله فكانه شهد
لنفسه) أي ولا تظار لوجود الدين لانه لا يمنع الارش وتديرى الدائن أو يبالغ اه شرح مر (قوله بخلاف
ما اذا شهد له بالجرح) أي فانه ينتفع بارشه حال وجوبه لانه لا يجب الا بعد موت الجرح فيكون للوارث
كفى شرح مر وفيه انه يجب الارش بالاندمال أيضا في الحصر شئ وبعبارة سهل قوله بخلاف ما اذا شهد
له بالجرح أي فان النفع حال الوجوب لانه لا يثبت قبل الموت يجب وبعده تجب له انتهت فعمل الارش على
الدية وبعبارة شيخنا قوله بخلاف ما اذا شهد له بالجرح أي فينتفع الشاهد بالجرح أي بالمال الذي يجب
وجوبه بالموت والشاهد وارث حقيقة حينئذ اه (قوله ولو فقراء) أي لان العبرة بالفقر وعدمه عند الاداء
(قوله غادورا مع) أي يأتي في الغداة ويروح في المساء اه حل (قوله ولو شهدا اثنان على اثنان الخ)
قد اعترض في آخر الرضة تصوير المسئلة بان الشهادة انما تسمع بعد تقدم دعوى على معين وأجيب بان
صورتهما كما قال الجمهور أن يدعى الولي القتل على رجلين ويشهد له اثنان فيبادر المشهود عليهما فيشهدان
على الشاهد من بانهما القتيلان وهذا يورث ريبه لهما كم فراجع الولي ويسأله احتياط او قد أشار الشارح
لذلك بقوله مبادرة في المجلس اه زى وبعبارة الحلبي قوله مبادرة أي من غير سبق دعوى عليهما فلهذا ليست
شهادة حقيقية لان شرط الشهادة تقدم دعوى على معين ولم يوجد ذلك وانما روي تلك الشهادة لانها تورث
ريبه لهما كم فراجع الولي ويسأله انتهت (قوله في المجلس مبادرة) قال الزركشي في التكملة صور الشافعي
رحمته المسئلة بوقوع شهادته في مقام واحد قال القاضي وانما اعتبره لانهم مالوعا في مجلس آخر ليشهدا
بالقتل على الشاهد من القاضي لا يفتى الى قولها ما بخلاف ما لو شهدا في ذلك المجلس لانه في فصل خصوصتهما

وقال

على اثنان بقتله فشهدا به (أي بقتله) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) المدعى (الاولين) أي استمر على
تعييرهما (فقط حكم بهما) وسقطت شهادتهما الآخر بنانهم قولان الولي كذبهما

(والا) بان صدق الاخرين أو الجميع أو كذب الجميع (بطلنا) أي الشهادتان وهو الظاهر ١١٣ في الثالث وجهه في الاول ان فيه تكذيب

الاولين وعداوة الاخرين
لهم وفي الثاني ان في صدق
كل فريق تكذيب الاخر
(ولو أقر بعض ورثة بعض
بعض) منهم عن القود وعينه
أولم يعينه (سقط القود)
لانه لا يتبعه من وبال اقرار سقط
حقه منه فسقط حق الباقي
ولجميع الدية سواء عين
العافي ام لا نعم ان أطلق
العافي العفو او عفا ماعا فلا
حق فيها (ولو اختلف
شاهدان في زمان فعل) كقتل
(او مكانه او آله او هيئته)
كان قال أحدهما قتله بكرة
والاخر عسبة أو قتله في
البيت والاخر في السوق أو
قتله بسيف والاخر برمح أو
قتله بالحز والاخر بالقد
(لغت) شهادتهما (ولا لو)
لتنافض فيها خرج بزبادي
فصل الاقرار فلو اختلفا في
زمانه أو غيره مما ذكر كان
شهاد أحدهما بانه أقر بالقتل
يوم السبت والاخر بانه أقر
به يوم الاحد لم تلغ الشهادة لانه
لا اختلاف في الفعل ولا في
صفته بل في الاقرار وهو غير
مؤثر لجواز اقراره فيهما نعم
ان عينا زمتا في مكانين
متباعدين بحيث لا يصل المسافر
من أحدهما الى الاخر في
ذلك الزمن كان شهادتهما
بانه أقر بالقتل بمكة يوم كذا
والاخر بانه أقر بقتله

وقال في المطلب يجوز ان يكون ذكره للتنبيه على حضورهما في مجلس آخر من طريق أولى لان الابتداء
بالشيء قديم في التهمة عن قائله بخلاف التأخر اه اه سم (قوله والابطالنا) أي وبقي حقه في الدعوى وقول
الجمهور سقط حقه أي من الشهادة اه حل وقال ع ش جزم مر بطلان حقه من الدعوى ويصرح به
ما قرره الشارح قول المصنف السابق وان لا تناقضها أخرى انتهى (قوله وعداوة الاخرين لهما) فيه أن
الشهادة ليست عداوة ذنبية قاله العاصم في التهمة اه حل وعبارة مرل انما حصلت العداوة لهما
بسبب مبادرتهم به لامن حيث الشهادة بشرطها اذ حصول الايثار العداوة بين الشاهد والمشهد وعليه انتهت
(قوله سواء أعين العافي الخ) لا لانه لا حاجة اليه لانه تقدم في قوله وعينه أولم يعينه لا نقول ذلك بالنسبة للعفو
وذا بالنسبة للدية اه تقرير وأجاب بعضهم بأنه ذكره هنا وان علم توحيته لما به وهو قوله نعم الخ (قوله نعم
ان اطاق الخ) استدراك على قوله ولجميع الدية الخ وصورة هذا الاستدراك ان المدعى عفو ما عترف بالعفو
وأقر به لكن قال عفون مجانا أو قال عفوت وأطلق بان لم يقل مجانا ولم يقل على مال (قوله لغت شهادتهما)
ظاهره وان كانا أوليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير ويوجه بان الامور الخارقة لا يعول عليها في
الشرع اه ع ش على مر وعبارته على الشارح قوله لغت شهادتهما وقد يقال لم لا يخالف مع من وافقه
منهم ويأخذ بالبدل كتظهيره من السرقة الا في بيانها آخر الباب وقد يجب بان باب القسامة أمر عظيم
ولهذا غلظ فيه بتكرير الايمان اه زيادى وجه الله اه

(كتاب البغاة)

أي وما يذكر معهم من الكلام على الجوارح والكلام على شروط الامام وبيان طرق انعقاد الامامة وقوله
لجوازتهم الحد أي ما حده الله وشرعه من الاحكام وقوله والاصل فيه أي في الكتاب أي في الاحكام الآتية
فيه يعني في الجملة والافاد به لا ثبت كل الاحكام الا يتوفي ع ش على مر لعل حكمة جعله عقب
ما تقدم انه كالاستثناء من كون القتل مضمنا اه (قوله لجوازتهم الحد) أي بخروجهم عن طاعة الامام
الواجبة عليهم وهو لغة كذلك ففي المختار البني التعدي وبقي عليه استطال وبابه رمى وكل مجاوزة وافرط على
المقدار الذي هو حد الشيء فهو بغي والبغية بالكسر والضم الحاجز بغي ضالته يبغي بقاء بالضم والمد وبغاية
بالضم أي طلبها وكل طلبه بقاء وبغاية وبغاء الشيء طلبه له وبغت المرأة تبغي بقاء بالكسر والمد أي رنت
فهي بغي والجمع بغايا وقولهم ينبغي لان تفعل كذا هو من افعال المطاوعة يقال بغاه وبغيت كما يقال كسره
فانكسر وبغيت الشيء وتبغيته طلبته مثل بغيته وتباغوا أي بغي بعضهم على بعض اه (قوله والاصل فيه
آية الخ) ومن أدلته أيضا الاجماع وذلك ان عليا رضي الله عنه قاتل أهل الجمل بالبصر فمع عائشة رضي
الله عنها قاتل أهل الشام بصفين مع معاوية ثم قاتل أهل النهروان من الخوارج قال الشافعي رضي الله عنه
أنخذ المسلمون السيرة في قتال المشركين من قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم وفي قتال المرتدين من
الصدوق رضي الله تعالى عنه وفي قتال البغاة من علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه اه سم (قوله وليس
فيها ذكر الخروج الخ) هذا الكلام يوهم ان البغي مختصر في الخروج عليهم من حيث البيعة ونحوها والافن
البيان ان المراد الخروج ولو منع حق توجه عليهم كما ينبغي وهو لاء قد توجه عليهم ان يترافعوا الى الامام
فيما شبر بينهم حيث اشتغلوا بالقتال معرضين عن الامامة فداقتوا وامتنعوا من الحق الواجب عليهم فكانوا
بغاة لهذا اه عميرة اه سم (قوله وان طائفتان الآية) ومعنى فاصلها بينهما الاول ابداء الوعظ
والنصيحة والثاني الفصل بينهما بالضاء العادل فيما كان بينهما اه عميرة اه سم وقوله اقتتلوا لم يقل
اقتتلوا بل جمع مراعاة لافراد الطائفتين والبنى ليس اسم ذم عندنا لانهم انما خالفوا بتأويل جاز في اعتقادهم
لكم مخاوت فيهم فلهذا نوع عذر لما فيهم من أهلية الاجتهاد وما ورد من ذمهم وما وقع من كلام الفقهاء في

(١٥ - جل منهج خامس) بمصر ذلك اليوم لغت شهادتهما (كتاب البغاة) جمع باغ سمو بذلك لجوازتهم الحد والاصل فيه آية وان طائفتان

فيها ذكر الخروج على الامام
صريحاً لكنها تشبه لعمومها
أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال
لبني طائفة على طائفة فلا يفي
على الامام اولي (هم)
مسلمون (مخالفو امام) ولو
جاء بان خروجوا عن طاعته
بعدم انقيادهم له أو منع حق
نوحه عليهم كزكاة (بتأويل)
لهم في ذلك (باطل ظنا وشوكة
لهم) وهي لا تحصل الا
بمطاع وان لم يكن اماما لهم
(ويجب قتالهم) لاجماع
الصحابة عليهم وهذا مع قول
باطل ظنا من ذيادتي وليسوا
فسقة لانهم انما خالفوا
بتأويل جائز باعتقادهم
لكنهم مخطئون فيه كتأويل
الخارجين على علي رضي الله
عنه بانه يعرف قتلة عثمان
رضي الله عنه ويقدرون عليهم
ولا يقتص منهم لمواطاة
اياهم وتأويل بعض ما نفي
الزكاة عن أبي بكر رضي الله
عنه بانهم لا يدفعون الزكاة
الا لمن ملأه سكن لهم وهو
النبي صلى الله عليه وسلم فمن
قدت فيه الشروط المذكورة
بان خروجوا بلا تأويل كائني
حق الشرع كالزكاة عناداً أو
بتأويل يقطع بطلانه كتأويل
المرتدين اولي يكن لهم شوكة
بان كانوا افراداً سهل الظفر
بهم اوليس فيهم مطاع فليسوا
بغاة لا تنفاه حرمتهم فيرتب
على أفعالهم مقتضاه على
تفصيل في ذي الشوكة

بعض الواضع من عصيانهم أو فسقهم محمولان على من لا أهلية فيه للاجتهاد ولا تأويل له أوله تأويل قطعي
البطلان أي وقد عزموا على قتالنا أخذاً بما يأتي في الخوارج اه شرح مر (قوله لكنها تشبه الخ)
منشأه هذا التردد الخلاف في عموم النكرة في سلب الشرط فان قلنا نعم شملته الاية وان قلنا لا نعم استلزمته
أي بطريق القياس الاولى اه شيخنا وفي المصباح الطائفة من الناس الجماعة وأهلها ثلاثة وربما أطلقت
على الواحد والاثنين اه (قوله هم مخالفو امام الخ) قال الزركشي لا تحصر البغاة فيما ذكر بل الفرقان
من المؤمنين اذا اقتلتاه صلح بينهما المؤمنون غيرهما كذلك نسمع ان الباغية منهما لم تخرج على الامام نص
عليه في الام اه ويؤخذ جوابه مما كتبه شيخنا قبله وقال الزركشي أيضاً يعتبر في البغاة الاسلام فالمرتدون
اذا نصبوا القتال لا يجري عليهم حكم البغاة في الاصح وهذا الشرط هو مقتضى كلام المحرز فلا وجه لاهماله
اه اه سم (قوله ولو جازاً) أي فانه يحرم الخروج على الامام الجائر اجماعاً أي من الطبقة المتأخرة عن
التابعين والاقتد خرج الحسن رضي الله تعالى عنه على يزيد بن معاوية وخرج عمرو بن سعيد بن العاصي
على عبد الملك اه حل (قوله وشوكة لهم) أي بكثرة أو قوة ولم يحسن اه حل (قوله وهي) أي الشوكة
التي لا يتحقق البغي بدونها فانها لا بد لها من مطاع وأما أصل الشوكة فلا يتوقف على مطاع وهي ذاتيها
بينما اقتضاه كلام الروضة والمنهاج فتأمل اه شوبري (قوله أيضاً وهي لا تحصل الا بمطاع) أي فذكرها
بغنى عن ذكره الذي سلكه الاصل وقوله وان لم يكن اماما لهم رد على من قال لا بد أن يكون لهم امام منصوب
منهم عليهم كفي أصله قال مر بعد هذا لا يشترط على الاصح جعلهم لانفسهم حكم غير حكم الاسلام ولا
اقرارهم بنحو بل ولو حصلت لهم القوة بتخصيصهم يحسن فهل هو كالشوكة أو لا المعتمد كإراء الامام انه ان
كان الحصن بحافة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية قورا الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة
والا فليسوا بغاة ولا يسأل بتعطيل عدد قليل وقد خرم ذلك في الانوار اه (قوله وان لم يكن اماما لهم) أي لان
أهل صفين وأهل الجبل لم ينصبوا لهم اماماً وحكم البغاة شامل لهم اه شوبري (قوله ويجب قتالهم) انما
يجب قتالهم بشرط أن يتعرضوا للحريم أهل العدل أو يتعمل جهاداً المشركين بهم أو يأخذوا من حقوق
بيت المال ما ليس لهم أو يمنعوا من دفع ما وجب عليهم أو يتظاهروا على خلع الامام الذي انقضت
ببغته كذا قاله الماوردي والوجه كونه ظاهر كلامهم وجوب قتالهم معالفاً لان بقاءهم وان لم يوجد ما ذكر
تتولد مفساد قد لا تتدارك نعم لو منعوا الزكاة أو التفرقوا في أهـل السهمان من قتالهم وانما يباح اه
شرح مر (قوله لمواطاة اياهم) وقد جاء عن علي رضي الله عنه ان بني أمية فرعون اني قتلت عثمان والله
الذي لا اله الا هو ما قتلتهم مالا أت ولقد نيت قصوني اه حل (قوله سكن لهم) أي تسكن لاهلهم وسكنهم
وتطامن نالوهم فاه البيضاوي * (قائدة) * قال في العباب يحرم الطعن في معاوية يقولن ولله يذو تكفيره
ورواية قتيل الحسين وما جرى بين الصحابة فانه يبعث على ذمهم وهم اعلام الدين فالطاعن فيهم طاعن في
نفسه وكلهم عدول وما جرى بينهم محامل اه سم (قوله أو بتأويل يقطع بطلانه) محرز قوله طنا اه
حل (قوله كتأويل المرتدين) أي الذين ارتدوا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وزعموا انه لا يجب الايمان به
الا في حياته فهذا تأويل باطل قطعاً اه شيخنا وعجاجة عش قوله أي كتأويل المرتدين أي بان أظهر وأ
لهم شبهة في الردة فان ذلك باطل قطعاً لوضوح أدلة الاسلام انتهت وعجاجة ابن قاسم قوله كتأويل المرتدين هذا
فيه نظر لانه اعتبر في الحدود الاسلام وأخذ من جملته الجلس فلا يصح الاحتراز عنه بفصول التعريف
اه عميرة انتهت ويخلص من هذا بان المراد بالمرتدين ارتد بتأويله وكان قبله مسلماً اه (قوله فيرتب
على أفعالهم مقتضاه) أي فلا ينفذ حكمهم ولا يعتد بحق استوفوه ويضمنون ما أتلفوا مطلقاً كقطاع
الطريق اه زي (قوله على تفصيل في ذي الشوكة) أي في أهماله أي في بعض أفعاله وذلك البعض هو

اتلاف الاموال اذ التفصيل الاتي فيه انما هو في الاتلاف بدليل قوله يعلم مما اتى الذي يأتي هو قول المتن
كذبي شوكته بلا تأويل وحاصل التفصيل الاتي ان اتلافه ان كان ضرورة الحرب فهو دروا لا فيضمن ما اتلفه
وقوله ضمنوه مطلقا أي وقت الحرب أو غيره اه ع ش (قوله كقاطع طريق) قضيت تحت قتلها اذا قتل
واطلاق المنهاج الضمن لا يدل عليه من هذا واقعة عبد الرحمن بن ملجم قاتل على رضي الله عنه اه وعبرة
الزركشي وقضية كلام الرافي أن القتل يتعمد واطلاق المصنف الضمان لا يدل عليه اه عبرة اه سم (قوله
وأما الخوارج وهم قوم الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولو أظهر قوم رأي الخوارج وهم صنف من المبتدعة
كترك الجماعة لان الاتفاقي اقروا على المعاصي كفر وبرزعهم فلم يسلوا خلفهم ترك كفر ذي كبيرة أي فاعلمها
فيحبط عمله ويحذف في النار عندهم ولم يقتلوا أهل العدل وهم في قبضتهم تركوا فلا يتعرض لهم اذ لا يكفرون
بذلك بل ولا يفسقون مالم يقتلوا قال الاذرعى سواء كانوا بيننا أو امتاروا عنا بموضع لكن لم يخرجوا عن طاعته
لان عليا رضي الله عنه سمع رجلا من الخوارج يقول لاحكم الله ورسوله ويعرض بتخلفه تحكيمه فقال كلمة
حق أر يديها باطل نعم ان ضررنا بهم تعرضنا لهم الى زوال الضرر كانفله القاضي عن الاصحاب والابان قاتلوا
أولم يكونوا في قبضة الامام فقطاع طريق في حكمهم الاتي في بابهم خلافا لما بقي نعم لو قتلوا لم يتعمد قتل القاتل
منهم لانهم لم يتصدوا الخافة الطريق فان قصدوها تحتهم وان سبوا الاثمة أو غيرهم من أهل العدل عزروا والان
عرضوا بالسب فلا يعزرون ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون عدم فسق سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون
ببعضهم بدليل قبول شهادتهم ولا يلزم من ورود دذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم
بفسقهم لانهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم وان أخطأوا أو أغوا به من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد قطعا
كما هو مذهب أهل السنة وان مخالفه آثم غير معذور ولا ينافي ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة فسقهم
لو وعيدهم الشديد وقلة اكرامهم بالدين لان ذلك بالنسبة لحوال الاخرة لا الدنيا لا يقرر من كونهم لم يفعلوا
محرما عندهم كان الخفي محذورا بنسبة لضعف دليله وتقبل شهادته لانه لم يفعل محرما عندهم هو لا يعاقب لان
تقليده صحيح بخلافهم كما علم مما تقرر انتهت (قوله ويترك الجماعة الخ) فان قلت ترك الجماعة يوجب
القتال على تركها كما تقرر في صلاة الجماعة قلت يجب بان ما هنا محمول على ما اذا ظهر الشعار بغيرهم أو انهم
لا يقاتلون من حيث الخروج وان قتلوا من حيث ترك الجماعة اه زي (قوله مالم يقتلوا) أي فان قاتلوا
فسقوا ولعل وجهه انه لا شبهة لهم في القتال وبنت قدرها فهي باطلة قطعا اه ع ش على مر (قوله وهم في
قبضتنا) قيد ثان في قوله فلا يقاتلون فتفي القتال عقيد بغير دين اه شيخنا (قوله أولم يكونوا في قبضتنا) هذا
يفيد أن قوله وهم في قبضتنا قيد في قوله فلا يقاتلون اه سم (قوله ولا يجب قتل القاتل منهم) أي لا يتعمد
اه حل (قوله فان قتلوا اذ قصدوا الخ) جزم به هذا التقيد في شرح الروض فقال ومحل أخذ مما يأتي
قريبا اذ قصدوا الخافة الطريق اه واعتمده مر اه سم (قوله وتقبل شهادة بقاء الخ) شروع في
أحكامهم اه ع ش (قوله الا أن يكونوا ممن يشهدون الخ) منبسط مر يقتضي ان هذا القيد راجع لكل
من قبول الشهادة وقبول القضاء فكان الاولى للشارح تأخير عن قوله وقضاؤهم الخ وعبارته أي شرح مر الا
أن يكونوا ممن يشهدون لو اذنبهم بتصديقهم كالخطاوية فلا قبل حينئذ لبعضهم ولا ينفذ قضاؤهم لهم حينئذ
انتهت (قوله لمواقفهم) أي لمن يوافقهم في عقائدهم وروايتهم أي لمن هو من جملتهم فلاضافة للمفعول
وقوله بتصديقهم الباعية والمصدر مضاف لفاعله أي يشهدون لمن يوافقهم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي
اعتقادهم انه صادق بمجرد كونه منهم فاذا جامعوا أحد منهم ورأى آخر تقام عليه دعوى ولم يعلم أصل الواقعة
ولم يحضرها جلته الجنية والعصية على ان يشهد له بانه على الصدق والحق تأمل (قوله كالخطاوية) الظاهر انه
يستثنى من الخطاوية ما اذا كانت الشهادة على موافقته موضح بالسبب لانتفاء التهمة حينئذ اه شيخنا

يعلم مما يأتي حتى لو تأولوا بلا
شوكته واتلفوا شيئا ضمنوه
مطلقا كقاطع طريق (واما
الخوارج وهم قوم يكفرون
مرتكب كبيرة ويترك
الجماعة فلا يقاتلون) ولا
يفسقون (مالم يقتلوا) يفيد
دذنه بقولي (وهم في قبضتنا)
نعم ان ضررنا بهم تعرضنا
لهم حتى يزول الضرر (والا)
بان قاتلوا أولم يكونوا في
قبضتنا (قتلوا ولا يجب قتل
القاتل منهم) وان كانوا
قطاع الطريق في شهر
السلام لانهم لم يقصدوا
الخافة الطريق وهذا في
الروضة وأصلها عن الجمهور
وفيهما عن البغوي ان
حكمهم حكم قطاع الطريق
وبه خرم الاصل فان قيدا
اذا قصدوا الخافة الطريق
فلا خلاف (وتقبل شهادة
بغاة) لتأويلهم قال الشافعي
الا ان يكونوا ممن يشهدون
لمواقفهم بتصديقهم
كالخطاوية ولا يختص هذا
بالغاة كما يعلم مع زيادة
كتاب الشهادة (و) يقبل
(قضاؤهم فيما يقبل) فيه
(قضاؤنا)

لذلك (ان علمنا انهم لا يستحلون دماءنا وانا والنا) والافلا تقبل شهادتهم ولا قضاؤهم لانتفاء العدالة المشترطة في الشاهد والقاضي وتقييد
القبول بعلم ما ذكر مع قولنا واما الناموس يادق وخرج بما يقبل فيه قضاؤه غيره كان حكمه وبما يخالف النص أو الاجماع أو القياس الجلي
فلا يقبل (ولو كتبوا بحكم أو سمعوا عينة ١١٦ فلناتفيذه) أي الحكم لانه حكم أمضى والحاكم به من أهله (و) لنا (الحكم بها) أي

بيئتهم لتعلقه برعاياتهم بنسب
لنا عدم التنفيذ والحكم
استحقاقا بهم (و) يعتد بها
استوفوه من عقوبة) حد أو
تعزير (و) خراج وزكاة
وجزية) لما في عدم الاعتداد
به من الاضرار بالعينة
(و) يعتد بها ففرقوه من
سهم المرتزقة على جندهم
لانهم من جند الاسلام
ورعب الكفار قائم بهم
(وحلف) الشخص ندبان
انهم كلهم في الزكاة وجوبا
وان صححه النووي في صححه
هنا في دعوى (دفع زكاة
لهم) في صدق لانه أمين في
امور الدين (لا) في دعوى
دفع (خراج) فلا يصدق لانه
أجرة (أو) دفع (جزية) لان
الذي غير موثمن فيما يدعيه
دليلا لعداوة الظاهرة
(و) حلف وجوباً فيصدق
(في عقوبة) انما أقيمت عليه
(الان ثبت وجوبها بيننا ولا
أثر لها بدينه) فلا يصدق
فيها لان الاصل عدم اقامتها
ولا قرينة تدفعه فعلم انه
يصدق فيما أثر بدينه للقرينة
وفي غيره ان ثبت وجوبها
بإقرار لانه يقبل رجوعه
فيجعل انكاره بقاء العقوبة

بخطه وهو في شرح الروض اه سم (قوله لذلك) أي لتأويلهم اه حل (قوله والافلا تقبل شهادتهم)
عبارة شرح الروض فان لم يعلم عدم استحلالهم لم ياذكر بان علمنا استحلالهم له أول نعلم امتنع ذلك لانتفاء
العدالة لكن محله في الاولى اذا استحلوا ذلك بالبطل عدوانا ليتوصلوا به الى اراقة دماءنا واتلاف أموالنا وما
ذكره كصله في الشهادات من التسوية في تنفيذ ما ذكرين من يستحل الدماء والاموال وغيره محله في غير ذلك
فلا تناقض اه وعلى قياس ذلك فمحله في الثانية اذا كان الشك في انهم يستحلون بالبطل عدوانا ولا يستحلون
أصلا بخلاف ما اذا كان في غير ذلك فليتامل اه سم وعبارة شرح مر ومحل ذلك أي عدم قبول شهادتهم اذا
استحلوا بالبطل عدوانا ليتوصلوا به الى اراقة دماءنا واتلاف أموالنا ليتوصلوا به الى اراقة دماءنا واتلاف أموالنا
الحرب والافكل البغاة يستحلون محالة الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال
من أهل الاهواء والقاضي كالشاهد محمول على التأويل لذلك تأويلنا محتملا وما هنا على خلافه انتهت (قوله
ولا قضاؤهم) أي حيث لم يكن يتأويل والا قبل ذلك ولا يكفرون به لتأويلهم اه حل (قوله لانتفاء العدالة
الح) كلاله يقتضي انهم لا يكفرون باستحلال دماءنا وأموالنا حيث قال لانتفاء العدالة ولم يقل لانتفاء الاسلام
(قوله فلناتفيذه) بل لو كان الحكم لواحد منا على واحد منهم فالتجبه وجوب تنفيذ ما له الا ذرعى اه شرح
الروض اه سم (قوله نعم بنسب لنا عدم التنفيذ الح) أي ما لم يترتب على ذلك ضرر للغير كضياع حقوقه اه
حل (قوله ويعتد بها استوفوه الح) أي اذا استوفوا بعض ولاية أمورهم دون الاتحاد اه حل (قوله
ويعتد بها فرقوه الح) أي اذا كان المرفق لسهم المرتزقة مقابله من ولاية أمورهم لامن الاتحاد لا لم يعتد بذلك
اه حل (قوله لانه يقبل رجوعه) عنه قضية هذا التعليق التصديق من غير عين وعموم ما سلفه بخلافه اه
سم اه ع ش (قوله وما أتلوه علينا الح) ولا يتصف اتلافهم بحل ولا حرمة لانه خطأ معفو عنه اه حل
(قوله هدر) هذا بالنسبة الى الضمان أما التحريم فقال الشيخ عز الدين في القواعد لا يتصف اتلافهم بإباحة
ولا تحريم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما يتلف الحريون فانه حرام غير مضمون اه شوبري (قوله وهم انما
أتلوه بتأويل) هم مخطئون فيه أي ومن ثم لم يتصف اتلافهم بإباحة ولا تحريم اه حل وعبارة الشوبري
قوله وهم انما أتلوه بتأويل ولا تلوه غرضناهم لم يؤمن ان ينفرهم ذلك من العود الى الطاعة ويحلمهم على
النمادى فيما هم فيه ولعل ذلك أسقط الشرع التبعات عن أهل الحرب اذا أسلموا انتهت (قوله بخلاف ذلك في
غير الحرب الح) فيه المألوف بما اذا قصد أهل العدل النشقي والانتقام لا اضعافهم وهزيمتهم وبه يعلم جواز
عقد دواهم اذا قاتلوا عليهم لانه اذا جوزنا اتلاف أموالهم خارج الحرب لا اضعافهم فهذا أولى اه شرح مر
(قوله كذا في شوكة مسلم) ظاهر منيعة في المتن انه لا يضمن ما أتلوه ولا يضمن ما أتلوه عليه وقد قصره في
الشرح على نفي ضمانه هو وانظر هل الحكم كذلك وانما يضمن ما أتلوه عليه أو في كلامه قصور وقد راجعت
الكتب العديدة فلم أر من نبه على ذلك تأمل والتشبيه في شيء خاص وهو الذي ذكره الشارح وعبارة أصله مع
شرح مر وعكسه وهو مسلم له شوكة لا بتأويل كباغ في عدم الضمان لما أتلوه في الحرب أو اضرورتها
لوجود معناه فيه من الرغبة في الطاعة ليجمع الشمل ويقبل لفساد الا في تنفيذ قضايها واستيفاء حق أو حد انتهت
قال الزركشي ما ذكره المصنف من تغزيلهم منزلة البغاة هو بالنسبة للضمان أما الحد ودفعه فلا والله القضاء فقال

عليه كل رجوع وتعبيري بالضرورة في الموضوعين أعم من تعبيره بالحدود ذكر التلصيف فيها من زيادتي (وما أتلوه
علينا أو عكسه) أي أتلوه عليهم في حرب أو غيرها (لضرورة حرب هدر) اقتداء بالسلف وترغيبا في الطاعة ولا مأمورا بالحرب فلا نضمن
ما يتولاهنا وهم انما أتلوه بتأويل بخلاف ذلك في غير الحرب أو فيها لا اضرورتها فمضمون على الاصل في الاتلافات وتعبيري بما ذكر
أولى مما عبر به (كذا في شوكة مسلم)

(بلا تأويل) فمصدر ما أتلفه لضرورة حرب لأن سقوط الضمان عن الباغي لقطع القتلى واجتماع الكفة وهذا موجود هنا بخلاف ما يتلوه المتأول بلاشك وبه صرح الأصل لأنه كقاطع الطريق وبخلاف ما تتلوه طائفة ارتدت ولهم شوكته وان تابوا وأسلموا الجنايتهم على الاسلام (ولا يقاتلهم الامام حتى يبعث اليهم) (أميناً فطناً محاسباً لهم ما ينعمون) أي يكرهون ١١٧ (فان ذكرنا مظلة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة ازالها) عنهم لان علياً يبعث

ابن عباس رضي الله عنهم الى أهل النهر وان فرج بعضهم الى الطاعة (فان أمروا) بعقد الأزالة (وعظهم) وأمرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة أهل الدين واحدة (ثم) ان لم يتغطوا (أعلمهم بالمناظرة) وهذا من زيادته (ثم) ان أمروا أعلمهم (بالقتال) لانه تعالى أمرهم بالاصلاح ثم بالقتال (فان استعملوا) فيه (فعل) باجتهاده (مارأه مصلحة) من الامهال وعلمه فان ظهر له ان استعمالهم للتأمل في ازالة الشبهة أمهلهم أولاً استخافهم سددهم عملهم (ولا يتبع) اذا وقع قتال (مدبرهم) ان كان غير متصرف لقتال أو متخيراً الى قته قريبة (ولا يقتل متختمهم) بفتح الخاء من أتمته الجراحة أضعفته (وأسيرهم) لخبر الحاكم واليهيقي بذلك فلو قتل واحد منهم فلا قود لشبهة أي حنيفة ولو ولو واجتمعين تحت راية زعيمهم اتبعوا (ولا يطلق) أسيرهم (ولو) كان صبياً أو امرأة (أو عبداً) حتى ينقضي الحرب ويتفرق جمعهم (ولا يتوقع عودهم

الرافعي الظاهر المعروف انه لا ينفذ حكمهم اه سم (قوله أيضاً كذا في شوكته مسلم) وأيس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم انهب ما يقدرون عليه من الاموال بل هم قطاع طريق اه ع ش على مر (قوله بلا تأويل) وأما تأويل فهو الباغي (قوله وبخلاف ما تتلوه طائفة الخ) المعتمد عدم الضمان كما في شرح مر ونص عبارته اما مردون لهم شوكته فهم كالبغاة على الاصح كما أفتى به الواجد اه الله تعالى لان القصد ائتلافهم على العود الى الاسلام وتضمينهم بنفهم عن ذلك خلا لاجل جعلهم كقطاع مطلقاً الجنايتهم على الاسلام اه (قوله ولاية ائمتهم الامام الخ) أشار به الى ان قتال الباغي يخالف قتال الكفار من وجوه اه برماوى وقوله حتى يبعث اليهم أي وجوباً وقوله أميناً أي ندباً وقوله فطناً أي ندباً ما لم يكن المناظر قوالاً فوجوباً اه حل (قوله أميناً) أي عدلاً عارفاً بالعلوم وبالحروب فطناً في الحرب فاعلمها أي لاهل العدل وكون المبعوث عارفاً فطناً واجب ان يبعث للمناظر قوالاً فاستحب كما قاله الأذرى والزركشى اه شرح مر (قوله ما ينعمون) بكسر القاف قال تعالى وما ينعم منا اه شيخنا وفي المختار نعم عليه فهو قائم أي عتب عليه يقال ما أنعم منه الا الاحسان ونعم الامر كرهه وباب ما ضرب ونعم من باب فهم لغة فيهما اه وأما النعمة ففي شرح المواهب ما نصه وقيمة بكسر النون وسكون القاف كما في الناصرية وفي شرح اليونانية بفتح النون وكسر القاف قاله المصنف اه (قوله بفتح اللام وكسرها) الفتح هو القياس لانه من باب يفعل بكسر العين فالكسر شاذ لكن هذا في المصدر ولا يخفى انه غير مراد هنا وانما المراد ما يظلم له وهو بالكسر فخطا ومن ثم اقتصر عليه الشارح الجلال وفي القاموس المظلة بكسر اللام ما يظلم له الرجل اه رشيدى (قوله النهر وان قرية قريبة من بغداد خرجت على علي كرم الله وجهه اه ع ش على مر (قوله أولاً استخافهم مدد) أي زيادة جيش وفي المصباح المدد بفتح الدال جيش (قوله ولا يقتل متختمهم) أي ولا من ألقى سلاحه أو أغلق يابه أو ترك القتال منهم وان لم يلق سلاحه اه شرح مر (قوله لخبر الحاكم) وكذا أمر علي رضي الله عنه مناديه يوم البصر وهو يوم الجمل ان ينادى بذلك وقد استثنى الامام ما اذا أيس من صلاحهم امكن الضلال منهم وخشى عودهم عليه بشر فيجوز الاتباع والتذفيف كما فعل علي رضي الله تعالى عنه بالخوارج اه سم (قوله فلا قود) أي وتجب فيه عدية عمداً اه ع ش على مر وقوله لشبهة أي حنيفة أي فانه يرى قتل مدبرهم وأسيرهم ومتختمهم اه (قوله وهذا) أي ما ذكر من الاستثناء وما قبله من قوله ولا يطلق أسيرهم في الرجل الخ فهذا التقييد من الشارح راجع لهما وان كان ظاهره سابقاً بهم رجوعه للاستثناء فقط وعبارة أصله مع شرح مر ولا يطلق أسيرهم ان كان فيهم منعة وان كان صبياً أو امرأة فقاتل حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم تفرقاً لا يتوقع جمعهم بعده وهذا في الرجل الخ وكذا في الصبي والمرأة والقن ان كانوا مقاتلين ولا أطلقوا بمجرد انقضاء الحرب الا ان يطالع الحر الكامل الامام عتبه له باختياره فيطلق وان بقيت الحرب لامن ضرره انتهت (قوله ويرد لهم بعد امن غائلتهم ما أخذ) وموتة تحيلهم وحفظ سلاحهم وغيره مما أخذ منهم على بيت المال ما لم تستول عليه بدعادية بقصد ائتمانه لها بعد باقوتها عليه ما دامت تحت يده وأجرة استعمالها ان استعمالها بان عد غاصبها فاعليه أجرها وان لم يستعملها اه ع ش على مر (قوله الا لضرورة كان لم نجد الخ) نعم يلزم أجرة مثل ذلك كما صرح به الاصحاب كضطرراً كل طعام غيره يلزمه قيمته اه شرح مر وهل الأجرة لازمة للمستعمل أو تخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال للصحة المسلمين فيه نظر والا قرب

(الا ان يطالع) أي الأسير (باعتباره) فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الخ وكذا في الصبي والمرأة العبدان كانوا مقاتلين ولا أطلقوا بمجرد انقضاء الحرب (ويرد لهم بعد امن غائلتهم) أي شرهم لعودهم الى الطاعة لو تفرقهم وعدم توقع عودهم (ما أخذ) منهم (ولا يستعمل) ما أخذ منهم في حرب أو غيره الا لضرورة كان لم نجد ما يدفع به عنا الاسلحة أو ما تركه عند الهزيمة الاخيلاهم (ولا يقاتلون بما يسمون من غنمهم) وهو

آله رمى الحجاره لاضرورتيان فالتوا به فاحتج ١١٨ الى المقاتله بئله دفعوا واحاطوا بنا واحتجنا في دفعهم الى ذلك (ولا يستعان عليهم بكافر) لانه

يحرم تسليطه على المسلم (الا لضرورة) بان كثر واواحاوا بنا فنقول الا لضرورتيان فراجع الى الصور الثلاث كما قرر وهو في الاخيرة من زيادتي (ولا بن يرى قتلهم مدبرين) لعداوة او اعتقاد كالحفي والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم فلو احتجنا بالاستعانة به لكان في نفسه جراءة او حسن اقدام ونمكلمن منعه لو اتبع منهزما (ولو آمنوا حريين) بالمداي فقد والهم امانا (ليعينوهم) علينا (نقد) امانهم (عليهم) لانهم امنوهم من انفسهم لا علينا لان الامان لترك قتال المسلمين فلا ينبغي تسليط قتالهم فلو اعانوهم وقالوا طنا انه يجوز لنا اعانة بعضكم على بعض وانهم المحقون ولنا اعانة المحق وانهم استعانوا بنا على كفار راكن صدقهم بلغناهم المأمن وقالناهم كالبغاة (ولو اعانهم كفار معصومون) هو اعم من قوله اهل ذمة (عالون) بغير قتالنا مختارون) فيه (انتقض عهدهم) كقولنا انتقض عهدهم (انهم محقون) فيما فعلوه بقتلنا (وان) لانا اعانة الحق (وامكن صدقهم

الاول اخذ من قول الشارح كضطرأ كل الخ اه ع ش عليه (قوله فاحتج الى المقاتله بئله) ويلزم الواحد منا كما قاله المتولي مصابة اثنين منهم ولا يولي الا مقصرا للقتال او متحيزا الى فئة وظاهر جريان الاحكام الآتية في مصابة الكفار هنا اه شرح مر (قوله لانه يحرم تسليطه على المسلم) ولذا يحرم جعله جلادا يقيم الحدود على المسلمين اه زى (أقول) وكذا يحرم نصبه في شئ من أمور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة قوليت شيئا لا يقوم به غيره من المسلمين او ظهر ممن يقوم به من المسلمين خيانة وأمنت في ذمى ولولم يوف من الحاكم مثلا فلا يعد جواز توليته فيه لضرورته والقيام بمصلحة ما ولي فيه ومع ذلك يجب على من ينصبه مراقبته ومنعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استعلاء على المسلمين اه ع ش على مر ولا يحاصرون بمنع طعام أو شراب الا ان طغوا بقطعهم ولا تعقر خيلهم الا ان قاتلوا عليهم ولا تقطع أشجارهم ووزروهم اه حل (قوله ابقاء عليهم) أي ابقاء الحياة عليهم اه ع ش على مر ومعنى ابقاء شفقة عليهم أو تجعل على معنى اللام ولا تأويل اه شيخنا (قوله وحسن اقدام) اقدام هو الشجاعة اه مختار وفي المصباح وأقدم على قرنه اجترأ عليه (قوله بالمداي) أي وبالضرورة مع التشديد كما يؤخذ من قوله الا تني تأمينا مطلقا واصل اقتصار الشارح على ما ذكره لكونه الاكثر لكن في الشيخ عيرة ما نصه في كلام المتولي ضبط آمنهم بالمداي في قوله تعالى وآمنهم من خوف وحتى ابن مكي من العن قصر الهمزة والتشديد اه ع ش على مر (قوله ليعينوهم علينا) امانا آمنوهم تأمينا مطلقا فينقد علينا أيضا فلو قالوا نأمنهم انتقض الامان في حقنا وكذا في حقهم كما هو القياس وقد علم ان الاستعانة بهم ايست بامان لهم اه شرح مر (قوله لانهم امنوهم الخ) قال العراقي في شرح البهجة وصورة المسئلة ان يؤمنوهم على ان يقاتلوا معهم فلو آمنوهم أولا صح الامان علينا فاذا استعانوا بهم علينا انتقض الامان علينا نص عليه اه سم (قوله لا علينا) أي فلهم معنا حكم الحريين وحيث قلنا غنم أموالهم واسترقاقتهم وقتل أسيرهم وقتلهم مدبرين ولههم معهم حكم المؤمنين فيمنعون من غنم أموالهم الخ اه زى (قوله بلغناهم المأمن) عبارة شجنا بلغناهم المأمن وأجرينا عليهم فيما يصدر منهم أحكام البغاة وهذا مراد من غير قوله وقالناهم كالبغاة فليس قوله وقالناهم كالبغاة مرتب على تبليغهم المأمن وبه يرد ما طال به في التحفة فراجع اه شورى وبعبارة التحفة بعد قوله بلغناهم المأمن وقالناهم كالبغاة وفيه تجوز والاقنى الجمع بين تبليغهم المأمن ومقاتلتهم كالبغاة تنافي لان قتالهم كالبغاة ان كان بعد تبليغ المأمن فغير صحيح لانهم بعد بلوغ المأمن حريون فيقاتلون كالحريين وقبل بلوغه لا يقاتلون أصلا فالوجه انهم لعذرهم يبلغون المأمن وبعد يقاتلون كالحريين انتهت عبارة حل قوله وقالناهم كالبغاة ان كان هذا بعد تبليغهم المأمن ففيه نظر لانهم سمحتن حريون وقبل ذلك لا يقاتلون أصلا فالوجه انهم يبلغون المأمن لعذرهم وبعد يقاتلون قتال الحريين كذا قال ج وقال الشهاب البرلسي فقاتلهم قتال البغاة من أسرتهم منهم بلغه المأمن ولا يقتله انتهت وكلام غيره هو الذي ينزل عليه كلام الشارح وان كان ضعيفا أي وقالناهم بعد التبليغ قتال البغاة لا قتال الحريين (قوله انتقض عهدهم) أي حتى بالنسبة للبغاة كقولنا فردوا بالقتال فيصيرون أهل حرب يقاتلون ولومع نحو الادبار والاثخان اه شرح مر (قوله كقولنا فردوا بالقتال) وحيث نذكر واحريين حتى في حق البغاة اه حل (قوله وخرج بالنميين الخ) قضية كلام مر في شرحه التسوية بين النميين والمعاهدين في عدم الانتقض حيث أبدوا عذرا وبعبارة ولوأعانهم أهل الذمة أو معاهدون أو مؤمنون مختارين عالين بغير قتالنا انتقض عهدهم اه بحروقه ثم قال أو مكرهين ولو بقولهم بالنسبة لاهل الذمة وبيننا بالنسبة لغيرهم فلا ينتقض عهدهم (شبهة الاكره الى آخر ما ذكره رحمه الله اه ع ش) قوله فينتقض عهدهم أي لان الامان ينتقض بخوف القتال فحقيقته أولى بخلاف عهدهم اه مر اه حل

(قوله) (فلا) ينتقض عهدهم لو اقتصر طائفة مسلمة مع عذرهم (ويقاتلون كبغاة) لانضمامهم اليهم مع الامان فلا يتبع مدبرهم ولا يقتل مقتولهم ولا أسيرهم وخرج بالنميين المعاهدون والمؤمنون فينتقض عهدهم ولا يقبل عذرهم الا في الاكره بينة

وبقتالهم الضمان فلو اتلفوا
 علينا نفسا وما لا ضمنوه
 * (فصل في شروط الامام
 الاعظم وفي بيان طرق انعقاد
 الامامة * وهي فرض كفاية
 كالقضاء (شرط الامام كونه
 أهلا للقضاء) بأن يكون
 مسلما حرا مكافعا لاذكرا
 مجتهدا ذارأي وسمع وبصر
 ونطق لما يأتي في باب القضاء
 وفي عبارتي زيادة العدل
 (قرشيا) لخبر النسائي الاثمة
 من قريش فان قد دفكاني
 ثم رجل من بني اسمعيل ثم
 عجمي على ما في التهذيب او
 جرهمي على ما في التمه ثم
 رجل من بني اسحق (شجاعا)
 ليغزو بنفسه ويعالج الجيوش
 ويقوى على فتح البلاد ويحصى
 البيضة وتعتبر سلامته من
 نقص يمنع استيفاء الحركة
 وسرعة النهوض كما دخل في
 الشجاعة (وتنقذ الامامة)
 بثلاثة طرق احدها (بيعة
 اهل الحل والعقد من العلماء
 ووجوه الناس المتيسر
 اجتماعهم) فلا يعتبر فيها
 عدد بل لو تعلق الحل والعقد
 بواحد مطاع كفتيبيته
 بحضور شاهدين ولا تكفي
 بيعة العامة وتعتبر انصاف
 المبايع (بصفة الشهود) من
 عدالة وغيرها لا اجتهدا وما
 في الروضة كالمسلمة من انه
 يشترط كونه مجتهدا ان اتحد
 وان يكون فيه مجتهدان

(قوله وبقتالهم) أي وخرج بقتالهم المذكور في قوله وفيه اتلون كبغاة الذي هو في قوة قوله وقتالهم كقتال
 البغاة وأشار الشارح لوجه التشبيه بقوله فلا يتبع مدبرهم الخ فخرج هذا الضمان في حكمه فهم ليس حكمه
 في البغاة بل هم يضمنون والبغاة لا يضمنون اه وبعبارة أخرى قوله وبقتالهم أي وبتشبيه قتالهم بقتال البغاة
 والظاهر منه انه في الصورة فيخرج الضمان اه (قوله فلو اتلفوا علينا نفسا وما لا ضمنوه) وهل يجب
 عليهم القصاص وجهان بل ترجيح والمغتمد وجوب القصاص اه حل وبعبارة سم قوله ضمنوه عبارة
 الروض وشرحه ويقتلون أي الذين لم يتنقض عهدهم كالبغاة لكنهم يضمنون ما اتلفوه علينا مطلقا أي سواء
 اتلفوه في الحرب أم لا ثم قال وهل يقتض منهم اذا اتلفوا نفسا في الحرب وجهان قال ابن الرفعة المشهور القطع
 بالوجوب وبصححه البلقيني وقال انه ظاهر نص الشافعي انتهت

* (فصل في شروط الامام الاعظم) عقب البغاة بهذا الان البغي خروج على الامام الاعظم القائم بخلافة
 النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ومن ثم اشترط فيه ما اشترط في القاضي وزيادة اه شرح مر (قوله
 وهي فرض كفاية كالقضاء) لانه لا بد للامتن امام يقيم الدين وينصر السنة وينصف المظلومين ويستوفي
 الحقوق ويضعها مواضعها اه شرح الروض (قوله حرا) وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا
 وان أمر عليكم عبد حبشي مجرد على الأطراف محمول على غير الامامة العظمى اه زى أو محمول على الخت
 في بذل الطاعة للامام اه قل (قوله مجتهدا) شمل قولهم مجتهدا المجتهد المطلق ومجتهد المذهب ومجتهد
 الفتوى اه شورى (قوله وبصر) وضعف البصر المانع من معرفة الاشخاص مانع من الامامة واستدامتها
 وما ذكره المصنف من الشروط كما تعتبر ابتداء تعتبر دواما لا الفسوق والجنون المتقطع ان كل زمن الاقامة أكثر
 وأما قطع احدي الدين والرجلين فلا يؤثر دوما ولا يشترط كونه هاشميا والجمهور على ان الامامة واجبة
 شرعا لولا اه زى باختصار (قوله أو جرهمي) منسوب لجرهم قبييلة من العرب تزوج منها سبينا
 اسمعيل بن سيدنا ابراهيم فينبغي تقديمهم على العجم اه شيخنا عزيزي وفي عش على مر مانصه قوله
 أو جرهمي على ما في التمه لم يبين الراجع منه ما ينبغي ان يكون الراجع الثاني لانهم من العرب في الجملة اه
 (قوله ثم رجل من بني اسحق) فيه انهم عجم فامعنى الترتيب بينه وبين ما قبله تأمل (قوله شجاعا) الشجاعة قوة
 في القلب عند البأس اه زى وهو مثل الشين كما في القاموس اه غش على مر (قوله ويحصى
 البيضة) البيضة جماعة المسلمين والاصل والعز والمال ذكره النووي في شرح مسلم وفي المختار البيضة واحدة
 البيض من الحديد ثم قال وبيضة كل شئ حوزته وبيضة القوم ساحتهم قلعل ماذا ذكره النووي معنى عرفي
 اه عش على مر (قوله كما دخل في الشجاعة) في دخوله فيها وقفة ومن ثم جعله الشيخ ج زائدا عليها
 اه رشدي (قوله وتنقذ الامامة الخ) والاقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجبر
 الا ان لا يصلح غيره اه شرح مر ولا يجوز عقد هالامام فان عقد تامعا بطلنا لان أصلها النبوة وكما
 لا يجوز التسليم بشر بعين لا يطاع امامان ولتختلف الكلمة لا اختلاف الرأي وخالف قاضين في البلاد على
 الشيوع فانه يجوز في الاصح فان الامام وراءها يفسل ما تنازع فيه اه مر اه شورى (قوله بيعة أهل
 الحل والعقد) أي لان الامر يتنظم بهم ويتبعهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد في سائر البلاد
 والنواحي بل اذا وصل الخبر الى أهل البلاد البعيدة لزمهم الموانعة والمناعبة اه شرح الروض (قوله بيعة
 أهل الحل والعقد) أي بمعاقبتهم وموانعتهم كل يقولوا بايعناك على الخلافة فيقبل اه شيخنا وقوله فيقبل
 ليس بشرط لما تقدم عن مر ان الشرط عدم الرد (قوله ووجوه الناس) من عطف العام على الخاص
 فان وجوه الناس مقامهم بامارة أو علم أو غيرهما في المختار وجه الرجل صار وجهها أي اذا جاز قد روي به
 ظرف اه عش على مر (قوله بحضور شاهدين) هذا ان عقدها واحد كما هو سياق كلامه لان

معهها جماعة في صحيح هذا التفصيل في الروضة بعد نقله كامله عن العمراني اطلاق وجهين في اشتراط
حضور شاهد من وحكي بعد تصحيحه المذكور عن الامام عن أصحابنا اشتراط حضور الشهود لثلاث
بدعي عقد سابق ولان الامامة ليست دون النكاح اهـ والوجه عدم التفصيل فاما ان يشترط الاشهاد في
الشقين أولا يشترط في شيء منهما اهـ من شرح الروض وغبار شرح مـ ويشترط شاهدان ان اتحد
المبايع أي لانه لا يقبل قوله وحده فربما ادعى عقد سابق وطال الخصام لان تعددوا أي لقبول شهادتهم
بها حيث لا يحذور انتهت (قوله مفرع على ضعيف) أي وهو اعتبار العدد فان قلت كيف هذا مع
القول بكفاية واحد قلت المني ان من اكد في العدد بواحد اشترط ان يكون مجتهدا والصحيح انه لا يعتبر العدد
فلا يشترط الاجتهاد ولو كان العاقد واحدا هذا ما تبين لي في فهم هذا الموضع لكن الزركشي قيد كلام المنهاج
بانه اذا كان العاقد واحدا لا بد من الاجتهاد فيه فلم يجعله مفرعا على ضعيف وعبارته أما لو عقد بواحد فيشترط فيه
الاجتهاد وكذا عند اعتبار الدم يشترط ان يكون فيهم مجتهدا اهـ عمرة اهـ سم (قوله وثانيها باختلاف
الامام الخ) وصورته ان تعقد له الخلافة في حياته ليكون هو الخليفة بعده فهو وان كان خليفة في حياته غير
ان تصرفه موقوف على موته ففيه شبه بوكالة تجزى وتعلق تصرفها بشرط وقضيته انه لو أخرجه الى ما بعد الموت لم
يصح وهو متجه لان ذلك خلاف قضية العهد وعلم من التشبيه بالوكالة رد قول البلقيني ينبغي ان يجب الفور في
القبول ويجوز العهد لجمع مرتبين نعم الاول مثلا بعد موت المعاهد العهد به الى غيره لان له الاستقلال بها
صار أملاك لها ولو أوصى به الواحد جاز لكن قبول الموصى له واجتماع الشروط فيه انما يعتبر ان بعد موت
الموصى اهـ شرح مـ وخرج بالامام غير ممن بقية الامراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون
أمير بعدهم لانهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك اهـ عـ ش عليه * (قائدة) * يجوز ان يقال له
أمير المؤمنين وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان يقال له خليفة الله على الصحيح اهـ سم (قوله
أيضا وثانيها باختلاف الامام الخ) قال حج وظاهر كلامه ان الاختلاف بتسميته يختص بالامام الجامع
لشروط وهو متجه من ثم اعتمده الاذري وقد يشكل عليه ما في التواريخ والطبقات من تنفيذ العلماء وغيرهم
عهد خلفاء بني العباس مع عدم اجتماعهم للشروط بل نفذ السلف عهد بني أمية مع انهم كذلك الا ان
يقال هذه وقائع محتملة انهم انما نفذوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لا للعهد بل هذا هو الظاهر اهـ عـ ش على
مـ والامام جعل الخلافة لزيد ثم من بعده لعمر وثم من بعده ليكر فتنتقل اليهم على ما رتب لكل رب رسول الله
صلى الله عليه وسلم أمراء جيش موثة فيصير استخلافه واحدا أو جماعة مترتبين وان لم يحضره أحد ولم يشاور
أحد اوضح اختلاف غائب علمت حياته بخلاف ما اذا جهلت وبستقدم أي يطلب قدومه بان يطلبه أهل الحل
والعقد بعد موت الامام فان بعد قدومه بان بعدت غيبته وتضرروا أي المسلمون بتأخير النظر في أمورهم عقدت
الخلافة أي عقدها أهل الحل والعقد لثابت عنه بان يبايعوه بالنياحة دون الخلافة وينعزل بقدمه اهـ من
الروض وشرحه (قوله كما عهد أبو بكر الى عمر الخ) الذي كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد
أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة في الحالة التي يؤمن فيها
الكافرون يتقي فيها الفاجر أني استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان بر وعدل فذاك علمي وراي فيه وان جار
وبدل فلا علم لي بالغيب والخير أردت ولكل امرئ ما اكتسبه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون اهـ عـ ش
على مـ (قوله ويشترط القبول في حياته) الشرط عدم الرد له وليس له عزله بعد ذلك لانه ليس فاتباعه اهـ
حل (قوله فيرضون الخ) أي فليس لهم العدول الى غيرهم وليس المراد ان يجب عليهم الاختيار لما يأتي انهم
لو امتنعوا من الاختيار لم يجبر وانما ما ذكر من انهم يختارون أحدهم ظاهرا ان فرض لهم الاختيار اهـ عـ ش
على مـ (قوله كما جعل عمر رضي الله تعالى عنه الامام الخ) فلما مات عمر رضي الله عنه اجتمعوا فقال عبد الرحمن بن

تعدد مفرع على ضعيف
(و) ثانيها (باختلاف الامام)
من غيبته في حياته وكان أهلا
للإمامة حيث لا يكون خليفة
بعده موته ويعبر عنه بعهد
اليه كما عهد أبو بكر الى عمر
رضي الله عنهما ويشترط
القبول في حياته (كجهله
الامر) في الخلافة (شوري)
أي تشاورا (بين جمع) فانه
كلاستخلاف لكن لواحد
مبهم من جمع فيرضون بعد
موته أو في حياته باذنه أحدهم
كما جعل عمر رضي الله
تعالى عنه الامام شوري

عوف اجعلوا امركم الى ثلاثة منكم فقال الزبير قد جعلت امرى الى علي وقال سعد قد جعلت امرى الى عبد الرحمن وقال طلحة جعلت امرى الى عثمان فقال عبد الرحمن ان لا أريد ما يكابر أمه فافسكت الشجان علي وعثمان فقال عبد الرحمن لعلي الله عليك لن امرتك لتعدلن ولئن آثرت عليك لتسمعن ولتطيعن قال نعم ثم خلا عثمان وقال كذلك قال له نعم ثم صار عبد الرحمن يشاور ذي الرأي فلا يعدل أحدهم عن عثمان ثم قال لعلي أما بعد يا علي فاني قد نظرت في الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعل علي نفسك سيلا ثم أخذ يزيد عثمان فقال نيا بعلك علي سنة الله وسنة رسوله وسنة الخليفتين بعده فقال نعم فبايعه بعدان كان قال لعلي ذلك فقال فيما استطعت ولما بايعه بايعه المهاجرون والانصار وأخرج ابن سعيد عن أنس قال لما أرسل عمر الى أبي طلحة الانصاري قبل أن يموت بساعة فقال كن في حسين من الانصار مع هؤلاء نفر أصحاب الشورى فأنهم فيما أحسب سيجمعون في بيت فقم على ذلك الباب يا صاحبك فلا تترك أحدا يدخل عليهم ولا تتركهم يفيض اليوم الثالث حتى يؤمروا أحدهم اه حل (قوله بين سنة) لعلي لعلي انما الاتصلح الا لهم اه بكري اه ع ش علي مر (قوله وباستبلاء شخص متغلب) عبارة الروض وشرحه الثالث أن يغاب عليها ذو شوكة ولو كان غير أهل لها كأن كان فاسقا أو جاحلا فقتله للمصلحة وان كان عاصيا بفساده وكذا تعتدل في فهره عليها في عزل هو بخلاف ما لو فهر عليها من اعتدل امامته بيعة أو عهد فلا تعتقله ولا ينزل المقهور وانتهت (قوله شمل المسلمين) في المختار شملهم الامر بالكسر شمولهم وفيه لغة أخرى من باب دخل وجع الله شمله أي ماتت من أمره وقرق الله شمله أي ما اجتمع من أمره والشمل بفتح شين لغة في الشمل اه وفي المصباح شملهم الامر شملهم من باب تعبهم وشملهم شمولهم من باب تعدل لغة وأمر شمل عام وجع الله شملهم أي ما تفرق من أمرهم وقرق الله شملهم أي ما اجتمع من أمرهم اه

* (كتاب الردة) *

أي وما يذكره معهما من قوله ولو قال أحد ابنين مسلمين الخ وانما ذكر هذا بعد ما قبله لانه جنابة مثله لكن ما تقدم من أول الجنابات الى هنا متعلق بالنفس وما هنا متعلق بالدين وأخره عما تقدم وان كان هذا أهم لكثرة وقوع ذلك اه ع ش علي مر (قوله هي لغة الرجوع عن الشيء الخ) وقد تعلق بمجاز الغويا على الامتناع من أداء الحق كقوله في زمن الصديق اه شرح مر (قوله قطع من يصح طلاقه) بان يكون مكافئا مختارا ودخات المرأة لانه يصح طلاقها نفسها بتفويضها اليها وطلاق غير دابو كاله (قوله الاسلام) أي دوامه ومن ثم كانت أخش أنواع الكفر وأغلظها حكما وانما تحبط العمل عندنا ان اتصل بالموت لا تبي المائدة والبقرة اذ لا يكون خاسرا في الآخرة الا من مات كافرا فلا تجب إعادة عباداته قبل الردة لو أسلم خلافا لابي حنيفة أما أن اجبا طواب الاعمال بمجرد الردة فتعق عليه وقد علم ان اجباط الثواب غير اجباط الاعمال بدليل الصلاة في المقصوب لا ثواب فيها عند الجمهور مع صحتها ولا يشمل الحد كفر المناق لا تنقاه وجود اسلام منه حتى يقطعه والحاقه بالمرتد لا يقتضي ابراده على عبارة المصنف رحمه الله تعالى ووصف ولد المرتد بالردة أمر حكيم فلا يرد على كلامنا اه شرح مر وقوله أخش أنواع الكفر قيل يرد عليه ان كون الردة آتية أنواع الكفر يقتضي ان كل مرتد آتية من أبي جهل وأبي لهب وأضرابهم ما مع انه ليس كذلك أقول ويمكن الجواب بان مجرد كون الردة آتية أنواع الكفر لا يقتضي ان من قامت به الردة آتية من الكفار فتحوأبي جهل يجوز ان زيادة قبحه انما هي لما انضم اليها من زيادة العناد وأنواع الاذى للنبي صلى الله عليه وسلم ولا صحابه وصده عن الاسلام لمن أراد التحول فيه والتعذيب لمن أسلم الى غير ذلك من القبايح التي لا تحصر فيجوز ان الردة آتية من كفره مع كونه في نفسه آتية من المرتد كما تقدم وقوله وأغلظها حكما أي لان من أحكام الردة بطلان التصرف في أمواله بخلاف الكافر الاصل ولا يقر بالجزية ولا يصح تأمينه ولا هادته بل متى لم يتب بالقتل اه ع ش عليه (قوله

بين سنة علي والزبير وعثمان
وعبد الرحمن بن عوف وسعد
ابن أبي وقاص وطلحة فاتفقوا
على عثمان رضي الله عنه
(و) قالها (باستبلاء) شخص
(متغلب) على الامامة (ولو
غير أهل) لها كصبي وامرأة
بان فهر الناس بشوكته
وجند ذلك لينتظم شمل
المسلمين وهذا أعم من تعبيره

بالفاسق والجاهل

* (كتاب الردة) *

(هي) لغة الرجوع عن
الشيء الى غير موشرع (قطع
من يصح طلاقه الاسلام

بكفر عزمًا) أي لان استدامة الاسلام شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالًا بخلاف ما لو عزم على فعل المكفر فلا يكفر الا بفعله اه حل (قوله أو قولاً أو فعلاً) أي أو بقول أو بفعل وقد يدخل مجرد الاعتقاد في الفعل لانه فعل القلب كان اعتقد حل محرم بالاجماع لان الاعتقاد بعد فعلاً وان كان كيفية في الحقيقة اه حل (قوله استهزاء) كان قبل له قص أنظارك فانه سنة فقال لا أفعله وان كان سنة أو لو جاءني به النبي ما قبلته ما لم يرد المبالغة في تباعد نفسه أو يطلق فان المتبادر منه التباعد كما أفق بذلك الوالدرجه الله تعالى تبعا للسبب في انه ليس من التقيص قول من سئل في شيء لو جاءني جبريل أو النبي ما فعلته ونقل الامام عن الاصوليين ان اضمار التورية أي فيهما لا يحتملها كما هو واضح لا يقيد فيكفر باطنا أيضا الحصول التهاون منه وبه فارق قبوله في نحو الطلاق باطنا اه شرح مر (قوله كان ذلك) أي المذكور من العزم والقول والفعل فهذا التعميم راجع لكل من الثلاثة كما في شرح مر (قوله كاجتهاد) أي في عالم يتم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفر نحو القائلين بقدم العالم مع انه بالاجتهاد اه رشدي (قوله أيضا كاجتهاد) قد علمت ان مجرد الاعتقاد مكفر وحينئذ يكون ذلك مقيداً بما اذا لم يكن ذلك الاعتقاد ناشئاً عن اجتهاد اه حل (قوله أو حكاية) قال الغزالي لا يجوز حكاية ذلك من الشاهد الا عند القاضي ولو صرح بكلمة الردع وزعم تورية حتى الامام عن الاصوليين أنه يكفر ظاهراً وباطناً بالاستخفاف اه عمرة وهذا الكلام موضع في الزركشي فراجع وانظر هل كزعم التورية ما لو زعم حكاية ولم يأت بأداة الحكاية كان قال ثالث ثلاثة وزعم انه قصد حكاية قول الكفار مال الطبري الى انه كزعم التورية بالاستخفاف وعبارة الزركشي ذكر في الاحياء انه ليس له حكاية الا في مجلس الحكم ومال الطبري الى ان المراد ان الاول تر كموانه لا يحرم قال وصورة حكايته أن يقول قال فلان كذا وكال شاهد في مجلس الحكم المستفي والمفتي ونحوهما كما هو ظاهر اه سم (قوله لكن قال ابن عبد السلام انه يعزr) فيه نظر لانه وان قاله وهو مكاف فهو كافر لا محالة وهو خلاف فرض المسئلة وان قاله حال الغيبة المانعة للتكليف كما هو الفرض فاي وجه للتعزير اه زى الآن يقال محله ان شككنا في حاله كما قاله حل لو أجاب شيخنا العزيز بانه لا بعد في تعزيره وان قاله حال الغيبة لانه أي بصورة معصية ألا ترى ان الصبي اذا أتى بصورة معصية يعزr اه (قوله كنفى الصانع) أي وجوده والنافي لذلك طائفة يقال لها الدهرية يزعمون ان العالم يزل موجوداً اه حل والخويع هم من نفى ما هو ثابت بالاجماع ككونه سبحانه وتعالى قادراً عالماً أو أثبت ما هو منتف بالاجماع كحدوثه سبحانه وتعالى وقدم العالم قال المتولي وكذا من أثبت الاتصال والانفصال لانه يستدعي التهيز والجسمية اه قال الشيخ عز الدين وقد رجع الاشعري عن تكفير أهل القبلة لان الجهل بالصفة ليس جهلاً بالموصوف اه وقيل الرافعي تكفير القائل بخلق القرآن ونافي الرؤية وصوب النووي خلافاً أول النص وقد استشكل الشيخ عز الدين عدم تكفير المعتزلة في قولهم بخلق الافعال مع تكفير من أسند الكواكب فعلاً وأجاب الزركشي بان الفرق اعتقاد كون الكواكب مؤثرة في جميع الكائنات بخلاف هذا أقول وفيه نظر فان قضية انه لو أسند الكواكب بعض الافعال لا يكون كافراً وهو باطل فالوجه ان يفرق بانهم أعني المعتزلة يعترفون بان الله سبحانه وتعالى أوجد في العبد قدرة ولكن يزعمون ان العبد بتلك القدرة يخلق افعال نفسه اه سم (قوله أيضاً كنفى الصانع) أي وكنفى كفر مسلم بقصد الرضا به لا التشديد عليه وكانكار صفة أبي بكر وكريته عاشر رضي الله عنهما بما يراه الله منه ولا يكفر بسبب الشيخين أو الحسن والحسين الا في وجهه ضعف حكاية القاضي اه شرح مر وقوله لا التشديد عليه أي لكونه ظلمة مثلاً ويؤخذ من هذا صحة ما قاله العلامة ابن قاسم في شرح الغاية قبيل كتاب الطهارات من جواز الدعاء على الظالم بسوء الخاتمة وقوله وكانكار صفة أبي بكر ظاهراً ان انكار صفة غير أبي بكر كصفة الخلفاء لا يكفر به وهو كذلك لان صفتهم لم تثبت بالنص اه ع ش عليه (قوله المأخوذ من قوله تعالى صنع الله) أي على مذهب الباقين

بكفر عزمًا) ولو في قابل (أو قولاً أو فعلاً استهزاء) كان ذلك (أو غناداً أو اعتقاداً) بخلاف ما لو اقترن به ما يخرج عنه الرد كاجتهاد أو سبق لسان أو حكاية أو خوف وكذا قول الولي حال غيبته ان الله لكن قال ابن عبد السلام انه يعزr فلا يتقيد الاستهزاء وما عطف عليه بالقول وان أوهمه كلام الاصل وذلك (كنفى الصانع) المأخوذ من قوله تعالى صنع الله (أو نبي)

أو الغزالي واستدل به بخبر صحيح أن الله صانع كل صانع وصنعه ولا دليل فيه أن الشرط أن لا يكون الوارد على وجه المقابلة نحو أنتم تزرعون وكمركم وأومركم الله والله خير الماكرين وما في الخبر من هذا القبيل وأيضا الكلام في الصانع بالغير إضافة والذي في الخبر بالاضافة وهو لا يدل على غيره ألا ترى أن قوله صلى الله عليه وسلم يا صاحب كل نجوى أنت صاحب في السفر لم يأخذوا منه أن صاحب من غير قيد من أسمائه تعالى فكذا هذا لا يؤخذ منه أن الصانع من غير قيد من أسمائه تعالى وفي خبر مسلم لم يزم في السماء أن الله صانع ما شاء لا مكرمه وهذا أيضا من قبيل المضاف أو المقيّد نعم صح في حديث الطبراني والحاكم أن الله تعالى فأن الله فاتح لكم وصانع وهو دليل واضح للفتها هنا إذا فرق بين المنكر والمعرف اه شرح مر وقوله على مذهب الباقراني أي أنه يجوز أن يطلق عليه تعالى ما لا يشعر بنقص وقوله أو الغزالي أي أنه يجوز إطلاق الصفات عليه تعالى وإن لم ترد هذا حكمه العطف بأو اه ع ش عليه (قوله أو تكذيبه) أي يؤول في غير النبوة ومثل تكذيبه ما لو قصد تحقير مولد بتصغير اسمه أو سبه أو سب الملائكة أو صدق مدعى النبوة أو ضل الأمة أو كفر الصحابة أو أنكر غير جاهل معذور بالبعث أو مكة أو الكعبة أو المسجد الحرام أو الجنة أو النار أو الحساب أو الثواب أو العقاب والوجه فمن قال علم الله أو فهم ما يعلم الله كذا وكذا وكان كاذبا عدم الكفر بمجرد ذلك لأنه كذب فإن اعتقد عدم علم الله به أو أن علمه تعالى غير مطابق للواقع أو جواز ذلك فلا شك في كفره * (فرع) * من صلى خوفا من العذاب وأنه لو لا ذلك عصي بترك الصلاة لا يكفر فإن اعتد عدم الاستحقاق كفر اه قبل على المحلى وخرج بتكذيبه الكذب عليه فليس ردقوان كان حراما اه شرح مر (قوله اثباتا) غير محمول عن المضاف أي يجمع على اثباته أو نفيه قوله كركعة مثال للذلول وقوله كصلاة سادسة مثال للثاني (قوله معلوم من الدين ضرورة) بأن يعرفه كل من الخالص والعالم اه شرح مر (قوله لا يعرفه الا الخواص) قال الطبراني الآن يعلم ويحججه بعد علمه عثمان بن عفان غير عذره قاله بحثنا اه سم وعجالة الخليل بخلاف ما لا يعرفه الا الخواص وإن كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصليب وتحريم نكاح المتعة فلا يكفر منكروه للعذر بل يعرف الصواب ليعتقد مظاهر هذا أنه لو كان يعرفه أنه يكفر إذا جحد مظاهر كلامهم أولا أنه لا بد أن يعرفه الخالص والعالم والأفلايكفر وهذا هو الظاهر اه يجوز وقفه على المنهاج اه ع ش (قوله أو تردد في كفر) أي أو رضى به ومنه من قال لمن طلب منه تلقين الإسلام أصبح ساء فخرج به المتردد في فعل المكفر فإنه لا يكفر به بل بالاثبات بالكفر اه حل (قوله أو القاء مصحف) مخطوف على نقي الصانع لا على كفره أو عطف عليه لا يقتضي أن التردد في الالتقاء كفر وفيه نظر صرح به الشهاب الرملي في حاشيته على الروض أقول وينبغي عدم الكفر به لكن قضية قوله أو تردد في كفره يكفر به لأن القاء المصحف كفر لما قسره الردة فالتردد فيه تردد في الكفر اه شورى ومثل المصحف نحوه مما فيه شيء من القرآن بل أو اسم معظم من الحديث قال الروياني أو من علم شرعي واللقاء ليس بقيد بل المدار على مماسته بقدر لو طاهر كغطا وبصاقومني لأن فيه استخفافا بالدين وفي هذا الإطلاق وقفة فلا قيل تعتبر في تنقذالة على الاستهزاء لم يعد اه شرح مر وقوله من الحديث ظاهره وإن كان ضعيفا وهو ظاهر لأن في القائه استخفافا بمن نسب إليه من الضعيف الموضوع وقوله تعتبر في تنقذالة الخ وعليه فاجرت به العاد من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس بكفر بل وينبغي عدم حرمة أياضه ما جرت العادة به أيضا من مضغ ما عليه قرآن أو نحوه للتبرك به أو أصابته عن التجاسة وتبني ما وقع السؤال عنه وهو أن الفقيه مشايخ الأئمة الذين يتعلمون منه بالواحد هل يكون ذلك كفرا أم لا وإن رماهم بالألواح من بعدهم نظروا الجواب عنه بان الظاهر الثاني لأن الظاهر من حاله أنه لا يريد الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمة لأشعاره بعدم التعظيم كما قاله فيمالي وروح بالكراسة على وجهه اه ع ش عليه * (فائدة) * وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكنه أن يكتبه يديه لما منع

أو تكذيبه أو بخبر صحيح عليه
اثباتا أو نفيًا بقيد زنتها
بقول (معلوم من الدين
ضرورة) (بلا عذر) كركعة
من الصلوات الخمس وكسالة
سادسة بخلاف يجمع عليه
لا يعرفه الا الخواص ولو كان
فيه نص كاستحقاق بنت الابن
السدس مع البنت وبخلاف
المعذور كمن قرب عهده
بالاسلام أو تردد في كفر أو
والقاء مصحف بقاذرة

بمما أجاب عنه كآجاب به شيخنا الشريفي انه لا يحرم عليه ذلك والحالة ما ذكرناه لا بعد ازراء لان الزراء
 ان يقدروا على الحالة الكاملة وينتقل عنها الى غيرها وهذا ليس كذلك وما استند اليه بعضهم في الحرمة من حرمة
 مدار جل للمصنف مردود بما تقرر ويلزم القائل بالحرمة هنا ان يقول بالحرمة فيما لو كتب القرآن يساره
 مع تعطيل اليمين ولا قائل به وقول بعضهم ان كان لا يحتاج للحكاية لغنى أو يكتب غيره حرم والا فلا تحكم على
 لا يساعده قاعدة ولا نقل ويلزمه أن لو كان يكتب بقصد الإبقاء أنه يحرم عليه والا فلا فرق بين غنى وتفسير
 يكتب بقصد الإبقاء فيما عل به من عدم الحاجة فكان المناسب ان يذكر ذلك في تفصيله بل وكان يقال على
 طبق ما أجابه ان كان يكتب لادراسته لا يحرم عليه والا فلا وجود للتعطيل في ذلك فليتنبه اه ع ش على
 مر (قوله أو سجود الخلق) أي ولو نبيا وان أنكر الاستخفاف أو لم يطابق قلبه جوار حلال ظاهر حاله بخالفه
 اه زى ونخرج بالسجود الركوع فيفضل فيه بين ان يقصد التعظيم فيكفر والا فلا اه شيخنا (قوله أيضا
 أو سجود الخلق الخ) نعم ان دللت قرينة قوية على عدم دلالة الفعل على الاستخفاف كسجود أسير في دار الحرب
 بحضرة كافر خشية منه فلا كفر ونخرج بالسجود الركوع لوقوع صورته للخلق عادة ولا كذلك السجود ثم
 يتجه ان محل ذلك عند الاطلاق فان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله به فلا فرق بينهما في الكفر حيث
 اه شرح مر وقوله فان قصد تعظيم مخلوق الخ أي فلو لم يقصد ذلك لم يكن كفرا بل لا يكون حراما أيضا ~~يشعر~~
 به قوله لوقوع صورته للمخلوق عادة لكن عبارة ج على السماثل في باب تواضعه صلى الله عليه وسلم عند
 قول المصنف وكأوا اذا رأوه لم يقوموا له لما يعلمون من كراهته لذلك نصها ويفرق بينه أي القيام أي لا كراه
 لا للرباء والاعظام حيث كان مكرها وبين حرمة نحو الركوع للغير اعظاما بان صورة نحو الركوع لم تعهد
 الا لنحو عباد الله بخلاف صورة القيام اه وهي صريحة في ان الاتيان بصورة الركوع للمخلوق حرام
 وبأنهم تعهد للمخلوق وهي منافية لقول الشارح لوقوع صورته للمخلوق عادة أماما جوت به العادة من خفض
 الرأس والانحناء الى حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن ينبغي كراهته اه ع ش
 عليه (تنبيه) * وقع في متن المواقف وتبعه السيد في شرحه ما حاصله ان نحو السجود لنحو الشمس من مصدق
 بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كفر اجماعا ثم وجه كونه كفرا بأنه يدل على عدم التصديق بظاهر او نحن نحكم
 بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يسجد
 لها على سبيل التعظيم واعتقاد الألوهية بل سجد لها وقلبه مطمئن بالايمان لم يحكم بالكفر فيما بينه وبين الله وان
 أجرى عليه حكم الكفار في الظاهر ثم فالأما حاصله أيضا يلزم على تفسير الكفر بأنه عدم تصديق الرسول في
 بعض ما جاء به ضرورة تكفير من لبس الغيار مختارا لانه لم يصدق في الكل وذلك لاننا جعلنا لبس الصادر منه
 باختياره علامة للكفر أي بناء على أن ذلك اللبس ردة فكما عليه بأنه كافر غير مصدق حتى لو علم انه
 لا اعتقاد حقيقة الكفر لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله كما كفر في سجود الشمس اه وهو مبني على ما اعتمد
 أولا ان الايمان التصديق فقط ثم يكافئ طائفة انه التصديق مع الكمالين فعلى الاول اتضح ما ذكرناه انه
 لا كفر بنحو السجود للشمس لما مر عن الشارح ان نحو عدم السجود لغير الله ليس داخل في حقيقة الايمان
 والحاصل أن الايمان على هذه الطريقة التي هي طريقة المتكلمين له حيثان الحاجة في الاخره شرطها
 التصديق فقط واجزاء أحكام الدنيا ومناطها النطق بالشهادتين مع عدم السجود لغير الله ورمي المصنف
 بما ذور وغير ذلك من الصور التي حكم الفقهاء بأنها كفر فالنطق غير داخل في حقيقة الايمان وانما هو شرط
 لاجزاء الأحكام الدنيوية ومن جعله شرط المردانه ركن حقيقي واللام يسقط عند الجزوالا كراه بل انه دال
 على الحقيقة التي هي التصديق اذا لم يمكن الاطلاع عليها اه ج (قوله فتصح ردة سكران) فربيع على قوله
 من مع طلاقه اذ من افراده السكران والمراد بالصحة هنا الوجود الحقيقي والثبوت لا معنادا الاصول

أو سجود الخلق) كصم وشمس
 فتعبري بمخلوق أعظم من قوله
 اصم أو شمس (فتصح ردة
 سكران

وذلك لان الرد تصحى فلا توصف بصحة ولا فساد (قوله رد سكران) أى المتعدى بسكره كطلاقه وان لم يكن مكافأ
تقليطاً عليه وقد اتفق الصلبة على مؤاخذه بالقذف فدل على اعتبار أقواله وفي قول لا تصح رده وقطع بعضهم
بصحتها وفي قول لا يصح اسلامه وان صح رده وقطع بعضهم بعدم صحته اسلامه والافضل تأخير استنابته لافاقته
ليأتى باسلام مجمع على صحته وتأخير الاستنابة الواجبة لئلا يفتل هذا القدر مع قصر مدة السكر غالباً غير بعدد مر آخر
الوكالة اغتفار تأخير الرد للغاصب لاجل الاسهاد مع وجوب الرد فوراً فهذا أولى اما غير المتعدى بسكره فلا تصح
رده كالمجنون اه شرح مر (قوله سكران) بالصرف على لغة من يؤتمن بالتأوى يستعملها شيخ الاسلام وبتره عند
غير أهل هذه اللغة ادشجنا (قوله كاسلامه) قضية الاعتداد باسلامه في السكر انه لا يحتاج الى تجديد بعد الافاقه
وايس مر اذا قد حكى ابن الصباغ عن النص انه اذا افاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه كان مسلماً من حين
وصفه الاسلام وان وصف الكفر كان كافراً من الآن لان اسلامه صح فان لم يثبت قتل اه خطيب ادسل
وعبارة الروض وشرحهم لى أى السكران بالقتل احتياطاً لوجوب باحتي يهيق فيعرض عليه الاسلام
انتهت (قوله والمكره) أى على مكفر وقلبه مطمئن بالايمن وكذا ان أطلق بان تجرد قلبه عن الايمان والكفر
فيم ايتجه ترجيح لا طلاق قولهم ان المكره لا تلزمه التورية اه من شرح مر وج (قوله فجن) أى
فوراً من جهة ما لورأى الجنون عن الرد واستتيب فلم يثبت ثم جن فانه يقتل حتما اه شرح مر (قوله
أهل احتياطاً) أى وجوباً وقيل ندباً وعلى كل منهما ليس على قاتله سوى التعزير لتفويته الاستنابة الواجبة
اه من شرح مر ولو كان أحد أصوله مسلماً صار مسلماً اه حل (قوله ويجب تفصيل شهادة برده)
بان يذكره وجهاً وان لم يقل عالماً مختاراً خلافاً لما هو به كلام الرافعى ولا فرق بين قولهم ما اردت عن الايمان أو
كفر بالله اوارتدوكفر بالله فهو في محل الخلاف بخلافه للبلقينى اه شرح مر (قوله وقال الرافعى الخ)
معتمد وظاهر هذا وان لم يكن الشاهد فقهاً واقفاً للقاضى اه حل (قوله لا يشهد الشاهد به الخ)
في المختار قدم من سفره بالكسر قد و ما ومقدماً أيضاً بفتح الدال وتقدم يقدم كنصر ينصرف قد ما بوزن قفل أى
تقدم وقدم الشيء بالضم قد ما بوزن عنب فهو قديم وأقدم على الامر والاقدام الشجاعة اه وفي المصباح
وأقدم على العيب اقداً ما كناية عن رضاه وقدم عليه يقدم من باب تعب مثله اه فعلى هذا يصح قراءة
الشارح بفتح أوله وثالثه (قوله الاعلى بصيرة) يؤخذ منه ان الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه ع ش
على مر (قوله والاول هو المنقول ضعيف) والمعتمد ما قاله الامام ومن نسب الى الكفر وادعى عليه بذلك
عند شافعى ولم تقم عليه بينة بذلك فهل لذلك الشافعى ان يحدد اسلامه ويحكم بحقه دمه لئلا يرفع لمن لا يرى
قبول قريته ان قامت عليه البينة بذلك أو أثر به أولاً ذهب لكل جمع والمعتمد الاول اه حل (قوله
حلف) فان قتل قبل اليمين فهل يضمن لان الرد لم يثبت أولاً لان لفظ الرد وجد والاصل الاختيار وجهان
أوجههما الثاني اه خط اه سل (قوله لانه لم يكذب الشهود) استشكل بان التفصيل مشروط ومنه
الاختيار وحيث قد يكون مكذباً الا ان يقال لا يشترط التعرض للاختيار ويكتفى بتفصيل غيره ما هي عبارة
الشارح في شرح البهجة في تقرير الاشكال والجواب عنه نصها واستشكل الرافعى تصوير ذلك بأنه ان اعتبر
تفصيل الشهادة فن الشرائط الاختيار فدعى الاكراه تكذيب الشاهد أولاً لاكتفاء بالاطلاق
انما هو فيما اذا شهد برده لتضمن حصول الشرائط اما اذا قال انه تكلم بكذا فيعده ان يحكم به ويقنع بان
الاصل الاختيار ويجاب باختبار الاول ويمنع قوله فن الشرائط الاختيار واختبار الثاني ولا يبعد ان يقنع
بالاصل المذكور لا اعتضاده بسكون المشهود عليه مع قدرته على الدفع اه سم وعبرة حل قوله
لانه لم يكذب الشهود هذا واضح بناء على انه لا يجب التفصيل في الشهادة بل ردق هو المعتمد واما على انه لا بد من
التفصيل فيه نظر لان من جهة التفصيل كونه مختاراً فدعى الاكراه تكذيب الشهود وانتهت (قوله والحزم)

كاسلامه) بخلاف الصبي
والمجنون والمكره (ولو ارد
فجن أهـ ل) احتياطاً فلا
يقتل في جنونه لانه قد يعقل
و يعود للاسلام فان قتل
فيه مد لانه مرتد لكن يغرر
قاتله لتفويته بالاستنابة
الواجبة (ويجب تفصيل
شهادة برده) لاختلاف
الناس فيما يوجبها وكفى
الشهادة بالجرح والزنا
والسرقة وجرى عليه في
الروضة وأصلها في باب
تعارض البيتين لكنهما
صحها هنا في الاصل وغيره
عدم الوجوب وقال
الرافعى عن الامام انه الظاهر
لان الرد تلططرها لا يقدم
الشاهد بها الا على بصيرة
والاول هو المنقول وصحة
جماعة منهم السبكي وقال
الاسنوى انه المعروف عقلاً
وتقلاً قال وما نقل عن الامام
بحث له (ولو ادعى مدعى
عليه برده) اكرها وقد
شهدت بينة بلغة كفر أو فله
حلف) فيصدق ولو بلا قرينة
لانه لم يكذب الشهود والحزم
ان يحدد كلاماً للاسلام وقولى
أوضحه من زيادى

(أو) شهدت (برئته فلا تقبل) أي البينة ١٢٦ لما روي على ما في الأصل قبل ولا يصدق مدعى الا كراه بلاثرينه لتكذيبه الشهود لان

المكره لا يكون مرتدا أما
بقريته كسكر كفار فيصدق
بيمينه وانما حلف لاحتمال
كونه مختارا (ولو قال أحد
ابنين مسلمين مات أبي مرتدا
فان بين سبب ودينه) كسجود
لصنم (فقصيه في) بيت
المال (والا) بأن اطلق
(استفصل) فان ذكر ما هو
ردة كان فيا أو غيرها قوله
كن يشرب الخمر صرف اليه
وهذا هو الاظهر في أصل
الروضة وما في الأصل من ان
الاظهر انه في أياض ضعيف
(وتجب استنابة مرتد) ذكر
أو غير ملان كن محترما
بالاسلام ويرى بما رضته
شبهة نزالوا الاستنابة تكون
(حالا) لان قتله المرتب عليها
حد فلا يؤخر كاسترا الحدود
نعم ان كان سكران سن
التأخير الى الصحو (فان
أصرقت) لخبر البخاري من
يدلدينه فاقولوه (أو أسلم
صح) اسلامه ويزلزل (ولو)
كن (زنديقا) أو تكر ذلك
لاية قتل الذين كفروا وخبر
فاذا قالوها عموما في دعاءهم
وأموالهم الا بحق الزنديق
من يخفى الكفر ويظهر
الاسلام كما قاله الشيخان في
هذا الباب وباب صفة الائمة
والفراتنض أو من لا يتحل
دينا كما قاله في العمان وصوبه
في المهمات ثم (وفرعه) أي

بالجاء الملهة والراي أي الراي السديد اه ع ش على مر (قوله أو برئته) أي فلا تقبل أي بل هو
الذي يصدق سواء كان معه قريته على الا كراه أو لا وظاهر منيعة انه يصدق من غير عين حيث قال فيما قبله
حلف وقال في هذا فلا تقبل ويؤيد ان الشهادة فأسدة على طريقته لعدم التفصيل بخاتبة مدعى الا كراه قوى
فكانه لم يشهد عليه أحد أصلا وقوله على ما في الأصل مقابل لخوف تقديره هذا أي تقي قبولها مطلقا مبني
على ما ذكرناه من اشتراط التفصيل وعلى ما في الأصل من عدم اشتراطه تقبل وقوله ولا يصدق معطوف على
تقبل فهو من جملة المبني على ما في الأصل وقوله اما بقرينة مقابلة لقوله بلاثرينه فالحاصل انه ان جرينا على
ما في المتن من اشتراط التفصيل لم تقبل البينة مطلقا وان جرينا على ما في الأصل فيحصل بين ان لا يكون هنالك
قريته على الا كراه تقبل البينة وان تكون فلا تقبل البينة بل يصدق مدعى الا كراه بيمينه تأمل (قوله لما روي)
أي من قول المصنف ويوجب تفصيل شهادة الخ ويدل له قوله وعلى ما في الأصل الخ أو من قوله لاختلاف الناس
الخ اه ع ش (قوله فان ذكر ما هو ردة الخ) فان أصر ولم يبين شيئا فلا وجه عدم حرمانه من ارضه وان
اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به اظهر الفرق بينهما اه شرح مر (قوله وتجب استنابة
مرتد) فلو قتل أحد قبل الاستنابة عزز فقط ولا شيء عليه لا هداره اه ع ش على مر وفي قول تستحب
وقوله حالا وفي قول ثلاثة أيام وعبارة أصله مع شرح مر وتجب استنابة المرتد والمرئد لاحترامهما بالاسلام
وفي قول تستحب كالكافر الأصلي وهي على القولين في الحال وفي قول ثلاثة أيام لا ترفيه عن عمر فان أصر أي
الرجل والمرأة قتلا والنهي عن قتل النساء محمول على الحريات انتهت (قوله لخبر البخاري الخ) دليل على قوله
حالا وعلى قوله فان أصر قتل كفي شرح مر (قوله أو أسلم صح اسلامه) بان أتى بالشهادتين مرتين
متواليين ولو بالجمجمة وان أحسن العربية وقال شيخنا لا تسترط الموالاة وفيه نظر ولا بد من اعترافه برسالة
ان كان ينكرها أو البراءة مما يخالف دين الاسلام ولا بد من رجوعه عن اعتقاده بدينه ولا بد من تكرير لفظ
أشهد قال شيخنا أو اتيانه بالواو بدلها كفي تشهد الصلوة به يجمع بين التناقض ولا بد من مراعاة ألفاظ هذه
الصيغة فلا يسد لفظ منها ولو جرد فله لا يكفي لامعبود بحق الا الله أو لارحن الا الله أو لا اله الا الرحمن أو اعلم
أن لا اله الا الله أو اعلم ان محمدا رسول الله أو أشهد أن أحمد مثل رسول الله أو ان محمدا عبد الله أو أن محمدا
رسول الرحمن ونحو ذلك وأفراد المصنف ضمير أسلم الراجع الى المتن اما باعتبار المذكر أو كل أو عموم لفظ
المرتد لاثنى ثعلبيا اه قل على المحلى وعبارة شرح مر ولا بد في صحة الاسلام مطلقا من الشهادتين ولو
بالجمجمة وان أحسن العربية ويعتبر ترتيبها وموالاتهما كما حرم به الوالد رحمه الله تعالى في شروط الامامة
ثم الاعتراف برسالة صلى الله عليه وسلم الى غير العرب ممن ينكرها أو البراءة من كل دين يخالف دين الاسلام
ولا بد من رجوعه عن اعتقاده بدينه ولا يعز من مرتد تاب على أول مرة ومن نسب اليه ردة وجاءنا يطلب
الحكم بالاسلامه يكفي منه بالشهادتين ولا يتوقف على تلفظ بماتسب له ويؤخذ من كلام الشافعي رحمه الله
انه لا بد من تكرير لفظ أشهد في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامه في الكفار وغيرها وهو المعتمد انتهت
(قوله ولو زنديقا) هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر وقيل لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر خفي كزنادقة
وباطنية لان التوبة عند الخوف عين الزندقة والزندق من يظهر الاسلام ويخفي الكفر ويقر بيمينه من
غير عنه بانه من لا يتحل ديننا والباطني من يعتقد ان القرآن باطنا غير ظاهر موانه المراد منه وحده أو مع الظاهر
انتهت (قوله والزندق من يخفي الكفر ويظهر الاسلام) وهذا كان يعرف في الصدر الاول بل لناق اه حل
(قوله أو من لا يتحل ديننا) أي من لا ينسب اليه دين قال في المختار وفلان يتحل مذهب كذا أو قبيلة كذا أي
ينسب اليه انتهت اه ع ش على مر (قوله وأحد أصوله مسلم) فيد في الثانية فقط والمراد بأصوله هنا

المرتد (ان اعتد قبلها) أي الردة (أو فيها واحد أصوله مسلم) تبعا والاسلام على (أو) أصوله (مرتدون مرتد)
تبعا لاسلم ولا كافر أصلي فلا يسترد ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم يستب قتل

كلمة في الوصية من ينسب هو وأمه وبعد قبيلة وعبارة ع ش على مر هنا قوله وان بعد أي حيث بعد
منسوب إليه انتهت (قوله واختلف في الميت الخ) هذا مبني على محذوف صرح به مر فقل هذا كله في أحكام
الدنيا أما في الآخرة فكل من مات من أولاد الكفار الأصليين أو المرتدين قبل البلوغ فهو في الجنة في الأصح
اه (قوله من أولاد الكفار) أي ولو مرتدين وأما أولاد المسلمين فقال النووي أجمع من يعتد به من علماء
الاسلام على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة وتوقف فيه بعضهم وقال القرطبي نفي بعضهم
الخلاف في ذلك وكأنه عني ابن أبي زيد فإنه أطلق الاجماع في ذلك واعمله أراد اجماع من يعتد به وقال
المأوردى الخلف في غير أولاد الانبياء اه فتح الباري اه شوبري (قوله والصحيح كافي النجوع) أي
من عشرة أقوال ذكرها في فتح الباري في كتاب الجنائز أحدها في مشيئة الله تعالى ثلثها أنهم تبع لأبائهم
ثالثها أنهم يكونون في سرح بين الجنة والنار رابعها خدم أهل الجنة خامسها يصيرون ترابا سادسها هم
في النار سابعها يمتحنون في الآخرة ثامنهم في المحشر تاسعها الوقت عاشرها الامساك وفي الفرق بينهما
وقفت وقد بسط الكلام عليها وظهره أن الكلام في أولاد المشركين مطلقا وقد رأيت رساله بخط شيخ
مشايخنا اشهاب ابن قاسم في بيان انعقاد الروح للسيد معين الدين الصفوي جد السيد عيسى فيها ما نصه
(فان قلت) قد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لخديجة أولادك الذين ماتوا في الكفر في جهنم (قلت)
التوفيق ان أولاد المشركين الذين هم قبل البعثة في النار والله أعلم بما كانوا عاملين كما ورد في الحديث
وأما أولاد المشركين الذين هم بعد البعثة ففي الجنة بركة النبي صلى الله عليه وسلم تشرى بالامتنع وهذا كلام
بعض المحققين وهو توفيق حسن اه بحروفه اه شوبري (قوله وقيل على الاعراف) في الاعراف أقوال
للمفسرين أرجحها الذي ارتضاه الجلال انه سور الجنة أي حائطها المحيط بها ومن جملة الأقوال انه مكان بين الجنة
والنار والمناسب لكلام الشارح الاول بدليل قوله على الاعراف ولم يقل في الاعراف اه (قوله ولو كان
أحد أبويه مرتدا الخ) محترز قوله أو مرتدون (قوله فكافرا أصلي) أي لانه يتبع أشرف أبويه في الدين اه
حل والكفر الأصلي أشرف من الردة كما تقدم (قوله وملكه موقوف) أي مملكته قبل الردة والافه باق على
ألمحته وظهر كلامهم انه لا يكون متجبرا اه حل والاصح انه لا يصير محجورا عليه فيه بمجرد الردة بل لا بد
من ضرب الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه وان يكون كعبر الفلاس لاجل حق أهل النقي اه شرح
مر (قوله كبضع زوجته) في المصباح البضع بالضم جمع بضاع مثل قفل واقتال ويطلق على الفرج والجماع
ويطلق على التزويج أيضا كالنكاح يطلق على الهـ قد والجماع وقيل البضع مصدر أيضا مثل الشكر والكفر
وأبضعت المرأة ابضاعا وزجتها وتسامر النساء في ابضاعهن يروى بفتح الهمزة وكسرها أي في تزويجهن
فالمفتوح جمع والمكسور مصدر من أبضعت ويقال بضعها بضعها بفتحين اذا جامعها ومنه يقال ملك بضعها أي
جماعها أو البضاع الجماع وزنا ومعنى وهو اسم من باضعها مباضعة اه (قوله أيضا كبضع زوجته) أي فانه موقوف
أيضا أي فيمنع من وطئها لكن هذا ان كانت الردة بعد الدخول ومع ذلك الوقف انما هو الى تمام العدة فان
انقضت ولم يسلم ثبتت الفرق من حين الردة اه (قوله ويقضى منه دين لزمه قبلها) أي ولو في حال حياته فيقضيه
الحاكم وان قلنا ببقاءه على ملكه فهو كالتركة لا يمنع انتقالها للوارث قضاء دين الميت منها فلا اشكال على القول
الاول والاطهر اه قل على المحلى (قوله ويमान منه ممونة) أي مدة الاستتابة اه شرح مر وهذا
ظاهر على القول الثاني أما على الرابع من وجوب الاستتابة حالا فسكروا التأخير لعذر قام بالقاضي أو بالمرتد
يكنون عقب الردة اه ع ش على مر قوله أيضا ويमान منه ممونة أي ممونة المومنين اه ع ش (قوله
ان أسلم نفذ) أي ولو كان بعد جرح الحاكم خلافا للمؤلف في شرح البهجة فانه وهم ان ذلك قيد للحكم
وايس كذلك بل هو قيد للخلاف اه حل (قوله ويؤدى مكاتبه) أي الذي كاتبه قبل الردة لما تقدم ان

واختلف في الميت من أولاد
الكفار قبل بلوغهم والصحيح
كافي المجموع في باب صلاة
الاستسقاء تبعا للمحققين
انهم في الجنة والاكثرون
على انهم في النار وقيل على
الاعراف ولو كان أحد أبويه
مرتدا والاخر كافرا أصليا
فكافرا أصليا قاله البغوي
(وملكه) أي المرتد (موقوف)
كبضع زوجته (ان مان
مرتدا بانزواله بالردة) والا
فلا يزول (ويقضى منه دين
لزمه قبلها) باتلاف أو غيره
(و) بدل (ما أتاه فيها) قياسا
على ما لو تعدى بحفر يرومان
ثم تلف به شيء (ويمان منه
ممونة) من نفسه وبعضه وماله
وزوجاته لانها حقوق متعلقة
به فهو أعم مما عر به (وتصرفه
ان لم يحتل الوقف) بأن لم
يقبل التعليق كبضع وهبة
ورهن وكفالة (باطل) لعدم
احتماله الوقف (والا) أي
وان احتمله بأن قبل التعليق
كعتق وتبديل ووصية
(فموقوف ان أسلم نفذ)
بجمعة نيينا والا فلا (ويجعل
ماله عند عدل وأمنه عند
نحو محرم) كأمارة ثقة
احتيال وتعبير بذلك أعم
من تعبيره بأمارة ثقة
(ويؤجر ماله) عقارا كن
أو غيره مضافة له عن الضياع
(ويؤدى مكاتبه النجوم
لقاض) حفظها ويعتق

كتابها باطلة

* (كتاب الزنا) *

هو أكبر الكبائر بعد القتل ومن ثم أجمع أهل المال على تحريمه وكان حده أشد الحدود لانه جنائية على الاعراض والانساب وهو من جملة الكليات الخمس وهي حفظ النفس والدين والتسبب والمال والحد شرعت هذه الحدود حفظا لهذه الامور فشرع القصاص حفظا للنفس فاذا علم القاتل انه اذا قتل قتل انكف عن القتل وشرع قتل الردة حفظا للدين فاذا علم الشخص انه اذا ارتد قتل انكف عن الردة وشرع حد الزنا حفظا للانساب فاذا علم الشخص انه اذا زنا جلد أو رجم انكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظا للعقل فاذا علم الشخص انه اذا شرب المسكر حد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة حفظا للمال فاذا علم السارق انه اذا سرق قطعت يده انكف عن السرقة اه زى وقد روى أبو جعفر الفرياني عن أبي عبد الرحمن الجبلي عن ابن عمر مرفوعا سبعة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم ويقول لهم ادخلوا النار مع الداخلين الفاعل والمفعول به والتا كع يدمونا كع البهيم قونا كع المرأة في دبرها والجامع بين المرأة وابنتها والزاني بحليلة جاره والمؤذي جاره حتى يلغنه الله اه من القسطلاني على البخاري في تفسير سورة البقرة (قوله لغة حجازية الخ) وقد لم الاولى لانها أفصح اه حل (قوله وهو ما ذكر) أي شرعا وأما لغة الظاهر انه مطلق الايلاج من غير نكاح اه ج اه ع ش على م ر وقوله وهو ما ذكر أي معنى وضابط ذكر في قول المذكور أي يفهم منه أي من القول المذكور المعنى الشرعي أي فيقال في تعريفه شرعا هو ايلاج حشفة أو قدرها في فرج محرم لعينه مشتهى طبعيا بلا شبهة وقوله يجب الحد الخ اشتمل كلامه على ستة قيود الاول قوله على ملتزم الثاني قوله عالم بغيره الثالث قوله بايلاج حشفة أو قدرها الرابع قوله بفرج محرم لعينه الخامس قوله مشتهى طبعيا السادس قوله بلا شبهة وقد أخذ المتن محترز الثالث بقوله لا بغير ايلاج ومحترز الرابع بقوله وبوطء دليله في نحو حيض وصوم ومحترز السادس بقوله وفي دبر وأخته المروجة أو المعتدة أو المحرم ووطءا كراه أو تحايل عالم ومحترز الخامس بقوله أوليشة أو بهيمة وأخذ الشارح محترز الاول بقوله ولا بوطء صبي أو مجنون أو حربي ومحترز الثاني بقوله ولا بوطء جاهل بالتحريم الخ هذا هو التقرير الامثل في فهم هذا المقام وقرره بعضهم فقال قوله ملتزم الخ ذكر لوجوب الحد تسعة قيود نعلم بالتأمل وذكر في المتن محترز أربعة منها وفي الشرح محترزانين ولا تخفى عليك البقية اه (قوله يجب الحد الخ) الحد لغة المنع من حد منع لمنعه من الفاحشة أو قدر لان الله قدره فلا تجوز الزيادة عليه اه شرح م ر من باب حد القذف (قوله أيضا يجب الحد الخ) أي وان تسكر منه مائة مرة مثلا حيث كان من الجنس فيكتفي فيه محد واحد اما اذا أقيم عليه الحد ثم زنى بعد ذلك فيقام عليه ثانيا وهكذا ثم رأيت كذلك عن فتاوى الشارح وعبارته مثل الشمس الزملى عن زنى مائة مرة مثلا فهل يلزم في كل مرة حد أو اذامات الزاني ولم يتب فهل يحد في الآخرة واذا تاب عند الموت هل يسقط عنه الحد وهل للزوج على من زنى بزوجته بغير علم حق واذا تاب الزاني هل يسقط حوز وجهها عنه فأجاب بكتفي بحد واحد عند اتحاد الجنس ولا حد في الآخرة ولا يسقط بالتوبة وللزوج حق على الزاني بزوجته ويسقط عنه بالتوبة التي توفرت شروطها اه ع ش على م ر (قوله ولو حكما) أي لادخال الكافر القن المملوك لكان لانه ملتزم بالاحكام تبع السيد كما صرح به قولهم الآتي والكافر اقامة الحد على رقيقه الكافر ولا يدخل النساء النعميين أيضا اه حل وسيد كر الشارح هذا البحث بقوله نعم قال البلقيني لاحد على الرقيق الكافر الخ (قوله بايلاج حشفة) لا يتناول وجوب الحد على المولج فيه الا أن يقال ان المسمى مأخوذ من أوجج ومن أوجج فيه فهو مستعمل في المعنيين فيصحب المولج والمولج فيه اه شيخنا (قوله أيضا بايلاج حشفة) أي ولو من ذكر أشل ولو بمحائل غلظا ولو غير متشرو لو من طفل اه حل (قوله أو قدرها من فادها)

بذلك وانما لم يشبها المرتد
لان قبضه غير معتبر

* (كتاب الزنا) *

بالقصر لغة حجازية وبالمداغة
تيمية وهو ما ذكر في قول
(يجب الحد على ما ترم) ولو
حكما للاحكام (عالم بغيره
بايلاج حشفة) متصلة من
حي (أو قدرها) من فادها

فلو ثبت ذكره وأولج قدر الحشقة في ترتيب الاحكام عليه توقف والارجح الترتيب ان أمكن فانه البلقيني والمعتمد خلافه وعلى الاول قال الاستاذ البكري هل يعتبر قدرها الاصل في بحيث لو فرد الذ كر لباغ قدرها أو قدرها حال كونه متنيا بحيث لو فرد له صار مثلها محل نظر والا قرب الثاني اه شورى (قوله بفرج) أى ولو فرج نفسه كان ادخل ذكره في فرج نفسه وتقل عن بعض أهل العصر خلافه فاحذره وتقل بالدرس عن البلقيني ما يصرح بما قاله وهل من الفرغ ما لو ادخل ذكره في ذكر غيره أو لا فيه نظر واطلاق الفرغ يشمل فليراجع اه ع ش على م ر وفي قل على الحلى ما نصه وبذلك علم انه يشمل الايلاج منه في غيره ومن غيره فيه ومنه فيه كلن أو لج ذكر نفسه في غيره وهو كذلك كما قاله البلقيني وزاد ان جميع الاحكام تتعلق به كقسط صائم وفساد نسك ووجوب كفارة فيهما مع الحد ووجوب غسل وغير ذلك وواقعه شيخنا زى وهو صريح ما في شرح شيخنا م ر اه (قوله قبل أو دبر) عبارة شرح م ر ودبر ذكره وأنتى كقبل على المذهب ففيه رجم الفاعل المحسن وجلد وتغريب غيره وان كلن دبر عبده لانه زنا وفارق دبره اتيان أمته ولو محرما في دبرها حيث لا يحده على الراجح بان الملك يبيع اتيان القبل في الجملة ولا يبيع هذا المحل بحال وفي قول يقتل فاعله أى الواطئ في الدبر بالسيف محصنا كلن أو لا وفي طريق ان الايلاج في دبر المرأة زنا وقد علم ان اتيانه حاي لته في دبرها لا حد فيه لان سائر جسدها مباح للوطء فانتهض شبهة في الدبر وأمته المزوجة تحريمها العارض فلم يعتد به هذا حكم الفاعل أما الموطوء في دبره فان أكره أو لم يكف فلا شيء له ولا عليه وان كان مكلفا مختارا جلد وغرب ولو محصنا ذكره كان أم أنتى اذا دبر لا يتصور فيه احصان وفي وطء دبر الحليمة له التعزير ان عادله بهدنى الحاكم له عنه انتهت وقوله فلا شيء له ظاهره انه اذا أكره الاثني على ذلك لامر لها ومن ثم كتب سم على حج قوله فلا شيء له أى فلا يجب له مال والظاهر انه غير مراد لسويتهم بين القبل والدبر الا في مسائل ليست هذه منها فيجب لها المهر وأشار الى ذلك في البهجة بقوله

والدبر مثل القبل في الاتيان * لا الحلل والتحليل والاحصان

وفئة الايلا ونقي العنة * والاذن نطقا وافتراش الفنة

اه ع ش عليه (قوله أو أنتى) أى ولو صغيرة وان لم ينقض لمساها بهذا يعلم ان معنى الشهوة طبعها هنا غيره ثم اه شورى (قوله محرم لعينه) قال الزركشي يرد عليه من تزوج خامسة اه سم على التمسح أى فانه يحد بوطئها مع انم اليست محرمه لعينها بل لزيادتها على العدد الشرعى وقد يجب بانها المازادت على العدد الشرعى كانت كاجنية لم يتفق عقد عليها من الواطئ فجعلت محرمه لعينها لعدم ما يزيل التحريم القائم بها ابتداء اه ع ش على م ر (قوله مشتهى طبعها) راجع كالذى قبله لكل من الحشقة والفرج وان أوهم صنيعه خلافه اه فرج م ر فخرج برجوعه للفرج ما سياتى بقوله أوليته أو بهيمة وخرج برجوعه للعشقة أو قدرها ما لو مكنت المرأة أو نحوها قدراً أو نحوها فلا حد عليها لانه ينفر منه الطبع كما قاله زى (قوله بلاشبهة) أما بها فلا يجب الحد سواء كانت شبهة ملك أو شبهة فاعل أو شبهة طريق وقد أشار لاولى بقوله أو أمته المزوجة أو المعتدة أو المحرم وللثانية بقوله أو وطء باكرامه وللثالثة بقوله أو بتحليل عالم (قوله ولو مكنته الزنا) غاية للرد أى ليس الا كتره شبهة وعبارة اصله مع شرح م ر ويحد في مستأجرة للزنا لانقاء الشبهة اذا يعتد بالعقد الباطل بوجه وقول ابى حنيفة انه شبهة ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدركه فلم يراع خلافه بخلافه في نكاح بلاولى هذا ما اورد عليه شارح وهو لا يتم الا لو قال انه شبهة في اباحة الوطء وهو لم يقل بذلك بل بانه شبهة في درء الحد فلا يرد عليه ما ذكره وانما الذى يرد عليه اجماعهم على انه لو اشترى حرة فوطئها او خرافتها لا يعتبر بصورة العقد الفاسد انتهت وقوله ومبيحة هذه الغاية للتعميم لا للرد كما يعلم من شرح الاصل وقوله ومحرم ما هذه الغاية للتعميم أيضا ومثلها ما لو كانت وثنية أو خامسة أو مطلقة ثلاثاً أو ملاءنة

(بفرج) قبل أو دبر من ذكر
أو أنتى (محرم لعينه مشتهى
طبعها بلاشبهة ولو مكنته الزنا
(ومبيحة) للوطء (ومحرما)
بنسب أو رضاع أو مصاهرة
(وان) كان (تزوجها)

فليس ماذ كرشه دائرة الحد (لا بغير ايلاج) ١٣٠ لحشة كفاخذة ونحوها من مقدمات الوطء (و) لا (وطء حليته في نحو حبض وموم)

كنفاس واحرام لان التحريم لعارض (و) وطئها (في دبر و) وطئ (أمة المزدوجة أو المعتدة أو المحرم) ينسب أو رضاع كتحتهنهما وأمن الرضاع أو مصاهرة كوطء أميه أو ابنه لشبهة الملك المأخوذة من خبر اندرؤا الحدود بالشبهات رواه الترمذي وصححه وحقه والحاكم وصححه اسناده وظاهر كلامهم ان وطء أمة المحرم في دبرها لا يوجب الحد لكن قال ابن المقرئ انه يوجب كقتله ابن الرفعة من البحر المحيط وسكت عليه قال الاذري وقد ينازع فيه قلت الظاهر ما نقل ابن الرفعة لان العلة في سقوط الحد بالوطء في قبلها شبهة الملك المبيع في الجملة وهو في الجملة لم يبيع دبرا قط وأما المزدوجة والمملوكة الأجنبية فسائر جسد هامباح للوطء فانتقض شبهة في الدبر والوثنية كالمحرم ولا يعترض بالمزدوجة فان تعريها لعارض كالحيض انتهى (و) وطء باكره أو بتحييل عالم) كتنكاح بلاولي كذهب أبي حنيفة وأبلا شهود كذهب مالك لشبهة الاكرام والخلاف (أو) وطء (لبنة أو بهيمة) لان فرجهما غير مشتهى طبعيا بل ينفر منه الطبع فلا يحتاج الى الزجر عنه ولا يوطء عصى أو مجنون أو حيي ولو معاهد الا انه غير ملتزم بالاحكام ولا يوطء عبا على التحريم لقرب عهده بالاسلام أو بعده

أو معتدة أو مرتدة أو ذات زوج وقوله وان كان تزوجها أي المحرم وقصد بهذه الغاية الرد على أبي حنيفة أيضا ووجه الرد انه لا عبرة بالعقد الفاسد نظير ما مر في الاكرام اهـ جـ وشرح مر (قوله وليس ماذ كرشه) ومنه التزويج ويجوز وطء أمة بيت المال ولو من الغائبين لان بيت المال ليس محلا للاعتاق اهـ حل (قوله ولا يوطء حليته) أي زوجة كانت أو أمة كما في شرح مر وكليشيرة قوله لا تأتي وأما المزدوجة والمملوكة الأجنبية وقوله لان التحريم لعارض أي وهو الاذى في الحيض والنفاس وإفساد العبادة في الصوم والاحرام كما في شرح مر وقوله وفي دبر تحريمه أيضا لعارض كما في شرح مر فكان الاولى للشارح ان يؤخر قوله لان التحريم لعارض عن قوله وفي دبر (قوله وأمة المزدوجة أو المعتدة) أي قطعاً وقبل في الاظهر وقوله أو المحرم أي في الاظهر لشبهة الملك والثاني ينظر الى المحرمية التي لا يستباح الوطء معها بحال اهـ محلي (قوله وأمة من الرضاع) قد بدله لام اذا كانت من نسب تعتق عليه فلا يقال لها أمة وقد يتصور كون أمة من النسب أمة ولا تعتق عليه كأن كان مكاتباً أو مبعوضاً على هذا قوله من الرضاع ليس بقيد فهو جار على الغالب اهـ شيخنا (قوله عن البحر المحيط) هو شرح على الوسيط للقمولي لخص أحكامه في جواهره كتخصيص الروضة من الرافعي وله أيضا تكملة المطالب وهو أيضاً شرح على الوسيط لابن الرفعة في تأليفه بالربع الرابع فاقبله الى الاول وبقى عليه من صلاة الجماعة الى البيع فأكمله للقمولي فأعجب لنقل ابن الرفعة عن البحر المحيط وفي الايعاب في أول كتاب التفتيش قال في الجواهر ثم قال وسبقه الى ذلك شيخنا ابن الرفعة اهـ شوري (قوله قلت الظاهر الخ) من كلام ابن المقرئ بدليل قوله لا تأتي انتهى أي انتهى كلام ابن المقرئ اهـ شيخنا (قوله والوثنية كالمحرم) أي الوثنية غير المحرم المملوكة في انه يحبطوطئها في الدبر وهو ضعيف اهـ شيخنا (قوله ولا يعترض بالمزدوجة) أي لا يعترض على القول بان أمة المحرم يحبطوطئها في دبرها بالمزدوجة أي بأمة الأجنبية المزدوجة حيث لا يحد بالوطء في دبرها فأجاب بقوله لان تعريها الخ وكل هذا على القول الضعيف والمعتمد انه لا يحد فيهما اهـ شيخنا (قوله ووطء باكره) ينبغي ان من الاكرام المسقط للحد ما اوضحه امرأة الى طعام مثلاً وكان ذلك عند من لم يسمع لها به الا حيث مكنت من نفسها فكنته لدفع الهلاك عن نفسها فلا حد عليها وان لم يجز لها ذلك لانه كالاكرام وهو لا يبيع ذلك وانما سقط الحد عنها لشبهة اهـ عـش على مر (قوله أو بتحييل عالم) أي وان لم يقلده القائل اهـ شرح مر (قوله أو بلا شهود كذهب مالك) أي على ما اشتهر عنه لكن المعروف من مذهبنا اعتبارهم في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العدة اهـ شرح مر (قوله لشبهة الاكرام) والظاهر ان الاكرام كما يمنع الحد يمنع كونه كبيرة بخلاف القتل ومن ثم أجعوا فيه على انه لا يباح بالاكرام بخلاف الزنا تأمل اهـ حل وعجاجة جـ هذا مبني على تصور الاكرام بالزنا وهو المعتمد والانتشار الذي يحصل عنده ان حصل طبيعي وجبلي لا اختيار للنفس فيه انتهت (قوله بل ينفر منه) بالضم والكسر ففي المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر نفاراً وتنفر بالضم نفوراً ونفراً الحاج من منى من باب ضرب وأنفروا عن الشيء ونفروا تنفيرا والاستنفار النفور أيضاً ومنه جرم مستفزة أي نافرة ومستفزة بفتح الفاء أي مدعورة والنفر بفحنتين عذرة جال من ثلاثة الى عشرة وكذا النفير والنفر ويقال يوم النفر وليلة النفر اليوم الذي ينفر الناس فيه من منى وهو بعد يوم القرو ويقال له أيضاً يوم النفر بفتح الفاء ويوم النفور ويوم النفير ونفراً حله أي يومه وفي الحديث تخال رجل بالنصب فنفره أي ورم قال أبو عبيدة هو من نفار الشيء من الشيء وهو نجافيه عنه وتباعده عنه انتهى (قوله فلا يحتاج الى الزجر عنه) ولا يجب ذبح المأكولة خلافاً لن وهم فيه وكذا لو مكنت المرأة فرداً أو نحو لانه مما ينفر منه الطبع اهـ زيادي (قوله ولا يوطء عصى) مصدر مضاف لقاعله أي لا حد على الصبي الواطئ زنا أو أماً أو طوعه في حد بشرطه ولو وطئ وهو صبي ثم باع واستدام الوطء لا حد وان قلنا استدامة الوطء وطء على قول للشبهة بائدائه قبل التكليف بخلاف ما لوطن انه صبي فوطئ فبان بالغافانه يحد ولا عبرة بظنه البسبب

عن العلماء لجهله وحكم الخنثى حكمه في الغسل وتعبيري بملزم أول من قوله وشرطه التكليف لا السكران وقولي طبعاً وفي دبر من زيادتي وتعبيري بحشفة أو قدرها أول من تعبيره بالذكور وقولي في نحو حيض وصوم أعم من قوله ١٣١ في حيض وصوم واحرام (والحد المحصن) رجلاً كان

أو امرأة (رجم) حتى يموت
لامره صلى الله عليه وسلم
في أخبار مسلم وغيره نعم
لا رجم على الموطوءة في دبره
بل حده كحد البكر وأن
أحصن إذا يتصور الإيلاج
في دبره على وجه مباح حتى
يصير به محصناً والرجم (بحد)
أي طين مستحجر (وبجارة
معتدلة) لا بخصيات خفيفة
لئلا يطول تعذيبه ولا
بصخرات لئلا يذله فيفوت
التنكيل المقصود قال
الماوردي والاختيار أن
يكون ما يرمى به ملء الكف
وأن يتوقى الوجه ولا يربط
ولا يقيد (ولو) كان الرجم
(في مرض وحر وبرد
مفرطين) لأن النفس مستوفاة
به (وسن حفر لامرأة) عند
رجمها إلى صدرها (لم يثبت
رثاها باقرار) بأن ثبت بينة
أو لعان لثلاث تنكشف بخلاف
ما إذا ثبت بالاقرار لم يمكنها
الهرب إن رجعت وبخلاف
الرجل لا يحفره وإن ثبت
رثاها بالينة أو ما ثبت الحفر
في قصة الغامدية مع أنها
كانت مقسرة فبيان الجواز
وذكر حكم اللعان من زيادتي
(والحصن مكاف) ومثله
السكران (حرو لو) كافر أو طي
أو وطئت) بذكر أصلي عامل
(يقبل في نكاح صحيح ولو) في

خطؤه اه شوبري (قوله وحكم الخنثى) حكمه في الغسل فيشترطه الغسل حدوا فلا اه زى وقوله
في الخ وذلك فيه إذا أوج وأوج فيه وقوله والأي بان أوج فقط أو أوج فيه فقط اه شيخنا (قوله أول
من قوله وشرطه التكليف) أي لأن تعبيره يشمل غير ملتزم الاحكام وهو الحر ببلانه مكاف مع أنه لا حد عليه
اه زى (قوله والحد المحصن الخ) الاحصان لغة المنع وورد للعان الاسلام والبلوغ والعقل وقسر بكل منها قوله
تعالى فإذا أحصن فإن أتيت بفاحشة وأخرية كفي قوله تعالى فاعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب
والتزويج كفي قوله تعالى والمحصنات من النساء والعفة عن الزنا كفي قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ولا أصابة
في النكاح كفي قوله تعالى محصنين غير مسافحين وهو المراد هنا اه شرح ممر (قائده) من الطاف ما وقع
أن سيدنا عمرو بن ميمون من رواة الحديث رأى في الجاهلية قدوة فاجتمع عليها القروود وجودا حتى ماتت
اه مدافعي (قوله فيفوت التنكيل الخ) في المصباح ونكل به ينكل من باب قتل نكلة فبيحة بالضم أصابه
بنار له ونكل به بالتشديد والاسم النكال اه (قوله وإن يتوقى الوجه) عبارة شرح ممر والاولى أن
لا يبعد عنه فيخطأ ما لا يدنو منه قوله أي لا يلاما يؤدي إلى سرعة التذيف وإن يتوقى الوجه أذ جميع البدن محل
لرجم وتعرض عليه التوبة لأنها حائجة أمره ومع ذلك إذا تاب لا يسقط عنه الحد ولتستعوزه وجميع بدنه
ويؤمر بصلاة دخل وقتها ونجيب وجهه بالشرب لأكل وإصلافة ركعتين ندبا ويجوز ويدفن في مقابرنا ويعتد
بقتله بالسيف لكرهات الواجب انتهت (قوله أيضا وإن يتوقى الوجه) أي دون الرأس وكلامه كشيخنا
يقضي أنه مستحب والمعتمد وجوب ذلك اه حل وفي عرش على ممر أنه مندوب (قوله ولو في مرض
وحر الخ) نعم يؤخر لوضع الحمل وللفطام كالمريض في الجراح ولزوال جنون طرأ به لا لقرار اه شرح ممر
وقوله لوضع الحمل أي فلا أقيم عليها الحد حره واعتدبه ولا شيء في الحمل لأنه لم يتحقق حياته وهو إنما يضمن بالفترة
إذا انفصل في حياة أمه وأولادها إذا مات لعدم من يرضعه فينبغي ضمانه لأنه يقتل أمه تلف ما هو غدا له
أخذاً مما قالوه فيما لو ذبح شاة فمات ولدها اه عرش عليه (قوله وسن حفر لامرأة) ينبغي الحاق الامرء
الجيل بالمرأة اه حل وإنما جعلت عقوبة الزنا بما ذكر ولم تجعل يقطع آله الزنا كما جعلت عقوبة السرقة
بقطع آلتها وهي اليد والرجل لأنه يؤدي إلى قطع النسل ولأن قطع آله السرقة يعم السارق والسارقة وقطع
الذكر يخص الرجل دون المرأة وأيضا لذكر أو الفرج لا ثاني له واليد لصاحبها فتغيرتها غالبا وإيضاً قطع اليد
الغالب عليه السلامة وقطع الفرج الغالب فيه فلهما يؤدي إلى أن يفوت زواج البكر اه شوبري (قوله
لا يحفره) ظاهر كلامه امتناع الحفر له لكنه جرى في شرح مسلم على التخيير اه شرح ممر وابن حجر
(قوله في قصة الغامدية) قال الخطيب في مبهمة اسمها سبعة وقيل آمنة اه اه عرش (قوله والمحصن) أي
الذي رجم بخلاف الذي يحد فاذنه فيشترط اسلامه كما ذكر في اللعان اه شيخنا (قوله مكاف) لا رد على
اعتبار التكليف حصول الاحصان مع تعبيرها أي الحشفة حالة النوم لأن التكليف موجود حيث تدب بالقوة وإن لم
يكن النائم مكافاً بالفعل لرجوعه إليه بأدنى تنبه اه شرح ممر (قوله مكاف) أي وإن طرأ تكليفه أثناء
الوطء فاستدامه نعم لو أوج طأ فإنه غير بالغ فبان بالغاوجب الحد في أصح الوجهين اه شرح ممر (وقيل)
لامعنى لا شرط التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الحد ويرد بان له معنى هو أن حدفه بوجه
أن اشتراطه لوجوب الحد لا تسميته محصناً بل بتكريره أنه شرط فيهما اه ج (قوله وطئ أو وطئت) أي
ولو مكرها على الوطء ولو أسلم الذي قبل استيفاء الحد لم يسقط وكذا لو استرق بعد نقض العهد والحق بدار الحرب
ولو كان الحد رجما اه حل (قوله يقبل) متعاق بالعام لين قبله والباء مستعملة في التعدية بالنسبة للاول

عدة شبهة أو حيض أو نحوه أو (بناقص) كان وطئ كامل بتكليف وحرية ناقصة أو عكسه فالكمال محصن نظر إلى حاله وإنما اعتبر الوطء في نكاح
صحيح لأن به قضى الواطئ أو الموطوء مشهوره فقهان يمتنع عن الحرام واعتبر وقوعه حال النكاح لأنه مختص بكل الجهات وهو النكاح الصحيح

فاعتبر حصوله من كامل حتى لا يرجع من وطني وهو ناقص ثم زني وهو كامل ويرجم من كان كاملا في الحالين وان تخلفا ناقصا كمنون ورق فالعبرة
بالكمال في الحالين وبما تقر وعلم انه لا احسان ١٣٢ بوط في ملك عين ولا بوط عشبة أو نكاح فاسد كافي التحليل وانه لا احسان لصبي ومجنون

ومن ورق لانه صفة كمال فلا يحصل الامن كامل وانه لا يعتبر الوط في حال عصمة حتى لو وطني وهو حر بي ثم زني بعد ان عقدت له ذمة رجم وقولي أو وطنت من ز يادني (و) الحد (للكرح) من مكاف ولو فميا ومثله السكران رجل كان أو امرأة (مائة جلدة وتغريب عام) ولا لآية الزانية والزاني مع اخبار الصحيحين وغيرهما المزيديهما التغريب على الآية (لمسافة قصر) لان المقصود ايجاشه بالبعد عن الاهل والوطن (فاكثر) ان رآه الامام لان عمر غرب الى الشام وعثمان الى مصر وعليها الى البصرة فلا يكفي تغريبه الى مادون مسافة القصر اذ لا يتم الايجاش المذكور به لان الاخبار تتواصل حيثن ولا ترتيب بينهما وبين الجلد لكن تأخيرها عن الجلد أولى (ويجب تأخير الجلد لحر وبرد مطرطين) الى اعتدال الوقت (ومرض ان رجي برؤه والجلد بعشكال) يكسر العين أشهر من فقها وبالثلاثة أي عرجون (عليه مائة غصن ونحوه) كاطراف ثياب (مرة فان كان) عليه (خسوف غصناتين) يجلد

وفي الظرفية بالنسبة للثاني اه شيخنا وهذا غير ظاهر لان الشارح قدور المتعلق بقوله بكرو والباء فيه التعددية فالأولى ان تكون الباء في المتن للظرفية بالنسبة لكل من العاملين أي وطني في قبل أو وطنت في قبل ويكون محترز الظرفية بالنسبة للعاملين مالمو وطني أو وطنت في دبر وما جعلها للتعددية بالنسبة للدول فلا يظهر له كبر فائدة اذ لا مفهوم له حيثن اذ الوط لا يكون الا بالقبل اذ لا يقع الوط به تأمل (قوله مائة جلدة) سمي جلد الوط لانه جلد اه شرح مر * (فرع) * لو زني بكر ولم يحد ثم زني وهو محصن هل يحد ثم يرجم أو يرجم فقط الراجع انه يحد ثم يرجم ويسقط عنه التغريب اه شرح الروض ويتعد الحد بعد ايقاعه كل مرة بخلاف ما اذ لم يقع الا بعد المرة الأخيرة فانه يتداخل فيكفي حد واحد عن زنا متعدد اه برماوى والعبرة في قدر الحد بوقت الوجوب حتى لو زنا وهو حر ثم زني فحد مائة وكذا لو زني وهو رقيق ثم عتق حد خمسين لامة اه زني وسيأتي للشارح التنبيه على هذا في حد القذف حيث قال هناك والنظر في الحرية والرق الى حالة القذف الخ فليته ذكره هنا وأحال عليه ما يأتي ليكون أفيد تأمل (قوله وتغريب عام) ظاهره وان كان له أبو ان ينطق عليهما أو زوجة أو أولاد صغاراً أو كبار محتاجون وهو ظاهر ويوجب ان النفقة المستقبلة غير واجبة في ابتداء التغريب لا نفقة عليه وبعده هو عاجز اه ع ش على مر وحمل وجوب التغريب ان كان الطريق والمقصود آمانا كما اقتضاه كلامهم في نظائرهم وان لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله كما هو ظاهر اه شرح مر وقوله لحرمة دخوله ومثله الخروج أي حيث كان واقفا في نوعه اه ع ش عليه موثقة المغرب مدة تغريبه على نفسه ان كان حراً وعلى سيده ان كان رقيقاً وان زادت على موثة الحضرات هي وفي العباب ثم ان غرب به أي الرقيق سيده فاجرة تغريبه عليه وان غرب به الامام ففي بيت المال اه ع ش على مر (قوله أيضا وتغريب عام) أي سنة هلالية أو ثرا تعبير به لانها أي السنة قد تطلق على الجذب وعبر بالتغريب ليفيد به اعتبار فعل الحاكم فيه فلا يغرب نفسه لم يعتد به لانتفاء التسيكل وابتداء العام من أول السفر ويصدق بيمنه في مضي عام عليه حيث لا ينفق ويختلف ندبان انهم لبناء حقته تعالى على المسامحة وتغريب المعتد وأخذ منه تغريب المدين امام مستأجر العين فالوجه عدم تغريبه أي الى انتهاء مدة الاجارة ان تعذر عمله في الغربة كما لا يجبس ان تعذر ذلك في الحبس ووجه تغريب المدين وان كل الدين حالاً بانه ان كان له مال قضى منه والا لم تقداقأته عند الدائن فلم يمنع حقه توجه التغريب اليه اه شرح مر وقوله امام مستأجر العين الخ ظاهره وان وقعت الاجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحتها حيثن لو جوب تغريبه قبل عقد الاجارة اه ع ش عليه (قوله لمسافة قصر) وليس له أن يستصحب أهله وعشيرته لكن لو خرجوا بأنفسهم لم يمنعوا وكتب أيضاً لكان له ان يستصحب سرية أو زوجة وظاهر كلامهم وان لم يخش العنت ولو لم تندفع حاجته الا بأكثر من واحدة فالظاهر انه ان يزيد اه حل (قوله لان المقصود ايجاشه) في المختار والوحشة الخلوة والهم وقد أوحشه فاستوحش وأوحش المنزل أقفر وذهب عنه الناس اه (قوله ويجب تأخير الجلد لحر الخ) استثنى الماوردي والرويانى من يبلد لا ينطق حرماً أو برده فلا يؤخر ولا ينقل لمعدله لتأخير الحد والمشقة اه شرح مر (قوله بعشكال) العشكال بكسر العين وفتحها ويقال عشكول بضم العين واثكال بابدالها همزة مع ضم الهمزة وكسرها ولا يطلق الا على شراخ التخل مادام رطباً فاذا يبس فهو عرجون اه شرح الروض (قوله وفارق الايمان الخ) عبارته هناك متناوشت وأول يضرب بنمات تسوط أو خشية قصر به ضربة بمائة مشدودة من السياط في الأولى أو من الخشب في الثانية أو ضربة في الثانية بعشكال عليه مائة غصن بر وان شك في اصابة الكل عملاً بالظاهر وهو اصابة الكل وخالف نظيره في حد الزنا لان الاعتبار فيه الا بالام بالكل ولم يتحقق

به (مع مس الاعصان له أو انكاس) لبعضها على بعض لبناله بعض الام فان اتقى ذلك أو شك فيه لم يسقط الحد وفارق الايمان وهنا حيث لا يشترط فيها لم بأنها مبنية على العرف والضرب غير المألوف سمي ضرباً بالحدود مبنية على الزجر وهو لا يحصل الا بالام

(فان برأ) بطغ الرأ وكسرها بعد ضربه بذلك (أجزاء) الضرب به وقول ونحو من ز يادني وسيأتي في الصيال ان الامام لو جلدني حرو بردم فطير
ومرض يبرجى برؤه لا ضمان عليه وان وجب تأخير الجلد عنها لانه تلف واجب اقيم عليه وفارق ما لو ختن الامام أ تلف فيها فأت بان الجلد ثبت
أصلا وقدر بالنصر والختان قدر بالاجتهاد وما ذكرته من وجوب التأخير هو المذهب في الروضة وكلام الاصل يقتضى انه سنو به حزم في الوجيز
(وتعين الجهة للامام) فلا عين له جهة لم يعدل الى غير هالاه الا لاثق بالزجر (ويغرب غريب ١٣٣ من بلد زناه لابلده ولا لدون المسافتمنه)

أى من بلدة (و) يغرب
(مسافر لغير مقصده) ويؤخر
تغريب غير المستوطن حتى
يتوطن وقول ولا لدون الى
آخره من ز يادني (فان عاد)
المغرب (لحله) الاصل او
الذى غربه منه (أول دون
المسافتمنه جدد) التغريب
معاملته بنقيض قصده
وقول أول دون المسافتمنه
من ز يادني (فرع) يرفى
فيما غربه اليه غربه الى غيره
قال ابن كج والماردى
وغيرهما يدخل فيه بقية
العام الاول (ولا تغرب امرأة
الابنحو محرم) كزوج
ومسوح وامرأقوبان
(ولو باجرة) لانها بما يتيم به
الواجب كاجرة الجلا دولاتها
من مؤن سفرها فان لم يكن لها
مال فعلى بيت المال (فان
امتنع) من الخروج معها
باجرة (لم يجبر) كفى الحج
ولان في اجباره تعذيب من لم
يذنب وقول بنحو محرم أعم
من قوله مع زوج أو محرم
(و) الحد (لغير حر) ولو ببعض
فهو أعم من تعبيره بالعبد
(نصف) حد (حر) فيجلد
خمين ويغرب نصف عام

وهذا الاسم وقد وجد انتهت (قوله فان برأ أجزاء) وفارق معضوب باج ثم شفى بان الحد ومبنية على البرء
وقياسه انه لو برأ في أثناء ذلك كحل حد الاصحاء وعقد بما مضى أو قبله حد كالاصحاء قطعاً اه شرح مر
(قوله والختان قدر بالاجتهاد) أى فاذا فعله في شدة الحر أو البرد ضمنه ويضمن النصف للجميع على الاصح كذا
في شرح البهجة للشارح أى لان أصل الختان واجب والهلال حصل من مستحق وغيره اه سل (قوله
وتعين الجهة للامام) فلا عين له بلدة كان له مفارقتها بعد وصوله اليها والذهاب الى أبعد منها في تلك الجهة أو
مساويها فاعلم انه لا يجس في المحل الذى يغرب اليه نعم يراقب للتأخير الى بلدة أول دون مسافة القصر منها اه
حل (قوله فلا عين له جهة لم يعدل الى غيرها) وتلزمه الاقامة فيما غربه اليه ليذون له كالجس وله استصحاب
أمة يسرى بهادون أهله وعشيرته وقضية كلامهما عدم تمكينه من حل مال زائد على نفقته وهو متجه خلافاً
لما وردى والر وياتي ولا يقيد الا ان خيف من رجوعه ولم تفديه المراقبة أو من تعرضه لافساده النساء مثلاً
وأخذ منه بعض المتأخرين ان كل من تعرض لافساد النساء أو الغلمان أى ولم يتزجر الا بجس جس قال وهى
مسألة نفيسة اه شرح مر (قوله ويؤخر تغريب غير المستوطن الخ) عبارة شرح مر ويغرب غريب
له وطن الخ ثم قال اما غريب لا وطن له كمن زامن هاجر لارنا عقب وصولها فيمهل حتى يتوطن محلها ثم يغرب منه
وفارق تغريب مسافر زنى لغير مقصده وان فانه الحج مثلاً لان القصد تنكيهه وإيحاشه ولا يتم بدون ذلك بان
هذا له وطن فلا إيحاش حاصل ببعده عنه وذلك لا وطن له فاستوت الاما كن كالمبالاة بالنسبة اليه فتعين امهاله لها
لبألف ثم يغرب لىتم الإيحاش واحتمال عدم قوطنه بلدا فيؤدى الى سقوط الحد بعيد جداً فلا يلتفت اليه
كاحتمال الموت ونحو ما وقع لابن الرقعة والبقينى هنا بما يخالف ذلك غير سديد انتهت (قوله أو الذى غربه
منه) يقتضى ان قوله ولا لدون المسافتمنه أى من بلدة أى ولا لدون المسافتمنه بلداً الزنا فاعتبر ان يعد عن كل
من بلدة الاصل وبلداً الزنا مسافة القصر اه شيخنا (قوله جدد التغريب) ولا يتعين التغريب للبلد الذى غربه
اليه اه سل (قوله ويدخل فيه بقية العام الاول) عبارته في شرح الروض وتدخل البقية أى بقية مدة
الاول في عدة الثاني لتجانس الحديث انتهت (قوله ولا تغرب امرأة الخ) ومثلها الامر بالجلد الذى يخشى عليه
الفتنة اه حل (قوله الابنحو محرم كزوج) أى ان كانت أمة أو حره أو كن قبل النحول أو طراً أو تزوج
بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة اه رشيدى (قوله لانها بما يتيم بها الواجب) أى حيث لم توجد
في بيت المال كما يؤخذ من قوله كاجرة الجلا فقد تقدم ان اجرة الجلا في بيت المال ثم على الجلود الموسر اه
حل (قوله فان امتنع لم يجبر) أى بل يؤخر تغريبها اه حل ثم لو أراد الزوج السفر معها أو خلفها لىتمتع
بها لم يمنع من ذلك وعايه النفقة حيث بخلاف ما لو سافر لا معها أو سافر لغرض آخر وانفق مصاحبتها لها من غير
قصد ولا تمتع ولا منافاة بين هذين ما بالهامش أيضاً لان تلك فيما لو قصد صحبتها بخلاف هذين ما بالهامش
فصها قوله لم يجبر أى ثم ان سافرت لا معه لم تستحق نفقة ولا كسوة ولا غيرهما مدة غيبتها وان سافر معها ولو باجرة
استمرت النفقة وغيرها ولو لم تمتع بها في المدة المذكورة اه ع ش على مر (قوله نصف حد حر) أى دائماً
فلا يرجع أصلاً لعدم احصائه (قوله في عقوبات الجرائم) أى المعاصى (قوله فحكمه حكمه) هذا هو الذى أشار

لقوله تعالى فاعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يبالى بضرب السيد في عقوبات الجرائم بل دليل انه يقتل برؤه ويحد بقذفه وان تضرر
السيد نعم قال البلقينى لاحد على الرقيق الكافر لانه لم يلزم الاحكام بالنسبة اذ الجزية عليه فهو كالعاهد والمعاهد لا يحد وتبعه الزكشى وهو
مردود لقول الاصحاب الكافر ان يحد عبده الكافر ولان الرقيق تابع لسيد فحكمه حكمه بخلاف المعاهد ولانه لا يلزم من عدم التزام الجزية
عدم الحد كفى المرأة النمسة وظاهر انعام

اليه بقوله على ملتزم للاحكام ولو حكما اه حل (قوله من اعتبار مسافة القصر) أي بنهاها فلا تنصف
 كالحل وقوله يأتي هنا أي فيقال ويغرب غير الحزم مسافة قصر فاكتر ويجب تأخير جلد له لحر وبرد
 مفرطين ومرض ان يرجي برؤم الاجلد بشكل وهكذا الى قوله فان امتنع لم يجب برجميع هذا يأتي هنا تأمل
 (قوله باقرار حقيقي) انما يقصد به لان الاقرار الحكمي وهو اليمين المردودة لا تأتي هنا لانها فرع بمماع
 الدعوى وتوجه اليمين على المدعى عليه والزنا لا تسمع الدعوى به لانها ليست ملازمة اذ لا يستحق المدعى به شيئا
 يطالب به في الحال ولا يصح دعواه حصة لمساكن في الشهادات ان دعوى الحصة لا تسمع في حدود الله تعالى
 ثم رأيت في شرح ممر ما نصه وخرج بالحقيقي اليمين المردودة بعد نكول الخصم فلا يثبت بها زنا ثم يسقط حد
 القاذف اه وبعبارة سم قوله باقرار حقيقي احترزه عن الاقرار الحكمي كقول طاب القاذف بيمينه انه
 مازني فرد عليه اليمين خلف فانه يسقط عنه حد القذف ولا يثبت الزنا فلا يجد المذوف انتهت وجه ذات العلم ان
 اليمين المردودة هنا ليست كاليمين قول لا لاقرار اه (قوله ولو مرة) أشار بذلك الى خلاف أبي حنيفة وأحد
 حيث اشترط ان يكون الاقرار اربعاً على حد ما عزر وأجاب اعتنا به صلى الله عليه وسلم انما كرره على ما عزر في
 خبره لانه شك في عقله ولهذا قال أبلن جنون ولم يكرره في خبر الغامدية اه خطيب (قوله واغديا أنيس)
 من اغدو وهو الذهاب اه ع ش وعبارته على ممر نصها قوله اغديا أنيس هو أنيس بن الضحالك الاسلي
 معدود في الشاميين وقال ابن عبد البر هو أنيس بن أبي مرثد والاول هو الاصح المشهور وهو أسلي والمرأة
 أيضا أسلية قال الحافظ أنيس هو ابن الضحالك الاسلي قتله ابن الاثير عن الأكثرين ويهيم من قال انه أنيس
 ابن أبي مرثد فانه غنوي وكذا قول ابن التيني كان الخطابي في ذلك لان ابن مالك لكنه صغر اه من مختصر
 شرح مسلم للإمام النووي للطيب بن عفيف الدين الشهير بابي خزيمة اليماني انتهت وفي المصباح غدا غدا من
 باب قد ذهب تندوة بالضم وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس وجمعها غدي مثل مدية ومدى هذا أصله ثم
 كثر حتى استعمل في الذهاب والانطلاق أي وقت كان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اغديا أنيس أي انطلق اه
 (قوله ويعتبر كون الاقرار مفصلاً) كان يقول أدخلت حشفتي في فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد ان يذكر
 الاحصان أو عدمه كافي العباب اه حل وبعبارة شرح ممر ويثبت الزنا بينة فصلت بذكر المزني بها
 وكيفية الادخال ومكانه وزمانه كاشهده انه أدخل حشفته أو قدرها في فرج فلانة فجعل كذا وقت كذا على سبيل
 الزنا والاول وجوب التفصيل مطلقا ولو من عالم موافق خلافا لركن حيث اكتفى بزنا وجب الحد لانه
 قد يرى ما لا يراه الحاكم من افعال بعض الشروط أو بعض كيفية وقد ينسى بعضها وسيأتي في الشهادات
 انما أربع لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن أربعاً منكم وما ذهب اليه جمع من انه لو شهد أربع برة برة أربع
 نسوة لكن اقتصر كل منهم على انه رآه برفي واحدة منهم حد لانه استفيد من مجموع الشهادات الاربع ثبوت
 زناه باربعة قد ينزع فيه بأن كلا شهد برة برة ما شهد به الا آخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه
 قاذف أو اقرار مفصل نظير ما تقر في الشهادة انتهت (قوله ثم رجع) أي قبل الشروع في الحد أو بعده
 بخروج جعت أو كذبت أو ما زنت وان قال بعده كذبت في رجوعه أو كنت فاحذفت فظنته زنا وان شهد حاله بكذبه
 فيما يظهر وأظهروا قولهم سقط أي عنه بقاء الاقرار بالنسبة لغيره كذا قاذف فلا يجب رجوعه بل يستصحب حكم
 اقراره فيه من عدم حده لثبوت عدم احصائه اه شرح ممر وعلى قائله بعد رجوعه الى الية لا القود لا اختلاف
 العلماء في سقوط الحد بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاط طهر من قال زنتهم امكره لانه حق أدى اه زى
 (قوله سقط) عنه الحد أي جميعه أو ما بقي منه ان رجع في أثباته وان شهد حاله بكذبه والرجوع مندوب بل
 والستر على نفسه انه داع مطلقا ويندب للشاهد عدم الشهادة وما قبل انه يندب له أن يأتي للإمام ويطلب إقامة
 الحد على نفسه كافي الشهادات حله شيخنا على حق الا أدى فانه يجب تسليم نفسه له بعد الاقرار * (فرع) *

ثم من اعتبار مسافة القصر
 وتأخير الجلد لما مع ما
 ذكر معه يأتي هنا (ويثبت)
 الزنا (باقرار حقيقي) ولو
 مرة) لانه صلى الله عليه وسلم
 رجم ما عزر او الغامدية
 باقرارهما رواه مسلم
 وروى هو البخاري خبر
 واغديا أنيس الى امرأة هذا
 فان اعترفت فارجهما على
 الرجم على مجرد الاعتراف
 وانما كرره على ما عزر في خبره
 لانه شك في عقله ولهذا قال
 أبلن جنون ويعتبر كون
 الاقرار مفصلاً كالشهادة
 (أو بينة) لا آية واللائي
 يأتين الفاحشة من نسائكم
 وكذا بلعان الزوج في حق
 المرأة ان لم تلاعن كما فلا
 يثبت بعلم القاضي فلا
 يستوفيه بعلمه اما السيد
 فيستوفيه من رقيقه بعلمه
 لمصلحة تأديبه (ولو أقر) بالزنا
 (ثم رجع) عن ذلك (سقط)
 الحد لانه صلى الله عليه وسلم
 عزر لما عزر بالرجوع
 بقوله لعنك قبلت لعنك لست
 أبلن جنون (لان هرب أو
 قال لا نجدوني) فلا يسقط
 لوجود مثبت مع عدم
 نصري به رجوعه

لكن يكف عنه في الحال فان رجع فذاك والاخذ وان لم يكف عنه فان فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة ما عرّضها اما الحد
الثابت بالبينه فلا يسقط بالرجوع كالايسقاط هو ولا الثابت بالاقرار بالتوبة ١٢٥ (ولو شهد أربعة) من الرجال (بناها وأربع) من النسوة

أورجلان أورجل
وامرأتان (بانهما عذراء)
بجمعة أي بكر سميت عذراء
لتعذر وطها ومعبوتيه
(فلاحد) عليها للشبهة لان
الظاهر من حال العذراء انها
لم توطأ ولا على ما ذفها القيام
البينه بزناها الاحتمال ان
العذرة زالت ثم عادت لترت
المبالغة في الاقتضاض ولا
على الشهود لقوله تعالى ولا
يضار كاتب ولا شهيد وقول
فلاحد أعظم من قوله لم تحد
هي ولا ما ذفها وظاهر انها
ان كانت غورا بحيث يمكن
تغيب الحشفة مع بقاء البكارة
حدث كما قاله الباقييني
(ويستوفيه) أي الحد
(الامام) ولو بنائبه (من حر)
لما مر (ومكاتب) كالحز
لاستقلاله (ومبعض) لجزئه
الجزر اذ لا ولاية للسيد عليه
والعبد الموقوف كله أو بعضه
وعبد بيت المال (وسن
حضوره) أي الامام ولو
بنائبه استيفاء الحد سواء
أثبت الزنا بالاقرار أم بالبينه
ولا يجب لانه صلى الله عليه
وسلم أمر برجم ماعز
والغامدية ولم يحضر
(كالشهود) فيسن حضورهم
قالوا وحضور جمع أهلهم
أربعة والظاهر ان محله اذا
يتمونه بالاقرار أو بالبينه

يقبل الرجوع في غير الزمان حقوق الله كالشرب والسرقة من حيث سقوط الحد والقطع ولا يقبل الرجوع
عن الاقرار بالبلوغ أو الاحسان واعلم انه بسقوط الحد عنه وباقامته عليه لا يعود محصنا أبدا ولو قد فقه شخص
لم يعد أو قتله لم يقتص منه بل عليه البينة * (تنبيه) * لو أقر وأقيمت عليه بينة عمل بمقتضاها وان تأخرت
لانها أقوى في حقوق الله تعالى ولو حكم حاكم بعد ما كان استند حكمه بالبينه امتنع الرجوع والاقله الرجوع
اه قل على المحلى (قوله لكن يكف عنه) أي وجوب بالحد (قوله والاخذ) فلو هرب أو قال لا تعدوني انبع
ولا يترك لتلايؤدي الى التسلسل وضياح الحد كما يحتمل الاذرعى اه حل (قوله في قصة ماعز) أي لانه
قال ردوني الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعلوا احد حل (قوله فلا يسقط بالرجوع) أي ويسقط بغيره كدعوى
زوجته أو ملك أمه أو فان كونها حليته أو نحو ذلك اه شرح مر ولو شهدوا على اقراره بالزنا فان قال
ما أقرت فلا يقبل لان فيه تكذيبا للشهود بخلاف ما لو كذب نفسه فانه يقبل ويكون رجوعا سواء أكل ذلك
بعد الحكم أو قبله اه ع ش عليه (قوله ولو شهد أربعة الخ) لما فرغ من مسقط الاقرار شرع في
مسقط البينة اه عميرة وقوله من الرجال الخ وعلم كون الشهود في الاول الرجال وفي الثاني النسوة من
اثبات التاء في الاول وحذفها في الثاني على القاعدة النحوية اه زيادى وفيه نظر لانهم صرحوا بان محل رعاية
هذه القاعدة اذا كان المعدوم مذكورا اما اذا كان محدوما كما فيجب زالا من تأمل لكن في الشورى
مانه قوله أربعة الفصح عند الحذف للمعدوم استعمال التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث ومنه قوله عليه
الصلاة والسلام ثم أتبعه ستان شوال اه (قوله بانهما عذراء) أي أو رتقاء أو قرناء أي وليست غورا يمكن
تغيب الحشفة فيها اه حل (قوله ولا على ما ذفها) أي ولا على الزاني أيضا اه شرح مر (قوله لترت
المبالغة في الاقتضاض) أي وأمكن ذلك والاخذ ما ذفها وسكتوا عن حد الشهود والواطي و ينبغي عدم
حدهم اه حل (قوله حدث كما قاله الباقييني) سكت عن حد القاذف والشهود وينبغي علمه اه
حل (قوله ويستوفيه الامام الخ) أي لان الاستيفاء من وظيفة قال الشيخ عز الدين وانما يفرض لاولياء
المرتب بها كالتقصاض لانهم قد يتركون ذلك خوفا من العار ولو جلدوا واحدا من الاحاد ضمن والحرية تعتبر
وقت الوجوب اه سم (قوله أيضا ويستوفيه الامام) أي ويشترط عدم قصده لصارف اه شرح
مر فلو قصده اثم ولا ضمان لاهدار ميثوت زناه ان كان محصنا بخلاف البكر فان حده باق وما فعله الامام
لا يعتد به فيعيد وينبغي أن يعلم حتى يبرأ من أثر الاول وينبغي أنه لو مات بما فعله به الامام ضمنه لانه لم يمتن
حد اه ع ش على مر (قوله ومكاتب) أي كتابة صحيحة وان عجز نفسه والموصى باعتقافه اذا زنى
بعد موت الموصى وقبل اعتقافه وهو يخرج من الثلث اه حل (قوله ولم يحضره) فيه أنه حضر بنائبه
وهو أنيس اه حل (قوله قالوا وحضور جمع الخ) تبرأ منه لان السر مطلب بل لاورد أن الله ستر
يحجب عن عباده الستر بنوا أيضا خصه الشارح بقوله والظاهر الخ وبعبارة أخرى وجه التبري ما أشار اليه
بقوله والظاهر أن محله الخ وقوله والظاهر يشعربه لم يطلع عليه اه شيخنا (قوله وحضور جمع الخ) عبارة
شرح مر ونسب حضور الجمع والشهود مطلقا هو مقتضى اطلاقهم لكن بحث بعضهم أن حضور البينة
كاف عن حضور غيرهم وهو ظاهر ان أربداصل السنة لا كمالها ويندب البينة البداءة بالرجم فان ثبت بالاقرار
بدأ الامام انتهت (قوله ولم يحضر) أي البينة أما اذا حضرت اكتفى بها قال مر في شرحه ومحل ذلك في أصل
السنة لا كمالها اه ع ش (قوله ويعد الرقيق الخ) أي سواء في ذلك حد الزنا والقذف والشرب وكذا قطعه
في السرقة والحرابة اه عميرة (قوله غير المكاتب الخ) أي كتابة صحيحة وان عجز نفسه اه حل (قوله أو السيد)

ولم يحضر (ويعد الرقيق) غير المكاتب (الامام) له ومولايته (أو السيد) وهو أولى لانه أستر (ولو فاسقا) أو كافرا ورقيقه كافر (أو مكاتبا) لخبر
أي داود وغيره أقبحوا الحدود على ما ملكك أيمانكم

أى حيث علم قدر الحد وكيفية اه حل (قوله نعم المحجور عليه بنحو سفسه الخ) استدراك على قول المتن أو السيد وقوله المحجور عليه نعت للمحذوف أى السيد المحجور عليه وعبارة شرح مر وفي جواز إقامة الولي من أب وجد وصي وما كم وقيم الحد وجهان أحدهما الجواز انتهت (قوله فان تنازعا فالامام) وبحت ابن عبد السلام انه لو كان بين السيد وبين قنه عداوة ظاهرة لم يقيم عليه ويؤيد مع امر ان المحجور لا يزوج حينئذ مع عظم شفقتة فالسيد أولى واستشكل الزكشي بان له حذو اذا قذفه قد يرد بان مجرد القذف قد لا يولد عداوة ظاهرة اه شرح مر (قوله أولى للمام) أى من عموم الولاية (قوله والسيدة تعزيره) قال في الر وض وإقامة حد القذف وسائر الحدود حتى القطع وقتل الردة وفي القصاص وجهان اه قال في شرحه كلام الاصل ظاهر في ترجيح الجواز اه وبه جزم في العباب اه سم (قوله وسماع بينة بعقوبته الخ) أى كما يقيم العقوبة بسمع بينتها ثم قضية هذا سماعه اليانة على شرب الخمر وحد القذف وقطع السرقة والمخاربة وهو محتمل اه براسى اه سم (قوله ان كل أهلا لسماعها) ضعيف وكتب أيضا هذا مبني على ان إقامة الحدود من باب الولاية والصحيح انهم من باب الاصلاح فالملكاتب والكافر والفاسق والمرأة سماع ما ذكر حيث علم صفات الشهود اه حل

* (كتاب حد القذف) *

من حذم منع لنعم من الفاحشة أو من قدر لان الله قدره فلا تجوز الزيادة عليه اه شرح مر وقوله فلا تجوز الزيادة عليه مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقدوف اه سم على ج اه ع ش عليه وأخره عن الزنا لانه دون رتبة وقدرا والحد من حيث هو انتم اية الشيء أو طرفه وشرعا عقوبة مقدرة تجب على معصية مخصوصة حقا لله أولا آدمي أو لهما كالشرب والقصاص والقذف فانه لهما والمغاب فيه حق الا آدمي لما يشته والقذف لغة الرمي مطلقا وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير لتخرج الشهادة به فتفسير الشارح له بالرمي بالزنا لا يناسب واحدا من التعريفين الا أن يقال هو من التعريف بالاعم وسكت عنه هنالك كره في اللعان وهو من أكبر الكبائر ومن الكليات الخمس ومن السبع الموبقات وقاعه فاسق بنص القرآن والنساء كالحال بالاولى لانهم أحرض على الزنا لنقصهم نعم من قذف غيره في خلوة بحيث لا يسمعه الا الله والحفظة فليس بكبيرة موجبة للحد ولا يعاقب في الآخرة الا عقاب كذب لا ضرر فيه كالمروك وكن حد القاذف دون حد الزاني لانه أخف ودون حد المرتد لا مكان المرتد من دفع الحد عن نفسه باسلامه وانما لم تقطع آله كالسرقة تحفظا للعبادات والمعاملات وإبقاء لاشرف نوع فضل به الانسان كالم تقطع آله الزاني إبقاء للنسل اه قل على المحلى (قوله وتقدم بيان القذف في بابيه) أى تقدم بيان معناه لغة بانه مطلق الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير أى في مقامه وتقدم تقسيمه الى صريح وكناية والتمثيل لكل بامثلة كثيرة وتقدم كثير من أحكامه كقوله هنالك ومن قذف محصنا حدا أو غيره عزرائتهى (قوله واختيار) أى لان هذا وان علم مما سبق في الزاني الا أنه لم يذكره شرط بل ذكر ما يعلم منه وهو أن يكون خال عن الشبهة والا كراه شبهة اه حل (قوله وهو حربي) أى والقاذف حربي وقوله أو بآذنه أى باذن الغير وهو المقدوف وكذا قوله أو أصله وقوله كذا لا يقتل به ظاهر مرجوعه لجميع ما تقدم من قوله وهو حربي الخ وهو مسلم في غير المكره أما هو فتقدم انه يقتض من كالمكره بكسر الراء اه وعبارة شرح مر فلا يحده مكره عليه لرفع القلم عنه مع عدم التعبير وبه فارق قتله اذا قتل لوجود الجنابة منه حقيقة وكذا مكرهه لاحد عليه أيضا وفارق مكره القاتل بانه آله اذ يمكنه أخذ يده فيقتل به اذ لو لسانه فيقذف به انتهت (قوله أو مكره) ويجب على المكره على القذف التلفظ به لباعية الا كراه لا لغرض آخر كالتمني اه شرح مر وفي سم قوله أو مكره لم يعلم = كراهه وادعاهل قبل أولا أو قبل ان يحدت قرينة لا يبعد الثالث فليراجع اه (قوله كذا لا يقتل به) يفيد ان مورث الوالد له ان انحصر الارث فيه والا فغيره استيفاء

نعم المحجور عليه بنحو سفسه يقوم وليس له وصيا وقيما مقامه (فان تنازعا) فمن يحده (فالامام) أولى للمام (ولسيدة تعزيره) لحق الله تعالى ولحق غيره كما يؤدبه لحق نفسه (وسماع بينة بعقوبته) أى بموجبها بقيد رذته بقولي (ان كل أهلا) لسماعها بان كل رجل اعدا علما بصفات الشهود وأحكام العقوبة

* (كتاب حد القذف) *
تقدم بيان القذف في بابيه (شره له) أى لحدم (في القاذف ما) مر (في الزاني) من كونه ملزما للاحكام علما بالتحريم وهذا أولى بماعبر به (واختيار وعدم اذن) من المقدوف وهذا من زبادى (و) عدم (اصالة) فلا حد على من قذف غيره وهو حربي أو وصي أو مجنون أو جاهل بالتحريم قرب عهده بالاسلام أو بعد عن العلماء أو مكره أو بآذنه أو أصله كذا لا يقتل به

(و) لكن (يعز زمين) من صبي ومجنون لهما فروع غير نازح والتأديب (وأصل) لا يذاه ١٣٧ والتضريح من هذان زيادتي (وحدس

ثمانون) جلدة لآية والذين
رمون المحصنات فأم في الحر
لقوله فيها ولا تقبلوا لهم شهادة
أبدا أذ غيره لا تقبل شهادته
وان لم يقدف ولا جاع
الصحابة على ذلك (و) حد
(غيره) ممن به رق ولو بمعضا
فهو أعم من قوله والرفيق
(أر بعون على النصف) من
الحر لا جاع الصحابة عليه
والنظر في الحرية والرق إلى
حالة القذف لا تماوقت
الوجوب فلا تغير بالانتقال
من أحدهما إلى الآخر ولو
قذف وهو حر ثم استرق حد
ثمانين أو وهو رقيق ثم عتق
حد أربعين ولو قذف غيره في
خلوة لم يسمعه إلا الله والحلقة
فليس بكبيره موجهة للمسد
لخلوه عن مفسدة الأيذاء ولا
يعاقب في الآخرة إلا عقاب
من كذب كذبا لا ضرر فيه قاله
ابن عبد السلام (و) شرطه
(في المقتوف احصان وتقدم
في) كتاب (العان) بقولي
والمحسن مكلف حر مسلم
عفيف عن زنا وطع محرم
مملوك أو حر حليته وتقدم
شرحه ثم (ولو شهد بزنا دون
أربعة) من الرجال (أو) شهد
به (نساء أو عبيد أو أهل
ذمة) هو أولى من تعبيره
بكفرة (حدوا) لأنهم في غير
الاولى ليسوا من أهل

الجميع كما يأتي لأن حد القذف يورث كالتعزير لكن غير موزع على مقدار الارث ولذلك لومان المقتوف
مرتدا فلوارثه لولا الردة استيفاء لانه للتشقي ولو عفا عن بعضه لم يستطع منه شيء ولو عفا وارث على مال سقط
حقه ولا يستحق شيئا من المال ولو عفا عن قاذفه لم يعد قاذفه بعده فراجع اهـ قل على المحلى (قوله ولكن
يعز زمين من صبي ومجنون) ولو لم يتفق تعزير الصبي المميز على القذف حتى يبلغ سقطا قال الزركشي والقياس
مثله في المجنون الذي له فروع تميز إذا أفاق اهـ مر اهـ شوبري (قوله فليس بكبيره موجهة للمسد) أي لخلوه
عن مفسدة الأيذاء أي فهو صغير لان القذف انما يكون كبيرة إذا كان على وجه التعيير بان كان محضرة
الناس فيستدركون النفي للتعبد والمقيد معا ويدل لذلك قول الشارح ولا يعاقب في الآخرة إلا عقاب الخ اهـ
شيخنا وعجالة الشوبري قوله فليس بكبيره موجهة الخ قضيته أنه صغيرة وقياسه أن الغيبة القلبية صغيرة أيضا اذ لم
يحضره أحد فليجرح راتمت (قوله الاعتاب من كذب كذبا الخ) قضيته أنه لو كان صادقا فمما قذف به لا يعاقب
في الآخرة أصلا وهو ظاهر اهـ ع ش على مر (قوله بقولي والمحسن مكلف الخ) نعم لا يجب على الحاكم
البحث عن احصان المقتوف بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحصان تغليظا عليه لعصيانه بالقذف ولان
البحث عنه يؤدي إلى اظهار الفاحشة المأمور بسترها بخلاف البحث عن عدالة الشهود فإنه يجب عليه ليحكم
بشهادتهم لا تنفاه المعنيين فيه كذا نقله الرافعي عن الاصحاب وهو المعتمد اهـ شرح مر (قوله ولو شهد
بزنا دون أربعة الخ) ولا يقبل اعادتهم من الاولين اذا تم البقاء التهمة كفاسق ردقبا بخلاف نحو الكفرة
والعبيد لظهور تصهم فلا تمة اهـ شرح مر (قوله دون أربعة) ظاهره ان دون فاعل شهد وهو على مذهب
الانكس والكوفيين من ان دون طرف يتصرف أما على مذهب سيبويه وجهه والبصريين من انه
لا يتصرف فالفاعل مقدر معلوم من المقام ودون صفقة كما ذكر في ودونهم ما ينحس بالملامة اهـ شوبري وهذا
المقدر ذكره ج و مر بقوله - ما ولو شهد رجال مسلمون دون أربعة انتهى (قوله وحذر في الاولى من
الوقوع الخ) ولهم فيها تخليفه انه لم يزن فان نكل وحلفوا لم يحذروا وكذا لو تم النصاب بالزوج لكونه منهما
في شهادته بزناها أي لدفع عارها عنه أما لو شهدوا عند غير قاض فقد ذبحوا ولا يحسدوا جرح بزنا وان انفرد
لان ذلك فرض كفاية عليه ويندب لشهود الزنا فاعل ما يقع في قلوبهم كونه مصلحة من ستر أو شهادة وينجبه ان
العبرة في الصلحة بحال المشهود عليه لا الشاهد ولو قيل باعتبار حاله أيضا لم يعد اهـ شرح مر وقوله فان
نكل وحلفوا لم يحذروا أي ولا يحسدوا أيضا وقوله وكذا لو تم النصاب بالزوج أي فيحده هو وهم اهـ سم على
ج ويشكل ذلك بما تقدم عن العباب من ان الاربعة اذا شهدوا لا يحسدوا احدهم وان ردوا الفسقة هم وغاية
الامر ان الزوج ردت شهادته لعداوته ولوردت شهادته لاربعة لم يحسدوا فأي فرق بين كون الزوج واحدا من
الشهود وبين غيره اللهم الا أن يقال كلام العباب مصور بما اذا كانت الاربعة من أهل الشهادة
ظاهرا والزوج ليس من أهلها طاهرا وقوله ولا يحسدوا جرح بزنا وذلك بان شهد في قضية قادعي
المشهود عليه انه زان وأقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد بالزنا لاذكره ولا على المشهود عليه لان
غرضه الدفع عن نفسه لا التعبير انتهى ع ش عليه (قوله لان التقاص انما يكون الخ) كذا وجهه
الرافعي رحمه الله تعالى قبل وأحسن منه قول الحلبي انما ثبت التقاص في الدماء والاموال دون الاعراض لانه
لا يكاد يتحقق في الاعراض وذلك لانه اذا قيل له يازان فقد نال من عرضه لان السامعين قد يرون انه علم منه شيئا
فاذا قال له مثله المقتوف لم يقع موقعا لخروجه فخرج الجازاة فلم ينل من عرضه مثل ما قال الاول اهـ عميرة
اهـ سم (قوله والحدان لا يتفقان في الصفة) ظاهر العبارة ان حد القوي البسند يكون أشد ايلاما من حد

(١٨ - جل منهج خامس) الشهادة وحذر في الاولى من الوقوع في اعراض الناس بصورة الشهادة مخرج بالزنا الشهادة بالقرار به
فلا حد لانها لا تسمى قذفا (ولو تعاذا لم يتقاصا) لان التقاص انما يكون عند اتفاق الجنس والمفتوا الحدان لا يتفقان في الصفة لا اختلاف القاذف

والمقذوف في الخلقة وفي القوة والضعف غالبا (ولو استقل مقذوف باستيفاء) للمعد (لم يكف) ولو باذن لان اقامة الحد من منصب الامام نعم لسيد العبد القاذف فيه الاستيفاء منه وكذا المقذوف البعيد عن السلطان وقد قدر على الاستيفاء بنفسه من غير مجاوزة حد قوله الماوردي واعلم ان حد القذف يسقط باقامة البينة برتاب المقذوف و باترار مو يعفو به بالاعان في حق الزوجة * (خاتمة) * اذا سب شخص آخر فلا سحر ان يسببه بقدر ما سبه ولا يجوز سب أبيه ولا أمه وانما يسبهم باليس كذبا ولا قذفا نحو يا أحمق يا ظالم اذ لا يكاد أحد ينفلك عن ذلك واذا اتصرت بسببه فقد استوفى ظلامته وبرئ الاول من حقوقي عليه اثم الابتداء والاثم لحق الله تعالى

* (كتاب السرقة) *

فتح السب وكسر الراء ويجوز اسكانهم مع فتح السين وكسرهما والاصل في القطع بها قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وغيره مما ياتي (أركانها) أي السرقة الموجبة للقطع الآتي بيانه ثلاثة (سرقة وسارق ومسروق فالسرقة أخذ مال خفي من حرز مثله

ضعيفه فتختلف صورة الضرب وهذا لا يصح بل المراد ان تأثير الحد هو الذي يختلف وفي الحقيقة الذي يختلف هو التأثير الضعيف بتأثير الحد أكثر من قوى البدن به وصورة ضربهم ما واحد فعبارة شرح مر لاختلاف تأثير الحدين باختلاف البدن غالبا انتهت (قوله لم يكف) أي ويجب القصاص لومات الآن يكون باذن القاذف هذا محصل ما يفهم من الزكشي بخلافه من الرافي وغيره اه وعبارة التصحيح فان كان بالاذن فلا قصاص وكذا لاديه في الاظهر اه عمارة اه سم وعبارة شرح مر فان مات به قتل المقذوف ما لم يكن باذن القاذف كاهو واضح وان لم يمت لم يجز حتى يبرأ من الم الاول اه (قوله ولو باذن) أي من الامام أو القاذف اه شرح مر (قوله لان اقامة الحد من منصب الامام) لكن لا يستوفيه الا بطالب المستحق اه قل على المحلى (قوله وكذا المقذوف البعيد الخ) قضية التقيد به ان مستحق التعزير ليس له استيفاءه وان عجز عن رفعه للمحاكم ووجهه بان التعزير يختلف باختلاف الناس فليس له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المستحق ولو كان عارفا بذلك فلا يجوز له فعله فربما تجاوز في استيفائه عما كان يفعله القاضي لو رفعه فاحفظه وقوله عن السلطان أي او من يقوم مقامه ممن يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسي في قرى الريف وان لم يكن له ولاية القضاء اه ع ش على مر (قوله وبغوه) أي ولو على مال غيراته لا يثبت المال على القاذف اه شرح مر (قوله بقدر ما سبه) لعل المراد قدره عدد الامثل ما ياتي به الاول لقوله وانما يسبهم الخ اه حل وقوله بما ليس كذبا ولا قذفا أي وان كن ما أتى به الاول كذبا وقذفا وقد يقال في هذه لم يسببه بقدر ما ذكر حرر اه حل وعبارة ع ش على مر قوله بما ليس كذبا بقضية انه لو وصفه بنحو شرب نمر حوا بالسببه لا يعزم ان كن صادقا فيه وقضية قوله اذ لا يكاد أحد ينفلك عن ذلك خلافا لاشعاره بانه انما جاز ذلك للقطاع بصدق وهو يدل على ان المراد بقوله بما ليس كذبا ما لا ياتي فيه الكذب بخلاف ما يحتمل الصدق والكذب وان كان مطابقا لواقع اه ع ش على مر (قوله فقد استوفى ظلامته) أي قائم السبب سقط بما حصل من سب الاخر له في مقابلة فليس عليه الا اثم واحد هو اثم الاقدام (قوله وبرئ الاول من حقه) ظاهره وان كان الذي أتى به الاول قذفا وفيه نظر ظاهر وفيه ان الاعراض لا يقع فيها تقاض الا ان يقال سوغ في هذا الكثر وقوعه اه حل (قوله والاثم) أي المذكور أي اثم الابتداء قال فيه للعهد المذكور لان الثاني غير الاول تأمل

* (كتاب السرقة) *

آخرها عن القذف لانها دونها اذا الاعتناء بحفظ العرض أشد على ان المال وقاية له وسيأتي شرح القطع فيها لحفظ المال لانه أحد الكليات الخمس ولذلك ذكرت آخرها وكان الحد فيها بقطع آلتها لانه الاصل ولعدم تعطيل المنفعة عليه من أصلها اه قل على المحلى (قوله والسارق والسارقة) قدم السارق على السارقة عكس آية الزنا حيث قدم فيها الزانية على الزاني لان السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أشد شهوة (قوله أركانها أي السرقة الخ) لما ورد على هذه العبارة التفات ولزوم كون الشيء كذا لنفسه حاول الشارح اصلاحها بتفسير الضمير بالسرقة الشرعية حيث قال أي السرقة الموجبة للقطع يعني والمأخوذ كذا هو اللغوية وهي كفاي شرح مر أخذ الشيء خفية أي سواء كان المأخوذ مالا أو غير موزع سواء أخذ من حرز مثله أو غيره وعبارة شرح مر وأركان السرقة الموجبة للقطع سرقة كذا وقع في عبارتهم وهو صحيح فالمراد بالسرقة الثانية مطلق الاخذ خفية وبالأولى الاخذ خفية من حرز مثل انتهت وجبت تأمل في قوله فالسرقة أخذ مال الخ فان المتبادر منه انه تعريف للمعنى الشرعي فيرد عليه انه تعرض لبيان الاركان أولا فلا يحسن بعده التعرض لتعريف بل المناسب العكس ويرد عليه أيضا اهمال التكلم على شرط أحد الاركان وهو السرقة اللغوية وعادته انه اذا تكلم على شروط الاركان تكلم على الكل فالاولى ان يقال على بعدانه ليس مراده تعريف المعنى الشرعي بل مراده بيان شرط الركن الذي هو المعنى اللغوي فيكون كانه قال ويشترط في السرقة اللغوية التي هي ركن

المال عما لا يعتمد الاول
الهرب والثاني القوم والغلبة
و يدفعان بالسلطان وغيره
بخلاف السارق لاخذ خفية
فيشرع قطعه زجرا (وشرط
في السارق ما) مر (في القاذف)
من كونه ملتزما للاحكام علما
بالتحريم مختارا من غير اذن
واصاله وهذا أولى مما عبر به
(فلا يقطع حربي ولو معاهدا
ولا صبي ومجنون ومكره)
وما ذونه واصل (وجاهل)
بالتحريم قرب عهدا بالاسلام
أو بعد عن العلماء ويقطع
مسلم وذمي بمال مسلم وذمي
(د) شرط (في المسروق كونه
ربع دينار خالصا أو قيمته)
أي مقوما به مع وزنه ان كان
ذهبا ورمي مسلم خيرا لا يقطع
يسارق الا في ربع دينار
فصاعدا او البخاري خيرا يقطع
اليد في ربع دينار فصاعدا
وخبر قطع النبي صلى الله عليه
وسلم في مجن عنه ثلاثة دراهم
وكانت مساوية لربع دينار
والدينار المتقال وتعتبر قيمة
ما يساويه حال السرقة سواء
أ كان دراهم أم لا يخرج
بالخالص وما بعد مغشوش
لم يبلغ قيمته ربع دينار خالصا
فلا يقطع به والتقويم يعتبر
بالمضروب (فلا يقطع بربع
سبيكة أو حبل لا يساوي ربعا
مضروبا) وان ساواه غير
مضروب نظر الى القيمة فيما

لشرعية كون المأخوذ مالا وكون الاخذ من حر والمثل وأما كونه خفية فليس رائدا على المعنى اللغوي لما علمت
تأمل (قوله فلا يقطع مختلس) في المصباح خلست الشيء خلسا من باب ضرب اختطفته بسرعة على غفلة واختلسته
كذلك اه (قوله ويعتمد الاول الهرب) وما قيل من ان تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج
يرد بان القاطع شر وطا يميز بها كسبائي فلم يشمله هذا الاطلاق اه شرح مر (قوله بخلاف السارق) أي
لا يمكن دفعه بالسلطان لاخذ خفية فهو وتعليل لما تضمنه قوله بخلاف الخ (قوله علما بالتحريم) فلو علم
بالتحريم وجهل القطع قطع كافي تقايره من شر به الجراه طبلأوى اه سم (قوله وأصاله) أي وفرعية فلو عبر
بالبعضية لكان أولى وانما حمله على ما عبر به لانه الذي تقدم في القاذف اه حل وسياق في المتن ما نصه وكونه لاشبهة
له فيه الى قوله ولا يمال بعضه أو سيده (قوله فلا يقطع حربي ولو معاهدا) عبارة أصله مع شرح مر وفي معاهد
وهو من أقوال أحسنها ان شرط قطعه بسرقة قطع لا التزامه الاحكام والابان لم يشرط قطعه فلا يقطع لا تنفاء
الترامه قلت الاظهر عند الجمهور لا قطع بسرقة مال مسلم أو غير مطلقا كما لا يجد بالزنا والله أعلم اذ لم يلتزم احكامنا
فهو كالحربي نعم يطالب بردها سرقة أو بدله جزما ولا يقطع أيضا مسلم وذمي بسرقة مما ماله لاستحالة قطعها بما ماله
دون قطعه بما المسمما انتهت وقوله أو بدله جزما في هذا الصنيع اشعار بان الحربي لا يطالب وظاهر انه لو تلف
ماسرقة فلا ضمان عليه فان كان باقيا أو ممكن نزعه منه نزاع فلي تأمل اه سم على ج اه ع ش عليه
(قوله ومكره) ولا يقطع أيضا مكره بكسر الراء لم من عدم قطع التسبب ومن ثم لو كان المكره بالفتح غير
مميز أو أعجمي باعتقدا الطاعة كان آله للمكره فيقطع قطعا كالأمره بالا كراه اه شرح مر وعبارة سم قوله
ومكره قال الزركشي وقد يفهم من انتصار المصنف على المكره ان غير المكره هو الجاهل يقطع وليس كذلك
قال القاضي حسين هنا أصلا ان أحدهما المكره على القتل عليه القود والثاني المكره على الزنا لا حد عليه
فالختم به السرقة لان كلا منهما حق لله تعالى انتهت (قوله وما ذونه واصل) انظر وجه عدم ذكرهما
في المتن مع شبهة المخرجات بما مر في القاذف تأمل وقد يقال ان عدم القطع فيهما خاص بالا ذن والاصل بخلاف
غيرهما أو ان المأذون من الزنا ثم وهذا خاص فلي تأمل اه شويري (قوله ربع دينار) وربع الدينار
يبلغ الآن ثمانية وعشرين نصف فضة اه ع ش على مر (قوله أو قيمته) فان لم تعرف قيمته بالدينار
قوم بالدراهم ثم بالدينار فان لم يكن يحصل السرقة دينار اتقل لا قرب محل البها فيه ذلك كما هو قياس قطاره
ويقطع بربع دينار قراضة اه شرح مر وتوضي كلامهم ان سبيكة الذهب تقوم بالدينار وان كان فيه
تقويم ذهب بذهب خلافا للدارمي في قوله تقوم بالدراهم ثم تقوم بالدينار اه شرح الروض (قوله
أي مقوما به) أي يقينا بان يقطع المقومون بان قيمته ذلك والان لا يقطع وتعتبر مساواته للربع عند الانحراج
من الحرز فلا يقطع بما نقص عند الانحراج وان زاد بعد بخلاف عكسه اه زى (قوله مع وزنه ان كان ذهبيا)
هذا واضح ان كان غير مضروب فان كان مضروبا اعتبر الوزن فقط فلم ان غير المضروب من الذهب لا يكفي بلوغ
قيمته مع نقص وزنه والفضة تعتبر فيها القيمة وان كانت مضروبة اه حل وعبارة زى والحاصل انه يعتبر في
الذهب المضروب الوزن فقط وأما غير المضروب فيعتبر فيه الوزن والقيمة معا وأما الفضة فيعتبر فيها القيمة مطلقا
انتهت (قوله والبخاري خبر الخ) ذكره بعد الاول مع كونه أنص في المقصود وتوضي برواية الشيخين اه ع ش
وأني بالخبر الثالث لانه دليل لقوله أو قيمته (قوله في مجن) هو بكسر الميم ونفع الجيم وتشديد النون الترس
والبرق ونحوهما اه ع ش (قوله حال السرقة) أي الاخذ (قوله مغشوش لم يبلغ قيمته ربع دينار)
هل المراد قيمة المغشوش مع غشيه أو قيمة الخالص فقط اه حل لكن عبارة الروض او مغشوش خالصه
نصاب اه فظاهرها ان المنظور اليه الخالص وحده ومنها في شرح مر وج وعلى هذا يشكك عدم

هو كالعرض ولا يخاتم وزنه دون ربع وقيمه بالصنع ربع نظر الى الوزن الذي لا بد منه في الذهب وقولي أو حلي من زيادتي (ولا بما نقص قبل
انحراجه) من الحرز (عن نصاب)

بأكل أو غيره كالحرق لانتفاء كون المخرج نصابا ١٤٠ (ولا يبادون نصابين اشتركا) أي اثنان (في اخراجه) لان كلا منهما لم يسرق نصابا (ولا يغير

مال) ككلب وخنزير وخمر
اذ لا قيمة له (بل) يقطع
(بشوب رث) بثلاثة (في جيبه
تمام نصاب) وان (جهله)
السارق لانه أخرج نصابين
حرزه بقصد السرقة والجهل
يجنسه لا يؤثر كالجهل بصفته
(وبخسه) بلغ اناءه نصابا
وبآله (لهو) كطنبور (بلغ
مكسر هاذلك) لانه سرق نصابا
من حرز مولاناظر الى أن مافي
الاناء وما بعده مستحق الازالة
نعم ان قصد باخراج ذلك
اقتصاده فلا قطع (وبنصاب
ظنه فلو سالا تساويه) لذلك
ولا أثر لظنه (أو) بنصاب
(انصب من وعاء بنقبه) وان
انصب شيئا قبل ذلك (أو)
بنصاب (أخرج بعد فعتين)
بان ثم في الثانية لذلك (فان
تخلل بينهما) علم المالك
واعادة الحرز فالتاسعة سرقة
اخرى) فلا قطع فيها ان كان
المخرج فيها دون نصاب
بمخلاف ما اذا لم يتخلل علم
المالك ولا إعادة الحرز أو
تخلل احدهما فقط سواء
اشتره تلك الحرز أم لا فيقطع
ابقاء الحرز بالنسبة للاخذ
لان فعل الشخص يبنى على
فعله لكن اعتمادا لبقين
فيما اذا تخلل أحدهما فقط
عدم القطع (وكونه) أي
المسروق ملكا (لغيره) أي
السارق (فلا قطع بسرقة ماله)
من يد غيره (ولو) مرهونا أو

اعتبار الغش مع انه من جملة مال المسروق منه ولو كان المتبادر من قول الشارح لم تبلغ قيمته ان المنظور اليه
مجموع الغش والمغشوش تأمل (قوله باكل أو غيره) خرج البلع فلا يطلع جوهرة أو دراهم أو دنانير فلم يخرج
منه فلا قطع عليه لتزبل ذلك منزلة الاتلاف بخلاف ما اذا خرجت منه بعد ذلك فإنه يقطع كالأخراجها في وعاء
أو غيره اهـ تقرير اهـ زى (قوله ولا يبادون نصابين اشتركا في اخراجه) ولا يشكك نظيره من القصاص
لان الفرق ظاهر وان كان أحدهما غير ميمز فهو كالألة اهـ برلى وخرج بقوله دون نصابين مالا واشتركا في
اخراج نصابين أي فأنهم - ما يقطع على كل منهما لا يطبق حمل ما يساوى نصابا بخلاف ما نقله في شرح
الروض عن القمولى اهـ سم (قوله بل بشوب رث الخ) اضربا بتثنية يشير به الى ان قوله كونه ربع دينار
أي ولا يضرحه ولا ظن خلافه ولا اقترانه بشي مستحق الازالة ولا عدم اخراجه فقوله كونه ربع دينار رأى
أخذا واخراجا أو اخراجه فقط وان لم يأخذه اهـ شيخنا (قوله رث) في المختار الرث بالفتح البالي وجمع رثا
بالكسر وقدرت رث بالكسر رثا بالفتح وارث الثوب أخلق وارث فلان على ما لم يسم فاعله حمل من المعركة
رثا أي جريحا وبه رمق اهـ وفي المصباح رث الشيء يرث من باب قرب رثوته ورثا خلق فهو رث وارث
بالا فمثله ورث هيئة الشخص وأرث ضعفه وهانت وجمع الرث رثا مثل سهم وسهام اهـ (قوله وبآلة
لهو) ومثل آلة اللهو آنية نقد وصنم ان أخرجه لكسر أو تغيير لانه غير محرر شرعا اذ لكل من قصد كسره ان
يدخل محله ليكسره والوجه انه لو قارن قصد الدخول أو الاخراج فقط لم يقطع وهذا هو المعتمد اهـ زى (قوله أو
انصب من وعاء) أي وان لم يأخذه ومثل النقب قطع الجيب اهـ زى وبذلك يلغز ويقال لشخص يقطع
وان لم يأخذ مالا ولم يدخل حرزا وبعبارة سم قوله أو انصب من وعاء أي فلا يشترط الاخراج بالسيد ونحوها
بل هذا في معنى ذلك انتهت (قوله واعادة الحرز) أي بخو غلق الباب وصلاح ثوب من المالك أو نائبه دون
غيره - ما كما اقتضاه كلام الروض فان لم يكن كالأول حيث وجد الاحرار كالا يخفى اهـ شرح مر (قوله أو
تخلل أحدهما فقط) ويتصور في إعادة الحرز باعادة غيره له بان اعاده نائبه في اموره العامة مع عدم علم المالك
اهـ ع ش على مر (قوله ابقاء الحرز بالنسبة للاخذ) هذا ليس له معنى فيما اذا تخللت الاعادة دون العلم
لانه حرز بالنسبة له ولغيره وأيضا كيف يقطع والفرض ان المخرج نائبه دون نصاب في كلامه مؤاخذة من
وجهين بل من ثالث أيضا وذلك لان اطلاقه بهم تصورا إعادة المالك من غير علم وهو محال اهـ سم وكتب
على ج بعد نقله ما ذكر بالحرف مانصه وأما اخذات الثلاث واردة على الشارح كالا يخفى مع تمكن منع
محالية الثالث لجواز ان يشتبه حرز المالك بغيره فيعلمه على ظن انه لغيره من غير ان يعلم السرقة ودفع
قوله وأيضا الخ بان القطع انما هو بمجموع المخرج نائبه والمخرج أو لا لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع
الأول أيضا بانه لما أعاد من غير علم جعل قوله بالنسبة للسارق اقوا تليظا عليه - هذا ويمكن الجواب عن الثالث
أي بان يعلم المالك انه حرز ولم يعلم بالسرقة كان وجدا الجسد أو منصرفا ولم يعلم سرقة شي من البيت اهـ
ع ش على مر (قوله وكونه ملكا لغيره) أي مع اتحاد المالك أو تعدده مع الشركة فيه بخلاف ما لو تعدد
المالك من غير اشتراك في المسروق فلا يبنى القطع من أن يسرق تمام النصاب لبعض المالك أو لكل منهم
والا فلا قطع وبعبارة ج في الدرر الآتي نصها والوجه ان من سرق من حرز واحد عينين كل المالكين بمجموعهما
نصابا لا يقطع لان دعوى كل بدون نصاب ويؤيد ما يأتي في القطع ان شرط النصاب لجمع اشراكهم فيه
واتحاد الحرز انتهت (قوله بل أو قبل الرفع) أي وان طالت المدّة لان من شرط القطع أن يطلبه المالك وحيث
ملكه لا يتصور رفعه للقاضي وطلبه منه اهـ ع ش (قوله ولا بما اذا ادعى ملكه) أي أو انه ملك السيد
أو بعضه أو انه أخذه من الحرز بأذنه أو بالحرز مفتوح أو انه دون نصاب وان ثبت كذبه كالأول ثبت رثاه بامرأة
فادعى أنها حليته اهـ زى وهذا عند الشيخ أبو حامد من الحيل المحرمة وعد دعوى الزوجية من الحيل

المباحة اه سم (أقول) ولعل الفرق بينهما ان دعوى الملك هنا ترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه وثبوت الملك فيه لا يتوقف أصله على بينة بخلاف الزوجة فان صحة النكاح تتوقف على حضور الشهود وعدالتهم وعدالة الولي فكان ثبوته أبعد من ثبوت الملك مع شدة العار اللاحق لغايله بل ولا يختص العار به بل يتعدى منه الى المزني بها والى أهلها فجوز دعوى الزوجة فيه توصلا الى اسقاط الحد والى دفع الضرر اللاحق لغير الزاني بخلاف السرقة فان ثبوت الملك فيها أقرب من ثبوت الزوجة فجوز دعوى الملك لاسقاط القطع ولا كذلك دعوى الزوجة اه ع ش على مر (قوله أيضا ولا بما اذا ادعى ملكه) أى وان قامت بينة بل أو حجة قطعية بكذبه كما اقتضاه اطلاقهم ولو أنكر السرقة الثابتة بالبينة قطع لانه مكذب البينة مريحا بخلاف دعوى الملك اه شرح مر (قوله ولا بما فيه شركة) خرج بالمشترك ما يخص الشريك فيقطع به على ما قاله القفال لكن الوجه ما حرم به المأوردى انه ان اتحد حرزهما لم يقطع أى مال يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخذما بما أتى قبيل قوله أو أجنبي المصوب والاقطع اه ع ش عابسة (قوله ولا يقطع بما اتهم به ولو قبل قبضه) بخلاف الموصى له بعد الموت وقبل القبول فانه يقطع لانه مقصر بعدم القبول اه حل (قوله فيقطع بام ولد) خصها بالذکر لانه ربما يقال انها مستحقة للعقب فيكون شبهة اه شيخنا والاولى ان يقال فيها وفي الذين بعدها خص الثلاثة بالذکر لخلاف فيها وعبارة أصله مع شرح مر والاصح قطعه بام ولد سرقة فائمة أو مجنونة كسائر الاموال والثاني يقول لا تضعف الملك فيها ولا تظهر قطع أحد الزوجين بسرقة المال الا نزلهم يوم الادلة والثاني المنع للشبهة فانما تستحق النفقة عليه وهو مالك الحجر عليها والمذهب قطعه بباب مسجد وجذعه وتاريزه وسوار به وسقوفه وقناديله المعدة للزينة لعدم اعداد ذلك لاتقاع الناس بل لتحصينهم وعمارته وأبنته ورأى الامام تخرىج وجه فيها لانهم من أجزاء المسجد وهو مشترك انتهت وقوله لا يجصره وقناديل تسرج فيه الخ تخلص هذه المسائل بالذکر لخلاف فيها كما يعلم من مراجعة عبارة أصله (قوله بان كانت مكرهة الخ) أى أو مغمى عليها أو سكرانة قال الزركشى أو عيباء لعدم التمييز كسائر الاموال بخلاف العاقلة المستيقظة المختارة البصيرة اقدرتهم على الامتناع وكلم الولد في ذلك غيرها كما فهم بالاولى ولا قطع بسرقة مكاتب ومبعض لما فيه من مظنة الحرية ولا يشكل بام الولد ويقال الحرية فيها أقوى منها في المكاتب لعوده للرق بأدنى سبب بخلافها لان استقلاله بالتحرف صير فيه شبهة بالحرية أقوى مما فيها لانه مستقبل متوقع وقد لا يقع اه شرح مر (قوله وبمالة زوجة الحر زعنه) المراد بالحر زعنه أن يكون في دار وهذا في دار بخلاف مالو كانا في دار واحدة كأن كان أحدهما في بيت مغلق والآخري بيت مغلق وكانا داخل الدار فانه لا قطع كما في القوت للاذرى اه شرح مر وعبارة من قوله الحر زعنه أى بان يكون بيت آخر غير الذى هما فيه أما لو كانا في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق مغلق مثلما انتهت ثم رأيت في ع ش على مر عند قول المصنف الا ترى نعم ان كان السارق في صورة غلق البابين أحد السكان الخ ما يقتضى انه لا يتقيد احراز مال كل من الزوجين عن الآخر بكونه بيت آخر غير الذى هما فيه بل يكفي في حرز مال كل عن الآخر كونه بصندوق مغلق عليه ولو كان في البيت الذى هما فيه اه (قوله لعدم الادلة) وشبهة استحقاق الزوجة النفقة والكسوة في مال الزوج لا أثر لهما لانهما مقدرة ومحدودة فارقا لبعض والقن وأيضاً الغرض انه ليس لهما عند شئ منهما فان فرض ان لهما شيان من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم تقطع كذا ان سرق مال عديته بقصد ذلك ولو ادعى جود مسدونه أو مما طلت صدق كما يحتمل الاذرى لاحتمال صدق ولا قطع عليه بسرقة طعاما من طعام لم يقدر عليه ولو ثبت عال اه شرح مر وقوله وأخذته بقصد الاستيفاء ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد في الرقيق والاصل والفرع والفرق يمكن اه سم على ج أقول لعله استحقاق نحو الأصل والرقيق الكفاية بلا تقدير فكان ذلك كملك نفسه بخلاف الزوجة فانما تأخذ بدل ما استقر لها من الدين فلم يشبه

لاحتمال ما ادعاه فيكون شبهة (ولا بما فيه شركة) وان قل نصيبه منه لان له في كل جزء حقا وذلك شبهة ولا يقطع بما اتهم به ولو قبل قبضه لشبهة اختلاف الملك (ولو سرقا) أى اثنان (وادعى أحدهما انه) أى الموقوف (له أو لهما فكذبه الاخر) وأقر بانه سرقة (قطع الاخر دونه) علاما بقرارهما فان صدقه أو سكت أو قال لا أدري لم يقطع كالدعى لقيام الشبهة (وكونه لا شبهة فيه) لخبر ادرؤا الحدود بالشبهات (فيقطع بام ولد سرقة معذورة) بان كانت مكرهة أو غير مكرهة فائمة أو مجنونة أو أعجمية تعتقد وجوب طاعة الاثم لانها ملوكة مضهونة بالقيمة وقول معذورة أعم من قوله فائمة أو مجنونة (وبمالة زوجة) الحر زعنه ذكره كان أو أنثى لعدم الادلة

وساريت له لانه يعدل تحصيله
وعمارته لا لا تتفاديه
وتعبري بذلك اعم من
تعبيره باب مسجد وجذعه
(لا يحصره وقتاديل تسرج)
فيه وهو مسلم لانه يتفاديه
كالتفاديه بيت المال بخلاف
الذي بخلاف القناديل
التي لا تسرج فهي كباب
المسجد (و) لا بحال يتفاديه
وهو مسلم وان كان غنيا
لانه فيه حال ذلك قد
يصرف في عمارة المساجد
والرباطات والقناطر فينتفع
بها الغني والفقير من المسلمين
لان ذلك مختص بهم بخلاف
الذي في قطع بذلك ولا ينظر
الى اتفاق الامام عليه عند
الحاجة لانه انما يتفق عليه
للضرورة وبشرط الضمان
ككفي الاتفاق على المضطر
واتفاده بالقناطر والرباطات
للتبعية من حيث انه فاطن
ببلاد الاسلام لا لاختصاصه
بحق فيها وقولي وهو مسلم من
زيادتي وهو قيد في المستلثين
كما قرر (و) لا (مال صدقة
(و) لا) موقوف وهو مستحق
فيهما ككونه في الاولى ضميرا
او غارا للذات البين او غاريا
وفي الثانية أحد الموقوف
عليهم الشبهة بخلاف ما اذا
لم يكن مستحقا فيهما وعليه
يحمل كلام الاصل في الثانية
وتعبري بمسحق اعم من
تعبيره بفقير (و) لا (مال
بعضه) من أصل أو فرع (أو
بعضه)

ما تأخذه ملك نفسه فاحتاجت القصد وقوله كذا ن سرق مال مدينه في الروض وشرحه فان سرق مال غيره
الجاحد للدين الحال أو المماطل وأخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع لانه حينئذ مأذون له في أخذه شرعا ولا قطع وغير
جنس حقه كقوله أي كنس حقه في ذلك ولا يقطع برأيه على قدر حقه معه وان بلغ الزائد نصا باه وقضيته القطع
بسرقه مال غيره الجاحد للدين الموجل اه سم على ج أي وكذا بسرقه مال غيره المماطل * (فرع)
لو سرق مال المرتدين بني أن يوقف القطع فان عاد للاسلام قطع السارق وان مات مرتدا فان كان له حق في مال
التي فلا قطع ولا انقطع كذا وأفتى عليه مر بخلافه مر اه سم على المنهج اه ع ش عليه (قوله)
وبنحو باب مسجد ويلحق به ستر الكعبة فيقطع سارقه على المذهب ان خبط عليها لانه حينئذ محرز وينبغي
أن يكون ستر المنبر كذلك ان خبط عليه ولا قطع بسرقه مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد ولو غير قارئ
لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارئ فيه كقناديل الاسراج اه س رل (قوله لانه يعدل تحصيله) بخلاف
المنبر ودكة المؤذن وكري الواعظ فلا يقطع بها وان كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذنا ولا واعظا اه
شرح مر وقوله بخلاف المنبر الخ أي لان هذه المذكورات ليست لتخصيص المسجد ولا لزيادته بل لانتفاع
الناس بسماع الخطيب والمؤذن والواعظ عليها لانهم يتفادون به حيثئذ لا يتفادون به لو خطب أو أذن
أو وعظ على الارض اه رشيدى (قوله لا يحصره) أي المدة للاستعمال أما حصر الزينة فيقطع بها
اه س رل وينبغي ان يلحق بالحصر المدة للاستعمال أبواب الاخلية لانها اتخذت للستر بها عن أعين الناس
اه ع ش على مر ومثل الحصر البلاط والرخام وبسطه المعدة للفراش والدكة والمنبر بخلاف بكرة
بترمسبلة وفريق بان نحو حصر المسجد قبل انتفاع الناس بها لانها بخلاف البكرة لانها وسيلة لتحصيل
المقصود الذي هو الماء وهذا المعتمد عدم القطع ببكرة البئر اه حل * (فرع) * قال شيخنا ويجري
ذلك في نحو فوط الحمام وطاساته فلا قطع بها مطلقا أي ولو دخل بقصد سرقته لانها غير محرزة لجواز دخوله
اه قل على المحلى (قوله وقتاديل) جمع قنديل وهو يكسر القاف معروف وزنه فعيل لا فتعليل
وقفع القاء لحن مشهور اه شورى ومثل القناديل ماهي معلقة به من نحو سلسلة اه حل (قوله بخلاف
الذي) أي في قطع بالسرقه مطلقا من المسجد أما سرقته من كنائسهم فينبغي ان يجري فيها تفصيل المسلم في سرقته
من المسجد المذكور اه ع ش على مر (قوله ولا مال بيت مال) أي التي لم يفرز لغيره ممن له سهم
مقدر كذوى القربى فيقطع به دون المقدر لنحو العلماء قاله البلقيني اه زى (قوله أيضا ولا مال بيت مال)
ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كافي المال المشترك اه سم (قوله بخلاف الذي) وكذا
مسلم لا يستحق الانتفاع بها بان اختص بطائفة ليس هو منهم كما هو قضية التعليل اه زى (قوله ولا مال
صدقة) أي سواء سرق منها أو من مال وجبت فيها وان لم يكن من جنسها كمال تجارة اه قل على المحلى (قوله)
وفي الثانية أحد الموقوف عليهم) أي وككونه في الثانية أحد الموقوف عليهم أي أو أبا الموقوف عليه أو ابنه
وعبارة شرح مر والادع قطع بموقوف على غيره ممن ليس نحو أصله ولا فرع ولا مشاركاته في صفته من صفاته
المعتبرة في الوقف اذا شبهه فيه حيثئذ ممن ثم يقطع بسرقته موقوف على جهة عامة كبكرة بترمسبلة وان كان
السارق ذميا كما قاله الرويانى لانه فيها حق ولا ينافيه ما مر في بيت المال لان تحول لفظ الواقف صير من جهة
الموقوف عليهم وان سلمنا انه بطريق التبعية فكانت الشبهة هنا قوية تجسد او سواء قلنا الملك في الوقف لله تعالى
أو للموقوف عليهم لانه ملك لازم وان كان ضعيفا أو ما غلة الموقوف المذكور فيقطع بها تطعا لانهم ملك الموقوف
عليه اتفاديا بخلاف الموقوف انتهت (قوله بخلاف ما اذا لم يكن مستحقا الخ) ظاهر كلامهم قطع البطن الثاني
في وقف الترتيب لانهم حال السرقه ليسوا من الموقوف عليهم باعتبار الاستحقاق ويحتمل خلافه لشبهة صحة
صدقانهم من الموقوف عليهم اه ج اه س رل (قوله ولا مال بعضه) أي سواء كان السارق حرا أم عبدا

كما صرح به الزركشي وقوله أو أصل سيده أو فرع أي أو نحوهما من كل ما لا يقطع السيد بسرقة مثله لشبهة استحقاق النفقة ولأن يده كيد سيده ولا فرق كما يحسنه الزركشي بين اتفاقهما دينيا واختلافه ولو ادعى القن أو القريب كون المسروق ملك أحد من ذكر لم يقطع وإن كذبه كقولنا أنه ملك لمن ذكر أو سرق سيده ما ملكه ببعضه الحرف فكذلك الشبهة اه شرح مر (قوله وكونه محرزا الخ) عبارة أصله مع شرح مر الشرط الرابع كونه محرزا وإنما يتحقق الإحراز للمسروق من قوى متيقظ أو حصانة موضعه وحدها أو مع ما قبلها كما يعلم مما يأتي لأن الشرع أطلق الحرز ولم تضبطه اللغة فرجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف الأحوال والأوقات والأموال وإنما اشترط ذلك لأن غير المحرز ضائع بتقصير مالكه ولا يرد على ذلك الثوب لو نام عليه فهو محرز مع اتفاقهما لما لأن النوم عليه المانع من أخذه غالباً ما تزل منزلة ملاحظته وما هو حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم مما يأتي في الاصطبل وقد علم من ذلك أن أو في كلامه مانعة خلة لا مانعة جمع انتهت (قوله بلحاظ) أي ملاحظة أي نظره بالعين واللمحاط مصدر للاحظه وقوله بكسر اللام أما بفتحها فهو ونحو العين مما يلي الأذن أما الذي من جانب الأنف فهو الموق اه روى وقوله دائماً أي عرفاً وقوله أو حصانة أي قوة ومنفعة للموضع أي عسراً وقوله مع لمحاط في بعض أي عرفاً فقول المتن عرفاً راجع للثلاثة وقول الشارح ولا يقدح في دوام اللحاط الخ الأولى ذكره بسبب لغة التفريع لأنه فهم من قوله عرفاً (قوله أيضاً بلحاظ دائماً أو حصانة) عبارة أصله مع شرح مر فإن كان به صحراء أو مسجد أو شارع أو سكة منسدة أو نحوها وكل منها لاحتصانه له اشترط في الإحراز دوام لمحاط بكسر اللام نعم الفترات للعارضات عادة لا تمنعه فلو تغلب واحد فها قطع اه انتهت (قوله أو حصانة) في المختار الحصن واحد الحصون يقال حصن حصين بين الحصانة وحصن القرية تحصيناً بنى حولها وتحصن العدو وأحصن الرجل إذا تزوج فهو محصن بفتح الصاد وهو أحد ما جاء على أفعل فهو مفعول وأحصنت المرأة عفت وأحصنها زوجها فهي محصنة ومحصنة قال ثعلب كل امرأة عفيفة فهي محصنة ومحصنة وكل امرأة متزوجة فهي محصنة بالفتح لا غير اه (قوله أيضاً أو حصانة موضعه) وقد يدل له بالمقابر المتصلة بالعمارة وكذا الدور عند أغلقها وقد يرد بان هذا المثل عن أصل الملاحظة نعم قد يدل له بالراقة على المتاع اه ع ش على مر (قوله مع لمحاط في بعض الخ) أي تعلم أنه قد تنكح الحصانة وحدها اه سم على ج وقد يجتمعان اه ع ش على مر (قوله لأن الحرز يختلف الخ) قال الغزالي رحمه الله تعالى الحرز هو الذي لا يعد صاحبه مضيعاً اه فلو دقن ماله بالصحراء بحيث لم يطلع عليه أحد فلا قطع بسرقة اه عميرة اه سم (قوله فعرصة دار الخ) الغرض من هذا بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع الحرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتبار من قوله الآتي ودار منفصلة الخ اه سم على ج اه ع ش على مر وفي المصباح عرصة الدار ساحتها وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء والجمع عراض مثله كلبه وكلاب وعروضات مثل سجدة ومجذبات وقال أبو منصور الثعالبي كل بقعة ليس فيها بناء فهي عرصة وفي كلام ابن فارس نحو ذلك وفي التهذيب وسعت ساحة الدار عرصة لأن الصبيان يعرضون فيها أي يلعبون ويعرحون اه (قوله وتخزن) بفتح الزا أي ما يخزن فيه الشيء قاله في شرح الروض في باب قبض المبيع اه شورى وعبرة ع ش قوله وتخزن قال في المصباح خزنت الشيء خزناً من باب قتل جعلته في الخزن ووجهه مخازن مثل مجلس ومجالس وذكر في الخاتمة ما يفيد أن القياس فيه الفتح فيكون الكسر مخالفاً للقياس انتهت (قوله ونوم بنحو صحراء الخ) وكذا يقطع بأخذ خاتم نائم أو عمامته أو مداه من أصبعه الذي لم يكن متخللاً وكذا في غير الأتلة العليا أو من رأسه أو رجله أو كيسه نقد شده بوسطه وتزاع البلقيني في التقييد بشد الوسط في الأخير فقط بان المدرك انتباه النائم بالأخذ وهو مستوفى الكل وبان إطلاقهم الخاتم يشمل ما فيه فص عين رد بان العرف بعد النائم على كيس نحو التقدم فطادون النائم وفي أصبعه خاتم عين وأيضاً لا انتباه بأخذ الخاتم

أو أصل سيده أو فرع له لشبهة استحقاق نفقته عليهم (وكونه محرزاً بلحاظ له) بكسر اللام (دائم أو حصانة) لموضعه (مع لمحاط له) (في بعض) من أفرادها كما يعلم مما يأتي (عرفاً) لأن الحرز يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات ولم يحده الشرع ولا اللغة فرجع فيه إلى العرف كالقبض والاحتياض ولا يقدح في دوام اللحاط الفترات العارضة عادة (عرصة دار وصفتها حرز نحسب آنية وثياب) أما نفسها ما خرز بيوت الدور والخانات والأسواق المنبوعة (وتخزن حرز حلي ونقد) ونحوهما والتصرع بمهذمان زيادتي (ونوم بنحو صحراء)

أو توسده حرزله) ومحلها في
توسده فيما بعد التوسد حرز
له والا كان توسد كسابقه
تقدأوجوه فلا يكون حرزاً
له كذا ذكره الماوردي والرويانى
تعبيري بنحو صحراء أعم من
تعبيره بصحراء أو مسجد
(لأن وضعه بقربه بلا
ملاحظ قوى) بحيث يمنع
السارق بقوة أو استغاثه
(أو انقلاب) عنه ولو قلب
السارق فليس حرزاً بخلاف
ما إذا كان في الأولى ملاحظ
قوى ولا زحمة أو أكثر
الملاحظون وذكر حكم
الوضع بقربه في غير الصحراء
من زيادتي (ودار منفصلة
عن العمارة حرز بملاحظ
قوى يقظانهم أو لمع فتح
الباب أو نائم مع اغلاقه) على
الاقوى في الروضة والأقرب
في الشرح الصغير وهو من
زيادتي وإن اقتضى كلام
الأصل خلافة فإن لم يكن بها
أحد أو كان بها ضعيف وهى
بعبءة عن الغوث ولو مع
اغلاق الباب أو نائم مع
فتحها فليست حرزاً والحق
بإغلاقها ولو كان مردوداً
ونام خلفه بحيث لو فتحه لأصابه
واتبه أو أمامه بحيث لو فتح
لانتبه بصريه أو مالونام فيه
وهو مفتوح (و) دار
(منفصلة) بالعمارة (حرز
بإغلاقه) أى الباب (مع
ملاحظ ولو نائم) أو ضعيفاً
(ومع غيبته من أمن نهاراً)

أسرع منه بأخذ ما تحت الرأس وظاهر في نحو سوار المرأة أو خلفها أنه لا يحرز جعله في يدها أو رجها إلا أن
عسرا حرجه بحيث يوقظ النائم غالباً أخذاً مما ذكره في الخاتم في الأصبع اه شرح مر وقوله في يدها
أو رجها أى وأن كانت نائمة بينتها فلا بعد نفس البيت حرزاً اه عش عليه (قوله كمسجد وشارع) أى
ومملوك غير موصوب اه شرح مر ومفهوماً أنه لو نام في مكان مغصوب لا يكون مأمراً به ووجهه بان
المسروق منه متعدد بخوله المكان المذكور فلا يمكن المكان حرزاً وسيأتى التصريح به في كلام المصنف في الفصل
الآتى اه عش عليه (تنبيه) من هذا يعلم أن ثياب التصارين والصباغين ونحو ثياب أيام
الزينة ولو نفيسة ونحو خشب أو جذوع خفيفة مرمية في الأزقة ولو على باب دار مال كها غير حرزاً بملاحظ
وأما الثقبه فمحرز في الأزقة ولو بملاحظ في الصحارى إلا بحفاظ اه قل على المحلى (قوله لأن وضعه
بقربه الخ) يفيد أنه لو وضعه بقربه في المسجد فلا قطع كالصحراء وهو كذلك لإباحة المسجد لكل أحد كالصحراء
بل لو أغلق أبواب المسجد على متاعه فالوجه أنه لا قطع حيث لا ملاحظ قوى لأنه يجوز للسارق دخول المسجد
لإباحته واستحقاقه الانتفاع به فليس حرزاً في حقه بل وإن دخل بقصد السرقة فيما يظهر لأنه قصد دخول
غير حرز السرقة ومثل ذلك لا قطع به وقصد السرقة لا يصير دخوله ممنوعاً من حيث هو دخول المسجد والممنوع
هو القصد فعلم أن المسجد إذا أغلق لا يقاس بالدار المغلقة وقد عرضت ذلك كله على الطبرلاوى فأقر موافقاً ثم
على مر فارتضاء اه سم (قوله بحيث يمنع السارق بقوة أو استغاثه) فإن ضعف بحيث لا يبالى به السارق
وبعد محله عن الغوث فلا حرز اه شرح مر (قوله فليس حرزاً) أى لزاله قبل الأخذ أو ما قول
الجوينى وابن القطان لو وجد حلاً صاحبه نائم عليه فالتقاء عنه وهو نائم قطع فرد وقد صرح البغوى بعدمه
لأنه قد رفع الحرز ولم يمتك وقد علم من كلامهم الفرق بين هتك الحرز ورفع من أصله ويؤخذ منه أنه لو أسكره
فغاب فأخذ ماله لم يقطع لأنه لا حرز حيث اه شرح مر وقياس ذلك أنه لو كان ثقب النوم بحيث لا يتنبه
بالنحويل السديد ونحوه لم يقطع سارق ماله وعليه اه عش عليه (قوله لا يتنبه بصريه) في المختار
وصر القلم والباب بصرياً بالكسر صرير أى صوت اه (قوله ومالونام فيه) أى الباب أى وكن بحيث لو تخطاه
لانتبه (قوله ودار منفصلة بالعمارة) أى بدور مسكونة وإن لم تحط العمارة بجوانبها كما اقتضاء إطلاقهم وهرق
بينهم وبين ما يأتى في المشايبة بأن الغالب في دور البلد كثرة طرقها وملاحظتها ولا كذلك ابنته المشايبة ولو
فتح داره أو حائطه لبيع متاع فدخل شخص وسرق منه فإن دخل بغير إذنه أو به لبسرق قطع أو ليشترى فلا
ولو أذن للناس في دخول نحو داره لشرأ قطع من دخل سارقاً لا مشترى أو إن لم يأذن قطع كل داخل اه
شرح مر وقوله ولو أذن للناس في دخول داره منه الجام فدخله لفعل وسرق منه لم يقطع حيث
لم يكن ثم ملاحظته بخلاف الإكفاء فيه بالواحد أو أكثر بالنظر لكثرة الزحمة وقائها ومنه أيضاً ما جرت به
العامة من الأمطة التى تفعل في الأفراح ونحوها إذا دخلها من أذن له فإن كان بقصد السرقة قطع والأقلاً أما
غير المأذون له فبقطع مطلقاً وكون الدخول لغير السرقة لا يعلم إلا منه فلا بد من دخوله لغير السرقة لم يقطع اه
عش عليه (قوله بإغلاقه مع ملاحظ الخ) ونظر الطارقين والجيران غير مفيد بخرد في هذا بخلافه بأمنعة
في أطراف الحوائط لو توقع نظره سم عليها دون أمتعة الدار ويحجب فحين يدار كبيرة مشتملة على محال لا يسمع من
بأحد هان يدخل إلا أنحرته لا يحرز به إلا ما هو فيه وإن من يلبسها لا يحرز به ظهرها إلا أن كان يشعر عن
بعد البها منه بحيث يرامو يترجبه اه شرح مر (قوله نهاراً) والحق به ما بعد الغروب إلى انقطاع غالب
الطارقين عادة كلاً لا يخفى وقوله ليلاً والحق به ما بعد الفجر إلى الاسفل اه شرح مر (قوله لامع قهقهونومه)
هذا بالنسبة لما فيها ما أبوابها وحلقها ورخاها وأجرها ونحو ذلك فإنه يقطع به فإن كل ذلك محرز بالتركيب
والبناء وكذا ينبغي أن يجري مثل هذا فيمالونام نهاراً من أمن والباب مفتوح لكن لم أر من صرح به ثم

ولامع غيبته زمن خوف ولونهاراً وزمن أمن ليلاً أو الباب مفتوح فليست حرزاً ووجهه في البطان الذي تغلقه السارق تصير في المراقبة مع فتح الباب المعلوم ذلك من قولنا هنا باغلا تعوقه امريلهاط دائم (وخيمة وما فيها ١٤٥ بصحراء لم تشد أطنابها ولم ترخ أذيالها كمتاع)

موضوع (بقربه) فيشترط في كون ذلك محرزاً ملاحظة تسوي (والا) بأن شدت أطنابها وارخبت أذيالها (فمحرزان) بذلك (مع حافظ قوى ولوناً بما يقربها) وقوى يقربها أولى من قوله فيها ولو شدت أطنابها ولم ترخ أذيالها فهي محرزة دون ما فيها (وماشية) من ابل وخبيل وبغال وحسير وغيرها (بصحراء محرزة بحافظ اراها) فان لم ير بعضها فهو غير محرز ولو تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن مقيدة أو معقولة فغير محرزة (و) ماشية (بابنية مغلقة) أبوابها متصلة (بعمارة محرزة بها ولو بلا حافظ) فان كانت بابنية مفتوحة اشترط حافظاً مستيقظاً (و) ماشية بابنية مغلقة (ببيرة محرزة بحافظ ولوناً) فان كانت بابنية مفتوحة اشترط يقظته وشملت الابنية الاصطبل فهو حرز للماشية بخلاف النقود والياب والفرق ان اخراج الدواب مما يظهر ويبعد الاجترار عليه بخلاف النقود ونحوها فانها مما يخفى ويسهل اخراجها (و) ماشية (سائرة محرزة بسائق اراها) وان لم تكن مقطوعة وفي معناه الراكب لا آخرها (أو قائد) لها وفي معناه راكب

رأيت في شرح الروض صرح بذلك اهـ عبارة اهـ سم (قوله ولامع غيبته زمن خوف الخ) أي أو كان بابها في منعطف لا يمر به الجيران وأما هي في نفسها وأبوابها المغلقة وحلقها المنيعة ونحو رعاها وسقفها المحرزة مطلقاً اهـ شرح مر وكذا دار فيما ذكر المساجد فسوقها وجدانها محرزة في أنفسها فلا يتوقف القطع بسرقة شي منها على ملاحظ اهـ ع ش عليه (قوله أو الباب مفتوح) أي أو نهاراً أو الباب مفتوح وكان الانسب ذكر هذا في حيز قوله لامع ففهم الخ لان من محترزان الانغلاق لان محترز النية اهـ شيخنا (قوله وخيمة الخ) ومن ذلك بيوت العرب المدروفة بسلاسل المتخذة من الشعر اهـ ع ش على مر (قوله ولوناً بما يقربها) واكتفى هنا بالنائم يقرب الخيمة كقوى الروضة كما تقدم بخلاف الدار ولعله لان الخيمة أهيب والنفس منها أربح فراجع اهـ قل على المحلى (قوله وماشية بصحراء الخ) وألحق بها الحال المتسعة بين العمران ونحو الابل بالمراح محرزة بحيث كانت معقولة وثم نائم عندها اذ حل عقلا بوقظه فان لم تستقل اشترط فيه كونه متيقظاً أو وجود ما يوقظه عند أخذها من جرس أو كلب أو نحوهما اهـ شرح مر * (تبيه) * لئن الماشية ونحو صوفها ومتاع عليها حكمها في الاحراز وعدمه كما في الروضة وأصلها وظاهره بل صريحه ان الضرع وحده ليس حرزاً لئلا يجرزه حرزها وبه يعلم ضعف الوجه القائل بأنه لو حابس من اثنين فاكتر حتى يبلغ نصاباً لم يقطع لانها سرقات من احراز لان كل ضرع حرز لنفسه ومجمله ان كانت كلها واحداً ومشتراكاً والام يقطع الانصاب لك واحد فالوجه ان من سرق من حرز واحد عينين كل منهما مالاً لم يجمعوا في نصاب لا يقطع لان دعوى كل واحد بدون نصاب وبذلك ما يأتي في القطع ان شرط النصاب لجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز اهـ ج (قوله مغلقة بعمارة) أي وكانت العمارة محكمة بها فلو اتصلت وأحد جوانبها على البرية فينبغي ان يلحق ذلك الجانب بالبرية اهـ شرح مر (قوله ولو بلا حافظ) ظاهره أنه لا فرق بين الليل والنهار وزمن الامن وغيره وكتب أيضاً أي نهاراً بل لا بد ان يكون زمن امن نهاراً كما قاله شيخنا كج اهـ حل (قوله فان كانت بابنية مفتوحة اشترط يقظته) نعم يكفي فومع بالباب أخذاً مما مر كما قاله الزركشي اهـ شرح مر (قوله بحافظ ولوناً) أي بحيث كان هناك من يوقظه لو سرق ككلب ينبج وجرس يتحرك اهـ حل (قوله الاصطبل) بكسر الهمزة قال الزركشي وهي هذرة قطع أصلية اهـ قل على المحلى (قوله بخلاف النقود والياب) نعم ما عتيد موضعه في نفسه من نحو مصل وآلات دواب كسرج وروضة ورحل وراوية وثياب يكون محرزاً كما قاله البلقيني وغيره وهو ظاهر وعلم منه ان المراد السرج والجمع الخبيثة بخلاف المفضضة من ذلك فلا تكون محرزة فيه كما قاله الاذري لان العرف جار باحرازها بما كان مفسر دلها اهـ شرح مر وقوله وثياب أي الغلام وقوله والجمع الخبيسة وقياسه ان ثياب الغلام لو كتبت خبيسة لا يعتاد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرزاً لها اهـ ع ش عليه (قوله وان لم تكن مقطوعة) هذا مع قوله الا في مع قطار ابل ويقال يقتضي انه لا يشترط قطار ابل والبغال في حالة السوق وانما يشترط في حالة القود وهو وضعيف والمعتد اشترط القطار في كل من السوق والقود وبعبارة أصله مع شرح مر وغيره مقطوعة تساق أو تقاد لبت محرزة بلا ملاحظة في الاصح اذ لا تسير الا كذلك غالباً انتهت وماله ج وبعبارة شرح البهجة اما غير المقطورة بلان كانت تساق أو تقاد بلا قطار فالاصح في المنهاج وأصله انها غير محرزة انتهت ومثله في شرح الروض (قوله أو قائد أكثر الالتفات لها) ولوركب غير الاول والاخر كان سائقاً امامه قائداً لما خلفه اهـ شرح مر (قوله في عمران) قال بعضهم هو علم جنس فان ثبت كان ممنوعاً من الصرف والا صرف اهـ شيخنا (قوله قال ابن الصلاح وهو تصحيف) عبارة شرح مر وما رآه ابن الصلاح من ان

(١٩ - جل منهج خامس) لاؤها (أكثر الالتفات لها) بحيث اراها (مع قطار ابل وبغال ولم يرد قصار) منها (في عمران على سبعة) للعادة الغالبة ووقع في الاصل وغيره تسعة قال ابن الصلاح وهو تصحيف فان لم ير بعضها فهو غير محرز كغير المقطورة

فأما مع القائد غير محرزة لأم لا سبر مع غير ١٤٦ مقطوعة غالباً وان زاد على ما ذكرنا لاند محرزة في العصراء لا العمران عملاً بالعادة هذا وقد

قال البلقيني التقيد بالتسبع أو بالسبع ليس بمحمّد وذكر الأثرى والزركشي نحوه ولا ولا شبه الرجوع في كل مكان إلى عرفه به صرح صاحب الوافي ويوم مقام الالتفات مرور الناس في الأسواق وغيرها كما صرح به الإمام ما غير الأبل والبغال فلا يشترط في إحرازها سائر قطرها وذكر حكم غير الأبل في العصراء وفي السائر مع قول بسائق براها وفي عمران من زيادتي وكفن مشروع في قبر بيت حصين أو بمقبرة (عمران) ولو بطرفه (محرز) بالقبر العادة وأعموم الأمر بقطع السارق وفي خبر البيهقي من نبش قطعنا سواء أ كان الكفن من مال الميت أم من غيره ولو من بيت المال بخلاف ما إذا كان القبر بمضيعة فالكفن غير محرز إذا خطر ولا انتهاز فرصة في أخذه وبخلاف الكفن غير المشروع كالزائد على خمسة فالزائد أو نحوه غير محرز في الثانية محرز في الأولى وقول مشروع من زيادتي ولو وضع ميت على وجه الأرض ونصب عليه حجارة كان كالقبر فيقطع سارق كفته قاله الرافعي عن البغوي قال النووي ينبغي أن لا يقطع إلا إذا تعذر الحفر لانه ليس بدفن وما

الصواب سبعة بتقديم السنين وإن الأول تحرير فمردود كما قاله الأثرى بأن ذلك هو المنقول لكن المعتمد ما استحسنه الرافعي وصححه المصنف رحمه الله تعالى في الروضة من قول السرخسي انه لا يتقيد في العصراء بعدد وفي العمران يتقيد بالعرف وهو من سبعة إلى عشرة اهـ والغاية داخله اهـ ع ش عليه (قوله ويقوم مقام الالتفات الخ) ظاهره وان جرت العادة بأن الناس لا ينهون السارق لخوف منه ويمكن توجيهه بأن وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيئتهم والخوف منهم فاكثرت بذلك اهـ ع ش على مر (قوله أو بمقبرة عمران) ومنه تربة الأربكة تربة الرميّة فيقطع السارق منها وان اتسعت أطرافها وينبغي أن يحمل ذلك ما لم تقع السرقة في وقت يبدشعور الناس فيه بالسارق والا فلا قطع حيث اهـ ع ش على مر (قوله محرز بالقبر) ظاهره انه لا فرق بين الليل والنهار وزمن الأمن والخوف فلو نجي الميت عن الكفن في القبر ثم أخذ الكفن لقطع وفي شرح شيخنا ما يخالف ذلك وكتب أيضاً بأن أخرجه من جميع القبر وأما إذا أخرجه من الحد إلى قضاء القبر لم يقطع ومتى ضاع قبل قيمة التركة وجب إبداله منها فان قسمت أولم يكن تركته فعلي أغنياء المساكين اهـ حل رحمه الله (قوله بمضيعة) بوزن معيشة اهـ مختار وعجالة مر بكسر الضاد وسكونها وفتح الياء اهـ ع ش (قوله ولا انتهاز) أي انتظار فرصة أي زمن اهـ شيخنا وفي المختار النهضة كالفرصة ورتاومعني وانتزها اغتبتها وانهر الصبي البلوغ أي وافته ثم قال الفرصة النهضة ويقال يوجد فلان فرصة وانتز فلان الفرصة أي اغتبتها وانتزها وانترصها أيضاً اغتبتها والفرص القطع والمفراص الذي يقطع به الفضة والفرصة قطعة قطن أو خرقة تمنع بها المرأة من الحيض والفرصة الحجة بين الجانب والكف لا تزال ترعد من الدابة وجمعها فريص وفرائص اهـ وفي المصباح الفرصة مثل سدة قطعة أو خرقة تستعملها المرأة في دم الحيض والفرصة اسم من تقارص القوم الماء القليل لكل منهم توبة فيقال باقلا ن جاءت فرصتي أي توبت لئلا وقتك الذي تستقي فيه فسارع إليه وانتز الفرصة أي شمر لها مبادر أو الجمع فرصه مثل غرفة وغرف اهـ (قوله كالزائد على خمسة) ولو غالى في الكفن بحيث جرت العادة ان لا يتخطى مثله بلا حارس لم يقطع سارقه كما قاله أبو الفرج الرز والطيّب المسنون كالكفن والمضربة والوسادة وغيرهما والطيّب الزائد على المستحب كالكفن الزائد والتابوت الذي يدفن فيه كالكفن الزائد حيث كرمه والاقطع به ويقطع بالخارج ذلك من جميع القبر إلى خارجه لامن الحد إلى قضاء القبر وتركه لخوف أو غيره ولو كفن من التركة قبش القبر وأخذ منه طالب به ولو رثته فان أكله سبيع أو ذهب به سيل وبق الكفن اقتسموه ولو كفته أجنبي أو سيده من ماله أو من بيت المال فهو كالعارية للميت فيقطع به غير المير والخصم في مال المالك وان سرق أو ضاع ولم تقسم التركة لم يبدل له ماله فان لم تكن له تركة فكم من مات ولا تركة له اما اذا قسمت ثم سرق فلا يلزم إبداله بل يندب ومجمله كما قاله الأثرى اذا كان قد كفن أولاً في ثلاثة أبواب والآخرهم تكفينهم تركة بما بقي منها ولو سرق الكفن من مدفون بفسقية وجوزنا الدفن بها وكلن يلحق السارق بنشها اعتناء كالقبر يقطع والاقطع لا حارس اهـ شرح مر (قوله فالزائد ونحوه غير محرز في الثانية) فلم ان قول المصنف مشروع قيد في الثانية بدون الأولى فكان ينبغي تأخير الثانية وإطلاق الأولى اهـ سبل ويحجب بأن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يفرض به اهـ (قوله ينبغي ان لا يقطع الا اذا تعذر الحفر) الظاهر ان من تعذر الحفر صلاية الأرض ككون البناء على جبل وينبغي ان يلحق بذلك ما لو كانت الأرض خراوة سريعة الانهيار أو يحصل بها ماء اقربها من البحر ولو لم يكن الماء موجوداً حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لان في وصول الماء اليه هناك حرمة الميت وقد يكون الماء سيالاً يهدم القبر اهـ ع ش على مر (قوله ولو سرق الكفن حاقاً البيت الخ) ومثله حاقاً الحمام اذا كان هو السارق لعدم حفظ الامتعة عنه اهـ ع ش على مر وعجالة شرح مر ولو كان السارق حاقاً المقبرة أو البيت أو بعض الورثة أو نحو فرع أحدهم

فلا قطع انتهت

(فصل) فيما لا يمنع القطع * أى كالأجارة والاعارة وقوله وما يمنع أى كغصب المال والحرز وقوله وما يكون الخ أى كسلة ما لو غصب منه شيئا ووضع مع ماله فى حرز فان حرز مال الغاصب يكون حرزا لغير المنصوب منه وغير حرزه أه شيئا أى وما يتبع ذلك من قوله ولا يضمن حرز يدا إلى آخر الفصل (قوله يقطع * وحرز) أى اجاره صحيحة وبه صرح الشيخ وغيره ومفهومه ان الاجارة لفائدة لا يقطع المؤجر فيها لا يقال الاجارة لفائدة تضمن الاذن فى الانتفاع فالقياس ان المؤجر جتد كالمير لا نقول لما قد دلت الاجارة فسد الاذن الذى تضمنته ومن ثم يحرم على المستأجر اجارة فائدة استعمال العين المؤجرة حيث علم بالفساد أه عس وعجالة خل قوله وحرز أى اجاره صحيحة وكذا العارية وان دخل بنية الرجوع لان نية الرجوع ليست رجوعا وكذا بعد الرجوع وقبل علم المستعير انتهت وسواء أسرق فى مدة الاجارة أو بعد انقضاءها كما يصرح به تشبيهه بن الرفعة بقطع الميرور نظير الاذرى فيه يحمل على ما لو علم المستأجر بانقضاءها واستعمله تعديا أه شرح مر وقوله واستعمله تعديا أى بان وضع فيه متاعا بعد العلم بانقضاء الاجارة أو امتنع من التخلية بعد طلبها بخلاف ما لو استدام وضع الامتعة ولم يوجد من المالك طلب التخلية أه سم على حج وقياس القطع بالاختصاص بعد انقضاء مدة الاجارة انه لو فسخ المؤجر لا فاس المستأجر ثم سرق قبل علم المستأجر بالفسخ القطع وكذا بعد علمه وقبل طلب التخلية فليراجع أه عس عليه (قوله ومعه) قال فى شرح الروض وانما يجوز له الدخول اذ رجع وماله لو أعاره عبد الحق مال ثورعى شتم ثم سرق مما يحفظه عنده كما صرح به الاصل أه *(فرع)* * لو أعاره قيسا قاطر المعبر جبهه وسرق منه قطع بالاختلاف *(فرع)* * قال فى شرح البهجة ولو اشترى حرزا وسرق منه قبل قبضه مال البائع فان لم يكن أدى غنمه قطع لان البائع حق الحبس حيثئذ والا فلا وقضية التعليل انه لو كان الثمن مؤجلا لم يقطع وهو ظاهر أه سم (قوله لانهم مستحقان لمناذره) فهم من التعليل ان يحمل ذلك فيما يستحق اجازته والا كان استعماله فيما لم يسمى عنه أوفى أضر مما استأجره لم يقطع أه شرح مر وقد أشاره الشارح بقوله بخلاف من اكترى الخ فهو محترز بقوله المستحق وضعه فيه (قوله فلا قطع بذلك) أى بسرقة المؤجر والمستعير الماشية لانه لا يستحق وضعها فيه (قوله لامن سرق مغصوبا) أى وان لم يعلم كونه مغصوبا أه حل (قوله أو مال من غصب منه شيئا) عبارة أصلا مع شرح مر وان غصب مالا وان قل أو سرق اختصاصا وحرزه بحرزه فسرقة المالك منه مال الغاصب أو السارق لم يقطع لان له دخول الحرز وهتكه لانخذ ماله أو اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة اليه ولا يفرق الحال بين المتعبر عن ماله أو المخلوط به ولا ينافى هذا قطع دائن بسرقة مال مدينه لا بقصد الاستيفاء بشرطه لانه محرز بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته أو بنية الانخذ للاستيفاء على ما مروى من ثم قطع رادن ومؤجر ومعيرو مودع ومالك مال قراض بسرقة مع مال نفسه فاما بآخر دخل بقصد سرقة أى أو اختاف حرزهما أخذان مما فى مسئلة السرقة فتقولهم لا يقطع مشتر وفى الثمن باخذ نصاب مع المبيع مفروض فيمن دخل للسرقة وقد اتحد حرزهما انتهت (قوله أو سرق مال من) أى غاصب غصب منه أى من السارق المعبر عنه بن السابقة فى قوله لامن سرق مغصوبا وقوله ووضع أى الشئ المنصوب به أى مع المال المذكور المضاف للغاصب وقوله فى حرزه أى حرز من الذى هو الغاصب تأمل (قوله لان السارق دخول الخ) قضية التعليل انه لو سرق عدل غير الغاصب لا يقطع لانه ليس حرزا بالنسبة له وظاهر المستثنى بخالفه تأمل أه حل (قوله وانما قطع فى نظيره الخ) عبارة شرح مر وفارق اخراج نصاب من حرز دفعين بانه ثم منهم لانخذ الاول الذى هتك به الحرز فوقع الانخذ الثانى تابعا فلم يقطع عن متبوعه الا طمع قوى وهو العلم والاعادة السابقان دون أحدهما ودور مجرد الظهور ولانه قد يترك كد الهتك الواقع فلا يصلح فاطعه وهذا مبتدئ سرقة مستقلة لم يسبها هتك الحرز باخذ شئ منه لكنها مترتبة على فعله

(فصل) فيما لا يمنع القطع
وما يمنع وما يكون حرزا
لشخص دون آخره (يقطع
* وحرز ومعه) بسرقتها
من مال المكترى والمستعير
المستحق وضعه فيه لانها
مستحقان لمناذره ومنها
الاحراز بخلاف من اكترى
أو استعمل مساحة للزراعة
فأوى فيها ماشية مثلا فلا
قطع بذلك (لامن سرق
مغصوبا) لان مال الكالم يرض
بالحرز بحرز الغاصب (أو)
سرق (من حرز مغصوب) ولو
غير مال كانه ليس حرزا
لغاصب (أو) سرق (مال
من غصب منه شيئا ووضع
معه) أى مع ماله (فى حرزه)
لان السارق دخوله لانخذ ماله
(ولو نقب) واحد (فى ليلة
وسرق فى أخرى قطع) كالم
نقب فى أول ليلة وسرق فى
آخر دار (لان ظهر النقب)
لطارقين أو لمالك فلا قطع
لاتهالك الحرز فصار كمن سرق
غيره وانما قطع فى نظيره مما
لواخرج النصاب دفعين كما
مر لانه ثم تم السرقة فوهنا

ابتدأها (ولو نقب) واحد (وأخرج غيره فلا قطع) على واحد منهما لأن الأول لم يسرف والثاني أخذ من غير حرز ثم إن أمر الأول غير مخرج بالخراج قطع (كلو وضعه في النقب) أو ناوله لا تحريفه ١٤٨ (فاخذه الآخر) فلا قطع على واحد منهما وإن تعاونا في النقب أو باع المال نصيبين

الركب من جزأين مقصودين لا تبعية بينهما نقب سابق وأخراج لاحق وإنما يتركب منهما إن لم يقع بينهما فاصل أجنبي عنهما وإن ضعف فكفي تخلل علم المالك أو الظهور انتهت (قوله ولو نقب واحد وأخرج غيره فلا قطع على واحد منهما) نعم إن ساوى المخرج من آلات الجدار نصاباً قطع النقب كائن على الجدار حرزاً لا آلة البناء وكذا لو كان المال محرزاً بملاحظة قريب من النقب لأننا لم نقطع إلا بحدوده اهـ شرح مر وعبارته سم قال الشافعي لو كانت قيمة الآخر الذي أخرجته في نقيب مقدار ما يجيبه القطع قطع انتهى انتهت (قوله والثاني أخذ من غير حرز) وهذا حيث لم يكن في الدار أحد كمن يؤخذ من التعليل فإن كان فيها من يلاحظ المال قريباً من النقب وجب القطع على الآخر دون النقب اهـ زى (قوله قطع) أى الأمر لأن غير المميز آتاه وكذا لو أمر من يعتقد وجوب طاعته بخلاف نحو قرد عمله لأن العادة قبطية بأن الإنسان يستعين بنوعه في أغراضه بخلاف غيره فانه قيل لو علم قرداً القتل وأمر به فقتل قتل ذلك الأمر قلنا القصاص يجب بالسبب كالبشارة بخلاف القطع لا يجب إلا بالبشارة أو ما في حكمها كذا فرق بعضهم اهـ حل ولو عزم على عقر بيت فأخرج نصاباً فلا قطع كلاً أو كره بالغ مخرجاً على الإخراج فإنه لا قطع على واحد منهما اهـ حل وانظر ما الفرق بينهما بين القتل (قوله وإن تعاونا في النقب) أى من موضع واحد فلو نقيباً من موضعين معاً قطع من أخرج نصاباً من أحدهما أو مرتباً فلا قطع على الثاني لأنه لم ينقب حرزاً أو كلاماً مشابهاً لو نقب أحدهما نصف عرض الجدار مثلاً والآخر باقية فراجع اهـ قل على الحل (قوله بخلاف ما لو نقباً ووضعها الخ) ليس بقيد بل لو نقب أحدهما ووضعها أو ناوله كان الحكم كذلك اهـ حل (قوله خارج النقب) طرف لكل من قوله وضعه وقوله الخارج أى وضعه خارج النقب أو ناوله الخارج خارج النقب (قوله ولو ناوله إلى خارج الحرز قطع) أى وإن لم يأخذه أو أخذه آخر قبل وصوله الأرض اهـ شرح مر وعمومه شامل لما لو أخذ المالك بعد خروجه من الحرز قبل الرفع إلى القاضي ولعله غير مراد لما يأتى من أن شرط القطع طلب المالك للماله وبعد أخذه ليس له ما يطالب به فتنبه اهـ ع ش عليه وعبارته سم * (فرع) لو خرج به في يده أو رماه إلى خارج ثم لما خرج حذقه في الحرز وجب القطع وعبارته الزركشى لو أخرج يده من الحرز والمال فيها ثم أعاده إليه قطع وظاهرها بل صريحها أن صورة المسئلة إخراج اليد فقط ولو كان سائر بدنه في الحرز وهو متجه اهـ أقول قد تشكل هذه المسائل التي في هذه الحاشية بأن شرط القطع الدعوى بالمال والمطالبة بعود المال للحرز بما يمنع من ذلك إلا أن يفرض محاولة بين المالك وبينه بعد عوده للحرز فليحذر انتهت (قوله ولو إلى حرز آخر) أى لغير المالك أخذاً مما يأتى في كلام الشارح في قوله لأن الحصن ليس حرزاً صاحب الدار أى لم يتخلل بينهما غير حرز اهـ حل (قوله أو دابة سائرة) أى لتخرج من الحرز ما لو كانت سائرة من جانب من الدار إلى جانب آخر ثم عرض لها الخروج بعد ذلك فخرجت فالتى يظهر كما قاله الأذرى أنه لا قطع اهـ حل (قوله ولا يضمن حرزاً) أى يوضع يد عليه كالأجر والى المصلي لا حصد فهرب من عنده فلا يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة إذا هربت من عند زوجها فلا يطالب به الزوج اهـ شيخنا ومثل الحرز المباح والمكاتب كذبة صحبة كفى شرح مر وكلمة شافعي في قول الشارح نعم الخ وقوله أيضاً ولا يضمن حرزاً يخرج به منافعه ففهمنا تفصيل فان فوته أو أضع اليد كان غصب الحرز وقهره على عمل فعمله ضمنها وإن قامت تحت يده من غير قهوت كان حبه حتى مضت مدقها لآخره لا يضمن كمن تقدم هذا التفصيل في الغصب في قول المتن ويضمن في غصب منقطة ما يؤجر الاخر فبتقويت اهـ (قوله ولو كان صغير الخ) وصورة المسئلة في الصغير أن يخرج من الحرز وماله معه ثم يترفع منه خارج الحرز فلو تزعم منه قبل إخراج من الحرز قطع كما عتده الطبراني اهـ سم (قوله أو كان ناعماً على بعير) سواء أكان ميراً أم بالغاً أم غيرهما اهـ شرح مر (قوله

لأن الداخل لم يخرج منه من تمام الحرز والخارج لم يأخذه منه بخلاف ما لو نقباً ووضعها أو ناوله للخارج خارج النقب فأخذه الآخر فيقطع الداخل ولو نقباً وأخرج أحدهما أو وضعه قرب النقب فأخرج الآخر قطع المخرج فقط لأنه المخرج له من الحرز (ولو رماه إلى خارج الحرز) ولو إلى حرز آخر (أو أخرج به جدار) أو راكداً وحركه كأنهم بالاولى (أو رجع هاربة أو دابة سائرة) أو واقفة وسيرها كأنهم بالاولى حتى خرجت به (قطع) لأنه أخرج به من الحرز بما فعله بخلاف ما إذا عرض جريان الماء وهبوب الريح ولم يحرك الماء إلا كدولم يسير الدابة الواقفة (ولا يضمن حرزاً ولا يقطع سارقاً ولو) كان صغيراً معه مال يلقبه كقلادة فهو أولى من تعبيرة بقلادة أو) كن (ناعماً على بعير فأخرج به) أى البعير (عن قائله) لأنه ليس بمالك والمال بالبعير في يد الحرز محرز به فإن كان لا يأتى به قطع أن أخذ الصغير من حرز المالك ولا فلا ذكره في الكفاية (فإن كان) النائم على البعير (رقيقاً قطع) يخرج به عن القائل لأنه مال وقد أخرج من الحرز وكذا يقطع سارق الرقيق في غير ذلك إن كان صغيراً ميراً أو مكرهاً ثم المكاتب كذبة صحبة كذا لا استقلاله وكذا البعض (كلو قتل) مالا من

(من بيت مغلق الى صحن دار او صحن نخوخان) كرباط (يلهم مفتوح) بقوله (لا يفعله) فيقطع لانه اخرج من خزانه الى محل الضياع بخلاف ما لو كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مغلقا او كانا مفتوحين فلتقطع لانه في الاولين لم يخرج من

تمام الحرز والمال في الثالثة

غير محرز نعم ان كان السارق

في صورة غلق البابين أحد

السكان المنفرد كل منهم بيت

قطع لان ما في الصحن ليس

محرزاً عنه وما ذكر في نحو

الخان هو ما رجحه الاصل

والشرح الصغير وحكاية في

أصل الروضة عن قطع البغوي

والغزالي وغيرهما والقطع

مطلقاً عن صاحب المذهب

وبغيره لان الصحن ليس حرزاً

لصاحب البيت بل هو مشترك

كسكة منسدة وحكاية البلقيني

عن نص الام والخضر وعن

الشيخ ابي حامد واتباعه وحكاية

الاذري والزركني عن

العراقيين وبعض الخراسانيين

قالا وهو المختار وظاهر ان

الدار المشتركة كخوخان

في الخلاف المذكور ونحو

من زيادتي

*(فصل) فيما ثبت به

السرقة وما يقطع بها وما يذ كر

معها *(ثبت السرقة يمين

رد) من المدعي عليه على المدعي

لانها كالبينة او كقرار المدعي

عليه وكل منهما ثبت به

السرقة وقضية انه يقطع

بها وهو ما رجحه الشيخان هنا

لكنهما جزماني الدعوى في

الروضة وأصلها بانه لا يقطع

بها لانه حق الله تعالى وهو

لا يثبت به واعتمده البلعيني

واحتج به بنص الشافعي وقال

الاذري وغيره انه المذهب

الذي أورده العراقيون وبعض الخراسانيين (ورجلين) كسائر القوم من غير الزنا (وقرار) من سارق مؤاخذه بقوله (بتفصيل فيهما) أي في

من بيت مغلق الخ) يتنظم في هذا المقام تسع صور لان البيت اما أن يكون مغلقاً أو مفتوحاً بفعله أو لا بفعله ومثلها يأتي في باب الدار أو الخان وذ كر منها في المنطوق صور قواحد قواظر البقية فان الشارح لم يستوفها وغاية ما ذكر في المفهوم ثلاثة أو أربعة لكن الذي ظهر بعد التأمل السديد انه ذكر في المفهوم سبع صور لان قوله بخلاف ما لو كان باب البيت مفتوحاً الخ فيه صورتان وقوله أو كانا مغلقين صور وقوله أو مفتوحين فيه أربع صور لانها إما بفعله أو لا بفعله أو أحدهما كذا أو الاخر كذا وترك صورة واحدة مختزاً القيد الثالث وهي أن يكون البيت مغلقاً وباب الخان مفتوحاً بفعله فهذا مذهب كرها للشارح لكن كان عليه ان يؤخر قوله أو كانا مغلقين عن قوله أو مفتوحين لانه من تمت مختزاً القيد الاول وهو قوله مغلق لان مختزاً يصدق بست صور لانه اذا كان مفتوحاً إما بفعله أو فعل غيره وعلى كل اما أن يكون باب الخان مغلقاً أو مفتوحاً بفعله أو فعل غيره فلو قال الشارح بخلاف ما لو كان باب البيت مفتوحاً وباب الدار مغلقاً أو مفتوحاً وكأنا مغلقين أو كان الاول مغلقاً والثاني مفتوحاً لكن بفعله لكان أسلس واوفى بالصورتين (قوله لانه في الاولين الخ) ما ذكره في الاولين قد يخالف قوله السابق ولو الى حرز آخر فينبغي أن يكون هذا مخصوصاً لذلك وان يفرض ذلك فيما اذا لم يكن الحرز المخرج منه داخل في الحرز الاخر فلي تأمل ويوجه ذلك بان دخول أحد الحرزين في الاخر يجعلهما كالحرز الواحد سم (قوله وما ذكر) أي من التفصيل بقوله بايهما مفتوح لا بفعله وبقوله نعم الخ فقوله مطلقاً أي سواء كان مفتوحاً أو مغلقاً وان كان مفتوحاً سواء أفتحه هو أم غيره وسواء كان الناقل له من البيت الى الصحن أحد السكان أم أجنبياً هذا كله مراد من الاطلاق وقوله والقطع معطوف على الضمير في حكاية وقوله لان الصحن ليس حرزاً لصاحب البيت أي بالنسبة لاحد السكان أو غيرهم فقي اخرج به لغير الحرز قطع مطلقاً سواء كان الباب مفتوحاً بفعله أو بفعل غيره أو مغلقاً اه شيخنا (قوله لان الصحن ليس حرزاً الخ) يؤخذ منه انه لو كان حرزاً لم يقطع وهو واضح حيث لم يتخلل بينهما غير حرز اه حل

(فصل فيما ثبت به السرقة) وقد بينه بقوله تثبت السرقة بيمين رد وبرجلين وباتقرار وقوله وما يقطع بها أي والعضو الذي يشطرنه الى سببها وقد بينه بقوله وتقطع يده اليمنى الخ وقوله وما يذ كر معهما أي مع كل منهما فالذي يذ كر مع الاول هو قوله وقبل رجوع مغر لقطع الخ وقوله وعلى السارق رد ما سرق أو بده والذي يذ كر مع الثاني هو قوله وسن عمن محل قطعه بدهن الى آخر الفصل (قوله لانها كالبينة) أي فتقبل دعواه مسقطاً للحق وقوله أو كقرار المدعي عليه أي فلا تقبل الدعوى بالسقط (قوله وكل منهما ثبت السرقة) أي مالا وقطعاً بدليل قوله فيما يأتي ويثبت برجل وامرأتين المال فقط فيكون جارياً على ضعف في عين الرد (قوله بانه لا يقطع بها) أي باليمين المردودة وهو المعتمد اه ع ش وحيث تكون اليمين المردودة لا كالبينة ولا كالقرار (قوله وقال الاذري وغيره انه المذهب) اعتمده مر قال الطبري لاوى لان اليمين المردودة وان كانت كالقرار الا ان استمراره على الانكار بمنزلة رجوعه عن القرار ورجوعه مقبول بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا الاحتجاج في شرح الروض اه سم (قوله وبرجلين الخ) ومحل ثبوت المال اذا شهدوا بعد دعوى المالك او وكيله فلا تشهدوا بحسبه لم يثبت بشهادتهم المال ايضاً لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اه مرل (قوله وباتقرار من سارق) أي بعد الدعوى ولو لم يتكرر كسائر الحقوق اما اقراره قبل تقدم دعوى فلا يقطع به حتى يدعي المالك ويثبت المال اخذاً من قولهم لو شهدا بسرقة مال غائب او حاضر حسبة قبل ولا قطع حتى يدعي المالك بجماله ثم تعادله شهادة لثبوت المال لانه لا يثبت بشهادة الحسبة لا لقطع لانه يثبت بها وانما انتظر لتوقع ظهوره مسقطاً ولم يظهر اه شرح مر (قوله بتفصيل فيهما) أي ولو من قيمه موافق اه مرل وعبارة شرح مر وما بحثه الاذري من قبول الاطلاق

الذي أورده العراقيون وبعض الخراسانيين (ورجلين) كسائر القوم من غير الزنا (وقرار) من سارق مؤاخذه بقوله (بتفصيل فيهما) أي في

من مترقبه موافق للقاضي في مذهبه غير ظاهر اذ كثير من مسائل الشبهة والحرز وقع فيه خلاف بين ائمة
المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل مطلقا كتظهير في الزنا انتهت والظاهر ان التفصيل شرط لقطع
لالتبوت المال فيثبت مطلقا بقرينة التعليل الذي ذكره الشارح (قوله والمسروق منه) اي هل هو زبد أم
عز ووايس المراد به الحرز لانه ذكر بعد ذلك في تعيين ان المراد به الشخص لا الحرز اه زى اه ع ش
(قوله وقدر المسروق) اي وان لم يذكر الشاهد ان انه نصاب لان النظر فيه وفي قيمته للمحاكم ولانه ملك لغير
السارق بل للمالك اثباته بغيرهما ووقع لبعضهم في هاتين ما يخالف ذلك فاحذروا يقولان لانعلم له شبهة
ويشيران للسارق ان حضر والا ذكر اسمه ونسبته واستشكل بان البيعة لا تسمع على غائب في حدود الله تعالى
ويجيب بتصويره بغائب متعذر او متوار بعد الدعوى عليه اه ج ومثله شرح مر (قوله وقبل رجوع مقر)
اي ولو في اثناء القطع اه س ل * (فرع) * لو اخبر بالسرقه ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمي لا يقطع
ولو اقربها ثم اقيمت عليه البيعة ثم رجع قال القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لان التثبت كان بالاقرار
وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردي كذا في شرح الروض اه س م على ج لكن المعتمد فيها اختلافه
عند مر فيما تقدم اه ع ش عليه (قوله ومن اقرب بقوبة الله الخ) خرج بالاقرار البيعة والعقوبة المال
وبقوله لا ادعى فلا يحل التعريض بالرجوع عنه وان لم يرد الرجوع فيه شيئا ووجهه ان فيه حلا على محرم
فهو كنعاطى العقد الفاسد انتهت (قوله فالتعريض تعريض برجوع) اي يجوز له كفاي الرخصة لكن في شرح
مسلم اشارة الى نقل الاجماع على نديه وحكامه عن الاصحاب والمعتمد الاول وقضية تتجه يصهم الجواز بالقاضي
حرمته على غيره والاوجه جواز لامتناع التلقين على الحاكم دون غيره وله ان يعرض للشهود بالتوقف في حقه
تعالى ان رأى المصلحة في السر والافلا وعلم منه انه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف عند ترتب مفسدة على
ذلك من ضياع المسروق أو حد للغير اه شرح مر (قوله تعريض برجوع) اي وان كان عالمًا بجوازه اي
الرجوع في قوله له املك قبلت فاحذرت اخذت من غير حرز غصبت انتهت لم تعلم ان ما سرت به مسكر اه شرح مر
(قوله ما حالك) بالكسر على الافصح وبالفتح على القياس اه حل (قوله وله التعريض بالانكار) عبارة مر
في شرحه وأقهم قوله بالرجوع انه لا يعرض له بالانكار ثم قال وانه يمتنع التعريض اي بالرجوع اذا ثبت بالبيعة
انتهت به تعلم ان قول الشارح اذا لم تكن بين متصل بقوله تعريض برجوع ثم ما أدهمه كلامه من جواز التعريض
بالانكار لعل المراد به التعريض بانكار خصوص السرقة مع الاعتراف بالمال كان يقول أخذه عارية أو ودعيته
أو نحو ذلك اه ع ش وعبارة سم قوله وله التعريض بالانكار عبارة الر وض وشرحه للقاضي التعريض
له اي ان اتهم في باب الحدود بما وجب شيئا منها بان ينكر ما اتهم به منها اه انتهت (قوله ولا قطع الا بطلب)
ليس المراد بالطلب طلب خصوص الايقاع بل لو ادعى وأثبت ثم أبرأ من المسروق أو وهبه لم يسقط القطع
وقد علوا اشتراط الطلب بانه ربما يقر له بالملك أو بالإباحة فيسقط وقضية هذه العلة انه لو لم يوجد طلب المالك
لكن علم منه عدم الاقرار بالملك والإباحة كان شهيدا بالسرقه بينة حسبة ثم لم يوجد من المالك الا قوله لم أملكه له
ولا ابحته له ولم يوجد منه دعوى ولا اثنان انه يقطع ومنه عليه الطبراني قال الا ان يوجد نقل بخلافه فليتنامل
أقول يؤيد ما قاله قول العباب من اخرج السارق متاعه من حرزه ثم ألقاه وهرب لم يتبعه فان تبعه وقطع عضوه
المستحق في السرقة لم يعتد به ومثله قاطع الطبراني لكن يعز لا قتيانه اه سم وعبارة حل قوله الا بطلب
اي للمال لا للقطع والا فالقطع لا يتوقف على طلبه وظاهر كلامه ان ذلك به وثبوت سرقة وهو مشكل
مع قولهم يقطع ولو أبرأه المالك من المال المسروق أو وهبه له والمفهوم من كلام غيره ان طلبه للمال يثبت
سرقة واذا ثبتت سرقة لا يسقط قطعه وان فرض انه أبرأ من المال وعلى هذا الاشكال انتهت اي فالمدار على
ثبوت السرقة والمال وان أبرأ منه اه شيخنا (قوله اولسفيه) اعاد العامل معه ولم يقل اوسفيلانه محل بحثه

الشهادة والاقرار بان يبين
السرقة والمسروق ومنه وقدر
المسروق والحرز بتعيينه
أو وصفه بخلاف ما اذالم يبين
ذلك لانه قد يظن غير السرقة
الموجبة للقطع سرقة موجبة
له وذكرا التفصيل في الاقرار
من زيادتي (وقبل رجوع
مقر) بقيد زنته بقولي (لقطع)
كذلكنا بخلاف المال لا يقبل
رجوعه فيه لانه حق آدمي
(ومن أقرب) موجب (حقوبة
الله) تعالى (فالتعريض تعريض
برجوع) عن الاقرار فلا
يصرح به كأن يقول له ارجع
عنه لقوله صلى الله عليه وسلم
لما عز المقر بالزنا له املك قبلت او
عزمت او نظرت رواه البخاري
ولن أقرب منه بالسرقه ما
أخالت سرقة رواه أبو داود
وغيره وله التعريض بالانكار
أيضا اذا لم تكن بينة (ولا قطع
الا بطلب) من مالك وهذا
من زيادتي (فلا أقرب سرقة
لغائب) أو صبي أو مجنون
أولسفيه فيما يظهر (لم يقطع
حالا) لاحتمال أن يقر أنه
كانه (أو) أقر (بزنا بامته)

اي الغائب سواء اقال انه اكرهها عليه أم لا (حذلا) لان حد الزنا لا يتوقف على الطلب فتعبري بذلك أعم من قوله أو آتة كرامة غائب على زنا (ويثبت رجل وامرأتين) أو به مع عين (المال فقط) أي دون القطع كما ثبت بذلك ١٥١ القصب المعلق عليه فلاق أو عتق دونهما

(وعلى السارق رد ما سرق)

ان يني (أو بدله) ان لم يني

الخبر على اليد ما أخذت حتى

تؤديه (وتقطع) به والطلب

(بده اليمنى) قال تعالى

فاقطعوا أيديهم ما قرئ شاذا

فاقطعوا أيديهم ما قرأه

الشاذة كغير الواحد في

الاختصاص كما مر ويكتفي

بالقطع (ولو) كانت (معينة)

كفائدة الاصابع أو زائدتها

لعموم الآية ولان الغرض

التكثير بخلاف القود فأنه

مبنى على المماثلة كما مر (أو

سرق مرارا) قبل قطعها

لاتحاد السبب كما وزني أو

سرق مرارا يكتفي بحد واحد

وكاليد اليمنى في ذلك غيرها

كما هو ظاهر (فان عاد) بعد

قطع عنه إلى السرقة ثانيا

(فرجله اليسرى) تقطع

(ف) ان عاد ثالثا تقطع (بده

اليسرى) ان عاد رابعا

تقطع (رجله اليمنى) روى

الشافعي خبر السارق ان

سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق

فاقطعوا رجله ثم ان سرق

فاقطعوا يده ثم ان سرق

فاقطعوا رجله وانما قطع

من خلاف الثلاث في جنس

المنفعة عليه فتضعف حركته

ككفي قطع الطريق (من

كوع) في اليد لا مره في خبر

سارق وداعصقوان (وكعب)

بقوله فيما يظهر فلو اسقط العامل لرجع الجميع فليتأمل اه شوري (قوله اي الغائب) لعله اراد هنا
او الصبي او المجنون او السفينة كما في الذي قبله حرره اه سم (قوله المعلق عليه طلاق الخ) صورة ذلك ان يقول
لزوجته ان غصب مالي او مال زيد فانت طالق او بعده فانت حر ثم يقيم على الغصب رجل وامرأتان او رجل
وعين فيثبت به ما الغصب دون المعلق عليه من الطلاق او العتق اه شيخنا (قوله دونهما) اي فلا يقع الطلاق
ولا العتق لان التعليق سابق على الغصب اه حل (قوله وعلى السارق رد ما سرق) اي وأجرة مدة وضع يده
اه ع ش على مر وقال ابو حنيفة ان قطع لم يغرم وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والافلا
والقطع لازم بكل حال ولو اعد المال المسروق الى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال ابو حنيفة يسقط وعن
مالك لا ضمان ويقطع قال به بعض اصحابنا ولو قبل بالعكس لكان مذهب الدرء الحد بالشبهات اه س ل (قوله
وتقطع يده اليمنى) اي ان وجدت والا اتقل لمابه دها وهكذا كافي س ل ولو كان له على مضمم كفان ولم
تتميز الاصلية من الزائدة قطعها كما حكاه الامام عن الاصحاب وعن البغوي تنقطع احدهما واستحسنه الراعي
وقال النووي انه الصحيح المنصوص وخزم به في التحقيق وصوبه في المجموع وعلى هـ ذالو سرق ثانيا قطع
الثانية وحينئذ ترده هذه الصورة على قوله فان عاد فرجله اليسرى وقد يقال لا ترد لان كلامه مبني على الخلقة
المعتادة اه سم اه زى * (فرع) * لو كان السارق نضوا بحيث يخشى موته بالقطع ولا يرجح قطع على
الصحيح وبه قطع فاطعون ويؤخر القطع للعرض المرجو الزوال اه مر اه شوري * (فرع) * القاطع
ليد في غير الفلن الامام أو نائبه فلو فوضه للسارق لم يقع الموقع اه شرح مر وخرج بالسارق ما لو فوضه
للمسروق منه فيقع الموقع وان امتنع التفويض له مخافة ان يرد الا آله عليه فيؤدى الى اهلاكه وخرج
بفرض اليه ما لو فوضه بلا اذن من الامام أو نائبه فلا يقع حد او ان امتنع القطع لقوات المحل وقوله لم يقع الموقع
أي ويكون كالسقوط بآفة وسيأتي ما فيه ومنه سقوط النطع وعليه فيشكل الفرق بين القول بوقوع الموقع
وعلمه لانه على كل من ساقط القطع الا ان يقال اذا قلنا بوقوعه الموقع كان قطعها حدا جارا للسرقة فمن
حيث حق الله تعالى وحيث قلنا لا يقع الموقع لم يكن سقوطها حدا لکنه تعذر الحد لقوات محله فلا يكون
سقوطها جارا للسرقة وان اشتركت صورتان في عدم لزوم شيء للسارق بعد اه ع ش عليه وحكمة
اختصاص اقطع باليد بين والرجلين انها آلات السرقة بالانخذ والمشي وقدمت اليد لوقوع بطشها وقطع
من خلاف لابقاء جنس المنفعة عليه وانما لم يقطع ذكر الزاني ابقاء للنسل والالسان القاذف ابقاء للعبادات
وبغيرها كما مر والامر بقتل السارق منسوخ أو مؤول عن استحلال أو ضعف بل قال ابن عبد البر منكر لا أصل
له اه قل على المحلى (قوله بعد الطلب) فلو قطعها الامام قبل الطلب فلا ضمان عليه وان سرى الى النفس
على الاصح اه مر اه شوري (قوله كما مر) أي في الفرائض في باب الفروض (قوله ولو كانت معيبة)
أي ولو شلاء حيث آمن تزف الدم اه شرح مر أي فان لم يؤمن تزف الدم قطع رجله اليسرى بخلاف
ما سيأتي آخر الباب انه لو شلت بعد السرقة لم يؤمن تزف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق بعينها فاذا
تعذر قطعها سقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدها اه
مر اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله كفائدة الاصابع) أي كما على المعتمد وقوله أو زائدتها
أي على المعتمد أيضا والمقابل فيها يقول يعدل الى الرجل اه شرح مر (قوله فرجله اليسرى تقطع)
أي ان اندمل القطع الاول اه شرح مر فلو والى بينهما فلان المتطوع بسبب ذلك فلا ضمان أخذاهما
تقدم في الحدود اه ع ش عليه (قوله من كوع) والمعنى فيه ان البطش في الكعب وما زاد من النزاع تابع

في الرجل لفعول عمر رضي الله عنه كبر واه ابن المنذر وغيره (ثم) ان عاد خامسا (عزر) كذا سقطت أطرافه أو لا ولا يقتل وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ أو مؤول بقتله لاستحلال أو نحوه بل ضعفه الدارقطني وغيره (ومن غمس محل قطعه بدهن مغلي)

له وهذا يجب في قطع الكفدية وفيما زاد حكومة اه مرل (قوله بضم الميم) من أغلاده فهو ثلاثي مزيد بخلاف مقل فانه بفتح الميم من قلاه فهو من ثلاثي مجرد فثبته بذلك اه شوبري وتقدم في أول الطهارة لهذا مزيد بسط (قوله ونحوه الماوردي الخ) هذا ضعيف اه عش على مر (قوله لا تمة للحد) اي كما قيل به وبعبارة أصله مع شرح مر ثم قيل هو اي الجسم تمة للحد فيلزم الامام فعله هنا في القودلان فيعزى يا بلام بحمل المقطوع على تركه والاصح انه حق له مقطوع لانه اذا دفع به الهلاك بسبب نزف الدم ومن ثم لم يجبر على قتله فموتته عليه هنا وكذا على الاول لم يجعله الامام من بيت المال كاجرة الجلال والامام اهماله لم يفض تركه لتلفه لتعذوف فعله من المقطوع ونحو انما كما يحسنه الباقيني وجرم به الزر كنسي وهو ظاهر وعليه لو تركه الامام لم يزد كل من علم به وله قدرة على ذلك فعله به كما لا يخفى انتهت (قوله فعلم ان الامام اهماله) اي ما لم يؤد الى اهلا كه فلولا ذلك لم يضمن (فرع) يحرم على الشخص سرقة مال غيره على وجه المزاح لان نفسه ترويعا لقلبه اه حل وفي الجامع الصغير من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يرو عن مسلمارواه الطبراني عن سلمان بن صرد قال المناوي فان ترويعه حرام واسناد الحديث حسن (قوله ولو سرق فسقطت بئناه الخ) أفهم انه لو قُتِل قبل السرقة تعلق الحق باليسرى فقطع اه عش على مر (قوله باقة أو جنابة) اي أو شلت ونحشى من قطعها نزف الدم اه شرح الرملي

(باب قاطع الطريق)

لعل الحكمة في تعقيب ما قبله مشاركة للسرقة في أخذ المال الغير وجوب القطع في بعض أحواله اه عش على مر ولعل هذه الحكمة هي الحكمة في التعبير بالباب ايضا والا فلا ظهر التعبير بالكاتب لعدم اندراج تحت كتاب السرقة في قل على المحلى ما نص باب قاطع الطريق من القطع بمعنى المنع لما يترتب عليه من منع سلوك المسار فهو البرور ولا خذل مال أو قتل أو ارباب على ما يأتي وفيه قطع الابدى والارجل وقدر النصاب في السرقة فذكره مع ما أخرجه عنها لانها كجزية وعبر بالقاطع دون القطع لاجل ما بعده والمراد بالطريق يحصل المرور ولو في داخل الابنية والبرور واهم باعتبار فعلهم أربعة أحوال من أصل تسعة لانهم من ضرب ثلاثة القتل وأخذ المال والاخافة في مثلها يسقط منها خمسة كل واحد مع نفسه والاخافة مع القتل أو مع أخذ المال ويبقى أربعة كل واحد منفردا وجمع القتل مع أخذ المال قتلا ولو ثبت برجلين لابرجل وامرأتين أو عيين اه (قوله الاصل فيه آية انما جزاء الذين الخ) قال جمهور العلماء انها نزلت في قطاع الطريق لا في الكفار واحتجوا به بقوله الا الذين تابوا من قبل ان تقدر واعليهم اذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان المراد الكفار لكانت توبتهم باسلامهم وهو دافع العقوبة قبل القدرة وبهذا اه شرح مر (قوله هو البرور) اي شرعا اه عش وفي المصباح وقطعت الصديق قطعة هجرته وقطعته عن حقه منغته ومنه قطع الرجل الطريق اذا أخافه وهو قاطع الطريق والجمع قطاع وهم الذين يعتمدون على قوتهم ويأخذون الاموال ويقتلون الناس اه (قوله مع البعد عن الفتوى) اي ولو حكما كما لو دخلوا دارا ومنعوا أهلها الاستغاثة اه عش على مر (قوله كما يعلم مما يأتي) راجع للتعريف بتمامه (قوله لابرجل وامرأتين) اي ولا برجلين وعيين ولا بربع نسوة اه عش (قوله هو ملتزم للاحكام) لم يقل هنا ولو حكما كما تقدم له في كتاب الزنا زيادة ذلك لادخال عبيد التميمين ونسائهم فليست أمم اه شوبري وهذا التعريف يشمل المنتهب بالتفسير الذي أشار اليه في أول باب السرقة فانظر ذلك مع اخراجه بقوله الا تخرج بالقيود الخ الا ان يراد بما هناك مع التبريع من الفتوى بعبارة الروضة هنا فان استسلم لهم القادرون على دفعهم فقتلهم اه سم (قوله ولو سكران) في نسخة سكرانا والاولى أولى لان سكران ممنوع من الصرف فالاولى حذف ألفه لكنه صرفه اما للتناسب أو على لغة بني أسد لانهم يقولون في موته مسكرانة اه شوبري (قوله أو ذميا) اي حيث قلنا

بضم الميم لتسد أفواه العرود وذكر سن ذلك من زيادتي ونحوه الماوردي بالحضري قال واما البدوي فيجسم بالنار لانه عاتتهم وقال في قاطع الطريق واذا قطع جسم بالزيت المغلي وبالنار بحسب العرف فيهما واذللت (المصلحة) لانه حقه لا تمة للحد لان الغرض منه دفع الهلاك عنه بنزف الدم فعلم ان الامام اهماله (فموتته عليه) كاجرة الجلال الا ان ينصب الامام من يقيم الحدود ويرزقه من مال المصالح كما مر في فصل القودلورنة (ولو سرق فسقطت بئناه) مثلا باقة أو جنابة وان أوهم كلام الاصل التقييد بالآفة (سقطا القطع) لانه تعالى بعينها وقدرت بخلاف ما لو سقطت يسراه لاي سقط قطع بئناه لبقائها *(باب قاطع الطريق)* الاصل فيه آية انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وقطع الطريق هو البرور ولا خذل مال أو قتل أو ارباب مسكرة اعتمادا على القوة مع البعد عن الفتوى كما يعلم مما يأتي وثبت برجلين لابرجل وامرأتين (هو) اي قاطع الطريق (ملتزم) للاحكام ولو سكران أو ذميا

لا ينقض عهده بمعاربته في دارنا واخافتم السيل أي وهو الراجح حيث لم يشترط عليهم تركه وانهم لم ينتقض
عهدهم بذلك بخلاف المعاهداته ينتقض عهده بذلك كما سيذكره الشارح اه حلي (قوله وان خالفه كلام
الاصل والروضة الخ) أي حيث قيدوا بالمسلم قبل وانما قيد الشيخان بالمسلم لان مفهومه وهو الكافر فيه تفصيل
وهو انه ان كان ملتزما للاحكام فهو كالمسلم كما ذكره الشارح والا فلا اه حل (قوله أيضا وان خالفه كلام
الاصل الخ) تباع في هذا الاخرى حيث قال لم أرفى الكتب المشهورة بعد الكشف التام التنصيص على أن من
شرط قاطع الطريق الاسلام الا في كلام الرافعي ومن اخذ عنه واعترض بأن جميع احكام الباب لا تأتي الا في
المسلم اه حل (قوله يقاوم من يبرز له) عبارة تشرح مر والذين يغلبون شرذمة بقوتهم قطاع في حقهم
لا عمنادهم على الشوكة بالنسبة اليهم لا لقاطلة عظيمة اذ لا قوة لهم بالنسبة اليهم فالشوكة أمر نسبي فلو فقدت
بالنسبة لجمع يقاومونهم لكن استسلموا لهم حتى أخذوهم لم يكونوا قطاعا وان كانوا ضامنين لما أخذوه لان
ما فعلوه لم يصدر عن شوكتهم بل عن تغريط القاطلة وحيث يلحق غوثا لو استغاثوا بسوا بقطاع بل منتهبون
انتهت (قوله بحيث يبعد غوث) متعلا ويبرز وهو طرف مكان والضمير في قوله مع راجع اليه اه شيخنا وعبارة
الشوكة قوله بحيث يبعد حيث طرف مكان والضمير في قوله مع راجع لحيث باعتبار المكان كانه قال بمكان
يبعد عنه غوث هكذا افهم اه (قوله ومختلس ومنتهب) هذان محترز تخفيف (قوله ولودخل جمع بالليل الخ)
عبارة أصله مع شرح مر ونقد الغوث يكون البعد عن العمران أو السلطان أو لضعف بأهل العمران
أو السلطان أو بغيرهما كان دخل جمع دارا واهلها من السلاح ومنعوا أهلها من الاستغاثة فمهم قطاع في
حقهم وان كان السلطان موجودا قويا انتهت (قوله أيضا ولودخل جمع بالليل الخ) الظاهر ان هذا محترز قوله
بحيث يبعد غوث وان كان ظاهر منيعه يقتضي ان هذا ليس من المحترزات اه ذا واما قوله يقاوم من
يرزله فلم يذكر له محترز او محترزه وهو الضعيف الذي لا يقدر على المقاومة (قوله فقطاع) أي لدخولهم في قواه
بحيث يبعد عنه غوث لان البعد اما محسوس أو معنوي اه عزيزي وقال حل قوله فقطاع أي لانه بمثابة
ضعف أهلها اه ومن ذلك هؤلاء الذين يأتون للسرقة المسمون بالمتسرف في زماننا فهم قطاع قال في المصباح
والمتسرف لقتان مثل مسجد ومقدون خيل من المائة الى المائتين وقال الفارابي جماعة من التحيل ويقال المتسرف
الجيش لا يمر بشيء الى اقلته اه عش على مر وفي الرشيدى قوله ومنعوا أهلها من الاستغاثة اه هذا قد
يخرج الاصول الذين يسمون بالناسر اذا جاهر واو لم يمنعوا الاستغاثة اه (قوله فن أعان القاطع الخ) قال
صلى الله عليه وسلم من كثروا قومه فهو منهم اه عميرة اه سم * (فائدة) * لم يجعلوا للمتعرض للضعف
حكما يخص به من حيث كونه قاطع طريقا وعليه حكمه كغير قاطع الطريق اه عش على مر (قوله
بلا أخذ نصاب) بان لم يأخذوا أصلا أو أخذوا أقل من نصاب فهو أولي من قول الاصل ولم يأخذوا مالا (قوله ولا
قتل) أي ولا قطع طرف لمصوم بكافته عمدا كما سيذكره الشارح اه حل (قوله عزز بحبس وغيره)
ظاهره الجمع بين الحبس وغيره وهو كذلك وله تركه ان رأى مصلحة ولا يتعد الحبس مدة بل يستدام حتى تظهر
توبته اه حل (قوله أو يأخذ نصاب بلا شبهة) أي ولو كان النصاب لجمع اشتركا وفيه واتحد حوزة اه
شرح مر وقوله ولو كان النصاب لجمع اشتركا وفيه هل المراد شركة الشيوع أو الاعم حتى لو أخذ من كل
شيء وكان المجموع يبلغ نصابا قطع الاخذ فيه نظر ولا يبعد الثاني تغليظا عليهم لكن قياس ما مر في السرقة
للاولى يؤيده انهم علموا القطع بالمستتر بان لكل واحد من الشركاء ان يدعى بجميع المال في المجاورة
ليس لواحد منهم ان يدعى بغير ما يخصه ومعلوم مما مر في السرقة ان القاطعين لو اشتركا في الاخذ اشترط ان
يخص كل واحد منهم قدر نصاب من المأخوذ ولو زرع على عددهم والا فلا اه عش عليهم وتعتبر قيمة المأخوذ
في موضع الاخذ ان كان موضع بيع وشراء حال السلامة لا عند استسلام الناس لاخذ أموالهم بالقهر والغلبة

وان خالفه كلام الاصل
والروضة وأصلها (مختار)
من ز يادني (تخفيف) للطريق
(يقاوم من يبرز) هو (له)
بان يساويه أو يغلبه (بحيث
يبعد) عنه (غوث) لبعده
عن العمارة أو ضعف في
أهلها وان كان البارز واحدا
أو اثني أو بلا سلاح وخرج
بالقيود المذكورة اضدادها
فليس المنصف بها أو بشيء
منها من حربي ولو مجاهدا
وصبي ومجنون ومكره
ومختلس ومنتهب قاطع
طريق ولودخل جمع بالليل
دارا ومنعوا أهلها من
الاستغاثة مع قوة السلطان
وحضوره فقطاع وقيل
مختلسون (فن أعان القاطع
أو أخاف الطريق بلا أخذ
نصاب) لا (قتل عزز)
بحبس وغيره لا تركابه معصية
لا حد فيها ولا كفارة وحسبه
في غير باله أولى حتى تظهر
توبته وزمرد المال أو بدله
في صورة أخذ مو تعبير
بنصاب أولى من تعبيره بمال
(أو يأخذ نصاب) أي نصاب
سرقة بقيد نذرتهم ما بقولي

وان لم يكن وضع يمينه وشرا فاقرب موضع اليه بوجه يمينه ذلك وشراؤه قاله الماوردي اه رمل اه
 شوبري (قوله بلاشبهه من حوز) كلن يكون معه أو بقربه ملاحظ بشرطه المار من قوته أو قدرته على
 الاستغانة قاله الماوردي لا يقال القوة والقدرة تمنع قطع الطريق بل ما امرانه حيث لحق غوثا واستغيت
 لم يكونا قطعاً لا تمنع ذلك اذا القوة والقدرة بالنسبة للممرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من
 خصوص الشوكة ونحوها كما علم مما مر بخلاف الحوز يكتفي فيه بمبالاة السارق به عرفاً وان لم يقاوم السارق
 من غير شبهة مع بقية شروطها المارة اه شرح مر (قوله قطع يده اليمنى ورجله اليسرى) ولو فقدت
 احدهما ولو قبل أخذ المال ولو لئلا يهازم من نزع المم اكنتى بالآخرى ولو عكس ذلك بان قطع الامام
 يده اليمنى ورجله اليسرى فقد تعدى ولزمه القود في رجله ان تعدوا لا فديتها ولا يسقط قطع رجله اليسرى
 ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد راساً ولا يضمن وأجزاء والفرق ان قطعها من خلاف نص توجب
 مخالفتها الضمان وتقديم اليمنى على اليسرى اجتهاد يسقط بمخالفتها الضمان ذكره الماوردي والرويانى
 وتوقف الاذرى في ايجاب القود وعدم الاجزاء في الحالة الاولى قال الزركشى وقضية الفرق انه لو قطع
 في السرقة يده اليسرى في المرة الاولى علمد أجزاء لان تقديم اليمنى عليها بالاجتهاد أى وليس كذلك كما مر
 وأجيب بعدم تسليم ان تقديم اليمنى ثم بالاجتهاد بل بالنص لما مر انه ترى شاذاً قطعاً وأيمانها وان
 القراءة الشاذة كخبر الواحد وينبغي كفاؤه الاذرى بجى مما مر في السرقة هنا من توقف القطع على طلب
 المالك وتلى عدم دعوى المالك ونحوه من المسقطات فقد قال الباقرى انه القياس وفي الام ما يقتضيه ولا بد من
 انتفاء الشبهة كفى التنبية ويحسم وضع القطع كفى السارق ويجوز ان تحسم اليسرى بقطع الرجل
 وان يقطع ما جى ما تحسم اه من شرح مر (قوله بطالب من المالك) أى لئلا وأما القطع فلا يتوقف
 على طلب اه حل (قوله لما مر في السرقة) أى من قوله وانما قطع من خلاف لتلايفوت جنس المنفعة عليه
 فتضعف حركته اه ع ش (قوله وقيل للمعاربة) الحق انهم المال مع ملاحظة المحاربة لانه لو تاب قبل القدرة
 عليه سقط قطعها ولو كان للمال سقط اه حل (قوله وهو أشبهه) وانما كان أشبهه لان المال قطع
 في مع بانه اليد اليمنى ولو كانت الرجل للمال أيضاً لزم ان قطع العضوين للمال بخلاف ما لو قيل ان قطع الرجل
 للمعاربة اه ع ش (قوله قتل حتما) قيدوا التحتم بان لا يرجع عن اقراره لو ثبت به اه عميرة ولا يشترط
 في تحتمه شروط السرقة اه مر اه سم (قوله ولانه ضم الى جنائنه الخ) علل أيضاً بان أخذ المال
 في المحاربة كما زاد على الاخذ في غيرها بعقوبة هي قطع الرجل فكذا القتل لا بد ان يراد فيه قيد التحتم اه
 عميرة اه سم (قوله الاتحتم القتل فلا يسقط) عبارة تشرح مر فلا يسقط بعفو مستحق القود ويستوفيه الامام
 لانه حقه تعالى انتهت (قوله قال البندنجي الخ) معتمد اه ع ش (قوله اذا قتل لاخذ المال) أى ويعرف
 ذلك بقريته تدل على ذلك وتكتب أيضاً لطف الله به قوله اذا قتل لاخذ المال أى ولم يأخذ ملأياً أى انه ان قتل
 وأخذ المال صلب مع القتل اه ع ش على مر وفي الشوبري ما نصه وينبغي أن يكون قصدا لاخذ
 المال كافياً في تحتم قتله وان لم يأخذه اه وعبارة سم قوله اذا قتل لاخذ المال قال مر وان لم يأخذه
 وعبارة العباب ومن قتل عمداً محضاً لاجل المال وأخذه قال الماوردي ولو دون نصاب وغير محرز قتل حتما اه
 قال مر وحاصله ان شروط السرقة معتبرة في قطع اليد والرجل من خلاف وفي ضم الصلب الى القتل وليس
 معتبراً في تحتم القتل وحده اه انتهت (قوله أو أخذ نصاب) هذا وفي كلام الامام الباقرى وعندى ان
 اعتبار النصاب في الصاب لم يعم عليه دليل ولم أجد في نصوص الشافعى اعتباراً الا في قطع اليد والرجل وقد ذكر
 الماوردي انه يصلب وان أخذ أقل من ربع دينار ولان أخذ المال اذا اقترن بالقتل صار تبعاً غير مقصود
 بخلاف ما اذا انفرد عن القتل فانه مقصود اه حل (قوله قتل ثم صلب) ولا تقطع يده ورجله لاخذ المال بل

(بلاشبهه من حوز) مما مر
 بيانه في السرقة (قطعت)
 بطالب من المالك (يده اليمنى
 ورجله اليسرى فان عاد) بعد
 قطعها ثانياً (فعكسه) أى
 قطع يده اليسرى ورجله
 اليمنى الآية السابقة وانما
 قطع من خلاف لما مر في
 السرقة وطلعت اليد اليمنى
 للمال كالسرقة وقيل للمعاربة
 والرجل قيل للمال والمجاهرة
 تنزىل لذلك منزلة سرقة ثانية
 وقيل للمعاربة قال العمرانى
 وهو أشبهه (أو بقتل) المعصوم
 يكافئه عمداً كما يعلم مما يأتى
 (قتل حتما) الآية ولانه
 ضم الى جنائنه اخافه السبيل
 المغتصبة زيادة العقوبة ولا
 زيادة هنا الاتحتم القتل فلا
 يسقط قال البندنجي ومحل
 تحتمه اذا قتل لاخذ المال
 والا فلا تحتم (أو) بقتله عمداً
 (وأخذ نصاب) بلاشبهه من
 حوز (قتل ثم صلب)

بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه (ثلاثة) من الايام (حتماً) زيادة في التكفل لزيادة الجرامة ١٥٥ فان مات ختف انفه فعن الشافعي انه لا يصاب

اذ بالموت سقط القتل فسقط
تابعه وبما تقر رفسران
عباس الآية فقال المعنى أن
يقتلوا ان قتلوا أو يصلبوا مع
ذلك ان قتلوا وأخذوا المال
أو قطع أيديهم وأرجلهم
من خلاف ان اقتصر واعي
أخذ المال أو ينقوا من
الارض ان اربعوا ولم يأخذوا
فحمل كلمة أو على التنويع
لا التخيير كما في قوله تعالى
وقالوا كوفوا هوداً وأنصارى
أى قالت اليهود كوفوا هوداً
وقالت النصارى كوفوا نصارى
وتقييدى بالنصاب مع قوله
حتماً من زيادتي (ثم) بعد
الثلاثة (ينزل) من محل
الصلب (فان خيف تغييره
قبلها انزل) حيث ذوهذا من
زيادتي ويقام عليه الحد بمحل
مخاربه اذا شاهد من ينزح
به فان كان بمخارفة قتي أقرب
محسب اليها به اذا الشرط
(والغلب في قتله معنى القود)
لا الحد لان الاصل فيما
اجتمع فيه حق الله تعالى
وحق آدمي تغليب حق
الآدمي لبنائه على الضيق
ولانه لو قتل بلا محاربة ثبت
له القود فكيف يجب طاحته
بقتله فيها (فلا يقتل بغير
كنهه) كوله (ولومان)
بغير قتل (فديته) تجب في

يندرج القطع في القتل لاتحاد جهة الاستحقاق لان كلا من القتل والقطع فيه حق لله تعالى وهذا هو المعتمد
المعنى به وحكم في الروضة قولاً يخرج عنه ان يقطع ثم يقتل ثم يصلب ونقل هذا القول عن ابن سامة وكأنه خرج مما لو
اجتمع قطع السرقة وقتل المحاربه فان المعتمد فيه عدم الاندراج وعبارة الروضة ولو سرق ثم قتل في المحاربه فهل
يقطع السرقة ويقتل المحاربه أم يقتصر على القتل والصلب ويندرج حد السرقة في حد المحاربه وجهان
انتهت (قوله ثم صلب) أى معترضاً على نحو خشية ولا يقدم الصلب على القتل كما قيل به لكونه زيادة تهذيب
اه شرح مر أى وقد انتهى عن تعذيب الحيوان اه مرل وصلب بالتحفيف من باب ضرب وقد يشدد
للمالفة اه مصباح ومختار (قوله بعد غسله) أى ان كان مسلماً وتكفينه ولو ذمياً والصلاة عليه ان كان
مسلياً اه نخل (قوله ثلاثة) عدل عن قول أصله ثلاثاً وان كان حذفت التاء عند حذف المعدود ساكناً الى
ثلاثة اشارة الى ان الفصح حيث ذاب ثباتها اذا كان المعدود مذكراً اه شورى (قوله فان مات ختف انفه)
أى أو مات بغير هذه الجهة كقود في غير المحاربه اه شرح مر وفي المصباح الحنف الهلاك ولا ين دارس
ونبه الجوهري ولا يبنى منه فعل يقال مات ختف أنفه اذا مات من غير ضرب ولا قتل وزاد الصغاني ولا غرق ولا
حرق وقال الأزهرى لم أسمع للعنف فعلا وحكاها ابن القوطية فقال ختفه الله بختفه حتماً من باب ضرب اذا أمانته
ونقل العدل عن جده عنده أن يموت على فراشه فينتفس حتى ينتفضى دمعه وميم هذا اختص الانتف وممنه يقال
للمسلم يموت في الماء ويظفومات ختف أنفه وهذه الكلمة تكلمت به الجاهلية قال السجوهل

وامات مناسيد ختف أنفه * ولا ضل فينا حيث كان قتل

(قوله فحمل كلمة أو على التنويع) وهذا من ابن عباس اما توقيف وهو الأقرب وألفه وكل منهما من مثله
حجة لانه ترجمان القرآن ولان الله تعالى بدأ فيه بالاعطاف فكان مرتباً ككفارة الظاهر ولو أريد التخيير لبدأ
بالانخف ككفارة اليمين اه شرح مر (قوله ثم ينزل) بالتحفيف لان التشديد يقتضى التدرج في تنزيله وليس
مراد ابل ينزل دفعة واحدة تنكيلاً على ما ذهبنا قوله فان خيف تغييره الخ قال الأذرى وكان المراد بالتغيير دماً
الانفجار ونحوه كقطع عضو من أعضائه والافتى حيث جيفة الميت ثلاثاً حصل التنويع والتغيير غالباً اه شرح
مر (قوله ويقام عليه الحد بمحل محاربه الخ) الظاهر أن هذا مندوب لا واجب اه شرح مر (قوله معنى
القود) ولا يتوقف على طلب الولي للقتل وهل لا يضمن طلب المال كما تقدم في القطع لان القتل يتوقف على
أخذ المال اه حل (قوله تغليب حق الآدمي) قد يشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الآدمي تقديم
لحق الله تعالى على حق الآدمي ويمكن أن يجاب بان في الزكاة حق آدمي أيضاً فمما تجب للأصناف فاعمل
تقديمها ليس منه حق الله بل لاجتماع الحقين فقدمت على ما فيه حق واحد اه عش على مر (قوله
ولانه لو قتل) أى من قتله قاطع الطريق وقوله ثبت له أى لو ارته وقوله فكيف يجب طاحته أى الحق المتعلق
به وان كان لو ارته اه شيخنا (قوله كوله) الكاف للتمثيل اذ الولد لا يكافى أباه كما تقدم أول الجنائيات اه
شورى (قوله في الحر) أى المقتول الحر وقوله أما الرقيق أى أما الرقيق المقتول فتجب قيمته مطلقاً أى
سواء مات القاتل بقتل أو غيره اه حل وعبارة لشورى قوله مطلقاً العمل المراد بالاطلاق أنه لا فرق بين
موت القاتل الحر وغيره لكن ينبغي أن يقيد القاتل بالحر فان كان رقيقاً أيضاً لم يمت به قتل بالرقيق المقتول
لما كافأه تأمل انتهت (قوله ولو عفا وليه الخ) فلو قتله أحد بعد عفو الولي فلا شيء عليه لانه تمعص قتله بعد
ذلك لحق الله تعالى فلا ضمان على من أتى به بخلاف قبل العفو تجب الدية لاستحقاق المقتول لقتله وهى لورثة
القاطع والمقتول ديت في تركه اه مر اه سم (قوله ولا يقيم غير قتل الخ) عبارة الروض واذا جرح ولم يسر

تركته في الحر امانى الرقيق فتجب قيمته مطلقاً (ويقتل الواحد من قتلهم والباقي ديات) فان قتلهم مرتباً بقتل بالاول (ولو عفا وليه) أى القاتل
(بمال وجب) المال (وقتل) القاتل (حدا) لقيمته قتله (وزاعى المائله) فيما قتل به كغير بيان في فصل القود للورثة (ولا يقيم غير قتل وصلب)

كان قطع يده قائم لان التعمت تغليظا لحق الله ١٥٦ تعالى فاختص بالنفس كالكفارة وتعبيري بذلك أعم من تعبيري بالجرح (وتسقطا) عنه

(بتوبة قبل القدرة عليه) لا بعدها (عقوبة تخصه) من قطع يد ورجل وتعمت قتل وصاب لآية الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فلا يمس طعن ولا عن غيره بها قسود ولا مال ولا باقى الحدود من حد زنا وسرقة وشرب خمر وقذف لان العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق ومحل عدم سقوط باقى الحدود بالتوبة في انظار ائمة اهل البيت وبيّن الله سبحانه وتعالى فتسقط

* (فصل في اجتماع عقوبات على واحد) * (من لزمه قتل وقطع) قودا (وحد قذف) لثلاثة (وطالبوه) بها (جاد) القذف وان تأخر (ثم أمهل) وجوبا حتى يبرأ وان قال مستحق القتل عجلوا القطع وأما ما يدرى بعده بالقتل لثلاث بملك بالمرأة فيفوت القتل قودا (ثم قطع ثم قتل بلا) وجوب (مهلة) بينهما لان النفس مستوفاة (فان آخر مستحق الجلد) حقه (صبر الاخران حتى يبرأ) حقه وان تقدم استحقاقهما لثلاث فواتا عليه حقه (أو) آخر مستحق (القطع) حقه (صبر مستحق القتل) حتى يستوفي حقه لذلك (فان يادر

لم يتعمت جرحه قال في شرحه فان سري فهو قاتل وقد سبق حكمه ونبيه لم يتعمت جرحه على أن صورة المسئلة فيما فيه قود من الاعضاء كقطع يد ورجل أما غيره كالجائفة فواجبه المال ولا قود كما في حق غير القاطع اه سم (قوله كن قطع يده قائم) فان سري الى النفس تتعمت القتل اه سل (قوله قائم) أى ودفاعه المستحق اه ع ش (قوله قبل القدرة عليه) المراد بالقدرة عليه أن يكونوا في قبضة الامام وقيل المراد به أن يأخذ الامام في اسبابها كإرسال الجيوش لاصحابهم وقوله لا بعدها والفرق أنه قبلها غير متعمت فيها بخلافه بعد اتمامه بدفع الحدود وأدعى بعد الظفر به سبق توبته وظهور ما رت صدقه فوجهان أو جهما عدم تصديقه لانهم لم يقيم بها بنية اه شرح مر وفي الشورى قوله قبل القدرة عليه المراد بما قبل القدرة أن لا يتخذ اليهم يد الامام يرب أو استخفاء أو امتناع اه (قوله بتوبة تخصه) كان حكمه سقوطها دون غيرها من الحدود وانما تغليظا وزيادة على أصل ما وجب من القود أو قطع اليد فائثر في ذلك التوبة قبل الظفر اه سم (قوله من قطع يد ورجل) فيه ان قطع اليد لا يخصه لان السرقة تشاركه فيه ورد بان الذي يخصه مجموع اليد والرجل فسقط قطع اليد بتعالي سقوط قطع الرجل قوله من يد ورجل أى قطع مجموع ذلك اه حل وعبارة شرح مر من تتعمت وصاب وقطع رجلا وكذا يد كشميل ذلك كلامه لان المختص بالقاطع اجتماع قطعها فمقتضى واحدة اذا سقط بعضها سقط كلها انتهت وعبارة سم قوله من قطع يد ورجل وقطع اليد وان السرقة الان هذه السرقة الخاصة امتازت بهذا السقوط وقد يعترض قوله من قطع يده ينافي تقييد العقوبة بكونه انحصار فان قطع اليد لا يخصه ورأيت بخط شيخنا بهامش المنهاج مانعه اعترض المنهاج بان قضيه عدم سقوط قطع اليد لانه لا يخص القاطع واعتذر العراقي بان قطعها ليس عقوبة كاملة بل بعضها فان المجموع هنا عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها كالرجل سقط كلها قال وله عبارة المنهاج هي التي غرت ابن الرقعة حتى نقل في الكفاية عن النووي اعتبار سقوط اليد اه انتهت وقول الشارح من قطع يد ورجل مفروض فيما اذا أخذ المال من غير قتل لما تقدم انه اذا أخذ المال وقتل ليس عليه قطع بل يكفي بالقتل تأمل (قوله ولا باقى الحدود الخ) عبارة شرح الروض ولا يسقط بها سائر الحدود أى باقىها كالزنا والسرقة والشرب في حق القاطع وغيره لعدم أدلتهم من غير تفصيل وقياسا على الكفارة الا قتل نارك الصلاة فإنه يسقط بالتوبة ولو بعد دفعه للحاكم لان موجب الاصرار على الترك لا الترك الماضي انتهت (قوله بخلاف قاطع الطريق) أى وقوع في آيته التفصيل فيما قبل القدرة وما بعدها (قوله اما بينه وبين الله) فتسقط بمعنى أنه لا يعاقب في الآخرة على أسباب الان من حد في الدنيا لم يعاقب على ذلك الذنب في الآخرة بل على الاصرار عليه أو الاقدام على موجب ان لم يتب اه شرح مر ومفهومه انه اذا لم يتب في الدنيا يعاقب في الآخرة فيقيد هذا المفهوم بما اذا لم يتب والا فلا يعاقب

* (فصل في اجتماع عقوبات) * أى لا دى أو لله أولهم أو قوله جلد ثم أمهل الخ هو كتابة عن قوله قدم الانخ كما قاله في حق الله تعالى وانما فصل هذا أى المتعاقب بحق الا دى على المتعاقب بالله تعالى لاجل التفصيل بين طلبهم وعدم طلبهم اه شيخنا (قوله ثم أمهل وجوبا حتى يبرأ) أى ما لم يكن به مرض يخاف منه الزهوق ان لم يبادر بذلك والابادير به وهذا مأخوذ من قوله حتى يبرأ اه حل (قوله لثلاث) يؤخذ منه أن الكلام فيما لو خيف الهلاك بالمرأة قال مر فلو لم يخف موته بالمرأة فيجوز اه ع ش (قوله فان آخر مستحق الجلد الخ) هو مخترع وقوله وطالبوه وعبارة أصله مع شرح مر وخرج بطالبوهما لطلبه بعضهم فله أحوال فحينئذ اذا آخر مستحق النفس حقه وطالب الاخران جلد فاذ ابرئ قطع ولا يوالى بينهما خوفا من فوات حق مستحق النفس ولو آخر مستحق طرف جلد وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفي في الطرف لثلاث فوات حقه انتهت (قوله أو آخر مستحق الطع الخ) وفيه أنه يلزم عليه التأخير لا الى غاية وقبل يرفعه الى الحاكم ويطلب

وقتل عزرا) لعدمه وكان مستوفيا لخصه (واستحق القطع) حيثئذ (ديه) لغوات استيفائه وذكر التعزير من زيادة

منه

منه الاستيلاء أو الإبراء أو الأذن لغيره فإن أمكن غيره اه حل (قوله أو لزمه عقوبات الله تعالى) ولو
اجتمع قطع مرقع و قطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما ومعهما رجله للمحاربة ولو اجتمع قتل قصاص في غير محاربة
وقتل محاربة قدم أسبقهما ويرجع إلى الأول في وقتل السرقة قبل المحاربة وجهان أحدهما
لا يقطع السرقة ثم يقتل ويصلب للمحاربة لأن الظاهر في ذلك أن حق الآدمي لا يفوت بتقديم حق الله
تعالى اه شرح م ر وقوله قطعت يده اليمنى لهما أي السرقة والمحاربة ولعل المراد أن اليمنى تقطع
للسرقة التي ليست في قطع الطريق فلا ينافي ما تقدم أن اليسرى للمال
واليسرى للمحاربة اه ع ش عليه (قوله وأنه بين القطع والقتل) ضعيف والذي أفتى به والشيخنا أنه
قبل القطع أخذ من قولهم يقدم الانخاف فلاخف اه حل (قوله وأنه لو فات حمل القطع الخ) هذا في
الحقيقة علم من قوله قدم الانخاف (قوله كان اجتمع عليه قتل ورجم وردة) عبارة الاشياء للجلال السيوطي
ولو اجتمع قتل الزنا والردة لم يحضر في فيه قتل والذي يظهر أنه يرجم لانه يحصل مقصودهما بخلاف ما لو قتل
بالسيف فإنه يحصل قتل الردة دون الزنا اه وظاهر حصوله على الاول وان لم تلاحظ الردة فيه تظروا على
الثاني عدم الحصول وان لوحظت فليجروا وكتب أيضا عبارة شرح الروض نقلا عن الماوردي والرويانى
ويدخل فيه قتل الردة لان الرجم أكثر نكالا اه وصححه الشهاب الرملى اه شوبرى وعبارة شرح
الروض لو اجتمع قتل زنا وقتل ردّة رجّم لانه أكثر نكالا ويدخل فيه قتل الردة كما قاله الماوردي والرويانى
وذهب القاضي إلى قتله بالردة لان فسادها أشد ويمكن الجمع بينهما بحمل كل على ما رآه الامام مصلحة انتهت
(قوله كان شرب بورتا الخ) ولو زنا بكر ثم حصن ادخل التعريب في الرجم لا الجلد اه حل (قوله أو كان
قتلا) معطوف على النقي أي أو فوته وكان قتلا وينبى على كون قتله الله أو لا آدمى سقوط الدية ان كان
لا آدمى وعدم سقوطها ان كان لله وأيضا لو قتل لا آدمى كان هو الذي يتولى قتله وتعتبر المأثلة بخلاف ما اذا
كان لله تعالى اه شيخنا (قوله بخلاف حد زنا البكر) محترز قوله ان لم يفوت حق الله تعالى (قوله فيه دمان
على القتل) فقول المنهاج وأن القصاص قتلا وقطعا يقدم على الزنا بحمل الزنا فيه بالنسبة للقتل على زنا الحصن
تليجروا اه سم

* (كتاب الاشربة والتعازير) *

أي بيان حكمها من حرمتها والحلوم او جمعها لاختلاف أنواعها وان كان حكمها متحدا وجمع التعازير
للمشاكله وشرب الخمر من الكبائر وان مزجها بمثلها من الماء وكان شربها جازا أول الاسلام بوحي ولوا إلى
حديث بل العقل على الاصح أي ومع ذلك لم يتناولها صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه قواهم ان الكليات الخمس لم
تج في ملة من المل لان ذلك بالنسبة للمجموع أو انه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتنا وحقيقة الخمر المسكر من
عصير العنب وان لم يذهب بالزبد وتحريم غير هابنصوص دلت على ذلك ولكن لا يكفر مستحل قدر لا يسكر من
غيره لاختلاف فيه أي من حيث الجنس حل فليس له على قول جماعة أمالمسكر بالفعل فهو حرام اجماعا كما حكمه
الحنفية فضلا عن غيرهم بخلاف مستحله من عصير العنب الذي لم يطبخ ولو قطرة لانه يجمع عليه ضروري اه
شرح م ر وقوله الذي لم يطبخ أي بخلاف ما اذا طبخ على صفة يقول بحله بتلك الصفة بغض المذاهب اه ع ش
عليه وفي سم وقد تظاهرت النصوص على تحريم الخمر وان فقد الاجماع عليها وهي من الكبائر وكانت
مباحة في صدر الاسلام وقيل كان المباح القدر الذي لا يسكر حكى ذلك عن الثعالبي الشاشي وفي شرح مسلم
ما يقوله بعض من لا تحصيل له من ان المسكر لم يزل محرما باطل لأصله اه عميرة وكان تحريمها في السنة الثالثة من
الهجرة ثم انجر المتخذ من عصير العنب وفي وقوعها على سائر الانبذة وجهان لا تكرون تقع مجازا لا حقيقة قال
الرويانى ان قلنا تطلق على الكل حقيقة التحريم في الكل بالنص والاضمما عد الخمر بالقياس أقول كيف

(أو) لزمه (عقوبات الله تعالى)
كان شرب بورتا بكرة وسرق
وارتد (قدم الانخاف) منها
فلاخف وجوبا حفظا لمحل
الحق وأخفها حد الشرب
في مقام ثم يعمل وجوبا حتى
يرأثم بجلد للزنا ثم يعمل
وجوبا ثم يقطع ثم يقتل
وظاهر أن التعريب لا يقطع
وأنه بين القطع والقتل وأنه
لو فات محل الحق بعقوبته
عقوباته كان اجتمع عليه
قتل ردّة ورجم فعل الامام
ما رآه مصلحة وعليه ينزل
قول القاضي في هذا المثال
يقتل بالردة وقول الماوردي
والرويانى بـرجم (أو) لزمه
عقوبات الله تعالى (ولا آدمى)
كان شرب بورتا وقذف
وقطع وقتل (قدم حصن
لم يفوت حق الله تعالى) أو
كما قتلا فيقدم حد قذف
وقطع على حد شرب وزنا وقتل
على حد زنا الحصن تقدما
لحق الآدمي بخلاف حد زنا
البكر وحد الشرب فيقدمان
على القتل للتأخير وتأخير
بما ذكر أولي مما عبر به
(كتاب الاشربة) والتعازير
والاشربة جمع شراب بمعنى
مشروب

القياس مع حديث الصحيحين كل شراب أسكر فهو حرام اه وقوله حقيقة أقول لا مانع انه حقيقة شرعية لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر قال حج والابتذة مثلها أي الخمر في التحريم والحد والتجاسة نعم لا يكفر مستحلبا بخلاف الخمر كالمزج في الردة وفي الروضة أوائل الشهادات ما يفهم ان شرب ما لا يسكر من غيرها لقلته صغيرة لكنه صرح بعد ذلك بأنه يحده وترد شهادته ومن ثم جزم جمع متأخرون بأن ذلك كبيرة اه (قوله كل شراب) أي ولو بحسب الأصل فلا ترد الخمر المنقذة كما ينبغي عليه اه حل (قوله حرم تناوله) أما شرب الخمر ولو قطرة منها فكبيرة أجماعا ولو يخلو بذلك شرب المسكر من غيرها وفي الحاق غير المسكر خلاف والأصح الحاقه ان كان شافعا اه زواج اه شوربي (قوله لا يشرب الخمر الخ) أي وللأجاء على تحريم الواقع آخر في غزوة خيبر لا تحريم في ثالثي الهجرة بعد ان كان حلالا في أول الاسلام ثم أحل بعده ثم حرم ثم أحل ثم حرم مرتين أو أكثر فهو مما تكرر عليه النسخ كالمزج في التكاثر اه قل على المحلى (قوله وخبر مسلم الخ) أتى به بعدما قبله ليفيد تسمية كل مسكر خمرًا وحيث يقال عليه لا يصح قوله وقيل به شرب النبيذ لانه لا يقاس مع وجود النصر ولا يقال هو قياس في اللغة لا في الحكم لانا نقول غرضه القياس في الحد وأيضاً جعله قياساً في اللغة غلطاً لان معناه ان ثبت تسمية شيء باسم لمعنى فيه أي الشيء يوجد ذلك المعنى في شيء آخر فيلحق به في تسميته باسمه وهذا الاسم شامل لكل مسكر ومنه النبيذ تأمل (قوله ولو لتداو أو عطش أو درديا) هذه غايات ثلاث الأوليان منها الرد والتأنيب كأي لم من منيع أصله وإذا سكر مما شربه لتداو أو عطش أو لساغة لثمة قضى ما أتته من الصلوات كما صرح به الارشاد ولأنه تعدد الشرب لصحة نفسه بخلاف الجاهل كما قال في الروض والمعدوم من جهل التحريم لقرب عهده ونحوه أو جهل كونه خمر لا يجد ولا يلزمه قضاء الصلوات مدة السكر بخلاف العالم اه سم على المنهج في أثناء كلام وفيه أيضاً (قاعدة) بحث الزركشي جوازاً كل النبات المحرم عند الجوع اذ لم يجد غيره ومثل بالحشيشة قال لانها لا تزال الجوع وفيه نظار يعرف بالنظر في حال أهاها عنداً كالأه برلسي وفي تعليق الجواز بقوله لانها لا تزال الجوع الخ نقار لان عدم إزالة الجوع انما يقتضي عدم الجواز ولعله سقط من قلم الناصح لفظ عدم قبل جواز وفيه أيضاً (فرع) * ثم صغير راحة الخمر وخفيف عليه اذ لم يسق منها هل يجوز سقيه منها ما يدفع عنه الضرر قال مرن ان خفيف عليه الهلاك أو مرض يقضي الى الهلاك والالام يجوز ان خفيف مرض لا يقضي الى الهلاك اه (أقول) لو قيل يكفي مجرد مرض تحصل معه مشقة ولا سيما ان غلب امتداده بالطفل لم يكن بعيداً اه ع ش على مرن (قوله أيضاً لو كان لتداو) أي ما لم يستهلك في غيره ولم يجد طاهر ايقوم مقامه والجار للتداوي به اه حل وقوله أو عطش أي ما لم ينته الامر به الى الهلاك والالام وجب ان كان لا يسكن العطش بل يشبهه اه حل وعبرة أصله مع شرح مرن والأصح تحريمها صراحة للدواء لخبر ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليهما وما دل عليه القرآن من اتيان منافع لها فهو قبل تحريمها أما مستهلك مع دواء آخر فيجوز للتداوي بها كصرف بقية النجاسات ان عرف أو أخبره طبيب عدل بنفعها وتبين بان لا يفتي عنها طاهر ولو احتج في قطع نحو سامة ويد متناً كلة الى زوال تغفل صاحبها بنحو نبيج جاز لا بمسكر مائع وجوع ولعاش لانها لا تزال بل تزيد لحرارتها ويسهاوم مع تحريمها الدواء أو عطش لا حذب اوان وجد غيرها المشبهة انتهت وقوله ولو احتج في قطع نحو سامة وهل من ذلك ما يقع لمن أخذ بكرة أو تعذر عليه اقتضاها الا باطعامها ما يغيب عقله امن نحو نبيج أو حشيش فيه نظر ولا يبعد انه مثله لانه وسيلة الى تمكن الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم ان محل جواز وطئها لم يحصل لها به أذى لا يحتمل مثله في إزالة البكارة اه ع ش عليه (تنبيه) * جزم صاحب الاستقصاء بحل اسقامها لها ثم والزر كشي احتمال انها كالأدوية في امتناع اسقامها اياها للعطش قال لانها تشبه فيها كذا فهو من قبيل اتلاف المال اه والاولى تعليله بان فيه اضراراً لها واضراراً الحيوان حرام وان لم يتلف قال والنجم منع اسقامها

(كل شراب أسكر كثيره) من خمر أو غيره (حرم تناوله) وان قل ولم يسكر لا يشرب الخمر ونحو الصحيحين كل شراب أسكر فهو حرام وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام (ولو كان) تناوله (لتداو أو عطش) ولم يجد غيره لعدم النسي (أو) كان (درديا)

لهاله طش لانه من قبيل التمثيل بالحوان وهو ممتنع وفي وجهه غريب حل اسقامها الخيل لتزداد حوا أي شدة في
 جرمها قال والقيام حل اطعامها نحو حبش وبنج للجوع وان تخدرت ويظهر جوازها لا دعي جاع ولم يحسد
 غير ذلك وان تخدر لان الخدر لا يزيد في الجوع اه ملخصا اه ج (قوله أسفل انا ما يسكر) اضافة
 الاناء الى المسكر نظر الى الكلام فيه والافعال ليرد اسم لما يربس في أسفل كل اناء مائع اه قل على الخلى
 (قوله على ملتزم تحريمه) متعلق بقوله حرم وقيد به لاجل قوله وحده وان كان الكافر الغير الملتزم يحرم عليه
 أيضا لانه مخاطب بفروع الشريعة اه شيخنا وملتزم التحريم هو المسلم البالغ العاقل وقوله وحد أي الملتزم
 المختار العالم بانه حرام الذي لم يضطر الى شربه فهذه القيود الخمسة معتبرة في كل من الحرمة والحد وقوله
 أي يتناول ذلك أي ما حرم تناوله وان قل ولم يسكر كما يشير له قوله وانما حرم القليل وحده الخ اذا علمت هذا
 علمت ان في قول الشارح فلا حد على من اتصف بشئ منها قصور ابل كان ينبغي له ان يقول فلا حد ولا حرمة على
 من اتصف بشئ منها أي من اضداد القيود الخمسة وكأنه انما اقتصر في بيان المحترز على نفي الحد لان الحرمة
 لا تنتفي عن كل من اتصف بحد من الاضداد بل منهم من تثبت في حقه الحرمة مع كونه لا يحد وهو الكافر فانه
 يحرم عليه الشرب لانه مخاطب بفروع الشريعة وان كان لا يحد لانه لا يعتد بتحريمه اه ولذلك كتب الشيخ
 صل ما دسه قوله فلا حد لم يقل ولا حرمة لانه لو لم يلزم عليه أن يكون بعض افراد من خرج لا يحرم عليه مع ان
 فيهم من يحرم عليه وهو الكافر انتهى (قوله ودخل في التعريف السكران) أي اذا شرب حال سكر معتد
 حده أو لانه يحد ثانيا حاله وهو أخذ ما يأتي انه لا يحد حال سكره اه ع ش (قوله وكافر) اخراجه بالنسبة
 لمجموع الحرمة والحد فلا ينافي انه يحرم عليه بناء على الصحيح وأما بقية الخرجان فلا حرمه ولا حد عليهم فقي
 مفهوم المتن تفصيل ثلاثة تنقيان فيما عدا الكافر وقارة أحدهما فيه (قوله أيضا وكافر) أي لانه لم يلتزم
 تحريم ذلك أي مطلقا لانه لم يلتزم بالنسبة مما لا يعتد به الا احكام المتعلقة بالعباد اه شوبري (قوله ومكره)
 ويلزمه ككل آكل أو شارب حرام تقايره ان أطاقه كفا في المجموع وغيره ولا نظر الى عذره وان لم يمتثل
 لان استدامته في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتدؤه زال سببه فاندفع استبعاد الاذرى لذلك اه
 شرح مر (قوله ومؤجر) وهو الذي يفتح حلقه كرها ويؤجر فيه كرها فهو عطف خاص على عام اه
 شيخنا (قوله وجاهل به أو بتحريمه الخ) بخلاف من نشأ بين المسلمين بحيث يقتضى حاله عدم خفاء ذلك عليه فانه
 يحد كما اعتداه الاذرى وغيره اه شرح مر (قوله ان قرب اسلامه) أي ولم يكن مخالطا للمسلمين اه
 حل (قوله ومن شرب بلعقة فاساغها به الخ) واذا مات بشربه في هذه الحالة مات شهيدا لجواز تناوله له بل
 وجوبه بخلاف ما لو شربه تعديا ونحو من هو مات فانه يكون عاصيا لتعديده بشربه اه ع ش على مر (قوله
 ولم يحد غيره) قيد في قوله فاساغها به وليس قيد في نفي الحد فلا يحد مطلقا سواء وجد غيره أم لا للشبهة كافي زى
 وكذا كره الشارح بعد في صورة التداري بقوله فلا يحد به وان وجد غيره الخ وان كان قيد في نفي الحرمة الذي
 لم يتعرض له هنا فلا يستثنى الا اذا لم يحد غيره وكأنه انما قيد به لانه في بيان محترز قول المتن ولا ضرورة والضرورة
 لا تنطبق الا اذا لم يحد غيره كما أشار له الحلبي اه (قوله وانما حد الحنفي الخ) لعل هذا وارد على مفهوم القيد الاول
 أي ملتزم تحريمه فكان مقتضاه ان الحنفي كالصبي والمجنون فلما فرغ من بيان المفهومات أخذ يحجب عما ورد
 على أولها اه شيخنا (قوله لقوة أدلة تحريمه ولان الطبع الخ) وبهذين التعليقين فارق ذلك عدم وجوب
 الحد بالوطء في نكاح بلا ولي ومع حده بذلك قبل شهادته لانه لم يرتكب مفسقا في اعتقاده المعذور فيه اذا العبرة
 في الحد بعقيدة الامام وفي رد الشهادة بعقيدة الشاهد وهذا هو الغضب أمه ووطئها باعتقاده يزيل بها ثبوتها
 ملكه فسق وورث شهادته اه صل (قوله فيحتاج الى الرجوعه) من هذا يؤخذ ان الحكم أن ينكر على من
 ارتكب ما لا يجوز فعله عنده وان كان الفاعل يرى جواز فعله بخلاف الا حد لا ينكر الواحد الا على من لا يرى

وهو ما يبق أسفل انا ما يسكر
 شيخنا (على ملتزم تحريمه مختار
 عام به وبتحريمه ولا ضرورة
 وحده) أي يتناول ذلك لانه
 صلى الله عليه وسلم كان يحد
 في الخمر واه الشيخان وصحح
 الحاكم خبر من شرب الخمر
 فأجلده وقيس به شرب
 النبيذ وانما حرم القليل وحد
 به وان لم يسكر حرم المادة
 الفساد كحرم تعجيل الاجنية
 والخلوة به الاضامن كما في
 الوطء ودخل في التعريف
 السكران وخرج بالقيود
 المذكورة فيه اضدادها فلا
 حد على من اتصف بشئ منها
 من مسي ومجنون وكافر
 ومكره وه وجر وجاهل به أو
 بتحريمه ان قرب اسلامه أو
 بعد عن العلماء ومن شرب
 باقمة فاساغها به ولم يحد غيره
 وانما حد الحنفي بتناوله النبيذ
 وان اعتد به لقوة أدلة
 تحريمه ولان الطبع يدعو
 اليه فيحتاج الى الرجوعه
 وخرج بالشراب غيره

كبنج وحشيش مسكر فانه وان حرم تناوله خلافا لبعضهم لا يحده ولا ترد الخمر المعقودة ولا الحشيش المذاب قطر الاصلهما ويجوز ما ذكر (وان جهل الحد) به لان حقان يمنع منه (لا) بتناوله ١٦٠ (لتداؤ وعطش) فلا يحده وان وجد غيره كانه الشبان من جماعة واختاره النووي في تصحيحه وصححه الاذرى

وغیره لشبهة قصد التداوى وهذا من زيادته وماتله الامام عن الأئمة المعبرين من وجوب الحد بذلك ضعفه الرافعي في الشرح الصغير (ولا) بتناوله حالة كسونه (مستهلكا) بغيره كعبر عن دقته لاستهلاكه (ولا) بتناوله (بمغن وسعوط) بفتح السين لان الحد ازجر ولا حاجة فيهما الى زجر (وحد حر أربعون) جلدة فني مسلم عن أنس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين وعن علي رضي الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين أربعين وثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى (و) حد (غيره) ولو لم يعضا (عشرون) على النصف من الخمر كظايره وتعبير بغيره أهم من تعبيرة بالرفيق (ولاء) كل من الأربعين والعشرين بحيث يحصل بهازجر وتشكيل فلا يفرق على الأيام والساعات لعدم الإيلام فإن حصل بها جئتذا يلام قال الامام فان لم يتخال ما زول به الالم الاول كفي والا فلا ويجوز الرجل فائما والمرأة جالسة وتلف امرأة أو نحوها عليها يلبسها أو كلارأة الخنثى فيسما يظهر لكن يحتمل أن لا يختص بان ثيابه المرأة ونحوها ويحتمل تعيين المحرم ونحوه

جواز ما فعله اه حل (قوله كبنج وحشيش) أي وزعفران وجوزة اه شرح مر والمحرم من هذه الأنواع هو الكثير دون القليل فالكثر قيد في تحريمها اه ع ش عليه (قوله ولا ترد الخمر المعقودة الخ) أي فتم البست بشراب الا أن ويجرم تناولها ويجوزها وهذا صريح في ان الخمر المعقودة مسكرة وهل وان استجمرت فصارت في اليبس كالخمر وحيدة لا ينسب منها صفة الاسكار اه حل (قوله والحشيش المذاب الخ) محله ما لم تستد بحيث تقذف بالزبد وتضطرب والاصارت كالخمر في النجاسة والحد كالخمر اذا اذيب وصار كذلك بل أولى والفرق بان الحشيش حالة اسكار وتحريمه بخلاف الخمر مثلا لا أثر له ولا دليل عليه بل سباق ذلك بكونه ماقلنا ومافا في ذلك لا يطباوى وخلافا للمرتفق اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله فلا يحده) قبل هو أولى بنى الحد من المكروه على الزنائه لا يباح له الزنا بالاكرام بخلاف هذا فانه اختلاف في جوازه كذا في الزركشي وصرحه ان الزنا لم يجر لنا فيه خلاف بالاباحة عند الاكرام اه سم (قوله وان وجد غيره) لكنه يحرم عليه واذا كان ذلك الغير بولام من مفاظ اه حل (قوله ولا يتناوله حالة كونه مستهلكا) الاستهلاك ان لا يبقى له طعم ولا لون ولا ريح لانه لا يتناول لعدم ابحاثه حيث لا ترى ان الاكرام على الزنا شبهة لدفع حد الزنا وان لم يجر به اه حل (قوله كبنج وحشيش) هل يتقيد بالجمد كمثل أو مثله المانع في شرح الروض ما يفيد الثاني وعليه يجوز التداوى بالمزوجة ان استهلك اه حل (قوله وسعوط) أي ادخاله في الأنف أي تناوله من الأنف وقوله بفتح السين الأولى بضمها لان المراد هنا المصدر لا المفعول وفي المصباح سعوط مثل رسول دواء يصب في الأنف والسعوط مثل قعود مصدر وأسماعته الدواء يتعدى الى مفعولين والمسحط بضم الميم اناء يجعل فيه السعوط وهو من الشواذ التي جاءت بالضم وقياسها الكسر لانها اسم آلة اه (قوله وحد حر أربعون) وقال الأئمة الثلاثة ثلاثون اه قل على المحلى (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجع في الصحابة من عدالة جميعهم أشكل شربهم الخمر فانه ينافي العدالة ووجب الفسق قلت يمكن ان من شرب عرضة له شبهة تصور هافي نفسه تقتضي جوازه في شرب تعويلا عليها وليست هي كذلك عند من رفع له حقه على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على مقتضى اعتقاده والعبرة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما ما حفظه فانه دقيق على انهم صرحوا بان المراد بعد التهم ان من شهد منهم أو روى حديثا لا يبحث عن عدالة فتقبل روايته وشهادته أو روى شخص عن منهم من الصحابة فقال حدثني رجل من الصحابة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل منه ومن ارتكب منهم شيئا فوجب الحد ترتب عليه مقتضاه من حد او تنزيرو مع ذلك لا يفسق بارتكابه ما يفسق به غيره كما صرح به المحلى في شرح جمع الجوامع اه ع ش على مر (قوله وعن علي رضي الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين) أي في غالب أحواله والاقصد جلد ثمانين كفي جامع عبد الرزاق اه حل (قوله وكل سنة) من بقية كلام علي رضي الله عنه اه رشدي (قوله وهذا أحب إلى) أي الاربعون كما صرح به الكمال المقدسي في شرحه للارشاد مع حكاية القصة باسقاط ما هنا عن صحيح مسلم كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا البرلسي اه سم على ج اه ع ش على مر وعبرة المحلى قوله وهذا أحب إلى أي الاربعون بدليل سياق الحديث وفيه ان ما فعله عمر اشهر بين الصحابة فصار اجاعا فاعا وجسه المخالفة وأجيب بلن الاجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها انتهت (قوله ويجسد الرجل فائما والمرأة جالسة) ويجسد الرجل وظاهر كلامهم انه يفعل به ذلك وان لم يرض الحدود ولا يخفى ما فيه من زيادة الفضيحة مع مخالفة المأثور اه حل (قوله وتلف امرأة) أي غير الحدود وقوله أو نحوها أي كالحرم وقوله عليها أي على الحدود والمراد ان الحدود تلف عليها ثيابها امرأة أخرى أو محرما وقوله وكالارأة الخنثى أي في كونه بجسد جالسا وقوله يحتمل ان لا يختص الخ أي بل يلبسه كل من

ويحصل الحد (بغير سوط وأيد) كنهال ونقص معتدلة وأطراف ثياب بعد قتلها حتى تشتد ١٦١ (والامام زيادة قدره) أي الحد عليه لنراه فيبلغ

الحار ثمانين وغيره أربعين
كأفعاله عمر رضي الله تعالى
عنه في الحرور آه على رضي
الله عنه قال لانه اذا شرب
سكر واذا سكره - ذى واذا
هذى افتري وحده الاقراء
ثمانون (وهي) أي زيادة
قدرا الحد عليه (تعاذير)
لاحد والامام اجازته
واعترض بان وضع التعزير
النقص عن الحد فكيف
يساويه واجيب بما أشرف
اليه بتعازير من أن ذلك
لجنايات تولدت من الشارب
قال الرافعي وليس شافيا فان
الجناية لم تحقق حتى يعزرو
والجنايات التي تولدت من الحر
لا تنحصر فلتعزير الزيادة على
الثمانين وقد منعوها قال وفي
قصة تبليغ الصحابة الضرب
ثمانين ألفاظ مشهورة بان
الكل حدو عليه فحد الشارب
مخصوص من بين سائر الحدود
بان يتختم بعضها ويتعلق بعضها
باجتهاد الامام وتعيير بنحو
سوط الى آخره أولى مما عبر به
الاصل (وحد باقراره
وبشهادة رجلين انه شرب
مسكرا) وان لم يقل وهو عالم
مختار لان الاصل عدم الجهل
والا كرام وقولي انه تنازع
المصدران قبله فلا يجدر بـ
مسكر ولا بكسر ولا بـ
لاحتمال الغلط أو الاكراه
والحد يدبر بالشبهة (وسوط
المعقوبة) من حد وتعزير فهو

عداه ولو أجنبيا وهو ضعيف والمعتمد انه لا يبالغ الا بحرمه فقط ولذلك في بعض النسخ ويحتسمل ان يختص بلف
ثيابه نحو المرأة اه شيخنا (قوله ويحصل الحد) أي حد الشرب والزنا والتدفع اه حل (قوله بنحو
سوط وأيد) أي في حق السليم القوى أما نضو الخلق فيجد بنحو عسكال ولا يجوز بسوط اه شرح مر
أي فلو خالف وجلده بالسوط فبان فهل يضعه أولا فيه تظار والذي يظهر عدم الضمان كالأول جلد في حر أو برد
فاتبه أو جلد على القتال وفي سم على المنهج * (قائدة) * قال القاضي لا بد في الحد من البيئة وخالفه
شيخه القفال فلم يشترطها قال حتى لو ظن الامام ان عليه حد شرب فجلده فبان غيره أجزأ وكذا الوضرب به ظملا
فبان أن عليه حدا اه وقد يتوقف في قوله وكذا الوضرب به ظملا الخ لان ضربه ظملا قصده غير الحد فهو صارف
عن وقوعه عنه بخلاف ما لو علم ان عليه حدا وضربه بلا قصد انه على الحد فينبغي الاجزاء حلالا مطلقا على
ما وجب عليه لعدم وجود الصارف عنه اه ع ش عليه (قوله والامام زيادة قدره عليه) نعم الاربعون
أولى كما يحتمل الزركشي اذ هو الاكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم وقوله ورواه على الخ لكنه يرجع عن ذلك
فكان يجلد في خلافته أربعين اه شرح مر (قوله ورواه على رضي الله عنه) هذا يدل على ان قوله فيما سبق
وهذا أحب الى راجع لثمانين اه حل (قوله واذا سكره هذى) بالذال المعجمة أي تكام بالهذيان وهو لا يلبس
من الكلام اه شوبري (قوله وحد الاقراء ثمانون) فيه انما يكون كذلك اذا كان الاقراء قد فاء وهو لا يتعدي به
لانه مطلق الكذب في المصباح واقتري عليه كذا باختلافه والاسم القربة بالكسر وفري عليه يفرى من
باب رمى مثل افتري اه (قوله وليس شافيا) أي فانه يقتضي ان لا يفعل ذلك الا ان وجدت تلك الجنايات وقوله
فان الجنايات لم تحقق أي لا يلزم تحقها ووجودها لان يقال ذلك مظنة لها او عبارة النكت قال شيخنا الامام
الباقي في التعزيرات لا بد ان يتحقق سببها ولم يتحقق السبب هنا وقوله لا تنحصر أي فيما ذكر أي من انه اذا
سكره هذى وقوله وقد منعوها أي بل منعوا ان يبالغ التعزير بالحد كلسياني اه حل (قوله أيضا وليس
شافيا) أي ليس هذا الجواب شافيا فان الجنايات لم تحقق أي لا يلزم تحقها ووجودها لان يقال ذلك مظنة لها
اه حل قال الخطيب في الاقناع والمعتمد ان تعزيرات وانما تجز الزيادة فتصار على ما ورد اه (قوله
وعليه فحد الشارب الخ) وهذا أحسن الاجوبة اه عزيرى أي في الزيادة شبه بالتعزير لجواز تركها وشبه
بالحد لجواز بلوغها أربعين اه زى (قوله بان يتختم بعضها ويتعلق بعضها باجتهاد الامام) قال الباقي في قضيته
انه لا يضمن لومات ولم يقل بذلك أحد من أئمة المذهب اه حل وعبارة أصله مع شرح مر والزيادة
تعزيرات وقيل حدوم ذلك لومات لم يضمن انتهت (قوله وحد باقراره) أي الحقيقي اه زيادي واحترزه
عن اليمين المردودة ولعل صورته ان يرمى غيره بشرب الخمر فيدعي عليه بانه رماه بذلك ويريد تعزيره فيطالب
الساب باليمين ممن نسب اليه شربه فيمتنع ويردها عليه فيستق عليه التعزير ولا يجب الحد على الراد اليمين
اه ع ش على مر (قوله باقراره) ويجوز ان يرجع عنه كالزنا اه عميرة اه سم (قوله وان لم يقل)
أي لا هو ولا الشهود وهو عالم مختار الخ ويحتاج الى الفرق بينه وبين السرقة والزنا حيث يشترط التفصيل فيهما
في الاقرار والشهادة اه حل وفرق سلطان بان مقدمات الزنا قد تسمى زنا كافي خبر العينان ترتبان فاحتبط
فيه اه وعبارة أصله مع شرح مر وسواء أقال وهو مختار عالم أم لا كافي نحو بيع وطلاق اذا الاصل عدم
الا كراه والغالب من حال الشارب علمه بما شربه وقيل يشترط في كل من المقر والشاهد ان يقول شربها
وهو عالم به مختار لاحتمال ما مر كالشهادة بان الزنا اذا العقوبة لا تثبت الابعين وفرق الاول بان الزنا قد يطلق على
مقدماته كافي الخبر على انهم ساءحوافي الخمر لسهولة حدها ما لم يساءحوافي غيره لا سيما مع ان الابتلاء بكثرة شربها
يقضي التوسع في سبب الزجر عنها فوسع فيه ما لم يسوع في غيره انتهت (قوله لاحتمال الغلط أو الاكراه) هذا
موجود في قول الشهود وشرب مسكرا والجواب المتقدم عليه يأتي هنا اه حل (قوله بان يكون معتدل

(٢١ - جل منهج خامس) أعم من قوله وسوط الحدود (بين قضيب) أي غصن (وعصا) غير معتدلة (ورطب ويايس) بان يكون معتدل

الجرم والرطوبة لا يتباع فلا يكون مما فيه معتدلة ولا رطبا فيشق الجلد ثقلا ولا تضيقا ولا يابساقلا يؤلم الخفة وفي خبر مرسل رواء مالك الأمر بسوط بين الخلق والجديد وقيس بالسوط غيره (ويفرقه) ١٦٢ أي السوط أو غيره من حيث العدد (على الأعضاء) فلا يجمع على عضو واحد (ويبقى

المقاتل) كغيره من فروع لأن القصد رده لا قتله (والوجه) خبر مسلم إذا ضرب أحدكم فليبتق الوجه ولأنه يجمع المجلس فيعظم أثر شينه وانما لم يبق الرأس لأنه مستور بالشعر غالبا (ولا تشديه) ولا يعمد هو على الأرض لئلا يتمكن من الاتقاء يديه فلا يوضعها أو أحدهما على موضع عدل غنه الضارب إلى آخره لأنه يدل على شدة ألمه بالضرب فيه (ولا تجرد ثيابه) بقيد زنته بقولي (الخفيفة) أما الثقبلة كعبه محشوة وفروية فتجبر فقطر المقصود الحد (ولا يحد في) حال (سكره) بل بعد الافاقة منه ليرتدع (ولا في مسجد) خبر أبي داود وغيره لاتقام الحدود في المساجد ولا احتمال ان يتلو من جراحة تحدث (فان فعل) أي حدث في سكره أو في المسجد (جزأ) أما في الأول فلظاهر خبر البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم يكره ان يمس ضرب به فنان من يده ومن من ضرب به بنعله ومن من ضرب به بثوبه ولفظ الساقبي فضر به باليدى والتعال وأطراف الثياب وأما الثاني فكالصلاة في دار منصرفه وقضيته تحريم ذلك

الجرم) فلو فعل بغير ذلك هل يعتبه أولا فيه نظرا لاقرب الاعتدال فيه في الثقل دون الخفيف الذي لم يؤلم أصلا اه ع ش على مر (قوله بسوط بين الخلق) بفتح اللام أي بال اه ع ش على مر وفي المختار ثوب خلق أي بال يستوى فيه المذكور والمؤنث لأنه في الأصل مصدر الاختلو وهو الالمس والجمع الخلقان وخلق الثوب بلي وبابه سهل وأخلق أيضا مثله وأخلقته صاحبه يتعدى ويلزم اه (قوله وقيس بالسوط غيره) أراد هنا بالسوط المتخذ من جلود قال ابن الصلاح السوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف اه وهذا بخلاف قوله سابقا وسوط العقوبة الخ فإنه أراد بالسوط ما هو أعم من هذا فإذ كره ابن الصلاح تفسيره في أصل اللغة اه سم ويسمى بذلك لأنه يسوط الجلد اه يشته اه قل على المحلى وفي المختار وساطة أي ضربه بالسوط وبابه قال (قوله ويفرقه) أي وجوبه وقوله ويتق المقاتل أي وجوبه فاقومات فلا ضمان لأنه تولد من مأمورية في الجملة وليس مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف التعزير اه حل (قوله من حيث العدد) أي لامن حيث الزمن اه شورى (قوله ويتق المقاتل) فان ضربه على مقتل فمات في ضمانه وجهان كل وجهين فيما لو جلد في حر أو برد مفرطين قاله الدارمي ومقتضاه في الضمان اه شرح مر وهو المتمد اه ع ش عليه (قوله لأنه مستور بالشعر غالبا) فلو لم يكن مستورا بذلك لقرع أو حاق اجتنبه قطعاه اه شرح مر اه ع ش (قوله ولا تشديه) ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي ان تأذي بذلك والا كره اه حل (قوله عدل عنه الضارب) ظاهر كلامهم وجوب ذلك اه حل (قوله ولا تجرد ثيابه الخفيفة) واستحسن الماوردي ما أحسنه دولة العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر زبادة في سترها وان ذال الهيئة بضرب في الحسلا والذي يظهر أن التجريد مكروه اه شرح مر وينبغي حرمة ان كان على وجهه منزع كعظم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يزرى كقميص لا يليق به أو أزار فقط اه سم على ج اه ع ش عليه وعبارة ج وان المتهاق على المعاصي يضرب في الملاوذا الهيئة يضرب في الخلا انتهت (قوله فان فعل جزأ) محله في السكران ان كان له نوع احساس اه زى (قوله فنان من ضربه الخ) قضية الاستدلال به عدم وجوب التأخير والراجح الوجوب وبجواب بأنه يحتمل انه أتى به عقب ضربه قبل أن يغيب أو انه شرب قدرا لا يسكر اه مر

(فصل في التعزير)

(قوله من العزير) بفتح فسكون اه شرح مر وهو يفارق الحد من ثلاثة أوجه أحدها اختلاف باختلاف الناس الثاني جواز الشفاعة فيه والعفو عنه بل يستحبان الثالث التألف به مضمون على الأصح خلافا لابي حنيفة ومالك اه زى (قوله وهو لغة التأديب الخ) عبارة شرح مر وهو لغته من أسماء الاضداد لأنه يطلق على التخميم والتعظيم وعلى التأديب وعلى أشد الضرب وعلى ضرب دون الحد كذا في القاموس والظاهر ان هذا الأخير غلط اذ هو وضع شرعي لا لغوي لأنه لم يعرف الا من جهة الشرع فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين لذلك من أصله والذي في الصحاح بعد تفسيره بالضرب ومنه سمي ضرب ما دون الحد تعزيرا فأشار إلى أن هذه الحقيقة الشرعية منقولة عن الحقيقة اللغوية بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعي فهو كلفظ الصلاة والزكاة ونحوهما المتقوله لوجود المعنى اللغوي فيها بزيادة انتهت وقوله وعلى أشد الضرب قضية أنه لا يطلق لفظه على أصل الضرب لكن سيأتي عن الصحاح ما يفيد انه يطلق على ذلك وقوله فكيف ينسب لاهل اللغة لا يقال هذا لا يأتي على أن الواضع هو الله تعالى لأنه قول هو تعالى انما وضع اللغة باعتبار ما يتعارفه الناس مع قطع النظر عن الشرع اه سم على ج ويمكن أن يجاب عن الاشكال

و به جزم البند ينبغي لكن الذي في الروضة كاصلا في باب آداب القضاء انه لا يحرم بل يكره ونص عليه في الام وقولي ولا في الى بان آخر من زيادتي *(فصل) في التعزير من العزير أي المنع وهو لغة التأديب وشرعا تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالبا كما يؤخذ مما يأتي والأصل فيه قبل الاجماع آية واللاتي تخافون نشوزهن فعلهن على الله عليه وسلم رواء الحاكم في صحبه (عزرا نصية

بان القاموس كبر ما يذكر المجازات الغوية وان كانت مستعملة بوضع شرعي والمجاز لا يشترط سماع شخصه بل يكفي سماع نوعه اه ع ش عليه (قوله لاحد لها) الاحسن لاعقوبة لها يشمل الجنابة على الاطراف بقطعها اه سم ومن ثم قال مر في شرحه ومراده بالحد ما يشمل التوديد ليدخل نحو قطع الطرف (قوله وتزوير) أي تعزير كذا كخط الغير وتلطخ ثياب الرقيق بالمداد لهما ما لكاتبته اه من خط شيخنا الاشبولي وفي المختار التزوير تزوين الكذب وزور الشيء حسنه وقومه اه (قوله الى انه قد يشرع التعزير ولا معصية الخ) عبارة تشرح مر وقد يوجد حيث لا معصية كفعل غير مكاف ما يعزر عليه المكلف وكن يكتب باللهو المباح فالو الى تعزير الاخذ والدافع كما اقتضاه كلام الماوردي للمصلحة وكنفي المختل للمصلحة وان لم يرتكب معصية انتهت (قوله غالباً) راجع لادربعة الاول قوله للمعصية الثاني التعزير للمعصية التي اتت في فيها الحد والكفارة معاً الثالث تنفي الحد وحده عنها الرابع تنفي الكفارة وحدها عن اثنين محتررا التقييد بالغلبة في الاول بقوله الى انه قد يشرع التعزير ولا معصية الخ وفي الثاني بقوله وقد يمتنع مع انتفاء الحد والكفارة الخ وفي الثالث بقوله وانه قد يجتمع مع الحد الخ وفي الرابع بقوله وقد يجتمع مع الكفارة الخ تأمل (قوله كن يكتب باللهو الذي لا معصية معه) أي وكافي تأديب الطفل والمجنون اه عمرة اه سم واما من يكتب بالحرام فالتعزير داخل عليه في الحرام لانه من المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما حوت العادة به في مصر لمن اتخذ من يد كرحايات مضحكة وأكثرها كاذب فيعزر على ذلك الفعل ولا يستحق ما يأخذ عليه ويجبرده الى دافعه وان وقع بصورة الاستحجار لان الاستحجار على ذلك الوجه فاسد وكتب أيضاً الطاف الله به قوله كن يكتب باللهو الخ كالعيب بالطار والغناء في القهاوي مثلاً وليس من ذلك المسمى بالزاح اه ع ش على مر (قوله صدرت من ولي الله تعالى) لوقال كصغيرة صدرت من لا يعرف بالشرك كان أولى لقوله صلى الله عليه وسلم أقبلوا ذوى الهيات عثراتهم وعرفهم الشافعي بن ذكر اه زى وظاهر كلامهم حرمة تعزيرهم وهو متجه اه ج وفي سم مانصه قال في الخادم قال الماوردي وهل الاولياء أصحاب الصغائر فقط أو المبادر بالتوبة وجهان وهل المراد بعثراتهم الصغائر فقط أو أول معصيتو جهان قال الفارقي هم أرباب الصيانة الظاهرة اذا بدرت منهم صغيرة المستحب اخفاؤها عليهم لانها أول مرة اه وقرر مر التقييد بأول مرة وفي ج ماله لمصان التعزير بولي الله تعالى ذكره ابن عبد السلام وأن الاولى ما ذكره الشافعي من تعليق الحكم بذوى الهيات الذين لا يعرفون بالشرك وظاهر كلامهم حرمة تعزيرهم وهو متجه اه وفي العباب فيشال ندب الكن في تجريد لم يجز تعزيرهم اه بحر وهو عبارة حل قوله من ولي الله تعالى المراد به من لا يعرف بالشرك ويجزم تعزيره لان الولي هو العارف بالله تعالى على حسب ما يمكنه المواطب على الطاعات المعرض عن الانهمال في اللذات والشهوات القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد لان الشافعي رضى الله عنه عبر عنهم بذوى الهيات وفسرهم بمن لا يعرف بالشرك والعزيرين عبد السلام عبر به فزاد ابن عبد السلام فولى الله في عرف الناس من لا يعرف الشرك لانه من جملة ذوى الهيات انتهت (قوله وكافي قطع شخص الخ) وكن رأى زانيا بأهله وهو محسن فتشله لعدوه بالجحوة والغيظ ومحل ذلك ان أثبت عليه ما ذكره والاجاز له تشله باطناً وأقيد به ظاهراً كفى الام وكما طبع الشخص أطراف نفسه وكما قد قمن لاعتها وتكليف قته فوق طاقته وهو به حليته تعدياً ووطئ في دبرها أول مرة في الجميع ولا ينافي الاخيرة تعزيره على وطئ الحائض لانه الخش للاجماع على تحريمه ككفر مستحله مع أن الوطئ في الدبر رذيلة ينبغي عدم اذاعتها وكلاصل ملق فرسه ماسوى قد ذكروا كأمروكتا خيراً فادر نقتز وجه طلبتها أول النهار فانه لا يحبس ولا يوكل به وان أتم كما قاله الامام وكن لا يفسد فيه الا الضرب المبرح فلا يضرب أصلاً كما نقله الامام عن المحققين وهو الأصح وان بحث فيه الرافعي بأنه ينبغي ضربه غير مبرح اقامة لصورة الواجب واعتمده جمع اه شرح مر وقوله

لاحد لها ولا كفارة) سواء
أ كانت حلاله تعالى أم
لا دى كباشرة أجنيسة في
غير الفرج وسب ليس
بقذف وتزوير وشهادة زور
وضرب بغير حق بخلاف
الزنا لا يحابه الحد بخلاف
لتمتع بطيب ونحوه في الاحرام
لا يحابه الكفارة وأشرف
بزيادتي غالباً الى انه قد
يشرع التعزير ولا معصية
كن يكتب باللهو الذي
لا معصية معه وقد يمتنع مع
انتفاء الحد والكفارة كافي
صغيرة صدرت من ولي الله
تعالى وكافي قطع شخص
اطراف نفسه وانه قد يجتمع
مع الحد

أول مرة المراد به قبل نهى الحاكم له ولأكثر من مرة اه سم على ج اه ع ش عليه (قوله كفى
تكرر الردة) عبارة شرح مر وليس من اجتماع مع الحد ما لو تكررت ردة لانه ان عزر ثم قتل كان قتله
لا صرا موهى معصية جديدة وان أسلم عزر ولا حد فلم يجتمعوا ومن اجتماع التعزير مع الحد تعليق بالسارق
في عنته ساعته زيادة في نكاله وكذا زيادة على الاربعين في حد الشرب وكن زنا بامه في الكعبة صائما رمضان
معتكفا محرما في زناه الحد والعق والبدنة ويعزر لقطع روجه وانتهاك حرمة الكعبة قاله ابن عبد السلام
انتهت (قوله واليمين الغموس) أي الكاذبة ومحل ذلك اذا اعترف بحلفه كاذبا واما اذا حلف واقامت عليه
الينة فلا تعزير لاحتمال كذب الينة اه ع ش على مر (قوله بنحو حبس وضرب) ولا يجوز بأخذ
المال قال في الحاد م واعلم انه انما يجوز الضرب بشروط أحدها ان لا يكون بشئ يجرح الثاني ان لا يكسر
العظام الثالث ان ينفع الضرب ويفيد والام يجز الرابع ان لا يحصل المقصود بالتهديد والتخويف الخامس
ان لا يكون في الوجه السادس ان لا يكون في مقتل السابع ان يكون لمصلحة الصبي فان أدبه الولي لمصلحة أو
المعلم لمصلحة دون مصلحة الصغير لم يجز لانه يحرم استعماله في مصالحه التي تفوت بها مصالح الصبي الثامن ان
يكون بعد التمييز اه وقوله الرابع الخ عبارة العباب كثر وض في هذا ولا يجوز رتبة ودونها كاف قال
في الر وض بل يعزربا لاخف فلاخف قال في شرحه كفى دفع الصائل اه سم (قوله كصفع ونقي) أي
وكار كابه الحار من كوسا والدوران به كذلك بين الناس وتهديده بأنواع العقوبات قال الماوردى أو
صلبه حياته برفيه ولا يجوز ثلاثة أيام ولا يمنع طعاما وشرا بوا وض أو يصل بالائمة واعترض بجويزه بانه
يؤدي الى الصلاة بالائمة من غير ضرورة اليه أي بالنسبة للامام فلم يجز له التسبب فيه (فان قلت)
ظاهر اطلاقهم أو صريحه ان له حبه حتى عن الجمعة فقياسه هنا (قلت) قد يفرق بان الائمة أضيق عددا
منها فسمح فيها بما لم يسمح فيه وبأن الخبر الذي ذكره خير معروف ويتعين على الامام ان يفعل من هذه
الانواع في حق كل معز وما يراه لا تقابله ويحجته وان يراعي في الترتيب والتدرج ما يراعيه في دفع الصائل فلا
يرقى لرتبة وهو يرى مادونها كافي والامام الجمع بين نوعين أو أكثر منها بحسب ما يراه وقول ابن الرفعة اذا جمع
بين الحبس والضرب ينبغي نقصه نقصا اذا عدل مع الحبس بضربات لا يبلغ ذلك أدنى الحدود قطر فيه الا ذرى
بأنه لو نظر لتعديل مدة حبسه بالجلدات لما جاز حبسه قريب مستقربا بالجلد والتعزير بحد واحد وان اختلف
جنسه اه ج (قوله لا يخلق لحية) أي فان فعل به حرم وحصل التعزير اه حل وقرر شيخنا العزيز
انه يجوز خلق اللحية حيث يراه الامام فليجرب وفي ع ش على مر قوله لا يخلق لحية أي فلا يجوز التعزير
بخلقها قال سم على المنهج ظاهر هذا الكلام بل صريحه ان خلق اللحية لا يجزى في التعزير لو فعله الامام
وليس كذلك فيما يظهر والذي رأيته في كلام غيره ان التعزير لا يجوز بخلق اللحية وذلك لا يقتضى عدم
الاجزاء ولعله مراد الشارح رحمه الله تعالى اه (قوله ان رأى المصلحة) وينبغي أن من المصلحة ترك التعزير
على وجهه يترتب على فعله تساط أعوان الولاية على المعز فوجب على المعز اجتناب ما يؤدي الى ذلك ويعززه
بغيره بل ان رأى تركه مصلحة مطلقا تركه جوبا اه ع ش على مر * (فرع) * يعز من وافق
الكفار في أعبادهم ومن يملك الحيات ومن يدخل النار ومن يقول للذي يا حاج ومن سمي زائر قبور الصالحين
ساجا اه قل على الحلى (قوله بجمع الكف) بضم الجيم أي مقبوضة والفتح لغة اه ع ش (قوله
واينقصه الخ) عبارة أصله مع شرح مر ويستوى في هذا أي النقص عماد كرجيع المعاصي في الاصح
والثاني تقاس كل معصية بما يابى بها من مافيه حد فينقص تعزيره مقدمة الزمان حده وان زاد على حد القذف
وتعزير السب عن حد القذف وان زاد على حد الشرب انتهت (قوله وبالحبس أو النقي عن سنة) محله اذا
كان التعزير في حقوق الله تعالى أو في حق العباد من غير المال اما التعزير لو فاء الحق المالى فانه يحبس الى ان

كفى تكرر الردة وقد يجتمع
مع الكفارة كفى الظهار
واليمين الغموس وافساد
الصائم يومان رمضان بجماع
حليته ويحصل (بنحو حبس
وضرب) غير مبرح كصفع
ونقي وكشف رأس وتسويد
وجه ولب ثلاثة أيام فأقل
وتؤيخ بكلام لا يخلق لحية
(باجتهاد امام) جنسا وقدرا
افرادا وجعاه في المتعلق
بحق الله تعالى العفو ان رأى
المصلحة وتعمير بذلك أعم
من قوله بحبس أو ضرب أو
صفع أو تؤيخ الصفع والضرب
بجمع الكف أو يسطها
(ولينقصه) أي الامام
التعزير وجوبا (عن أدنى
حد المعزير) فينقص في
تعزير الحر بالضرب عن
أربعين وبالحبس أو النقي
عن سنة وفي تعزير غيره
بالضرب عن عشرين وبالحبس
أو النقي عن نصف سنة لحسب
من بلغ حدا في غير حد فهو
من المعتدين واه البيهقي

يثبت اعساره واذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب الى ان يؤديه أو يموت لانه كالصائل وكذا لو غصب مالا
وامتنع من رده فانه يضرب الى ان يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود جهة أخرى اه مر اه
شو يرى وأفتى ابن عبد السلام بادامة حبس من يكثر الجناية على الناس ولم يقد فيه التعزير الى موته اه شرح
مر أى وينفق عليه من بيت المال حيث لم يكن له ما ينفق عليه ثم ان لم يكن فيه شيء فينفق عليه من ميسير
المسلمين ولو كانوا يغير بلده لان المسلمين كالجسد الواحد اذا تألم بعضهم تبعه باقيه بالجنى والسهر وقوله من يكثر
الجناية على الناس أى بسب أو أخذ شئ وينبغي ان مثل ذلك من يصيب بالعين حيث عرف منه وكثر اه ع ش
عليه (قوله وقال المحفوظ ارساله) أى والمرسل يحجبه اذا تقوى بغيره ولم يبين الشارح كمر ما يسوغ
الاستدلال به قال شيخنا ومن المسوغات عدم وجود غير في الباب اه ع ش (قوله وله تعزير من عفا عنه
الح) هذا لا ينافي توقف التعزير أولا على الطلب كتابه عليه الشارح قريبا قال في شرح مسلم أجمعوا على
تحريم الشفاعة في الحد بعد بلوغه الامام وأما قبله فجوز العلماء اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر واما
التعازير فتجوز الشفاعة فيها بلغت الامام أم لا وتستحب اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر اه عمدة اه
سم (قوله فرع الادب الح) عبارة شرح مر وافهم كلامه عدم استيفاء غير الامام له نعم للادب والجد تأديب
ولله الصغير والمجنون والسفيه للتعليم وسوء الادب وما قاله جمع من ان الاصح امتناع ضربهما ولدا بالغا ولو
سفيها محمول على من طرأ تبذيره ولم يعد عليه الجبر لنفوذ تصرفه ومثلها الامم من نحو الصبي في كفالته كما يحسنه
الرافعي والسيد تأديب ذمه ولو لحق الله تعالى وللمعلم تأديب المتعلم منه لكن باذن ولي المحجور والزوج تعزير
زوجته لحق نفسه كشوز لالحقه تعالى ان لم يطل أو ينقص شيئا من حقوقه كما لا يخفى انتهت وقوله وافهم
كلامه عدم استيفاء غير الامام له أى فلو فعله لم يقع الموضع ويعزى على تعديه على الجنى عليه اه ع ش عليه
(قوله تعزير زوجته لحقه) قال في الروض لا لحق الله تعالى قال في شرحه قضيته انه ليس له ضربها على ترك
الصلاة لكن أفتى ابن البرزى بأنه يجب عليه ذلك وفي الوجوب نظر اه قال مر والمعلم لا يحجوز له
ضربها على ذلك فالعتمد هو ما قيد به الشارح هنا كالروض اه سم (قوله كشوز) وكبذاءة اللسان على
نحو الجيران والطل من نحو طاعة اه ع ش على مر (قوله وللمعلم تعزير المتعلم منه) ظاهره ولو كان المعلم
كافرا وهذا ظاهر حيث تعين للتعليم أو كان أصلي من غيره للتعليم اه ع ش على مر (قوله أيضا وللمعلم
تعزير المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه انه لا يزيد على الاب اه سم على جج أقول قد يقال هو من حيث تعلمه
واحتياجه للمعلم أشبه المحجور عليه بالسفيه وهو لوليه تأديبه ومن ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه
ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس منه ما جرت به العادة من ان المتعلم اذا توجه عليه حق لغيره يأتي صاحب
الحق للشيخ ويطلب منه ان يخلصه من المتعلم منه فاذا طلب الشيخ منه ولم يوفقه فليس له ضربه ولا تأديبه على
الامتناع من توفيق الحق وليس منه هؤلاء المسمون بمشايخ الفقهاء من أنه اذا حصل من أحدهم تعدي على غيره أو
امتناع من توفيق حق عليه أو نحو ذلك عززه الشيخ بالضرب وغيره فيجزم عليه ذلك لانه لا ولاية له عليهم اه
ع ش على مر

(كتاب الصيال)

(قوله هو الاستطالة) أى لغة والوثوب عطف تفسيرا اه ع ش على مر وفي عبد البر ان هذا التعريف لغوي
وشرعي انتهى وفي المتارصال عليه استطال وصال عليه وثبوا به قال وصوله أيضا يقال رب قول أشد من صول
والمصولة الموائمة وكذلك الصيال والصال وصول البعير بالهمز من باب ظرف اذا صار يقتل الناس ويعدو عليهم
فهو جل صول وفي المصباح وثبوا من باب وعد فزرو وثبوا وثبوا فهو وثابو يتعدى بالهمز فيقال أو ثبته
وواثبتم من الوثوب والعلة تستعمل بمعنى المبادرة والمصارعة اه وفيه أيضا وقنر قنر من باب ضرب وقنورا

وقال المحفوظ ارساله ولا يجب
نقص الحكومة عن الدية
والرضخ عن السهم وتعيرى
بما ذكر أعظم من قوله وجب
أن ينقص في عبد عن
عشرين وحر عن أربعين
(وله) أى الامام (تعزير من
عفا عنه مستحقة) أى التعزير
لحق الله تعالى وان كلف الامام
لا يعززه بدون عفو قبل
مطالبة المستحق له امان عفا
عنه مستحق الحد فلا يحده
الامام ولا يعززه لان التعزير
يتعلق أصله بنظر الامام
فما كان لا يؤثر فيه اسقاط
غيره بخلاف الحد (فرع) *
للادب وان علا تعزير موليه
بارتكا به مالا يلى قال الرافعي
وبشبه أن تكون الامم
صبي تكفه كذلك السيد
تعزير رقيقه طه وحق الله
والزوج تعزير زوجته
لحقه كشوز وللمعلم تعزير
المتعلم منه

(كتاب الصيال)

هو الاستطالة والوثوب

وقرأنا وقفاً بالكسر وثب فهو قاتل وقفاً بالفتح اه (قوله وضمن الولاء) أي وما يتعلق به من ضمان
 البهائم لأن من مع الدابة ولي عليها ومما وطأ به لضمان الولاء وهو قوله ولم يستقل قطع غدة الخ وقوله وغيرهم
 كقوله ومن عالج باذن لم يضمن وقوله وفعل جلا دالخ وقوله ومن ختن مطية مالم يضمنه ولي الخ (قوله وذكرهما)
 أي ضمان غيرهم وحكم الختن اه عش (قوله له دفع صائل) أي عند غلبة ظن صياله اه شرح م ر أي فلا
 يشترط لجواز الدفع تابس الصائل بصياله حقيقة ولا يكفي لجواز دفعه تودمه بل ولا الشك فيه أو ظنه ظناً ضعيفاً
 على ما أفهمه قوله غلبة ظنه لأن معناها الظن القوي وهل يشترط لجواز ما يشترط للوجوب إلا أن يشترط
 وشروط الوجوب الخ وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل اه سم على ج اه عش
 على م ر أي بان كان الصائل مسلماً بحقون الدم نعم يجب الدفع على من يسيده مال مجبور عليه أو وقف أو
 ودعة على ما في الاحياء وعن مال نفسه المتعلق به بخوره أو أجرة على ما يحته الأذرى اه زى والصائل
 يشمل الحامل إذا صالت فالهصول عليه دفعها ولا يضمن حاملها لو أدى الدفع إلى قتله اه سم وفرق بينه وبين
 الجانية حيث يؤثر قتلها بأن المعصية هناك قد انقضت وهما وجودة مشاهدته دفعها وهي الصيال اه
 سلطان ومثله شرح م ر (قوله وبضع) ومقدماته ولوم من غير آثاره ولولم يدره فالبضع لا يكون الامصوما
 اه حل (قوله ومال وان قل) أي ووظيفة يديه بوجه صحيح فله دفع من يسعى في أخذها منه بغير وجه صحيح
 وان أدى إلى قتله كما هو قياس الباب ثم باغنى ان الشهاب ج أفتى بذلك فراجع اه سم على ج اه
 عش على م ر (قوله أيضاً مال وان قل) استشكل باعتبارهم في القطع بالسرقة النصاب مع خفة القطع
 بالنسبة للقتل وفرق بأنه هنا مصر على ظلم حيث لم يترك الأخذ مع اطلاع المالك ودفعه اه شورى وأوجب
 أيضاً بأن السرقة قلما قد ردها قدر مقابلته وهما لم يقدر رده فلم يقدر مقابلته وكان حكمه عدم التقدير ههنا انه
 لا ضابط للصيال اه م ر ل (قوله واختصاص) يفيد جواز دفع الصائل على جلود الميتة والسرحين ولو بقتله
 اه سم (قوله سواء أكانت للدافع أم لغيره) وفي شرح شيخنا قلا عن الغزالي وأقره انه يجب الدفع عن مال
 الغير حيث لا مشقة اه حابي وهو ضعيف اه سم على ج وذلك لأن صاحب المال إذا علم ان غيره قد رده على دفع
 أخذه بلا مشقة بوجه يتألم بذلك أشد من تألمه بعدم رد السلام عنه ومن عدم أداء الشهادة له لا مكان الوصول
 إلى حقه بدون أدائه باحتمال ان من عليه الحق يقره عند عرض اليمين عليه مثلاً اه عش على م ر (قوله
 لا آية فمن اعتدى عليكم الخ) والاعتداء في قوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم المشاكاة والالا
 فلا يقال له اعتداء والمثلية في قوله بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا الأفراد لما يأتي انه أي الصائل
 يدفع بالاحف ولا خف أي ولو كان صائلاً بالقتل اه شرح م ر بزيادة (قوله دون دينه) أي لاجل
 الذب عن دينه ولا لاجل الذب عن دمه أي نفسه وكذا يقال في الباقي ووجه الدلالة انه لما جعل شهيداً دل على ان
 له القتل كما أن من قتله أهل الحرب لما كان شهيداً كان له القتل والقتال اه زى قال القرطبي دون في
 أصلها طرف مكان بمعنى أسفل وتحت وهو تقيض فوق وقد استعمت في هذا الحديث بمعنى لاجل وهو مجاز
 وتوسع وقال الطبري دون هنا بمعنى قدام كقول الشاعر * تريك القذى من دونها وهي دونه * اه شورى
 (قوله بل يلزم المالك ان يقر وجهه بماله) ظاهره ولو كان ذاروح غير آدمي لانه دون آدمي في الضمان على
 المكروه الكسر أي فرار الانهزام عليه وفي النفس عليها ولو مالا كرقيق ولان القتل للنفس لا يباح بالاكرام
 بخلاف اتلاف المال غير ذي الروح اه حل ومثله شرح م ر (قوله بل يجب في بضع) أي ولو لاجنية
 أو بيمية ومثله مقدماته بقوله اذا لا يباح بالاباحة وتقصد م ان الزنا لا يباح بالاكرام فيجزم على المرأة ان تستسلم ان
 مال عليها ليرضى بهما فلا وان خافت على نفسها في نفس أي الموصول عليه أو غيره فيجب على غيره الدفع عنه كما
 يجب على الشخص الدفع عن نفسه والوجوب على كل من الامام والا جاد فيه اذا كان الموصول عليه مسلماً أما

(وضمن الولاء) ضمان
 (غيرهم) حكم (الختن)
 وذكرهما في الترجمة
 ز يتي (له) أي للشخص (دفعه)
 صائل) مسلم وكفروا
 ورفيق ومكاف وغيره (على
 معصوم) من نفس وطرف
 ومنفعة وبضع ومقدماته
 كتقبيل ومعاينة ومالوان
 قل واختصاص كعلمية
 سواء أكانت للدافع أم لغيره
 لا آية فمن اعتدى عليكم
 وخبر البخاري انصر أخاك
 ظالمًا أو مظلوماً والصائل
 ظالم فيمنع من ظلمه لان ذلك
 نصه وخبر الترمذي وصححه
 من قتل دون دينه فهو شهيد
 ومن قتل دون دمه فهو شهيد
 ومن قتل دون أهله فهو شهيد
 ومن قتل دون ماله فهو شهيد
 نعم الوصال كرهنا على اتلاف
 مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم
 المالك ان يقر وجهه بماله
 كما تناول المضطر طعمه واكل
 منهم ما دفع المكرم وقول
 على معصوم أولي وأعم من
 قوله على نفس أو طرف أو
 بضع أو مال (بل يجب)

إذا كان كافرا ذميا وجوب الدفع عنه بما يطالبه الامام دون الا حاد وقوله فلا يجب دفعه أي لا على الموصول عليه مولا على غيره فإدراك آيت مسلم مع ما يصول على مسلم ظلم بالقتل فلا يجب عليه دفعه عنه وقوله بل يجوز له الاستسلام بل يسن لخبر كن خبر ابن آدم ولذا استسلم عثمان رضي الله تعالى عنه وقال لعبيده وكانوا أربع مائة من ألقى سلاحه فهو حر وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة مفر وض في غير قتل يؤدي إلى الشهادة من غير ذلك يني كنهنا وخرج بالنفس العضو فيجب دفع الصائل المسلم المحقون الدم عنه لا تنقاه عنه الشهادة ولا يجب الدفع عن البضع وقدماته وعن النفس فيما إذا قصدتها غير مسلم يجب أيضا عن المال ذي الروح وإن كان الصائل ماله لنا كدحه والواجب كبحه الأذرى لزوم الامام ونوابه الدفع عن أموال رعاياهم ولا يختص وجوب الدفع بالصائل بل كل من أقدم على محرم فلا حاد منه خلا فالأصوليين حتى لو علم بشرب خمر أو ضرب طنبور في بيت شخص فله الهجوم عليه وإزالة ذلك فإن أبي قتلهم ولو أدى ذلك إلى قتلهم لم يضمن ويثاب على ذلك وظاهر أن محل ذلك عند من قتلته من والجائر لأن التعزير بالنفس والتعريض لعقوبة ولاية الجور ممنوع اه شرح مر وعبارة سم قوله بل يجب في بضع عبارة العباب ويجب على البضع أن آمن على نفسه فإن اندفع بغير القتل فقتله فالقودان لم يكن محصنا وإن قال قتلته لذلك وانكر وإيه أثبت القاتل يشاهد من أن ادعى أنه قصد زوجته فادى الدفع إلى قتله وبأربعة أن ادعى أنه زنا بها وهو محصن وإن لم يثبت حلف وارثه وأقيد الخ اه قال مر ويشمل قوله في بضع الخ يسه وهو كذلك لاحترامها بل من باب إزالة المنكر وإن كان الواطئ لها حريي لان الزنا لم يجر في مله من المالى قطعا اه انتهت وكسب أي سم أيضا قوله في بضع أي ولو أن غيره لكن قال صاحب البحر لا يلزمه الابتداء بالقتل في بضع الغير بخلاف بضع نحو أخته وزوجته وفيه نظر اذ قضيته أنه يلزمه الابتداء بالقتل فيما يتعلق به وإن أمكن الدفع بغيره والمعروف الجواز لا التعيين اه أقول المقتد عند شيخنا مر وغيره وهو صريح كلام الشيخين أنه لا يجوز الابتداء بالقتل مع إمكان غيره اه بحر وفيه (قوله في بضع) أي وفي مقدماته أيضا اه زى وسواء كان القاصد له مسلما أم كافرا معصوما أم لا كما يؤخذ من تقييده في النفس واطلاقه هنا اه ويؤخذ أيضا من شرح مر (قوله وفي نفس قصدها الخ) شامل لنفس الذي وهو منجبه ثم رأيت بخط شيخنا البرلسي بحث الزركشي استثناء النفس الكافرة فلا يجب الدفع عنها لا تنقاه عنه الوجوب هنا انتهى فإن قلنا بما ذا البحث فذا لأن لم يقل به بل قلنا يجب دفع الكافر ونحوه عن الذي فهل يجب دفع المسلم المحقون عنه أيضا ويقارن المسلم حيث يجوز له الاستسلام للمسلم لأنه غرض في نيل الشهادة والذي لا تحصل له الشهادة أولا يجب بل يجوز فقط راجعه وحرر مو وافق مر على الوجوب بضعف البحث اه سم (قوله غير مسلم) قضية هذا الكلام أنه يجب دفع الذي عن الذي لا المسلم عن الذي فليحرر ولو كان وافق مر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي ويقارن المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه بما قدمناه من حصول الشهادة دون الذي اه سم (قوله أيضا غير مسلم محقون الدم) يتناول الصبي والمجنون وبه قال الامام لان الجذور قتل مسلم وذلك محقق فيهما وخافه والله فوجب الدفع قطعا * (تنبيه) * إذا لم يوجب الدفع فقتله الصائل فهو ضامن ولا يقدح في ذلك تمكن من الدفع هذا هو الحق وإن توقف فيه الزركشي وقال أنهم لم يتعرضوا له اه وما قاله الامام حرم به في الروضة واعتمده مر اه سم (قوله محقون الدم) أي ولو مجنون أو مراهقا اه حل (قوله بأن يكون كافرا) لكن ينبغي أن يستثنى منه ما يأتي في الجهاد فيما إذا دخل الكفار بلادهم من أن من قصدهم إذا جاوز الأسر وعلم أنه إن امتنع قتل جاز له الاستسلام فانظره * (فروع) * وافق مر على اعتمادها يجب دفع الصائل المسلم المحقون الدم على عضو المسلم لا تنقاه عنه الشهادة ودفع المسلم عن الرقبولان الحق لغيره ودفع غير المعصوم ولا يجب الدفع عن المعصوم ويجب دفع المسلم عن الذي لا تنقاه عنه الشهادة كما تقدم لكن في شرح المنهاج لشيخنا ج يلزم بأنه لا يجب دفع الكافر عن الكافر فهل مثله

أي الدفع (في بضع و) في
(نفس ولو ملوكه قصدها
غير مسلم) بقدر ذنبه بقول
(محقون الدم) بأن يكون
كافرا أو بهيمة أو مسلما
غير محقون الدم كزنا محصن
فإن قصدها مسلم محقون
الدم فلا يجب دفعه بل يجوز
الاستسلام له

وشرط الوجوب في البضع وفي

نفس غيره أن لا يخاف الدافع على نفسه (فيهدر) أي الصائل ولو بجمعة فيحصل فيه بالدفع من قتل وغيره فلا يضمن بقود ولادية ولا قبة ولا كفارة لانه مأمور بقتله وفي ذلك مع ضمانه منافاة (لاجرة سافطة) عليه مثلا كسر هاء أي لا تهدر وان كان دفعها واجبا ولم تسدفع عنه الا بكسرها اذ لا تصد لها ولا اختيار بخلاف البهيمة نعم ان كانت موضوعة بعمل أو حال تضمن به كان وضعت بر وشن وعلى معتدل لكنها مائسة هدرت (وليدفع) الصائل (بالاخذ) فالأخذ (ان أمكن كهرب فزجر فاستغاثه بضرب بيد فيسوط فيصافق قطع فقتل) لان ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة في الانتقال مع امكان تحصيل المقصود بالاخذ نعم لو التحم القتال بينهما واشتد الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب وفائدة الترتيب المذكورة انه متى خالف وعدل الى ترتيب مع امكان الاكتفاء بما حوكم ضمن وحمل رعاية ذلك في غير الفاحشة ولو رآه قسدا أو لج في أجنبية فله ان يبدأ بالقتل وان اندفع بموته فانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالانقاذ فله أيضا في المصوم اما غيره كحربي ومرد فله قتله لعدم حرمة اما اذا لم يكن الدفع بالاخذ كالمسلم

عنده دفع المسلم عن الكافر ويجوز دفع الحامل الصائلة من آدمية أو هرة أو غيرها وان أدى الى قتلها وقتل جاهلها الى المعتد كما يجوز رمي الكفار المترسين بمسلم وان أدى الى قتله كذا قرره مر وقد تقدم أيضا فان قيل فما الفرق بين جواز دفعها وامتناع الاقتصار منها اذا جنت وهي حامل بل وجب الصبر الى الوضع وغيره مما سبق قلت الفرق ان جنائنها قاتمة وهناك انقطعت وأيضا التدارك هناك ممكن بالصبر والحس الى ان تضع ولا كذلك هتافته ان لم يدفع رجماته نفسه ونحوها واعلم ان بعضهم ذهب الى منع دفع الهرة الصائلة اذا كانت حاملا وقاسها على ما لو جات فرس ببغل لا يجوز ذبحها لانه يؤدي الى قتل البغل الغير المأكول وقد نهى عن قتل الحيوان لغير أكاه ويحجب بانه لا حاجة هنا الى الذبح والحاجة هنا الى الدفع على انه ينبغي مراجعة مسألة الفرس هل الذبح منقول الاصحاب المعتمد أولا * (فرع) قال مر يجب الدفع اذا كان الصائل حيوانا والمصول عليه حيوانا محترما حتى لو صال كلب على كلب محترم وجب الدفع اه * (فرع) لو صال مكرها على اتلاف مال وكان المهدد به نحو ضرب ينبغي ان لا يجوز الاتلاف وان لا يجب على المالك تمكينه * (فرع) مال مكرها على اتلاف دينار مثلا وكان المهدد به اتلاف ألف دينار له هل يجب على المالك تمكينه الوجه لا وفاقا مر اه سم (قوله وشرط الوجوب في البضع) أي بضع الغير كما يؤخذ من شرح مر (قوله فيما حصل فيه) في سببية متعلقة بهدور الباع في قوله بالدفع سببية أيضا وقوله من قتل وغيره بيان لما (قوله فلا يضمن بقود الخ) يستثنى من عدم الضمان المضطر اذا قتله صاحب الطعام دفعا فان عليه القود فله الزبيلي اه سل (قوله وفي ذلك مع ضمانه منافاة) أي غالبا وقد لا تكون منافاة كما يأتي في الجرة اه شرح مر (قوله اذ لا تصد لها ولا اختيار) أي مع عدم تقصير الواضع فلا يقال ان هذا التعليل يأتي في الاستدراك لان فيه تقصيرا (قوله هدرت الخ) أي ضمن واضعها ما تاف به التقصير بوضعها على ذلك الوجه ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق الغارم لان الاصل براءة الذمة اه ع ش على مر (قوله وليدفع الصائل الخ) ومنه ان يدخل دار غيره بغير اذنه ولا ظن رضاه اه شرح مر ولو صال على مال وضيع ونفس قد دم الدفع عن النفس ثم البضع ثم المال الاخطار فلا خطر أو على بضع ولو اوطا فظا لظهر تقديم البضع لكثرة مقاصده اه واعلم مر اه سم (قوله بالاخذ والاخذ) أي باعتباره غلبة طن المصول عليه ويجوز هنا العسر ويجه انه بعد الضرب وقبل قطع العضو عليه يحمل قواهم يجوز العسر ان تعين للدفع اه شرح مر هذا وينبغي ان يعلم ان من دفع الصائل الدعاء عليه بكف شره عن المصول عليه وان كان به لا كه وهو ظاهر ان غلب على الظن انه لا يندفع الا بالهلاك وينبغي ان يعلم انه لو علم منه انه لا يندفع شره الا بالسحر وكان المصول عليه أو غيره يعرف ما يمنع الصائل عن صياله لم يجوز ان السحر حرام لذاته فليأمل اه ع ش عليه (قوله كهرب) في شرح الروض قال أي الزركشي تبعا للاذرعي وكلامهم يقتضي ان وجوب الهرب انما هو فيما اذا دفع عن نفسه لاعتنائه بالهول ولا عن حرمة الا ان يمكنه الهرب بهن اه سم (قوله فاستغاثه) بالمعجزة والمثلية لا بالمهلة والنون فانه لا يصح لشموله الاستعانة بمن يقتله أو يضربه مثلا اه قل على المحلى وقضية كلام الشارح انه لا تجوز الاستغاثه مع امكان الدفع بالزجر وليس يصح بل هو مخير بينهما ان لم يترتب على الاستغاثه الحاق ضرره به أقوى من الزجر اه سل وزيا دي (قوله سقط مراعاة الترتيب) ولو اختلفا في ذلك صدق الدافع وعبرة شيخنا زي ويصدق الدافع هنا وفيما يأتي في عدم امكان التخلص بدون ما دفع به أي لعسر إقامة البينة على ذلك اه ع ش على مر (قوله وحمل رعاية ذلك في غير الفاحشة الخ) هذا ضعيف والمعتمد مراعاة الترتيب حتى في ذلك ولو كان محصنا وقوله بالامانة على وزن قناة اه حل أي بالتأني والتراتخي والظاهر انه اسم مصدر لتأني اه شيخنا وفي المصباح وتأني في الامر يمكن والاسم منه أناة على وزن حصة اه (قوله فلورآه تدأولج في أجنبية) أي وتحقق انه لا شبهة له والغالب بل المطرد ان انتفاء هاله لا يعلم الا منه لان من الشبهة ما يتعلق بالباطن

اه شوبرى (قوله ولو عضت يده) أى الشخص سواء كان صائلا أو موصولا عليه اه حل وفي المختار عضه
 وعض به وعض عليه كاه بمعنى وقد عضه بعضه بالفتح عضوا وفي لغة بابه رد اه وفي قل على الحملى قال أهل
 اللغة العض بالضاد المجع ان كان بالجرح حق والاقبال الظلم المشاة تحو عطا الزمان اه (قوله بفك فم) بان يرفع
 أحد الفكين عن الآخر اه حل وعبارة شرح مر ولو عضت يده خلاصها بفك لحي فضرب فسل يد ففوق
 عين فقطع لحي ففصر خصية فشق بطن ولو تنازع على إمكان الدفع بأيسر مما دفع به صدق العضوض يمينه كما
 خرم به في البحر ومثله في ذلك كل صائل كما قاله الأذرى نعم لو اختلفا في أصل الصيال لم يقبل قول نحو والقاتل
 الابينة أو بقرينة ظاهرة كدخوله عليه بالسيف مسلولا أو اشرافه على حرمه انتهت (قوله والمعضوض
 معصوم أو حربي) أما إذا كان المعضوض غير من ذكر بان كان زانيا محصنا أو تارك صلاة بعد الأمر بها أو قاطع
 طريق فيضمن لانه لا ينبغي لمثل هذا ان يفعل بالعاض ذلك انتهى زى (قوله وان كان العاض مظلوما) أى
 سواء كان العاض ظالما بان صال عليه بذلك أو مظلوما بان صال عليه بغير العاض وأراد ان يتخلص من صياله
 بالعاض فنه لا يجوز وان كان مظلوما بما ذكره الشارح اه حل (قوله لان العض لا يجوز بحال) أى
 حيث أمكن التخلص بغيره والافه وحقه فله فعله اه قل على الحملى (قوله ويعج بطنه) أى شقه وبابه ذهب
 اه شيخنا وفي المختار يعج بطنه بالسكين شقه فهو مبعوج ويعج وبابه قطع اه (قوله وبما تقرر) أى
 من قوله خلاصها بفك فم الخ اه شيخنا (قوله وهو كذلك) أى ما لم يفد فان أفاد وجب تقديمه اه حل
 (قوله كان رمى عين ناظر) أى أورمته حرمة المنظور إليها بخلاف الاجنبى لا يجوز له رميه فلورماه ضمن وانما
 حرم الرمي على الاجنبى هنا مع انه من قبيل دفع الصائل وهو لا يختص بالموصول عليه لان منعه من النظر لا ينصر
 في خصوص الرمي ولكن الشارع جعل الرمي مباحا لصاحب الحرم وان أمكن منعه به رب المرأة ونحوه
 ومن ثم قال حج في أثناء كلامه وقد صرحوا بان الاجنبى هنا لا يرمى بخلافه في الامر بالمعروف أى فانه لا يمنع
 الرمي عليه ولا بد أن يكون الرمي حالة النظر فلورماه بعد أن ولي ضمنه اه من شرح مر وعش عليه
 وهذا القيد ربما يؤخذ من قول المتن عين ناظر بناء على ما هو المشهور ان اسم الفاعل حقيقة في الحال
 (قوله أيضا كان رمى عين ناظر) أى وليس لناظر شبهة في النظر فان نظر لخطبة أو شراء أمه بحيث يباح له
 النظر لم يجز رميه وكذلك كان الناظر أحد أصوله كما لا يخفى بدفعه اه شرح مر وهذا أى قوله وليس
 لناظر شبهة الخ هو محذور قول الشارح ممنوع من النظر وعبارة سم قوله ممنوع من النظر استثنى منه
 أحد أصوله الذين لا يقادله منهم فالأهل يكون ذلك شبهة في سقوط التودين فان كان القطع مع ستر
 العورة فلا والافالدية دون القود اه عمرة أقول انظر هذا مع ما سلف عن الزركشى من ان دفع الصائل لا يختص
 بغير الأصول وقد يفرق بأن فقهاء العين هنا كالحدة لا يرتكب في حق هؤلاء اه وفرق مر بان الرمي تعزير
 لناظر والأصل لا يعز رلفرعه واستثنى الباقي من النظر ما إذا كان بقصد الخطبة أو شراء أمه بحيث يباح النظر
 فلا يرميه اقول لو ادعى قصد ذلك ينبغي انه المصدق انتهت (قوله او مرأهقا) ولا نظر لعدم تكليفه اذا الرمي لدفع
 مفسدة النظر وهي حاصلته له لما امر به في النظر كالبالغ ومن ثم يرى انه ليس مشله فيه لا يجوز رميه هنا
 وفارق من له نحو محرم بان هذا شبهة في المحل المنظور إليه والمرأهقا لا شبهة له فيه على ان هذا من خطاب الوضع
 بدليل دفع صبي صائل لكنه هنا لا يتقيد بالمرأهقا كما هو ظاهر اه شرح مر (قوله حالة كونه مجردا) قد يؤخذ
 من اعتبار التجرد وكون الناظر ممنوعا من النظر انه لو كان الناظر امرأة والمنظور امرأة فمستورة ما بين السرة
 والركبة فلا رمى وهو متجه ثم رأيت في الناسرى عن الباقينى ما يفيد ذلك اه سم (قوله أو الى حرمة) اه
 ظاهره حتى لو جهها وكفيها اه حل وحرمة هي زوجته وأمه ومجرمه ويلحق بذلك الولد الامر بالحسن
 فيما يظهر ولو غير متجرد اه شرح مر ومثل ولده ونفسه لو كان أمرا دحسنا كما هو ظاهر ونبه عليه اه

(ولو عضت يده) مثلا (خلصها
 بفك فم) ان يجز عن فكها
 خلاصها (بضربه فيسلفها)
 أى اليد منه (فان سقطت
 أسنانه) والمعضوض معصوم
 أو حربي (هدرت) كنفه
 وان كان العاض مظلوما لان
 العض لا يجوز بحال قال ابن
 أبي عصرون الا اذا لم يمكن
 التخلص الا به فان لم يمكنه
 التخلص الا بالافاض عضو
 كفق عينه ويعج بطنه فله
 ذلك كما علم مما مر وبما تقرر
 علم انه لا يجب تقديم الانذار
 بالقول وهو كذلك (كان رمى
 عين ناظر) ممنوع من النظر
 ولو امرأة أو مرأهقا (عمدا
 اليه) حالة كونه مجردا
 عما يستر عورته (أو الى
 حرمة) وان كانت مستورة

(في داره) ولو مكثراً أو مستعارة (من نحو ثقب) مما لا يهدف فيه الرأى مقصراً كسطح ومنازة (بمخيف كصاة وليس لناظر ثم محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع فأعماه أو أصاب قرب عينه) ١٧٠ فخره (فئات) فيهدر (ولو لم يندره) قبل رمية طيرا الصحيحين لو اطلع أحد في بيتك ولم تأذنه فخذفته بحصاة ففقات

رشيدى (قوله في داره) أى التى يجوز له الانتفاع بها ولو مستعارة وان كان الناظر المعبر كل رمية الاذرى وغيره اه شرح مر (قوله أيضا في داره) متعلق بكل من حرمتها ضميره أى الرأى الكائن في قوله اليه وقوله من نحو ثقب متعلق بناظر وقوله بخفيف متعلق برى وقوله فئات متعلق بالثانية وهى قوله أو أصاب قرب عينه اه شيخنا ومثل الدار الخيمة في الصحراء اه قل على المحلى (قوله كسطح ومنازة) مثالان لنحو الثقب لان الرأى غير مقصر اه حل (قوله أو أصاب قرب عينه) أى مما يخطئ منه اليه غالبا ولم يقصد الرأى لذلك المحل ابتداء وقضية كلام المصنف تحجيره بين رى العين وقربها لكن المتقول كما قاله الاذرى وغيره أن لا يقصد غير العين حيث أمكنه أصابتها وأنه اذا أصاب غيرها البعيد بحيث لا يخطئ منها اليه ضمن والافسلا نعم لو لم يمكنه قصد هاولا ما قرب منها ولم يندفع به جازى رى عضو آخرى أو وجه الوجهين ولو لم يندفع بالخفيف استغاث عليه فان تقدمت سن له أن ينشده بالله تعالى فان أبى دفعه ولو بالسلاح وان قتله اه شرح مر (قوله ولو لم يندره) هذا محمول على انذار لا يفيد والواجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكروه في دفع الصائل من تعين الاخف فالأخف اه شرح مر وعبارة سم قوله ولو لم يندره هذا اذا كان الانذار لا يفيد أو قد يفيد وقد لا يفيد أما اذا كان يفيد فلا يضمن تقديمه وعلى ذلك يحمل كلام المنهاج وغيره لانه يجب الدفع بالأخف كالصائل قاله مر كما تقدم أقول قوله لانه يجب الدفع بالأخف كان المراد بالنسبة لرى العين وما يقضى عنه والافسلا يمكن رى غير عينه مما هو أخف جاز رى عينه كما هو صريح كلامهم ووجه النص على جوازها انتهت (قوله من جناح) في المختار الجناح بالضم الاثم اه (قوله وان كانت حرمتها مستورة كمرأى في منعطف) هاتان الغائتان للرد (قوله كلذن المستمع) أى وكعين الاعمى وان جهل الرأى عماه وكعين البصير في ظلمة الليل لانه لم يطالع على العورات بنظره اه ع ش على مر (قوله النظر اتفاقا أو خطأ) أى فلا يجوز رمية ان علم الرأى ذلك نعم يصدق الرأى في أنه تعد وان لم يتحقق اه شرح مر (قوله وبما قبله وبعده) الذى قبله هو قوله اليه الذى بعده هو قوله أو الى حرمة اه ع ش (قوله ونحو الثقب الباب المفتوح) أى لتقصير صاحب الدار ويؤخف منه أنه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز رمية وهو ظاهر اه صل وعبارة ع ش على مر ونحو الثقب الباب المفتوح أى ولو فعل الناظر ان لم يتمكن رب الدار من اغلاقه كما هو ظاهر اه ج ومفهوما أنه اذا تمكن رب الدار من اغلاقه ولم يغلقه ضمن برمية وفي شرح الروض ويؤخذ من التعليل بتقصير صاحب الدار بعدم اغلاقه انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرى وهو ظاهر اه انتهت (قوله فلا يهدر في الجميع) أى بل يضمن قودا أو مالا اه شرح مر (قوله أو ثقب) ومنه الطاقات المعروفة الآن والشبايك اه ع ش على مر (قوله وواللن رفع اليه) أى ولم يعاند أماءه عاند بان توجه عليه حقا وامتنع من أدائه مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل اليه الاعتقابه فيعاقب حتى يؤذى أو يموت على ما قاله السبكي وأطال فيه مر اه صل (قوله مضمون على العاقلة) قال الزركشى لو كان بضرب يقتل غالبا وجب القصاص وعبارة العباب فن مات بتعزير الامام أو نائبه ولم يبلغ فيه ازمنة دية شبه العمد وكذا من مات بتأديب أب أو أم أو زوج أو معلم مأذون لا بتأديب سيد أو مأذونه وان بالغ وظهر قصد القتل فالقود انتهت اه سم (قوله ولا رقيق غيره باذنه) نظريه الامام بان الاذن في الضرب ليس هو كالقتل وقال ابن الصباغ عندي أنه ان أذن في تأديبه أو تضمنه اذنه اشترطت السلامة بخلاف ما

عينه ما كان عليك من جناح وفي رواية صحها ابن حبان والبيهقى فلا قود ولا دية والمعنى فيه المنع من النظر وان كانت حرمة مستورة كمرأى أو في منعطف لعموم الاخبار ولانه يريدسترها عن الاعين وان كانت مستورة ولانه لا يدري متى تستر وتتكشف فيجسم باب النظر وخرج بعين الناظر غيرها كلذن المستمع وبالعمد النظر اتفاقا أو خطأ وبالمجرد مستور العورة وبما قبله وبعده الناظر الى غير مو غير حرمة وبداره المسجد والشارع ونحوهما ونحو الثقب الباب المفتوح والكوة الواسعة والشباك الواسع العيون وبالخفيف أى اذا وجسه الثقيل كحجر وسهم وبما بعدهما لو كان الناظر ثم محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع وقرب عينه ما لو أصاب موضعا بعيدا عنها فلا يهدر في الجميع لتقصيره في الرى حيث يندفع قول مجرد مع قول غير مجردة أو متاع من زيادته وتعبيرى بنحو ثقب أعين من قوله أو ثقب وبحليلة أعين من قوله زوجا فمات بقيد بغير المجردة لظروته نظره الى ما بين سرور كنية محرمه فجاز رمية

اذا كانت مجردة (والتعزير بمن يليه) أى التعزير كولى لمولى وواللن رفع اليه وزوج زوجته ومعلم لتعلم منه ولو باذن الولي (مضمون) على العاقلة اذا حصل به هلاك لانه مشروط بسلامة العاقلة اذا المقصود التأديب لا الهلاك فاذا حصل الهلاك تبين انه تجاوز الحد المشروط وظاهر انه لا ضمان على معز رقيقة مولا رقيق غيره باذنه

ولا على من طلب منه التعزير

باعتراؤه بما يقتضيه ولا على

مكثر ضرب دابة مكتراة

الضرب المعتاد لانهم لا تأدب

الا بالضرب (لا الحد) من

الامام ولو في حرو برد مغطين

ومرض يربحي برؤه فليس

مضمونا لان الحق قتله (والرائد

في حد) من حشر بغيره

كالرائد في حد الشرب على

الاربعين في الحسرو على

العشرين في غيره (يضمن

بقسطه) بالعدد فلو جلد في

الشرب ثمانين فسات لزمه

نصف الدية أو في القذف

احدى وثمانين لزمه جزء من

أحد وثمانين جزأ من الدية

وتعيرى بما ذكر أولي من

اقتضاه على حد الشرب

والقذف (ولستقل) باسم

نفسه بان كان حرا غير صبي

ومجنون ولو سفيها (قطع غدة)

منه ولو بناتيه ازاله للشين

بها وهي ما تخرج بين الجلد

واللحم هذا ان (لم يكن) قطعها

(الخطر) من تركها بان لم يكن

خطرا او كان الترك أخطر

والخطر فيه فقط أو تساوى

الخطران بخلاف ما اذا كان

القطع أخطر وفهم منه

بالاولى انه لا قطع فيه ما اذا

كان الخطر في القطع فقط

(ولا بان) لا قطعها من

مغير ومجنون) مع خطره

(ان زاد خطر ترك) بخلاف

غيره لعدم فراغه للنظر

الدقيق المحتاج اليه القطع

اذا عين له نوعا أو قدرا ولم يتجاوز به فانه لا تعصير بوجه حيثئذ اه سل وعبارة سم قوله ولا رقيق غيره باذنه
أقول لعل صورته أن يأذنه في النوع الذي عزز به ففي الر وضو شرحه في باب الرهن مانصه * (فرع) *
لو قال المرتهن للراهن اضرب به أى المرهون فضر به فسات لم يضمن لتوابعه من ماذون فيه كالأذن في الوطء فوطئ
فاجب بخلاف قوله أدبه فانه اذا ضرب به فسات يضمنه لان المأذون فيه هناليس مطلق الضرب بل ضرب تأديب
ومثله ما اذا ضرب الزوج زوجته أو الامام انسانا تعزيرا كإسياتى في باب ضمان المتلفات فليشأمل انتهت (قوله
ولا على من طلب منه التعزير) شامل لما اذا كان المطلوب منه بعض الاحاد وفي كلام شيخنا كج تقييد ذلك
بالقاضي ولا بد من بيان النوع والقدر اه حل وعبارة شرح مر ولا ضمان على مال أو أقر كامل بموجب
تعزير وطلبه بنفسه من الوالى كما قاله البلقيني لكن قيده بغيره بما اذا عين له نوعه وقدره ذالاذن في الضرب ليس
كهو في القتل وكان الاذن الشرعى محمول على السلامة فاذن السيد المطلق كذلك انتهت (قوله الضرب المعتاد) أى
فلا يقال اذا حصل الهلاك تبين انه جاوز المعتاد اه حل (قوله يضمن بقسطه) بحث البلقيني ان محل ذلك ان
ضربه الزائد وبقي ألم الاول والا ضمن ديتيه كلها قطعاً لا يقال الجزء الحادى والاربعون لا يطرأ الا بعد ضعف
البدن فكيف يساوى الاول وقد صاف بدنا محجبالا ن هذا تفاوت سهل فتساخو فيه وبان الضعف نشأ من
مستحق فلم ينظر اليه اه شرح مر (قوله ولستقل قطع غدة) وبحث البلقيني وجوبه اذا قال الاطباء ان عدمه
يؤدى الى الهلاك قال الاذرى ويظهر الاكتفاء بواحد أى عدلر واية وانه يكفي علم الولى فيما يأتى أى وعلم
صاحب الغدة ان كان فيهما أهلية لذلك اه ج (قوله بان كان حرا الخ) يخرج المبعوض وان كان بينهما
مهاياة وكان في نوبة نفسه وهو ظاهر لان لملك البعض حقا في البدن أيضا فلا يستقل هو بذلك ويخرج
المكاتب لكن الوجه انه كالحر ولهذا عرفت في شرح الروض بقوله يحرم على المستقل بنفسه ارتكاب الخطر
في قطع غدة منه وان كانت تشين بلا خوف بخلاف ما اذا لم يكن في قطعها خطر فله ولو سفيها أو مكاتباً بنفسه
أو نائبه قاطعاً وان خيف منها وزاد خطر الترك به جازله القطع اه ملخصاً فقوله ولو سفيها أو مكاتباً يدل على
ان كلام من السفيها والمكاتب من جملة المستقل وفي الناسرى وفي معنى الحر المكاتب والموصى بعقده بعد موت
الموصى وقبل اعتاقه اذا جعلنا كسبه بخلاف المنذور اعتاقه لان كسبه لما كسبه فليس مستقلاً بنفسه
وبخلاف العبد الموقوف فانه ليس مستقلاً بنفسه قال البلقيني فان شئت قلت المكاف الحر أو الرقيق الذى
كسبه اه اه سم (قوله قطع غدة) هى من الحصة الى البطيخة اه زى والحمصة بكسر الحاء وتشديد
الميم لكنهما مكسورة عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين اه ع ش على مر ومثاله في جميع ما يأتى
العضو المتأكل ويجوز السكر و قطع العروق للحاجة توجب من تركه اه سل (قوله بان لم يكن خطرا الخ)
تصوير المنطوق فصفة أربع صور وفي المفهوم صورتان اه شيخنا ويرجع في ذلك لاهل الخبرة ولو واحدا
فيما يظهر اه سم والمراد به عدل الرواية اه شرح مر وعبارة الحلبي ويكفى في ذلك الانخبار من
طبيب واحد عدل رواية وهل ذلك في جواز الاقدام وعدمه والاضمان وعدمه حرو هو ينبغي أن لا يكون بينهما
عداوة ظاهرة أو محتمل أن لا فرق لان شقتهما طبيعيتهم به قال الزركشى انتهت (قوله أيضا بان لم يكن خطرا)
بقي ما لو جهل خطر القطع وعدمه وينبغي عدم القطع في هذه الحالة اه ع ش (قوله ولا بان الخ) والحق به
السيد في قوله والام اذا كانت قيمة اه سل (قوله ان زاد خطر ترك) قيده مع أن اللاب القطع ولو اتنى
الخطر بالكلية كما سيأتى في قوله وان لم يكن في تركه خطر وذلك لان كلامه هنا فيما يسوغ للاب فقط وأما
ما سيأتى فهو في الاب وغيره من باقى الاولياء اه شيخنا (قوله وبخلاف ما لو تساوى الخطران) وفارق المستقل
بانه لم يغتر للانسان فيما يتعلق بنفسه ما لا يغتره فيما يتعلق بغيره اه ج اه سل واء لم أن الغزالى
وغيره صرحوا بحرمة تنقيب آذان الصبي أو الصبية لانه لا يلام لم ندعه حاجة الا أن ثبت فيه رخصة من جهة

مع عدم الشفقة أو قلها وبخلاف ما لو تساوى الخطران

أوراد خطر القطع أو كان الخطر فيه ثقطا (ولولهما) ١٧٢ ولوساطانا أو وصيا (علاج لا خطر فيه) وإن لم يكن في تركه خطر كقطع غدة لا خطر

في قطعها وفصد وجع اذله ولاية ماله وصيانتها عن التضييع فصيانة أولى بدنه وليس لغيره ذلك وتعبيري بوليهما أولى من اقتصاره على الأب والجد والسلطان (فلو ماتا) أي الصغير والمجنون (بجائز) من هذا المذكور (فلا ضمان) لتلايئع من ذلك فيضرران (ولو فعل) أي الولي (بهما مامنع) منه فمات به (فدية مغلظة في ماله) لتعديبه ولا قود وتعبيري بما ذكر أولى من اقتصاره على السلطان والصبي (وما وجب بخطأ امام) ولو في حكم أو حد كان ضرب في حد الشرب ثمانين فمات (فعلى عاقلته) لافي بيت المال كغيره من الناس (ولو حد) شخصا (بشاهد من ليس أهلا) للشهادة ككافرين أو عبيدين أو مرهقين أو أمراءتين أو فاسقين فمات فتعبري بذلك أنهم من قوله ولو حده بشاهد من فيما عبيدين أو ذميين أو مرهقين (فان قصر) في البحث عن حالهما (فالضمان) بالقود أو بالمال (عليه) لان المجهوم على القتل ممنوع منه بالاجماع (والاذ) الضمان بالمال (على عاقلته) كالخطأ في غير الحد (ولارجوع) لها عليهما لانهما يزعمان انهما صادقان

نقل ولم تبلغنا واعلمه أشار بذلك رد ما في فتاوى قاضخان من الحنفية أنه لا بأس به لانهم كانوا يفعلونه في الجاهلية ولم ينكره صلى الله عليه وسلم نعم في الرعاية الجنبية جوازها في الصيد لغرض الزينة ويكره في الصبي وأما خبران النساء أخذن ما في آذانهم وألقينه في حجر بلال وهو صلى الله عليه وسلم يراهن فلا يدل للجواز لتقدم السبب على ذلك فلا يلزم على سكوتة عليه حله نعم في خبر للطبراني بسند ربه جاله ثقة عن ابن عباس أنه عدم من السنة في الصبي يوم السابع أن تثقب آذانه وهو صريح في جوازها للصبي فالصبي أولى اذ قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع وبه ذاتا يذم ما ذكر عن قاضخان فلا وجه الجواز اه شرح مر وقوله فلا وجه الجواز أي في الصبي والصبي وأما ثقب المخرف فلا يجوز أخذ من اقتصاره على الآذان وهو ظاهر حيث لم تجر عادة أهل ناحية به وعدمه له زينة والافهوك تثقب الآذان ثم رأيت في حج ماتهو يظهر في خرق الانف بحالة تعمل فيه من فضة أو ذهب أنه حرام مطلقا لانه لازمة في ذلك يغتفر لاجلها الا عند فرقة قليلة ولا عبرتها مع العرف بخلاف ما في الآذان اه أي ومع ذلك فلا يحرم على من فعل به ذلك وضع الخزام للزينة ولا النظر اليه اه ع ش عليه (قوله ولوساطانا أو وصيا) أي بخلاف الاجنبي فإنه لا ولاية له وظاهر أن الأب الرقيق والسفيه كلاجنبي كبحشه الاذرع فان عاجله الاجنبي فسرى أثر العلاج الى النفس فالقصاص يلزمه لعدم مع عدم ولايته اه شرح الروض اه سم (قوله ولو فعل بهما مامنع منه الخ) لو أذن الولي في هذه الحالة لمن فعل بهما ذلك الفعل الممنوع فلا يبعد ان يقال ان كان ذلك المأذون علما بالحال وسبب المنع فعليه الضمان وان كان جاهلا بذلك فالضمان على الولي الآن يكرهه على الفعل فعليهما كفي نظيره من الجلاد مع الامام فليحذر ثم ذكرت ذلك للسلامة مر فوافق عليه اه سم (قوله ولا قود) أي لشبهة الاصلاح وكلامه يشمل ماذا كان الخوف في القطع أكثر بالنسبة لغير الأب والجد وفي شرح شيخنا وجوب القود في ذلك اه حل وعبرة سم قوله فلا قود أي لشبهة الاصلاح ولا بعضية في الأب والجد وأقول لك ان تستشكل بهذا على وجوب القود فيمن تخن من لا يطبق كما سيأتي الا أن يحجب بان هذا الاصلاح بخلاف ذلك فليتأمل انتهت (قوله أولى من اقتصاره على السلطان والصبي) عبارة أصله مع شرح مر ولو فعل سلطان أو غيره ولو ابصبي أو مجنون مامنع منه فمات فدية مغلظة في ماله لتعديبه انتهت وقوله أو غيره ومن الغير ما جرت به العادة من ان الشخص قد ير يدخن ولله فباخذ أولاد غيره من الفقراء فيختتمهم مع ابنة فاصد الرقيق بهم فلا يكتفى بذلك في دفع الضمان بل من مات منهم ضمنه الخائن ان علم تعدى من أحضره وكذا ان لم يعلم لان المباشرة مقدمة على السبب اه ع ش عليه (قوله وما وجب بخطأ امام الخ) عبارة أصله مع شرح حج وما وجب بخطأ امام أو فواه في حد أو تعزير وحكم في نفس أو نحوها فعلى عاقلته كغيره وفي قول في بيت المال ان لم يظهر منه تقصير لان خطاه يكثر بكثرة الوقائع بخلاف غيره والكفارة في ماله قطعوا وكذا خطوه في المال انتهت ومثله شرح مر (قوله كان ضرب في حد الشرب ثمانين) أي فيض من الخمر بنصف الدية والرقيق بثلاثة أرباع القيمة انتهت ع ش (قوله فان قصر في البحث) أي بان ترك البحث بالكلية اه حل (قوله فالضمان بالقود) أي ان كان مكافئا له وقوله أو بالمال أي ان لم يكن مكافئا أو عفى على مال اه عزيزي (قوله كالخطأ في غير الحد) يتأمل هذا مع قوله فيما مر ولو في حكم أو حد فانه صريح في ان الامام لو أخطأ في الحد كان الضمان على عاقلته لكنه انما يضمن في الحد ما زاد على المقدار كما تقدم بالهائش ويمكن تصوير ما سبق بان يكون الخطأ في الحد من حيث ما أداه اليه اجتاده أو في العدد وما هنابا الخطأ في حال الشهود حيث قصر ولم يبحث عن حالهم فالضمان لتقصيره بعدم البحث عن الشهود لافي ذات الحد ولا في صفته اه ع ش (قوله وبه صرح في الروضة) وهو المعتمد وهلا كان الضمان على الحاكم لتقصيره اه حل (قوله ومن عاجل باذن الخ) شامل للعلاج باسقاء دواء والكمال

(الاعلى متجاهرين بهسق) فترجع عليهم لان الحكم بشهادتهم ما يشعر بتدليس منهما وتقرير والاستئذان من زيادتي وبه عين صرح في الروضة وأصلها (ومن عاجل) فهو قصده وأعم من قوله ومن يحجم أو قصد (بإذن)

عيني ودهن ودرور على جرح لا يقال هذا الشمول بنا فيه قصر الشارح له على نحو الفصل لانه قول مراده بنحو
 الفصل كل نافع في الدواء لا يثبت كونه بقطع نحو الجلد قليتا مل اشو برى (قوله ايضاً من عالج باذن لم يضمن)
 هذا ان لم يخفى فان اخطأ ضمن ونحوه العاقلة كما نص عليه الشافعي في الختان قال ابن المنذر واجمعوا على ان
 الطبيب اذا لم يعلم يضمن بان كان من أهل الحذق في صنعة قال ج ويظهر انه الذي اتفق أهل فقه
 على احاطته به بحيث يكون خطؤه فيه نادراً جداً واقتداء ابن الصلاح بان شرط عدم ضمانه ان يعين له المريض
 الدواء والالم يتناول اذنه ما يكون سبباً لالاتلاف يحمل على غير الحاذق اه سل (قوله من يعتبر اذنه) بان
 كان حراماً كلياً والظاهر انه لا بد من صريح الاذن ولا تكفي الإشارة لانه ناطق اه حل وعبارة سم قوله
 من يعتبر اذنه قال في شرح الروض بان يكون منه وهو مستقل أو من ولي أو امام اه انتهت (قوله وان علم
 خطؤه الخ) يلحق بعلم الخطأ مالو أمره بغير معتقده كما مر الحنفى شافعياً بقتل مسلم بذى اه شو برى (قوله
 ان لم يكرهه) أى ما لم يعتقده وجوب طاعته في المعصية والا ضمن الامام فقط لانه مما يخفى اه حل (قوله والا
 فعليهما) أى فالضمان عليهما قوداً أو مالا اه شرح مر (قوله ويجب ختن مكاف الخ) قال شيخنا ويجب على
 ولي الجنون ختنه ولا يجوز زختن الميت وان تهدي بتركه لسقوط التكليف عنه وعلم من وجوبه انه يجبره الامام
 عليه لو امتنع وانه لا ضمان لوماته به الا ان كان في نحو خرقه عليه نصف الضمان قاله شيخنا اه قل على المحلى
 * (فرع) * لو ولد تحتونا فلا ختان أى لا يجابوا ولا استجابا قال بعضهم لكن يستحب امرار الموصى عليه ونظر
 فيه الزركشى لعدم الزائدة أى بخلاف الحرم فلان التشبيه بالخالفين أمر يظهر فتأمل اه شو برى * (فرع) *
 يجب أيضاً قطع سر المولود بعد ولادته وبعد نحو ر بطها لتوقف امسالك الطعام عليه والمخاطب به هنا الولي
 ان حضر والا فمن علم به عينا تارة وكفاية أخرى كارضاعه لانه واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط فلم يحكم
 القطع أو نحو الربط ضمن وكذا الولي اه شرح مر (قوله فلو مات الصبي) واختلف الوارث والقابلة مثلاً
 في انه هل مات لعدم الربط واحكامه أو بغير ذلك صدق مدعى الربط واحكامه لان الاصل عدم الضمان وقوله
 ضمن أى بالدية على عاقلة اه ع ش عليه (قوله بقطع جميع قلفته) عبارة الروض وشرحه لا بد من كشف
 جميع الحشفة في الختان للرجل بقطع الجلد التي تغطيها فلا يكتفى قطع بعضها ويقال لتلك الجلدة القلفة انتهت
 وفي شرح مر ولو تقلصت حتى انكسفت الحشفة كلها فان أمكن قطع شيء مما يجب قطعه في الختان منها دون
 غيرها وجب ولم ينظر لذلك التقصص لانه قد يزول فتستتر الحشفة فتوالى سقوط الوجوب كالأول ولد تحتونا اه
 وينبغي انه اذا عادت القلفة بعد ذلك لا يجب ازالته للحصول الغرض بما فعل أولاً اه ع ش على مر (قوله
 بقطع جزء من بظرها) وتقليله أفضل وقوله بأعلى الفرج أى فوق ثقبه البول تشبهه عرف الديك اه شرح
 مر (قوله ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفاً) فان قيل لادلالة الآية على وجوب الختان لانا أمرنا
 بالتسدين يدينه فما فعله معتقداً وجوبه فعلناه معتقدين وجوبه وما فعله معتقداً ندينه فعلناه معتقدين ندينه
 ولم يعلم انه كان يعتقده واجبا فالجواب أن الآية صريحة في اتباعه فيما فعله الامام الدليل على انه سنة في
 حقنا كالسواء ونحوه وقد نقل الخطابي ان خصال الفطرة كانت واجبة على ابراهيم عليه السلام اه
 شرح المذهب اه شو برى أى الخصال العشرة المذكورة في قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات الآية
 وهي المضمضة والاستنشاق والسواك ونقص الشارب وفسق الرأس وقلم الاظفار وتنظيف الابط وحلق العانة
 والاستحياء والختان اه جلالين * (قائمه) * روى أن نبينا صلى الله عليه وسلم ولد تحتونا كثلثة عشر نبيا
 وان جبريل ختنه حين طهر قلبه وان عبد المطلب ختنه يوم سابعه ولم يصح في ذلك شيء كما قاله جمع من الحفاظ
 ولم ينظروا لقول الحاكم ان انتهى تواتر ربه الروايات انه ولد تحتونا ومن أطال فترده النهي ولا تصحح
 الضياء حديث ولادته تحتونا لانه ثبت عندهم ضعفه ويمكن الجمع بأنه يحتمل انه هناك فرع تقاص في الحشفة

من يعتبر اذنه فأدى الى التلف
 (لم يضمن) والالم بفعله أخذ
 (وفعل جلاد) من قتل أو
 جلد (بامر امام كفعله) أى
 الامام فالضمان قوداً أو مالا
 عليه دون الجلاد لانه آلت له
 ولا بد منه في السياسة فلو
 ضمنناه لم يتول الجلاد أحد
 (و) لكن (ان علم خطؤه
 فالضمان على الجلاد ان لم
 يكرهه والا) بان أكرهه
 (فعليهما) ويجب ختن
 مكاف) ومثله السكران
 (مطبق) له (رجل بقطع)
 جميع (قلفته) بالضم وهي
 ما يغطي حشفته (وامرأة
 بقطع) جزء من بظرها) بفتح
 الموحدة واسكان المعجمة وهو
 لجة بأعلى الفرج لقوله تعالى
 ثم أوحينا اليك ان اتبع ملة
 ابراهيم حنيفاً

وكان من ملته الختن في الصحيحين وغيرهما ١٧٤ انه اختن ولانه قطع جزء لا يختلف فلا يكون الا واجبا لقطع البدن الرجل بخلاف الصبي

والجنون ومن لا يطبقه لان
الاولين ليسا من أهل
الوجوب والثالث يتضرره
وخرج بالرجل والمرأة الختن
فلا يجب ختنه بل لا يجوز على
ما في الروضة المجموع لان
الجرح مع الاشكال ممنوع
وقول مطبق من زيادتي
وتعيرى بالكاف أول من
تعيره بالبلوغ (وسن) تعجبه
(السابع ثاني) يوم (ولادة)
لمن برادختته لانه صلى الله
عليه وسلم ختن الحسن
والحسين يوم السابع من
ولادتهما رواه البيهقي
والحاكم وقال صحيح الاسناد
والمراد به ما قلنا ما يأتي فعلم
بما ذكره ان يوم الولادة
لا يحسب من السبعة وهو ما
صححه في الروضة وفي المهمات
انه المنصوص المقتضى به لكن
صحح النووي في شرح مسلم
حسبانه منها وهو وان وافق
عبارة الاصل وظاهر الحديث
المذكور لكن المعتمد الاول
لما مر انه المنصوص واقوله
في الروضة والمجموع ان
المستظهرى قوله عن
الاكثرين والفرق بينه وبين
العقيقة ظاهر (ومن ختن)
من ولي وغيره (مطلقا) فان
(لم يضمه ولي) ولو وصيا أو
قبلا الخاف الختن حينئذ
بالعلاج ولانه لا بد منه
والتقديم اسهل من التأخير
لما فيه من المصلحة يخرج بالولي غيره فيضمن تعديه بالهلك اما غير المطبق

فنظر بعض الرواة للصورة فسموا ختنا وبعضهم للعقيقة فسموا ختنا وقد قال بعض المحققين من الحفاظ
الاشبه بالصواب انه لم يولد ختنا اه شرح مر وقوله ثلاثة عشر نبياهم آدم وشيث وهود ونوح وصالح
ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحنظلة بن صفوان اه ع ش طيسه في قل
على الجلال وقد ولد ختنا من الانبياء أربعة عشر وقال السيوطي سبعة عشر وهم آدم وشيث وادريس ونوح
وسام وهود وصالح ووط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحنظلة وعيسى ومحمد صلى الله
عليه وسلم وقد نظمهم الجلال المذكور بقوله

وسبعة قدر وروا مع عشرة خاقوا * وهم ختان قد لازلتما نوسا

محمد آدم ادريس شيث ونو * ح سام هود شعيب يوسف موسى

لوط سليمان يحيى صالح زكريا * حنظلة مرسل لرسم عيسى

نعم في ذكر سام معهم نظرا لانه ليس نبي الا ان كان مراده مطلق من ولد ختنا وغلب غيره عليه اه والسنة
في ختان المذكور اظهره في ختان النساء اخفاؤه عن الرجال كتحفه جمع عن ابن الحاج المكي اه شرح مر
(قوله وكان من ملته الختن) وقد اختن وهو ابن ثمانين سنة وصح مائة وعشرين سنة والاول اصح وقد يحمل
الاول على حسبان من النبوة والثاني من الولادة اه شرح مر وختن ابنه اسحق لسبعة أيام وابنه اسمعيل
لسبع عشرة سنة اه من شرح المذهب اه شوري (قوله في الصحيحين وغيرهما انه اختن) أي
بالقدم اسم موضع وقيل بآله التجار اه شرح مر وهو اول من اختن من الرجال واول من اختن من
النساء حليلته هاجر أم ولد اسمعيل اه قل على الخلى (قوله وسن لسابع) أي في سابع كما مر به في المتهاج
ويكره قبل السابع فان أخر عنه في الاربعين والاف في السنة السابعة لانها وقت أمره بالصلاة اه شرح مر
(قوله يوم السابع من ولادتهما) اما ولادة الحسن فكانت في نصف شعبان بالمدينة سنة ثلاث من الهجرة وفي
سنة موته أقوال والا كثرون انهم سنة خمسين فيكون قد عاش رضي الله عنه سبعة وأربعين سنة واما ولادة
الحسين فكانت لخمس خلون من شعبان سنة أربع ومات رضي الله تعالى عنه يوم الجمعة عاشر المحرم عام احدى
وستين فيكون قد عاش رضي الله عنه سبعة وخمسين سنة اه من ابن حجر على الهمزية (قوله والمراد به ما قلنا
لما يأتي) لم يأتيه ما يصلح لان يصرف الحديث عن ظاهره وبين ان المراد ما قاله لان نقل ما قاله عن النص
وغيره مما يأتي لا يصلح ان يكون قرينة على ان المراد من الحديث ما قاله هو كظاهر وظاهر وحديثه شكل
الاستدلال اه سم (قوله والفرق بينه وبين العقيقة ظاهر) أي لان المدار هنا على قوة الولد على الختن
فناسب عدم حسبان يوم الولادة بخلاف العقيقة لان المقصود منها تعجيل الخير فناسب حسبان يوم الولادة اه
زى وعبارة الختن في العقيقة وسن ان تدبج سابع ولادته انتهت (قوله ومن ختن مطلقا) بالبناء للفاعل كما بينه
بقوله من ولي وغيره وقوله لم يضمه خبر والعائد الضمير لعوده على ملابس المبتدأ أو كون الفاعل بعض المبتدأ
ويصح قراءته بالبناء للمفعول ويكون قوله من ولي وغيره ظرفا لقوامه مطلقا أي ختنا كائن من ولي وغيره
والعائد حينئذ ظاهر اه شيخنا (قوله أيضا ومن ختن مطلقا) فان ظن اطاعته بقول أهل الخبرة فان فلا قصاص
ويجبدية شبه العمد كما يحتمل الزكريا نعم ان ظن الجواز وعذر بجهله فلا دية اه سلطان وقوله لم يضمه
ولي عبارة العباب لم يضمه ان كان وليا أو ما ذونه انتهى فقول الشارح وخرج بالولي غيره أي هو والاجنبي الغير
المأذون له اه سم (قوله وخرج بالولي غيره الخ) ومنه ما يقع كثيرا من يري ختنا نحو ولد فيختن معه ابنا
قاصدا بذلك اصلاح شأنهم واردة الثواب وينبغي أن الضمان على المزين لانه المباشر ومن أراد الخلاص من
ذلك فليراجع القاضي قبل الختن وحيث ضمناه فينبغي ان يضمن بدينه شبه العمد ولا قصاص للشبهة اه
شرح مر (قوله فيضمن لتعديه) أي ولو مع قصد اقامة الشعار كما اقتضاهم وهو الاوجه وان خالف

وهذا خارج بقوله من صحب نحر وجهها عن يده حيث شذ كفاة الخطيب والزمى اه (قوله أيضا كان أركبها
 أجنبي) أي أو أسوقها لهما أي جعلهما سائقين لها أو أقودها لهما أي جعلهما قائدين لها وقوله بغير إذن الولي
 ليس قيداً مع ما ذكره بقوله لا يضبطها مثلهما فالضمان في هذه الحالة على الأجنبي مطلقاً أي سواء أذن
 له الولي أم لا كما قاله ع ش وخرج بقوله لا يضبطها مثلهما ما إذا كانت يضبطها مثلهما فيفضل فيه بان يقال ان
 كان بغير إذن الولي فالضمان على الأجنبي والا فلا ضمان عليه كذا ذكره حل وقوله ولو سقطت ميتة الخ
 معطوف على قوله كان أركبها أجنبي الخ فهو من مدخول الكاف أي وكان سقطت ميتة الخ وقوله قتله به
 أي بالسقوط بتسميه وقوله أو أركب معهما أو مع أحدهما الخ هذا أيضاً في المعنى معطوف على مدخول الكاف
 فهو من جملة ما خرج بقيد الغالب بالنسبة لعدم تضمين السائق والقائد وقوله أو تلف بيولها الخ ظاهر منعيه
 ان الضمان في هذه الثلاثة مطرد لا يتقيد بكونه غالباً حيث أطلق هنا وقد فيما سبق فليراجع وليحذر اه قال
 الزركشي أركب أجنبي صبياً دابته فالتفت شيئاً فالضمان عليه لتعديده وفي البيان وغيره ان أركبه وليه لمصلحة
 الصبي ضمن الصبي وان لم يكن له في ركوبه مصلحة ضمن الولي اه وظاهر ان شرط اركاب الولي لمصلحة الصبي
 ان يكون ممن يضبط الدابة والاضمن الولي ومن ذلك ما اذا كرهه من وليه انسان ليسوق دابته أو يقودها
 فاقضت المصلحة بجار ذلك فقضية ذلك ان الضمان على الصبي كاركابه لمصلحة فان استعمله صاحب الدابة
 في سوقها أو قودها بغير إذن الولي فينبغي أن يكون كلاً أو أركبه أجنبي ثم ذكر ذلك للعلامة مر فوافق عليه
 اه سم (قوله صبياً أو مجنوناً) أي ولو لحاجته ما وكذا يضمن الولي اذا أركبها لحاجته ما فلو كان مثلهما
 يضبطها وأركبها الولي لحاجتهما لم يضمن والاضمن ويضمن الأجنبي مطلقاً لتعديده ومثل ركوبه سوقها
 وقودها فان حمله عليه وليه لمصلحة كان الضمان عليه أو لغير مصلحة ضمن الولي وان حمله عليه أجنبي كان كلاً
 أركبه اه حل * (قرع) * لو كان الراكب ممن يضبطها ولكن غلبته بفرع من شيء مثلاً وأتلف شيئاً
 فالظاهر عدم الضمان اه سم على التمسح ويشكل عليه ما ذكرناه عنه توجيه الكلام الشارح فان اليد
 موجودة مع الفرع كهي موجودة مع قطع الجذع ونحوه الا ان يقال اليد وان كانت موجودة في الفرع الا
 ان فعلها لم ينسب فيه وواضع اليد الى قصير ما فاشبه بالوهابت الرياح بعد احكام الملاح السفينة وقد قيل فيه
 بعدم الضمان لانتهاء قصير الملاح بخلاف قطع الجذع فان الراكب منسوب فيه لتقصير في الجملة لان قطع الدابة
 له دليل على عدم احكامه اه ع ش على مر (قوله لا يضبطها مثلهما) الظاهر انه في مثل هذه الحالة يضمن
 الولي أيضاً كلاً لو كان هو الراكب وكتب أيضاً قوله لا يضبطها مثلهما ما لك ان تقول ينبغي الضمان وان كان
 يضبطها مثلهما اذ لا ولاية له ولا نظر له في مصطلحهما ومجرد كونهما يضبطان لا يقتضي سقوط الضمان عنه
 فليتأمل اه سم وفي المختار ضبط الشيء حفظه بالحزم وبانه ضرب ورجل ضابط أي حازم انتهى (قوله
 فردها) أي بغير إذن من صحبها فلو أخر قوله بغير إذن من صحبها عن المستثنين لكان أولى اه زى فان كان كل
 من الخمس والرد باذن من صحبها والضمان عليه هو (قوله والتاخر) أي ولو وصغيراً ميراً كان أو غير ميراً لان
 ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره اه ع ش على مر (قوله والراد) انظر الى معنى
 يستمر ضمناه واعلم ما دام سيرها منسوب بالذات الرد اه رشدي (قوله ولو سقطت ميتة) أي لا لمرض أو
 رجحان للميت فعلاً بخلاف الميت أي بخلاف الطفل اذا سقط على شيء وأتلفه فإنه يضمنه لان فعله بخلاف الميت
 اه حل (قوله ولو صحبها سائق وقائد الخ) ولو ركبها اثنان فعلى المقدم دون الرديف كما أفتى به الوالدان نعمها
 منسوب اليه اه شرح مر ويؤخذ من هذا العلم ان المقدم لو لم يكن له دخل في سيرها كمر يضرب صغير
 اختصر الضمان بالرديف اه ع ش عليه فلو كان في جانبها ضماً فلو كان معهما ثالث على القتب فالضمان
 عليهم اثنان كما قاله الطبري وقيل عليه فقط لان السير منسوب اليه اه سم وفي حل فلو ركب في ظهرها

الولي صبياً أو مجنوناً لا يضبطها
 مثلهما ولو صحبها انسان بغير
 إذن من صحبها أو غلبته
 فاستقبلها انسان فسردها
 فالتفت شيئاً في انصرافها
 فالضمان على الأجنبي
 والتاخر والراد ولو سقطت
 ميتة أو أركبها ميتة فغلبته
 ثم لم يضمن ولو صحبها سائق
 وقائد استويا في الضمان أو
 راكب معهما أو مع أحدهما

ثالث كل الضمان اثلاثا وهو واقع ان كانت مطورة والا للضمان على الراكب على ظهرها اه (قوله ضمن الراكب فقط) أي وان لم يكن زمامها بيد مؤلوا أي أو كان زمامها بيد غيره اه حل وخالفه ع ش على مر في الاعنى وعبارته قوله ضمن الراكب فقط بذلك يعلم ان الضمان على المرأة التي تركب مع المكاري الآن اه مر اه سم وهذا هو المعتمد وقيل ما نقله ابن تونس ان الضمان في مسألة الاعنى على فائد الدابة ان كان زمامها بيد غيره انتهت (قوله أو ماتلف ببولها) ضعيف والمعتمد ما في المنهاج انه لا ضمان بالبول والروث مطلقا ولا بالكس اذا كان معتادا كما اعتمد مر في شرحه انتهى وعبارته مع الاصل ولو بالت أو رات بطريق فتلغ به نفس أو مال فلا ضمان والا لا تمنع الناس من المرور ولا سبيل اليه وههـ اذا ما جرى عليه كالراعى هنا وهو احتمال للامام لكنه هو المعتمد وان زعم كثير ان نص الامام والاصحاب الضمان وتدمر انه لا يعترض عليهما بما خلفتهما للماء عليه الا كثرون ويحترز المار بطريق ع لا يعتاد فيها كركض شديد في وحل أو في مجمع الناس فان خالف ضمن ما تولم منه لتعديه كالمساق الا بل غير مقلورة أو البقر أو الغنم في السوق أو ركب فيه مالا يركب مثله الا في الصحراء كالهواب الشرسية وان لم يكن ركض أمال ركض المعتاد فلا ضمن ما تولم منه انتهت (قوله أيضا أو ماتلف ببولها) أي ولو بالزلق بعد ذهاب انتم لو تعمدا المار المشي فيه فلا ضمان اه عيرة اه سم (قوله والروشن) عطف تفسير فقه تقدم في باب الصلح تفسيره به اه شوبرى (قوله وفيه احتمال للامام بعدم الضمان) أي وهو الاصح اذا كان الركض معتادا وحيث قد لم في مقابلة هذا من العموم الذي ذكره أو لا بقوله ولو معتادا فليتأمل اه شوبرى وعبارته حل قوله وفيه احتمال للامام الخ هو المعتمد لكن الركض مقيد بالمعتاد فلو ركضها الركض المعتاد فطارق حصة لعين انسان لم يضمن بخلاف غير المعتاد كركض شديد في وحل انتهت (قوله والمنع منها) أي المذكورات اه ع ش (قوله أو تلغ به شئ) معطوف على قوله فلت فسقط أي أو حل خطبا فتلغ به شئ وكان الانسب تأخير هذا عن قوله وان كانت وحدها لا يخفى وقوله أو معهما معطوف على الخبر أي مدبر أو أعمى وهو متعلق بمعطوف صفة لما ندره الشارح أي كائن معهما الخ تأمل (قوله وانتالف مدبر أو أعمى الخ) ولا شبهة ان مستقبل الخطب بمن لا يميز لصغر أو جنون كالأعمى قاله الاذرى ولو كان غافلا أو ملغنا أو مطرقا فمفكر اضمه صاحب الخطب لا تصير حيثنذ وألحق البغوى وغيره بما اذا لم ينبهه ولو كان أصم وان لم يصممه لان الضمان لا يختلف بالعلم وعدمه وقيد الامام والفراى وغيرهما البصير المقبل بما اذا وجد منحرفا وقضيته انه اذا لم يجد اضيق وعدم عطفة أي قرينة فلا يكف العود الى غيرها انه يضمن لانه في معنى الزحام به عليه الزكشى وهو ظاهر ولو دخل السوق في غير وقت الزحام حدث زحام فالنتيجة الحاقه بما اذا لم يكن زحام لعدم تقصيره كالمحدث الرج وأخرج المال من النقب لا قطع فيه بخلاف تعرضه للرج الهابة ومحل ما تقر حيث لا قبل من صاحب الثوب فان نعلق الخطب به فحذبه فنصف الضمان على صاحب الخطب يجب كلاحق وطى مداس سابق فانه قطع فانه يلزمه نصف الضمان لان القطع بفعله وفعل السابق وقوله في الروضة ينبغي أن يقال ان انقطع وخرداس السابق فالضمان على اللاحق أو مقدم مداس اللاحق فالضمان على السابق يردبانه لا يشترط تساويهما في قوة الاعتماد ووضعه لعدم انضباطهما فاسقط اعتبارهما ووجب احاطة ذلك على السبين جميعا كافي المصطدمين فانه لا عيرة بقوقشى أحدهما وقلة حركة الآخر اه شرح مر (قوله ولم ينبههما) ولو اختلف في التنبيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لانه وجد ما حصل به التلف المقتضى للضمان والاصل عدم التنبيه اه ع ش على مر (قوله وان كانت وحدها) أفتى ابن عجيل في دابة نطحت أخرى بالضمان ان كان النطح طبعها وعرف صاحبها أي وقد أرسلها أو قصر في ربطها والكلام في غير ما يدعى الا ضمن مطلقا اه حل ومن حل قيد دابة غيره لم يضمن ما تلغ كالأصل الحرز ماخذ المال وكذا الوسقة طقت دابة في وهددة فنفر من سعة طها بغير وتلف كما صرح به الاصل

اه من الروض وشرحه (قوله ضمنه ذويد) منه علم عدم تضمين الواقف ما تلفه غل بقر وقضه لضراب وهو
 ما أتى به والد شيخنا لانه لا يله عليه حيث لا يقال قياس تضمين الواقف لعبد جناية العبد الموقوف تضمينه
 اتلاف الفعل المذكور لانقول جناية العبد تتعلق برقبته وقد فون هذا التعلق الواقف بوقضه بخلاف الدابة
 جانيته لا تتعلق برقبته بل بذى البدن واليد لا يد على الفعل الا ان وهذا ظاهر فليتنامل اه شوري
 وعبارة سم قوله ضمنه ذويد قال الامام لم يتعلق الضمان برقبته البهيمة كالعبد لان ضمان ما تلفه بحال
 على تقصير صاحبها فهو منسوب اليه وهي كالا له والعبد ملتزم واقر ما يوردي منه برقبته فتعلق بها اه
 عميرة انتهت (قوله كن ربطها بطريق ولو واسعا) نعم ان ربطها في الواسع بأمر الامام لم يضمن كالمحضر
 فيه برابطه نفسه قاله القاضي والبعوى اه مل (قوله أو أرسلها ولو نهار المرعى بوسط مزارع
 فالتفتها) ولو نقر تخصر دابة مسيعة عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها اي دخلت في ضمانه كالموت الرمح
 فو بالي حجره أو جرح السيل جباة القام في ملكه لا يجوز اخراجه وتقصيره بل يدفعه لما له فينبغي اذا نقرها ان
 لا يبالغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم انها لا تعود ضمنه الى زرعه قال المروزي وان
 آخر جهان زرعه الى زرعه غير ما تلفته ضمنه اذ ليس له ان يقي ماله بما له غيره فان لم يكن الا ذلك بان كانت
 محفوفة بمزارع الناس ولم يمكن اخراجها الا باذنها من زرعه غيره تركها في زرعه وغرم صاحبها ما تلفته اه
 من الروض وشرحه ثم قال في موضع آخر ومن ألفت الرمح في حجره فو بامسلا فالتفتها ضمنه لتركه الواجب
 عليه كذا ذكره بقوله فليس له الى المالك أو نائبه والأي وان لم يجد ما لحاكم وكذا يجب على الشخص رد دابة
 دخلت ملكه الى مالكها فان لم يجده فالى الحاكم الا ان كان المالك هو الذي سبها فليجمل قوله سم فيما مر
 اخراجها من زرعه ان لم يكن زرعه محفوفة بزرع غيره على ما لو سبها المالك والابان لم يسبها فيضمنه المخرج لها
 اذ حقه ان يسلمها للمالك فان لم يجده فالى الحاكم ولو سقط شيء من سطح غيره يدان يقع في ملكه فدفعه
 في الهواء حتى وقع خارج ملكه لم يضمن قاله البغوي في فتاويه اه (قوله فان لم يفرط الخ) فنيته ان ذلك
 لو كان ليلا لا ضمان وهو خلاف ما في الاصل وغيره اه عميرة اه سم (قوله أضبط مما عبر به) أي لان
 المدار على التفريط لا على الليل والنهار الذي عبر به الاصل اه شوري (قوله كان عرض الشيء مالكة
 لها) أفتى القفال بان مثله مالومر انسان بحمار الخطب يريد التقدم عليه فزق الثوب فلا ضمان على سائقه لتقصيره
 بمروره عليه قاله وكذا لو وضع خطب بطريق واسع فربه آخر فزقه فربه اه شرح مر (قوله أو وضعه
 في الطريق) أي ولو كان واسعا وأذن له الامام كإقتضاء اطلاقهم اه شرح مر ومنعاج ربه العاد ما لا ان
 من احداث مساطب امام الخوايت بالشوارع ووضع أصحابها عليها بضائع للبيع كالخضرة مثلا فلا ضمان
 على من ألتفت دابته شيئا منها بآكل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة اه ع ش عليه (قوله أو حضر
 وزك دفعها) من هذا القبيل ما لو حضر صاحب الزرع مثلا ونهاون في دفعها عنه لتفريطه نعم ان احتف محله
 بالمزارع ولزم من اخراجها دخولها اليها لزمه ابقاؤه اجمعها او يضمن صاحبها ما تلفته أي قبل أن يتمكن من نحو
 ربطها كالحواشي والافه واللف لاله ولو كان الذي يجنيه زرع مالكها اتجه عدم اخراجها عند تساويهما
 لا تنقضاء ضرره في ابتائهما أو فهم قوله وتهاون جواز تنفيره لها عن زرعه بقدر الحاجة بحيث يأمن من هودها فان
 زاد ولو داخل ملكه ضمن ماله يكن مالكة لم يسبها كالمروا اذا آخر جهان من ملكه فضاغت أو رعى عنها متاعا حل
 عليها تعديا لا في نحو مغلقها لجه نقي الضمان عنه ان خاف من قاتلها لملكه اتلافها الشيء وان قل بخلاف ما اذا
 لم يخش ذلك وان لم يسبها مالكة فالوجه فيها الضمان لانها حيتذ كتوب طيرته الرمح الى داره فيلزمه حفظها
 أو اعلامها فوراً اه شرح مر (قوله واستثنى من الدواب الطيور) شملت الفعل وقد أفتى البلقيني في فعل
 لانسان قتل جلالا آخر بضم الضمان لانه لا يمكنه ضبطه اه مل (قوله واتلاف حيوان غلام ضمن) دخل

ولو بهمراء (فاتلفت شيئا)
 كزرع ليلا أو نهارا (ضمنه
 ذويد) ان (فرط) فربطها
 أو أرسلها كن ربطها بطريق
 ولو واسعا أو أرسلها ولو نهارا
 المرعى بوسط مزارع فالتفتها
 فان لم يفرط كن أرسلها المرعى
 لم يتوسطها لم يضمن وتعبيره
 بما ذكر اضبط مما عبر به
 وقولي ذويد أولى من تعبيره
 بصاحب الدابة لانه لم
 يخصص ذلك بمالكها
 وليس مراد اذا المستعير
 والمستأجر والودع والرتن
 وعامل القراض والغائب
 كالمالك (لان قصر مالكة)
 أي الشيء الذي اتلفته الدابة
 في هذه وتلك كن عرض
 الشيء مالكة لها أو وضعه
 في الطريق فيهما أو حضر
 وزك دفعها أو كن في محوط
 له باب وزك مفتوحا في هذه
 فلا ضمان لتفريط مالكة
 واستثنى من الدواب الطيور
 كحمام أرسله مالكة فكسر
 شيئا أو التقط حبلا ان العادة
 جرت بارسالها ذكره في الروضة
 كاصلا عن ابن الصباغ
 (واتلاف) حيوان (عاد)

فيه الطير والنحل تقولهم لا ضمان برسالة الطير والنحل بحمل على غير العادي الذي عهدتلافه اه سم وفي
 قل على الحلي ما يخالفه حيث قال بواتلاف عدم مضمون أي الا الطيور ومنها النحل على المعتمد عند شيخنا زي
 فلا ضمان لما يتلفه مطلقا وبه دل العلامة الخطيب تبعه البلقيني ونقل عن شيخنا مر بخلافه تأمل اه (قوله
 كهرة عهدتلافها) أي ولو مرة واحدة اه قل على الحلي أما إذا لم يهد ذلك منها فلا يضمن في الأصح لان
 العادة حفظ الطعام عنها لا يجرى ولا يجوز قتل التي عهد ذلك منها الا حاله تعدد ما قاط حيث تعين قتلها
 طريقا لدفعها والادفعها كالماتل وشمل ذلك ما لو خرجت أذيتها عن عادة النطاط وتكرر ذلك منها وشمل ذلك
 ما لو كانت حاملا فتدفع كالماتل وهي حامل وسئل البلقيني عما جرت به العادة من ولادة هرة في محل وتأنف
 ذلك المحل بحيث تذهب وتعود اليه لا يروى فهل يضمن مالك المحل متلفها فاجاب بعدمه حيث لم تكن في يد أحد والا
 ضمن صاحب البند اه شرح مر وقوله حيث تعين قتلها طريقا لدفعها أما إذا لم يتعين بان أمكن دفعها
 بضرب أو زجر فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالانخف فالانخف كدفع الصائل ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة ولا يفيد
 معها الدفع بالضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بان يخرجها من البيت ويغلقه دونها أو بان يكرر دفعها عنه
 مرة بعد أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها بشدة اه ع ش عليه (قوله مضمون لدى البند) هو في الهرة
 من يأويها مادامه ورواها أي وأصد الواء بخلاف ما إذا عرض عنها فيما يظهر اه ج اه سئل وقوله
 من يأويها أي بحيث لو غابت تفقد هاتفتس عاها اه ع ش على مر (قوله ان قصر في ربطه) هذا اذا جرت
 العادة بانه يربط والام يضمن مطلقا كالهرة والكب غير العقور اه ح (قوله بخلاف ما إذا لم يكن عاديا)
 أي فانه ان كان مما لا يعتاد ربطه كالهرة لم يضمن مطلقا والاضمن نهار الالبس لا كما فهمم بالاولى وان اقتضى ظاهر
 العبارة خلافه اه عميرة (أقول) وكالهرة السكب العقور اه سم

(كتاب الجهاد)

(قوله من سير النبي صلى الله عليه وسلم) أي أحوا له كل موقع له صلى الله عليه وسلم في بدر فانه قتل البعض وقدى
 البعض ومن على البعض وضرب الرق على البعض اه عزيرى والسير بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة بكسر
 السين وسكون الياء كسيرة وسدر وهي لغة الطريقة أو السنة أو التبعية أو الذكر الحسن عند الناس
 وغلب اسم السير في السنة الفقهاء على المغازي اه قل على الحلي ومصباح أي الغزوات فكأنه قال المتأني
 من غزواته صلى الله عليه وسلم والمراد به ما يشمل بعونه لان الغزوات اسم لما خرج فيها بنفسه والبعوث اسم
 لما لم يخرج فيها اه وفي البخاري كتاب الجهاد والسير وفي القسطلاني عليه بكسر المهملة وفتح التحتية وزاد
 في الفرع فتح السين وسكون التحتية جمع سيرة وهي الطريقة وأطلق ذلك على أبواب الجهاد لانها متعلقة من
 أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والجهاد مشتق من الجهد بفتح الجيم أي المشقة فلما قيل من ارتكابها
 أو من الجهد بالضم وهو الطاق لان كل واحد منهما بذل طاقته في دفع صاحبه وهو في الاصطلاح قتال الكفار
 لنصرة الاسلام ويطلق أيضا على جهاد النفس والشیطان والمراد بالترجمة الاول اه (قوله في غزواته) أي
 التي خرج فيها بنفسه وهي على ما ذكره ابن سعد سبع وعشرون قال في الفتح وأما البعوث والسرايا التي
 لم يخرج فيها فعند ابن اسحق ست وثلاثون وعند الواحدى ثمانية وأربعون وحكى ابن الجوزي في التلخيص ستا
 وخمسين وعند المسعودي ستين وبلغها شيخنا في نظم السير زيادة على السبعين ووقع عند الحاكم في الاكامل
 انهم تزيد على مائة قلعه أراد ضم المغازي اليها اه شورى وبعبارة ج وهي سبع وعشرون غزوة قاتل في
 ثمان منها بنفسه بدرو أحد والمرسيع والحد فو قرينة وخيبر وحنين والطائف وبعث صلى الله عليه وسلم
 سبعا وأربعين سرية وهي من مائة الى خمسمائة فمأزاده من سرى بنون فمأزاه الى ثمانمائة فمأزاده جيش الى أربعة
 آلاف فمأزاده جيش الجيش العظيم وفرقة السرية تسمى بعثا والكثيرة ما اجتمع ولم ينتشر وكان أولا

كهرة عهدتلافها (مضمون)

لدى اليد ليل ونهار ان قصر
 في ربطه لان هذا ينبغي ان
 يربط ويكف شره بخلاف
 ما إذا لم يكن عاديا وتعبى
 بذلك أعم من قوله وهرة
 تلف طيرا أو طعاما ان عهد
 ذلك منها من مالها

(كتاب الجهاد)

المتأني تفصيله من سير النبي
 صلى الله عليه وسلم في غزواته

بعونه صلى الله عليه وسلم على رأس سبعة أشهر في رمضان وقيل في شهر ربيع الأول سنة اثنين من الهجرة
انتمت وقوله قاتل أي في غنائم منها بنفسه فيه نظر ففي شرح المواهب ما نصه قال ابن تيمية لا يعلم انه قاتل في غزوة
الافى أحد ولم يقتل أحد الا أبي بن خاتم فيها في قوله قاتل بنفسه شي قاله رادان أصحابه قاتلوا بحضوره فتسبب
اليه القتال لحضوره وأماما عداها من السبع والعشرين فلم يقع فيه قتال ممنعوا منهم اه (قوله والاصل فيه)
أي في وجوبه بقطع النظر عن كونه عينياً وكفاً وبسبب دل على كونه كفاً بقوله وقد قال تعالى لا يستوى
القاعدون الخ تامل (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) فيه ان الكفار يقولونها وأجيب بان لا اله الا الله صار علماً
على الشهادتين كما قاله زى وغيره ولا بد من اجتماع الشروط الستة التي نظمها بعضهم في قوله

شروط الاسلام بلا اختيار * بحسب بلوغ عدم الاكراه

والنطق بالشهادتين والولا * والسلاسل الترتيب فاعلم واعلم

(قوله ولو مرة) عبارة شرح هر وأوله مرة في كل سنة فان زاد فهو افضل ما لم تدع حاجة الى أكثر من مرة
والاوجب بشرطه كالمرة أن لا يكون بناضع أو نحوه كرجاء اسلامهم والاخر يستندون في البداءة بقتال
من يلينهم يمكن الخوف من غيرهم أكثر فيجب البداءة بهم وان يكثر ما استطاع ويثبت على الكل فواب فرض
الكفاية انتهت (قوله فلو لا نفر من كل فرقة) صدر الآية وما كان المؤمنون لينفروا كافة أي الى الغزو
فلولا فلو لا نفر من كل فرقة قبيـ له منهم طائفة جماعة فومكت الباقون ليتفقهوا أي الما كتون في الدين
واينذر واقومهم اذ ارجعوا اليهم من الغزو وتعليمهم ما تعلمون من الاحكام لعلمهم يحذرون عقاب الله بالمتثال
أمره ونهيـ اه جلال وعبرة الخازن سبب قولها ان النبي لما بالغ في الكشف عن عيوب
النافقين وفضحهم في تحلفهم عن غزوة تبوك قال المسلمون والله لا تخلف عن رسول الله ولا عن سرية بعثها
فلما قدم المدينة وبعث السرايا نفر المسلمون جميعاً الى الغزو وتركوا النبي وحده فتركت هذه الآية قاله
ما ينبغي ولا يجوز له ومنين ان ينفروا جميعاً وتركوا النبي بل يجب ان ينقسموا قسمين طائفة تكون مع رسول
الله وطائفة تنفر الى الجهاد لان ذلك هو المناسب للوقت اذا كانت الحاجة داعية الى هذا الانقسام قسم للجهاد
وقسم لتعلم العلم والفقه في الدين لان احكام الشريعة كانت تتجدد شيئاً بعد شيء والمما كتون يحفظون ما تجد
فاذا قدم الغزاة علموهم ما تجد في غيبتهم انتهت (قوله وافعله صلى الله عليه وسلم له كل علم) أي كان لا يغفلوا
العام عن جهاد ولو مرة لانه كن يفعله في العام مرة واحدة فقط لانه وقع له في بعض الاعوام فله مرة بعد أخرى
اه شيخنا فكانت غزوة بدر الكبرى في الثانية وأحد ثم بدر الصغرى ثم بني النضير في الثالثة والخندق في
الرابعة وذات الرقاع ثم دومة الجندل وبني قريظة في الخامسة والحديبية وبني المصطلق في السادسة وخيبر في
السابعة ووثبة وذات السلاسل وفتح مكة وحنين والطائف في الثامنة وتبوك في التاسعة على خلاف في بعض
ذلك جرى عليه الراقي وتبعته عليه في شرح البهجة اه شرح الروض (قوله وتحصل الكفاية بان يشحن
الامام الثغور) أي لان الثغور اذا شحنت كذا كر كن في ذلك اخذ لشوكتهم واطهار لغيرهم لجزهم عن
الظفر بشي مناوالثغور هي محال الخوف التي تلي بلادهم اه شرح هر وفي المصباح شحنت البيت وغيره
شحناً من باب فقع مـ لته اه (قوله وتقليد الامراء ذلك) بان يرتب في كل ناحية أميراً كافياً يقلد ما مور
المسلمين من الجهاد وغيره اه شرح الروض (قوله أو بان يدخل الامام الخ) ظاهره سقوط الفرض باحد
الامر من اما شحنت الثغور واما دخول الامام أو تأتية قل هر في شرحه هو الوجه لكن شيخنا البرلسي رد
ذلك في تصنيف آقام البراهين على انه لا بد من اجتماع الامر من اه سم وزى (قوله فكان الجهاد ممنوعاً
منه) أي لان الذي أمر به أول الامر هو التبليغ والانداز والصبر على أذى الكفار تأليها لهم اه زيادي
وعبرة من ذلك قوله ممنوعاً منه أي بقوله لتبلون في أموالكم وأنفسكم الآية وقوله ثم بعد ما أمر بقتال من

والاصل فيه قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى كتب عليكم
القتال وقاتلوا المشركين كافة
واخبار كجبر الصديقين امرت
لن اقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله (هو بعد الهجرة)
ولو في مهد صلى الله عليه وسلم
(والكفار ببلادهم كل
عام) ولو مرة (فرض كفاية)
لا فرض عين والالتفات
المعاش وقد قال تعالى لا
يستوى القاعدون من
المؤمنين الآية إذ كفضل
المجاهدين على القاعد
وعد كلاً الحسن والعاصي
لا وعدهم ما قال فلو لا نفر
من كل فرقة منهم طائفة
ليتفقهوا في الدين واما انه
فرض في كل عام مرة أي
أقل فرضه ذلك فكاحياء
الكعبة وافعله صلى الله
عليه وسلم كل عام وتحصل
الكفاية بان يشحن الامام
الثغور بمكافئين للكفار مع
احكام الحصون والخذاق
وتقليد الامراء ذلك أو بان
يدخل الامام أو تأتية دار
الكفر بالجيش لقتالهم
ونخرج بزيادته بعد الهجرة
ما قبلها فكان الجهاد ممنوعاً
منه ثم بعد ما أمر بقتال من
قاتله ثم ايجع الابتداء به

قائه أي بقوله وقالتوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم وقوله ثم أبيع الابتداء به الخ أي في قوله فاذا انسلخ الأشهر
الحرم الخ وقوله ثم أمر به مطلقا أي بقوله واقتلوه ثم تقتلوه ثم أمر به مطلقا أي في السنة
الثامنة بعد الفتح بقوله انقروا خفافا وثقلا وقالتوا المشركين كافة اه (قوله في غير الأشهر الحرم) ليس المراد
بها المعروفة لنا الآن بل المراد أربعة أشهر كانوا عاهدوهم على عدم القتال فيها كما يعلم من كلام البيضاوي
حيث قال بعد قوله فسيحوا في الأرض أربعة أشهر وشوالا وذا القعدة وذا الحجة والحرم لانها تزلت في شوال وقيل
هي عشر ونمن ذى الحجة والحرم وصفر وربيع الأول وعشر من ربيع الآخر لان التبليغ كان يوم النحر الى
آخر ما أطال به اه ع ش على مر ومثله في الجلال (قوله ثم أمر به مطلقا) أي بعد الفتح في السنة الثامنة
من الهجرة لقوله تعالى قاتلوا المشركين كافة ولم يخرج القتال الا في صفر من العام الثاني بعد الهجرة اه
حل وقوله مطلقا أي من غير تقييد بشرط ولا زمان اه شرح الروض (قوله من فيه كفاية) أي ولو
من غير أهل الفرض كالصبيان والمجانين والنساء لكن قد يناهيه قوله سقط عنه لظهوره في ان فاعله من
أهل الفرض الا أن يكون المراد سقط عنه ان كان من أهله فليتأمل وكتب أيضا قوله من فيه كفاية أي وان لم
يكونوا من أهل فرضه كذبي صبي أو جنون أو أوثنة وقوله سقط عنه أي ان كان من أهله وقوله وعن الباقي أي
رخصة وتخفيفا عليهم ومن ثم كان القائم به أفضل من القائم بفرض العين كما نقله أبو علي عن المحققين وأقر في
الروضة الامام عليه لكن المعتد ان القيام بفرض العين أفضل وأقهر السقوط أن المخاطب به الكل وهو الامم
وكتب أيضا قوله اذا فعله من فيه كفاية أي وان خوطب به على جهة فرض العين كمن توجه عليه حجة الاسلام
أو الحج في تلك السنة بنذر ونحوه فانه يحصل به فرض الكفاية اذا تعين لا ينافيه يحصل به سقوط فرضه وكذا
لو اجتمع من تعين عليه وغيره فان فرض الكفاية حاصل بفعل الجميع اه من حاشية الايضاح للسيد اه
شوبري (قوله سقط عنه وعن الباقي) هو كذلك لكن اذا فعله فرقة ثانية في ذلك العام هل يقع فرض كفاية
يحتمل ان يقال سقط الحرج بالاول وبقى أصل الطالب فيقع ويحتمل غير ذلك فليتأمل وقوله من فيه كفاية
أي ولو من غير أهل الفرض كالصبيان والمجانين والنساء ثم رأيت في اثناء الباب نصريح الزركشي بان شأن
فرض الكفاية اذا فعل ثانيا ان يقع تطوعا لا اردا السلام وصلاة الجنائزة اه وفيه نظر اه أقول للسبكي في
ذلك كلام فراجع في باب الجنائز اه سم (قوله وهي البراهين الخ) أي ومن لا زمعرفة البراهين معرفة كيفية
ترتيب مقدماتها واستنتاج المطالب منها وهو علم المنطق اه حلي (قوله من المعاد) أي الجسماني بضم الجيم
وبالثلاثة نسبة الى الجنة أو الجسماني بكسر الجيم والسين نسبة الجسم اه شوبري (قوله ويجعل مشكلا)
بظهر ان المشكل الامر الذي يخفى ادراكه لدقته والشبهة الامر الباطل الذي يشبهه بالحق ولا يخفى ان القيام
بالحج غير حل المشكل وقد يقدّر على الاول من لا يقدّر على الثاني اه سم وعبارة شرح مر وحل
المشكلات في الدين لتدفع الشبهات وتصفو الاعتقادات عن غويها المتبدعين ومعطلات المحدثين ولا يحصل
كل ذلك الا باتقان قواعد علم الكلام المبينة على الحكميات والالهييات ومن ثم قال الامام لوريق الناس على
ما كانوا عليه في صفوة الاسلام لما أوجبنا التشاغل به وأما الا أن قد تارت البدعة ولا سبيل الى تركها لتعلم
فلا بد من اعداد ما يدعي به الى طريق الحق وتحمل به الشبهة فصار الاشتغال بادلة المعقول وحل الشبهة من
فروض الكفاية قال الغزالي الحق انه لا يطلق مدحه أي علم الكلام ولا ذمه فبسته منفعته ومضرة فباعتبار
منفعته وقت الانتفاع حلال أو مندوب أو واجب باعتبار مضرة وقت الاضرار حرام ويجب على من لم يرزق
قلبا سليما ان يتعلم أدوية أمراض القلب من كبر وعجب ورياء ونحوها كما يجب كفاية تعلم علم الطب انتهت
(قوله وبعلوم الشرع) قال الشافعي طلب العلم أفضل من صلاة النافلة ومن الجهاد اه عيرة اه سم
وانما يتوجه فرض الكفاية في العلم على كل مكلف حذو كره غير بل يمكن ولو لمسا غيراته لا يسقط به أي

في غير الأشهر الحرم ثم أمر به
مطلقا وشمول التقييد بكون
الكفار بيلاذهم لعهد صل
الله عليه وسلم مع قولي كل عام
من زيادني وشأن فرض
الكفاية انه (اذا فعله من
فيه كفاية سقط) عنه وعن
الباقيين وفروضها كثيرة
(كتيام بجميع الدين) وهي
البراهين على اثبات الصانع
تعالى وما يجب له من الصفات
ويحتاج عليه منها وعلى اثبات
النبوت وما ورد به الشرع
من المعاد والحساب وغير ذلك
(ويجعل مشكلا) ودفع الشبهة
(وبعلوم الشرع) من تفسير
وحديث وفهمه زائد على ما لا بد
منه

بالفاسق لعدم قبول فتوا مويسقط بالعبد والاراة في أوجه الوجهين وبقروله غير بليد مع قول المصنف كابن
 الصلاح ان الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثمائة يعلم انه لا يتم على الناس اليوم تعطيل هذا الغرض وهو
 بلوغ درجة الاجتهاد المطلق لان الناس صاروا كلهم بلاء بالنسبة اليها اه شرح مر (قوله وما يتعلق بها)
 أي من علم العربية قال الرخشي والعربية تنقسم الى اثني عشر علماً اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني
 والبيان والعروض والقافية والخطا وقرض الشعر واتشاء الرسائل والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ وأما
 البديع فهو ذيل البلاغة اه قل على المحلى (قوله بحيث يصلح القضاء) أي بان يصير مجتهداً مع القائل لا يكفي
 في اقليم مفت وقاض واحد لعسر مراحمته بل لابد من تعدده ما بحيث لا يزد ما بين كل مفتين على مسافة
 القصر وقاضين على مسافة العدى لكثرة الخصومات اه شرح مر والفرق بين القاضين والمفتين
 كثرة الحاجة الى القاضي لكثرة الخصومات اه اشبولى نقلاً عن شرح الروض وفي قل على المحلى قوله
 بحيث يصلح القضاء والافتاء بان يكون معزى يادة عالم على ما لا بد منه فان قدر على الترجيع دون الاستنباط فهو
 مجتهد الفتوى وان قدر على الاستنباط من قواعد امامه وضوابطه فهو مجتهد المذهب أو على الاستنباط من
 الكتاب والسنة فهو المجتهد المعلاق وهذا قد انقطع من نحو الثلثمائة لقلبة البلاد على الناس ولا يشترط في
 المجتهد حرية ولا ذكورة ولا دالة على الراجع ويجب تعدد المفتي بحيث يكون في كل مسافة قصر واحد وتعدد
 القاضى بحيث يكون في كل مسافة عدوى واحد انتهى (قوله وبأمر معروف) ولا يشترط في الامر بالمعروف
 العدالة بل قال الامام وعلى متعاطى الكاس ان ينكر على الجالس وقال الغزالي يجب على من غصب امرأة
 على الزنا أن يأمرها بستر وجهها عنه اه زى اه ع ش (قوله ونهى عن منكر) والانكار يكون باليد
 فان عجز فباللسان فعليه ان يغيره بكل وجه أمكن ولا يكفي الوعظ لمن أمكنه ازالته باليد ولا كراهة القلب لمن قرر
 على النهي باللسان ويستعين عليه بغيره اذ لم يخف فتنة من اظهار سلاح وحرب ولم يمكنه الاستقلال فان عجز عنه
 رفع ذلك الى الوالى فان عجز عنه أنكره بقلبه اه من الروض وشرحه (قوله اذ لم يخف على نفسه وماله الخ)
 عبارة شرح مر وشرط وجوب الامر بالمعروف ان يأمن على نفسه وعرضه وماله وان قل كتمانهم كلامهم
 بل وعرضه كالموظاهر وعلى غيره بان يخاف عليه مفسدة أكثر من مفسدة المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على
 الغير ويسن مع الخوف على النفس والنهي عن الالتقاء باليد الى التهلكة بخصوص بغير الجهاد ونحوه ككراهة
 على فعل حرام غير زنا وقتل وأن يأمن أيضاً المنكر عليه لا يقطع نفقته وهو محتاج اليها ولا يزد عند ادائها
 ينتقل الى ما هو أخف وسواء في لزوم الانكار اظهر ان الأمور يعتل أم لا انتهت (قوله ولا ينكر الا ما يرى
 انفاعله) عبارة شرح مر ومحل في محرم أو واجب مجمع عليه أو اعتقد الفاعل تحريره بالنسبة لغير
 الزوج اذ له منع زوجته الخفية من شرب النبيذ مطلقاً أي سواء كان مسكراً أم لا حيث كان شافعياً وبالنسبة لغير
 القاضي اذا العبرة باعتقاده كإيائى هو قائم من لا يجوز تقليده لكونه مما يثبت فيه قضاء القاضي ويجب الانكار
 على معتقد التعريم وان اعتقد المنكر اباحت له لانه يعتقد حرمة بالنسبة لفاعله باعتباره عقيدته ويتنوع على عامي
 يجهل حكم ما رآه انكار حتى يخبره عالم بانه مجمع عليه أو محرم في اعتقاده فاعله وعلى عالم انكار مختلف فيه حتى
 يعلم من فاعله اعتقاده تحريره له حال ارتكابه لاحتمال انه حينئذ قد القائل بحله أو جادل حرمة أمان ارتكب
 ما يرى اباحت به بتقليد صحيح مع فلا يحل الانكار عليه لكن لو طلب الخروج من الخلاف فحسن وانما الحد الشافعي
 حنفياً شرب النبيذ يرى حله لضعف أدلته ولان العبرة بعد الرفع بعقيدة المرفوع اليه فتاوى تراعى ذلك في ذي رفع
 اليه المصلحة تألفه لقبول الجزية هذا كله في غير المختصب أي من ولى الحسبة وهي الانكار والاعتراض على فعل ما
 يخالف الشرع أما هو فينكر وجوباً على من أدخل بشئ من الشعائر الظاهر قولونه كصلاة العبد والاذان ولباسه
 الامر به ما لو كان لو احتج في انكار ذلك لقتال لم يفعله وليس لاحد البحث والتعسس واقتحام الدور بالظنون نعم

وما يتعلق بها (بحيث يصلح
 القضاء) والافتاء للمراجعة
 اليهما (وبأمر معروف ونهى
 عن منكر) أي الامر
 بواجبات الشرع والنهي
 عن محرماته اذ لم يخف على
 نفسه أو ماله أو على غيره
 مفسدة اعظم من مفسدة
 المنكر الواقع ولا ينكر الا
 ما يرى الفاعل تحريره

ان غلب على ظنه وقوع معصية ولو بقرينة ظاهرة كأنخبار قتل جاره بل وجب عليه التمسك ان فاتت ذاركتها
 كقتل وزنا ولا فلا ولو توقف الانكار على الرفع لسا طان لم يجب عليه من هتك عرضة وتقرير المال ثم لولم
 يتزجرا لانه جاز انتهت مع بعض زيادة (قوله واحياء الكعبة بحج وعمره) والاقرب انه لا بد في القائلين بذلك من
 عدد يحصل بهم الشعائر فان كانوا من أهل مكفو يفرق بينه وبين اجزاء واحد في صلاة الجنازة بان القصد
 ثم الطعام والشعائر وما حاصلان به وهذا الاحياء وانما هار ذلك الشعائر الاعظام فاشترط فيه عدد يظهر به ذلك اه
 شرح مر وقوله من عدد يحصل بهم الشعائر ظاهر ولو غير مكفين وصرح به ج هنا وقد قدم الشارح في صلاة الجماعة
 ما يفيد خلافه وبعبارة شيخنا الزبدي ولا يشترط في القيام باحياء الكعبة عدد مخصوص من المكفين اه
 ع ش عليه * (فائدة) * عدد الحاج في كل سنة ستون ألفا فان نقصوا بكوا من الملائكة كذا ذكره
 بعضهم فراجع اه قل على المحلى والذي ذكره غيره انهم ستمائة ألف (قوله ودفع ضرر معصوم) وهل
 المراد يدفع ضرر من ذكر ما يسد الرق أم الكفاية قولان أحدهما ثانيا فيجب في الكسوة ما يسد كل
 البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناه كما جرة طيب وثمن
 دواء وخادم منقطع كادوا واضح ولا ينافي ما تقرر قولهم لا يلزم المال بديل طعامه لظطر الا يذله لجل ذلك على
 غير غنى تلزمه المواساة مما يدفع به ضرر المسلمين والذمين فك اسراهم على التفصيل الا آتى في الهدنة
 وعما رقتحسور البلد وكفاية القائلين بحفظها فثبته ذلك على بيت المال ثم على القادرين المذكورين ولو تعذر
 استيعابهم خص به الوالي من شاء اه شرح مر وقوله القائلين بحفظها أي بالبلد ومنه يؤخذ ان ما تأخذ
 الجند الا من الجواهر يستحقونه ولو زاندا على قدر الكفاية حيث احتج اليه في اظهار شوكتهم ومن ذلك
 ما تأخذ من امراؤهم من الخيول والمماليك التي لا يتم نظامهم أو شوكتهم الا بها القيامهم بحفظ حوادث
 المسلمين اه ع ش عليه (قوله اذا لم يدفع ضررهما الخ) منه يؤخذ انه لو سئل قادر في دفع الضرر لم يجز له
 الامتناع وان كان هناك قادرا آخر وهو متجه لتلايؤدى الى التوا كل بخلاف المفتي له الامتناع اذا كان ثم
 غير موقوف بان النفس جبلت على محبة العلم وفادته فالتوا كل فيه بعيد جدا بخلاف المال اه شرح
 مر (قوله ويبتاع) أي لعدم شئ فيه أو لمنع متولي له ولو ظملا اه شرح مر (قوله وهذا في حق
 الاغنياء) وهم من عند مز يادة على كفاية سنة لهم ولم يمتنعهم كفى الروضة وان نزع فيه البلقني اه
 شرح مر وينبغي انه لا يشترط في الغنى أن يكون عنده مال يكفيه لنفسه ولم يمتنعهم جميع السنة بل يكفي في
 وجوب المواساة أن يكون له نحو وظائف يحصل منها ما يكفيه عادة جميع السنة ويحصل عنده ز يادة على ذلك
 ما تمكن المواساة وقوله كفى الروضة التي اعتمده الشارح في الكفاية كفاية العمر الغالب والقياس
 مجيئه هنا اه ع ش عليه (قوله وما يتم به المعاش الخ) في الحديث اختلاف أمني رحمة فسره الحلي
 بالاختلاف في الحرف والصنائع ونفي الامام وجوب هذا استغنائه بالطبع اه * (فرع) * قال في المتناهي
 وتحمل الشهادة أي من فروض الكفاية التي يتم بها المعاش ومجمله اذا حضر المتحمل عليه أو كمن الطالب فاضيا
 أو معذورا اه برلى وكذا الطلب وزاد ولا يجوز لامتناع هذه القيود وان وجد غيره اه اه سم
 (قوله كبيع وشراء الخ) ولا يحتاج لامر الناس به الكونهم يجب لو اعلى القيام بها لكن لو غا الواعلى تركها
 أنوا وقتلوا اه شرح مر (قوله ورد سلام) أي مطلوب كل منهما أي الابتداء والرد بصيغة شرعية
 فخرج نحو سلام الله عليكم أو السلام على سيدنا أو مولانا أو السلام على من اتبع الهدى أو السلام على
 المسلمين فلا يجب الرد لعدم الصيغة الشرعية وكذا وعليكم السلام لا يجب فيه الرد لما ذكر لان صيغة المطلوبة
 ابتداء السلام عليكم أو سلام عليكم وصيغته كذلك الرد وعليكم السلام أو عليكم السلام وهذه
 الثانية تكفي في الابتداء أيضا ولو ذكرها شخصان معا لا يجب على من لم يقصد الرد منهما ان يرد على الآخر

(واحياء الكعبة بحج وعمره
 كل عام) فلا يكفي احداها
 باحدهما ولا بالاعتكاف
 والملاة ونحوهما اذا قصد
 الاعظم بيناه الكعبة الحج
 والعمرة فكان بهما احياؤها
 وتعبيرى بحج وعمره أو وضع
 من تعبيرة بالزيارة (ودفع
 ضرر معصوم) من مسلم وغيره
 ككسوة عار والطعام جاتع
 اذا لم يدفع ضررهما بنحو
 وصية وتذرر وقصور كاة
 ويبتاع من سهم المصالح
 وهذا في حق الاغنياء
 وتعبيرى بالمعصوم أولى
 من تعبيرة بالمسلمين (وما يتم
 به المعاش) الذي به قوام الدين
 والدنيا كبيع وشراء وحراثة
 (ورد سلام)

ويندب ذكر الميم في الواحد وزيادة ورحمة الله وبركاته ابتداء وردا اه قبل على الجلال وسواء كان المسلم مقبلا على الجماعة أو كان معهم وأراد فراقهم فيجب عليهم الرد في الحالين كما يستحب له الابتداء فيهما اه من حل في باب الجمعة في شرح مرقا (قوله أيضا ورد سلام) أي مندوب ولو مع رسول أو في كتاب ويجب الرد فوراً ويندب الرد على المبلغ والبداء به فيقول وعليك وعليه السلام اه شرح مرقا وقوله من مسلم عاقل أي غير متحلل به من صلاة وغير فاسق فخرج بغير محلل سلام المتحلل من الصلاة إذا نوى الحاضر عنده فلا يلزمه رده على الأوجه ويفرق بينه وبين سلام التلاقي بأن القصد به الأمن وهو لا يحصل إلا بالرد وهذا التحلل من الصلاة مع قصد الحاضر به ليعود عليه بركته وذلك حاصل وإن لم يردوا وإنما حث به الخالف على ترك الكلام والسلام لأن المدار فيهما على صدق الاسم لا غير ولا يلزمه رد سلام فاسق أو متباعد عن جرحه أو غير موافق شرع سلامه اه ج ويجب الرد وإن كرهت صبغته نحو عليكم السلام أو عليكم سلام وصيغته ابتداء السلام عليكم أو سلامي عليكم ويجزئ مع الكراهة عليكم السلام ويجب فيه الرد وعليكم السلام عليكم سلام أم لو قال وعليكم السلام فلا يكون سلاماً لم يجب رده ونبت صبغة الجمع لأجل الملائكة في الواحد ويكتفي الأفراد فيه بخلافه في الجمع والإشارة بيد أو نحوها من غير لفظ بخلاف الأولى والجمع بينها وبين اللفظ أفضل وصيغته ردوا عليكم السلام أو وعليك السلام للواحد ويجوز ترك الواو فان عكس جاز فان قال وعليكم وسكت لم يجز اه شرح مرقا وبعبارة ج وصيغته ابتداء وجواباً عليك السلام وعكسه ويجوز تنكير لفظه وإن حذف التنوين فيما يظهر وإنما يجزئ في سلام الصلاة حتى عند الرافعي كما هو ظاهر لأنه ليس في معنى الوارد بوجه وحرم غير واحد بأنه يجزئ سلام عليكم وكذا سلام الله قليل لاسلامى عليك وفيه نظر بل الأوجه اجزؤه والأفضل في الرد وأقبله وتضمن في الابتداء كالاقتصار في أحدهما على أحد جزأى الجملة وإن نوى إحصاء الآخر اه وعليك رد لسلام الذي خلافاً لما هو عليه كلام الجواهر ويسن عليكم في الواحد نظر المن معه من الملائكة وزيادة ورحمة الله وبركاته ومغفرته ولا تجب وإن أتى المسلم ما أو يظهر أجزاء سلمت عليك وأما مسلم عليك ونحو ذلك أخذاً مما مر أنه يجزئ في صلاة التشهد صلى الله على محمد والصلاة على محمد ونحوهما انتهت ثم قال مرقا في شرحه ولا يستحق مبتدئ بنحو صبحك الله بالخير أو قال الله جواباً أو الدعاء في نظير محسن ما لم يقصد باهـ ما به تأديبه لتركه سنة السلام وحتى الظاهر مكرره وكذا بالأسر وتقبيل نحر رأس أو يد أو رجل كذلك ويندب ذلك لنحو علم أو صلاح أو شرف أو ولادة أو نسب أو ولاية مصحوبة بصيانة قال ابن عبد السلام أول من يرجى خيره أو يخاف من شره ولو كان كافراً خشى منه ضرر الايجتهل عادة ويكون على جهة البر والأكرام لا الرياء والأعظام ويحرم على داخل أحب قيام القوم له إلا أن أحبه جوداً منهم عليه فلا حرمه فيه لما نهى عن شعار اليهود وسن تشييت العاطس إذا حذر بريحك الله أو ربك وإنما سن ضمير الجمع في السلام ولو لواحد للملائكة الذين معه ولصغير بنحو أصحك الله أو بارك فيك ويكره قبل الجدة فان شئت قال يرحم الله من جده أو يرحمك الله أن جده ويسن تذكيره الجدة من سبق العاطس بالجدة أمن من الشوص وهو وجع الضرس والوص وهو وجع الأذن والعلوص وهو وجع البطن كجاء بذلك الحبيب المشهور اه شرح مرقا وقد نظم هذه الثلاثة شيخنا الحنفى فقال

من يتدعى العاطس بالجدي أمن من شوص ووص وعلوص كذا وردا

منيت بالشوص داء الضرس ثم بما يليه بطنا فأذننا فاستمع رشدا

ثم قال مرقا في شرحه ويكرر التسميت إلى ثلاث ثم يدعو له بعد ما بالشفاء ولا حاجة لتعديد بعضهم ذلك بما إذا علم كونه من كوما لأن الزيادة المذكورة تقع تابعاً لها عرفاً فمفسدة الزكام ونحوه والأوجه أنها لو لم تتابع كذلك سن التسميت بتكررها مطلقاً ليسن للعاطس وضع شيء على وجهه وخفض صوته ما أمكن وإجابة

مشتمته بخو بهديكم الله ولم يجب لانه لا اخافه بتر كه بخلاف رد السلام اه وقوله ومن تشمت العاطس
 فظاهر مولو كافرا ولو قيل بالحرمة لان فيه تعظيما لم يرد اه ع ش عليه والتشمت له راءة والردعاهما
 كالسلام عليها ابتداء وردا فيأتي فيه التفصيل المتقدم ويحرم بدء الذي بالسلام فان بان ذميا استجب له
 استرداد سلامه فان سلم الذي على مسلم قال له وجوبا وعليك اه شرح م ر وقوله استجب له استرداد
 سلامه كن يقول استرجعت سلامي أو رد الى سلامي أو نحوه والحكمة فيه تحتيه اه ع ش عليه وعبارة
 ج ودخل في السلام المسنون سلام ذمي فيجب رده عليكم كما اقتضاه كلام الروضة لكن قال الباقي والاذرعي
 والزركشي انه يسر ولا يجب وسلام صبي أو مجنون مكره فيجب رده أيضا وكذا سكران مكره لم يصح بسكره وقول
 الجمهور لا يجب رد سلام مجنون أو سكران يحمل على غير المميز وزعم أن الجنون والسكر يلاقيان التمييز فلهذا
 عما مر حوايه من عدم التناهي أما المتعدي ففاسد وأما غير المميز فليس فيه أهلية لأخطاب كالمجنون والمحق
 بالمكاف انما هو المتعدي فان قلت قضية هذا وجوب الرد عليه وان لم يميز كالصلاة قلت فائدة الوجوب في نحو
 الصلاة من انعقاد السبب في حقه حتى يلزمه القضاء مستفيدة من الان رد لا يقضي كحصر حوايه فاندفع ما للشارح
 هنا ثم لو قيل فائدة الاثم وان لم يسمع تعظيما عليه لم يعد له مراد ذلك الشارح وخرج السلام على قاضي
 الحاجب ومن معه فلا يجب رده لانه ليس بمسنون وانما يجزى الرد ان اصل بالسلام كاتصال قبول البيع بإيجابه
 ولا بد في الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع بالفعل ولو في ثقل السمع نعم ان مر عليه سريعا
 بحيث لم يبلغه صوته فالذي يظهر أنه يلزمه الرفع وسعيه دون المدوخ خلفه وظاهر أنه لا بد من سماع جميع
 الصيغة ابتداء وردا والفرق بينهما وبين اجابة مؤذن سمع بعضه ظاهر ومرا أنه لو بلغه رسول سلام الغير قال
 وعليك وعليه السلام لان الفصل ليس باجنبي وحيث زالت الفورية فلا قضاء فلا فائده اه كلام
 الروياني انتهت به هو أي السلام ابتداء وردا بالتعريف أفضل منه بالنسبة فيكفي سلام عليكم وعليكم
 سلام وان كانا مفضولين وسواء حذف التنوين أو لا وسواء سكن الميم أو لا وزيادة ورحمة الله وبركاته على
 السلام ابتداء وردا كل من تركهما وان سلم كل من اتين على الاخر مع الزم كالرد أو مرتبا كفي الثاني سلامه
 في الرد نعم ان قصده الابتداء صرفه عن الواجب أو قصده الابتداء والرد فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أولا
 فان سلم عليه جماعة دفعة أو مرتبلا لم يطل الفصل بين سلام الاول والجواب كقامو عليكم السلام قصدهم وكذا
 ان أطلق فيما يظهر وسلم ندبا لراكب على الماشي والماشي على الواقف والقاعد والصغير على الكبير والقليل
 على الكثير في حال التساق في طريق ككما ثبت ذلك في الصحيحين ولان القصد بالسلام الامان والماشي
 يخاف الراكب والواقف يخاف الماشي فامر بالابتداء ليحصل منهما الامان والكبير والكثير فيميز زيادة مرتبة
 فامر الصغير والقليل بالابتداء تأديبا لولا تلاف في قليل ماش وكثيرا كب تعارضان عكس بان سلم الماشي على
 الراكب والواقف على الماشي والكبير على الصغير والكثير على القليل لم يكره وان كان خلاف السنة وفي
 الروضة ثم هذا الادب فيما اذا تلاقيا وتلاقوا في طريق فاما اذا وردوا على قاعد أو على قعود فان الواردية أسوأ
 كان صغيرا أو كبيرا قليلا أو كثيرا اه وكالقاعد الواقف والمضطجع اه من الروض وشرحه قال الزركشي
 رد السلام يخالف غيره من الفروض من وجهين أحدهما أن شأن فروض الكفاية أفضل منها على السنة
 وحاهنا الابتداء أفضل من الرد والثاني ان فرض الكفاية اذا فعله فرقة ثانية كان فعلها تطوعا وهاهنا ثاب
 الجميع ثواب الفرض كصلا قلنا اه * (فرع) * اذا أرسل السلام مع غيره الى أحد فان قال له سلم لي
 على فلان فقال الرسول لفلان فلان يقول السلام عليك أو السلام عليك من فلان وجب الرد وكذا لو قال السلام
 على فلان فبلغه عنى فقال الرسول لفلان زيد سلم عليك وجب الرد وحاصله أنه لا بد في الاعتداده ووجوب
 الرد من صيغة من المرسل او الرسول بخلاف ما اذا لم توجد من واحد ككان قاله المرسل سلم لي على فلان

فقال الرسول لفلان زيد يسلم عليك فلا اعتداده ولا يجب الرد كذا قاله من عن والده واعتمد موقوله فلا
 اعتداده الخ وهل يجب عليه استغفاله لاحتمال أن المرسل أتى بصيغة السلام أم لا احتمال أنه لم يأت بها ثم
 رأيت المحشي نقل عن من أنه يجب الرد على من قال فلان يسلم عليك جلالة على أنه أتى بصيغة سلام شرعية
 وأن محل عدم الوجوب إذا لم يأت بها (فرع) * ثان يلزم الرسول إذا تحمل السلام الإبلانغ لأنه أمانة
 شرعية قل من واعد له بعد التحمل رد التحمل بحضرة المرسل ولا يصح رده في غيبته لأنه لا يعقل رده في غيبته
 فائتأمل هذا هل هو منقول وعلى تسليمه فالظاهر أنه بخلاف ما لو جاءه كتاب وفيه سلم على فلان فله رده في
 الحال لأنه لم يحصل تحمّل وانما طالب منه تحمّل هذه الأمانة عند وصول الكتاب إليه فله أن لا يتحملها بان ردها
 في الحال فائتأمل اه سم وفي القسطلاني على البخاري من باب مشروعية الحمد للعاطس والحكمة فيه كما قاله
 الحليمي ان العاطس يدفع الاذى من الدماغ الذي فيه قوة الفكر ومنه تنشأ الاغصاب التي هي معدن الحسن
 وبسلامته تسلم الاعضاء فيظاير بها الله نعمة جليلة تناسب أن تقابل بالجد وتسميت العاطس بالشين المعجمة
 والشين المهمة فالاول أم له ازاله تسمية الاعداء والتفصيل للسلب نحو جازت البعير أي ازلت جلده فاستعمل
 في الدعاء بالخير لتضمنه ذلك مكانه دعه أن لا يكون في حال من شمت به أو أنه إذا جحد الله أدخل على الشيطان
 ما يسوءه شمت هو بالشيطان ويصح أن يكون معناه صان الله شوائمه أي قوائمه التي بها قوام بدنه عن
 خروجها من الاعتدال وشوائم كل شيء قوائمه التي بها قوامه وقوام الدابة سلامة قوائمه التي ينتفع بها إذا سلمت
 وقوام الأدمى سلامة قوائمه التي بها قوامه وهو رأسه وما يتصل به من عنق وصدر والثاني معناه دعه بان
 يكون على سمح حسن وذلك لان العاطس ينحل كل عضو في رأسه وما يتصل به من العنق ونحوه فكانه إذا قيل
 برحمتك الله كان معناه أعطاك الله رحمة يرجع بها ذلك الى حاله قبل العاطس من غير تغير وانما الحمد من
 العاطس جاء في روايات في رواية الحمد لله وفي أخرى الحمد لله على كل حال وفي أخرى الحمد لله رب العالمين
 وفي أخرى الحمد لله رب العالمين على كل حال وفي أخرى الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه قال
 الحافظ ابن حجر ولا أصل لما اعتاده الناس من استكمال قراءة الفاتحة بعد العاطس وكذا العبدول عن
 الحمد الى أشهد أن لا اله الا الله وقال أبو عبد الله قال جماعة من علماءنا أي المالكية ان تسميت العاطس فرض
 عين وقوام ابن القيم وقال قوم هو فرض كفاية يسقط بفعل البعض وقال به أبو حنيفة وجهور الحنابلة
 وقال الشافعية مستحب على الكفاية وقد خص من عموم الامر بتسميت العاطس من لم يحمد الله تعالى فلا
 يسن تسميته وكذا الكافرون من تكرر عطاسه وزاد على ثلاثة فلا يسن بعدها تسميته بل يسن أن يقول له
 بعد الثالثة أنت زكوم أي أنت لست ممن شمت لان الذي يكثر مرضه وليس من العاطس المحمود والناسي
 عن خفة البدن فيدعي له بالعافية فلذلك لا يشمت العاطس بعلاج لان عطاسه ليس ناشئا عن الطبيعة وكذلك
 يخص من العدو ومن كره التسميت من المسمت فلا يسن تسميته ممن كره تسميته وهذا يطرده في السلام وعبادة
 المريض فلا تسن الثلاثة ان كرهها لمن المسمت والمسلم والعائد خصوصا إذا خاف منه ضررا كعادة ملاطين
 مصر لا يشمت أحدهم إذا عطس ولا يسلم عليه إذا دخل عليه وكذا لا يسن التسميت عند الخطبة يوم الجمعة
 لان التسميت ينحل بالانصات المأمور به وكذا لا يشمت من عطس وهو يجامع أو في الخلاء فيؤخر تسميته الى بعد
 الفراغ وفي الحديث ان الله يحب العاطس الذي لا ينشأ من زكام لأنه يكون من خفة البدن وانفتاح السدد
 وذلك يقتضي النشاط لفعل الطاعة ويكره التأثب لأنه من غلبة امتلاء البدن والاكثار من الاكل
 والتخليط فيؤدي الى الكسل والتقاعد عن العبادة فالمحبة والكراهة المذكوران منصرفان الى ما ينشأ عن
 سببهما فلذلك جاء في الحديث التأثب من الشيطان لأنه الذي يزين للنفس شهواتها من امتلاء البدن بكثرة
 الأكل وإذا شمت العاطس فليس أن يجب التسميت إذا قال له برحمتك الله فليقل يهديكم ويصلح بالكم أي

شأنكم ولا بد من الطلب في حصول السقوط في الكواكب اعلم ان النار عانما أمر العاطس بالجر لما حصل
 له من المنفعة بخروج ما احتقن في دماغه من الابخرة ذال الاطباء العطس قد دل على قوة طبيعة الدماغ وصحة
 مزاجه فهي نعمة وكيف لا وهي جالبة للخفة المؤدية الى الطاعة فاستدعى الحمد عليها ولما كان العطاس بغير
 الوضع الشخصي يحصل حركات غير مضبوطة بغير اختيار ولذا قيل انه زلزلت البدن اريد ازالة ذلك الانفعال
 عنه بالدعاء والاستغفار بجوابه ولما دعاه كنه مقتضى واذ احسبتم بنية فيوما احسن منها ان يكافئه باكثر
 منها فلذا امرنا بالدعاء وتبزيروهم ما يدرككم الله ويصل اليكم وذهب بعضهم الى انه يقول يغفر الله لارلكم كما جاء في
 رواية والجمع بينهما احسن وجاء في الحديث واما التثويب فمما ومن الشيطان قال ابن العربي كل فعل
 مكر ونسبه الشرع لشيء فان لانه واسمائه وذلك بالامتناع من الاكل واذا تائب أحدكم فليرده ما استطاع
 أي يأخذ في أسباب رده فان أحدكم اذا تائب فمحل منه الشيطان فاحال تشووه صورته عند انفتاحه وفي
 الحديث اذا تائب أحدكم فليضع يده على قلبه ولا يعوى فان الشيطان يضحك منه ويعوى بالعين المهملة تشبه
 التثويب بعواء الكلب تنزيها عنه واستقبالة فان الكلب يرفع رأسه ويتفوه ويعوى والتثويب اذا
 أفرط في التثويب شبه الكلب ومن ثم تظهر النكسة في كونه يضحك منه لانه صيره مائة بقله بتشويه خلقته في
 تلك الحالة اه باختصار (قوله من مسلم) متعلق بسلام ولم يقل مكاف فيستفاد منه ان الصبي اذا سلم وجب
 الرد عليه وقوله من المسلمين المكافين بيان للذي رد فيه فمما منه ان رد الصبي عن الجماعة لا يكفي وهو كذلك اه
 شيخنا (قوله على جماعة) أي اثنين فأكثر وقوله من المسلمين المكافين أي أوسكارى لهم نوع تمييز اشرح
 هر وفي الروض وشرحه ما نصه ويحرم أن يبدأ الشخص به ذميا انتهى في خبر مسلم فان بان من سلم هو عليه
 ذميا فليقل له استرجعت لا محذور له كذا في أصل الروضة والذي في الرافعي والاذكار وغيرهما فيستحب أن
 يسترد سلامه بان يقول رد على سلامي قال في الاذكار والغرض من ذلك أن يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة
 وروى أن ابن عمر سلم على رجل فقبل له انه يهودي فقبه وقل له رد على سلامي انتهى وبذلك علم أن كلام من
 الصيغتين كافية اه (قوله فيكفي من أحدها) أي ان سمع ذلك الاحد فان ردوا كلامهم ولو مرتبا
 أتيوا ثواب الفرض كالصالحين على الجنائز ولوردت امرأة عن رجل أجزأ أن شرع السلام عليها والا فلا
 أوصي أو من لم يسمع منهم لم يقطع بخلاف نظيره في الجنائز لان القصد من الدعاء وهو منه أقرب للإجابة وهنا
 الامن وهو ليس من أهله وقضيت اجزاء تسميت الصبي عن جمع لان القصد التبرك والدعاء كصلاة الجنائز ولا يكفي
 رد غير المسلم عليهم اه شرح هر وقوله ولوردت امرأة عن رجل أي فيم لو سلم الرجل على رجل وعليها
 بخلاف ما لو خص الرجل بالمسلم لما يأتي من قوله ولا يكفي رد غير المسلم عليهم وقوله ان شرع السلام الخ أي
 بان كانت محرما أو غير مشتهة مثلا اه ع ش عليه ويوجب في الرد على الاصم الجمع بين اللفظ والاشارة
 بنحو اليد ولا يلزمه الرد الآن جمع له المسلمين اللفظ والاشارة باليد يعني عن الاشارة في الاول كما بحثه
 الاذرع العلم بان الاخر من نهم بقرينة الحال والنظر الى ردة الرد عليه وتكفي اشارة الاخرس ابتداء ورده اه
 ج (قوله الا ان كان المسلم أو المسلم عليه انثى) أي واحدة أي منفردة لم يكن معها غيرها وكذلك قوله والاخر
 رجلا فقد قيد عدم وجوب الرد باربعة قيود كون الانثى منفردة وكونها مشتهة وكون الاخر رجلا منفردا
 وعدم المحرمية ونحوها ينفرد ما وصحت القيود الاربعة يعلم من عبارة الروض وشرحه ومحصلة أنه متى اتفق قيد
 من الاربعة كان الرد واجبا فاذا كان المسلم عليه نسوة وجب عليهم الرد كفاية ولو كان المسلم رجلا واحدا وان لم
 تكن مشتهة وجب الرد منها وعليها واذا كان المسلم رجلا متعة دين ولو على امرأة واحدة وجب الرد واذا كان
 هناك محرمية أو نحوها وجب الرد وكذلك اذا اتفق الجنس وهذا في المعنى قيد خامس فان كان المسلم والمسلم عليه
 نسوة فيجب الرد ونسوة عبارة الروض وشرحه * (فرع) * يسن السلام للنساء مع بعضهن وبعضهن من الامع

من مسلم عاتل (على جماعة)
 من المسلمين المكافين فيكفي
 من أحدها بخلافه على واحد
 فانه فرض عين الا ان كان
 المسلم أو المسلم عليه انثى
 مشتهة والاخر رجلا ولا
 محرمية بينهما أو نحوها فلا
 يجب الرد ثم ان سلم

الرجل الاجانب افراد او جمعا فيحرم من الشابة ابتداء ورد اخوف الفتنة ويكره ان أي ابتداء السلام وردده عليها نعم لا يكره سلام الجمع الكثير من الرجال عليها ان لم تخف الفتنة ذكره في الاذكار لا على جمع نسوة أو يجوز أي لا يكره ابتداء السلام وردده عليهن لا تتفاء خوف الفتنة بل يندب الابتداء به منهن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك انتهت وبعبارة ج ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة أو نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا على اجنبي وهي يجوز لا تشتهى ويلزمها في هذه الصور رد سلام الرجل أمام شتهاء ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها رد سلام اجنبي ومثله ابتداءه ويكره رد سلامها ومثله ابتداءه أيضا والفرق أن ردّها وابتداءها بطهارة فيها أكثر بخلاف ابتداءه وردده والخشي مع الرجل كأمراة ومع المرأة كرجل في النافر فكذا هنا ولو سلم على جمع نسوة وجب رد احداهن اذا تخشى فتنة حيثن ذمن ثم حلت الخلوة بامرأتين والظاهر أن الامر د كل رجل ابتداء وردا انتهت وبعبارة شرح مدر فيحرم من الشابة ابتداء وردا ويكره ان عليها انتهت (قوله حرم عليها الرد) أي وكره له الابتداء وقوله كره له الرد أي وحرم عليها الابتداء فالخاصل أنه ان سلم هو كره له الابتداء وحرم عليها الرد وان سلمت هي حرم عليها الابتداء وكره له الرد اه شيخنا (قوله ويشترط أن يتصل الخ) عبارة العباب وشرط السلام ابتداء ورد الاسماع سمعنا محققنا واتصال الجواب انتهت وظاهر قوله محققنا أنه لا يكفي أن يكون بحيث يسمع لكن يمنع نحو لفظ وقد كفي ذلك في البيع اه سم وعبارة شرح الروض مع المستن وشرطه أي كل من ابتداء السلام وردده اسماع له برفع الصوت به والالزم ترك سنة الابتداء وجوب الرد واتصال الرد بالابتداء كاتصال الايجاب بالقبول في العقود والالزم ترك وجوب الرد فان شك أحدهما في سماع الآخر زاد في الرفع فان كان عنده نيام خفض صوته بحيث لا يسمعون انتهت (قوله وابتداءه سنة) أي وان ظن عدم الرد بان كل من عاده أن لا يرد لانه قد ترك تلك العادة ولا تقرر لكونه وقع في محذور لانه غير متيقن اه حل وبعبارة قل على المحلى قوله وابتداءه سنة أي وان ظن عدم اجابته لان علمه وهو أفضل من الرد الواجب ولو من غير مكاف فيها ومثله ابراء المعسر وانظاره ولا ثالث لهما على الاصح وذكّر شيخ الاسلام لهما ثالثا في الصلاة بالسؤال في جواب اشكال فيه والاولى فيه في الابتداء أن يكون من المارة على غير مومن راكب البعير على راكب الفرس ومنه على راكب الحمار ومنه على الماشي ومنه على الجالس ونحوه انتهت (قوله وابتداءه سنة) يؤخذ منه انه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به نعم محتمل في تكلم سهوا أو جهلا وعذبه انه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه اه شرح مدر وقوله بعد تكلم ظاهره ولو يسيرا ومنه صباح الخير وقوله لم يعتد به مفهومه انه اذا أتى به ثم تكلم لا يبطل الاعتداده فيجب الرد وقضية قوله قبل وشرطه اسماع واتصال كاتصال الايجاب بالقبول بطلانه بالتكلم وان قل بناء على ما قدمه من أن تخال الكلام يبطل البيع سواء كان ممن يرد أن يتم العقد أو من غير مومن يمكن تخصيص ما مر بالا حترار عما اذا طال الفصل بينهما وما هنا بما اذا قل الفاصل ويفرق بينه وبين البيع بانه بالكلام بعدم عرضا عن البيع والقصد هنا الامان وقد وجد مجرد الصيغة ويشترط الفور من المسلم عليه بحيث لا يشتغل بكلام اجنبي مطلقا ولا بسكون طويل لانه بذلك لا يعد قابلا للامان بل معرضا عنه فكأنه رده اه ع ش عليه قال الحلبي وانما كان الرد فرضا والابتداء سنة لان أصل السلام أمان ودعاء بالسلامة وكل اثنين أحدهما آمن من الاخر يجب أن يكون الاخر آمنا منه فلا يجوز لاحد اسلم عليه غيره أن يسكت عنه لتلاخذه اه من شرح الروض وبعبارة شرح مدر وفارق الابتداء الرد بان الاحتشاش والخافة في ترك الرد أعظم منها في ترك الابتداء لكان ابتداءه أفضل من رده كفي ابراء المعسر فانه أفضل من انظاره انتهت (قوله أن أولى الناس بالله) أي برحمته أو بدخول جنته اه مناوي (قوله لا على نحو قاضي حاجة وآكل) والقارى كغيره في استحباب السلام عليه وجوب الرد باللفظ على من سلم عليه وهذا بمنح في الروض بعد مثله

هو حرم عليها الرد أو سلمت هي كره له الرد وظاهر أن الخشي مع المرأة كالرجل معها ومع الرجل كالمرأة معه ولا يجب الرد على فاسق ونحوه اذا كان في تركه زجر لهما أو لغيرهما ويشترط أن يتصل الرد بالسلام اتصال القبول بالايجاب (وابتداءه) أي السلام على مسلم ليس بفاسق ولا مبتدع (سنة) على الكفاية ان كان من جماعة والافسنة عين الخبر أبي داود باسناد حسن ان أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام (لا على نحو قاضي حاجة وآكل)

عن الواحدى ان الاول ترك السلام عليه وانه ان سلم عليه كفاء الرد بالاشارة وما نقله عنه ضعفه في التبيان وغيره قال في الاذكار واما اذا كان مشتغلا بالدعاء مستغرقا فيه مجتمع القلب عليه فيجتمل أن يقال هو كالمشتغل بالقراءة والاطهر عندي في هذا انه يكره السلام عليه لانه يتشكك به ويشق عليه أكثر من مشقة الاكل قال الاذكار واما اذا اتصف القارئ بذلك فهو كالداعي بل أولى لاسباب المستغرق في التدبر اه شرح الروض (قوله كنائم) أى ومصل وساجد وملب وموذن ومقيم وماعس وخطيب وستمعه ومستغرق القلب بدعاء ومتخاضع بين يدي حاكم ولا جواب يجب عليهم الاستماع الخطبة فانه يجب عليه ويرد الملبى في الاحرام ندبا باللفظ ويندب اوذن ومصل اشارة لا بعد فراغه مع قرب الفصل ويندب على القارئ ان اشتغل بالتدبر ويجب ردهم تبعه اخذ امامي في الدعاء ان محله في قاري لم يستغرق قلبه في التدبر والالم ليس ابتداء ولا يجب رده شرح مروقوله ويندب على القارئ ومثله المدرس والطلبة فيندب السلام عليهم ويجب الرد قال سم على ج الاذكار المتألمة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولا فيه نظر والثاني خير بعيد اذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتقويت الثواب المترتب عليها واحتمال ان لا يفوت لعذره بالرد بعرضه الاحتياط في تحصيل ذلك الثواب لاحتمال ان لا يكون معذورا بالرد في الواقع فليتأمل نعم ان قيد الكلام في الاخبار بما ليس بخير التجه انه لا يضر فلا كلام في ندب السلام معها ووجوب الرد اه (فائدة) جمع الجلال السبوطى المسائل التي لا يجب فيها رد السلام فقال

رد السلام واجب الاعلى * من في صلاة أو بأكل شغلا
أو شرب أو قراءة أو أدعية * أو ذكر أو في خطبة أو تأميه
أو في قضاء حاجة الانسان * أو في إقامة أو الاذان
أو سلم الطفل أو السكران * أو شابة يخشى بها الفتان
أو فاسق أو فاس أو نائم * أو حلة الجماع أو تحاكم
أو كان في حمام أو مجنونا * فواحد من بعده عشرين

اه ع ش عليه (قوله ومن بحمام يتنظف) هل المراد بالفعل أو ولو بالقوة لان من بداخله شانه ذلك بخلاف من بخارجه كمن سطخه وكلام شيخنا يقتضى الاول حيث قال ان من بالحمام يستحب له الرد ولا يجب وهو هل مثله المتوضئ اه حل (قوله واستثنى من الاكل الخ) بغنى عن الاستثناء حل الاكل على حقيقته أى المتلبس بالا كل اى فلا يندب السلام حال التلبس بالا كل فتخرج هذه الصورة تأمل وفي قل على المحلى قوله وآكل بالمدى متلبس بالا كل ان سلم عليه حاله باعه أو مضغه بخلاف ما بعد باع لقمة وقبل وضع أخرى اه (قوله ويؤخذ مما قدمته في الرد الخ) غرضه من الاستثناء من قوله وابتداءه سنة كما استثنى من حكم الرد وقوله الا ان كان المسلم الخ ووجه الاختلاف يعلم بطريق القياس في قياس الابتداء على الرد في حكمه فنقله فيما تقدم ثم ان سلم هو حرم عليها الرد وحرم عليها الابتداء قياسا على الرد وقوله أو سلمت هي كرمه الرد أى وكرمه الابتداء قياسا على الرد فخلص من مجموع المقيس والمقيس عليه انه يحرم عليها كل من الابتداء والرد ويكرمه كل من الابتداء والرد وحل الحرمة والكرامة عند اجتماع القيود الاربعه المتقدم بيانها في قوله الا اذا كان المسلم والمسلم عليه أى الخ فان اتقى واحدا منها فلا حرمة ولا كراهة بل يسن الابتداء ويجب الرد على ما تقدم تقريره تأمل (قوله بل يكره لقاضى الحاجة والجمع) أى بخلاف الاكل ومن في الحمام فانه يسن لكل منهما الرد اه حل (قوله وانما يجب الجهاد فيما ذكر) أى في كل عام (قوله ولا على كافر الخ) عبارة الروض وشرحه ولا على ذمى وغيره من حائر الكفار لانهم غير مطالبين بكفاي الصلاة والذي بذل الجزية لندب عنه لا يندب عنا انتهت (قوله لانه غير مطالب به) أى في الدنيا وان كل يجب عليه بالنسبة لعقب الاخرة اه

كأنم وجماع ومن بحمام
يتنظف فلا يسن السلام
عليه لان حاله لا يناسبه
وتعبرى بذلك لعدم من قوله
لا على قاضى حاجة وآكل
ومن في حمام واستثنى من
الاكل ما بعد الابتلاع وقبل
الوضع فيسن السلام عليه
ويؤخذ مما قدمته في الرد
مع اختلاف الجنس حكم
الابتداء معه (ولارد عليه)
لو أتى به لعدم منه بل يكره
لقاضى الحاجة والجمع
(وانما يجب الجهاد) فيما
ذكر (على مسلم ذكر حر
مستطيع) له (غير ضئى
ومجنون ولو) سكران أو
(خاف طريقا) فلا جهاد
على مسي ومجنون لعدم
أهليته وانه ولا على كافر لانه
غير مطالب به كفاي الصلاة ولا
على أتى وخشى لضعفه ما عن
القتال غالبا ولا على من بهرق
وان امره به سيده كفاي الحج
لعدم اهليته له ولا على غير
مستطيع كقطع واعى

شرح مر وأشار الشارح لذلك بقوله كفى الصلاة (قوله وفاقد معظم أصابع يده) والوجه عدم تأثير قطع أصابع الرجلين إذا أمكن معه المشي من غير عرج بين اه شرح مر (قوله ومن به عرج بين) خرج بالبين اليسير الذي لا يمنع العدو اه شرح مر (قوله أو مرض تعظم مشقة) بأن يحصل له مشقة لا تحمل عادة وان لم تج التيمم فيها يظهر اه شرح مر (قوله في سفر قصر) عبارة شرح مر وكذا مر كواب ان كان القصر طويلا أو قصيرا ولا يطبق المشي كما مر في الحج انتهت (قوله فاضل ذلك) أي ما ذكر من السلاح والمؤنة والمركوب فهذا نعت لكل من الثلاثة المنفية فالتقي في قوله وكعدم أهبة قتال الخ صاف بأن لم يجد شيئا من الثلاثة أو بأن يجده غير فضل عن مؤنة من تلزمه ومؤنة (قوله من تلزمه ومؤنة) أي من نفسه ومؤنة ذهابها وإيادها وإفادها شرح مر (قوله على ركوب الخوف) أي حال الخوف وفي المصباح وأخاف الموصوف الطريق وأدرك بخوف على مذهب بضم الميم وطريق بخوف بالفتح أيضا لأن الناس خافوا فيه اه (قوله وحرم سفر موسى) أي ولو والداء ضمن الدين موسى أو كان به رهن واف وعبرة الشورى قوله وحرم سفر موسى أي ولو ولدوا وان تصرحت لم علم رضاه وان ضمنه موسى ثم قال به كعدم ومنه يؤخذ ان الرهن الوافي لا يبيح السفر لانهم لم يكتفوا بالمال الحاضر بل اشترطوا ان يוכל من يقضيه منه اه باختصار (قوله أيضا وحرم سفر موسى الخ) يشير به الى ان من أسباب عدم الاستعانة عدم اذن رب الدين وعدم اذن الاصل لقرعته فكل من المدين والفرع غير مستطاع عند عدم الاذن من الدائن والاصل تأمل (قوله لجهاد أو غيره) أي ولو كان رب الدين مسافرا معه أو كان في البلاد التي قصدها من عليه الدين لانه قد يرجع قبل وموله اليها أو يموت أحدهما اه ش على مر (قوله أيضا لجهاد أو غيره) عبارة أصله مع شرح حج والدين الحلال بحرم سفر الجهاد وغيره وان قصر وعاية لخلق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء الا الدين * (تنبيه) * ينال ضربا القصر ههنا بضم طو ويه في النفل على الدابة وهو ميل أو نحو حوته فليتب له ذلك فان السائل يقع فيه كثيرا حيث جاز له أي المدين الجهاد لكونه معسرا أو لاستئذانه رب الدين في السفر أو لكون الدين مؤجلا يندب له ان لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف أو حاشيته حفظا للدين بحفظ نفسه انتهت ومثله في شرح مر (قوله بلا اذن رب دين حال) أي وان قبل كفلس اه ع ش على مر والمراد برب الدين الجائر الا اذن أم غيره كولي المحجور عليه فلا يأذن لمدين المحجور في السفر اه س ل وبقى ما يتعلق به حق غير مالي كغيبه باغت صاحبها أو حد قذف أو قصاص وظاهر كلامهم جواز السفر من غير مراعاة حرم هذه الحقوق لانه قد لا يرضى اه شوري (قوله بتقديم الفرض العين) أي وهو أداء الدين لان أداءه فرض عين يقدم على فرض السفر وان فرض انه فرض عين كحج تضيق لتقديم ما يتعلق بحق الا دمي الفوري على ما يتعلق بحق الله تعالى الفوري فلي تأمل اه شوري (قوله فلا تعريم) أي اذا ثبتت الوكالة وعلم الدائن بالوكيل اه حج اه سم (قوله قبل حلوه) فان حل في أثناءه اتجه ان لرب الدين المنع فلو تجدد عليه دين حال في أثناء طريقه لم يلزم الرجوع الا ان صرح رب الدين برجوعه بخلاف ما اذا سكت فانه لا يثبت استمرار سفره اه شيخنا في شرح الابحاح اه شوري (قوله وحرم جهاد ولد) أي ولو من غير سفر اه شرح مر (قوله لا سفر تعلم فرض) ومثله كل واجب عيني ولو كان وقته تسع الكسب نجح منه هاله من خروجه لجهاد الاسلام قبل خروج قافلة أهـ لبلده أي وقته عادة ولو أراد له عدم مخاطبته بالوجوب الى الآن اه شرح مر وسكت عن حكم السفر المباح كالتجارة وحكمه انه ان كان قصيرا فلا يمنع منه بحال وان كان طويلا فان غلب الخوف فكالجهاد والاجاز على الصحيح بالاستئذان هذا ما في الروضة والاطلاق غير هاتين قضى انه لا فرق بين الطويل والقصير في التفصيل اه س ل (قوله ولو كفاية) أي اذا كان السفر آمنا أو قل خطر موالا كخوف أسقط وجوب الحج احتج لاذنه حيث قد يظهر لسقوط الفرض عنه حيثئذ أي ولم يجد يلبس من صلح لكالما يريده أو رجا

وقد معظم أصابع يده ومن به عرج بين وان ركب أو مرض تعظم مشقة وكعدم أهبة قتال الخ صاف بأن لم يجد شيئا من الثلاثة أو بأن يجده غير فضل عن مؤنة من تلزمه ومؤنة كفى الحج وكعدم رجوعه منع وجوب الحج الا خوف طريق من كانا أو اوصوص مسامحة فلا يمنع وجوب الجهاد لان مبتدأ على ركوب الخوف والتقييد بالالم مع ذكر حكم الخوف والمبتدأ والاعنى وفاقد معظم أصابع يده من زيادتي (وحرم سفر موسى) لجهاد أو غيره (بلا اذن رب دين حال) مسالما كان أو كذا تقدم الفرض العين على غيره فان أقاب من يؤديه عنه من ماله الحاضر فلا تعريم وخرج بز يادتي موسى المعسر وبالحال المؤجل وان قصر الاجل لعدم توجه المطالبة قبل حلوه (و) حرم (جهاد ولد بلا اذن أهـ له المسلم) وان علا أو كان رقيقا لانه فرض كفاية وبرأيه فرض عين بخلاف أصله الكافر فلا يجب استئذانه وتعبير بأصله أولى من تعبيرة بأبويه (لا سفر تعلم فرض) ولو كفاية كطالب درجة النوى فلا يحرم عليه وان لم يأذن أهـ

ويعتبر برشده في فرض الكفاية (فان اذن) أي أصله أو رب الدين في الجهاد ١٩١ (ثم يرجع) بعد خروجه وعلم بالرجوع (وجب

رجوعه ان لم يحضر الصف
والا بان حضره (حرم
انصرافه) لقوله تعالى اذا
لقيمتم قتلة فاقبلوا اوله اذا
لقيمتم الذين كفروا زحفا
فلا تولوهم الادبار ولان
الانصراف يشوش امر
القتال ويشترط لوجوب
الرجوع أيضا ان لا يخرج
يجهل من السلطان كقوله ابن
الرفعة عن المارديني وعزى
لنص الام وان يأمن على
نفسه وماله ولم تنكسر قلوب
المسلمين والا فلا يجب الرجوع
فان أمكنه عند الخوف ان
يقسم في قرية بالطريق الى
ان يرجع الجيش فيرجع
معه لزمه (وان دخلوا) أي
الكفار (بادلة لنا) مثلا (تعين)
الجهاد (على أهلها) سواء
أمكن تأهبهم لقتال أم لم
يمكن لكن علم كل من قصده
ان أخذ قتل أولم يعلم انه ان
امتنع من الاستسلام قتل أو
لم تأمن المرأة فحشة ان
أخذت (و) على (من دون
مسافة قصر منها) وان كان
في أهلها كفاية لانه كالحاضر
معه فوجب ذلك على كل من
ذكر (حتى على قتيرو ولد
ومدين ورقيق بلاذن) من
الأصل ورب الدين والسيد
ولو كفى الأحرار (وعلى من
بها) أي بمسافة القصر فيلزمه
المضي اليهم عند الحاجة

بغير تنزيه فراغ أو ارشاد استاذي كفي في سفره الامن لتجارة توقع زيادة أو رواج وسواء في ذلك خرج وحده
أو مع غيره كن يبلده متعددون صالحون للاقتاء أو لا وفارق الجهاد بخطرهم نعم تبعه ان يتوقع فيه بلاغ مقصده
والا كبلد لا يتأتى منه ذلك فلا بأس من لاجله كالموت ويشترط لخروجه لفرض الكفاية أن يكون رشيدا وأن
لا يكون أمرد جبلا الا أن يكون معه محرم يأمن به على نفسه ولولمته كفاية أصله احتاج لاذنه ان لم ينسب بموته
من مال حاضر وأخذ منه البلقيني ان الفرع لولمته أصله وثمة امتنع محضه الا باذن فرعه ان لم ينسب كحرم اه
شرح مر (قوله ويعتبر برشده في فرض الكفاية) عبارة شرح مر ويشترط لخروجه لفرض الكفاية
أن يكون رشيدا انتهت أمانته بغيره فلا يجوز له السفر وينبغي ان يحمله ما لم يكن معه من يتعهد في السفر والاجاز
الخروج وعلى وليه ان يأذن لمن يتعهد حيث لم تكن له ولاية عليه اه عش عليه (قوله فان اذن) أي
أصله أو رب الدين في الجهاد يحتمل تعلقه بأصله وحذف متعلق رب الدين وهو السفر أي في السفر ويحتمل
تعلقه بكل من أصله ورب الدين وحيث لا يفيد حزمة الجهاد على المدين مادام الجهاد فرض كفاية في حقه اه
حل (قوله ثم يرجع) وكل رجوع عن الاذن ما لو أسلم الأصل الكافر بعد خروجه ولم يأذن وعلم الفرع الحال
اه سل (قوله والا حرم انصرافه) لكن ينسب له ان لا يقف موقف الشهادة بل في آخر الصف ليحرس اه
جج (قوله ويشترط لوجوب الرجوع أيضا) أي زيادة على عدم حضور الصف اه حل (قوله فان أمكنه عند
الخوف الخ) وان لم تمكنه الإقامة ولا الرجوع فله المضي مع الجيش لكن يتوقى مظان القتل نص عليه الشافعي
في الام اه شرح الروض (قوله مثلام) صح تعلقه بدخول لادخال لوصاري بينهم وبين البلدة دون مسافة
القصر فانه في حكم دخول البلد كفي مر ويصح تعلقه ببلدة لادخال القرية ويصح تعلقه بقوله لنا لادخال
بلاد الغنمين تأمل (قوله لكن علم الخ) هذا مفهوم قوله الا أني واذا لم يمكن تأهب لقتال الخ فكان الأولى
تأخيرها لكن فيه ان ما هنا علم فبين أمكنهم التأهب وغيرهم وما يأتي مفروض فيما اذا لم يمكن تأهب لقتال فلا يبق
مفهوم الا أني بما هنا اه عش وقوله أولم يعلم معطوف على أمكن أولم يمكن فهو في حيز التعميم أي علم
أولم يعلم فهو راجع للصورتين أعني الامكان وعدمه بشرطه وقوله أولم تأمن المرأة في حيز التعميم أيضا أي
أمنت أو لم تأمن والحاصل ان الصور ثمانية بالنسبة للمرأة وأربعة بالنسبة للرجل اه شيخنا (قوله وولد
ومدين) أي ووجه لول بلاذن من الزوج اه شرح مر (قوله فيمير فرض عين في حق من قرب) اظاهر ان
هذا غير مسلم اذ مقتضاه انه لو حصل القصد والدفع ببعض أهل البلد أو بعض من قرب منها لا يسقط الحرج
عن غيرهم والظاهر انه ليس كذلك كما ينبغي اه (قوله وفرض كفاية في حق من بعد) يعني انه ليس المراد بكونه
فرض كفاية في حق من بعده ان يجب قيام طائفة منهم به مقابل المراد انه ان لم يكف غيرهم من أهل الموضع
ومن قرب منه وجب عليهم مساعدتهم بقدر الكفاية والا فلا يجب عليهم شيء اه سم (قوله واذا لم يمكن تأهب
لقتال الخ) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله تعين الجهاد على أهل الخ فكانه قال الا في حق من لم يمكنه تأهب لقتال
بقبوده الثلاثة المذكورة أما في حقه فلا يكون فرض عين بل يجوز له فله وتركه فلهذا عم الشارح فيما سبق
بقوله سواء أمكن تأهبهم لقتال أم لم يمكن فوطئة لهذا الاستثناء تأمل (قوله فله استسلام) ينبغي أن يخص هذا
بما سبق في الصال من وجوب دفع الصائل اذا كان كافرا لكن قال مر الجمع بين هذا وبين ما سبق في الصال
من انه يجب دفع الصائل الكافر ويمتنع الاستسلام له ان هذا محمول على الاستسلام في الصف وذلك في غير
الصف والفرق انه في الصف ينال الشهادة العظمى بخلاف استسلامه ولا كذلك في غير الصف اه عميرة ويمكن أن
يقال المراد بالصف الصف ولو حكاه فأنهم اذا دخلوا دار الاسلام وجب الدفع بالممكن وان لم يكن صف فبما تأمل
اه سم (قوله ان علم انه ان امتنع قتل) هذا لا يخالف قوله وجوز اسرا وقتل لان التجوير المذكور قبل

(بقدر كفاية) دفعهم وانقاذ من الهلكة فيمير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (واذا لم يمكن) من قصد تأهب لقتال
وجوز اسرا وقتلا (فله استسلام) وقتل بقدر ذنبه بقولي (ان علم انه ان امتنع) منه (قتل وأمنت المرأة فاحشة) ان أخذت

والأحسن الجهاد كما مر فان
أمنت المرأة ذلك حالاً بعد
الأسر احتمال جواز استسلامها
ثم تدفع إذا أريد منها ذلك
ذكره في الروضة كمالها
(ولو أسروا مسلماً) وان لم
يدخلوا دارنا (لزمناهم وض
تخلّصه ان رجي) بأن يكونوا
قريبين منا كما يلزمنا في
دخولهم دارنا دفعهم لان
تحرمة المسلم أعظم من حرمة
الدار فان توغلوا في بلادهم
ولم يمكن التسارع اليهم تركناه
للضرورة

*(فصل فيما يكره من الغزو
ومن يكره أو يحرم قتله من
الكفار وما يجوز أو يسر
قتلهم)* (كره غزو بلا
إذن امام) بنفسه أو نائبه لانه
اعرف بما فيه المصلحة نعم ان
عطل الغزو واقتل هو وجده
على الدنيا أو غاب على الظن
انه اذا استؤذن لم يأذن أو
كل الذهاب الاستئذان
يفوت المقصود لم يكره والغزو
لغة الطلب لان الغازي يطلب
اعلاء كلمة الله تعالى (وسن)
له (ان يؤمر على سرية)
وهي طائفة من الجيش يبلغ
اقصاها أربع مائة (بعضها
و) (ان يأخذ البيعة) عليهم
(بالثبات) على الجهاد وعدم
الفرار ويأمرهم بطاعة الامير
ويوصيه بم لا يتابع

الامتناع والاقتيال وهذا لا ينافي انه قد يعلم انه يقتل على فرض ان يقتل ويمتنع من الاستسلام تأمل (قوله والا
تعين الجهاد) راجع للقبول الثلاثة أي قوله وجوز اسرا وقتلا وقوله ان علم انه ان امتنع قتل وقوله وأمنت
المرأة فاحشة قتله كغير أي في قوله لكن علم كل من قصده ان أخذ قتل هذا محترز قوله ان علم انه ان امتنع
قتل وقوله أولم تأمن المرأة الخ هذا محترز وقوله وأمنت المرأة فاحشة (قوله احتمال جواز استسلامها) نقل
الزركشي ترجيحاً عن البسيط ان الظاهر المنع اه زى (قوله لزمناهم وض الخ) أي على سبيل فرض العين
اه شرح مر والظاهر انه لا يصح بل يتعين انه فرض كفاية فاذا قام به بعض المكلفين سقط الحرج عن
غيره كما لا يخفى تأمل (قوله فان توغلوا في بلادهم الخ) عبارة شرح مر ويندب عند العجز عن تخلصه اقتداؤه
بما لفتن قال لكافر أطاق هذا الأسير وعلى كذا فاطلة لزمه ولا رجوع عليه على الأسير ما لم يأذن له في فداه
فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع كما علم من آخر باب الضمان انتهت

(فصل فيما يكره من الغزو الخ) أي وما ينبع ذلك من قوله وسن ان يؤمر على سرية الخ ومن قوله
وحرم انصراف من لزمه جهاد عن صف الى آخر الفصل (قوله كره غزو) أي للمتطوعة وأما المرتزقة فيحرم عليهم
بغير إذن الامام اه حل ومثله في شرح مر وسواء في الحرمة عطل الامام الغزو أو لا فيخص ما يأتي من
عدم كراهة الغزو وبغير إذنه بالغزاة المتطوعة به اه ع ش على مر (قوله لغة الطلب) أي وشرعاً الخروج
لقتال الكفار اه حل (قوله وسن له ان يؤمر الخ) ينبغي وقفاً للطلب لاوى الوجوب اذا أدى تزه الى التفرير
الظاهرى المؤدى الى الضرر اه سم (قوله ان يؤمر) أي شخصاً يتقيد به ويسر كونه مجتهداً في الاحكام
الدينية فان أمر قاسماً أو نحوه اتجهت حرمة توليته أخذاً من حرمة تولية نحو الامامة والاذان اه شرح مر
وقوله اتجهت حرمة توليته أي وتجب طاعته لئلا يحتل أمر الجيش ويحل حرمة التولية ما لم يكن ظاهراً لزيه في
النفع في الحرب والجند والافلا حرمة اه سم على ج اه ع ش عليه وبين التأمير لجمع قصد واسفرا وتجب
طاعة الامير فيما يتعاق بمأمرهم فيه اه شرح مر وقوله وبين التأمير لجمع أي بان يؤمر واحد منهم
عليهم وقوله قصد واسفرا أي ولو قصيرا اه ع ش عليه (قوله على سرية) ذكرها مثلاً لقتلها غير هامن
المسرح والجيش والحفل والخمس وأغاد في فتح الباري ان السرية بفتح الميم لا وكسر الراء وتشديد الباء التحنية
هي التي تخرج بالليل والسارية هي التي تخرج بالنهار قال الوقيل سميت بذلك يعني السرية لانها تخفى ذهابها
وهذا يقتضى انها أخذت من السر وهو لا يصح لاختلاف المادة اه ع ش على مر وعبارة الرشيدى
قال المصنف في التحرير السرية معروفة وهي قطع من الجيش أربع مائة ونحوها ودونها سميت بذلك لانها
تسرى بالليل وتتخفى ذهابها وهي فعالة بمعنى فاعلة قال سرى وأسرى اذا ذهب ليلاً اه وقال صاحب المحل السرية
خيل تبلغ أربع مائة وضعف ابن الاثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لانها خلاصة العسكر والخلاصة
من النى السر النقيس كذا ذكره الاذرى انتهت وفي قل على المحلى سميت بذلك لانها تخرج سرا وأوليا
غالباً وتعود الى الجيش وأقالها لثباتها وكثرها أربع مائة والمراد بها هنا مطلق الجماعة الشاملة للبعث والكنية
والقمة وهي مادون الى الواحد ولما فوقها ويسمى بالنسر الى غماتمة ثم بالجيش والجيش الى أربعة آلاف ثم
بالجفل لما زاد بلانما به اه (قوله وان يأخذ البيعة عليهم بالثبات) البيعة بفتح الباء أي الحلف بالله عليهم بالثبات
فيحلفونهم الامام على انهم يثبتون على الجهاد وعدم الفرار اه ع ش وفي المصباح البيعة الصفة على ايجاب
البيع وجمعها بيعات بالسكون وتطلق أيضاً على المبايعات والطلاقة ومنه أيمان البيعة وهي التي رتبها الحاج مشتملة
على أمور مغاظة من طلاق وعق ووصوم ونحو ذلك (قوله وله اكتر اه كفاً الخ) فان لم يخرج الامام ولو لتوصل
فسقط الاجارة واسترد من الكافر ما أخذ من خرج ودخل دار الحرب وزلنا القتال بغير اختيار فلا يسترد ولو
استخرج من كافر فاسلم فقتله قولهم لو استخرج من طاهر فلهمة المسجد فاضت انقضت الاجارة الاتساع

(وله) لاغيره (اكترأه
كفار) الجهاد من خمس الخس
بشروطه الا نية لانه لا يقع
عنهم فاشبهوا الدواب واعتبر
بجهل العمل لان المقصود
القتال على ما يتفق ولان
معاقبة الكفار يحتمل فيها
ما لا يحتمل في معاقبة المسلمين
وانما يحجز لغير الامام
اكترأه لانه يحتاج الى نظر
واجتهاد لكون الجهاد من
المصالح العامة ويفارق
اكترأه في الاذان بان الاجير
ثم مسلم وهنا كافر لا يؤمن
وخرج بالكفار المسلمون فلا
يجوز اكترأه الجهاد كما
في الاجارة وتبصر بكفار
أولى من تعبير مبدى (و) له
(استعانة بهم) على كفار عند
الحاجة اليها (ان امنهم)
بان يخالفوا معتقد العدو
ويحسن رأيهم فينا (وقاومنا
الفر يقين) ويفعل بالمستعان
بهم ما يرام مصلحة من افرادهم
بجانب الجيش أو اختلاطهم
به بان يفرقهم بيننا (و) له
استعانة (بعبيد وراهقين
اقوياء باذن مالك أمرهما)
من السادة والاولياء نعم ان
كان العبيد موصى بمنفعتهم
لبيت المال أو مكاتبين كتابة
صحيحة لهم يحجج الى اذن السادة
وفي معنى العبيد المدنين باذن
الغريم والولاء باذن الاصل
وفي معنى المراهقين النساء
الاقوياء باذن مالك أمرهن
(ولكل) من الامام وغيره

هنا الا أن يفرق بان الطارئ ثم يمنع مباشرة العمل فيتعذرو ويلزم من تعذره الاتصاف بالطارئ هنا ليس كذلك
فلا ضرورة الى الحكم بالانقضاء اه شرح مر (قوله بشروطه الا نية) هي قوله ان امنهم وقاومنا
الفر يقين فاطلق الجمع على ما فوق الواحد فنقول المتن ان امنهم الخ راجع لكل من الاكترأه والاستعانة تأمل
(قوله لانه لا يقع عنهم) أي الكفار هلا وقع عنهم بناء على ان الكفار مكافون بفروع الشريعة فانه شامل
لذلك كما هو قضية اطلاقهم وان قال الغزالي كانه عنه الاسنوي ومربي في بعض الكتب التي لا استحضرها الا أن
انهم مكافون بما عدا الجهاد اه سم على جج اه ع ش على مر (قوله ويفارق اكترأه) أي
اكترأه غير الامام فهو مصدر مضاف لفاعله اه شورى (قوله المسلمون) أي ولوصيائنا وعبيدنا ونساء
وتخنائنا ومرضى وتعليهم ذلك بانه يتعين عليهم الجهاد لحضور الصف فيه نظر لان فيه قصور الان من لا يلزمه
الجهاد لا يحرم عليه الانصراف كلياً أي حل وعبارة أصله مع شرح مر ولا يصح من امام أو غيره
استجار مسلم ولوصيائنا كجحد بعضهم وقتاوم عدو اسواء اجارة العين والذمة للجهاد كما قدمه في الاجارة لانه
لا يصح التزامه في الذمة وانما مع التزام من لم يحج الحج لانه يمكن وقوعه عن الغير والتزام حائض لخدمة مسجد في
ذمتها لانه ليس من الامور المهمة العامة النفع التي يخاطب بها كل أحد بخلاف الجهاد فوقع عن المباشر نفسه
دون غيره وما أخذ المرتزق من الثمن والمتطوع من الزكاة عانة لا أجره لوقوع غزوهم لهم ومن أكرهه على
الغزو لا أجره ان تعين عليه والا استحقها من خروجه الى حضوره الواقعة وقد صرحوا بانه لو أكره قنا
استحق الاجرة مطلقاً وان قلنا بتعينه عليه عند دخولهم بلادنا وقياسه في الصبي كذلك ونحو الذي المكره أو
المستأجر مجهول اذا قاتل استحق أجره المثل والا فلا ذهاب نقط من خمس الخس انتهت (قوله وله استعانة
بهم) أي في القتال وغيره كسك الدواب باجرة أو بدونها فهذا من عطف العام على الخاص (قوله عند الحاجة
اليها) عبارة شرح مر ويشترط في جواز الاستعانة بهم احتياجنا لهم ولولحوق خدمة أو قتال لقلتنا ولا
ينافي هذا اشتراط مقاومة المتأفريقين قال المصنف رحمه الله لان المراد قلة المستعان بهم حتى لا تظهر كثرة العدو
بهم لو انقلبوا معهم وأجاب البلقيني بان العدو اذا كانوا مائتين ونحن مائة وخمسون فحينئذ لا بالنسبة لاستواء
العددين فاذا استعان بخمسين فقد استوى العددان ولو انحاز الخمسون اليهم أمكننا مقاومتهم لعدم زيادتهم
على الضعف انتهت (قوله بان يخالفوا معتقد العدو) كاليهود مع النصارى حكاية في الروضة عن الماوردي
قال البلقيني كلام الشافعي يدل على ان ذلك غير معتبر وهذا هو الراجح اه شورى وعبارة شرح مر ولا
يشترط ان يخالفوا معتقد العدو كاليهود مع النصارى كما قال البلقيني ان كلام الشافعي رضي الله عنه يدل على
عدم اعتباره خلاف الماوردي انتهت (قوله ويفعل بالمستعان بهم الخ) أي وجوباً اه شرح مر
(قوله لم يحجج الى اذن السادة) المعتمد الاحتياج كما قاله مر وهو الوجه وجهه في الاول ان مالك رقبته له
غرض في بقائها وله الانتفاع بها بنحو الثواب بعقدها وفي الاستعانة بها في هذا الامر الخطر تعريض لتلفها
وفي الثاني ما فيه من الخطر وان جاز للمكاتب السفر بغير اذن سيده على ان الطبلاوي رحمه الله قيد جواز سفره
بغير اذن سيده بسفر لا خطر فيه بحال لانه يمنع من التصرف في ماله اذا كان فيه خطر فالتصرف في بدنه بالسفر
الخطر أولى بالمنع فراجع اه سم (قوله وفي معنى العبيد الخ) في هذا الصنيع غاية الحسن والاطف حيث
جعل المدنين والولاء مع الغريم والوالد في معنى العبيد وجعل الزوجة مع زوجها في معنى المراهقين مع
وليها والمراد بالولد البالغ ثلاثين سنة كقول المتن وبمراهقين والمراد بمالك أمرهن الا زواج كما صرح به مر
في شرحه تأمل (قوله من الامام وغيره) قال في شرح الروض محلها في الغير اذا كان مسلماً اما الكافر فلا يجوز
له تبديل يرجع فيه الى رأي الامام لاحتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون اه سم على جج اه ع ش
على مر ويتأمل قوله قد يخون فان الصورة انه يدفع الالهة له مسلم الخارج للغزو وأبن الخيانة في هذه

(بذل أهبة) من سلاح وغير من ماله أو من بيت المال في حق الإمام لخبر الصحيحين من جهاز تلز باقة غزاؤ كرا الامن والمقاومة في الا كتر اموالك الامر في المراهقين وغير الامام في بذل الاهبة من زيادتي (وكره) لغاز (قتل قريب) له من الكفار لما قيل من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرم أشد) كراهة من قتل غيره لان المحرم أعظم من غيره ١٩٤ (الا ان يسب الله) تعالى (أو نبيه) صلى الله عليه وسلم بان يذكره بسوء فلا يكره قتله

تقدما لحق الله تعالى وحق فيه وتعبيري بذلك أعم من قوله الا ان يسب الله أو رسوله (وجاز قتل صبي ومجنون ومن به رق وأنتى ونحتى قاتلوا) فان لم يقاتلوا حرم قتلهم لانهم في خبر الصحيحين عن قتل النساء والصبيان والحق المجنون ومن به رق والنحتى بهم ملو على هذا يحمل اطلاق الاصل حرمة قتلهم وكالقتال السب للسلام أو المسلم من وذكر من به رق من زيادتي (و) جاز قتل (غيرهم) ولوراهبا وأجيرا وشيخا وأعمى وزمنا وان لم يكن فيهم قتال ولا رأى لعموم قوله تعالى اقاتلوا المشركين (لا الرسل) فلا يجوز قتلهم لجريان السنة بذلك وهذا من زيادتي (و) جاز (حصار كفار) في بلاد وقلاع وغيرهما) وقتلهم بما يعم لا يحرم مكة) كارسال ماء عليهم ورهيم بنار ومنجنيق (وتبييتهم في غفلة) أى الاغارة عليهم ليل (وان كان فيهم مسلم) أو ذرار بهم قال تعالى وخسذوهم واحصروهم وحاصرو رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف واهل الشيطان ونصب

الحالة تأمل (قوله من ماله) أى في حق الامام وغيره فتوجه في حق الامام خاص ببيت المال ولذلك أعاد من الجارة (قوله وكره قتل قريب) أى كره تنزيهاه شرح مر (قوله وقتل قريب محرم أشد) فان كل المحرم غير قريب قال ابن النقيب لم أر من ذكر فيه المنع وظاهر كلامهم انه لا كراهة في قتله اه حل (قوله أو نبيه) أى وان اختلف في نبوته كلقمان الحكيم ومير يربث عمران اه ع ش على مر (قوله وجاز قتل صبي الخ) عدل عن قول أصله وحل الى قوله وجاز للفرق بينهما من حيث ان الجائر جنس الواجب في صدقه ولا كذلك الحلال كما تقدم بالهامش أول كتاب الجنائيات اه شورى (قوله قاتلوا) أى ماداموا يقاتلون فان تركوا القتال تركوا اه حل (قوله والحق المجنون) بالجرعة اعلى قوله لانه كذا ضيب عليه اه شورى (قوله وكالقتال السب) أى من المرأة والنكتى دون الصبي والمجنون كما يدل عليه كلامه في شرح الروض اه حل ومثله شرح مر (قوله السب الاسلام) هل يشترط قتلهم في هذه الحالة ماداموا مصرين على السب بخلاف ما اذا اعرضوا عنه كما أنهم اذا قاتلوا وقتلوا مقبلين لا مديرين فليتأمل اه سم (قوله ولوراهبا) هذه الغاية للرد وعبرة أصله ويحل قتل راهب وأجير وشيخ وأعمى وزمنا لا قتال فيهم ولا رأى في الاظهر انتهت والثاني أى مقابل الاظهر لا يحل قتلهم لانهم لا يقاتلون انتهت والراهب هو عابد النصرى وقوله وأجير أى من استأجروه على قتالنا واستأجروه لقتالهم ثم انضم اليهم نعم يحرم قتل الرسل منهم البنا اه قل على المحلى (قوله لا الرسل فلا يجوز قتلهم) أى حيث اقتصر واعلى مجرد تبليغ الخبر فان حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب المسلمين جاز قتلهم اه ع ش على مر (قوله وتبييتهم في غفلة) أى ولو في حرم مكة كما هو قضية صنيعه وقوله وان كان فيهم مسلم تعميم في كل من المسائل الثلاث أى قوله وجاز حصار كفار الخ كما صرح به مر في شرحه ولا فرق بين ان تدعو الى الحصار والقتل بما يعم والتبييت ضرورة أولا كما صرح به مر في شرحه أيضا وهذا التعميم مع قوله وان كان فيهم مسلم أو ذرار بهم لا يخالف قوله الا ان دعيت اليه ضرورة لان ما هنا مفروض فيما اذا لم يتروا بالمسلم ولا بالذرى فلم تحقق اصابته ولا اصابته وما سياتى مفروض فيما اذا تروا بهم أو به فاصابته محققة فاشترط ان يكون هناك ضرورة (قوله وان كان فيهم مسلم) وان علم قتله بذلك لكن يجب توقيه ما أمكن ويكره ذلك حيث لم يضطر اليه تعززا من ايداء المسلم ومثله في ذلك الذى ولا ضمان في قتله لان الفرض انه لم يعلم عينه اه حل (قوله أى بنسائهم وصبيانهم ومجانينهم) لعل اطلاق الذرية على ما ذكر اصطلاح الفقهاء خاص بهذا الباب والا فالتى تقدم لهم في الوقف قصر ما على الفروع ولو بالغين عقلاء ولو أولاد بنات وكذلك مقتضى اللغة وطبق ما تقدم في الوقف وفي المصباح وذرية الر جل ولله وضم المزال أشهر من كسر هاقيل من الذر وهو صغار النمل لان الله تعالى آخر جهنم من ظهار أبيهم كالذر وأشهدهم على أنفسهم وقيل من الذر وهو التفريق لان الله تعالى ذرهم في الارض أى نشرهم وفرقهم وقيل من ذر الله الخلق لكن ترك الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال والجمع ذر يذو ذرى بالتثنية والتخفيف وكذلك كل جمع منقلب يجوز تخفيفه كالعذارى والسرارى والعوالى وتكون الذرية واحدا وجمعا (قوله وكذا بخنائهم) هذا ربما يفيد ان الخنائى أى البالغين ليسوا من الذرارى كالعبيد ورواقه قوله الا ان ترق ذرارى كفار وخنائاهم وعبيدهم اه حل (قوله فلا يجوز حصارهم الخ) ومعنا ان محل ذلك عند عدم الاضطرار له والاجازاه شرح مر (قوله أو باذى محترم) ويضمن بالدية والكفارة ان علم وأمكن توقيه اه شرح مر (قوله

عليهم التحنيق رواه البيهقي وفس به ما في معناه مما يعم الاهلاك به وخرج زيادتي لا يحرم مكتمالو كاتوا به فلا يجوز حصارهم عن ولا قتلهم بما يعم (و) جاز (رى) كفار (مترسين في قتال بذرار بهم) بتشديد الباء وتخفيفها أى نسائهم وصبيانهم ومجانينهم وكذا بخنائاهم وعبيدهم) أو باذى محترم) كسلم وذى (ان دعيت اليه) فيهما (ضرورة) بان كانوا بحيث لو تركوا غلبونا كما يجوز نصب التحنيق على القلع وقوان

كان يصيبهم ولا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد أو حيلة على استبقاء القلاع لهم وفي ذلك فساد عظيم ولان مفسدة الاعراض أكثر من مفسدة الاقدام ولا يعد احتمال قتل طائفة للدفع عن بيضة الاسلام ومراعاة الكليات وتقصيد قتل المشركين وتنويع المحترمين بحسب الامكان فان لم تدع اليه فيهما ضرر ولم يجز رميهم لانه يؤدي الى قتلهم بلا ضرورة وقد نهينا عن قتلهم ورجح في الروضة في الاولى جواز رميهم وعليه يفرق بينهما وبين الثانية بان الاذى المحترم يحقون الدم لحرمه الدين والعهد فلم يجز ١٩٥ رميهم بلا ضرورة والفرار يحقوا الحق القاتلين فجاز رميهم بلا ضرورة

عن بيضة الاسلام) اي جماعته سمو بذلك لان عقيدتهم بيضاء وقوله ومراعاة الكليات عطف تفسير اه عزري أي ما يتعلق بالصالح العامة لجميع المسلمين اه ع ش وفي المختار وبيضة كل شيء حوزته وبيضة القوم ساحتهم (قوله ورجح في الروضة الخ) اعتمدته في شرحه (قوله لحرمه الدين) أي في المسلم والعهد أي في الذي (قوله وحرم انصراف من لزم جهاد) أي لزمه دائما وأبدا فلا يرد ما لو دخل البلد لنا حيث ينبغي على من هو اولو عبدا أو امرأة اه حل مع انه لا يحرم عليهم الانصراف (قوله أيضا وحرم انصراف من لزمه الخ) أي بعلملاقته وان غلب على ظنه قتله لو ثبت خروج بالصف فالو لقي مسلم كافرا بن فطلبهما أو طلباه فلا يحرم عليه الفرار لان فرض الثبات انما هو في الجماعة وقضية ذلك انه لو لقي مسلما أربعة كفار جاز لهما الفرار لانهم ما غير جماعة ويحتمل أن يراد بالجماعة ما مر في صلاتها فيدخل في ذلك المسلمان ويجوز لاهل بلدة قصدهم الكفار التحصن منهم لان الأثم منوط بمن فر بعد لقائهم ولو ذهب سلاحه وأمكنه الرمي باجبار امتنع الانصراف وكذا لو مات مكره به وأمكنه راجلا والمعنى في وجوب الثبات مع المقاومة ان المسلم يقاتل على احدى الحسينين اما ان يقتل فيدخل الجنة أو يسلم فيفوز بالاجر والغنيمة والسكائر يقاتل على الفوز بالدنيا اه شرح مر (قوله عن مائتين) أي فيحرم انصرافهم عن مائتين الخ فهو متعلق بمعدوف وكذا يقال فيما يأتي وقوله واحد مثل الواحد الاثنان والثلاثة ونحو ذلك اه شورى وفي قل على المحلى مثل الواحد الاثنان والثلاثة لأكثر على المعتمد انتهى (قوله فان تكن منكم مائة الخ) دليل على ما قبل الغاية وهي قوله ولو زادوا على مئتين واستدل على الغاية بقوله مع النظر للمعنى وهو المقاومة اه (قوله والاية خبر بمعنى الامر) أي والالزم الخلف في خبره تعالى اه شرح مر (قوله وعليها يحمل الخ) أي على هذه الآية أي على ما دللت عليه من وجوب صبر مائتين الا ان لازم منه وجوب صبر واحد لاثنين فقوله فائتوا أي ان كانوا مئتيكم (قوله الا متحررا للقتال) أي متفلا عن محله ليمكن لا رفع منه أو أصون منه عن غور مج أو شمس أو عطش وقوله أو متحررا أي ذاهبا للقتال اه شرح مر وفي المختار يقال انحراف عنه وتحرف عدل ومال اه وفيه أيضا وانحاز عنه عدل وانحاز القوم من كوامر كرههم الى آخره انتهى وليس لنا عبادة يجب العزم عليها ولا يجب فعلها سوى الفار من الصف بقصد التحيز واذا تحيز اليها لا يلزمه القتال معها في الاصح اه مر اه شورى وعبارة شرح مر ولا يلزم تحقيق قصده بالر جوع للقتال اذا لا يجب قضاء الجهاد ومحل الكلام فيمن تحرف أو تحيز بقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود لما من جعله وسيلة لذلك فتشديد الأثم اذا لم تكن بخادعة الله في العزائم انتهت (قوله ليكن في موضع) في المختار كن احتق وبابه دخل ومنه الكمين في الحرب اه وفيه أيضا هجم على الشيء بغتة من باب دخل وهجم غيره يتعدى ويلزم انتهى (قوله يستجيبها) أي يستنصر بها على العدو (قوله ولو بعدة) والوجه ضبط البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيمم أخذ من ضبط القرية بعد الغوث ولو حصل بتحيزه كسر قلوب الجيش امتنع ولا يشترط لاله ان يستشعر عجزا يحوجه الى استجداد وان ذهب جمع الى اشتراطه واعتمده ابن الرفعة اه شرح مر (قوله وشارك الجيش) وصدق بيمينه في قصد التحرف أو التحيز وان لم يعودا الا بعد انقضاء القتال اه شرح مر (قوله ما لم يعدا) المراد بالبعد ان يكون بحيث لا يدركهما الغوث عند الاستغاثة

وتعبيري بما ذكر أعظم من تعبيره بالنساء والصبيان والمسلمين (وحرم انصراف من لزمه جهاد عن صفان قاومناهم) وان زادوا على مئتين كائنا اقربا عن مائتين واحد ضعفاء الآية فان تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين مع النظر للمعنى والآية تحريم معنى الامر أي لتصبر مائة مائتين وعليها يحمل قوله تعالى اذا القيمت قة فائتوا وخرج من يادني من لزمه جهاد من لم يلزمه كريض وامر اقربا بالصف مالوا في مسلم مشركين فانه يجوز انصرافه عنهما وان طلبهما ولم يطلباهما بما بعده ما اذا لم تقاومهم وان لم يزيدوا على مئتين فيجوز الانصراف كائنة ضعفاء عن مائتين الا واحد اقربا فتعبيري بالمقاومة وعدمها أولى من تعبيره بزيادة يادنيهم على مئتين وعدمها (الا متحررا للقتال) كن ينصرف ليكن في موضع ويهجم أو ينصرف من مضيق ليتبعه العدو الى متسع سهل للقتال (أو متحررا الى قبسة

يستجدهما ولو بعدة) طيلة أو كثيرة فيجوز انصرافه لقوله تعالى الا متحررا الى آخره (وشارك) أي المتحرف والتحيز (ما لم يعدا الجيش فيما غنم بعد مغارقه) كما يشاركه فيما غنمه قبلها بجمع بقاء نصرتهما ونجدهما كسرية قريبة تشارك الجيش فيما غنمه بخلافهما اذا بعدا القوات النصره ومنهم من أطلق ان المتحرف يشارك في كل على من لم يعد ولم يغربوا الجاسوس اذا بعثه الامام لينظر عددا المتكررين وينقل أخبارهم يشارك الجيش فيما غنم في غنيته لانه كان في مصلحة لظاهر بنفسه أكثر من الثبات في الصف وذ كرم مشاركة المتحرف فيما ذكر من زيادة في إطلاق النص عدم

المشاركة محمول على من بعد أو غاب (ويجوز بلا كره) وتنب (لقوى) بأن عرف قوته من نفسه (أذن له الإمام) ولو مثابه (مبارزة) لكافر لم يطلبها لاقتراره صلى الله عليه وسلم عليها وهي ظهور اثنين من الصنفين للقتال من البرور وهو الظهور (فإن طلبها كافر حنثه) أي لقوى المأذونه للامرين في خبر أبي داود ولأن في تركها حثت ١٩٦ اضعا فالنا وتقرية لهم (والا) بأن لم يطلبها أو طلبها وكان المبارز مناضعا فيهما وإن أذن له

الإمام أو كان قويا فيهما ولم يأذنه الإمام (كرهت) أما في الأولين فلان الضعيف قد يحصل لثابه ضعف وأما في الأخيرين فلان للإمام نظرا في تعيين الإبطال وذکر الكراهة من زيادتي (وجاز) لنا (اتلاف لغير حيوان من أموالهم) كبناء وشجر وان ظن حصوله لنا مغايظة لهم لقوله تعالى ولا يطؤون موطئا يغيظ الكفار الآية ولقوله يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين ولغير الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قطع نخيل بني النضير وحق عليهم بيوتهم فأنزل الله عليه ما قطعتم من لينة الآية (فإن ظن حصوله لنا كره) اتلافه هو أولى من تعبيره بنسب تركه حفظا لحق الغائبين ولا يحرم للمسلم (وحرم) اتلاف (لحيوان محترم) لحرمة والنهي عن ذبح الحيوان لغير مأكله (الا لحاجة) كغيل يقاتلون عليها فيجوز اتلافها لدفعهم أو لظفر بهم كيجوز قتل الذراري عند التمس بهم بل أولى وكشي غنما من خضار جوعه اليهم وضرره لنا فيجوز اتلافه دفعا لضرره ما غلب المصالح كالحية يرفيعوز بل يس

وبالقرب ان يدركهم الغوث اه زى (قوله ويجوز بلا كره الخ) نعم تحرم المبارزة على فرع ومدين ورفيق لم يؤذن لهم في خصوصها وهي مأخوذة من البرور وهو الظهور بأن يظهر اثنان مثلا كل واحد من صنف للقتال بين الصنفين مثلا والحاصل انه اتباع لقوى أذن له الإمام ولم يطلبها الكافر منه وتس له ان طلبها وتكره في غير ذلك لثبوت مقدم ما تحرم فيه اه قل على المحلى (قوله لا قراره صلى الله عليه وسلم عليها) انظر في أي موطن كان ذلك وذکر في شرح الروض ان عبد الله بن رواحة وابنا عفراء برزوا يوم بدر اه حل وفي المواهب في غزوة بدر ما نصه وبنو رسول الله صلى الله عليه وسلم عريش فكان فيه ثم خرج عتبة بن ربيعة بن أخيه شيبة بن ربيعة وابنه الوليد بن عتبة ودعا إلى المبارزة فخرج اليه فتيقن من الانتصار وهم عوف ومعاذ ابنا الحارث وأمهما عفراء وعبد الله بن رواحة فقالوا من أنتم قالوا رهط من الانصار قالوا ما لنا بكم من حاجة انما نريد قومنا ثم نادى منادى قريش يا محمد اخرج لنا كفاء فلما سمعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم يا عبيدة بن الحارث قم يا حزمة قم يا علي فلما قاموا ودنوا منهم قالوا من أنتم فسموا اليهم قالوا نعم كفاء كرام فبارز عبيدة فوكلن أسن القوم عتبة بن ربيعة وبارز حزمة شيبة بن ربيعة وبارز علي الوليد بن عتبة فقتل علي الوليد بن عتبة هكذا ذكره ابن ابي حنيفة اه وقوله في تعيين الإبطال في المختار والبطل الشجاع والمرأة بطل الرجل من باب سهل وظرف أي صار شجاعا (قوله قطع نخيل بني النضير) أي في السنة الثالثة من الهجرة وكان فيها أيضا أحد ثم بدر الصغرى وكان في الثانية قبلها بدر الكبرى اه شوري وحاصله ان ما قطعوه حرقه من نخيلهم ست نخلات وقيل نخلتان وكن المقطوع والحرق الينتهوي ما عدا العجوة والتمر من أنواع النخل اه مواهب وفي شرحها وقيل اللينة كرائم النخل وقيل كل الأشجار لينةا وأنواع نخل المدينة مائة وعشرون نوعا وفي المصباح اللينة النخلة وقيل الدقل يفتحان أي ردي التمر اه (قوله فإن ظن حصوله لنا الخ) هذا كله اذا لم تقم الدار اما اذا غنمناها حرم ذلك اه حل وفي قل على المحلى نعم ان فتحنا بلادهم صلحنا على انهم لنا أولهم أو قهرنا ولم نفتح اليها حرم اتلافها اه (قوله لغير مأكله) مصدر ميمي مضاف للضمير بمعنى الاكل اه ع ش (قوله وكشي غنما الخ) عبارة أصله مع شرح حر ويجوز اتلاف الحيوان المحترم بغير ذبح يجوز أكله حفظا لحرمة روحه لا ما يقاتلون عليه أو غنما من خضار جوعه اليهم وضرره لنا فيجوز اتلافه اما اذا خضار جوعه فقط فلا يجوز اتلافه بل يذبح للاكل اه (قوله بل يسن اتلافه مطلقا) أي سواء حصل منه ضرر أم لا اه ع ش والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في حكم الاسر) أي في حكم ما ثبت للاسير بعد الاسر اه ع ش وقوله وما يؤخذ من أهل الحرب أي وما يذکر مع ذلك من قوله ولغنائم تبسط الخ اه شيخنا (قوله ترقذاري كفار) أي نسأؤهم وصبيانهم ولو كانت النساء حاملات بمسلم أو غير كليات والمراد غير المرتدات اه قل على المحلى وذراري بالتخفيف والتشديد وراؤه الأولى مقنعة اه شيخنا (قوله ولو مسلمين) أي أو مرتدين اه شرح حر وهذا غاية في العبيد (قوله بالتهر) أي بقصد الملك على ما قبله الإمام وقال لا بد من وارثه حر أي لان الدار دار اباحة بخلاف ما لو كان بدارا لاسلام بلان لانه دار انصاف اه سم (قوله أيضا بالتهر) أي وان كان القاهر عبد القاهر ورفيع الرق عن القاهر أو كان القاهر بعض المتهور فممنوع عليه بيعه لعنفه عليه كذا في الروض وغيره زاد في العباب بل نجبه ان لا يملكه لانه ليس بعتق بخلاف الشراء اه سم (قوله أي يصرون بالاسر ارقاء لنا) ولو قتل قن أو أنتى مسلما ورأى الإمام قتلها مصلحتا وتغيرا عن قتل المسلم جاز كذا كره

اتلافه مطلقا * (فصل) في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب * (ترقد ذراري كفار) وخنائهم (وعبيدهم) ولو مسلمين (بأسر) كافر قبيح متهور لم يجز بالتهر أي يصرون بالاسر ارقاء لنا يكرهون كسائر وال الغنيمة التي لا لاهل والباقي للغنائم لانه صلى

الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد برفق العبيد استمراره ١٩٧ لا تجده ومثلهم فيما ذكر البعضون تظلي الحقن الدم

ودخل في الذراري زوجة المسلم

والذي الحر يستوالعتيق الصغير والمجنون الذي فيرقون بالاسر ككفي زوجة من أسلم والمراد بزوجة الذي زوجته التي لم تدخل تحت قدرتنا حين عقد النكاح وما ذكرته في زوجة المسلم هو مقتضى ما في الروض وأصلها واعتمده البلقيني وغيره وخالف الأصل فصحح عدم جواز أسرها مع تصحيحه جواز في زوجة من أسلم (ويجعل الإمام في أسير (كامل) يلوغ وعقل وذكورة وحريه (ولو عتيق ذي الاحظ) للإسلام والمسلمين (من) أربع نصال (قتل) بضرب الرقبة (ومن) بتخليته (وقداه بأسري) منلو كذا من أهل النمة فيما يظهر فن اقتصر على قوله مناجري على الغالب (أو مال وارفاق) ولولوثنى أو عسري أو بعض شخص لا اتباع ويكون مال الفداء ورقابهم إذا رقاوا كسائر أموال الغنمة ويجوز فداء مشرك بغير أسير أو أكثر ومشركين بغير (فان خفي) عليه الاحظ في الحال (جسه حتى يظهر) له الاحظ في فعله (واسلام) كافر بعد أسره يعصم دمه من القتل لخبر الصبيح امرت ان أقاتل الناس حتى

بعضهم فلا يعارضه قولهم لا تؤد على الحربى لما في قتله من تقويت حق الغنائم اه شرح مر * (تنبيه) * من قتل اسيرا بعد اختيار قتله فلا تنس عليه أو قبله عز فقط أو بعد اختياره رقتلته فبئس غنيمته أو بعد المن عليه لزمه ديتة لورثته ان قتله قبل بلوغ مأمته والافهدر أو بعد الفداء فعليه ديتة غنيمته ان لم يكن قبض الامام فداءه والا لزم ديتة لورثته ان لم يبلغ مأمته والافهدر اه قل على الحلى (قوله والمراد برفق العبيد الخ) هذا علم من قوله أولاً أى يصبرون الخ فلو عسر بالفداء كان أولى وقد يقال آخره والالتباسه على انه لا يلزم من صبر ورثتهم أرقاء لنادوام الرق لما قيل انه يزول عنهم الرق الذي كان بهم ويخلفه رق آخر لنا اه ع ش وقوله ومثلهم أى بالنسبة لبعض الرقيق فيسترقونهم وأما البعض الحر فيختير فيه الامام بغير القتل كما سيذكره بقوله أو لبعض شخص الخ اه شيخنا (قوله ككفي زوجة من أسلم) سيد كرها المتن بقوله لاز وجته التي لم تدخل تحت قدرتنا بأن حدثت بعده أو كانت موجودة حيث ذلك لكنها خارجة عن طاعتنا اه ج وأشار بذلك الى دفع ما يقال ان كاذم الاضحاب هنا يخالف كلامهم في ان الحربى اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق اه رى ومحصله ان عقد الجزية انما يعصم زوجته اذا كانت موجودة عند عقد الجزية وكانت تحت قبضتنا والاقلا يعصمها وبعبارة الرشيدى مراده بهذا الجواب عما استشكل به ما هنا على ما في الجزية ان الحربى اذا عقدت له الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وحاصل الجواب ان المراد ثم الزوجة الموجودة حين العقد وهنا الحادثة بعده أو ان المراد ثم الزوجة الداخلة تحت القدرة حين العقد وهنا الخارجة عنها حيثئذ انتهت (قوله مع تصحيحه جوازه الخ) والفرق بينهما ان زوجة من أسلم تنسب الى قصير بتخليتها عنه بخلاف زوجة المسلم اه عزيزى ويفرق أيضاً بان الاسلام الاصلى أقوى من الطارىء والشارح لا يفرق بينهما والاعتماد ما سلكه الاصل اه صل (قوله الاحظ للإسلام والمسلمين) لان حظ المسلمين ما يعود عليهم من الغنائم وحفظ مذهبهم في الاسترقاق والفداء حظ للمسلمين وفي المن حظ للإسلام اه شورى وبعبارة ع ش قوله الاحظ للإسلام والمسلمين يريدانه لا يضمن نظره الى الامرين بولك ان تقول أحدهما يفتنى عن الآخر وفيه نظر اه عميرة اه سم انتهت (قوله من أربع نصال) هل تثبت الأربع في يهودى تنصر أو بالعكس ثم بلغناه المأمن ثم أسرناه أولاً لانه لا يقبل منه الا الاسلام فيختير الامام بين قتله وارقاقه ثم ان لم يسلم قتل رقيقا فيه نظر واعتمد مر هذا الثانى فليتأمل اه سم (قوله بضرب الرقبة) أى لا يغيره من نحو تغريق أو غشيل اه سم وشرح مر وع ش عليه (قوله بتخليته سيده) أى بلامقابل اه شرح مر (قوله وقداه) بفتح الفاصع القصر وبكسر هاء المع المديقال أفدى أخذ مالاً وأعطى رجلاً وفادى أعطى رجلاً وأخذ رجلاً وفدى أعطى مالاً وأخذ رجلاً وفى الصحاح الفداء اذا كسر بعد ويقصر واذا فتح فهو مقصور اه شورى (قوله أو بعض شخص) أى سواء كان البعض الاخر رقيقاً أم حراً فانه ان يعمد الى شخص حر ويضرب الرق على بعضه ولا يسرى الرق لبعضه الاخر على المعتد اه شيخنا (قوله جسه) انظر نطقه في مدة الحبس هل هي من بيت المال أو من الغنمة بحث بعضهم بعد التوقف ان من الغنمة وقوله حتى يظهر له الاحظ أى بامارات تعيين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير اه ع ش على مر (قوله يعصم دمه) لم يذكر هنا ماله لانه لا يعصم اذا اختار الامام رقه ولا صغار اولاده للعالم باسلامهم تبعاله ولو كانوا ابداء الحرب أو ارقاء اه مر أى انما اقتصر المتن على الدم وسكت عن المال والاولاد لان الاولاد يعصمون باسلامه لا سلامهم تبعاولان في المال تصيلاً وهو انه ان اختار الامام رقه لا يعصم ولا يعصم اه (قوله الابحقتها) ومن حق الاموال ان غنيمتها استحقها الغنائمون قبل صدور الاسلام هذا ولا يشك على ذلك قوله في الحديث وأموالهم اه غير فوقه تعرض له الزركشى فقال وأما قوله صلى الله عليه وسلم فاذا قالوها

يشهدوا ان لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم الابحقتها (والخيار) باق (في الباقي) كما ان من عجز عن الاعتناق في كفارة اليمين يبقى خياره في الباقي فان كان اسلامه بعد اختيار الامام خصله غير القتل

تعين (لكن انما يفتدى من له) في قومه (عز) ١٩٨ ولو بعشيرة (يسلم به) دينلو نفسا وهذا من زيادتي (وقبله) أي واسلامه قبل اسره (يعصم

دمه وماله) الخبر السابق
(وفرعه الحر الصغير أو المجنون)
عن الصبي ويحكم باسلامه
(تبعه) والتقييد بالحر مع
ذكر المجنون من زيادتي
وخرج بالحر المذكور ضده
فلا يعصمه اسلام أبيه من
السي (لا زوجته) فلا
يعصمه من السي بخلاف
عتيقه لان الولاء الزم من
النكاح لانه لا يقبل الرق
بخلاف النكاح (فان رقت)
بان سييت ولو بعد الدخول
(انقطع نكاحه) حال الامتناع
امساك الامة الكافرة
للنكاح كاعتناع ابتداء
نكاحها وفي تعبير الاصل
باسترققت تسمع فان ترق
بنفس السي كالم (كسي
زوجة حرة أو زوج حر ورق)
بسيه أو بارفاقه فانه ينقطع به
النكاح لحدوث الرق وبذلك
علم ان نكاحهما ينقطع فيما
لوسيلوا كآخرين وفيه لو
كان أحدهما حرا والاخر
رققا ورق الزوج بماسر
سواء أسيا أم أحدهما وكان
المسي حرا وان أوهم كلام
الاصل خلافه وانه لا ينقطع
فيما لو كانا رقيقين سواء أسيا
أم أحدهما اذ لم يحدث رق
وانما اتفق الملك من شخص
الى آخر وذلك لا يقطع النكاح
كالبيع والهبة والتقييد بالرق
الحاصل بالرق الزوج
الكامل من زيادتي (ولا يرق

عصموا في دماءهم وأموالهم فمعه ول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يحقها ومن حقها ان مال المقدور
عليه بعد الاسر غنيمه اه ابن قاسم (قوله تعينت) ظاهره ولو كانت الخصلة ارقا فاعبارة مر فم
ان كان اختار قبل اسلامه المن أو الفداء تعين لكن عبارة حج أو بعد اختيار المن أو الفداء أو الرق تعين
انتهت (قوله لكن انما يفتدى) أي أو عن فذل الفداء المن في هذا الشرط بل أولى ومحل هذا الاشتراط فيمن
أراد الاقامة بدار الحرب كما هو ظاهر اه ع ش (قوله وقيله يعصم دمه) أي نفسه عن كل ما من من
الحصال اه مر أي فليس المراد امتناع القتل قط وحينئذ فالمراد بالدم هنا غير المتقدم فيمن أسلم بعد
الاسر تأمل اه طبلأوى وقوله وماله أي جيعه بدارنا وبدارهم ويوجع مع عدم دخول ما في دار الحرب
في الامان كما سيأتي بان الاسلام أقوى من الامان وفاقا لمز الا أن يوجد قتل بخلافه اه سم على المنهج
اه ع ش على مر (قوله وفرعه الحر الصغير) أي وان سفل وكان الاقرب حيا كافرا اه شرح
مر (قوله لا زوجته) والفرق بين عصمة زوجته فيما لو بذل الجزية وعدمها فيما لو أسلم ان ما يستقل به الانسان
كالاسلام لا يجعل فيه تابع بخلاف ما لا يستقل به كعقد الجزية اه سل (قوله فلا يعصمهم من السي)
وحيث يقال لنا امرأة في دار الحرب يجوز سيها دون حملها اه سم (قوله ولو بعد الدخول) هذه الغاية للرد
وعبارة أصله مع شرح مر وقيل ان كان أمرها بعد دخول انتظرت العدة فلعلها تعتق فيها قيدوم النكاح
كالردمور دبان الرق نقص ذاتي ينافي النكاح فاشبه الرضاع انتهت (قوله لا امتناع امساك الامة الكافرة) لا يقال
يجوز أن تكون أسلمت قبل السي لانا نقول فرض الكلام انما رقت بالسي ولا ترق الا وهي كافرة لانها لو أسلمت
قبله امتنع فيها جميع الحصال كالذكر (قوله كسي زوجته حرة) أي سواء سي هو أولا وقوله أو زوج حر
أي سواء سييت هي أم لا لكن انقطاع النكاح في سيها وحدها ظاهر لعله المذكور فو أما سيها معا وهو
وحده فلا يظهر وجه لا ينقطع النكاح بمجرد حدوث الرق فيهما أو فيه لا يتج ذلك تأمل (قوله أو زوج حر
ورق) أي فانه ينقطع به النكاح وانظر ما وجه ذلك فان غاية أمره انه رقيق والرقيق لا يعتنع عليه نكاح الامة
وقول الشارح لحدوث الرق لا يتج المطلوب اه خضر الشوبري وانظر لورق بعضه هل ينقطع النكاح لحدوث
الرق في البعض قال الطب بختانم اه سم (قوله بسيه) أي ان كان صغيرا أو مجنونا وقوله أو بارفاقه
أي ان كان بالغاعا فلا فأن من عليه أو فدى استمر نكاحه كما قاله زى انتهى (قوله وبذلك علم) أي بكلام
المتن بالنظر الى عموميه فان قوله كسي زوجته أي سواء سي الزوج أم لا وقوله أو زوج حرا أي سواء سييت
الزوجة أم لا وقوله وانه لا ينقطع الخ هذا علم من مفهوم المتن (قوله ورق الزوج بماسر) أي بسيه أو بارفاقه
وانظر التقييد برقمه مع ان رق الزوج بان كانت هي الحرة سييت وحدها أو معه كذلك كما هو ظاهر اه سم
وقد يقال احتراز به عما لو فدى اه ع ش (قوله فيما لو كانا رقيقين) أي أو كان الرقيق أحدهما وسي
وحده تأمل (قوله ولا يرق عتيق مسلم) أي بان كان مسلحا حين أسره العتيق ولو كان كافرا قبل ذلك اه مر
وعوميه شامل لما لو كان كافرا حال الاعتناق ثم أسلم قبل الاسر وبه صرح سم حيث قال قوله عتيق مسلم أي
ولو كان السيد حال الاعتناق كافرا ثم أسلم اه وهذا الكلام صحيح في حد ذاته ومجمله ان المسلم في كلام المتن شامل
للمسلم اصالة ومن تحدد اسلامه الذي يعبر عنه بمن أسلم لكن هذا بعيد مع قول الشارح كافي عتيق من أسلم
فقتضاه ان المسلم في المتن هو الاصل تأمل (قوله أيضا ولا يرق عتيق مسلم) أي لما فيه من قطع الولاء عليه وخرج
بالرق غير من بقية الحصال فلا يمنع منه اه شيخنا (قوله عتيق مسلم) شامل للصغير ولعل هذا وجه الاولوية
اه سم أي لان الارفاق خاص بالبالغ العاقل فيفهم من كلام الاصل ان الصغير لا يرق بالاسر وليس كذلك
تأمل (قوله واذا رق وعليه دين الخ) صورا المقام ستة لانه اذا رق من عليه الدين اما أن يكون دينه لمسلم أو ذمي

عتيق مسلم) كافي عتيق من أسلم وتعبيري يرق أولى من اقتصاره على الارفاق (واذا رق) الحر بي (وعليه دين لغير حر بي) كالم
وذمي (لم يستعفا) اذ لم يوجدهما يقتضي اسقاطه

(فيه من ماله ان غنم بذرقة) وان زال عنه ملكه بالرق فيا بالرق على الموت فان غنم قبل رقه أو مع لم يقض منه فان لم يكن له مال اولم يقض منه
بقي في ذمته الى ان يعتق فيطالب به وخرج بز يادني لغير حربي الحربي كدين حربي ١٩٩ على مثله ورق من عليه الدين بل أو رب الدين فيسقط

ولو رق رب الدين وهو على
غير حربي لم يسقط (ولو كان
لحربي على مثله دين معلوضه)
كبيع وقرض (ثم عصم
أحدهما) بإسلام أو امان مع
الآخر أو دونه (لم يسقط)
لالتزامه بعقد وخرج بالمعاوضة
دين الاتلاف ونحوه كالغصب
فيسقط لعدم التزامه ولان
سبب الدين ليس عقدا
يستدام ولا يتقيد بعصمة
المتلف وتقييد الروضة
كاملها به لبيان محل الخلاف
وكالحربي مع مثله اذا عصم
أحدهما الحربي مع المعصوم
اذا عصم الحربي في حكمي
المعاوضه والاتلاف وتعبيري
بما ذكر اولي من قسوله ولو
اقتضى حربي من حربي الى
آخره (وما أخذ منهم) أي من
أهل الحرب (بلا رضا) من
عقار او غيره بسرقة أو غيرها
(غنيمه) خلسة الا السلب
خسها لاهله والباقي لا أخذ
تزيلا لنحوه دارهم وتقريره
بنفس منزله القتال والمراد
بالعقار العقار المملوك اذ
المساكن لا يملك كونه فكيف
يتملك عليهم صرح به
البرجاني والاطلاقي لما ذكر
أولي من تقييده بأخذ من
دار الحربي (وكذا ما وجد
كقطعة) مما يظن انه لهم فهو
غنيمه لذلك (فان امكن كونه

أوحربي واذارق من له الدين اما ان يكون من عليه الدين مسلما أو ذميا أو حريبا واذكر المتن صورتين بالنطوق
وأربعة بالمفهوم أشار الشارح الى اثنين منها بقوله وخرج بز يادني الى قوله فيسقط والى اثنين بقوله ولو رق رب
الدين الخ وفي قل على المحلى فالجواب انه لا يسقط الا دين حربي على مثله بارفاق أحدهما اه (قوله فيقضي
من ماله ان غنم بذرقة) قال الناصري وأورد البلقيني ما اذا لم يقض ماله أصلا بل عتق وأخذ قال فيقضي منه الدين
المذكور قال ولم أر من تعرض لذلك وهو متعين قال أبو زرعة وهو واضح لا يحتاج لاستدراك لانهم اتفموا
على ما اذا تراجعت أرباب الدين والغنيمه فاذا كان الدين لا يسقط وماله بيده كيف لا يقضي منه اه اه سم (قوله
أولم يقض منه) بان غنم قبل الرق أو معه وكذا بعدم منع الامام التوفيق منه على ما يشمله ظاهر العبارة تأمل
(قوله ولو رق رب الدين وهو على غير حربي لم يسقط) والوجه انه بطالب به الامام كوداته لانه غنيمه اه من
شرح مر وقوله لانه غنيمه فيه نظر لعدم انطباق حد الغنيمه عليه وعبارة التحفة التي يتجه في أعيان ماله
ان السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبه لا يستلزم ملكه بل القياس انها ملك لبيت المال كاللحال
الضائع اه رشدي وعبارة الشوري ثم الذي يتجه في دينه وأعيان ماله انها ملك لبيت المال نعم يتردد النظر
فيما اذا عتق ولم يأخذها الامام هل يكون أحق به ما أولا حقه فيه ما كل محتمل قاله في التحفة انتهت (قوله مع
الآخر) عدم السقوط في هذه ظاهر وكذا في قوله أو دونه ان كان الذي عصم هو من له الدين أما اذا كان الذي
عصم هو من عليه الدين فعدم السقوط في هذه الحالة غير ظاهر اذ مقتضاه ان ذمة المسلم أو الذي تكون مشغولة
بدين حربي ومعلوم ان الدين يجب قضاؤه فيقضي أنه يجب على المسلم أو الذي دفع الدين للحربي مع أن ما يبيده من
الاموال يجوز لكل من المسلم والذي أخذها فليتأمل ولعل فائدة بقاء دينه في هذه الحالة تظهر فيما اذا حصل
لحربي الدائن بعد ذلك عصمة فله المطالبة بدينه وأما ادام حربي فلا يظهر لبقاء دينه على كل من المسلم والذي
فائدة تأمل (قوله وما أخذ منهم الخ) أي والاخذ من مسلم فان كان ذميا فازبه ولا يشارك فيه اه
شيئا لقوله في تعريف الغنيمه نحو مال حصل لنا من كفار وعبارة أصله مع شرح مر والمال الذي أخذ
المسلمون من أهل الحرب ولم يكن مسلم غنيمه أما ما أخذ من ذمى أو أهل ذمة فانه مملوك لا أخذ انتهت وقوله أما ما
أخذ من ذمى أي سواء كان معنأ أو وحده دخل بلادهم بآمان أو غيره اه غش عليه واعلم انه كثير اختلاف
الناس في السراري والارقاء المجلوبين وحاصل الاصح عندنا ان من لم يعلم كونه من غنيمه لم يخمس يحل شراؤه
وسائر التصرفات فيه لاحتمال أن أسره البائع له أو لا حربي أو ذمى فانه لا تخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان
تحقق ان أخذ من مسلم فهو سرقة أو اختلاس لم يجز شراؤه الا على القول المرجوح انه لا تخمس فتول جمع
متقدمين ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السراري المجلوبة من الروم والهند والترك الا أن
ينصب من يقسم الغنائم ولا يجب تعيين حمله على ما علم ان الغنائم له المسلمون وان لم يسبق من أميرهم قبل
الاغتنام قوله من أخذ شيئا فهو له نعم الورع لم يرد الشراء ان يشتري ثانيا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم
التخمس والياس من معرفة مال كفا فيكون ملكا لبيت المال اه شرح مر وقوله من أخذ شيئا فهو له أي اذ
يقوله المذكور يكون كل من أخذ شيئا اختص به أي عند الأئمة الثلاثة لا عند الامام الشافعي الا في قول ضعيف له
خلاف لما لوهمه كلام الشارح اه رشدي (قوله فكيف يتملك عليهم) أي لاجل حصوله من جهتهم اه ع ش
فعلى تعاليتي ويصح أن تكون بمعنى عن (قوله أولي من تقييده الخ) أي لان أخذها لهم من دار ما ولا أمان لهم
كذلك اه شوري (قوله ولغانين تبسط) أي توسع سواء من له سهم أو رضى كظهر ظاهر اطلاق الشافعي
رحم الله والاصحاب واعنده البلقيني نعم دعواه تقييد ذلك بالمسلم فليس الذي ذلك مردود لان تعبير الشافعي

لمسلم بان كان ثم مسلم (وجب تعريضه) لعموم الامر بتعريف القطة ويعرفه فسنه الا ان يكون خيرا كسائر القطات وبعد تعريضه يكون غنيمه
(ولغانين) ولو أغنياه أو بغير اذن الامام (لان لهم بعد) أي بعد انقضاء الحرب (تبسط)

بالمسلمين نظراً للغالب لانه يرضخه والرضخ أعظم من الطعام وتعبيره بالغائبين يشمل من لا يرضخه من
المستأجرين للجهاد أي لما يتعلق بالجهاد اه شرح مر وقوله سواء من له سهم أو يرضخ هذا التعميم قصده
التقييد فخرج به من لا سهم له ولا يرضخ كالذي المستأجر للجهاد والمسلم المستأجر لما يتعلق به كخدمة الدواب فليس
لهم التبسط وقوله يشمل من لا يرضخه من المستأجرين للجهاد أي لما يتعلق بالجهاد كالخدمة أو لنفس الجهاد بان
كان ذمياً والمراد ان عبارته شاملة لذلك مع انه لا يتبسط كما أفهمه قوله السابق سواء من له سهم الخ اه ع ش
عليه (قوله على سبيل الاباحة لا التملك) أي فلا يجوز زيارتهم التصرف فيه بغير الاكل كالببيع وما يدل على انه
على سبيل الاباحة انه اذا فضل عنهم شيء به وصولهم للعمرة وجب عليهم رده كما سيأتي وبعبارة شرح مر
على سبيل الاباحة لا التملك فهو مقصور على انتفاعه كاضيف لا يتصرف فيما قدم اليه الا بالاكل كل نعم له تضييف
من له التبسط به واقراضه بمثله منه بل ويبيع المعلوم بمثله ولا ر باقية اذ ليس معاوضة حقيقة وانما هو تناول
الضيغان لقمة بلقمتين فاكثر ومطالبة بذلك من المغنم فقط ما لم يدخل دار الاسلام فان دخلها سقطت
المطالبة بغيره بخذمنه انه عند الطلب يجبر على الدفع اليه من المغنم وفائدته انه يصير أحق به ولا يقبل منه ملكه أي
لا يجوز للمقرض ان يقبل من المقرض أي يأخذ منه ملكه في مقابلة ما أقرضه من الغنيمه لان غير المملوك
لا يقابل بمملوك انتهت مع بعض زيادة وقوله واقراضه بمثله منه فلولم يتيسر للمقرض الرمن الغنيمه لم يطالب
ببدل فيما يظهر لان هذا ليس قرضاً حقيقياً اذ شرطه ملك المقرض وهو متلف هنا اه ع ش عليه (قوله
بدارحرب) الباع بمعنى في قول هذا أي في المعطوف اه شوبري (قوله وان لم يعز فيهما ما يأتي) أي بان يوجد
في دارهم سوقاً وتمكن من الشراء منهم وبعبارة شرح البهجة سواء كان معه طعام يكفيه أم لا لعموم الاخبار قال
الامام الا ان يضيق من معهما يكفيه على المحتاجين قل لا مام منعهم من راحتهم قال ولو وجد في دارهم سوقاً وتمكن
من الشراء منهم جاز التبسط أيضاً لخالق الدارهم فيما بالسر وقضيتهم ان لا يجهل دارهم في دارنا تمتع التبسط ويجب
حمله على ما لا يعز في الطريق اه سم (قوله كدارنا ودار أهل الذمة) أي ودار أهل الامان ودار أهل العهد
لما يأتي أول الامان عن الحلبي ان من عقده الامان يسمى مؤمناً ومن عقده الهدنة يسمى معاهداً ومن عقدت
له الجزية يسمى ذمياً اه (قوله وفا كهة) أي رطبة ويأبسته ومثلها الخاوي كما فاه صاحب المذهب ونظائرهما
لا فرق بين المسكر وغيره لكن بنا فيه ما يأتي في القانيد اذ هو غسل السكر المسمى بالمرسل كما مر في الرابا الآن
يفرق بان تناول الخاوي غالباً والقانيد نادراً كل هو الواقع وذلك لانه قد يحتاج اليه لكونه مشتهى طبعاً اه
شرح مر (قوله وعلف) بسكون اللام كضبطه الحلي وهو الاتسب بمعنى لان التبسط بتقديم العلف للدواب
لا به وعليه يكون شعيرامفعول به له وأما لوقري بالفتح كان بعيداً معنى لما عرفت وعليه يكون شعيرامحتجاً لالامع
كونه جامداً والمعطوف عليه معرفة على ما فيه اه من شرح مر (قوله أيضاً وعلف للدواب) عبارة
بعضهم لدابة وأكثر يحتاجها لقتال ولوجنية ولجل سلاحه وزاده لا ما يحتج به ليقوله التزود منه كفايته عرفاً
للموتة لافوق الكفاية فيضمنه اه * (فرع) * لو كان جميع الغنيمه أطعمته وعلقها يحتاج اليها ما ظاهراً
كلامهم جواز التبسط بالجمع ولا مانع من ذلك وفاطما للطبلاوي رحمه الله تعالى فليست أم اه سم (قوله التي
لا يستغنى عنها في الحرب) عبارة شرح مر التي يحتاجها للحرب أو الجمل وان تعددت لازمة ونحوها انتهت
وان كان لا يسهم الا الواحدة اه شرح الروض (قوله ابن أبي أوفى) بسكون الواو ووقع في كلام
الناوي في شرح الجامع ضبطه بفتح الواو وخطوؤه اه ع ش (قوله بخير) وكانت في السنة السابعة اه شوبري
وفي الصباح وخير بلاد بني عترة عن مدينة النبي صلى الله عليه وسلم لم في جهة الشام نحو ثلاثة أميال اه لكن
الذي في المواهب نصه غزو وخير وهي مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على ثمانية برد من المدينة الى جهة
الشام قال ابن اسحق خرج النبي اليها في بقية الحرم سن سبع (قوله يأخذ من قدر كفايته) ظاهره انه يأخذ

على سبيل الاباحة لا التملك
(في غنيمه) قبل اختيار تملكها
(بدارحرب) وان لم يعز فيها
ما يأتي (و) في (العود) منها
(الى عمران غيرها) كدارنا
ودار أهل الذمة فتعبري
بما ذكر أولي من تعبيرة
بدارهم أي الكفار
وبعد ان الاسلام فان كان
الجهاد في دارنا وعز فيها ما
يأتي قال القاضي قلنا التبسط
أيضا (بما يعتاد أكله)
للأدنى (عموما) كقوت
وأدم وفا كهة (وعلف)
للدواب التي لا يغنى عنها في
الحرب (شعيرامفعول به) كبن
وقول خير أبي داود والحاكم
وقال صحيح على شرط البخاري
عن عبد الله بن أبي أوفى قال
أمننا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخير طعاما فكان
كل واحد منا يأخذ منه قدر
كفايته في البخاري عن ابن
عمر قال كان يصيب في مغازينا
العسل والعنب فأنأكله ولا
نرفعه والمعنى فيه عزته بدار
الحرب غالباً لاحتراز أهل له
عنا فعله الشارع مباحولاه
قد يفسد وقد يعتذر بقله وقد
تزيد موتة نقله عليه

وان كان معه طعام يكتفبه لعموم

الاخبار (وذبح) لحوان
ما كول (لا كل) ولو لجلده
لا لاخذ جلده وجهه سقاء
او خفا وغيره ويجوز جلده
ان لم يؤكل معه وتغيري بما
ذكر اعم من قوله وذبح
ما كول للجمعة وليكن التبسط
(بقدر حاجة) فلو أخذ فوقها
لزمه رد ما بقي أو بدله ان
تلف وهذا من زيادتي وخرج
بما يعتاد أكله غيره كركوب
وملبوس ويصوم ما انتذر
الحاجة اليه كدواء وسكر
وفانيب فأن احتاج اليها
مريض منهم اعطاه الامام
قد راجته بقيمته أو بحسبه
عليه من سهمه كواحتاج
أحدهم الى ما يتدفأ به من
ردأ من لحهم بعد قضاء
الحرب ولو قبل حيازة الغنيمة
فلاحق له في التبسط كلاحق
له في الغنيمة ولأنه معهم كغير
الضيف مع الضيف وهذا
مقتضى ما في الراقي ووقع
في الاصل والروضة اعتبار
بعدي حيازة الغنيمة أيضا
وقد وجهه بأنه يتساع في
التبسط مالا يتساع في
الغنيمة (ومن عاد الى
العمران) المذكور (لزمه
رد ما بقي) مما يتسقطه (الى
الغنيمة) لزوال الحاجة
والمراد بالعمران ما يجد فيه
حاجته مما ذكر بلا عزة كما
هو الغالب والا فلا أثره في منع
التبسط (ولغانم حرا ومكاتب
غير مبي ومجنون ولو) سكران
أو (مجنون) عليه بطلان

انفسه ودانته فيكون دليلا على العلف أيضا لكن بعده قوله طعاما تأمل (قوله وان كان معه طعام يكتفبه الخ)
هذا مضمون عليه في نسخة الشارح ولعل وجهه انه معلوم من قوله ولو أغنياه وأيضاً لا يناسب قول الراوي
قد ركايته أه حل (قوله ولو لجلده) أي ولو كان ذبحه بقصد كل جلده أه عش أي أو غير من كرش
وتصم أه شرح مر (قوله لا لاخذ جلده) عبارة شرح مر وعش عليه أما اذا ذبحه لا لاخذ جلده
الذي لا يؤكل معه فلا يجوز وان احتاجه لخنوخ ومدا من يضمن قيمة المذبوح حيا أه وقوله فلا
يجوز الخ أي الذبح وأما كل المذبوح فبأنه أه شجنا ونقل عن ج (قوله وجعله سقاء الخ) عبارة
الروض وشرح من اتخذه شرا كأوس سقاء أو نحو فكالنصوب فيا ثم بذلك ويلزمه رد ما يصنعه ولا أجرة
فيها بل ان تص لزمه الارش وان استعمله فعليه الأجرة انتهت وقضية كونه كالنصوب انه يلزمه الأجرة
وان لم يستعمله الا أن يقال سوغ هنالا مستحقا التبسط في الجملة ومال الى هذا مر أه ابن قاسم (قوله
بقدر حاجة) هل المراد انه ياخذ ذلك جلة أو يأخذ كل وقت ما يحتاج اليه فيه وهل المراد حاجته باعتبار
ما يليق به أو ما اعتاده ولو غير لائق أو يفرق بين المقتر فلا يزال له والمصرف في زيادته واذا أخذ جلة وتلف
الجميع وقتنا يضمن الزائد فهل يرجع الى قوله فيه بلا عين أو به حرر أه شورى (قوله كركوب) ولو
اضطر منهم شخص الى سلاح يقاتل به أو فرس يقاتل عليه أخذه بالأجرة ثم رده أه سئل وقال سم بلا
أجرة فليحرر وعبارة شرح مر ولو اضطر لسلاح يقاتل به أو نحو فرس يقاتل عليها أخذه بالأجرة ثم رده
انتهت وقوله أخذه بالأجرة ثم رده أي فان تلف فهل يضمنه أو لا فيه نظر والاقرب الاول فيحسب عليه من سهمه
أخذ ما ذكره في السكر والفانيب وقد يقال بل الاقرب الثاني يفرق بين هذا ونحو السكر بأنه أخذ هذا
لصلحة القتال ونحو السكر لصلحة نفسه ويجوز له أخذه بالعوض فيسده عليه بضمه ولا كذلك هذا أه
عش عليه (قوله وفانيب) هو نوع من السكر وفي كلام ج المراد به ما تقدم في السلم انه غسل المرسل أه حل
وفي قل على المحلى والفانيب المراد هنا هو العسل الاسود وخرج به غسل الخيل فيجوز التبسط به لنص الحديث
عليه أه (قوله أو بحسبه عليه) أي بعدم وبإيه نصر وفي المختار بحسبه عده وبإيه نصر وكتب والحسب
ما يصده الانسان من مفاخر آبائه وبإيه نظرف وحسبته بالسكسر أحسبه بالقبح والكسر ظنته أه
(قوله ووقع في الاصل والروضة الخ) قال في شرح الروضة والمعتمد خلافه أه (فرع) قال في الروض
وشرح هو الصيد البري والبحري والحشيش المباح وسائر المباحات كالخشب والحجر أي كل منها ما لم يكن أخذه
من دار الحرب كدار الاسلام وانما تكن غنيمة لانه لم يجر عليه ملك كافر فان ملكوه أي الحر بيون ولو
ظاهرا كن وجد الصيد مدسوسا أو مثرطابان جعل القرط في أذنه والحشيش مجذوزا والحجر مصنوعا فغنيمة فان
أمكن كونه لمسلم فهو كسائر القطة فيأتي فيه ماسر أه سم (قوله لزمه رد ما بقي الى الغنيمة) محل وجوب الرد
الى الغنيمة ما لم تقسم فان قسمت رد الى الامام ثم ان كثر قسمه والوجه في سهم المصالح أه سئل ومثله شرح
مر وفي قل على المحلى ويقسم البقية الامام ان أمكن والا يخرج لاهل الخس حصتهم منها وجعل الباقي
للمصالح وكان الغنائم اعرضوا عنه وكان عدم لزوم حفظه حتى يضم لغيره لانه تافه تأمل أه (قوله الى
الغنيمة) عبارة الاصل الى المقسم أي محل اجتماع الغنائم قبل قسمتها والمقسم يأتي بمعنى الغنيمة كلفي الصحاح
ويصح ارادته هنا لان المال المغنوم وحيد فافترض قول من فسر بالمحل ومن فسر بالمال أه شورى
(قوله ولغانم حرا الخ) المراد بالغنائم الخس فيشمل بعض الغنائم وكلهم لان الصحيح انه يجوز اعراض الجميع
عن الغنيمة ويصرفها الامام بصرف الخس كلفي شرح مر أه (قوله أو مكاتب) أي ان لم تحط به بالدون
فان أحاط به فلا يصح اعراضه الا ان أذن له فيه السيد ويجري مثل هذا التفصيل في العبد المأذون له في التجارة
أه من شرح مر قوله فيما سياتي يخرج زيادتي التقييد بالحرا أو المكاتب الرقيق غير المكاتب الخ يقيد
بغير المأذون له في التجارة اما هو ففيه التفصيل الذي علمته (قوله أو مجنون عليه بطلان) انما يصح اعراضه لان

أوسعها (اعراض عن حقها) منها ولو بعد اقراره (قبل ملكه) له لان المقصود الاضمار من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة
 فن اعرض عنها فقد جرد قصده للغرض الاعظم وانما صرح اعراض المحرور عليه لان الاعراض ببعض جهاده لا تخره فلا يمنع منه وما اقتضاه
 كلام الاصل من عدم صحة اعراض محرور السفينة في الروضة كما صرح عنه الامام انما فرعه الامام على القول بان الغنائم تلك بمجرد
 الاغتنام كما صرح به القرألي في بسطه والمعمد ٢٠٢ خلافاً كسبائي ومن صح صحة اعراضه الاسرى والاذرى وغيرهما ورد به بعضهم بما

لا يجدي وخرج بز يادق
 التقييد بالحر أو المكاتب
 الرقيق غير المكاتب والمبعض
 فيما وقع في فريضة سيده ان
 كانت مهايأة وفيما قابل
 رقه ان لم تكن وبما بعدها
 العبي والمجنون وهو ظاهر
 وما لو اعرض بعد ملكه عن
 حقه فلا يصح لاستقرار ملكه
 كسائر الاملاك (وهو) أي
 ملكه (باختياره) ولو
 قبوله ما افسر له ولو عقارا
 وتعبيري بما ذكر اولي من
 تعبيرة بالقسم لان العبرة به
 لاجها كايته في الروضة كما صرح
 (لا السالب ولا النقي قربي) ولو
 واحدا فلا يصح اعراضهما
 لان السلب متعين لمصلحة
 كالوارث وسهم ذوي القربى
 منحة اثبتها الله تعالى لهم
 بالقرابة بلا تعب وشهود وقعة
 كالارث فليسوا كالغائبين
 الذين يقصدون بشهودهم
 محض الجهاد لاعلاء كلمة الله
 تعالى وأما بقية أهل الخس فلا
 يتصور اعراضها لعمومها
 (والمعرض) عن حقه
 (كعدم) فيضم نصيبه
 الى الغنيمه ويضم بين الباقيين

هذا من باب الاكساب وهو لا يلزمه فان عصى بسبب الدين حرم الاعراض لانه يكلف الاكساب حيث شذ
 لتوقف التوبة من المعصية على الوفاء اه مر وعبرة ع ش عليه وقد صرحوا بأن المكاتب اذا عصى
 بالدين لزمه التكسب ومع ذلك فينبغي صحة اعراضه وان اتم لان غايته انه ترك التكسب وتركه لا يوجب شيئا
 على من اخذ ما كان يكسبه لو اراد الكسب انتهت (قوله أوسعها) ضعيف والمعمد ان السفينة لا يصح اعراضه
 اه مر اه ع ش وفي شرح مر وخرج بالرشيد المحرور عليه بسطه فلا يصح اعراضه للمحرر عليه وانما
 صح عقو السفينة عن القول لانه الواجب عينا فلا مال بحال وهذا ثبت له اختيار التملك وهو حق مالي فامتنع منه
 اسقاطه لا تنفاه اذ لم يملكه فاندفع اعتماد جمع متأخر بن صحة اعراضه من ان ما ذكره مبني على ضعف اه
 (قوله اعراض عن حقها) أي بقوله اسقطت حتى منها أي فلا بد لصحة الاعراض من هذا اللفظ أو نحوه مما يدل
 عليه فلا يسهط حقه بترك الطلب وان طال الزمن اه ع ش على مر فان قال بوجوب تعيين منها الغائبين
 وقصد الاسقاط فكذلك او تخليهم فلا لانه مجهول اه سل (قوله ونقله في الروضة كاصلاها) اعتماد شيخنا
 مر واستشكل صحة غيره عن القصاص بخلافه (أقول) يجب بانه ثبت له هنا ابتداء حق مالي بخلافه هناك فان
 الثابت له ابتداء القصاص ومشي في البهيمه على التقييد بالرشيد أيضا وفي شرحها ولو رشد السفينة وبلغ العبي
 وأفق المجنون قبل اختيار التملك صح اعراضهم حيث شذوا وعرض بانه لو سفن الرشيد ولم يحجر عليه صح اعراضه
 مع أنه ليس برشيد ويجب بانه رشيد حكاه اه سم (قوله على القول بان الغنائم الخ) قال ابن شهاب بن عكن
 أن يقال لا يصح اعراضه وان قلنا لا تلك الا باختيار التملك لانه ثبت له اختياره ذلك حق مالي ولا يجوز للسفينة
 الاعراض عن الحقوق المالية بجلد الميتة والسرجين اه سل (قوله وبما بعدها) أي الزيادة وفي نسخة
 وبما بعدها أي الحر والمكاتب (قوله باختياره) بان يقول كل منهم اخترت ملك نصيب اه ابن قاسم (قوله
 والمعرض كعدم) يؤخذ من التشبيه انه لا يعود حقه لو رجع عن الاعراض مطلقا وهو ظاهر كوصي له فله رد
 الوصية بعد الموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كما مر وأما ما بحثه بعض الشراح من عود حقه برجوعه
 قبل القسمة لابعدها تنزيلا لاعراضه منزلة الهبة والقسمة منزلة قبضها او كولو أعرض مالك كسرة عنها العود
 لاخذها فبعيد وقياسه غير مسلم اذا الاعراض هنا ليس هبة ولا منزلة لان العرض عنه هنا حق تلك لا عين
 ومن ثم جاز من نحو مقلس كالمرو لان الاعراض عن الكسرة يصيرها مباحة لا مملوكة ولا مستحقة للغير بخلاف
 للمعرض أخذها والاعراض عنها ينقل الحق للغير فلم يجز له الرجوع فيه اه شرح مر (قوله ويقسم
 بين الغائبين وأهل الخس) محل مشاركة أدل الخس في نصيب من أعرض اذا كان الاعراض قبل اقرار خسهم
 املوا كان بعد اقراره فلا يشاركون اه عزري (قوله تنفع) راجع لكاتب وكلاب وغلب الثاني وخرج
 ما لا تنفع فكعدم اه قل دلي الخس (قوله فيمكن ان يقال بتملكه هنا) قال ج وقد يفرق بان حق المشاركين
 من الورثة وبقية الوصى لهم آكد من حوقبقية الغائبين هنا فسوح هنا بما لم يسأل به ثم اه زى ومثله
 في شرح مر وعبرة سم قوله فيمكن ان يقال بتملكه هنا فيمكن ان يفرق بان تعلق الورثة بالتركة أقوى من

وأهل الخس (ومن مات) ولم يررض (لحقه لوارثه) فله طلبه والاعراض عنه (ولو كان فيها) أي الغنيمه (كلب أو كلاب تعلق
 تنفع) لصيد أو ماشية أو غير ذلك (واراد بعضهم) أي بعض الغائبين أو أهل الخس كلف الرضا وأصلها (ولم ينزع) فيه (اعطيه والا) بان نوزع
 فيه (قسمت) تلك الكلاب (ان أمكن) قسمتها عددا (والأقرع) بينهم فيها اما لا ينفع منها فلا يجوز اقتناؤها وقولهم عددا هو المنقول قال الرازي
 وقد مر في الوصية انه يعتبر قيمتها عند من يرى لها قيمة في نظر الى منافعتها فيمكن ان يقال بتملكه هنا (وسواد العراق)

تعلق الغائبين بالغنمة يدل انهم يملكون التركة مطلقا بمجرد الموت والغائبون لا يملكون بمجرد الاغتنام فسرع
 هنا بما لم ينسأح به هناك انتهت (قوله من اضافة الجنس الى بعضه) فيه نظر فان السواد لا يصدق على كل جزء من
 أجزائه فلا يكون جنس لانه يعتبر في الجنس صدقة على كل واحد من افراده فكان الاولى ان يقول من اضافة
 الكل الى بعضه اه ع ش الان يقال مراده بالجنس الكل بقرينة قوله الى بعضه والاقال الى فرد اه
 شيخنا والمعنى والسواد الذي العراق بعضه فتح عنوة وقوله وهو أي السواد المذكور من عبادان الخ والتعديد
 المذكور له يجعله لا للعراق وحده الذي هو بعضه كما يقتضيه صنيع مر في شرحه (قوله بخمسة وثلاثين
 فرسخا) أي لان مساحتها اربعة مائة وخمسة وعشرون فرسخا في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في ذلك
 العرض وجعله سواد العراق بالتكبير عشرة آلاف فرسخ اه شرح مر وقوله وجعله سواد العراق الخ
 الصواب حذف لفظه سواد لان العشرة آلاف هي جملة العراق بالضرب أما جملة سواد العراق فهي اثنا عشر
 ألفا وثمانمائة ثمانية عليه الشهاب ج اه رشدي وعبارته بعلم مثل ما ذكر كذا ذكر شارح وهو غير صحيح اذ
 حاصل ضرب طول العراق في عرضه عشرة آلاف وطول السواد في عرضه اثنا عشر ألفا وثمانمائة فالتفاوت
 بينهما ألفان وثمانمائة حاصل ضرب الخمسة والثلاثين الزائدة في طول السواد في ثمانين التي هي العرض وحده تزد
 قصواب العبارة فوجه العراق الخ انتهت (قوله وسمي بذلك) أي سمي المحل المحدد بما يأتي سواد الخ وسمي بعضه
 عراقا لاستواء أرضه وخلوها عن الجبال والودية اذا مل العراق الاستواء اه شرح مر (قوله تظهر من
 البعد سوادا) أي لان بين اللونين تقارب في طاق ايسر أحدهما على الآخر اه شرح الروض (قوله فتح عنوة)
 أي لما صرح انه قسمه في جملة الغنائم ولو كان صلحا لم يقسمه اه شرح مر (قوله ثم بذلوه) أي لكونه
 استرضاهم فيه بعرض او غيره اه من الروض وشرحه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه استعمال عمر رضي الله
 تعالى عنه قلوبهم على ذلك تأسيسا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبي هوازن اه سم (قوله لما ياتي) أي
 لتعليل الذي ياتي فيها أي الابنية وهو ان وقفها يؤدي الى خرابها والحكم الذي ياتي فيها وهو جواز بيعها
 تأمل (قوله أي وقفه عمر الخ) وهو أول وقف صدر في الاسلام اه قل على المحلى والباعث له على وقفته انه
 خاف تعطيل الجهاد باستغالهم بعمارة لوتركه بأيديهم ولانه لم يستحسن قطع من بعدهم عن رقبته ومنفعة اه
 شرح الروض (قوله واجره لاهله الخ) أي بخراج معلوم يؤدونه كل سنة فحرب الشيعر درهمان والبرار بعة
 وحرب الشجر وقصب السكر ستة قيرب النخل ثمانية والعنب عشرة والزيتون اثنا عشر وجملة مساحة
 الجرب ثلثة آلاف وستمائة فذراع اه شرح مر والجرب هو المعروف الآن بالفدان اه
 رشدي عليه (قوله فمتمم لكونه وقفايعة) أي يمتنع على أهل السواد ولهم اجازته مدعومة لأمومة
 كسائر الاجازات وانما خالف في اجازة عمر المصلحة الكلية ولا يجوز زغير ساكنيه ازعاجهم منه ويحول انا
 أشقاه وأعطى الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة بمقد بعض آباءهم مع عمر والاجازة لازمة لا تنسخ بالموت
 اه سل (قوله وظاهر ان البذل الخ) متعلق بقوله ثم بذلوه أي بذله من يعتبر بذله الخ اه شيخنا (قوله
 وهو من أول عبادان الخ) وحده أي السواد بالفراخ مائة وستون فرسخا طولها وثمانون عرضا والجرب
 قولان أحدهما انه اثنان وثلاثون ألف الفجرب وثانيهما ستة وثلاثون ألف الفجرب حكاهما الرازي
 ثم قال ويمكن ان يرجع التفاوت الى ما يقع في الحد المذكور من السباح والتسلول والطرق ويجازي الانهار
 ونحوها مما لا يزرع فكان بعضهم أخرجها عن الحساب والجرب عشر قصبان كل قصبنة ستة أذرع بالهاشمي
 كل فراعسة قصبان كل قصبنة أربع أصابع فالجرب بمساحة مائة من الارض بين كل جانبين منها ستون
 ذراعا هاشميا وقال في الانوار الجرب ثلاثة آلاف وستمائة فذراع اه من شرح الروض وما في الانوار اعتمده
 مر وعبادان حصن صغير على شط البحر اه عميرة اه سم فعبادان داخله فيه وقوله الى حديثه الموصل

من اضافة الجنس الى بعضه
 اذ السواد أزيد من العراق
 بخمسة وثلاثين فرسخا
 كما قاله الماوردي وسمي بذلك
 لخضرته بالأشجار والزرع
 لان الخضره تظهر من البعد
 سوادا (فتح) أي فتحه عمر
 رضي الله تعالى عنه (عنوة)
 بفتح العين أي قهرا (وقسم)
 بين الغائبين وأهل الجنس
 (ثم) بعد قسمته واختيار
 التملك (بذلوه) بالمجزة أي
 أعطوه لعمر (ووقف) دون
 أبيته لما ياتي فيها أي وقفه
 عمر رضي الله عنه (طينا)
 وأجره لاهله اجازة مؤبدة
 للمصلحة الكلية فيمتنع
 لكونه وقفايعة ورهنه
 وهبته وظاهر ان البذل انما
 يكون ممن يمكن بذله كالغائبين
 وذوي القربى ان انحصروا
 بخلاف بقية أهل الجنس فلا
 يحتاج الامام في وقف حقهم
 الى بذل لانه ان يعمل في
 مثل ذلك ما فيه المصلحة لاهله
 (وخراجه أجره) منجزة تؤدي
 كل سنة مثلا لمصالحنا فيقدم
 الاهم فالاهم (وهومن) أول
 (عبادان) بموحدة مشددة

(الى) آخر (حديثه الموصل) بفتح الحاء والميم ٢٠٤ (طولا ومن) أول (القادسية الى) آخر (حلوان) بضم الحاء (عمر) ضالكن ليس

لابصرة) بفتح الباء أشهر من
ضمها وكسرها وتسمى قبة
الاسلام وخزانة العرب
(حكمه) أى حكم سواد
العراق وان كانت داخله
في حده (الاقران شرقي
دجلتها) بكسر الهمزة وفتحها
(ونهر الصراة) بفتح الصاد
(غربيها) أى الدجلة وما
عدها من البصرة كان
مواتا احياه المسلمون بعد
وتسميتها بماء كرم من زيادتي
(وابنيته) أى سواد العراق
(يجوز بيعها) اذ لم ينكره
أحد ولان وقفها يفضي الى
خرابها (وفتحتم مكة صلحا)
لأنه ولو قاتلكم الذين كفروا
يعني اهل مكة واقوله تعالى
وهو الذي كف ايديهم عنكم
وايديكم عنهم ببطان مكة
ولخبر مسلم من دخل المسجد
فهو آمن ومن دخل دار أبي
سفيان فهو آمن ومن ألقى
سلاحه فهو آمن ومن أغلق
بابه فهو آمن (ومما كتبها
وأرضها المحيطة ملك) يتصرف
فيه كسائر الاملاك كما عليه
السلف والخلف وفي الاخبار
التي يحكيها ما يدل لذلك وما
نحسب مكة لا يباع وباعها ولا
تؤجر دورها فضعف وان
رواها لهما كم وفتحتم مصر
عنوة على الصحيح والشام
فتحتم منها صلحا وأرضها
عنوة كذا نقله الرافعي في كتاب
الجزية عن الروي بالغريب السبكي ان دمشق فتحتم عنوة

داخله فيه أيضا اه حل (قوله الى حديثه الموصل) سمي بذلك لان فوجا لما وصل بسفيته الى الجودي أدلى بجرا
في جبل ليعلم به قدر ما بقي من الماء فوصل الى الارض في ذلك الحبل اه قل على الحلي (قوله ومن أول القادسية)
سميت بذلك لان ابراهيم صلى الله عليه وسلم دعاها بالقدس اه قل على الحلي (قوله بفتح الباء الخ) هذه
اللفظ الثلاثة انما هي في التي بالتاء المراد هنا واما بصرى الشام التي بالالف فهي ضم الباء لا غير اه شيخنا
وعبارة قل على الحلي البصرة بتثنية الباء والفتح أقصع والنسبة اليها بصرى بالفتح والكسر لا بالضم وتسمى
قبة الاسلام وخزانة العرب وخزانة العلم بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قيل كان
بها سبعة آلاف معبد وعشرة آلاف نهر لكل نهر اسم مخصوص وبني بعدها الكوفة بسنتين على الاشهر في
خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه انتهت (قوله الاقران) بالتاء الممدودة في الخط وصلا ووقفوا من قاله بالهاء
فقد أخطأ قاله الجلال فيما كتبه على صحيح مسلم اه شوبري (قوله احياه المسلمون بعد) أى بعد الفتح لانه
كان سبخة أى احياه عثمان بن أبي العاص وعتبة بن غزوان في زمن عمر رضي الله عنهم سنة سبع عشرة بعد
فتح العراق اه شرح مر وعبارة قل على الحلي قوله احياه المسلمون وهم عثمان بن أبي العاص وعتبة
ابن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن عمر رضي الله عنه وقوله بعد أى بعد فتح العراق انتهت (قوله
وتسميتها) أى القران ونهر الصراط والمراد بتسميتها ما وصفها بما عايناه من فوصف الاول بقوله شرقي دجلتها
والثاني بقوله غربيها اه شيخنا (قوله وأبنيته) أى التي هي الدور والمساكن لا الخانات فانها من الوقف قال
شيخنا وكذا الاشجار فهي وقف لدخولها في وقف الارض فيمتنع التصرف فيها كان موجودا منها حال الوقف
وكذا يقال في بناء الخانات اه قل على الحلي وعبارة صل قوله وأبنيته يجوز بيعها نعم ان كانت آلتها
من أجزاء الارض الموقوفة لم يجوز بيعها كما قاله الاذري فتحها انتهت وفي سم ولواخذ من طين الارض لبن
وبني به فهو وقف اه (قوله ولان وقفها الخ) لعله تعليل لمخوف أى ولانها لم توقف لان وقفها الخ اه شيخنا
(قوله وفتحتم مكة صلحا) ومن قال انها فتحت عنوة فعنه انه صلى الله عليه وسلم دخل مستعدا للقتال لو قوتل قاله
الغزالي وقيل خالفه رضي الله عنه باسقاطها يحجب عنه باحتمال انه اجتهد في هي واقعة حال احتملت اه ج
اه سم (قوله ومن دخل دار أبي سفيان الخ) وجه الدلالة انه أضاف الدار اليه والاضافة تقتضي الملك فيدل على
انها فتحت صلحا اه عزيزي (قوله وفتحتم مصر عنوة) أى وأما قراها فنقل عن الشارح أنها فتحت صلحا
وحينئذ لا اشكال في ملك أهلها لها ولطين الذي بأيديهم وقيل انها أى القرى فتحتم عنوة وحينئذ تكون ملكا
للفاتحين الا أن يقال يمكن أن تكون وصلت الى أهلها بطريق من الطرق وأنهم ورثة الفاتحين وأما ما كان
فصرب الخراج لا ينافي الملك اه شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله وفتحتم مصر عنوة أى بقرائها
ونحوها بما في أقاليمها صلحا اه سم نقلا عن شيخ الاسلام في فتاويه انتهت ومثله في الشوبري وعبارة حل
قوله وفتحتم مصر عنوة الخ وقف قراها عمر بن العاص بأمر عمر رضي الله عنه على موتى المسلمين انتهت وقوله
على موتى المسلمين أى لما طلبوا اشراءها اذ لو فتحتم صلحا كانت ملكا لهم واحتمال شرط الارض لنا خلاف
الاصل اه ج وعبارة سم قوله وفتحتم مصر عنوة الخ كذا نص عليه مالك في المدونة وذكره الطحاوي
وابن حنبل وغيرهم وان عمرو بن العاص رضي الله عنه وضع على أراضيها الخراج نعم ما أحبي
من موافق ما بعد ذلك فهو ملك لاهلها وقال بعضهم هي وقف كسواد العراق اه قال ج ومما يدل عليه أى على
فتحها عنوة قول ابن عبد السلام يهدم ما قراها من الابنية لان عمرو بن العاص رضي الله عنه وقفها بأمر عمر
ابن الخطاب رضي الله عنهما على موتى المسلمين اه وفي فتاوى شيخ الاسلام أن المفتوح عنوة نفسها لا قراها
ونحوها مما في أقاليمها اه واعلم ان أراضي مصر ودورها وما يوجد منها يسد أحد قضي له بملكه بالسد ولا
يجوز ضرب خراج على ما أبدى أهلها وذلك لانا وان سلمنا انها فتحت عنوة لكن لان سلم ان عمر رضي الله عنه وقفها

*(فصل) في الامان مع

الكفار العهود التي تعيدهم
الامن ثلاثة امان وجزية
وهدة لانه ان تعلق بمحصور
فالامان او بغير محصور فان
كان الى غاية فالهدنة والا
فالجزية وهما مختصان
بالامام بخلاف الامان وستعلم
احكام الثلاثة والاصل في
الامان آية وان احدهم من
المشركين استجارك ونحوه
الصحيحين ذمة المسلمين
واحدة يسعى بها ادناهم فمن
أخفر مسلما أي نقض عهده
فعليه لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين (لمسلم مختار
غير صبي ومجنون وأسير)
ولو امرأة وعبد أو ماسقا
وسفها (أمان حربي محصور
غير أسير ونحو جاسوس)
واحد اكل أو أكل كاهل
قرية صغيرة فلا يصح الامان
من كافر لانه منهم ولا من مكروه
أو صغير أو مجنون كسائر
عقودهم ولا من أسير أي
مقيد أو مجسوس لانه مقهور
بأيديهم لا يعرف وجه المصلحة
ولان الامان يقتضي ان يكون
المؤمن آمنا وهذا ليس بآمن
أما أسير الدار وهو المطلق
يسلادهم الممنوع من
الخروج منها فيصم امانه قال
المواردي وانما يكون مؤمنه
آمنا من ابدارهم لا غير لان
يصرح بالامان في غير هاولا
امان حربي غير محصور كاهل
باجتوب بلد

وما في بعض التواريخ انه وقفها لاعتبار به لان الاحكام الشرعية وما يتعلق بها لا يتبني على مثل هذه التواريخ
التي لم يعلم ثبوتها اوجبة فنقول فيما نجد بأيدي أهلها وفيما وقفه ملوكها أو غيرهم انه يجوز أن يكون انتقل
اليهم بطريق شرعي كان نقول انتقل من الغنائم بطريق شرعي لغيرهم وهكذا الى أن وصل الى من هو بيده أو الى
من وقفه من الملوك أو غيرهم ويجوز أن يكون انتقل من الغنائم الى ورثتهم وهكذا الى المالك الآن أو الواقف
ويجوز أن يكون مان الغنائم من غير ورثة فصار لبيت المال فتصرف فيه الائمة بالتملك وغيره مما يجوز
لهم في أموال بيت المال فيجوز اقرار أهلها على ما بأيديهم والحكم بصحة وقف الملوك وغيرهم ولا يجوز ضرب
خراج على ذلك اه شرح مر انتهت والله أعلم بالصواب

*(فصل) في الامان مع الكفار * أي وما يذكر معهم قوله وسنلسم بدار كفر أمكنه اظهار دينه الى آخر
الفصل (قوله لانه ان تعلق بمحصور الخ) مقتضى هذا الصنيع أن الامام اذا أمن غير محصورين لا يجوز ولا يسمى
أمانا وان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مرادا اه حل و رى الآن يقال القيد خرج مخرج
الغالب (قوله فالامان) ويقال لواحد منهم مؤمن وقوله فالهدنة ويقال لواحد منهم معاهد وقوله فالجزية
ويقال لواحد منهم ذمي اه حل (قوله ذمة المسلمين الخ) الذمة في اللغة تكون بمعنى العهد وبمعنى الامان
كقوله صلى الله عليه وسلم يسعى بذمتهم أدناهم ومن صلى الصبح فهو في ذمة الله ولهم ذمة الله ورسوله وبه سمى
أهل الذمة واصطلح الفقهاء على استعمال الذمة بمعنى الذات والنفس فسمى محلها باسمها اه شوبري
وعبارة حل قوله ذمة المسلمين أي عهدهم وأمانهم وأما الذمة في قولهم ثبت المال في ذمتهم فلا يراد بها
الذات تسمية للمحل باسم الحال انتهت وعبارة رى الذمة العهد والامان والحرمة والحق وأما الذمة في قولهم
ثبت المال في ذمتهم ويرتد ذمتهم فإرادهم بها الذات والنفس اللتان هما محلها تسمية للمحل باسم الحال فيه انتهت
وقوله يسعى بها أدناهم أي يعملها ويعقد هاهنا الكفار فلا يتوقف عقد الامان على كون العاقد من الأشراف
والادنى هو أمة مسلمة مملوكة كالكافر اه شيخنا (قوله من أخفر مسلما) هو بالخاء المعجمة والقاء والهمزة فيه
للإزالة أي من ازال خفارة أي بان قطع ذمته اه رشيدى وفي المصباح خفر بالعهد يخفر به من باب ضرب
وفي لف من باب قتل اذا لوقى به وخفرت الرجل جيتته وأجرته من طالبه فأنخفروا الاسم الخفارة بضم الخاء
وكسرها والخفارة مثلثة الخاء جعل الخفير وخفرت بالرجل أخطر من باب ضرب عذرت به وتخفرت به
وأخفرت بالالف نقضت عهدهم وخفر الانسان خفرا فهو خفير من باب تعب والاسم الخفارة بالفتح وهو الحياء
والوفاء اه (قوله غير صبي ومجنون) لم يقل مكلف استغفله به عنهما لعله لا يدخل السكران كما سياتى
في الشرح اه شوبري (قوله أمان حربي محصور) أي وان لم تظهر فيه مصلحة نعم قيد ذلك بالقبني بغير
الامام امل هو فلا بد فيه من المصلحة اه شرح مر (قوله ونحو جاسوس) الجاسوس صاحب مر الشر
والنموس صاحب سر الخبير اه حل وفي المصباح تجسس الانخبار تتبعها ومنه الجاسوس لانه يتتبع
الانخبار ويتلخص عن بواطن الامور اه (قوله كاهل قرية صغيرة) أي ولو في حال الحرب روى عبد الرزاق في
مصنفه ان عمر بن جهمز جيشا فنزلوا على قرية وحن لهم فتحها فبدر عبد منهم واطأ أهل القرية وكتب لهم أمانا
في صحيفة وبنذ في سهم وماء اليهم فأنذوهم وخرجوا به فكتب بذلك الى عمر فامضاه ولم يخالف فكان اجماعا اه
عميرة اه سم (قوله أو صغير) اعادته لافي بعض المعطوفات دون بعض نظرا للاتحاد في العلة واختلافها
ولم يقل أو صبي رعاية للمتن نظرا لغاية في قوله ولو امرأة اه شوبري (قوله ولا أمان حربي غير محصور) عبارة
العباب والاتحاد أمان محصور بن كقلعة أو قرية صغيرة لا غير محصور بن كقلعة وجهه قوله لا بحيث ينسد باب
الجهاد انتهت قال مر وحيث أدى الامان الى انسداد باب الجهاد في تلك الناحية امتنع على الامام والاتحاد
والاجاز لهما ولا يشترط في أمان الاتحاد ظهور المصلحة بل الشرط عدم الضرر وأما أمان الامام فان أمن عن جهة

نفسه لكونه من جهة المسلمين فكذلك وان آمن عن جهة المسلمين لكونه فائهم وولي أمورهم فلا يدين المصلحة
وهذا الذي ذكرناه في الامام هو المنع وينبغي أن يحمل عليه ما عتبه بعضهم من اشتراط المصلحة في الامام اه
وعبارة شيخنا في شرح الارشاد وبالمحورين غيرهم وضابطه أن يؤدي الامان الى ابطال الجهاد في تلك الناحية
أولى تكليف حل الزاد واللف فلا يصح إلا آحاد تأمين آحاد على طريق الغزاة مع احتياجنا الى حل نحو الزاد
ولولا الامان لاخذنا أطمعهم للضرر وبما قرر من الضابط يرد ما توهم من أن المراد بالمحور ههنا ما في النكاح
عن الغزاة وغيره اه اه سم وعبارة الشوري سلم من الضابط أنه ليس المراد بالمحور المذكور في
النكاح بل محصور خاص بما هنا وهو أمان من لم ينسب بسببه باب الغزو وعنا من سوى بين ما هنا وما في
النكاح فقد توهم انتهت (قوله لئلا ينسد الجهاد) أي في تلك الناحية وتلك البلدة اه سم وعلم من التعليل أنه
لو أدى أمان الآحاد لمحور الى أن ينسد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وفاء بالضابط اه شيخنا اه شوري وقد
أشار السارح لهذا بقوله قال الامام الخ فإدبه تقييد قول المتن محصور أي محل جواز عقد الامان للحرب المحصور
إذا لم يلزم عليه سد باب الجهاد والامتناع بل ربما يقال أنه حيث تضمن غير المحصور لما قرر وههنا من أن المراد
بالمحور ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده اه (قوله ولو آمن مائة ألف) بالمدعى الاضع
وبالعصر اه شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله ولو آمن مائة ألف هو بالمدعى والتخفيف أصله آمن بهم مرتين
أبدلت الثانية ألفا في المختار انتهت (قوله أنه المراد) أي بقوله رد الجميع اه حل (قوله أي وأمنه غير الامام)
أي بخلافه الامام فيجوز له أن يؤمنه وكذا تأييده ان كان الاسر من تفرموا لافلاخر وجهه عن ولايته اه خادم
اه سم (قوله أمان أسره فيؤمنه) وجه الماوردي ذلك بأنه لما جاز أن يقتل أسير مجاز أن يؤمنه اه
خادم اه ابن قاسم (قوله ولا أمان نحو جاسوس الخ) اقتصار الاصحاب على هذا يفيد أن الشرط عدم الضرر
لا وجود المصلحة وهو متجه بدليل محتمل من الاتحاد لشرطت المصلحة لاخص بنظر الولاية ثم رأيت الزركشي
نقل ذلك عن الشيخين اه عمرة اه سم (قوله كطليعة الكفار) هي ما يتقدم على الجيش ليطلع على
أحوال عدوهم ثم يخبرهم اه وفي المصباح والطليعة القوم يعثون امام الجيش يتعرفون طلوع العدو
بالكسر أي خبره والجمع طلائع اه قل على المحلى (قوله لا ضرر ولا ضرار) أي لا يضر الرجل أخاه
فينتصه شيئا من حقوق الضرر افعال من الضرر أي لا يجازيه على اضراره بادخل الضرر عليه اذا الضرر ففعل
الواحد والضرر افعال الاثنين أو الضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه وقيل الضرر ما تضر به صاحبك
وتنتفع به والضرر أن تضره من غير أن تنفع به وقيل هما بمعنى واحد وتكرارهما التأكيد اه شوري
فالمعنى لا ضرر تدخلونه على أنفسكم ولا ضرر افعركم اه ع ش على مر (قوله أعم من تعبيره بمكاف) قد يجاب
عن الاصل بان مراده المكاف حكما بمعنى من يجري عليه أحكام المكافين فالسكران مكاف بهذا المعنى فهو
داخل في عبارة الاصل وحيث فلا شمول لعبارة المصنف عن الاصل فليتأمل اه شوري (قوله أعم من
قوله ولا يصح الخ) لانه شامل لمن هو معهم وغيرهم بخلاف قوله لمن هو معهم فإنه يقتضي جواز تأمينه لغيره من
هو معهم وليس كذلك اه زى (قوله أربعة أشهر) أي سواء كان المؤمن الامام أو غيره اه شرح
مر وسكت كماله عن المكان لانه يعلم فلا يخص ببلد المؤمن ولا المؤمن عند الاطلاق اه سم وعبارة الروض
وشرحه فان آمنه المسلم في بلاد الاسلام أو ببلد معين ولومن دار الكفر آمن فيموت في طريقه اليه من دار الحرب
لا في غير موطن أطلق أمانه له وهو والامان كل أنواتبه فهو آمن في محل ولايته والافقي موضع سكنه وفي طريقه
اليه من دار الحرب عالم يعدل عنه بما كثر من قدر الحاجة انتهت (قوله وأما الزائد لضعفنا الخ) عبارة شرح
مر ومحل ما قرر حيث لا ضعف بناتان كلن يرجع في الزائد الى نظر الامام كالهدة انتهت وعبارة سم قوله
وأما الزائد الخ له يريد ان أمان الآحاد إنما يقيد بالأشهر الأربعة لحالة بالهدة عند قوتها وأما حاله الضعف

لئلا ينسد الجهاد قال الامام
ولو آمن مائة ألف مائة ألف
منهم فكل واحد لم يؤمن الا
واحدا لكن اذا ظهر
الانسداد رد الجميع قال
الرافعي وهو ظاهر ان
أمنهم دفعة فان وقع مرتبا
فينبغي صحة الاول فالاول الى
ظهور النحل واختاره النوري
وقال انه مراد الامام ولا أمان
اسير أي وأمنه غير الامام لانه
بالاسير ثبت فيه حق لنا وقيد
المأوردى بغير من اسره اما
من أسره فيؤمنه ان كان باقيا
في يده لم يقبضه الامام ولا امان
نحو جاسوس كطليعة الكفار
لغيره لا ضرر ولا ضرار قال
الامام وينبغي ان لا يستحق
تبليغ المأمن وتعبير بغير
صبي ومجنون لشموله
السكران أعم من تعبيره
بمكاف ومفهوم قوله غير
اسير أو لا أعم من قوله ولا يصح
امان اسير ان هو معهم وغير
اسير الثاني من زيادته (أربعة
أشهر قال) فلما أطلق الامان
يجل عليها ويبلغ بعدها
المأمن ولو عقد على أزيد منها
ولا ضعف بنا بطل في الزائد
قطا تقريرا لضعفنا وما
الزائد لضعفنا المتوطئ بنظر
الامام

التي تجوز فيها الزيادة فهي منوطه بالصحة فتكون راجعة للإمام وتظهره يكون ذلك من الهدنة دون الامان
 اه عمرة انتهت (قوله فكيف في الهدنة) أي فيجوز الى عشر سنين والاولى أن يقول فهو هدنة وان عقد
 بلغها الامان اعتبارا بعناه اه شيخنا (قوله ومحل ذلك في الرجال) أي في عقد الامان للرجال أي الحريين
 وقوله أما النساء أي اما عقد الامان للنساء أي الحريرات الخ وقوله لان الرجال أي لان عقد الامان للرجال
 الحريين وقوله انما منعوا من سنة أي انما منع المسلمون أن يؤمنوا بهم سنة وقوله والمرأة والخنى أي
 الكافران أي فعقد الامان له ما سنة أو يزيد لا يؤدي الى تعطيل الجهاد (قوله أما النساء الخ) عبارة الشوري
 نعم عقد الامان للمال والذرية لا يتقدم - ذما انتهت (قوله انما منعوا من سنة) المناسب لقوله اربعة أشهر أن
 يقول انما منعوا من الزيادة على الاربعة أشهر وقديقال انما قيد بالسنة لان الجهاد واجب كل سنة ولبنا سب
 قوله لتلايترك الجهاد بخلاف الزيادة على الاربعة أشهر ودون السنة لا يأتي فيه ما ذكره كذا يؤخذ من ع
 انتهى (قوله بما يفيد صوده) اشتراط هذا في غير الرسول اما رسولهم الذي يدخل دارنا بقصد تبليغ
 الرسالة فهو آمن من غير عقد امان له كسب أي في اول كتاب الجزية (قوله ولورسالة) بان أرسل للحري انه
 في امانه بان قال للرسول قل فلان انت في امان فلان (قوله وإشارة) أي أوامرة ترك القتال اه شرح
 م ر (قوله ولومن ناطق) وهي منه كفاية مطلقا لقدرته على النطق بخلاف الاخر من نفسه تفصيل اه م ر
 (قوله أو أنت في أمان) أي أو لا بأس عليك أو لا خوف عليك أو لا تخف اه حل (قوله أولى من تقيده
 لها بالقبول) فديقال تقييد الاصل أولى لأنه يعلم منه الاكتفاء بها في الايجاب بطريق الاولى كما لا يخفى بخلاف
 دلالة الاطلاق لاحتمال التخصيص فيها فليأمل اه شوري (قوله فلا بد من سلم الخ) تفريع على قوله
 والا فلا وعبرة الروض وشرحه ويجوز قتله قبل ذلك أي قبل علمه بقوله انتهت (قوله واشتراطه بحث
 للإمام) هو المعتمد كما في شرح م ر وعبرة الروض وشرحه وكذا يشترط قبوله ولو بما يشعر به انتهت وهو
 على الفور اه قل على المحلى (قوله لانه لازم من جانبنا) امان جانبنا فلا يندم متى شاء كما في شرح م ر (قوله أما
 بالتهمة فينبذ هذه الامام والمؤمن) أي وجوبه فلا يلزم فيه أحد هل يبطل بنفسه حيث مضت مدة بعد علمه يمكن
 فيها التنبذ ولم يفعل أو لا فيه نظر والاقرب الاول لوجود الخلل المتأني لا بدائه وكل ما منع من الصحة اذا قارن لو
 طرأ أفسد الاما تصواعلى خلافه اه ع ش على م ر (قوله فينبذ هذه الامام والمؤمن) بالكسر أما المؤمن
 بالفتح فلا يندم متى شاء وحيث بطل امانه وجب تبليغه المأمن اه شوري (قوله بدارنا) حال من ماله وأهله
 وتقدير الشارح الشرط حل معنى وقوله وكذا بدارهم أي وكذا يندخلان حال كونهم بدارهم والمقسم
 أن الكافر نفسه كائن بدارنا كما أشار له الشارح بقوله أي في الامان للحري بدارنا فقوله بدارنا تعني للحري
 أو حال منه أي فالفرض ان الحري كائن بدارنا والتفصيل انما هو في ماله وأهله ومثل هذا يقال في قول
 الشارح أما اذا كان الامان للحري بدارهم أي الكائن بدارهم وماله وأهله تارة يكونان بدارهم أيضا
 وتارة يكونان بدارنا وفي قل على المحلى والحاصل أن الكافر اما أن يكون بدارنا أو بدارهم وعلى كل اما
 أن يكون أهله وماله معه أو لا وعلى كل اما أن يؤمنه الامام ولو بنائبه أو غير فالحاصل الحكم فيها أنه ان
 آمنه الامام أو ناته دخل ماله من ماله وأهله وكذا زوجته هنالو بلا شرط سواء آمنه بدارنا أو بدارهم ويدخل
 ماله من ماله من ماله من ماله وان آمنه غير الامام لم يدخل ماله من ماله من ماله ويدخل ماله من ماله من ماله
 دخوله والا فلا نعم لا تدخل زوجته هنالو بالشرط كما تقدم اه وفي الخطيب على المتهاج ماته * (فائدة) *
 لهذا المسئلة أحوال وهي اما أن يكون المؤمن الامام أو غيره والحري المؤمن اما أن يكون بدار الحرب أو
 بدارنا فالحاصل أربعة ثم ماله اما أن يكون بالدار التي هو فيها أو لا فالحاصل من ضرب اثنين في أربعة ثمانية ثم
 التي معها اما أن يكون محتاجا اليه أو لا فاضرب اثنين في ثمانية ستة عشر ثم كل من الامام وغيره اما أن يقع منه

فكيف في الهدنة ومحل ذلك
 في الرجال اما النساء ومثلهن
 الخنثى فلا يتقيدن بحد لان
 الرجال انما منعوا من سنة
 لتلايترك الجهاد والمرأة
 والخنى ليسا من أهله وانما
 يصح الامان (بما يفيد
 مقصوده ولو رسالة) وان
 كان الرسول كافرا (واشارة)
 مفهومة ولو من ناطق وكفاية
 وتعليقا بغير رقبته ان جاء
 زيد فقد أمنتك لبناء الباب
 على التوسعة لحقن الدم كما
 يفيد اللفظ صريحاً وكفاية
 والصريح كأمته أو أحرته
 أو أنت في أمان والكفاية
 كانت على ما تحب أو كن كيف
 شئت واطلاق الإشارة
 لشمولها للايجاب والقبول
 أولى من تقيدها بالقبول
 (ان علم الكافر الامان) بأن
 بلغه ولم يردم والا فلا بد
 مسلم فقتله جاز ولو كان هو
 الذي آمنه ولا يشترط فيه
 القبول واشتراطه بحث
 للإمام جري عليه الشيطان
 كالغزالي (وليس لتأنيده)
 أي الامان (بلا تهمه) لانه
 لازم من جانبنا اما بالتهمة
 فينبذ هذه الامام والمؤمن فتعبري
 بلنا أولى من تعبيرة بالامام
 (ويدخل فيه) أي في الامان
 للحري بدارنا (ماله وأهله)
 من ولده الصغير أو المجنون

شرط أولاهذه أربعة تضرب في ستة عشر باربعة وستين ثم الذي معه اما أن يكون له أولغيره فاضرب اثنين في أربعة وستين بمائتين ثمانية وشرين فاستفده فاني استغر جت من فكري اه (قوله وزوجته) المعتمد انهم لا تدخل الابالتنصيص عليها اه زى بخلاف عقد الجزية فانها أي زوجته تدخل فيه وان لم ينص عليها وقرقبان عقد الجزية أقوى اه (قوله ولا مالا يحتاجه الخ) اما ما يحتاجه كتيابه ومركوبه وآله استعماله وثقته مقدمة أمانه الضروريات فيدخل من غير شرط كافي شرح مر (قوله بقياس ما ذكر) أي ما في المتن من التفصيل المذكور ووجه القياس اشتراك الحرب مع أهله وماله في أنهم في دار واحدة كما اشتركو في مسألة المتن في أنهم في دار واحدة اه (قوله وسنسلم الخ) ينظم في هذا المقام اثنان وثلاثون صورة لانه اما أن يمكنه اظهار دينه أولا وعلى كل اما أن يرجو ظهور الاسلام بمقامه أولا وعلى كل اما أن يمكنه الاعتزال هناك أولا وعلى كل اما أن يخاف فتنة في دينه أولا وعلى كل اما أن يرجو نصرة المسلمين أولا فهذه تعميمات خمسة يفصل منها القدر المذكور قوله أمكنه اظهار دينه الخ أي سواء رجى نصرة المسلمين أولا وسواء أمكنه الاعتزال هناك أولا فالصور أربعة أخرج منها واحدة للحرمة بقوله نعم وقوله والاعتزال المراد به انجازه عنهم في مكان من دارهم وقوله فيحرم أن يصير باعتراله أي بهجرته وانتقاله من دار الكفر إلى دار الإسلام الثاني غير الأول خلافا لما توهمه عبارته وقوله ثم أي بدار الكفر وقوله بمقامه أي باقامته هناك أي لم يرج أنه يظهر الاسلام هناك ويحملهم عليه وينقادون له فيسلمون وعبارة سم ومحصل أحكام هذه المسئلة على ما ذكره الامام والموردى أن الشخص ان عجز عن اظهار دينه وجبت ان تمكن وان قدر بسبب عشرين مثلا فان كان مع ذلك قادرا على امتناعه وانعزاله وجبت اقامته سواء قدر على قتالهم ودعائهم للاسلام أم لا وان تمكن من اظهار دينه ولم يقدر على الامتناع والانعزال فان رجى ظهور الاسلام بمقامه سنت اقامته ونصرة المسلمين به هجرته سنت أو استوى الامر ان فهو بالخيار اه عميرة والظاهر استحباب الهجرة في هذا الاخير انتهى وقوله فيحرم ان يصير باعتراله عند ارجح أي صورة لاحكامها حكم بانه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا كما بسطه في النسخة اه شورى وعبارتها (تنبيه) * يؤخذ من قولهم لان محله دار اسلام ان كل محل قدراه له فيه على الامتناع من الحرب بين صار دار اسلام وحيث قد الظاهر انه يتعدى عوده دار كفر وان استولوا عليه كما مر حبه الخبر الصحيح الاسلام فعلا ولا على عليه فقوله لصار دار حرب المراد صيرورته كذلك صورة لاحكام والالزم ان ما استولوا عليه من دار الاسلام يصير دار حرب لا ان الظن اصحابنا يسعون بذلك بل يلزم عليه فساد وهو انهم لو استولوا على دار الاسلام في ملك اهله ثم قتلها هاضمة ما لكانها على ملاكها وهو في غاية البعد ثم رأيت الراعي وغيره ذكر وانتقال اصحاب ان دار الاسلام ثلاثة اقسام قسم يسكنه المسلمون وقسم فتحوه وأقروا اهله عليه يجوز به ملكوه أولا وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه الكفار قال الراعي وعددهم القسم الثاني يسكنونه في كونها دار اسلام كونها تحت استيلاء الامم وان لم يكن فيها مسلم قالوا أما عددهم الثالث فقد وجد في كلامهم ما يشعر بان الاستيلاء القديم يكفي لاستمرار الحكم انتهى وقوله ان لم يمكنه ذلك أي اظهار دينه أي والمقسم أنه لم يرج ظهور اسلام بمقامه وحيث قد تصدق العبارة بصور غمانية لانه والحالة هذه اما أن يقدر على الاعتزال أولا وعلى كل اما ان يخاف فتنة في دينه أولا وعلى كل اما ان يرجو نصرة المسلمين أولا وقول الشارح أو خاف فتنة في دينه أي أو أمكنه ذلك أي اظهار دينه أي والمقسم أنه لم يرج ظهور اسلام بمقامه فيصدق هذه العبارة بصور أربعة لانه اما ان يقدر على الامتناع والاعتزال أولا وعلى كل اما ان يرجو نصرة المسلمين أولا فتخلص ان صور الوجوب اثناعشر وقوله اما اذا رجى ما ذكر أي ظهور الاسلام بمقامه فالأفضل أن يشم أي فتكون الهجرة خلاف الأولى وتصدق هذه العبارة بستة عشر صورة لانه اما ان يمكنه اظهار دينه أولا وعلى كل اما ان يخاف فتنة أولا وعلى كل اما ان يرجو نصرة المسلمين أولا

وزوجته ان كانا (بدارنا)
وكذا امامهم من مال غير دولو
بلا شرط دخولهما (ان
أمنه امام) من زيادتي فان
أمنه غير لم يدخل اهله ولا مالا
يحتاجه من ماله الا بشرط
دخولهما وعليه يجعل كلام
الاصل (وكذا) يدخلان فيه
ان كانا (بدارهم ان شرطه)
أي الدخول (امام) لا غيره
والقييد بالامام من زيادتي
اما اذا كان الامان للحربي
بدارهم فقياس ما ذكر ان
يقال ان كان اهله وماله
بدارهم دخلا ولو بلا شرط ان
أمنه الامام وان أمنه غير لم
يدخل اهله ولا مالا يحتاجه
من ماله الا بشرط وان كانا
بذارنا دخلا ان شرطه الامام
لا غيره (وسنسلم)

بذار كفر أمكنه أظهار دينه) لكونه مطلقاً في قومه أولاً مشيرة تحميمه ولم يخف فتنة في دينه ٢٠٩ بقدر ذنوبه بقوله (ولم يرج ظهور اسلام) ثم

(بمقامه هجرة) الى دارنا لثلاث
يكيدوا له نعم ان قدر على
الامتناع والاعتزال ثم ولم
يرج نصره المسلمين بهما حرم
عليه لان محله دار اسلام
فيحرم ان يصيره باعتزاله عنه
دار حرم (ووجبت) عليه
(ان لم يكنه) ذلك أو يخاف
فتنة في دينه (واطاعتها) أي
الهجرة لآية ان الذين قوتهم
الملائكة طمأنى أنفسهم فان
لم يطعها فعذروا الى ان يطيعها
اما اذا رجا ما ذكره فلا فضل
ان يقيم (كهرب اسير) فانه
يجب عليه ان اطاعه ولم يكنه
أظهار دينه خلاصه من قهر
الاسر وتقيدي بعدم الامكان
هو ما حرم به القمولي وغيره
وقال الزركشي انه قياس عام
في الهجرة لكنه قال قبله
سواء أمكنه أظهار دينه أم لا
وقوله عن تصحيح الامام
(ولو أطلقوه بلا شرط فله
اغتيالهم) قتلا وسبياً وأخذاً
للمال اذا لم يقتل الغيلة
ان يخدعه فيذهب به الى
موضع فيقتله فيه كالمس (أو)
أطلقوه (على انهم في أمانه
أو عكسه) أي أو انه في أمانهم
(حرم) عليه اغتيالهم لان
أمان الشخص لغيره يوجب
ان يكون الغير آمناً به
وصورة العكس من زيادتي
واستثنائي منها في الام مالوا
أمنك ولا أمان لنا عليك

أولاً وعلى كل امان يرجو نصره المسلمين أولاً فتخلص ان صورته خلاف الاولى ستة عشر وصور الوجوب اثنا
عشر وصورة الحرمه واحدة وصور النذب ثلاثة فلاحكام أر بعقوا الصور ثنتان وثلاثون كلاً يخفى (قوله
بذار كفر) أي حاربوا لوجه ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك اه شرح مر (قوله أمكنه أظهار
دينه) اذا شبهه على كذا الفاعل من المفعول فرد الاسم الى الضمير فارجع الى ضمير المتكلم المرفوع فهو
الفاعل وما رجع الى ضميره المنصوب فهو المفعول قال ابن هشام تقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر
لانك تقول أمكني السفر ولا تقول أمكنت السفر اه شوبري (قوله ووجبت ان لم يكنه) أي ولو
كان امرأة بلا محرم * (تنبيه) * كانت الهجرة في زمنه صلى الله عليه وسلم من غير بلده اليه وبعده من
بلاد الكفر الى بلاد الاسلام كالمروا والهجرة من بلده الى غيرها المعامى ولم يقدّر على ازالته فاضال شيخنا
لا تجب بل تنذير وقال العلامة السباطي كغيره يجب أيضاً اه قل على المحلى (قوله كهرب اسير) هذا
التشبيه يمكن رجوعه للنذب والوجوب بل وما ذكره الشارح من الحرمه وخلاف الاولى فتجربى فيه الاحكام
الاربعة وتتعلق في صور النذب الثلاثة وصورة الحرمه الواحدة وصور الوجوب الاثنا عشر وصور خلاف
الاولى الستة عشر والشارح جعله راجعاً للوجوب فقط بل لبعض صورته وهو ثمانية لان قوله فانه يجب الخ
أي والفرض انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه اذه هذا هو فرض الوجوب في حق المسلم فيثبتي قال هذا الاسير
الذي لم يكنه أظهار دينه امان يقدّر على الاعتزال أولاً وعلى كل امان بخاف فتنة ولا وعلى كل امان يرجو نصره
المسلمين أولاً واما الصور الاربعه من صور الوجوب المتقدمه في قول الشارح أو خاف فتنة في دينه فلا تفعلها
عبارته هنا التقييد بمقامه قوله ولم يكنه أظهار دينه والاربعة المتقدمه مفرضة فيما اذا أمكنه أظهار دينه
والحامل على التقييد بحجارة عبارة المتن لان التقييد فيها موجود في المشبه به فوجب ان يعتبر في المشبه وان
كان ليس قيداً في الحكم لافي المشبه به بدليل عطف الشارح على القيد فيه بقوله أو خاف فتنة الخ ولا في المشبه
كما أشار به قوله وتقييدى بعدم الامكان أي تقييدى لهرب الاسير الذي يفيد التشبيه تأمل (قوله سواء
أمكنه الخ) هذا هو المعتمد لان نفس الاسر ذل اه شوبري وعبارته امه مع شرح مر وان قدر اسير على هرب
لزمه وان أمكنه أظهار دينه كما صححه الامام واقضى كلام الشيخين اعتماده وهو الاصح لان الاسير في يد الكفار
مقهور ومهان فكان ذلك تخليصاً لنفسه من رق الاسر انتهت (قوله وان يخدعه الخ) أي وهذا المعنى بخصوصه
ليس مراداً بعبارة جج وليس المراد هنا حقيقة الغيلة وهي ان يخدعه الخ اه شوبري (قوله أو عكسه) بالرفع
فاعل بفعل محذوف أي أو حصل عكسه كما قاله ع ش على مر ويصح الجر عطفاً على الجرور وعلى
(قوله ولا أمان لنا عليك) ظاهرها غير مراد لان آخرها يناقض أولها بل المراد بقولهم ولا أمان لنا عليك ولا
نطلب منك أماناً لاستغنائنا عنه فله اغتيالهم بخلافك فانت في أمان منا لا احتياجك اليه اه زى (قوله فان
تبعه أحد الخ) راجع للمسلمين (قوله في دفعه بالانخاف الخ) أي حيث لم يقصدوا قتله ولا فيلزمه رعاية
التدريج لا تنقض أمانهم اه مر اه ع ش (قوله حرم وفاء بالشرط) ولو حلفوه على ذلك بطلاق أو غيره
مكره لم ينقض حلفه والاحتث وان كان حين حلفه مخبواً ومن الاكراه قولهم لا نطلقك الا ان حلفت لنا
الاخراج بل هذا كراهة ثان شرعى على الخروج لوجوبه كما قرر اه شرح مر وعبارة الروض وشرحه
أو أطلقوه بشرط أن لا يخرج عنهم وحلفوه مكرهاً على ذلك ولو بالطلاق خرج وجوباً ان لم يكنه أظهار دينه
وحرم الوفاء بالشرط والمسلم لا يتجمل الاقامة حيث حرمت ولم يحث لعدم انعقاد عيونه وان حلف لهم ترغيباً
لهم ليشقوا به ولا يتهموه بالخروج بلا شرط منهم ولو كان حلفه قبل الاطلاق حث بخبر وجه لا انعقاد عيونه
فان كان ثم شرط بان قالوا لا نطلقك حتى تخاف انك لا تخرج فحلف فاطلقوه فخرج لم يحث كلاً وأخذ المصوص

(٢٧ - جل منهج خامس) (فان تبعه أحد فضايل) في دفعه بالانخاف فالانخاف (أو) أطلقوه (على ان لا يخرج من دارهم)

بقدر ذنوبه بقوله (ولم يكنه ماسر) أي أظهار دينه (حرم) وفاء بالشرط لان في ذلك ترك اقامته

فان أمكنه تطهاره جازله الوفاء لان الهجرة حيث ٢١٠ مندوبة أو جازلة واجبة (ولامام) ولو بنائبه (معاقدة كافر) هو أهم من قوله علما

وهو الكافر الفليط (يدل على قلعة كذا) باسكان اللام وقبحها (بأمة) مثلا (منها) الحاجة الى ذلك معينة كانت الامة أو مهمة رفيعة أو حرة لانها ترق بالاسر والمهمة يعينها الامام بخلاف معلوم تكن من القلعة كن قال وك من مالى أمة فلا يجوز على الاصل في المعاقدة على مجهول (فان قبحها) = نوة من عاقده (بدلا لتوفيقها الامة) معينة أو المهمة (حجة) ولم تسلم قبله (أي قبل اسلامه) بل لم تسلم أو أسلمت معه أو بعده (أعطياها) وان لم يكن فيها غيرهما (أو أسلمت قبله وبعد العقد أو مات بعد الطفر) بها (أي على) قيمتها (والا) بل لم تفتح أو قبحها غير من عاقده ولو بدلاته أو قبحها من عاقده لا بدلاته أو بدلاته وليس فيها الامة أو فيها الامة وقد ماتت قبل الطفر بها أو أسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان أسلم بعدها (فلا شيء) لعدم وجود المعلق عليه الفتح بمقتضى وجوب قيمتها فيما ذكر هو ما نقله في الروضة كمالها عن الجمهور ونص عليه في الام وقيل يجب أحدهما المثل ومجمعه الاصل تبعاً للامام قال الشيخان ومحل الخلاف اذا كانت معينة فان كانت مهمة ومات كل من فيها أو جينا البذل فيجوز أن يقال يرجع بإجرة المثل فاعتذر بقول الجمهور ويجوز أن يقال تسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل الموت أما اذا فحقت صلحا بدلاته ودخلت (قوله)

رجلا وقالوا لا نتر كن حتى تخلف انك لا تخبر بنا خلف ثم أخبر بمكانهم لم يحث لانه عين اكرام انتهت (قوله فان أمكنه تطهار دينه الخ) هذا بناء على ما مره من ان الاسير اذا أمكنه تطهار دينه لا يجب عليه الهرب وعلى ما مر عن الزركشي من انه يجب مطلقا وهو المستمد فكذلك هنا اه عش (قوله وهو الكافر الفليط) معنى بذلك لدفعه عن نفسه ومنه العلاج لدفعه الداء اه شرح مر وقوله وهو الكافر الفليط وبطلق أيضا على المسلم المتصف بذلك كذا كره الاذرى اه رشيدى وفي المصباح العليج الرجل الضخم من كفار الجيم وبعض العرب يطلق العليج على الكافر مطلقا والجمع علوج وأعالج مثل حل وحول وأجال قال أبو زيد يقال استعلج الرجل اذا خرجت حيتته وكل ذي حمية عالج ولا يقال للامرء عالج اه (قوله يدل على قلعة كذا) أي وكان عليه في تلك الدلالة تعبد اذا تصح الجماعة الا على ما يتعبد بها أطلقوه هنا محمول على ما في الجملة من التقييد بالتعبد اه حل وزي ومنه شرح مر وقوله على قلعة كذا أي أو على أصل طريقها أو أسهل أو أرفق طرقها اه شرح مر (قوله على قلعة كذا) اعتبر تعيينها وفي شرح الروض وظاهر كلام المصنف كالتحاج وأصله انه لا فرق بين القلعة المعينة والمهمة بخلاف ظاهر قول أصله قلعة كذا قال الزركشي والظاهر اعتبار التعيين كما صوره الجمهور ولان غير المعينة يذكر فيها الفرر ولا حاجة له لكن في تعليق الشيخ أبي حامد انه لا فرق ولعله محمول على ما اذا أبهم في فلاح محصورة اه اه سم (قوله باسكان اللام وقبحها) وفي المصباح والقلعة مثل قصبة حصن تمتع في جبل والجمع قلع يحذف الهاء وقلاع أيضا مثل رقة ورقاب والقلوع جمع القلع مثل أسد واسود فهو جمع الجمع قال ابن السكيت وابن دريد القلعة بالفتح يفتحون ولا يجوز الاسكان وقال الأزهري القلعة بالفتح الصخرة العظيمة تنقل من عرض جبل لا يرتقى والجمع قلع وبها سميت القلعتوهى الحصن الذى يبنى على الجبال لامتناعها والسكون لغتة نقله الطارزى والصغافى اه (قوله الحاجة الى ذلك) تعليل لمخوف وعبارته في شرح الروض وصح ذلك منع ابهامها وعدم ملكها والقدرة على تسليمها للحاجة اليه انتهت (قوله يعينها الامام) أي ويجبر العليج على القبول لان الشرط طرية وهذه طرية كيان المسلم اليه أن يعين ما شاء بالصفة المشروطة ويجبر المستحق على القبول اه شرح الروض (قوله كان قال ولكن مالى أمة) أي بخلاف ما لو قال ولكن مالى الامة لغلانية وكان العليج يعرفها فانه يصح أخذها من التعليل بقوله على الاصل في المعاقدة على مجهول اه (قوله أعطياها) حاصله أنه يأخذها في ثلاث صور وقيمتها في ثمان لان قوله أو ماتت معطوف على كل من البعدي والقبلي فيمكن أخذ الثمانية منه ومن قوله بعد العقد ولا يعطى شيئا في ثمان وهى ظاهرة من كلامه تأمل (قوله وان لم يكن فيها غيرها) أي وان تعلق بها حق لازم من معاملتهم مع بعضهم كما هو ظاهر اذا اعتد ادبهم في مثل ذلك وذلك لانه استحقها بالشرط قبل الطفر اه شرح مر (قوله أو أسلمت قبله ربهذا عقد) أي سواء كانت حرة أو رقيقة وان قبله بعض الشراح بالحرية وقوله فيعطى قيمتها أي لان اسلامها يمنع رتها والاستيلاء عليها اه من شرح مر قال سم على ج وهذا التعليل على التوزيع فقوله منع رتها أي ان كانت حرة وقوله والاستيلاء عليها أي ان كانت رقيقة اه رشيدى وعش قال في شرح الروض أمالوا أسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وباتها قد فاته لانه عمل متبرعا ذكره البلقيني وكلام غيره يقتضيه اه اه سم (قوله يعطى قيمتها) أي من أصل القيمة كالمهر أو جاحتمالين فان لم تكن غنيمة اتجه وجوب القيمة في بيت المال اه شرح مر (قوله بان لم تفتح) محل عدم استحقاقه شيئا في هذه ان كان الجعل المشروط منها فان كان من غيرها استحقه بمجرد الدلالة سواء فحقت أولا اه شرح مر (قوله وقد ماتت) قال في شرح الروض ولو هربت فكالماتت اه سم (قوله الفتح) بالجر يدل من المعلق عليه فيكون عليه نائب الفاعل وكان الظاهر أن يقول لعدم وجود الفتح المعلق عليه اه شيخنا (قوله ويجوز ان يقال تسلم اليه الخ) أي فيعين له واحدة ويعطيه قيمتها كما يعينها لو كان أحياء اه شرح مر

بإجرة المثل فاعتذر بقول الجمهور ويجوز أن يقال تسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل الموت أما اذا فحقت صلحا بدلاته ودخلت (قوله)

في الامان فان لم يرضوا بتسليم امتولا الكافر المال بيد لها بذا الصلح وبلغوا المأمن وان رضوا بتسليمها بيد لها اعطوا ابد لها من حيث يكون الرضخ
وخرج بالكافر المسلم فانه وان صحت معاقبته كقتله في الروضة كاملها عن العراقيين ٢١١ واقتضى كلامه في باب الغنية تصحيحه بطلانها ان

وجدت حيقوان اسلمت فلو
ماتت بعد الظفر فله قيمتها
وتعين القلع مع قتيده الفتح
عن عاقده اسلام الامة بالقبلي
والبعدي المذكورين من
زيادتي

*(كتاب الجزية) *

تطلق على العدو على المال
المترتبة وهي مأخوذة من
المجازة لكفنا عنهم وقيل من
الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى

واتقوا يوما لا تحزى نفس
عن نفس شيئا أي لا تقضي
والاصل فيها قبل الاجماع آية
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله

وقد أخذها النبي صلى الله
عليه وسلم من مجوس هجر

وقال سنوابعهم سنة أهل
الكتاب كلوا والبخاري ومن

أهل نجران كلوا ابو داود
والعنى في ذلك ان في أخذها

معونة لنواهاة لهم ورجع
يحملهم ذلك على الاسلام

وفسر اعطاء الجزية في الآية
بالترامها والصغار بالترام

احكامنا (اركانها) خمسة
(عاقبو معقوده ومكان ومال

وصيغته وشروطها) أي في
الصيغة (ما) من شرطها

(في البيع) من نحو اتصال
القبول بالايجاب وعدم صحتها

مؤقتة أو معاقبة ذكر الجزية
وقد رها كالثمن في البيع
تعبيري بذلك أفيد مما عبر

(قوله نبذ الصلح وبلغوا المأمن) بان يردوا الى القلعة ثم يستأنفوا القتال لانه صلح منع الوفاء بمشروطه قبله
اه شرح الروض (قوله وان رضوا بتسليمها الخ) قال سم لعنه فيما اذا كانت رقيقة والافدخولها في
الامان يمنع استرقاقها اه رشيدى (قوله من حيث يكون الرضخ) وهو الاخلاص الاربعه تلامن أصل
الغنية اه حل (قوله فانه وان صحت معاقبته الخ) هذا هو المعتمد وعبارته شرح مر أما المسلم فلا تجوز
مع هذه المعاقبة على ما قاله جميع لان فيها أنواعا من الضرر واحتملت مع الكافر لانه أعرف بخلاتهم وطرقهم
والمعتمد صحتها أيضا مع كل وجه الاذرى والبقين وغيرهما واقتضى كلام المصنف كالرافعي في الغنيمة
استماده في عطاها ان وجدناها حية وان أسلمت فلو ماتت بعد الظفر فله قيمتها انتهت (قوله وتعين القلعة الخ)
التعين ضعيف وعبارته شرح مر سواء أ كانت القلعة معينة أم مبهمه من قلاع محصورة فيما يظهر انتهت
(قوله المذكورين) أي في قوله أو أسلمت قبله أو بعد العقد

*(كتاب الجزية) *

وجه تعقيب الجهاد بها ان الله تعالى غيا القتال باعطائها في قوله تعالى حتى يعطوا الجزية ووجه اخرى كهدية
وفدى بالغاء اه شورى وهي لغة اسم لخراج يجعل على أهل الغنى سميت بذلك لانها جزئ أي كفت عن
القتل وشرع مال يلترمه الكافر بعد مخصوص اه زى (قوله أي لا تقضي) أي لا تقضي اه سم قال ع ش
وعليه فالمعنى ان الجزية أغنتهم عن محاربتهم لكن هذا في المعنى قريب مما قبله اه (قوله والاصل فيها الخ)
ومشروعيتها مغاية نزول عيسى عليه السلام فلا تقبل بعد ذلك لانه لا يبقى لاحد منهم شبهة بحال فلم يقبل منهم الا
الاسلام وهذا من شرعنا لانه ينزل حا كليه متقبلا عنه صلى الله عليه وسلم من القرآن والسنة والاجماع أو عن
اجتهاد مستمد من هذه الثلاثة والظاهر ان المذاهب في زمنه لا يعمل منها الا بما وافق ما راء اذ لا مجال للاجتهاد
مع وجود النص واجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم لا يفتى اه شرح مر أي فهو كالنص ولا يجوز الاجتهاد
مع اه ع ش ع (قوله وقد أخذها النبي الخ) (قاعدة) لا يجوز طلبه الا في مستلتي الاولى اذا ادعى
دعوى صادقة فانكر الغريم فله تحليفه الثانية الجزية يجوز طلبها من الذي مع انه يحرم عليه اعطاؤها لانه ممكن
من ازاله الكفر بالاسلام فأعطوا اياها انما هو على استمراره على الكفر وهو حرام كذا في الاشياء للسيوطي
اه شورى (قوله سنوابعهم) أي اسلكوا بهم سنة أي طريقة اه ع ش (قوله ومن أهل نجران) هم نصارى
وهم أول من بذل الجزية وفيهم أنزل الله سورة آل عمران اه حل (قوله ورجع يحملهم ذلك على الاسلام)
عل بعضهم حملها على الاسلام بما فيها من مخالطة المسلمين ورجع بحسب الشريعة اه شورى (قوله
والصغار بالترام احكامنا) وذلك لان الشخص اذا كاف بما لا يعتقد سمى ذلك صغارا عرفوا واستشكل القاضي
التوقف على اشتراط الترام الاحكام قال لان ذلك قضية العقد وان لم يذكر اه وعبارته شرح الروض قالوا
وأشد الصغار على المرء ان يحكم عليه بما لا يعتقد ويضطر الى احتماله اه وقضية انهم لا يعتقدون تلك
الاحكام التي يلزمونها فانظر هذا مع قوله الآتي لحكمنا الذي يعتدون تحريمه اه واعل هذا وجه تعبيره بقالوا
اه سم (قوله وعدم صحتها مؤقتة) هذا تفسير للشرط بلازمه اذا الشرط عدم التعليق والتأخير وفي الحقيقة
عدم الصفة لازم لتقيض الشرط لانه لا لا يخفى تأمل (قوله كافر وتكم الخ) ظاهر كلامهم صراحة هذه
الاشياء وان لا كتابة هنا فطاولوا قبل ان كتابت الامان لو ذكر معها على ان تبدلوا الخ تكون كناية هنا لم يبعد اه
شرح مر (قوله بدارنا مثلا) يريد أنه لا تشترط الاقامة بدارنا بل لورضوا بالجزية وهم معقبون بدار الحرب صحت
ثم المراد بدارنا غير الجار لما يأتي اه شورى وعبارته شرح مر بدار الاسلام غير الجار لكن لا يشترط

به (وهي) أي الصيغة ايجابا كاتركتم أول ذنبت في اقامتكم بدارنا مثلا (على ان تلزموا كذا) جزية

(وتتقادوا الحكمنا) الذي
يعتقدون تحريمه كزنا وسرقة
دون غيره كسر بفسك
ونكاح مجوس محارم وذلك
لان الجزية والانتقاد
كالعوض عن التعرير فيجب
ذكرهما كالثمن في البيع
فوقبولا نحو (قبلنا ورضينا)
وعلم من اشتراط ذكر الانتقاد
انه لا يشترط ذكر كف لسانهم
عن الله تعالى ورسوله صلى
الله عليه وسلم ودينه لان في
ذكر الانتقاد غيبة عنه
ويستثنى من منع صحة الثابت
السابق ما لو قال اقررتكم
ما شئتم لان لهم نبد العقد متى
شاؤا فليس فيه الا التصريح
بمقتضى العقد بخلاف الهدنة
لا يصح هذا اللفظ لانه يخرج
عقدها عن موضوعه من
كونه مؤقتا الى ما يحتمل
تأيد المناقاة بقتضاه (وصدق
كافر) وجد في دارنا (في) قوله
(دخلت لسماع كلام الله)
تعالى (أورسولا أو بلغان
مسلم) فلا تعرض له لان
قصد ذلك يؤمنه

التخصيص على اخراج حال العقد كغناء باستثنائه شرعا وان جهله العاقدان فيما يظهر انتهت (قوله) وتتقادوا
الحكمنا) أى لكل حكم من أحكامنا غير نحو العبادات اه شرح مر (قوله) الذي يعتقدون تحريمه
ظاهر هذه العبارة ان هذه الهاء عائدة على الحكم وهو مشكل فليؤول الحكم بالحكم بالمحكوم به وبعبارة اخرى عن
الرافعي وحكى الامام عن العراقيين ان المراد انهم اذا فعلوا ما يعتقدون تحريمه يجري عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر
فيه وضاهم وذلك كلزنا والسرقه وأما ما يستدلونه كمد الشرب فلا يقام عليهم في الاصح وان رضوا بحكمنا اه
اه سم (قوله) وذلك لان الجزية الخ) عبارة شرح مر وانما وجب التعرض لهذا أى قوله وتتقادوا
الحكمنا مع أنه من مقتضيات عقدها لانه مع الجزية عوض عن تقريرهم فاشبهه الثمن في البيع والاحوة في
الاجارة انتهت (قوله) وقبولا الخ) قال في الروض وشرحه ولا بد من لفظ دال على القبول ويكتفى بالكناية مع
النيقوب بشاراة الاخرس المفهمة اه اه سم وأفهم اشتراط القبول انه لو دخل حربي دارا قائم علمنا لم يلزمه
شي بخلاف من سكن دارا مدة ثم غلبه لان عماد الجزية القبول اه شرح مر * (فرع) * اذا دخل حربي
دارا بقصد فاسد من الامام أو نائبه لم يجز اغتياله بل يبلغ المأمن فان لبث فيها سنة أو أكثر لزمه دينار كل سنة
أو بقصد الا حاد لم يلزمه شي وفي الفرق نظر اه عب اه سم وفي شرح مر ولو فسد عقدها من الامام
أو نائبه لزم لكل سنة دينار لانه أقالها بخلاف ما لو بطل كان صدق من الا حاد فانه لا يلزم شي وبم هذا علم ان لنا
ما يفرق فيه بين الفاسد والباطل سوى الاربعة المشهورة اه وهي الخلع والكافة والحج والعمرة فبضم اليها
هذا تصير خمسة اه ع ش عليه (قوله) وعلم من اشتراط الخ) غرض من هذه العبارة الجواب عما يقال ان
الاصل ذكر عدم اشتراط ذكر كف لسانهم عن السب وأنتم تذكره فلم توف بما في الاصل (قوله) انه لا يشترط
ذكر كف لسانهم الخ) أقول ولا ينافي ذلك ما يأتي انهم لو سبوا الله ورسوله فان شرط انتقاض العهد بذلك
انتقض والا فلا لان الحاصل ان كفهم عن ذلك يلزمهم وان لم يصرح باشتراطه أو ما انتقض عهدهم بذلك
ولا يكتفى فيه بلزوم ذلك لهم بل ولا بالتصريح في العقد باشتراط كفهم بل لا بد من التصريح في العقد باشتراط
الانتقاض به اه سم (قوله) لان في ذكر الانتقاد غيبة عنه) فيه انهم انما ينتقادون لحكمنا فيما يعتقدون
تحريمه فان كانوا يرون تحريم ذلك فواضح والافضه نظر اه حل (قوله) فليس فيه الا التصريح بمقتضى العقد
بخلاف ما ثبت أو ما شاء الله اه حل أو ما شئنا أو ما شاء المسلمون فلا يصح العقد في ذلك كله اه قل
على المحلى (قوله) وصدق كافر الخ) هذه المسئلة لا تعلق لها بالجزية بولذلك ذكرها في متن الروض فرعها مستقلا
وبعبارة سم قوله وصدق كافر أى سواء كان معه ثياب أو لا وسواء جاء في مصلحة أو لا بدليل قصه رسل مسيلة
ولا فرق أيضا بين ان يكون الذي نسب اليه التأمين غائبا أو حاضرا مصدا أو مكذبا كما اقتضاه اطلاقهم خلافا
للمار ردى في حاله التكذيب ثم من كلامهم في هذا المحل تعلم ان قصد الدخول لتبليغ الرسالة مؤمن وان لم
يصدره اذن في الدخول نبه عليه الماوردى رحمه الله اه (قوله) في قوله دخلت لسماع كلام الله) ويمكن في هذا من
الاقامة وحضور مجالس العلم قدر اقتضى العادة بإزالة الشبهة فيه ولا يراد على أربعة أشهر اه شرح مر وفي
سم مانعه لكن من زعم الدخول لسماع كلام الله تعالى بجالس يقع الاهتداء فيها عادة فان أراد زيادة قلناه
لا خير فيلن يخرجوه ولو كان ذلك قبل مضي أربعة أشهر نبه عليه الامام اه عميرة اه ونخرج بقوله دخلت
لسماع كلام الله ما لو قال دخلت للتجارة وظننت ان قصدنا أمان فانا نقاته اه شورى (قوله) أورسولا
أى أو دخلت برسولا سواء كان معه ثياب أو لا اه سئل (قوله) أو بامان مسلم) أى وان عين المسلم وكفبه
اه سم أى لا احتمال نسبته اه ع ش والمراد مسلم يصح تأمينه اه شرح مر قال الزركشى فلا
عبارة بأمان المسي والمجنون اه ولعل المراد انه لا يعتبر على الاطلاق فلا ينافي انه يبلغ المأمن في الجملة ففى
الروض في باب الأمان ان أمنه صبي ونحوه فظن صحته بانه آمن اه سم على ج اه ع ش عليه

والغالب ان الحربي لا يدخل بلاد الايمان فان انهم حلف ثبائهم ان ادعى ذلك بعد اسره لم يصدق الابينة (و) شرط (في العاقد كونه اماما) يعقد بنفسه أو نائبه فلا يصح عقدها من غيره لانهم من الامور الكلية فتحتاج الى نظر واجتهاد لكن لا يغتال المعقود بل يبلغ مأمنه (وعليه اجابة اذا طلبوا أمن) بأن لم يخف غائلتهم ومكيدتهم فانه خاف ذلك كان يكون الطالب ٢١٣ جاسوسا يخاف سرهم يحجبهم والاصل في ذلك خبر

مسلم عن يريده كذا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر أميراً على جيش أو سرية أو ماء إلى أن قال فان هم أبوا فسلمهم الجزية فان هم أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الاسير اذا طلب عقدها فلا يجب تقريره بها وقولي وأمن أولى من قوله الاحاسوسا يخافه (و) شرط (في المعقود كونه متمسكا بكتاب) كتوراة وانجيل وصحف ابراهيم وشيث وزيور داود سواء كان المتمسك كتابيا ولو من أحد أيوبه بل ان اختاره أم مجوسيا (لجده) (أعلى لم تعلم) نحن (تمسكه بعد نسخه) بأن علمنا تمسكه به قبل نسخه أو معه أو شككنا في وقته ولو كان تمسكه بعد التبديل فيه وان لم يحتجب المبطل منه وذلك لآية وخبر البخاري السابقين وتغلبا لحقن الدم اما اذا علمنا تمسك الجلبه بعد نسخه كنتمود بعد نبعة عيسى عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تعد الجزية لفرعه لتمسكه بدن سقطت حرمة ولا من لا كتابه ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والملائكة

(قوله والغالب ان الحربي الخ) علة لقوله أو بأمان مسلم وما قبله علة لما قبله ثم قضية هذه العلة انه لو ادعى بدار الحرب ان مسلما آمنه لم يصدق قلجبر رتمراجت الطيللاوي فقال ينبغي ان يصدق ويحمل التعليل على الغالب فليراجع اه سم اه شورى (قوله بعد اسره) اي بعد أن أسره ودخل تحت قهرنا قوله الابينة أي لانه منهم بتخليص نفسه من الاسر (قوله فلا يصح عقدها من غيره) لكن لاشي على المعقود وان اقام سنة فاكتر لان المعقد لاه روض اه سم أي باطل كما تقدم (قوله ومكيدتهم) عطف تفسير أو علم على تخن لان المكيدة الامر الحفي الذي لا اطلاع لنا عليه اه عزري (قوله كان يكون الطالب جاسوسا) وهو صاحب السر الشرب بخلاف التاموس فهو صاحب السر الخبر اه شرح مر (قوله لم يحجبهم) هل المراد لم تحجب اجابتهم أو لم تجز بنفي الثاني عند ظن الضرر للمسلمين اه طب اه سم (قوله فلا يجب تقريره) لكن يجوز ويحرم قتله لان بذلها يقتضي حقن الدم كالمكول بذلها قبل الاسر وجزا استرقاقه اه شورى وعبارة ع ش على مر قوله فلا يجب تقريره أي بل تحرم الاجابة حيث لم يامن غائلته ويحرم قتله اذا طلب الجزية ويجوز زارفاقه وغنم ماله اه سم على ج انتهت (قوله كونه متمسكا الخ) عبره دون الكتابي لان المتمسك بكتاب اعم من الكتابي والمراد العموم (قوله وصحف ابراهيم) أي لانها كلها تسمى كتباً فاندرجت في قوله تعالى من الذين أوثوا الكتاب وشيث بن آدم لصلبه اه شرح مر (قوله سواء كان المتمسك) أي بواحد من هذه الكتب أو من غيرها فيشمل كتاب المجوس الذي رفع فهم وان تمسكوا بكتاب لكن لا يسمى كتابيا لان تمسك بالتوراة والانجيل خاصة اه حل (قوله ولو من أحد أيوبه) ولو الام اختار الكتابي أو لم يختار شيئا وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بأن ما هنا أوسع وما أوهمه شرح المنهج من ان اختيار ذلك قيد هنا أيضا غير مراد وانما المراد انه قيد لتسميته كتابيا لا لتقريره اه شرح مر والحاصل أن له ثلاث حالات اما ان يختار دين الكتابي أو الوثني أو لم يختار شيئا فيقرر في الحالة الاولى والثالثة دون الثانية هذا يحصل ما اعتمد ج وم على ما في بعض نسخه اه ع ش (قوله لجده أعلى) من المعلوم ان الكتاب ينسب للنبي الذي أنزل عليه فله وجه نسبه لجداته أول من اشتهر تمسكه به من اجداد ذلك الكافر ولعل المراد بالا على هنا ما مر في الوصية وهو الذي يشتر انتساب الرجل اليه ويعد قبيلة اه (قوله لم تعلم تمسكه بعد نسخه) قال الولي العراقي يرد على المنهاج والتنبية والحاوي اذا نهوا الاصل أو تنصرو قبل التسخ لكن انتقلت ذريته عن دين اهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا تقر بالجزية كائنص عليه ويقبل قولهم انهم ممن تعقد لهم الجزية لانه لا يعرف غالب الامم اه زى (قوله اما اذا علمنا تمسك الجد الخ) قضية كلامه ان المضرد دخول كل من أيوبه بعد التسخ لا أحدهما وهو الوجه خلافا للقبلي بدليل عقدها لمن أحد أيوبه وثني كما يأتي اه شرح مر (قوله كنتمود بعد نبعة عيسى) أي أو تنصرو بعد نبعة نبينا صلى الله عليه وسلم اه حل (قوله كهو في النكاح) أي فتعقد لهم ان لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصل دينهم اه شورى وعبارة ع ش أي فثبت واقفهم في الاصول أقرؤا وان خالفوا في الفروع لكن قيل انهم لو كفرتهم اليهود والنصارى بالفروع التي خالفوا فيها لا تحمل منا كتبهم وقياسه هنا انهم لا يقرون الا ان يفرق بان مبنى النكاح الاحتياط ولا كذلك هنا تأمل انتهت (قوله الا ان يشكل أمرهم) لعل هذا هو المراد بالشك فيما مر أي فهناك يضر الشك في المخالفة في

وحكم السامر قوا الصابئة هنا كهو في النكاح الا ان يشكل أمرهم فيقرون بالجزية تعبير يرمز بما ذكره (و) حواذ كرا غير صبي ومجنون) ولو سكران وزمنوا هم ما وأعمى وراهباً وأجيراً وفقيراً لان الجزية كاحرة الدار ولا تها توخذ لحقن الدم فلا جزية على من يهرق واثني وخشي وصبي ومجنون لان كلامهم محقون الدم والا آية السابقة في الذكر وقد كتب عمر رضي الله عنه الى امرأه الاجناد ان لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان وما يليه في اسناد صحيح فلو طلب الخشي المرأة عقد الجزية لاجرة عليه ما كان

الاصول وهنا لا يضرتأمل (قوله فهي هبة) أي لا تلزم الا بالقبض اه شرح الروض اه سم (قوله ولو بان الخنثى المعقود له الخ) أفادته لا بد ان يكون معقودا له فلو لم يكن معقودا له فلا شيء عليه كعربي لم يعلم به الا بعد مدة لانه لم ياتزمها اه شيخنا (قوله المعقود له) بان عقده على الاوصاف فاندفع ما يقال كيف تعتدله الجزية مع انه لا تجب عليه حال خنوثته اه شيخنا وقوله طالب البناء الخ طاهره ان المأخوذ منه دينار لكل سنة اه سئل وهل يطالب بها وان كان يدفع في كل سنة ما اعتد عليه على وجه الهبة أو يجعل ذلك اذا لم يدفع الهبة فيظهر الثاني لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقد تبين انه من أهل الجزية وما يدفعه شيء جزية هكذا قاله بعضهم والذي اعتمد شيخنا زى الاول والاخر ما قاله شيخنا زى قال لانه انما كان يعطى هبة لاعتناء الدين اه ع ش على مر وعبارة سم قوله طالب البناء بجزية بصورة المسئلة انه عقده بحال كما قاله المصنف في الشرح فان لم يعقد فلا شيء أو بغير مال فكما لو عقده لذكر الصريح بلامال اه شوري وانظر ما للمانع من تصوير مسئلة الخنثى بان يعقدوا احدا للجميع باقتنهم ومنهم الخنثى على ان كل ذكر كذا ثم تبين ان كونه انتهت وبصور العقده أيضا بما لو طلب عقدها فاعتدله الامام كما اشار له الشارح بقوله فان رغبنا في بذلها الخ (قوله ما لو قل زمن الجنون) والاوجه ضبط القليل هنا بان تكون أوقات الجنون لو لغت لم تقابل باجرة غالبها اه شرح مر وقوله لم تقابل باجرة لعل بالنسبة لمجموع المدة واستو حركتها اذ ينساح في نحو اليوم بالنظر لمجموع المدة والا لا اليوم ونحوه يقابل باجرة في حد ذاته اه رشيدى (قوله ولو كل عقده الخ) لو كل الخنثى باتساح ذكره بعد ان عقده استقلاله فالوجه انه لا حاجة للاستئناف لعدم تبعيته وتبين استقلاله اه سم (قوله والا باغ المأمن) قال البزنجي وغيره والمراد به اقرب بلاد الحرب من دارنا قال الاذرى وهذا في النصراني ظاهر وأما في اليهودي فلا مأمن له نعلمه بالتقرب من ديار الاسلام بل ديار الحرب كلهم نصارى فيما أحسب وهم أشد عليهم منافجوزان يقال لليهودي اختر لنفسك ما آمنوا المحرق باي ديار الحرب شئت اه رشيدى واذا مضت مدة على شخص في ديارنا بلا عقد فالنجه انه تلزمه أجرة مثل سكناه بدارنا اذا المقلب فيها معنى الاجرة ويظهر انها هنا أقل الجزية اه شرح مر وقوله واذا مضت مدة الخ قد يشكك هذا بما مر في حربي دخل دارنا ولم نعلم به الا بعد مدة حيث قيل بعدم وجوب شيء عليه لان المقلب فيها القبول الا ان يقال ان هذا لما كان في الاصل تابع الامان أيه نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد فاسد من الامام اه ع ش عليه (قوله لانه كان في أمان متبوعه) شامل لما اذا كان المتبوع جدا جدا بأن مات الذمي وخلف ولدا فبلغ ولم يبدل الجزية ثم مات وخلف ولدا فبلغ ولم يبدل الجزية بعد بلوغه ثم مات وخلف ولدا فبلغ ولم يبدل الجزية فيبلغ المأمن كما ارتضاه الطبري فعلى هذا اليهود والنصارى بالقاهرة اذا لم يكن عقد دلهم الامام يبلغون المأمن لان أصولهم وان بعدوا كان لهم عقد هذا ما ارتضاه ط ب رحمه الله وهو ظاهر فليراجع اه سم (قوله فيمنع كافر اقامة الخ) افهم كلامه مجاوز شراء أرض فيه لم يقم بها قبل وهو الاوجه لكن الصواب منعه لان ما حرم استعماله حرم اقتضاه كالاواني وآلات المهور واليه يشير قول الشافعي ولا يتخذ الذمي شيئا من الحجاز دارا وان رديا من هذا ليس من ذلك ولا يمنعون ركوب بحره قال القاضي ولا يمكنون من المقام في المركب أكثر من ثلاثة أيام كالبزنجي ولعل مراده كما قاله ابن الرقعة اذا أذن الامام وأقام موضع واحد اه شرح مر وقوله اذا أذن الامام اما اذا لم يأذن فلا يمكنون من ركوب البحر فضلا عن الإقامة فيه فهو قيد للمفهوم بخلاف ما بعده اه رشيدى (قوله بالحجاز) سمي بذلك لجزره بالجبال والحجارة ولانه حاجر بين نجد وتهامة أو بين الشام واليمن لكن فيه نظر لما في الحديث انه من اليمن الا ان سئل على مجاورته له وهو مقلبل لارض الحبشة من مشرقها وقدره مسيرة نحو شهر ما بين أيلة وسدوم وهو قطعة من جزيرة العرب لانهم من أقصى عدن الى ياف العراق طولا ومن جد قوما والاها من ساحل البحر الى الشام عرضا وسميت جزيرة لانه أحاط بها أربعة أبحردجلة والفرات وبحر فارس وبحر

وغيره في بذلها فهي هبة ولو بان الخنثى المعقود له ذكر طالب البناء بجزية المدة الماضية عملا بما في نفس الامر (وتلغو اقامة جنون) أي أرستها ان (كثير) الجنون وأمكن تليفها بان بلغت سنة وجبت الجزية اعتبارا للارزمة المنفرقة بالمجتمعة تخرج بكثر ما لو قل زمن الجنون كساعة من شهر فلا أثره (ولو كل) يلوغ أو اقامة أو عقد (عقده ان التزم جزية) فلا يكتفى بعقد متبوعه (والا) أي وان لم يلتزمها (بلغ المأمن) لانه كان في أمان متبوعه وتعبيرى بكامل أهم من تعبيرة يبلغ (و) شرط (في المكان بقوله) للتقرير (فيمنع كافر) ولو فيما (اقامة بالحجاز وهو

مكة والمدينة والجمعة وطريقها) أي الثلاثة (وقراها) كالمطائف لمكة ونجيب للمدينين قروي البيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه اليهود من الحجاز وروى الشيخان خبر آخر جوا المشركين من جزيرة العرب ومسلم خبر آخر جوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب والقصد منها الحجاز المشتملة عليه وتعبيرى بالاقامة أعم من تعبيره بالاستيطان (فلا يدخله بلاذن امام أخرجه) منه لعدم اذنته (وهو زعمنا بالتحريم) بدخوله لجرايته بخلاف ما أداجه (ولا ياذن له) في دخوله الحجاز غير مكره (الا لمصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها كبير حاجة) بأن لم يكن فيها كبير حاجة (فلا ياذن له الا بشرط أخذ شئ منها) أي من ٢١٥ متاعها كالعشر أو نصفه بحسب اجتهاد الامام ولا يؤخذ في كل سنة الامرة

الحجشة كالمراة دل على الجلال (قوله والجمعة) وهي مدينة بقرب اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف اه زى سميت باسم الزرقاء التي كانت تنظر من مسيرة ثلاثة أيام اه شرح مر وقى دل على الجلال والجمعة اسم لارض واسعة ينسب اليها مسيلة الكذاب وأصلها اسم لجاري يزرعها كانت ترى من مسيرة ثلاثة أيام ولا فاصلة بين تلك الارض سميت بها وهي حجاز كما ذكر وقيل بمن وقيل فاصلة بينهما اه (قوله وقراها) أي وقري المجموع والافالجمعة لا قري لها اه ع ش قال الطبراني رحمه الله وجزارها وسواها ولو غير مسكونة وان أودهم خلافه قوله والقصد منها الحجاز الخ اه سم (قوله آخر ما تكلم به) أي في شأن اليهود والافعالقدمه انه كان يقول عندهم انه اللهم الرفيق الاعلى أي أريد الرفيق الاعلى قال ج قيل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فمعناه أسألك يا الله ان تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل معناه أريد لقاءك يا الله والرفيق من اسمائه تعالى اه ع ش على مر (قوله لجرايته) بفتح الجيم والراء والمدير ضم الجيم واسكان الراء والقصر اه شيخنا (قوله الا بشرط أخذ شئ منها) لو أرسل الذي وهو يدارنا مثلاً تجارته الى الحجاز مع مسلم هل يكون كالدخول هو بنفسه فيشترط الامام أخذ شئ منها مال الطبراني الى ان ذلك كدخوله بنفسه وفيه نظر فليجرب اه سم (قوله أي من متاعها) أي أو من غنمه اه شوبري (قوله الامرة واحدة) أي من كل نوع يدخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع أو أنواع أخذ من ذلك النوع أو الأنواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع بثمنه فاشترى به شيئاً آخر ولو من نوع الاول ودخل بذلك مرة أخرى أخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به وأخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة أخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه المرة قررره شيخنا الطبراني وصحهم عليه اه سم وفي ع ش على مر قوله ولا يؤخذ كل سنة الامرة واحدة ظاهراً وان تكرر الدخول عليه فلو تعددت الاصناف التي يدخلون بها وكانت مختلفة باختلاف عدد مرات الدخول فهل يؤخذ منهم في المرة الاولى دون ما عداها أو من الصنف الذي يختاره الامام أو كيف الحال فليراجع ولو قيل ياخذ من كل صنف أو اياه وان تكرر دخوله به في كل مرة لم يكن بعيداً لانه في مقابلة بيعهم علينا ودخولهم وهو موجود في كل مرة اه (قوله وهو قسمة حسن) معتمد اه ع ش (قوله ولا يدخل حرم مكة) وهو من طريق المدينة على ثلاثة أميال ومن طريق العراق والطائف على سبعة وعشرين ميلاً ومن طريق الجمرات على تسعة ومن طريق جدة على عشرة اه شرح الروض قال في العباب ولو بذل ما لا يدخل الحرم حرم اجابته فان أجيب ووصل الموضع الذي عينه لزمه المسمى لأجرة المثل الا ان زادت فيسما يظهر وان وصل دونه فقطعه من المسمى اه اه سم (قوله فلا يجزى المسجد الحرام) قال الماوردي كل موضع أطلق فيه المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم الا في قوله تعالى فويل وجهه لمن شطر المسجد الحرام اه سم (قوله والمعنى في ذلك) عبارة شرح مر وحكمة ذلك انهم لما أخرجهوا النبي صلى الله عليه وسلم بكفرهم وقب جميع الكفار بمنعهم منه مطلقاً وان دعيت لذلك ضرورة كافي الام وبه يرد قول ابن كج يجوز للضرورة كطبيب احتج اليه وجعل بهضهم له على ما اذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض له غير ظاهر انتهت (قوله فان كان

واحدة كالجزيرة (ولا يجزى) فيه بعد الاذن له في دخوله (الانسانه) من الايام غير يوم الدخول والخروج لان الأكثر منها مدة الاقامة وهو ممنوع منها ثم والمراد في موضع واحد فلو أقام في موضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخرى وبينهما مسافة القصر وهكذا فلا يمنع (فان مرض فيه وشق قلبه) منه (أو خيف منه) موته أو زيادته مرضه أو كراهة الخوف من زيادته (ترك) مراعاة لأعظم الضررين والانتقال رعاية لحزمة الدار وتقيدي الترتيب في المريض بمشقة قلبه تبعث فيه الاصل والحوى وغيرهما وهو نفع حسن وان خالف ما في الروض وأصلها فالذي فيها عن الامام انه يتقل عظمته المشقة أولاً وعن الجمهور انه لا ينقل مطلقاً وعليه اقتصر مختصر الروضة (فان مان) فيه (وشق قلبه) منه لنقطته أو بعد المسافة من غير الحماز أو نحو ذلك (دفن ثم) للضرورة تم الحرب

لا يجب دفنه وتغري الكلاب عليه فان تأذى الناس برائحته وورى اما اذا لم يشق قلبه بان سهل قبل تغيره فينقل فان دفن ترك (ولا يدخل حرم مكة) ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا يجزى المسجد الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى وان ختم عليه أي فتراعيهم من الحرم وانقطع عما كان لكم قدومهم من المكاسب فسوف يغنيكم الله من فضله ومعلوم ان الجلب انما يجلب الى البلد لا الى المسجد نفسه والمعنى في ذلك انهم أخرجهوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فهو قوا بالتمنع من دخوله بكل حال (فان كان

(رسولا) أي لمن بالحرم من امام أو نائبه اه شرح مر (قوله خرج له امام بنفسه) فان قال لا أو ديه الا
 مشافهة تعين خروج الامام لذلك أو كان مناظرا أخرج له من مناظره اه شرح مر وفي قل على
 المحلى فان امتنع الامن ادانهم مشافهة تعين خروج الامام فان تعذر ردها أو أسمعها من يجبر الامام بها ولو كان
 طبيبا وجب اخراجه المريض اليه محمولا فان تعذر رد أو وصف له مرضه وهو خارج ولا تجوز اجابته وان بذل
 مالا كافر اه (قوله فان مرض) أي بان دخل تعديا ومرض فيه اه شيخنا (قوله وليس حرم المدينة الخ)
 لكن يندب الحاقه به لافضلته ومميزه بمالم يشارك فيه كافي مر (قوله لاختصاصه) أي حرم مكة انتهى
 شيخنا (قوله كوة دينار انا كثر) عبارة أصله مع شرح مر أقل الجزية من غنى أو فقير عند قوتنا دينار
 خالص مضروب فلا يجوز العقد الا به وان أخذ قيمته وقت الاختلاف كل سنة لطبر خذ من كل حال أي محتمل دينار
 أو عدله أو بدله أي مساوي قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرها وتقويم عمره لا دينار باني عشر درهم لاتها
 كانت قيمته اذ ذلك ولا حد لا كثرها أما عند ضعفنا فنجوز باقل منه ان اقتضته مصلحة ظاهرة والا فلا ويجب
 بالعقد ويستقر بانقضاء الزمن بشرط ذبنا عنهم في جميعه حيث وجب فلو مات أولم يذب عنهم الا في أثناء السنة
 وجب بالقسط كما يأتي أما المحلى فلا يطالبه بالقسط أثناء السنة وكان قياس القول بانها أجرة مطالبتهم به لولا
 ما طلب من مريد الرقيم تأليفهم على الاسلام انتهت وانما امتنع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد
 تنقص عنه آخر المدة اه شرح الروض ونقل الشيخ أبو حامد الاجاع على عدم جواز النقص عن الدينار
 اه عمرة ولا يجوز عقدها بغيره ولو فضة تعدله وان جاز الاعتياض منه بعد العقد بفضة أو غيرها اه رلبي
 وشرح الروض قال الطبلاوي رحمه الله تعالى واذا عقد دينار أو أكثر لم يجز أخذ زيادة على ما عقده فهر أو كذا
 رضاه الا بطريق صحيح كطريق الهبة بإيجاب قبول مع القبض أو طريق الهدية أو الصدقة أو نحو ذلك فان
 أماله معصومة بعقد الهبة اه اه سم (قوله كل سنة) أي دلالية كما هي المرادة حيث أطلقت في حرف
 الشرع وقد رفع لشيخنا في عصره الشمس الحفناوي قدس الله روحه وتورض به عن سؤال طرف من طرف
 الدولة العلية فأجاب عنه بجواب مستحسن جدا وألف في شأن ذلك رسالة لطيفة وقد أحبت ان أنقلها بالحرف
 لما فيها من الفوائد الكثيرة فاقول وبالله المستعان قال رحمه الله تعالى ما نصه الحمد لله على ما نصه الصواب والصلاة
 والسلام على النبي وآله والاصحاب (أما بعد) فيقول المرتجي غفر المسامحة عبد مولا محمد الحفناوي قد رفع
 اليأس والهم من طرف الدولة العلية أدامها الله بصوارم العدل منصوره بحجة محضه ان الجزية المضروبة على
 الذميين مصرح في عقدها عليهم بالسنة القمرية فاستمر الذميون على تأخير دفعها الى تمام السنة الشمسية
 مع انها استقرت عليهم بمجرد دفعها سنة عقدها فتفطن مولانا السلطان وعلماء قطره في سابق الزمان ان ذلك
 التأخير منهم قد ترتب عليه حيف على مال بيت المسلمين بسبب ان القمرية تنقص عن الشمسية عشرة أيام
 وأربعة أخماس يوم وخمسة خمس يوم فاذامضى ثلاث وثلاثون سنة اجتمع سنة قمرية وأربعة أيام وكسر فطالب
 مولانا السلطان في سابق الزمان جزية تلك السنة المجتمعة قد دفعوها وضمت لبيت مال المسلمين فاذا طلب ملكك في
 ذلك الزمان جزية سنة قمرية تحصلت بخمسة ثلاث وثلاثين سنة كما سلف فهل يجب على الذميين دفعها ولا يجوز
 لاهل بلدهم من رعاية السلطان المسلمين المعارضة في ذلك فكتبنا في جوابه بعد التأمل بقدر الطاقة مع تقديم
 محمد لبيان الحكم مانعه اعلم ان عقد الجزية انما يصح من مولانا السلطان أو نائبه لامن آحاد الناس ومثال
 عقدها أن يقول أقرر لكم بدارنا على ان تبذلوا كذا جزية كل سنة فيقبلوا فان لم يعين سنة حلت على الشرعية
 التي أولها المحرم فاذا مضت بان خراجها مقرر عليهم وان عيّن كونها شمسية أو قمرية وجب اتباع ما عيّن
 فتقرر عليهم آخر الحول الذي عيّن في عقدها فاذا مضى بعد الحول لم يطالب المحلى منهم بالقسط بخلاف الأجرة
 والفرق انه طلب من الرقيم تأليفهم على الاسلام كما صرح به الشمس الرملي في شرحه على المتهاج وأما

رسولا خرج له امام بنفسه
 أو نائبه (يسمعه فان مرض
 أو مات فيسه نقل) منه وان
 تحيف موته أو دفن أو اذن
 له الامام لتعديه ولان المحل
 غير قابل لذلك بالاذن فلا يؤثر
 فيه الاذن نعم ان تهري بعد
 دفته ترك وليس حرم المدينة
 كحرم مكة فيسما ذكر فيه
 لاختصاصه بالنسك وفيه خبر
 الشيخين لا يصح بعد العام
 مشرك وأما غير الحجاز فكل
 كافر دخوله بامان (و) شرط
 في المال عند قوتنا كونه
 دينارا فأكثر كل سنة) عن
 كل واحد لقوله صلى الله
 عليه وسلم لعادلتنا بعنه الى
 اليمن نخدم كل حال أي
 محتمل دينار أو أبو داود
 وغيره وسمعه ابن حبان
 والحاكم

الميت في أثناء السنة فيؤخذ من خلفه قسط ما مضى كالمهرج في الفروع لا تنفاه العلة واعلم ان السنة
 اما ددية أو شمسية أو قمرية فالعددية ثلاثمائة وستون يوما لا تزيد يوما ولا تنقصه وأما القمرية ويقال لها
 الهلالية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما ونحوه نسبت الى القمر لا اعتبارا به من حيث اجتماع مع
 الشمس لان حيث رؤية الهلال كسباني وأما الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم الاجزأ من
 ثلاثمائة جزء من يوم ونسبت الى الشمس لا اعتبارا به من حين حلولها في برج الحمل الى عودها اليه كاستعلم
 فيكون التفاوت بين السنتين بعشرة أيام كواحد وأربعة وأخماس يوم وخمسة يوم ووجهه انا اذا
 طرحنا الاقل وهو ثلاثمائة وأربعة وخمسون وسمدس من الاكثرو هو ثلاثمائة وخمسة وستون يوما
 وربع الاجزأ من ثلاثمائة جزء من يوم بقي ما ذكرنا من طرح أربعة وخمسين وثلاثمائة يبقى من الاكثرا أحد عشر
 يوما وربع يوم الاجزأ تبقى العشرة بحالها وتبسط الواحد بثلاثمائة جزء وتزيد عليه بسط اربع اليوم تكن
 الجمله ثلاثمائة وخمسة وسبعين جزأ تطرح منها الجزء المستثنى يكون الباقي ثلاثمائة وأربعة وسبعين جزأ من اليوم
 فتطرح من ذلك خمس اليوم ستمين جزأ وسمدس خمسين جزأ يكون الباقي بعد طرح المائة والعشرة مائتين
 وأربعة وستين جزأ ونسبتها الى كامل اليوم أربعة وأخماس يوم وخمسة وخمسون لان الشمس سنون جزأ وأربعة
 في ستمين بمائتين وأربعين فيكون الباقي أربعة وعشرين بنسبتها لخمسة الذي هو ستون خسان لان خمس الخمس
 اثنا عشر جزأ وهي أربعة وعشرون جزأا للتفاوت بعشرة وأربعة وأخماس وخمسة وخمسة وهي أحد عشر يوما
 تقريبا لان هذه الكسور واحد كامل الاثلاثة أخماس خمس وذلك قدر التقريب والشمسية أولها الحمل كما
 قاله ابن عبد الحق السباطي في بعض حواشيه ثم قال وكون القمرية عددها ما ذكرنا هو بسبب اجتماع
 الشمس والقمر أما رؤية الهلال فلا تكون هذه الزيادة ونقل ذلك عن القاضي مجلي اذا عرفت ذلك فاعلم ان
 مولانا السلطان نصره الله أو ثابته اذا عقد الجزية نوعين الهلالية في عقده فكانه قال اذا مضى ثلاثمائة وأربعة
 وخمسون يوما وخمس يوم وسمدس تقرر عليكم كذا انقبوا فيجب عليهم دفعه اذا تم ذلك العدد فاذا لم يدفعوا
 عند ذلك وآخر واحد عشر يوما تقريبا التي هي تمام السنة الشمسية كان ما يخص الواحد عشر عليهم وانما لم
 يطالبوا بما يقابلها من قتالهم لاجل التاليف فلم يضيق عليهم بأخذ ما يقابل كل جزء مضى من السنة بل بالكل
 عند تمامها ولذلك لو مات أحد منهم أخذ من تركته ما يقابل الجزء الذي مضى من السنة كما سبق فاذا مضى ثلاث
 وثلاثون سنة اجتمع سنة هلالية وأربعة أيام وثلاثون وعشر خمس ثلث يوم لانه يحصل من مضر وب التفاوت
 وهو عشرة وأربعة وأخماس وخمسة وخمسة وستون وخمس خمس فاذا طرح منه ستة تبقى أربعة
 أيام وثلثان وعشر خمس ثلث كذا كراولم يدفع الذين جزية هذه السنة القمرية التي اجتمعت مع ان العقد
 وقع معهم على انه متى مضى ذلك العدد تقرر عليهم ما عين من المال لانه السنة الهلالية التي صرح بها في العقد
 وسبب ذلك التأخير الواقع منهم تعديا حتى مضت السنة الشمسية التي لم يتعاقب بها عقد الجزية فان امتنعوا
 أو بعضهم من دفع ذلك كان الممتنع ناقضا للعهد فلا يجب تبليغه المأمون أي الحمل الذي يأمن فيه من قبل بخير الامام
 أو نائبه فيه بين ضرب الرق عليه والمنا والفداء والقتل الا اذا طلب الناقض تجديد عقد الفدية فانه يجب اجابته
 والكف عنه كما صرح به أئمتنا والله سبحانه اعلم تحت بالحرف (قوله لكن لا تعقد لسفيهه باكثر) وهل يحصل تغريق
 المذقة أو يطل العقد اه حل (قوله سواء أعقده والحق) أي فهو مستثنى من عدم صحة تصرفات السفه في
 أعيان ماله اه عزري (قوله وسن مما كسة الخ) أي عند قوتنا اخذ الامام اه شرح مر والحاصل
 انه مما كس عند العقد مطلقا أي سواء أعقد على الأشخاص أو الاوصاف وعند الاخذ أيضا ان عقد على
 الاوصاف ثم اعلم ان المما كسة عند العقد منها المشاحة في قدر الجزية وعند الاخذ منها المتارعة في
 الاوصاف بالصفات اذا علمت هذا علمت ان قول الشارح أي مشاحته في قدر الجزية قاصر فلعل فيما كتفاه

(لكن لا يعقد لسفيهه باكثر)
 من دينار احتياطاً له سواء
 أعقده هو ام وليه وهذا من
 زيادني (وسن) للامام
 (مما كسة غير فقير)

في العقد آخر الحول وعبارة شرح م ر وقول الشيخ في شرح منسجه أو سفيه ليس في محله انتهت وفي قل على
الحمل وانخذ القسط في الميت ظاهر وكذا في المجنون انطبق جنونه وأما مجبور السفه والفسق ففهم ما نظر لانه
ان كان المراد سقوط ما بقي من السنة عنهم فلا قائل به وان أراد انه يؤخذ منه ما في بقية السنة قسط السفيه
والفاسق فهو مردود لان المعتمد انه يؤخذ منه ما وقع العقد به مطلقا كما صرح به شيخنا في شرحه وغيره وقد
يجاب بحمل كلامه على ما لو عقد على الاوصاف وكان المجبور قبل حجره غنيا ومتوسطا فيؤخذ منه القسط
بذلك الوصف قبل الحجر وقسط الفقير بعده فتأمل ذلك وحرر اه (قوله أو الباقي بعد قسط الجزية) ظاهره ان
قسط الجزية يؤخذ من حصة المسلمين وليس كذلك فلنؤخذ بنحوه دينارا وكان الواجب في السنة دينارا
ومات في اثنتائها فالحكم ان الواجب وهو نصف الدينار يؤخذ نصفه أي ربع دينار من نصيب الوارث فيخصه
تسعة وعشرون وثلاثة أرباع والباقي وهو ثلاثون وربع فيء فيئ تذيول كلامه بتقدير مضاف بان يقال بعد
قسط الجزية أي بعد متعلق قسط الجزية وهو أي المتعلق بنصيب الوارث والمراد بقسط الجزية قسط القسط
الذي يخص الوارث والباقي بعده في المثال ثلاثون وربع وقوله والباقي أي وقسط قسط الباقي من الجزية ففي
كلامه محذوف وقوله بعد قسط الجزية أي المأخوذ من الوارث وهو قسط القسط لانه انما يؤخذ منه جزء
من الواجب لا كله والباقي الذي يسقط هو الذي يخص نصيب المسلمين هذا هو المراد تأمل هذا المحل اه شيخنا
وعبارة سم قوله بعد قسط الجزية أي من حصة الوارث وعبارة شيخنا في شرح الارشاد نعم ان لم يكن للميت وارث
فتركت له كذا فيء فلا معنى لاختصاص الجزية منها فان كان له وارث غير مستغرق أخذ من نصيبه ما يتعلق به منها وسقطت
حصة بيت المال اه انتهت (قوله بعد القسط في الثاني) عبارة ج فان كان أي الوارث غير مستغرق أخذ الامام
من نصيبه بقسطه وسقط الباقي انتهت وبهذا تعلم ما في كلام الشارح الآن يقال والباقي أي ويوقط الباقي من
الجزية بعد القسط المأخوذ من نصيب الوارث اه س ر ل كن مات عن بنت وخلف ستين دينارا م ثلاثا فالبنت
له ثلاثون فيوزع نصف الدينار على نصيبها وعلى الباقي فيخصها ربع دينار يؤخذ من نصيبها ويسقط الربع
الذي يخص الباقي لانه كاف فيء فلا معنى لاختصاص الجزية منه اه شيخنا (قوله ويكتفي في الصغار المذكور الخ) هذا
لا يلائم قوله أول الباب وتنفاد الحكمنا الذي تعتقدون تحريمه كزنا وسرقة ودون غيره كسرب مسكر ونكاح
محرومي محارم اللهم الا ان يقال المراد بكونه لا يعتد حله انه لا يعتد به من حيث كونه مستند الدين الاسلام
ولمجد عليه السلام والحاصل ان اجراء الحكم من حيث استناده لا يتنازل عليه وصغار له لانه لا يعتد ديننا
فلازمه باعتباره لا يحتله وان وافق اعتقاده لان الزامه ليس باعتبار اعتقاده اه سم (قوله بان يجلس الاخذ
الخ) أي ان كان مسلما وقد صرح الراجح بان جباية الجزية وعشر التجارة يجوز ان تقوض الى ذي ثم محل
هذه الهيئة على القول بها اذ لم يدفعوها باسم الصدقة اه عميرة اه سم (قوله ويضرب له زمته) أي
بكم مفتوحة ضربتين وقيل واحد وقيل يقول يا عدو الله اذحق الله اه قل على المحلى وفي المصباح والاهزمة
بكسر اللام والراي عظم ناتي في المحلى تحت الاذن وهما الهزمتان والجمع لها زم اه (قوله ودعوى سنه الخ)
قال ابن النقيب ولم أر من تعرض لها هل هي حرام أو مكروهة وقضية كونها كسائر الديون التحريم اه
س ر ل وجرم به شيخنا العزيز لا لا يذاع ونقل الشوري عن شيخه انهم احرام ان تأذيهم أو الافكر وهه اه
(قوله أشد بطلانا) أي من دعوى أصل جوازها اه شيخنا (قوله وسن لامام أن بشرط الخ) قال في المطلب
الحق ان ذلك كالقدر الزائد على الدينار متى أمكنه وجب اه واختاره طب حيث كانت المصلحة فيه
اه عميرة اه سم (قوله ان شرط على غير فقير الخ) عبارة المنهاج ان بشرط عليهم اذا صاروا في بلد هم
قال شيخنا خرج باطنا اه وعبارة العباب اذا انقرد التميمون ببلد ولو بدار الخ اه واعتمد م ر انه لا فرق
بين ان يكونوا ببلادهم أو ببلادنا اه سم فلذلك قال الشارح واطلاق ما ذكر الخ اه (قوله من يمر به منا)

أو الباقي بعد قسط الجزية
فيء تنسقط الجزية في الاول
والباقي بعد القسط في الثاني
وذكر مسألة الجنون والحجر
من زيادتي (وتؤخذ الجزية)
منه (برفق) كسائر الديون
ويكتفي في الصغار المذكور في
آيته ان يجري عليه الحكم
بما لا يعتد حله كما فسر
الاصحاب بذلك وتقدمت
الاشارة اليه وتفسيره بان
يجلس الاخذ ويقوم
الكافر ويأطى رأسه
ويحني ظهره ويضع الجزية
في الميزان ويقبض الاخذ
لحيته ويضرب له زمته وهما
مجمع اللحم بين الماضع والاذن
من الجانبين مردود بان
هذه الهيئة باطلة ودعوى
سنه أو وجوبها أشد بطلانا
ولم ينقل ان النبي صلى الله
عليه وسلم ولا احدا من
الخلفاء الراشدين فعل شيئا
منها (وسن لامام ان بشرط)
بنفسه أو نائبه (على غير فقير)
من غني ومتوسط (مضاف من)
يمر به منا) بخلاف الفقير لانها
تكرر فلا تتبرره (زائدة)

أَيُّوَان كَانَ الْمَارَغْنِيَا غَيْرَ مُجَاهِدٍ وَنَتَجَهُ عَدَمُ دُخُولِ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ لَاتِقَاءَ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الرِّخْصِ بَلْ وَلَمْ يَنْ
كَانَ سَفَرُهُ دُونَ مَيْسَلٍ لَاتِقَاءَ تَسْمِيَةِ ضَيْفَانٍ يَتَجَهَّأُ أَضْآنُ ذَكَرِ الْمُسْلِمِينَ قِيْدُ فِي النَّدْبِ لَا الْجَوَازَ وَلَوْ صَوَّلُوا عَنْ
الضَيْفَانَةِ بِمَالٍ فَهِيَ لَاهِلُ النَّقِيِّ لَا لِطَارِقِينَ أَهْ شَرَحَ مَرَّ وَقَوْلُهُ لَاتِقَاءَ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الرِّخْصِ وَعَلَيْهِ فَمَا
أَخَذَهُ الْمَسَافِرُ الْمَذْكُورَ لَا يَحْسَبُ بِمَاسَرِّطٍ عَلَيْهِمْ بَلْ الْحَقُّ بَاقِي فِي جِهَتِهِمْ بِطَالِبُونَ بِهِ وَبِرَّ جَعُونَ عَلَيْهِ بِمَا أَخَذَهُ
مِنْهُمْ أَهْ عَشَّ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ ضَيْفَانٌ يَجْرِي بِهِ الْحَقُّ) وَنَتَجَهُ دُخُولُ الْفَاكِهَةِ وَالْجُلُوسُ عِنْدَ غَلْبَتِهِمَا وَالْأَوْجَهُانِ
أَجْرَةُ الطَّيِّبِ وَالْخَادِمِ كَذَلِكَ وَمَنْ تَقَى لَزِمَهُمَا لِهَيْمَ مَحْمُولٍ عَلَى السَّكُونِ عَنْهُ أَوْ لَمْ يَتَسَدَّدْ فِي مَحَلِّهِمْ وَيَجْتَنِعُ عَلَى
الضَيْفِ أَنْ يَكْفَهُمْ نَحْوُ ذِي جَبَاحِهِمْ أَوْ مَا لَا يَنْغَلِبُ أَهْ شَرَحَ مَرَّ وَقَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَتَسَدَّدْ فِي مَحَلِّهِمْ الْمُرَادُ بِمَحَلِّهِمْ
قَرِيبُهُمْ الَّتِي هُمْ بِهَا أَوْ الْمُرَادُ بِعَدَمِ اعْتِبَادِهِ فِي مَحَلِّهِمْ أَنْهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا عَادَتَهُمْ بِأَحْضَارِهِ لِمَرِيضٍ مِنْهُمْ فَإِنْ جَرَتْ بِأَحْضَارِهِ
عَادَتُهُمْ لَكُونَتْ فِي الْبَادِيَةِ قَرِيبًا مِنْهَا عَرَفًا وَجِبَاحُ احْضَارِهِ أَهْ عَشَّ عَلَيْهِ * (فَرَعٌ) * قَالَ فِي شَرْحِ
الرَّوْضِ وَهِيَ أَيُّ الضَّيْفَانَةِ زِيَادَةٌ عَلَى الْجُزْئِيَّةِ تَلْزِمُ بِالْقَبُولِ وَإِنْ اعْتَصَمَ الْإِمَامُ عَنْ أَيِّ الضَّيْفَانَةِ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ
بِرِضَاهُمْ جَازٍ وَاخْتَصَتْ بِأَهْلِ النَّقِيِّ كَلَامُ الصَّلَاةِ وَتَفَارُقُ الضَّيْفَانَةِ بِأَنْ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا تَقْتَضِي التَّعْيِيمَ
أَهْ وَفِيهِ أَيْضًا وَنَقَلَ فِي النَّخَائِرِ عَنْ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ عَلَيْهِمْ تَرْوِيدُ الضَّيْفِ كَفَايَةً يَوْمَ وَلِيَّةٍ أَهْ وَمِثْلُهُ
فِي شَرْحِ الْأَرشَادِ لِشَيْخِنَا وَاعْتَمَدَهُ مَرَّ حَيْثُ أَمَكُنْ وَكَانَتْ الْمَصْلُحَةُ قَبْلَهُ (أَقُولُ) يَنْبَغِي الْجُزْمُ بِهِ حَيْثُ تَنْتَهِ
* (فَرَعٌ) * قَالَ فِي الْعِبَابِ وَالضَّيْفَانَةُ فَيَجْلُ طَعَامُهُ لَا طَلَبَ عَوَضًا وَلَا طَلَبَ طَعَامٍ أَمْسَ أَنْ لَمْ يُعْطَ وَلَا طَعَامُ الْيَوْمِ
الثَّلَاثَةِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَلَوْ لَمْ يَجْعَلْهُمْ أَحَدٌ سَنَةً لَمْ يَلْزِمَهُمْ شَيْءٌ أَهْ أَنْتَهَى سَمَّ وَفِي شَرْحِ مَرَّ وَلَوْ لَمْ يَأْتُوا
بِطَعَامِ الْيَوْمِ لَمْ يُطَالِبْ بِهِمْ فِي الْعَدَمِ وَمَقْتَضَى ذَلِكَ سَوَوْطُ مَطْلَعِ الْإِجْمَاعِ وَنَهَى عَنْ شَرْطِ عَلَيْهِمْ أَيَّامًا مَعْلُومَةً
لَمْ يَحْسَبْ هَذَا مِنْهَا لَوْ شَرُطَ عَلَى كُلِّهِمْ أَوْ بَعْضُهُمْ ضَيْفَانَةً عَشْرَةً مِثْلًا كُلِّ يَوْمٍ فَهَوَتْ ضَيْفَانَةً الْقَادِمِينَ فِي بَعْضِ
الْأَيَّامِ اتَّجَهَّ أَخَذَ بِهَا لِأَهْلِ النَّقِيِّ لَا سَقُوطَ هَا وَالْإِلْمَ بِكَ لَاشْتِرَاطِ الضَّيْفَانَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ كَبِيرٌ أَمْسَ أَهْ (قَوْلُهُ
عَلَى أَقْلٍ جُزْئِيَّةٍ الْحَقُّ) لَامَعْنَى لَزِيَادَةِ قَوْلِهِ أَقْلٌ إِذَا الضَّيْفَانَةُ زَائِدَةٌ عَلَى الْجُزْئِيَّةِ قَالَتْ أَوْ كَثُرَتْ وَيُقَالُ إِنَّ الشَّارِحَ
ضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ أَقْلٌ أَهْ سَمَّ وَالَّذِي يَفْهَمُ مِنْ صَنِيعِ مَرَّ وَجَّ أَنْ ذَكَرَ الْأَقْلَ مُتَعَيِّنًا وَعِبَارَتُهُمْ سَمَّاعِ
الْمُتَزَاوِنَةِ عَلَى أَقْلٍ الْجُزْئِيَّةِ قَلِيلٌ جَعَلَهُمْ مِنَ الْأَقْلِ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْجُزْئِيَّةِ التَّمْلِيكُ وَمِنْ الضَّيْفَانَةِ الْإِبَاحَةُ وَقِيلَ
يَجُوزُ مِنْهَا أَيُّ الْجُزْئِيَّةِ الَّتِي هِيَ أَقْلٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِوَاهَا وَرَدَّ بِلَا هَذَا كَلَمًا كَسَتْ أَنْتَهَتْ وَفِي سَمَّ قَوْلُهُ
زَائِدٌ عَلَى جُزْئِيَّةٍ بِعِبَارَةِ الْأَصْلِ عَلَى أَقْلٍ جُزْئِيَّةٍ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَوْنُهُمَا مِنَ الْأَقْلِ كَمَا قَالَ مَرَّ وَيَنْبَغِي أَنْ كُلَّ
مَا أَمَكُنْ أَنْ يُعْتَقَبَ الْجُزْئِيَّةُ بِمَازَادَةٍ عَلَى الْأَقْلِ وَأَمَكُنْ زِيَادَةُ الضَّيْفَانَةِ عَلَيْهِ أَمْتَعُ النِّقْصِ لِأَنَّهُ مَهْمَا كُنَ لِمَصْلُحَةٍ
الْمُسْلِمِينَ وَجِبَ فَعَلَهُ أَهْ (قَوْلُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهَا خِلَافُ الْأَوَّلَى أَهْ حَلَّ وَبِعِبَارَةِ شَرْحِ مَرَّ فَإِنْ
شَرُطَ فَوْقَهَا مَعَ رِضَاهُمْ جَازٍ وَبَشَرُطَ تَرْوِيدُ الضَّيْفِ كَفَايَةً يَوْمَ وَلِيَّةٍ فَلَا وَامْتَنَعَ قَلِيلٌ مِنْهُمْ مِنَ الضَّيْفَانَةِ أَجْبَرُوا
أَوْ كُلُّهُمْ أَوْ أَكْثَرُهُمْ فَنَاقِضُونَ أَنْتَهَتْ وَقَوْلُهُ فَنَاقِضُونَ أَيُّ فَلَا يَجِبُ تَبْلِيغُهُمُ الْمَأْمُونُ بَلْ يُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِمْ بَيْنَ
الْقَتْلِ وَالرَّقِّ وَالْمَنْ وَالْفِدَاءِ عَلَى مَا يَرَاهُ أَهْ عَشَّ عَلَيْهِمْ بِعِبَارَةِ سَمَّ قَوْلُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ بِرِضَاهُمْ
أَهْ عَمِيرٌ بِعِبَارَةِ الرِّوَضِ وَشَرْحُهُ وَلَا تَزِيدُ مِنْهَا أَيُّ لَا تَسْدُبُ زِيَادَتُهَا عَلَى الثَّلَاثَةِ وَنَاقِضٌ عَلَى زِيَادَةِ
جَازٍ وَبِعِبَارَةِ الْعِبَابِ وَلَا يَنْدُبُ الْبَيْتُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ الْإِبْرَاضَ أَهْ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ لَا يَنْدُبُ اشْتِرَاطُهُ
عَلَيْهِمْ كَمَا عَرَبِيَّةٌ شَيْخِنَا فِي شَرْحِ الْأَرشَادِ أَنْتَهَتْ (قَوْلُهُ وَبِذَكَرٍ عَدَدِ ضَيْفَانٍ) أَيُّ وَجُوبًا أَهْ حَلَّ وَعَشَّ
وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ الْمُنْتَقِضَ بِالرَّفْعِ لَا بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ أَهْ شَيْخِنَا (قَوْلُهُ رَجُلًا) بِمَقْعِ الرَّاءِ وَأَسْكَانِ الْجِيمِ
أَهْ شَرَحَ الرِّوَضُ فِي الْمَصْبَاحِ وَيُطْلَقُ الرَّجُلُ عَلَى الرَّاجِلِ وَهُوَ خِلَافُ الْفَارَسِ وَجَمْعُ الرَّاجِلِ رَجُلٌ مِثْلُ
صَاحِبِ وَصَحْبٍ وَرَجُلَةٌ أَيْضًا وَرَجُلٌ رَجُلًا مِنْ بَابِ تَعَبُّ قَوَى عَلَى الْمُثْنِ وَالرَّجُلَةُ بِالضَّمِّ اسْمُ مَنْهُ وَهُوَ
ذَوُ رَجُلَةٍ أَيُّ قُوَّةٍ عَلَى الْمُثْنِ أَهْ (قَوْلُهُ وَفَاضِلٌ مَسْكَنٌ) أَيُّ وَيُؤَيِّنُ قَرَاءَةَ الضَّيْفَانَةِ عَلَيْهِمْ أَهْ شَرَحَ الرِّوَضُ وَلَا

على جزية) لانها مبنية على
الإباحة والجزية على
التملك (ثلاثة أيام فاقل)
والطلاق ما ذكرنا من
تعيينه ببلدهم (ويذكر عدد
ضيفان رجلا ونحوه) لانه
اننى لغرر واقطع لتزاع بان
يشترط ذلك على كل منهم او
على المجموع كلن يقول
وتضيفونانى كل سنة ألف
مسلم وهم يتوزعون فيما
بينهم أو يتحمل بعضهم عن
بعض (و) يذكروا منزلهم
ككنيسة وفاضل مسكن
وجنس طعام وأدم

من خبر ومن وزيت ونحوها (وقدرها لكل منا) ويخافون بينهم في القدر لا في المقتبس ٢٢١ تفاوت الجزية ويذكر قدر أيام الضيافة في

يخرج الضيفان أهل منزلهم ويشرط عليهم إعلاء أبوابهم ليدخلها المسلمون ربكنا اه شرح مر (قوله من خبر) عبارة شرح مر من بر اه وهي أوضح لأن الخبر ليس جنساً مخصوصاً تاملاً (قوله كائنة يوم فيه) لا ينافي قوله السابق ثلاثة أيام فقل لأنه يشترط عليهم مائة يوم مثلاً ويشترط أيضاً أنهم إذا وقعت الضيافة عكث عندهم الضيف ثلاثة أيام أو يومين وتكون الثلاثة مثلاً محسوبة من المائة التي شرطها تأمل (قوله الاستعير) أي لكونه من الجبوب المكيلة وينبغي أخذ من العلة أن القول ونحوه كذلك اه قل على المحلى (قوله ولم يعين عدداً) عبارة العباب ولا يعطى الواحد أكثر من واحدة إلا بالشرط (قوله صالح أهل أيلة) بفتح الهمزة واللام وبينهما تجنيساً كثرة آخرها واسم للموضع المعروف بالعقبة من منازل الحج المصري وهي المراد من القرية في قول الله تعالى واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الآية وأما إيلياء بالكسر الهمزة واللام وبينهما تجنيساً آخرها مفتوحة بعدها همزة ممدودة فهو بيت المقدس اه قل على المحلى (قوله وليكن المنزل الخ) بيان مر يقتضي أن هذه الجملة ليست من الحديث وعبارته مع الأصل ويذكر منزل الضيفان وكونه لا تقابلاً للبرد انتهت (قوله وله أجابة من طلب الخ) أي لتكبرهم عن الجزية لأن إعطاء الجزية إنما هو للصغار من المحقرين ونحن عرب نجعلهم قرادهم التشبه بالمسلمين في عدم العقارة اه عزيرى وقد يجب عليه ذلك إذا امتنعوا إليه ورأى الصلح فيه كما يجزئ الركنى وهو ظاهر اه سم (قوله ولو أعجمياً) إنما أخذناه لأنه ربما يتوهم أن جوارزه إنما هو بالنسبة للعرب فقط لأن أصل الطالب منهم أي أصل طلب دفع الجزية باسم الزكاة الذي وقع لهم مع عمر كان منهم أي من كفار العرب اه (قوله بل باسم زكاة) قال في شرح الروض أي وقد عرفها حكموا بشرط اه اه سم (قوله وله تضعيفها الخ) شمل ذلك أموال التجارة فيضعف زكاتها ولا يمنع من ذلك أخذ عشر تجارتهم لو دخلوا الجاز اه عميرة قال في شرح البهجة وله تضعيفها أن وفي تضعيفها بدنيار لكل رأس اه سم (قوله أي الزكاة) أي غير زكاة الفطر فأنه لا تضعف اه حل (قوله كما فعل عمر) أي بنصارى العرب قالوا لعمر نحن عرب لا نؤدى ما تؤدونه العجم فخذ من مالنا يأخذ بعضكم من بعض يعنون الزكاة فقال عمر هذا فرض الله على المسلمين قالوا فخذ من مالنا شئت بهذا الاسم فراضوا أن تضعف الزكاة عليهم اه زى وعبارة شرح مر اقتداء بفعل عمر رضي الله عنه مع من تنصر من العرب قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو تغلب وتغول وبهراة وقالوا لا تؤدى إلا كالمسلمين فأبى فأرادوا اللعوق بل روم فصالحهم على تضعيف الصدقة عليهم وقال هؤلاء حتى أبو الاسم ورضوا بالمعنى انتهت (قوله لا الجبران) قال في أصله في الأصح قال مر والثاني يضعف فيؤخذ مع كل بنت مخاض أربع شياه أو أربع درهما اه فنه تعلم أن قول المصنف الشارح لا يفي على في النزول الخ ليس فيه تضعيف الجبران لما علمت من أن معنى تضعيفه أن يضعف مع كل واحدة (قوله لتلايكتر التضعيف) أي ولتلايلزم أن يقال به أيضاً فيملاو ارتقى وأخذنا اه عميرة اه سم (قوله ولأنه على خلاف القياس) أي لأن الزكاة لا تؤخذ فيها القيمة (قوله في خمسة أبعرة الخ) قال البلقيني أن أراد تضعيف الزكاة مطلقاً وردت زكاة الفطر ولم أر من ذكرها أو مطلق المال الزكوى اقتضى عدم الأخذ من المعلوفة وهو بعيد علم أنه اه والذي يجهل تضعيفها إلا في زكاة الفطر إذا تجب على كافر ابتداء والافى المعلوفة لأنهم ليستزكوة إلا أن ولا عبرة بالجنس والأوجب فيملاوون النصاب لا حتى اه ج ومثله شرح مر (قوله خمسة) أي أن سقطت بلاؤة وقوله أو عشرها أي أن سقطت بموت اه حل (قوله فيعطى في النزول مع كل واحدة) أي فإذا أخذ الإمام بنتي مخاض أخذ جبرائيل وهكذا لا يقال هذا تضعيف لأن قول التضعيف أن يأخذ الواحد جبرائيل فكثر اه شيخنا (قوله لكن الخيرة هنا في ذلك للإمام) إنما كانت الخيرة للإمام لأنهم الكافر فلم يفوض الأمر إلى خيرته اه شو برى (قوله في ذلك) أي الجبران في أخذها أو دفعه اه رشيدى

الحول كائنة يوم فيه (و) يذكر العلف (اللف) للدواب (لاجنسه) (و) لا (قدره) أي لا يشترط ذكرهما فيكفى الإطلاق ويجعل على تبين وحشيش وقت بحسب العادة (الا) (الشعر) أن ذكره (في قدره) ولو كان لواحد دواب ولم يكن عددانها لم يعط له إلا واحدة على النص وقول لا جنسه إلى آخره من زيادتي والأصل في ذلك ما روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار وكانوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة من عمرهم من المسلمين وروى الشيخان خبر الضيافة ثلاثة أيام وليكن المنزل بحيث يدفع الحر والبرد (وله أجابة من طلب) منه ولو أعجمياً (أداء جزية) لا باسمها بل (باسم زكاة نوا) مصلحة ويسقط عنه اسم الجزية (و) له (تضعيفها) أي الزكاة (عليه) كما فعل عمر رضي الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وله أيضاً ريبها وتخصيصها ونحوها بحسب المصلحة (لا الجبران) لتلايكتر التضعيف ولأنه على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص في خمسة أبعرة شتان وخمسة عشر بنتا مخاض وفي العشرين خمسها أو عشرها وفي كل جزية

ولمّا استأثرتا ثلاثين بغير اليس فيها يتألبون أخرج بنتي مخاض مع إعطاء الجبران أو حقتين مع أخذها فيعطى في النزول مع كل واحدة شاتين أو عشرين درهمين يأخذ في الصدقة كل واحد مثل ذلك لكن الخيرة في ذلك هنا للإمام لا للمالك كما نص عليه الشافعي

(قوله ولا يأخذ تسط بعض نصاب) ولا يلزم على ذلك القول ببقاء موصرينهم من غير جزية لانه لا نظر للاشخاص
هنا بل لمجموع الحاصل هل يني برؤسهم أولا كما يدل عليه قول الشارح بعد ويراد على الضعف ان لم يف بدينار
على كل واحد الى ان يني برؤسهم وهل يعتبر النصاب كل الحول أو آخره وجهان أحدهما أو أهما الا في مال
التجارة ونحوه اه شرح م بر زيادة وعبارة زى قوله ولا يأخذ تسط بعض نصاب فان قيل اذا كان
فيهم من لازكاة عليه فكيف يقر بلا جزية فاجاب الا كثر من بان المأخوذ من أهل الاموال يؤخذ منهم وعن
غيرهم ولهم بعضهم ان ياتزم عن نفسه وعن غيره انتهت ولان دفع الجزية كدفع الدين ويجوز للشخص دفع دين
غيره بغير اذنه تأمل (قوله كشاة من عشرين شاه) هذا ان لم يخاطب غيره فان خلط عشرين بعشرين بغيره أخذ
منها شاه ان ضعفنا اه ساطان (قوله ثم المأخوذ جزية) أي لان الله تعالى قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
وترزقهم بها والكافر لا يطهر بما يؤخذ منه (فرع) * لولم نجد لهم عند آخر الحول مال لازكويالم أرفيه فقلا
ويجبه الاخذ من باقي أموالهم اه عمرة اه سم (قوله ويراد على الضعف ان لم يف بدينار الخ) ولو كان
مقدار الزكاة يني بأقل الجزية لم تجب الزيادة عليه وقيل تجب لتلاستو واعم المسلمين في واجب الزكاة اه
عمرة قال في الروض وشرحه ولو شرط الضعف لازكوة كثر أي زاد على دينار وبذلك الدينار وحده بان سألوا
اسقاط الزائد واعادة اسم الجزية أجيبوا اليه اه وعبارة العباب أجابهم ختمها انتهت اه ابن قاسم ومثله
شرح م

(فصل في أحكام الجزية) * أي في بقية أحكام الجزية مما يطلب من أهلهم أو عكسه أو يمنع كذلك اه قل
على المحلى (قوله غير مامر) أي من الضيافة والمعاونة فيها وعدم اقرارهم ببلاد الخبز ووجه الاحكام التي ذكرها
في هذا الفصل نحو الثلاثين وانظر هل هي مختصة بعبدة الجزية كما هو المتبادر من السياق أو ترتب على عقد
الامان والهدنة أيضا وسبب الشارح الى عدم اختصاص بعض أهل الجزية في قوله ومن انتقض أمانه الخ
وتعرض الشوري الى عدم اختصاص بعض منها وهو قول المتن وأمرهم بغير الخ قل ينظر حكم الباقي تأمل
(قوله لمنابعتها الخ) عبارة الشيخ ابن قاسم نصها في شرح المنهاج يلزمنا بعبدة الكفار الكف
عنهم الخ ولم يبين مفهوم قيد الصحيح وعبارة الروض اذا صح عقد النعمة لمنا كذا ولزمهم كذا وقضيتها أن هذه
الاحكام انما تلزم اذا صح عقدها اه شوري (قوله مطلقا عن التقييد بما يأتي) الذي يأتي هو قوله ان كانوا
بدارنا أو بدار حربهم اه سلم (قوله نفسا ومالا الخ) لو غصب مسلم خراما من ذي وجب ردها على الصحيح ولو أسر
منهم أحد أو غصب له مال وجب تخليصه علينا ومن ثم يؤخذ انه لا يجوز غيبته فانه الزركشي اه عمرة اه سم
(قوله كهمر وخزير) أي وكعدم مطالبهم بالصلوات الخمس اه حل (قوله الامن ظلم الخ) الاداءة تنبيه
واستفتاح ومن اسم وصول مبتدأ وقوله فانا يجيب خبره أو اسم شرط جازم خبره ما قبل الشرط أو الجزاء أو هما
على الخلاف المشهور قال الشوري وليحسر رمة الى ألتا هذا الحديث ووجه تغايرها اه ثم رأيت
في عرش على م ما نصه قوله أو انتقصه هو وما بعده تفصيل لبعض الظلم فهو من عطف الخاص على العام
أي احتقره لامن حيث كفره بل من حيث صفات اقتضت بنسبته لها وان كانت فيه كما يحرم انتفاص المسلم
بغيره وان كان بصفات فائمه اه (قوله فانا يجيبه) أي خصمه لمخالفته شريعتي بعدم علمه بالحكم الذي
ألزمته من عدم التعرض لهم وهذا خرج مخرج الزجر والتخويف فلا دلالة فيه على تشريف الذي أو يقال
انما كان يجيبا تشريفا قاله سلم صولة عن مخاصمة الكافرين اه شيخنا وفي عرش على م قوله
فانا يجيبه أي خصمه يوم القيامة سبب ذلك التشديد على المسلم - قى لا يكون مخالفا لشرعته صلى الله عليه وسلم
واذا فعل معه ما يقتضي الاخذ من حسنات المسلم أخذ منها ما يكافئ جنايته على الذي وليس ذلك تعظيما للذي
ولا عفوا عن ذنوبه بل هو بمنزلة دين له على مسلم أخذه يوم القيامة فيصقف عنه بذلك عذاب غير الكفر

(ولا يأخذ تسط بعض نصاب)
كشاة من عشرين شاه ونصف
شاة من عشرة لان الاثر انما
ورد في تضعيف ما يلزم المسلم
(ثم المأخوذ) منه مضاعفا
غير مضاعف (جزية) فيصرف
مصرفها ولهذا قال عمر هؤلاء
حقى ابو الاسم ورضوا بالاعنى
ولا يؤخذ من مال من لا تلزمه
الجزية كالرأه والصبي
ويراد على الضعف ان لم يف
بدينار عن كل واحد الى ان
يني

(فصل في أحكام الجزية)
غير مامر * (لنمنا) بعقدها
للكفار (الكف) عنهم
(مطلقا) عن التقييد بما يأتي
بان لا تعرض لهم نفسا ومالا
وسائر ما يقرن عليه كهمر
وخزير لم يظهروا همالا لهم
انما بذلوا الجزية له عنها
وروى ابو داود وخبر الامن
ظلم معاهد او انتقصه او كلفه
فوق طاقته او اخذ منه شيئا
بغير طيب نفس فاما يجبه
يوم القيامة (والدفع) أي
دفع المسلم وغيره فهو اعم من
قوله ودفع أهل الحرب
(عنهم) ان كانوا بدارنا

وكذا لم يبق للمسلم حسنات فيؤخذ من سيئات الكافر ما يخفف به عذابه ويستحق المسلم العقاب على جنائنه على الكافر بما يقابلها في العقوبة للرسول صلى الله عليه وسلم في أمره لعدم التعرض للذم لا لتعظيمه اه وفي قول على المحلى قالوا وهـ ذابحتهم أن يكون الزجر عن التعرض لهم ويحتمل أنه على حقيقة مو يكون حكمته من أمته صلى الله عليه وسلم عن قوتهم نقص مقامهم الناشئ عن مساواتهم للكفار في قيامهم معهم في موقف الخاصة وهذا معلوم الاتقاء عنه صلى الله عليه وسلم لا يقال لخاصته عن الكافرين لم تكن بأذنه فهو فضولي أو كنت بأذنه فهو وكيل عنه وكل منهما ما لا يناسب مقامه الشريف لا نقول أن ذلك من الخيال الفاسد لأن الحاكم نائب الغائب في حقوقهم ولا يقال فيه أنه فضولي لأن في خاصته المذكورة أوضح دلائل وأقوى شاهد على أنه لا يراعى أمته في أخذ حق عدوهم منهم ولو بغير مواله ولأن فيه تنبيها للكافر على أنه لا ينبغي له أن يتحاشا عن طالب حقه خشية أنه صلى الله عليه وسلم يراعى أمته في عدم أخذه منهم ونحو ذلك وليس في وكالته صلى الله عليه وسلم عن الكافر قوتهم نقص في مقامه كالعالم بمحارقتهم وأقوالهم اه (قوله أوبدار حرب فيها مسلم) إن أريد أنه يلزمنا دفع المسلم عنهم أو أنه لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع عنهم فمقرب أو دفع الحريين عنهم بخصوصهم فبعد جدا والظاهر أنه غير مراد اه عش وسلمان ومثلهم ما شرح مر (قوله بجوارنا) بكسر الجيم وضمة ها والضم أفصح اه مختار اه عش (قوله إلا بشرط الخ) الغاية داخلته هي أيضا من زيادته فالذي للامسل هنا هو قوله أو انفردوا فقط وعبارته ولزمنا دفع أهل الحرب عنهم وقيل إن انفردوا ببلد يلزمنا الدفع عنهم انتهت (قوله ولزمنا ضمان ما تلغاه عليهم) في العباب ومن أتلف لهم نفسا أو مالا قبل نقضهم لا بعده ضمنه انتهى وهو مفهوم عدم الضمان في الاتلاف بعد نقضهم فظاهره ولو قبل بلوغهم المأمون فيما إذا اختار والعود والحق بدار الحرب مثـ لا وفيه نظر فليراجع اه سم (قوله بخلاف الحر ونحوها) لكن من غصب ما يجب عليه رده أو عليهم وموتة الرد على الغاصب ويعصى باتلافها إلا أن أظهرها اه مثل (قوله ومنعهم أحداث كنيسته) أي وإن لم بشرط اه برلسي وفي الروض ونحوه وإن شرط أحداثها في بلادنا فساد العقد لفساد الشرط اه وينبغي أن يراد ببلادنا ما يشمل ما أسلم أهل عليه وما أحدثنا وما فتح عنوة أو صلحنا مطلقا فليأتل اه سم والكنيسة متعبد النصراني والبيعة متعبد اليهود والصومعة متعبد النصراني أيضا كفي المختار * (فرع) * لا يجوز أن تدخلها إلا بأذنهم نعم إن كانت مما لا يقرون عليها جاز بغير أذنهم لأنها واجبة الإزالة وإن كان فيها صور حرم قطعاً ولو بأذنهم وكذا كل بيت فيه صورة اه شوري (قوله لتعبد فيهما) أي ولو مع غيره على المعتد أما التي لتزول المارة فقال الماوردي يجوز أن تكتل لعموم الناس فإن قصردها على أهل دينهم فوجهان والمعتد الجواز اه زى (قوله ولزمنا هدمها) أي إن خالفونا وأحدثوا أو وجدناها فهدمها فليأذ كر ولم يحتمل أنه كن بيرية ثم اتصل اه شوري (قوله ببلد أحدثناه) راجع لمسلتي المنع والهدم قصور التعميم المذكورة خمسة وقوله لا ببلد الخ هما صورتان يجوز فيهما الأحداث والبقاء فالصور سبع تجري في المستلتي فهي أربع عشرة اه شيخنا (قوله أيضا ببلد أحدثناه الخ) بيان لفاد العموم والاطلاق الذي قبل الاستثناء وفيه أيضا بيان مفاهيم القيود الأربعة التي اشتمل عليها الاستثناء بقوله لا ببلد الخ فقوله أحدثناه أي أو أسلم عليه محترزا الأول وقوله أو فتحناه عنوة محترزا الثاني وقوله أو صلحنا مطلقا محترزا الثالث وهو قوله بشرط لنا أولهم وقوله أو بشرط الخ محترزا الرابع وهو قوله مع أحدثنا أو أبقاها ما تامل (قوله كنفد أو القاهرة) أي والبصرة والكوفة اه سم (قوله والمدينة) فيه نظر لأنهم من الحجاز وهم لا يتمكنون من حكم مطلقا كمر اه سبل ورزى وقال عش قوله والمدينة مثال لما أسلم أهل عليه فلا ينافي أن المدينة من الحجاز وهم لا يتمكنون من الإقامة فيه اه (قوله كصر) أي على الصحيح وكذا

أوبدار حرب فيها مسلم (لا) إن كانوا (بدار حرب خات عن مسلم) فلا يلزمنا الدفع عنهم إذ لا يلزمنا الدفع عنها بخلاف دارنا (إلا بشرط) الدفع عنهم (أو انفردوا بجوارنا) فليزنا ذلك لالتزامنا باليه في الأولى والخاتاهم في الثانية بنا في العصمة وقولي لا بدار إلا بشرط مع تشييد ما بعده بقولي بجوارنا من زيادتي (و) لزمنا (ضمنان ما تلغاه عليهم نفسا ومالا) أي ضمنه المتألف لعصمتهم بخلاف الحر ونحوها (و) لزمنا (منعهم أحداث كنيسته ونحوها) كبيعة وصومعة للتعبد فيهما (و) لزمنا (هدمها) ببلاد أحدثناه كنفد أو القاهرة أو أسلم أهل عليه كالبحر والمدينة أو فتحناه عنوة كصر واصبهان

وشرط) كونه (لنا مع احداثهما) في الاولى (أو ابتائهما) في الثانية (أو شرط كونه (لهم) ويؤدون نواجه فلا تمنع احداثهما ولا تمنعهما لانه ملكهم فيما اذا شرط لهم وكانهم استثنوا احداثهما لو وجدنا بابل لم نعلم احداثهما به بعد احداثه أو الاسلام عليه أو فتحه ولا وجودهما عندها لم نعلمهما الاحتمال انهما كانتا في قرية أو بركة فاصلت بهما عمارتان وقولنا ونحوها من زيادتي وكذا مسألة الفتح صلحاً مطلقاً أو بشرط كون البلد لنا مع شرط احداث ما ذكره هو ما تله الشيطان في الاخيرة عن الروايات وغيره واقره ووقف فيه الاذرى بل صرح الماوردي بالمنع وحل الزركشي عدمه على ما اذا دعت اليه ضرورة ومسألة الهدم ببلد احداثه أو اسلام اهله عليه من زيادتي (و) لزمانه (منعهم مساواة ببناء لينا جار مسلم) ووقفه عليه المفهوم بالاولى وان رضى لحق الاسلام ونحو الاسلام يعلى ولا يعلى عليه ولتلاطعوا على عوراتنا والتمييز بين البناءين بخلاف ما اذا لم يكن لهم جار مسلم كان انفرادا بقرية أو بعدوا عن بناء المسلم عرفاً والمراد بالجار

قرا على الاصح اه حل (قوله أو صلحاً مطلقاً) أي لا بشرط لنا ولا لهم لان الاطلاق يقتضي ملك الارض اه حل (قوله لانه ملك لنا) تعاملاً للصورتين (قوله لا يبدل فتحناه صلحاً) هل يشترط لصحة الصلح مع شرط الاحداث تبين ما يحد قوته من كنية أو أكثر ومقدار الكنية أو يكفي الاطلاق فيه نظر والذي ينبغي الصحة مع الاطلاق ويحصل على ما حوته عاقبتهم في مثل ذلك البلد ويختلف بانكسر والصغر اه ع ش على مر (قوله وشرط كونه لنا مع احداثهما) وما فتح من ديار أهل الحرب بشرط ما ذكر لو استولوا عليه بعد كيت المقدس ثم فتح بشرط يخالف ذلك فهل العبرة بالشرط الاول لانه بالفتح صار دار اسلام فلا يعود دار كفر أو بالشرط الثاني لان الاول انفسخ به وان لم تصرف دار كفر الاوجه الاول اه شرح مر (قوله أو ابقاءهما في الثانية) واذا شرط ابقاء فلهم الترميم ولو بآلة جديدة قولهم تعطيناهم داخل وخارج فلا يمنعون من ذلك وان كان لا يجوز فعله حتى بالنسبة لهم لانهم مخاطبون بالرفع وعن من أجل كونه معصية حتى في حقهم أفنى السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا للمسلم اعانتهم عليه ولا يجاز نفسه للعمل فيه اه حل (قوله نعم لو وجدنا ببلد الخ) استدراك على قوله ولزمانه هما الخ (قوله عندها) أي عند المذكر وانوهي الاحداث والاسلام عليه وفتح أي عند احدها (قوله لم نعلمهما) هذا الاستثناء منه الجلال المحلى رحمه الله بالبلد الذي احداثه وقضية عدم تأتبه في الآخرة وهو ظاهر خصوصاً في الاخيرة فاما اذا فتحنا ببلد اعنوة صار عامرها ومواطنها أرض اسلام وان كان الموانعك الا بالاحياء فكيف يفر ون على شيء في أرض جرى عليها حكم الاسلام وهب ان ذلك كان في قرية واتصل أليس لتلك البرية حكم بلاد الاسلام من حيث عموم الفتح والاستيلاء لتلك نعم ان شككنا في عموم الفتح لتلك البقعة اتجه ذلك اه عميرة اه سم (قوله وكذا مسألة الفتح مطلقاً) هذه من مسائل ما قبل الاستثناء وهي الرابعة في كلامه وقوله أو بشرط كون البلد لنا الخ هذه مما بعد الاستثناء وهي الاولى منهما (قوله وحل الزركشي عدمه) أي عدم منع احداثهما الذي جرى عليه المصنف (قوله ولزمانه مع مساواة) أي احداث المساواة فخرج مالوه الذي دارا عالية فلا يكاف هدمها بل يمنع هو وأولاده من الاشراف على المسلمين ومن صعود سطحها بالتحجير أي بناء ما يمنع الرؤى بقوله قدح في ذلك كونه زيادة تعلية ان كان بنحو بناء لانه لما كان لمحتالاً ننظر فيه لذلك ويقر وشنها كما اقتضاه كلامهم وان كان حق الاسلام قد زال لانه يغتفر في الدوام لا يغتفر في الابتداء امره استجارها أيضاً وسكانها وياتي فيه ما مر قبله من منعه الاشراف منها ومنع صيانة من صعود سطحها الا بعد تحجيرها ولو لم تست هذه الدار فاهم اعادتها ولكن يمنعون من الرفع والمساواة ولو بني دارا عالية أو مساوية ثم باعها المسلم لم يسقط الهدم ان كان بعد حكم الحاكم والاسقف بخلاف مالوا مسلم بعد البناء فانه يبقى ترغيبه في الاسلام ولو رفع بناءه على بناء مسلم اتجه عدم سقوط هدمه بتعلية المسلم ببناءه أو شرائه أخذ من قولهم في مواضع من الصلح والعارية يثبت للمشتري ما كان اباثمه اه من شرح مر مع زيادتي الزركشي (تنبيه) أفنى أبو زرعة يمنع بوزهم في نحو النيل على جار مسلم لا ضرارهم له بالاطلاع على عورته ونحو ذلك كالأعلاء قال بل قياس منع المساواة ثم منعها هنا اه وانما يتجه ان جاز ذلك في أصله اما اذا منع من هذا حتى المسلم كما مر في احياء الموانع فلا وجه لذكره هنا ثم يتجه في غير ذلك مملوكة حاقته اه ج (قوله لبناء جار مسلم) أي وان كان قصيرا وقد رعى رفعه بلا مشقة نعم يتجه كما قاله البلقيني قبيده بما اذا اعتيد مثله للسكنى والام يكلف الذي النقص عن أقل المعتاد وان جاز المسلم عن تميم بنيه اه شرح مر (قوله ورفع عليه الخ) أي وان خافوا نحو سراق يقتدونهم كما اقتضاه كلامهم اه شرح مر (قوله كان انفرادا بقرية) أي لو كان كانت دار الذي ملامعة لدار مسلم من أحد جوانبها فقامه يعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لانه لا جار فيه اه حل وعبارة شرح مر ولولا صفت ابنتهم دورا ببلد من جانب جاز الرفع من بقية الجوانب أي حيث

لاشراف منه انتهت (قوله أهل محله) أي وان لم يلاصقه وعبارة الرشيد والحاصل انه لا يلاصق على أهل محله وان لم يلاصقه ولا يلاصق على ملاصقيه وان لم يكن قوام من أهل محله انتهت (قوله أهل محله) هو المعتمد والمحل يفتح الحاء والكسر لغة حكاه ابن القطاع موضع الجلول والمحل بالكسر الاجل والمحلة بالفتح المكان ينزله القوم اه مصباح اه ع ش (قوله واستظهره الزركشي) أي واستوجهه شيخنا وضعفه ج اه حل (قوله وركوب الخيل الخ) والوجه كما قاله الاذري منع من الركوب مطلقا في مواطن زجتنا لما فيه من الاهانة ويمنعون من جل السلاح ومن التخم ولو بغضة واستخدام مملوك فاره أي ما يج حسن كتر كي ومن خدمة الامراء كما ذكره ابن الصلاح واستحسنه في الاولى الزركشي ومثلها الثانية بل أولى اه شرح مر وقوله ومن خدمة الامراء أي خدمة تؤدي الى تعظيمهم كالخدمة في المناصب المحوجة الى تردد الناس عليهم كمنظار الاوقاف الكبيرة وكشايخ الاسواق ونحوهما وان محل الامتناع ما لم تدع ضرورة الى استخدامه بان لا يقوم غير من المسلمين مقامه في حفظ المال اه ع ش عليه (قوله واستثنى الجويني الخ) مثله في شرح مر وقال ع ش عليه هذا الاستثناء ضعيف اه (قوله والبغال) أي ولو نفيسة ولا اعتبار بطرق وعزة البغال في بعض البلاد على انهم يفارقون ركوبهم من الاعيان بهيئة ركوبهم التي فيها غاية تحقيرهم واذلالهم اه شرح مر (قوله وبسرج أو ركب نحو حديد) يرد على هذا الصنيع ان كلام السرج والركب يكون للخيول وقد علمت انهم يمنعون من ركوبهم اطلاقا لقوله وبسرج الخ ويجاب بان المراد منهم من السرج والركب فيما يمتثلون من ركوبه من الخيل وهو البراذن فانها نوع منها اه (قوله ويؤمرون بالركوب عرضا) أي مطلقا على المعتمد والمراد بالعرض أن يجعل رجليه في جانب ويظهر في جانب آخر وهذا هو المعتمد وقوله واستحسن الشيخان الخ ضعيف اه حل ومثله زي وع ش على مر (قوله بين المسافة البعيدة) أي غير كعب على الاستواء وقوله والقريبة أي غير كعب عرضا اه س ل (قوله وهذا) أي منع ركوبهم الخيل وبسرج أو ركب نحو حديد اه شيخنا ووجه في الذكور أي اذا كانوا في دار الاسلام فان كانوا في دارهم أو افرادا بقربة في غير دارنا فقال الزركشي يشبهه ترجيح الجواز كما في نظيره من البناء اه زي وخرج النساء والصبيان والجناتين اذ لا مغار عليهم وفارق أمرهم بنحو الغيار والزنا بانه لحصول التمييز به بخلاف هذا فاندفع تضعيف الزركشي لكلام ابن كج قياسا على ذلك وبحت ابن الصلاح منعهم من خدمة المملوك والامراء كركوب الخيل اه ج اه سم (قوله ولزمننا الجواهر الخ) قال الماوردي ولا يحشون الافرادى متفرقين اه شرح مر (قوله ولا يصدمهم جدار) في المختار صدمه ضربه بجسده وبابه ضرب اه (قوله وعدم توقيهم) أي يجب علينا ذلك اهانة لهم وتحريم موادهم وهي الميل اليهم بالقلب لامن حيث وصف الكفر والالكاف كانت كفر أو سواء في ذلك أ كانت لاصل أم فرع أم غيرهما وتكره تخالطهم ظاهر اولو بهاداة فيما يظهر ما يرجح اسلامه ويلحق به ما لو كان بينه ما نحورحم أو جوار كما دل عليه كلامهم في اما كن كميادته وتعليقه القرآن والحق بالكافر في ذلك فاسق اذا كان ذلك على وجه الانس له اه شرح مر (قوله وعدم تصديرهم) أي ابتداء ودوا ما فلو كان بصدركم كان ثم جاء بعده مسلمون بحيث صار هو في صدر المجلس منع من ذلك قال الباقي استفتيت في جواز سكني نصراني في ربع فيه مسلمون فوق المسلمين فاقبعت بالمنع وألحقته بالتصدير في المجلس وقد جرى على ما أفتي به من المنع الشهاب الرملي اه شو برى (قوله وأمرهم بغير) أي عند اختلاطهم بنا وان دخلوا دارنا التجارة أو رساله وان قصرتم مدة اختلاطهم كما اقتضاه اطلاقهم اه شرح مر وعبارة حل قوله ولزمننا أمرهم بغير أي حيث كانوا بدار الاسلام كما يرشد اليه التعليل اه (قوله أعني البالغين) دخل النساء وبه صرح في الروض وغيره وخرج الصبي والمجنون ثم هذا التقيد يخالف ما فرق به شيخنا ج رحمه الله فيما مر اه سم (قوله العقلاء منهم) أي

أهل محله دون جميع البلد
كما ذكره الجرجاني واستظهره
الزركشي (و) منعهم (ركوب
الخيل) لان فيه عز واستثنى
الجويني البراذن النفيسة
وخرج بالخيل غيرها كالخير
والبغال ولو نفيسة (و) ركوب
(بسرج أو ركب نحو حديد)
كرصاص تيسيرا لهم عنا
بخلاف برذعة وركب خشب
أو نحوه ويؤمرون بالركوب
عرضا وقيل لهم الاستواء
واستحسن الشيخان الفرق
بين المسافة البعيدة والقريبة
قال ابن كج وهذا في الذكور
البالغين أي العقلاء ونحو
من زيادتي (و) لزمننا
(الجواهر) بقيد زنه بقولي
(لزجتنا الى أضيق طرق)
بحيث لا يقعون في وهدة ولا
يصدمهم جدار روى
الشيخان خبرا لا تبدوا اليهود
والنصارى بالسلام واذ القيم
أحدهم في طريق فاضطروه
الى أضيقه فان خلت الطرق
عن الزجة فلا حرج (و) لزمننا
(عدم توقيهم) عدم
(تصديرهم بمجلس) بقيد
زنه بقولي (به مسلم) اهانة
لهم (و) لزمننا (أمرهم)
أعني البالغين العقلاء منهم
(بغير)

بكسر المعجمة وهو تغيير اللباس بأن يخط فوق الثياب ٢٢٦ بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالصنف ما يخالفونه لونه ويلبس

والاولى باليهودي الاصفر
وبالنصراني الازرق أو
الاكهب ويقال له الرمادي
وبالجوسي الاحمر والاسود
ويكتفى عن الخياطة بالعمامة
كما عليه العمل الآن قال
في الروضة كصلها وبالقاء
منديل ونحوه واستبعد ابن
الرفعة (أوزنار) بضم الزاي
وهو خيط غليظ فيه ألوان
يشد في الوصل (فوق الثياب)
يجمع الغيار مع الزنار تأكيد
ومبالغة في الشهرة والتميز
وهو المنقول عن عمر رضي
الله عنه فتعبري بأرأوى
من تعبره بالواو والمرأة
تجعل زنارها تحت الأزارع
ظهور شيء منه ومثلها الخشبي
فيما يظهر (و) لزنا
أمرهم (بتميزهم بنحو خاتم
حديد) كخاتم رصاص
وجبل حديد أو رصاص
في اعتقادهم أو غيرها (ان
تجدوا) عن ثيابهم (بمكان)
كحمام (به مسلم) وتعيدي
بالمسلم في غير الحمام من
زيادتي (و) لزنا (منعهم
أظهار منكر بينهم)
كاسماعتهم أي أقوالهم الله
ثالث ثلاثة واعتقادهم في
عزير والمسيح عليهما الصلاة
والسلام وأظهار خمر وخنزير
وناقوس وعيد لما فيه من
أظهار شعائر الكفر بخلاف
ما إذا أظهر وهاهنا بينهم

أهل النسبة والظاهر أن الذي الواقع في كلامهم مثال ألوان مثله المؤمن والمعاهد اه شوبري (قوله بكسر
المعجمة) كذا ضبطه النووي الأصل بخطه وقال غيره هو بالفتح لانه اسم أما بالكسر فصدور كالعقار اه
شوبري (قوله والاولى باليهودي الخ) هذا هو المعتاد في كل بعد الأزمنة المتقدمة فلا يرد كون الاصفر كان زى
الانصار رضي الله عنهم كما حكى والملائكة يوم يبرو كانهم انما آتروهم به لقلبة الصفرة في ألوانهم الناشئة عن
زيادة قساذقوبهم ولو أرادوا التمييز بغير المعتاد منعوا خشية الالتباس وتوهم ذميمة خرجت بخالفون
نضيبها ومثلها الخشبي اه شرح هر أي بان يكونا بلونين كل منهما بلون اه رشدي وانظر وجه أولوية
ما ذكر بكل اه شوبري قال في شرح الروض قال البلقيني وما ذكر من أولوية ما ذكر لا دليل عليه اه
وفي قل على المحلى وقد وقع الامر بذلك في زمن المتوكل بن المعتض بالله بن المكتفي بالله سنة سبع مائة واستمر
الى الآن اه (قوله ويكتفى عن الخياطة بالعمامة الخ) هل يحرم على غيرهم من المسلمين لبس العمامة المعتادة
لهم وان جعل عليها علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلاً أم لا لان فعل ما ذكر يخرج به الفاعل عن زى
الكفار فيه نظر والاقرب الاول لان هذه العلامة لا يمتدى بها التمييز للمسلم عن غيره حيث كانت العمامة
المذكورة من زى الكفار خاصة ويتبقى ان مثل ما ذكر في الحرمة مما جرت به العادة من لبس طرطور
اليهودي مثلاً على سبيل العنصرية فيعزرفاعل ذلك اه ع ش على هر (قوله كما عليه العمل الآن)
فقد كان في عصر الشارح النصارى لهم العمامة الزرق واليهود لهم العمامة الصفرة وقد أدر كذا ذلك والآن
اليهودى له الطرطور والنصراني له البرنيطة السوداء اه حل (قوله بجمع
الغيار) أي في عبارة الأصل أو في فعل الكافر اه ع ش وهذا تقرير على التعبير بأوى فاذا علمت منها
ان أحدهما كاف بجمع الخ (قوله في الشهرة والتميز) أي اذا كانوا يدارنا والافلهم ترك ذلك اه حل
(قوله كخاتم رصاص) بفتح الزا وكسر هاء من لحن العوام اه شرح هر (قوله واعتقادهم) بالنصب في
عزير والمسيح أي انهما ابنا لله وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله اه قل على
المحلى قال تعالى حكاية عنهم وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله * (فرع) * صرح
في الروض كغيره بانهم ينعون من ابتدأهم المسلمين في المهنة أي الخدمة باجرة وغيرها * (فرع) * قال في
العباب ولا يمنع ذمى لبس حرير وتعمموا وتطيلسا وتطيلسا كثيرا واططار في رمضان اه وعدم منعهم من الاقطار
لا ينافي حرمة عليه فانه مكاف بقرع الشريفين ثم أفق شجنا هر بانه يحرم على المسلم ان يسقى الذي
في رمضان بعوض أو غيره لان في ذلك اعانة على معصية لكن يشك عليه انه يجوز الاذن له في دخول معبد
وان كان جنباً الا ان يفرق بان حرمة الفطر أشد بانه أدل على التهاون بالدين فليست أم اه سم (قوله
وأظهار خمر وخنزير) أي شرب الخمر وان كانوا لا يحسدون بها وأكل لحم الخنزير اه حل فلو اتقى الاظهار
فسلام منع ومتى أظهر واخترأر يقتوي تلف ناقوس اظهر وهو مرضا بط الاظهار في الغصب اه شرح هر
وعبارته في الغصب ولا تراق على ذي الا ان يظهر شربها أو بيعها أو هبتها أو نحو ذلك ولو من مثله بان يطلع عليه
من غير تحسس فراق عليه وآله الله والخير بر مثله في ذلك قال الامام وبان يسمع الآلة من لبس في دارهم
أي محلهم ومحلهم حيث كانوا يبين أظهر ناوان انفرادوا بمحلة من البلد فان انفرادوا بأي بان لم يخالفهم مسلم
كأه وظاهر لم يتعرض لهم انتهت (قوله وعيد) مجرور عطفا على خراى من اظهار موكد انحو لطم ونوح
وقراءة نحو توراة وانجيل ولو بكائسهم ولا ينعون مما يتدينون به من غير ما ذكر كقسط رمضان وان
حرم عليهم من حيث تكليفهم بالشرع ولذلك حرم بيع الفطر ان لهم في رمضان ان علم ولو بالظن انهم
يتعاطونهم اظهارا لانه اعانة على معصية قوية على الدلالة بالتهاون بالدين وبذلك فارقت دخولهم المساجد اه

مما ذكر (عزروا) وان لم يشرط في العقد وهذا من زيادتي (ولم ينتقض عهدهم) وان ٢٢٧ شرط انتقاضه لانهم يتدينون به (ولو قاتلوا)

قل على المحلى (قوله مما ذكر) أي مما منعوا منه وقضته انه لا تنزير على اظهارها قبل المنع ولو ممن علم
انهم ممنوعون من شرعاً اه شوبري (قوله لانهم يتدينون به) في كونهم يتدينون بشرب الخمر وأكل لحم
الخنزير نظر الآن يكون المراد بالتدين اعتقاداً لحل اه حل (قوله ولو قاتلوا الخ) استشكل الامام انتقاض
العهد بالقتال من حيث انه فعل فكيف يرفع العقد وأجيب بان ذلك بمنزلة الحياة في الوديعة اه عميرة اه
سم (قوله ولا شبهة لهم) اما اذا كان لهم شبهة كان أعانوا طائفتين أهل البغي وادعوا الجهل أو صال عليهم
طائفتين متلصصين المسلمين وقطاعهم فلا ينتقض عهدهم بذلك اه صل (قوله كما في البغاة) متعلق
بمخدوف كما صرح به في شرح الروض هو مفهوم قوله ولا شبهة لهم وعبارته مع المتن فان قاتلوا المسلمين بلا شبهة
انتقض عهدهم وان لم يشرط عليهم الانتقاض بذلك ولا الامتناع منه لمخالفتهم مقتضى العقد بخلاف ما اذا
قاتلوا بلا شبهة كما في البغاة انتهت وعبارته شرح مر فلو قاتلوا بلا شبهة مما في البغاة أو دفعا للصائين أو
قطاع الطريق لم ينتقض عهدهم انتهت (قوله أو أجازيه) أي كاهم أو واحد منهم عناداً بخلاف ما اذا
استسهلوا أو أحدهم اه حل وعبارته صل قوله أو أجازيه هذا بالنسبة للقادر اما العاجز اذا استسهل
فلا ينتقض عهده قال الامام ولا يبعد أخذها من المورقهر أو لا ينتقض ونخص الانتقاض بالمغلب المقاتل
انتهت (قوله أو أجازيه حكماً الخ) قال الامام وانما يؤثر عدم الانقياد لاحكامنا اذا كان يتعلق بقوة وعادة
ونصب القتال وأما الممتنع هارباً فلا ينتقض ونجزم به في الحاوي اه خطيب اه صل (قوله ولو زني ذمي
بمسلمة) أي أولاً لم يعلم اه حل أي أو ضرب مسلماً اه ع ش على مر ومثل الزنا مقدماته اه ع ش
وصححه مر واعتمده اه شوبري (قوله أي باسمه) أي النكاح أي بلفظه من نكاح أو تزويج والتأويل باسمه
لرفع إيهام محتمل النقض فيمن كان عالماً بامتناعه اه قل على المحلى (قوله أو سب الله) أي جهرًا بالتدبيرة
في الروضة والعباب اه سم (قوله أو نيباله) انظر سب الملك اه شوبري (قوله صلى الله عليه وسلم) جملة دعائية
لنبي من حيث هو اه ع ش (قوله بما لا يدينون به) لعل من أمثله ان يقول انه متناقص المعاني فاسد الوضع ونحو
ذلك نعوذ بالله منه فليجرح اه شوبري (قوله قتل مسلم الخ) متشبه القيد بالمسلم انه لو قتل ذمياً أو قطع عليه
الطريق لم يكن كذلك وهو الراجح اه شوبري (قوله انتقض عهده الخ) ولو شرط انتقاضه بذلك ثم قتل بمسلم
أو بزنا محله كونه مجسماً بمسألة صار ماله قياً كما قاله ابن المقرئ لانه حربي مقتول تحت أيدينا لا يمكن صرفه لا قاربه
الذميين لعدم التوارث ولا الحر بين لانا اذا قدرنا على ما لهم أخذناه قياً أو غنيمة وشرط الغنيمة هنا ليس موجوداً
اه خطيب اه صل (قوله ان شرط انتقاضه) لا يقال هذا مناف لما تقدم من انهم لو أسلموا المسلمون
شركاً أو أظهر والخمر أو نحو ذلك مما تقدم لم ينتقض عهدهم وان شرط عليهم الانتقاض لانا نقول ذلك فيما
يتدينون به أو يقرون على أصله كسب الخمر وما هنا فيما لا يدينون به ويحصل منه أذى لنا كما يشير اليه
قوله لا آتي اماماً يتدينون به الخ اه ع ش على مر (قوله وهذا ما في الشرح الصغير) هو المعتمد وقوله عدم
الانتقاض به مطلقاً ضعيف اه ع ش (قوله يقيم عليه موجب ما فعله من حداوتعزير) أي فلا يقتل مطلقاً
في سرقة أو زناً بخلاف شرب الخمر اه حل (قوله كقولهم القرآن ليس من عند الله) أي لانهم لو قالوا
القرآن ليس من عند الله صاروا لا دين لهم لانه ناسخ لما هم متدينون به من التوراة والإنجيل اه شيخنا
عز يزي (قوله وقولهم الله ثالث ثلاثة) أي وكنتي نبوة النبي صلى الله عليه وسلم أو ظلمه بقتل اليهود كما في شرح
الروض اه سم (قوله فلا انتقاض به مطلقاً) أي سواء شرط النقض أم لا وفائدة الشرط مجرد التخويف
اه ع ش (قوله قتل) أي جاز قتلهم وان أمكن دفعه بغيره كما يظهر من كلامهم ويجهل ان محله في كامل فني غيره يدفع
بالأخف لانه ان اندفع به كان فعالاً للمسلمين فني عدم المبادرة الى قتله مصلحة لهم فلا تقوت عليهم اه شرح

ولا شبهة لهم كما في البغاة
(أو أجازيه) بأن امتنعوا
من بذل ما عقده أو بعضه ولو
زاند على دينار (أو أجازيه)
حكمنا عليهم انتقض
عهدهم بذلك لمخالفتهم
موضوع العقد (ولو زني
ذمي بمسلمة ولو بنكاح) أي
باسمه (أو دل أهل حرب على
عودة) أي خلل (لنا) كضعف
(أو دعى مسلماً الكفر أو سب
الله تعالى) أو نيباله (ملى
الله عليه وسلم هو أعم من قوله
رسول الله) أو الاسلام أو
القرآن بما لا يدينون به أو
فعل (نحوها) كقتل مسلم
عدواً أو قذفه (انتقض عهده)
به (ان شرط انتقاضه)
والافلا وهذا ما في الشرح
الصغير وهو المنقول عن
النص لكن صحح في أصل
الروضة عدم الانتقاض به
مطلقاً لانه لا يخل بمقتضود
العقد وسواء انتقض عهده
أم لا يقيم عليه موجب ما فعله
من حداوتعزير اماماً يدينون
به كقولهم القرآن ليس
من عند الله وقولهم الله ثالث
ثلاثة فلا انتقاض به مطلقاً
كما مر في الإشارة اليه وقول
بما لا يدينون به مع أو نحوها
من زيادتي وكذا التصريح
بسبب الله تعالى (ومن انتقض
عهده بقتال قتل) ولا يبلغ
المؤمن لقوله تعالى فان

قاتلواكم فاقتلوهم ولانه لا وجه لا بلاغاً ممنوع نصبه القتال (أو بغيره) فيذكر ذنبه بقولي (ولم يسأل تجديدهم فلا امام الخيرة فيه) من قتل

وارفاق ومن وقد اولا يلزمه ان يلحقه بامنه لانه ٢٢٨ كافر لا امان له كالحربي ويغار من آمنه صبي حيث تلحقه بامنه ان ظن صحة امانه بان

ذلك يعتقد نفسه امانا وهذا
فعل باختياره ما أوجب
الانتقاض اما لو سال تحديد
مهدة فجب اجابته (فان أسلم
قبلها) أي الخيرة (تعين من)
فيمتنع القتل والارفاق
والهداء لانه لم يحصل في يد
الامام بالهرو وهذا أولى من
قوله امتنع الرق (ومن
انتقض امانه) الحاصل
بجزية وغـيرها (لم ينتقض
أمان ذراريه) اذ لم يوجد
منهم ناقض وتعبيري بذراريه
أعم من تعبيره بالنساء أو
الصبيان (ومن نبذه) أي
الامان (واختار دار الحرب
بلغها) وهي مأمنة ليكون مع
نبذه الجائز له خروجه بامان
كدخوله ولانه لم يوجد منه
خيانة ولا ما يوجب نقض
مهدة

(كتاب الهدنة)

من الهدون أي السكون وهي
لغة المصالحة وشرعا مصالحة
أهل الحرب على ترك القتال
مدة معينة بعرض أو غيره
وتسمى موادة ومهادنة
ومعاهدة ومسالمة والاصل
فيها قبل الاجماع قوله تعالى
برأء من الله ورسوله الآية
وقوله وان جنوا الاسلام فاجنح
لها ومهادنته صلى الله عليه
وسلم قر يشاعم الحديبية كما
رواه الشيخان وهي جائزة
لا واجبة (انما يعقد البعض)

مر فلو طلب تحديد العهد لانجيبه اخذ من اطلاق هذا وتقييد الثاني ويجوز أن يكون قيداً في صورتين
اه حل ببعض تغيير (قوله وارقاق) الواو هنا وفيه ابعدي عن أو أو آخرها لانها جود في التقسيم عند غير
واحد من المحققين قاله في التحفة اه شوبري (قوله امان ذراريه) قال في العباب فان طلب نساؤه دار الحرب
ممكن او صغاره فلا الا اذا طلبهم من له الحضنة وبالبو غ ان طلبوا ذمة أو تبليغ المأمن اجبوا اه وكالتساء
الحنثي وكالصبيان المجانين والافاقه كالبو غ كافي شرح الروض والله أعلم اه سم (قوله وهي مأمنة) أي
المحل الذي يأمن فيه على نفسه وماله من أقرب بلادهم اه شرح مر
(كتاب الهدنة)

(قوله من الهدون) الظاهر أن هذا من قبيل أخذ المصدر المجرد من المزيد مع أنه عكس القاعدة (قوله أي
السكون) عبارة شرح مر من الهدون وهو السكون اسكون الفتحة بها اذهى لغة الخ انتهت (قوله على ترك
القتال) الاظهر أن يقال وشرعا يعقد يتضمن مصالحة أهل الحرب الخ وكأنه عبر بما ذكره هذا المناسبة بين المعنى
الشرعي واللغوي مع كون المقصود معلوماً في الحقيقة فمن اشتراط الصيغة اه ع ش غلى مر (قوله مدة
معينة) تعيينها من حيث ان نهايتها أربعة أشهر عند قوتنا وعشرين عند ضعفنا فلا تجوز الزيادة عليهما
في عقد واحد أو ما انتقص عنه ما فيجوز بحسب الحاجة فاذا دعت الحاجة الى عقد هامعة واحد لم تجز
الزيادة عليها فان زيد بطل في الزائد أو يوم أو يومين أو شهر أو شهرين مثلاً فكذلك الى أربعة أشهر عند
قوتنا والى عشرين عند ضعفنا تأمل (قوله بعوض) أي يدفعه الكفار (قوله وتسمى موادة) أي
متاركة ومهادنة أي مساكنة ومسالمة أي مصالحة (قوله ومهادنته قر يشاعم الحديبية) وكانت سبب الفتح
مكة لان أهلها لما خاطوا المسلمين وسمعوا القرآن أسلم منهم خلق كثير أكثر ممن أسلم قبل اه شرح مر
(قوله لا واجبة) أي اصالة والا فالوجه وجوبها اذا ترتب على تركها الخوف ضرر بنا لا يمكن تداركه كما يعلم مما
يأتي اه شرح مر وعبارة الروض وشرحه ولو طلبوها لم تلزمنا جابتهم فيجهد الامام وجوب باقي الاصلح من
الاجابة وانترك انتهت (قوله انما يعقد الخ) علم من التعبير بالعقد اعتبار الاجاب والقبول أي على ما مر
في الامان اه عميرة اه سم فقطضاه انه يكفي عدم الرد على طريقة شيخ الاسلام وما على طريقة غيره وهو
المعتمد كما تقدم فلا بد مما يدل على القبول من لفظ أو غيره (قوله لبعض اقليم) الاقليم هو القسم واقليم
الارض اقسامها أي اقسام الربع المسكون منها سبعة اه شيخنا وفي المصباح والاقليم قبل ما خوذ من قلامة
الظفر لانها قطع من الارض قال الازهرى وحسبه عريبا وقال ابن الجوابي ليس بعربي محض والاقليم
عند أهل الحساب سبعة كل اقليم يعتمد من المغرب الى نهاية المشرق طولاً ويكون تحت مدار تتشابه احوال
البقاع التي فيها ما في العرف فالاقليم ما يخص باسم ويخبر به عن غيره فصر اقليم والشام اقليم واليمن اقليم
وقوله في الصوم العبرة باتحاد الاقليم محمول على العرفي (قوله واليه) اي الوالى على الاقليم في جميع ما يتعلق
به كالكشف والباشا فلا يتكرر مع قوله ولو بنائبه اذا اراد نائبه في عقد هاتقط اه شيخنا (قوله ولو بنائبه)
اي في عقد الهدنة لاجل ان تحصل المغايرة بينه وبين والى الاقليم لانه نائبه في الحكم بين الناس وما يتبعه ومن
ذلك الهدنة اه شيخنا (قوله لما فيها من ترك الجهاد مطلقاً) اي في كل الجهات بدليل ما بعده وهذا الف وتشر
مرتب بالنظر لقوله كلهم أو كفار اقليم وقوله مطلقاً الثانية اي في الصور الثلاث بدليل ما بعده ايضاً لقوله فيما
ذكر معطوف على قوله مطلقاً وهو متعلق بتقويض اي تقويضها فيما ذكر اي في بعض كفار الاقليم لمن فوض
اليه الامام مصلحة الاقليم وقوله وما ذكر فيه ضميره راجع لمن فوض اليه الامام والذي ذكر فيه أي في شأنه هو
عقد بعض كفار الاقليم اه شيخنا (قوله أو من فوض اليه الخ) هذا التعبير يقتضي انه فله بغير اذن الامام

اه

كفار (اقليم واليه أو امام) ولو بنائبه (ولغيره) من الكفار كلهم أو كفار اقليم كالهند والرم (امام) ولو بنائبه لانهم بالامور
العظام لما فيها من ترك الجهاد مطلقاً أو في جهة ولانه لا بد فيها من رعاية معتدات الاتق تقويضها للامام مطلقاً أو من فوض اليه الامام مصلحة

الاقليم فيما ذكر وما ذكر

فيه هو ما في الاصل وغيره وقضيته ان والى الاقليم لا يهادن جميع أهله وبه صرح الفوراني لا يمكن صرح العمراني بان له ذلك وتعبيري بالبعض أولى من تعبير الاصل ببلدة وانما تعقد (المصلحة) فلا يكفي انتفاء المصلحة قال تعالى فلا تنهوا وتعدوا الى السلم وأنتم الاعوان والمصلحة (كضعفنا) بقلة عدد واهبة (أورجاء اسلام أو بذل جزية) ولو بلا ضعف فيها (فإن لم يكن) بنا (ضعف جازت) ولو بلا عوض (الى أربعة أشهر) لا ية فسجوا في الارض ولأنه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام الفجر جاء اسلامه فاسلم قبل مضيتها قال الماوردي ومجمله في النفوس اما أموالهم فيجوز العقد عليها مؤبدا (والا) بان كان بناضعف (قال) عشر سنين) بقيد زده بقولي (بحسب الحاجة) لأنه صلى الله عليه وسلم هادن ثريشا هذه المدة واه أو دود فلا يجوز أكثر منها الا في عقود متفرقة بشرط ان لا يزيد كل عقد على عشر ذكرا الفوراني وغيره ولو دخل البنا بامان لسماع كلام الله تعالى فاستمع في مجالس يحصل بها البيان لم يعمل أربعة أشهر لحصول غرضه (فان زيد) على الجائز منها بحسب المصلحة أو الحاجة (بطل في الزائد) دون الجائز بملا يتفرق الصفة

اه مر اه شورى (قوله لكن صرح العمراني بان له ذلك) اعتمده مر وطب حيث كانت المصلحة فيه اه سم (قوله كضعفنا) يظهر أن الضعف ليس هو نفس المصلحة وأن في التمثيل به مسامحة اه شورى (قوله أو بذل جزية) عطف على الاسلام فهو معمول لرجاء كما تصرح بذلك عبارة الروضة اه سم اه عس (قوله فان لم يكن بناضعف الخ) أي ولا بد مع ذلك من المصلحة بالقوة تحقق في المفسدة وبضم رجاء الاسلام أو بذل الجزية تحققت المصلحة اه شورى (قوله لا ية فسجوا في الارض الخ) عبارة شرح الروض لانه تعالى أمر يقتل المشركين مطلقا وأذن في الهدنة أربعة أشهر بقوله فسجوا في الارض أربعة أشهر انتهت وبعبارة الجلال براءة من الله ورسوله واصلة الى الذين عاهدتم من المشركين عهدا مطلقا ودون أربعة أشهر أو فوقها ونقض العهد فسجوا سيروا آمين أي المشركون في الارض أربعة أشهر أولها شوال بدليل ما سيأتي في قوله فاذا انسلخ الأشهر الحرم ولا آمن لكم بعدها واعلموا أنكم غير معجزي الله فأتى عذابه وان الله مخزي الكافرين مد لهم في الدنيا بالقتل والاخرى بالنار انتهت (قوله أما أموالهم الخ) مثلها النساء والخناثي كما يأتي بل مثلها الارقاء والصبيان كما يأتي عن الحلبي وكان الاول للشارح تاخير هذا بعد قوله والا فالى عشر سنين وضمه لقوله وعقد الهدنة للخناثي الخ (قوله أيضا أموالهم الخ) هل يجوز ذلك في الذرية فيه وجهان في الحاوي ولعل المراد ما داموا صغارا والا فلا وجه له اه شورى (قوله فيجوز العقد عليها مؤبدا) انظر ما معنى التأيد هنا هل استمراره وان قاتلوا واذا أسرناهم وضر بنا عليهم الرق هل نأخذها أو ندفعها لو ارثهم أو كيف الحال بحراره شورى (قوله فالى عشر سنين) أي تحديدية اه عميرة قال في العباب فاذا تمت والضعف باق عقد ثانيا أو زال قبل تمامها وجب اتمامها اه سم (قوله بقيد زده بقولي بحسب الحاجة) ظاهر صنيعة هنا يقتضي ان هذا القيد معتبر في مسألة العشر فقط وان الاربعة لا تتعبد بالحاجة وليس كذلك بل هو قيد فيهما ويؤيده تعبير المتن في المسئلتين بالي حيث قال الى أربعة أشهر ولم يقل جازت أربعة أشهر فقد علمت مما سبق أنه اذا اقتضت الحاجة عقد هاشهر من لم تجز الزيادة عليهما فان زيد بطل في الزائد تأمل (قوله فلا يجوز أكثر منها) أي العشر بدليل قوله بشرط ان لا يزيد الخ ومثله في هذا التعبير شرح مر وج ومقتضاه أن الزيادة على الاربعة في عقود لا تجوز عند قوتنا تأمل (قوله الا في عقود متفرقة) ولا يعقد الثاني الا بعد انقضاء الاول وهكذا اه شورى وبعبارة شرح الروض ولو احتج الى زيادة على عشر عقد على عشر ثم عشر ثم عشر قبل أن تنقضي الاولى جزية الفوراني وغيره انتهت وبعبارة سم على حج قوله ان احتج اليها في عقود أي بان يقع كل عقد قبل فراغ مدتها قبله انتهت (قوله ولو دخل البنا بامان الخ) تقييد لقول المتن جازت الى أربعة أشهر والا فالى عشر سنين أي محصل ذلك ما لم يحصل غرض الكافر في أقل من ذلك ولا فلا يجوز اقرار هذه المدة اه شيخنا وهذه المسئلة لا محل لها هنا اما أولا فلانها من مسائل الامان لا الهدنة واما ثانيا فقدم تقدم أن دخوله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه أحد فلا حاجة الى قوله بامان اه (قوله لم يعمل أربعة أشهر) قديلا هذا على ان الاربعة لا تجوز مقابل عند الحاجة فليجروا اه سم حوزناه فوجدناه كذلك يجعل قول المتن بحسب الحاجة اجمالا للمسئلتين أي مسئلتى الاربعة والعشرة (قوله فان زيد على الجائز منها) أي من المدة وهي الاربعة فسادونها عند قوتنا والعشر فسادونها عند ضعفنا فقوله بحسب المصلحة متعلق بالجائز أي على القدر الجائز بحسب ما تقتضيه المصلحة كيوم ويومين وشهر وشهرين وأربعة عند القوة وازيد منها الى عشر سنين عند الضعف وقوله بطل في الزائد أي وان اقتضته المصلحة أو الحاجة في صورة الاربعة فتي كان بناقوة لا تجوز الزيادة على الاربعة وان اقتضتها المصلحة كما في الرشدي على مر وعبارته فلا يجوز عقد هاهنا أكثر من أربعة الا عند الضعف ولا يجوز ذلك عند القوة أصلا وان اقتضته المصلحة كما صرحوا به انتهت وظاهره ولو في عقود متعددة يؤيده انهم خصوا جواز

وعقد الهدنة للنساء والخناثي لا يتقيد بحد (ويفسد العقد اطلاقه) لاقتضائه التأييد وهو ممتنع لمنافاته مقصود من المصلحة (وشرط فاسد كتمع) أي كسر طمعه (فك أسرا) منهم (أو تركنا لنا) ٢٣٠ عندهم من مسلم وغيره (لهم أو رد مسلمة) اسلمت عندنا أو اتت منهم مسلمة (أو عقد جزية

بدون دينار) أو أقامتهم بالجواز أو دخولهم الحرم (أو دفع مال اليهم) لاقتران العقد بشرط مفسد نعم ان كان ثم ضرورة كان كانوا يعذبون الاسرى أو احاطوا بنا ونحننا اصطلامهم جاز الدفع اليهم بل وجبولا ملكونه وقولي كتمع الى آخره أولى من قوله بان شرط منع فك أسرا الى آخره (ونصح) الهدنة (على أن ينقضها امام أو معين عدل ذو رأي متى شاء) فإذا انقضت انتقضت وليس له ان يشاء أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا ولا أكثر من عشر سنين عند ضعفنا (ومتى فسدن بلقناهم مأمهم) أي ما يأمرون فيه منا ومن أهل عهدنا وأئذناهم ان لم يكونوا بدارهم ثم لناقتاهم وان كانوا بدارهم فلناقتاهم بلا انذار وهذا مع مسئلة المعين من زيادتي (أو صحت لزمتنا الكف عنهم) أي كف اذا ما واذى أهل العهد (حتى تنقضي) مدتها (أو تنقض) قال تعالى فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم وقالوا استقاموا لكم فاستقيموا لهم فلا يلزمنا كف اذى الحريين عنهم ولا اذى

الزيادة في عقود خمسة العشر في عباراتهم فكاهام مطبقة على التقيد بالعشر تأمل (قوله وعقد الهدنة للنساء الخ) انظر الصبيان والارفاوع عبارة شيخنا نحو النساء وهي شاملة لهما حرر اه حل (قوله لا يتقيد بحد) انظر اذا عقد لغتني ثم اتضح بعد اربعة اشهر فهل يحتاج الى عقد جديد أو يتم عقده أو كيف الحال اه شوري (قوله ويفسد العقد اطلاقه) أي في غير نحو النساء الصبيان والمجانين والخناثي والمال اه شرح مر وعش عايه (قوله لاقتضائه التأييد) هذا بعينه موجود في الامان مع انه في الاطلاق يحمل على اربعة اشهر اه حل ويحجب بما ذكره الشارح بقوله لمنافاته مقصود من المصلحة لان عقد الهدنة لا يعقد الا لها بخلاف الامان فانها لا تشترط فيه كما تقدم تأمل (قوله أو رد مسلمة) أي لانه لا يؤمن أن يصيبها زوجها الكافر أو زوج بكافر ولا انها عاجزة عن الهرب منهم وأقرب الى الاقتتان وقد قال تعالى اذا جاءكم المؤمنات الاية وسواء في ذلك الحرة والامه وخرج الكافر والمسلم فيجوز شرط ردهما اه شرح مر (قوله ونحننا اصطلامهم) أي استصلاهم لنا كما عبر به مر أي أخذنا وقتلنا من أصلنا وفي المصباح صلت الاذن صلما من باب ضرب باستصلاهم قطعوا اصطلمتها كذلك وصل صلما من باب تعب استوصلت اذنه فهو أصل اه (قوله جاز الدفع اليهم) أي خلاص الاسرى وقوله بل وجب معتمد ولا يملكونه والعقد باطل ويحل بذل المال لفك الاسير حيث لا تعذيب اه حل ومبارة الشوري قوله جاز الدفع اليهم وهل العقد في هذه الحالة صحيح قال الاذرى الظاهر بطلانه وهو قضية كلام الجمهور وهو الراجح انتهت (قوله بل وجب) ولا ينافي ذلك قولهم بنسب فك الاسرى لان محله في غير المعذنين اذا أمن من قتلهم وما ادعاه بعضهم من النذب لا حاد والوجوب على الامام محل نظر ويجه أن محل جميع ذلك بعد استقرار الاسرى ببلادهم لان فكهم فها حيث تدير تب عليه مالا يطلق اما اذا أسرت طائفة مسلما أو مروا به على المسلمين المكافئين فيجب مبادرتهم الى فكهم بكل وجه ممكن اذ لا عذر لهم في تركه اه شرح مر (قوله ولا يملكونه) وينبني على عدم ملكه انهم لو عصموا بايمان أو امان تأخذ منهم ولا يمنعنا عنه ايمانهم ولا امانهم كما يمنعنا عن أخذ أموالهم المملوكة لهم تأمل (قوله على ان ينقضها امام) قال المحلى يقوم هذا القيد مقام تعيين المدة في الصحة اه سم وعبرة الحرر ويجوز أن لا تنقضي الهدنة بغير شرط الامام تنقضها متى شاء اه رشدي (قوله ذو رأي) أي في الحرب بحيث يعرف مصطلحنا في فعلها وتركها اه شرح مر (قوله ومتى فسدن الخ) فسد كتمع وعقدوكم بضم العين في المضارع على الاول والثالث وكسرها على الثاني كذا في القاموس وفيه نظر اه شوري وفي المصباح فسد الشيء فسودا من باب فسد والفساد ضد الصلاح اه (قوله وقال فاستقاموا لكم الخ) دليل على الثاني بمفهومه (قوله الكف عما ذكر) عبارة ج اذا قصد كف من تحت أيدينا عنهم لاحفظهم انتهت (قوله بطريقه) وهو ظهور اماراة الخيانة اه زى أو شرط نقضها من الامام أو عدل كما مر (قوله كقتالنا) أي اذا كان عدوا محضاً عدواناً وشبهه عمدا لا خطأ ودفعاً للصائل أو فاطم وكب أيضاً قوله كقتالنا أي لامع البغاة اعانة لهم كما سبق في أهل النعمة اه شوري وكل سبب اختلف في نقض الجزية به ينقض هنا قطع ما ضعف الهدنة وقوله أو مكاتبه أهل حرب الخ الظاهر أن ذلك يؤثر وان لم يشترط في العقد كما هو قضية اطلاقهم اه عميرة اه سم (قوله بلا انكار باقهم) فان أنكر واعلمهم باعتزالهم أو باعلام الامام أو تأتبه بحالهم فلا تنقض في حقهم لقوله تعالى أنتحيتا الذين ينهون عن سوء ثم ينذروا المعين بالتأخير عنهم فان أبو القاضون أيضاً اه من أصله مع شرح مر (قوله عيون الكفار) عين الكفار شخص تجسس على عورات المسلمين لينقل اخبارها لهم اه

بعضهم عن بعض لان مقصود الهدنة الكف عما ذكر لا الحفاظ بذلك علم انها لا تنفسخ بموت الامام ولا بعزله ونقضها يكون ع ش (ينصرح منهم) أو منا بطريقه (أو نحوه) أي التصريح (كقتالنا أو مكاتبه أهل حرب بعورنا أو نقض بعضهم بلا انكار باقهم) قولاً وفعلاً أو قتل مسلم أو ذمي بدارنا أو ايوام عيون الكفار أو سب الله سبحانه وتعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم وانما كان عدم انكار الباقي في نقض بعضهم

تضافيهم لضعف الهدنة بخلاف تطهير في عقد الجزية وقولي أو تنقض مع أو نحوه أعم وأولى مما ذكره (واذا انتقضت) أي الهدنة (جازت) انارة عليهم) ولو لا بقيد زده بقولي (يلاهم) فإن كانوا يلا دناب لغناهم مامهم (وله) أي للامام ولو بنائبه (بامارة خيانة) منهم لا بمجرد وهم وخوف (بهدنة) لا بية واما تخافن من قوم خيانة فابذلهم قعيرى بالامارة أولى ٢٣١ من تعبيرة بالخوف (لا) نبذ (خربة) لان عقدها آكد من عقد الهدنة لانه

عش على مر وفي المختار المأوى كل مكان يأوى اليه شئ لئلا أونهارا وقد أوى الى منزله بأوى كرمى يرى أو يا على فعول واء على فعال ومنه قوله تعالى ساءى الى جبل يعصنى من الماء واء غيرة واء انزله به اه (قوله لضعف الهدنة) أي ولان عقد الهدنة يتم بعقد بعضهم ورضا الباقيين ويكون السكوت رضا بذلك فوجب أن يكون النقص مثله اه شورى (قوله واذا انتقض الخ) انظر هل هذا شامل لما اذا انتقضها من فوض اليه نقضها من المسلمين اه رشدى (قوله بامارة خيانة) أي بحيث تكون مما لو ظهر لنقض العهد ثم منه تعلم أن مجرد ظهور الامارة لا تنقض به وانما يجعل العقد جائزاً من جهتنا بعد ان كان لازماً اه سم (قوله لا بمجرد وهم وخوف) عبارة شرح مر فان لم تظهر اماره حرم النقص لان عقدها لازم انتهت وتقدم في الاقرار عن المختار والمصباح أن الوهم قرين الظن من باب وعد وأما الذى بمعنى الغلط فهو كغلط ورتاومنى فصدر الاول ساكن الهاء ومصدر الثاني مفتوحها اه (قوله لان عقدها كدالخ) أي ولان الهدنة امان فتتقض بالخوف اه شورى (قوله ويبلغهم مامهم) عطف على نبذ هدنة (قوله ولو شرط رد من جاءنا الخ) بان قالوا بشرط ان تردوا من جاءكم منافوا زادوا فيه مسلماً فكذلك بخلاف رد المسئلة فانه مفسد للعقد كما تقدم اه حل (قوله واصف اسلام) أي ذا كره ولو صيماً أو مجنوناً أي بان نطق بالشهادتين اه شيخنا (قوله وأقلت الآخر) من الافلات قال في النهاية في التقلت والافلات والانفلات التخلص من الشئ بخاف من غير عكث اه وفي الصحاح أقلت الشئ وتقلت وانقلت بمعنى واقلته غيره اه اه شورى (قوله ولا رقيق) عبارة شرح مر وكذا عبد بالغ عاقل أو أمة ولو مستولدة جاء اليها مسلماً ثم ان أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة عتق أو بعده او اعتقه سيده فواضح والاباعه الامام لمسلم او دفع قيمته لسيدته من المصالح واعتقه عن المسلمين والولاء لهم انتهت وعبارة سم قوله ولا رقيق قال في شرح الارشاد وعتق عبد حربي هرب الى مأم ثم أسلم لاعكسه بعد هدنة اه والذي يحسنه الرافعي عتقه مطلقاً لان عقد الهدنة جرى بيننا وبينهم لا بينهم وبين ارقائهم اه عميرة وقوله يعنى الارشاد وعتق أي لانه اذا جاء فاهر السيد ملك نفسه بالقهر فعتق وقوله عبد حربي يعنى رقيقه ولو مستولدة ومكاتبه وقوله ثم أسلم أي ولو بعد الهدنة او أسلم ثم هرب قبلها اه حج وعبارة العباب ويعتق ان أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة لا بعد الكفر لا يرد فان لم يعتقه سيده بابعه الامام عايبه من مسلم او دفع لسيدته قيمته من المصالح واعتقه عن المسلمين ولهم الولاء وان انا مكاتب ولم يقتض الحال عتقه فان ادى التجوم عتق وللسيد الولاء وان ادى بعضها وعجز حسب ما أدام بعد الاسلام لا قبله من قيمته فان كان له لها أو أكثر عتق والولاء لنا ولا يلزم السيد رد الزائد أو دونها وفاة الامام من المصالح اه وعبارة الروض ولو هاجر أي قبل الهدنة أو بعده ا العبد أو الامه ولو مستولدة ومكاتبه ثم أسلم عتق او أسلم ثم هاجر قبل الهدنة فكذا أو بعده فلا ولا يرد بل يعتقه السيد الخ اه وهى أحسن تأمل انتهت (قوله وصي ومجنون) استشكل بانه سبق في القبط فيما اذا أعرب ولد الكافر الذى لم يبلغ بالاسلام ان الصحيح انه يجب أهله ندبا لاجوباً وافرقة بان أهله هناك في دار الاسلام فهم في قبضتنا بخلافهنا اه سم (قوله ووصف الكافر) قال في شرح الروض وكذا ان لم يصف شيئاً فيما يظهر فان وصف الاسلام لم يرد اه اه سم (قوله فلا يجب الرد مطلقاً) أي وجدت الشروط أم لا كما لا يشمل زوجته تقدم في الامان أنه تدخل زوجته اذا كان المؤمن الامام وكانت بدار الاسلام أو شرط دخولها ولا شك أن الهدنة لا تنقص عن الامان في القوة لان عقدها لا يجوز

مؤيد وعقد معاوضة (ويبلغهم) بعد استيفاء ما عليهم (مامهم) أي ما يأمنون فيه من مر (ولو) شرط رد من جاءنا منهم أو اطلاق) بأن لم بشرط رد ولا عدمه (لم يرد ووصف اسلام) وان ارتد (الا ان كان في الاول ذكرا حراً غير صبي ومجنون طلبته عشيرة) اليها لانها تذب عنه وتحميه مع قوته في نفسه (أو) طلبه فيها (غيرها) أي غير عشيرته (وقدر على قهره) ولو هرب وعليه حل رد النبي صلى الله عليه وسلم بابا صير لما جاء في طاهر جلان فقتل أحدهما في الطريق وأقلت الآخر رواه البخاري فلا ترد أتى اذ لا يؤمن ان يطأها زوجها أو تزوج كافر أو قد قال تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار ولا خشي احتياطاً ولا رقيق وصي ومجنون ولا من لم يطلبه عشيرته ولا غيرها أو طلبه غيرها وعجز عن قهره لضعفهم فان بلغ الصبي أو افاق المجنون ووصف الكفر رد وخرج بالعتق بالاولى وهو من زيادتي مسئلة الاطلاق فلا يجب الرد مطلقاً والتصریح بوصف الاسلام في غير المرأة

من زيادتي (ولم يجب) بارتفاع نكاح امرأته اسلامها قبل الدخول أو بعده (دفع مهر لزواج) لها لان البضع ليس بمال فلا يشملها الامان كما لا يشمل زوجها ما قوله تعالى أو توهم أي لا زواج ما أنفقوا أي من المهور فهو وان كان ظاهراً في وجوب الغرم محتمل لنديه

على الوجوب لما قام عندهم في ذلك (والرد) له يحصل (بخلفية) بينه وبين طالبه كافي الوديعة (ولا يلزم رجوع) إليه (وله قتل طالبه) دفعاً عن نفسه ودينه ولذلك لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه ووقته طالبه (ولنا تعرض) له (به) أي بقتله لما روى أحد في مسنده أن عمر قال لأبي جندل حين رده النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبيه سهيل ابن عمرو أن دم الكافر عند الله كدم الكاب يعرضه بقتل أبيه وخرج بالتعرض التصريح فيمتنع (ولو شرط) عليهم في الهدنة (رد مريد) جاءهم منا (لزمهم الوفاء) به عملاً بالشرط سواء أكان رجلاً أم امرأة حراً أو رقيقاً (فإن أوافقنا قضيون) العهد لمخالفتهم الشرط (وجاز شرط عدم رده) أي مريد جاءهم منا ولو امرأة ورقيقاً فلا يلزمهم رده لأنه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهادة قريش ويغرمون مهر المرأة وقبضة الرقيق فإن عاد إلينا ردنا لهم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لأن الرقيق يدفع قيمته يصير ملكاً لهم والمرأة لا تصير زوجة كذا في الروضة كمالها (فرع) قال الماوردي يجوز شراء أولاد المعاهد منهم لاسيما

الآحاد فعل هذا في زوجة في دار الحرب لم يشترط دخولها اه سم (قوله الصادق) وصف للندب وفيه أن الندب أخص من عدم الوجوب والخاص لا يصدق بالعام بل الأمر بالعكس وعبرة المحلى الصادق بعدم الوجوب وهي أظهر وقوله الموافق صفة لعدم الوجوب والأصل هو البراءة الأصلية وقوله ورجوعه أي الندب وقوله لما قام أي من الأدلة ومن جعلها البراءة الأصلية وفي قول على الجلال قوله الصادق المحلى أي الأمر محتمل للوجوب ولعدمه وهذا لعدم موافق الأصل الذي هو براءة الممتنع وهو يصدق بالندب ورجوعه اه هذا الندب لما ذكره فالصادق نعت للندب وضمير به عائد إليه وعدم فاعل بصادق والموافق نعت لعدم والضمير في رجوعه عائد للندب فتأمل انتهى وعبرة حل قوله الصادق أي المحتمل وقوله الموافق أي الوجوب للأصل لأن الأصل في صيغة الفعل الوجوب وقوله ورجوعه أي عدم وقوله لما قام عندهم في ذلك وهو أن الأصل براءة النعمة أولاً ولأن حمله على وجوب الكل مخالف للإجماع وعلى المعنى مخالف للقاعدة وعلى مهر المثل يقول به مقابل الأظهر انتهى (قوله لما قام عندهم) أي من أعزاز الإسلام وأذلال الكفر طرب وتقدم له تطهير هذا في رفع المسجعة في باب صفة الصلاة وتخصيص الأولتين من الركعات بالقراءة وسياق محل رابع في الشهادات اه شورى (قوله بخلفية) فإن شرط بعث الإمام به بطل العقد الآن يراد بالبعث الرد بالمعنى السابق فظاهر أنه يصح اه شرح الروض اه سم (قوله ولا يلزم رجوع إليه) قضية كلامه أنه الرجوع لكن في البيان أن عليه في الباطن أن يهرب من البلاد إذا علم أنه قد جاء من يطلبه وهذا ظاهر لاسيما إذا خشي على نفسه الفتنة بالرجوع اه شرح مر (قوله دفعاً عن نفسه الخ) حمله مر على الثاني وعلى الأول بقوله لأنه لا يجوز إجبار المسلم على الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من الملتزمين في زمننا من أنه إذا خرج فلاح من قريته وأراد استيطان غيرها أجبروه على العود غير جائز وإن كانت العادة جارية بزعمه واصله في تلك القرية اه عش على مر (قوله إن عمر قال الخ) ولعل النبي صلى الله عليه وسلم سمعه وأقره أو علمه كذلك اه قل على المحلى (قوله يعرضه بقتل أبيه) أي ثم أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه اه عش على مر (قوله ويغرمون مهر المرأة الخ) فإن قيل لم غرموا مهرها ولم تغرم نحن مهر المسئلة أجيب بأنهم فوتوا عليه الاستتابة الواجبة علينا وإيضاً لما منع جاءهم منها والزواج غير متمكن منها بخلاف المسئلة الزوج متمكن منها بالإسلام اه صل (قوله ويغرمون مهر المرأة الخ) قال في شرح الروض قال البلقيني وهو عجيب لأن الردة تقتضي انقاسخ النكاح قبل النحول وتوقفه على انقضاء العدة بعده فالزامهم المهر مع انقاسخ النكاح أو اشراقه على الانقاسخ لا وجه اه اه سم وفي قول على المحلى وقد يجب بان استيلاءهم على المرأة منزل منزلة الشهادة بما يفسخ النكاح من نكاح رضاء عجم الجسولة اه (قوله لأن الرقيق الخ) هذا بناء على صحة بيع العبد المرتد من الكافر والمعتمد خلافه كما مر في البيع اه شورى وقال سل لا يقال هذا النماي أي على القول بصحة بيع المرتد للكافر والأصح خلافه لأننا نقول هذا ليس بصحة حقيقة واعتقد ذلك لأجل المصلحة فلا يسفر على القول بصحة البيع اه (قوله فرع) قال الماوردي الخ ارتضاء شيخنا الطبري لا يرى رحمه الله قال ويقدر الرقيق قبل الشراء كما يقدر الملك قبله في اعتق عبدك عن بكذا الخ اه سم بخط الشيخ خضر الشوري وبعضهم صور المسئلة بأن يستولى بعضهم على أولاد غيره لكن على هذا يكون الرقيق حقيقة لا تقدير يا وعبرة الشوري قوله يجوز شراء أولاد الخ هل المراد أن يستولى بعضهم على أولاد بعض آخر ثم يبيع من استولى ما استولى عليه لأن المراد استيلاؤه على أولاد نفسه لا أنهم يعتقون عليه حيث ذل فلا يصح البيع ويرد بان عقد الهدنة يمنع من ذلك كما منعنا من سبيهم ثم رأيت في التحفة في أول كتاب البيع أقض عن كلام الماوردي بما يتعين الوقوف عليه وكذا شيخنا في شرحه والله أعلم انتهى ونص عبارة التحفة (تنبيه) * يرد على المتن وشارحه قول الماوردي يجوز شراء أولاد

المعاهد منه وتلكه لاسيما لانه تابع لامن ابيه اه ويجاب بان ارادته لبيع متضمنة لقطع تبعيته لآمانه ان قلنا ان المتبوع يملك قطع امان التابع وفيه نظر ظاهر اذ بان قطعها يملك من استولى عليه وبشليمه فالشترى لم يملكه بشراء صحيح بل بالاستيلاء عليه فابنه انما هو في مقابلة تمكينه منه لا غير وهذا يعلم ان من اشترى من حربي وولده دار الحرب لم يملكه بالشراء لانه حر اذ بدخوله في ملك البائع عند قصد الاستيلاء عليه يعتق عليه بل بالاستيلاء فيلزمه تخميسه أو تخميس فدائمان اختاره الامام بخلاف شرائعنا وحيه من لا يعتق عليه بذلك منه ومستولاه اذ قصد الاستيلاء عليهما فانه يصح فيملكهما المشتري ولا يلزمه تخميسهما اه

(كتاب الصيد والذبائح)

وجه مناسبه بعد الجهاد ان الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة يكون فرض عين وطلب الحلال فرض عين فتاسب ضم فرض العين الى فرض العين اه زى وعبارة سم ثم وجه ذكر هذا الباب هنا اتباع الزنى واكثر الاصحاب وكن المناسبة من حيث انه يذكر من تحلل ذبيحته ومن لا تحلل فكان من الملائم اتباعه لاحكام الكفار السالفة اه وعبارة ج ذكر هذا الكتاب وما بعده هنا هو ما عليه اكثر الاصحاب لان في اكثرها نوعا من الجنابة وخالف في الروضة فذكرها آخر ربع العبادات لان فيها شوباما منها انتهت وفي قل على الحلي ذكر الصيد هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالاصطياد المشابه للاكتساب بالغزو وذكر في الروضة وغيرها عقب ربع العبادات لانه عبادة وقول بعضهم ذكره هنا وهناك نظر الكونه فرضا فيه نظر فتأمل اه (قوله اصله مصدر) وهو السبب في افراد اه عتاني وجمع الذبائح لانها تكون بالسكين وبالسهم وبالجوارح اه شرح مر وفي قل على الحلي وجمعها لاختلاف انواعها اما بذاتها كغنم وبقر وصيد وطير او بهيئة ذبحها ككونه في حلقه اوليته او غيرها كرى بسهم او يجعل ذبيحتها كالحلق واللينة وغيرها او بالذبح كسكين وسهم وكاب وجارحة والمعنى الاول هو المناسب لقولهم واقراد الصيد لانه في الاصل مصدر وهو هنا بمعنى المصيد وكل منهما يتوقف على فاعل ومفعول وفعل وآله فهي اركان اربعة انتهت (قوله فاصطادوا) أي والامر بالاصطياد يقتضي حل المصيد وقوله الاماذا كيتم مستثنى من المحرمات فيغيد حل المذكيات اه شورى (قوله ثم أطلق) أي مجازا اوله صراحة حقيقة عرفية اه عش وفي المصباح صاد الرجل الطير وغيره يصيده صيدا فالطير يصيد والرجل صائد وصياد وقال ابن الاعرابي يقال صادي صادوا بيان بيان وعاف بهاف وخال الغيث يخال لغة في الكل أي من باب خاف يخاف وسمى ما يصاد صيدا اما فعل بمعنى مفعول واه انسمية بالمصدر والجمع صيود واصطاده مثل صاده والمصيدة مثل كريمة والمصيدة بكسر الميم وسكون الصاد والمصيد يحذف الهاء أيضا آله الصيد والجمع مصايد بغير همز اه (قوله اركان الذبح الخ) المراد بكون هذه الامور اركانها انه لا بد لتحقق صحتها والافليس واحد منها جزأ منه اه عش على مر (قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر) وهو الانذباح واحتاج لهذا التأويل لدفع الركة الواردة على المتن اه شيخنا وعبارة الرشدي وانما فسر هذا اليفار الذبح الذي هو أحد الاركان والالزم اتحاد الكل والجزء انتهت (قوله فالذبح قطع حلقوم) أي كانه حتى لو بقي منه جزء ما لم يحل ويقال مثل هذا في قطع المريء اه شيخنا وعبارة شرح مر وخرج بكل الحلقوم ما لقطع البعض وانتهى الى حركة المذ بوح ثم قطع الباقي فلا يحل ولا بد من كون التذفيف متعصفا لذلك فلا أخذ في قطعها وآخر في ترع الحشوة أو نخس الحاصرة لم يحل انتهت وقوله ثم قطع الباقي إشارة الى أنه قطع البعض الاول ثم تراخي قطعه الثاني بخلاف ما لورفع يده بالسكين وأعادها فوراً أو سقطت من يده فأنفذها ونعم الذبح فانه يحل كما صرح به ج وقوله وأعادها فوراً ومن ذلك قايه السكين لقطع باقي الحلقوم والمريء أو تركها وأخذ غيرهما فوراً لعدم حدثها فلا يضرا اه عش عليه (قوله قطع حلقوم ومريء) والزيادة على الحلقوم والمريء عوالودجين قيل بحرمتها لانها زائدة في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة ولو شك بعد

(كتاب الصيد)

أصله مصدر ثم أطلق على المصيد (والذبائح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة والاصل فيهما قوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا وقوله الاماذا كيتم (أركان الذبح) بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة (ذبح وذابح وذبيحة وآله فالذبح) الشامل للحر وقتل غير المقدور عليه بما يأتى (قطع حلقوم) وهو مجرى النفس

وقوع الفعل منه هل هو محال أو محرم فهل يحل ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الأول لأن الأصل وقوه على الصفة
 المجزئة اه ع ش على مر (قوله ومريء) بفتح الميم والمدالة في شرح التحرير رأى وبالهزمة بعد المد
 اه ع ش (قوله وقتل غيره) أى ولومن متعد كان مفر من سارق أو من غاصب فقدمه هو أو غيره كما اقتضاه
 إطلاقهم وصرح به الماوردي وصاحب الوافي بل بحث أنه يجب على الغير ذلك حتى لا تغرق ماله على مال غيره
 الخ اه ايعاب اه شورى والعبرة في كونه مقدورا عليه أولا بحالة الإصابة الاصابة لا تنظر لما قبلها تاورى
 سهمه على صيد بعد وقوعه في حفرة مثلا وصار مقدورا عليه فإصابه السهم حيث نفي غير مذبحه لم يحل ولو عكس
 ذلك لم يحرم وفارق حل المناكحة كما يأتي بان القدرة تختلف باختلاف الأشخاص والاحوال اه قل على الخ
 الخلى (قوله باى محل كان) لعله مما ينسب اليه الزهوق لا نحو حافر ونخف اه قل على الخلى (قوله
 والكلام في الذبح استقلا) الا صوب والكلام في الذكاة الخ اه رشيدى وقوله لان ذبحه الخ الاول لان
 ذكاته بذكاة أمه الخ (قوله فلا يراد الجنين) ضابط حل الجنين ان ينسب مونه الى تذكية أمه ولو احتمل ان
 يموت بتذكيته أو يبقى عيشه بعد التذكية عيش مذبح ثم يموت أو شئ من ذلك بالذكاة لانها سبب في حله
 والأصل عدم المانع فخرج ما لو تحققنا مونه قبل تذكيته كالأخرج رأسه ميتا أو حيا ثم مات ثم ذكيت وماله
 تحققنا عيشه بعد التذكية كالأضارب في بطنها بعد تذكيته أزا ماطو ولا أو تجرك في بطنها تحركا شديدا ثم
 سكن اه شورى ببعض تغيير (قوله لان ذبحه بذبح أمه) عبارة التحفة لان الشارح جعل ذبح أمه ذكاة
 انتهت وفي سرل مائه قوله لان ذبحه بذبح أمه أى وان خرج رأسه به حياة مستقرة وتم انفصاله وهو ميت
 لان انفصال بعض الولد لا أثر له غالبا اه (قوله ذكاة الجنين ذكاة أمه) برفعهما أى الذكاة التى أحلتها الحنة
 تبعالها واستدل الخفية به في الحديث على انه لا بد من ذبحه لكن برواية النصب فهى عندهم على ترك الحافض
 أى كذا كانتا وحيتن لا بد من تذكيته عندهم فلا يكتفى بذبح أمه ولنا معارضتهم على النصب بان يقال أى بذكاة
 أمه أو فى ذكاة أمه ولا يتعين تقدير الكاف لجواز تقدير الباء وفى وحيتن فالمعنى ذكاة الجنين كائنه فى ذكاة
 أمه أو حاصلة بذكاة أمه تأمل اه شيخنا (قوله ولو ذبح مقدورا عليه الخ) مراده بهذا بيان انه لا يجب
 أن يكون الذبح من الطريق المعتادة ارباطا بما قبله اه شيخنا وقوله ثم ان قطع حلقومه الخ أى ان شرع
 فيه وقوله أول القطع أى أول قطع الحلقوم والمرى وهذا امر تباطؤ به وله ولو ذبح مقدورا عليه الخ فكأنه قال
 وشرط حله ان يصل الى أول قطع الحلقوم وبه حياة مستقرة اه (قوله أول القطع) أى قطع الحلقوم والمرى
 وعادة الروض وشرحوه بعضى بالذبح من القفا ومن الصفحة أى صفحة العنق ومن ادخال السكين فى الاذن
 لزيادة الايلام فان وصل المذبح فى كل من الثلاثة والحياة مستقرة فقطعه حل وان لم يقطع جلته ما أى الحلقوم
 والمرى كذا وقطع يد الحيوان ثم ذبحه فان لم يصل المذبح أو وصله والحياة غير مستقرة فقطعه لم يحل ولا يضر عدم
 استقرار الحياة بعد الشروع فى قطعها جميعها أو مجموعها بان انتهى بعد الشروع فيه الى حركة المذبح نحو لما قاله
 بسبب قطع النفا والصفحة وادخال السكين فى الاذن وذلك لان أقصى ما وقع التعبد به أن يكون فيه حياة مستقرة
 عند الابتداء بقطع المذبح بخلاف ما لو تأتى فى الذبح فلم يتم حتى ذهب استقرارها أى الحياة فانه يضره فى
 الروضة لانه مقصر فى الثاني بخلاف الاول لا تقصير منه ولو لم يحلله أدى الى حرج انتهت (قوله حل) اذ لا تقصير منه
 من حيث الذبح بخلاف صورة الثاني فيضر فيها لانه مقصر اه سم (قوله كما يعلم مما يأتي) أى من قوله
 وشرط فى الذبح الخ (قوله وشرط فى الذبح) أى بل المعنى الشامل لما تقدم وقوله قصد أى ولو فى الجملة أخذ من قوله
 الآتى وغيره يميزو سكران تأمل (قوله أى قصد العين الخ) أى قصد اي قاع الفعل الشمل لارسال الجارحة
 بالعين أو الجنس هذا هو المراد من العبارة ويدخل فى الاول قوله فيما يأتي لان مراده طائفة حجرا وقوله أو قصد
 واحدة فإصاب غيرها أى فلا يضر فى قصد العين خلف العين قطا كفى الارل ولا خلف الإصابة قطا كفى الثاني

(ومريء) وهو مجرى الطعام
 (من) حيوان (مقدور)
 عليه (وقتله غيره) أى قتل
 غير المقدور عليه (باى محل)
 كان منه والكلام فى الذبح
 استقلا فلا يراد الجنين لان
 ذبحه بذبح أمه تبعاً لغير ذكاة
 الجنين ذكاة أمه (ولو ذبح
 مقدورا) عليه (من قضاء أو)
 من داخل (اذنه عصي) لما
 فيه من التعذيب ثم ان قطع
 حلقومه ومريء به حياة
 مستقرة أول القطع حل والا
 فلا كما يعلم مما يأتي وسواء فى
 الحل أقطع الجلد الذى فوق
 الحلقوم والمريء أم لا
 وتعبيرى بآذنه أعم من تعبيره
 بآذن ثعلب (وشرط فى الذبح
 قصد) أى قصد العين

ويدخل في الثاني قوله الا نى أو سرب طباء فاصاب واحدة اه شيخنا (قوله أو الجنس) منه كما قال القاضي ملو
 أرسل سهمها الى الصيد ففرق منه لا يخرجها وان جهل الثاني نقله الزركشي ونقل عنه أيضا انه لو تردى بعير فوق
 بعير قطعته بالرمح حتى نفذ الى الاسفل حل الاسفل أيضا وان لم يعلم بوجوده اه عميرة اه ابن فاسم (قوله أو
 استرسلت جارحة بنفسها) في المصباح وجرح واجترح عمل بيده واكتسب ومنه قيل لكوا سب الطير والسباع
 جوارح جمع جارحة لاتم اكتسب بيدها وتطلق الجارحة على الذكر والانثى كالزارحة والراوية اه (قوله أو
 أرسل سهمها الى الصيد) على الرافعي التحريم فيه بان لم يقصد الصيد معين ولا مبهما وفارق ما لو قطع شيئا يظنه ثوبا فإذا
 هو حلق شاة بوجود قصد العين اه عميرة اه سم (قوله وان أغرى الجارحة الخ) هذه الغاية للردو عبارة أصله مع
 شرح م ر وكذا لو استرسل فأغراه صاحبه فزاد عدوه في الاصح لاجتماع المحرم والمبج فقلب المحرم والثاني يحل
 لظهور أثر الاغراء بالعدو فاقطع به الاسترسال وصار كأنه جرح باغراء صاحبه واحترز بقوله فزاد عدوه عما إذا لم
 يزد فانه يحرم جز ما يبقوه اغراء عما إذا زجر فانه ان وقف ثم اغراء وقتل يحل جز ما وان لم يتزجر ومضى على وجهه
 حرم جز ما وأفهم قوله صاحبه انه لو اغراء ما أجنبي لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك فقد قال الشافعي في المختصر
 وسواء اغراء صاحبه أو غيره انتهت (قوله لاجتماع ان موته بسبب آخر) ولا أثر لضعفه بدمه فربما جرحه
 الكلب أو أصابته جارحة أخرى ولو أرسل كلبا على صيد فعدل الى غيره ولو الى غير جهة لا إرسال فأصابه ومات
 حل وظاهر كلامهم حله وان ظهر للكلب بعد إرساله لكن قطع الامام بخلافه فيما اذا استدبر المرسل اليه وقصد
 آخر كما نقله في الروضة وجرى عليه القارقي وابن أبي عسرون وهو لا يخالف ما قاله القارقي أيضا من انه لو أرسله
 على صيد فامسكه ثم عنقه آخر فامسكه حل سواء كان موجودا عند الإرسال أم لا لان الاعتبار يرسله على صيد
 وقد وجد اه شرح م ر (قوله لان رماء طائفة حجرا) هذا معطوف على قوله فلو سقت مديته الخ لكن
 المعطوف عليه تفريع على المفهوم والمعطوف تفريع على المنطوق واعلم ان الصور هنا ثلاثة لانه اما ان يخطئ
 في القن فقط أو في الاصابة فقط أو فيهما فان أخطأ في القن فقط أو في الاصابة فقط فهو حلال وقد ذكرهما المتن
 الاولى بقوله لان رماء طائفة حجرا والثانية بقوله أو قصد واحدة الخ واما اذا أخطأ فيهما فان كان طائفا للحرام
 فلا يحل وان كان طائفا للحلال فيحل فالخطأ فيهما صورتان وقد ذكرهما من قبل بقوله ولو قصد وأخطأ في القن
 والاصابة معا كان رمي صيدا طائفة حجرا أو خنزيرا فأصاب صيدا غيره حرم لانه قصد محرما فلا يستفيد الحل
 لا عكسه بان رمي حجرا أو خنزيرا طائفة صيدا فأصاب صيدا فانه يحل لانه قصد مباحا اه ومثله في شرح الروض
 (قوله أو حيوانا لا يؤكل) أي فأصابه بخلاف ما لو أصاب صيدا فلا يحل لعدم قصده اياه والفرق بينه وبين
 ما لو قصد واحدة من السرب فأصاب غيرها انه وجد منه القصد لما يحل في الجملة اه ع ش (قوله أو سرب طباء)
 قال ابن الصلاح السرب من الطباء وكل وحشي يكسر أوله ومن الابل والماشية يقتحموا عترض بان كلام الصحاح
 يقتضي خلافه اه شوبري (قوله أو قصد واحدة) معطوف على رماء وانظر من اين يتخذ تقييد
 الشارح بقوله منه أي السرب من البهائم وقرر شيخنا انه زاده لاجل ادخال هذه في قصد الجنس ولا يخفى ما فيه
 اه وقوله فأصاب غيرها أي ولو بعد اصابة المقصود ومنه ما قال القاضي لورمى الى صيد ففرق منه لا يخرجها وان
 جهل الثاني نقله الزركشي ونقل عنه أيضا انه لو تردى بعير فوق بعير قطعته بالرمح حتى نفذ الى الاسفل حل الاسفل
 أيضا وان لم يعلم بوجوده اه سم ومثله شرح م ر وفي الحلبي مانعه قوله فأصاب غيرها أي ولو من غير جنسها
 ولو من سرب آخر لان القصد وقع على الجملة أي في الجملة بخلاف ما لو قصد صيدا ورمى اليه فاعترضه صيدا فأصابه
 السهم فانه لا يحل لانه لم يقصد البتة اه ومثله في شرح م ر (قوله ولا اعتبار بظنه المذكور) أي في الاولى
 لا لغائه بالاصابة فلو أصاب غيره لم يحل لانه أخطأ في القن والاصابة معا ومنه يعلم انه لو علمه حجرا أو دبا وأصاب
 غيره لم يحل بالاولى كما مر اه قل على الحلبي (قوله ومن نحر ابل) أي وكذا كل ما طال عنقه من الصيد كالنعام

أو الجنس بالفعل والتصریح
 بهذا من ذي يادتي (فلو سقطت
 مديته على مذبح شاة أو احتكت
 بها فاندبحت أو استرسلت
 جارحة بنفسها فقتلت أو
 أرسل سهمها الى الصيد) كان
 أرسله الى غرض أو اختيارا
 لقوته (فقتل صيدا حرم)
 وان أغرى الجارحة صاحبها
 بعد استرسالها في الثالثة
 وزاد عدوها لعدم القصد
 المعتبر (بجارحة) أرسلها
 و غابت عنه مع الصيد أو
 جرحته) ولم ينته بالجرح الى
 حركة مذبوح (وغلب ثم
 وجد ميتا) فيهما فانه يحرم
 لاحتمال ان موته بسبب آخر
 وما ذكر من التحريم في الثانية
 هو ما عليه الجمهور وصححه
 الاصل واعتمده البلغيني
 لكن اختار التسوي في
 تصحيحه الحل وقال في الروضة
 انه اصح دليلا في المجموع
 انه الصواب أو الصحيح (لان
 رماء طائفة حجرا) أو حيوانا
 لا يؤكل (أو رمي) (سرب) بكسر
 أوله أي قطع (طباء فأصاب
 واحدة) منه (أو قصد واحدة)
 منه (فأصاب غيرها) فلا يحرم
 لصحة قصده ولا اعتبار بظنه
 المذكور (ومن نحر ابل)
 في بقوه أسفل العنق لانه
 أسهل لخروج روحها بطول
 عنقه

(قائمة معقولة ركة) بقيد
 زده بقول (يسرى وذبح
 نحو يسرى) كغنى وخيل في
 حلق وهو أعلى العنق للاتباع
 رواه الشيخان وغيرهما ويجوز
 عكسه بلا كراهة اذ لم يرد
 فيه نهى (مضجها الجنب
 أيسر) لانه اسهل على الذابح
 في أخذه السكين باليمين
 وامساكه الرأس باليسار
 (مشدودا قوائم غير رجل
 يميني) لئلا يضرب حاله الذابح
 فيزال الذابح بخلاف رجليه
 اليمنى فتترك بلا شك ليس ترج
 بتحركها وتعبيرى بنحو يسرى
 أهم من تعبيرة بالبقر والغنم
 (و) سن (ان يقطع) الذابح
 (الودجين) بفتح الواو والدال
 تثنية وذبح وهما معرفة لمعنى
 عنق يحيطان به يسميان
 بالوردين (و) ان (يحد)
 بضم الياء (مديته) لغير مسلم
 وليحد احدكم شفرته وهى
 بفتح الشين السكين العظيم
 والمراد السكين مطلقا (و) ان
 (وجه ذبيحته) أى مذبحها
 (لقبلته) ويتوجه هولها
 أيضا (و) ان (يسمى الله
 وحده) عند الفعل من ذبح
 او ارسال سهم او جارية
 فيقول بسم الله للاتباع
 فيها رواه الشيخان في الذبح
 للذبيحة بالضأن وقيل بما
 فيه غيره وخرج لوجه تسمية
 رسوله معه بان يقول بسم الله
 واسم محمد فلا يجوز ولا يهاه
 التشريك قال الرافعي فان
 أراد أذبح بسم الله وأترك
 باسم محمد صلى الله عليه وسلم

والا وزهول المراد بالخمر غرضه الا كذا في الآية أو ولو بالقطع عرضا اه حل وتخصيص الابل بالخمر والبقر
 بالذبح يقتضى ان الخمر لا يسمى ذبحا اه ع ش على مر وحاصل ما ذكره من السنن اثنا عشر ذكر منها
 في الابل ثلاثة وفي نحو البقر أربع وقدر خمسة تم القباين بقوله وان يقطع الودجين الخ (قوله قائمة معقولة
 ركة يسرى) قال تعالى فاذا كروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس قياما على ثلاث قوائم قال الماوردي فان
 خيف نفارها فباركة غير مضطجة اه اه سم (قوله ويجوز عكسه بلا كراهة) عبارة أصله مع شرح مر
 ويجوز عكسه أى ذبح الابل ونحو غيرها بلا كراهة لكنه خلاف الاولى لعدم ورود نهى فيه والتحليل كالبحر
 وكذا جوار الوحش وبشره انتهت (قوله في أخذه السكين باليمين) فان كان الذابح أعسر ندب ان يستنيب
 غيره ولا يضعها على يمينها كما ان مقطوع اليمين لا يشير في الصلاة بسببته اليسرى اه شورى (قوله
 يحيطان به) وقد يحيطان بالمرى في بعض الحيوانات اه شرح مر وع ش عليه (قوله يسميان
 بالوردين) عبارة الزركشى وهذا الوردان في الاذى انتهت اه سم (قوله وان يحد مديته) ويندب
 امرأه برفق وتحمّل يسير ذهابها ولا يكره أن يحدها قبلاتها وان يذبح واحدة والاخرى تنظر اليها ويكرهه
 ابانة رأسها حالاً وزيادة القطع وكسر العنق وقطع عضومنها وتحرّكها ونقلها حتى تخرج روحها والاوى
 سوقها الى المذبح برفق وعرض الماء عليها قبل ذبحها اه شرح مر وفهم من ندب تحديدها انه لو ذبح بسكين كالة
 حل ومحلّه أن تكون قاطعة من غير اعتماد قوة الذابح فان لم تقطع الا بالاعتماد على قوته لم يحل وكذا لو انتهت
 الحيوان قبل استكمال قطعها الى حركة مذبح اه ج اه سم وعبرة سبل فلو ذبح بسكين كالة حل
 بشرطين ان لا يحتاج في القطع الى قوة الذابح وان يقطع الحلقوم والمرى قبل انتهائه الى حركة مذبح انتهت
 (قوله شفرته) من شفر المال ذهب لانها تذهب الحياة سريعا ومميت سكين لانها تسكن حرارة الحياة ومديته
 بتثنية أوله لانها تقطع مادة الحياة اه ج اه شورى وقوله بفتح الشين وبضمها أيضا اه شورى وفي
 المصباح والشفرة المديته وهى السكين العريضة والجمع شفرات مثل كلب وشفرات مثل سجد وسجدات
 اه (قوله أى مذبحها) ولا يقال ينبغي أن يكره لانه حاله اخراج نجاسة كالبول لوضوح الفرق بان هذه حالة عبادة
 يتقرب بها الى الله تعالى ومن ثم سن فيها ذكر الله بخلاف تلك اه شورى وهذا ظاهر اذا كانت الذبيحة
 للتقرب كالأضحية تأمل (قوله وان يسمى الله وحده) ويكره تعمد تركها فلو تركها ولو عمد اجل لان الله أباح
 ذبايح أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرونها وأما قوله تعالى ولاتأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعنى ما ذبح للأصنام بدليل قوله وما أهل لغير الله به
 وسباق الآية دال عليه فانه قال وانه لفسق والحالة التى يكون عليها فسقها هى الاهلال لغير الله قال تعالى أو فسقا
 أهل لغير الله به والاجماع على ان من أكل ذبيحة مسلم لم يسم عليها ليس بفسق اه شرح مر (قوله
 وارسال سهم أو جارية) وكذا يس عند الإصابة ويحصل أصل السنة بكل بل وبالتسمية بينهما اه شورى
 (قوله فيقول بسم الله) والاكمل بسم الله الرحمن الرحيم اه حل وع ش على مر (قوله بان يقول بسم
 الله واسم محمد فلا يجوز) أى اذا كان بالجر وأما اذا رفع اسم محمد فيجوز لعدم إيهامه التشريك قال الاذرى
 كالزركشى وهو ظاهر في النحوى أما غيره فلا يتجه ذلك بل الوجه منع من ذلك مطلقا اه ج ومر
 * (فرع) لا تحل ذبيحة المسلم أو غيره لغير الله كهدى أو موسى أو عيسى صلى الله عليه وسلم أو الكعبة أو
 السلطان تقرأ بالله عند لغائه أو لعن بل ان ذبح لذلك تعظيما أو عبادة كفر نعم ان ذبح للرسول أو الكعبة تعظيما
 لكونها بيت الله أولئك ومنهم من رسل الله أو تصدعوا الاستبشار بقدم السلطان أو نحوه أو ليرضى غضبا أو لعن
 بقصد التقرب الى الله ليكفيه من شرهم لم يحرم لا تنفاه القصد لغير الله تعالى في الجبع كذا فى ج وأقول تضمن
 هذا الكلام ان العرمة صورتين احدهما يكفر فيها فلجبر رفض احدى الصورتين من الاخرى يمكن أن

يقال يحرمهما أن يكون الحامل على الذبح والكعبة مثلاً على وجه استحقاقها ذلك ثم الاستحقاق نارة على وجه
 كون الفعل عبادة وتعليماً وتارة لا على هذا الوجه فالأول صورة الكفر والثاني صورة مجرّد التحريم ثم رأيت
 الطبراني وافق على ذلك فليحرم جداً فإنه محل تأمل اه سم وماتسبه لجم مذكور في الروض وشرحه
 (قوله فلا يجوز) أي يحرم والمذبح حلال بعبارة سم على حج قوله حرم أي هذا القول والافعل أكل
 الذبيحة كما هو ظاهر انتهت اه ع ش على مر (قوله أيضاً فلا يجوز) وكذا لو قال بسم الله واسم محمد
 رسول الله لكن قال الرافعي لا بد أن تجعل إضافة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الله بالرسالة مانعة من التشريك
 اه عمرة وعبرة العباد يحرم أن قال بسم الله واسم محمد ورسول الله انتهت ونقي الجواز شامل للإطلاق
 فانظر الفرق بينه حيث حرم وبين ما لو قال مطرنا بنوء كذا حيث يكره فقط ويمكن أن يفرق بقوة الإيهام هنا
 لعظم النبي صلى الله عليه وسلم ثم اعلم أنه ينبغي في حالة الإطلاق أن يكون المحرم هو هذا القول فقط وأما المذبح
 فيحل كله فراجع ثم رأيت مر وافق على ما بحثته اه سم (قوله ويجعل إطلاق من نقي الخ) أي في هذه
 الصورة وقوله لأن المكروه الخ وقسّه ان إيهام التشريك غير متف اه حل (قوله بشرطه السابق في
 النكاح) عبارته هناك وشرطه في إسرائيل أن لا يعلم دخول أول آياته في ذلك الدين بعد بعثة تنسخه وغيرها أن
 يعلم ذلك في أول بعثته أن تحبوا المحرف انتهت فيقال بعثها هنا فيقال بشرط حل ذبيحة الكتابي أن كان
 إسرائيل أي منسوب إلى إسرائيل وهو يعقوب عليه السلام أن لا يعلم دخول أول آياته في ذلك الدين بعد بعثة تنسخه
 وفي غير أي غير إسرائيل المنسوب لغير يعقوب أن يعلم ذلك أي دخول أول آياته في ذلك الدين قبل بعثة تنسخه
 ولو بعد تحريفه أن تحبوا المحرف اه (قوله وانما حلت ذبيحة الأمة الخ) لا حاجة لهذا الاعتذار مع الشرط
 الذي ذكره إذ دخلها صريحاً على أنما تردد على من يحل نكاحه ويحجب بان غرضه الاعتذار عن ترك ذكره
 استقلالاً مع كون الأصل ذكره كذلك انتهى وغرضه أيضاً التنبيه على الفرق بين ما هنا والنكاح (قوله لأن
 الرق مانع ثم) أي لأنه من الأوصاف التي تؤثر وتعتبر في النكاح كالذكر فتعاضد بخلاف الرق هنا فلا دخل له في
 عدم حل الذبح اه سم (قوله وكونه في غير مقدور عليه بصراً) أي ولو بالقوة فلو أحس البصير بصيد في ظلمة
 أو من وراء شجرة أو نحوهما فمأخوذ بالاجاع وكان وجهه أن هذا مبصر بالقوة فلا يعد عرفاً فيه عيباً بخلاف
 الأعمى وإن أخبر وشمل البصير في كلامه الخائض والخثي والقلق فتحل ذبيحتهم ولو أخبر فاسق أو كلبى أنه ذكى
 هذه الشاة قبلئذ لأنه من أهل الذكاة اه شرح مر (قوله في غير مقدور عليه) والاعتبار بعدم القدرة عليه حال
 الإصابة فالورى نادان صار مقدوراً عليه قبلها لم يحل إلا أن أصاب مذبحة أو مقدوراً عليه فصار ناداً حل وان لم
 يصب مذبحة اه شرح مر (قوله إذ ليس له في ذلك قصد صحيح) أي فصار كالأرسل الكلب بنفسه
 * (فرع) * قال حج ويجل صيد الأخرس وذبيحته فمات أشارته أم لا وكذلك المكروه لأن إيهام قصد صحيحاً
 ومنه يؤخذ بالأولى أن من صالت عليه بهيمة فدفعها بقطع مذبحة حل وهو أخذ وجهين حكاهما المروزي
 وتعليل الثاني بأنه لم يقصد الذبح والاكل يرد بان قصدهما لا يشترط اه ومن اعتمد الحل شيخنا مر اه سم
 وبعبارة ع ش على مر * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما لو صال عليه حيوان مأكول وضربه
 بسيف فقطع رأسه هل يحل أم لا فيه نظر والظاهر الأول لأن قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط قصد الفعل وقد
 وجد بل وينبغي أن مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير عنقه كيد مثلاً فخرجه مائتاً ولم يتمكن من ذبحه لأنه غير
 مقدور عليه انتهت (قوله ذكره ذبح أعشى) أي ولو دلّه بصير على الذبح لكن مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه
 الكراهة فيه أنه قد يخطئ المذبح في الجملة اه ع ش على مر (قوله وغير مميز) أي ذكره ذبح غير مميز أي
 أكل مذبوحه والافه لا يخاطب بكراهة ولا غيرها لكن التعليل قد يقتضي أن المراد كراهة الفعل إلا أن يقال
 المراد من التعليل أنه يكره مذبوح المذكورين لأنه يحتمل أنهم قد أخطأوا المذبح تأمل اه رشيدى مع

فينبغي أن لا يحرم ويجعل
 إطلاق من نقي الجواز عنه
 على أنه مكروه لأن المكروه
 يصح نقي الجواز عنه (و) ان
 (يصلى) أو (يسلم) (على النبي)
 صلى الله عليه وسلم لأنه محل
 يشرع فيه ذكر الله فيشرع
 فيه ذكر نبيه كالآذان والصلاة
 (و) شرط (في الذابح) الشامل
 للناسخ ولقاتل غير المقدور
 عليه بما يأتي ليحل مذبوحه
 (حل نكاحنا لاهل ملته) بان
 يكون مسلماً أو كتابياً بشرطه
 السابق في النكاح ذكر أو
 أنثى ولو أمة كتابية قال تعالى
 وطعام الذين أتوا الكتاب
 حل لكم بخلاف المجوسى
 ونحوه وانما حلت ذبيحة الأمة
 الكتابية مع أنه يحرم نكاحها
 لأن الرق مانع ثم لاهنا والشرط
 المذكور معتبر من أول الفعل
 إلى آخره ولو تخلل بينهما مدة
 أو اسلام نحو مجوسى لم تحل
 ذبيحته ودخل فيما عرت به
 ذبيحة أزواج النبي صلى الله
 عليه وسلم بعد موته فتحل
 بخلاف ما عرت به (وكونه في غير
 مقدور) عليه من صيد وغيره
 (بصراً) فلا يحل مذبوح
 الأعشى بأرسال آله الذبح إذ
 ليس له في ذلك قصد صحيح
 والنصريح بهذا مع شموله
 لغير الصيد من زيادى (وكره
 ذبح أعشى وغير مميز) لصبا
 أو جنون (وسكران) لأنهم قد

بعض تغير وعبرة ع ش قوله وكره ذبح أعى الخ أى يكره أى كل ما ذبحوه انتهت وهذا إذا أطلق غير المميز
الذبح بالنسبة لما بذبحه فان لم يطلق لم يحل بل المميز إذا لم يطلق حكمه كذلك ونقل عن نص الام اه من
وع ش على مر (قوله أيضا وغيره) أى التميز التام فقوله لصي الخ أى وكل من الصبي والمجنون
والسكران نوع تميز والام يصح ذبحهم اه عزيرى ويشير لهذا لتلليل الشارح بقوله لان لهم قصد اوارادة
في الجملة لكن سيأتى قريباً عن قل ما يخالف هذا في الصبي وعبرة سم قوله أو جنون قال الطبري
ينبغي ان يحل له ما لم يصرفه كالحشبة لا يحس ولا يدرك والا فكالتائم بل أولى فلا يحل ذبحه ولا صيده ولا فرق في
القسمين بين المتعدى بسكره وغيره وكذا يقال في المقمى عليه والنج وأكل الحشيش ان ثقل وصار ملقى كالحشبة
لا يتحرك ولا يحس فهو كالتائم فلا يحل ذبحه ولا صيده وان لم يكن كذلك بل كان يتحرك ويحس فهو كالمجنون
فيحل منه ما ذكر انتهت (قوله فلم انه يحل ذبح الاعمى الخ) أى وذلك لان الحيوان يتعين بوضع البدن عليه
قال في شرح المذهب الاولى أى في الذبح الرجل الكامل ثم المرأة الكاملة ثم الصبي المميز ثم السكابي ثم غير المميز
والسكران اه اه سم (قوله وذبح الاخرين مطلقاً) أى وان لم يكن للصبي نوع تميز اه قل على الحلى
(قوله ومنه يؤخذ الخ) قال بعضهم ومنه أيضاً يعلم عدم صحة ذبح من صار كالحشبة الملقا من السكران أو المجنون
أو المقمى عليه لانه حيث ذابوا حالاً من التائم وهو واضح لكن تعبيره بقوله في الجملة بما ينافيه اه قل على الحلى
(قوله وحرم ما شارك فيه الخ) أى بان وقع الفعل منهما جميعاً فلو أكره المجوسى مسلماً أو المحرم حلالاً على الرى
أو الذبح كن حلالاً كما في شرح شيخنا واتفق حكمه عكسه اه قل على الحلى (تنبيه) من صور التحريم ان
يسبق كلب المجوسى فبمسكه ولا يجرحه ثم يأتى كلب المسلم فيقتله فانه لا يحل لكونه صار مقدوراً عليه بالامساك
وكلام المتأخر بوجه الحل في هذه الصورة اه سم ومثله في شرح الروض (قوله كونه حيواناً ما كولا)
ويحرم ذبح الحيوان الغير المأكول كالحمار الزمن مثلاً ولو لا راحته ولو اضطرر شخص لا كل ما لا يحل أكله فهل
يجب عليه ذبحه لان الذبح يزىل العقوبات أم لان ذبحه لا يهدو وقع في ذلك تردد والاقرب عدم الوجوب اه
ع ش على مر (قوله فيه حياة مستقرة) والحياة المستقرة ما توجد معها الحركة الاختيارية بقرائن وأمارات
تغلب على الفان بقاء الحياة ويدرك ذلك بالمشاهدة ومن أماراتها انفجار الدم بعد قطع الخلقوم والمريء
والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة فان شئت في حصولها ولم يترجع ظن حرم وأما الحياة المستمرة فهي الباقية
الى خروجها بذبح أو نحوه وأما حركة المذبح فهي التى لا يبقى معها سمع ولا بصر ولا حركة اختيار اه شرح
مر وقوله والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة أى وان لم ينفجر الدم فالجمع بينهما ليس بشرط اه ع ش
وعبرة الشورى قوله فيه حياة مستقرة الحياة المستقرة والمستمرة وعيش المذبح اعلم ان هذه الثلاثة تقع في
عباراتهم ويحتاج الى الفرق بينها فأما المستمرة فهي الباقية الى انقضاء الاجل بموت أو قتل والحياة المستقرة
هى ان تكون الروح في الجسد ومعهما الحركة الاختيارية دون الاضطرار به كالشاة اذا أخرج الذئب حشونها
وابلها وأما حياة عيش المذبح فهي التى لا يبقى معها بصر ولا نطق ولا حركة اختيار انتهت وقر شيخنا
الاجمهورى هذا المقام فقال وضابطها أى الحياة المستقرة أن يكون فيه حركة اختيارية وتعرف باتهام بار الدم
أو بالحركة العنيفة أو بملولهم ايضاً حياة مستقرة وهى التى تبقى الى انقضاء الاجل أو يقال فيها ان يكون
بحيث لو ترك لعاش وهذه ليست شرطاً أصلاً ولهم ايضاً عيش مذبح وهو ان تكون حركته لا من اختيار
وهذا يكفي اذ لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فان وجد السبب اشترطت المستقرة من جهة السبب أكل النبات
وتحكم فيه القرآن لكن الغالب على أكل النبات أن تكون فيه حياة مستقرة قبل ان يداوى ويشقى فلهذا
كن العزيزى يقتضى في جهنم الريف المنفوخ من أكل الربة بانها تحل بالذبح اه (قوله ان لم يوجد فعل يحال
الهلاك عليه الخ) ولو انهدم سقف على شاة أو جرحها سبع فذبح وتوفيها حياة مستقرة حلت وان تبغى موتها

يخطون المذبح فلم انه يحل
ذبح الاعمى في المقدور عليه
وذبح الاخرين مطلقاً لان
لهم قصد اوارادة في الجملة
ومنه يؤخذ عدم حل ذبح
التائم وقد حكي الدارمى فيه
وجهين وذ كرحل ذبح الصبي
والمجنون والسكران في غير
المقدور عليه من غير الصيد
مع ذكر كراهة ذبح غير المميز
والسكران من زيادته (وحرم
ما شارك فيه من حل ذبحه
غيره) كن أمره مسلم ومجوسى
مسديته على حاق شاة أو قتلا
صيداً بهم أو جراحة تغليبا
للمعمر وتعبيرى بما ذكره
مما عبر به (الامسابق اليه)
من آلهما المرسلتين اليه
(آله الاول فقتله او انتهت
الى حركة مذبح) فلا يحرم
كل ذبح مسلم شاة فقتلها
مجوسى بخلاف ما لو انعكس
ذلك أو جرحاه معاً أو جهل
ذلك أو جرحاه مرتباً ولم يذف
أحدهما فمات به ما تغليبا
للمعمر كما علم مما مر (و) شرط
(في الذبح كونه) حيواناً
(ما كولا فيه حياة مستقرة)
أول ذبحه والا فلا يحل لانه
حيث ذبحته ثم المرض لو
ذبح آخره في حل ان لم يوجد
فعل يحال الهلاك عليه من
جرح أو نحوه

املوزك ذبحة بتقصير كل لم
 يكن معسكين أو غصب منه
 أو علق في الغمد بحيث يحس
 اخراجه أو أبان منه عضوا
 يخرج غير مذق أو أقتبته ثم
 حرجه ومات فلا يحل لتقصيره
 بترك حمل السكين ودفع
 غاصبه وعدم استصحاب
 غمد واقفه وبترك ذبحة بعد
 قدرته عليه نعم رجع البلقي
 الحل فيما لو غصب بعد الرمي
 أو كان الغمد معتادا غير
 ضيق فعلق لعارض (وما تذر
 ذبحة لوقوعه في نحو بترك
 يخرج من فوق ولو بسهم) لانه
 حيث شد في معنى البعير الناد
 (لا يجارحه) أي بلو ساهافلا
 يحل والفرق ان الحديد
 يستباح به الذبح مع القدرة
 بخلاف فعل الجارحة ونحو
 من زيادتي (و) شرط (في
 الآلة كونه محددة) بفتح
 الدال المشددة أي ذات حد
 (تخرج كحديد) أي كحدود
 حديد (وقصب وخجر)
 ورضا وذبح وقضة (الا
 عظما) كسفن وظهر الخبز
 الشجين ما نهر الدم وذكر
 اسم الله عليه فكلوه ليس
 السن والظفر والحقير ما
 باقى العظام ومعلوم مما يأتى
 ان ما قلناه الجارحة بظفرها
 أو نابها حلال فلا حاجة
 لاستثناؤه (فلو قتل بثقل غير
 جراحة)

وان أبان أى العضو يخرج غير مذق فان اتبعه بمذق أو غيره أو تمكن من ذبحة فذبحة أو لم يتمكن منه فبان
 حرم العضو فقط لانه أبين من حيث انتهت وقوله وما ذكرته في صورة الترك الخ هي الثالثة في كلامه التي ذكرها
 بقوله ام ترك ذبحة بلا تقصير ومات بالجرح فلا قال وما ذكرته في الأخيرة لكان اسهل وقوله بلكو كان الخ شروع
 في بيان مفهوم قول المتن غير مذق أى املوا بانه يخرج مذق فانه يحل العضو ايضا لكان هذا مسلم والذي
 فاسه الاصل عليه هو صورة الترك المذكورة ضيف والمقتضى الفرق بينهما كما جرى عليه المتن (قوله املوا
 ترك ذبحة الخ) شروع في مفهوم النقي في قوله ولم يترك ذبحة بتقصير ومثله بامثلة أربعة الثلاثة الاولى منها
 ظاهرة والرابع وهو قوله أو أبان منه عضوا يخرج غير مذق ظاهر أيضا لانه اذا أثبتته أى عجزه صار قادر عليه
 فيكون ترك ذبحة في هذه الحالة تقصيرا ويشير لهذا أى لكون الرابع من أمثلة المفهوم التعليل الذي ذكره
 بقوله لتقصيره الخ الى ان قال وبترك ذبحة بعد قدرته عليه لكان هذا الرابع وان كان من أمثلة مفهوم النقي
 هو أيضا مفهوم القيد الذي ذكره في المثال الثالث من أمثلة الصورة الاولى من صور المنطوق بقوله أو بغير
 مذق ولم يثبت به ثم حرجه ثانيا تأمل (قوله أو غصب منه) ولو حال بينه وبين الصيد سبع فلم يصل اليه حتى مات
 بالجرح حل والفرق بينه وبين غصب السكين ان غصبها عائد اليه ومنع السبع عاين الى الصيد اه شرح مر
 (قوله نعم رجع البلقي الحل فيما لو غصب بعد الرمي) هذا ضعيف اه رشيدى على مر وقوله أو كان الغمد
 معتادا الخ معتمد اه ع ش عليه (قوله وما تذر ذبحة) أى بان لم يمكنه قطع حلقوم موثرته أما اذا أمكنه
 ذلك بان كانه موضع الذبح ظاهر اذا تضح كانه الا في حلقه أو لبته اه س ل ولو تردى بهير فوق بهير فخرز
 رصافي الاول حتى نفذ منه الى الثاني حل وان لم يعلم بالثاني قاله القاضى فان مات الاسفل بثقل الاعلى لم يحل ولو
 دخلت الطعنة اليه وشك هل مات بها أو بالثقل لم يحل اه ح ط اه س ل (قوله مع القدرة) أى فيستباح به
 مع العجز بخلاف الجارحة لا يستباح به الا مع العجز اه زى (قوله أى ذات حد) أى ولو خلقها فليس المراد
 ما يتوهم من محددة كونه مصنوعة وقوله يخرج ايس تأ كيد الدلالة من الحد الجرح فيخرج به المسددة
 الكالة اه شيخنا * (فائدة) * يكفى الذبح بالمسدية اسمومة وان السم لا يظهر له أثر مع القطع ولا يشكل
 ذلك بعدم الحالى فيما لو قتل به سهم وبندقية مثالا فان اجتماع السهم مع البندقية يؤثر في القتل ظاهر اما لا يؤثر
 السهم وحده فكان للبندقية السهم أثر ظاهر في القتل ولا كذلك السم فانه انما يقتل عادة بعد سريانه في الجسد
 لا بمجرد الملاقاة والقطع الذي هو أثر مباشرة السكين وثراؤه وحالا فلا ينسب معه تأخير السم اه ع ش
 هلى مر (قوله وذبح وقضة) أى وخبز وان حرم من جهة تجسسه بالدم اه حل (قوله الاعظام الخ) أفاد
 انه يكفى بغير ما ذكر ولو شعرا اذا كان لا على وجه الاخناق وأما المحار فتردد فيه شيخنا وما مال الى الجواز لانه
 لا يسمى عظما وانما يسمى صدفا تأمل اه ع ش على مر (قوله وذ كراسم الله عليه) أى على مذبحه
 وكذا قوله فكلوه اه شيخنا وفى قل على الحلى قوله وذ كراسم الله عليه هو قيد لا كمل وضمير عليه
 وكلوه للمنه رأى المذبح المأخوذ من انهر انتهت (قوله ليس السن والظفر) بنصبهما الاتهما مستثنيان من
 فاعل انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة تشبه خروج الدم بجرى الماء في النهر اه من
 شرح التوضيح اه ع ش على مر وفى المصباح ونهر الدم ينهر فيحتين سال بشوة ويتعدى بالهمز فيقال
 أنهرته اه * (فائدة) * تحريم الذكاة بالسن والظفر تعبدى قال ابن الصلاح ولم أجده بعد البحث أحدا
 ذكر ذلك معنى يقتل وكأنه تعبدى عندهم اه اه شربوى وعجالة قل على الحلى وحكمه المنع المذكور
 في الظفر لانه مذكى الجوس والحقير السن وحكمة المنع في العظام لانه زاد الجن غالبا فلا يخفى عليهم وهذا
 ظاهر في انهم لا يأتى كلون لحم الميتة حيث تذا منع في عظمها حرم الباب اه (قوله ومعلوم مما يأتى) غرضه
 بهذا الاستثناء من قول الحديث ليس السن والظفر أو من قول المتن الاعظام لكان حاله على ما يأتى غير ظاهره

اذ لم يأت في كلامه ولا في كلام الاصل التنبه على هذا المذكو رالا ان يقال على بعدانه يعلم من قوله الا قى أو
 كونهم اجارحة سباع أو طير الخ حيث اطلق فيه ولم يشترط أن تقتله بوجه مخصوص فيستفاد من الاطلاق
 أنه يحل مقتولها بسائر انواع القتل تأمل (قوله من مثل الخ) أشار به هذا الى ان قول المتن كبنده في
 مقابلة قوله سابقا محددة وان قوله ومديه كاله في مقابلة قوله تجرح فقوله بثقل غير جارحة صادق بكون
 هذا الغير مثقلا في حد ذاته أو محدد الإيجرح تأمل (قوله كبنده) قد أفتى ابن عبد السلام بحرية
 الرمي بالبندق وبه صرح في المختار ولكن أفتى النووي بجواز موقيد بعضهم بما اذا كان الصيد لا يموت
 منه غالبا كالأوزان كان يموت غالبا كالعصافير فيحرم فإن احتمل واحتسب فينبغي ان يحرم والكلام
 في البندق المصنوع من الطين أما البندق المعروف المتخذ من الرصاص فيحرم الرمي به مطلقا ولو أصابته
 البندق فذبحته بقوته أو قطعت رقبته حرم وهذا التفصيل هو المعتمد اه زى وصل وقوله لا يموت
 منه غالبا أى وكان ذلك طريقا لا اصطياذا فان لم يكن طريقا لا اصطياذا فهو حرام لما فيه من تعذيب الحيوان
 بلا فائدة وكالرمي بالبندق ضرب الحيوان بالعصا ونحوها الماذكر وان كان طريقا للوصول اليه بحيث
 قدر عاينه بغير الضرب كما يقع في امسالك نحو البجاج فانه قد يشق امساكها بمجرد ذلك لا ضربها فانه يودى
 الى قتلها وفيه تعذيب مستغنى عنه وكما حرم فعله على البالغ وجب على ولي الصبي منع منه فتنبه اه ع ش
 على مر (قوله وأجولة) هو بفتح الهاء مزمنة يانصب فيعلو به الصيد من نحو شبكة أو شرك اه برماوى
 وفي المصباح وجباله الصائدا بالكسر والاحولة بالضم مشلهوهى الشرك ونحوه وجع الاولى جبال وجع
 الثانية احابيل اه (قوله مثل مديه كاله) عبارة الزركشى اذا ذبحت بالتحامل الخارج عن المعتاد لم يحل لان القطع
 حصل بثوته لا يها اه شورى (قوله فوق يجبل) أى او وقع فى ماء أو نار اه عب اه سم وقوله
 أو نحوه أى كشجرة وأرض عالية وقوله ثم سقط أى وكان فيه حياة مستقرة اه قال ج بخلاف ما لو
 تدرج من جنب الى جنب لان التدرج لا يؤثر في التلف بخلاف السقوط اه اه سم (قوله ثم سقط منه)
 أى وفيه حياة مستقرة فان انهاء الجرح الى حركة مذبح حل ولا أثر لصدمة الجبل مثلا واحترز بقوله ثم سقط
 عما اذا تدرج من جنب الى جنب فانه يحل بلا خلاف اه خط اه صل (قوله تقييبا للمحرم) أى
 لانه الاصل في الميتات فرج عند التعارض ولان الساقط من الجبل يشبه المتردية اه عميرة اه سم (قوله
 فى الاولى بنوعها) وهما المقتول والمحدد غير الجرح لكن المقتول مثله بأمثلة ثلاثة والمحدد المذكو كور مثله
 بواحدة المختقة يرجع لثالث من أمثلة المقتول والموقوفة يرجع للاولين من أمثلة المقتول ولشال المحدد غير
 الجرح كما يعلم من شرح مر (قوله أما المقتول بثقل الجارحة الخ) فلو مات فرعا من الجارحة أو من شدة العذو
 لم يحل قطعا اه سم (قوله كما يعلم مما يأتى) انظر أين يأتى هذا البحث وفي شرح مر من مثل هذه
 العبارة لكنه أحال على ما ذكره الاصل صريحاً فيما بعد بقوله ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتله بثقلها حل
 فى الاظهر لقوله تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم ولانه يزعمونه أن لا يقتل الاجرما وليس كالأصاغة بعرض
 السهم فان ذلك من سوء الرمي والثانى لانه آله فلم يحل بثقله ولان الله تعالى سماها جوارح فينبغي أن
 تجرح والاول قال الجوارح الكواسب وحمل الخلاف على جرح الكلب الصيد فان جرحه ثم تحامل عليه
 حل قطعا اه من شرح مر وقوله أيضا راجع لقوله فيما سبق ومعلوم مما يأتى الخ ويمكن أن يتسدر عن
 هذه الحالة مما يمثل ما اعتذر به فى السابقة فارجع الى ما كتبناه فيها اه (قوله لان جرحه بسهم فى الهواء الخ)
 عبارة أصله مع شرح مر ولو أصابه أى الصيد بسهم باعثة ريج طرأ هو بها بعد الارسال أو قبله كما اقتضاه
 الإطلاق وكفى قصر عن لولا الرجح حل لان الاحتراز عن هبوعها لا يمكن فلا يتغير به حكم الارسال انتهت
 (قوله وأثر فيه) أى بحيث لم يتسه الى حر كتمذبح والاحل مطلقا اه حل (قوله فسقط بارض) عبر

من مثل (كبنده) وسوط
 واحبولة خنقته وهى ما تعمل
 من الجبال الاصطياد (و) من
 محدد مثل (مديه كاله أو)
 قتل (بثقل) بفتح القاف
 المشددة (ومحدد كبنده
 وسهم) وكسهم جرح صيدا
 فوق يجبل أو نحوه ثم سقط
 منه ومات (حرم) فيها تغليا
 للمحرم فى الثانية ولقوله
 تعالوا واخذنوه الموقوفة أى
 المقتولة ضربا فى الاول
 بنوعها اما المقتول بثقل
 الجارحة فكالمقتول بجرحها
 كما يعلم مما يأتى أيضا لان
 جرحه بسهم فى الهواء أثر
 فيه (فسقط بارض ومات

أو قتل باعانة ربح السهم) فلا يحرم لأن السقوط على الأرض وهبوب الريح لا يمكن التضرر ٢٤٣ منهما وأخرج بجرحه مؤثر ما لو أصابه السهم

بالقاء تبع الأصل ليفيد أنه لو جرح فترل بطيرانه على أنه على شجرة ثم غلبه الألم فسقط على الأرض لا يحل
وبه صرح القاضي الحسين ثم في معنى الأرض الشجر ونحوه إذا لم يسقط منه ثانياً اه سم وعبارة روى قوله
فسقط بارض خرج بالأرض سقوطه بجاء وفيه تفصيل فإن كان غير طير الماء بان وقع في بئر فيها ماء فإنه لا يحل
وان كان طير الماء على وجه الماء فإنه يحل إذا لم يمس الأرض أي حيث لم يغمسه السهم في الماء ولم يغمس
بثقله والألم يحل ولو كان خارجاً ثم وقع فيه فوجهان بل ترجيح الشيخين أقواهما التحريم ولو كان في البحر
ففي التهذيب ان كل الرامي في سفينة حل أو في البر فلا وجب ذلك إذا لم يفته إلى حركة مذبح والافتدنت
ذكاته ولا أثر لما يعرض بعده اه تصحيح انتهت وفي سم واعلم أن العلامة الرمي قد قرر في دوسه تفصيلاً
يجمع أطراف مسألة الطير إذا رمي في البر أو الماء فأردت التأكيده وزيادة التثبت في المسئلة فراجعته بعد ذلك
فيه لأنه رجل فقيه شديد الاتقان والاطلاع وقد أخذ الفقه عن أبيه وتأهيك بفقهه وعند من الفوائد ما لا
ينحصر فكتبت إليه ما نصه ان الذي فهمناه من تقريرك في مسألة الطير انه ان كان يوجد في الماء حل برمي
مطلقاً وان كان الرامي في البر ما لم يغص به السهم في الماء وانه ان كان في الهواء الماء حل برمي به إذا وقع
في الماء ولم يغص به السهم في الماء وكان الرامي في الماء في سفينة أو غيرها والاحرم بان وقع في البر سواء كان
الرامي في البر أو في الماء أو وقع في الماء وكان الرامي في البر أو وقع في الماء وكان الرامي في الماء ولكن غاص
به السهم في الماء وان المراد بطير الماء الموجود فيه أو في هوائه وان كان من طير البر يجعل الاضافة بمعنى في
وأما طير البر أو الماء اذا كان في هواء الماء فيحل برمي به بشرط ان لا يقع في الماء سواء كان الرامي في البر
أو الماء اه فكتب لي بهامش الورقة الرسالة اليه بهذا الكلام بعد ضربه بالقلم على قوله بان وقع في البر سواء
كان الرامي في البر أو في الماء الكل واضح صحيح على حكم ما هو ثابت غير مضروب عليه وهو حاصل ما قرره الفقير
اه وضربه المذكور مع تقييده في الجواب بقوله غير مضروب عليه فيعدم صحة المضروب عليه فيفيد أنه اذا
كان في هواء الماء وقع في البر كان حلالاً سواء كان الرامي في البر أو في الماء فتأمل اه والله أعلم اه (قوله أو
قتل باعانة ربح) أي لكون تلك الاعانة حاصلة في قضاء غيره من الضرر الذي بان يزيل السيف قوة أمواله
كان الرمي ضعيفاً واحتمله الريح فلا يحل اه عبارة اه سم (قوله أو كونه في غير مقدور عليه الخ) معطوف
على كونها محددة بالشرط أحد أمرين اما كونها محددة في المقدور وغيره أو كونها سباع أو طير معلة
في غير المقدور عليه ومحل الاشتراط هنا كونها سباع أو طير وكونها معلة اه شوبري * (فرع)
* لو علم خنزير الاصطياد حل الاصطياد به من حيث حل الصيد وان حرم من حيث الاقتناء قاله الطبري لاوى
بحثا ولا مانع منه اه سم (قوله معلة) أي ولو بتعليم نحو مجوسى أو وثنى اه قل على الحلى (قوله بان
تتجزأ الخ) اعتمد عدم اشتراط التجزأ بعد التجزأ استرسلت في جراحة الطير اه ولو أغرى شخص
كلباً مثلاً لا يغير اذن صاحبه حل الصيد كالسكين المقصوبة اه برلى اه سم (قوله وحشونه) في المختار
والمصباح وحشونة البطن بكسر الحاء وضمة المعاو اه (قوله قبل قتله الخ) بحث البلقيني أنه ان أكل منه
ولم يقتله لم يحرم جزماً وانما يتبع ان ذكره الصائد به حياة مستقرة فذبحه والا فالوجه الحرمة أخذاً باطلاقهم
اه ج اه سم (قوله أو عقبه) قال في شرح الروض أموالاً كل منه بعد قتله بزمان يسكن فيه غصبه
عرفاً فيما يظهر فيحل اه ايعاب ولو منعت صاحبها من الصيد فهو كالا كل بل اولى اه شوبري (قوله
ترك الاكل فقط) المعتمد انه لا بد ان ينضم اتركها الاكل ان تهيج عند الاغراء دون الاخرين وكتب أيضاً
والمعتمد انه لا بد ان ينضم الى ذلك ان تهيج عند الاغراء وان لم تتجزأ جزوا ولا يشترط فيها التكرار خلافاً
للشرح اه حل (قوله ولو علمت ثم أكل الخ) وكذا لو اختلف غير ذلك كالاتجار مثلاً قال الراعى فينبغي

أو نحوه قبل قتله أو عقبه فتولى من صيد اولى من قوله من لحم صيد (حرم) لقوله صلى الله عليه وسلم في خير الشجيرة عن عدى بن حاتم قال أكل فلا
تأكل وأما قوله في خير أبي داود عن أبي ثعلبة كل وان أكل منه فاجيب عنه بان في رجاله من تكلم فيه وان منع حل على ما إذا طعمه صاحبه منه

ان يكون كالاكل ولو استرسل بنفسه وأكل لم يحل ولم يقدح في التعليم اه برلسى اه سم وعبارة شرح مر
ومعلوم انه لا يخرج بالا كل عن التعليم الا اذا أكل ما لو سئل عليه فان استرسل المعلم بنفسه فقتل واكل لم
يقدح في تعليمه جزما انتهت (قوله اماما قبله الخ) محتررا للضمير في قوله حرم فلا ينقطع التحريم عليه أى وان
كانا كما قد تكرر بخلاف ما وقع للقوفى تبع الظاهر الحاوى اه شوبرى

(فصل فيما يملك به الصيد) الملائم لهذا المبحث باب احياء الموات ولكن ذكره هنا تبعاً لذكر كلة الصيد
ولان الزكاة فرع صحة المالك فيمن يملكه يحصل الملك اه عميرة اه سم (قوله وما يذكر معه) أى من قوله ولو تحول
حجامة لبرج غيره الى آخر الفصل (قوله يملكه الصيد الخ) أى ولو كان غير مأكول ولو كان من اوز العراقي المعروف
فانه يحل اصطياده وأكله ولا عبرة بما اشتهر على الاستن من ان له ملاكاً معروفاً لانه لا عبرة بذلك وبقتدر صحته
فيجوز ان ذلك الاوز من المباح الذى لا مالك له فان وجد به علامة تدل على الملك كخضب وقص جناح فينبغي أن
يكون لفظة كغيره مما يوجد فيه ذلك اه عيش على مر (قوله غير حرمى) أى وغير الفواسق الخمس لان
الصيد لا تثبت عايناً للملك ولا اختصاصاً اه عيش على مر وحل كون الصيد الحرمى لا يملك ان صيد في
الحرم اما اذا صيد في الحل فانه يملك كما تقدم في كتاب الحج اه (قوله وليس به اثر ملك) اماما كان به اثر ملك
فلقطة وكذا ذريرة وجد هابى بمكة اصطادها وهى مثقوبة والافهى له او اصطادها من بحر الجواهر كما قاله ابن الرفعة
عن الماوردى والافهى لقطة واذا حكم بانها لم تثقل عنه يسع السمكة جاهد لا بها اه صل ومثله شرح
مر (قوله وصانده غير محرم) أى ولو كان غير مميز ثم ان لم يأمره أحد فصيد له ان كان حراً ولسيده ان كان
قنواً وان امره غيره فان كان غير مميز فالصيد لا مروان كان مميزاً فيفضل ويقال ان قصد المأمور الاثر فالصيد
له أى لا أثر والافهى للمأمور اه ملخصاً من شرح مر وعيش عليه ونص عبارة شرح مر يملك
الصيد بضبطه أى الانسان ولو غير مكافئ نعم ان لم يكن له نوع تمييز وامره غيره فهو لذلك الغير لانه آلة محضة ولو
كان الصائد غير مميز كاعمى ومجنون ولم يأمر به أحد ملكه وان امره به غيره فهل هو له ان كان حراً ولسيده
ان كان رقيقاً ولا أثر فيه الوجهان في تلك المباح انتهت (قوله وصانده غير محرم) أى وغير مرتد اما المرتد فصيد له
موقوف كسائر املاكه فان عاد الاسلام بان انه على ملكه من حين الاخذ والابان انه على الاباحة اه ايعاب
اه شوبرى (قوله حساً أو حكماً) الاول كالازمان والثانى كالأجاء الى المضيق اذ ليس فيه ابطال المنفعة
الصيد أى قوته التى يمنع بها عن أخذ بل الذى فيه هو الاستيلاء عليه مع بقاء قوته المذكورة لكنهما معارضة
بالاجاء الى المضيق المذكور والاستيلاء فى حكم ابطال المنفعة اه سم (قوله أيضاً حساً) كالنزيف والازمان
أو حكماً كالضبط باليد والوقوف فيما نصبه واجائاً مضيقاً لان قوته فى هذه الثلاثة باقية فلا يبطال حكمى اه
شيخنا (قوله وان لم يقصد تملكه) نعم لو قصد أخذ غيره نيابة عنه بملكه ذلك الغير بلجواز التوكيل فى
المباحات ولو كان الوكيل صيياً كما هو مذكور فى كتاب الوكالة وكتب أيضاً قوله وان لم يقصد تملكه ولو كان
أخذ غير مميز أمره غيره بالأخذ اه مر اه شوبرى (قوله فيما نصبه) خرج بنصب ما لو وقعت منه
الشبكة وتقتل بها صيد وخرج به ما لو نصبه لاه فلا يملك ما وقع فيه اه من شرح مر والرشيدي وفى قل على
الجلال فان قصد غير الاصطيد لم يملك ما وقع فيها وكذا لو قصد صيد نوع فوقع غيره لا يملكه وعلى ما ذكره محمل ما فى
النهج وغيره وخرج بالنصب ما لو وقعت منه فتعثر بها صيد فانه لا يملكه اه (قوله واجائاً مضيقاً) فلو أدخل سمكة
بيتاً بحيث لا يمكنه الخروج منه فان كان صغيراً يمكن تناول ما فيه يملكه او كبيراً لا يمكنه أخذ ما فيه لا يجهد
وتعب أو القاء شبكة لم يملكه به ولكنه أولى به من غيره فليس لأحد صيده بغير اذنه اه شرح مر (قوله نحو
بيت) ومثله نحو بركة لأجل صيده يمكن وحش اه قل على الجلال (قوله بحيث لا ينفلت منهما)
أى حيث سهل أخذه منه فان كان لا يأخذ منه لا يثبت لم يملكه بذلك اه حل (قوله ما لو عشت الطائر الخ)

أولاً كل منه بعد ما قتله
وانصرف اماماً قبله من
الصيد فلا ينقطع التحريم
عليه (واستوفته ليهما)
قال المجموع لفساد التعليم
الاول أى من حيث لا من
أصله

(فصل) فيما يملك به
الصيد وما يذكر معه (ملك
صيد) غير حرمى وليس به أثر
ملك كخضب وقص جناح
وصانده غير محرم (باب ابطال
منعته) حساً أو حكماً (قصد
كضبط يبد) وان لم يقصد
تملكه حتى لو أخذ لينظر اليه
ملكه (وتذيف) أى اسراع
للقتل (وازمان) برى أو نحوه
(ووقوعه فيما نصبه)
كشبكة نصبه له (واجائاً
لمضيق) بان يدخله نحو بيت
(بحيث لا ينفلت منهما)
وذكر الضابط المزيدي مع
جعل المذكورات بعده أمثلة
له أولى من قوله يملك الصيد
بضبطه يسده الى آخره اذ
ملكه لا ينحصر فيها اذ يملك
به ما لو عشت الطائر فى بيانه

قضية منعه دخول هذا الضابط ولعل وجهه أنه بعد استتوليا والاستيلاء في حكم ابطال المنفعة أو أنه يسهل عادة أخذ من عيشه فهو في حكم ابطال المنفعة ثم لم يلوك بهذا الطريق إنما هو البيض والفراخ لا البائض والمفرخ أيضا كما قاله شيخنا في شرح الارشاد أنه الذي اقتضاه كلام الروضه صرح به في الجواهر اهـ وعبارة العباب ومن بني بناء ليعيش فيه الطير فعش ملك يبيضه وفرخه لاهو اهـ وهو ظاهر لانه لم يرل منعة الطائر لاحد ولا حكم بمجرد التعشيش وقضية الحاي ملك الطائر ايضا واتخذ به القرنوي وهو ظاهر الروض واعتمده الطبرلاوي وكذا مـ بشرط ان يقصد بالبناء تعشيشه وان يعتاد البناء للتعشيش أخذ من توحيـ الارض فانه انما ملك ما يقع فيها اذا قصد التوحيـ لحصول الصيد واعتيد ذلك اهـ سم ومثله في شرح مـ (قوله وقصد بينائه تعشيشه) أي واعتيد البناء للتعشيش اهـ مـ اهـ سم وعبارة شرح مـ ومحل ما ذكره المصنف مالم يقصده الاصطيد فان قصده واعتيد ذلك ملكه وعليه يحمل ما نقله المصنف هنا في الروضة عن الامام وغيره وان لم يعتد الاصطيد به فلا وعليه يحمل ما نقله في احياء الموات عن الامام أيضا ولوه أغلق على الصيد باب البيت مثلا لئلا يخرج ملكه ان أغلقه عليه من له يد من لا يملكه على البيت ولو عيش في أرض وباض وفرخ لم يملكه كبيضه وفرخه لان مثل ذلك لا يقصده الاصطيد ويكون أحق به فان قصد بينائه ذلك واعتد الاصطيد به ملكه نظير ما مر انتهت (قوله ولم يقصده) أي التملك به أي بالتوحيـ والتوحيـ هو الوقوع في الوحيـ لكن المراد سببه وهو صنع الوحيـ وتحصيله لانه الذي هو فعل الشخص فان قصد التملك بصنع الوحيـ ملكه بوقوعه اهـ شيخنا (قوله فلا يملكه) لكن يصير أحق به من غيره فيملكه الغير بأخذ مع الاثم ومنه ما لو وقع سهمك في سفينة استأجرها لثلثي فبصير أحق به من غيره ولا يملكه اهـ حل (قوله فوق اعياء) بخلاف العي بكسر العين فهو التعب من القول قال في الصحاح العي خلاف البيان اهـ شورى (قوله ولا يزول ملكه عنه بانه لانه) محل كلامه في غير المحرم أموالا حرم وفي ملكه صيد فانه يلزمه ارساله وزول عنه ملكه ويستثنى من عدم جواز ارسال ما اذا خيف على ولده بحبس مصادره فيتجه وجوب ارساله صيانة لروحه ثم لو صاد الولد وكان مأكولا لم يتعين ارساله بل له ذبحه ومحل ما مر من الحرمة مالم يقل مرسله أيجته فان قال ذلك وهو مطلق التصرف وان لم يقل لمن يأخذ محل لمن يأخذ محل لمن يأخذه أكله بلا ضمان ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غير منه خلافا لما يحته به بعض المتأخرين ويحل أخذ كسر الخبز والسنايل ونحوها للطير وحتم مالكمها المعرض عنها وان تعلق بها الزكوة ينفذ تصرفه فيها بالبيع ونحوه نعم محل جواز أخذ ذلك كما هو واضح مالم تدل قرينة على عدم رضا المالك بذلك كان وكل من يقطع له وبه يعلم ان مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك لعدم تصور اعراضه ولو أخذ جلا ممتدة عرض عنه صاحب مودبة ملكه وزول اختصاص المعرض عنه ولو وجد درة غير مثقوبة في جوف سمكة ملكها الصائد لها من بحر النيران لم يبيعها فان باعها فإلزامه شترى تبعاتها كما نقله في الروضة عن التهذيب وهو المعتمد فان كانت مثقوبة فلا يباع ان ادعاها والافلطة اهـ شرح مـ وقوله ويحل أخذ كسر الخبز أي ولو كان لا يأخذ غير ممزول بأمره غيره بذلك يملكه بأخذه وحيث أمره غيره ملكه الا أمر وان أذن له اذاعا ما كان له التقط من السنايل ما وجدته أو تيسر لك وترأخي فعل المأذون له عن اذن الامر ولو أذن له أو أمثلا كان ما التقط منها ملكا له مالم يقصد الاخذ لنفسه وقوله أعرض عنه صاحبها فان لم يعرض عنه ذواليد لم يملكه الدايغ له ولا شيء له في نظير الدايغ ولا في ثمن ما دايغ به وينبغي انه لو اختلف الاخذ وصاحبه صدق صاحبه لان الاصل عدم الاعراض مالم تدل قرينة على الاعراض كالفاته على نحو الكوم اهـ عـ عليه (قوله نعم لو انقلت بقطعه ما نصب له الخ) أي لانه بقطعه ما نصب له تبين ان وقوعه فيه غير مانع من امكان تخليه منه وقد جعل عدم امكان التخاص شرط للمالك اهـ عـ على مـ فان ذهب بالشك فلو كان على امتناعه بان يعدو ويمتنع معها ولو لم يأخذ من الابان كان ثقلها يطل امتناعه بحيث يتيسر أخذه فهو لصاحبها

وقصد بينائه تعشيشه وما لو أرسل جارية على صيد فأنبتته بخلاف ما لو انقلت منها وخرج بقصد ما لو وقع اتفاقا في ملكه وقد ر عليه بتوحيـ أو غيره ولم يقصده فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيضه وفرخه وتقيدي ما نصب بقوله وبالحيشة المذكورة من زيادتي ولو سعى خلفه فوق اعياء لم يملكه حتى يأخذه (ولا يزول ملكه عنه بانه لانه) كما وابق العبد نعم لو انقلت بقطعه ما نصب له زال ملكه عنه (و) لا (بارساله) له

اه من الروض وشرحه (قوله وان قصد به التقرب) أي بان خاف على ولده أو حبسه فان الارسال واجب
 حيث سد اه حل (قوله لمن يأخذه) كذا ذكره الشيخان لكن بحث الشارح انه ليس بشرط وتبعه صاحب
 العباب فحذفه وهو الراجح اه شوبري (قوله حل لا يأخذ) أي لا اطعم غيره منه على المعتمد اه زى
 وينبغي ان مثل الاخذ عياله فاهم الا كل منه فان كان غير مأكول فينبغي ان لمن يأخذه الانتفاع به من الوجه
 الذي جرت العادة بالاتفاق به منه اه ع ش ومثله شرح مر وفي الشوبري ما نصه قال شيخنا ويظهر انه حيث
 حل لغيره أخذه لا كانه كان فعل المرسل جائز اذا لا باحت جائرة وهذا منها اه فليتأمل اه ومثله شرح مر (قوله
 ولا ينفذ تصرفه فيه) بخلاف ما يعرض عنه عادة كسابل الحصادين وبرادة الحدادين فان أخذها ملكها فينفذ
 تصرفه فيها اه حل (قوله ولو تحول حمامه الخ) ولو اختلطت حمامة بمملوك كتحمامات برجه فله الا كل
 بالاجتهاد الا واحدة كملوا اختلطت ثمرة غيره بثمره أو حمام مملوك محصور أو غيره بحمام بلدي مباح غير محصور أو
 انصب ماؤم في نهر لم يحرم على أحد اصطيدوا استقاء من ذلك فان كان المباح محصورا حرم ولو اختلطت دراهم أو
 دهن أو نحوهما بغيره أو دهنه في قدر الحرام أو صرفه لما يجب صرفه وتصرف في الباقي جاز للضرورة وقولا
 يخفى الورع وقد قال بعضهم ينبغي للمتنق اجتناب طير البرج وبنائها اه شرح مر وقوله في قدر الحرام
 مفهومه ان مجرد التنجيس لا يكفي في جواز تصرفه في الباقي ويمكن توجيهه بأنه باختلاطه به صار كالشتر لنواحد
 الشريكين لا يتصرف قبل القسمة والقسمة انما تكون بعد التراضي وهو متعذر هنا فقل صرفه فيما يجب صرفه
 في منزلة القسمة للضرورة وفي ج ماوافق كلام الشارح وعبارته بعد كلام ذكره وفي المجموع طريقة انه
 يصرف قدر الحرام الى ما يجب صرفه فيه ويتصرف في الباقي بما أراد اه وقوله لما يجب صرفه أي اما برده
 لمالكه ان عرف والافليت المال أو صرفه بنفسه لمصالح بيت المال ان عرفها وقوله ينبغي للمتنق اجتناب طير
 البرج أي اجتناب أكله فيكون الورع نزل ذلك مع جواز في نفسه ولعل محله اذا كانت العادة جارية بانه
 اذا خرج من البرج يلتقط مما يعرض عنه أصحابه أو من الحشيش المباح أو كان يطعمه مالكه في البرج أما اذا
 اخذه وأرسله لا كانه من مال غيره فلا بعد في حرمته لا تخاذل الارسال دون أكله منه والتصرف فيه وجواز بيعه
 لعدم زوال ملكه عنه وعلى الحرمة يأمره المالك بمنعه من الارسال كأن يغلق عليه باب البرج وقوله وبنائها
 ينبغي ان يحل جوازه حيث لم يقصد به اصطيد حمام الغير بان يتسبب في ادخاله فيه والاحرم لانه طريق لاستيلائه
 على مال غيره اه ع ش عليه (قوله وهو مراد الاصل بقوله لزمه) عبارة شرح مر ومراد بالرد اعلام
 المالك به وتمكينه من أخذه كسائر الامانات الشرعية لا رد حقيقة فان لم يرد ضمنه ولو شكت في كون المختلط لحامه
 مملوكا لغيره أو مباحا جاز له التصرف فيه لان الاصل الاباحة ولو ادعى انسان تحول حمامه الى برج غيره لم يصدق
 والورع تصديقه ما لم يعلم كذبه انتهت (قوله فهو تبع للثاني الخ) نالوتنازع فيه فقال صاحب البرج هو
 بيض الثاني وقال من تحول الحمام من برجه هو بيض الثاني صدق ذو اليد وهو صاحب البرج وان مضت مدة بعد
 الاختلاط تقضى العادة في مثله ابيض الحمام المتحول لاحتمال انه لم يبيض أو باض في غيره هذا الحل اه ع ش
 على مر (قوله شيئا منه لثالث) قال البلقيني محله اذا باع أو وهب شيئا معينيا بالشخص ثم يظهر انه ملكه بعد ذلك
 اما لو تبين انه ملكه فيصح وكذا لو لم يتبين ولكن باع معينيا بالجزئية كنصف ما يملكه أو قال بعثك جميع ما يملكه
 بكذا فيصح لانه يحقق الملك فيما باعه ويحل المشتري مكان البائع كالبائع من ثالث مع جهل الاعداد بشئ معين
 أي لكل واحد ويغتفر الجهل بقدر المبيع للضرورة قال العراقي الفرق بينهما ان في المقيس عليه جملة المبيع
 للمشتري معلومة وما يلزم لكل منهما من الثمن معلوم وان لم يعلم قدر ما اشترا من كل منهما فاعتقر الجهل بذلك
 للضرورة مع انه لا يترتب على الجهل به مفسدة فلا يلزم من اغتفار الجهل به اغتفار الجهل بجملة ما اشتراه اه
 (أقول) وقول العراقي ان جملة المبيع معلومة للمشتري في المقيس عليه فيمضي وذلك ان مراده ان جملة ما اشتراه

وان قصد به التقرب الى الله تعالى كالوسيب بهيمة ومن
 أخذه لزمه رد مملوكه لو قال مطلق
 التصرف عند ارساله أبعثه
 لمن يأخذه حل لا يأخذ أكله
 ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو تحول
 حمامه لبرج غيره لزمه) أي
 الغير (تمكين) منه وهو مراد
 الاصل بقوله لزمه رد مملوكه
 حل بينهما بيض أو فرخ
 فهو تبع للثاني فيكون
 لمالكه هذا ان اختلط ولم
 يصر تميزه (فان عسر تميزه
 لم يصح تملك أحدهما شيئا
 منه لثالث)

من الاثنين معلومة فيتمه أن يقال سلمنا ذلك ولو كنه غير مانع في دفع جهل المبيع الذي وقع عليه العتد مع كل
منهما وتعدد الصفة بذلك ألا ترى أن يبيع عبداً جمع شمن لا يصح وإن كانت جملة المبيع معلومة وجملة الثمن
معلومة إلا أن هذا الاختلاط لما كان محل ضرورة اغتفر فيه الجهل بقدر المبيع إذا كان على الوجه المذكور
اه واعتمد مر ما قاله البلقيني وقوله فيصح لأوجه لغير هذا إلا العبرة في شروط البيع بنفس الأمر اه
سم (قوله لأنه لا يتحقق الملك الخ) هذا التعليل يقتضي تصوير المسئلة بما إذا وقع التملك لثالث في مقدار
معين بالشخص وأوضح من هذا التعليل في اقتضائه ما ذكره تعليل الزركشي بقوله لثالث في الملك فإنه كما يحتمل كون
ذلك المبيع ملكاً له يحتمل أن يكون ملكاً لآخر اه وتصويرها بما ذكره هو أساسه البلقيني كما هو مذكور
بخط شيخنا في مرامر المال ووقع التملك لثالث في مقدار معين بالجزئية كنصف ما يملكه أو في جميع ما يملكه فلا يقال
أنه لا يتحقق الملك فيه بل هو محقق قطعاً وقد قال البلقيني في ذلك بالصحة كما هو مكتوب في مرامر ونأزعه العراقي
فيما قاله بما بحث فيه مع شيخنا في مرامر وما قاله البلقيني وأضح من جهة المعنى وفي الزركشي بعد قول المنهاج لم
يصح بيع أحدهما وذهبته شيئاً منه لثالث ما قصه وعلم من كلامه امتناع بيع الجميع بالطريق الأول وكذا قال في
البيضا ليس له الهجوم على بيع الكل قال في المطالب لكن لو فرض ذلك فهل يبطل البيع في الجميع أو يصح
في الذي لم يملكه لم أرفبه نقلاً والظاهر الأول اه وهذا غير ما ذكره البلقيني كما هو واضح ثم إذا صورنا المسئلة
بتمليك المقدار المعين اقتضى ذلك أن قوله وخرج بالثالث مالاً ملكاً لثالث لصاحبه الخ مفروض في تعليق صاحبه قدرا
معيناً بالشخص ويدل على هذا قول الزركشي بعد قول المنهاج ويجوز لصاحبه في الأصح والثاني المنع لعدم تحقق
الملك اه وهو مشكل إذ كيف يبيع ما لا يتحقق ملكه بلا ضرورة تنفذ بيعه قدرا معيناً بالجزئية
لكن المحلى شرح قول المنهاج المذكور هكذا ويجوز بيع أحدهما وذهبته لثالث ما قصه وعلم من كلامه امتناع بيع الجميع
الجهل بعين المبيع للضرورة اه فصرف العبارة عن ظاهرها وصورها يبيع جميع ما له لا بقدر معين فليتأمل
وقول المطالب في مرامر والظاهر الأول (أقول) يتجه أن يكون مجله إذا لم يكن العدد معلوماً والقيمة سواء والا
فالوجه الصحة في حصته وتفرق الصفة بناء على ما قاله البلقيني في مرامر اه اه سم (قوله فيصح للضرورة)
وذلك لأن الشروط ترتفع عند التعذر بدليل صحة الجملة والقراض مع ما فيها من الجهالة اه عمرة قال
الزركشي ما حتمناه هنا بشكل عامه أنه لو اختلط عبداً بعبيد غيره فقال بعثت عبدي من هؤلاء فإنه لا يصح كما قاله
البغوي والمتولى اه برلسي وأقول قد يفرق بين الحمام يكثر اختلاطه ويقل اختلافه فيقل تفاوت القرض فيه اه
سم (قوله فإن علم العدد) أي عدد كل منهما أي كالثال المذكور وقوله واستوت القيمة كأن كل قيمة كل
واحدة من الثلاث ثمانية درهماً فإن جهل عدد المتقل أو المتقل العلم يصح لتعذر التوزيع اه حل وينبغي
أن يكون من استواء القيمة أو في حكمه ما لو علم كل منهما أو أحدهما أن نصف حمامه قيمة كل واحدة منه
درهم ونصفه الآخر قيمة كل واحدة منه درهماً مثلاً اه سم (قوله نعم لو قال بعثت الحمام الذي لي فيه
بكذا صح) ومع ذلك هو مشكل من وجهين الأول أن كلامهما لم يعلم قدر حمامه الذي باعه الثاني أنه يحتمل
أنه لا يوافق صاحبه على البيع فلا يكون المشتري عالماً بقدر المبيع اه شيخنا وعبارته شرح مر والطريق
أن يقول كل منهما بعثت الحمام الذي لي في البرج بكذا فيكون الثمن معلوماً ويحتمل الجهل في المبيع للضرورة
انتهت وقضية قوله أن يقول كل عدم الصحة فيما لو باع أحدهما دون الآخر وهو مشكل لأن البيع إذا صدر
من أحدهما فإن شرط فيه بيع صاحبه لم يصح لاستعماله على الشرط والاقتضاكم بهجة عقداً ابتداء فلا
يؤثر فيه عدم موافقة الآخر اه لا أن تصور المسئلة بما لو قال للمعاو قبل المشتري منهما بصيغة واحدة نحو
قبلت ذلك اه ع ش عليه وعبارة سم قوله نعم لو قال كل الخ قال العراقي هو مشكل لأن قضية كلامهم أنه
إذا ابتداء بذلك أحدهما كانت صحته متوقفة على الآخر وهو خلاف القواعد اه ثم هذه الصورة مساتفة

لأنه لا يتحقق الملك فيه
وخرج بالثالث مالاً ملكاً لثالث
لصاحبه فيصح للضرورة (مان
علم) لهما (العدد واستوت
القيمة وباعاه) لثالث (صح)
البيع ووزع الثمن على
العدد فإذا كان أحدهما مائة
والآخر مائتين كان الثمن
أثلاثاً وكذا يصح لو باعاه
بعضه المعين بالجزئية فإن
جهلاً العدد ولو مع استواء
القيمة أو علماً لم تستو
القيمة لم يصح الجهل بحصة
كل منهما من الثمن نعم لو قال
كل بعثت الحمام الذي لي
فيه بكذا صح

(ولو جرح صيداً معاً وأبطل المنعته) بلن ذقنا وأزمننا ٢٤٨ أو ذقنا أحدهما وأزمن الآخر والآخر من زيادتي (قلهما) الصيد لا شرا كهما

في سبب الملك (أو) أبطلها
(أحدهما) فقط (قله)
الصيد لا تغراه بسبب الملك
ولا شيء على الآخر يخرج
لأنه لم يخرج ملك غير معلوم
أن المذق في المستلثين
حلال سواء أكل التذيق
في المذبح أم في غيره فإن احتمل
كون الإبطال منه ما أو من
أحدهما فهو لهما أو علم تأثير
أحدهما وشك في الآخر
سلم التصفين أثر جرحه
ووقف النصف الآخر بينهما
فإن تبين الحال أو اصطالحا على
شيء فذاك والاقسم بينهما
فصين وينبغي أن يستعمل كل
من الآخر ما حصل له
بالقسمة (أو) جرحه (مرتبا
وأبطلها أحدهما) فقط (قله)
الصيد فإن أبطلها الثاني فلا
شيء على الأول يخرج لانه كان
مباحا حيث ذاب وأبطلها الأول
بتذيق فعلي الثاني إرش
ما نقص من لحمه جلدان
كان لانه جنى على ملك غيره
(ثم بعد إبطال الأول بأزمان
أن ذقنا الثاني في مذبح حل
وعليه الأول إرش) لما نقص
بالمذبح عن قيمته من (أو)
ذقنا (في غيره) أي في غير
مذبح (أو لم يذق ومات
بالجرح حين حرم) تقريبا
للمعمر (وضمن الأول) قيمته
من من في التذيق وكذا
في الجرحين أن لم يتمكن الأول

حتى لو فرض جهل العدد وتفاوت القيمة مع انتهت (قوله ولو جرح صيداً معاً الخ) أصل صورة للقام التي
اشتمل عليها كلامه ثلاثة المعية المحققة والترتيب مع علم السابق والترتيب مع جهله وفي المعية صوراً أربعة
ذكر في المتن ثنتين وذكر في الشرح ثنتين بقوله فإن احتمل كون الإبطال الخ وفي صورة الترتيب مع علم السابق
أربعة أيضاً لأن إبطال المنفعة إما بتذيق أو بأزمان وعلى كل ما من الأول أو من الثاني وكلها قد اندرجت
في قول المتن أو أحدهما فله ثم فصل في واحدة منها بتفصيل حاصله يرجع لثلاث صور بقوله ثم بعد إبطال
الأول بأزمان الخ واشتمل هذا القول على قيدين قوله بعد إبطال الأول وقوله بأزمان وقد ذكر الشارح
مفهومهما ما قبلهما بقوله فإن أبطلها الثاني فلا شيء على الأول الخ وهذا مفهوم أولهما ونحو صور تان وبقوله
أو أبطلها الأول بتذيق الخ وهذا مفهوم ثانيهما ثم ذكر المتن صورة الترتيب مع جهل السابق بقوله ولو ذقنا
أحدهما فيه وأزمن الآخر الخ (قوله وأبطل المنعته) أي ولو احتمل أن يأتي في الشارح (قوله ولا شيء على
الآخر) قال في المطلب إن قلنا إن الملك يترتب على سببه وهو الأصح فلا شك أن قلنا يقارنه وهو ما اختاره
الامام والغزالي فينبغي أن يجب على الآخر إرش لانه قد بان أن الجرح في مملوك فيجب على من لم يملك اه
سم (قوله حلال) لعله بشرط أن لا يدرك وفيه حياة مستقرة والاتوقف الحل على المذبح اه سم (قوله في
المذبح) أي بان قطع الحلقة والمريء اه حل (قوله أو علم تأثير أحدهما) أي في إبطال المنفعة وشك في الآخر
أي هل له دخل في إبطال المنفعة أو لا وصورة المسئلة أنهم جرحه معاً وقوله سلم النصف أي نصف الصيد
وقوله والاقسم بينهما أي قسم الصيديينهما وقوله إن يستعمل كل من الآخر الخ أي بان ينهبه منه أو يشتره
منه تأمل لكن المنقول عن تقرير كثير من المشايخ أن المراد أن الذي يقسم هو النصف الموقوف كالموت المتبادر
من عبارة الشارح تأمل (قوله تغليباً للمعمر) أقول وجه كون الثاني محرماً أنه جرح لقدور عليه مملوك للغير
تأمل ولانه بعد الأزمان لا يحل الإبطال بتذيق في المذبح كما سيأتي اه سم (قوله قيمته من من في التذيق)
أي تمكن الأول من ذبحه أولاً وإما في الجرحين ففيه التفصيل الذي ذكره فلهذا أعاد الكاف بقوله وكذا في
الجرحين اه شيخنا (قوله إن لم يتمكن الأول من ذبحه) تقييد لقول المتن ويضمن للأول قيمته من من أي
فكلام المتن محمول على هذا الحالة وبعد هذا الحل هو ضعيف كما ذكره بقوله لكن استدرك صاحب التقرير
الخ وقوله لحصول الزهوق بفعلهما أي مع اختصاص الثاني بتفويت الحل وقيمه ثمانية فيختص بها الثاني
فصم قوله فيوزع الدرهم القاتل بينهما عليهما لأن الذي فاته ثمانية هو الدرهم التاسع فهو الذي يشتر كان فيه
وقوله وصححه الشيخان معتمد وقوله فله بقدر ما قوته الثاني وهو نصف قيمته من من لأن الأول في المثال المذكور
لما جرح هو يساوي عشرة فصار يساوي تسعة فقد اختص الأول بتفويت العشر وأما التسعة الباقية فقد
فانت بفعليهما معاً فتقسم عليهما نصفين فعلي الأول أربعة ونصف تنضم إلى العشر الذي اختص به فعليه خمسة
اعشار ونصف عشر وعلى الثاني أربعة اعشار ونصف عشر وقوله لأن تقرير الأول وهو عدم ذبحه مع
التمكن صير فعله إفساداً وهو الأزمان الحاصل منه أولاً أي وإذا صار إفساداً فيستوجب أثره وحكمه بحيث
ينسب الزهوق وتفويت التسعة إلى الفعلين مع اختلاف ما تقدم في عدم التمكن فلم يستوجب أثر فعله لعدم
تقريره فنسب الزهوق لفعل الثاني فقط تأمل اه (قوله كما اقتضاء كلامهم) هذا وما بعد مراجع لما بعد كذا كما يعلم
بمراجعة الروض وغيره اه سم (قوله ومذبحاً ثمانية الخ) يحتمل أن المراد المذبح بالجرح الأول فانه ذبح شرعاً
أي تذكية شرعاً لانه لو لم يوجد الجرح الأول ومات منه كان حلالاً إذا فرض عدم التمكن من ذبحه وقد قرر
أن جرح الصيد مع موته عند عدم التمكن من ذبحه تذكية ويحتمل أن المراد المذبح فرضاً كما قاله في العباب
فيستقر إلى قيمته لو ذبح فإن كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية ونصف اه وما ذكرته من الاحتمالين وافق عليه

من ذبحه كما اقتضاء كلامهم لكن استدرك صاحب التقرير فقال إن كانت قيمته سلباً عشرة ومن ثمانية ونصف
ثمانية لزم ثمانية ونصف

العللاوي رحمه الله تعالى وقوله لزمه ثمانية ونصف أي لان الأول لو سلم من الثاني استفاد هذه الثمانية يجعل الصيد
بفعله كما بيناه فاقوت لثمانية ليس الا الثاني وأما التاسع فقات بكل من الفعلين فيوزع عليهما فلذا لزم الثاني
ثمانية ونصف اه سم (قوله لحصول الزهوق بفعليهما) يريد عليه انه حيث كان كذلك كان مقتضاه أن يضمن
الثاني مثل ما يضمنه في المسئلة الاول وهي قوله وان تمكن الاول الخ ويمكن أن يجاب كما يؤخذ من الاسعاد لابن
أبي شريف على الارشاد بان الاول لما كان غير مقصر كان فعله غير افساد فاقطع أثره ولم يستصحب حكمه
وحيتسب الذي قوته الثاني وانفرد به جهة الحل والذي يترتب على قوائمه ثمانية فيضمنها تمامها والذي اشتركا
فيه هو مطلق الزهوق الذي يجمع الحل والحرم والمترتب على هذا انما هو درهم فيقسم بينهما فقول الشارح
لحصول الزهوق أي من حيث هو بخلافه من حيث كونه بجامعا للحل فلم يحصل بفعليهما وانما انفرد به الثاني لان
تفويت الحل به من جهته مع كون فعل الاول قد انقطع أثره لعذره فصح تفريع قوله فيوزع الدرهم القات
بهما عليهما وقوله فله بقدر ما قوته الثاني أي من مجموع القيمتين وقوله صير فعله افسادا أي للقيمة التي هي
عشرة فكانه استقل بتفويتها كانه استقل بتفويت التسعة فقوله في المثال الخ تفريع يحتاج
الى ضمنية تقديرها وقد قوت العشرة كما قوت الثاني التسعة وقوله تجمع قيمته الخ أي لا تعرف ما يخص كلا
منهما من الغرم وقوله قيمته سليما أي التي قوتها الاول وقوله وفيه من مائة أي التي قوتها الثاني وقوله فيقسم
عليهما ما قوتاه وهو عشرة كان عليه ان يقول وتسعة أي ينسب كل من القيمتين منفردا لمجموعهما ليعرف
بتلك النسبة ما يخص كل واحد من الغرم الا ان يقال مراده ما قوتاه في نفس الامر ولم يفت فيه الا العشرة وان كان
في ضمنها التسع قواما اعتبره أولا قيمتين حصل من مجموعهما تسعة عشر فنظروا فيه للظاهر وقوله عشرة أجزاء
أي التي أخرجتها هذه النسبة وقوله من عشرة أي من كل واحد عشرة وقوله وحصة الثاني الخ أي التي
بقيت من التسعة عشر اذ يلزم من كون الاول خمسة عشر ان يخص الثاني تسعة اذ الفرض ان الضمان منحصر
فيهما تأمل ومعنى فصلة العشرة على التسعة عشر تحليل كل واحد من العشرة الى أجزاء متساوية بقدر التسعة
عشر فينتسب ذلك كون العشرة مائة وتسعين جزءا هذا هو المراد بالقسمة اه شيخنا (قوله فيقسم عليهما
ما قوتاه وهو عشرة) هذا فيه تسميح اذ الذي اشتركا في تفويته انما هو تسعة أجزاء من كل واحد من العشرة وذلك
ان الاول لما جرحه وهو يساوي عشرة قصار يساوي تسعة فقد انتقص من كل واحد عشرة قبل جرح الثاني
فاستقل بتفويت عشرة أجزاء من العشر وشارك الثاني في تفويت الأجزاء التسعة فلذلك يضمن عشرة أجزاء
من العشر فوحد ولا يشارك فيها الثاني وهذا وجه كونه يضمن عشرة أجزاء من التسعة عشر والثاني يضمن تسعة
تأمل (قوله وهو عشرة) أي بعد بسطها من جنس المقسوم عليه بان يجعل كل واحد تسعة عشر جزءا تأمل (قوله
فصلة الاول لو كان ضامنا عشرة أجزاء الخ) ايضاح ذلك أن تقول لو فرض أن قيمته وقت ربحي الاول عشرة دنانير
وعند ربحي الثاني تسعة دنانير فيقسم ما قوتاه وهو العشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فن تسعة دنانير
ونصف دينار على تسعة عشر يخرج نصف دينار على الاول عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا وذلك خمسة دنانير
وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءا وذلك أربعة دنانير ونصف دينار ويقتل من العشرة المقسومة
نصف دينار فيقسم على تسعة عشر فيخص الاول عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار ويخص
الثاني تسعة أجزاء منه فتكون جملة ما على الاول خمسة دنانير وعشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار وما
على الثاني أربعة دنانير ونصف دينار وتسعة أجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار اه من سم هنا وعلى
ج وأسهل من هذا أن يسط كل واحد من العشرة التي هي ما قوتاه بفعليهما تسعة عشر جزءا فتبلغ مائة وتسعين
على الاول منها مائة وخمسة وخمسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد وعلى الثاني تسعون باربعة صحجة
وأربعة عشر جزءا من الواحد فانتسب الاول زاد على الثاني بعشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد

لحصول الزهوق بفعليهما
فيوزع الدرهم القات
بهما عليهما وصحبه الشيخان
وان تمكن الاول من ذبحه ولم
يذبحه فله بقدر ما قوته الثاني
لاجتماع قيمته من مائة
تفرط الاول صير فعله افسادا
في المثال السابق تجمع قيمته
سليما وقيمته زمانا فتبلغ تسعة
عشر فيقسم عليهما ما قوتاه
وهو عشرة فصلة الاول لو كان
ضامنا عشرة أجزاء من تسعة
عشر جزءا من عشرة

باعتبار جرحه اذا كانت قيمته عشرة وانه المختص بضم ان الاجزاء العشرة لانه لما جرحه وهو يساوي عشرة فصار
يساوي تسعة قد انتقص كل واحد من العشرة عشرة فاختص بضم ان العشرة أجزاء لاختصاصه بتفويتها فلم
نقل انه فوت واحدا كاملا لان الزهوف حصل بغيره ولم يجعل عليهما سواء اعتبارا بالقيمة حال جرح كل منهما
اه وبعبارة قل على المحلى والحاصل انك تضرب العشرة في التسعة عشر مبلغ قيمته سليما وقيمته مزنا
يلغ ذلك مائة وتسعين وتقسيم الحاصل من المضروب هو مائة وتسعون على تسعة عشر فيحصل بالقسمة لكل
واحد منها عشرة صحيحة فليخص الاول وهو مائة الحاصلة من ضرب عشرة في عشرة يقسم على تسعة عشر
يخرج خمسة كوامل وخمسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد الكامل يلزمه لو كان ضامنا وما يخص الثاني
وهو تسعون الحاصلة من ضرب تسعة في عشرة يقسم على تسعة عشر يخرج أربعة كوامل وأربعة عشر جزءا
من الواحد الكامل فهي اللازمة انتهت (قوله عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا) بيان ذلك ان الاول لما جرحه
وهو يساوي عشرة فصار يساوي تسعة قد انتقص كل واحد من العشرة عشرة وقوله من عشرة أى من كل
واحد من العشرة فيخصه ما تنجزه فتأمل (قوله وحصة الثاني تسعة أجزاء الخ) أى وبمجموع ذلك أربعة عشر صحاح
وأربعة عشر جزءا من تسعة عشر جزءا من الواحد اه عنانى (قوله لاحتمال تقدم الا زمان) يؤخذ من ذلك
انه لو تقدم التذيف لم يتوقف الحل بعده على الفعل في المذبح ولم يضر فيه الا زمان ولعله اذا لم يدركه وفيه حياة
مستقرة والا فلا بد من ذبحه فليتنامل اه سم (قوله فلا يحل بعده الخ) عبارة لزر كشي فانه يحتمل سبق
التذيف فيحل وتأخره فلا يحل الا بقطع المقوم ولم يوجد انتهت اه سم
(كتاب الاضحية)

ذكرها عقب الصيد لا اشتراكا معه في توقف الحل على الذبح في الجملة وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى وأول
طلبها كان في السنة الثانية من الهجرة كالعبد بن رزكاه المال والفطر اه قل على المحلى (قوله ويقال
ضحية بفتح الضاد الخ) جمع الاول أضاحى يتخفيف الباء وتشديد ها والثاني ضحايا والثالث أضحى بالتنوين
كارطاق وارطى والى هذا الجمع الانخير ينسب العبد حيث يقال عيدا لأضحى اه شوبرى وفى قل على المحلى
ولغتها ثمانية لانه يقال فيها أضحية بضم الهمزة وكسر هاء مع تشديد الباء وتخفيفها وجمعها أضاحى ويقال
أضحية بفتح الهمزة وكسر هاء وجمعها أضحى كارطاق وارطى ويقال ضحية بغير همزة كما سبذ كره بفتح الضاد
وكسر هاء مع تشديد الباء فيهما وجمعها ضحايا اه (قوله وهى ما يذبح من النعم الخ) خرج بالنعم غيرها فلا
يجزئ ولو تولد بين جنسين من النعم أجزأ لكن يعتبر بالا على سنا فى المتولدين الضان والمعر بأوغه مستبين
اه حل (قوله من يوم عيد النحر) يصدق بما ذبح قبل مضى ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس وليس
مرادا كما يدل عليه ما يأتى فهو مخصوص بما يأتى (قوله وهو الضحى) أى الذى هو جمع لضحوة فى الصباح
الضحايا بالفتح والمدا ابتداء النهار وهو مذكر كانه اسم للوقت والضحوة مثله والجمع ضحى مثل قرية وقرى اه
وفى المختار ضحوة النهار بعد طلوع الشمس ثم بعده الضحى حين تشرق الشمس مقصورة توشوتد كرفن أنت
ذهب الى انهم اجمع ضحوة ومن ذكرك ذهب الى انه اسم على فعل كصرد وغرو طرف متمكن مثل معجر
تقول لقيته ضحى اذا أردت به ضحى يومك لم تنونه ثم بعده الضحى مفتوح ممدود مذكرو هو عند ارتفاع النهار
الا على تقول منه أقام بالنهار حتى أضحى كما تقول من الصباح أصبح ومنه قول عمر رضى الله عنه يا عباد الله
اضحوا بصلاة الضحى بفتح الضاد لا تهالوها الى ارتفاع الضحى وضاحية كل شئ حاجته البارزة يقال هم يقولون
الضواحي ومكان ضاح أى بارز وضحى الشمس بالكسر ضحيا بالفتح والمدبر زلها وضحى يضحى كسعى يسعى
ضحا أيضا بالفتح والمدملة اه فتخلص من عبارته ان هذا الوقت من أول النهار الى الزوال ثلاثة أقسام
الضحوة كالقرية وهى من بعد طلوع الشمس ثم بعده الضحى حين يشتد ارتفاعها ثم الضحاه حين يتراد

وحصة الثاني تسعة أجزاء
من ذلك فهي اللازمة (ولو
ذفأ أحدهما فيه) أى فى
غير المذبح (وأزمن الآخر
وجهل السابق) منهما (حرم)
الصيد لاحتمال تقدم
الازمان فلا يحل بعده الا
بالتذيف فى المذبح ولم يوجد
وقولى فيه من زيادنى
(كتاب الاضحية)

بضم الهمزة وكسر هاء مع
تخفيف الباء وتشديد ها
ويقال ضحية بفتح الضاد
وكسر هاء وأضحية بفتح الهمزة
وكسر هاء وهى ما يذبح من
النعم تقر بالى الله تعالى
من يوم عيد النحر الى آخر أيام
التشريق كما سيأتى وهى
ما تؤخذ من الضحوة سميت
بأول زمان فعلها وهو الضحى
والاصل فيها قبل الاجماع
قوله تعالى فصل لربنا ونحمر
أى صل صلاة العبد ونحمر
النسك ونحمر مسلم عن أنس
رضى الله تعالى عنه قال ضحى
النبي صلى الله عليه وسلم
بكشبن أم الحين

ارتقاءها كنه ربيع النهار الثاني اه (قوله أقرنين) الاقرن ذو القرن اه سم (قوله وقيل غير ذلك) في الصباح وملح الرجل وغيره ملحان باب تعب اشتدت رفته وهو الذي يضرب الى البياض فهو أملح والاشي ملحاء مثل أحر وجراء وكبش أملح اذا كان اسود بعلو شعره بياض وقيل نقى البياض وقيل ليس بخالص البياض بل فيه غير موفيه ملحقوزان غرفة وملح النبي بالضم ملاحه بهج وحسن منظره فهو ملح والاشي ملحة والجمع ملاح اه (قوله التضحية سنة) أي لمسلم قادر حر كله أو بعضه والمراد بالقادر من ملك زائد عما يحتاجه يوم العيد وليتموا أيام التشريق ما يحصل به الاضحية خلافاً لما نازع فيه وقال فاضل عن يومه وليلته ولا بد أن يكون رشيداً أيضاً اه مر اه عناني (قوله ان تعدد أهل البيت) أي بان كانت نفقتهم لازمة لشخص واحد ولو تعددت البيوت فاذا فعلها واحد منهم ولو غير من تلزمه النفقة سقط الطلب عن الباقي وان كان الثواب خاصاً بالمضحي اه ع ش على مر فعني كونها سنة كفاية مع كونها تنس لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب بان لا يفعل كصلاة الجنازة تعم ذكر المصنف في شرح مسلم انه لو أشرك غيره في ثوابها جاز وانه مذهبنا ويكره تركه لمن تسن له الخلفاء في وجوبها ومن ثم كانت أفضل من صدقة التطوع اه شرح مر وينبغي ان محمل ذلك حيث تساوى قادر أو فقير أو البقرة تطوعاً أفضل من الشاة أضحية ويحتمل بقاؤه على ظاهره لان الله تعالى قد يجعل الثواب الكثير في الشيء القليل خصوصاً وقد جعل سبب الافضية انه قبل بوجوبها اه ع ش عليه (قوله أيضاً ان تعدد أهل البيت) أي لحصول الشعار والسنة للكل بمعنى انه يسقط الطلب عنهم لأنه يحصل لهم الثواب المستلزم لكونهم اقداء عن النفس وانما هو للمضحي خاصة قال بعض أئمتنا المتأخرين وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم هذا عن محمد وأمة محمد جميعاً خصوصية له لانه الشارع ثم قبل المراد بأهل البيت من تلزم موتهم كالزوجه وقيل من ينطق عليهم ولو تبرعاً وقيل هم الأقارب المجتمعون بيت واحد عرفاً وان استقل كل منهم بنفقة والذي دل عليه كلام أصحابنا في محبت الوصايا هو الاول فهو الرابع اه من شرح المشكاة لحج اه شورى (قوله بخونذر) أي التزام به عبر في العباب قاله في الايعاب وعبد الله عن تعبير غيره بالنذر ليشمل نحو هذه أضحية وجعلتها أضحية اذ هو التزام بوجوبها وليس بنذر وانما الحق به بالتعريف والوقف اه شورى (قوله كجملت هذه أضحية) وحيث ذفنا يقع في السنة العوام كثيراً من شرائهم ما يردون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون له تلك أضحية جمع جهلهم بما يترتب على ذلك من الاحكام تصير به أضحية واجبة يمتنع عليه أكلها ولا يقبل قوله أردت اني أطوع بها خلافاً لبعض المتأخرين اه شرح مر * (فرع) * لو قال ان ملكك هذه الشاة لله على ان أضحي بها لم تلزمه وان ملكها ان العين لا تثبت في النعمة بخلاف ان ملكك شاة لله على ان أضحي بها فتلزمه اذ ملكك شاة لان غير العين يثبت في النعمة كذا صرحوا به فانظر الروض وغيره اه سم على المنهج وينبغي ان يأتي مثل هذا التفصيل فيما لو قال ان ملكك هذا العبد لله على أن اعقه الخ وقضية ما في الروض انه لا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بنية فلا بد من لفظ يدل على الالتزام بعد الشراء اه ع ش عليه (قوله وكرما ربها الخ) قضيتها ان من لم يرد لها لا يكرمه ازالة ذلك وان كان من أهل بيت يضحي أحدهم عن البقية وهو كذلك كما اقتضاه كلامهم واعتمدوا الاسنوي وكذا الاذري حيث قال وغير المضحي من العيال لا أحسب أحداً يكرمه ازالة ذلك لانه ليس بمضمع حقيقة وان أشركه المضحي في الثواب وله تردد في مضحي عنه وليس من مال نفسه وفي أجني أذن لغيره ان يضحي عنه والاوجاهة لا يكرمه الاول لعدم ارادته بخلاف الثاني فان المضحي وكيله كذا في الايعاب (أقول) لا بعد في الكراهة في الاول لان ارادة وليه كرادته وتطرأ المعنى اه شورى ومن اراد ان يهدي شيئاً من النعم الى البيت سن له ما سن لم يدا التضحية اه سم (قوله غير محرم) قال الزركشي ولو اراد الاحرام في عشرين المجتمعين بربدا الأضحية فهل يكرمه ذلك فيه نظر ويحتمل انه لا يكرمه لانه اذا اجتمع

أقرنين ذبحهما يدموحي
وكبر و وضع رجله على
صفاحهما والاملح قبل
الايض الخالص وقيل الذي
بياضه أكثر من سواده وقيل
غير ذلك (التضحية سنة)
وكدة في حقنا على الكفاية
ان تعدد أهل البيت والا
فسنة عين خير صحيح في
الموطا وفي سنن الترمذي
واجبة في حق النبي صلى الله
عليه وسلم (وتجب بخونذر)
كجملت هذه الشاة أضحية
كسائر القرب (وكرما ربها)
غير محرم

(أزاله نحو شعر) كظفر وجلدة لا تضر أزالها ٢٥٢ ولا حاجة فيها (في عشر) ذي (الحجة) أيام (تشرى حتى يضحى) لأنها في خبر

مسلم والمعنى فيه شمول العتق من النار جميع ذلك وذكر الكراهة والتشريع من زيادة في تعبيره بنحو شعر أعم مما عبر به (وسن أن يذبح) الأضحية (رجل بنفسه) أن أحسن الذبح (وان يشهد) ها (من وكل) به لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بنفسه رواه الشيخان وقال لفاطمة قومي إلى أضحيته فاشهد بها فانه باول فطرة من دمه ما يغفر لك ما سلف من ذنوبك رواه الحاكم وصححه اسنادا مخرج بزاد في رجل الانبي والخلفي فالأفضل لهما التوكيل (وشرطها) أي التضحية (نعم) ابل وبقر وغنم انما كانت أو خنثى أو ذكور أو لو خصيانا لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكا ليسذكر واسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولان التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنسب كالأضحية (وشرطها) بلوغ ضأن سنة أو اجذاع (بلوغ) بقر ومعرضتين وابل نجسا) لغيره وغيره ضحوا بالجدع من الضأن فانه جائز وخبر مسلم لا يذبحوا الامسة الا ان تعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن قال العلماء المسنة هي التنية من الابل والبقر والغنم فافوتها

وقضيتها ان جذعة الضأن لا تجزئ الا اذا عجز عن المسنة والجهر وعلى خلافه رجلا الخبر على التنب وتقديره يسن لكم أن لا يذبحوا الامسة فان عجزتم فخذعة ضأن وقولي أو اجذاع من زبادي

قربان احداها متعلقة بالبدن رجحتوا لهذا الوأراد الأضحية ودخل يوم الجمعة وقد طال شعر موطئه استحب ازالته اه وقال غيره يستحب ترك الازالة قال الطبراني وهو الاقدم مشى عليه مر ورأيت بخط شيخنا البرلسي الجرم يانه لا يطلب منه ترك الازالة اذا اراد الاحرام بالعسرة وقال رحمه الله هل يطلب من كل من أهل البيت ترك الشعر والظفر أم يختص ذلك بصاحب البيت ينبغي الاول اه ع ش (قوله ازاله شعر) وقال الامام أحمد تحرم الازالة المذكورة وقوله نحو شعر أي ولو من عانة وابط اه قل على المحلى واما كراهة تحليل المعية كالحرم فبها نظر اه سم (قوله وجلدة لا تضر الخ) استثنى من ذلك ما كانت ازالته واجبة كغتان البالغ وقطع يد السارق أو مستحبة كغتان الصبي اه مل (قوله في عشر ذي الحجة) أي ولو في يوم الجمعة فلا يطلب منه ازاله ذلك كما صرح به ج في باب الجمعة ومثل هذا في كلام غيره اه ع ش على مر (قوله حتى يضحى) ولو قصد التضحية بعدد زالت الكراهة باولها كما حرم به بعضهم وهو المعتمد اه شرح مر (قوله والمعنى فيه الخ) وقيل لا يشبه بالحرمين ورد بان قضيته ترك التطيب ونحوه نعم قضية الاولى ان من حرم على عتق رقبة ليس له ذلك قال الزركشي الا ان يفرق بان الأضحية فداء للبدن لقوله تعالى وقد ينما يذبح عظيم أقول يعارض الفرق حديث عتق الاجزاء من النار حتى الفرج بالفرج اه سم (قوله وسن ان يذبح رجل بنفسه) افهم كلامه جواز الاستئابة والاولة كون النائب فيها مسلما وبكره استئابة كافر وصبي لاحاطة اه شرح مر (قوله بنفسه) أي ولو مراهما وسفها اه قل على المحلى أي وذلك لانها قريبة فالأبواب مباينة أولى وبعبارة الزركشي لانه صلى الله عليه وسلم ذبح الكبشين بيده ولانها قريبة فقيامه بها أولى انتهت اه سم (قوله ان أحسن الذبح) ظاهره وان كره الذبح كأن كان أعنى الا ان يقال أحسنه على الوجه الاكمل اه ع ش على مر قال القفال الشافعي وينبغي ان يستحضر عظيم نعم الله وما حمله من الانعام ويجدد الشكر على ذلك اه شويري (قوله لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بنفسه) فقد ضحى بمائة بدنة تعريسه منها ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا رضي الله عنه ففكر تمام المائة وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته صلى الله عليه وسلم اه قل على المحلى (قوله وشرطها نعم) وقد أرخص صلى الله عليه وسلم لثلاثة بالتضحية بالعناق وقد نظم اسماءهم البرماوى فقال

لقد خص خير الخلق حقا جماعة * يذبح عناق في الضحية تقبل

أوبردة منهم وزيد بن خالد * كذا عقبه نجل لعامر تكمل اه شويري

(قوله ولو خصيانا) قال المحلى هنا والخصى ما قطع خصياه أي بجلدات البيضتين ويجز ما قطع منه ز يادة لجه طيبا وكثرة اه وفي شرح الروض وغيره وبه أي زيادة اللحم طيبا وكثرة نجبر ما فات من البيضتين اه فعلم انه لا يضر فقد كل من الجلدتين والبيضتين اه سم (قوله واجذاعه) أي سقوط سنه قبل تمام السنة لان ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام وبلوغه السنة بمنزلة بلوغه بالسن اه من شرح مر والمراد اجذاعه في سنه المعتاد اه حل وهو ستة أشهر اه شيخنا ح ف وبعبارة الايضاح والجدع من الضأن ماله سنة قال السيد في حاشيته عليه ظاهره انه لا يجزئ ما لم يستكمل وان أجذع أي سقطت أسنانه قبل تمام السنة على خلاف الغالب لكن نقل الشيخان في الأضحية عن العبادي وأقرانه من حصل الاجذاع قبل هذا السن اجزا كاحتلام الغلام قبل خمسة عشر ونقله في شرح المذهب عن العبادي وغيره انتهت اه شويري (قوله هي التنية من الابل الخ) المراد بها في الابل ماله خمس وطعن في السادسة وفي البقر والغنم ماله سنتان وشرع في الثالثة اه شيخنا وقوله فافوتها أي فوق التنية أي ان المسنة أول أسنانها من التنية ولا آخر أسنانها وفي المصباح التني الجمل يدخل في السنة السادسة والناقاة تنية والثني أيضا الذي يلقى تنيته يكون من ذوات الظلف والخافر في السنة الثالثة ومن ذوات الخف في السنة السادسة وهو بعد الجذع والجمع ثناء بالكسر والمد وثبان

مثل

مثل رغبته و رغبته و انى اذا القى ثبته فهو ثنى فاعلى اه (قوله و شرطها فقد عيب) أى
 حيث لم يلزمها فاقصة و تعتبر ملامتها وقت الذبح حيث لم يتقدمها الحجاب و الا فوقت خروجها عن ملكه أما لو
 التزمها فاقصة كان نذرا الاضحية بمعية أو صغيرة أو قال جعلتها أضحية فإنه يلزمه ذبحها ولا تجزئ أضحية وان
 اختص ذبحها بوقت الاضحية و جرت مجراها فى الصرف و علم مما تقر رانه لو نذر الاضحية بهذا وهو سليم ثم
 حدث به عيب ضحى به و ثبت له احكام الاضحية اه شرح مر وقوله و ثبت له احكام الاضحية قضيت
 اجزاؤها فى الاضحية و عليه فيفرق بين نذرها سليمة ثم تعيب و بين نذر التضحية بالناقصة بانه لما التزمها سليمة
 خرجت عن ملكه بمجرد النذر فحكم بأنمها ضحية و هى سليمة بخلاف المعيبة فان النذر لم يتعاقبها الا ناقصة فلم
 تثبت لها صفة الكمال بحال اه ع ش عليه (قوله ف تجزئ فاقدة قرن) وكذا فاقدة ذكر لانه لا يؤثر كل وهو
 ظاهر اه ع ش على مر (قوله و فاقدة بعض الاسنان) أى بخلاف فاقدة كل الاسنان اه مر وقال
 تجزئ مخلوقة بلا اسنان اه و لكن الفرق ان فقد جميعها بعد وجودها يؤثر فى اللحم بخلاف فقد الجبيع
 خلقة فليجوز اه سم (قوله و مخلوقة بلا آلية) اما مقطوعتها فلا تجزئ بخلاف ما لو قطع منها جزء يسير لاجل ان
 تكبر فانه لا يضرا اه شرح مر وفى ستم ما نصه قوله و مخلوقة بلا آلية هل يؤخذ من ذلك أنه لا يضر فوات جزء الآلية
 ولو كبر لانه لا يزيد على عدمها ابتداء أو لا يفرق ثم رأيت فى شرح المنهاج لشيخنا الجزم بأنه يضر فقد بعض
 نحو الالبسة و الذنب اه وقال مر لا يضر قطعة يسير من الآلية بقصد تسميتها فان ذلك يسمى اه (قوله
 لا مخلوقة بلا اذن) أى بان لم يخلق لها اذن أصلا اما صغيرة الاذن ف تجزئ لعدم نقصها فى نفسها كصغيرة الجنة
 اه ع ش على مر وقوله ولو بعضها و مثل الاذن اللسان بالاولى و هل مثل قطع بعض الاذن ما لو أصاب
 بعض الاذن آفة اذهبت شيئا منها كا كل نحو القراد لشيئ منها أو لا يفرق بالشقة التى تحصل بارادة الاحتراز
 عن مثل ذلك فيه نظر و الاقرب الثانى لان ما لا اختيار له فيه حيث لم ينقص اللحم مغتفر كفى العرج اليسير
 وكالمرض الذى لا يحصل به شدة هزال ونحوه اه ع ش على مر وقارقت المخلوقة بلا اذن المخلوقة بلا
 ضرع أو آلية أو ذنب بان الاذن عضو لازم للحيوان غالباً والذكر لا ضرع له والمعرز لا آلية اه زى ومثله
 شرح مر وقوله والمعرز لا آلية له مفهومه ان قطع الذنب من المعرز يضر وفى جج وألحق الذنب بالآلية
 واعتراضه صريح جمع بانه كالاذن بل فقد اندم من فقد الاذن وبقى ما لو خلقت المعرز بالذنب هل تجزئ
 أم لا فيه نظر ثم رأيت من الروض صرح بالاجزاء فى ذلك اه ع ش على مر (قوله فتزول) على
 وزن المبني للمجهول وان كان المراد به الفاعل أى يقوم بها الهـ زال اه شيخنا ثم رأيت فى الرشيدى
 على مر ما نصه قوله فتزول بفتح المثناة وكسر الزاى من باب فعل بفتح العين يفعل بكسرهما مبني الفاعل كما
 فى مقدمة الادب للزمخشري وهذا خلاف ما اشتهر من ان هزل لم يسمع الا مبني للمجهول فتنبه لذلك اه
 (قوله و هى ذاهبة المخ) ويقال له النقي بكسر النون وسكون القاف وتفسيره بقوله والمخ دهن العظام يشمل
 غير الرأس اه قل على المحلى وفى سم قوله والعجفاء تمة الحديث التى لا تنق أى لا تنق لها وهو غ
 العظام اه (قوله من شدة هزالها) وقد يكون ذهابه خلقة أو لهرم أو مرض اه شرح مر (قوله
 ولا ذات حرب) أى ولو غير بين لانه أطلق فيه وقيد ما بعده بالبين فاقضى اطلاقه انه لا فرق بين البين
 وغيره كما تقرر اه زى (قوله أو عور) أى فالعمى بالاولى ولا يضر ضعف بصر لا يؤثر فى الرعى ولو ليلاً وقال
 شيخنا لا يضر عدم الابصار ليلاً اه قل على المحلى وصنيع الشارح يقتضى ان العور يتقيد بالبين وانظر
 مائة فهو موصىع الجلال يقتضى انه لا يتقيد به وفى قل عليه قوله أو عور لم يقيد بالبين لانه فيه صفة كاشفة
 كفى الحديث اه (قوله أو عرج) أى بحيث تختلف سببه عن المشية فى الرعى اه شرح مر (قوله وان حصل
 عند اضجاعها الخ) ومن ذلك ما لو قطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لاستطيع الذهاب معه للمرى

(و) شرطها (فقد عيب) فى
 الاضحية (ينقص ما كولا) منها
 من لحم ونحوه وغيرهما
 ف تجزئ فاقدة قرن ومكسورة
 كسر لم ينقص المأكول
 ومشقوقة الاذن ونحوه
 وفاقدة بعض الاسنان ومخلوقة
 بلا آلية أو ضرع أو ذنب
 لا مخلوقة بلا اذن ولا مقطوعة
 ولو بعضها ولا تولد وهى التى
 تستدبر المرى ولا ترمى الا
 قلب لا فتزل ولا يعفأ وهى
 ذاهبة المخ من شدة هزالها
 ولا ذات حرب ولا ينقص
 أو عور أو عرج وان حصل
 عند اضجاعها للتضحية
 باضطرابها والاصل فى ذلك
 خبر لا تجزئ فى الاضاحى
 العوراء البين عورها
 والمريضة البين مرضها
 والعرجاء البين عرجها
 والعجفاء واه أو دود وغيره
 وصحة ابن حبان وغيره

فلو فعل بهما ذلك عند ارادة الذبح لتمكن الذابح من ذبحهما ثم جزاه ع ش على مر (قوله وفي المجموع عن
 الاصحاب الخ) عبارة شرح مر وقضية كلامه عدم اجزاء التضحية بالحامل لان الحمل يزلها وهو المعتمد فقد
 حكاه في المجموع في آخر ذكر كذا القوم عن الاصحاب وما وقع في الكفاية من ان المشهور اجزاؤها لان ما حصل من
 نقص اللحم يجبر بالجنين غير معول عليه فقد لا يكون فيه جبر أصلا كالعلقة أو يضاق زيادة اللحم لا يجبر عيبا
 كمر جاء أو جرباء سمينة وانما عدوا الحامل كاملة في الزكاة لان التضحية بها التسليم دون طيب اللحم وما جمع به
 بعضهم من حل الاجزاء على ما اذا لم يحصل بالحمل نقص فاحش ومقابلته على خلاف مردود بما تقر من ان الحمل
 نفسه عيب وان العيب لا يجبر وان قل نعم تبعه اجزاء قرية العهد بالولادة لزال المحذور بها انتهت (قوله
 أو تعين) ينحصل من كلامه انه في قوله جعلها أضحية لا بد من نية عند الذبح أو قبله عند تعيينها وإفرازها بقصد
 الأضحية ولا يغني عن النية والتعيين قوله جعلها أضحية وأقر ذلك الطبراني اه سم (قوله سواء أكان)
 أي الحيوان المضحى به ويؤول في قوله تطوعا أو واجبا وقوله أو بتعيينه الخ صورته ان ينذر التضحية بشئ
 معين بخلاف ما يأتي فان صورته ان ينوي التضحية بشاة مثلا بمهمة ثم يعينها بعد ذلك فالتعيين هنا في نفس
 النذر وفيما يأتي بعد النذر تأمل اه شيخنا تأملنا في رأينا الصواب العكس وهو ان قول الشارح أو بتعيينه
 صورته ان ينذر التضحية بالمبهم كشاة ثم يعينها وان قول المتن لا في معان ينذر صورته ان ينذر التضحية بشئ
 معين كهذه الشاة اه (قوله لا في معان لها ينذر) اعلم ان الشيخين رحمه الله تعالى ذكر أن التعيين السابق
 لا يغني عن النية ولم يفصل بين المعين ينذر وغيره موقعا لهما في موضع آخر ان الاجنبى اذا ذبح المعينة بغير اذن
 فادرك صاحبها اللحم وفرقه يقع الموقع لانها مستقيمة الصرف لهذه الجهة قال الرافعي وهذا يؤيد القول بأن
 التعيين السابق يغني عن النية اه وشيخ الاسلام رحمه الله غرضه محاولة الجمع بان يجعل صورة النذر لا تحتاج
 الى نية فيحمل عليها مسئلة ذبح الاجنبى كما يصرح بذلك بعده هذا ويحمل القول بأن التعيين لا يغني عن النية
 على غير صورة النذر وانت خبير بان من قال ان التعيين لا يغني نظر الى ان السنة هي قصد الذبح مقرر باو ذلك
 غير حاصل بالتعيين ولو سبقه نذر ومن اكتفى به نظرا الى تعيين صرفها لهذه الجهة بالتعيين ولو بغير النذر فما
 حاوله شيخنا لم يبين لي معناه وكلام الرافعي وغيره بأباه فلي تأمل نعم ظاهر المنهاج واقعه اه عمرة أقول
 هذا الجمع نقله في شرح البهجة عن غيره حيث قال وأجيب الخ وفي حج ولا يكفي على المعتمد من شبه تناقض
 وقع للشيخين يأتي الجواب عنه تعيينها بقوله جعلها أضحية أو عن نذر في ذمته عن النية عند الذبح لانها قريبة
 في نفسها فوجب النية فيها بخلاف المعينة بالنذر فلا تجب فيها نية اه وكان وجه عدم الكفاية كما أقره شيخنا
 الطبراني رحمه الله ان النية وما يقوم مقامها من التعيين والافراز بقصد الأضحية ينبغي ان يكون متأخرا عن
 اللفظ الذي حصل به الزوم فلي تأمل اه سم وعبارة شرح مر في تقرير الفرق بين صيغة الجعل وصيغة
 النذر نصها وفارقت المنذورة الا آتية بان صيغة الجعل لجرى ان الخلاف في أصل الزوم به أحاط من النذر
 فاحتاجت لتقويتها وهي النية عند الذبح نعم لو اقرنت بالجعل كفت عنها عند الذبح كما كفى باقرانها بافراز
 أو تعين ما يضحى به في مندوبة أو واجبة معينة عن نذر في ذمته قياسا على الاكتفاء بها عند الافراز في الزكاة
 وبعده وقبل الدفع انتهت (قوله فلا يشترط له نية) أي لان التعيين بالنذر أقوى من التعيين بالجعل اه
 حل (قوله وان وكل بذبح الخ) ينبغي ان يجوز ان يؤكل واحد في الذبح وآخر في النية اه سم ولهذا
 أشار الشارح بقوله وكل أي في الذبح أو غيره (قوله كفت نيته) أي المضحى عند اعطاء الوكيل أي المسلم
 على ما يحبه الزكوي أو عند ذبحه ولو كافرا كأياءا ويزعم ذبح الكافر وأخذ من حيث اكتفى بمقاومة النية
 للدون الثاني بانها قدمت عليه مع مقارنتها لها وهو الكافر فان اعطاه الكافر مقدمة للذبح وهي
 ضعيفة وقد قارنها كفر الاخذ الذي ليس من أهل النية فلم يند بتقدمها حيث وليس كفرانها بالعزل لانه

وفي المجموع عن الاصحاب منع
 التضحية بالحامل وصحح ابن
 الرفعة الاجزاء ولا يضر قطع
 قلعة يسيرة من عضو كبير
 لغنود قوله ما كولا أعم
 من قوله لما (و) شرطها
 (نية) لها (عند ذبح أو) قبله
 عند (تعيين) لما يضحى به
 كالنية في الزكاة سواء أكان
 تطوعا أم واجبا بخبر جعلته
 أضحية أو بتعيينه عن نذر
 في ذمته (لا في معان لها ينذر)
 فلا يشترط له نية (وان وكل
 بذبح كفت نيته) فلا حاجة
 لنية الوكيل بل لو لم يعلم انه
 مضح لم يضر (وله تقوى بضها
 لمسلم غير) وكيل أو غيره فلا
 يصح تقوى بضها لكافرا ولا
 غير غير يجنون أو نحوه
 وقول أو تعين مع قوله وله
 الى آخر من زيادتي وتعبيري
 بما ذكر بينهما أولى من
 تعبيرة بما ذكره (ويجزئ
 بغير أو بقرعة

لم يقارنه مانع قاله الشيخ ج ه شوبري (قوله عن سبعة) أي هنا وكذا في الكفارات والتمتع في الحج
وارتكاب محظورات فيه وصكذا كل أسباب مختلفة واجبة أو لاتم المتولدة بين غنم أو موز أو بقر
لا تجزئ عن أكثر من واحد وسباني ويعتبر في السبعة أن يكون كل منهم مستقلا سواء كان له أهل بيت
أو لا ويظهر وجوب التصديق على كل واحد منهم بجزء من حصته نيا وخرج بالسبعة ماله كانوا أكثر
كثمانية واشتركو في بدنة أو في بدتين فلا تقع عن واحد منهم ولو مع الجهل بعددهم أو بالحكم أو ضم لها
شاة كلوا واشترك اثنان في شاتين ولا تضر شركة غير مضمعة معه في الثواب في الشاة أو في البدنة ولو امتنع بعض
الشركاء في البدنة من الذبح فالوجه أن يقال إن كانت لا تحتاج إلى ذبة كمنذورة منه ذبحت فهرأ عليه والا
فغيره أن يذبحها إن خيف خروج وقت الاضحية نظر الوصول لحقه وإن كانت كونها أضحية على الممتع
لتقصير ويحتمل أنه يرجع إلحاقهم لينوي عن الممتع كما في الزكاة فراجع ذلك والشركاء قسمة اللحم لأنها
أفراد لا يبيع ما دام نيا والاف هو مقوم ولو كان عليه شاة واجبة فذبح بدنة وقع سبعة عن الواجب والباقي
تطوعا بخلاف ماله أخرج به عن شاة في الزكاة كما مر وتقدم الفرق فيها بكونه في الزكاة أصلا أو بدلا بخلافه
هنا اه قل على المحلى (قوله أيضا عن سبعة) سواء أراد بعضهم الاضحية والاخر اللحم أم لا ولهم
قسمة اللحم اذهى أفرادا وخرج بسبعة ولو ذبحها ثمانية طنوا عنهم سبعة فلا تجزئ عن واحد منهم اه شرح
مر (قوله وشاة عن واحد) أي فقط فلو اشترك اثنان في شاتين في تضحية أو هدي لم يجز وفرق بينه وبين جواز
اعتناق نصفي عبدين عن الكفارة بأن المأخذ مختلف إذا أخذ ثم تخليص رقبته من الرق وقد وجد ذلك وهنا
التضحية بشاة ولم توجد بفعل وأما خبر اللهم هذا عن محمد وأمة محمد فمحمول على أن المراد التبريك في الثواب
لا في الاضحية ولو ضحى ببدنة أو ببقرة بدل شاة منذورة في النعمة لزم أن تدعى السبع تطوع يصرفه مصرف
التطوع إن شاء اه شرح مر ومثل هذا ما لو اشترك أربعة عشر في بدتين لأن كل واحد يحصل له سبع
البدتين فلم يحصل له من كل الانصاف سبع وذلك لا يكتفي لأنه لا يكتفي الا بسبع كامل من بدنة واحدة وقا
وقياسه عدم الأجزاء إذا اشترك ثمانية في بدتين إن يخص كل من كل بدنة ثمن وهو لا يكتفي اه سم على
منهج اه ع ش عليه (قوله وأفضلها بسبع شياه) واقصاه صلى الله عليه وسلم على الكبشين في بعض
أحواله لأنهما الموجود اذ ذاك فلا يعارض ما مر والسبع من الضأن أفضل منهما من المعز قال العبادي ويظهر
وجوب التصديق بجزء من كل واحدة من السبعة والوجه خلافه إذا مضى واحد اه قل على المحلى (قوله
فشارك من بعير) واعلم أن الأصحاب إنما صرحوا بذلك إذا شارك بسبع مثلا وسكتوا عما لو شارك بأكثر منه كولو
شارك واحد خمسة في بعير وقضية إطلاق المصنف تفضيل الشاة أيضا به صرح صاحب الوافي تفصيلا اه
زركشي لكن قال بعضهم أنه مبني على أن السورة الكاملة أفضل من بعض سورة طويلة ولو أكثر والأصح
خلافه فيكون الأصح هنا أن المشاركة بأكثر من السبع أفضل من الشاة ومشي مر على خلافه اه سم
(قوله على الشرك) أي وإن زاد على السبع اه مر اه سم (قوله وأفضلها البيضاء الح) واختلاف في
سبب التفضيل في المذكورات فقيل هو تبعدي وجزم به في النهاية وقيل هو لحسن المنظر وطيب اللحم وعليه
كثيرون اه إيعاب اه شوبري (قوله ثم العفراء) وهي التي يبايضها غير صاف اه ع ش (قوله ثم
البلقاء ثم السوداء) وما جمع البياض والذ كورة والسمي أفضل مطلقا ثم ما جمع صفتين فإن تعارضتا
قدم السمي فالذ كورة فعلم أن الذكر أفضل من الأنثى والأنثى ولا يخفى أن الأنثى التي لم تلد أفضل من غيرها
والذكر الذي لم يترأف أفضل من غيره اه حل ومثله شرح مر وفي المختار البلشق سواد وبياض وكذا
البلقة بالضم اه والظاهر أن المراد بها ما هو أعم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وجره اه ع ش
على مر (قوله من طلوع شمس يوم نحر) * (فرع) * وقف الحاج العاشر غلطا في حساب

عن سبعة) كما تجزئ عنهم
في التحلل للأحصار لم ير مسلم
عن جابر بن عمر بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم بالخديعة
البدنة عن سبعة والبقرة عن
سبعة وظاهر أنهم لم يكونوا
من أهل بيت واحد
(و) تجزئ (شاة عن واحد)
لم ير الموطأ السابق ففيه ما يدل
على ذلك (وأفضلها) أي التضحية
(بسبع شياه فواحد من إبل
فبقر فضأن فغز فشركتين
بعير) فمن يقرأ اعتبارا بكثرته
أراقة الدم واطيية اللحم في
الشيء وبكثرة اللحم غالب في
البعير ثم البقر وباطيية
الضأن على المعز فيما بعدهما
وبالانفراد بدم في المعز على
الشرك وأفضلها البيضاء ثم
الصفراء ثم العفراء ثم الحمراء
ثم البلقاء ثم السوداء (ووقتها)
أي التضحية (من مضى قدر
ركعتين وخطبتين خفيفات
من طلوع شمس) يوم نحر

النحر وأيام التشريق على مقتضى وقوفهم أو على ما في نفس الأمر بخلافه أو حتى لو اختلفا مقتضى وقوفهم حتى يكون النحر ما بعد العاشر وأيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر المذكور أخذ من أن يوم عرفة يوم يعرف الناس اه وانظر هل يعتبر ذلك بالنسبة لغير الحاج أولاً أو يعتبر بمن لم يثبت عنده خلاف ذلك واتفق مطالعه فيه نظر فراجع مما ذكره وأرضحوه في الحج والنفس إلا أن قيل إلى أن ذلك لا يتعدى الحج * (فرع) * يمنع تقبل الأضحية فهل المراد أنه يجب ذبحها في المكان الذي يكون به وقت الوجوب أولاً يجب ذلك بل في أي مكان أراد ذبحها فيه امتنع قتلها عنه بخلاف الفطرة حيث يجب إخراجها في مكان الوجوب وهو المكان الذي غربت فيه الشمس قال مر بالثاني بحثاً وقرر بأنه بمجرد الغروب تثبت الفطرة في النحر بمجرد مضي الركعتين والخطين من يوم النحر لا تثبت الأضحية في الذمة ولا يتعلق بها حق الفقراء إلا بعد الذبح بالفعل لأنها غير واجبة ويجوز تركها فأورد عليه أنها قد تجب بالنذر فقال النذر لا يمنع نقله فراجع واجبر جميع ذلك اه سم (قوله إلى آخر أيام التشريق) ويكره الذبح ليلاً إلا للحاجة كاشتغاله نهاراً بما عنده من التضحية أو مصلحة كسير الفقراء ليلاً أو سهولة حضورهم اه من شرح مر وعش عليه * (قاعدة) * ذهب أبو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار إلى بقاء الوقت إلى سلق الحجة اه سم (قوله ومن نذر معينة الح) عبارة قل على الحلي ومن نذر أضحية وهو رشيد مطلقاً أو سفيه أو عبد في ذمته والتعيين فيها بعد الرشد والعقو والسفيه التعيين قبله قال بعضهم وعليه فلا بد من إذن الولي له فيه فراجع ذلك اه وعبارة أصله مع شرح مر ومن نذر واحد من النعم مما لو كلفه معينة وان امتنعت التضحية بها كالعبيبة والفصيل وغير الجزئية ليست أضحية وإنما ألحقت بالأضحية في تعين زمنها دون الصدقة المذكورة لقوة شبهها بالأضحية لا سيما وأرافة الدم في زمنها أكمل فلا يرد أنها مشبهة بالأضحية وليست بأضحية فقال الله وكذا على وأن لم يقل الله كما يعلم من كلامه في باب النذر أن أضحية هذه أو هي أو هذه أضحية أو هدي أو جعلتها أضحية زال جواب من أو خبرها ملكه عنها بمجرد تعيينها كونه نذراً التصديق بعين ماله ولزمه ذبحها في هذا الوقت أداء وهو أول ما يلزم من وقتها بعد نذره لانه التزمها أضحية فتعين وقتها لذبحها وتفارق النذور والكفارات حيث لم يجب الفور فيها أصالة بانها مرسلة في الذمة بخلاف ما هنا فإنه في عين وهي غير قابلة للتأخير كما لا تقبل التأجيل ولا يشك على ذلك ما لو قال على أن أضحية بشاة مثلاً حيث وجب فيها ما لا يمكن الفرقان التعيين هنا هو الغالب فألحقنا ما في الذمة به بخلافه في الأبواب المذكورة وخرج بقوله فقال ما لو نوى ذلك فإنه يكون لأغيا كما لو نوى النذر وأفهم كلامه عدم احتياجه إلى نية مع قوله المذكور ولا عبرة بنية مخالفه لصراحته وحيث قد يقع في السنة العوام كثيراً من شرائهم ما يربدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه أضحية مع جهلهم بما يترتب على ذلك من الأحكام تصير به أضحية واجبة يمنع عليه كلامها ولا يقبل قوله أردت أني أطوع بها خلاً قال بعضهم ولا ينافي ذلك قولهم يسن أن يقول بسم الله هذه عقيقة فلان مع تصريحهم بحمل الأكل منها لصراحته في الدعاء اذ ذكر ذلك بعد البسملة صريح في أنه لم يرد سوى التبرك وحيث قد وجد هنا قرينة لقطبة صارفة ولا كذلك هذه أضحية وأفهم قولنا أداء صيرورتها قضاء بعد ذلك الوقت وهو كذلك في ذبحها ويصرفها في مصارفها انتهت (قوله معينة) قال شيخنا يشترط كونها من النعم ولو بغير صفة الأجزاء ولا تقع أضحية بغير الصفة وان كانت بعد النذر كعكسه ويلزمه ذبحها لو تفرقها وعلم مما ذكر أنه لا يصح نذر التضحية بغير النعم كالغزال ومقتضاه عدم وجوب ذبحه وتفرقه فراجع * (تنبيه) * قد تعين التضحية بغير النذر كما تقدمت الإشارة إليه ومنه ما لو قال بعد شرائه شاة لا هذه أضحية أو جعلتها أضحية وان جهل وجوبها بذلك فتعين ذبحها وتفرقة جميعها نعم ينبغي عدم الوجوب إذا قال الوقت ذبحها اللهم هذه أضحية فأجملها خالصاً لك ونحو ذلك لترينة قارادة التبرك فراجع اه قل على الحلي (قوله ولو معينة) أي وإن لم تبلغ السن المعلوم ولا يجزئ غيرها

إلى آخر) أيام (تشريق) فلو ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية نظير الصحيحين أول ما تبداً به في يومها هذا فصلى ثم ترجع فتحر من فعل ذلك فقد أصاب ستناً ومن ذبح قبل ذلك فأنما هو لحكم قدمه لا هـ له ليس من النسك في شيء وخبر ابن حبان في كل أيام التشريق ذبح وذكر الخلف في الركعتين من زيادتي (والأفضل تأخيرها إلى مضي ذلك من ارتفاعها) أي الشمس يوم النحر (كريح) خروجاً من الخلاف (ومن نذر) أضحية (معينة) ولو معينة كلفه على أن أضحية بهذه الشاة وفي معناه جعلتها أضحية (أو) نذر أضحية

غيرها ولو سلمها اه ع ش على مر واشترط الشروط السابقة في غير المعينة بالنذر وقوله وفي معناه الخ
 اي وفي معناه ايضا قوله هذه الضحية فينبغي ان يحترز من هذه الانقاط ويقتطع لها لانه اذا قالها صارت واجبة
 وخرجت عن ملكه اه شيخنا (قوله ثم عين المنذور) اي بنحو عينت هذه الشاة لنذري ويلزمه تعيين
 سلمية ويزول ملكه عنها بمجرد التعيين لانه التزم الضحية في ذمته وهي موقوفة ومختلفة باختلاف اشخاصها فكان
 في التعيين غرض اي غرض وبهذا فارقنا ما لو قال عينت هذه الدراهم عما في ذمتي من زكاة او نذر حيث لم
 تتعين لاتقاء الغرض في تعيينها اه شرح مر (قوله لزمه ذبحه قضاء) اكنه ان كان تأخير الذبح عن
 الوقت باختياره يصير ضامنا لها اه شرح مر (قوله فان تلفت في الثانية بقي الاصل او في الاولى الخ) لم
 يتكلم على حكم التعيب واحسن ما رأيت في معنى العبارات عبارة الروض وشرحه ونصها النوع الثاني التعيب
 اي حكمه فان حدث في المعينة المنذورة ولو حكما من الهدى والاضحية عيب يمنع ابتداء الضحية ولم يكن بتقصير
 من الناذر وكان قبل التمكن من الذبح اجزائه ان ذبحها في وقتها فلا يلزمه شيء بسبب العيب كما لا يلزمه شيء لو
 تلفت فان ذبحها قبل الوقت تصدق بالعم ولا يأتى كل منه شيئا لانه فوتهما التزمه بتقصيره فتصدق بالقيمة اي قيمتها
 دراهم ايضا ولا يلزمه ان يشتري بم الضحية اخرى اذ مثلها اي المعينة لا يجزى الضحية وان تعيبت بعد التمكن من
 ذبحها لم تجز لتقصيره بتأخير ذبحها ولا يلزمه ضمانه ما لم تذبح وذبحها وجوب او يتصدق بلحمها كذلك لانه
 التزم ذلك الى هذه الجهة ولا يأتى كل منها شيئا بالامر ويذبح بدلها سلمية وجوب بالتقصيره ولا يستقرار وجوب
 السلمية عليه فان تلفها او عيبها هو اي الناذر ملكها الخ وجها عن كون الضحية بفعاله وذبح بدلها وجوب بالما
 مرا اما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب قبل الوقت او بعد مولو في حالة الذبح بطل التعيين لها وله بيعها وسائر
 التصرفات فيها لانه لم ياتزم التصديق بها ابتداء وانما عيبها لا ادعاء عليه وانما يتأدى به بشرط السلامة وعليه
 البدل بمعنى انه بقي عليه الاصل في ذمته فعليه اخراجه اه (قوله ويعود الدين) اي بوصفه حتى لو كان به رهن
 عادوان قلنا الفسخ يرفع العقد من حينه كما فصع عن ذلك في شرح الروض في باب الرهن واجاب عن اشكال
 في المقام فليراجع اه شوري وهذا مستدرك فهو تأكيد لما استفيد من التشبيه السابق اه ع ش
 بالمعنى (قوله او تلفت في الاولى الخ) عبارة اصله مع شرح مر فان تلفت او سرق او ضلت او طرأ فيها
 عيب يمنع اجزاءها قبله اي قبل وقت التضحية او فيعول يمكن من ذبحها ولم يقع منه في جميع الحالات فحريط
 فلا يلزمه بدلها الزوال ملكه عنها بالالتزام وبثانها في يده كالوديعة ولو ضلت بغير تقصير لم يكف تحصيلها نعم ان
 لم يحج في ذلك الى مؤنة لها وقع عسرها فالنتيجة الزامه بذلك ولو اشترى شاة وجعلها افضحية ثم وجد بها عيب قديم
 تعين الارش واستع ردها الزوال ملكه عنها كما مر وهو له مضحى انتهت وفي قول على المحلى ولو ضلت تعين
 غيرها ثم ان وجدها ولو قبل ذبح العين على المعتمد لم يلزمه ذبحها لان اعادة السلوك والتقييد بقوله قبله ليس
 قيدا اه بقي ما لو اشرفت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها فهل يجب وبصرف لهما مصرف الاضحية
 او لا فيه نظروا قديما فخذ مما يأتى من انه لو تعدى بذبح المعينة قبل وقتها وجب التصديق بلحمها انه يجب عليه
 ذبحها فيمادكر والتصدق بلحمها ولا يضمن بدلها لعدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبحها ولم يذبحها فينبغي
 ضمانه لها اه ع ش على مر (قوله او تلفت فيها به الخ) منه ما لو آخر ذبحها به بعد دخول وقتها حتى تلفت
 وان كان التأخير لاستغاله بصلاة العيد لان التأخير وان جاز مشروط بسلامة العاقبة اه ع ش على
 مر (قوله لزمه الاكثر من مثلها الخ) أي من قيمة مثلها اه حل وعبارة الروض وشرحه لزمه الاكثر من
 قيمتها يوم الاتلاف ومن قيمة يوم النحر انتهت وهذا ظاهر ومناسب لقوله يوم النحر وان كانت عبارة مر وج
 تقتضي انه يلزمه تحصيل نفس المثل لكن هذا لا يلتزم مع قوله يوم النحر اذ المثل لا يختلف مماثلته في يوم النحر
 وغيره ولو لفظ الثاني لزمه اكثر الامرين من قيمتها يوم تلفها وتحصيل مثلها يوم النحر فليس ما اذا تساوى أو زادت

(في ذمته) كالله على اضحية
 (ثم عين) المنذور (لزمه ذبح
 فيه) أي في الوقت المذكور
 وفاء بمقتضى ما التزمه ومعلوم
 انه لو خرج وقت المنذور لزمه
 ذبحه قضاء ونقله الروياني
 عن الاصحاب (فان تلفت)
 أي المعينة (في الثانية) ولو بلا
 تقصير (بقي الاصل) عليه لان
 ما التزمه ثبت في ذمته والمعين
 وان زال ملكه عنه فهو
 مضمون عليه الى حصول
 الوفاء كما لو اشترى من مدينة
 سلع بدينه ثم تلفت قبل
 تسليمها فانه يتفسخ البيع
 ويعود الدين كذلك يبطل
 التعيين هنا ويعود ما في الذمة
 كما كان (أو) تلفت (في الاولى)
 بقدر ذمته بقولي (بلا تقصير
 فلا شيء) عليه لان ملكه زال
 عنها بالنذر وصارت وديعة
 عنده واطلاق الاتلاف في
 صورتين أولى من تقييده
 بقبل الوقت (أو) تلفت فيها
 (به) أي بتقصيره هو أعم من
 قوله ألتلفها (لزمه الاكثر من
 مثلها) يوم النحر (وقيمتها)
 يوم التلف

القيمة يلزمه ان يشتري بقيمتها يوم نحو الاتلاف مثلها جنسا ونوعا وسنا وان يذبحه في الوقت له عليه وفيما اذا زاد المثل يحصل مثلها الحاصل ذيلك المترمين بكل من هذين انتهت واعلم انه جعل من جهة الاقسام المعينة ولا يصح فيها هذا اي قوله لزمه الاكثر من مثلها الخ بل اذا ذبحها قبل الوقت تصدق بلحمها ولم يأكل منه وعليه قيمتها تصدق بها ولا يشتري بدلها اخرى ذكره الشيخان ثم وجه لزوم الاكثر التعليل على النادر بخلاف الاجنبى لانه لم ياتزم بالنذر اه عميرة اه سم (قوله يشتري بها كرية الخ) ثم ان اشتري بعين القيمة او في الذمة لكن بنسبة الاضحية صار ارضية بنفس الشراء والا فلا يجعله بعد الشراء ارضية اه شرح البهجة الكبير اه زى وعبارة شرح مر ويغني ما اشتراه للاضحية ان وقع الشراء بعين القيمة او في الذمة بنسبة كونه عنها والا فلا يجعله بعد الشراء بدلا عنها والمتجه عدم تعيين الشراء بالقيمة لو كان عنده مثالا واراد اخراجه عنها وان اقتضى كلامهم خلافه والوجه كما هو ظاهر كلامهم تمكينه من الشراء وان كان قد خان باتلاف ونحوه لا يثبت الشارع له ولاية الذبح والتفرقة المستدعية لبقاء ولايته على البذل ايضا والعدالة هنا غير مشترطة حتى تنتقل الولاية للعالم بخلافه في نحو وصى خان فاندفع توقف الاذرع في ذلك ويحتمل ان الحاكم هو المشتري انتهت (قوله او متان المتانة) اي نوعا وجنسا وسنا اه شرح مر (قوله شارك به في اخرى) فان لم يكن شراء شقص به لقلته اشترى به لحما وتصدق به دراهم ولا يؤثر لوجوده فيما يظهر اه شرح مر (قوله فان لم يجد فدونها) هذا راجع للدين والشرح خلافا لما هو عليه من وجوه لما في الشرح فقط تأمل فان تعذر الدين فشقص ارضية يذبح مع الشريك فان تعذر الشقص فهل يشتري بها لحما وتصدق به او يتصدق به ادراهم وجهان وعلى الثاني نصرفه مصرف الاصل اه سم (قوله وسن له اكل الخ) ولا يكره الادخار من لحم الاضحية والهدي يستحب اذا اراد الادخار ان يكون من ثلث الاكل من ثلث الصدقة والهدي قد كان الادخار محرما فوق ثلاثة ايام ثم ابيح ويستحب الذبح في بيته بعهد اهله ليفرحوا بالذبح وينتفعوا بالحم وفي يوم النحر وان تعددت سارعة الى انظر اه من شرح الروض (قوله لتعبر الا آتى) وهو انه صلى الله عليه وسلم كلن يا كل من كبد ارضيته (قوله الثابت بقوله تعالى) اى الثابت حكمه بقوله تعالى فكلوا منها وعبارة شرح الروض فكلوا منها واطعموا البائس الفقير انتهت (قوله بخلاف الواجبة) اى فانه يمتنع الاكل منها سواء في ذلك المعينة ابتداء او عا في الذمة وقوله بخلاف ما لوضعي عن غيره اى فانه يمتنع عليه الاكل منها ايضا اه شرح مر (قوله بشرطه الا آتى) وهو انه له (قوله واطعموا اغنياء) ظاهر السياق انه معطوف على كل فيفيد العطف انه مسنون ايضا مع انه ليس كذلك فلذلك صرفه الشارح عن هذا الظاهر وقدر له خبرا فهو مبتدأ من جهة مستقلة والمراد باطعمهم ايصاله لهم على وجه الهدية او تضييفهم عليه اه وعبارة شرح مر نعم يرسل اليهم ذلك على سبيل الهدية ويتصرفون فيه بنحو كل وتصدق وضيفة لغنى او فقير اذا غلب الهدى اليه ان يكون كالوضعي نعم يتجه كبحته البلقيني ملكهم لما اعطاه الامام لهم من ارضية بيت المال انتهت ولم يبينوا المراد بالغنى هنا وجوز مر انه من تحريم عليه الزكاة فالفقير هنا من تحل له الزكاة وجوز طب ان الغنى من يدر على الاضحية وان من يدر عليها هو من يملك ثمنها فاضلا عما يعتد به فضل الفاسدة عنه فليحرر اه سم (قوله ايضا واطعموا اغنياء لا تملكهم) اعلم انهم قد استشكلوا ذلك بقوله لهم يجوز الاهداء اليهم والاهداء تملك واجيب بانها هدية اطعم على وجه الضيافة اى فيصرف فيه بالاكل اى باكل نفسه او عياله كما هو ظاهر وان لم يجز تطير ذلك في الضيف لان قرينة الاهداء اقوى في الدلالة على ذلك من قرينة الضيافة وهل له الاهداء كالاكل ولا كالبيع الا قرب اخذ ما ياتي الثاني اه ج اه سم (قوله مسلمين) خرج الكفار فلا يجوز اطعامهم من الاضحية مطلقا ولو فقرا حتى لو ارد المضي امتنع كله من ارضيته ووجب التصديق بجميعها كما نزل ذلك عن نص الشافعي واعتمد مر

(لشترى بها كرية او متان)
للمتلفة (فاكثر) فان فضل
شي شارك به في اخرى وهذا
ما في الروضة كاصاها فتقول
الاصل لزمه ان يشتري بقيمتها
مثلها المحمول على ما اذا ساءت
قيمتها غسن مثلها فان اتلفها
اجنبي لزمه دفع قيمتها
لنادر يشتري بها مثلها فان
لم يجد فدونها (و) من (له
اكل من ارضية تطوع)
ضحي بها عن نفسه لتعبر
الا تخو قيا سلبه يدى التطوع
الثابت بقوله تعالى فكلوا
منها بخلاف الواجب بخلاف
ما لوضعي بها عن غيره كيت
بشرطه الا آتى وذكر من
الاكل من زياتى (و) له
(اطعام اغنياء) مسلمين

والمستل في الناسري وغيره اه سم وعبارة شرح مر ولوارتد المضحى لم يجز له الا كل من اضحيته كما لا يجوز
اطعام كافر منها مطلقا ويؤخذ من ذلك امتناع اعطاء الفقير والمهدى اليه شيئا منها الكافر اذا قصد منها
ارفاق المسلمين بأكلها لانها ضيافة الله لهم فلا يجوز لهم تمكين غيرهم منه انتهت وقوله كما لا يجوز اطعام كافر
دخل في الاطعمة ما لو ضيف الفقير أو المهدى اليه الغنى كافر فلا يجوز انهم لو اضطر الكافر ولم يوجد ما يدفع
ضرورته الا لحم الاضحية فينبغي ان يدفع له منه ما يدفع ضرورته ويضمنه الكافر بيذه للفقراء ولو كان الدافع
له غنيا كالأكل المضطر طعام غيره فانه يضمنه بالبدل ولا تكون الضرورة مبيحة له اياه مجانا وقوله مطلقا أي
فتعير أو غنيا مندوبة أو واجبة اه ع ش عليه (قوله لقوله تعالى وأطعموا القانع المح) وجه الدلالة انه
أطلق في القانع والمعتبر فشم كل الغنى والفقير اه ع ش يقال قنع بقنع بفتح عينهما اذا سال وكعلم يعلم
اذا رضى بما رزقه الله تعالى قال الشاعر

العبد حر ان قنع * والحر عبد ان قنع

فانق ولا تطعم فما * شئ أضمر من الطامع

اه شوي رحمه الله وعبارة حل فماتى يشين سوى الطمع انتهت (قوله لا تملكهم) أي لينصرفوا فيه
بجويع بل بالا كل والصدق والضيافة لغنى أو فقير مس لم فالرادم من جواز الاهداء اليهم منها تملكهم اياه
لينصرفوا فيه بالا كل لا بالبيع ونحوه اه زى فيؤخذ من كلامه ان المنع من التملك انما هو بالنظر
الاغنياء فيمتنع عليهم ان يملكو المأخوذ عنهم يبيع أو غيره وأما الفقراء فيجوز لهم في المأخوذ جميع
التصرفات وأما المالك فيجوز له تملك الاغنياء والفقراء اه ذاوتأمل كلام المتن حيث قد كان قوله
لا تملكهم مضافا للمفعول فلا يظاهر كما علمت وان كان مضافا للفاعل فلا غبار عليه الا من جهة انه يحتاج للتقييد
وان كان هذا الثاني لا يحسن مقابلا لقول الشارح بخلاف الفقراء المح اذا تملك فيه مضاف للمفعول
كما لا يخفى تأمل (قوله لفهم الآية) أي لان الاقتصار على الاطعام عنهم نفي التملك قال سم لان
تقول حيث كان الاقتصار على الاطعام فهم نفي التملك فكيف استدلو على التصديق بقوله وأطعموا
البائس الفقير مع ان التصديق يقتضي التملك اللهم الا ان يقال الاستدلال على ذلك بمعونة القياس على
الكفارات ونحوها أو يقال الاستدلال على مطلق التصديق مع قطع النظر عن كونه مملكا والتملك
بالقياس على نحو الكفارات اه (قوله بالبيع وغيره) أي لم يعلم كما علم مما مر اذا الكافر لا يمكن منها
لامباشرة ولا بواسطة اه شرح مر (قوله ويجب تصديق) أي اعطاء ولو من غير لفنائك كما كادوا
ان يطبقوا عليه حيث اطعموا هذا التصديق وعبروا في الكفارات بانه لا بد فيها من التملك واما ما في المجموع
عن الامام وغيره انهم ما ساء عليهم هذا وقرأه ادا فالظاهر اخذ من كلام الاذرعى انه مقالة ويترك بان
المقصود من التضحية مجرد الثواب فكفى فيه مجرد الاعطاء لانه يحصل ومن الكفارة تدارك الجناية بالاطعام
فأشبهه البدل والبديلة تستدعي تملك البدل اه شرح مر ولا يغنى عن التصديق الاهداء الى الاغنياء وقتلها
عن بلد الاضحية كنقل الزكاة اه من الروض وعبارة شرح مر ويمتنع قتلها عن بلاد الاضحية كالزكاة
انتهت وقوله ويمتنع قتلها أي نقل الاضحية مطلقا سواء المندوبة والواجبة والمراد من المندوبة حرمة نقل
ما يجب التصديق منها وقضية قوله كانه لا يحرم النقل من داخل السور الى خارجها وعكسه اه
ع ش عليه (قوله ما ينطق عليه الاسم منه) قال في حاشية الايضاح ويجب كونه غير قاتل أي عرفا فيما يظهر
اه قلت ويحتمل تقييده بالتمول اه شوي والوجه عدم الاكتفاء بالشحم اذ لا يسمى لحما اه شرح
مر (قوله لظاهر قوله تعالى المح) عبر بظاهر لانه يحتمل كون الامر بالنسب لكن الظاهر منه الوجوب
اه (قوله ويكفى تملكه لمسكين واحد) أي ولو مكاتب لا عبدا لم يكن رسولا لغيره اه شرح مر وهل يكفى

لقوله تعالى وأطعموا القانع
أي السائل والمعتري
المتعرض للسؤال (لا تملكهم)
لفهم الآية بخلاف الفقراء
يجوز تملكهم منها ليتصرفوا
فيه بالبيع وغيره (ويجب
تصدق بلحم منها) وهو ما ينطلق
عليه الاسم منه لظاهر قوله
تعالى وأطعموا البائس
الفقير أي الشديد الفقر
ويكفى تملكه لمسكين واحد
ويكون نيا لا مطبوخا لشبهه
حيث تذبح في الفطرة قال
الباقيني ولا تديدا على الظاهر
وقولي بلحم منها

استقلال المستحق بالانحدار لعل هذا تقييداً لما استقل المستحقون يأخذون كذا بعد انقضاء كذا عند غيرها
 فليجوز قبل ووجهه الاكتفاء بمسكين واحد ان الواجب يسير ولو تعدد الاخذ لم يقع منه موقفاً اه سم (قوله
 أولى من قول الاصل ببعضها) أي لان البعض يشمل الجلد والقرن والكبد والكروم ونحو ذلك بخلاف اللحم
 فالمراد به هنا ما ذكره وفي الايمان فكل ما يسمى لحماً يجوز أن يأخذ من أخته في حاشية الايضاح قال وهل
 كل ما لا يحتسب من حلف لا يأكل لحماً لا يكتفى اعطاه هنا أولاً وفيه نظر والاول قريب والثاني محتمل لاختلاف
 ما أخذ البابين اه وفي الايعاب هل المراد به هنا ما يأتي في الايمان أو يفرق محل نظر وسيأتي ما يؤيد الاول تأمل
 اه شورى (قوله الاقمايا كلها) والافضل أن تكون من الكبد والخبر الذي مر ذكره اه شرح مر
 والرشيدى وعجالة الشورى وحكمة ذلك التفاؤل بدخول الجنة فاتهم أول ما يفتطرون فيها زيادة كبد الحوت
 الذي عليه قرار الارض اشارة الى البقاء الابدى واليأس من العود الى الدنيا وكدرها اه ايعاب انتهت (قوله
 فاتهم مسنونة) أي خروجاً من خلاف من أوجب الاكل اه عمرة اه سم (قوله روى البيهقي انه صلى
 الله عليه وسلم الخ) استشكل بان الاضحية واجبة عليه والواجب يمنع الاكل منه واجيب بان الاكل كان مما
 زاد على الواجب وهو واحدة اه حل (قوله ان لا يأكل فوق ثلث) كذلك يسمن لمن جمع بين الاكل والتصدق
 ان لا يزيد على الثلث قال في شرح الارشاد لاقتصار على أصل الثلث واخراج الباقي هو أدنى الكمال
 * (فرع) * اذا أكل البعض وتصدق بغيره هل يثاب على الاكل أيضاً وجهان كن نوى صوم التطوع عن امرأ
 والصواب كما قاله النووي رحمه الله تعالى تبعاً لرافعي أن يقال له ثواب التضحية بالكل والتصدق بالبعض اه
 * (فرع) * قال حج ولومات الضحى وعنده من الجمال شي كان لا وارثاً كاهوا هداؤه قال السبكي ولا يورث
 عنه ولكن يكون لوارثه ولاية القسمة والفرقة كما كن اه اه سم (قوله ويتصدق بجلدها) وكذا
 بجبالها وقلاندها وهل كالتصدق به اهداؤه وهبته اه شرح مر ومم وهل يكتفى في حصول السنة أن
 يجعل الجلد من الثلث الذي يتصدق به على الفقراء بان يقومه وينسب قيمته الى قيمة الاضحية بأكملها ويضم له من
 اللحم ما يباع به قيمة ثلث الاضحية أو لا تحصل السنة الا بالتصدق بثلث اللحم وأما الجلد فلا ينظر اليه في شيء من
 الاحوال التي طلبت في الاضحية المدلوبة فيه نظر وقضية قول المصنف السابق وسنله الاكل من أضحية تطوع
 الى آخر ما ذكره من التنصيص هو الاكل حيث لم يقيد الثلث الذي يتصدق به منه بخصوص اللحم لا يقال التعبير
 بالاكل يقتضي التخصيص بالحم لا بالقول هو لم يعتبر الاكل في الاقسام الثلاثة اه ع ش على مر (قوله
 دون بيعه واجارته) عبارة شرح مر ويعمر عليه وعلى وارثه يبعه كسائر أجزائها واجارته واعطاه أجرة
 للجزارة انتهت (قوله في وجوب الذبح الخ) والفرقة أي على الفقراء فلا يجوز اعطاء شيء منه للاغنياء اه
 شورى من فصل الضيقة (قوله وسواء أكانت حاملاً الخ) يقال ظاهر هذا التعميم مع قوله المعينة ابتداءً بلا
 نذر أو به عن نذر في الذمة ان له تعيين الحامل عما في الذمة وليس كذلك لانه لا يصح تعيين المعين عنه اه
 عناني وعجالة سم قال في شرح الروض لا يقال قضية ما ذكر ان الحمل ليس بعيب وايس كذلك كما مر لانا
 نقول لم يقولوا هنا ان الحامل وقعت أضحية غايته أنهم اذا عينت بنذرا وجعل تعيينه لا تقع أضحية كالمعينته به
 معينة بعيب آخر اه (أقول) فعلي هذا الحاجة لقوله وليس فيه تضحية بحامل يقي انه اذا نذر حاملاً لم
 حملت ووضعت قبل الذبح واذا نذر حاملاً لم وضعت قبل الذبح من غير أن يقي بها نقص في الصورة وتبين هل تقع
 فيها أضحية ولا يتجه في الاول الا الوقوع فليتأمل اه سم أي بخلاف الثانية فيلزم ذبحها ولا تقع أضحية
 (قوله أيضاً سواء أكانت حاملاً عند التعيين) أي التعيين ابتداءً بنذرا ويجعل ولا يصح ان المراد التعيين عن
 نذر في الذمة لما تقدم أنه لا يصح تعيين الحامل عن المنذور في الذمة لان الحامل معينة والمنذور في الذمة لا يعين
 عنها الا سميعة (قوله وليس فيه) أي في قول المتن وولد الواجبة كهى تضحية بحامل أي ليست هذه العبارة

ولمن قول الاصل ببعضها
 (والافضل) التصديق بكلمها
 الاقمايا كلها تبركاً فانها
 مسنونة روى البيهقي انه صلى
 الله عليه وسلم كنى كل
 من كبد اضحية (وسن ان
 جمع) بين الاكل والتصدق
 والاهداء (أن لا يأكل
 فوق ثلث) وهو مراد الاصل
 بقوله وياً كل ثلثا (و) ان
 (لا يتصدق بذونه) أي بدون
 الثلث وهو من زيادتي وان
 يهدي الباقي (ويتصدق
 بجلدها أو يتفقه به) أي في
 استعماله واعارته دون بيعه
 واجارته (وولد الواجبة)
 المعينة ابتداءً بنذر أو به أو
 عن نذر في الذمة (كهى)
 في وجوب الذبح والفرقة
 سواء أكانت أم لا وسواء
 أكانت حاملاً عند التعيين
 أم حملت بعد وليس فيه
 تضحية بحامل فان الحمل
 قبل انفصاله لا يسمى ولداً كما
 ذكره الشيخان في كتاب

مقتضية لصحة التضحية بالحامل ومنشأ هذا الإراد الذي استشعره وأشار إلى الجواب عنه توهم أن
لفظ الولد يشمل الحمل فكأن العبارة قالت وجعل الواجبة كهي قفيدان الحامل يضحى بها فبخلاف ما تقدم من
أنهم لا تصح التضحية بهم وقد أجاب عن هذا بقوله فإن الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولداً وحاصله أن المذكور
في المتن لفظ الولد والحمل لا يسمى ولداً فالذكر في المتن لا يشمل الحمل تأمل (قوله وله أكل ولد غيرها) أي
غير الواجبة بأن نوى التضحية بها حاملاً وحملت ووضعته قبل الذبح (قوله وله بكره شرب فاضل لبنهما) أي
والسنة أنما هي التصديق به فهو مندوب كما في شرحي م ر وج وقوله وسقيه غيره أي غير ولداهما من الأولاد
أي له بكره أن يسقيه وللبهيمة أخرى بلا عوض من مالكة فقوله وسقيه معطوف على شرب المقيّد بالكراهة
تأمل واستشكل جواز شرب لبن المهيمة ابتداء أو عماً في النعمة بأنه يزول ملكه عنها فكيف ساع له شرب
ما حدث على ملك الفقراء سيما أن كانوا حاضرين بعمل الذبح وجوابه أن الأضحية ضيافة الله تعالى والذابح من جملة
الأضياف فخار له شرب ذلك وهذا المحظ من يقول إن له أكل بعنهما وأكل ولدهما لكن لما كان الفرق ظاهراً
بين هذين واللبن قلنا بقضية ذلك فيمدونهما أه إعياب أه شورى (قوله عن ولدهما) أي عن كفايته
بحيث لا يحصل له ضرر وفيما يظهر فلا يأخذ ما يضره فقد له لكنه يمنع عن غواصه جاز ويحتمل أن يكون المراد
ما فضل عن ربه بنفسه من غير منع ولو نقص عن ربه لزمه التكميل من عنده فإن مات استقل بالكل أضيافاً جمع
آخر النفعان وكسب أيضاً قوله عن ولدهما عبارة المجموع عن ربه قال في إعياب ويظهر أن المراد به تركه
بنفسه فإدام شرب لم يجز الاخل منه وهو بعد موت الولد كفاضل أقول تقدم قبيل كتاب الجنائيات بالهامش
ما قد يغنى عن هذا فراجع أه شورى (قوله إن لم ينهك لهما) أي يتغير فهو لازم أو أن يغير لهما فيكون
متعدياً لكن في المصباح نهكته الحجي نهكاً من باب نفع هزلت عن نهكت الشيء كما بالغت فيه أه وقضيته أنه
لا يستعمل لازماً وانما يستعمل متعدياً أه ع ش (قوله وأركبها بالأجرة) ولا تجوز أجزائها لا يبيع
للمنافع فإن أجزائها وسلمها للمستأجر ضمن المؤجر القيمة وعلى المستأجر أجرة المثل فإن علم ضمن كل منهما
القيمة والأجرة والقرار على المستأجر وتصرف الأجر كمصرف الأضحية كالقيمة في فعلهما ما تقدم أه س ل
وعبارة سم وعلم أنه يجوز استعمال الواجبة برفق وأعلنها لكن لو تلفت بالاستعمال ضمنها المستعمل فإن جواز
استعمالها مشروط بسلامة العاقبة وفي العارية يضمن كل من المستعير والمعيّر وقرار الضمان على المعير وكالتلف
فيما ذكره النص بخلاف ما إذا تلفت بغير استعمال لا ضمان هكذا تحرر مع شيخنا الطبلاوي رحمه الله انتهت
(قوله فإن تلفت) أي بعد دخول الوقت والنمك من الذبح أم قبله فلا ضمان لأن يدميره يد أمانة فكذا هو كما
ذكره الرافي وغيره أه س ل (قوله ضمنها المستعير دونه) أي قرار الضمان على المستعير دونه فلا ينافي
أن المعير طريق في الضمان لتقصيره أه س ل (قوله مبني على ضعف) أي وهو جواز إلا كل من أمه والمبني
هو المتمدن ولد الواجبة كولد غيرها في جواز الأكل منه بل في أكله برمته ومحلّه في ولد الواجبة إذا كانت أمه باقية
فإن تلفت وجبت تفرقة فكل كلام الأصل الذي هو المعتمد منزل على هذا التفصيل أه شيخنا ومثله في شرح
م ر وع ش عليه (قوله ولا تضحية لأحد عن آخر الخ) وحيث امتنع عن الغير وقعت عن المضحي أن
كانت معينة والأفلا أه شرح م ر * (فرع) * ما يقع في الأوقاف من أن الواقف يشترط أن تشتري أضحية
وتذبح وتفرق على أيتام الخب أو على المستحقين ينبغي صحة ذلك وجوب العمل به وإعطاؤها حكم الأضحية
من حيث وجوب ذبحها في وقتها ويجب تفرقتها كما شرط فلو فات وقت الأضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها
فشاء فيه نظر وينبغي أن يحل كلامه على اشتراط ذبحها في وقت الأضحية فتؤخر لو فاتها من العام الآخر
قال الشيخ كذا في حاشية التحقيق وانظر هل مثلها في التأخير ما لو نذر التضحية في وقتها ففان أو لا وما الفرق بين
التعيين بالنذر وتعيين الواقف وإذا أخرت تكون مؤثماً على من هل تؤخذ من ريع الوقف أو من بيت المال

الوقف (وله أكل ولد غيرها)
كاللبن فلا يجب التصديق بشئ
منه ولا يكفي عن التصديق
بشئ منها (و) له بكره (شرب
فاضل) لبنهما عن ولدهما أن
لم ينهك لهما وسقيه غيره بلا
عوض لأنه يستلزم بخلاف
الولد وله ركوب الواجبة
وأركبها بالأجرة فإن تلفت
أو نقصت بذلك ضمنها لكن
إن حصل ذلك في يد المستعير
ضمنها المستعير دونه
والتفصيل في الأكل بين ولدي
الواجبة وغيرهما مع التصريح
بحل شرب فاضل لبن غيرها
من زيادتي وجزم الأصل بحل
أكل ولد الواجبة مبني على
ضعيف (ولا تضحية لأحد
عن آخر بغير إذنه ولو) كان
(ميتاً) كسائر العبادات
بخلاف ما إذا أذن له كالزكاة

أو كيف الحال بحرر وإذا ضحى عن حي ياذنه فهل ينوب عنه في التفرقة لأن الأذن في التضحية أذن فيها أو يترقب
على أذنه فيه نظراً والاول غير بعيد اه حاشية الايضاح اه شورى (قوله ومورثته في الميت ان يوصى
بها) ويجب على مضع عن ميت ياذنه التصديق بجميعها لانه نائبه في التفرقة لا على نفسه وممونه لا اتحاداً نقابض
والمقبض سواء كان المضحى وارثاً أو غيره من مال يمينه سواء عمله وماله ما ذونه فيما يظهر فان لم يعين له مالا يضحى
منه احتمل صحة تبرع الوصى عنه بالذبح من مال نفسه واحتمل ان يقال انما في ثلثه حتى يستوفيه ويؤخذ من
قولهم انه نائبه في التفرقة انه لا تصرف هنا للوارث غير الوصى في شئ منها ويفرق بين هذا وبين ما مر بان المورث
عزله هنا بتفويض ذلك لغيره بخلافه ثم يتجه أخذ من هذا ان الوصى اطعم الوارث منها اه ج (قوله
معينة بالنذر) أي ابتداء بخلاف المعينة بالجعل أو بالنذر عما في النعمة فلا تجزى لوجوب النية ووقع في شرح
الروض ما يخالف ذلك فتنبه اه شورى ولكن يفهم من تعليل الشارح بقوله لان ذبحها لا يقتصر الى نية
انها لو كانت معينة بالجعل أو عما في الذمة ونوى المالك عند التعيين صحة ذبح الاجنبي لها حيث دلل ان النية لا تجب
في هذه الحالة وقت الذبح استغناء عنها بالنية الحاصلة عند التعيين كما تقدم في قول المتن ونية عند ذبح أو تعيين اه
(قوله فيصح على المشهور) ومع ذلك يلزم الذابح التفاوت بين القيمتين أي قيمتها حية وقيمة ما مذبحه لان
اراقة الدم قرينة مقصودة وقد فونها اه من التحرير وشرحه للشارح وهذا المقدار الذي يؤخذ من الذابح
يسلك به مسلك الضحايا فيشترى به شاة اه شرح التنقيح والظاهر ان هذه الشاة يجب ذبحها وتفرقة
جميعها فان لم ينف الارش المذكور بشاة فيشترى به شاة من هاتين لم يتيسر فيشترى به لحاوي يصدق به (قوله
لان ذبحها لا يقتصر الى نية) فان فرق الاجنبي لم يعتد به فان تعذر الاسترداد وجب عليه القيمة فيشترى به امثلها ان
أمكن والا شترى شقصالاً أمكن والا فلعن ان أمكن والاتصدق بالدرهم اه حل (قوله وتضحية الولي من
ماله عن محاجيره) أي وكأنه ملكه لهم وذبحه عنهم باذنتهم فيقع ثواب التضحية للصبي مثلاً وللأب ثواب الهبة
لكن في ج و مر ان للولي الأب أو الجد التضحية عن مولاه وعليه فلا يقدر ان يقال المالك فيها للمولى عليه
اه ع ش على مر (قوله من ماله) أي الولي وأما من مال المجهور عليه فلا يجوز لان الولي مأمور بالاحتياط
له ممنوع من التبرع به والاضحية تبرع اه من شرح الروض (قوله وتضحية الامام عن المسلمين) أي
ولا يسهط بفعله الطلب عن الاغنياء وحيث قد القصد من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي ان مثل
التضحية من الامام عن المسلمين التضحية بما شرط التضحية الواقف من غلة وقفه فانه يصرف ان شرط صرفه
لهم ولا تسقط به التضحية عنهم ويا كلون منه ولو أغنياء وليس هو ضحية من الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية
غلة الوقف اه ع ش على مر (قوله وقعت لسيدة) أي وان قال له عن نفسك ويلغو قوله له عن نفسك
لعدم مكانه والقاعدة قوهي انه اذا بطل الخصوص بقى العموم اذا ذنه متضمن لنية وقوعها عن تصاع له ولا صالح
لها غيره فانحصر الوقوع فيه اه شرح مر (قوله أيضاً وقعت لسيدة) أي بان كان السيد ذنوى عند الذبح
أو فوض اليه السيد النية اه زى (قوله أما البعض الخ) مقابل لبقية مقدار فيما مر تقديره ولا لرقيق كله
تأمل

(فصل في العقيقة) أي وما يتبعها من قوله وان يسمى فيه الى آخر الفصل (قوله ويكره تسميتها الخ) أي لما
فيها من التفاؤل بالعنوق وفي المصباح وفي حديث قولوا نسيكة ولا تقولوا عقيقة وكانه عليه الصلاة والسلام رآهم
يتفخرون بهذه الكلمة فقال قولوا نسيكة اه هو المعتمد عدم الكراهة لانه صلى الله عليه وسلم سماها عقيقة اه
س لوع ش (قوله وهي لغة الشعر الخ) نقل عن الامام أحمد رضي الله عنه انكار هذا وانها نفس الذبح لان عو
في اللغة بمعنى قطع وفي المصباح يقال لكل منهما قال الزركشي فحصلنا على ثلاثة أقوال حقيقة في الشعر مجاز في
الذبح وعكسه مشترك اه عميرة اه سم (قوله الشعر الذي على رأس الولد) أي من الآدميين والبهائم ففي المختار

وصورته في الميت ان يوصى
بها واستثنى من اعتبار الأذن
ذبح أجنبي معينة بالنذر بغير
اذن الناذر فيصح على
المشهور ويفرق صاحبها
لها لان ذبحها لا يقتصر الى
نية كما مر وتضحية الولي من
ماله عن محاجيره فيصح كما
أنهمه تقييدهم المنع بماله
وتضحية لامام عن المسلمين
من بيت المال فيصح كقوله
الشيخان عن المؤردى
وأقره (ولا) تضحية (لرقيق)
ولو كاتباً وأما ولد لانه لا يملك
شياً أو ملكه ضعيف (فان
أذن) له (سيدة) فيها وضحي
فان كان غيره كاتب (وقعت
لسيدة) لان يده كده (أو)
مكاتباً وقعت (للمكاتب) لانها
تبرع وقد أذن له فيه سيدة
وهذا من زيادتي أما الملبض
فيضحي بما يملكه بحريته
ولا يحتاج الى اذن سيدة كما
لو تصدقه

(فصل في العقيقة) قال
ابن أبي الدم قال أصحابنا
يسحب تسميتها نسيكة أو
ذبيحة ويكره تسميتها عقيقة
كما يكره تسمية العشاء عتمة
وهي لغة الشعر الذي على
رأس الولد حين ولادته

الحقيقة والعقيدة والعقوبة والكسر الشعر الذي ولد عليه كل مولود من الناس والبهائم ومنه سميت السنة التي تذبح
 عن المولود يوم اسبوعه حقيقة اه (قوله وشرا عما يذبح) أي من النعم فلا تحصل السنة بذبح غيره ولا يلزم آخر
 ولا يغير لحظ ولو عند العجز لان السنة تسقط عنه اه شيخنا وأقول هذا التعريف غير جامع لان من العقيدة
 ما يذبح قبل خلق الشعر أو بعده وما يذبح ولا يكون هناك خلق شعر مطلقا فان الذبح عند خلق الشعر انما هو على
 سبيل الاستحباب بان يكون يوم السابع وليس معتبرا في الحقيقة تأمل اه سم (قوله لان مذبحة يعق الخ)
 انظر هذا التعليل ولا تظهر له ملائمة بما قبله ولا يصح جاء عابدين المعنى اللغوي الذي ذكره وبين المعنى الشرعي
 وانما يظهر على المعنى الذي ذكره ابن عبد البر ان عوق لغتة عناء قطع فاعل هذا المعنى أسقطته الكتبة من
 الشارح بعد اثباته فيه مع المعنى المذكور ويكون الشارح قد أشار الى مناسبة المعنى الشرعي لكل من المعنيين
 فإشارته لمناسبة بمعنى قطع بقوله لان مذبحة يعق الخ ولمناسبة المعنى الشعر بقوله ولان الشعر الخ اه وشيخي
 (قوله كعبه الفلام مرتين الخ) لعل التعبير به لان تعلق الوالد به أكثر فقصدا للشارع حثهم على فعل
 الحقيقة والافلاتي كذلك اه ع ش على مر (قوله تذبح عنه يوم سابعه) هذه الجملة حالية على القاعدة فمن
 أن الجمل بعد المعارف أحوال وقوله ويحاق رأسه معطوف على الخبر فهو من الاخبار بالجملة بعد الاخبار بالفرد
 وكذا يقال في قوله ويسمى ويقدّر فيها يوم السابع بدليل ذكره فيما قبلهما اه وقوله والمعنى فيه أي فيما ذكر
 من الامور الثلاثة أي الحكمة فيها اظهار البشر والنعمة راجع للاولين منها وعطف النعمة تفسيري كما في
 ع ش على مر وقوله وتشر النسب راجع للثالث منها (قوله والمعنى فيه الخ) أي فهو معقول المعنى وليس تعبديا
 محضا اه ع ش على مر (قوله وهي سنة مؤكدة) قال الشافعي رضي الله عنه أقرط في الحقيقة رجلا
 رجل قال انما يبدع مؤرجل قال هي واجبة يعني الحسن البصري واليث اه عيرة اه سم (قوله كالأضحية)
 أي قياسا على الأضحية فهو جواب السؤال اه وشيخي (قوله من أحب ان ينسك) يقال ينسك ينسك نسكا
 يعني يفتح السين وضمها في الماضي وضمها في المضارع وباسكانها في المصدر اه شوبري وفي المختار النسك هنا
 العبادة والناسك العابد وقد نسك ينسك بالضم نسكا وزن رشد وتنسك أي تعبد ونسك من باب طرف صار ناسكا
 والنسكة الذبيحة والجمع نسك بضم السين ونسائك تقول نسك الله ينسك بالضم نسكا وزن رشد والنسك بفتح
 السين وكسرهما الموضع الذي تذبح فيه النسائك اه (قوله لم يشفع في والديه) أي لم يؤذن له في الشفاعة يعني
 مع السابقين وان كان أهلا لها لكونه صغيرا أو كبيرا وهو من أهل الصلاح اه ع ش وانظر اذا عوق عن
 نفسه هل يشفع في أبيه أولا اه شوبري (قوله سن لمن تلزمه نفقة فرعه ان يعق عنه) ومن تلزمه نفقة فرعه
 الام في ولد الزنا فهو في نفقة فبندب لها العوق عنه ولا يلزم من ذلك اظهاره المقتضى لظهور العار اه من شرحي
 مر وجو الوالد القن ينبغي لاصله الحر العوق عنه وان لم تلزمه نفقة لانه لعارض دون السيد لانها خاصة بالاصول
 اه ج وخالفه مر فقال والمتجه كما قاله البلخي عدم ندب العوق من الاصل الحر لولد القن لانه لا تلزمه نفقة
 اه (قوله بتقدير فقره) انما احتاج لهذا الانتهاء لطلب من الاصل وان كان القرع موسرا يارث أو غير مع أنه في
 هذه الحالة لا تلزم الاصل نفقة فاحتاج الى قوله بتقدير فقره لاجل ادخال هذه الصورة (قوله ان يعق عنه)
 بكسر العين وضمها اه شوبري وفي المختار عوق عن ولد من باب رد اذا ذبح عنه يوم اسبوعه وكذا اذا حاق عقوبته
 وعوق والده يعق من باب رد أيضا عوقا ومعقة بوزن مشقة اه أي اذا عاصه وترك الاحسان اليه اه مصباح
 وابش في كل منهما ما يدل على كسر العين في المضارع الذي قاله الشوبري (قوله ولا يعق عنه من ماله)
 أي الصغير لان الحقيقة تبرع وهو ممنوع من ماله فلعوق عنه من ماله كما نقله في المجموع عن الاصحاب اه
 شرح الروض (قوله ويعتبر ساره) أي بما يعبر في كاة الفطر وقوله قبل مضي الخ أي فان أيسر قبل سنين
 يوما طلبت منه الى بلوغ الولد وان لم يوسر الا بعد السنين لم تطلب منه ان أيسر قبل بلوغ الولد هذا هو المراد اه

وشرا عما يذبح عند خلق شعره
 لان مذبحة يعق أي يشق
 ويقطع ولان الشعر يخلق
 اذ ذاك والاصل فيها اخبار
 كعبه الفلام مرتين بعقيقته
 تذبح عنه يوم السابع ويخلق
 رأسه ويسمى رواء الترمذي
 وقال حسن صحيح والمعنى فيه
 اظهار البشر والنعمة وتشر
 النسب وهي سنة مؤكدة
 وانما تجب كالأضحية بجامع
 ان كلا منهما اراقت دم بغير
 حنابة ولخبر أبي داود ومن
 أحب أن ينسك عن ولده
 فليفعل ومعنى مرتين بعقيقته
 قيل لاينه وغومثله حتى يعق
 عنه قال الخطابي وأجود ما
 قيل فيه ما ذهب اليه أحد من
 حنبل انه اذا لم يعق عنه لم
 يشفع في والديه يوم القيامة
 (سن لمن تلزمه نفقة فرعه)
 بتقدير فقره (أن يعق عنه)
 ولا يعق عنه من ماله ويعتبر
 ساره قبل مضي مدة النفاس

شئنا وعبارة الشورى فان أبسر بعد مدة النفاس فلا تدب له فالة في العباب قال في الايعاب وهو كنعيرهم
 بلا يؤمرهم باصرح في ان الاصل المؤسر بعد الستين لو فعلا قبل البلوغ لم تقع حقيقة بل شاة لحم وهل فعل
 المولود لها بعد البلوغ كذلك لان أصله لم يخطب بها كان هو كذلك أو تحصل بفعله مطلقا لانه مستقل فلا
 يتنقى الذنب في حقه بانتفائه في حق أصله كل محتمل وظاهر اطلاقهم الا كفى أن من بلغ ولم يعق أحد عنه
 فبسن لو أن يعق عن نفسه يشهد لاني اه انتهت (قوله من يعق عنه) أي عن الفرع وفي عبارة عن من
 تلزم الفرع نفقته فهو الذي من زيادته وعبارة الاصل بسن ان يعق عن الولد بشاتين الخ (قوله في جميع
 أحكامها) مقتضاه انه لو قال هذه حقيقة وجب ذبحها وبه صرح ج اه حل (قوله والتصدق) وذبحها
 أي الشاة أفضل من التصديق بقيمتها ولو نوى بالشاة المذكورة الاضحية والعقيقة حصل خلافا لمن زعم
 خلافه اه شرح مر (قوله وغيرها مما يتأتى) من ذلك التعيين بالنذر قال في الايعاب والجعل كهذه حقيقة
 أخذ من قول المجموع وتنعين الشاة اذا عينت للعقيقة كذا كرهناه في الاضحية سواء لافرق بينهما فيجب
 التصديق بجميعها على المنقول ولا يجوز له الاكل منها ولا اطعام الاغنياء اه شوري لكن يفرق بينها
 أي الحقيقة المذكورة وبين الاضحية المذكورة بان العاق هنا يخبر بين أن يتصدق بجميعها نيا أو بين أن يتصدق
 ببعض نيا والبعض مطبوخا ولا يصح أن يتصدق بالجميع مطبوخا وأما الاضحية المذكورة فيجب التصديق
 بجميعها نيا كما تقدم اه من شرحي مروج (قوله مما يتأتى في العقيقة) كانه احتريزه عن الوقت لان العقيقة
 لا وقت لها معين وفي سم * (فرع) * دخول وقتها بعد تمام الولادة اه وعبارة العباب وقتها بعد تمام
 الولادة الى البلوغ وفي السابع أحب والاولى صدر النهار اه انتهت (قوله لكن لا يجب التصديق بلحم منها
 نيا) أي سواء كانت مندوبة أو واجبة فتكون ذر بل هو مخير بين التصديق بالنيا وبالطبوخ فان كان في
 المندوبة يتصدق بالكل أو البعض وفي الواجبة يتصدق بالجميع كما مر في الاضحية فلا يجب عليه التصديق
 بالنيا ولا في المندوبة ولا في الواجبة بل يجوز له في المندوبة التصديق البعض أو الكل نيا أو مطبوخا وفي
 الواجبة التصديق بالجميع نيا أو مطبوخا أو البعض نيا والبعض مطبوخا هـ اذا ما فهمت من عباراتهم
 المتفرقة في هذا المقام أي التي لم تفرد واحدة منها هذا التفصيل بل يؤخذ من مجموعها فراجع ان شئت
 وأشار الشارح بهذا الاستدراك الى أنهم أي الحقيقة تتخالف الاضحية في أحكام منها هذا ومنها ما ذكره
 بقوله وسن لذ كرشاتان وبقوله وطبخها وبقوله وان لا يكسر عظمها اه من شرح مر ومنها ما ذكره
 بقوله واذا أهدي لاغنى منها شيء الخ وفي سم * (فرع) * نذر أن يعق فبعت الزركشي كالاذري أنه يجب
 التصديق بلحمها نيا لا مطبوخا وتطرق فيه في شرح الروض ومشى الطبلاوي على قضية النظار من انه يجوز أن
 يتصدق بلحمها مطبوخا والله أعلم (قوله وسن لذ كرشاتان) أي ذلك هو أدنى الكمال والافتك في واحدة في
 سقوط العتاب اه ع ش وعبارة شرح مر وآثر الشاة تبرك باللفظ الوارد والا فاقضل هنا نظير ما مر من
 سبع شياه ثم الابل ثم البقر ثم الضأن ثم المعز ثم شريك في بدنة ثم يقرق ولو ذبح بدنة أو بقرة عن سبعة أولاد جاز
 وكذا لو اشترك فيها جماعة سواء أرادوا كلهم العقيقة أو بعضهم ذلك وبعضهم اللحم انتهت وعبارة سم قال
 في الروض وتجزي شاة قال في شرحه كالشاة سبع بدنة والمراد أنه يتأدى بكل منهما أصل السنة اه وظاهره
 عدم تأدي أصل السنة باذل من الشاة ويدل عليه نصريحهم بعدم حصول السنة فيما لو عتق عن ولدين بشاة
 واحد ويحتمل على بعد أن المراد أصل السنة الكاملة فيجزي ما دون الشاة وهو ظاهر قول العباب في باب الوليمة
 وأقل كلالها أي وليمة العرس للتمكن شاة كالعقيقة اه والوجه الاول وفاة الشيخنا الطبلاوي ومر انتهت
 واذا ذبح الشاتين فيحتمل انه لا يجب التصديق من كل منهما بل يكفي من احدهما لانه لو اقتصر على ذبحه اجزاء
 ويحتمل انه لا بد من التصديق من كل كلو ضحى تطوعا بعد دفن ظاهر كلامهم انه يجب التصديق من كل وقد

وذكر من حق من زيادتي
 (وهي) أي العقيقة (كفصية)
 في جميع أحكامها من جنسها
 وسنها وسلامتها ونيتها
 والافضل منها والاكل
 والتصدق وحصول السنة
 بشاة ولو عن ذكر وغيرهما
 يتأتى في العقيقة لكن لا يجب
 التصديق بلحم منها نيا كما علم
 مما يتأتى فتعبري بذلك اعم
 من قوله وسنها وسلامتها
 والاكل والتصدق كالاضحية
 (وسن لذ كرشاتان وغيره)

عروا كما علمت بين الاضحية والحققة في سائر احكامهما الا في صور ليس هذا منها وهذا هو الوجه اه ايعاب
 اقول بل الوجه هو الاول لا فرق الواضح اذ يسمى الشاين هنا هو الحقيقة بخلاف الاضحية مسميها كل
 واحدة تأمل اه شورى (قوله ونحني) المعتمد ان الخشني ملحوظ بالذكر احتياطا اه حل وعبارة شرح
 مر والوجه الحاق الخشني بالذكر في ذلك احتياطا كما جزم به الجوزي تبعاً لصاحب البيان وبه افقى الوالد
 رحمه الله تعالى انتهت (قوله ان اريد الق بالشيء) قد راجعت شرحه للروض وشرحي مر وج وحواشيها
 وجملته من حواشي هذا الشرح فسلم ارفقها هذا التقيد وليتظر مفهومه وهو اذا عاقب غير الشيء كالبدنة
 فهل يندب أيضاً تخصيص الذي كرتين والاشي بواحدة أولاً يندب هذا التفاوت حرر (قوله وسن طبعها)
 أي ولو منذور فتقول الزر كشي كالاذري يجب التصديق بالحلم المنسوبة نياً كالأضحية مردود الارجلها فتعطي
 للقبالة نيئة اه شورى وقوله فتعطي نيئة للقبالة أي على سبيل الندب والانواع طبت لها مطبوخة لكني
 لما تقدم من انه مخير بين التصديق بالمطبوخ وبالنبي وبالبعض والبعض اه وارسلها مع مرتها على
 وجه التصديق لافقراء اكمل من دعائهم اليها والافضل ان يذبحها عند طلوع الشمس ويقول عند ذبحها
 بسم الله والله اكبر اللهم صل على النبي واله وسلم هذه حقيقة فلان اه شرح مر (قوله الارجلها فتعطي
 الخ) عبارة شرح مر نعم الافضل اعطاء القبالة وجهاً نيئة ويحتمل ان المراد به الى أصل الفخذ والافضل
 ان تكون اليمين انتهت والمراد احدى رجليها المؤخرتين وتحصل السنة بذلك وان تعددت الشاة المذكورة وبق
 ما لو تعددت القوابل وينبغي الاكفاء برجل واحدة للجميع اه ع ش على مر (قوله وسن طبعها بحلو)
 أي على الهيئة المعروفة الا ان بالخشني القرمزي اه ع ش وفي المختار الحلو ضد المر وقد حلا النبي بحلو
 حلوة وحلي في عيني بالكسر وحلا في بالفتح وتحالت المرأة على أظهرت حلوة وعجبا والحلوة الذي يؤكل
 يدوي قصر اه (قوله بحلوة اخلاق الولد) أي انه سيطيع ولا يقال بعلة في وليمة العرس تغاؤلاً باخلاق
 العروس لانها طبعت واستقر طبعها وهو لا يغير اه شورى (قوله كان يحب الحلوة) هي كل ما اتخذ من
 عمل وسكر من كل حلوة ليس في جنسه حامض كدبس وفانيد لا عنب واجاص ورومان أما السكر والعسل أي
 كل منهما على انفراد فليس يحلوا لان الحلوة خاصة بالعمولة من حلوة كما في شرح مر وس ل في كتاب
 الايمان (قوله واذا أهدي للغني الخ) أي ولو كافر على ما اقتضاء اطلاقه اه ع ش على مر فعلى
 هذا تفارق الاضحية من هذا الوجه أيضاً وانظر هل يجزئ التصديق على كافر او يشترط ان يكون على مسلم كما
 في الاضحية حرر (قوله ملكه) أي ملكاً مطلقاً فيصرف فيه سائر التصرفات اه شرح مر وهذا هو
 الغارق بين الحقيقة والاضحية (قوله وان لا يكسر عظمها) قال الزركشي ولو عرق عنه سبع بدنة فهل يتعلق
 استحباب ترك الكسر بعظم السبع أو بعظم جميع البدنة الاقرب الاول لان الواقع حقيقة هو السبع
 وفيما قاله نظير بل الاقرب انه ان تأني قسمتها بغير كسر فاستحباب ترك الكسر يتعلق بالجميع اذ ما من جزء
 الا والحقيقة فيه حصة اه من شرح الروض ومثله في شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله يتعلق بالجميع
 انظر هل المراد تعلقه قبل القسمة أو بعدها فان كان الثاني فهو ممنوع كما لا يخفى وان كان الاول لم يكن لقوله
 ان تأني قسمتها الخ فائدة فتأمل (قوله وبها يدخل وقت الذبح) أي فيحسب يومها من السبع كما مر في الختان
 مع الفرق بينهما فان ولد لبلال لم يحسب يوماً بل يحسب من يوم تلك الليلة ويندب العرق عن مات بعد الايام السبعة
 والتمكن من الذبح اه شرح مر (قوله سقط من العرق عن غيره) أي الذي هو أصله أي وبقي السن في
 حقه وانظر هل يشترط فيه اليسار أو لا وما ضابطا يساره وما وقته (قوله وان يسمى فيه) أي وان مات قبل بل
 يندب تسمية سقطاً نخت فيه الروح فان لم يعلم له ذكر ولا أوثنة سمى بما يصلح لهما كطلحة وهند ويندب
 تحسين الاسماء واحبها عبد الله ثم عبد الرحمن ولا يكره اسم نبي أو ملك بل جاء في التسمية بمحمد فضائل

من أنثى ونحني (شاة) ان
 اريد الق بالشيء اه ايعاب
 في غير الخشني واه الترمذي
 وقال حسن صحيح وقيل
 بالانثى الخشني وانما كانا على
 النصف من الذكر لان
 الغرض من الحقيقة استبقاء
 النفس فاشبهت الذب لان
 كلامهما فداء للنفس
 وذ كرا الخشني من زيادتي
 (و) سن (طبعها) كسائر
 الولا ثم الارجلها فتعطي نيئة
 للقبالة تلحس الحاكم الاثني
 (و) سن (طبعها) (بحلو) من
 زيادتي ته ولا بحلوة اخلاق
 الولد ولانه صلى الله عليه وسلم
 كان يحب الحلوة والعسل
 واذا أهدي للغني منها شيء
 ملكه بخلافه في الاضحية كما
 مر لان الاضحية ضيافة علمة
 من الله تعالى للمؤمنين
 بخلاف الحقيقة (وأن لا
 يكسر عظمها) تغاؤلاً بلاية
 أعضاء الولدان كسر فخلافه
 الاولى (وان تذبح سابع
 ولادته) أي الولد وبها يدخل
 وقت الذبح ولا تغرب بالتأخير
 عن السابع واذا بلغ بلاعق
 سقط من العرق عن غيره
 (و) أن (يسمى فيه) ولو سقطاً

جاء وتكره بغير كبر ومرة وما يطير بغيره كسار وواقع وبركة وتحرم بك الملوك اذ لا يصلح لغيره تعالى
وكذا عبد الكعبة أو النار أو علي أو الحسين لا يهاجم التشريك ومثله عبد النبي على ما قاله الاكثرون
والاوجه جواز لا سيما عند ارادة النسبة له صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من العلة حرمة التسمية بحار الله
ورفيع الله ونحوه ما لا يهاجم المحذور أيضا وحرمة قول بعض العوام اذا حمل ثقبلا الحلة على الله وان لم
يقصد المعنى المستحيل على الله لا يهاجم اياه ولا بأس باللقب الحسن الاما توسع فيه الناس حتى هو والسفلة
بسلامة الدين ويكره كراهة شديدة بنحو ست الناس أو ست العرب أو القضاة أو العلماء لانه من أقبح
الكذب بل تنبى الكراهة بنحو عرب وناس قضاة وعلماء بدون ست ويحرم التكني بأبي القاسم مطلقا كالمس
في الخطبة ويندب لولد الشخص وقته وتليذه أن لا يسميه باسمه ولو في مكتوب كان يقول العبد ياسيدي والولد
يا والدي أو يا أبي والتلميذ يا أستاذنا أو يا شيخنا ويندب أن يكنى أهل الفضل المذكور والانا وان لم يكن لهم
ولد ولا يكنى كافر وفاسق ومبتدع أي لا يجوز الانحرف فتنة أو تعريف ولا بأس بكنية الصغير ولو أنى ويندب
تكنية من له أولاديا كبيرا أو لاديه ولو أنى والادب ان لا يكنى نفسه في كتاب أو غيره الا ان كانت أشهر من الاسم
أو لا يعرف الابن وتحرم تكنيته بما يكره وان كان فيه الا اذا لم يعرف الابن اه من شرح هر مع زيادة
لعش عليه * (قاعدة) * نقل الاذرى عن بعض حنابلة عصره انه أفتى بمنع اليهود والنصارى من التسمية بحمد
وأحد وأبي بكر وعمر والحسن والحسين ونحوها وان بعض ضعفاء الشافعية تبعه ثم قال أي الاذرى ولا أدرى
من أين لهم ذلك وان كانت النفس تميل الى المنع خوفا للسب والسخرية وفيه شيء فان من اليهود من يسمى
بعيسى ومن النصارى بموسى أي وهم لا يتقدمون بغيره ما لم ينكر على عمر الزمان وأما غير ذلك أي من الاسماء
فلا أدرى به وجهاتهم وى ان عمر بنى نصارى الشام أن يكونوا يكنى المسلمين ويقوى ذلك فيما تضمنه مدحا وشرفا
كأبي الفضل والحسين والمكارم وانهم يسموا بعضهم عندنا أي ونهاهم أن يسموا الخ فان دلت قرينة على نحو
استزائهم أو استخفاف بنمانعوا وان يسموا أولادهم فلا قضاء العادة بان الانسان لا يسمى ولده الا بما يحب اه
مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم اذا سميت محمدا فلا تضربوه ولا تحرموه اه عش عليه (قوله أيضا وان
يسمى فيه) وينبى أن التسمية ومثلها التكنية حق من له عليه الولاية من الاب وان لم يحب عليه نفقته لغترة
ثم الجد وينبى أيضا أن تكون التسمية قبل العلق اه عش على هر (قوله لما مر أول الفصل) راجع
للمعنيين قبله والمراد بما مر أول الفصل الحديث المتقدم أي قوله الغلام مرثى الخ أي وكذا قوله الا نى لما مر
أي الحديث الذى مر فيه هذه الاحكام الثلاثة المذكورة هناك كورة في الحديث المار فاستدل عليها اه
(قوله وحل البخارى الخ) وهذا الحل حسن كما قاله بعض المتأخرين اه ج اه سم (قوله وان يخلق فيه
رأسه) فلو كان أصاح فبحتمل استحباب امرار الموصى على رأسه اه عميرة قال ج وقضية اطلاقهم انه لا فرق
في ذلك بين الذكر والانثى فنقول بعضهم يتعبد بالذكور كراهة خلق رؤس الاناث يرد بان هذا خلق فيه
مصلحة من حيث التصديق ومن حيث حسن الشعر بعده وعله الكراهة من تشويه الخلقه غير مو جودة هنا
فاندفع ما ذكره اه اه سم ويكره لطفه بدم الذبيحة لانه من فعل الجاهلية وانما يحرم لروايات ضعيفة
به قال به بعض المجتهدين ويكره القرع وهو خلق بعض الرأس من جل أو حمال ومنه الشوشة ويندب لطفه
بالخلق والزعفران بعد ذبحها اه شرح مر قال الزركشى ولم يتعرضوا لخلق رأسه والتصديق برتتها بعد البلوغ اذا
لم يفعل ذلك الولي ويحتمل ان يورث ذلك اذا كان شعر الولادة باقيا والتصديق برتته يوم خلق فان جهلها احتاط
وأخرج الاكثر كما يحتاط للواجب عليه كذا في الايعاب اه شوبرى (قوله وعبارة الاصل ذهبا أو فضة) أو في
عبارة الاصل للتوزيع لا للتخيير لانه اذا بدأ بالاعطاء تكون للتوزيع كفى قوله تعالى انما حراة الذين يحاربون
الله ورسوله الآية بخلاف ما اذا بدأ بالانخاف فامم التخفيف كفى قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين

لما مر أول الفصل ولا بأس
بتسميته قبل بل قال النووي
في أذكاره يسن تسميته يوم
السابع أو يوم الولادة واستدل
لكل منهما بما اخبار صحيحة
وحمل البخارى اخبار يوم
الولادة على من لم يرد العلق
وأخبار يوم السابع على من
أراد (و) ان (يحق) فيه
(رأسه) لما مر (بعد ذبحها)
كفى الحاج (و) ان (يتصدق
برتته) أي شعر رأسه (ذهبا)
فان لم يرد (فضة) لانه صلى
الله عليه وسلم امرأة طمة
فقال زنى شعر الحسين
وتصدق برتته فضة وأعطى
القابلة رجل ان يعقروا
الحاكم وصححه وقبس بالفضة
الذهب وبالدكر غيره وذكر
الترتيب بين الذهب والفضة
من زيادته وهو ما في المجموع
وغیره وعبارة الاصل ذهبا أو
فضة

الخ أي لان الاطعام أخف اه زى (قوله وان يؤذن في اذنه اليمنى الخ) أي ولو من امرأة لان هذا ليس
 الاذان الذي هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الدلالة كالتبرك وظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وان
 كان المولود كافرا وهو قريب لان المقصود ان أول ما يقرع سمعه ذكر الله ودفع الشيطان عنه وربما يكون
 دفعه عنه مؤديا لبقائه على الطهارة حتى يكون ذلك تسبيلا له دايته بعد بلوغه اه ع ش على مر وعبارة شرح
 مر والحكمة في ذلك ان الشيطان ينحسه حيث قد تشرع الاذان والامامة لانه يدبر عند سماعهما ويسن ان يقرأ
 في اذنه اليمنى كما هو ظاهر اني أعيد هذا بل وذريته من الشيطان الرجيم على ارادة التسمية ان كان ذكر او ورداته
 صلى الله عليه وسلم قرأ في اذن مولود الاخلاص فيسن ذلك أيضا ويكون في اليمنى اه شرح مر (قوله رواه
 ابن السني) هذا تركيب غير محرر ولا يخفى وعبارة شرح مر وروى البيهقي خبر من ولله مولود فاذن في اذنه
 اليمنى وآه في اذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان وهي التابعة من الجن وقبل مرض يلحقهم في الصغر اه (قوله
 وبدلته حنكه) في المختار الحنك ما تحت الذقن من الانسان وغيره اه فلهذا احتج الشارح لقوله داخل
 القم (قوله فلا كهن) في المصباح لال اللمعة يلو كها من باب ال مضغها واولا الفرس اللعام عض عليه اه وفيه
 أيضا فسر القم فمر من باب شفع انفتح وقفرته فتحته يتعدى ولا يتعدى وافتقر النور تنفتح اه وفيه أيضا مع
 الرجل الماء من فيه مجاز من باب قتل رمي به اه (قوله فجعل يملط) في المختار ملط من باب نصر وتلظ اذا تبع لسانه
 بقية الطعام في فيه واخرج لسانه فمعبر به شفطه والمضغ بالضم كالنكتة من البياض وفي الحديث الايمان
 يمدو طاقة في القلب اه (قوله حب الانصار التمر) بضم الحاء وكسر ها فالكسر بمعنى المحبوب كالذبح بمعنى
 المذبوح وعلى اه اذا قال بلاء مرفوعة أي محبوب الانصار التمر وأما من ضم الحاء فهو مصدر وفي البلاء وجهان
 النصب وهو الاشهر فنصب فعلى تقدير انظر واحب الانصار التمر فينصب التمر أيضا ومن رفع قال هو مبتدأ
 حذف خبره أي حب الانصار التمر لازم أو هو عادة اه شوي فليخص انه على كسر الحاء يرفع التمر وعلى
 ضمها ينصب (قوله وقيس بالتمر الحلو) فان قلت لم ألحقوا غير التمر والرطب بهما هنادون الصوم على المعتمد
 السابق ثم من انه اذا فقد ذلك أي الرطب والتمر فالما مع أن التمر منصوص عليه فيهما (قلت) يفرق بأنه
 صلى الله عليه وسلم ثم عقب التمر بالماء فانهم انه لا واسطة بينهما ومنع قياس التمر عليه فز يادق واسطة فيما
 استدراك فلذا فاسوا عليه هنا لثم اه ايعاب اه شوي وعبارة شرح مر فان فقدت فلولم تحسب النار
 والاوجه تقديم الرطب على التمر نظير ما مر في الصوم وينبغي ان يكون المختار من أهل الخير والصالح ليحصل
 للمولود بركة مخالطة ريقه بلوغه ويندب نهضة الوالد ونحوه عند الولادة يبارك الله لك في الولد الموهوب
 وشكرت الواهب وبلغ أشده و رقت بره ويندب ارد عليه بنحو جزاك الله خيرا والوجه امتداد زمانها ثلاثا
 بعد العلم أو القدوم من السفر أخذ ما مر في التمرية انتهت (قوله وفي معنى التمر الخ) مقتضاه ان الرطب مؤخر
 وفي كلام شيخنا انه مقدم على التمر وينبغي تقديم التمر على الحلوى اه حل * (خاتمة) * ينسب لكل أحد
 ان يدهن غباوان يكحل لكل عين ثلاثا وريقه لم يطفرو ويتفبططه ويخلق عاتقه ويجوز العكس وان ينقص
 شارب به عند الحاجة حتى يبين طرف الشفة بياضا طاهرا ويكره الاحشاء وهو خلق شهر الشارب وتأخير هذه
 الامور عن حاجته اربعين أشد ذكر اه وان يغسل البراجم وهي عند الاصابع ومعاطف الاذن
 ومما يحاها وباطن الالف تيامن في الكل وان يخضب الشيب بالجرة والصفرة ويحرم بالسواد للرجل والمرأة
 الا في الجهاد ونصاب الدين والرجلين بالخناء للرجل والخنثى حرام بلا عذر ولو بعد الموت ويندب فرق الشعر
 وتزجيله ونسج العقيق ويكره تنقيها وحامها وتنف الشيب واستجالة بالكبريت وتنقي جانبي العنقة وتصليف
 الحية طاقه فوق طاقه والنظر في سوادها بياضها العجايا والزيادة في العذارين والنقص منهما ولا بأس بترك
 سباليه اه من شرح مر وع ش عليه

(و) ان (يؤذن في اذنه اليمنى
 ويقام في اليسرى ويحملك
 بتمر فلو حين يولد) فيهما
 اما الاولى فلان من فعل به
 ذلك لم تضره أم الصبيان أي
 التابعة من الجن رواه ابن
 السني ولانه صلى الله عليه
 وسلم اذن في اذن الحسن
 حين ولده فاطمة رواه
 الترمذي وقال حسن صحيح
 وليكون اعلامة بالوحيد
 أول ما يقرع سمعه عند
 قدومه الى الدنيا كما يلقن عند
 خروجه منها وأما الثانية
 وهي تحنيكه بتمر بان يمضغ
 وبدلته حنكه داخل القم
 حتى ينزل الى جوفه شئ منه
 فلانه صلى الله عليه وسلم أتى
 ابن أبي طلحة حين ولد وتران
 فلا كهن ثم فقرأه ثم حجه فيه
 فجعل يبله فاقال صلى الله
 عليه وسلم حب الانصار التمر
 وسماه عبدا لله رواه مسلم
 وقيس بالتمر الحلو وفي معنى
 التمر الرطب وقولي اليمنى
 ويقام في اليسرى مع ذكر
 الحلو وتقييد التحنيك بحين
 الولادة من زيادتي

(كتاب الأطعمة)

جمع طعام بمعنى معام وموز كرم عقب الصيد لبيان ما يحل منه وما لا يحل كانه ذكر عقب الاضحية لبيان ما يعزى فيها وما لا يعزى بعد العلم بطلبها وغلب في الترجمة غير الحيوان عليه اذ انه طعام جلالا والحيوان طعام بحسب المال اه قل على المحلى وقوله وغلب في الترجمة الخ أى حيث عبر بالأطعمة ومراعاة بها الحيوان وغيره مع ان الحيوان لا يسمى طعاما لانه غير مأكول في حالة الحياة اه (قوله اي بيان ما يحل منها وما يحرم) اي وما يتبع ذلك كاطعام المضطر اه ع ش والمراد ما يحل وما يحرم من المأكول والمشروب وللانسان حالة اختيار وحالة اضطرار فعد لذلك هذا الكتاب اه شوي ومعرفة ما يحل وما يحرم من أكدمهات الدين لان معرفة الحلال والحرام فرض عين فقلود الوعيد الشديد على آكل الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم أى لحم نبت من حرام فالنار أولى به اه شرح مر (قوله فيما أوحى الى) أى فى القرآن الذى أوحى الى محرم أى شيأ من المطعومات محرما على من يتناوله الا أن يكون ميتة مستثنى من محرما المتنى أوفسقا أى أو الا أن يكون فسقا أه لا غير الله به اي ذكر عليه اسم غير الله وهذه الجملة صفة لفسقها وضحة والمراد الا أن يكون ذاقسق اي معصية فان الفسق المعصية تسمى فسقا لتوغلها فى الفسق ويلحق بما ذكر من الامور الاربع بالسنة كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير اه من الجلائن وحواشيه وقوله ويحل اي النبي الامى الذى هو محمد لهم أى لامتة الطيبات اي التى حرمت على اليهود والنصارى هى لحوم الابل وشحم البقر والضأن والماعز ويحرم عليهم الخبائث كاللبننة والدم والخنزير اه من الجلائن وحواشيه (قوله حل دود طعام الخ) عبارة عن ما لا يحل وكذا الدود المتولد من طعام الخ وهو يفيد أن غير المتولد يحرم وهو كذلك ومنه النمل فى العسل قال فى الاحياء الا اذا وقعت غلة أو ذبابة وتهرت أجزاءها فانه يجوز اه ولو أخرج الدود أو كالمع طعام آخر حرم ولا تفرق فى الجواز بين الذى يسهل تمييزه أو يعسر ولا تفرق بين الكثير والقليل اه برلى واعتمده مر قال ولا تفرق بين النابت والحى والميت ومشي الطبلوى على الجواز ايضا فيما لو انفصل الدود ثم عاد بنفسه ولو ميتا وكذا لو عاد بفعل حيا ان عسر تمييزه وتوقف فيما اذا سهل وأما لو عاد بفعل ميتا فان قل فلا يجس كاهو قضية كلام الشنخين كما تقدم بيانه أول الطهارة ولم يلتفت الطبلوى فيما اعتمده لما فى شرح البياطى مما فيه بخلاف آكله منفردا فيحرم وكذا لو نجا من موضع الى آخر كما قاله البلقينى أو تحصى بنفسه ثم عاد بعد امكن صوته عنه فيما يظهر اه واعتمده مر ما قاله البلقينى *(فرع)* واقى مر على جواز كل القول والتمر المسوس مع سوسه سواء كان حيا أو ميتا *(فروع)* قال الزركشى ولو حصل فى اللحم دودة الظاهر التحاقه بالفاكهة ولهذا قال الخوارزمى فى اللحم المدود اذا جعل فى القدر فمات فيه لا يجسه على الاصح ويقاس به التمر المسوس والقول المسوس اذا طبخا فمات فيه ولو فرق بين التمر والقول لان التمر يشق عادة ويرال ما فيه بخلاف القول لكان منجها نعم لو أخذ عسلا فيه نحل وطمخ به جاء فيه بخلاف اللحم فى الطهارة ولا تفرق الى ان اللحم متولد فى اللحم اذا أخذ المشقة ولا فرق بين الناسى والطارى وأما آكله فلا يحل قطعا الا اذا كان نحلة واحدة واستهلك فى الاحياء فى كتاب الحلال والحرام انه اذا وقعت نحلة أو ذبابة فى قدر طيب وتهرت أجزاءها لا يحرم اكل ذلك الطيب لان تحريم كل الذباب ونحوه انما كان للاستقذار ولا بعد هذا مستقذرا قال ولو وقع فيه جزء من لحم آدمي ميت لم يحل شئ من ذلك الطيب وان قل لا تجاسته بل لحرمته وخالفه المصنف فى هذا وقال المختار لا يحرم لانه صار مستهلكا اه سم وعبارة الشوي قوله حل دود طعام الخ قضية اطلاقهم انه لا فرق بين طيله وكثيره لكن قياس ما مر فيما لا نفس له سائلة اذا كثرت وغيره انه اذا كثرتا وغيره امتنع كالمع ما هو فيه لانه ينجمه كذا قيل وفيه وقفة لوضوح الفرق بين البابين لان ما هناك يمكن الصون عما وقع فيه فى الجملة بخلاف ما هنا انه لا يمكن فالذى يتجه انه حيث لم يستقذر جازا كالمع ما طعموا الا فلا اه ايعاب انتهت (قوله لعسر تمييزه) اي من شأنه ذلك اه

(كتاب الأطعمة)

أى بيان ما يحل منها وما يحرم والاصل فيها آية قل لا أجد فيما أوحى الى محرمات وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حل دود طعام) كحل (لم ينفرد) عنه لعسر تمييزه بخلافه ان انفرد عنه فلا يحل أكله ولو معه فتعبرى بذلك

(قوله أولى مما عبر به) أي في كتاب الصيد والنبأ في قوله وكذا اللود المتولد من طعام كحل وفاكهة إذا أكل معه في الأصح لأن ظاهره أنه يجوز أن كلعه وان انهرد وليس كذلك اه شوري (قوله وجراد السمك) قال في المنهاج ولو صاده ما يجوز في المحل لا اعتبار بفعله اه وقضية هذا الحل فيما لو صاده ما يحرم ولكن الأصح التحريم قاله الزركشي اه وبإسنى وقوله ولكن الأصح التحريم أي في الجراد كما مر وأما السمك فهو حلال لنفس المحرم واعتمد شيخنا الطبراني أن المحرم كالبحري وأنه لو كسر يضا أو قتل جرادا حرم الفعل وحل المكسور والمتنول له ولغيره مع اعترافه بما في المسئلة من الاختلاف وقال مر إذا ذبح المحرم صيدا حرم عليه وعلى غيره وإذا قتل جرادا حرم عليه وحل لغيره ولو حرم ما آخر اه سم (قوله وسمك) أي سواء كان طافيا أو راسبا ثم ان اتفخ الطافي وأضر حرم اه شرح مر * (فرع) * استطرادى وقع السؤال عن بئر تغير ماؤها ولم يعلم لتغيره سبب ثم قس فيها فوجد فيها سمكة ميتة وأحيل التغير عليها فهل الماء طاهر أو متنجس والجواب أن الظاهر بل المتعين الظاهر أن ميتة السمك طاهرة والتغير بالظاهر لا يتنجس ثم إن لم ينصل منها أجزاء فخالط الماء وتغير فهو طاهر وإن تغير بمجاور والاقصير فهو ران كثر التغير بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه اه ع ش على مر (قوله وبلههما) شامل لكبير السمك وصغيره وخالف الزركشي فقال لو بلع سمكة كبيرة ميتة حرم انجاستها ولو في الصغيرة لذلك وجهان وميلهم إلى الجواز وقال انما يحرم بلع الكبيرة أن ضرت اه سم (قوله وفرس) وكذا القرش في الأصح وإن كان يعدو على السمك بناءه وكذا حوت عظيم في البحر المالح يعرف بالدرقيل كما اقتضاء إطلاقهم وأما اللجأ فأنهم باحرام اه عيرة (أقول) أفتى شيخنا مر كما نقله والدمان الترسه حلال وهي اللجأ كما هو ظاهر فأورد عليه أنه في شرح الروض حرم بحرمتها ونقله ابن العماد عن شرح المذهب عن الأصحاب فرجع إليه وأول ما أفتى به والله رحمه الله تعالى قال عيرة قال الزركشي سكواعن الديلس وهو المعروف بام الخلول وقد عمت البلوى به في مصر كما عمت بالسرطان في الشام وعن ابن عدلان أنه أفتى بالحل وقاسه على الفستق وهو عجيب وعن الشيخ عز الدين أنه أفتى بتحريمه وهو الظاهر لأنه منشأ السرطان كما نقل عن ارسطاطاليس ونحوه مصر حواياه من أنواع المصدف كالسلفاة والحسازون ولا شك أنه مستحب اه قال ج لكن ردها أي اقتناء ابن عبد السلام الميري بأنه لم يأت على تحريمه دليل وبأن ما نقل عن ابن عبد السلام لم يصح لنص الشافعي رضي الله عنه على أن حيوان البحر الذي لا يعيش إلا في الماء هو مأكول والآية والأخبار انتهى * (فرع) * قال في الأنوار ولو وجد سمكة في جوف سمكة حلت إذا انقطعت وتغيرت إلى السرقين ويكره ذبح السمك إذا كان كبيرا يطول بقاؤه فتستحب اراحته ومحرمت فله من السمك حيا ولا يحرم أكلها كالأجسام الحية وهو المعنى دومه طرحة في الزيت المغلي في النار يشبه فليتأمل واعتمد مر جواز قتل السمك وشبهه حيا لكن قيده بالصغير وقال مقتضى كلامهم حيث قيدوا بالصغير حرمه ذلك في الكبير قال ولا فرق في الجواز في الصغير بين أن يكون فيه حياة مستقرة أو يكون عيشه عيش مذبوح وفي مرة أخرى قال لأن عيشه لا يكون إلا عيش مذبوح فليس له حياة مستقرة اه ابن قاسم (قوله وطعامه) أي ما يقذفه من السمك ميتا اه شرح مر (قوله وليس في أكلهما حية) أي ليس فيه تعذيب يزيد على قتلها ما بل هما سواء في زهوق الروح تأمل (قوله بل يحل قتلها حين) أي لأن عيشهما عيش مذبوح وكما يكره طرحة الشاة في النار وسمكها بعد ذبحها وقبل موتها وحرم في العباب بحرمة قتل الجراد حيا اه زى وعبارة ع ش على مر قال صاحب العباب يحرم قتل الجراد وصرح في أصل الروضة بجواز ذلك قياسا على السمك اه والاقرب عدم جوازه لأن حياته مستقرة بخلاف السمك فإن عيشه عيش مذبوح فالحق بطلت انتهت (قوله فيسن ذبحها) أي من ذيلها ما لم تكن على صورة

أولى مما عبر به (و) حل (جراد وسمك) أي أكلهما وبلعهما وإن لم يشبه الثاني السمك المشهور وكسكب وخنزير وفرس (في) حال (حياة أو موت) في الثلاثة ولو يقتل سمكة - وهي إما الأولى فلما لم فيه وأما الأخيران فلقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وخبر احلت لنا ميتتان وليس في أكلهما حين أكثر من قتلها وهو جائز بل يحل قتلها حين (وكره قطعها) حين كافي أصل الروضة وعليه يحل قول الأصل في باب الصيد والذبايح ولا يقطع بعض سمكة ويكره ذبحها إلا سمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسن ذبحها وذكر حل الجراد حيا وكرهه قطعها من زيادتي (وحرم ما يعيش في بروج بحر كضفدع) بكسر أوله وفتحته وضمه مع كسر ثالثه وفتحته في الأول وكسره في الثاني وفتحته في الثالث (وسرطان) ويسمى بحرب الماء

(وحية) ونسنام ونساح

وسلحفة بضم السين وفتح
اللام نلث لهما ولا نهي عن
قتل الضفدع وادابوداود
والحاكم وصحبه (وحل من
حيوان برجنين) ظهر فيه
صورة الحيوان (مان بكاة
أمه ونعم) أي ابل وبقر
وغنم اقله تعالى احل لكم
بهيمة الانعام وروى ابو
داود وغيره خبر ابي سعيد
الخدري قلنا يا رسول الله انا
نقهر الابل ونذبح البقر والشاة
فنجسد في بطنها الجنين أي
الميت فنلقيه أم نأكله فقال
كلوه ان شئتم فاذكته ذكاة
أمه أي ذكته التي احلتها
أحلته تبعها (وخيل) لانه
صلى الله عليه وسلم لم يحرم
خبر عن لحوم الجر الاهلية
وأذن في لحوم الخيل وراه
الشيخان (وبقر وحش
وحماره) لانه صلى الله عليه
وسلم قال في الثاني كلوا من
لحمه وأكل منه وراه الشيخان
وقيس به الاول (وطيبي)
بالاجاع (وضيع) بضم الباء
أكثر من اسكانها لانه صلى
الله عليه وسلم قال يحل أكله
رواه الترمذي وقال حسن
صحيح (وضب) وهو حيوان
لذا كرمه ذكران وللاتي
فرجان لانه أكل على مائدته
صلى الله عليه وسلم رواه
الشيخان (وأرب) لانه بعث
بوركه بالبسه فبسه رواه
الشيخان زاد البخاري واكل

حيوان يذبح والاقنذبح من رقبته اه عمن على مر فالمراد بالذبح القتل كبر شدايه تعليلهم بالاباحة اه
(قوله وحية) لو فرض أن الحيوان المقرب لا يعيش الا في البحر حرم ما أيضا السمية اه سم (قوله ونسنام)
بفتح النون كفي المصباح وبكسرهما كفي شرح الروض وهو نوع من الخلق ثبت على رجل واحدة وقال
المعويدي له عين واحدة يخرج من الماء ويتكلم ومتى ظفر بالانسان قتله يوجد في جزائر الصين ينقر كما ينقر
الظير اه ابن شهبة (قوله ونساح) أي بخلاف القرش فانه حلال كما فتي به الحب الطبري وفرس البحر حلال
كما فتي به بعضهم اه سم (قوله وسلحفة) عبارة شرح مر وسلحفة وترسة على الاصح قيل هي السلحفاة
وقيل اللماهي السلحفاة انتهت (قوله ولا نهي عن قتل الضفدع) وسبأني أن النهي عن قتل الحيوان يجب
تحريره كذا أن الامر بقتله كذلك (قوله جنين) أي وان وجدوا حيا في بطن آخر كما فتي به بعض مشايخنا كالأول
وجد سمكة في بطن أخرى وضابط حل الجنين أن ينسب موته الى تذكية أمه ولو احتمل الابان بموت تذكية أمه أو بقي
عيشه بعد التذكية عيش مذبح ثم يموت أو يشك هل مات بالتذكية أو لا لانها سبب في حله والاصل عدم
الماتع نخرج من الوضوء ما موته قبل تذكية أمه وما لو أخرجه رأسه ميتا أو حيا ثم مات ثم ذكيت وما لو اضطرب في بطنها
بعد تذكية أمه ما طويلا أو تحرك في بطنها ثم كثر ديدا ثم سكن اه شوبري (قوله ظهر فيه صورة حيوان)
كذا فقهه في شرح البهجة والروض وظاهر مسواه فتحت فيه الروح أولا وان كان بعد هذا التعميم قوله مات
بذكاة أمه الا ان يقول بان المراد مات حقيقة أو حكما فدخل فيه ما تصور ولم تنفخ فيه الروح فموته حكمي
أي كأنها ماتت فيه واما المضغة التي لم تتشكل والعلة فلا يحلان وان كانا طاهرين هذا هو المنقول عن المشايخ
اه شيخنا وعبارة شرح البهجة ومحل حله اذا ظهرت صورة الحيوان فيه ففي حل المضغة وجهان في الروضة
وأصلها مبنيان على وجوب الغرة فيها وثبوت الاستيلاد والاصح لا فلا تحل المضغة انتهت وعبارة شرح مر ولا بد
في الحل أي حل الجنين من ان تكون الذكاة مؤثرة فيه فلا كان مضغة لم تبين بها صورة لم يحل انتهت ومن ذكاة
أمه ارسالهم اوجارحة عليها حل (قوله مات بذكاة أمه) وكذا لو تصور ولم تنفخ فيه الروح وكان غير علقه
ومضغة فحل اماهما فلا يحلان وان كانا طاهرين اه شيخنا (قوله أي ابل وبقر وغنم) لو مسح آدمى بقره هل يحل
أكله قال الطحاوي يحل وقضية مذهبننا خلافاه ونقل عن صاحب العباب انه قال الحل بعد عملا بصل اثنان
الحرمة وعنه أنه يجب الحل في مسح حلال محرما عملا بالاصل ونظر بان صورته صورته محرم فكيف ينظر الى أصله
راجع الفتاوى المحبرية اه شوبري (قوله كلوه ان شئتم) أي وان شئتم فاطعموه لحيوان آخر وليس المراد
وان شئتم فآكلوه لان فيه اضاغمة اه عزيزي (قوله وخيل) وأصل خلقها من الرجب وهي أربعة أنواع
منها العناق أبواها عريسان والمعرف أبوه أعجمي وأمه عريية قال السمين عكسه ومنها البراذن أبواها
أعجميان وسميت خيلا لاختياليها في مشيها اه قل على الحلي (قوله وحماره) قال في شرح الروض وفارقت
الجر الوحشية الجر الاهلية بانها لا ينتفع بها في الركوب والحل فانصرف الانتفاع بها الى أكلها خاصة اه ولا
فرق في الحمار الوحشي بين ان يستأنس أو يبقى على لوحه كما انه لا فرق في تحريم الاهلي بين الحاليين ومثله بقر
الوحش فيما ذكر اه سبل (قوله وطبي) أي بالمعنى الشامل للفرزال ومنه تبس الجبل بلجيم والباء الموحدة
المفتوحتين ويسمى الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرهما وبضم الواو وكسر العين ويسمى الخريت بجمجمة
فهملة ومثنيتين بينهما ما تحبثو يسمى الأيل بهمزة مفتوحة فتحة مشددة مكسورة اه قل على الحلي
(قوله وضيع) هو اسم لذكر والاتي وجمعها ضباع كسبع وسباع قاله ابن الانباري وقال الازهرى هو
اسم للاتي فقط ويقال لها ضباعه وضباعته وجمعها ضبعان ولا يقال ضبعنويقال لذكر ضبعان بكسر فسكون
ويقال لامثنى منه ما أومن أحدهما ضبعان بفتح أوله وضم ثانيه وكسر آخره ومن شأنه انه يحبض ومن حقه
انه يتناول حتى يصاد وهو مستند كر وسنة أثني اه قل على الحلي (قوله وضب) وهو حيوان يشبه الورل

عكس الزرافة يطأ الأرض على مؤخر قدميه (ونعاب) بمائة أوله ويصغى أبا الحصين ٢٧١ (ويربوع) وهو حيوان قصير البدن جدا طويل

يعيش نحو سبع مائة سنة ومن شأنه أنه لا يشرب الماء وأنه يبول في كل أربعين يوما مرة ولا يسهطه من ولادته
منه فرجان ولذ كرز كران ومنه أم حنين بمهالة مضمومة فوحدة مفتوحة فتحشية ساكنة فنون دويبة
قدرا السكف صفراء كبيرة البطن تشبه الحمار باء وقيل هي الحرياء اه قل على المحلى (قوله عكس الزرافة)
بفتح الزاي وضمها الغتان مشهورتان وهي غير مأكولة لان الناقة الوحشية اذا وردت الماء طرقتها انواع من
الحيوانات بعضها مأكول وبعضها غير مأكول فيتولد من ذلك هذا الحيوان فقد اشتمل على اشياء حيوانات
مختلفة فكان متولدا بين ما كول وغيره فخرم تبعها فيرأى كولا اه ع ش على مر وقرر شيخنا المدابغى
في قراءته البخاري ان الزرافة حيوان يشبه الابل برقبته والبقر برأسه وقرونيه وانتم بالون جاده ويكبر الى ان
يصير علوا نخلة اه وفي قل على المحلى وتعظم الزرافة على الاصم في النجوم وفي العباب انما احلال وبه
قال البغوي وصوبه الاذرع والزركشى وهو حيوان طويل البدن قصير الرجلين عكس الربوع ذكر انها
متولدة من سبع حيوانات لان الزرافة بمعنى الجماعة لغة لها رأس كالابل ورجل كالغزال وذنب كالفيل وقرون
وقوائم واطراف كالغزال في الثلاثة لكن لا ركب لها في يديها وقيل غير ذلك وقيل متولدة بين ما كولين وهذا وجه
القول بملها المذكور اه (قوله ونعاب) ويكنى أبا الحصين واتناء يسفها أي يطأها العقاب كذا قالوه
وفيه نظر بما مر ان المتولدين ما كولين وغيره لا يحل الا ان يقال ان هذا امر غير محقق فان تحقق عمل به فراجع
ومن شأنه الروغان واتناء ثعلبية وكنيتها أم هزبل قيل ومنه الثغاف بالثاء ثم الغاء اه قل على المحلى (قوله
ويربوع) هو نوع من الغار كان عرس وحلها ما ستنشئ منه والربوع قصير البدن طويل الرجلين عكس
الزرافة اه قل على المحلى (قوله وسمر) ويحل أيضا السنجاب وهو حيوان على حد الربوع يتخذ من جلده
الغراء والحوصل أيضا وهو طائر كبير له حوصلة عظيمة يتخذ من جلده الغراء ويكثر بمصر ويعرف بالجمع
والعاقم بضم القاف الثانية وهو دويبة تشبه السنجاب وجلده أبيض اه سم اه زى نعم الوشق حرام فاه
في الانوار وذهب النجم ابن قاضي عجولون الى تحريم السنجاب والاف فيه رسالة معترضا فيه على الكمال بن أبي
شريف قولا وقد عارض الكمال رسالة مثلها اول أقف على هاتين الرسالتين لكن وقف على رسالة لا بى
حامد المقدسى ذكر فيها المقاتلين اه شوبرى (قوله هو مقتضى كلام الراغب الخ) هو المتمد وقوله لكن
صح في أصل الروضة الخ قال شيخنا مر المتمد خلاف ما في أصل الروضة اه سم (قوله لا يقع) ويقال له
الاعور لحمة بصره أو لكونه يغمض إحدى عينيه عند النظر اه قل على المحلى وفي المصباح يقع الغراب
وغيره من باب تعب اختلاف لونه فهو أبيض وجمعه بفتح العين بالكسر غراب فيه الاسمية ولو اعتبر الصفة لقبيل يقع مثل
أجر وجر وسنة بفتحها فيها نصب وجذب فهي مختلفة اه (قوله وهو ذلونين) ليس المراد هنا انه أبلق
بل المراد انه نوعان نوع أبيض ونوع أسود اه شيخنا وهذا وارد على قول المناطقة ان السواد لازم للغراب في
الخارج (قوله بكسر أوله وفتح ثانيه) وقد تحذف همزته اه شرح مر (قوله ودجاج) ثبت انه صلى الله
عليه وسلم آكاهه عميرة اه سم (قوله وحمام) هو بفسيره المذكور يشمل غير الحمام المعروف كالبمام والقطا
واللباسى والدراج والفاخت والحبارى والشقراق وأبو قردان والجرعة والحجل ويسمى دجاج البر والقيح بالقاف
والموحد المفتوح حنين والجيم ويسمى ذكره بقوب والقمرى ويقال له كره ورشان وشفتين بكسر الشين
والنون بينهما ما ساكنة ويطلق على ذكر الحمام كسر اه قل على المحلى (قوله أى شرب الماء بلامض)
وفي القاموس العشب شرب الماء أو الجر ع أو تبايعه ودخل فيه القمرى واللبسى واليمام والفواخت والقطا
والحجل وهو على قدر الحمام كالمقطا أحر المنقار والرجلين ويسمى دجاج البر اه شرح مر (قوله وما على
شكل عصفور) سمي بذلك لما قبل انه صلى الله عليه وسلم وفر منه وكنيته أبو يعقوب ومنه

الرجلين لونه كالون الغزال
(وقيل) بفتح الفاء والنون
وهو دويبة يتخذ من جلدها
الغراء واللباسى وحشها (وسمر)
بفتح السين وضم الميم المشددة
وهو حيوان يشبه السمرور
لان العرب تستطيب الاربعه
والسمراد في كل مما سمر وما
يأتى الذكر والانتى (وغراب
زوع) وهو نوعان أحدهما
يسمى الزاغ وهو أسود صغير
وقد يكون من حجر المنقار
والرجلين والآخر يسمى
الغراف الصغير وهو أسود
أورمادى اللون والحل فيه
هو مقتضى كلام الراغب
وشرح به جمع منهم الروبانى
وعلا بانه يأكل الزرع لكن
صح في أصل الروضة تحريمه
وخرج بغراب الزرع غيره
وهو ثلاثة الأبقع وهو الذى
فيه سواد وبياض والعققي
وهو ذلونين أبيض وأسود
طويل الذنب قصير الجناح
صوته العسقة والغراف
الكبير ويسمى الغراب الجبل
لانه لا يسكن الا الجبال (ونعامة
ذكر كى داو) بكسر أوله
وقع ثابته وهو شامل للبط
(ودجاج) بفتح أوله أفتح من
ضمه وكسره (وحمام وهو
ماعب) أى شرب الماء بلا
مص وزاد الأصل كغيره
وهو رأى صوت ولا حاجة اليه
لانه لازم لعب ومن ثم اقتصر
في الروضة في جزاء الصيد على عبوة قال انه مع هدره ملازمان ولهذا اقتصر الشافعى على عب (وما على شكل عصفور) بضم أوله أفتح من فتحه
(بأنواعه كعندليب) بفتح العين والدال المهملتين بينهما نون وآخره موحد بعد التختية

النمر بضم النون وقع العين المجتوي يصغر على تغير ومنه حديث أبا عبد الله مفضل التفسير كافي - ل والببل بضم
الموحدين ويقال له الهزار والتم بكسر المثناة كالوز والتهب بكسر المثناة أوله كالقار والتوسط بضم المثناة أوله
وسكون النون وكسر الواو وقيل بفتح المثناة أوله كالذجاج اه قل على الحلى (قوله وصعوه) وهي صغار
العصافير المحمرة الرأس اه زى (قوله وزر زور) سمي بذلك لزرزورته أى تصويته اه زى (قوله لاجار أهلى)
معطوف على جنين ومثل الجار الأهلى البغل وان حملته فرس لانه متوالف منها ومن الجار وأ كثر شبهه بأه
ويحرم ذبحها مادامت حامله لادائه الى موته نعم ان تولد بين فرس وحصان وحشى لم يحرم اه قل على
الجلال (قوله كاسد) وله ستمائة وثلاثون اسما وأنواعه كثيرة منها ما يشبه وجه الانسان ومنها ما هو على شكل
البقر بقرون سود اه شوبرى (قوله وقرد) أى ودب وقيل ونمس وابن مقرض اه شرح مر والنمس
دويبة نحو الهرة تأوى البساتين غالباً قال ابن فارس ويقال لها الدلق وقال الفارابى دويبة تقتل الثعبان والجمع
نموس مثل حمل وحول اه مصباح اه ع ش على مر وابن مقرض بضم الميم وكسر الراء وبكسر الليم
وفتح الراء وهو الدلق بفتح اللام اه رشيدى (قوله كصقر) يشمل الباز والشاهين وغيرهما اه شرح
مر (قوله ولا ابن آوى) بالمدى فى الهمة أوله وهو مفرد وجمع بنات آوى سمي بذلك لانه يأوى الى جنسه
ويعوى اذا استوحش ليلا وصياحه يشبه صياح الصيوان وهو كرية الرمح ودون الكلب وفيه شبه من الذئب
والثعلب ومن خواصه انه اذا مر تحت حائط عليها ذجاج تساقطت من شدة خوفها منه وهذا وما بعده ملحق
بذئ الناب وأفرده للخلاف فيه اه قل على الحلى قال بعضهم وابن آوى هو الذئب الأهلية وآوى لا وجود
له قال أبو نواس

(وصعوه) بفتح الصاد وسكون
العين المهملة (وزر زور)
بضم اوله لانها كلها من
الطييات وقال تعالى احل
لكم الطييات (لاجار أهلى)
لأنه روى عنه رواه الشيخان
(و) لا (ذئب) من صباع
وهو ما يعدو على الحيوان
ويتقوى بنابه (و) ذو
(مخاب) بكسر الميم أى ظفر
من طير انتهى عن الاول فى
خبر الشيخين وعن الثانى فى
خبر مسلم فذئب (كاسد)
وقرد) وهو معروف (و) ذو
المخالب (كصقر) بالصاد
والسين والزاى (ونسر)
بفتح النون أشهر من ضمها
وكسرهما (ولا ابن آوى)
بالمدان العرب تستخبه وهو
حيوان كرية الرمح فيه شبه
من الذئب والثعلب وهو
فوقه ودون الكلب (وهرة)
وحشية أو أهلية لانها تعدو
بنبلها واطلاق لها

وما خبزه الا كآوى * يرى ابنه ولم ير آوى * فى الحزون ولا السهل
اه انتهى سم * (فائدة) * قال العميرى فى عين الحياة ما نصه قال جدي بن نوري فى حق الذئب
ينام باحدى مقلتيه وتبقى * بانحرى الرزايا فهو يفتلان هاجع
وهو أكثر الحيوان عواءا اذا كان مر سلافاذا أخذ وضرب بالصا والسيوف حتى تقطع أوتهم لم يسمع له صوت
الى ان يموت وفيه قوة حاسة الشم بحيث يدرك المشوم من نحو فرسخ ومن غريب أمره انه متى وطئ ورق الحنظل
مات من ساعته وهو شديد العداوة للفم بحيث انه متى اجتمع جلد شاة مع جلد ذئب تمطط جلد الشاة واذا عرض
انسان للذئب وخاف العجز عنه عوى عواء استغانة قد سمعه الذئب فتقبل الى الانسان اقبالا واحدا وهم سواء
فى الحرص على أكله فان أذى الانسان واحدا منها وثب الباقون على المسدحى فمزقوه وتركوا الانسان ومن
خواصه انه اذا علقت رأس الذئب فى برج حمام لم يقربه ما يؤذيه وكعبه الا يمن اذا علق على رأس رمح ثم اجتمع
على صاحبه جماعة لم يملوا اليه مادام الكعب معلقا على رمح ومن علق عينه اليمنى عليه لم يخف لصا ولا سباعا
ونخصيته اذا نشفت وملحت بملح وزعتر وسقى منها وزن مثقال بماء الجرجير رفع من وجع الحاصرة وهو نافع أيضا
لذات الجنب اذا شرب بماء طار وعسل ودمه ينفع للصرع اذا أذيب بذهن الجوز وقطر فى الاذن ودماغه اذا
أذيب بماء السذاب والزيت ودهن به الجسد نفع من كل علة طاهرة وباطنة فى البدن من البرد وانياه وجلده
وعينه اذا جلها انسان معه غلب خصمه وكان محييا الى الناس جميعا وكبدته ينفع من وجع الكبد وقضيه اذا
شوى فى الفرن ومضغت منه قطعة هيج البامو وهو مجرب واذا خلطت مرارته بالعسل والماء وطلع بها الذئب
وقت الجماع جبت المرأة الرجل حبلا شديدا واذا علق ذكره على معلف بقر لم تقربه مادام معلقا ولو اجمدها
الجوع وان نخره وضع بزبله لم يقربه الفأر ومن أدمن الجلاس على جلده أمن من القواقع واذا علق ربه من
ذنبه على شئ من الملاهي وضربها قطعت جميع الاوتار التى تكون عليها ولم يسمع لها صوت وان اتخذ طبل
من جلده وضرب به بين طبول تشقت ونحمة ينفع من داء الثعلب وشرب مرارته ينفع من اسرخاء الباطن

أول من تشييدها بالوخشية (ورخة) وهي طائر أبقع (وبغاة) بثلاث الموحد وبالمجمة ٢٧٣ والمثلثة طائر أبيض وشال أخضر ومن الرخة

على الطير ان يلبث غذاها
(وبغاة) بفتح الموحدين
وتشديد الثاني وبالمجمة
وبالقصر الطائر الأخضر
المعروف بالذرة بضم المهملة
(وطاوس وذباب) بضم اوله
(وحشرات) بفتح اوله صغار
دواب الارض (كخنفساء)
بضم اوله مع فتح ثالثة أشهر
من ضمه وبالذرة بضم
ثالثة مع القصر بفتح طم
الجميع واستثنى من الحشرات
القنفذ والوبر والضب
والبر بوج وهذا تقدم
تفسيرهما آتيا وتقدم ضبط
الوبر وتفسيره في باب ما حرم
بالاحرام (ولما أمر بقتله
أو تمى عنه) أى عن قتله لان
الامر بقتل شئ أو النهى عنه
يقتضى حرمه أو كونه لما أمر
بقتله (كمشرب) وحية
(وحدة) بوزن عينة (وطارة
وسبع ضار) بالتحفيف أى
عند روى الشيطان خمس يقتل
في الحل والحرم الغراب
والحدأة والقارورة والغرب
والكلب العقور وفي رواية
لمسلم الغراب الأبقع والحية
بذل العقرب وفي رواية لابي
داود والترمذي ذكر السبع
العادي مع الخس (و) المنهى
عن قتله (كخنفساء) بضم الخاء
المجمة وتشديد الطاء
ويسمى الآن بصفر الجنة
(ونخل) وتعبيرى بعامى

واذا طلعها الاحليل جامع الرجل ماشاء وان طلى بها مع دهن الزئبق هيج الباه وانعظ و ربما أتزل من لفت ذلك
واذا أذيت مرارته بدهن ورد ودهن الرجل بذلك حاجبيه أحبته المرأة إذا مشى بين يديه أو إذا خلطت مرارته
بورس وطلّى بها الوجه أذهب البق انتهى (قوله أولى من تشييدها بالوخشية) قد يقال تشييد الأصل أولى لانه
يعلم منه تحريم الاهلية بطريق الأولى بخلاف اطلاق الشيخ ليس نصافي تحريم النوعين لقبوله التخصيص وان
كان مقتضى الاطلاق التعميم فليتأمل اه شورى (قوله وهي طائر أبقع) أى يشبه الترس في الخلقة اه عمرة
اه سم (قوله وبغاة) ليست هي النورسة لان النورسة مأكولة وتقتل من الدبر لاني ان أبقع دانه ما كوله
فالبغاة غيره اه شجنا ولعلها المصاصة في الشورى واعتمد مر حل النورسة وبه تعلم انها غير البغاة
اه وفي قل على الحلى قوله وبغاة هي من البوم وهو حرام بأنواعه كالهامة والصدى والضرع وملاعب
ظله وغراب الليل ومنه الخفاش وهو الوطواط ثم استثنى شجنا مر من البغاث النورس فقال انه حلال
ويحرم الرخ وهو أعظم الطيور جنة لان طول جناحه عشرة آلاف باع المساوية لاربعين ألف ذراع (قوله
والمثلثة) فهو ثلث أوله شكلا وآخره نقطا اه شورى (قوله المعروف بالذرة) وليست من طيور
العرب بل تجلب من النوبة واليمن ولها قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين اه قل على الحلى (قوله
وطاوس) هو طائر في طبعه العفة ومحبة الزهو بنفسه والخيلاء والاعجاب بريشه اه زى (قوله وذباب)
لمسرد جعه اذبة كغراب أو غربة وقيل جمع وهو جاهل الحيوان يلقى نفسه في ما يملكه كالنار والمراد به
المعروف ويطلق على ما يشمل الباعوض والناموس والقمل والبرغوث والبق والنمل والنحل وغيره ما عطفه
على هذا عام ومنه الحديث الصحيح الذباب كله في النار الا النحل أى لتعذيب أهلها به لا لتعذيبهم بها اه قل
على الحلى (قوله وحشرات) منها الحربة بكسر الحاء وسكون الراء وفتح الموحدة فتد وتصر وهي كالغار تلتون
بساتر الألوان ومنها حاربان بموحدة مشددة بعد القاف وهي دابة كالدينار ومنها الحردون بضم حاء
مكسورة فساكنة فذال مججمة كالورل اه قل على الحلى (قوله كخنفساء) منها الزعقوف ومن عجيب
أمره انه يموت من ريح الورد اه ويسمى الجعلان بضم الجيم ومنه الجند بضم الجيم مضبوطين وهو الصرصار اه
قل على الحلى (قوله وبالذ) أى ومنع الصرف لالف التانيث الممدودة اه شورى (قوله القنفذ) هو
بالذال المججمة بضم القاف وفتحها اه مختار وفي الصباح بضم القاف وفتح القنفذ اه ع ش على مر
(قوله والوبر) قال في شرح الروض باسكان الموحدة قوبية أصغر من الهر كلاء العين لا ذنب لها اه عمرة
اه سم وهذا هو الذي تقدم له في باب ما حرم بالاحرام (قوله خمس يقتل في الحل والحرم الخ) وقضية كلام
الشيخين ان اقتناء الفواسق الخمس حرام قال بعضهم وهي مسئلة حسنة اه ايعاب اه شورى (قوله
والكلب العقور) ويحرم قتل غير العقور وقيل يجوز قتل ما لا نفع فيه ولا ضرر كما يقتل من والد شجنا مر
تعالى امام الشافعي رضي الله تعالى عنه اه قل على الحلى (قوله ويسمى الآن بصفر الجنة) أى لانه
زهدي في الاقوات اه زى وقال س ل لانه زهد ما في أيهم من الاقوات وتقرن بالذباب والبعض يخالفه من
الهواء ومن عجيب أمره ان عينه تعلق وتعود ولا يفرخ في عش عتيق حتى يطينه بطين جسد يتعود عينه بحجر
يقله من الهند وهو حجر البرقان وإذا أراد شخص اتيانا بالحجر فانه يصبغ أولاده بالزعفران أو نحو فيه جسد
الحجر في عيشه لانه يحضره لا ولاده إذا راهم بهذه الحالة خوفا عليهم من المرض المذكور وينفع عيشه للصحة بان
يلو وينفع ويسقي انتهى (قوله ونخل) جمع مفرد منخله ويقال له الدبر بفتح المهملة وسكون الموحدة أو حى
اليد في يوم الرحمة هو عيد الفطر وهو حيوان في طبعه الشجاعة والنظر في العواقب والفهم ومعرفة فصول السنة
وأوقات الحر وتبديل المرى والمرتع وطاعة الامير وبيع الصنعة وذكرانه تسعة أصناف اه قل على
الحلى (قوله ونخل) ويحل قتل الصغير الا حرمه لا يذاته ويسمى بذلك لتماه بكثرة ما يحمل مع قلة قوائمه وهو لا جوف

(ولما تولد من ماء كولو غيرة) كتوليد كلبوشاة ٢٧٤ أو بين فرس و حمار أهلى قطيبا للتعزيم (ولما نص فيه) بغيره أو تحليل أو عا

يدل على أحدهما كلاما بالقتل والنهي عنه (ان استطابته عرب ذو يسار وطباع سابعة سال وفاهية حل أو استخبوه فلا يحل لان العرب أولى الامم لانهم المخاطبون أولا ولان الدين عربى وخرج بنو يسار المحتاجون وبسليمة اجلاف البسوادى الذين يأكلون ما يدور درج من غير تغيير قلا عبرتهم وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها (فان اختلفوا) في استطابته (فالاكثر) منهم يتبع (فان استروا تبع) (فريش) لانهم قطاب العرب وفيهم القوة (فان اختلفت) فريش ولا ترجع (أو لم تحكم بشئ) بان شكت أو لم توجد العرب أو لم يكن له اسم عندهم (اعتبر بالاشبه) به من الحيوانات مودة أو طبعا أو طعاما لهم فان استوى الشبهان أو لم نجد ما يشبهه فلا لاسية قل لا أحد فيما أو حى الى محرما وقل فان اختلفوا الى آخره ما عدا ما لو عدم اسمه عندهم من زيادى (وما جهل اسمه عمل بتسميتهم) أى العربيه مما هو حلال او حرام (وحرم متجس) أى تناوله ما عا كل او جامدا لحبر الفاروق السابق في باب النجاسة (وكره جلاله) وهى

له وعيشه بالشتم مع انه أحص الحيوان على القوت اه قل على الحلى (قوله ولا ما تولد الخ) * (فرع) * فى الانوار لو تجت شاة شبه كلب ولم يعلم أتى عليها كلب أم لاهل اه شوبرى (قوله ولا نص فيه الخ) ينبغى ولا فى نظيره ليجرح بئر الوحش الملق بحماره المنصوص أو يراد بالنص فيه ما يشمل النص فى نظيره اه شوبرى (قوله ان استطابته عرب الخ) ويرجع فى كل زمن الى عربيه ما لم يسبق فيه كلام لمن قبلهم اه زى (قوله ما دب) أى عاش ودرج أى مات اه عش (قوله لانهم قطاب العرب) أى أصلهم يرجع اليهم فى الامور المهمه وقطب الشئ ما يدور عليه الامر (قوله وفيهم القوة) أى مكارم الاخلاق والشرف (قوله أو لم توجد العرب) أى فى موضع يجب طلب الماء منه فيما يظهر اه عش على مر (قوله أو طبعا) أى من صياله أو عدو والمجه تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعانى الكامنة فى النفس فالطبع فالصورة اه شرح مر (قوله وما جهل اسمه الخ) أى فاذا رأينا حيوانا وجهنا لنا حلا وحماسا لانهم عن اسمه فاذا سمعوه عرضنا ذلك الاسم على مانص عليه الشارع حلا لا وحرا ما لهذه المسئلة غير التى قبلها اذ تلك فيما لم ينص عليه الشارع وان علم اسمه تأمل * (فائدة) * قال القزوينى ورد فى الحديث ان الله خلق فى الارض ألف أمة ستمائة فى البحر وأربع مائة فى البر وقال مقاتل بن حبان ان الله تعالى ثمانين ألفا عالم أربعون ألفا فى البر وأربعون ألفا فى البحر اه قل على الحلى (قوله وحرم متجس الخ) ولا يحرم من الطاهرات الانحوا تراى وجرح ومنه مدر وطفل لمن يضره وعلى ذلك يعمل اطلاق جمع حرمة بخلاف من لا يضره كما قاله جمع آخرون واعتمد السبكي وغيره وسم وان قل الامن لا يضره من مسكر ككثيرا فيون وجوزة طيبوز عفران وجلد دبغ ومستقذرا مالة بالنسبة لغالب ذوى الطباع السليمة كحماط ومنى وباق وعرقا لا عارض كفسا القيدولحم انتن أماريق لم يفارق معدنه فيخفه فيه عدم الحرمة لاتقاء استقذار مولو وقته مينة لافس لها سائله ولم تكسر بحيث يستقذر أو قطعة يسيرة من لحم آدمى فى طبع لحم مذكى لم يحرم أى كل الجميع خلافا للفرالى فى الثانية واذا وقع بول فى ماء كثير ولم يغيره جاز استعمال الجميع كما مر لانه لما استهلك فيه صار كالعدم اه شرح مر * (فرع) * لو تحقق اصابة روث البقر وبولها الحب حال الدياسة عفى عنه ويستحب غسل القم منه اه أقول اعلم انه اذا تحقق اصابة روث البقر وبولها الحب حال الدياسة فان كل بعض ذلك الحب ولم يتحقق نجاسة بعضه أو كل الجميع عفى عنه وان سهل تغيير القدر المتجس كما اختاره شيخنا الطبلاوى رحمه الله تعالى وهو قضية اطلاقهم وان مبرقدرا منه وتتحقق نجاسة جميع ذلك القدر فهذا محل نظر وميل شيخنا الطبلاوى للعفو أيضا نظر لانه يعسر صونه عن الروث والبول حال الدياسة اه سم (قوله أى تناوله) انما قدره لان الاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالنوات كحرمت عليكم الميتة اه شوبرى (قوله وكره جلاله) ويكره أيضا طعام المأ كرواة نجسا اه شرح مر والمتبادر من التجس نجس العين وقضيته انه لا يكره اطعامها المتجس اه عش على مر (قوله وهى التى تأكل الجله) فى المختار الجله النجاسة والجلالة التى تتبع النجاسات اه وبعبارة شرح ج وهى آكلة الجله أى النجاسة كالعدرة انتهت (قوله بفتح الجيم) عبارة العلاموس هى مثله اه عش على مر (قوله أى كره تناول شئ منها الخ) صريح هذا السياق انه يكره البيض والبن ونحوهما اذا تغير اللحم وان لم يحصل فيها تغير وانظر ما الفرق بينهما وبين ولد المذكاة التى حيث فيه مما اذا وجدت فيه الرائحة وينبغى كما قاله البلقينى تعدى الحكم الى شعرها وصفها المنفصل فى حياتها قال الزركشى والظاهر الحاق ولها بها اذا ذكيت ووجدت فى بطنها ميتا ووجدت الرائحة فيه ومثلها ما يخر بيت بلبن كلبه اذا تغير لحمها لازرع وغرسق أو ربي نجس بل يحل اتقاها ولا كراهة فيه نعم ان ظهر نحو روج النجاسة فيه اتجهت الكراهة ومعها ان الجزء الذى أصابته نجس يظهر بفسله اه شرح مر وقوله ووجدت الرائحة فيه قضية التقييد بما ذكره انتفاء كراهة الجنين اذا لم يوجد فيه تغير ومقتضى كونه من اجزائها انه لا فرق بين

وكذا روى به بلا حائل فتعبري

بها اعم من تعبيره بلحمها هذا
ان (تغير لونها) اي طعمه او
لونه او ريحها تبقى الكراهة
(الى ان يطيب) لونها بغير
او بدونه (لا ينحو غسل) كطبخ
ومن اقتصر كالاصول على
الغسل جري على الغالب
لغيره صلى الله عليه وسلم
نهى عن كل الجلالة وشرب
لبنها حتى تغلف اربعين ليلة
رواه الترمذي وقال حسن
صحيح زاد ابوداود وروى كوفيها
وانما يحرم ذلك لانه انما
نهى عنه لتغيره وذلك لا
يوجب التحريم كالحكم المذكور
اذا اتى وتزوج اما طيبه بنحو
غسل فلا تزول به الكراهة
(وكراهة طهر) تناول (ما كسب)
اي كسبه او غيره (بمخامرة
نجس كحجم) وكس زبل او
نحوه بخلاف الصدق والحياكة
ونحوهما وخرج بزادة طهر
غيره (وسن) له (ان يتناوله
مملوكه) من رقيق وغيره فهو
اعم من تعبيره بطعمه رقيقه
وما فيه ودليل ذلك انه صلى
الله عليه وسلم سئل عن كسب
الحمام فنهى عنه وقال اطعمه
رقيقك واعطاه فاحمل رواه
ابن حبان وصححه والترمذي
وحسنه وقيل بمخافه غيره
والفرق من جهة المعنى شرف
الحر ودناءة غيره قالوا وصرف
النهى عن الحرمة خبر الشيخين
عن ابن عباس احتجهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم واعطى
الحمام اجرة فلا كان حراما

وجوده متغير او عدمه وعبارة شرح الروض قال الزركشي والظاهر الحاق ولدها بها اذا ذكبت وجسد
في بطنها ميتا او وجدت فيه الرأفة فهو يقتضى انه اذا وجد في بطنها ميتا كره مطلقا وانه اذا خرج حيا ثم ذكبت
فصل فيه بين ظهور الرأفة وعدمه اه ع ش عليه وقوله اذا تغير لونها لعل المراد تغيره بالقوة بان يقدر
لو كان بدل اللبن الذي شربه في تلك المدة عذرة متساوية لظهور فيه التغير بتغير ما سبأ في كلام البغوي والا
فالسبب لا يظهر منه تغير كما لا يخفى فراجع اه رشيدى (قوله وكذا روى كوفيها) أعاد الكاف لانه زائد على
ما تناوله الميت بالنظر الى مقام ذلك لان الكلام في الاطعمة والسبب في تقيده على تقدير التناول لا ما هو اعم
فلذلك فصله بالكاف اه شيخنا (قوله بلا حائل) ظاهره وان لم يفرق اه ع ش على مر (قوله بغلف
او بدونه) قال الشيخان ظاهره ومقتضاه انهما لو غلفت بتمتجس كشعير أصابه ماء نجس فطلب لهما غسل أى حلا
مستوى الطرفين قال الزركشي وليس كذلك قال في شرح الروض قلت وقد يقال بل لو غلفت بنجس العين
وطالب لهما تكره وهو ظاهر كلام المصنف اه قال عميرة وعن بعضهم تقدير مسدة ذلك أى لزوال التغير
والراحة قال في الاصل والبقر أربعون يوما وفي الفم سبعة وفي الدجاج ثلاثة قال الرافعي هذا محمول على الغالب
فان ذلت باقل منها اعتبر أولم تزل بها اعتبر الزيادة على هذه المقادير اه سم وفي شرح مر بغلف طاهرا
أو نجس أو متجس ثم قال ولو غذيت شاة بحرام مسدة طويلة لم تحرم كما قاله الغزالي وابن عبد السلام اذ هو
حلال في ذاته والحرمه انما هي لحق الغير وما في الانوار من التفصيل في ذلك المعنى على حرمة الجلالة اه وقوله
مدة طويلة ينبغي ان المراد بالطول ان تغلف قدر ما في مدة لو فرض انه من الجلالة لتغير لونها أخذ من التفصيل
المذكور عن الانوار اه ع ش عليه (قوله حتى تغلف اربعين ليلة) هو جري على الغالب اه قل
على المحلى (قوله تناول ما كسب الخ) قال الزركشي الظاهر ان الحكم كذلك في صرفه في الملبوس والتصدق به
ونحو ذلك وألحق صاحب الوافي بذلك ما يتناول من المكاسب المستكرهه كمال الطلقة والمسلوك فيكره
تناوله لنفسه بل يتناوله رقيقه ودابته اه وعبارة الناصري وهل يكره التصديق أم لا فيه احتمال ان كان له
غيره وآثره لظاهر آية وتيمموا الخبيث منه تنفقون وهل الكراهة للحرمة مقصورة على الاكل حتى لو اشترى به
ملبوسا أو نحوه أو آله للمتزلم بكره الظاهر التعميم لوجود الاتفاق وفي كلامهم إشارة الى قصرها على الاكل
خاصة لظاهر الخبر وقد يفهم منه انه اذا كان معتمدا على مال في شبهة انه يطعم أولاده وخدمته ما فيه الشبهة
ويخص نفسه بالحلل به هو كذلك ونص عليه الائتمون ذلك لا يخلو عن نظر وكل راع مسؤول عن رعيته ولا يؤمن
أحدكم حتى يحب لأخيه الحديث اه عميرة اه سم (قوله بمخامرة نجس) أى مخالطة بمباشرة وقوله
أو نحوه كالذبح لان الغالب أضحى أى الذابحين والجزارين اه شيخنا (قوله وما ضحه) أى بعيره الذى
يسقى عليه اه شرح مر قوله قالوا وصرف النهى الخ وجهه انه سبى أمر ان الاول انه لا يأتى الا
على القول بنجاسة فضله صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف والثاني بطلان الملازمة التي تم بها القائل الدليل بقوله
فلو كان الخ اذا المدعى تناول ما كسب بمخامرة النجس لا مطلق أخذ من الجائر ان يكون النبي أعطاه ليطعمه
رقيقه أو ما ضحه اه شيخنا وعبارة سم قوله فلا كان حراما لم يعطه أقول لقائل أن يقول الملازمة ممنوعة
لجواز أن يكون الحرام تناوله لنفسه وانما أعطاه لانه يجوز له أن يطعمه مملوكه تأمل ولعل هذا ما أشار به بقوله
قالوا الخ الا أن يقال لو كان حراما لينه له تأمل ثم رأيت في شرح الروض نظري الدليل بما ذكرته انتهت
(قوله فلا كان حراما لم يعطه) عبارة شرح مر ولو حرم لم يعطه لانه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كاحرة
الناحية الا لضرورة كاعطاه ظالم أو شاعر أو قاض خوف منه فيحرم الاخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الحمام
حيث يقول على حدولا تيمموا الخبيث منه تنفقون وعلة نجاسته مباشرة النجاسة على الاصح لدناءة الحرفة
وينسب للشخص التحريم في مؤنة نفسه وموئله ما أمكنه فان عجز في مؤنة نفسه ولا تحرم معاملة من أكثر ما له

لم يطلع (وعلى مضطر) بان
خاف على نفسه مخدورا كون
ومرض مخوف وزياته
وطول مدته وانقطاع رقة
من عدم تناول (سدرمه)
اي بغير راحة (من محرم)
غير مسكر كادى ميت
(وجده فقط) اي دون حلال
(وليس نيا) فلا يشيع وان
لم يتوقع حلالا قريبا لا دفاع
الضرورة بذلك (الا ان
يخاف مخدورا) ان اقتصر
عليه (في شيع) وجوب بان
ياكل حتى يكسر سورة
الجوع لا بان لا يبق الطعام
مساغ فانه حرام قطعاما النبي
فلا يجوز تناول منه لشرف
التبوق وكذا لو كان مسلما
والمضطر كافرا وليس اضطر
اشرف على الموت اكل من
الحرم لانه حيث لا ينفع وكذا
العاصي بسفره حتى يتوب كما
مر في صلاة المسافر ومثله
مراق الدم كرتد وحرى ولو
وجلميته آدى وغيره قدمت
ميتة غير موميتة الا دى
المحرم لا يجوز طبخها ولا شها
لما قيل من هتك حرمة وقولي
فقط وليس نيا من زيادتي
وتعيرى بالمضطر والمخدور
أعم من تعيره بما ذكره (وله)
أى المضطر (قتل غير آدى
معصوم) ولو بالنسبة اليه كن
له عليه فودود من حربي

حرام ولا الا كل منها وأفضل المكاتب الزراعية قولهم ياتر هاتسبه بل بالعمل ثم صناعة البسدم التجربة
انتهت (قوله وعلى مضطر الخ) لما فرغ مما يؤكل حالة الاختيار وشرع فيما يؤكل حالة الضرورة فقال
وعلى مضطر الخ اه عتاني وقوله مضطر أى معصوم غير عاص بسفره كما يؤخذ من الشرح بعده
(قوله بان خاف على نفسه) ويكتفى فيه غلبة الظن ولو استوى عند الامران فرأى الامام القطاع بالحل
لو جود خوف الهلاك ولو قدر على الطاهر بعداً كما نجس الزمة تقاير ما آكله اذا قدر عليه أخذ من انص على
ان من أكره على شرب خمر أو أكل محرم لزمه تقاير ما اذا قدر عليه اه ايعاب اه شورى (قوله ومرض
مخوف) أى بل أو غير مخوف من كل مخدور يسبح التيمم اه من شرح مر وعبارة سم قوله ومرض
مخوف قال في شرح الروض قال الزركشي وينبغي أن يكون خوف حصول الشين الفاحش في عضو طاهر
كخوف طول المرض كما في التيمم انتهت (قوله وانقطاع رقة) أى ان حصل له ضرر لا نحو وحشة كما
هو واضح وسكذوا أجهد الجوع ونقد صبره وغلبة الظن في ذلك كافية بل لجوز السلامة والتلف على
السواء حصل له تناول المحرم كالحكماء الامام عن صريح كلامهم اه شرح مر (قوله سدرمه) قال
الزركشي والصواب اللاتم لتفسير الرمي ببقية الروح انه قال سدرمه بان شين الحجة اه شورى (قوله
أى بغير راحة) أى بشية القوة التي الروح سبب فيها والافار روح لا تتجزأ حتى يقال لفظ بشيتها اه شرح
وعبارته على شرح مر والوجه التعبير ببقية الروح انه تزل ما أصابه من الجوع مثله ذهاب بعض روجه
التيمم احبائه فمير عن حاله الذي وصل اليه ببقية الروح مجازا والافار روح لا تتجزأ انتهت وفي المصباح الرمي
بفئتين ببقية الروح وقد يطلق على القوة مؤبداً كل المضطر من الميتة ما يسد الرمي أى ما يمسك القوة ويحفظها
ويحس رمي بكسر الميم يمسك الرمي اه (قوله من محرم) بتشديد الراء المفتوحة من ما كول أو مشروب غير
مسكر ويقدم غير المقطاع عليه قال شيخنا وجوباً واختياراً بين ميتة ما كول وغيره ولم يعتمد الخطيب تقديم الاولى
وجوباً * (تبي) * يظهر من كلامهم وجوب الاجتهاد في اشتباه ميتة كذا وفي اشتباه ميتة آدى غيرها
وفي اشتباه ميتة غير مغلفة بميتة ولا يعارضها من في باب الاجتهاد من نصريحهم بغير الاجتهاد في مثل ذلك لانه في
معرض التطهر والمالك وما هنا في معرض التخييف في النجاسة مع انه ربما يشبه قوله ان يكون له أصل فيما
طلبه من النجاسة والا كل هنا فاقمسل وراجع اه قل على المحلى (قوله كادى) ولو وجده ميتة يحل
مذبوحها ووجده ميتة لا يحل مذبوحها كادى غير محترم غير فيما يظهر اه شرح مر * (تبي) *
الظاهر كما قال ابن الرفعة وغيره ان ما يأكله المضطر بوصف بأنه حلال وان ما في فتاوى القاضى من انه لو حلف
لا يأكل الحرام فأكل الميتة للضرورة قال العبادى بحث الا انه رخص فيه ضعيف اه ايعاب اه شورى
(قوله الا ان يخاف مخدورا الخ) وعليه التزود وان لم يتوقع وصوله لحلال ولا جاز بل صرح الفقهاء بعدم منعه
من حل ميتة حيث لم تلوه وان لم تدع ضرورة الى ذلك اه شرح مر (قوله سورة الجوع) أى حذنه
وقوته (قوله لشرف النبوة) عبارة لا يعاب اما النبي فلا يجوز لاحد الاكل منه لكال حرمة ومزيتة على غيره
وتضيته ان المضطر لو كان نيا حصل له الاكل وهو محتمل ويحتمل التخصيل بين أن يكون المضطر فاضلاً أو
منضوياً وان لم فصل كذلك في غير النبي على ان ابداء هذا الحكم من أصله لا يحتاج اليه لان النبي ليس متعبداً الا
بما يوحى اليه أو باجتهاد اه اه شورى (قوله أشرف على الموت) بان وصل الى حالة تقتضى بان صاحبها
لا يعيش وان أكل اه ج (قوله لا يجوز طبخها ولا شها) محمله اذا تاقى كلاً بلونهما والا فيجوز الطبخ
أو الشهي ويتخير في ميتة غير بين الطبخ أو الشهي وغيرهما اه عتاني ومثله في شرح الروض (قوله ولو بالنسبة
اليه) غيبة في النبي لافي النبي (قوله كن له طبع فرد) أى وزان محصن وتارك صلاة وان لم يأذن فيه الامام
لان قتلهم مستحق وانما اعتبارا لله في غير حال الضرورة تأدياً به وحال الضرورة وليس فيها رعاية أدب اه

ولو صياها امرأة (لا كله)

لعدم عصيته وانما امتنع قتل
الصبي والمرأة الحريين في
غير حال الضرورة لحق الغائبين
للعصيتهما ولهذا لا تجب
الكفارة على قاتلهما اما
الاذى المعصوم فلا يجوز قتله
ولو ذميا ومستأمن او تعبيري
بما ذكر اعم من قوله وله قتل
مرتد وحرابي (ولو وجد طعام
غائب اكل) منه وجوبا
(وغرم) قيمته ما كانه ان كان
مقوما ومثله ان كان مثليا
لانه قادر على اكل طاهر
بعوض مثله سواء اقتدر على
العوض أم لا لان الذم تقوم
مقام الاعيان (أو) طعام
(حاضر مضطر) له (لم يلزمه
بذله) بمجمعه نعم ان كان
نيما وجب بذله وان لم يطلبه
(فان آخر) في هذه الحالة
مضطرا (مسلم) معصوما
(جاز) بل ندب وان كان أولى
به كاذ كره في الروضة كالمسألة
لنوله تعالى ويؤثرون على
أنفسهم ولو كان بهم خصاصة
وهذا من شيم الصالحين وخرج
بالمسلم الكافر ولو ذميا
والهيمه فلا يجوز ايتارها
لكمال شرف المسلم على غيره
والاذى على الهيمه
(أو) طعام حاضر (غير
مضطر) له (لزمه) أى بذله
(المعصوم) بخلاف غير
المعصوم وتعبيري بمعصوم
أعم من قوله مسلم أو ذى
وانما يلزمه ذلك (شمن مثل

عنانى) قوله ولو صياها امرأة) غاية في الحربى قال ابن عبد السلام لو وجد المضطر صيا مع بالغ حريين أكل البالغ
وكف عن الصبي لما فى أكله من اضاعة المال ولان الكفر الحقيقى أبلغ من الكفر الحكمى وقضيته ايجاب
ذلك فليست هذه الصور من اطلاقهم جواز قتل الصبي الحربى للام كل وكذا يقال فى شبه الصبي كالتساع والمجانين
والعييد اهـ جـ اهـ سـ ل (قوله ولو وجد طعام غائب الخ) أى ولم يقدر على ميتة ولا غيب يرها والادغمها عليه
اهـ قل على المحلى وقوله أو حاضر مضطر له قضيته انه لا فرق بين أن يكون مراق الدم وغير معصوما أو لا وهو محتمل
لان مراق الدم لا يؤمر بقتل نفسه ولا بالتسبب فيه اهـ ايعاب اهـ شوبرى (قوله أو طعام حاضر مضطر له الخ)
ولو كان بيد انسان ميتة قدمها ذواليد على غيره كسائر المباحات خلافة القاضى فان قتل عن سدر مقشى (لزمه بذله
له كما يحسنه الزركشى وان احتاج اليه ما لا اهـ شرح مر (قوله وان لم يطلبه) ويتصور هذا الخضراذ
الاصح انه نبي حى وقيل انه رسول وقيل انه وليوفى عيسى صلى الله على نبينا وعليهما وسلم اذا نزل اهـ شوبرى
(قوله مسلم معصوما) فلو كان مراق الدم لم يجز له ايتار ملقبه من ترك نفسه المعصومة ثم التوضيحه انه لو كان
صاحب الطعام مراق الدم أيضا جاز له الايتار بل ينبغي له ايتار الاذى والهيمه اهـ جـ اهـ شوبرى (قوله
لزمه بذله لمعصوم الخ) قال فى العباب كاصله وحضور الولي فى مال مجبوره كحضور الكامل فى ماله فبيعه للمضطر
مؤجلا ولو معسر انتهت ذل الشيخان وهذه احدى الصور التى يجوز بيع مال الصبي فيها نسيت اهـ (وأقول)
فيه اشكال لانه لا ضرورة الى بيعه نسيت لانه لا مكان يبعه حالا وان لم يطلبه الا بعد اليسار لانه قد يستفيد
مالا فى الحال فيطالبه ولو باع نسيت تمامت نعمت المطالبة حيث ذوالصلحة فى البيع حالا وفى شرح الروض ولزمه
تساروه فى الذمة ان كان معسرا وان لم يكن له مال فى محل آخر ويلزم المالك حيث ذال البيع فى الذمة وهو مراد
الاصل بالبيع نسيت والا فالوجه كما قاله جماعة جواز البيع بحال لكنه لا يطلبه الا عند قدرته لاعساره فى
الحال اهـ بل ينبغي وجوب البيع بحال فى حق الولي لما ذكر اهـ سم وعبارة شرح مر وغيبه فولى
المجبور عليه كقيمة ماله وحضوره كحضوره ويجوز له بيع ماله نسيت هنا وبلا رهن للضرورة وان امتنع فى غير
ذلك انتهت (تنبه) من مع ماله ولكنه يخشى العطش فى المآل وهناك عطشان فى الحال فهل يجب عليه بذله
له أولا قال جـ ذكر فى المجموع فى المقدم منهما وجهين ولم أر من رجح منهما شيئا والذي يظهر ترجحه انه
يقدم العطشان فى الحال اذا خشى من العطش الهلاك لان اتلاف ماله محقق بخلاف المآل فانه قد
يحصل له ماء فان كان يبريه أى من حصول ماء وغلب على ظنه الهلاك لو بذل ماله فله انتظار فى ذلك بحال
وعدم وجوب البذل حيث ذال أقرب وبكذا لو خشى العطشان من العطش فى الحال اتلاف عضوا أو حدوث
مرض ونحوه ويخشى المآل من العطش فى المآل اتلاف نفس فلا يجب البذل أيضا على الاقرب اهـ شوبرى
(قوله أعم وأولى) وجه العموم انه لا يصدق بالمؤمن ووجه الاولوية ان المسلم فى كلامه يصدق بالمسلم مع
ان الحكم منوط بالمعصوم اهـ شيخنا (قوله شمن مثل الخ) ولو اضطرت المرأة الى الطعام فامتنع مالكم من
بذله الا بوطئها قال المحب الطبري لم أرفقه نقلا والذي يظهر لى انه لا يجوز لها تمكينه وخالف اباحه الميتة فى ان
الاضطرار فيها الى نفس المحرم وقد تدفع الضرورة وهنا الاضطرار ليس الى المحرم وانما جعل المحرم وسيلة اليه
وقد لا تدفع به الضرورة اذ قد يصير على المنع بعد وطئها قال الاذرى والصواب ما قاله بلاتردد وقد عنعنها الفاجر
الطعام بعد الوطئ وعجيب تردد فى ذلك اهـ تاسرى اهـ سم (قوله والا ففى ذمة) عبارة أصله مع شرح مر
والابان لم يحضر مع غرض بان غالب ماله فلا يلزمه بذله مجانا مع اتساع الوقت بل بعوض نسيت تمتد من وصوله
ودعوى انه يبيعه بحال ولا يطلبه الا عند يساره مردودة لانه قد يطلبه فيه قبل وصوله لماله مع عجزه عن
اثبات اعساره فيجبهه أما اذا لم يكن له مال أصلا فلا معنى لوجوب الاجل لانه لا حد اليسار فيؤجل اليه انتهت
أى فيقطع مجانا اهـ عـ شـ عليه (قوله فلا يلزمه بلائى مثل) قال فى العباب بخلاف من خلص مشرقا من ماء

مقبوض ان حضر والا ففى ذمة) لانه الضرر لا يزال بالضرر ولا يلزمه بلائى مثل

وقول في ختمه أهم من تعبيره
بنسبته (ولا نغن ان لم يذكر)
جلا على المساحة المعتاد في
الطعام لا سيما في حق المضر
(فان منع) غير المضر بذله
بالثمن للمضر (فله) أي
للمضر (فهو) وأخذ
الطعام (وان قتله) ولا يضمنه
بقتله الا ان كان مسلما
والمضر كافر معصوما
فيضمنه على ما يحتمل ابن أبي
الدم واغتر به بعضهم فحرم
به (أو وجد) مضر (ميتة)
وطعام غيره) بقيد ذنبه بقول
(لم يذله أو) ميتة (وصيدا)
حرم باحرام أو حرم تعينت
أي الميتة فيهما لعدم ضمانها
واحترامها وتختص الاولى
بان اباحة الميتة للمضر
منصوص عليها وباحة كل
مال غير مسلما انه ثابتة
بالاجتهاد والثانية بان المحرم
ممنوع من ذبح الصيد مع ان
مذبحه من ميتة كما مر في
الحج والثالثة تنهى من زبده
بان صيد المحرم ممنوع من
قتله اما اذا بذله لغيره مجانا
أو ثمن مثله أو بزيادة يتغابن
بمثله أو مع المضر ثمنه أو رضى
بذنبه فلا تجل له الميتة ولو لم
يجد المضر المحرم الاصيدا
أو غير المحرم الاصيدا حرم
ذبحهما أو كله واقصدى
(وحل قطع جزئه) أي جزء
نفسه كالحمة من فخذ

أو نارا ولا يجوز تأخيرها الى تقدير الاجرة قال في شرح الر
بأجرة كافي التي قبلها فان فرض في تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستلزم وهو ما قبله في
الشامل عن الاصحاب كما قاله الاذرى وقال انه الوجه واقضى كلام المجموع أو ان البذل لا خلاف فيه
لكنه قبل ذلك قتله كالأصل عن القاضي أبي الطيب وغيره بعد نقله عن قطع الجمهور رانه لا يلزمه البذل في تلك
الابحار بخلافه في هذه يلزمه تخليصه بلا أجر متوعلى هذا اختصر الاصفهاني أبو صيد الله الحجازي كلام الروضة
اه (أقول) يمكن حل كلام الجمهور على ما قاله القاضي أبو الطيب ثم رأيت شيخنا مر اعتمادا اقتضاء
كلام الجمهور وروى في المناقح أسهل من الاعيان اه سم (قوله ولا نغن ان لم يذكر) في الناشئ ولا يخفى
ان محل لزوم العوض بذكر ما اذا لم يكن المضر صبيبا فانه ليس من أهل الالتزام لكن قال البلقيني يحتمل ان
يلزم في هذه الصور قلنا فيه من تحريم صاحب الطعام على بذله للمضر ولو صيدا والاول أفتى اه سم
ولو اختلف في التزام العوض صدق المالك بيمينه لانه أعرف بكيفية بذله اه سم (قوله فله أي للمضر
فهو) انظر لو عجز المضر عن قهر مهل لغير قهره ولو كان الغير ذميا وان منع من القهر لنفسه بيمينه القتل اه
شوري (قوله وأخذ الطعام) ولا يلزمه التلقا بتملكه عند أخذه فيما يظهر ويخفى بينه وبين الشفيع اذا
تملك ما غرسه المستعير أو بناء والمناظرة ان تلك القطعة بان ما هشا مجرد اتلاف واجب شرعا فلم يتوقف على مقدمات
وهو التلقا بما يدل عليه اه اعاب اه شوري (قوله وان قتله) وحديث يكون مهرا فلو قتل المالك
المضر في الدفع عن طعامه لزمه القصاص وان منع منه الطعام فان جوعا فلا ضمان اذ لم يحدث فيه صنعا مهلكا
اه شرح مر (قوله والمضر كافر معصوما) يقيدان للمضر الذي قهر المسلم المانع وان قتله والمعتمد
خلافه اه شوري وعبارة سم * (فرع) * لواطر الذي وامتنع المسلم الذي معه طعام من اطعمه
لم يكن للذي عاقبته وقهره اذ لن يجعل الله للكافر من على المؤمنين سبيلا فان فعل ضمنه اه مر انتهت (قوله
واغتر به بعضهم) هو الجلال المحلى في شرح الاصل أي فكان ينبغي له ان ينبه على انه بحث ولا يجوز به لان حرمه
بذلك توهم انه منقول في كلام الاصحاب اه عناني (قوله أو ميتة وصيد محرم باحرام) عبارة أصله مع شرح
مر أو وجد مضر محرم أو بالحرمة ميتة وصيد احياء المذهب انه يلزمه أكلها لعدم ضمانها وذبح الصيد حرام
ويصير ميتة أيضا ويحرم أكله ويوجب فيه الجزاء في الاولى تحريم واحد فكانت أخف أو ميتة ولحم صيد
ذبحه محرم بخير بينهما ولو لم يجد محرم أو من بالحرمة الاصيدا ذبحها أو كما موافقدي أو ميتة أكلها ولا ذبده أو صيدا
وطعاما للغير فالظاهر تعين الثاني لانهم ما وان اشتركا في الضمان فطعام الغير حلال والصيد يصير ميتة بذبح المحرم
ولو عم الحرام جاز الاستعمال منه بقدر ما تمس حاجته اليه دون ما سوى ذلك ومحل اذا توقعنا معرفة أربابه والاصار
ملاضا تعاين نقل لبيت المال ويأخذ منه بقدر ما يستحقه فيه انتهت (قوله يتغابن بمثله) خرج الزائد على
ذلك فانه لا يلزمه لكن يستحب له واذالم يلزمه فكالم يلزمه فلا يقاتله ان خاف على نفسه أو نفس صاحب الطعام
بل يعدل الى الميتة فان لم يخف لقوته وضعف المالك فكالم لو كان غائبا أي فلا يجوز له ان تراعه على المذهب وكل
هذا اسمه اطلاق المتن وفي شرح الارشاد ما يخالف هذا فراجع وكذا في التصحيح وهذا كالحرم في الروضة
وأصلها أو لا تم قالوا في التهذيب ونقله عنه ما يخالف ذلك لكنه لم يحزم به فراجع به وبعبارة العباب فيما اذا
وجد ميتة وطعام حاضر لم يذله الا بغيره يذبح كل الميتة ما نصه لكن يذبحه شراؤه بالغبن ويلزمه المسبي
ولا يقاتله عليه اه ويشارك المقالة فيما سبق بوجود الميتة هنا فليتنامل اه سم (قوله ذبحه) أي لثلاثه
النفس والا فذبح المحرم الصيد مطاوعا والحلال للصيد الحريم حرام وميتة ولا يجوز أكله لكن اذا ذبحه كل
منهم لم يباح له النفس أكثر مما يذبح اه شيخنا وبعبارة العناني قوله ذبحها أو كالم مع ذلك هو ميتة نجسة
وانظر قوله ذبحه هل هو على سبيل الوجوب أو الندب انتهت (قوله واقصدى) أي وجوبه لانه أتلفه لم يلفظ

نفسه من غير فعل من الصيد يقتضيه به فارق ما لو صال صيد عليه كان قتله ولا شيء عليه اه شوري (قوله
 بلفظ المصدر) أي لا بلفظ اسم الفاعل المؤنث أي آكلة اه شوري (قوله وكن خوفه أقل) قال الزركشي
 هذه المسئلة تشبهه بقطع السلعة وقد ذكرنا فيها أنه إن كان الخوف في القطع أكثر لم يجز أو في البقاء أكثر جاز على
 الأصح قال وما ذكرناه في حالة التساوي مخالف لجزمهما هنا بالمنع وكان الفرق أنه لا يؤمن هنا مع القطع تلف
 النفس بخلافه في السلعة اه سم وعبارة شرح مر وإن لا يكون في قطع خوف أصلاً أو كان الخوف في
 قطعه أقل منه في تركه فإن كان مثله أو أكثر الخوف في القطع فقط حرم قطعاً وانما جاز قطع السلعة في حالة
 تساوي الخطرين لأنها لحم زائد يزول الشين بقطعها ويحصل بها الشفاء وهذا تغيير وإفساد للبنية الأصلية فكان
 أضيّق ومن ثم لو كان ما راد قطعه نحو سلعة أو يدماً كما جاز هنا حيث يجوز قطعها في حالة الاختيار بالأولى فإله
 البلقيني انتهت (قوله أما قطع جزء غير المعصوم الخ) قضية أن من يجوز قتله فلا كل كالحربي وقاطع الطريق
 وتارك الصلاة وسائر من يجوز قطعه له لكن صرح الماوردي بخلافه وعمله بما فيمن تعذيبه أي وهو وإن هدر
 لا يؤمر بتعذيبه لنفسه ولا يجوز لأحد تعذيبه والمضطر متعكن من قتله وأكله فأما ساكه عنه إلى أن يقطع من يده
 ويعطيه له تصير منه فإن عجز عن قتله دون قطعه لم يبعد حيث أن المضطر إن يباشر قطع ذلك بنفسه فلا حاجته
 إلى تفويضه للمقطوع منه اه إيعاب وقضية كلامهم استواء جميع الأوبال لكن الأوجه وجوب تقديم
 ما اختلف في طهارته وهو بول ما يؤكل لجموعه وجدولاً وخراً وجوز تأثر به العطش قدم البول لأن تحريمه
 أخف به يعلم أنه لو وجد خراً ونبيذا قدم النبيذ وأنه لا فرق في الجر بين المحترمة وغيرها وهو الأوجه فيهما اه
 إيعاب اه شوري * (تتمان الأولى) * بكرم ذم الطعام لأن منعه والزيادة على الشبع في ملك نفسه
 ولا ضرر عليه فيها والثمار والزروع في التحريم على غير مال الكها والخل له كغيرها فلو جرت العادة بآكل
 ما ساقط منها جاز إلا أن خوط عليه أو منع منه المأثولة الأكل من طعام غلب على ظنه رضا المالك به فإن شك
 فيه حرم ونبت تركه يسقط في طعام الإتي حق ضيقه اه شرح مر * (الثانية) * في إعطاء النفس من
 الشهوات المباحة مذهب ذكرها الماوردي أحدها منعها وقهرها كي لا تطفئ والثاني إعطاؤها تحيلاً على
 نشاطها وبغيتها والثالث هو الأشبه بالتوسط لأن في إعطائه الكل سلاطمة وفي المنع بلادة اه عميرة
 اه ع ش على مر

* (كتاب المسابقة) *

لم يسبق أحدهما المصنفين الإمام الشافعي رضي الله عنه في تصنيف هذا الباب وكان الاتساع ذكره قبل الجهاد
 لأنه كالوسيلة له لنفعه فيه الآن يقال أخوه للإشارة إلى عدم توقف الجهاد عليه ولا شمله على ما ينفع فيه ولعدم
 توقف طلبه على الجهاد وذكره عقب الأطعمة لوجود الاتساع فيه بالعروض وقدمه على الإيمان لعدم الاحتياج
 إليها اه قل على المحلى (قوله تم المناضلة) يقال ناضلته فنضلته كغالبته فغلبته وزناؤه معنى انتهى
 عميرة اه سم وفي المختار يقال ناضلته فضله من باب نصر أي غلبه وانتضل القوم وتناضلوا وهو السبق
 وفلان يناضل عن فلان إذا تكلم عنه بعذر مودع اه وفي المصباح وراهن فلاناً على كذا رهاناً من باب فأتل
 وزاهن القوم أخرج كل واحد منهم رهناً ليفوز السابق بالجميع إذا غلب اه (قوله وإن اقتضى كلام
 الأصل تغاير المسابقة والمناضلة) أي حيث قال كتاب المسابقة والمناضلة اه وفي قل على المحلى الأولى مأخوذة
 من السبق بسكون الموحدة وهو التقدم وأما فتح الموحدة فاسم المال الذي يجعل بين المتسابقين والثانية قوهي
 أفضل من الأولى كما يأتي مأخوذة من النضل وهو الغلبة يقال نضله غلبه وناضله غالبه وزناؤه معنى اه (قوله هي
 سنة) أي بنوعها النضال والرهان وما إله الزركشي من أنه ينبغي أن يكون غرضي كفاية لاتهم ما وسيلتان له يمكن
 رده بمنع كونهما وسيلتين لأصله الذي هو الغرض وإنما ما وسيلتان لأحسان الأقدام والأصلية التي هو كمال

(لا كاه) بلفظ المصدر لانه
 اتلاف جزء لاستبقاء الكل
 كقطع اليد لا كقطعها (إن
 فقد نحومية) مما مر كترد
 وحربي (وكن خوفه) أي
 خوف قطعه (أقل) من
 الخوف في ترك الأكل أو كان
 الخوف في ترك الأكل قطعاً كما
 فهم بالأولى بخلاف ما إذا
 وجد نحومية أو كان
 الخوف في القطع قطعاً ومثل
 الخوف في ترك الأكل أو أشد
 فانه يحرم القطع وخرج
 يجوز قطع جزء غير المعصوم
 وبأكله قطع جزءه لا كل غيره
 فلا يحلان الآن يكون
 المضطر يباقيهما ما قطع
 جزء غير المعصوم لا كله فلا
 أخذ من قول فيه امرؤه
 قتل خير آدمي معصوم

* (كتاب المسابقة) *

على الخيل والسهام وغيرهما
 مما يأتي فالمسابقة تم المناضلة
 والرهان وإن اقتضى كلام
 الأصل تغاير المسابقة والمناضلة
 قال الأزهرى النضال في الرمي
 والرهان في الخيل والسباق
 فيهما (هي)

وحيتشد فالتجه كلامهم وقوله بقصد الجهاد ما بقصد مباح فباحان أو حرام كقطع طريق غير امان أو مكر وه
فكروهان ويكره كراهة شديد قلن عرف الرمي بوتر كه خبر مسلم من تعلم الرمي ثم تر كه فليس منا أو فقد عصى
والمناضلة آكد من ثبوتها لادنية وخبر السنن ارموا واركبوا وأن ترموا خير لكم من ان تركبوا ولانه ينفع في
المضيق والسعة ومحل حل الرمي اذا كان لغیر جهة الرمي أما لورمي كل الى صاحبه فحرام قطع لانه يؤذي كثيرا
ومنهم ما جرت به العادة في زمننا من الرمي بالجريد الخيشية فيجوز نعم لو كان عندهما حديق بحيث يغلب على ظنهما
سلامتهما لم يعزم حيث لا مال ويحل اصطباذا الحية لحاذق في صنعه غلب على ظنه سلامة متضمنها وقد ترغيب
الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذ مما ذكره المصنف في فتاويه في البيع ويؤخذ من كلامه أيضا حل أنواع اللعب
الخطرة من الحاذق به حيث غلب على الظن سلامته ومنه المسمى بالبلهوان ومع كونه جلالا اذا مات فاعله يكون
عاميا اذا شرط سلامة العاقبة ولا عبرة بظن يتبين خطؤه ويحل التفرج على ذلك حيث تدل الاقرب جواز التقاف
لانه ينفع في الحرب حيث خلا عن الخصام المعروف عند أهله اه من شرح مر مع زيادة لرحش عليه ثم قال
أى مر في شرحه في آخر هذا الباب قال ابن كج لوزاهن ورجلان على قوة يختبران بهما أنفسهما كالقدرة
على رقى جبل أو قتل هرة أو كل كذا أو نحو ذلك كان من أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام بعوض
وبغيره ومن هذا النمط ما يفعله العوام في الرهان على حل كذا من موضع كذا الى مكان كذا أو اجراء الساعة من
طلوع الشمس الى الغروب كل ذلك ضلالة وجهالة على ما يشمل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات اه (قوله
لرجال المسلمين) قال الصمري ولا يجوز المسابقة بين رجل وامرأة ولا يجوز بين اثنين قال غيره ولو بلا عوض
ومما ينافيه ما سياتى في مسابقة عائشة للنبي صلى الله عليه وسلم فالذي يتجه الجواز بلا عوض حيث لم تقصد
التشبه بالرجال والوجه جوازها للزمين كبيع السلاح لهم ولانه يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بالشرط
السابق اه ج وأطلق مر جوازها للنساء بلا عوض اه سم وعبار شرح مر للرجال دون النساء
والخاتى لعدم تأهلهم له وينجى حرمة ذلك عليهم بما يحال لا بغيره انتهت (قوله للاجماع الخ) ولانه صلى الله عليه
وسلم سابق على الخيل التي ضمرت عن الحفيا الى ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تضم من الثنية الى مسجد بني
زريق والمسافة الاولى خمسة أميال أو ستة والثانية ميل اه برلسى اه سم والحفيا بالحاء المهملة والفاء
والياء المشددة تحت يد ويقتصر موضع بالمدينة المنورة كذا ذكره في القاموس اه (قوله وفسر النبي صلى الله
عليه وسلم القوة بالرعى) لفظه الشريف ألان القوة الرعى اه عميرة اه سم (قوله ولخبر لا سبق الخ)
انظر ما وجه دلالة هذا الخبر على السنية وقوله اوصل قال العراقي هو شامل لنصل السهم والسيف والسكين
والرمح اه برلسى اه سم (قوله العوض) أى المال الذى يوضع بين يدي السابق كالقبض بالتمر يك
ما قبض من المال اه شوبرى (قوله ويروى بالسكون مصدرا) عبارة شرح الزوض ويروى سبق بسكون
الموحدة مصدرا وفتحها المال الذى يدفع الى السابق انتهت قال الشهاب مر والثانية أثبت انتهى اه
شوبرى (قوله ولو بعوض) ويعتبر في باذله لا قابله اطلاق تصرف فليس لولى صرف شئ من مال موليه فيه
بخلاف تعلم نحو القرآن أو العلم أو صنعة اه شرح مر وقوله لا قابله أى فيجوز فيه أن يكون سفها وأما الصبي
فلا يجوز العقد معه لانها عبارة اه ع ش عليه (قوله لان فيه) أى العوض أى فى دفعه خ الخ اه ع ش (قوله
ولازمة فى حق ملترمه) عبارة أصله مع شرح مر والاظهر ان عقدها المشتمل على ايجاب وقبول بعوض منهما
أو من أحدهما أو غيرهما لازم كالأجارة لكن من جهة باذل العوض فقط انتهت (قوله كالأجارة) أى بجامع
اشتراط العلم بالعهود وعليه من الجانبين ووجه الحاقها بالجملة النظر الى أن العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق
به فكان كالأجرة فى الانقاس بعون العاقد بخلاف الأجارة وفى البسادة
بالعمل قبل تسليم العوض بخلاف الأجارة لخطر العمل هنا اه عميرة اه سم (قوله ولا ترك عمل) فلو امتنع

لرجال المسلمين بقصد
الجهاد (سنة) للاجماع
ولا آية واعدوا لهم ما
استطعتم من قوتهم فسر النبي
صلى الله عليه وسلم القوة فيها
بالرعى ككل وأصله ونحوه
لأسبق الا فى خف أو حافر
أو نعل ر واه الشافعى وغيره
وصحبه ابن حبان والسبق
بفتح الباء العوض ويروى
بالسكون مصدرا (ولو
بعوض) لان فيه محتا على
الاستعداد للجهاد (ولازمة
فى حق ملترمه) أى العوض
ولو غير المتسابقين كالأجارة
(فليس له فتحها ولا ترك عمل)
قبل الشروع ولا بعد ان
كان مسبوقا أو سابقا وامكن
ان يدركه الا تحرو يسبقه
والا فله تركه لانه ترك حق
نفسه (ولا يادقو) لا نقص
فيه (أى فى العمل) ولا فى
عوض (وتعيرى بالعوض

أولى من تعبيره بالمال وقولي
في حق ملتزم من زيادتي
وخرج به غيره فهي جائز في
حقه (وشروطها) أي المسابقة
بين اثنين مثلاً (كون المقصود
عليه عدة قتال) لأن المقصود
منها التهيؤ له ولهذا قال
الصيمري لا تجوز المسابقة
من النساء لأنهن ليسن أهلاً
للعرب ومثلهن الخنثى
(كذي حافر) من خيل
و يقال وجبر (و) ذى (نخف)
من ابل وقيلة (و) ذى (نفل)
كسهماء ورماح ومسلات
(ورمى بالجار) يبدأ أو مقلع
بجسلاف أشاتها المسماة
بالعلاج والمرامة بها بان
يرمى بها كل منهما إلى الآخر
(ومنجبولا كطير وصراع)
بكسر أوله ويقال بضمه (وكرة
مجن وبندق وعود وشطرنج)
بفتح وكسر أوله المعجم والمهمل
(وخاتم) ووقوف على رجل
ومعرفة ما بيده من شفع ووتر
ومسابقة بسفن وأقدام
(بعوض) فيها لطم الاتنفع
في الحرب وأما مصارعة النبي
صلى الله عليه وسلم فكانت
على شبه كراها وأبو داود
في مراسيله فاجيب عنها بان
الفرض ان يرى شدته ليسم
بدليل انه لم يصرعه فاسلم رد
عليه غنمه والكاف من
زيادتي وخرج بزيادتي
بعوض ما اذا خلت عنه
المسابقة فمأثرة

أي المتفول من اتمام العمل حبس على ذلك وعزروا كذا الناضل ان تقوم صاحبه الادراك اه عناني (قوله
أولى من تعبيره بالمال) أي لان المال يشمل المتفول وغيره ولا يصح جعل غير المتفول عوضاً للمسابقة وقد يقال
وجه الاولوية أن التعبير بالمال يوهم أنه لا تجوز المسابقة على غيره وينبغي خلافه لو كان عليه تخصيص
فعماده على أن من عليه التخصيص ان سبق سقط عنه التخصيص وان سبق فلا شيء ولا عليه لم يمنع ذلك اه
عش (قوله وخرج به غيره) يدخل في الغير المتسابقان كلاهما اذا كانا ملتزمين بهما اه سم (قوله
وشروطها) أي المسابقة بنوعها المناضلة والرهان فهذه الشروط مشتركة وجانبها سبعة الاول كون المقصود
عليه عدة قتال الثاني كونه جنساً واحداً والثالث علم مسابقة ومبدأ وغاية والرابع التساوي في المبدأ والغاية
والخامس تعيين الركوبين والراكبين والراعيين والسادس امكان سبق كل وقطعه المسافة والسابع علم
العوض وسبقاً للمناضلة شروط خاصة بها جانبها خمسة كرها بقوله وشروط للمناضلة بيان بادى وعدد ذرى
واصابة وبيان قدر غرض وبيان ارتفاعه اه (قوله ولهذا قال الصيمري لا تجوز من النساء) أي جوازاً
مستوى الطرفين فلا يخالف المتن والظاهر منه الحرمة وفي شرح شيخنا اعتماد كلام الصيمري أي من حرمة
ذلك اه حل وعبرة التحفة لا تجوز من النساء أي بحال لا غيره على الوجه انتهت اه شوبري فهي ممن
بالمال حرام وبدونه ومكره اه قل على المحلى (قوله ومسلات) هل هي التي يخاطبها الظروف وأسم
لنوع خاص من الرماح وبعضهم عطف على المسلات الابر اه حل الظاهر في أنه يحتمل كلامهم وانهم يوضع
في القوس كالنشاب اه شيخنا وفي المصباح والابرة مثل سدره معر وفقوهي الخط اه وفيه أيضاً والمسألة
بالكسر مخيط كبير والجمع مسال انتهى (قوله ومقلع) في المختار المقلع بالكسر الذي يرمي به الحجر
اه (قوله وصراع) وهو المسمى بالمخاطبة عند العوام قال العناني والاكثر على حرمة بحال ولا تجوز على
الكلاب ولا مهارشة الديكة ومناضلة الكباش لا بخلاف لا بعوض ولا بغيره لان فعل ذلك سفه ومن فعل قوم
لوط اه شرح مر (قوله بكسر أوله الخ) عبارة الشهاب مر بكسر الصاد وسبق قلم ابن ترفة فضبطه
بضمها ونقله عنه ابن النقيب وغيره اه شوبري (قوله وكرة مجن) الكرة هي الكرة التي يلعب بها
والمجن هي العصا الموجهة الرأس وإضافة الكرة اليها لانهم يضرب بها وعبرة أصلاً مع شرح المحلى لا على كرة
صولجان بفتح الصاد واللام أي مجن وهاء كرة عوض عن روايتها والصولجان عصا طويل طرفه معوج
اه قل عليه في المصباح والكرة مخدوفة اللام عوض منها الهاء والجمع كروان يقال كروان بالكرة كروا
اذا ضربتها لترتفع اه (قوله وبندق) المراد به بندق العبد الذي يؤكل ويلعب به فيه فلتراد برمي به
في نحو البركة التي يسمونها بالجلون أم بندق الرماح والعابن ونحوهما فتصح المسابقة عليه ولو بعوض لان
له نكابة في الحرب أي نكابه كذا كرمي كغيره ونقوله سم عن والد الشارح اه رشيدى (قوله وعود) وأما
الغطن في الماء فان جرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكالعود فيعوز بلا عوض ولا فلا يجوز مطلقاً
اه عناني (قوله وخاتم) ويقال له خاتام وختام وختم اه قل على المحلى (قوله بذليل أنه لم يصرع الخ) في
الاستدلال به نظر لجواز أنه ردها عليه احساناً أو ألبقاء وفي الخصائص في أكثر الروايات أنه ردها اليه قبل
اسلامه تأمل اه عناني وعبرة الخصائص وخرج البيهقي عن ردة بن عبد يزيد وكان من أشد الناس قال كنت
أنا والنبي صلى الله عليه وسلم في غنمة لأبي طالب نزعاه في أول ما رأى اذ قل لي ذات يوم هل لك أن تصارعني قلت
له أنت قال أنا قلت على ماذا قال على شاة من الغنم فصارعتة فصرعني وأخذتني شاة ثم قال لي هل لك في اثنتان
قلت نعم فصارعتة فصرعني وأخذتني شاة فجعلت التفت هل يراني الشبان فقال لي مالك قلت لا يراني بعض
الرعاة فيجترؤن علي وأنا في قومي من أشدهم قال هل لك في الصراع الثالث والثلاثون قلت نعم فصارعتة فصرعني
وأخذتني شاة فعدت كنياساً بنا فقال مالك قلت اني أرجع الى عبد يزيد وقد أعطيت ثلاثاً من غنمه والثانية

(و) كونه (جنسا) واحدا وان اختلف نوعه (أو بغيره جارا) فيجوز وان اختلف جنسهما لتقاربهما والتصریح بهذا الشرط من يادني (وعلم مسافة) بالاذرع والمعاينة (و) علم (مبدأ) يتدآن منه (مطلقا) أى سواء أ كانا راكبين أو رايمين (و) علم (غاية) يتهيان اليها (راكبين كذا) (رايمين ان ذكرن) أى الغاية ٢٨٢ فلا أهملا الثلاثة أو بعضها أو شرط العوض لمن سبق أو قالان اتفق السبق دون الغاية لو اختلف

منها العوض له لم يصح للجهل هذا كله اذا لم يلق بعرف والا فلا يشترط شي من ذلك بل يحتمل المطلق عليه ذكر اشتراط العلم بالمسافة في المركوب مع ذكر اشتراط العلم بالمبدأ والغاية في الرمي من زيادتي اما اذا لم تذكر الغاية في الرايمين فلا يأتي اشتراط العلم بهما فلو تناضلا على ان يكون السبق لا بعدهما ميا ولا غاية صح العقد وبذلك علم انه لا يأتي حيث شرط العلم بالمسافة أيضا وعلى ذلك يشترط استواء القوسين في الشدة واللين والسهمة في الخفة والوزانة (وتساو) منهما (فيهما) فلا شرط تقدم مبدا أحدهما أو غايته لم يجز لان المقصود معرفة حذق الراكب او الراحى وجوده سير المركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت المسافة (وتعيين المركوبين ولو بالوصف والراكبين والرايمين بالعين) لان المقصود مامر آتفا ولا يعرف الا بالتعيين (ويتعينون) أى المركوبان والراكبان والرايمين (بهما) أى بالعين لا بالوصف على ما قرر فلا يجوز ابدال

اني كنت اظن اني أشد قریش فقال هل لك في الرابعة فقلت لا بعد ثلاث فقال أما قولك في القسم فاني أردتها عليك فردها علي فقال فلم يلبث ان ظهر أمره فانيته فاسلمت فكان مما هدا في الله عز وجل اني علمت أنه لم يصرعني يومئذ بقوته ولم يصرعني يومئذ الابقرة غير ما انتهت وذكر بعد هذا حديثا أبسط من هذا بكثير راجع منه وفي كلام الفقهاء كالجلال المحلى وشيخ الاسلام وغيرهما ما يقتضي ان رد الشيا بعد الاسلام حيث قالوا بدليل أنه لما مرعه فاسلم ردها عليه وفي هذا الحديث الاعطاء قبل الاسلام فليحرر ذلك اه من خط شيخنا ح ف (قوله وكونه جنسا واحدا) هذا الشرط يجري في المناضلة والرهان وعبرة الشورى عند قوله وشروط المناضلة الخ * (فرع) * بشرط اتحاد الجنس فلا يجوز على سهام ورماح انتهت (قوله لتقاربهما) أخذ بعضهم من ذلك أنه يشترط أن يكون أحد أبوي البغل جارا اه حج وهمر وهذا يفيد أن البغل قد لا يكون أحد أبويه جارا وهو خلاف المعروف فمن أن البغل امامتوا ليدين انشئ من الخيل وحمرا وعكسه لكن أخبرني بعض من اتقوه ان أحد أبوي البغل قد يكون بقرة بان يتزى عليها جارا اه ع ش على مر (قوله بالاذرع) ولا يلزم من علمها حيث تعلم الغاية والمبدأ وكذلك العكس وقوله أو المعاينة ولا يلزم من علمها حيث تعلمها ولا العكس اه شيخنا (قوله ان ذكرن) قيد الرايمين وقوله فلا أهملا الثلاثة الخ تفريع على قوله وعلم مسافة وقوله اما اذا لم تذكر الغاية مفهوم القيد (قوله مع ذكر اشتراط العلم الخ) لا يقال يلزم من العلم بالمبدأ والغاية العلم بالمسافة لا نقول ذلك ممنوع فانه يمكن علم ما يبدآن منه وما يتهيان اليه من غير معاينة مآينهما أو ذرعه تأمل اه عناني وعبرة سم قوله مع ذكر اشتراط العلم الخ لا يقال يلزم من العلم بالمبدأ والغاية العلم بالمسافة نعم اشتراط العلم بهما لا حاجة الى اشتراط العلم بهما لان ذلك ممنوع فانه يمكن علم ما يبدآن منه وما يتهيان اليه من غير معاينة مآينهما أو ذرعه انتهت (قوله وعلى ذلك يشترط الخ) فيه اشعار بعدم اشتراط استوائهما فيما ذكر اذا ذكرت الغاية فليحرر اه سم (قوله والوزانة) أى الثقل وفي المختار الرزانة الوزار وقد رزن الرجل من باب ظرف فهو رزين أى وقور ورزت الشيء من باب نصر اذا رفعت له لتتظر ثقله من خفته وشئ رزين أى ثقيل اه (قوله لان المقصود مامر) أى من ان المقصود معرفة حذق الراكب اه شورى (قوله ويتعينون بها) فان وقع موتا فتمنع العقد وقوله لا بالوصف أى فلا يفسخ العقد بموت الفرس اه عناني (قوله فلا يجوز ابدال الواحد منهم) أى اذا عين المركوبان بالعين اما اذا عين بالوصف فيجوز ابدال اه عناني (قوله وامكان سبق كل) وذلك لان هذا العقد شرع لحث النفس على السبق الذي يعرن على الحرب ويهذب الخيول وذلك فائت اذا قطع بالسبق كذا أطلقه الاصحاب وفصل الامام فقال ان اخرج المال أحدهما وكان يقطع بسبقه فهي مسابقة بلا مال أو يتخلفه صح وكانه قال لغيره ان أصبت كذا فلك كذا وان اخرجاهما للمحل قطعي التخلف فهو قرار أو قطعي السبق فيصح في الاصح وتعقب ما لبقيني بانه اذا قطع بتخلف المخرج للمال أو بسبق المحال لم تظهر الفروسيات المقصود بها العقد فيبطل وليس كقوله ان أصبت كذا فلك كذا فان فيه تعريضا على الاصابة فلا تظهر ما له الاصحاب اه سم (قوله أو فارها) أى جسد السير اه جوهرى اه ع ش وفي المختار الفارها الحاذق بالشئ وقد فر من باب ظرف وسهل وفرا هية أيضا فهو فار وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وجبض مثل صغر فهو صغير وعظم فهو عظيم وفره أيضا من باب طرب أو سربط اه وفي

واحد منهما (وامكان سبق كل) من الراكبين أو الرايمين (و) امكان (قطع المسافة بلا ندور) فيهما فلو كان أحدهما ع ش ضعيفا يقطع بتخلفه أو فارها يقطع بتقدمه أو كان سبه ممكنا على ندور أو لا يمكنه قطع المسافة الا على ندور لم يجز ذكر تعيين الراكبين والرايمين وتعيينهما وامكان سبق كل من الرايمين وامكان قطع المسافة بلا ندور مع التصريح بقولي بهما من زيادتي وتعييني هنا وفيما يأتي بالركوب أعم من تعيينه بالفرس (وعلم عوض) عينا كان أو دينا كالأجر مثلا شرطه عوضا مجهولا كتركب غير موصوف

لم يصح العقد (ويغتر) لصحتها (عند شرط منهما محل كفه هو) لهما في الر كوب وغيره (و) كفه (مر كوبه) المعين لمر كوبيهما (يقسم) ان سبق (ولا يغرم) ان لم يسبق (فان سبقتهما اخذ العوضين) جأ آمعاً واحدهما قبل الآخر (اوسبقاهما جأ آمعاً ولم يسبق أحدهما فلا شيء لأحد او جامع أحدهما) وتأخر الآخر (فعوض هذا لنفسه وعوض المتأخر للمحل ومن معه) لانهما سبقاه (والا) بان توسطهما اوسبقاهما جأ آمعاً مرتين اوسبقه أحدهما وجامع المتأخر (فعوض المتأخر السابق) لسبقه لهما اما اذا كان ٢٨٣ الشرط من غيرهما اما كان أو غيره كقوله

من سبق منك فله في بيت

المال أو على كذا أو من

أحدهما كقوله ان سبقتني

فلك على كذا وان سبقتك فلا

شيء لي عليك فيصح بغير محل

بخلاف ما اذا كان الشرط

منهما لان كلاهما متردد

بين أن يغتم وان يغرم وهو

صورة القمار المحرم وانما

صح شرطه من غيرهما لما

فيه من التحريض على تعلم

القروضية وغيرها وبذل

عوض في طاعة واشترط

كفاءة المحل لهما وغنمه وعدم

غرمه مع قول أولي سبق أحد

من زيادتي وتعبري بقولي

والأعم مما عبر به (ولو تسابق

جمع) ثلاثة فأكثر (وشرط

الثاني مثل الأول أو دونه صح)

لان كل واحد يحتج بأن يكون

أولاً أو ثانياً في الأولى ليفوز

بالعوض وأولاً في الثانية ليفوز

بالأكثر وما ذكرته في الأولى

هو ما صححه في الروضة

كالشرحين ووقع في الأصل

الجزم فيها بالقضاء لان كلا

منهم لا يحتج في السابق لو فوته

بالعوض سبق أوسبق فان

شرط لثاني أكثر من الأول

عش على مر ويقال للبرذون والبغل والحصان فارمول لا يقال للفرس فارمول رافع قاله الجوهري وقال
الازهرى الفاره من الناس المالح الحسن ومن اللواب الجيد السير فوصف الفرس بالفراه - فجاء على ظاهر
كلام الازهرى اه (قوله لم يصح العقد) أي وتجب اجرة المثل في هذه كغيرها من صور المسابقة القاسدة اه
مر اه عش (قوله محل) بكسر اللام ويقال له محل وحال سمي بذلك لان نسيبه محل العقد وأخذ المال له
ولغيره ويكتفي واحد لولا كثر من اثنين اه قل على المحل (قوله كفه) بتثنية أوله أي مساو اه شرح
مر (قوله يغتم ولا يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد اه حل (قوله فان سبقتهما المالح) قال
الزركشي والصورة الممكنة في المحل ثمانية لانه اما ان يسبقهما ويحيا معا أو مرتباً أو يسبقاه وهما يحيا آن
معا أو مرتباً أو يتوسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو يجيء الثلاثة معا ولا يخفى الحكم فيها (أقول)
حكم الأولين ان يأخذ المحل الجميع والثالثة لشيء والرابعة للأول والخامسة كذلك والسادسة للأول والمحل
والسابعة للأول والثامنة لشيء اه عمرة فتقول المتن فان سبقتهما أخذ العوضين في صورتان وقوله أوسبقاه
الى قوله فلا شيء لأحد صورتان وقوله أو جامع أحدهما صورتان وقوله والأكثر صور اه شيخنا (قوله وشرط
لثاني مثل الأول) اما الثالث فبعضه تفصيل كسبائي في قوله أو لاخبر أقل من الأول صح والافلا (قوله هو ما صححه
في الروضة) معتمد وقوله ووقع في الأصل الخ ضعيف تأمل (قوله فان شرط لثاني أكثر من الأول لم يصح) قال في
شرح الروض وظاهر ان محله في الثاني وكأنه لم يكن اه قال شيخنا أي ان محل البطلان في مسألة الثلاثة
فيما اذا شرط لثاني واحد دون الأول والثالث فيكون العقد صحيحاً بالنسبة لهما فان كان العقد جري بينهما من
الابتداء والثاني عدم كأنه لم يكن اه شورى (قوله عند اطلاق العقد) قضية ذلك انه لو شرط في العقد خلاف
ذلك جاز وليس كذلك فيما يظهر اه عمرة اه سم وعبارة الشورى قوله بكذا فلو شرط خلاف ذلك بطل
العقد فليس المراد المحل عليه عند اطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما اه بحروفه وعبارة
مرل قوله عند اطلاق العقد اما اذا لم يلقاه بل شرط السابق اقداما معلومة فان السابق لا يحصل بدونها
انتهت وفي قل على المحل (تنبه) * لو شرط السابق باقدام أو أذرع اعتبر من آخر الميدان لان
أوله ولا وسطه ولو وقف أحدهما الغريم عند ربه جريهما معا فهو مسبق والافلا انتهى (قوله بين أصل العمق
والظهور) ويسمى الكاهل أيضا اه شورى (قوله عند الغاية) ولا عبرة بسبقه قبلها لانه قد يسبقه الآخر
وهذا الطرف راجع لكل من ذي الحف وذى الحافر (قوله ترفع أعناقها) فلو كانت أعناقها هي كالحيل على
المعتمد اه قل على المحل وقوله والحيل ونحوها تعدها فلو كانت ترفع أعناقها اعتبر الكنف اه حل وفي
شورى فلو كانت الحيل ترفع أعناقها فالحكم فيها كالابل اه (قوله وان زاد طول المحل) هذا مستأنف
لتعديد قول المصنف وذى حافر يعتق بما اذا لم يزد طول أحدهما العتقين على الآخر وعبارة شرح مر ولو
اختلف طول عتقهما سبق الأطول بتقديمه بأكثر من قدر الزائد وأما سبق الأقصر فيظهر فيه الاكفاء بما جاوزة
عتقه بعض زيادة الأطول لا كلها انتهت (قوله زيادة على ماسر) أي من الشروط المشتركة بينهما وبين الرهان

لم يصح ذلك أو لاخبر أقل من الأول صح والافلا (وسبق ذى خف) من ابل وفيلة عند اطلاق العقد (يكند) بفتح الفوقية أشهر من كسرها وهو جمع
الكفتين بين أصل العتق والظهور وتعبري به هو ما في الروضة كالمها تبعاً للنص والجمهور والأصل عبر بكنف (و) سبق ذى حافر (من خيل
ونحوها) (بفتح) عند الغاية والفرق بين ذى الحف وغيره أن الغيل منه لا عتقه حتى يعتبر والابل منه ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارها
والحيل ونحوها تعدها فالتقدم بعض الكند والعنق سابق وان زاد طول أحد العتقين فالسبق بتقديمه بأكثر من قدر الزائد وتعبري بذى خف
وحافر أعظم من قوله ابل وخيل (وشرط المناظرة) زيادة على ماسر (بيان بادي) منهما بالرى لا بشرط الترتيب بينهما فيه حذراً من اشتباه المصيب

بأنه على لورميا معا (و) بيان (عدد) ٢٨٤ وهو من زيادتي (و) عدد (اصابة) فيها خمسة من عشرين (و) بيان قدر الغرض) بلحق الغبن

المعومة والراء أي مرمى اليد
من نحو خشب أو جلد أو
قرطاس طولاً وعرضاً وحكما
(و) بيان (ارتفاعه) من
الأرض (ان) ذكر الغرض
(و) (لم يغلب عرف) فيها فن
غلب فلا يشترط بيان شيء
منهما بل يحمل المطلق عليه
وقولي وارتفاعه من زيادتي
(لا) بيان (مبادرة بان يدرك)
بضم الدال أي يسبق
(أحدهما باصابة) العدد
(المشروط) اصابته بقود
زدهم بقولي (من عدده معلوم)
كعشرين من كل منهما (مع
استوائهما في) عدد (المرى
والبأس منه) أي من
استوائهما (فيها) أي في
الاصابة فلا يشترط ان من
يسبق الى خمسة من عشرين
فله كذا فري كل عشرين أو
عشرة أو أصاب أحدهما خمسة
والآخر دونها فالاول ناضل
وان أصاب كل منهما خمسة
فلا ناضل وكذا لو أصاب
أحدهما خمسة من عشرين
والآخر أربعة من تسعة
عشر بل يتم العشرين لجواز
ان يصيب في الباقي وان أصاب
الآخر من التسعة عشر ثلاثة
لم يتم العشرين وصار منضوفاً
لأبسه من الاستواء في
الاصابة مع الاستواء في رمي
عشرين (و) (لا بيان) (محاطة)
بتشديد الطاء (بان تزيد
اصابته على اصابة الآخر

وتقدم انها سبعة والخاص بالمناضلة المذكورة هنا خمسة (قوله من نحو خشب) هذا بيان جنسه وقوله طولاً
الخ بيان قدره الذي ذكره المصنف وأصل المصنف بالجنس فكان الاولى ان يقول وبيان جنسه وقدره تأمل
(قوله وبيان ارتفاعه) كان يكون بينه وبين الأرض ذراع مثلاً ويكون مطلقاً على شيء (قوله ان ذكر الغرض)
خرج ما اذا لم يذكر اعتماداً على غلبة العرف فلا يتأتى بيان ذلك اه سم وفيه ان ذكر الغرض لا بد منه
في المناضلة فلا يصح جعله قيداً في شرط المناضلة لانها تنعدم بانعدامه الا ان يقال يحمل التقييد قوله ولم يغلب
عرف أي ان ذكر الغرض في هذه الحالة أي ان لم يغلب عرف عند ذكر الغرض تأمل وحرر وعبارة العنان في
قوله ان ذكر الغرض خرج ما اذا لم يذكر اعتماداً على غلبة العرف فلا يتأتى بيان ذلك انتهت وعبارة المنهاج
وقدر الغرض طولاً وعرضاً الا ان يشترط موضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عن بيان الغرض عليه انتهت
(قوله فلا يشترط بيان شيء منهما) بل يتبع العرف فلو كان هناك عادة معروفة ولكن المتناضلان يجعلانها
فلا بد من البيان قاله الاذرى وتبعه غيره اه عنائى (قوله باصابة العدو المشروط) صورة المسئلة ان يقولوا
تناضلاً على ان يرمى كل واحد عشرين ويصيب في خمسة منها ويسبق باصابتها فقوله باصابة العدد المشروط هو
الخمس وقوله من عدده معلوم هو العشرون ومن تبعيضه وقوله مع استوائهما في الرمي أي سواء كان الرمي للعدد
المشروط أو لبعضه ولذلك مثل بيتان وقوله أو البأس الخ أي ولا يحصل الابتسام العدد المعلوم أو بقاء بعضه
ولكن لا يفي فدار المبادرة على السابق بالخمس مع أحداً مرمين اما الاستواء في الرمي أو البأس من الاستواء في
الاصابة اه شيخنا (قوله من عدده معلوم) أي يمكن حصوله غالباً بخلاف ما يندر كسبعة من عشرة أو ما تحمله
العادة كخمس متواليه اه حل (قوله أو عشرة) قضية هذا ان الثاني لورمي من العشرة فتم صلب فيها شيئاً
فقدنا الاول وان لم يستوف الثاني باقي العشرة ولا مانع من التزام ذلك اه عميرة اه سم (قوله وأصاب
أحدهما خمسة) أي وان أمكن الاخر اصابة الخمسة لورميا العشرة الباقية من العشرين اه سم وهو ظاهر
لان المدار على سبعة بالعدد المشروط اصابته (قوله وان أصاب كل منهما خمسة الخ) ظاهره وان كانت اصابة
أحدهما خمسة قبل اصابة الثاني خمسة فيكون المراد بالمبادرة السابق وان يصيب أحدهما العدد المشروط
دون الآخر لا أن يصيب أحدهما العدد المشروط قبل الآخر فليتأمل وليراجع اه عميرة (أقول) هذا
لا يوافق قوله فالاول ناضل في مسئلة العشرة تأمل اه سم (قوله مع الاستواء في رمي عشرين) الصواب مع
عدم الاستواء أو بمعنى مع الاستواء في رمي عشرين ولو كل العشرين أو المعنى لياسهم من الاستواء من معاون كان
الاستواء الثاني لم يحصل تأمل (قوله بان تزيد الخ) كان يقول تناضلت معك على ان كلاماً يرمى عشرين ومن
زادت اصابته على الآخر في العشرين بكذا فهو الناضل أو فله كذا اه شيخنا وعبارة أصله مع شرح هر
وهي أي المحاطة ان تقابل اصابته ما من عدد معلوم كعشرين من كل وي طرح المشترك بينهما من الاصابات
فن زاد منها ما واحد أو بعدد كذا كخمس فناضل للآخر انتهت (قوله كواحد) عبارة المحلى كخمس وكتب
شيخنا بخطه قوله كخمس لو أصاب أحدهما الخمس المذكورة ولم يصيب الآخر شيئاً أصلاً فالظاهر ان الاول
ناضل قيل لكن يلزم ذلك نقض حد المحاطة ولو شرط بعد طرح المشترك ان من فضله شيء فهو ناضل هل يجوز
ويكون محاطة ظاهر كالمهم لا ويحتمل أن يقال تلك الصورة الاصلية وهذا لم يجزها كذا بخط شيخنا البرلسي
وهو في الزركشي وعبارته أورد بعضهم هنا مسئلة الاول لو أصاب أحدهما من العشرين خمسة ولم يصيب
الآخر شيئاً فهل ينضل مع انه لا مقابلة ولا طرح لعدم الاشتراك ان قيل نعم انتقض حد المحاطة الثاني لو أصاب
الآخر واحداً فهل يكون كالاول لان الواحد ليس بعدد الثالث لو شرط بعد طرح المشترك فضله شيء من غير
تعيين هل يجوز ويكون محاطة اه ومنشأ هذه المسئلة انه اعتبر في المحاطة اشتراكهما في الاصابة وان ينضل
لأحدهما وان يكون فضله عدداً وان يكون معيناً باعتبار الاشتراك أفاده قولهم ان تقابل اصابتهما وطرح

بكذا) كواحد (منه) أي من عدده معلوم كعشرين من كل منهما وقولي من عشرين (و) (لا بيان عدد) (نوب) الرمي كسهم سهم المشترك

واثنين اثنين (و يجعل المطلق) فن التقييد بمبادرة ومخاطبة وبعد ثوب الرمي (على المبادرة) (على قوله) وهو سهم سهم لغيرهما وما ذكرته من عدم اشتراط بيان الثلاث هو الاصح في أصل الر وضو الشرح الصغير في الاولين ومقتضى كذا مهماتي الاخيرة والاصل خبرية اشتراط بيان الثلاث (ولا) بيان (فوس وسهم) لان العمدة على الراي (فان عين) ثني منهما (لغاوا جازا ابداله بمثله) من نوعه ولو بلا عيب بخلاف المركب الخمس وبخلاف ما توعدنا نوعا كقسي فارسية أو عربية فلا يبدل بنوع آخر الا براض منهما (و شرط منعه) أي منع ابدال (مفسد) لأنه قد يفسد ولا ان الراي قد يعرض له أحوال خفية تنحرج الى الابدال وفي منع منعه تضيق شبهة تعيين المكيال ٢٨٥ في السلم (وسن بيان) صفة اصابة (الغرض)

هو أولى من تعبيره بصفة الرمي (من قسر ع) بسكون الراء (وهو مجردا) أي مجرد اصابة الغرض أي يكفي فيه ذلك لان ما بعده يضر وكذا فيما يأتي (أو خرق) بجمجمة وراي (أن يثقبه ويسقط أو خسق) بجمجمة ثم مهملة (أن يثبت فيه وان سقط) بعد ذلك (أو مرق) بالراء (أن ينفذ) منه أو خرم بالراء بأن يصب طرف الغرض فيخرمه أو الحواشي بالمهملة بأن يقع السهم بين يدي الغرض ثم يثبت السهم من جبال الصبي (فان أطلقا كني القسر ع) لصدق الصيغة بغيره ولأنه المتعارف (ولو عين زعيمان) أي كبيران ممن جمع في المناضلة (خزين) بأن عين أحدهما واحدا ثم الآخر بارأيه واحدا وهكذا الى آخرهم فيقدر زده بقولي (متساويين) في عددهما وفي عدد الرمي بأن ينقسم عليهما محجما (جاز) اذا لم يحسدوا في ذلك وفي البخاري ما يدل له (لا) تعيينهما (بقرة) ولا أن يختاروا واحد

المشترك واعتبار كون الفاضل عدداً أنه قد قولهم بعد ذلك أو كونه معينا أنه قد قولهم كذا الان في كون الواحد يسمى عدداً خلافاً لما سمى (قوله ويجعل المطلق على المبادرة) أي وان جهلا لانه الغالب ويفرق بين هذا وما يأتي بان الجهل بهذا قد ادر جدا فلم يلتفت اليه اه شورى (قوله من قسر ع) في المصباح وقرع الفعل الناقصة قرع من باب نفع ومنه قبل قرع السهم القرطاس قرعا اذا أصابه وقوله أو خرق فيه أيضا خرقه خرقا من باب ضرب وثقبه وخرق السهم القرطاس نفذه منه فهو خارق والجمع خوارق اه وقوله أو خسق فيه أيضا خسق السهم انما هدف خسق من باب ضرب وخسوة اذا لم ينفذ نقذا شديداً وقل ابن فارس خسق اذا ثبت فيه وتعلق وقال ابن القطاع خسق السهم اذا نفذ من الرمية فهو خاسق وقوله أو مرق فيه أيضا مرق السهم مروءة من باب قعه نفذ من الجانب الاخر ومنه قبل مرق من اثنين مروءة اذا نفذ منه وقوله أو خرم فيه أيضا خرمت الشيء خرم من باب ضرب اذا ثقبته وانحرمت بالضم موضع الثقب وقوله أو الحواشي فيه أيضا حبا للصغير يجبو حبا اذا درج على بطنه وحبا الشيء وثما ومنه حبا السهم الى الغرض وهو الذي يرتج على الارض ثم يصيب الهدف فهو حاب وسهام حواب اه (قوله أي يكفي فيه) أي في القرع ذلك أي مجردا وقوله الان ما بعده أي من الخرق وغيره (قوله يضر) أي في الاصابة فالوشر طاعشرين قرعاً لفصل الاصابة خرقا كفي ذلك ولا يقال ان الشرط تختلف لانه وجد مع زيادة وقوله وكذا فيما يأتي أي اذا شرط خرق فصل خسق صحيح وحسب وهكذا اه شيخنا (قوله بان يثبت فيه) لم يثبت بان يثقبه ويثبت فيه لانه لو وقع في ثقبه قد ثبت كفي وكذا لو كان هناك صلبة ولولاها لثبت كما سيأتي في المتن اه سم (قوله بان يقع السهم بين يدي الغرض) ولها صورة أخرى بان يأخذ السهم الغرض القريب ويذهب به الى الغرض البعيد ويرميه اه شيخنا حرف (قوله من جبال الصبي) يكتب بالالف المقصورة لانه واوي اه شيخنا (قوله ثم ان ضم حاذق الح) كان تكون الحذاق عشرة وعشرين ثم عشرة وضم كل خمسة من الحذاق الى خمسة من غير الحذاق في كل جانب ويقرع (قوله فالوعين من ظنه راميا الح) قال الزركشي لو اختلفت جهولا لظنه غير رام فبان راميا القياس البطان أيضا اه مر اه شورى (قوله فاحلف) أي قبان خلافه أي لا يحسن الرمي أصلا بخلافه لان قليل المعرفة بحيث لا يقاوم الاول فانه يصح اه شورى (قوله وفي مقابلة من الحزب الاخر) وهو ما اخبره زعيمه في مقابلة ملأ من كل زعيم مختار واحدا ثم الاخر في مقابلة واحد واقتطع هذام قوله الاتي وتنازعوا في تعيين من يجعل في مقابلة لانه اذا كان يطل العقد في مقابلة فلامعنى النزاع تأمل ثم رأيت الاشكال في مر وأجاب عنه ع ش بقوله يمكن تصوير جعل النزاع بمالو ضم حاذق الى غير من كل جانب وأقرع اه كان تكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة وضم كل خمسة من غير الحذاق الى خمسة من الحذاق من كل جانب ويقرع ثم بعد ذلك تبين عدم معرفة شخص بالرمي فيتنازعان فيمن يسقط في مقابلة ويصور قوله بطل فيه وفي مقابلة بما اذا كان كل زعيم يختار واحدا والاخر في مقابلة واحد وهكذا تأمل (قوله وتنازعوا في تعيين الح) النزاع لا يثنى الا في الصورة

جميع الحزب أو لانه لا يؤمن ان يستوعب الحذاق والقرعة قد تجتمعهم في جانب فيفوت مقصود المناضلة ثم ان ضم حاذق الى غيره في كل جانب وأقرع فلا بأس فاه الامام وبعد راضي الحزبين وتساوهم بعدا يشتر كل كل زعيم عن حزبه في العقد يعقدان (فان عين من ظنه راميا فاحلف) أي قبان خلافه (بطل) العقد (فيه وفي مقابلة) من الحزب الاخر ليحصل التساوي كما اذا اخرج أحد العبد من المبيعين مستحقا فانه يطل فيه البيع ويسقط من الثمن ما يقابله (لا في الباقي) علامتفرق الصفة (ولهم) جميعا (الفسخ) للتبعيض (فان أجازوا وتنازعوا في تعيين من يجعل في مقابلة فسخ) العقد لتعذر امضائه ثم الحزبين كالشيخين

في جميع ما مر فيها (واذا ضل) حزب قسم العوض بالسوية) بينهم لان الحزب كالتخص وكذا ان غرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا) بعدد (الاصابة الا ان شرط) القسم بعدد ما قسم بعدد ما عمل بالشرط وهذا ما صححه في الروضة كاصلها وصحح الاصل انه يقسم بينهم بحسب الاصابة مطلقا لان الاستحقة اقربها (وتعبر) ٢٨٦ أي الاصابة المشروطة (بفضل) بجهالة لانه المفهوم منها (فلواتاف) ولو مع خروج

السهم من القوس (وزر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار (أو عرض ما انصدم به السهم) كهيئة (وأصل) في الصور الثلاث الغرض (حسبه) لان الاصابة مع ذلك تدل على جودة الرمي (والا) أي وان لم يصبه (لم يحسب عليه) بقيد زده بقولي (ان لم يقصر) لعدوه فيعد رمية فان قصر حسب عليه (ولو نقلت ربح الغرض فأصاب محله حسب له) عن الاصابة المشروطة لانه لو كان فيه لاصابه (والا) أي وان لم يصبه محله (حسب عليه) وان أصاب الغرض في المحل المتقل اليه وهذا ما في الروضة كاصلها وفي أكثر نسخ المحرر ما وافقه فتول الاصل والاقبال بحسب عليه قال الاذري انه سبق قلم وله تبع بعض نسخ المحرر (ولو شرط خستق فاقى صلابة فسقا) ولون غير ثقب (حسبه) لعدم تقصيره ويسن أن يكون عند الغرض شاهدان يشهدا على ما وقع من اصابة وخطا وليس لهما ان يحكما المصيب ولا ان يذما الخاطئ لان ذلك يخل بالنشاط

التي ذكرها بقوله نعم الخ وأما الصورة التي ذكرها بقوله بأن يعين أحدهما واحدا الخ فلا يتأتى فيها التنازع تأمل وعبرة حل قوله وتنازعوا في تعيين الخ وذلك اذا كان غير معين وقد تراصيا بالقرعة انتهت (قوله في جميع ما مر فيها) عبارة المحلى في اشتراط استوائهما في عددهما عند الأكثر وفي عدد الرمي والاصابة وفي جواز اشتراط المال من غيرهما ومن أحدهما ومنهما بمحل حزب ثالث يكافئ كل حزب في العدد والرمي كما صرح به الماوردي اه قال شيخنا البرلسي لكن لو أراد الزعيم عند الرمي الاقتصار على الحدائق من حزبه ومنع غيرهم فالظاهر ان له ذلك لكن قولهم يشترط ان يكون عدد الرمي ينقسم عليهم صححنا بأبي ذلك اه سم (قوله واذا نزل حزب قسم العوض) أي من كل من الحزبين وظاهر كلامهم انه لا يحتاج هنا الى محلل لانه بعد حجيته هنا اه حل (قوله فانه يوزع عليهم بالسوية) أي لانهم يستوون في الغرم لو فاضلوا في الغم اذا فاضلوا اه عتاني (قوله بنصل) أي بالحديدة التي في رأس السهم فلا يعتبر بعرض السهم ولا بالطرف الا آخر اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله بنصل بالصاد المهملة لا بعرض السهم بضم العين أي جانبه ولا بفرقه بضم الفاء أي أوله أي محل الوزر اه (قوله وهذا ما في الروضة كاصلها) كلام الروضة فيما اذا كانت الريح موجودة عند ابتداء الرمي فهو مقصر فيجب عليه ومثله المتنازع فيما اذا طرأت بعد الرمي فيجب عليه فهمامسئلان وقد أشار الى ذلك الجلال المحلى اه شوبري واعلم انه تارة يكون الرمي حال هبوب الريح وتارة يكون حال سكونهم ثم تب عقب الرمي قبل وصول السهم والقسم الاول قسمان أحدهما ان تكون الريح عاصفة والثاني ان تكون لينة فان كان الرمي حال هبوب العاصفة فان أصاب موضع الغرض لم يحسبه لان الاصابة انما هي بحمل الريح لا بواسطة الرمي وان لم يصبه لم يحسب عليه لتقصيره وان كان الرمي حال سكون الريح ثم هبت قبل الوصول فان أصابه حسب له وان لم يصبه لم يحسب عليه لعدم تقصيره وهذه الحالة هي مراد للنهائج وهي التي أشار اليها المحلى فليس كلامه سهوا كما زعم وهذه الاحوال تستفاد من الروض وغيره اه شيخنا ح ف قلنا عن سم والله أعلم

(كتاب الايمان)

بفتح الهمزة قوله اه ذكرها هنا لعدم احتياج ما قبلها اليها كما مر وتوطئة لباب القضاء المحتاج اليها فيه وذكر معها التذللان أحد قسميه عين وفيه كفارة اه قل على المحلى (قوله جمع عين) ما أخوذ من اليمين الذي هو العضو المعروف لانهم كانوا عند الحلف يضع الحالف يمينه في عين صاحبه وقيل من القوة لانه يقوى الحث على الوجود أو لعدم وسمى العضو عيناً لوفور قوته ومنه لاخذ ثامنه باليمين أي بالقوة ثم الحالف مكلف مختاراً مطلقاً اه عميرة (أقول) وقع الزر كشي في القواعد عدم انعقاد عين الاخرس بالاشارة التي يظهر خلافه أخذاً بما صرحوا به في انعقاد لعانه بالاشارة ومن قولهم ان اشارة مثل العبارة الا في ثلاث مواضع بطلان الصلاة فلا يبطل بشارته والحنث والشهادة ثم رأيت مر اعتمد انعقاد يمينه بالاشارة قال وبه صرح بعضهم واقضاه قولهم ان اشارة بمنزلة عبارة الا في المواضع الثلاثة والله أعلم فلا يشترط النطق بالحلف اه سم (قوله لا ومقلب القلوب) لانه يمينه ومنه يمينه لا يمينه بل عليه السياق كالقيل هل كان كذا فيقال في جوابه لا أي لم يكن اه ع ش على مر (قوله والا يلاء) فلا يلاءه اطلاقاً بل على مطلق الحلف وعلى الحلف على ترك الوطء أربعة أشهر فأكثر اه حل (قوله ألفاظ مترادفة) أي لغتوا لا يلاءه شرعاً الحلف على عدم الوطء فليس

جميع عين والاصل فيها قبل الاجماع آيات كآية لا يؤخذكم الله بالغفوي آياتكم وانخبار كعبر البخاري انه صلى الله عليه مرادنا وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب واليمين والحلف والا يلاءه القام مترادفة (اليمين)

مرادنا لطلق الحلف اه شيخنا وفي المصباح اليمين الجارحة وهي مؤنثة وجمعها أيمان وأيمان ويمين الحلف مؤنثة وجمعها أيمان وأيمان أيضا (قوله تحقيق أمر محتمل) بكسر الميم الثانية قيل ويفتحها سواء كان ذلك الأمر ماضيا أو مستقبلا نفيًا أو إثباتًا فافهم ما عليه الحالف أو جاهلا فالمراد احتمال الصيغة في ذاتها لا أمر غير محقق الوجود أو العدم فخرج بالتحقيق لغو اليمين وبالمحتمل نحو لاموتن لصدقة بتحقيق وقوعه مع عدم تصور الحلف فيه وانما حلفت في نحو لا قتل الميت لعدم صدقة بتحقيق عدمه ففيه هتسك حرمة اليمين اه قل على المحلى (قوله أيضا تحقيق أمر محتمل) أي ثا كيد أمر محتمل أي عادة وليس المراد الاحتمال العقلي لان الموت وعدم صعود السماء محتملان عقلا اه شيخنا (قوله أيضا تحقيق أمر محتمل) زاد غيره باسم مخصوص ولا بد منه والافهم مقروض بامور كثيرة ولو جعل قوله الآية بما انتخص الله به متعلقا بتحقيق لا فانه هذا الكنه عاقبه بفعل مقدر كلسياني اه عمرة (أقول) لاحاجة لهذه الزيادة لان مقصود مطلق اليمين ومن زادها أراد حقيقة اليمين الشرعية لا مطلقا فليتامل ولا يخفى انه ليس المراد بتحقيقه جعله محققا حاصلًا لان ذلك غير لازم اليمين ولعل المراد بتحقيقه التزامه واجبا به على نفسه والتصميم على تحصيله وإثبات أنه لا بد منه وأنه لا مسعفه في تركه فليتامل اه سم (قوله هذان من زيادتي) أي التعريف المذكور بقوله اليمين تحقيق محتمل من زيادته (قوله بان سبق لسانه الخ) ويصدق مدعى عدم قصدها حيث لا قرينة تكذبه والالم يصدق ظاهرا كما لا يصدق ظاهرا في الطلاق والعناق والايلا مطلقا لتعلق حق الغير به ولو حلف لا يدخل كذا ثم قال أردن شهر اصدق ظاهرا أيضا ما لم يكن حلقه بالطلاق أو العتق ومثلها الايلاء بالله لتعلقه بحق آدمي اه ج اه سم وما ذكر صاحب الكافي من ان من ذلك ما لو دخل على صاحبه فاراد أن يقوم له فقال لا والله لا تقوم لي غير ظاهر لانه ان قصد اليمين فواضح أو لم يقصدها فعلى ما يأتي في قوله لم أرد به اليمين اه شرح مر (قوله الى عالم يقصدها) أي الى مخلوق عليه لم يقصد مولود مع قصد لفظ اليمين فغايرت ما بعدها وقوله في حالة غضبه أو صلة كلام لغو ونشر مرتب وقوله وبلى والله أي ولو جمع بينهما فهو لغو أيضا فلو اليمين هي الخالية عن قصد لفظها أو عن قصد المخلوف عليه اه شيخنا (قوله أيضا الى عالم يقصدها) قال في الخادم أراد به بلا قصد الى اللفظ والمعنى كما صرح به القاضي حسين والشيخ ابراهيم المروزي والبغوي في تعاليفهم أما اذا قصد اللفظ ولم يقصد المعنى قال البغوي تنعدي عنه (أقول) وجهه انه صريح والصريح لا يحتاج الى قصد المعنى اه سم (قوله أو صلة كلام) يحتمل أن المراد بها الزيادة أي الزيادة في الكلام وتكثيره وتوفيته اه شوري (قوله وبالمحتمل غيره) أي وهو الواجب العادي والمستحيل العادي أي فيفصل فيه بان يقال لا تنعقد في الواجب اثباتا وتنعقد فيه نفيًا وعكسه المستحيل فتنعقد فيه اثباتا ولا تنعقد فيه نفيًا فتبقى حلف صلي كل من الواجب والمستحيل على طبق وصفه في نفس الامر لا تنعقد عينه لانه واجب البر ومضى حلف على كل منهما على خلاف وصفه في نفس الامر انعقدت عينه لانه واجب الحلف وقدمت الشارح الواجب اثباتا ونص على أنه غير عين وسكت عنه نفيًا وقد عرفت أنه عين ومثل المستحيل نفيًا ونص على أنه غير عين وإثباتا ونص على أنه عين فالخامس ان في مفهوم المحتمل تفصيلا فقط ما لا ينقاسم هنا وتلخص من كلامه أن المخلوف عليه ممكن ان كان ممكن الحلف عادة أو واجب الحلف عادة فهو عين وان كان واجب البر والمستحيل الحلف فليس يمين اه شيخنا ونص عبارة سم قوله وبالمحتمل غيره (أقول) قوله محتمل لا يشمل ما أخرجه به من قوله والله لا صعدن السماء اذ صعودها ليس محتملا بل هو ممكن فلا يكون الحد جامعًا (فان قلت) المراد المحتمل ولو صعدوا الصعود جازم فلا وان امتنع عاذر (قلت) صرحوا باقتناعهم والله لا قتل فلا بالميت وقتل فلان بقيد كونه ميتا امتنع عقلا فليتامل فاعل الاولى ابدال المحتمل بما يجب كما عبر به غيره فليتامل (فرع) * قال في العباب فان حلف على ماض كاذبا علميا فهو كبيرة وتسمى اليمين الغموس أو جاهلا أو ناسيا فلا شيء عليه

تحقيق أمر محتمل هذا
من زيادتي وخرج بالتحقيق
لغو اليمين بان سبق لسانه
الى عالم يقصدها أو الى
لفظها كقوله في حال غضبه أو
صلة كلام لا والله نازة وبلى
والله أخرى وبالمحتمل غيره
كقوله والله لا موتن

اه وقوله عالمه في الخادم ينبغي تقييد العالم بالمتعدي أم لو كان غيره معر بما حلف عليه بان قتل من يستحق قتله ولا يمينه عليه وحلف على خلاف ذلك تخلفا لنفسه فليست بكبير قبل يجب لانه كالمكره لا سيما اذا كان مضيا وقد حكي العبادي في الطبقات ان باثور والكرايبي قالان من أعسر بالحق خلف أنه ليس عليه شيء كان بارا في عينه لانه مضطر وقال المزني يكون كاذبا لانه لو لم يكن عليه شيء لما نظر مولا صحر ابراهيم بل يتفرون كن الحبس يجهدوا ضربه حلف لانه مضطرا اه كلام الخادم اه (قوله أولا أمعد السماء) في الروض في باب العلاقات على محتمل عرفا كعود السماء أو عملا كاحياء الموتى أو شرعا كتنسخ صوم رمضان لم تطلق اه قل في شرحه واليمين فيما ذكر من عدة كصرح به ابن يونس وغيره حتى يحتسب بالمعاق على الحلف ولا يخالفه ما روي في الامان من انه لو حلف بالله لا يصعد السماء لا يقدح بيمينه لان عدم انعقادها ثم ليس لتعلقها بالمستحيل بل لان امتناع الحنث لا يحل بتعظيم اسم الله تعالى وله ذات متعد فيما لو حلف ليقتل فلانا وهو ميت مع تعلقها بالمستحيل لان امتناع البرم تلك حرمة الاسم فيجوز الى التكفير اه اه شوبري (قوله لامتناع الحنث فيه بذاته) أي فلم يحصل انحلال بتعظيم اسم الله تعالى وقوله بذاته أي وان كان الحالف يتسدر على صعود السماء اه حل فلو صعد بالفعل هل يحنث وتلزمه الكفارة أم لا والظاهر انه يحنث وتلزمه الكفارة كقرره شيخنا العزيزي (قوله بخلاف والله لا صعدن السماء) أي أو لا قتل الميت ولا رده على التعريف افعها منه بالاولى اذا تضمنت فيه شائبة عذر باحتيال الوقوع وعدمه بخلاف هذا فانه عند حلفه هذه تلك حرمة الاسم لعلمه باستحالة البرقية اه شرح مر (قوله تلزمه الكفارة) أي ليمتكنه حرمة الاسم باستحالة البرقية عادة فلو صعد بالفعل هل تنقض الكفارة اقلاره اه حل فقلت فوجدت انه اتسقا في ع ش وقوله حلال في الصواب فان قال لا صعدن غدا حنث غدا اه سم وانظر حكم ما لو قال لا صعدن المس (قوله بما اختص الله به) فلا تنعده بخلق كوحى النبي والكعبة وتكره لخبر ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآياتكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت قال الشافعي رحمه الله واخشي ان يكون الحلف بغير الله معصية نعم لو اعتقد تعظيمه كيعظم الله كفر وكسرا ما يقع في الحلف من العوام بالجانب الرفيع ويريدون به الباري جل وعلا مع استحالة ذلك عليه اذ جناب الانسان فناء داره فلا ينقضه ودان قوى به ذلك كقوله أبو زرعة لان النبوة لا تؤزمع الاستحالة اه شرح مر وينبغي للعالم ان لا يتساهل في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفار قسيما اذا حلف على نبوة ان لا يفعل فان ذلك قد يعبر الى الكفر لعدم تعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم والاستخفاف به اه ع ش عليه (قوله أيضا بما اختص الله به) وقوله وبما هو فيه أغلب وقوله او فيه وفي غير مسواه أي باسم اختص الله به الخ والمراد به ما دل على الذات وحدها أو عليها مع صفة ذاتية أو فعلية وقوله الا في وصفه من صفاته المراد بها ما دل على الصفة القائمة بالذات من غير دلالة على الذات فصل التباين بين كل من هذه الاقسام وبين قوله ويصفه اه شيخنا * (فرع) * لو شرك في حلفه بين ما يصح الحلف به وغيره كوا الله والكعبة فالوجه انعقاد اليمين وهو واضح ان قصد الحلف بكل أو اطلاق فان قصد الحلف بالجموع فنية تأمل والوجه الانعقاد لان جزء هذا الجموع يصح الحلف به اه شوبري (قوله ورب العالمين) وهذا ورد في القرآن وقوله وتعالى الخلق مثال للمشتق وأظنه ورد في السنة وقوله والحي الذي لا يموت ورد في القرآن وقوله ومن نفسي يسد مورد في السنة اه حل (قوله لان كل مخلوق دال على وجوده خالفه) وعلى هذا العالمين ليس مخصوصا بالعقلاء وهو ما عليه البرماوى ككثير بن وهب ابن مالك الى اختصاصه بالعلاء (قائدة) * وقع السؤال في المرس عما يقع من قول العوام والاسم الاعظم هل هو يمين أو لا ونقل بالمرس عن مر انعقاد اليمين بما ذكر اه ع ش على مر (قوله الا ان يريد به غير اليمين) اعلم ان الصور ثلاثة اربعة اليمين واردة غيره والاطلاق

أولا أمعد السماء فليس يمين لامتناع الحنث فيه بذاته بخلاف والله لا صعدن السماء فنية يمين تلزمه الكفارة حلالا وتنعقد بربعة أنواع (بما اختص الله تعالى به) ولو مشتقا أو من غير أسمائه الحسنى (كوا الله) بتأنيث آخره أو تكنيه اذ اليمين لا تمنع الانعقاد (ورب العالمين) أي مالك المخلوقات لان كل مخلوق علامة على وجوده خالف وتعالى الخلق (والحي الذي لا يموت ومن نفسي يسد) أي بقدرته بصرفها كيف يشاء والذي أعبدته أو أوجده (الا ان يريد به غير اليمين)

فيقع بالاول والثالث في هذه والذين بعدها أي الغالب في الله والمستوى فيه وفي غيره ولا يقع بالثاني في جميع الصور وإذا عرفت هذا عرفت أنه كان الانسب له تأخير قوله إلا أن يريد به غير اليمين عن الأنواع الثلاثة لأنه قيد في الكل وحمل التفصيل بين هذه وما بعدها في صور ثلاث أخر غير الثلاث السابقة وهي إرادة الله وإرادة غيره والاطلاق فتعقد اليمين في القسم الاول في الصور الثلاث وفي الثاني في اثنين وفي الثالث في واحدة كما يؤخذ من المتن تأمل وهذا على سبيل الاجمال وما بطريق البسط فالعشر وسبعة وعشرون ببيانها ان الاسم مختص بالله أو غلب فيه أو مشترك فيه وفي غيره على السواء وعلى كل ايمان يريد به ذات الله أو غيرها أو يطلق فهذه تسعة وعلى كل ايمان يريد اليمين أو غيرها أو يطلق فهذه سبعة وعشرون يسقط منها خمسة عشر لان عقاد فيها بيانها أن الشرط الاول هو قوله إلا أن يريد غير اليمين قد عرفت أنه معتبر في الأقسام الثلاثة المختص والغالب والمشارك فخرج به ما لو أراد غير اليمين في كل من الثلاثة سواء قال في كل أردنا الله أو غيره أو أطلق فهذه ثلاثة في مثلها تسعة وقد اشترط في الثانية وهي الغالب شرط يخصها وهو قوله ما لم يريد غيره أي غير الله تعالى فخرج به ما لو أراد غير ما افترض أنه أراد اليمين أو أطلق فها تان صورتان وقد اشترط في الثالث وهو المشترك شرط يخصها حيث قال ان أراد ما أي الله تعالى خرج ما لو أراد غيره أو أطلق والفرص أنه أراد اليمين أو أطلق وتنتان في اثنين باربعة فتلخص ان الخارج بالشرط الاول تسعة وبالثاني ثنتان وبالثالث أربعة وجلتها خمسة عشر وصور الانعقاد ثمانية عشر ستة في المختص وأربعة في الغالب وثلثان في المشترك ببيانها ان منطوق قوله إلا أن يريد غير اليمين صادق بما إذا أراد اليمين أو أطلق وعلى كل سواء أراد الله أو غيره أو أطلق وتنتان في ثلاثة تسعة وان منطوق قوله ما لم يريد غيره صادق بما إذا أراد أو أطلق والفرص أنه أراد اليمين أو أطلق وتنتان في اثنين باربعة وان منطوق قوله ان أراد صورة واحدة والفرص أنه أراد اليمين أو أطلق وواحد في اثنين بثلثين فإذا جمعت ستة في المختص مع أربعة في الغالب مع اثنين في المشترك بلغت ثنتي عشرة صورة (قوله فليس يمين) أي فهو عين يقبل الصرف اهـ شيخنا رحمه الله ولا يقبل منه ذلك في الطلاق) أي فيما لو قال ان حلفت بالله فانت طالق أو فانت حر أو لا أطأ زوجتي فوق أربعة أشهر فاني بصيغة مما تقدم ثم قال لم أرد به اليمين فانه لا يقبل منه ذلك فأرادة غير اليمين بذلك ثلاثة تقبل وثلاثة لا تقبل اهـ حل لكن في الروض ما هو صريح في ان صورته ان يحلف بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق بل أردت حل الوثاق مثلا أو يقول لعبدك أنت حر ثم يقول لم أرد به العتق بل أردت به أنت كالحرف في الحصال الجسدة مثلا أو ألى من زوجته ثم قال لم أرد به الايلاء أي فانه لا يقبل منه ذلك وعبارة الروض ولو أتى بصيغة طلاق أو عتق أو ايلاء وقال لم أرد بها الطلاق والعتق والايلاء لم يقبل ذلك اهـ شيخنا والظاهر انه يصح كل من التصويرين (قوله مؤول بذلك) أي بإرادة غير الله تعالى وقوله أو سبق قلم أي ان أبقينا على ظاهره ادهل وهذا وارد على قول المتن إلا أن يريد به غير اليمين يقتضاه انه يقبل حيث ذكروا كلام الاصل يقتضي انه لا يقبل فلما عارض المتن أجاب عنه بقوله مؤول الخ وهذا التحقيق انه لا يلاقى كلام المتن وانما يلاقيه ويعارضه لو كانت عبارته أردت به غير اليمين وهي ليست كذلك كما ترى لان قوله لم أرد به اليمين صادق بالاطلاق وهو لا يقبل فيه بل يقع به اليمين كما اقتضاه المتن فان قيل انه يصدق بإرادة غير الله (قلنا) لم يتعرض لها القائل بل قال لم أرد به اليمين وليس فيه تعرض لإرادة الغير وفي قل على المحلى قوله ولا يقبل قوله أي الخالف أي لا يخرج عن الحنف دعواه انه لم يريد به أي هذا القسم كما قاله الشارح يعني المختص به تعالى أي انه لم يريد به أي بإفراذه اليمين لانه منصرف اليه من غير إرادته فلا ينصرف عن اليمين الا بصرفه بإرادة غير اليمين فهما مسئلتان عدم إرادة اليمين وإرادة غير اليمين والتي في كلام المصنف هي الاولى ويبقى مسئلة ثالثة ليست في المنهاج وهي إرادة غير الله تعالى باسم من هذه الاسماء التي في هذا القسم وحكمها عدم قبوله في ذلك ومن قال ان هذه التي في المنهاج يجعل ضمير به عائدا لاسم الله تعالى فقط

فليس يمين فيقبل منه ذلك
كل في الروضة كاصلها ولا يقبل
منه ذلك في الطلاق والعتاق
والايلاء ظاهر التعلق بحق
غيره فشميل المستثنى منه
ما لو أراد به غير الله تعالى فلا
يقبل منه إرادته ذلك لا ظاهرا
ولا باطنا لان اليمين بذلك
لا تحتل غير قول الاصل
ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين
مؤول بذلك

وانه كان الصواب ان يقول لم أره الله تعالى لان ارادة غير اليمين مقبولة غير مصيب بل هو سواء أو غافل أو جاهل بالساليب الكلام بل كلامه متناقض اذ قد ادلّم أرده الله ولم أره اليمين واحد وهو عدم الارادة المقيدة للاطلاق ومفاد أرده الله أو أرده الله غير اليمين اثبات الارادة المتعلقة بغير الله أو بغير اليمين فبين المفادين مصادمة المنهاج لو غير لفظ اليمين بل لفظ الله لم يختلف الحكم فيه فاذكره المفترض على التعبير بقوله لان ارادة غير اليمين مقبولة غير مستقيم فبان بذلك فساد الاعتراض على المنهاج وفساد التصويب عليه وان كلامه هو الحق الذي لا غبار عليه ولذلك لم يعترض عليه هذا الشارح المحقق الذي عجزت العقول والافهام عن ادراكه بالساليب الكلام فلا زالت حجاب الرضوان منهلة عليه ولا زال قبره موضة ياتعة فوقه وحواليه اه (قوله وبما هو فيه تعالى عند الاطلاق) أغلب هذا التركيب يقيد ان ماسيات من الامثلة قد يستعمل في غير الله عند الاطلاق أي عدم التقييد باضافة وقوله الا تلتهم تستعمل في غيره مقيد بالخ يفتيد انهم لا تستعمل في غيره الا بقيد الاضافة فحصل التنافي في كلامه تأمل ثم رأيت في عرش علي هو مانعه قوله لانها تستعمل في غيره مقيد ليس هذا مقابلا لقوله أغلب لان ذلك مفروض عند الاطلاق وما هنا ليس مطلقا فلينظر ما الذي احترز عنه بقوله أغلب ولعل ما ذكره بعد بقوله أو فيه وفي غيره سواء الخ ومع ذلك فيه شيء وفي سم مانعه قوله وبما هو فيه أغلب قال الزركشي استفدنا من كلامهم هنا جواز التسمية باسمائه تعالى غير المختصة به وبه مرشح النووي في شرح مسلم قال الله تعالى انه كان عبدا شكورا وقال برزوق رحيم وقال يحب التوابين اه غير قولك ان تقول الذي استفيد جواز التسمية بذلك مقيد الا مطلقا فلي تأمل انتهى (قوله والرب) أي معرفا واستشكالا لا يستعمل الا في الله فهو من المختص لا بما هو أغلب وأجيب بان أصل معناه وهو غير المعرف بال استعمال في غيره تعالى فصع قصد الغيرية مع ال لان ال قرينة تضعيف لا قوة لها على الغناء ذلك القصد اهل ومثله في شرح هر * (فائدة) * الالف واللام في أسماء الله تعالى لتكامل فالسيوية تكون لأم التعريف الكمال تقول زيد الرجل زيد الكامل في الرجولية وكذلك هي في أسماء الله تعالى فاذا قلت الرحمن أي الكامل في معنى الرحمن والعلم أي الكامل في معنى العلم وكذلك تامة الاسماء فليست للعموم ولا للعهد ولكن الكمال اه دميري (قوله أو بما هو فيه الخ) أو بمعنى الواو ليناسب ما قبله وما بعده وعبر في المنهاج بالواو (قوله أشبهت الكائنات) أي والكائنات تحتاج الى التسمية (قوله وبصفة الذاتية) المراد بها هنا ما يشمل الاضافية كالازلية وقبلية للعالم وما يشمل السلبية كالقدم والبقاء والوحدانية فتتعدد اليمين بهذه كلها كما يفيد مصباح الشربوي وقد نص الرشيدى على انعقادها بالسلبية وخرج بالذاتية الفعلية كالخلق والرزق فلا تتعدد بها اليمين وعجبا شرح الروض وتنفق اليمين بصفات الذات ثم قال بخلاف صفات الفعل كالتقوى والفرق بين صفتي الذات والفعل ان الاولى ما استحقته في الازل والثانية ما استحقته فيما لا يزال دون الازل يقال علم في الازل ولا يزال رزق في الازل لا توسعا باعتبار ما يزول اليه الامراتته ولم يفرقوا بين الصفات المعنوية الزائدة على الذات وغيرها هذا هو المذهب الذي قطع به الجمهور في هذه الصفات اه هر اه شربوي كتب أيضا قوله الذاتية الصفات الذاتية ككونه تعالى أزليا وأنه واجب الوجود وهي كل زائدة على الذات ومنها السلبية ككونه تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهته ولم أر فيها شيئا والظاهر انعقاد اليمين بها لانها قد عمت متعلقة بالله تعالى كذا يخط الشهاب هر اه (قوله كعظمته) ما حرم به من ان عظمة الله صفة والمعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته قال لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات ومنع القرافي ذلك وقال الصحيح ان عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود مجموعهما اه سل قال هر فان أرده هذا فصحيح أو مجرد الصفة فمنع ولم يبينوا حكم الاطلاق والوجه انه لا يمنع منه في قول علي المحلى فالعظمة صفة مختصة

أو سبق فلم (و بما هو فيه) تعالى عند الاطلاق (أغلب كالرحيم والخالق والرازق والرب عالم يرد بها) (غيره) تعالى بان ارادة تعالى أو أطلق بخلاف ما اذا أراد بها غيره لانها تستعمل في غيره مقيدا كرحيم القلب وخالق الاقنور رازق الجيش ورب الابل (أو) بما هو (فيه) تعالى (وفي غيره سواء ككل وجود والعالم والحي ان اراده) تعالى بها بخلاف ما اذا ارادها غيره أو أطلق لانها أطلقت عليهما سواء أشبهت الكائنات (وبصفة) الذاتية (كعظمته وعزته وكبرياته وكلامه

به تعالى بحسب الوضع فتقول بعضهم انها المجموع الذات والمعرفة فيه نظير بل هو فاسد ادلو كان كما قال لم تصح اضافتها الى الله تعالى كما يقال خالق الله ورازق الله فتأمل وراجع اه (قوله ومشيئته) أي وسعه وبصره وبقائه وارادته وحياته ولو قال لعمر الله فليس يمين الابالية كما سيأتي أي وجزم به في العباب ووجه ابن الرفعة بعدم تقدير حرف انقسم قال وحكي في النهاية عن شيخه الفرق بين لعمر الله وبين وعمر الله فيلحق الثاني بالصفات قال ابن الرفعة وهو يؤيد ما ذكرنا من التوجيه ثم عمر الله معناه بقاؤه اه عمرة اه سم (قوله وحقه) قال المحلى بان يؤتى بالظاهر بدل الضمير اه قال شيخنا قلوا نفي بالضمير بعد تقدم ذكر الظاهر هل يمكن اه برسي ولا يبعد الا كنفاه اه سم قال الماوردي معنى وحقه حقيقة الاله لان الحق ما لا يمكن بحوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى انه الحق اليقين هذا ان جرح الحق فان رفعه أو نصبه فكيف لتردده بين استحقاق الطاعة والحقيقة فلا يكون عينا الابالية اه منل وعبارة شرح مر وقيد بعضهم حالة الاطلاق بما اذا جرح والا كان كناية ويفرق بينه وبين ما تقدم انه لا فرق بين الجرح وغيره بان تلك صراحة فلم يؤثر فيها الصرف ولا كذلك هذا انتهت (قوله ظهوراً نارها) انظر ما آتار الكلام وفي سم وقل على المحلى انها الحروف والاصوات وعبارة سم قوله ظهوراً نارها وذلك لانه قد يقال عاينت عظمة الله ويراد الذي صنعه الله تعالى وكذا عاينت كبرياءه وما أشبه ذلك وتدير ادب الكلام والاصوات والحروف قال تعالى فاجره حتى يسمع كلام الله انتهت ومثله قل على المحلى وانظر لم أفرد متعلقات العلم والقدرة فقالوا بالذين قبله المعلوم والمقدور ولم يعلم ما داخل في الا تار ويقول الا أن يريد بالحق العبادات وبالبيعة ظهوراً نارها تأمل (قوله وقوله وكتاب الله عين) أي أو التوراة أو الانجيل أو آية منسوخة التلاوة دون الحكم كالشيخ والشيخة اه حل (قوله الخطبة) أي لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وقوله والصلاة أي لقوله وقرآن الفجر اه عناني (قوله الورد والجلد) أي وبال كلام الحروف والاصوات اه شرح البهجة قال الشيخ وهذا يدل على عدم انعقاد اليقين بالقرآن بمعنى اللفاظ اه شورى وعبارة سم قوله أو الجلد انظر لو أراد النقوش والظاهر انه ليس بيمين انتهت وما استظهره صرح به مر في شرحه (قوله المشهورة) أي وغيرها كالألف والالتباس اه شورى وعبارة الاشموني على الالفية نصها التنبيه الثاني عند بعضهم من حروف الجر والالتباس وهمزة الاستفهام اذا جعلتا عوضاً من حروف الجر في باب القسم قال في التسهيل وليس الجر في التعويض بالعوض خلافاً للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاجي والرامي الى ان أيمن في القسم حرف جر وشذافي ذلك نوعاً بعضهم منها الميم مثله في القسم نحو م الله وجهه في التسهيل بشية أيمن قال وليست تبدل من الواو ولا أصلها من خلافاً لمن زعم ذلك وفي قل على المحلى ونخرج بهذه الثلاثة الفاء والالف المدود والقائمة نحو ف الله وآله وبالله قال شيخنا فهي كناية اه (قوله كماله والله) فلو قال بله بتشديد اللام وحذف الالف كان عينا نواها على الراجع خلافاً لجمع ذهبوا الى انها لغو اه شرح مر وبقى ما لو قال والله بحذف الالف بعد اللام هل يتوقف الانعقاد على نيتها أو لا يظهر الا ان الثاني لعدم الاشتراك في هذا اللفظ بين الاسم الكريم وغيره بخلاف الياء فانها مشتركة بين الحالف بالله وبالله الرطوبة وبقى أيضاً لو حذف الهاء من لفظ الجلالة وقالوا لاهل هي عين أو لافيه نظراً لا قرب الثاني لانهم يلبون الهاء ليستمن أسمائه ولا من صفاته ويحتمل الانعقاد عندنية الميم ويحمل على انه حذف الهاء تحقيقاً والترجيح جاز في غير المنادى على قلة اه عرش عليه (قوله ويختص الله بالتاء) الباء داخلية على المقصور (قوله وسمع شاذاً الخ) قال الباقيني ان تخصيص الشذوذ بلفظ الله ان أر يد من جهة الشرع لم يستقم فلو قال تارحن أو تارحين أو تحيات الله انعقدت ونعائنه استعمل شاذاً اه مر اه شورى وعبارة شرح مر نعم يقبى عدم الانعقاد بهذه الشواذ الابنية فن أطلق الانعقاد بها رجحله واراد على كلامهم قدوههم ويمكن في احتياجه

ومشيئته وعلمه وقدرته وحجته
الا ان يريد بالحق العبادات
وبالذين قبله المعلوم والمقدور
وبالبقية ظهروا آثارها
فليست عين الاحتمال القفا
لها وقولي وبالبقية الى آخره
من زيادتي وقوله وكتاب الله
عين وكذا القرآن أو المصحف
الا ان يريد بالقرآن الخطبة
والصلاة وبالمصحف الورق
والجلاد (وحروف القسم)
المشهورة (باء) موحدة (دواو
وتاء) فوقية كالله والله وتائه
لا فعلن كذا (ويختص الله)
أى لفظه (بالتاء) الفوقية
والمظهر مطلقا بالواو وسمع
شاذ اثر ب الكعبة

لنية شذوذ انتهت (قوله وبالرحمن) في شرح شيخنا ان كناية وقياسه ان قرب الكعبة كذلك اه
 حل (قوله فهي الاصل) انما حكم لها بالاصالة لان اصلها الاصل في معنى تلصق فعل القسم بالقسمة وبأبدلت
 الواو منها لان بينهما تناسباً بالفظا لكونهما شذوذتين ومعنوياً بالارتى ان واو العطف بمعنى الجمعية القريبين
 معنى الاصل والتبديل من الواو كما في تراث ووراث فلذا قصرت عن الواو فلم تدخل الاعلى لفظ الجلالة لانها
 اصل باب القسم ولكون الواو فرع الباء انحطت ترتيباً عنها بتخصيصها باحد القسمين ونخص الظاهر لاصالته
 اه شورى وعبرة سم قوله فهي الاصل قال النحاة أبدلوا من الباء واو القرب بالخرج ثم من الواو واو القرب
 المخرج كقلى تراث وانما انحصت التاء بلفظ الله لانها بدل من بدل فضاقت التصرف فيها ذال ابن الخشاب هي وان
 ضاقت تصرفها قد بدلت لها في الاختصاص بأشرف الاسماء وأجلها اه برلى انتهت (قوله أولعمر الله)
 المراد منه البقاء والحيات وانما لم يكن صريحاً لانه يطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات اه شرح الروض
 وقوله أو على عهد الله المراد بعهد الله اذا نوى به اليمين استحقاقه لا يحابه ما أوجب عليه علينا وتعبس دنا به واذا نوى
 به غيرها فالمراد به العبادات التي أمرنا بها انتهت ومثل ذلك يقال فيما بعده لانها كلها بمعنى العهد وقوله لا فعلن
 كذا راجع للجميع فالمراد لا يكون صريحاً ولا كناية ومثل بالله في أشهد بالله ما في معناه اه زى (قوله)
 وان قيل به في الرفع مقتضاه انه لم يقل به في غير موطأ ظاهر التوجيه بعده في الكل انه قيل به في الغير تأمل (قوله)
 فالرفع بالابتداء الخ) هو أولى من جعله خبراً المحذوف لما عرف من الاجماع على ان أعرف المعارف هو الاسم
 الكريم اه شورى (قوله بترع الخافض) كون النصب بترع الخافض ممنوع بل هو عند النجاة بفعل
 القسم لما حذف اتصل الفعل به اه شورى (قوله بحذفه وابقاء عمله) قال سيبويه لا يجوز حذف حرف
 الجر وابقاء عمله الا في القسم قال الراعي والجرأولى الاحوال باليمين ويليه النصب اه عميرة ولو صرح
 بحرف القسم ورفع أو نصب فهو صريح ولا عبرة بالعين كذا كره الشارح فيما سلف اه سم وعبرة
 الشورى قوله بحذفه وابقاء عمله هذا لا يطابق ما بعده فكانه أراد به الاضمار تسامحا والفرق بينهما ان
 الاضمار يبقى أثره بخلاف المحذوف وعلى هذا فينبغي أن يكون في حاله النصب محذوفاً وفي الجر مضمراً انتهت
 (قوله وأقسمت أو أقسم) وكذا عازمت أو اعزمت وشهدت أو أشهد ولو حذف لفظ الله لم ينعقد عينا وان فواه اه
 قل على المحلى (قوله قال تعالى واقسموا بالله جهد أيمانهم الخ) قد يقال لادلالة الآية لجواز ان هذا
 اخبار عن ايمانهم ولم يتعرض لصيغة فيها يجوز ان تكون صيغتها والله لا تفعل كذا اه عش (قوله واقسموا
 بالله) أي حلفوا وسمى الحلف قسماً لانه يكون عند انقسام الناس الى مصدق ومكذب وقوله جهد ايمانهم أي
 غاية اجتهادهم وذلك انهم كانوا يقسمون بأيمانهم وآلهتهم فاذا كان الامر عظيماً أقسموا بالله والجهد بفتح الجيم
 المشقة وبضمها الطاق وقوات نصب جهد على المصدرية اه أبو حيان (قوله الا ان نوى خيراً) أي فهو عين عند
 الاطلاق اه شورى واعلم انه قد جرى لنا وجه أيضاً بان ذلك ليس بيمين مطلقاً قال الامام جعظم قوله بالله
 لا فعلن عينا صريحاً وفيه اضممار معنى أقسم فكيف تخاطرت بنبهه اذا صرح بالضمير والجواب ان التصريح به
 يزيل الصراحة لاحتمال الماضي والمستقبل فكمن من مضمير يقدروا النوى والقطابونه أوقع في النفس الا
 نرى الى ان معنى التعجب فيها أحسن زيداً يزول اذا قلت شي حسن زيداً مع انه مقدر به اه سم (قوله واقسم
 عليك الخ) لو حذف عليك كان عينا مطلقاً اه قل على المحلى وظاهر منبذ حيث سوى بين حلفت وغيرها فيما
 مر لا هنا ان حلفت عليك ليس كقسمت عليك وأنت عليه بان هذين قد يستعملان لطلب الشفاعة
 بخلاف حلفت اه تحفة اه شورى ومثله شرح هر وكتب عليه الرشيدى قوله ليس كقسمت عليك أي في هذا
 التفصيل أي بل هو عين وان لم يتوهم بنفسه بقرينة التوجيه حرر اه (قوله أو أسألك بالله) مفهومه انه لو قال
 والله لا تفعل كذا أو تفعل كذا كان عينا وهو ظاهر لان هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف أسألك

وبالرحمن وتدخل الموحدة
 عليه وعلى المضمير فهي الاصل
 وتليها الواو ثم التاء (ولو قال
 الله) مثلاً (بتثنية آخره أو
 تسكينه) لا فعلن كذا
 (فكنايه) كقوله أشهد بالله
 أولعمر الله أو على عهد الله
 وميثاقه وذمته وأمانته
 وكفالة لا فعلن كذا ان نوى
 بيمين قمين والافلا
 واليمن وان قيل به في الرفع
 لا يمنع الاعتقاد كما مر على انه
 لا نحن في ذلك فالرفع بالابتداء
 أي الله أحلف به لا فعلن
 والنصب بترع الخافض
 والجر بحذفه وابقاء عمله
 والتسكين باجراء الوصل
 مجرى الوقف وقول أو تسكينه
 من زيادتي (و) قوله (اقسمت
 أو أقسم أو حلفت أو أحلف
 بالله لا فعلن) كذا (عين)
 لانه عرف الشرع قال تعالى
 واقسموا بالله جهد أيمانهم
 (الا ان نوى خيراً) ما مضى
 صيغة الماضي أو مستقبل في
 المضارع فلا يكون عينا
 لاحتمال ما فواه (و) قوله (غير
 اقسم عليك بالله أو أسألك
 بالله لتفعلن) كذا (عين)

بالتام اه ع ش على مر (قوله ان اراد عيّن نفسه) بان اراد تحقيق هذا الامر المحتمل فاذا حلف شخص على
 آخراته يا كل فلا كل امر محتمل فاذا اراد تحقيقه وانه لا يمين الاكل كان يميناً وان اراد انشفع عندك بالله انك
 تأكل أو اراد عيّن المخاطب كان قصد جعله حالفاً بالله فانه لا يكون يميناً لانه لم يحلف هو ولا المخاطب اه شيخنا وقوله
 بخلاف ما اذا لم يرد هاء أي بان اراد عيّن المخاطب أو الشفاعة أو أطلق اه زى وقوله ويجعل على الشفاعة أي
 جعلت الله شفيعاً عندك في فعل كذا (قوله ولا يكفر به ان قصد الخ) وحيث لم يكفر يحرم حتى في حالة الاطلاق كما
 هو صريح صنيع شرح الروض اه شورى يوفي البخاري ما نصه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف
 بجملة غير الاسلام كاذباً متعمداً فهو كاذب اه وفي القسطلاني عليه ما نصه أي فيحكم عليه بالذي نسب له نفسه
 وظاهر الحكم عليه بالكفر اذا قال هذا القول ويحتمل ان يعاقب ذلك بالحنث والتحقيق التفصيل فان اعتقد
 تعظيم ما ذكر كفر وان قصد حقيقة التعليق فينظر فان كان اراد أن يكون متصفاً بذلك كفر لان ارادة الكفر
 كفر وان اراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره الثاني هو المشهور وليقل ندباً لا لاله الا
 الله محمد رسول الله ويستغفر الله ويحتمل أن يكون المراد التهديد بالمبالغة في الوعيد لا الحكم بانه صار يهودياً
 وكأنه قال فهو مستحق لكل عذاب ما قال ومثله قوله عليه السلام من ترك الصلاة فقد كفر أي استوجب عقوبة
 من كفر اه وفي شيخ الاسلام عليه ما نصه قوله من حلف بجملة بالتويع غير الاسلام كاليهودية والنصرانية كان
 يقول وحق اليهودية ما فعلت كذا أو ان فعلت كذا فاما يهودى كاذباً في الحلف عليه فهو كاذب أي يكون على غير
 ملة الاسلام ومحلّه اذا قصد تعظيم الحلف عليه وعلى يحمل خبر الحاكم من حلف بغير الله كفر والابان قصد
 البعد عن الحلف عليه أو أطلق لم يخرج عن ملة الاسلام فيكون ما ذكر تعليفاً على من يتلفظه فهو مكروه
 وقيل حرام ولا ينعقد به يمين لكن يندب له بل يلزمه على القول بانه حرام أن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله
 ويستغفر وتعيده بكاذباً جرى على الغالب والا فالصادق كالكاذب فيما ذكر لكنه أخف كراهة في المكروه
 والكاذب راد بجملة الكذب اه (قوله وليقل لا اله الا الله) أي ندباً كما صرح به النووي في نكته وأوجب
 صاحب الاستقصاء ولو ما نصه لا ولم يعرف قصد حكم بكفره حيث لا قرينة تجعله على غيره على ما عهده الاسنوي
 لان اللفظ بوضعه يقتضيه وقضية كلام الاذ كارتخاؤه هو الصواب اه زى وحذفهم أشهد هنا لا يدل
 على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يغتفر فيما هو الاحتياط ما لا يغتفر في غيره أو هو محمول على الاتيان
 بالشهد كما في رواية أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله اه شرح مر (قوله وليستغفر الله) أي
 كان يقول استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الى القيوم وأتوب اليه هو أي كل من غيرها اه ع ش على
 مر (قوله وتصح على ماض الخ) أما الماضي فدليله قوله تعالى يحلفون بالله ما لو اذ يحلفون على الكذب وهم
 يعلمون وتجب به الكفارة أيضاً قال ابن المنذر ولا أعلم خبراً يدل للشافعي في ذلك بل الدليل قائم على عدم
 الكفارة فيها قال مر وقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر به على ان
 الكفارة انما تجب فيمن حلف على مستقبل وهذا الذي قاله ابن المنذر قال به الأئمة الثلاثة لكن الشافعي
 رضى الله تعالى عنه نص في الام على ان هذا الحديث أقرب الأدلة على التكفير فيها لانه أمر بتعمد الحنث
 ووجهه كما قاله الزركشي ان الشرع أوجب الكفارة عند تعمّد الحنث مع ما يمين من انتهاك حرمة
 الاسم والانتهاك في الماضي أبلغ قال الشافعي رضى الله تعالى عنه قال الله تعالى وانهم ليعلمون منكرهم من
 القول بوزور وجعل فيه الكفارة أي ولا شك ان اليمين الغموس أي وهي الحلف على الكذب مع
 العلم منكر من القول بوزور ولان الكفارة تجب في المعقود عليه على مستقبل لصبر ورتها كاذبة أو لا أو أما
 دليل المستقبل فتوجه صلى الله عليه وسلم لا غزون قريشا * (قائده) * أنكر ابن الصلاح وغيره انعقاد
 اليمين في الماضي قالوا بل هي يمين محمولة وتجب فيها الكفارة أي لم يسلط من الأدلة اه سم * (فرع) *

ان اراد عيّن نفسه) فيمين
 للمخاطب ابراره فيها بخلاف
 ما اذا لم يرد هاء ويحمل على
 الشفاعة في فعله (لا) قوله
 (ان فعلت كذا فاما يهودى
 أو نحوه) كما يرى من الاسلام
 أو من الله أو من رسوله فليس
 يمين ولا يكفر به ان قصد
 تبعد نفسه عن الفعل أو
 أطلق كما اقتضاه كلام الأذكار
 وليقل لا اله الا الله محمد رسول
 الله ويستغفر الله وان قصد
 الرضا بذلك ان فعله فهو كافر
 في الحال وقول أو نحوه أعم
 من قوله أو يرى من الاسلام
 (وتصح) أي اليمين (على)
 ماض وغيره) نحو والله ما
 فعلت كذا أو فعلته والله
 لا فعلن كذا أو لا أفعله
 (وتكره) أي اليمين

قال في العباب فان حلف على ماض كاذبا على ما فهمي كبيرة وتسمى اليمين الغموس فليكفر بعقدها لا لان عقدها
 أوجاهلا أو ناسيا فلا شيء عليه اه وقوله بعقدها لا لان عقدها في ذلك خلاف طويل حكاه في الخادم الان
 كلام الروضة يفيد انعقادها حيث قال تنعقد اليمين على الماضي والمستقبل فان حلف على ماض كاذبا وهو
 عالم فهمي اليمين الغموس اه وقوله عالم قال في الخادم ينبغي تقييد العالم بها بالتمعدي أما لو كان غير متعدي
 بما حلف عليه بان حلف من يستحق عليه القتل ولا يثبت عليه وحلف على خلاف ذلك تخليصا لنفسه فليست
 بكبيرة بل نجبلانه كالمكره لا سيما اذا كان قاضيا وقد حكى العبادي في الطبعات ان أبا ثور والكرابيبي
 قالان من أعسر بالحق حلف انه ليس عليه شيء كان بارا في عينه لانه مضطر وقال المزني يكون كاذبا لانه لو لم
 يكن عليه شيء لما أنظره ولما صح ابرأؤه بل ينتظر ان كان الجبس يجهد ويضره حلف لانه مضطر اه كلام
 الخادم اه سم (قوله ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم) أي ولا تنكروا الايمان لتصدقوا وقيل لا تعتصموا
 من باليمين من فعل البر قال الشافعي رضي الله عنه ما حلفت بالله لصادقا ولا كاذبا اه سم وقوله عرضة فعلة
 بمعنى المفعول تطلق على ما يعرض دون الشيء فيصير حارضا عنه أي لا تجعلوا الله كالغرض المنصوب للرماة كلما
 أردتم الامتناع من شيء تتوصلوا الى ذلك بالحلف به اه من حواشي الجلال وتعلل الكراهة أيضا بأنه ربما
 يجزع عن الوفاء به أو لكثرة تولع الشيطان به الموقع له في الندم كما في حديث الحلف حنث أو ندم قال الامام الشافعي
 رضي الله عنه ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا قط اه قل على المحلى (قوله فطاعة) أي فهمي طاعة والطاعة
 تصدق بالواجب والمندوب فمن أي قسم اليمين أو المراد بالطاعة ما قبل الممتنع قصد صدق بالمباح وعلى كل حال لم
 يعلم حكم اليمين نفسها وفي قل على المحلى قوله فطاعة أي ليست مكرهه ثم ان توقف عليها فعمل واجب أو
 ترك حرام وجبت أو فعل مندوب أو ترك مكره ونذبت اه وبعبارة سم قوله فطاعة أي لحديث لا تغزون
 قريشا قال الامام ولا تنجب أصلا وأنكره الشيخ عز الدين وقال ان كان المدعى عليه صادقا في عينه وكان المدعي به
 مما لا يباح بالإباحة كالنماء والابضاع فان علم ان خصمه لا يحلف اذا نكل تخير في الحلف والرد وان علم أو ظن
 على ظنه انه يحلف وجب عليه الحلف وان كان يباح بالإباحة وعلم أو ظن انه لا يحلف تخير أيضا والافالذي أراه
 وجوب الحلف أيضا دفعا للمفسدة كذب الخصم ويؤخذ منه انه يجب عليه الحلف ولا يدفع المال له صوته عن
 أكل المال بالباطل وهو محل نظر فليتأمل اه واعتمد مر جميع ما قاله الشيخ عز الدين وقوله فالذي أراه
 الخ لقائل أن يقول لم وجب الحلف ولا تخير بينه وبين دفع المدعي به له وبإباحته تأمل وكذا يقال فيما قاله
 شيخنا بعد انتهت (قوله لا يعمل الله) أي لا يترك أثباتكم حتى تملوا أي تتركوا العمل اه شيخنا (قوله فلا
 تنكروا فيها) أي في الدعوى والحاجة كما هو المتبادر وانظر ما حكمه ما بعد نفي الكراهة وقرر بعض الحواشي
 ان حكمها في الدعوى النذب وسكت عن الثاني هذا وفسر بعضهم قوله فيها أي في الطاعة وما بعد هذا الصادق
 بالاثنتين ويتأمل مع قوله في ذلك فطاعة فقد نص هناك على ما يتعلق بها فالانصب الاول تأمل وأيضا فالثاني
 لا يناسب قوله وهو ما من زيادتي (قوله فان حلف على ارتكاب معصية الخ) هذا الاشارة الى استثناء رابع فكانه
 قال بتركه لان حلف على ارتكاب معصية فحرم وقوله ولزم حنث الخ تلخص من كلامه ان الحنث تارة يجب
 كما في هذه الصورة وتارة يكون خلاف الاولى كما ذكره بقوله أو على مباح الخ وتارة يندب كما ذكره بقوله أو على
 ترك مندوب الخ وتارة يكره كما ذكره بقوله أو عكسهما الخ وتارة يحرم كما سجد ذكره بقوله ولو كان حراما كالحنث
 بترك واجب أو فعل حرام فتلخص من كلامه ان الحنث تنعير به الاحكام الخمسة ولا تنعير به الاباحه لانه في صورة
 المباح يكون خلاف الاولى كما علمت لكن رأيت في حواشي مر ما يقتضي انه يكون مباحا ولينظر ما صورته
 وبضد ما قيل فيه يقال في البر حيث وجب الحنث حرم البر وحيث حرم الحنث وجب البر وحيث نذب الحنث
 كره البر وحيث كره الحنث نذب البر تأمل (قوله كترك واجب عيني) أما لو كان واجبا على الكفاية ولم يتعين

قال الله تعالى ولا تجعلوا الله
 عرضة لآيمانكم (الافى طاعة)
 من فعل واجب أو مندوب
 وترك حرام أو مكره فطاعة
 (و) في (دعوى) عندكم
 (و) في (حاجة) كترك
 كلام كقوله صلى الله عليه
 وسلم فوالله لا يعمل الله حتى
 تملوا أو تعظم أمر كقوله والله
 لو تعلمون ما أعلم لضحكتم
 قليلا ولبكيتم كثيرا فلا تنكروا
 فيها وهو ما من زيادتي (فان
 حلف على) ارتكاب (معصية)
 كترك واجب عيني ولو عرضا
 وفعل حرام

(عصى بحلفه) ولزمه حنث
وكفارة) لخبر الصحيحين من
حلف على عين فرأى غيرها
خبراً منها فليأت الذي هو
خير وليكفر عن عينه وانما
يلزمه الحنث اذا لم يكن له
طريق سواء والا فلا كالو
حلف لا ينقضي على زوجته
فان له طريقاً بلان يعطيه من
صداقها أو قرضا ثم يبرئها
لان الغرض حاصل مع بقاء
التعظيم (أو) على ترك أو
فعل (مباح) كدخول دار
وأكل طعام ولبس ثوب
(من ترك حنثه) لما فيه من
تعظيم اسم الله تعالى نعم ان
تعلق بتركه أو فعله غرض
ديني كان حلفاً أن لا يأكل
طيباً ولا يلبس ناعماً قبل
يمين مكرهة وقيل يمين طاعة
اتباعاً لسلف في خشونة
العيش وقيل يختلف باختلاف
أحوال الناس وقصودهم
وفراغهم للعبادة قال الشيخان
وهو الأصوب (أو) على ترك
مندوب (كسنة طهر) أو فعل
مكروه (كالنكاح في الصلاة
(من حنث عليه) بالحنث
(كفارة) لخبر السابق (أو)
على (عكسهما) أي على فعل
مندوب أو ترك مكروه
(كراه) أي حنثه وعليه
بالحنث كفارة وهذا من زيادتي
(وله تقديم كفارة بلا صوم
على أحد سببها)

عليه أو يمكن سقوطه كالتوديع سقط بالطرف فلا يسقط بالحلف على تركهما كما يحسنه البلقيني اهـ شرح هر
(قوله عصى بحلفه) أي من حيث الترك أو الفعل لا من حيث اليمين كما تقدمت بالباعية اهـ قل على
الحلفي (قوله ولو عرضاً) كصلاة جنازة تعينت عليه اهـ مرسل وقال عرش كان نذراً لتصدق بشئ اهـ (قوله
ولزمه حنث) أي لان الأقامة على هذه الحالة معصية اهـ شرح الروض وقضيته ان الحنث نوري وانظر تحفته
بما ذكرنا رأيت في كلام بعضهم مانعاً وظاهر ان وجوب الحنث لا يتأتى الا في اليمين المؤقتة لانه في المطلق لا يحنث
الا في آخر جزء من آخر حياته اهـ شورى وبعبارة عرش على هر قوله ولزمه حنث وكفارة انظر متى يتحقق
حنثه في فعل الحرام هل هو مطلق أو بعزمه على ان لا يفعل فيه نظراً لاقرب الاول ولكنه يجب العزم على
عدم الفعل والنسب على الحلف لخلص بذل من الأثم وانما تجب الكفارة بعد الموت وينبغي ان يجعلها بعد
الحلف مسارعة لغيره أمكن انتهت (قوله من حلف على يمين الح) قال الزركشي فان قيل الحلف باليمين لا على
اليمين قلنا على فيها وجهان الاول انه بمعنى الباء ففي رواية النسائي اذا حلفت بيمين الثاني التقدير على شئ
بما يحلف عليه اهـ وقال القرطبي يجوز أن يقال ان على صله وينصب يمين على انه مصدر ملاقي في المعنى لا في
اللفظ اهـ شورى (قوله بلان يعطيه من صداقها الح) انظر ما وجه كون هذا طريقاً اذا المراد بالطريق
ما يخلص من المعصية التي حلف على ارتكابها وهي هنا باقية بعدم الانفاق والاعطاء والغرض لا يقوم مقام
الواجب بل هو متلبس بعدم ادائه وانما الطريق حيث نذر صاها ببقاء النفقة في ذمته أو اسقاطها عنه حرر (قوله
من ترك حنثه) الانحصر من يرموا نظراً لعدل عن الانحصر (قوله نعم ان تعلق بتركه الح) عبارة العباب
ولو حلف لا ينتم لبس أو غيره بنية التزهد له صبر وتفرغ للعبادة فهو طاعة والافكر وانتهت اهـ سم وانظر
هذا الاستدراك على أي شئ اذ كلام المتن في حكم الحنث والاستدراك في حكم اليمين نفسها (قوله وهو
الأصوب) أي الاختلاف باختلاف أحوال الناس وقصودهم وظواهر اعتبار الشئ ولو اعتبر القصد فقط
لكان أولى لا لا يخفى اهـ شورى (قوله وله تقديم كفارة الح) أفهم قوله وله ان الاول التأخير وهو كذلك
خروجاً من خلاف أبي حنيفة اهـ برسني (أقول) عبارة العباب وموجبها أي الكفارة الحلف والحنث معا
وتأخيرها عنهما أفضل وتجاوز في غير صوم بينهما وان كان الحنث بترك فرض أو فعل حرام ان وجد شرط
الاجزاء عند الحنث فان مات قبله وقعت تطوعاً وان ارتد العبد المعتقد منها أو تعيبل بجزء اهـ وانظر لوان ثم
رأيت الروض صرح بانه كذلك أي لا يجزئ * (فرع) * قال القاضي لو ايس من الحنث وكان قد شرط
الرجوع فيما دفعه رجع كالزكاة كذا قال الامام لا فرق بين البابين أقول انظر هل يأتي ذلك في العتق عن
كفارة اليمين اهـ سم وبعبارة شرح هر وشرط اجزاء العتق المجل ككفارة بقاء العبد حياً مسلماً سليماً من
العيوب الى الحنث بخلاف نظيره في المجل عن الزكاة لا يشترط بقاؤه الى الحول ويفرق بين المستحقين ثم شر كاه
للمالك وقد قبضوا عنهم وبه يزول تعلقهم بالمال فأجزأ وان تلف قبل الحول لانهم عنده لم يبق لهم تعلق وأما
هنا فالواجب في النعمة وهي لا تبرأ الا بخرق قبض صحيح فاذا مات العتق أو ارتد أو عصى مثلاً بلان بالحنث الموجب
لكفارة بقاء الحق في الذمة وانما تبرأ عنه بما سبق لان الحق لم يتصل بمسقطه وقت وجوب الكفارة ولو قدمها
وكانت غير عتق ولم يحنث استرجع كالزكاة أي ان شرطه أو لم الغايض انما معجلة والا فلا ولو أعتق ثم مات قبل
حنثه أو برى يمينه بفعل المحلوف عليه أو عدمه وقع عتقه تطوعاً كما قاله بغوي لا عذر الاسترجاع فيه أي لانه لما
لم يقع هنا حنث بان ان العتق تطوع من غير سبب انتهت مع بعض زيادة لعش عليه (قوله على أحد سببها)
هما في اليمين الحلف والحنث وفي الظاهر الظاهر والعود في القتل والضرب والزهوق والمراد بالاحد هو ثاني
الاسباب في الصور الثلاث فكلامه هنا في الكفارة الشاملة لاقسامها الثلاثة فلذلك ذكرها الشارح وقوله
فيما يأتي فيما عدا الحنث أي في السببين الذين هما غير الحنث وهما العود والموت تأمل (قوله أيضاً على أحد

لأنها حق مالى تعلق بسببين
بماز تقدمها على أحدهما
كالزكاة فتقدم على الحنث
ولو كان حراما كالحنث
بترك واجب أو فعل حرام
وعلى عود في ظهار كان ظاهر
من رجعية ثم كفر ثم راجعها
وكان طلوس رجعا عقب
ظهاره ثم كفر ثم راجع وعلى
موت في قتل بعد جرح أما
الصوم فلا يقدم لأنه عبادة
بدنية فلا تقدم على وقت
وجوبها بغير حاجة كصوم
رمضان وخرج بغير حاجة
الجمع بين الصلاتين تقدما
والتيقيد بغير الصوم فيما عدا
الحنث من زيادتي (كمندور
مالي) فإنه يجوز تقديمه على
وقته الملتزم لما مر سواء
أقدمه على المعلق عليه
كالشفاء أم لا كقوله ان شفى
الله مريض فله على أن أعتق
عبدا أو ان شفى الله مريض
فله على أن أعتق عبدا يوم
الجمعة الذي يعقب الشفاء
فانه يجوز اعتاقه قبل الشفاء
وقبل يوم الجمعة الذي يعقب
الشفاء

*(فصل في صفة كفارة
اليمين وهو بخير ابتداء
مرتبة انتهت كما يعلم مما يأتي
(خير) المكفر الحر الرشيد
ولو كافرا (في كفارة يمين بين
اعتاق كظهار) أى كاعتاق
عن كفارته وهو اعتاق رقية
مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل
والكسب كالمرفى بحله

سببها) أى ان كان لها سببان فإن كان لها سبب واحد ككفارة الجماع لم يجز تقديمها عليه وعبرة الروض
وشرحه * (فرع) * لا يجوز تقديم كفارة الجماع في رمضان أو الحج أو العمرة عليه لأنها لا تنسب إلى الصوم
أو الأحرار بل إلى الجماع وكفارة اليمين تنسب إلى اليمين وكذا لا يجوز تقديم فدية الخلق والبس والطيب عليها
لما علم مما قبله فلو جوزت هذه الثلاثة لعذر كرض جاز تقديمها عليها لاعتذار انتهت (قوله فتقدم على الحنث)
خرج بالحنث اليمين فلا يجوز التقديم عليها لأنه تقديم على السببين ومنه ما لو قال ان دخلت الدار فوالله
لا أكلمك لم يجز التكفير قبل دخولها لأن اليمين لم تنه عنه بد صرح به بغوى وغيره وكذا لا يجوز تقديمها على
السببين لا يجوز مقارنتها لليمين حتى لو وكل من يعتق عنهما مع شر وعه في اليمين لم يجز بالاتفاق قاله الامام اه
شرح الروض (قوله ولو كان حراما) هذه الغاية للرود وعبرة أصله مع شرح مر وتقدم على حنث حرام
قلت هذا أصح والله أعلم فلو حلف لا يرتى فكفر ثم رضى لم تلزمه كفارة أخرى لأن الخطأ في الفعل ليس من حيث
اليمين لحرمه المحلوف عليه قبلها وبعدها فالتكفير لا يتعلق به استباحة انتهت (قوله كان ظاهرا من رجعية الخ)
أشار به إلى تصوير المسئلة اذ لو أعتق في غير ما ذكر عن الظهار عقبه فهو تكفير مع العود لا قبله لأن اشتغاله
باعتق عود اه ع ش (قوله بعد جرح) أما بعد الرمي وقبل الإصابة أو بعد الحفر وقبل السقوط فقال
الغزالي الظاهر عدم الاجزاء لأن الفعل الذي ينطف عليه وصف لا يتعدى جوده قبل الاتصال فاشبه ما إذا
كفر بعد الشروع في لفظ اليمين وقبل تمامه اه عمرة اه سم (قوله الجمع بين الصلاتين) السببان
فيه هم الوقت الأصلي والبلوغ وقد قدمها على ثانی سببها الذي هو الوقت الأصلي والحاجة هي السفر (قوله
على وقته الملتزم) هذا فاصر على ما إذا كان موقتا وعبرة شرح مر وله تقديم منثور مالى على ثانی سببها
انتهت (قوله لما مر) أى من قوله لأنها حق مالى إلى آخره (قوله على المعلق عليه) أى سواء كان معه تأقبت أم لا
وقوله أم لا أى بان آخرها عن المعلق عليه الذي معه تأقبت وقد مرها على الوقت كما سبذ كره الشارح

*(فصل في صفة كفارة اليمين) * من الكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وهو السر وأصله في اللغة لا يطلق الا
على ستر جسم بحسب آخر فانه مجاز أو حقيقة شرعية وتقدم انها جارية في حق المسلم وزاجرة في حق غيره وسببت
بذلك لا غلب اذ لا اثم في نحو المباح كالمسدوب ثم ان كان عسدا اليمين طاعة وحالها معصية كان لا يرتى ثم رضى
كفرت اثم الحنث أو عكسه كان لا يصلى فرضا ثم صلاه كفرت اثم العقد كذا قالوه وفيه نظر بما مر فان كانا مباحين
زعمت بهما لکنها بالحنث أحق لأنه الموجب لها كما يأتي فالواو هي مخيرة ابتداء أى في الخصال الثلاثة الأولى
مرتبة انتهاء أى في الحملة الرابعة التي هي الصوم لا اعتبار بوقتها على هذا الثلاثة قبلها اه قل على الحمل وتعدد
الكفارة بتعدد ايمان القسامه بتعدد ايمان اللعان الاربعة وفي اليمين الغموس وهو ما اذا حلف ان له على
فلان كذا وكذا وكرر الايمان كاذبا وفيما اذا قال والله كلما مررت عليك لاسلن عليك اه ع ش لان كلاهما
مقصود في نفسه بخلاف تكريرها في نحو لا أدخل الدار وان تفصلت ما لم يخلها تكفيرا اه زى * (قوله) *
كفارة اليمين على التراخي وان عصي بسببها كذا قرر شيخنا مر اه شوبرى وفي قل على المحلى في
المسائل المتشورة * (تنبيه) * لو كرر اليمين على شئ واحد فسيأتى فيه ما في الالباء وهو انه ان قصد الاستئناف
أو أطلق وتعدد المجلس تعددت الكفارة قولا فلا اه والكلام على النية في الكفارة وتفصيل أحكامها قد تقدم
في باب الكفارة مستوفى فليطلب من هناك (قوله مرتبة انتهاء) أى بمعنى انه لا ينتقل للصوم الا بعد العجز
عن الثلاثة فان قدر على الثلاثة تنخير بينها أو على اثنين منها تنخير بينهما أو على واحدة منها تنخير فان عجز
عن جميعها صام اه ع ش على مر (قوله الحر) أى كل ما وانما قيد بذلك لاجل قوله بين اعتاق إلى
آخر الثلاثة أما البعض فسيأتى انه يخير بين اثنين منها وهما ماعدا الاعتاق (قوله بين اعتاق) لم يقل عتق لانه
لو ورث من يعتق عليه فنواه عن الكفارة لم يجز فليحرر اه شوبرى وهو أفضلها ولو في زمن الغلاء وبحيث ابن

عبد السلام ان الاطعام في زمن الغلاء أفضل اه زى ومثله في شرح مروي عبارة سم * (فرع) *
 لو عين أحد الخصال بالنذر لم يتعين اه عميرة (أقول) قرر مر في باب النذر انه ان عين بالنذر أعلى الخصال
 تعينت والا فلا وهو ظاهر لان الأعلى مسنون وخصوصه ليس بواجب فقد نذر مسنونا ليس واجبا بخلاف غير
 الأعلى لانه ليس مسنونا فهو بمنزلة المباح انتهت (قوله) وليس عشرة مساكين (قوله) فلا يجوز زل دون العشرة ولا
 للعشرة كل واحد دون مد ولا يجوز ان يملك خمسة كل واحد مدا والخمسة الاخرى كل واحد كسوة اه حل
 (قوله) وان عبر الاصل هنا بذهب (أى) لان الحب ليس بغيره ولا قال هنا وتعبيرى بجنس فطرة أولى وأعم
 على عادته اه شورى وقوله من غالب قوت بلده هذا من بقية عبارة الاصل وكان الاولى للشارح ان لا يذكره
 لان ذكره هوهم انه من محل المناقشة مع انه ليس كذلك (قوله) من غالب قوت بلده (أى) الخالف أى
 محل الخنث ولا يتعين صرفها لفقراء تلك البلاد وان كان المكفر غير هو فهو في غير بلده لان العبرة ببلد المؤدى عنه
 اه حل وعبرة قول على المحلى قوله من غالب قوت بلده أى بلد الخالف الذى خنث فيه وان لم يخالف فيه
 أو أدى عنه غيره بآذنه ويحتمل عود ضمير بلده للخنث المعلوم من المقام فيوافق ما ذكره في كلام شيخنا اعتبار
 وقت التكفير فان أراد به وقت وجوب التكفير فهو مائة دم لانه بالخنث وان أراد وقت إرادة التكفير فقد
 يخالف مامر والوجه اعتبار قوت بلده بالخنث حاله إرادة التكفير وان كان في غيره فقامل انتهت (قوله) أو
 مسمى كسوة) ولا يشترط كونه مخطئا ولا سائرا للعورة ولا طاهرا فيجزئ متجسس لكن يلزمه اعلامهم به لئلا يضلوا
 فيموضيته ان كل من أعطى غير مملوك أو عارية ثوبا مثله نجس حتى غير معفو عنه بالنسبة لا اعتقاد الاخذ يجب
 عليه اعلامه به حذر ان أن يوصف في صلاة فاسدة ويؤيده قولهم من رأى صليبا نجس غير معفو عنه أى عنده
 لزمه اعلامه به اه شرح مر (قوله) مما يعتاد لبسه (قوله) لو أخرجهما من الفراء والجلود لم يكف لكن قطع في
 الخاوى والبحر بالاكتفاء عند الاعتقاد اه سم وعبرة شرح الروض ويجزئ لبس داخرا وفروا عند في البلد
 ليسهما الغالب الناس أو نادرهم بخلاف ما لا يعتاد لبسه كالجلود انتهت (قوله) كعرقية (قوله) كعرقية (قوله) كعرقية
 اه مر وحل أى بخلاف عرقية الرأس فانه لا تنكف وانظر ما للفرق بينهما وبين التديل مع انها تسمى كسوة
 رأس تأمل اه شيخنا وكالعرقية تقنع طرحة لا قلنسوة وقبع وطاوية وفصاوية وعصابة اه قل على
 المحلى (قوله) لم تذهب قوته (قوله) أى بخلاف ما ذهبت قوته فانه لا يجزئ كالا يجزئ مهمل النسيج الذى لا يقوى
 على الاستعمال ولو جديدا اه شرح مر (قوله) كعقصة صغير (قوله) أى ولو بلا كم فانه في العباب وهو
 الوجه اه شورى (قوله) فان لم يكن المكفر رشيدا (قوله) أى لفلس أو سفه فان لم يصح حتى قلنا الحرج عنه لم
 يجزه الصوم مع اليسار اه حل وعبرة شرح مر ومثل العبد في التكفير بالصوم تجوز سفه أو فلس
 لامتناع تبرعهم بالمال نعم لو زال الحرج قبل الصوم امتنع اذا اعتبر بوقت الاداء لا الوجوب انتهت (قوله) فان
 عجز عن كل الخ) ضابطا الجزان لا يملك كفاية العمر الغالب على المعتمد فيجوز الصوم لكل من لا يجد
 ما يخرج جزاءا على كفاية العمر الغالب اه شيخنا وعبرة شرح مر في باب الكفارة وتو بشرط كون ذلك
 فاضلا عن كفاية العمر الغالب على الاصح وما وقع في الروض هنا وتبعه الشارح من اعتبار سنة مبنى على
 المرجوح المار في قسم الصدقات انتهت اه ع ش على مر (قوله) هو أولى من قوله عن الثلاثة (أى) لانه
 هوهم إرادة المجموع والمعنى عليه فاسد اه شورى أى لانه لا يلزم من العجز عن المجموع العجز عن كل
 واحد منها اه ع ش (قوله) ولو مفرقة (قوله) الرد على القائل بوجوب التتابع لقراءة ابن مسعود وأبي بن كعب
 متتابعين والقراءة الشادة كغيرها لا حاد في وجوب العمل بها أو أوجب بالتماس تحت حكم وتلاوة كفى مر (قوله)
 والريق لا يملك الخ) هذا تعليل لصورة الرقيق ومقتضاه ان الآية لم تغد وانظر ما وجهه تأمل (قوله) فلو
 كفر عنه سيده بغير صوم لم يجز (أى) ولو باذن العبد وليس للسيد ان يذنه في التكفير من ماله ولا مما يدين من مال

(وتغليك عشرة مساكين كل)
 منهم اما (مدام جنس
 فطرة) كما مر في كتاب الكفارة
 وان عبر الاصل هنا بذهب
 من غالب قوت بلده (أو معصي
 كسوة) مما يعتاد لبسه كعرقية
 ومنديل (ولو لم يلبس ما تذهب
 قوته ولم يصلح للمدقوع له
 كعقصة صغير وعمامة
 وازاره وسراويله الكبير)
 وحريز جل (لا نحو خف)
 مما لا يسمى كسوة كدرع من
 حديد أو نحوه وقفا من وهما
 ما يعملان بالدين وبخشان
 بطن كما مر في الحج ومنطقة
 وهى ما تشد في الوسط فلا
 تجزئ وتولى نحو خف أعم
 مما ذكره (فان) لم يكن المكفر
 رشيدا أو (عجز عن كل) من
 الثلاثة هو أولى من قوله عن
 الثلاثة (بغير غيبة ماله) برق أو
 غيره (لزم صوم ثلاثة) من
 الأيام (ولو مفرقة) الآية
 لا يؤخذ كم الله بالغوفي
 أيمانكم والريق لا يملك أو
 يملك كاضعيفا لو كفر عنه
 سيده بغير صوم لم يجز ويجزئ
 بعدمونه

التجارة والكسب اه ع ش على مر (قوله بغير صوم) كنه احتراز عن الصوم لوضوح عدم الاجزاء فيه
 لكونه عبادة بدنية فليتنامل اه سم أي وهي لا تقبل النيابة (قوله بالأطعام والكسوة) أي لا بالصوم كما
 يعلم من شرح الروض ومضى عليه مر اه سم أي ولا بالاعتقال لأن القن غير أهل للولاء اه مر (قوله
 لأنه لا رقب بعد الموت) أي ولعدم استدعاء دخوله في ملكه حيث يتخذ بخلافه سال الحياة اه شرح مر وعبرة
 العباب لومات من عليه كفارة عين أو غيرها وهو رقيق فليس يده التكفير عنه بغير العتق أو وهو حر وعليه دين
 لازم فان تعلق بهن التركة قدم عليها كالمجور بطن مادام حيا والاقدمت الخ انتهت اه سم وفي الروض وشرحه
 ما نصه ولومات الحر وعليه كفارة نهى دين الله تعالى وحقوق الله تعالى مقدمة على حق الآدمي فتخرج قبله
 من تركه سواء أوصى بها أم لا إذا تعلق حق الآدمي بخدمته بعين فانه يقدم على حقوق الله تعالى كسائر
 الديون كما مر في الفرائض والافي المفسر المجور عليه فانه يقدم حق الآدمي على حقوق الله تعالى مادام حيا
 فان كانت الكفارة برقية أعتق عنه الوارث أو الوصي والولاء على العتق للميت فان تعذر الاعتقال أطعم من التركة
 أو كانت ذات تخيير وجب من الخصال الخير فيها أقلها قيمة وكل منها جائز لكن الزائد على أقلها قيمة يحسب
 من الثلث على ما يأتي فلولم تكن للميت تركته وتبرع عنه أخيه بالأطعام أو الكسوة جاز كل وارث أو بالعتق
 وكانت الكفارة بخيرة فلا تجوز من الاجنبي ولان الوارث لسهولة التكفير بغيره فلا يعتق لما فيه من عسر
 اثبات الولاء فلو كانت مرتبة بجاز الاعتقال عن من كل منهما لنفسه وما قرره من منع اعتناق الوارث عنه في
 الخير فوجوازه من الاجنبي في المرتبة هو ما اقتضاه كلامه والاصح خلافه فيها اه (قوله لغيره ماله) أي
 ولو فوق مسافة القصر فلم يفرقوا بين مسافة القصر وغيرها على المتمدن ويبحث البلقيني قبيدها بدون مسافة
 القصر في اصاعلى الاعشار في الزكاة وفسخ الزوجه والبائع وفرق غيره اه حل وعبرة من قوله
 فينتظر حضور ماله أي ولو فوق مسافة القصر وانما عدم عسر في الزكاة وفسخ الزوجه والبائع للضرورة
 ولا ضرورة بل ولا حاجة هنا الى التعجيل لانها واجبة على التراضي أي اصاله أو حيث لم يأثم بالخلف والالزام
 الحنث والكفارة فور انتهت (قوله ومكان الكفارة مطلق) أي لا يتوقف على قراءه محل الحنث اه حل
 (قوله هنا) أي في مسألة غيبة المالك وقوله تعلم حياته أي أو تبين له حياته بعد اه قل على المحلى (قوله
 فان كن أمة محل لسيدها) أي وان لم تكن معدة للتمتع بل للخدمة وان بعد في المادة تمنعها ولم يتعرضوا لها
 الزوجه الحرة هل له منعها من الصوم أو لا وعبارته في باب النفقات قبيل قول المصنف والاصح انه لا يمنع من
 تعجيل مكتوبة أول الوقت نصها وكذا يمنعها من صوم الكفارة ان لم تعص بسببه كان حلفه كاذبة على أمر
 ماض انه لم يكن اه ع ش على مر (قوله وان لم يضرها الصوم) على ذلك بان الكفارة على التراضي وحده
 بالخروج قضيتها تخلف الحكم فيسألو كان الحلف المأذون فيه يقتضى الحنث فوراً قال في المطلب وهو محل نظر
 فيجوز أن يقال بتقديم حق السيد لتعلقه بالعين وحق الله تعالى في الأمانة ويجوز أن يخرج فيه الأقوال في اجتماع
 حق الله تعالى وحق الآدمي اه سم وهل للسيد ابطال هذا الصوم بوطئها حيث لم يأذن في شرح شيخنا
 جواز ذلك اه حل (قوله وعبد) قال الزركشي قضية اطلاقهم أنه لا فرق فيما سبق بين كون الحنث
 واجبا أو جائزا أو ممنوعا والظاهر أنه اذا كان واجبا الصوم بلا اذن اذا كانت الكفارة على الفور ويأتي
 ما سبق من المطلب اه و أشار الى ما مر عن المطلب في الامتة وقوله والظاهر الخ هو قريب ان أذنته في الحلف
 اه سم وعبرة شرح مر وما بحثه الاذرعى من أن الحنث الواجب كالحنث المأذون فيه فيما ذكره لوجوب
 التكفير فيه على الفور محل نظر والاقرب الانحياز باطلاقهم لان السيد لم يطل حقه باذنه وتعدى العبد لا يطله
 نعم لو قيل ان أذنته في الحلف المحرم كاذبة في الحنث لم يعدلانه حيث لا التزام للكفارة لوجوب الحنث المستلزم
 لها فوراً انتهت (قوله وقد حنث بلا اذن من السيد) اعتمد شيخنا أن الاذن في الحلف على ما يجب فيه

بالأطعام والكسوة لأنه لا رقب
 بعد الموت وله في المكاتبان
 يكفر عنه بما يذنه والمكاتب
 ان يكفر به ما يذنه سيده اما
 العاجز بغيبة ماله فكفر
 العاجز لانه واجد في انتظار
 حضور ماله بخلاف فاقد
 الماعص غيبة ماله فانه يتيم
 لضيق وقت الصلاة بخلاف
 التمتع المعسر بمكة الموسر
 ببلده فانه يصوم لان مكان
 الدم بمكة فاعتبر يساره وعدمه
 بهما وكان الكفارة مطلقة
 فاعتبر مطلقا فان كان له هنا
 رقيق غائب تعلم حياته فله
 اعتاقه في الحال (فان كان)
 العاجز (أمة محل) لسيدها
 (لم تصم الاباذن) منه وان لم
 يضرها الصوم في خدمة
 السيد لمحق التمتع (كغيرها)
 من أمة لا تحل له وعبد
 (والصوم يضره) أي غيرها
 في الخدمة (وقد حنث بلا
 اذن) من السيد فانه لا يصوم
 الا بآذن

الحنث كترك الواجب كالأذن في الحنث اه شوبري (قوله وان أذنه في الحلف) لا يشك هذا بشي
الرجوع حيث أذن في الضمان دون الاداء لأن الفرق لا يح (قوله ومبعض كعر) اعلم
أنهم ألقوه هنا باللوم وروى كذا في إيجاب نفقة القريب وفي نفقة الزوجة جعلوا عليه نفقة العسرين اه
عمرة أقول المدرك بين فلا شك اه سم (قوله كفر بتملك مامر) ظاهره ولو في نوبة السيد وقوله
والأفصوم ظاهره وان ضره الصوم وهو في نوبة سيده فلا يتوقف على أذنه اه حل وفي سم وينبغي
أن يأتي في صومه بغير أذن سيد بعضه ما تقدم في خاص الرق إلا أن تكون مهاباً أو يصوم في نوبته فليجرح اه
ومثله في شرح مر

(فصل في الحلف على السكني الخ) ترجم هذه المباحث الآتية في الروض وشرحه بقوله الباب الثالث
فيه يقع به الحنث والبر الاصل الرجوع اليه فيها ما يتبع مقتضى اللفظ الذي تعلقت به اليمين وقد يتطرق
اليه التقيد بنية تقترب به أو باصطلاح خاص أو قرينة وصوره لا تنهاى لكنهم تكلموا فيه ما يغلب استعماله
ليقاس به غيره وهو أنواع سبعة النوع الأول في الدخول والمساكنة الخ ثم قال النوع الثاني في الأكل والشرب
ثم قال النوع الثالث في العتق ولو حلف لا يأكل ولا يشرب ما استمر الخ ثم قال النوع الرابع في الأوصاف
والإضافات ولو حلف لا يدخل داره حنث بداريها الخ ثم قال النوع الخامس في الكلام فان قال والله لا أكمل
الخ ثم قال النوع السادس في تأخير الحلف وتقدمه ولو حلف لا يأكل هذا الطعام غدا الخ ثم قال النوع
السابع في الخصومات ونحوها ولو حلف لا يرى منكراً إلا رفعه للقاضي الخ اه وعبارة حج والاصل في هذا وما
بعده أن اللفاظ تحمل على حقائقها إلا أن يتعارف المجاز ويريد دخوله فيه فيدخل أيضاً فلا يحنث أمير حلف
لا يبنى داره وأطلق الإفعال بخلاف ما لو أراد منع نفسه وغيره فيحنث بفعل غيره أيضاً لأنه يثبت ذلك صير اللفظ
مستعملاً في حقيقة ومجازه بناء على الأصح عندنا من جواز ذلك أو من عموم المجاز كما هو رأي المحققين وكذا
من حلف لا يحلق رأسه وأطلق فلا يحنث بحلق غيره بامرءه على ما رجحه ابن المقرئ وقيل يحنث للعرف وصححه
الرافعي واعتمده الأسنوي وغيره وفي أصل الروضة هنا الأصل في البر والحنث اتباع مقتضى اللفظ وقد يتطرق
اليه التقيد والتخصيص بنية تقترب به أو باصطلاح خاص أو قرينة اه وسيأتي مثل ذلك وهذا عكس الأول
لأن فيه تغليظاً بالتعميم بالنية *(تنبيه)* ما تقرران ابن المقرئ يرجح ذلك هو ما ذكره شيخنا حيث جعله
من زيادته لكنهم مشكل فان عبارة أصل الروضة تشمل عدم الحنث في هذا أيضاً وهي في الحلف قبل يحنث
للعرف وقيل فيه الخلاف كالبيع وذكر قبل هذا فيما إذا كان الفعل المحلوف عليه لا يعتاد الحالف فعله أولاً
يجب منه أنه لا حنث عليه بالامر قطعاً وهذا صريح فيما ذكره ابن المقرئ فليس من زيادته وقد يجاب عن
شيخنا بأنه فهم من أفراد مسألة الحلق بالذكور وعدم ترجيح شيء فيها انهم استثنوا من قوله أولاً يجب منه وهو
محتمل فان قلت هل لاستثنائها وجه قلت يمكن توجيهه بأنه مع كونه يمكن مجيئه منه لا يتعاطاه بالنفس لأنها
لا تتقن احسانه المقصود فكان المقصود ابتداء منع حلق غيره فاذا أمر به تأنى اليمين بمقتضى العرف
فحنث به فقام له انتهت بالحرف (قوله بمما يأتي) أي من قوله أو حلف لا يدخلها وهو فيها إلى آخر الفصل (قوله
فكث بلا عذر) أي ولو لحظة اه شرح مر وقال الرافعي هو ظاهر ان أراد لا أمكث فان أراد لا اتخذها
مسكناً فينبغي عدم الحنث بمكث نحو الساعة اه أقول لعل التقيد بنحو الساعة جرى على الغالب ولا فينبغي
أنه لو حلف لا يتخذها مسكناً مدة بحيث فيها عن محل يسكنه مع عدم ارادة الاستمرار على اتخاذها مسكناً
لم يحنث وان زادت المدة على يوم أو يومين وقوله فان أراد الخ خرج به الاطلاق فيحنث بالملك وان قبل اه
عش على م وفي قل على الخ في قوله فكث فيها بلا عذر قال بعضهم أي بقدر زمن الاعتكاف وقال
شيخنا يتبرأ بعدم كفاي العرف اه (قوله فلا يحنث ان خرج حالا) ولو خرج ثم عاد إليها فهو عبادة أو زيارة

وان أذن له في الحلف لحق
الخدمة فان أذن له في الحنث
صام بلا اذن وان لم ياذن له في
الحلف فالعبادة في الصوم بلا
اذن فيما إذا أذن في أحدهما

بالحنث ووقع في الأصل ترجيح
اعتبار الحلف لأن الأذن فيه
اذن فيما يترتب عليه من
التزام الكفارة والاول هو
الأصح في الروضة كالشرحين
لأن الحلف مانع من الحنث
فلا يكون الأذن فيه أذناً في
التزام الكفارة فان لم يضره
الصوم في الخدمة لم يحتج إلى
اذن فيه والنصر يحكم
الامة من زيادتي (ومبعض
كحرفي غير اعتاق) فان كان
له مال كفر بتملك مامر
باعثاق لعدم أهليته للواء
والأفصوم وهذا أولى مما
عبر به الأصل

*(فصل في الحلف على
السكني والمساكنة وغيرهما
مما يأتي ولو حلف لا يسكن
بهم هذه الدار) (أولا يقيم بها)
وهو فيها (فكث) فيها (بلا
عذر حنث وان بعثتاعه)
وأهله كالولم يعنهما لأنه حلف
على سكني نفسه فلا يحنث
ان خرج حالا

لم يحث مادام يطلق عليه زائر أو غائباً ولاحثاً اه شرح مر وليس من ذلك ما يقع كثيراً من أن
الإنسان يحلف ثم يأتي بقصد الزيادة مع نية أن يقيم زمن النبل أو رمضان لأن هذا لا يسمى زيارة عمرة فيحث
اه ع ش عليه وعجالة سم ولا يضر عوده اليها نقل المتاع قال الشافعي ولم يقدر على الإقامة وعبادة المريض
وزيارة وغيره لانه فارقها وبجهد العود لا يصير ساكناً نعم ان مكث ضرراً كآله الاذرى وغيره نقلا عن البغوى
وأخذ من قولهم لو عاد مريضاً قبل خروجه ومكث عند محنتهم لم ينظر والامكان الفرق بانه هنا خرج ثم
عاد ولم يخرج لان المدار على مكث بعده ساكناً وهو حاصل فيه ما وان كان في الثانية أظهر لان فيها استدامة
سكنى وما في الاولى ابتداءً وهو يؤيد ما سياتى في مسألة التردد كذا قاله جج ومال شيخنا الطبرلاوى الى اعتماد
الفرق وهو قضية اطلاق الشجين واعتمد مر انه ان عاد مريضاً قبل خروجه فان مكث حث وان خرج ثم
عاد لعبادته لم يحث ان كانت بقدر العادة وتختلف العادة باختلاف الناس والاحوال والافات اه مر
انتهت (قوله ان خرج حالاً بنية التحول) هذا في المتوطن فلو دخل لينظر اليه هل يسكنه فلف انه لا يسكنه
وخرج في الحال لم يقتصر الى نية التحول قطعاً قاله في شرح الروض اه شوبرى وعجالة شرح مر ان خرج
حالا بنية التحول محل ذلك كما قاله الاذرى حيث كان متوطناً فيه قبل حلفه فلو دخله لخرج فلف لا يسكنه
لم يحتج لنية التحول قطعاً ولا يكاف العدو ولا الخروج من أقرب البابين نعم لو عدل لباب السطح مع تمكنه
من غيره حث كما قاله الماوردى لانه بصعوده في حكم المقيم أى ولا نظر لتساوى المساقين ولا لأقربيه باب
السطح على ما أطلقناه بمشبه الى الباب أخذ في سبب الخروج وبالعدل عنه الى المعود غير أخذ في ذلك
عرفاً لما خروجه بغير نية التحول فيحث معه لانه مع ذلك يسمى ساكناً ومقيمياً عرفاً انتهت وانظر هل يقال
مثل هذا في قوله في مسألة المساكنة بنية التحول ثم رأيت عبارة مر في صورة المساكنة نصها بنية التحول تقاير
ما مر انتهت وظاهره ان يقال في المساكنة ما قبل في السكنى فيقيد قوله بنية التحول بما اذا كان متوطناً
تأمل (قوله ومنع من خروج) قال شيخنا وليس من المنع حلف غيره عليه بعدم الخروج اه قل على المحلى
(قوله وخوف على نفسه أو ماله) أى أو كان مريضاً أو زمناً لا يقدر على الخروج ولم يجد من يخرج عنه ولو باجرة
المثل أو ضاق وقت الصلاة بحيث لو اشتغل بالخروج فاته اه زى (قوله لا يساكنه هو ما فيها) عبارة
المنهاج ولو حلف لا يساكنه في هذه الدار واحترز بهذه الدار عما لو أطلق المساكنة ففيه تفصيل ذكره في العباب
كالروض بقوله وان حلف ان لا يساكنه في دار ونوى ان لا يساكنه في دار وكذا في البلد حث بما كتمه في
ذلك وان أطلق حث بما كتمه مطلقاً أى في أى موضع كان فلن انفرد كل سكنى يتضمن دار صغيرة يجمعها
صحن واتحد المدخل حث أو خان كبير أو صغير فلا الى آخر ما ذكره كالروض وأصله من التفصيل فراجع اه
سم وعجالة الروض وشرحه وان حلف لا يساكنه ونوى ان لا يساكنه ولو في البلد حث بما كتمه ولو في البلد
عملاً بنيت له فلو لم ينو موضعاً كافياً يبيت فيه معهما صحن ومدخلهما واحد حث لحصول المساكنة والمراد ما قاله
الاصل انه اذا لم ينو موضعاً حث بالمساكنة في أى موضع كان لان كان البيتان من خان ولو صغيراً فلا يحث وان
اتحد فيه المرقى وتلاصق البيتان لانه مبنى لسكنى قوم ويؤونه فترد باباً ومغالبى فهو كاللرب وهى كاللورولا
ان كانا من دار كبيرة وان تلاصقا فلا يحث لذلك بخلافهما من دار صغيرة لكونهما في الاصل مسكناً بخلافهما
من الخان الصغير ويشترط في الدار الكبيرة لافى الخان ان يكون لكل بيت فيها غلق بيان ومرفق فان لم
يكونا أو سكنيا في صفتين من الدار أو في بيت وصفة حث لانهما متساكنان عادة وكان اشتراكهما في الصحن
الجامع لا يبين مثلاً وفي الباب المدخول منه مع تمكن كل منهما من دخول بيت الا يخرج كل كلاً شراً الى
المسكن ولو انفردا في دار كبيرة بحجرة منفردة المرافق كلرقى والطبخ والمستحم ولبها أى الحجرة فى الدار لم يحث
لعدم حصول المساكنة وكذا لو انفرد كل منهما بحجرة كذلك في دار كما صرح به الاصل انتهت وقوله ويشترط

بنية التحول وان تركها
ولان مكث يعذر كجمع
متاع واخراج أهل وليس
قوب واغلاق باب يمنع من
خروج وخوف على نفسه أو
ماله (كأن حلف لا يساكنه
وهما فيها)

في الدار الكبيرة الح طاهر موان كائما كتن فيم اقبل الحلف ومنه ما يقع كثير بين السكان في محلة من الخاصة
فيحلف أحدهم انه مابق يسا كن صاحبه في هذه النار ويطلق ويكون لكل بيت من بيوتها الى آخرها ذكر
فلا يحنت الحالف باستدامة السكنى وان كانت القرينة ظاهرة في الامتناع من السكنى على الوجه الذي كان
قبل الحلف وفيه تظن ظاهر حيث دلت القرينة على نقي السكنى التي كانت موجودة قبل اه ع ش على
مر ولو قال لا آوى عند فلان أو في دارى فمكت زما حنت لان الاواء هو السكن في المكان واما البيتونه فهي
عبارة عن السكن أكثر من نصف الليل ذكره ابن الرفعة اه شورى ولو حلف لا يسا كنه وأطلق وكأني
موضعين بحيث لا يعد هما العرف متسا كنين لم يحنت اه شرح مر ومثل ذلك ما لو حلف لا يسا كنه في
بلد كذا أو مكن كل منهما في دار منها فلا حنت لان العرف لا يعد هما متسا كنين وذلك كله عند الاطلاق
أى عدم النية وعدم القرينة * (فرع) * وقع السؤال عن شخص حلف لا يبيت في بلد كذا فخرج منها
قاصدا المبيت في بلد أخرى فلما قرب منها وجد فيها شرا فخاف انه اذا دخل فيها يصل اليه منها ضرر ورجع الى
البلد المخوف عليها ويات فيها قبل يحنت أولا فيه تظن والا قرب ان يقال ان خاف على نفسه خوفا شديدا ولم يتيسر
له المبيت في غير البلاد المخوف عليه لم يحنت سيما اذا ظن عدم الحنت لكون حلفه محمولا على ما اذا لم يمنع من
المبيت في غيرها مانع فليراجع اه ع ش على مر (قوله فمكتا لبناء حائل بينهما) وارجاء السري بينهما
وهم من أهل البادية مانع من المساكنة على ما قاله المتولي اه شرح مر (قوله لان خرج أحدهما حالا)
أى وان عاد الحالف وسكن في الدار بعد بناء حائل بينهما بحيث صار لكل جانب ومدخل اه شرح مر (قوله
أو حلف لا يدخلها وهو فيها) معطوف على قوله لان خرج الخ لشاركتة في الحكم وهو عدم الحنت ولكن يبقى
في العبارة مسامحة من حيث ان المعطوف عليه مستثنى من المساكنة والمعطوف ليس منها تأمل وقوله أو نحو ذلك
الظاهر انه بالنصب معمول لتقديره أو فعل نحو ذلك أو حلف نحو ذلك واليه يشير قول الشارح في الحلف
اذا حلف لا يفعلها الخ وعلى كل من التقديرين في العبارة مسامحة ظاهرة تأمل (قوله أيضا أو حلف لا يدخلها وهو
فيها) قال ابن الصباغ مثله لا أمك هذه العين وهو مالها فلا يحنت بالاستدامة اه سم (قوله وهو خارج)
أى بالكلية فلو كان شارعاً في الحرم وحنت وفيه ان هذا ليس خروجا حقيقة فلفه على ان لا يخرج لا يتناول
ذلك اه حطبي (قوله كصلاة وصوم) قال بعضهم لا يخالف ذلك عن بعض اشكال اذ يقال صمت شهر او صليت
ليلة وقد حجاب بان الصلاة انعقاد النية والصوم كذلك كما قالوا في التزوج انه قبول النكاح وقد قالوا انه لو حلف
لا يصلي فأحرم بالصلاة احراما صحيحا حنت لانه يصدق عليه انه يصل بالتحريم اه سلطان وقوله اذ لا يصح ان
يقال دخلت شهر انظر ما الفرق بين هذا وبين الركوب فيما يأتي حيث ادعى انه يصح فيه ان يقال ركبت شهر اجمع
انه اذا نظر المصدر فهو لا يتقدر بعبارة فيهما أو لا ترى أى الكون داخل أو الكون را كيا فهو يتقدر وكذا يقال
في بقية الامثلة هنا مع بقية الامثلة الآتية اه شيخنا قال مر والقاعدة في ذلك ان ما لا يتقدر بعبارة أو
يحتاج الى نية لا يحنت باستدامته اه وفي قبل على المحلى قوله أو حلف لا يدخلها وهو فيها الخ اعلم ان هذه
المسائل مختلفة في الحكم والمعنى ولم يجعلوا لها ضابطا يجمع جزئيات افرادها فيرجع فيها الى المنقول في كل
واحد منها اه (قوله وتزوج) خرج به التسري فيحنت باستدامته وعبارة شرح مر اما واستدام
التسري من حلف لا يتسرى فانه يحنت كما أفق به الواو رحمه الله تعالى لان التسري يجب الامة عن أعين الناس
والانزال فيها وذلك حاصل مع الاستدامة انتهت (قوله وغصب) ولا يرد عليه قولهم غصب شهر الان معناه
غصبه وأقام عنده شهرا اه سل (قوله اذ لا يصح ان يقال دخلت شهرا) أى لان حقيقة النحول الانفصال
من خارج لما دخل والخروج عكسه ولم يوجد في الاستدامة اه شرح مر (قوله وكذا البقية) أى لان
التزوج قبول النكاح واما وصف الشخص بأنه لم يلزم تزوجا بقلانة فانما يرا دبه استمراره على عصمة

فمكتا لبناء حائل) بينهما
فيحنت لوجود المساكنة الى
تمام البناء بلا ضرورة وهذا
ماتله في الرضة كاصلها عن
الجمهور وصححه في الشرح
الصغير وصحح الاصل تبعا
للعوى انه لا يحنت لاستغاله
برفع المساكنة (لان ان خرج
أحدهما حالا) بنية النحول
(أو حلف لا يدخلها وهو فيها)
أو لا يخرج وهو خارج أو
نحو ذلك) مما لا يتقدر بعبارة
كصلاة وصوم وتطهر وتطيب
وتزوج ووطع وغصب اذا
حلف لا يفعلها (فاستدامه) بها
فلا يحنت لعدم وجود
المخوف عليه وهو في الاولى
ظاهر اذ لا مساكنة وما فيها
عدها فلان استدامة
الاحوال المذكورة ليست
كأنشائها اذ لا يصح ان يقال
دخلت شهرا وكذا البقية
وصورة حلف المصلي ان
يحلف ناسيا أو جاهلا أو
يكون اخرس ويحلف
بالإشارة (ويحنت

نكاحه اه زى (قوله باستدامة نحو ليس) ولو حلف لا بلس لا بلس الى وقت كذا فهل يحمل عليه على
عدم ايجاده بلس قبل ذلك الوقت فيحنت باستدامة البلس ولو لحظة أو على الاستدامة الى ذلك الوقت فلا يحنت
الا ان استمر لا بلس الى الاوجه الاول كما يدل به قولهم الفعل المنفى بمنزلة النكرة المنفية في افادة العموم اه شرح
مر (قوله ومشاركة فلان) في قتارى السيوطى لو حلف لا يشارك أخاه في هذه الدار وهى ملك أبيهما فحلت الاب
وانتقل الارث اليه ما صار اثر يكتفى بهل يحنت الحالف بذلك أم لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر أم لا أجاب بان
مجرد الدخول في الملك بالارث لا يحنت به وأما استدامته فتقتضى قواعد الاصحاب انه يحنت بها اه سئل وطريقه
ان يقتسمها حالاً فلا تعتذر الفورية فيه لعدم وجوده اسم مثلاً عند ما دام الحال كذلك * (فرع) * لو حلف
لا يرافقه في طريق فجمعتهم ما للمعية لا حنت فيما يظهر لانها تجمع قوماً وتفرق آخرى بنقل عن شيخنا الزيدى
ما واقعته * (فائدة) * جلية قال للناوى في شرحه الكبير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان
يوم الجمعة يوم عيد وذكركم فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيام مائة ولو حلف ان يوم الجمعة يوم عيد لم يحنت لهذا الخبر
وان كان العرف لا يقتضيه كذا في شرح أحكام ابن عبيد الحق وقوله ولو حلف ان يوم الجمعة أى وأطلق اه
عش على مر (قوله فيحنت باستدامتها) محل الحنت به في المشاركة اذ الم يرد العقد والا فلا كما نقله سم عن الشارح
وأفتى به والده تبال ابن الصلاح اه رشيدى ولو حلف لا يقيم بحل ثلاثة أيام وأطلق فأقام به يومين ثم سافر ثم
عاد فأقام به يوماً حنت كما أفتى به بعضهم اه يجوز والوجه هو ينبغي أن يكون هذا والمعتد من كلام ج في
الطلاق فانه ذكر في فصل أنت طالق في شهر كذا الحنت بالمعروف وفي الفصل الاخر من الطلاق اشتراط التوالى
وقال انه المتبادر عرفاً وقياس ذلك انه لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حنت اه
شورى (قوله بالاستدامة الاولى) قضيته انه لو قال كلما البست فانت طالق تكرار الطلاق بتكرار الاستدامة
فطلق ثلاثاً بمعنى ثلاث لحظات وهى لابس وماتيل كلما قرينة صارفة لا ابتداء مردود يمنع ذلك اه سئل ومثله
شرح مر (قوله هذه الدار) كذا عبر في العباب وبعبارة التهاج راد اننى كلام المصنف اشارة الى انه لا فرق بين
التعبيرين في مسئلة الانهدام مع بقاء رسم الجدران الا كنية اه سم (قوله حنت بدخوله) أى بنفسه فلو حلف
انسان بغير أمره وان قدر على منعه أو ركب دابة زمامها بغيره لم يحنت فان حلف بأمره أو كان الزمام بيده حنت
وقال بعض مشايخنا لا يحنت في الحمل مطلقاً ويحنت في الدابة مطلقاً ولفظ الدهليز فارسي معرب اه قل على المحلى
(قوله داخل بابها) لو وقف على عتبة في سمك الحائط لم يحنت فانه في الكفاية اه واعتمد الطيلاوى رحمه الله
* (فرع) * قال ان خرجت من الدار فانت طالق وللدار بستان مفتوح البها فخرجت الى البستان فالتى
يقتضيه المذهب انه ان كان بعد من حلة الدار ومن مراقبها لا تطلق والا طلقت فله في باب الطلاق عن اسمعيل
البوشنجى اه سم (قوله حتى دهليزها) بخلاف ما لو حلف لا يدخل بيتاً لا يحنت بالدهليز لانه ليس من معنى
البيت وهو من معنى الدار قاله الطيلاوى اه سم (قوله معتمداً عليها فقط) مفهومه انه لو اعتمد على
الداخلية والخارجية معاً لم يضر وهو كذلك اه مر اه سم وبعبارة حل قوله معتمداً عليها فقط أى
بحيث لو رفع الخارجة لم يسقط انتهت ولوتعلق بحبل أو جذع في هواها وأحاط به بناؤها حنت وان لم يعتمد
على رجله ولا أحداً مما لانه يمد داخله فان ارتفع بعض بدنه عن بناء الم يحنت اه سئل ومثله شرح مر
(قوله أو أدخل رأسه الخ) نعم ان اعتمد على الداخل فحنت فقط من رأسه أو يده حنت اه قل على المحلى
(قوله أو دخل طاقاً معقوداً) نعم ان جعل عليه باب حنت بدخوله ولو غير مسقف اه سئل (قوله لا يصعد
سطح الخ) ولا يشكل على ما تقر صحة الاعتكاف على سطح المسجد مطلقاً لانه من غير علو حكماً لا تسمية وهو المناط
ثم لا هنا اه سئل ومثله في شرح مر وهذا لا يرد أصلاً لان الحلو ف عليه هنا عدم الدخول وهذا لا يهد
داخله وان كان فيها تأمل (قوله لم يسقف) في المختار سقف البيت من باب نصر اه وفي المصباح وسقف

باستدامة نحو ليس) مما
يتقدر عدة كركوب وقيام
وقعود وسكنى واستقبال
ومشاركة فلان اذا حلف
لا يفعلها فيحنت باستدامتها
لصدق اسمها بذلك اذ يصح
ان يقال لبست شهر أو ركب
ليلة وكذا البقية واذا حنت
باستدامة شئ ثم حلف ان
لا يفعله فاستدامته كقارة
أخرى لا نحو لال اليمين
الاولى بالاستدامة الاولى
وتعبرى في هذه التي قبلها
بما ذكر أعظم مما ذكره (ومن
حلف لا يدخل هذه الدار
حنت بدخوله داخل بابها)
حتى دهليزها (ولو برجله
معتمداً عليها فقط) لانه يعد
داخلاً بخلاف ما لو مدها
وقعد خارجها أو دخل بها ولم
يعتمد عليها فقط وان أطلق
الاصل انه لا يحنت بدخوله
بها وبخلاف ما لو أدخل
رأسه أو يده أو دخل طاقاً
معقوداً قدام الباب (لا يصعد
سطح) من خارج الدار (ولو
محوطاً لم يسقف) لانه لا يعد
داخلاً بخلاف ما اذا سقف
كله أو بعضه ونسب اليها بان
كان يصعد اليها كما هو
التألب

البيت سقفان باب قتل عملته سقفوا وسقفوا بالالف كذلك وسقفته بالتشديد مبالغة اه (قوله لانه حيث
 كطبة منها) أي وان لم يدخل تحت السقف وقوله رسوم جدرها طاهره وان لم ترقع قد و ذراع اه حل
 وفي قل على المحلى فالمراد بالاساس أسفل الحيطان كلها أو بعضها فوق الارض لا ما تحتها فان لم يبق فوق
 الارض شيء لم يحث بدخولها اه (قوله رسوم جدرها) هذا نص في ان من حلف لا يدخل هذه الدار فهم
 بعضها ثم دخل حث وقياسه المركب اذا حلف لا يركبها ثم ازال منها الواو ثم ركبها بخلاف الثوب اذا ترع منه
 جزأ مما يلاق بدنه ولعل الدابة كالمركب اه سم وفي قل على المحلى * (تنبيه) * السفينة والا لا دى
 كالدار فلو قال لا أركب هذه السفينة أولاً كام هذا الا لا دى فترع منها بعض الألواح أو قطع منه بعض الاعضاء
 ثم ركبها أو كلم حث لبقاء الاسم بخلاف الحلو فحلف لا يلبس هذا الثوب فترع منه بعض خيوطه لم يحث بلبسه
 لان التعريفه اساطة الحلو فحلف عليه بالبدن قاله شيخنا تبعنا شيخنا مر وفي السفينة نظير اه (قوله أو أعيدت
 بالنها) أي فقط اه حل فخرج ما لو أعيدت بالآلة جديدة أو بالآلة لتمام آلة جديدة فلا يحث اه مر
 وقياسه السار بقول الجدر ان اذا حلف لا يجلس عليها فهدما وأعيد بالآلة كتهما فيحث لكن أطلق الرافعي
 وفرق بينهما في العباب ولا يجلس على هذه الاسطوانة فهدمت ثم بنيت فحلف عليها لم يحث ولا يستند الى هذا
 الجدار فهدم بني بالآلة لم يحث أو غيرها أو مع بعضها فلا اه سم (قوله أو لا يدخل دار زيد) أي أو حانوته اه
 عباب اه سم * (فرع) * لو حلف عند ان سلاخ ربيع الاول انه لا يدخل بيتي ما لي آخر الشهر وهو لا يعلم
 ان الشهر فرغ فلا يحث بدخول الدار اه مر اه شورى (قوله حث بما يملكها) أي كلها وان تجدد
 ملكها بعد حلفه وفارق التجدد هنا لا كام ولز يذاته يحمل على الموجود دون المتجدد لان اليمين منزلة على
 ما له مضاف اليه قدرة على تحصيله ولا يشكل بقول الكافي لو حلف لا يمس شجرة فلان فلقه ثم مس ما تبنت منه
 حث لان اخلاف الشجر معهود عادة مطردة في أقرب وقت قتل منزلة المقدور عليه اه شرح مر * (فرع) *
 اليمين المقودة على المملوك المضاف تعتمد المالك دون المملوك والمقودة على غير المملوك المضاف تعتمد
 المضاف دون المضاف اليه فلو حلف لا يكلم عبدا فلان حث بما يملكه من العبد أو حلف لا يكلم أولاده لم يحث
 بما يؤول له من الاولاد لانهم لم يكونوا موجودين في وقت اليمين بخلاف المالك في الاولى فانه كان موجودا
 وقت اليمين اه من الروض وشرحه وورد جسد همت بخط بعض الفضلاء مانعه ولو حلف لا يكلم عبدا أو
 لا يكلم حرا أو لا يكلم حرا ولا عبدا فكم ببعض الحث اه (قوله أي دار يملكها) أي وقت الدخول اه
 حل لو المراد بملكها كلها فلو كان ذلك بعضها فلا يحث وان كثر نهيها منها لما أطبق عليه الاصحاب فانه لا ذرى
 اه من ل فاذ حلف على رجل لا يدخل داره وكانت الدار مشتركة قد دخلها فلا حث كما قاله ع ش ومثله
 لا أدخل دارك وكذا لا يحث بالملوك والموقوف للغير ان لم تعرف به تأمل (قوله كدار العدل) أي ببغداد
 ودار القاضي عصر (قوله دون دار يسكنها) وخالف ابن الرقعة واعتد بتبع الجمع الحث بكل ما ذكر لانه
 العرف الا ان قال فالعبرة بعرف الا نفا لا عرف القضاة كما هو مذهب الاثنية الثلاثة اه شرح شيخنا اه
 شورى * (فرع) * لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحث كن دخل من الدار أو مقعدا
 فيها لان ذلك لا يسمى بيتا ولو حلف لا يدخل داره فدخل بيتا فيها حث ويعلم منه انه لو حلف أنه لا يجتمع مع زيد
 في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحث خلافا لما أفتى بالحث اه من ل ولعل هذا يجوز على عرف
 غير مصر ما عرفها فالبيت كالدار سواء بسواء ومقتضاه انه يحث بكل جزء من البيت حتى العن والمقعد تأمل
 وسأني قريبا اوضح هذا عن سم وع ش (قوله فان أرادهم لمسكنه فيه) عبارة أمه مع شرح مر الان
 يريد مسكنه فيحث بكل ذلك لانه مجاز قريب نعم لا قبيل ارادته في هذه في حلف بطلاق أو عتق ظاهره ولا
 يعترض ذلك بانه مطلق على نفسه فلم يقبل لانه يخفف عليها من وجه آخر وهو عدم الحث بما يملكه ولا يسكنه

لانه حيث كطبة منها وقول
 لم يسقف من زيادتي ولو
 صارت غير دار) كأن صارت
 قضاء أو جعلت معجدا
 (فدخل لم يحث) لزوال اسم
 الدار المحلوف عليها بخلاف
 ما لو بقي اسمها كان في رسوم
 جدرها أو أعيدت بالآلة
 (أو) حلف (لا يدخل دار
 زيد حث) بدخول (ما)
 أي دار (عليكها أو) دار
 (تعرفه) كدار العدل
 وان لم يسكنها دون دار
 يسكنها باجارة أو اعاره أو
 نصب أو نحوها لان الاضافة
 الى من يملك تقتضي ثبوت
 الملك حقيقة أو ما الحق به
 (فان أراد) بها (مسكنه
 في) حث (به) أي بمسكنه
 وان لم يملكه ولم يعرفه ولا
 يحث بغير مسكنه وان كان
 ملكه أو عرفه وقول أو
 تعرفه من زيادتي (أو)
 حلف (لا يدخل داره) أي
 زيد

فيقبل ظاهره فيما فيه تغليظا عليه دون ما فيه تخفيفه انتهت وقوله نعم لا تقبل ارادته أي ظاهره وقوله في هذه أي فيما لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أردت مسكنه ودخل دار املكها ولم يسكنها اما اذا دخل ما يسكنه ولم يملكه فانه يحنث واخذ قوله بقوله وقوله لانه مخفف عليها أي على نفسه اه (قوله فان اراد بها) أي بدار زيد مسكنه ويقبل من ذلك ظاهر اختلاف الحلف بالطلاق لا يقبل منه ارادة ذلك فيحنث بملكه وان لم يسكنه ولم يعرف به مع ارادة غيره وهو مسكنه ويمسكنه وان لم يملكه ولا عرف به لا عتق رافقه بل ارادته اه حل (قوله أولايكم عبده) المراد بالتكليم ان يرفع الحالف صوته بحيث يسمعه المحلوف عليه وان لم يسمعه بالفعل اه ع ش على مر (قوله فزال ملكه) أي ولو بزوال الاسم كعتق العبد وجعل الدار مسجدا وقوله ولم يرد الخ تقييد للمستثنى وهو قوله الا ان يشير أي فان اراد ما ذكر والحال انه أشار فانه يكون كعدم الإشارة فلا يحنث اذا دخل أو كلم بعد زوال الملك فالو في قوله ولو مع الإشارة للحال وقوله وظاهره لانه لا حنث الخ غرض به تقييد آخر للمستثنى وهو قوله الا ان يشير أي ففعل الحنث بالدخول أو بالكلام بعد زوال الملك فيما اذا أشار ان يبقى الاسم فلوزال لم يحنث بالملك أو بالدخول بعد الزوال فخلص ان المستثنى مقيد بقيدين تأمل ولو اشترى بدينعهما غيرهما فان أطلق أو اراد أي دار أو عبدا ملكه حنث بالثاني أو التقييد بالاول فلا قاله في التحفة قال الشيخ انظر لو اراد التقييد بالاول فاشترى العبد بدينعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلفها وينبغي الحنث اه شورى (قوله أو بعض الاولين) يعلم منه انه لا يحنث بدخول الدار المشتركة بين زيد وغيره اه زى (قوله بان يقول داره هذه) والحق بالتلفظ بالإشارة قيتها اه شرح مر (قوله ولم يرد ما دام ملكه) مثله ما يقع من العوام من قولهم لا أكلمه مثلا طول ما هو في هذه الدار مثلا فيبر بالخروج منها وان قل الزمن حيث خرج على نية الترك لها أو أطلق اه ع ش على مر (قوله بالرفع) أي على انه اسم دام والخبر محذوف تقديره باقيا والنصب على انه خبر دام واسمها ضمير يرجع لما ذكر اه عناني (قوله تغليظا للإشارة) وانما بطل البيع في بعثك هذه الشاة فاذا هي بقرة لان العود يراعى فيها الاقضاء ما أمكن اه سل (قوله بلزوم العدم من قبله) ومثل زواله بعقد الموات زيد مثلا المحلوف على دخول داره فلا حنث بدخولها بعدمه من لزوم وجهها عن ملكه حقيقة خروجا أقوى من خروجها بالبيع اه شيخنا (قوله لا بطلان الرجعي) أي لان الرجعية كالزوجة اه شرح مر ويؤخذ منه انه لو حلف لا يبيق زوجته على عصمته أو على ذمته فطلقها طلاقا رجعيا لم يبر فحنث بابقائها مع الصلاح الرجعي اه ع ش عليه (قوله وظاهره لانه لا حنث الخ) هو متجه وذلك ان الامام استشكل الفرق بين مسألة الاشارة وبين قولهم بعدم الحنث فيما لو حلف لا يأكل لحم هذه العجلة فكبرت وقال ان الفرق عسر جدا وأجيب بأن الاضافات غير لازمة لغير وضها فكان النظر معها للإشارة بخلاف الاسماء والصفات فانها لازمة غير عارضة اه سم (قوله أي مع بقاء الاسم) أي فيما اذا قدم الإشارة كقوله لا أكلم هذا العبد بخلاف ما اذا أخرها كما يعلم مما يأتي اه (قوله أولايكم دارا من ذا الباب) احتراز بقوله من ذا الباب عما لو قال لا أدخلها من بابها فانه يحنث بالباب الثاني في الاصح لانه بابها اه سل (قوله أو حلف لا يدخل بيتا) أي بالعربية ولو كان حضريا أي حيث كان الحلف بالله فان كان الحلف بالطلاق لا يقبل تطير ما تقدم في دار زيد تأمل فان حلف بالفارسية لا يدخل بيتا لم يحنث بغير المبنى لان البيت بالفارسية لا يطلق الاعلى المبنى اه حل وعبارة شرح مر وعلم مما تقرر ان البيت غير الدار ومن ثم قالو حلف لا يدخل بيت فلان قد دخل داره دون بيته لم يحنث أولايكم داره قد دخل بيته فيها حنث انتهت وفي سم ولو اطر في بلدة سمية الدار بيتا لادارا كلفي القاهرة فانهم لا يستعملون اسم الدار كما هو معلوم فهل يحنث من حلف لا يدخل بيت فلان قد دخل داره فيه قطرو وينبغي الحنث اه وكتب الرشيدى قوله وعلم مما تقرر ان البيت غير الدار أي ولا تنظر الى ان عرف كثير من الناس اطلاق البيت على الدار ووجهه ان العرف العام مقدم على العرف الخاص ويصرح

(أولايكم عبده أو زوجته فزال ملكه) عن الثلاث أو بعض الاولين (قد دخل) الدار (وكلم) العبد أو الزوجة (لم يحنث) لزوال الملك (الا ان يشير) اليهم بان يقول داره هذه أو عبده هذا أو زوجته هذه (ولم يرد ما دام ملكه) بالرفع والنصب فيحنث تغليظا للإشارة فان اراد ما دام ملكه لم يحنث ولو مع الإشارة كما دخل في المستثنى منه عملا بل ارادته وزوال ملكه في غير الزوجة بلزوم العدم من قبله وفيها بابا تنسب لها لابطلاقه الرجعي فتعبرى بما ذكر أولى من قوله فباعها ما أو طلقها وظاهره لانه لا حنث ولو مع الإشارة في زوال الاسم كزوال اسم العبد بعتقه واسم الدار يجعلها مسجدا فقولهم تغليظا للإشارة أي مع بقاء الاسم كما يعلم مما يأتي أو آخر الفصل الآتي (أو) حلف (لا يدخل دارا من ذا الباب) حنث بالمنفذ المشار اليه لا بغيره وان نقل اليه من حنث بالباب حقيقة في المنفذ مجاز في الحنث فان اراد الثاني حل عليه (أو) حلف لا يدخل (بيتا)

بهذا كلام الأذرى فانه لما ذكر مثل الاطلاق الذى فى الشارح هنا وقال انه الاصح عقبه بقوله وعن القاضى
 أبى الطيب المذلل الى الحنفى أى فيما لو حلف لا يدخل البيت فدخل دهلج الدار أو صحنها أو صفحتها لان جميع الدار
 بيت بمعنى الأتواء ثم قال أعنى الأذرى قلت وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان يور يدون داره اه
 فعلم من كلامه ان الاصح انه لا ينظر الى ذلك توهم هذا علم وبحث سم ان يحمل هذا فى غير نحو مصر قال والافهم
 يطلقون البيت على الدار بل لا يكادون يذكرون الدار الا بلفظ البيت اه ثم رأيت فى ع ش على مر فى
 الفصل الا ترى ما نصه قوله لا عبرة بالعرف الطارى منه يؤخذ الحنفى فيما لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل
 دهلج فان عرف مصر اطلاق البيت على جميع ذلك سيما اذا ذات القرينة عليه كمن حلف لا يدخل بيت أمير
 الحاج مثلاً فانه لا يفهم عرفاً من ذلك الا ما حوت به العادة بدخوله لا محل البيتوتة بخصوصه فتنبه له اه (قوله
 فيبحث بمسما) وهو محل البيتوتة أى المكان الذى يبيت الناس فيه اه شيخنا (فرع) * قال الزركشى لو
 دخل غرفة فوق البيت قال البندنجي لم يبحث قال فى المطلب وفيه نظر لان الاشتقاق يقتضى أن يكون ذلك بيتاً
 وقوله بخلاف ما لا يسمى بيتاً الخ قال الزركشى ولا يبحث أيضاً بدخول بيت الرضى على الصحيح فى زوائد الروضة
 وهو المسمى بالطاحونة قال الماوردى ولا يبيت الرعاة من القصب والجريد والحشيش لانه يستدفع به أذى
 الوقت من حرو برد فلا يستدام سكاه حكاه فى الاستقصاء عن الايضاح فليتأمل اه سم (قوله أو خيمة)
 أى اذا اتخذت مسكناً مائتة ذها المسافر والمجتاز لدفع الأذى فلا تسمى بيتاً وكل هذا عند الاطلاق فان نوى
 نوعاً منها انصرف اليه اه حل * (فرع) * حلف لا يدخل هذه الخيمة فنقلت وضربت فى موضع آخر
 فدخلها بحث به حكاه الرافعى فى آخر الباب عن الخيفة ثم قال ووافقهم الزركشى اه سم (قوله كم مسجد)
 والكم مسجد ما بعينه مسجد وبعضه مأوى اه شورى (قوله لانها لا يقع عليها اسم البيت) قضية التعليل
 انه لو نوى هذه المذكورات انصرفت اليمين اليها وبه قال الجرجاني لكن صرح ابن سراقته بانه لا يبحث وان
 نواه قال لان لفظه لا يقتضيه حقيقة ولا يجازى وفيه نظر اه زركشى اه سم (قوله فان أراد شيئاً حل عليه)
 قال الأذرى هذا فى الباطن وأما فى الظاهر فظاهر انه ان كل الحلف بالله تعالى فكذلك أو باطلاق أو العتاق
 فلا ولم أرفيه نصوصاً سابقة ما وافقه كذا بهامش الروض اه شورى (قوله فدخل على قوم هو فيهم) فان دخل
 عليه فى دار فان كانت كبيرة يفتقر فيها المتبايعان لم يبحث والاحتمال اه حل وعجالة حل قوله فدخل
 على قوم هو فيهم فى الأصل قبله بما اذا دخل عليه بيتاً قال شيخنا وخرج بالبيت ما لو دخل عليه فى نحو حمام فانه
 لا يبحث وهل ولو كان فيه وحده علم بذلك وهذا أورث خلافاً فى كلام المصنف حيث أسقط هذا القديم مع انه
 مفهوماً ولعل الشارح لا يرى له مفهوماً وحيث كان ينبغى أن ينبه على ذلك تأمل انتهت وعجالة أصله مع شرح
 مر أو حلف لا يدخل على زيد فدخل بيتاً فيه ز يد غيره حنفى لوجود صورة الدخول حيث كان عالمه باله داكراً
 للجمال مختاراً وخرج بيتاً دخوله عليه فى نحو مسجد وحمام مما لا يختص به عرفاً ولو جهل حضوره فخلافاً حنفى
 النامى والجاهل والاصح عدم حشتهما كالمكره نعم لو قال لا أدخل عالمه ولا جاد لا حنفى وكذا فى سائر الصور
 انتهت وقوله حيث كان عالمه باله أم لو دخل ناسياً أو جاهلاً به فلا حنفى وان استدام ولكن لا تنحل اليمين وقوله
 وخرج بيتاً دخوله عليه فى نحو مسجد الخ ومنه القهوه وبيت الرضى وينبغى ان مثل ذلك ما لو حلف لا يدخل على
 زيد وجعلت ما وليمة فلا حنفى لان موضع الوليمة لا يختص بأحد عرفاً فاشبهه بنحو الحمام وصورة المسئلة فى المسجد
 ونحوه عند الاطلاق فلو قصد انه لا يدخل مكاناً فيه زيد اصلاحاً حنفى لتعليلة على نفسه ووقع السؤال عن شخص
 حلف بالاطلاق انه لا يجتمع مع فلان فى محل ثم انه دخل محلاً وجاء المحلوف عليه بعده ودخل عليه واجتمع فى المحل
 هل يبحث لانه صدق عليه أنه اجتمع معه فى المحل أم لا والجواب ان الظاهر عدم الحنفى لانه انما حلف على فعل
 نفسه ولم يوجد اه ع ش عليه (قوله وفى نظيره من السلام الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولو حلف

(فيبحث بمسما) أى بما
 يسمى بيتاً ولو خشباً أو خيمة
 أو شعر الوقوع اسم على
 الجميع بخلاف ما لا يسمى بيتاً
 كمسجد وحمام وغار جبل
 وكنيسته وبيعة لانه لا يقع
 عليها اسم البيت لا بتقييد
 أو تجوز فان أراد شيئاً حل
 عليه (أو) حلف (لا يدخل
 على زيد فدخل على قوم هو
 فيهم) عالمه بذلك (حنفى وان
 استثناء) بلفظه أو نيته لوجود
 الدخول عليه (وفى نظيره من
 السلام)

لا يسلم على زيد فسلم على قوم هو فيهم وكان بحيث يسلمه وان لم يسلمه بالفعل أو كلفه بخون بشرط أن يكون بحيث يعلم الكلام واستغناه لم يحث له امر وان أطلق حث ان علم به والله أعلم انتهت (قوله ولو في الصلاة) أي بان حلف لا يسلم على زيد فسلم من في الصلاة على المأمومين وفيهم زيد ولا بد أن يكون بحيث يسلمه فزيد وعبارة حل بان يسلم على المأمومين وفيهم زيد انتهت وسياقي في المسائل المتورقة انه لا يحث الا ان قصد به السلام أما لو قصد التحلل أو أطلق فلا يحث اهـ (قوله بان الدخول لا يتبعض) أي بدليل أن لا تقول دخلت عليكم الا زيدا وتقول سلمت عليكم الا زيدا اهـ عمرة اهـ سم

(فصل في الحلف على أكل أو شرب الخ)

(قوله مع بيان ما يتناول) أي وما يتبع ذلك كالحلف لا يكلم ذا الصبي اهـ ع ش على مر والضابط في ذلك العمل بالعرف فان اضطرر بعمل باللغة اهـ قل على الحلي (قوله وأطلق) فان نوى شيئاً جلي عليه وكذا يقال في جميع ما يأتي اهـ قل على الحلي (قوله حث برؤوس نعم) أي بثلاث منها لانهم أقل الجمع بخلاف ما اذا حلف لا يأكل الرأس فثم الجنس فيحث بواحدة لا ببعضه انظر الجنس وتظهر هذه المسئلة ما لو حلف بالله لا يتزوج النساء فيحث بواحدة بخلاف نساء فلا يحث الا بثلاث بخلاف ما لو حلف بالطلاق انه لا يتزوج نساء أو النساء فهو الجمع فيهما فلا يحث الا بالثلاث لان العصمة محتملة وقد شككتنا في زوالها بالجنس فسلنا زول الا يقين ويأتي هذا التفصيل في الرأس فان حلف بالله فرق بين الجمع والجنس وان حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا يحث الا بثلاث فيهما اهـ زى وفي قل على الحلي قوله حث برؤوس أي بأكل ثلاث رؤوس ان حلف بالطلاق نظر التحقق العصمة فان حلف بالله حث بواحدة كاملة عند شيخنا وهو الاوجه لما يأتي في وفاة الخطيب وابن عبد الحق يحث ببعض واحدة أيضاً ولو حلف لا يأكل رؤوساً بالتشكيك لم يحث الا بثلاث مطلقاً عند الجميع هذا في النقي وأما في الاثبات كالحلف لا يأكل رؤوساً والرؤوس فلا يبر الا بثلاثة مطلقاً كذا ذكره الشيخان وقال ابن الصباغ وغيره وقال الماوردي والرويانى اذا حلف على معدود ففي الاثبات نحول كل الناس أو لا تصدق على المساكين لم يبر الا بثلاثة اعتباراً بأقل الجمع وفي النقي يحث بواحدة اعتباراً بأقل العدد والفرق ان نقي الجميع ممكن واثبات الجميع متعذراً فعبر في كل ما يناسبه اهـ لكن في جعل أقل العدد واحداً نظر فراجع اهـ بحروفه (قوله لا اعتبار ببعضه مفردة) أي في كل ناحية هكذا يدل كلامهم وفي حث برؤوس الابل بمصر نظراً لانه لا يتعارف ببعضها اهـ حل (قوله الا ان كان الحالف من بلد الخ) المعتمد انه لا يتقيد بذلك ففي بيعت في محل حث الحالف مطلقاً كرؤوس النعم اهـ حل فقوله الا ان كان الحالف من بلد الخ ليس يقيد على المعتمد اهـ شيخنا (قوله فيحث بأكلها الخ) وجه العدول الى المضارع وجود القاع في المتن وهي لا تدخل على الماضي الواقع في جواب لا اهـ شوري (قوله على الاقوى) في الروضة معتمد (قوله أولاً كل يضاف الخ) المعتمد انه لا يحث الا بثلاثة لانه اسم جنس جعي مدلوله مدلول الجمع وان نازعه باعتبار آخر كمين في محله اهـ شيخنا وعبارة حل ان يبيض اسم جنس جعي ليس مدلوله الماهية من حيث هي بل الافراد وأقلها ثلاثة انتهت (قوله فيحث بمقارقه بالتضمة) أي وان لم يكن مأكول اللحم حيث لم يكن من ذوات السموم اهـ حل ثم لا فرق في الحث بين أكله وحده أو مع غيره اذا ظهر فيه اهـ حل والبيض كله بالاضداد الايض التمثيل في الظاء المشبهة اهـ زى وفي قل على الحلي في باب النجاسات (فرع) سائر البيوض طاهرة ولو من غير مأكول وان استحالت دماً بحيث لو حثت لغرخت ولكن يحرم أكل ما يضر كبيض الحيات وكلها بالاضداد الايض التمثيل في الظاء المشبهة اهـ وعبارته هنا والبيوض كلها ما كولة وان حرمت لضرركم في بيض الحيات انتهت (قوله أي ما من شأنه الخ) قدره ليدخل فيه متطلب خرج بعد الموت اهـ شرح مر وما واتفقت على يبيض أي يبيض شأنه ان يطارقه أي الباتض جبال من

ولو في الصلاة (يحث ان لم يستثنه) لظاهره اللفظ في الجميع فان استثناه باللفظ أو بالنية لم يحث وفارق ما قبله بان الدخول لا يتبعض بخلاف السلام

*(فصل في الحلف على أكل أو شرب مع بيان ما يتناول بعض المأكولات ولو حلف لا يأكل رؤوساً) وأطلق (حث برؤوس نعم) لانها المتعارفة لا اعتبار ببعضها مفردة (لا) برؤوس (طير وصيد) يرى أو بحري (الا ان كان) الحالف (من بلاد تباع فيه مفردة) وان حلف خارجه فيحث بأكلها فيه قطعاً وفي غيره على الاقوى في الروضة وأصلها قالا وهو الاقرب الى ظاهر النص لكن صحح النووي في تصحيحه مقابله قال في الروضة كما هو ما رجحه الشيخ أبو حامد والرويانى ومال اليه الباقيين بل صححه في تصحيحه كلام الاصل فيهم (أو) لا يأكل (يضاف) يحث (بمقارقه بالتضمة) أي ما من شأنه ان يطارقه (حيات) ويؤكل بيضه

منفردا (كدجاج ونعام) وان
 فارقه بعد موته بخلاف غيره
 كبيض سمك وهو بطارخة
 لانه انما يفارق قسيما بشق
 بطنه وبيض حراد لانه لا
 يؤكل منفردا (أو) حلف
 لا يأكل (الحاف) فيحت (لحم
 ما كول) كنم وخيل وطير
 ووحش ما كولين فيحت
 بالا كل من مذ كلة (ولو لحم
 رأس ولسان لا لحم) سمك
 وجراد لانه لا يفهم من اطلاق
 اللحم عرقا فاعلم انه لا يتناول
 غير اللحم ككرش وكبد
 وطحال وقلب وورثة
 (ويتناول) أي اللحم (شحم
 ظهر وجنب) لانه لحم سمين
 ولهذا يحمر عند الهزال
 (لا) شحم (بطن وعين) لانه
 يخالف اللحم في الاسم والصفة
 (والشحم عكسه) فلا يتناول
 شحم ظهر وجنب ويتناول
 شحم بطن وعين وذ كراجراد
 مع عدم تناول اللحم شحم
 العين والشحم شحم الجنب
 ومع تناول الشحم شحم
 البطن والعين من زيادتي
 (والالية والسنام) يقع
 أولهما (لباس) أي كل منهما
 (شحم ولا لحاف) لانه لا يفتل لكل
 منهما في الاسم والصفة (ولا
 يتناول أحدهما الآخر)
 لذلك فلا يحنث من حلف
 لا يأكل أحدهما بالآخر
 (والدسم) وهو الودك
 (يتناولهما) أي الالية

الهاء في يشاركه الواقعة على البائض وهذا بالنظر لترتيب الشارح مع المتن أما بالنظر لترتيب المتن في حد ذاته
 فتوهم حال من البائض وقوله ويؤكل بيضه منفردا فيه اظهار في مقام الاضمار موقع في اللبس وصعوبة
 الفهم فكان عليه أن يقول ويؤكل منفردا كما في شرح مر (قوله كدجاج) بتثنية أوله وهو اسم للأنثى
 واسم الذكركريدي ويحنث بيضه أيضا وهو يبيض في عمره مرة واحدة أو في كل سنة يبيض مرة واحدة اه قل على
 الجلال (قوله وبيض حراد) ظاهر صنيعة انه مما يفارق في الحياة وقال في شرح الروض بعد قول الروض
 لا يبيض السمك والجراد مانص لانه يخرج منهما بعد الموت بشق البطن فليتأمل فانه لو علل به هنا لاستغنى عن
 التقييد بقوله ويؤكل بيضه منفردا اه شوبري (قوله فيحنث بلحم ما كول) أي ولو أكله نيا اه عميرة
 وقوله بالا كل من مذ كلة أي لا بالا كل من الميتة ولو كان مضطرا كما قاله مر لان اللحم انما يصرف الى المأكول
 سرعا اه سم وعبارة شرح مر وعلم مما تقرر عدم حنثه بميتة وخنزير وذئب هذا كانه عند الاطلاق فان
 نوى شيئا حل عليه ولا فرق في اللحم بين المشوي والمطبوخ والنقي والقديد انتهت (قوله ولو لحم رأس ولسان)
 هذه الغاية للرود عبارة أصله مع شرح مر والاصح تناوله أي اللحم لحم رأس ولسان أي ولحم لسان والاضافة
 بيانية أي ولحم لسان ونحو ذلك كارع لصدق اسم اللحم على ذلك كاه والثاني المنع لان مطلق اللحم لا يقع
 الاعلى لحم البدن وأما غيره فبالاضافة كالحكم رأس ونحوه انتهت قال الزركشي سكنت عن الاكارع والحكم فيها
 كذلك وقال الامام في باب الباقيع أيضا بان الاكارع لحم في الايمان وهي من الشياخ مخالفة لسائر لحمها ولعل
 ذلك من جهة انه أتوكل أكل اللحم والا فالظاهر عندي ان العصب المفردة ليست لحما ولكنها اذا تهرت أكلت
 أكل اللحم وسكنت عن الجلود ذكر الرافي في باب الرابان الجلود جنس آخر غير اللحم وذ كرا صاحب الاستقصاء
 هناك انه قبل ان يغلق ويحنث من جنس اللحم لانه لا يتفقع به في غير الاكل فهو كسائر اجزاء اللحم فاذا غلظ
 وحنث صار جنسا آخر لانه لم يجز العادة بأكله وهذا التفسير متعين هنا ولا يحنث بقائصة الدجاج وجهها
 واحد لانهم الاندخال في مطلق الاسم اه وارتضى هذا التفسير المذكور انطبلاري اه سم (قوله لا لحم سمك)
 أي ولو غير الصورة المشهورة فيما يظهر وان يبيع مقطعا لكبره اه عميرة اه سم (قوله ككرش) قال في شرح
 الروض قال الاذرعى وكان خصية والتدى على الاقرب اه سم (قوله وورثة) بالهمز وزركه اه قل على
 الجلال (قوله ويتناول شحم ظهر وجنب) أي على الاصح وعبارة أصله مع شرح مر والاصح تناول اللحم لشحم
 الظاهر والجنب وهو الابيض الذي لا يخالطه آخر والثاني لانه شحم قال تعالى حرمة ما عليه شحمهما الا ما حلت
 ظهورهما فسماهما شحما انتهت (قوله لا شحم بطن) أي عما على المصارين وغيرها اه عميرة اه سم (قوله
 لانه يخالف اللحم في الاسم والصفة) قد يقال انه يخالف أيضا فيما قبله في الاسم والصفة اه حل وأجيب بانه
 يميل الى اللحم بدليل انه يحمر عند الهزال تأمل (قوله فلا يتناول شحم ظهر وجنب) قال المحلى وهو الابيض
 الذي لا يخالطه الا حرا قال شيخنا اما ما يخالطه فلا حنث به قطعا اه سم (قوله ويتناول شحم بطن) أي وان كان
 الحاف عريا اه شرح الروض اه شوبري (قوله يقع أولهما) ويجوز كسره فهما وعلى كلا
 الوجهين الا ليقساكنة الدم اه قل على المحلى وفي المصباح والالية الية الشاة قال ابن السكيت وجماعة
 ولا تسكر الهمزة ولا يقال لية والجمع أليات مثل سجدة وسجدات وانتية البان بحذف الناء على غير قياس
 وبإثباتهم في لغة على القياس وفيه ايضا السنام البعير كالية للغم والجمع أسنة وسنم البعير واسنم بالبناء لله ممول
 عظم سنامه ومنهم من يقول أسنم بالبناء للفاعل وسنم سنما فهو سنم من باب تعب كذلك يؤمنه قبل سمت القبر
 تسنما اذا رفعته من الارض كالسنام وسنمت الامة تسنم ملامته وجعلت عليه طعاما أو غيره مثل السنام وكل
 شئ علا شيا فقد تسنم اه (قوله والدسم يتناولهما) بقي ما لو حلف لا يأكل دهنا فهل هو كاللحم أو كالشحم
 فيه نظر والاقرب الثاني لان أهل العرف لا يطلقون الدهن بلا قيد الا على الشحم * (فرع) * لو أكل مرققة

مشتبه على دهن فقياس ملبساً في قيمه لو حلف لا يأكل سمناً كله في حصيداً أنه ان كان الدهن متميزاً في المسرقة
حنث به من حلف لا يأكل دسماً ولا فلا اه ع ش على مر (قوله والدهن يتناولهما الملح) وأما الزفر في عرف
العوام فيشمل كل لحم ودهن حيوان وبيض ولو من سمك فيتبعه حمله على ذلك ولو كان الحالف غير عاى اذ
ليس له عرف خاص ولا يتناول ميتة سمكا ولا جرادا ولا دم كبدا ولا طحالا اه من شرح مر مع زيادة
(قائدة) حلف لا يأكل طبعاً لا يحنث الا بما فيه وذلك أوزيت أو سمن اه متن الروض اه ع ش على
مر (قوله ويتناول شحم نحو ظهر) استشكل تناول الدسم لكل من شحم الظهر والجنب مع أنه لحم وهو لا يدخل
في الدسم وأجيب بأنه لما صار سميناً صار يطلق عليه اسم الدسم وان لم يطلق الدسم على كل لحم اه من مثله
شرح مر (قوله ودهنا) أي من ذي روح كالسمن والازبد لدهن نحو سمن والبن لا يسمى دسماً عرفاً وفي شرح
شيخنا أن الدهن يتناول نحو دهن السمسم وكتب أيضاً في كلام شيخنا أن الدهن يتناول جميع الادهان غير
دهن الخروع وينبغي أن يكون مثله دهن بزرا الحنك والزفر يتناول كل لحم وبيض ولو اسمن ودهن حيوانا
ولو حلف لا يركب حماراً لا يحنث بركوب حمار الوحش اه حل وفي قل على الحلي *(فرع)* السمن
والزبد والبن والدهن متقاربة لا يتناول واحد منها واحداً من البقية والقشمة متقاربة لغير البن والدهن
ما كان من ذي الروح المذكور والمرقما كان عن لحم وفيما كان عن نحو كرش وجهان والظاهر الحنث به
اه (قوله ويتناول لحم البقر جاموساً) أي لان البقر حنث يتناول العرب والجواميس بخلاف ما لو حلف
لا يأكل جاموساً فإنه لا يتناول لحم البقر العرب فلا يحنث به لان الجاموس نوع من البقر ومثل هذا يجري في
الغنم والضأن والعزق حلف لا يأكل لحم غنم حنث باكل كل من الضأن والمعرز وأما من حلف لا يأكل لحم معز
فانه لا يحنث باكل لحم الضأن ولا عكسه أي من حلف لا يأكل لحم ضأن لا يحنث باكل لحم
معز لان كلام الضأن والمعرز نوع مستقل لا يطلق أحدهما على الآخر والغنم شملها اه سم وصل ووحل
وشرح مر وع ش عليه (قوله أيضاً ويتناول لحم البقر جاموساً) يؤخذ من ذلك الحنث فيمن حلف
لا يأكل أوزاً أو كل من الأوز العراقي المعروف اه ع ش على مر (قوله وبقر وحش) هذا بخلاف ما لو
حلف لا يركب الحمار فركب حماراً وحشياً لا يحنث لان المعهود بركوب الحمار الا على خلاف اه الرافعي
اه شرح الروض اه شورى (قوله ويتناول الحيز كل حيز) أي كلما حيز وان قل بعد ذلك قال مر
وضابطه أن يحيز فيتناول الكافة والحشكان والسنبوسك والخبز والزعفران والاسيوطى والبقلاوة لانهما
تحيزاً ولا يخرج ما يقلى كالزلاية والسنبوسك الذي يقلى اه وفي العباب والرافع والكعن والبقسماط
والبسيس وهو فطر من بريقت ناعم او يضاف اليه سمن مع صسل أو سكر والسنبوسك خبز الا الجوز نيق
والوزنيق وهما قضايف تحشى جوزاً ولوزاً اه وقياس الجوز نيق والوزنيق الحشكان ثم رأيت في شرح
الارشاد لشيخنا امامه موقضية كلام البقيني انه لا حنث بالحشكان والكافة ونحوهما قياساً على نحو الجوز نيق
لكن بحث غير الحنث اه سم وخبرنا انه يفتح الميم وتشديد اللام وهي الرماد الحار كغيره قاله في الروض
وشرحه اه شورى (قوله على الاشهر) أي من لغات سبعة فيه وتقدم ايضاً في أول باب زكاة النابت
وارجع اليه ان شئت اه (قوله على الاشهر) ومقابله تخفيف اللام مع المد في المختار الباقل اذا شددت
قصرت واذا خفت مدت اه اه ع ش على مر (قوله عوض عن واو أو باء) أي لان أصلها اما ذرى او
ذرواً بدلت الواو والياء اه اه ع ش على مر (قوله فيحنث باكل أحدها من حلف لا يأكل حيزاً)
هل يتقيد ذلك أي الحنث بما شمل به ونحوه من كل ما يقتات اختياراً أو لا فيشمل ما اذا جعل من بزرا الحنك
أو من حب الغاسول أو نحو ذلك ولا يحنث بذلك وان كان في زمن المجاعة وقد جعل الخبز من ذلك حرز
والعيش اسم لغير المعتاد اه حل وفي ع ش على مر والخبز يتناول كل خبز وان لم يقتات اختياراً

والسنام (و) يتناول (شحم
نحو ظهر) كبطن وجنب
(ودهن) ما كولا فيحنث
بأكل أحدهما من حلف
لا يأكل دسماً وتولى نحو
ظاهر أعسم من قوله ظهر
وبطن (و) يتناول لحم البقر
جاموساً وبقر وحش) فيحنث
بأكل أحدهما من حلف
لا يأكل لحم بقر وذكر بقر
الوحش من زيادتي
(و) يتناول (الحيز كل
حيز ولو من أرز) يفتح الهمزة
وضم الراء وتشديد الزاي
على الاشهر (وباقل) بتشديد
اللام مع القصر على الاشهر
(وذرة) يذال معجمة والهاء
هوض عن واو أو باء
(وجص) بكسر الحاء وفتح
الميم وكسرها فيحنث باكل
أحدها من حلف لا يأكل
حيزاً

فيما يظهر اه (قوله وان نرده) أي بحيث لا يصير مشروباً بان يصير حسوا ولو دق الخبز اليابس ثم سقه قال ابن الرقعة لا يحنت وفيه نظر اه حل وعبارته شرح مر ثم لو صار في المرقعة كالحسوة فحسوا لم يحنت كالودق الخبز اليابس ثم سقه كما يحنت ابن الرقعة لانه استحدث اسماً آخر فلم يأكل خبزاً انتهت والمراد انه اختلطت اجزؤه بعضها ببعض بحيث صار كالصمغ بالعصيدة أو نحوها مما يتناول بالاصابع أو اللعقة بخلاف ما اذا بقيت صورة الفتية لقما متميزاً ببعضها عن بعض في تناول اه ع ش عليه وفي المختار حسا المرقع من باب عدا والحسوة على فعول طعام معروف وكذا الحساء بالفتح والمديد يقال شرب حسوا وحساء ورجل حسوا أيضاً كثير الحسوة وحساء حسوة واحدة بالفتح وفي الائمة حسوة بالضم أي قدر ما يحسب مرة وأحسبته المرقع فحساء واحسائه بمعنى اه (قوله أولم يكن معهود ببلده) بحث سم عدم الحنت اذا أكل شيئاً من ذلك على ظن ان الخبز لا يتناوله أخذاً مما مر في الطلاق اه رشدي (قوله اظهر اللغة) فيه ان الايمان مبنية على العرف ثم رأيت مر في شرحه قال وكان سبب عدم نظرهم للعرف هنا بخلافه في نحو الرأس والبيض انه هنا لم يطرأ لاختلافه باختلاف البلاد فكنت فيه اللغة بخلاف ذلك اه وعبارته شرح الروض لان الجميع خبز واللفظ باق على مدلوله من العموم وعدم الاستعمال لا يوجب تخصيصاً كالمروك والحلف لا يبس ثوباً حنت باي ثوب كان وان لم يكن معهود ببلده اه شوري (قوله سواء ابتلعه بعد مضغ الخ) هذا في الحلف بالله وأما في الطلاق فلا يحنت الا بالبلع المسبوق بالمضغ لان الطلاق محمول على اللغة أي فيحمل اللفظ فيه على حقيقة تلو حلف بالطلاق لا يأتى كل الحشيش وبلعه لا يحنت والايمان محمول على العرف فيحمل اللفظ فيها على مقتضاه المتعارف ولو لم يجزى اه حل والعرف بعد البالغ كذا ولهذا يقال فلان يأكل الحشيش والبرش مع انه يلعهما ابتداء اه زى (قوله والفاكهة تشمل الادم) ينبغي أن يكون المراد ما يتأدم به من الفاكهة لا مطلق الادم اه حل ومن الادم الفجل والثمار والبصل والملح والخل والشيرج والتمر بلثاء الفوقية ونحوها وقوله والخلاء قال الميرى بالمد وظاهر كلام الفقهاء اختلافه اه قل على المحلى وهي كل ما اتخذ من عسل أو سكر من كل حلوى ليس في جنسه ماء ص كدبس وفانيد لا حنب واجاص وورمان أما السكر والعسل أي كل منهما على انفراد فليس يحلوان الخلاء خاصة بالعمولة من خلوه في شرح مر وسئل وقوله خاصة بالعمولة من حلوى أي على الوجه الذي تسمى به حلوا بان عذقت على النار اما القشا المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفاً حلواً فينبغي أن لا يحنت به من حلف لا يأتى كالماء ولا بالعسل وحده اذا طبع على النار لانه لا بد في الحسوا من تركبهما من جنسين فاكتر اه ع ش على مر (قوله بخلافه هنا) قياسه هنا ان الطعام لا يتناول الماء لعدم دخوله فيه عرفاً لكن سيأتي انه اذا حلف لا يطعم يتناول الا كل والشرب جميعاً أي والماء مما يشرب وعليه في غارق قوله لا يتناول طعاماً قوله لا اطعم اه ع ش على مر (قوله مع الفرق بين البابين) وهو ضيق باب الرابوا الايمان مبنية على العرف وأيضاً البيوع مبنية على اللغة (قوله وتتناول الفاكهة كطريقها الخ) أي لصدق اسمها على جميع ذلك لانها ما يتفكه أي يتنعم بها كالماء ليس بقوت وعطف الرمان عليها في قوله تعالى فيهما فاكهة وتخل وورمان لا يقتضي خروجه عنها لانه من عطف الخاص على العام اه من شرح الروض وشرط الزيد في الفاكهة النضج قال فلو تناوله قبل ادراكه وتجنبه وطيبه لم يكن عندى حائثاً قال ولا أحفظ عن أحد فيه شيئاً وانما هو شئ رأيت لانه ليس في معنى الغذاء ولا الطعام * (فرع) لا يحنت بامتصاص الفاكهة ورجى ثقلها اه زركشي * (فرع) حلف لا يأكل قصباً فهو ألقى ثقله فالقياس عدم الحنت لانه مص لا كل كالماء الرمان وألقى ثقله من حلف لا يأكله وارضى ذلك الطبلادى رحمه الله تعالى وهو صريح قول شرح الروض بعد ذكر الحكم في الرمان والعنب ومثلها كل ما عصى اه سم (قوله وأثرها) أي وزيتونها غير ملح لكن عن القوت أن الزيتون ليس من الفاكهة اه حل (قوله ويقال فيه أثر الخ) استغيد

(وان نرده) بثلاثة أولم يكن معهود ببلده اظهر اللغة فيه وبهذا فارق ما مر من اعتبار العرف سواء ابتلعه بعد مضغ أم دونه (و) يتناول (الطعام قوتاً وفاكهة) لوقوع اسمه عليهما والفاكهة تشمل الادم والحلوا كما مر في الرابا وتقدم ثم ان الطعام يتناول الخلاء بخلافه هنا مع الفرق بين البابين (و) يتناول (الفاكهة كطريقها وعنباً وورماناً واثراً) بضم الهمزة قوالاً وتشدداً للجيم ويقال فيه أثر فنج بالنون وترج (و) طباً ويا بلساً كتمر

منه أن فيه لغات ثلاثة وفي شرح هر وج ترجيح بل قول الشارح ترج فتلخص منهما مع كلام الشارح
 أن فيه لغات أربعة اه (قوله وليونا) واحده ليمونة قاله في تنقيب اللسان قالوا له خاصية عظيمة في دفع
 السموم اه وفي العباب وليونا ونارنجاق ويسد الفارق في الليمون والنارنج بالطريين بخلاف الملح واليابس اه
 سم (قوله وبطيخا) أي أصفر وهنديا اه طيلاني اه ج اه سم (قوله لاقتاء وخيارا) في الصحاح
 القاء الخيار وليس يعربى ويقال اذا دخلت الحائض المقتاة تغيرت القاء وفست اه سم (قوله
 أكثر من فتحها) ذكر في شرح الروض موضعه الضم فليحروا ظاهر كلامهم أن القاء غير الخيار وهو
 الشائع عرفا لكن فسر الجوهري كلامهما بالاسم اه والمشهور عرفا أن الخيار غير القاء وهو المعتمد
 ولهذا صحح النووي في زوائد في باب الريا أنه اجناسان اه شورى (قوله أما ماحلا) أي ولو أدنى حلالة
 اه حل (قوله ولا يتناول الثمر الح) هل يختص بالمأخوذ من الشجر أو ولوم الزرع كالفرين وهل
 يشمل ثلث الورد اه حل والثمر بفتحين جمع ثمره وجمع الثمر ثمار وجمع الثمار ثمر بضم أوليه كفتح وجمعه
 ثمار اه قل على المحلى (قوله واستشكل) أي عدم الحنث به في الديار المصرية والشامية فإن اطلاق البطيخ
 عندهم على الانحصر أكثر وأشهر فينبغي الحنث به كجري عليه البلقيني والاذري وغيرهما اه سل وزى
 والمعتمد عند شيخنا خلافا للشارح كبح أنه لا يحنث الا بالانحصر دون الاصفر لان العرف الطائري يقدم على
 العرف على القديم وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق اه حل أي وكلام الشارح
 مبني على العرف القديم وهو أن البطيخ خاص بالاصفر والعرف الطائري اختصاصه بالانحصر وهو المعول عليه
 اه وبعبارة شرح هر واستشكل عدم دخوله بان العرف عند الاطلاق في هذه الديار لا يطلق البطيخ الا
 عليه وما سواه يذكروا مقيدا وحيث أنه لا وجه الحنث به ودعوى أنه لا عبرة بالعرف الطائري كالعرف الخاص
 ممنوعة ولا يتناول الخيار الشنبرا انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله وحيث أنه لا وجه الحنث به أي وعدم
 الحنث بغيره كقوله سم عن اقاء والشارح ثم قال وعليه فهل يحل الحنث بالانحصر غير الديار المصرية
 والشامية على قياس ما قبل في خبر الارز وفي الرأس فيه نظر اه وقضية القاعدة أن العرف اذا وجد
 في بلد عموم هنا هو قضية اطلاق الشارح اه * (تنبيه) لو حلف لا يشرب من ماء النيل أو من النيل
 حنث بالشرب منه يسهل أو فيه أو في اناه أو بكرع منه أو لا يشرب ماء النيل أو ماء هذا النهر أو الذي لم يحنث
 بشرب بعضه اه شرح هر والمراد بماء النيل الحاصل في أيام الزيادة في زمنها دون غيره اه ع ش عليه
 (قوله ولا الرطب ثمر) قال في شرح الروض وهل يتناول الرطب المشدخ وهو ما لم يترطب بنفسه بل عوج حتى
 ترطب قال الزركشي فيه نظر وقد ذكر وافي السلم انه لو أسلم اليه في رطب فاحضر اليه مشدخا لا يلزمه قبوله لانه
 لا يتناول اسم الرطب قال شيخنا كلامهم يقتضي شمول الرطب له وانما لم يجبر على قبوله لردائه لا لكونه لا يسمى
 اه شورى (قوله أو الرمان) * (فائدة) * نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان في كل رمانة حبس ثمن
 رمان الجنة ونقل الدميري انه اذا عدت الشرفات التي على حاق رمانة فإن كانت زوجا فعدد حب الرمانة زوج
 وعدد رمان الشجرة زوج أو فردا فهم اقرده اه قل (قوله ورعى ثغله) بالثنية وفيه الحركات الثلاث اه
 شيخنا وفي المصباح الثقل مثل قل حثالة الشيء وهو التحسين الذي يبقى أسفل الصافي اه (قوله فائدة أول
 الثمر الح) فائدة هذه الفائدة الاشارة الى الترتيب في المسد كوران بحيث لو حلف لا يأكل أحد هذا لا يحنث
 بالاسم اه شيخنا (قوله طامح الح) الطامع ما كان قبل ظهوره من اكلمه والخلال بعد بزومنها والبلغ في
 حال خضرته والبسر اذا كان أسجرا أو أصغرا فاذا حلف لا يأكل شيئا من هذه الامور فإنه لا يحنث بأكل البقية
 اه شيخنا (قوله ولو قال لا أكل ذا البراح) * (فائدة) * وقع السؤال عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يأكل من
 هذه الزرعة مشبرا الى غيط من القمح معلوم وامتنع من الاكل منها ثم اتى أرضه في عام آخر من قمح تلك

وزبيب (وليونا ونبقا) بفتح
 النون وسكون الموحدة
 وكسرها (وبطيخا وب
 فستق) بضم الفوقية وفتحها
 (و) لب (ثيرة) كلب بندق
 (لاقتاء) بكسر القاف أكثر
 من فتحها بفتح مع المد
 (وخيارا وبانجنا) بكسر
 المعجمة (وبجررا) بفتح الجيم
 وكسرها فليست من الفاكهة
 وكذا البلع والحصرم كذا كره
 المتولى لكن محله في البلع
 في غير الذي حلا أما ماحلا
 فظاهر أنه من الفاكهة (ولا
 يتناول الثمر) بثلاثة (يابسا
 ولا البطيخ والتمر) بثلاثة
 (والجوز هندية) والهندي
 من البطيخ الانحصر واستشكل
 (ولا الرطب ثمر اوسرا)
 وبلحا (ولا الغن زيبا)
 وحصرما (وعكوسها)
 لاختلافها اسما وصفة فلا
 يحنث بأكل الثمر من حلف
 لا يأكل رطبا والعكس وكذا
 الباقي ولو حلف لا يأكل
 الغن أو الرمان لم يحنث
 بشرب عصيره ولا بدسه ولا
 بمتصاصه ورعى ثغله لانه
 لا يسمى أكلا * (فائدة) *
 أول الثمر طلع ثم خلل بفتح
 المعجمة ثم بلغ ثم بسر ثم رطب
 ثم ثمر (ولو قال) في حلقه مشبرا
 لغيره لا يأكل ذا البرح حنث به
 على حيث

الزرة المذكور تموا كل منها فهل يحنت أولا والجواب عنه ان الظاهر عدم الحنث لزال الاسم والصورة
 اه ع ش على مر (قوله ولوه مطبوخا) أي مع ماء الحبات اه سم (قوله أو قال في مشيراه لا آكل ذال الخ)
 مثله فيما يظهر ما لو أخر الإشارة كذا آكل البرذا كأنه اذا قال لا آكل العبد ذاحنت بكلامه بعد عتقه اه شيخنا
 (قوله في حنث بالجميع) أي بما هو على هيئة وعما هو على غيرها كالطحين والسويق والخبز والخبز هذا هو
 المناسب للسياق ويحتمل الكلام وجه آخر تصح ارادته أيضا وهو ان المراد بالجميع جميع البر بحيث لا يبقى
 منه شيئا والا لم يحنت لكن هذا الوجه لا يختص بالصورة الثانية بل يجري في الأولى أيضا وهي ما اذا قال لا آكل
 ذا البر كالا يخفى اه قال الزركشي وقضية كلام المصنف كغيره توقف الحنث على آكل الجميع وقياس
 نظائره عدم الحنث اذا بقي شيء لا وقع له كقوله لا آكل هذا الرغيف وأطال في بيان ذلك بما ينبغي الوقوف عليه
 ثم قال ولا شك ان الحنطة يقع منها شيء بيت الرحي واذا عنت بقي في الحقة شيء منها غالبا اه سم وقوله
 وقياس نظائره عدم الحنث الخ هكذا في نسخة الموقوف اوله لعل فيه تحريفا ونصه وقياس نظائره الحنث اذا بقي
 شيء الخ (قوله عملا بالإشارة) أي وحدها أو المتأخرة عن الوصف أخذ مما تقدم فيما لو قال دار زيد هذه أو عبد
 زيد هذا وليتظر هذا مع ما قدم في الاقتداء بالامام اذ ظهر كلامهم انه لا فرق بين أن تقدم الإشارة أولا اه
 حل (قوله فكاهه كمال الخ) فلو اقتصر على اسم الإشارة كن قال لا آكل ذاحنت مطلقا قال مر وكذا لو
 أخر اسم الإشارة اه سم (قوله أولا آكل من ذى البقرة) التاء فيها للوحدة فتشمل التور وبقى ما لو حلف
 لا بيا كل دجاجة هل يشمل ذلك الذي في حنث بيا كمالان التاء في الدجاجة للوحدة أم لا فيه نظر والا قرب الأول
 اه ع ش على مر (قوله وجار في الثانية) في المختار الجمار بالضم والتشديد شحم النخل وجرا النخلة تجميرا
 قطع جاراها اه (قوله لا يولدولين في الأولى) الظاهر ان مراده بالبن ما يشمل ما اتخذ منه كالسمن والجبن
 ويدل على هذا عبارة شرح مر ونصها لا يولدولين فلا يتناولهما بخلاف ما سواهما مما مر في العم اذا لا كل
 منها يشمل جميع ما هو من اجزائها الأصلية التي توكل ومن المعلوم ان اللبن سائر أنواعه وما اتخذ منه لبن من
 الاجزاء الأصلية اه وهل صمغ الشجرة كاللبن اه حل (قوله كطرف غصن) فلو كان يؤكل عادة حنث
 به كورق العنب وغصنه اه حل (قوله عملا بالعرف) قد جعل في شرح الروض في الثانية الحقيقة بعينية
 فصرف اللفظ فيها الى الجز لتعارفه وفي الأولى الحقيقة فيها معارفها والجز بعيد اه شوبري (قوله أعم
 من تعبيرة بلحم وغمر) انما عبر الاصل بالعم لانه المنقول وغيره مما يؤكل انما بحث الحنث فيه الاذرى وعجاجة
 والدشخن لو قال لا آكل من هذه البقرة تناول لهما قال الاذرى الظاهر ان الكرش والكبد والرتق والقلب
 والمخ والدماغ ونحوها من اجزائها في حكم اللحم هنا ولم أرفه شيئا اه شوبري (قوله أولا آكل سويق الخ)
 ولو حلف لا يطعم تناول الا كل والشرب جميعا ألا يذوق شيئا فادرك طعمه بوضعه في فيه أو مضغه ثم بجه ولم ينزل
 الى حلقه حنث أو حلف لا بيا كل ولا يشرب ولا يذوق فاذر في حلقه حتى وصل الى جوفه لم يحنت أو حلف لا يفطر
 انصرف الى الاكل والوقاع ونحوهما لا يردون وجبض ودخول لبن اه شرح مر (قوله أولينا)
 عبارة أصله مع شرح مر أو حلف لا بيا كل لبنا حنث بجميع أنواعه من ما كول ولو صيدا حتى نحو الزبدان
 ظهر فيه لا نحو جبن واقط ومصل انتهت وقوله من ما كول أي من لبن ما كول أي لبن ما يحل أكله فيشمل لبن
 الطبايع والارنب وبنيت عرس ولبن الاقميات لان الجميع ما كول وهذا ان جعل قوله من ما كول صفة للبن المقدر
 فان جعل صفة للحيوان خرج لبن الاكده يافت ودخل لبن من عداها من جميع الماء كولات والا قرب هو الاول لان
 الصورة النادرة تدخل عند الاطلاق ولا تظر لكون المتعارف عندهم ان اللبن الماء كول هو لبن الانعام كما تقدم
 من ان الخبز يشمل كل خبز وزان لم يتعارفوا منه الا نحو خبز البراه ع ش عليه * (قائمة) * وقع السؤال
 من شخص حلف بالطلاق انه لا بيا كل لبنا ثم قال أردت بالبن ما يشمل السمن والجبن ونحوهما هل يحنت بكل

ولو مطبوخا لا على غيرها
 كطبخينه وسويقه ومجنيه
 وخبز ملز والاسمه (أو) قال
 فيه مشيراه لا آكل (ذا
 في) حنث (بالجميع) عملا
 بالإشارة (أو) قال مشيرا
 لطلب لا كل (ذا الرطب
 فأكله ثم أود) لصبي أو عبد
 (لا) كالم ذا الصبي أو ذا
 العبد فكاهه كاملا) بالبلوع
 أو الحرية (لم يحنت) لزال
 الاسم وذ كر حكم العبد من
 زيادته وتعبيره بالكامل في
 الصبي أولى من تعبيرة بالشبح
 (أو) قال مشير البقرة أو
 شجرة (لا) آكل من ذى البقرة
 أو من ذى الشجرة حنث بما
 يؤكل منهما) من لحم وغيره
 في الأولى ومن غرو جارف
 الثانية (لا يولدولين) في الأولى
 (ونحو ورق) كطرف غصن
 في الثانية عملا بالعرف
 وتعبيره بما يؤكل أهم من
 تعبيرة بلحم وغمر (أو) قال
 في حلقه (لا) آكل سويقا
 فسه أو تناوله بآله) هو أعم
 من قوله بأصبع (أو) لا آكل
 (ماتعا) أو لبنا (فأكله خبز
 حنث) لان ذلك بعدا كلا
 (لان شربه) أي السويق
 في مائع أو المائع أو اللبن فلا
 يحنت لانه لم يأكله (أو) قال
 (لا أشربه) أي السويق أو
 المائع (فبالعكس) أي يحنت
 في الثانية دون الأولى فهما
 (أو) قال (لا) آكل سمن

ذلك أم لا يحنت بغير اللبن لعدم شمول الاسم له والجواب عنه بان الظاهر الحنث لان السمن واللبن ونحوهما
تتخذ من اللبن فهو أصل لهما فلا يبعد اطلاق الاسم على ذلك كما يجازا وحيث اراده حنث به اه ع ش
على مر (قوله وعينه ظاهرة) بان يدرك بالبصر جرمه بخلاف ما لو جعل الخل المحلوف عليه في سكاج فظهر
طعمه أو لونه فانه يحنت والحاصل ان المعبر عند الشيخين في السمن رؤية جرمه في الحسل لونه وطعمه اه
شورى وبعبارة سم قوله وعينه ظاهرة أى بحيث يرى جرمه مظهر كلام الراغبى ان ظهور الطعم وحده
لا يكفي والريح بالطريق الاولى واعتبر الطارى احدى الصفات الثلاث انتهت وفي المصباح السكاج طعام
معروف معرب وهو بكسر السين ولا يجوز القمع لضعف الدلالة في غير المضاعف اه

* (فصل في مسائل متشورة) * أى لاضابط لها ويرد عليه ان فصل السكنى والمسكنة لاضابط له أيضا بل
وفصل الحلف على أكل أو شرب كذلك وقرر بعضهم توجيه كونها متشورة بقاها لم تجتمع في باب واحد في كلام
غيره وجملة اصولها المذكورة في هذا الفصل أحد عشر تأمل وبعبارة شرح مر فصل في مسائل متشورة
لبقاص بها غير ما انتهت (قوله لم يحنت) أى بخلاف ما لو أكل الجميع فانه يحنت باخر مرة يأكلها اه
براسى * (فرع) * في العباب أو لا يشرب منه أى أو حلف لا يشرب من ماء هذه الجرة فخطأ به وشرب منه
حنث وكذا لا يشرب من لبن هذه فخطأ به بن غير ما بخلاف لا يا كل هذه الثمرة فخطأ بها بصيرة ثم لم يحنت الا با كل
الجميع اه اه سم (قوله لجواز أن تكون هي المحلوف عليها) أى ولان الاصل براءة فممنه من الكفارة
والورع أن يكفر فان أكل الكل حنث لكن من آخر جزء أكله لم يعتد في حلف بطلاق من حيث ذلك لانه المتيقن
اه شرح مر (قوله لم يسر الا بالجميع) أى فان أحالت العادة أكله تعد البر ويغنى ان يقال ان حلف
عالميا بحالة العادة كان انصب الكوز في بحر وحلف لا يشرب من ماء انصب من الكوز في البحر حنث حال لانه
حلف على مستحيل فاشبهه ما لو حلف لا يمدن السماء وان طرأ تعذره كان حلف لا يشرب من ماء في هذا الكوز
فانصب بعد حلفه فان كان بفعله أو بفعل غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه حنث حال لتفويته السبر باختياره وان
انصب بغير فعله ولم يقصر فان تمكن من شربه قبل ولم يفعل حنث أيضا والافلا تعذره اه ع ش على مر
ومثل الا كل اللبس فيتعلق بجميع الاجزاء فلو حلف لا يلبس ذا الثوب فنسل منه خيطا لم يحنت وفارق لا أساسا ككن
في هذه الدار فانهم دم بعضها وسأ كنه في الباقي بان المدار هنا على صدق المساكنة ولو في جزء من الدار وثم على لبس
الجميع ولم يوجد ولو حلف لا يركب هذا الجار أو السفينة فقطع منه جزء وقطع منها لوح مثلا ثم ركب ذلك حنث
أولاً كنه هذا فقطع أكثر منه فكذلك اذا قصد ههنا النفس وهي موجودة ما بقى المسمى ولا كذلك اللبس
لان المدار فيه على ملابسة البدن لجميع اجزائه اه شرح مر وقوله فسل منه خيطا أى وليس مما خيطا به بل
من أصل منسوب جهو مثل هذا الثوب هذا الشاش أو الرداء مثلا فيما يظهر حيث قال لا لبسه أم الو قال لا ارتدى
بهذا الثوب أو لا أعمم هذه العمامة أو لا ألبس هذا الشاش فهل هو مثل اللبس فيبرسل خيطا منه أو مثل
ركوب الدابة فلا يبر فيه تظار والاقرب الاول لان ما ذكر من الارتداء أو نحوه في حكم اللبس من ملابسة جميع
البدن وكتب أيضا قوله فسل منه خيطا أى قدراً أصبح مثلاً طولا لا عرضاً ثم رأيت في ج في الفصل السابق
التصريح بذلك نقلا عن الشاشي وقوله قطع أكثر منه مثل ما ذكر في عدم البر بقطع جزء منه ما لو حلف لا يركب
على هذه الطراريح أو الطراحة أو الحصير أو الحرام فيحنت بالرأى على ذلك وان قطع بعضه لوجوده مع ما بعد
القطع وكذا الو فرش على ذلك ملاءة مثلاً لان العرف بعدم ردها عليها بل هذا هو المعتاد في النوم على الطراحة
فتنبه له ولا تغتر بما نقل من خلافه عن بعض اهل العصر وقوله ولا كذلك اللبس الخ خضبة التعبير باللبس
جرى بان هذا في غير الثوب من نحو زمرورة وبقابوس راويل فيسرى في الكل بقطع جزء من المحلوف عليه
حيث كان من غير ما خيطا به * (فرع) * وقع السؤال في الدرر عما لو حلف لا يلبس شيئا هل يحنت

فأكله) ولو ذائبا (بخبز أو في
صبيحة وعينه ظاهرة حنث)
لانه متميز في الحس وقد
أكل المحلوف عليه من زيادة
بخلاف ما اذا شربه ذائبا كما
علم وما اذا لم تظهر عينه
لاستهلاكه

* (فصل في مسائل متشورة
* لو (حلف لا يأكل ذى
الثمرة فاختلطت بتسمر
فأكله الا بعض ثم لم يحنت)
لجواز أن تكون هي المحلوف
عليها وانما بعض من زيادتي
(أولياً كأنها فاختلطت أو)
لياً كن (ذى الزمالة لم يبر الا
بالجميع) لاحتمال أن يكون
المتروك

بليس الخاتم أولاً فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الاول لانه يسمى لبساً في العرف اه ع ش عليه (قوله
 أيضاً لم ير الا بالجميع) ومرفى الطلاق في فتاى خبر يرفعه - در كيه بحيث لا يسهل التقاطه باليد عادة وان
 أدركه البصر انه لا عبرة فيه فيحتمل مجيئه مثله في حجة رمانة يدق مدركه او يحتمل خلافه ويترك بان من شأن
 الحجة ان لا يدق ادراكها بخلاف قتل الخبز ومن ثم كان الاوجه في بعض الحجة التفصيل كفتات الخبز اه
 من شرح مر مع زيادة وفي ع ش عليه قوله لم ير الا بالجميع أى وان ترك في صورة الرمانة القشر وما
 فيه مما يتصل بالحب المسمى بالشحم وقياس ذلك انه لو حلف لباً كان هذه البطيخة بربا كل ما يعتاد كامن
 لهما فلا يضر ترك القشر واللب ثم يبقى النظر في انه هل يشترط كل جميع ما يؤكل عادم من لهما أو يختلف
 باختلاف أحوال الناس والا قرب الثاني اه * (فائدة) * نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما ان في كل
 رمانة حبة من رمان الجنة ونقل الميرى انه اذا عدت الشرفان التي على حلق الرمانة فان كانت زوجا فعد حبة
 الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج أو فردا فهما فرد اه قبل على المحلى وفي المصباح بالرجل يبربرا
 وزان علم علم علم الفقه وباراً أيضاً أى صادق أو نقي وجع الاول ابرار وجع الثاني برقة مثل كافر
 وكفرة ومنه قوله للمؤذن صدق تبررت أى صدقت في دعائك الى الطاعة وصرت بارادعاءه بذلك او دعاء
 له بالقبول والاصل لبر علمك تبررت والذى ابره برأ أحسن الطاعة اليه وتحريت محابه وتوقيت مكارهه
 اه وفي المختار وبر في عينه صدق وبر حبه بفتح الباء وبر حبه بضمها وبر الله حبه يسر بالضم براب الكسرى
 الكل اه (قوله هو الخلوفاً عليه) أى ان كان المتروك ثمرة فأكثر وقوله أو بعضه أى ان كان المتروك بعض
 ثمرة (قوله لم يحنث باحدهما) أى بسل لا بد من ليسهما ولو مفراً أو لا يلبس ذاوالم يحنث الا بلبسهما وقيل
 يحنث بلبسهما ليس ولو عطف بالغناء أو أم عمل بمقتضى ذلك لغت ولو غير نحوى اه حل (قوله أى باحدهما)
 لانه عينا واذا لبس الا تحنث به أيضاً ولزمه كفارتان اه حل وعبارة سم فلو حنث في أحدهما
 بقيت اليمين منعقة على الآخرة وان وجدت وجبت كفارة أخرى لان العطف مع تكرار لا يقتضى ذلك فان
 أسقطا كل لا آكل هذا وهذا أولاً كان هذا وهذا أو اللحم والعنب تعلق الحنث في الاول والبر في الثانية
 بهما اه شرح مر (فرع) حلف لا يكلم كل واحد منهما حنث بكلام واحد وانحلت اليمين لان الخلوفاً عليه
 هو معنى الواحد الموجود في كل فرد وقد وجد في حنث به ولا يحنث بماء اء انتهت (قوله أولاً) كان ذا الطعام
 غداً) أى وان كان أكله محرماً عليه اه ع ش على مر قال شيخنا الطبرلاوى مثل الحلف على أكل
 الطعام غداً في تفضيله المذكور ما لو حلف ليقضيه حنث من هذا المال وهذا بخلاف ما لو لم يقل من هذا المال
 ثم أتلف ماعنده من الاموال قبل الغد فانه لا يحنث لانه لم يتعين القضاء من الموجود عند اليمين اه اه سم
 وفي شرح مر مانعه أولاً كل ذاغداً أى أو ليقضيه حنث من هذا المال في غداً وليسافر في غداً فتلغ
 المال أو مات الخالف في غداً بعد تمكنه الى آخر التفصيل المذكور في ليا كل ذاغداً اه ثم قال وما تقرر من
 الحاقه سلة لا قضيه حنثه أو لا سافر بمسئلة الطعام فيما ذكر فيها والقياس كل لو حلف بالطلاق الثلاث
 ليسافر في هذا الشهر ثم خالع بعد تمكنه من الفعل فانه يقع عليه الثلاث قبل الطلع وتبين بطلانه لتفويته
 البر باختياره كما مر مبسوطاً في كتاب الطلاق اه (قوله أو باتلاف) أى منه أو من غيره اه حل (قوله أو
 مات في غداً) أى أو قبله لكن يقتله نفسه قبل الغد مقتض حنثه لانه مفقود للبر باختياره اه شرح
 مر (قوله بعد تمكنه من أكله) بان أمكنه اساغته ولو مع شبعه حيث لا ضرر عليه فيه كما علم مما مر في مجت
 الاكرام ما اقتضاه طلاق بعضهم من كون الشبع عذراً يجوز على ما تقرر اه شرح مر فان اضر لم
 يحنث بترك الاكل لكن لو تعاطى ما حصل به الشبع المفروض في زمن العلم عادة انه لا ينضم الطعام فيه قبل مجيئ
 الغد هل يحنث لتفويته البر باختياره كالأول فانه لا يفتقر والا قرب الاول لما ذكر وينبغي ان يأتى مثل هذا

هو الخلوفاً عليه أو بعضه في
 الاول وله ملق اليمين بالجميع
 في الثانية (أولاً يلبس ذين لم
 يحنث باحدهما) لان الحلف
 عليهما (أولاً) يلبس (ذاوإذا
 حنث به) أى باحدهما لانه
 عينا (أولاً كل من ذا)
 الطعام (غداً قلغ) بنفسه
 أو باتلاف (أو مات) الخالف
 (في غداً بعد تمكنه) من أكله

التفصيل فيما لو حلف بما كان ذي الرمات مثلاً فوجد ما عاقبه تعاقبها لا نفس ويتوالت الضرر من تناولها فلا
حنث عليه ويكون كالوأ كره على عدم الاكل أو ما لو وجد ما سلمة وتمكن من أكلها فتر كها حتى عنت فيحنث
لتقويته البر باختياره وينبغي ان المراد ضرر لا يحتمل عادة وان لم يبع النجم اه ع ش عليه ولو حلف بالطلاق
الثلاث ليسافر في هذا الشهر فخالع قبل فراغه فان مضى الشهر ولم يسافر تبين بطلان الخلع ويقع الطلاق
الثلاث لانه فوت البر باختياره وهذا على طريقة شيخنا اه من ان الخلع لا يخلص في الاثبات المقيد كما مر في
الخلع وتقدم عن شيخنا وغيره كالخطيب وابن حجر وابن عبد الحق انه يخلص فيه اه قل على المحلى (قوله أيضاً
بعد تمكنه من أكله) يؤخذ من هذا حكم مسئلة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً حلف لا يدخل الحمام الفلاني
غداً فلما أصبح الغد وجدته مغلولاً بالنساء وتعذر دخوله عليهن في ذلك اليوم بان لم تكن أخرجهن ولو نحو
مسئلة مثلاً وهو الحنث حيث تمكن من دخوله قبل مجيئهن وتر كه بلا عذر وعدمه ان لم يتمكن لكن لو حث
العادة في الحمام المحلوف عليه بان النساء لا يدخلن في اليوم الذي عينه للدخول وأخذ دخوله لظن امكان
دخوله في بقية النهار فاتفق ان النساء دخلن في ذلك اليوم على خلاف العادة بعدم مضى زمن كان يمكنه الدخول
فيه لو اراده هل يكون ذلك عذراً أولاً والا قرب الاول لانه لم يعد مقصراً بتأخير اه ع ش على اه مر (قوله
أو أتلفه قبله) اي وهو مختار اذا كرر الممين اه س ل اي أو أتلفه غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه اه مر ولو
حلف بالطلاق ليطلق زوجته غداً ثم طلقها قبله فان كان ذلك عليها شيامن الطلاق لم يحنث في الحال اي لاحتمال
ان يعيدها ويطلقها غداً والاحنث غداً كالاتلاف اه سم (قوله حنث من الغد بعدم مضى زمن تمكنه)
هذا القيد يحتاج اليه في المسائل الثلاث في الاولين لو كان التمكن في الغد حصل اول النهار والتلف او الموت
حصل آخره فلا يقال يحكم بالحنث من وقت التلف أو الموت بل يحكم به من أول النهار بعدم مضى زمن التمكن
وفي الثانية لو كان الاتلاف قبل الغد فلا يحكم بالحنث وقت التلف بل يؤخر الحكم به الى ان يمضي من الغد زمن
يتمكن فيه من الفعل وان كان الاتلاف من الغد قبل التمكن فلا يحكم بالحنث وقت الاتلاف بل بعدم مضى زمن
يتمكن فيه من الفعل لو حصل تأمل (قوله أو أتلفه غيره) أي ولم يتمكن من دفعه اه مر اه سم (قوله أعم
من اعتباره فيه الخ) اي لصدق بما لو أتلفه في الغد قبل التمكن وكلام الاصل لا يصدق به اذا كان يعلم عرجه
تأمل (قوله أو ليقتضيه حقه الخ) ولو قال لا تضين حقت ساعة يبيع لكذا قبعة مع غيبة من الدين حنث وان
ارسله اليه حال تقويته البر باختياره يبيعه ذلك مع غيبة المستحق اه شرح مر (قوله عند رأس الهلال)
رأسه أوله فهو معنى قول الشارح وأول الشهر وقوله عند غروب آخر الشهر أي الذي فيه الحلف والمراد
بعنديه الغروب عقبه فاذا حلف وهو في شعبان أن يقتضي حقه عند رأس الهلال فليقض عقب غروب أول
ليلة من رمضان اه شيخنا قل وحذف لفظ رأس بر بدفعه قبل مضى ثلاث ليال من الشهر الجديد اه
ع ش على مر (قوله فليقض عند غروب آخر الشهر) أي بنفسه أو بوكيله فيما يظهر ولو وجد الغريم
مسافراً آخر الشهر هل يكاف السفر اليه أم لا فيه نظر والا قرب الاول حيث قدر على ذلك بلا مشقة ونقل
بالدرس عن فتاوى الشارح ما وافقه اه ع ش على مر * (فرع) * رجله على آخر دين فقال ان لم
أخذه منك اليوم فامرأتى طالق وقال صاحبه ان أعطيتك اليوم فامرأتى طالق الطريق ان يأخذه منه
صاحب الحق جبراً فلا يحثان فالصاحب الكافي اه مر اه شوبري (قوله فان خالف الخ) لو شك في
الهلال فآخر ثم تبين انه من الشهر فلا حنث ولو رأى الهلال بعد الزوال فهو ليلة المستقبل ولكن البر فيها
كمسئلة الكتاب يكون أول الليلة اه عمرة اه سم (قوله بان قدم) أي ان لم يكن نوى انه لا يأتيه رأس
الهلال الا وقد خرج من حقه وقبل منه اراد ذلك اه س ل ومر ومحل قبولها منه بالنسبة للممين وأما
بالنسبة لطلاق العتاق فلا تقبل منه ظاهر اولئك يدين اه سم (قوله أو آخر) الظاهر انه يحنث اذا مضى

(أو أتلفه قبله) أي قبل تمكنه
(حنث) من الغد بعدم مضى
زمن تمكنه لانه تمكن من
السفر في الاولين وفوت البر
باختياره في الثالثة بخلاف
ما لو تلف أو مات هو أو أتلفه
غيره قبل التمكن فلا يحنث
كلما مر واعتباري في الاتلاف
قبلية التمكن أعم من اعتباره
فيه قبلية الغد أو ليقض
حقه عند رأس الهلال) أو
معه أو أول الشهر (فليقض
عند غروب) خمس (آخر
الشهر فان خالف) بان قدم
أو آخر (مع تمكنه) من
القضاء فيه

بالتأخير جزء يسير وان لم يحضر مكان القضاء اه عبارة وعبارة أصله مع شرح هر أو مضى بعد الغروب
 قدر امكانه العادي ولم يقض حنث لتفويته البر باختياره انتهت (قوله فينبغي ان يعد المال) بضم الباء من
 الاعداد أي يحصل اه صل أي الاولى له ذلك كما قاله الطبري لاوى ويدل له قوله لان شرع الحنث حتى لو لم
 يشرع في شيء من احضار المال ومدة مات القضاء الا عند الغروب لم يحنث اه سم ثم رأيت في عش
 على هر ما يقتضي ان الانبعاث هنا بمعنى الوجوب ونص عبارته وقضية قوله فينبغي الح انه لو تمكن من اعداد
 المال قبل الوقت المحلوف عليه ولم يفعل حنث وقيل انه اذا علم انه لا يصل لصاحب الحق الا بالذهاب من أول
 اليوم مثلا ولم يفعل الحنث لغوان الوقت المحلوف على الاداء فيه وان شرع في الذهاب لصاحب الحق عند وجود
 الوقت المذكور اه (قوله لان شرع في مقدمة القضاء) دل من مقدمة القضاء الشروع في احضار الطعام
 لتكيله فينبغي نعم ثم رأيت شيخنا البرلسي قال قوله أي المتهاج وان شرع في الكيل ظاهره انه لو شرع في احضار
 الطعام ليكيله لا يغتفر وفيه نظر والظاهر انه مثل الشروع في احضاره المكال والميزان اه وهو داخل في
 مقدمة القضاء التي عبر بها الشارح كالروضة وغيرها اه سم (قوله فلا يحنث للعدو) أي لانه أخذ في القضاء عند
 ميقاته والوجه كما يحسنه الاذرعى وجوب تواصل نحو الكيل فيحنث بتخلل قرات تمنع تواصله بلا عذر نعم لو حصل
 حقه اليمن الغروب ولم يصل منزله الا بعد ليلة لم يحنث كما لا يحنث بالتأخير لشكه في الهلال اه شرح هر
 (قوله ألا يتكلم الح) ولو حلف لا يسمع كلامه لم يحنث بسماع قراءته أو حلف لشيئين على الله أحسن
 الثناء أو أكمله أو أعظمه أو أحله كقوله ان يقول سبحانك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ولا
 يحتاج الى زيادة بعضهم ذلك الحمد حتى ترضى أو ليحمدنه بجماع الحمد أو بأجل الحمد أو أعظمها أو أكملها
 كقوله ان يقول الحمد لله حمدنا في نعمه ويدافع عنه ويكافئ مزيده ولو حلف لصلين على النبي صلى الله عليه وسلم
 بأفضل الصلاة كقوله ما في التشهد اه قل على المحلى (قوله بما لا يبطل الصلاة) يفيد عدم الحنث بالحرف
 الواحد الغير المفهم وفهمه الحنث بما يبطل وهو صادق بحرفين فقط وحرف مفهم وعبارة العباب حنث بكل
 لفظ يبطل الصلاة انتهت فيحنث كما قال هر بما فيه خطاب من الدعاء ولا يحنث بما لا خطاب فيه ويحنث اذا
 قطع على المصلي وقصد الفتح فقط او اطلق ولا يحنث اذا قصد التلاوة فقط او مع الفتح اه سم ولا بد ان يسمع
 نفسه او كان بحيث يسمع لولا العارض كقوله لو العارض ظاهره ولو
 كان صمما اه عش عليه فاذا تكلم الاصم بما يبطل الصلاة وكان بحيث يسمع لولا الصمم حنث وهذا
 بخلاف ما سياتى فيما لو حلف لا يكلم غيره فكلمه وهو اصم فانه لا يحنث لان كلام الغير المقصود منه الافهام
 والاصم لم يفهم شيئا لا بالفعل ولا بالقوة واما كلام الشخص لنفسه فالمقصود منه ايجاد صورة الكلام وتحقيقها
 وهو لا يتوقف على سماعه لما يتكلم به اه (قوله وشي من التوراة والانجيل) المعتمدان قراءتي منهما
 تبطل الصلاة لانهم منسوخة الحكم والتلاوة خلافا للشارح اه عش هنا وفيه على هر ما هو صريح في
 مواضع الشارح ونص عبارته وكذا نحو التوراة والانجيل اي فلا يحنث به اذا لم يتحقق تبدلها ما والا فيحنث
 بذلك وخرج بشي ما لو قرأهما كلها فيحنث لتحقيق انه اتى بما هو مبطل قال ج بل لو قيل ان اكثرهما
 ككلامهما لم يعد اه وعبارة سم قوله وشي من التوراة والانجيل قال الزركشي لو قرأ شيئا من التوراة
 الا ان لم يحنث لا تاشك في ان الذي قرأ مبطل او غير مبطل انتهت (قوله فسلم عليه حنث) اي ان سمعه او
 كان بحيث يسمعه لكن منع منه عارض ويشترط فهمه لما سمعه ولو بوجه ولو عرض له كان خاطب جدارا
 بحضرته بكلام يفهمه به او ذكر كلاما من غير ان يخاطب احدا به انجبه جريان ما ذكر من التفصيل في قراءة
 آية في ذلك اه شرح هر (قوله ولو من صلاة) ضعيف فلا حنث بسلامه منها اذا لم يقصده بل قصد التحلل او
 اطلاق فان قصد بسلامه حنث اه هر وعبارة سم قوله ولو من صلاة فينبغي ان يقيد بسلام الصلاة بما اذا

(حنث) فينبغي ان يعد المال
 ويرصد ذلك الوقت فيقضيه
 فيه (لان شرع في مقدمة
 القضاء) كوزن وكيل وعد
 وحمل ميزان (حيث ذنأخو)
 القضاء لكثرة ما لا يحنث
 للعدو وتعبير بمقدمة القضاء
 أهم من تعبيرة بالكيل (اولا
 يتكلم لم يحنث بما لا يبطل
 الصلاة) كذكر دعاء غير
 محرم لا خطاب فيها وقراءة
 قرآن وشي من التوراة غير
 محرم أو الانجيل لان اسم
 الكلام عند الاطلاق
 ينصرف الى كلام الآدميين
 في محاوراتهم وتعبير بما
 ذكر أعظم من تعبيرة بالنسيج
 وقراءة القرآن (أولا يكلمه
 فسلم عليه) ولو من صلاة
 (حنث) لان السلام عليه نوع
 من الكلام (لان كاتبه أو
 راسله أو اشار اليه) يبدأ أو
 غيرها

(أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها) فلا يحث به اقتصارا بالكلام على حقيقته وقال تعالى قلن اكمل اليوم انسيا فأشارن اليه فان لم ينو في الاخيرة قراءة حث لانه كماله ودخل في الاشارة اشارة الاخرى فلا يحث بها وانما نزلت اشارة منزلة لنظر في العقود والفسوخ للضرورة (أو) حلف (لا مال له حث بكل مال وان قل حتى يدره) ومستهولته (ودينه ولو مؤجلا) لصدق اسمه على ذلك (لا بمكاتب) لانه كان خارجا عن ملكه ولا بالدين الذي عليه السيد لتعليقهم بان الدين يجب فيه الزكوة ولازكاة في هذا الدين لسقوطه بالتعجيل ولا بمكاتب منفعة لان المفهوم من اطلاق المال الاعيان (أو ليس فيه بر بما يسمى ضربا لوطا) أي ضربا للوجه بباطن الراحة (ووكزا) أي دفعوا يقال ضربا باليد مطبقة لان كلامه مضرب بخلاف ما لا يسمى ضربا كعص وخنق بكسر النون وقصر ووضع سوط عليه وتنف شعر (ولا يشترط فيه ايلام) لانه يقال ضربه فلم يؤلمه ويخالف الحد والتعزير لان المقصود منهما الزجر (الا أن يصفه) أي الضرب (بجو شديد)

نوى به السلام على الغير بخلاف ما اذا اطلق فلا يحث كما ارتضاه شيخنا الرملي فيما اذا حلف لا يسلم عليه حين سئل عن ذلك ووجهه ظاهر لان سلام الصلاة ليس بوضع ان يراد به الغير اذا المقصود منه بالانكاح التحلل من الصلاة فلا ينصرف الى الغير بلانية بخلاف السلام خارج الصلاة ثم حيث نوى بالسلام من الصلاة الغير ممن عن عينه مثلا وان لم ينو المحلوف عليه بخصوصه حيث علم بحضوره فلا بد من استثنائه كما قرر ذلك شيخنا المذكور فيما ذكر أيضا وهو واضح يدل عليه ما تقدم فيما لو حلف لا يسلم على زيد فسلم على قوم هو فهم انتهت (قوله أو أفهمه الخ) الظاهر ان الشرط في الحث قصد الافهام وان لم يفهم الخطاب اه برأى اه سم وقوله ونواها ظاهره وحدها أو مع الاعلام وبه صرح زى قسلا عن ج ومراه عس أي ولو كان جنبا اه قل على المحل (قوله اقتصارا بالكلام على حقيقته) بان بوجه الكلام اليه بحيث يسمع وان لم يسمع بالفعل اه حل (قوله على حقيقته) أي الشرعية وهي لا تتناول ما ذكره والا فحقيقته المقوية تتناول ما ذكره لا يثنى (قوله فان لم ينو في الاخيرة قراءة حث الخ) أي والقرآن مع وجود الصارف لا يكون قرآنا الا بالقصد اه عس (قوله أيضا فان لم ينو في الاخيرة الخ) أي بان قصد التعميم أو اطلاق على المعتمد اه قل على المحل (قوله فلا يحث بها) ظاهره وان حلف بالاشارة وقية انه متى حلف بالاشارة ينبغي ان يحث بالاشارة اه حل (قوله أو حلف لا مال له الخ) وينبغي ان مثل ذلك ما لو حلف انه ليس له ملك فيحث بكل ما ذكره فرضهم الكلام فيما لو حلف لا مال له يخرج ما لو حلف انه ليس عند مال أو ليس بيد موقد يقال فيه انه لا يحث بدنيه على غير ما كان الا وسهل استيفاءه من المدين ولا بماله الغائب وان لم ينقطع خبره لانه ليس بسيد الا الآن ولا عنده اه عس على مر (قوله حث بكل مال وان قل) أي اذا كان متمولا كما قاله البلقيني والاذرعي اه شرح مر (قوله بكل مال) ولو ثياب بدنه على المعتمد اه حل (قوله لا بمكاتب) ولو حلف لاعبد له وله مكاتب هل يحث وجهان ومال مر للمعنى اه سم (قوله لانه كان خارجا عن ملكه) أي لانه لا يملك منافعه ولا ارض بخلافه عليه ولهذا لا يعد هناما الا وان عدوه في الغصب ونحوه لا يحث بزوجة واختصاص وفي مال غائب بوضال ومغصوب وانقطع خبره وجهان أصحهما حثه بذلك لثبوته في النعمة ولا نظر لعدم تمكنه من أخذه وقد جزم به في الاثوار ومثل ما ذكره المسروق اه شرح مر (قوله ولا بالدين الذي عليه) أي على المكاتب سواء كان دين الكتابة أو غيره والمعتمد انه يحث بماله على مكاتبه من دين الكتابة وغيره اه شيخنا ومثله في حل (قوله ولا بمكاتب منفعة) أي وان جرت العادة باستقلالها بايجار أو نحوها حيث لم يكن له منها مال منحصرا بالفعل وقت الحلف ومثل المنفعة الوطائف والجامكية فلا يحث بها من حلف لا مال له وان كان أهلا لها لا تنفعه تميمها مالا اه عس على مر (قوله ولو لوطا ووكزا) أي ورأسا ولو كذا وصفا وربما بنحو جرحه كجرحه الخوارزمي اه شرح مر وفي المصباح وكزه وكزما من باب وعد ضربه ودفعه ويقال ضربه بجميع كفه على ذقه وقال الكسائي وكزه لكمه اه (قوله بكسر النون) في المصباح خفة يخففه من باب قتل خنقا مثل كنف ويسكن التخفيف اه (قوله ولا يشترط فيه ايلام) ولا ينافيه ما في الطلاق من اشتراطه لانه محمول على كونه بالقوة وما هنا من نفيه محمول على كونه بالفعل اه شرح مر وكتب عليه الرشيدى قوله لانه محمول على كونه بالقوة الظاهر ان المراد بالقوة أن يكون شديدا في نفسه لكن منعه من الايلام مانع اذا ضرب الخفيف لا يقال انتمو لا بالفعل ولا بالقوة وفي عبارة الشرح الصغير وشرط بعضهم أن يكون فيه ايلام ولم يشرطه الا كثرون واكتفوا بالصفة التي يتوقع منها الايلام انتهت اه (قوله الا ان يصفه) أي أو ينو ذلك اه شرح مر (قوله بنحو شديد) قال الامام ولا حد وقف عنده في هذا لكن يرجع الى ما يسمى شديدا عرفا وتقل الشيطان عن الحنفية انه لو قال لا ضربني حتى يغشى عليه أو حتى يبول حل على الحقيقة قال وقد أفنى الوالد بان لو حلف ليس بجن أمه حل على الحقيقة فتراعتد فيما لو حلف المدين ليحرق

كبح فشرط فيه الايلام
ونحو من زيادتي (أو) يضربه
ماتسوط أو خشبة تضربه
بما تشدودة) من السباط
في الاولى ومن الخشب في
الثانية (أو) ضربه ضربة
(في الثانية بعشكال عليه مائة
غصن برون شك في اصابة
الكل) (علا) بالظاهر وهو
اصابة الكل وخالف نظيره في
حد الزنلان العبرة فيه الايلام
بالكل ولم يتحقق وهنا الاسم
وقد وجد وفيما لو حلف
ليقعن كذا اليوم الا ان يشاء
زيد فلم يقع ولم يزد ولم يعلم
مشيئته حيث بحث لان
الضرب سبب ظاهر في
الانكاس والمشيئة لامارة
عليها والاصل عدمها والشك
هنا مستعمل في حقيقته
وهو استواء الطرفين فلو
ترجع عدم اصابة الكل
فقتضى كلام الاصحاب كافي
المهمان عدم البروتقيدي
العشكال بالثانية من زيادتي
فخرج الاولى فلا يبره فيها
كما صححه في الروضة كالشرح
لانه ليس بسباط ولا من
جنسها وما اقتضاه كلام
الاصل من أنه يبره فيها
ضعيف وان زعم الاستوى
انه الصواب (أو) يضربه
(مائة مرة) لم يبره هذا
المذكور من المائة المشدودة
ومن العشكال لانه لم يضربه
الامرة (أو) لا يفارقه حتى
يستوفي) حقيقته (فقارقه)

الدائن على الشوك انه لا يحمل على الحقيقة وانه يبره بجملة مرة بعد أخرى اه سم * (فرع) * وقع
السؤال في الدرر عما لو حلف بضربه مائة على الخالف أو المحلوف عليه أو العرف فيه نظر
والجواب عنه ان الظاهر الثالث لان الايمان مبناها على العرف اه ع ش على مر (قوله فيشرط فيه
الايلام) عبارة شرح مر فيشرط حيث ذاب لاه عرافته وكتب عليها الرشيدي قوله فيشرط حيث ذ
ايلامه عرافة أي شدة ايلامه كتدل عليه عبارة القوت وهو الذي يظهر فيه النظر للعرف والا فالايلام انما يظهر
النظر فيه لواقع لا العرف كما لا يخفى اه (قوله ماتسوط) في المختار السوط الذي يضربه والجمع أسواط وسباط
اه وفي سبب باب الاشربة وقال ابن الصلاح السوط المتخذ من سيور تلوي وتلف اه وهذا بيان لعناه في أصل
اللفظ اه ومثله في ع ش على مر هنا (قوله أو خشبة) من الخشب الاقلام ونحوها من أعواد الخشب والجريد
واطلاق الخشب عليها أولى من اطلاقه على الشماريح اه ع ش على مر (قوله وان شك في اصابة الكل) أي أو ظن
خلافه للاستوى وقوله وخالف نظيره أي في حالة الشك فيما لو كان مريضاً وقوله وهنا الاسم أي الضرب بالكل
اه حل (قوله في حد الزنا) عبارته هناك متناوشر لا يجب تأخير الجلد لخرور دم فطين ومرضه ان ترجى برؤه
والاجل بعشكال بكسر العين أشهر من فتحها أي عرجون عليه مائة غصن مرة فان كان عليه خسون فترتين مع مس
الانكاس له او انكاس لبعض على بعض ليناله بعض الالام فان اتقى ذلك او شك فيه لم يسقط الحد وفارق الايمان
حيث لا يشترط فيها الالم بل تمامية على العرف والضرب غير المألوم يسمى ضرباً بالحدود مبنية على الزجر وهو
لا يحصل الا بالايلام انتهت (قوله لان الضرب سبب ظاهر في الانكاس) أي فاذا وجد الانكاس فقد
وجد الضرب بالكل وفيه انه حيث كان الضرب ظاهراً اتى في الغرض وهو الشك في حصوله حيث ذاب واجب بانه
ظاهر باعتبار ما من شأنه والشك باعتبار وجوده بالفعل اه حل (قوله عدم البر) المتعمد كما في شرح شيخنا
حصول الحنث حيث نظر الى ان الاصل براءة المذموم من الكفارة واحالة على السبب الظاهريه وهو
الانكاس وحيث لا ينبغي علم البر الا حيث تحقق عدم اصابة الكل اه حل (قوله ولا من جنسها) أي
لما تقدم انها تتخذ من سيور تلوي وتلف واحترز بهذا عن الصورة الثانية فان العشكال وان لم يكن خشباً
لكنه من جنس الخشب اه (قوله أو لا يفارقه الخ) ولو قال لا أخليك تفعل كذا حل على نفي تمكينه منه
بأن يعلم به ويقدر على منع منه اه شرح مر (قوله حتى يستوفي حقه منه) قيد بقوله منه لاجل ما بعده فلو لم
يقبل منه كفي الاستيفاء من وكيله ومن أجني قال شيخنا وبالحالة ان قبض في المجلس * (تنبيه) * لو قال لغريمه
لا تفارقني حتى أستوفي أو حتى توفي حتى فهو من الخلف على فعل غيره فان فارقته الغريم وهو لا يسأل بحلفه
أو يبالى وهو علم عام مختار ولو فرار منه حنث فان فر الخالف منه لم يحنث وان أمكن اتباعه كما مر ولو قال
لا تفارقني أو لا تفارقني حتى أستوفي حتى فبهما الخلف على فعل كل منهما وقد علم اه قل على المحلى (قوله بان
كانا ماشين) أي أمالو كأنما ليسن أو واقفين فلا يحنث الا ان فارقوه ولا يفارقه غريمه فلا يخالف ما يأتي اه
شيخنا (قوله ووقف أحدهما) أي الخالف أو غريمه حتى ذهب الآخر بحيث بعد مفارقه عرافة اه حل
(قوله بسبب ظهور فلسه) ظاهره وان لم يثبت عند القاضي وقوله أو أبرأ أي وان لم يفارقه خلافاً لجلال المحلى
اه حل و يؤخذ منه ان المراد بالفلس هنا الاعسار (قوله الى أن يوسر) وقياس ما تقدم من انه لو حلف
لبأكل الطعام غدا وامتنع من أكله في الغد لا ضراره من عدم الحنث لانه مكر مشرعاً على عدم الاكل
عدم حنثه هنا لوجوب مفارقه حيث علم اعساره فليحرر الفرقين بينهما في كلام ج ما يؤخذ منه الفرق
بان عدم الاكل استدامة الفارقة انشاء والاستدامة أخف من الانشاء فاعتبر فيها ما لا يفتقر في غيرها
* (فرع) * سئل عما لو حلف لا يرافقه من مكة الى مصر فرافقه في بعض الطريق فهل يحنث فاجبت الظاهر
انه يحنث حيث لا ينفك لان التبادر من هذه الصيغة اقتضاها وصفها الغوى اذا الفعل في حيز النقي كالنكرة

مختار اذا كرا اليمين (ولو يوقوف) بان كانا ماشين ووقف أحدهما حتى ذهب الآخر (أو بفس) بان فارقته بسبب ظهور فلسه الى أن يوسر

في حيز من عدم المرافقة في حيز من أجزاء تلك الطريق وزعم ان مؤداها ان لا تستغرقها كلها بالاجتماع ليس
في محله ككهو ظاهر وسئل ايضا لو حلف لا يكلمه مدة عمره فأجبت بانه ان اراد مدته معلومة دين والاقتضى
ذلك استغراق المد من انتهاء الحلف الى الموت في كل في هذه المدة حنث وأما افتاء بعضهم بانه ان اراد في مدة
عمره حنث بالكلام في أي وقت والالم بحنث الابل الجميع فليس في محله فاحذره فانه لا حاصل له وبسليم ان له حاصل
فهو سفساف لا يقول عليه اه ج (قوله او ابراء من الحق) وفي هذه بحنث بمجرد البراء وان لم يفارقه كما صرح
به في شرح الروض وانظر ما الفرق بين ما هنا وبين ما في حلف الامل كل ذاعدا فاتفقه قبل القدح حيث
لا يحنث الا في انقضاء وانظر دل الحواله كالأبراء في انه يحنث بمجرد هاء ولا يحنث الابل بالمفارقة اه رشدي وسباق
المن والشارح يقتضي انه يحنث بمجرد هاء لانه عطفها على المفارقة فيقتضي أن الحنث يحصل بها نفسها تأمل
(قوله أو أحال به الخ) ولو حلف ليعطينه دينه في يوم كذا ثم أحاله به أو عوضه عنه حنث لان الحواله ليست استيفاء
ولا اعطاء حقيقة وان أشبهته نعم ان اراد عدم مفارقتها وضمنه مشغولة بحقه لم يحنث ككوني بالاعطاء أو الابقاء
راء قد تمت من حقوقي قبل قوله في ذلك ظاهر او باطنا ولو تعوض عنه أو ضمنه ضامن ثم فارقته لقلته صحة ذلك
فالتجبه عدم حنثه لانه جاهل اه شرح مر (قوله في الاولى بانواعها) وهي المفارقة بالشي أو بالوقوف أو
بالفلس والثانية مسألة البراء اه حل (قوله نعم ان فارقته في مسألة الفلس الخ) هذا قد يشكل على مقدمه
في الطلاق من انه لو حلف لا يكلمه وأكرهه الحاكم على تكلمه حنث لان الفعل مع الاكراه بحق كاختيار
نعم هو ظاهر على مقدمه ج من عدم الحنث اه ع ش على مر (قوله بأمر الحاكم) أي بأمره له
واطلاقت شامل لما اذا لم يثبت عنده فلسه او يقال هو لا يأمر بذلك الا اذا ثبت عنده فلسه حرر اه حل (قوله
لان فارقته غريمه) بان كاتبا جالسين او واقفين وذهب الغريم اه حل ولا ينافيه مفارقة أحد المتبايعين الا ان
في المجلس حيث ينقطع بم اخبارهما مع تمكن من اتباعه لان التفريق متعلق بهما ثم لا هنا ولهذا الوفاقه هنا باذنه
لم يحنث نعم لو اراد بالمفارقة ما يشملهما حنث اه شرح مر (قوله وان اذنه) ولم يزلوا الله هنامتله فاعله
بخلاف ما تقدم فمما لو حلف لا يدخل هذه الدار فخله من اذنه في ذلك ودخل حيث يحنث اه حل وعبارة
حل قوله وان اذنه الخ وهو اذا بخلاف ما لو حلف لا يطلق غريمه فانه يحنث باذنه في المفارقة لعدم اتباعه
اذا هرب منه وقد روي عليه لان المتبادر انه لا يباشر اطلاقه انتهت ومثله شرح مر (قوله لعذره في الاولى) أي
بالجهل وان لم يعذر في ذلك بان كان لا يخفى عليه ذلك اه حل (قوله بر بالرفع الى قاضي البلد) أي ببلد المنكر
اه ج وفي شرح مر نسختان نسخة قاضي بلد الحلف لابلد الحالف ونسخة قاضي بلد الحالف لابلد
الحلف وكتب الرشدي على الثانية انها هي المواقعة لما في شرح الروض اه وعبارته أعني شرح الروض
بر برفعه الى قاضي بلده الذي حلف فيه انتهت وفي ع ش على مر مانصه قوله بر بالرفع الى قاضي البلد
أي وان كان لا يقضي على فاعل المنكر بشي لعظمته الصورية أو لغيرها اه (قوله بر بالرفع الى الثاني) أي
لان التعريف باليعموم يمنع التخصيص بالوجود حاله الخلف وان تعدد في البلد تخير وان خص كل بجانب
فلا يتعين قاضي شق فاعل المنكر خلافا لابن الرفعة اذ رفع المنكر الى القاضي منوط بانخباره لا بوجوب اجابة
فاعله ومعلوم ان ازالته ممكنة منه ولو اراد بحضرة القاضي فالتجبه انه لا بد من اخباره به لانه قد يتيقظ له بعد
غفلته عنه ولو كان فاعل المنكر القاضي فان كان ثم قاض آخر رفعه اليه والالم نكفاه ككهو ظاهر فلامعنى لقوله
رفعت اليك نفسك لان هذا لا يرد عرط من لا رأيت منكرا الارتفاع الى القاضي اه شرح مر (قوله فان مان)
أي الحالف وقوله حنث أي قبيل موته والتجبه اعتبار كونه منكرا باعتقاد الحالف دون غير موته وان رويته من
الاعمى محمولة على العلم من البصير على رؤية البصير اه شرح مر وكتب عليه الرشدي قوله قبيل موته هل
وان زال المنكر قبل ذلك أو يحنث وقت زواله لوقوع اليأس من دفعه وهل الرفع صادق ولو بعد زواله تراجع

(أو ابراء) من الحق (أو أحال)
به على غريمه وهذا من زيادتي
(أو احتال) به على غريم
غريمه حنث في المسائل الاربع
لوجود المفارقة في الاولى
بانواعها وانفويته السبر
باختياره في الثانية قوله عدم
الاستيفاء الحقيقي في
الاخيرتين نعم ان فارقته في
مسألة الفلس بأمر الحاكم لم
يحنث كالسكره (لان فارقته
غريمه) وان اذنه أو تمكن
من اتباعه لانه انما حلف
على فعل نفسه فلا يحنث
بفعل غيره وان استوفى حقه
(وفارقته ووجده غير جنس
حقه) كغشوش أو نحاس
(وجله أو) وجده (رد يالم
يحنث) لعذره في الاولى ولان
الرداء لا يمنع الاستيفاء في
الثانية بخلاف ما اذا كان
غير جنس حقه وعلم به (أو)
حلف (لا أرى منكرا الا
رفعتني الى القاضي فراه
بالرفع الى قاضي البلد) في محل
ولا يته لا الى غيره لان ذلك
مقتضى التعريف بالحق
لو انزل وتولى غيره بر بالرفع
الى الثاني (فان مات وتمكن)
من دفعه اليه (فلم يرفع
حنث) لتفويته البر باختياره
(أو) لا أرى منكرا الارتفاع
(الى قاض بر بكل قاض) في
ذلك البلد وغيره (أو الى
القاضي فلان بر بالرفع اليه

اه (قوله ولو معز ولا تعلق اليمين بعينه) أي وان كان الرفع اليه لا يفيد شيئا ومقتضى تعيينه هنا وإطلاقه ثم انه
 لا يبرأ بالعزل اه حل (قوله حنث للمامر) أي لتفويته البراءة اختيارا اه حل (قوله فان لم يتمكن) أي
 لغرض أو مرض أو تعجب القاضي ولم يتمكن مراسلته ولا مكانته اه شرح مر أو كان لا يتوصل
 اليه إلا بدراهم يفرمها له أولي بوصله اليه وان قلت اه ع ش عليه (قوله وان نوى وهو قاض) هذا في
 مقابلة قول المتن فان نوى مادام قاضيا الخ أي فان لم ينو هذه الدعومة بل نوى وهو قاض أي بل نوى هذه الجملة
 الحالية أي نوى التقييد بغيرها وقوله والحالة ما ذكر أي انه تمكن من الرفع اليه ولم يرفع حقه حتى
 عزل لم يبرر رفعه اليه بعد عزله لقوان المعنى الذي أقادته الجملة الحالية ويبر بالرفع اليه إذا عزل بعد عزله
 لوجود المعنى المذكور وقوله ولا يحنث لانه ربما حوّل ثانيا فلهما مسئلتان مختلفتان مسألة الدعومة ومسألة
 الحالية بخلاف الأولى فلهما مسألة واحدة وحل كلام الأصل على عزل اتصل بالموت اه حل به من تصرف
 (قوله ويصح حل الرفع الى القاضي الخ) فان تمكن من واحد من هذين ترك حتى مات أو عزل في نية الدعومة
 حنث اه حل (قوله أو يرسل اليه رسولا) انظر ما للفرق بين هذه وبين ما يأتي في الفصل انه لا يحنث
 بفعل الوكيل ولعل الفرق أن المقصود من رفع المنكر ولو بغيره بل هو الاستناد وفيما يأتي يبقى الاستناد من
 غير الذي أعلن الشارع هنا فطر رفع المنكر ما يمكن اه شيخنا * (فائدة) * وقع السؤال عن رجل تشاجر
 مع زوجته فهدده بالشكاية فقال لها ان اشتكيتني فانت طالق فعينت عليه رسولين من قضاة الشرع فهل
 يقع عليه الطلاق ام لا والجواب عنه ان الظاهر وقوع لان الايمان مبناها على العرف وأهل العرف يسمون
 ذلك شكاية فانهم لا تغتر بما نقل عن اهل العصر من عدم وقوع الطلاق مع ذلك لا يجدي اه
 ع ش على مر * (خاتمة) * حلف لا يسافر بحرا شمل ذلك النهر العظيم كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فقد
 صرح الجوهر في صحاحه بانه يسمى بحرا اه شرح مر وقوله شمل ذلك النهر العظيم أي وان اتقى
 عظمه في بعض الاحيان كبحر مصر وصافى في الحين الذي اتقى عظمه فيه كزمن الصيف اه ع ش عليه
 * (فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا) * والأصل فيه ان اللفظ يحصل على حقيقته ما لم يكن مجازا متعارفا
 ويؤيده فلا يحنث أمير حلف لا يبنى داره إلا بفعله ولا من حلف لا يخلق رأسه بفعله غيره ولو بامر اه قل على
 الحلي (قوله لو حلف لا يفعل كذا الخ) ولو حلف لا يشتري عينا بعشرة فاشتري نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة فهل
 يحنث ام لا الاوجه الثاني سواء قال لا اشتري عينا مثلا ولا اشتري هذا لانه لم يصدق عليه عند شراء كل جزء
 الشراء بالعشرة فكونها استقامت عليه بعشرة لا يفيد لان المدار في الايمان غالبا عند الاطلاق على ما يصدق عليه
 اللفظ فلا يقتل القصد عدم دخولها في ملكه بعشرة وقد وجد اه شرح مر ولو قال والله لا تدخل لي دارا
 حنث بدخول الخلو في حلفه داره أي الحانث وان كان فيها ودخل لغيره لا دار غير موافق لدخوله اه شرح
 مر ومثل لا تدخل لي دارا ما لو قال لا أدخل لك دارا اه ع ش عليه (قوله حنث بفعله) أي سواء كان
 لنفسه أو لغيره حتى لو حلف لا يبيع أو لا يشتري ففقد نفسه أو لغيره بوكالة أو بولاية فانه يحنث اه شرح
 مر (قوله لانه انما حلف على فعله) أي وان كان لا يتأتى منه كخلق رأسه وقصده وكذا لو حلف الامير ان لا يبنى
 داره اه حل (قوله الا فيما لو حلف لا ينكح الخ) هذا استثناء راجع للشقين على سبيل اللفظ والنشر
 المشوش فقوله فيحنث بقبول وكيله راجع للشق الثاني وقوله لا يقبوله هو غير راجع للشق الاول وقوله لان
 الوكيل الخ تعليل للشق الاستثناء كما يفيد شرح مر وقوله لا بد له الخ تعليل لقوله محض وعبارة شرح مر
 لان الوكيل صغير محض ولهذا يتعين اضافة القبول له كما مر انتهت وقوله ما لو أراد في الاولى مراده المستثنى
 منه لكن التقييد انما يظهر فائدته في شقه الثاني فهو قوله لا يفعل وكيله وقوله وفي الثانية الخ مرادها
 المستثنى لكن التقييد انما يظهر فائدته في شقه الثاني أيضا وهو قوله لا يقبوله هو لغيره فقوله فيحنث عما يثبت

ولو معزولا لتعلق اليمين بعينه (فان نوى مادام قاضيا
 وتمكن من رفعه) فلم يرفع
 حتى عزل حنث (لما مر فان
 لم يتمكن فلا يحنث لعزله
 وان نوى وهو قاض والحالة ما
 ذكر لم يبرر رفعه اليه بعد عزله
 ولا يحنث لانه ربما حوّل ثانيا
 والرفع على التراخي يحصل
 الرفع الى القاضي بان يخبره
 به أو يكتب اليه أو يرسل
 اليه رسولا يخبر به
 * (فصل في الحلف على أن
 لا يفعل كذا) * لو حلف
 لا يفعل كذا (كبيع وشراء
 وعتق) وأطلق حنث بفعله
 لا بفعله وكيله (لانه انما
 حلف على فعله) (الا فيما
 لو حلف لا ينكح

يقول وأطلق مالو أراد في
الاول ان لا يفعله هو ولا
غيره وفي الثانية ان لا ينكح
لنفسه ولا غيره فيحنت عا
بنيته وقول وأطلق من زيادتي
فيها (ولا يحنت بفاسد) من
بيع أو غيره لان ذلك غالبا
في الخاف منزل على الصحيح
(الابنك) فيحنت به وان
كان فاسدا لانه منعقد يجب
المضي فيه وهذا من زيادتي
وتعبري في المستثنى منه بما
ذكر أعظم من تعبير بماله
(أو لا يهب حنت بتملك)
منه (تطوع في حياة) كهدية
وعمرى ورفى وصدقة غير
واجبة لان كلامها به فلا
يحنت باعارة وضيفة ووقف
وبهية بلا قبض وزكاة ونذر
وكفارة وهبة ذات ثواب
وصية ادلتك في اثنائه
الاول ولا تملك تام في الرابعة
ولا تطوع في الاربعة بعدها
ولا تملك في الحياة في الاخيرة
وتعبري بما ذكر اولي مما
غيره (أو لا تصدق لم يحنت
بهية) ولا هدية لانها ليسا
صدقة كما هو ولهذا حلتا للنبي
صلى الله عليه وسلم دون
الصدقة ويحنت بالصدقة
الواجبة والمندوبة وبما قرر
علم ان من اداهم بالهبة في هذه
ما يقابل الصدقة والهبة
وفي التي قبلا الهبة المطلقة
(أولا يا كل ظعلما أو من

أي فيحنت في الاول بفعل الوكيل وفي الثانية بفعله هو لغيره تأمل اه شيخنا (قوله الا فيم لو حلف الخ) مثله
مالو حلف لا يراجع ومخالفة البلقيني في ذلك مبينة على مخالفته في لا أنك ومثل مالو حلف لا ينكح أو لا يراجع مالو
حلف لا يرد زوجته المطلقة بائنا بجام أو رجعا اذا أراد بالرد الى النكاح كما هو ظاهر ووافق عليه مر
نحوه لان أفتى بأنه لا يحنت برد الوكيل اه سم ولوحلت المرأة البكر أو الثيب لا تزوج فاذنت لوليها
المهر أو غيره فزوجهاتها تحنت بالاذن له اما اذا زوجها لوليها المهر بغير اذنها فانها لا تحنت اه شرح مر
وعش عليه والرشيدى ثم قال الرشيدى على سبيل البحث وقد يقال هلا تنسق الحنت عن المرأة مطلقا
بزوج الوكيل نظير ما مر فيما لو حلف لا يحلق رأسه فلقها له غيره ولو باذنه بل هذا أولى لان الحقيقة متعذرة
والقول بحنتها انما يناسب مذهب أبي حنيفة انه اذا تعذرت الحقيقة يرجع الى المجاز اه (قوله فيحنت
بقبول وكيله) وكذا لو حلف لا يراجع مطلقة فوكل من راجعها له فانه يحنت خلافا للبقيني حيث قال بعدم
الحنت وهو مبني على رأيه انه لا يحنت بتزويج الوكيل له من حلف لا يتزوج والفرق بين النكاح والرجعة انها
استدامة وهو ابتداء نكاح ليس بشئ اه شرح مر وزى (قوله مالو أراد في الاول ان لا يفعله الخ) بحث
الزركشي استثناء مالو وكل قبل الحلف ثم فعل الوكيل ذلك بعد الحلف فلا حنت كما قاله القاضي فيما اذا حلف
لا يبيع وجعل البلقيني منه مالو حلف لا يخرج الاباذنه وكان قد اذن قبل الحلف في خروجه اه برلسي قال
في شرح الروض ان الاوجه خلاف ما يحنته الزركشي اه سم (قوله فيحنت بقبول وكيله) أي لان المجاز
المرجوح يصير قويا بالنسبة والجمع بين الحقيقة والمجاز قاله الشافعي وغيره وان استبعدا أكثر الامولين
اه شرح مر (قوله ولا يحنت بفاسد) أي ولو كانت مبيعة فحلفه لا يبيع المجرم مثلا اه عميرة وفي العباب
وان اضاف لما لا يبيع كذا لا يبيع المجر او حلف لا يبيع فاسدا فباع فاسدا اه وعجالة الارشاد لشيوخنا
وان اضاف لما لا يقبله كان حلف لا يبيع مستولاه الا ان ير يد مورة البيع ولو حلف لا يبيع فاسدا فباع
فاسدا لم يحنت كما اقتضى كلام الشيخين الميل اليه وجرم به صاحب الانوار وقال الامام الوجه عندنا انه يحنت
ومال اليه وذكره غيره اه قال في شرح الروض ولي به أي بالاذن عى اسوة بمال اليه مر وقول شيخنا كما
اقتضى كلام الشيخين الخ عبارة شرح الروض عن الاذني وظاهر كلام الشيخين ترجيح الاول أي عدم الحنت
اه سم وعجالة شرح مر ولا يحنت بفاسد ويستثنى منه مالو حلف لا يبيع ببعاء فاسدا فأتى بصورته فانه
يحنت على العتدات (قوله من يبيع) لانه وان سمي ببعاء لكون الاسماء الشرعية تتم الحقائق الفاسدة
والصحة الا ان معنى الايمان على العرف وذلك بحيث لغوي ولذلك يقال صوم يوم العيد باطل فسمى صوما
مع انه باطل اه شيخنا عزرى (قوله منزل على الصحيح) يستثنى منه مالو قال لبعده انكح فسكح فاسدا
فان حكم المهر فيه حكمه في النكاح الصحيح اه عميرة (فرع) حلف لا يتزوج سرا فقد بولي وشاهد
حنت فان زاد واحد على الولي والشاهد فلا حنت كانه لو راعاه مر اه سم (قوله وان كان فاسدا)
أي ولو ابتداء بان أحرم بغيره فوافقه ثم ادخل الجمع عليها لانه كصحة لا يباطل اه شرح مر (قوله
حنت بقبول وكيله) علم منه انه انما يحنت في الهبة بقضه لا أنه يتبين به حنته بعدها اه شوبري (قوله لم يحنت
بهية) أي ويحنت بالعتق والوقف والاراء وهل ولو بالصبر على العصر اه حل (قوله ويحنت بالصدقة
الواجبة والمنسوبة) أي ولو على غنى وذى ويحنت أيضا بعتق ووقف وارباع عصر اه شرح مر (قوله
لان اختلط بغيره) استشكل النووي في ذلك التبيه الفرق بينه وبين مسألة التمرة اذا حلف لا يأكلها
فاختلطت بتمر فاكله التمرة فانه لا يحنت اه حل (قوله لانه يمكن ان يكون من غير المشتري) المدار
على ما يحصل به ظن انه أكل مما ذكر وهذا واضح فيما اذا اختلط قدح بتمر خور اه حل (قوله بخلاف

طعام اشتراه زيد (وحده ولو سلم) أو قوله أو امرأته لانها أنواع من الشراء (الا ان اختلط) ما اشتراه وحده ما
غيره ولم يظن أكله منه) بأن يأكل قليلا كعشر حبات وعشرين حبة لانه يمكن ان يكون من غير المشتري بخلاف

ما إذا كل كثيرا) ولا ينافي ما مر من أنه لو حلف لا يأكل هذه التمرة واختلطت بتمر فاكله الا واحدة لم يحث لاتقاء تبعته أو ظنه عادقاً بقيت ثمرة ولا كذلك ما هنا اه شرح مر وبه يجاب عن اشكال النووي (قوله أو شركة) بان اشتراه هو وغيره معا او مرتباً مشاعاً ولو كان الاكل بعد أن قسم زيد حصته من شريكه فمما افراز وخرج بالا فزما لو قسم قسم تردو كان زيد هو الذي رد ما لا من عنده فانه يكون مشترياً وحده كان اشترياً بطيخة ورمائة ثم اقسما ورد زيد ما لا على شريكه لكونه أخذ النقيصة منهما فيحث الحالف بالا كل من نصيب زيد لان هذه القسمة يسع فيصدق على زيدانه اشتري قسمه وحده اه شرح مر بنوع تصرف في اللفظ اذا علمت هذا علمت ان قول الشارح او ملكه بقسمة محمول على قسمة الافراز بخلاف قسمة الرد كما علمت قال ع ش ومثل قسمة الرد قسمة التعديل اه (قوله ان كل جزء منه مشترك) عبارة شرح مر لان كل جزء منه لم يختص زيد بشرائه واليمين بحمله على ما يتبادر منها من اختصاص زيد بشرائه ومن ثم لو حلف لا يدخل دار زيد لم يحث بدخول دار مشتركة بينه وبين غيره انتهت (قوله كان أخذها بشفعة الجوار الخ) لما كان أخذ الدار يجعلها بالشفعة مشكلاً من حيث ان شرط الشفعة الشركة والشريك انما ملك البعض لا الكل احتاج الشارح الى تصويره بقوله كان أخذها الخ وعبار شرح مر ويتصور أخذ جميع الدار بالشفعة الخ (قوله بعد حكم الحنفى له بها) ينبغي عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من يراها وان لم يوجد حكم فليست اه سم على ج اه رشيدى ويتصور على مذهب الشافعى بان يكون شريكه باع حصته لا خرافاً خذها بالشفعة ثم باع حصته الاصلية لا خرافاً ذلك الا خرافاً لانه لا انسان فآخذها بالشفعة فقد أخذ الدار جميعها بالشفعة لكن في مرتين اه س لرحمه الله * (خاتمة) * لو حلف لا يلبس حلياً حث بخلاف سوار ودملج وطوق وخاتم وذهب وفضة أو لا يلبس خاتماً لم يحث بلبسه في غير الخنصر أو لا يكتب بهذا القلم وكان مبرقاً كسر برأيه واستأنف برأيه أخرى لم يحث لان القلم اسم للمبرى لا للصفة والذو الحلف لا يقطع بهذه السكينة ثم ابطال حدها وجعل الحدم من ورائه يقطع لم يحث ولا يزور فلا تفتيح جوارته فلا حث اه من شرح مر وقوله لم يحث بلبسه في غير الخنصر فضينه انه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة وعبرة ج نعم نقلاً عن جامع المزنى انه لا حث بلبس الخاتم في غير الخنصر لانه خلاف العادة واستدل به البغوى بما لو حلف لا يلبس التلثوة فلبسها في رجله ورده ابن الرفعة بان الذى ينبغي فيه حث المرأة لا الرجل لانه العادة فيها وانتصر له هو وغيره بانه الموافق لما مر في الوديعه ورجح الاذرى قول الرويانى عن الاصحاب يحث مطلقاً لوجود حقيقة اللبس وصدق الاسم ثم يحث انه لا فرق بين لبسه في الاغلة العليا وغيرها وهذا هو الاقرب لقاعدة الباب وليس كذا كره البغوى لان ذلك لم يمتد أصلاً وهذا معتاد في عرف أقوام وبلدان مشهورة ومما يؤيد انه بغير الخنصر ليس من خصوصيات النساء ما مر من كراهته للرجل خلافاً لمن زعم حرمة تحجبانه من خصوصياتهن اه ع ش عليه وفي قول على الحلى * (فرع) * لو حلف لا يأكل مما طبخه زيد حث بما اوقد عليه وحده حتى ينضج لا غير ذلك كتقطيع لحم ووضع ماء أو لا يأكل مما خبزه حث بما وضعه في التنور ولا يشربه ماء أو لا يأكل له طعاماً واطلق فضيفه لم يحث بشربه مائه وأكل خبزه أو طعامه لانه تملكه بوضعه في فيه على المعتمد وهذا يشمل كون الحلف بالله وبالطلاق فراجعته قال شيخنا مر ولو حلف لا يشرب من مائه أو لا يأكل من طعامه فضيفه لم يحث لما مر وفيه نظر والفرق بين هذا وما مر ظاهر فتأمل اه

(كتاب النذر)

ذكره عقب الايمان لان واجب احد قسميه هو نذر الحاج كفارة بين على مذهب الرافعى او التحجير بينها وبين ما التزمه على مذهب النووي الذى هو الراجح والاصح انه في الحاج الا تسمى مكرهه وفي التبرر المنجز والمعلق مندوب اذ هو وسيلة لطاعة الوسائل تعطى حكم المقاصد اه شرح مر مع بعض تصرف سنده الرشيدى

ما إذا كل كثيراً
وخرج بما اشتراه وحده ماله
اشتراه وكيله أو شركة أو
ملكه بقسمة فلا يحث
وجهه فيما اذا اشتراه شركة
ان كل جزء منه مشترك
وتعبرى بالظن أولى من
تعبيره باليقين (اولاً يدخل
داراً اشتراها زيد لم يحث
بدار أخذها بلا شراء كشفعة)
كان أخذها بشفعة الجوار
بعد حكم الحنفى له بها أو
أخذ بعضها بشفعة وباقها
بشراء لان ذلك لا يسمى شراء
عرفاً وقول بل الى آخره عام
من قوله بشفعة
(كتاب النذر)
بمعجمة هـ ولغة

(قوله الوعد بشرط) أي على شرط كقوله إن جئتني أكرمك اه شيخنا وفي الحاشية قوله هو لغة الوعد أي الأعم
من الالتزام وقوله أو الوعد بخبر أي مطلق أو مخبر فهو أعم من الأول اه (قوله وشرا التزام قرينة) أي سواء
كان في نذر الحاج أو التبرر لكنه قرينة في التبرر دون الحاج فلا يلزم من التزام القرينة أن يكون الالتزام نفسه
قرينة بل تارة تارة اه شيخنا (تبيينه) هو لغة على بصيغة النذر وأدعى جهل معناها فالقياس قبول قوله بيمينه
حيث لم يكن مخالفا للملأ وفي قواعد ابن عبد السلام لو نطق عربي بكلام عربي لم يكن جهل معناه في الشرع
لم يؤخذ بشي لأنه لا تصور له بدلوله حتى يقصد به كبر ما يحتاج إلى الجهال بين الأقنية الذين لا يعرفون مقول
لغة الخلع ويحكمون بحسبته الجهل بهذه القاعدة اه وجرى الأذرع على تخير في العمري والرقبي فبحث
تدقيقه بيمينه إذا ادعى الجهل بأحد هما وهو ممن يخفى عليه ذلك اه إيعاب اه شوري (قوله ومن نذر إن يعصى
الله الخ) تخير في الثاني بالنذر المشاكلة لأن نذر المحصية ليس بنذر شرعا أه شيئا وفيه ان الحقائق الشرعية
تناول القاصد فهو نذر شرعا على التحقيق غاية الأمر أنه فاسد (قوله وشرط فيه اسلام) وشرط فيه أيضا المكان فله
المنذور فلا يصح نذر الشخص موه لا يطيع ولا يذعن من هو بعد من مكة لا يمكنه الوصول إليها في هذه السنة بخا
في هذه السنة ولا يشترط فيه معرفة ما ينذره فلو نذر التصديق بالصح ويصير القامباريد اه شرح هر
(قوله بكسر الهمزة) أي مع فتح الهمزة فيما لو عابرة المختار نذره كذا من باب ضرب ونصر اه وفي المصباح
نذرت الله كذا نذر من باب ضرب وفي لغة من باب قتل وفي حديث لا تنذران النذر لا يرد فضاولكن يستخرج به
مال البخل والنذر الرجل الشيء أنذارا بلفظه أي بتدري إلى محمولين أو كثر ما يكون في التعريف كقوله تعالى
وانذروهم يوم الآفة أي خوفهم عذابه والفعل منذر ونذر والجمع نذر بضمين وأنذره بكذا فنذر به مثل
أعلمته فعلم به ورتا ومعنى فالصلة تارة بين الفاعلين اه (قوله ولا يصح من كافر) أي نذر التبرر دون نذر
الحاج فانه يصح منه وإن كان القياس صحة نذر التبرر منه أيضا لأنه لما كان فيه مناجاة الله أشبه العبادات فمن ثم لم
يطل الصلاة بخلاف نذر الحاج بخلاف الشارح حيث سوى بينهما في عدم الإبطال كاتقدم اه حل وكتب
أيضا قوله لعدم أهليته للقرينة أي بحسب الامالة أولا كان نذر التبرر وفيه مناجاة الله تعالى أشبه العبادات فلا
ينافي نحو عتقه وصدقة من كل ما لا يتوقف على نية اه حل وعبرة الشوري قوله لعدم أهليته للقرينة وانما
صح وقفه وعتقه وصيته من حيث إنها عقود ماله لا قرينة اه إيعاب انتهت (قوله رفع عن أمي الخطأ)
وقع هذا الاتفاق في كتب كثير من الفقهاء والاصوليين وهو في ثلاثة أماكن من الشرح الكبير وقال غير واحد
من غير جيمع غيرهم أنه لم يظفر به وقدر وامان ما جعوا في أبي حنيم بلفظ وضع الله من هذه الامة ثلاثة أخطاء
والنسيان والامر بكره ون عليه ورواه تعلقوا كذا فيهم ما بين جيلين في مختصر القاصد الحسنه وتقدم في أو آخر
كتاب الطلاق بلفظ وضع عن أمي فلم يوافق ما هنا ثم ما صح فليجروا اه شوري (قوله كعبور سفسه
أوفلس) ونذر القن مالا في ذمته كصماته بخلاف البعض المتأخرين اه شرح هر أي فيبطل إذا كان بغير
اذن سيده أما إذا كان بآفته فيصح ويؤديه من كسبه بالحاصل بعد النذر كما يؤدى الواجب بالنكاح بالاذن مما
كسبه بعد النكاح لا بعد الاذن اه ع ش عليه (قوله في القرب المالية) بخلاف القرب البدنية فتصح
منهما وقوله العينية تخرج ما في النعمة فيه تفصيل في موضع من الفلاس دون السفيه لأن السفيه لا ذمة له اه حل
وفي ع ش على هر قوله العينية كذا في التوب وخروج التي في النعمة فيصح نذر المحجور لها كما اعتد به هر
اه سم على المنهيج وظاهره أنه لا فرق بين بغير السفيه والفسق ثم اظهر بعد الصمتين أن يؤدى السفيه هل
هو بعد رشده أو يؤدى الولي من مال السفيه له لقرينة أو كسبه حال ثم رأيت في شرح الروض أن السفيه
يؤدى بعد رشده موقوف ما لو مات ولم يؤد النذر الظاهر أنه يخرج من تركه بصدقة لأنه دين لازم فمستسه في الحياة
وقياسا على تنفيذ ما أوصى به من القرب اه فقتضى هذا أن السفيه يصح نذره في النعمة وهو الموافق لما نصح

الوعد بشرط أو التزام ماله
يلزم أو الوعد بخبر أو شر
وشرا التزام قرينة لم تتعين
كما يعلم مما يأتي بالأصل فيه
آيات كقوله تعالى ولو فوا
نذروهم واختار كعبور
البحاري من نذر إن يطيع
الله فليطعه ومن نذر إن
يعصى الله فلا يعصه (أو كانه)
ثلاثة (صغته ومنذروا نذر
وشرط فيه) أي في النذر
(اسلام واختار وفوذ
تصرف فيما ينذره) بكسر
الذال وضمها يصح النذر من
السكران ولا يصح من كافر
لعدم أهليته للقرينة بل لا من
مكره بل يرفع عن أمي الخطأ
ولا من لا ينفذ تصرفه فيما
ينذره كعبور سفسه أو فلس
في القرب المالية العينية ومضى
ويجنون

الشارح لان ظاهر التسوية بين السفيه والمفسد فاقدم العلي طريقه اخرى (قوله لفظ يشتر بالترام) فهو
 مالى صدقة ليس ينذر لدم الالتزام وكذا انذر الله لافضل كذا ليس ينذر ذلك فان نوى به اليمين كلف عينا
 ونذر يزيد كذا كذلك لكن لو نوى به الالتزام به اه حل (قوله وهذا) أى قوله فى الصيغة الخ وقوله
 وما قبله وهو قوله او كانه صيغة الخ اه شيخنا كما يعلم ذلك بمراجعة عبارة الاصل ونفسها كتاب النذر وهو ضربان
 الخ (قوله كنه على الخ) ومثل الله على يلزمى أو لازم لى أو ألزمت نفسى كذا كما نقل عن العلب اه حل
 (قوله فلا يصح بالنية) أى من غير لفظ حتى يلزم الوفاء به والاقتناء كذا فى حقه الا ببيان بما فواه اه حل ومثل
 النذر غير من سائر القرب فتشأ كذبيتها اه ع ش على مر (قوله كونه قربة لم تعين) ويعتبر فى
 الضابط أيضا زيادة وهى أن لا يسل النذر رخصة الشرع ليجزى نذر عدم الفطر فى السفر من رمضان ونذر
 الآعام فيه اذا كان الافضل الفطر والقصر فانه لا يعتد اه من شرح مر فى آخر الفصل الآتى (قوله
 وقراءة سورة معينة) خرج المهمة فهل يصح ويحين ما شاء أو يحمل على أقصر سورة أو لا يصح حرر اه
 شيخنا ولا يحتاج قراءة القرآن الى نية كسائر الأذكار الا اذا نذر ما يخرج الصلاة فلا يمين نية النذر أو الفرض
 وان عين زمنها كذا فى الفيض فى باب الحديث اذا نذر قراءة القرآن ثم نوى وقرا بعضه ثم قرأ البعض الآخر
 فهل يحتاج القراءة الثانية الى نية أو تكفى النية الاولى أو يفصل بين أن يطول الفصل بين القراءة فتحتاج الى
 النية لونية التكميل أو لا ولعل هذا الوجه فليراجع وكتب أيضا قوله قراءة سورة الخ اذا نذر قرأتها وجبت
 نيتها كبقية العمولى فى الجواهر وهذه مما فرق فيها النذر واجب الشرع وباتزم معان القرآن المندوبة لانية
 لها وكذا القراءة المفروضة فى الصلاة كذا قاله الجلال السيوطى أقول وفيه نظر فقد يقال القراءة فى الصلاة
 منو به لان نية الصلاة تشملها كما هو ظاهر وحيت قد صدك بالقراءة المندوبة فسلك واجب الشرع فليتنامل
 اه شوبرى (قوله وطول قراءة صلاة) قال فى شرح الروض بشرط ان لا يندب فيها ترك التطويل اه سم
 (قوله بان كل من نذر دا واما محصورين) والوجه ضبط التطويل الملتزم هنا بزيادة على ما يندب لمام غير
 محصورين الاقتصار عليه اه مر اه س (قوله وصلاة جماعة) ويخرج من عهد ذلك بالاعتداء فى جزء
 من صلاة لا انتخاب حكم الجماعة على جميعها اه ع ش على مر فى آخر الفصل الآتى (قوله وكهولة معينة)
 أى وكانت هى العتق لانه أعلاها وأما غيره فلا يصح نذره لانه لا مزية فيه اه شيخنا وبإشارة زى والمعتد
 انه ان مین أعلاها صح أو غيره فلا وهذا ما أتى به شيخنا مر انتهت وانما أعاذ الشارح الكاف فيه لم يجعله
 من مدخولها فى المتن لانه من فقهه اه شوبرى (قوله ولا فرق فى معتد الثلاثة الخ) أى التى أولها قراءة
 السورة المعينة وهذا الحل والصنيع يقتضى ان هذه الاولى مفيدة بكونها فى صلاة سمع ان معتد لها لا تعتد
 بذلك كما أشاره سم وقوله فى فرض أم لا أى أو نقل هذا المراد بقوله أم لا لكن مما تشرع فيه الجماعة فلا يمين
 هذا القيد لکننا ما يحتاج له بالنسبة للجماعة وأما بالنسبة للمستثنين الاولين فلا فرق فيهما بين النفل الذى
 تشرع فيه الجماعة وبين غيره تأمل (قوله بين كونها فى فرض أم لا) لكن ينبغى فى مسئلة الجماعة تقييد النفل
 بما تشرع فيه الجماعة اه سم (قوله أم لا) أى فى نفل أى فكل ما هم انما هو فى الصلاة ولا ينبغى ان الاولى
 لا تختص بالصلاة وقوله فالقول أى المخرج للنفل اه حل (قوله انما قيد بذلك) أى بكونها فى فرض
 الخلاف فيه أى لا لعدم صحة فى غيره فتضاء ان صحتها فى النفل لا خلاف فيها تأمل (قوله فلونذر غيرها لم يصح)
 أى لم تلزمه كفارة قال الزركشى فى نذر المعصية ومحل عدم لزوم الكفارة بذلك اذا لم ينو اليمين كما اقتضاه كلام
 الرافعى آخر فان نوى به اليمين لزمتها الكفارة بالحنث كذا فى شرح الروض وظاهره أنه يأتى مثله فى نذر غير
 المعصية كالباخت فلينأمل اه سم (قوله أو معصية أو مكروه) ومن الاول لله على ان اصل فى هذا الحل المقصوب
 أو فى هذا الثوب النجس أو فى محل مغسوب أو فى ثوب نجس الا ان قال اصل فى هذا الحل ولكن فى الواقع مغسوبا

(و) شرط (الى الصيغة لفظا
 يشتر بالترام) وفى معناه
 مامر فى الضمان وهذا لما
 قبله من زيادة (كنه على)
 كذا (أو على كذا) كمنق
 وصوم وصلاة فلا يصح بالنية
 كسائر العود (و) شرط (فى
 المنذور كونه قربة لم تعين)
 فلا كانت أو فرض كفاية لم
 يتعين والثانى من زيادة
 (كمنق وصلاة) وعلام
 وتشيع جنازة (وقراءة سورة
 معينة وطول قراءة صلاة
 وصلاة جماعة) وكهولة معينة
 من نحل الواجب الخ فريما
 يظهر ولا فرق فى جهة نذر
 الثلاثة الاخيرة فى المتن بين
 كونها فى فرض أم لا فالقول
 بان صحتها مفيدة بكونها فى
 الفرض أخذ من تقييد
 الروضة وأصلها بالنوم
 لانه ما اعتاد بذلك الخلاف
 فيه (فلونذر غيرها) أى غير
 القربة المذكورة من واجب
 عيني كصلاة الظهر أو غير
 كاحد نحل كفارة اليمين
 مبهما أو معصية كسرب خمر
 وصلاة بحدث أو مكروه كصوم
 النحر لمن خاف به ضررا أو
 فونحن

أو في هذا التوب وكان في الواقع نجسا ومن الثاني قل على أن الصوم يوم الجمعة وحده لأن قال أصوم يوم الجمعة لأن المكروه أفراد لا نفس الصوم تأمل اه حل (تنبيه) فداختلف من أدركنا من العلماء في نذر من اقترض شيئا المقرضه كل يوم كذا مادام دينه أو شيء منه في ذمته فذهب بعضهم الى عدم صحته لانه على هذا الوجه الخاص غير قريبة بل يتوصل به الى الربا التيسير وذهب بعضهم وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى الى صحته لانه في مقابلة تعمير مخرج المقرض أو اندفاع قيمة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لا رتفاق ونحو مولاه بسن المقرض رد زيادة عما اقترضه فان التزمها ابتداء بالنذر لزمته فهو حيث نذر كفاة احسان لا وصلة للرب بالذهب ولا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان نذرا يذهب بعضهم الى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا تطاع العمومة اه شرح مر ومحل الصحة حيث نذر لمن ينقض نذره بخلاف ما لو نذر لاحد بني هاشم والمطلب فلا ينعقد حرمة الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم وقوله لانه في مقابلة تعمير مخرج المقرض لكن مرانه لو نذر شيئا لذى أو مبتدع جاز صرفه لمسلم أو سني وعليه فلا اقترض من ذى ونذره بشي مادام دينه في ذمته ان عقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتعطل له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذي من مسلم ونذره بشي مادام الدين عليه فانه لا يصح نذره لما مر من ان شرط الناذر الاسلام وقوله بطل حكم النذر الخ ولو دفع المقرض ما لا مدية ولم يذكر له حال الاعطاء انه عن القرض ولا عن النذر ثم بعد مدة ادعى انه نوى دفعه عن القرض قبل منه فان كان المدفوع يستغرق القرض سقط حكم النذر من حيث نذر له مطالبته بمقتضى النذر الى براءة ذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع انه للقرض فلا تقبل دعواه بعد ان قد صدق غيره وكاعترافه بانه عن نذر القرض ما جرت به العادة من كتابة الوصولات المشتملة على ان المأخوذ عن نذر المقرض حيث اعترف حال كتابتها أو بعدها بما فيها اه ع ش عليه وقوله وله مطالبته بمقتضى النذر هكذا في كثير من النسخ وحقها أن يقولوا لا فلا يسقط وله مطالبته الخ تأمل ولو نذر ذودين حال عدم مطالبة غيره فان كان معسر المصحح لان انظاره واجب أو موسرا تصد ارفاقه لا ارتفاع سعر سلعته ونحو ذلك لزمه لان القرية فيه ذاتية حيث نذر وهو مع ذلك باق على حلوله لكن منع من المطالبة مانع وكثيرا ما تنذر المرأة أنها ما دامت في عصمتها لا تطالب زوجها بحال صداقها وهو حيث نذر تبررا ان رغبته حال نذرها في بقائه في عصمتها ولها أن توكل في مطالبتها وان تحيل عليه لان النذر يشمل قطعا فقط فان زادت فيه ولو بوكيلها ولا تحيل عليه لزم وامتنع جميع ذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو أسقط المدون ذمته من النذر لم يسقط ولو نذر أن لا يطالبه مدة فان قبلها كان لو ارثه المطالبة كما قاله الولي العراقي وغيره بخلاف ما لم تبعه اه شرح مر (قوله أو مباح كقيام وقعود) كعلي قيام أو قعود كان قال ان كلمت زيدا أو ان لم أكله أو ان لم يكن الامر كما قلت فعلى دخول النار أو القيام أو القعود اه حل (قوله سواء أنذر فعله أو تركه) أي وان يرجح أحدهما بنية عبادته كالاكل للتقوى على الطاعة اه شرح مر (قوله في معصية الله تعالى) أي في عصيان العبد لله فهو مصدر مضاف لفعله اه ع ش (قوله حتى في المباح) أي حيث لم يصفه الى الله تعالى والا كان عينا قلزم الكفارة اه حل أي وحيث لم ينويه اليمن والا كان عينا قلزم الكفارة بالحنث كما تقدم عن سم (قوله هو ما رجح في الروضة) معتمد ولهذا غيباه وقال حتى في المباح اه شيخنا (قوله وخالف الأصل الخ) جمع بينهما بان كلام الأصل محمول على نذر المباح لانه عيّن وما هنا على نذر التبرر لانه لم يوجد صيغة عيّن ولا حقيقة اه م رل ويؤخذ من كلام حل جمع آخر حيث قال قوله حتى في المباح أي حيث لم يصفه الى الله تعالى والا كان عينا قلزم الكفارة اه فيعمل كلام الأصل على ما إذا أخافه الله كان قال الله على ان أكل كذا أو جعل ما هنا على ما إذا لم يصفه الله تعالى كان قال على ان أكل قلخص ان نذر المباح ينعقد في نذر المباح وفي نذر التبرر اذا أضافه الله تعالى وأنه لا ينعقد في نذر التبرر اذا لم

أو مباح كقيام وقعود سواء أنذر فعله أم تركه (لم يصح) نذره اما الواجب المذكور فلانه لزم عينا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه واما المعصية فليخبر مسلم لا نذر في معصية الله تعالى ولا فيما لا يملكه ابن آدم وأما المكروه وهو من زيادتي والمباح فلانها لا يتقرب بها ولا يخبر أبي داود لا نذر الا فيما لا يفتي به وجه الله (ولم يلزمه) بخالفته (كفارة) حتى في المباح لعدم انعقاد نذره وأما خبر لا نذر في معصية وكفارته كفارة عيّن فتضعف باتفاق المحدثين وعدم لزومها في المباح هو ما رجح في الروضة كالشرحين وصوبه في المجموع وخالف الأصل فرجع لزمها نظرا الى انه نذر في غير معصية وكلام الروضة كاملها يقتضيه في موضع

(والنذر ضربان) أحدهما

(نذر الجاح) بفتح اللام وهو

التمادي في الخصومة ويسمى

نذرا الجاح والغضب ويعين

الجاح والغضب ونذر الغلق

ويعين الغلق بفتح الغين الموحدة

واللام (بان يمنع) نفسه أو

غيره من شيء (أو يحث) عليه

(أو يحقق خبرا غصبا بالتزام

قربة) أو هذا الضابط من

زيادة (كان كلفه) أو أن لم

أكله أو أن لم يكن الأمر كما

قلته (فعلى كذا) من نحو

عتق وصوم (وفيه) عند

وجود الصفة (ما التزمه)

علما بالتزامه (أو كفارة عين)

لغير مسلم كفارة النذر كفارة

يمين وهي لا تنكفي في نذر التبرر

بالاتفاق فتعين حله على نذر

الجاح (ولو قال) أن كلفه

(فعلى كفارة عين أو) كفارة

(بنذر لزمته) أي الكفارة عند

وجود الصفة تعليلها الحكم

اليمين في الأولى ولغير مسلم

السابق في الثانية ولو قال

فعلى عين فلغو وعلى نذر صحت

ويتخير فيه بين قربة وكفارة

عين ونص البويطي يقتضي

أنه لا يصح ولا يلزمه شيء فلو

كان ذلك في نذر التبرر كأن

قال إن شئني الله مرضي فعلي

نذرا أو قال ابتداء الله على نذر

لزمه قربة من القرب والتعين

البيد كره البقيني وبعضهم

قرر كلام الأصل على خلاف

ما قرره فاحذره (و) ثانيهما

(أو بتعليق بحدوث نعمة

بفضله تعالى فتأمل (قوله والنذر ضربان الخ) والفرق بين نذري الجاح والتبرر أن الأول فيه تعليل
 بمرغوب عنه والثاني بمرغوب فيه ومن ثم ضبط بان يعاقب بما يقصد حصوله فتعوان رأيته فلا تافعل صوم يحتمل
 النذرين ويتعين أحدهما بالقصد وكذا قول امرأة لا تحران تزوجتي فعلى أن أبرئك من مهري وسائر
 حقوقى فهو تبرر أن أرادت الشكر لله على تزوجها اه شرح مر وقوله فهو تبرر الخ أى فيجب عليها
 إبراؤه مما يجب لها من المهر وما يترتب لها بذمتها من الحقوق بعد وأن لم تعرفه كما تقدم في قوله ولا يشترط
 معرفة الناذر ما ينذر * (فرع) * استطرادى وقع السؤال عما لو نذر شخص أنه إن رزقه الله ولدا سمى
 بكذا هل ينقذ نذره وهل يخرج من عهده النذر بعد حصول الولد بقوله سميت ولدى بكذا وإن لم يشترط
 والجواب عنه أن الظاهر أن يقال إن كان ما ذكره من الأسماء التي تنسب التسمية بها كعمد وأجدو عبد الله
 انعقد نذره وأنه حيث سماه بما عينه وان لم يشترط ذلك الاسم بل وان هجر بعد قتاله فانه يقع كثيرا اه
 ع ش عليه (قوله ونذر الغلق) في المختار والغلق يقتضي الغلق وهو ما يخلق به الباب اه فكان الاثنى
 بنذر الجاح أغلق الباب وسده على خصمه (قوله أو يحث عليه) أى يحث نفسه أو غيره أو قوله أو يحقق
 خبرا أى فانه هو أو غيره فالأقسام ستوان مثل ثلاثة فقط وفي المختار حثه على الشيء وبإبه رد اه قوله غصبا
 راجع للثلاثة والمراد أن شأنه ذلك فليس قيدا وانما قيد به لانه الغالب اه زى وحل وبرماوى (قوله
 بالتزام قربة) خرج غيرها قال في الروض وشرحه أو أن فعلته لله على أن أطلقك فكقوله ان فعلت كذا
 فوالله لا أطلقك يلزمه كفارة عين بموت أحدهما قبل التطليق وبعد الفعل وفي معنى موت أحدهما ما تخرج به على
 الاخر بضاع أو غيره وكذا لو قال ان فعلت كذا فله على أن أكل الخبز يلزمه كفارة عين بموته قبل أكل الخبز
 وبعد الفعل لان هذه المذكورات انما تشبه اليمين لا النذر لان المعلق غير قربة اه سم (قوله من
 نحو عتق) لو التزم عتق عبدا معين فالحكم كذلك ثم ان اختار الوفاء بما التزم أجزاء عتق ذلك العبد على كل
 حال وان اختار الكفارة اعتمد في أجزاء ذلك العبد صفة الجزئ فيها وله العتق لغيره والمسئلة في القوت ولو قال
 ان فعلت كذا أو ان لم أفعل كذا فهو حر ثبتت الحرية عند وجود الصفة على كل حال وانما المسئلة السالفة اذا
 التزم العتق التزاما كى يتحقق نذر الجاح اه سم وفيما اذا كان الملتزم عتق عبدا معين يصح بيعه قبل
 وجود الصفة ككل معلق عتقه بصفة اه من شرح مر من آخر هذا الفصل (قوله أو كفارة عين) وافهم
 اطلاقهم التحجير ان له فعل ما شاء من غير توقف على اختار ونحوه وأنه لو اختار واحدا له الرجوع واختيار
 الاخر سواء الاغلاظ والاختار هو متجه أخذ ما مر فيمن شك في خارجه أمذى أو منى ثم رأيته بعضهم صرح
 بذلك اه ايعاب اه شورى (قوله ولو قال فعلى عين فلفس) أى لانه لم يأت بصيغة نذر ولا حلف
 واليمين لا يلتزم في النعمة اه شرح مر (قوله ويتخير بين قربة) أى كسبيج وصلاة ركعتين اه ع ش
 على مر (قوله وبعضهم قرر الخ) يعرض بالركعتين وعبارة الاصل ولو قال ان دخلت فعلى كفارة عين أو
 نذر لزمته انتهت بفعل الركعتين قوله أو نذر بالرفع عطفا على كفارة فيفيد أنه اذا قال ان كلمته فعلى نذره أنه
 تلزمه الكفارة عين وهو ضعيف لما علمت أن المتمدان يتخير بينهما بين قربة ما حصل تقرير الشارح له انه
 جعله بالجر عطفا على عين حيث قدر له المضاف بقوله أو كفارة نذر فيقتضى أن الصيغة التي قالها الناذر لله على
 كفارة نذر وهو اذا قال هذه الصيغة تلزمه كفارة اليمين عينا اه سم ببعض تصرف (قوله نذر تبرر) سمى
 بذلك لان الناذر يطلب السبر والتقرب الى الله تعالى اه زى (قوله بان يلتزم قربة بتعليق) ومن ذلك
 ما وقع السؤال عنه من أن شخصا قال تريد التزوج بابنته الله على أن أجهزها بقدر مهرها ما رافق نذر تبرر
 فيلزمه ذلك أو قل المراد ثلاث مرات زيادة على مهرها اه ع ش على مر (قوله بحدوث نعمة) أى
 تقتضى وجود الشكر بان كان لها وقع كابر شد اليه تعبيرهم بالحديث أو ذهاب قسمة تقتضى ذلك كذا نقله

(نذر تبرر بان يلتزم قربة بتعليق كلى كذا) وكقول من شئني من مرضه الله على كذا ما أنتم الله على من شئني من مرضي (أو بتعليق بحدوث نعمة

الامام عن والموطأ فتمن الاصل ملكته رجع قول القاضي بعدم تقيدهما بذلك وهو الاوجه كما اعتد به
 ابن الرضا وغيره موضح به القائل فيما لو قال نذر وجهان انما يعني فعلى عتق عبد فان قالته على سبيل المنع
 فلجأ أو الشكر لله مجتبر زعموا الاستمتاع به لزمها الوفاء اه شرح مر وفيه قول أو بتعليق بحديث
 نعمة أي ولو انضم اليه غيره فلو قال ان سلم مالي وذاك مال فلان أعنت عبدى أو طلقت امرأتى قال الرويانى
 انعتقته على سلامته لانه مباح لا على هلاك مال غيره لانه حرام ويلزمه في الجزاء عتق عبد لا طلاق امرأته
 اه (قوله كان شفى الله مريضى) ويظهر أن المراد بالشفاء زوال العلة من أصلها وإن لا بد في بعض قول
 عدلين عالين بالطب أخذاً مما عرف في المرض الخوف أو معرفة المريض ولو بالتجربة أو أنه لا يضر بقاء أثره من
 ضعف الحركة ونحوه اه ص ل * (فرع) * قال في النجفة قال القاضي اذا قال ان شفى الله مريضى فله
 على أن أتصدق بخمس ما يحصل لمن العشرات فشى يجب التصديق به وبعد اخراج الخمس يجب العشر في الباقي
 ان كان نصاً ولا عشر في ذلك الخمس لانه لقراء غير معينين فاما اذا قال الله على ان أتصدق بخمس مالي فانه يجب
 اخراج العشر ثم ما بقى بعد اخراج العشر يخرج منه الخمس اه قال الاذرى ويشبه ان يحصل في الصورة
 الاولى فان تقدم النذر على اشتداد الحب فكما قاله وان نذر بعد اشتداد وجب اخراج العشر أولاً من الجميع
 اه اه رشدى (قوله أيضاً كان شفى الله مريضى الخ) خرج نحو ان شفى الله مريضى عمرت مسجد كذا
 أو دار زيد فيكون لغوا لانه وعد عارض لا التزام نعم ان توىبه الالتزام لم يعد انعقاد ولو كرر ان شفى الله
 مريضى فعلى كذا كرر ما لم يرد التاكيد ولو مع طول الفصل فيما يظهر له فيما اذا عين أهل النعمة وأهل
 البذعة ابدال الكافر أو المبتدع بمسلم أو سني لا درهم بدنانير ولا موسر بفقير لانهم مقصودان ومن ثم لو عين شيئاً
 أو مكاناً للصدقة تعين اه شرح مر وقوله عمرت مسجد كذا خرج به ما لو قال فعلى عبارة مسجد كذا فلتزيمه
 عبارة ويخرج من عهد ذلك بما يسمى عبارة مثل ذلك المسجد وقوله ومن ثم لو عين شيئاً بالخ كان قال الله على
 أن أتصدق بهذا أو أتصدق بكذا في مكان كذا ومن ذلك ما لو قال الله على فعل ليلة للفقراء مثلاً فيجب عليه فعل
 ما اعتدى في مثله ويرى بما صدق عليه عرفانه فعل ليلة ولا يجوز ثمة التصديق بما سواى ما يصرف على الليلة
 ويختلف ذلك باختلاف عرف الناذر فان كان فقيراً مثلاً اعتبر ما يسمى ليلة في عرف الفقهاء اه ع ش عليه
 (قوله فيلزمه ذلك حالاً) هل يلزمه الاداء فوراً في غير المعلق وعند وجود الصفة فوراً في المعلق بوجه لا فراجع
 اه سم وعبارته شرح مر نصها قبله من ذلك حالاً أي وجوباً موسعاً ولا يلزمه ذلك فوراً الا اذا كان لعين
 وطالبه والا فلا اه ثم قال بوضعية كلام المصنف عدم اشتراط قبول المنذور له النذر بتسميه وهو كذلك
 نعم بشرط عدم رده وهو المراد بقول الروضة عن القائل ان شفى الله مريضى فعلى ان أتصدق على فلان بعشرة
 لزمته الا اذا لم يقبل فراده بعدم القبول الرد لا غير وما يقع كثير من بعض العوام جعلت هذا النبي صلى الله
 عليه وسلم والا قرب فيه الصفة لا شهارة في النذر في عرفهم ويصرف ذلك لصالح الحجرة الشريفة من بناء وترميم
 دون الفقراء ما لم تجز به العادة بخلاف قوله متى حصل لي كذا أجيء به بكذا فانه لغو ما لم يقترن به لفظ التزام أو نذر
 ولا بشرط معرفة الناذر ما نذر به فيصح بخمس ما يخرج له من العشرات قاله القاضي ككل ولا او غيره يخرج
 من أمتى أو تجزئ هذه وكعتق عبدان ملكته وما في فتاوى ابن الصلاح مما يخالف ذلك ضعفه الاذرى
 والحاصل أنه يشترط في المال المعين نحو عتق أو صدقة أن يملكه أو يعتق بملكه ما لم ينو الامتناع منه فهو نذر لجأ
 وذ كر القاضي أنه لا زكاة في الخمس المنذور وقال غير موافق له اذا نذر قبل الاشهاد الا قرب صحته للعينين قياساً
 على الوصية له بل أولى لانه وان شاركها في قبول الانطار والجهالات والتعليق وصحته بالعلوم والمعدوم فقد غير
 منها بعدم اشتراط القبول فيه ومن ثم اتجهت صحته لقن كالوصية والهبة فيأبى فيه أحكامهما فلا يملك السيد
 مالى النعمة لا قبض القن ولا يصح لبيت القبر الشيخ الفلاني حيث أراد به قرية كالسراج يتنفع به أو طرد

أو ذهب نعمة كان شفى الله
 مريضى فعلى كذا فيلزمه
 ذلك أي ما التزمه (حالا)
 ان لم يملكه (أو عند وجود
 الصفة) ان علقه الا بآيات
 المذكور بعضها أول الباب
 (ولو نذر صوم أيام من تيممه)

عرف يحمل النذر على ذلك ويطل بالترقيت الاصل النعمة فيأتي في نذرهما ما في الوصيتين والافق تدرن
 ان هذا مدة حياتك فيتأيد كالعسرى ونذر قراة القرآن أو علم مطلوب كل يوم مع وجوبه ولا حيلة في حله ولا يجوز
 له تقديم وظيفة يوم عليه فان فاتت قضى ولو نذر عمارة هذا المسجد أو كنزاً في غيره فهل يطل لنذر نفسه
 لانه انما أشار اليه وهو خراب فلم يتناول خرابه مرة أخرى أو لابل يوقف حتى يخرب فيعمره تصحيحاً للخطأ الممكن
 كل محتمل والا قرب الاول وتصحيح الخطأ ممكن انما يعدل اليه ان احتمله لظهوره قد قرر ان الخطأ لا يحتمل ذلك
 لان الاشارة انما وقعت للخراب حال النذر لا في غير ان نوى عمارة وان خرب بعد لزمنه اه (قوله حيث
 لا عذر) خرج ما لو كان مسافراً بطريقه متديناً بالصوم فالاولى تأخير ماله أو كان عليه كفارة تسبقت النذر
 فانه يسبق تقديمها عليه ان كانت على التراخي والا وجب ذكره البقيسنى اه (قوله أجزأ منها خمسة) أى
 وهى الافراد والخمسة باطلا اذا علم والافضل مطلق ولو نذر عشرة متواليه فصام عشرة متفرقة فالواجب انه لا يقع
 شئ منها عن النذر لقوات شرطه مع عدم تصور القضاء وفي وقوعها تفلا ما مر نعم ان وصل اليوم الاخير
 بصوم تسعة بعده متواليه تحسب من العشرة اه قل على المحلى (قوله أو ستتمعينة) كسنة اثنين وسبعين
 وتسعمائة أو ستتمن الغداً من أول شهر أو يوم كذا اه شرح مروي في سمعنا ص قال مروي ومثل
 السنة المعينة الشهر المعين والاسبوع المعين اه (قوله ورمضان) مثل ذلك أيام المرض وبه صرح في الروض
 اه حل (قوله فلا قضاء لها عن نذر) أى واجب ولا يعد استعجاب ذلك بالنسبة للحيض والنفس نظر القول
 بوجوب قضائهم ما بناء على دخولها في نذره حرر اه حل (قوله خلافاً لرافى فيما وقع الخ) أى من القول
 بوجوب قضائهم النذر اه حل (قوله ولا يجب فيما أفطر الخ) عبارة أصله مع شرح مروي
 وان أفطروا منها بلا عذر وجب قضاؤه لتفويته البر باختياره ولا يجب استئناف سنة بل له الاقتصار على قضاء
 ما أفطره لأن التابع كان الوقت لا لكونه مقصوداً في نفسه كفى قضاء رمضان ومن ثم لو أفطرها كلها لم يجب
 الوفاء في قضائهم وانما الوجه الوجوب من حيث ان ما تعدى بفطره يجب قضاؤه فوراً وخرج بقوله بلا عذر ما لو أفطره
 بعد ركعتين وانما فلا يجب قضاؤه نعم ان أفطر لعذر سفر لزمه القضاء أو مرض فلا كما اقتضاء كلام المصنف في
 الروض وهو المعتمد ووافقه اطلاق الكتاب ولا يضرب إطلاقه العذر الشامل للسفر ونحوه لا ما تقول خرج بقوله بلا
 عذر غير موفيه تفصيل فان كان سفر او نحو موجب القضاء أو مرضاً فلا والمفهوم اذا كان كذلك لا برد انتهت
 (قوله ان يقتصر على قضائه) أى ما لم يكن فطره بمرض أو جنون أو انما بخلاف السفر اه حل (قوله الا ان شرط
 تنابعها) أى لو في بيته كما قاله الماوردى اه من شرح مروي وهذا يخالف لما اعتمد في الاعتكاف من انه لا يجب
 التسامح بينه وبينه بعد قول المصنف فصل اذا نذر مدة الخ تصبها فان نوى التسامح بقلبه لم يلزمه كذا نذر أصل
 الاعتكاف كما صححه وهو المعتمد اه ع ش عليه فان لم يشترط التسامح لم يجب الاستئناف ولا يقال الكلام في
 نذر سنة معينة وهى لا تكون الامتثالية لا تقول من صور المعينة كفى شرح مروي ان يقول الله على ان أصوم سنة
 أولها من الغداً أو أولها شهر كذا أو يوم كذا وهى بهذا الاعتبار تصدق بالتتابع وغيرها تامل (قوله ان شرطه في
 نذره) أى لو في بيته والا فلا وجه تذيير الصوم ثلاثاً وستين يوماً كيف شاء أو اثني عشر شهراً بالهلال وان انكسر
 شهر ثم ثلاثين ويقضى أيام العبد أو أيام التشرية ورمضان اه حل (قوله من صوم رمضان عنه) خرج بقوله
 عنه الوصية عن نذر أو قضاء أو طلوع فانه لا يصح صومه وينقطع به التسامح قطعا اه شرح مروي (قوله
 ورضيه غير زمن حيض ونفاس) ويخالف ما اذا كانت السنة معينة لان المعين في العقد لا يبدل بغيره
 والمطلق اذا عين قد يبدل كفى المبيع المعين اذا خرج معيباً لا يبدل والمسلم فيه اذا سلم فخرج معيباً يبدل ولان
 اللفظ في المعينة قاصر عليها فلا يتعداها الى أيام غيره بخلافه في المطلق فيحكم بالاسم حيث أمكن اه من
 شرح الروض وقوله فلا يلزمه قضاؤه والفرق بين زمنها وغيره ان أيام أجزأها لما لم قبل الصوم ولو لعروض

حيث لا عذر مسلوقة لبرائة
 ذمته (ان قد يتفرق أو
 مولادة وجب) ذلك عملاً
 بالتزامه والا فلا حصول
 الوفاء بالتقدير بن فلا نذر
 عشرة أيام متفرقة فصامها
 متواليه أجزأ منها خمسة
 (أو) نذر صوم (ستمعينة
 لم يدخل) في نذرها (عبد
 وتشرية وحيض ونفاس
 ورمضان) أى ايلها لان
 رمضان لا يقبل صوم غيره وما
 عداه لا يقبل الصوم أصلاً
 فلا يدخل في نذر ما ذكر (فلا
 قضاء) لها عن نذر ما ذكر
 خلافاً لرافى فيما وقع في
 الحيض والنفاس (ولا يجب
 بما أفطره من غيرها استئناف
 سنة) بل له ان يقتصر على
 قضائهم لان التابع كان
 للوقت كفى رمضان لالة
 مقصود (الا ان شرط تنابعها)
 فيجب استئنافها لالتسامح
 لان التابع صلبه مقصوداً
 (أو) نذر صوم سنة (مطلقة
 وجب تنابعها ان شرطه) في
 نذره والا فلا (ولا يقطع عملاً
 يدخل في) نذر (معينة) من
 صوم رمضان عنه وفطر أيام
 العبد والتشرية والحيض
 والنفاس لاستثنايته من الوفاء
 لم يذكر الأصل النفاس
 (ويقتضيه غير زمن حيض
 ونفاس متصلاً بآخر السنة)
 لفي نذره ما لم من الحيض
 والنفاس فلا يلزمه قضاؤه

كفى رمضان بل أولى وفرضه
في الحيض قال الزركشي ومثله
النفاس (أو) نذر صوم أيام
(الاثنتين لم يقضها ان وقت
فيما امر) مما لا يدخل في نذر
صوم سنة معينة ووقع في
الاصل ترجيح قضائها ان
وقعت في حيض أو نفاس
ولعل النووي لم يتعقب في
الاصل الرافعي في ذلك كما تعقبه
فيه في السنة المعينة قبل العلم
به من ذلك (أو) وقعت في
شهرين لزم صومهما
اتباعا) لكفارة مثلا (وسبقنا)
أي موجبها نذر الاثنتين
فلا يلزمه قضاؤها التقدم
وجوبها على النذر بخلاف
ما إذا لم يسبقوا تعبيرى بذلك
أعم من تقييده الشهرين
بالكفارة (أو) نذر صوم (يوم
بعضه من جمعة تعين) فلا
يصوم عنه قبله والصوم عنه
بعده قضاء كلوتعين بالشرع
ابتداء (فان نسيه صام يومها)
أي يوم الجمعة فان كان هو
وقع أداء والا قضاء وهذا
بناء على ان أول الاسبوع
السبت اما على القول بان
أوله الاحد وعزى للاكثرين
وجرى عليه النووي في تحريره
وغيره في صوم يوم السبت
والمعتمد الاول (ومن نذر
اتمام نفل) من صوم أو غيره
فهذا أعم من قوله ومن شرع
في صوم نفل فنذر اتمامه
(لزمه) لانه عبادة فصم التزامه
بالنذر (أو) نذر (صوم بعض
يوم لم ينعد) نذره

ذلك المانع لم يشملها النذر وان زمن غيرهما يقضى لان الناذر التزم صوم سنة ولم يصحها اه من شرح حجر
(قوله والاشبه عند ابن الرضا الخ) يفرق بين رمضان وأيام الحيض بان رمضان لا يتكرر في السنة فلا مشقة في
قضاء أيامه بخلاف أيام الحيض فانها تتكرر فلا وجب القضاء لايامه لشق عليها ذلك ومثله النفاس لان الناذر
يلحق بالأعم الاغلب اه زى (قوله للعلم به من ذلك) أي مع انه يمكن ان يكون النووي ليس تابعاً للرافعي هنا
للفرق بين المستثنين لان زمن الحيض يمكن ان يخلو عن الاثنتين اه حل (قوله أو وقعت في شهرين الخ)
عبارة الر وض وشرحه فان لزمه مع صوم الاثنتين صوم شهرين متتابعين لكفارة أو لنذر لم يعين فيه وقتا معيناً
قدمهما على الاثنتين والا فلا يمكنه صومهما الفوات المتتابع بتحل الاثنتين وقضى للنذر الاثنتين الواقعة فيهما ان
وجب الاثنتين قبلهما لانه ادخل على نفسه صومهما بعد النذر لان تأخر عنهما فلا يقضيها لانهما حيث
مستثناة بشرية الحال كالاثنتين الواقعة في رمضان انتهت اذا علمت هذا وعلمت منه ان لزوم الشهرين نارة
بل لزوم الكفارة ونارة بالنذر علمت انه لا وجه لتقييد الشهرين في عباراتهم بل مثلها في التفصيل المذكور شهر
وأسبوع مثلاً اذا الزمها بالنذر تأمل وفي سم قوله مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة قال مر مثلها الشهر
المعين والاسبوع المعين اه (قوله فان كان هو الخ) هذا صريح في انعقاد نذر صوم يوم الجمعة ولا ينافيه قولهم
لا ينعد النذر في مكر ومكر اه اذ افراد الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه نفلاً فان نذره لم يكن مكر ومكر وها وقد
أفتى بذلك والدوي وجه أيضاً بان المكر وافراده بالصوم لانفس صومه وبه فارق عدم صحة نذر صوم المهر اذا
كره اه شرح مر وعبارة سم قوله فان كان هو وقع اداء لا يقال ان هذا يقتضي ان نذر صوم يوم
الجمعة ينعد مع ان افراده بالصوم مكر ونذر صومه نذر للمكر ونذر المكر ونذر المكر لا ينعد مثلاً لا نقول
لان سلم ان نذر صوم يوم الجمعة نذر للمكر وانما يكون نذر المكر وما اذا نذر صومه منفرداً بان قيد بذلك في
نذره بخلاف ما اذا أطلق لان الإطلاق لم يتعين للافراد المكر ولجواز ان يضم اليه غيره والحاصل ان نذر
يوم الجمعة صحيح منعقد سواء قصد ضم غيره اليه أو أطلق بخلاف ما اذا قصد افراده ثم رأيت جمعاً من شيوخنا على
ما أوجب به وهو واضح وأقول ثم اذا صح نذره وأقر يوم الجمعة بقصد النذر صح عن النذر كما هو واضح وان
كره بقصد الافراد وقد يقال لا كراهة كلوصام يوم السبت عن نذره من غير ان يصله بما قبله بجماع الافراد في
كل عن نذر صحيح فلي تأمل انتهت (قوله والمعتمد الاول) المعتمد انه يصوم يوم الجمعة وان قلنا أول الاسبوع
الاحد وانظر ما وجدنا ذلك اه حل (قوله ومن نذر اتمام نفل) أي نذره قبل الشروع فيه أو بعده فقوله
فهذا أعم أي من حيث ان النفل أعم من الصوم ومن حيث ان نذر اتمامه صادق بما قبل الشروع وبما
بعده تأمل (قوله لزمه لانه عبادة الخ) وهل يثاب على الجميع ثواب الواجب أو لا قال شيخنا ينبغي ان يثاب من حين
النذر ثواب الواجب اه مل (قوله أو نذر صوم بعض يوم) أي أو أصبح في يوم ممسكاً ولم ينو نذر صيامه بان
قال على صوم هذا اليوم كما صور في المجموع لزمه على ما في الروض أخذاً مما أمر ان من نوى اثناء النهار صومه
نفلاً كان صاماً من أوله لكن المعتمد عدم الزوم وهو مشهور والمذهب ومن ثم خرم به بعض مختصري الروضة
وبوجه بان صومه توجه الى التزام صوم كل اليوم وهو بعد من بعضه قبل النذر مستحيل شرعاً فالتى وثوابه على
الجميع من فضل الله سبحانه وتعالى الجاري على خلاف القياس فلا يقاس عليه اه ايعاب ملخصاً اه
شورى (قوله أيضاً أو نذر صوم بعض يوم لم ينعد) في قل على المحلى وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو
ذلك نعم يصح نذر بعض النسك وبعض الطواف قاله شيخنا وعليه فهل يلزمه النسك كاملاً والطواف كاملاً
أو اذا فعله يقع قدر ما نذره واجبا وغيره نفلاً أو يفرق بين النسك والطواف والذي يشبهه فيهما الثاني لكن
لا يخرج عن النذر الا بقل الجميع في النسك وكذا في الطواف ان قلنا بالمرجوح انه لا يشدب التطوع بنحو
طوفة منه على هذا الوعد في نذره الاقتصار على البعض الذي نذره لم ينعد نذره على تطير ما مر في افراد يوم

لأنه غير معهود شرعا وكذا لو نذر سجدة أو ركوعاً أو بعض ركعة كما علم مما مر (أو) ٢٢٩ صوم (يوم قدوم زيد) لا مكان الوفاء به بل يعلم

قدمه غداً قبيل النية (فإن صامه عنه) فذلك (والأمان قد مر ليلاً أو يوماً مما مر) مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة وهذا أعم من قوله أو يوم عيد أو في رمضان (سقط) الصوم لعدم قبول ذلك للصوم أو لصوم غيره (والا) بأن قدمه نهاراً وهو صائم نفل أو واجباً غير رمضان أو وهو مفطر بغير ما مر (لزمه القضاء) وإنما لم يكف بتسميم صوم النفل بعد قدومه فيه لأن لزوم صومه ليس من وقت القدوم بل من أول النهار (أو) نذر صوم اليوم (التالي) أي ليوم قدوم زيد (و) صوم (أول خميس بعد قدوم عمرو) كان قال إن قدمه زيد فعلى صوم اليوم التالي ليوم قدومه وان قدمه عمرو فعلى صوم أول خميس بعد قدومه (فقدما في الأربعة أصنام الخميس عن أولهما) أي النذر من (وقضى الآخر) لتعذر الاتيان به في وقته وضح عكسه وإن أثمه قال في المجموع ولو قال إن قدم زيد فله على أن يصوم أمس يوم قدومه لم يصح نذره على المذهب وما نقل عنه من أنه قال صح نذره على المذهب سهو (فصل في نذر الاتيان إلى الحرم أو نسل أو غيره مما يأتي كالصلاة والصوم والصدقة اه

الجمعة فراجع اه) (قوله لأنه غير معهود شرعا) وظاهره أنه لو نوى التعبير بالبعض عن الكل لزمه اه شوري (قوله كما علم مما مر) أي من كتاب الصلاة (قوله بأن يعلم قدومه غداً) أي بسؤال أو بدونه والظاهر أنه لا يلزمه البحث عن ذلك وإن سهل عليه بل إن اتفق بلوغ الخبر له وجب والأفلا اه ع ش على مر (قوله وإنما لم يكف بتسميم الخ) وقيل يكفيه عن نذره بناء على أنه لا يجب عليه الأمن وقت القدوم والأصح أنه بقدمه يتبين وجوبه من أول النهار لتعذر تبعيضه به يفرق بين هذا وما لو نذر اعتكاف يوم قدومه فإن الصواب أنه لا يلزمه الأمن حين القدوم ولا يلزمه قضاء ما مضى منه أي لا مكان تبعيضه فلم يجب غير بقية يوم قدومه اه شرح مر (قوله لأن لزوم صومه الخ) أي فلا يقال هلاجزاء النفل عنه كما جزأت صلاة من بلغ في اثنا عشر أو بعدها عن الفرض لا تأقول إنما جزأت الصلاة للشروع فيها قبل البلوغ بخلافه هنا لأنه لم يشرع في الصوم عن جهة النذر كما شرع في الصلاة عن جهتها هو فرض الوقت على المكلفين وإن لم يفرض عليه فإن فرض أنه شرع فيه عن جهة النذر ولا يكون ذلك إلا مع التبييت لا شرطاً في صوم النذر فإن لم يعتد في التبييت على علامة قدوم زيد لم يصح التبييت والأصح وأجزأ عن النذر وأيضا في مسألة الصلاة لم يكن عند الشروع من أهل الوجوب فلما صار من أهله اكتفي بها لأنه أدى وظيفة الوقت بشر وطها في حقه حيث شذ وفي مسألة الشك تبين ثم أرا أن اليوم هو المنذور صومه ولم يأت بشرطه من نية النذر مع التبييت فليتم اه سم (قوله أو التالي) من تلوته وتليته تبعته وتركه فهو ضد والتلو بالكسر ما تلووا الشيء والمراد بالتالي هنا التابع من غير فاصل اه شرح مر (قوله قدما) أي معا أو مرتباً وقوله في الأربعة أصنام بتبليط الباء والمدا اه شرح مر (قوله وصح عكسه وان أتم به) فيه أن هذا يفيد أنه لو نذر صوم الاثنين والخميس وقامه وجب قضاء الاثنين ثم الخميس فان عكس صح وانم اه حل (قوله لم يصح نذره على المذهب) فيه أنه يمكن الوفاء به بأن يعلم يوم قدوم زيد فيصوم اليوم الذي قبله كما يصوم في نذر صوم يوم قدوم زيد إلا أن يقال أمس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل بخلاف يوم قدوم زيد وحيث لا يكون قوله أمس مثل قوله اليوم الذي قبل يوم قدوم زيد حرر اه حل

(فصل في نذر الاتيان إلى الحرم) *

(قوله أو نسل) معطوف على إلى الحرم اه شيخنا وقوله أو غيره مما يأتي كالصلاة والصوم والصدقة اه زي (قوله لو نذر اتيان الحرم) أي أو الذهاب إليه أو الانتقال إليه أو المصير إليه أو المضي إليه أو مسهول بثوبه ويجري ذلك في سائر أجزاء الحرم كما مر فلو نذر المضي مثلاً إلى عرفات فان نوى الحج لزمه والأفلا اه قل على الحل (قوله بنيت ذلك) أي بنية كونه بيت الله الحرام وهذا قيد في الانحياز وانما قيده لكون بيت الله يصدق بسائر المساجد كما سيأتي في كلامه وعبارة حج بنيت ذلك أي بنية الاتيان لبيت الله الحرام فالمدار على التصريح بالحرام أو نية كإيأتي اه عن أي أو نية ما يختص به كالطواف فيما يظهر انتهت اما إذا ذكر البيت ولم يقيد بذلك ولا فراه فانه يلغون نذره لأن المساجد كلها بيوت الله تعالى اه شرح مر (قوله ومجدد الخفيف) الخفيف الخلط والاختلاف الخلط وسمى بذلك لاجتماع خلط الناس فيه اذ منهم الجيد والردى اه ح فوفى المختار الخفيف ما انحدر عن غلط الجبل وارتفع عن مسيل الماء ومنه سمي مسجد الخفيف بمعنى وقد أخاف القوم اذا أقروا خيفه سني فترلوه وفرس أخيف بين الخيف اذا كانت إحدى عينيه زرقاء والآخرى سوداء وكذلك هو من كل شيء ولذلك قيل الناس أخيف أي يختلفون واخوة أخيف اذا كانت أمهم واحدة والآباء شتى اه (قوله لزمه نسل) أي وإن نفاه بأن قال في نذره بلا حج ولا عمر فويلغوا النقي قاله الشيخان وصحح البلقيني خلافه لأنه صرح بما ينفيه قال في شرح الروض وقد يؤول بما لو نذر أخصية على أن لا يتصدق بها فانه لا يتعدى يفرق بأن الحج والعمر تشديد التثبيت اه سم وقوله وان نفاه مثلاً في شرح مر وفي ع ش عليه ما نصه قوله وان نفي ذلك في نذره بخلاف من نذر الأخصية بشاة معينة على أن لا يفرق لهما فان النذر لا يلغو ويفرق بينهما

او عمره لان الفسرية انما تتم
باتيانه بنسك والنذر محمول
على واجب الشرع وذکر
حكم اتيان الحرم من زيادتي
وقولي او شيء منه اعلم من
تعبيره باتيان بيت الله مع انه
غير كف لصدقه بما جدد غير
الحرم بل لا بد من وصفه
بالحرام او بنية كاعلم (او)
نذر (المشي اليه لزمه مع نسك
مشي من مسكنه) لان ذلك
مدلول اقله وهذا اعدا
بيت الله من زيادتي (او)
نذر (ان يحج او يعتمر ماشيا)
او عكسه (لزمه) مع ذلك
(مشي) لانه مقصود (من
حيث احرم) من الميقات او
قبله او بعده لانه التزم المشي
في النسك وابتداء ومن
الاحرام فان صرح به من
مسكنه وجب منه وقولي من
حيث احرم من زيادتي
بالنظر للعمرة (فان ركب)
ولو بلا نذر (اجزاء) لانه
افضل عند النووي ولانه اتي
بأصل النسك ولم يترك الا
هيئة فكان ترك الاحرام
من الميقات او الميقات بمعنى
(ولزمه دم) اي شاة وان ركب
بعذر لترك الواجب ولترفعه
تركه ويمتنع وجوب المشي
حتى يفرغ من نسكه او يفسد
وفراغ من حجه

بأن النذر والشرط هنا تضاد في معنى واحد من كل وجه لا قضاء الاول خروجها عن ملكه بمجرد النذر والثاني
بقاؤها على ملكه بعد النذر بخلافهما ثم انهما لم يتواردا على شيء واحد كذلك لان الاتيان غير النسك فلم تضاد
بنية ذات الاتيان بل لازمه والنسك لشدة تشبهه ولزومه كما يعرف مما مر في باب لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفها
ج انتهت (قوله أيضا لزمه نسك) دل في الكفاية لان مطابق كلام الناذرين يحمل على ما ثبت له أصل في الشرع
كمن نذر ان يصلي على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمهود في الشرع تصد الكعبة بحج أو عمره فحمل النذر
عليه اه براسي اه سم (قوله لزمه نسك) عبارة أصله مع شرح ج فالسذهب وجوب اتيانه بحج أو
عمره او بهما انتهت (قوله لان القرية انما تتم الحج) فيه تصريح بأن مجرد الاتيان الى الحرم من غير ايقاع
عبادة قريبة فتأمل اه عناني ومن نذر اتيان المسجد الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء بل يحتمل الباقين
وله احتمال بالزوم وهو المنجبه لان ذكر بيت الله الحرام أو جزء من الحرم في النذر صار موضوعا لشرع على التزام
ج أو عمره ومن بالحرم يصح نذره لهما فليزماه هنا أحدهما وان نذر ذلك وهو في الكعبة أو المسجد حولها اه
سل وزي (قوله لان ذلك) أي المشي من مسكنه والاحرام من الميقات بخلاف ما لو نذر المشي لبيت المقدس
أو المدينة لم يلزمه شيء وجاز له الر كوب لعدم انعقاد النذر لان المشي فيه غير مستحب فلا ينعقد النذر بالنسبة
للمشي وأما الاتيان فينقذ نذره وظاهره وان لم يقيد بالصلاة في ذلك اه حل (قوله أو عكسه) أي ان يمتشي
حاجبا أو معتصرا (قوله لانه مقصود) كذا عاله النووي وصرح بأنه يجب وان قلنا الر كوب أفضل واعترضه
المتأخرون واستدلوا بركاة الفطر وبنذر الصلاة أعدا وغير ذلك بل زعم الزركشي انه ربما ناقض نفسه بعد
ذلك وقال العراقي كيف يكون مقصودا مع كونه مفضولا وبتقدير كونه مقصودا فالقصد في الر كوب أكثر اه
وآخر كلامه صحيح وأوله فيه نظر اه سم وعبارته شرح مر وانما لزمه المشي في ذلك لانه التزم جعله وصفا
للعادة كما لو نذر ان يصلي قائما وكون الر كوب أفضل لا ينافي ذلك لان المشي قرينة مقصودة في نفسه وهذا هو
الاعتبار في صحته وأما انتفاء وجود أفضل من الملتزم فغير بشرط اتفاقا فاندفع دعوى التناقض بين كون المشي
مقصودا او كونه مفضولا وانما وجب بالمشي دم تمتع كعكسه لانهم ما جنسان متقاربان ولم يجز أحدهما عن
الآخر كذهب عن فضة وعكسه ويفرق بين هذا ونذر الصلاة فاعدا حيث أجزاء القيام بان القيام والعود
من أجزاء الصلاة الملتزمة فاجزا الأعلى عن الأدنى لوقوعه تبعاً للمشى والر كوب خارج عن ماهية الحج وسببان
متغايران اليه مقصودان فلم يمت أحدهما مقام الآخر وأيضاً فالقيام قعود زيادة فوجد النذور ههنا زيادة
ولا كذلك في الر كوب ولا يشكل على ذلك قولهم لو نذر شاة جزأها بدينه لان الشارع جعل بعض البدنة
مجزئا عن الشاة حتى في نحو الدماء الواجبة فاجزاء كلها أولى بخلاف الذهب عن الفضة وعكسه فانه لم يعمد في
نحو الر كوة فلم يجز أحدهما عن الآخر انتهت (قوله فان ركب) أي لم يمش ولو سقينة لانه وان لم نقل له انه
راكب لكنه غير ماش وهو مرادهم بالر كوب فكانه قال فان لم يمش اه حل (قوله ولزمه دم) أي دم ترتيب
وتقديره ينبغي ان يتكرر والدم يتكرر والر كوب قياسا على اللبس بان يتخلل بين الر كوبيين مشى اه ع ش
على مر وفارق ما اذا كان لعذر الصلاة فانذرهما قائما فاصلى فاعدا العجزه فانه لا شيء عليه بان الصلاة لا تجبر
بالمال بخلاف الحج أشار اليه الشافعي رضي الله تعالى عنه اه براسي اه سم وحمل لزوم الدم ان عرض
العجز في صورته بعد النذر والا كان نذره وهو عاجزاً فانه وان صح نذره لكنه لا يلزمه المشي ولا الدم اذا ركب
اه سل وفائدة انعقاد نذره احتمال ان يقدر على المشي به ذلك (قوله لترك الواجب) أي في النذر وغيره
وقوله ولترفعه أي في حالة عدم العذر اه حل (قوله أو يفسد) ولا يلزمه المشي في الفاسد بل في قضائه لانه
الواقع عن النذر اه سل وعبارته سم قوله أو يفسد يفيد انقطاع وجوب المشي بالفساد وان وجب
المضي في الفاسد وعبارته الر وضوان أقصد أو فوات وجوب المشي في القضاء لا في الفاسد وعمره التحلل انتهت

(قوله بفراغه من التحالين) أي وان بقي عليه بعد همارح وفراغه من عمره بفراغ جميع الأركان اه
وعبارة ع ش على اه قوله بفراغه من التحالين ويحصل ذلك برمي جرة العقبة والحاو والطواف مع
السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم انتهت (قوله ومن نذر الحج مثلاً لا راكبا للحج) وينبغي الاكتفاء
بركوب السفينة فيربذل لانه غير ماش ولوحاف لا يركب وركب السفينة فظاهر انه لا حنث لانه لا يقال له
عرفانه راكب اه حل (قوله لزومه) أي كدم التمتع وهل يأتى هنا بالمشي حيث لم يندبر ترك الركوب
تظير ما قبله أو يفرق بانه هنا أتى بالمشي مما نذر به بخلافه ثم كل محتمل وظاهر كلامهم انه يأتى اه ايعاب اه
شور برى (قوله دون الحفاء) محله في غير الاماكن التي يسن المشي فيها حافيا ما هي فيلزمه فيها مع المشي اما غيرها
فله فيه الركوب والمشى هذا ما تحرر اه حل وفي المختار حفي بالكسر حفة وحفة وحفاية بكسر الحاء في
الكل وحفاء بالمد فهو حاف أي صار عشي بلا حاف ولا نعل وحفي من باب صدني فهو حاف أي رقت قدمه أو
حافر من كثرة المشي وحفي به بالكسر حفاوة بفتح الحاء فهو حفي أي بالغ في اكرامه والطافه والغاية بامره
والحفي أيضا المستقصى في السؤال اه (قوله أو نذر نسكا وعضبا) عبارة أصله ومن نذر حجا أو عمرة لزمه
فعله بنفسه فان كن معضوبا استتاب الخ انتهت (قوله وعضبا) أي بعد نذره فلو نذر المعضوب الحج بنفسه
لم ينعقد نذره أو ان يحج من ماله أو أطلق انعقد اه شرح اه وفي المصباح عضبه عضبا من باب ضرب قطع
ويقال لا سيف الفاطم عضب تسمية بالمصدر ورجل معضوب زمن لا حركة به كن الزمانه عضبته ومنعته الحركة
اه (قوله اناب) أي ولو بمال كفي بحجة الاسلام فيأتى في استنابته ونائبه ما ذكره وفي كتاب الحج فيهما من
التفصيل وحيث فلا يستتيب من على دون مرحلتين من مكة ولا من عليه حجة الاسلام أو نحوها اه شرح
اه واذا شق المعضوب بعد ج غير عنه لم يقع له بل الاجبر ويرى يلزمه الحج بنفسه ويرجع على الاجبر بما
أخذ كما قاله في حجة الاسلام وقد يفرق بان تثبت وظيفة العمر فراجع اه قل على المحلى (قوله وسن تعجيله)
أي الحج المنذور لا يقيد كونه من المعضوب اه ع ش على اه ومجمل سن التعجيل اذا لم يجش العضب
والاوجب اه حل ويخرج عن نذر الحج بالافراد والتمتع والقران كفي الرضة وانجوع ويجوز له
كل من الثلاثة ولادم من حيث النذر اه ج (قوله وتمكن من فعله) بان كان على مسافة يمكن منها الحج في
ذلك العام اه زى (قوله ان لم يكن عليه نسك اسلام) يفيد انه اذا نذر الحج عامه وعليه نسك اسلام انعقد
نذره عن نسك غير الاسلام ووجب قضاؤه فليجر ركزا في الجاشية وعبارة شرح الروض ولو نذر من لم يحج ان يحج
هذه السنة فخرج عن فرضه ونذره اذ ليس فيه الاتعيل ما كان له تأخيره فيقع الفعل عن فرضه وتعجيله
عن نذره وعبارة ابن الوردى واجزأت فرضه الاسلام عن نذره واعتماد العام هذا ان لم ينو حجة في عامه عن
نذره والا فيصح نذره ويقع ما فعله عن حجة الاسلام ويقضى أخرى عن نذره كما أفتى به شيخنا اه شورى وقوله
في شرح الروض ان يحج هذه السنة فخرج الخ أي وصورة المسئلة انه نوى في نذره حجا آخر غير حجة الاسلام بخلاف
ما لو نواها أو أطلق فلا ينعقد نذره ولهذا قال في الروض في موضع آخر وينعقد نذر الحج ممن لم يحج ويأتى به
بعد الغرض اه قال في شرحه ومجمل انعقاد نذره ذلك ان نوى غير الغرض فان نوى الغرض لم ينعقد كما لو نذر
الصلاة المكتوبة أو صوم رمضان وان أطلق فكذلك اذا لا ينعقد نسك محتمل كذا قاله الماوردي والرويان اه
(قوله وجب قضاؤه) وهذا القضاء على الفور لانه ضيقه بالتعيبين كلوا شرع فيه ثم أقسده وهل يكفي عن حجة
الاسلام أيضا أو يقدم حجة الاسلام ثم يأتي بحجة القضاء لانه غير مأمور به في وقت معين لفوات الوقت كافي
التي قبلها اه حل (قوله أو عينه لم يتمكن من فعله الخ) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقوع السؤال عنها هي
ان شخصان نذرا ان يصدق على انسان بقدر معين في كل يوم مادام المنذوره حيا ومصرف عليه مدة ثم عجز عن
الصرف لما ألزمه بالنذر فهل يسقط النذر عنه مادام عاجزا الى ان يوسر أو يستقر في قومه الى ان يوسر فيؤديه

بفراغه من التحالين قل
الشيخان والقياس انه اذا
كان يسترد في خلال اعمال
النسك لغرض تجارة أو
غيره فله الركوب ولم يذكروه
ومن نذر الحج مثلاً لا راكبا
ماشيا لزمه دم أو الحج حافيا
لزمه الحج دون الحفاء (أو)
نذر (نسكا) من حج أو عمرة
(وعضبا اناب) كفي حجة
الاسلام وعمرته (وسن تعجيله
أول) زمن (تتمكنه) مبادرة
الى براءة الذمة (فان مان
بعده) أي بعد تمكنه من فعله
(فعل من ماله) فان مات قبل
التسكين فلا شيء عليه كحجة
الاسلام وعمرته (أو) نذر
(ان يفعله) أي النسك من
حج أو عمرة فهو اعم من قوله
وان نذر الحج (علما معينا) هو
أعم من قوله عامه (وتمكن)
من فعله (لزمه) فيه ان لم يكن
عليه نسك اسلام فان لم يفعله
فيه وجب قضاؤه فان لم يعين
العام لزمه في اي عام شاء أو
عين ولم يتمكن من فعله فيه
فان لم يقو زمن يسعه لم ينعقد
نذره أو وسعه وحدث له قبل
احرامه عذر

مكرض فلا قضاء لان المنذور نسك في ذلك العام ٢٣٢ ولم يدر عليه (فان فاته بلا عذر او مرض او خطا) للطريق أو الوقت (أو نسيان) لاحدهما

أو للنسك (بعد احرامه قضى) وجوبا كما لو نذر صوم سنة معينة فافطر فيها المرض فانه يقضى ما افطره بخلاف ما لو طرأ ذلك قبل احرامه كما مر وقول بلا عذر مع ذكر حكم الخطا والنسيان ومع قول بعد احرامه من زيادتي فاعلم بما تقرر انه لا قضاء فيه ما لو فاته بمنع نحو عدو وكسلطان ورب دين لا يقدر على وفائه فلا يجب قضاؤه كما في نسك الاسلام اذا صد عنه في أول سني الامكان لا يجب قضاؤه وذا راق المرض وتاليه باختصاصه بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف المذكورات (أو) نذر (صلاة أو صوما في وقت) لم ينفه عن فعل ذلك فيه (نفاته) ولو بعد ذكر كرض ومنع نحو عدو (قضى) وجوبا لتعين الفعل في الوقت وتنفوته ذلك باختياره وفارق النسك في نحو العدو بان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع وقد تجب الصلاة والصوم مع العجز فكذا يلزم بالنذر والنسك لا يجب الا عند الاستطاعة فكذا النذر قال البغوي وغيره قال الزركشي وما ذكره في الصلاة خلاف القياس بل القياس انه يصلي كيف أمكنه في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر فادر كما في الواجب بالشرع

وهو انه يسقط عنه النذر مادام معسر العدم تمكنه من الدفع فاذا أيسر بعد ذلك وجب اداؤه من حيث ذوب ينبغي تصديقه في اليسار وعدمه ما لم تتم عليه بينة بخلافه اه ع ش على مر (قوله كرض) أي لو منع عدو فالعذر هنا عام بخلافه في المتن فانه خاص بالثلاثة اه شيخنا (قوله بعد احرامه) مفهومه هو ما قدمه بقوله أو وسعه وحدث له قبل احرامه عذروا ان كان العذر هناك أعم فلذلك قال كما مر والحاصل ان العذر قبل الاحرام شامل للثلاثة ولمنع العدو وبعد ما خص به تأمل فتخلص من هذا ان قول المتن فان فاته بلا عذر الخ مفروض في الفوات بعد الاحرام وأما لو فاته قبل الاحرام فهو ما ذكره الشارح قبل بقوله أو وسعه وحدث له قبل احرامه الخ فهمامسئلان متغايران حكما وتفرعا اه (قوله فانه يقضى ما افطره) المعتمد انه لا يقضى ما افطره في ذلك المرض بخلاف السفر ويحتاج الى الفرق بين المقيس والمقيس عليه اه حل (قوله بمنع نحو عدو) أي بعد الاحرام وكذا قبله بالاولى اه حل (قوله سني الامكان) هو بسكون الياء الخفيفة من سني وأصله سنين حذف تونه للاضافة اه شوبري (قوله باختصاصه) أي المنع (قوله بخلاف المذكورات) أي المرض وتاليه (قوله لم ينفه عن فعل ذلك فيه) خرجت الاوقات المكروهة قال في الروض وشرحه ولا ينعقد نذر الصوم والصلاة في يوم السبت في الاولى وفي الاوقات المكروهة في الثانية وان صح فعل المنذور فيهما اه وخروج بالوقت المكان المكروه كالحمام أو ظن أن الحكم انه لو نذر الصلاة فيه انعقد نذره فراجعوه عليه فالفرق بين الزمان والمكان لا محذور فان ارتباط الزمان بالفعل أقوى من ارتباط المكان به فالنفاة في الزمان أتم اه سم وقوله انعقد نذره أي يلزمه الصلاة التي التزمها لا في خصوص الحمام بل يفعلها في أي محل كان كسبأني قريبا ان نذر الصلاة بمحل لا يتعين المحل لها الا اذا كان أحد المساجد الثلاثة كسبأني في قول المتن أو وصلاته فكاعتكاف اه (قوله ومنع نحو عدو) استشكل تصوير ذلك في الصوم والصلاة أما الصوم فانه لا سبيل الى منع النية وان أكرهه على مفطر لم يفطر وأما الصلاة فلا مكانا بالايحاء وغيره وصرف في الصيام بالاسير يخاف على نفسه من الصوم فيفطر وفي الصلاة بان يأتي بما ينافيها من عدم الطهارة ونحوه اه سم وعبارة شرح مر كاسير يخاف ان لم ياكل قتل وكان يكرهه على التلبس بمنافي الصلاة جميع وقتها ويقولنا كاسير يخاف الخ يندفع ما استشكله الزركشي من تصوير المنع من الصوم بانه لا قدرة له على المنع من نية والا كل كراه غير مفطر وبقوله وكان يكرهه على التلبس الخ يعلم الجواب عن قوله انه يصلي كيف أمكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادرك في الواجب بالشرع انتهت (قوله وفارق) أي وجوب القضاء في الصلاة والصوم من منع نحو العدو وأما النسك فلا يجب قضاؤه حيث نذر بان الواجب الخ (قوله كالواجب بالشرع) أي فانه اذا عجز عن فعله اول الوقت فانه يصلي كيف أمكن وبعد ذلك يعيد اه عن (قوله من نعم أو غيرها) أي مما يصح التصديق به كدهن نجس قس من كلام المصنف كناية عن المنذور أي ما يأتي به الناذر في صيغته لا ما يتبادر من انه يأتي بلفظ شيء في صيغته اه حل (قوله وعينه في نذره) كقوله الله على ان أهدي هذا البعير أو هذه الشاة وقوله أو بعده أي بعد اطلاقه كان قال الله على ان أهدي بعيرا أو شاة ثم قال وهي هذه وهذه ففي هذه ان يعين ما لا يجزئ في الاضحية كالتى قبلها واذا ذبح لا يذبح الا المجزئ كما يبينه عليه وفي الصورة الثانية يقول شيخنا كيجب ان يعين المجزئ في الاضحية اه حل ولوتاف المعين في يده بلا تقصير لم يضمه اه شرح مر (قوله أو بعده) قال مر في شرحه وقول الشيخ في شرح منهجه أو بعده محل نظر لان التعيين بعد النذر انما يكون في المطلق ونسياني ان المطلق ينصرف لما يجزئ أضحية فلا يصح تعيين غيره اه ومثله ج قال من قال وفيما قاله نظر اذ الكلام هنا في اهداء شيء ولا شك انه شامل لما لا يجزئ أضحية وأما ما قاله فهو فيما لو أطلق كقوله قال الله على ان أهدي شاة فيلزمه ما يجزئ في الاضحية اه (قوله الى الحرم) أي كاه أو شيء منه بدل قبل قوله

(لزمه حله اليه) أي إلى الحرم نفسه أن لم يكن شيئا منه وإلى ما عينه من غير (أن سهل) ٣٣٣ قولا بالتزامه (و) (لزمه) (صرفه) بعد ذبح ما

يذبح منه (لمسا كينه) (الشاملين لغفراته) والذي يذبح منه ما يجزي في الاضحية فإن لم يجز فيها كطبي وصغير ومعيب تصدق به حيا فلا يؤذجه تصدق بلحمه وغرم ما نقص يذبحه اما اذا لم يسهل حله كعقار ورجا فيلزمه جل غنائه إلى الحرم ويشترط في لزوم حله أيضا إمكان التعميم به حيث وجب التعميم فإن لم يمكن التعميم به كالأول فإن كانت قيمته في الحرم ومحل النذر سواء تخير بين حله وبيعه بالحرم وبين حل غنائه أو في أحدهما أكثر تعين وقولي أن سهل من زيادتي وتعبيري بالشيء وبالحرم وبالمسا كين أولى من تعبيرة بالهدى وبمكة وعن بهالان الحكم لا يختص بهامع ما في قوله بهام من إيهام غير المراد (أو) (نذر) (تصدقا) شيء (على أهل بلاد معين لزمه) صرفه لمسا كينه من المسلمين سواء الحرم وغيره فلا يجوز قتله كافي الزكاة ومن نذر النحر بالحرم لزمه النحر به وتفرقة اللحم على مسا كينه أو غيره لم يلزمه شيء (أو) (نذر) (صوما) يمكن لم يتعين) الصوم فيه فلا الصوم في غير صواء الحرم وغيره كان الصوم الذي هو بدل واجبات الاحرام لا يتعين في الحرم (أو) (نذر) (صلاة) أي يمكن (فكاعتكاف) أي فكندره فلا يتعين فيه لأنها لا تختلف باختلاف الامكنة

أو إلى مكة (قوله لزمه حله اليه) وعليه وتعمونه حله اليه فان لم يكن له مال يبيع بعضه لذلك اه شرح مر (قوله ان سهل) أي ولم يكن بحله أزيد قيمة كإتيان اه شرح مر (قوله بعد ذبح ما يذبح منه) أي وقت التضحية اه سم اه شرح (قوله لمسا كينه) أي ما لم يعبث الناذر غيرهم كستر الكعبة أو طيبها أو لا وجب صرفه فيما نواه كزيت للوقود أو احتيج اليه ولا يبيع وصرف غنائه في ما حلها كافي العقار ونحوه مما يشق قتله وليس لحاكم مكة التعرض له فيه ولا أخذه اه قل على المحل ولا يجوز له الا كل منه ولا لمن تلزمه نفقتهم قياسا على الكفارة اه ع ش على مر (قوله أيضا لمسا كينه) أي المقيمين والمستوطنين به اه شرح مر أي غير بني هاشم والمطلب وقوله أي المقيمين أي إقامة تقطع السفر وهو أربع أيام صحاح كما يصرح به بمقابلته بالمستوطنين فمن نحر بالحرم لا يجوز له ان يعطى للحجاج الذين لم يسيروا بمكة قبل عرفة أربع أيام لما مر من انهم لا ينقطع ترخصهم الا بعد عودهم إلى مكة بنية الإقامة اه ع ش عليه (قوله وغرم ما نقص الخ) ويدفعه من الدراهم لا من اللحم اه ع ش (قوله اما اذا لم يسهل حله الخ) بأن لم يمكنه أصلا أو عسر ولذا مثل بمثلين (قوله فيلزمه حل غنائه إلى الحرم) والمتولى لبيع ذلك الناذر ولو غير عدل كما هو ظاهر كلامهم وليس لقاضي مكة ترعه منه نعم يتبعه انه ليس له امسا كيه بقيمة لاتهامه في محاباة نفسه ولا اتحاد الغابض والمقبض اه شرح مر (قوله حيث وجب التعميم) بأن كانوا محصورين يسهل عددهم على الآحاد بمجرد النظر فان لم يكونوا محصورين جاز الاقتصار على ثلاثة منهم اه شرح مر (قوله فان كانت قيمته في الحرم ومحل النذر الخ) من ذلك ما لو نذر اهداء بهيمة إلى الحرم فان أمكنه نقلها إلى الحرم من غير مشقة فيه ولا نقص قيمة لها وجب والاباعها بمحلها وقل قيمتها اه ع ش على مر (قوله أولى من تعبيرة بالهدى) أي لانه في حالة الاطلاق يلزمه ما يجزي أضحية اه مل وأجيب بان مراد الاصل بالهدى ما يهدى لا المتبادر منه وهو اهداء شيء من النعم (قوله من إيهام غير المراد) وهو شمول من به الاغنياء (قوله لزمه صرفه لمسا كينه من المسلمين) أي غير بني هاشم والمطلب وقياس ما مر تعميم المحصورين وجواز الاقتصار على ثلاثة منهم في غير المحصورين اه شرح مر وعبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذا لا يجوز صرف النذر الذي كما مر جبه جمع متقدمون انتهت وقضيته انه لو كان جميع أهل البلد كفارا لكان النذر اه سم على ج وصرح به مر (قوله ومن نذر النحر في الحرم الخ) في الروض وشرحه ولو نذر ذبح شاة مثلا ولم يعين للذبح بلدا أو عين له غير الحرم ولم ينو فيه ما التضحية ولا الصدقة بلحمها لم ينقد نذره ولو نذر الذبح في الحرم انعقد نذره لزمه التفرقة فيه ولو نذر الذبح والتفرقة أو نواهها ببلد غير الحرم تعيناقية أو نذر الاضحية في بلد تعينت أي تعين ذبحها مع التفرقة فيه لتضمنها التفرقة فيه اه مختصرا وبه يعلم ان قول الشارح هنا أو غيره لم يلزمه شيء محله اذا لم يذكر التفرقة ولا نواهها وان نذر النحر ببلد يخالف نذر التضحية فان الاول لا يلزم والثاني يلزم اه سم (قوله لم يلزمه شيء) أي لا في ذلك المحل ولا في غيره اه ع ش ومنه ما لو نذر نحر شاة ببلد سيدي أحمد البدوي فلا يلزمه لان النحر لا يلزم الا في بلاد يطلب التحرفية اه شيخنا عزريزي وتقدم أن هذا ما لم يذكر التفرقة أو ينوها ولا يقيزم (قوله سواء الحرم وغيره) ولا تقرر لزادة ثوابه أي الصوم في الحرم اه شرح مر وقوله ولا تقرر لزادة ثوابه يؤخذ منه ان الصوم يزيد ثوابه في مكة على ثوابه في غيرها وهل يضاعف الثواب فيه قدر مضاعفة الصلاة أو لا بل فيه مجرد زيادة لا تصل لحدم مضاعفة الصلاة فيه نظر ومر في كلام الشارح في الاعتكاف ان المضاعفة خاصة بالصلاة اه ع ش عليه لكن التحقيق كما تقدم في كل الحج ان المضاعفة الواردة في الصلاة تأتي في سائر العبادات البدنية وغيرها تأمل بل حقق بعضهم هناك انها تأتي في سائر بقاع الحرم المسجد وغيره تأمل (قوله سواء الحرم وغيره) فان قلت نذر الصوم بالحرم متعين لا ينافيه ومن ان نذرا ينافيه صحيح فاذا لم يلزمه ما ذكر فلم لا يلزمه اتيانه بنسبته قلت لازم الشيء لا يعطى حكمه كما قاله في لازم المذهب الخ اه شوبري (قوله فلا يتعين فيه) نعم لو عين المسجد للفرض

المدينة والمسجد الأقصى
فتتبع لعظم فضلها وإن
تفاوتت فيه ويقوم الأول
مقام الآخرين وأولهما
مقام الآخر دون العكس كما
علم ذلك من التنظير فهو أعم
مما عبر به (أو) نذر (صوما)
مطلقاً أو مقيداً بنحوه - ر
كمن (فيوم) يحمل عليه لأنه
أقل ما يفرد بالصوم (أو) أي
أي صومها (فثلاثة) لأنها
أقل الجمع (أو) نذر (صدقة
فيتمول) يتصدق به وإن
قل وكذا النذر التصديق بال
عظيم لأن الصدقة الواجبة
لا تنحصر في قدر لأن الخلطاء
قد يشتركون في نصاب فيجب
على أحدهم شيء قليل وتعبيري
بتمول أولى من قوله فيما
كان إذا لا يكفي بما لا يتمول
(أو) نذر (صلاة فركتان)
تكفيان لأنهما أقل واجب
منها (بقيام قادر) الحاقاً
للنذر بواجب الشرع (أو)
نذره (صلاة فاعداً) فعلها
(فأثماً) لا تبيانه بالأفضل (لا
عكسه) أي نذر الصلاة فأثماً
فلا يجوز فعلها فاعداً مع
القدرة على القيام لأنه دون
ما انتزعه (أو) نذر (عتقاً
فرقة) تجزى ولو ناهية
ككافرة لوقوع الاسم عليها
(أو) نذر (عتق كافرة أو
معية أجزاء) رقة (كاملة)
لا تبيانه بالأفضل (فإن عين)
رقة (ناقصه) كقوله على عتق

لزمه وله فعله في مسجد غيره وإن لم يكن أكثر جماعة فيما يظهر خلافاً لمن قبله به لا فائداً أو جيباً المسجد لأنه قرية
منصودة في الفرض من حيث كونه مسجداً فيجزى كل مسجد لذلك ويتبعه الحاق النواقل التي يسن فعلها
في المسجد بالفرض اه شرح مر (قوله إلا المسجد الحرام الخ) المذهب أنه خاص بالكعبة والمسجد حولها
وإن وسع عما كان عليه قاله ج اه شوبري (قوله فتعين) قال الشافعي ولا يلزمه إلا تبيان بالنسك كالونذر
إتقان الحرم اه عميرة اه سم (قوله وإن تفاوتت فيه) فقد ورد أن الصلاة في المسجد الحرام بما تتصله
في مسجد المدينة الشريف فتو بماتين في الأقصى وبمائة ألف فيما سواهما وإن الصلاة في مسجد المدينة
بصلاة تين في الأقصى وبالف صلاة فيما سواهما وإن الصلاة في الأقصى بخمسمائة فيما سواها اه قل على
الحلي (قوله أو مقيداً بنحوه) كان قاله الله على أن أصوم دهر أفجعل على مطلق الزمن بخلاف الدهر
المعروف فانه يحل على جميع الأيام ويلزمه صومها حيث لا يكره ذلك كما قاله حل وغيره تأمل (قوله
لأنه أقل ما يفرد بالصوم) عبارة غير لانه أقل ما يصدق به الصوم اه ولعل مراده الصوم الملتزم أي أقل
ما يحمل عليه اه شوبري (قوله أو بأكثر من ثلاثة) قاله في الأعيان ومثل ذلك الأيام ليلزمه ثلاثة فقط فيما
يظهر زججه من تردد طويل للأدعي ويأتي تنظير ما ذكر في صوم شهر أو شهرين أو شهرين في الأول
شهر واحد وفي الثاني ثلاثة لا غير فيما يظهر من تردد للزركشي في ذلك ولا تنظر لكونه جمع كثرة وأقله أحد عشر
لأن ذلك من دقائق العربية فلا تنزل عليها إلا لفظ العرفية اه شوبري (قوله فيتمول) أي وإن وصفها بعظم
أو نحوه اه قل على الحلي (قوله فركتان) أي بسلام واحد قل زاد عليها ما يصح إجماعه على المعتمد
عند شيخنا اه قل على الحلي (قوله أو صلاة فركتان) ولا فرق فيما بين النفل المطلق وغيره كالراتب
والضحي فيجب القيام في الجميع اه ع ش على مر (قوله أو نذر عتقاً) الأولى الاعتقاد لأن بعضهم أنكروا
الأول وإن قال النووي إن أنكاره جهل لكنه حسن إلا أن يجب أن يارتكاب الحسن الرد على المنكر
فكان أهم من ارتكاب الحسن اه شوبري (قوله ولو ناهية) وأنشوف الشارع للعتق مع كونه غرامة
سوم فيه وخرج عن قاعدة يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع اه سلم (فائدة) لو نذر عتق رقة معينة
ثم تلفت أو أتلفها قبل الاعتقاد لم يلزمه إبدائها لأن العتق حق الرقبته وإن أتلفها أجنبي لزمه قيمتها بالكفا ولا
يلزمه أن يشتري بها رقة بخلاف الهدى فإن الحق فيه للفقراء وهم موجودون قاله في البيان اه سم (قوله
لوقوع الاسم عليها) أي ولا تم من باب الغرامات فلم يكف فيما يشق بخلاف الصلاة ونحوها وإن الفرض
تخليص الرقة اه عميرة اه سم (قوله أجزاء كاملة لا تبيانه الخ) أي ولا نصف الكفر لا يتقرب بها فحملت
على التعريف اه عميرة (فرع) قال في الروض ومن نذر زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لزمه وفي
زيارة قبر غيره تردد اه قال في شرحه أي وجهان أحدهما للزوم في حق الرجل لا سيما إذا كان المعبور
صالحاً لأن فيه قرينة تلحيز وروا الثبوت وظاهر كلامهم أن زيارة سائر القبور كزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اه سم

*(كتاب القضاء)

أصله قضاي بوزن سلام من قضيت قلبت الباء همزة لتعارفها اثر ألفراثة اه بولسي اه سم وجعه
أقضية كذباً وأقيية وهو في الأصل يقال لانتمام الشيء وأحكامه وأما نواضع الفراغ منه سمي بذلك لأن القاضي
يتم الأمر ويحكمه ويخبره ويفرغ منه اه شرح الروض وعبارة شرح مر وهو في اللغة أحكام
الشيء وأما نواضعه وأقيية أعان آخر كل وحى والحق وفي الشرع الولاية التي يتقوا الحكم المستتب عليها أو إزام
من له الزام بحكم الشرع فخرج الأقباء والذي يستفيد القاضي بالولاية إظهار حكم الشرع وأما نواضعه
فيما يرفع اليه بخلاف المفتي فإنه مظهر لا مخض ومن ثم كان القيام بحقه أفضل من الاقتناء انتهت والقضاء

أفضل من الجهل ويحتاج إلى مول ومولى فيه بمحمل ولاية وصيغة المولى هو الامام الاعظم أو نائبه
بأذنه وبشرطه فهو تصرفه فيما يولى فيه وأهليته كإتيان المولى هو النائب وبشرطه صحة تصرفه فيه ما يتولى فيه
واعتبار أهليته أيضا والمولى فيه هو ما يتصرف فيه وبشرطه جواز شرعا وتعيينه من الانكحة أو الدماء أو الاموال
أو غير ذلك بمحمل الولاية مكان فهو تصرفه وبشرطه تعيينه ببلد أو محلة أو إقليم أو غير ذلك والصيغة واجب ولو
بكتابة أو رسالة أو اخبار موثوق به أو نحو ذلك وهو صريح كوليته القضاء وخلفته فيه واستتبع فيه
واقض بين الناس واحكم بينهم أو كتابة كاعتمدهن عليك في كذا وقوضته اليك أو ابتك فيه ووكالتك فيه وقبول
كالوكالة ولا يجوز عقد القضاء أو الامامة برزق أو نحوه ولو من غير بيت المال ولا يجوز لأحدهما أخذ شيء من
بيت المال إن تعين وكان مكتسبا والافله أخذ بكفايته ومومنه * (فرع) * يجوز للامام أن يرزق من بيت
المال من عمله مصلحة عامة للمسلمين كما يروى وذن محاسب ومفتي وعلم قرآن وأعلم شري أي قل على المحلى
* (فائدة) * إن قلت ما الفرق بين قضاء الله وقدره (قلت) القضاء هو الحكم الكلي الاجمالي في الازل والقدر
جزئيات ذلك الحكم وتفصيله التي تقع فيها الأبرال قال الجلال في قوله صلى الله عليه وسلم وسوء القضاء ما نصه
قال الكرمانى معنى القضى أو حكم الله تعالى من حيث هو حكمه كله حسن لا سوء فيه فالوفاى تعريف القضاء
والقدر القضاء هو الحكم بالكلية على سبيل الاجمال في الازل والقدر هو الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك
الكلية على سبيل التفصيل في الازل قال تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم اه
شوبرى (قوله أى الحكم بين الناس) أفهم ان الفضل مرادف للحكم وقد يغايره فيطلق القضاء على ما فيه
من الاخبار والحكم على ما فيه من الالزام وعكسه باعتبار ان حكم الله تعالى في الواقعة قضاء والزام به اه
شوبرى (قوله اذا اجتهد الحاكم) أى هو وعالم أهل الحكم كإتقائه التورى عن اجماع المسلمين فاهل الحكم
هو المجتهد اه جج اه سم (قوله فاطما) أى في اصابة الحكم وهذا على الصحيح من ان المصيب واحد
وعبارة ابن السبكي والصحيح وفاة المصيب وان المصيب واحد والله تعالى حكم قبل الاجتهاد قبل لادليل عليه
والصحيح ان عليه امارته مكاف باصابته وان مخطئه لا يائىل يؤخر وأما على الضعيف من ان كل مجتهد مصيب
فيمتاز الحديث الى تأويل اه شيخنا (قوله فله عشرة أجور) لا ينافي ما قبله لان الاخبار بالقليل لا ينفي
الكثير ولجوازانه أعلم أولا بالآخرين فخيرهم ثم بالاشرة فخيرهم ثم بالآخرين يساو بان العشرة فان
قلت العشرة يصح ان تجعل أجرا واحدا أو اثنين فإياه جعلها عشرة قلت يجوز أن تكون أنواعا من الثواب
مختلفة يبايع مددها هذا القدر فبذلك هذا العدد على ذلك قاله الشيخ في شرح الورقات وفيه فوائد يتعين
الوقوف عليها اه شوبرى (قوله كقوله من جعل قاضيا الخ) عبارة شرح مذكر كالحبر الحسن من ولى
القضاء فقد ذبح بغير سكين انتهت (قوله يجوز على عظم الخطر الخ) أى والا فاقضاء فرض كفاية أو عين
كإتيان ما قول الراعى عن ابن كج انه يكره مع كونه فرضا فإرادته كراهة طلبه مع الحرص عليه فالمراد
حينئذ غير الواجب أو ان المراد بكراهة السلفه الخوف من عدم القيام بحقه لا الكراهة الشرعية
والا لم يمدح تاركه وذلك ينافي فرضيته وجواب الاستوى بان الكراهة انما تنافي فرض العين لا الكفاية برده
ما قرر من أنه يكون فرض عين على ان التفرقة بين الفرضين ممنوعة اذا كراهة تنافي الفرضين مطلقا
فتعين الجوابان الاولان اه جج اه سم (قوله قوله) أى قبوله فاطلق التولية وأراد أن يراه في نسخة
توليه وهى ظاهرة وبطل عليها قوله أما تولية الامام الخ اه ع ش (قوله فرض كفاية الخ) بل هو أسنى
فروض الكفايات حتى ذهب الغزالي الى تفصيله على الجهاد وذلك لاجتماع مع الاضرار اليه لان طباع
البشر مجبولة على الظلم وقل من ينصف من نفسه والامام الاعظم مشغل بما هو أهم منه فوجب من يقوم به فان
امتنع الصالحون له أغروا وأجبر الامام أحدهم اه شرح مذكر وكونه فرض كفاية في حق الصالحين على

بالد أى الحكم بين الناس
والاصل فيه قبل الاجماع ايات
كقوله تعالى وان احكم بينهم
بما أنزل الله وقوله فاحكم
بينهم بالقسط وأخبروا كبر
الصحيحين اذا اجتهد الحاكم
فاخطأ فله أجر وان أصاب
فله أجران وفي رواية صحيح
الحاكم استنادها فله عشرة
أجور وما جاء في التحذير
من القضاء كقوله من جعل
قاضيا ذبح بغير سكين يجوز
على عظم الخطر فيه أو على
من يكره القضاء أو يحرم
عليه على ما يأتى (قوله) أى
القضاء (فرض كفاية) في
حق الصالحين له في الناحية

أما قول الإمام لأحدكم ففرض عين عليه ٢٣٦ (فن تعين) له (في ناحية لزمه طلبه) ولو بذل مال واخاف من نكسة الليل (و) (لزمه) (قبوله) إذا

وليه الحاجة إليه فيها فإن امتنع
اجبر وانما يلزمه الطلب
والقبول (فيها) أي في ناحيته
فلا يلزمه في غير هالان
ذلك تعذيبا فيه من ترك
الوطن بالسكينة لأن عمل
القضاء لا غاية له بخلاف سائر
فروض الكفايات الموجهة
إلى السفر كالجهاد وتعلم العلم
(أو) لم يتعين فيها لكنه
(كان أفضل) من غيره (سنا)
أي الطالب والقبول (له)
فيها إذا وثق بنفسه وقول
وتبوله إلى آخره من زيادتي
(أو) كان (مفضولا ولم يمتنع
الأفضل) من القبول (كرها
له) أي للمفضول لما في خبر
الصحيحين من قوله صلى الله
عليه وسلم لعبد الرحمن بن سمرة
لا تسأل الأمانة فإن كان
الأفضل يمتنع من القبول
فكالمعدوم واستثنى الماردي
من الكراهة ما إذا كان
المفضول أطوع وأقرب
إلى القبول والبلقيني
ما إذا كان أقوى في القيام
في الحق وذكر كراهة القبول
من زيادتي (أو) كان
(مساويا) لغيره (فكذا) أي
فيكرهانه (إن اشترى)
بالاتفاق بعلمه (وكنى) بغير
بيت المال لما فيه من الخطر
بلا حاجة تو على هذا حمل
امتناع السلف (والإمام) بأن لم
يشترأ ولم يكف بما ذكر
(سنا) ليتفق بعلمه أو ليكني من بيت المال

الجملة لا ياتي كونه قد يكره وقد يسر لنصوص من اتصف بالوصف المقتضى للسكن أو الكراهة على ما يأتي تفصيله
بقوله أو كان أفضل من غير مسأله الخ وحاصل ما ذكره خمسة أحكام تعترى قول القضاء فرض بضميمه ومندوب
وحرام ومكروه اه شيخنا (قوله) أما قول الإمام لأحدكم ففرض عين عليه (أي) فورا في قضاء الاقليم
ويتعين فعل ذلك على قاضي الاقليم فيما عجز عنه كإتيان ولا يجوز انخلاء مسافة العدوى عن قاض أو خليفته
لأن الاحضار من فوقها يشترط به فارق اعتبار مسافة الضر بين كل مفتين أما ابتاع القضاء بين المتخاصمين
ففرض عين على الإمام أو نائبه كما قاله الباقي ويمتنع عليه الدفع إذا أفضى لتعطيل أو طول نزاع ومن صريح
التولية وليتك أو قلدتك أو فوضت اليك القضاء ومن كاياتها عولت واعتمدت عليك فيه ولا يعتبر القبول
لفظا بل يكفي فيه التصريح بالفعل كالوكيل كما أفتى بذلك الواو والرحمة الله تعالى نعم يرتد بالرداه شرح مر ثم قال
في آخر الفصل ولا بد من تعيين ما يولى فيه نعم إن اطر د عرف ببيعة بلاد لبلاد في توليتهما دخلت تبعها ولا يستفيد
بتولية القضاء العام سائر الولايات وأمر الناس حتى يجوز كاتو حسيه لم يفوض أمرهما لغيره نعم يتجه في قوله
احكم بين الناس أنه خاص بالحكم لا يتجاوز لغيره ويفرق بينه وبين وليتك القضاء بأنه في هذا التركيب
بمعنى امضاء الأمر وسائر تصرفات القاضي فيها امضاء الحكم بخلاف الحكم (فرع) لو خلا بلد عن قاض
نقل أهله واحدا منهم فباطل إن كان في العصر امام والا فان رجوا نصبه عن قرب فكذلك لو الا فان أمكنهم
التحاكم في بلد بغيرهم فعلاوا والاقتليده جائز وحكمه نافذ قاله الماردي ولو خلا الزمان من الإمام وجب
الرجوع إلى العلماء اه سم (قوله فن تعينه الخ) أي بان لم يوجد في ناحيته صالح للقضاء غيره اه شرح
الروض (قوله في ناحية) المراد بها بلدة ودون مسافة العدوى منه اه عناني أي بناء على أنه يجب في كل مسافة
عدوى نصب قاض اه سل (قوله ولو بذل مال) أي قدر عليه فاضل عما يعتد به في الفطرة فيما يظهر
والاقرب وجوب الطلب وان ظن عدم الاجابة خلافا للذريع أخذ من قولهم يجب الأمر بالمعروف وان علم
عدم امتثالهم اه شرح مر وفي ع ش عليه قوله ولو بذل مال ظاهره وان كثرت المال ولعل الفرق بين هذا
وبين المواضع التي صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب من مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة
للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه وعبارة لروض وشرحه ولو وجب أو استحب طلبه
جاز بذل المال ولكن أخذه ظالم كما إذا تعذر الأمر بالمعروف ولا يذلل مال فان لم يجب ولم يستحب لم يجز بذل
المال ليولى ويجوز له بذله لتسليعزل ووقع في الروضة أنه يجوز له بذله ليولى وهو سبق فلم وكذا يستحب بذله
لعزل قاض غير صالح للقضاء لما فيه من تخليص الناس منه لكن أخذه ظالم انتهت (قوله فان امتنع أجبر)
استشكل تولية الممتنع بان امتناعه مع تعيينه مفسوق وأجاب النووي بعدم فسقه لأن امتناعه غالبا يكون
بتأويل فلا يعصى بذلك جرما وان أخطأ في تأويله اه زى (قوله فلا يلزمه في غيرها) نعم لو عين الإمام قاضيا
وأرسله إلى مافوق مسافة العدوى لزمه الامتثال والقبول وان بعدت لان الإمام إذا عين أحد المصالح المسلمين
تعيين ويتعين حمله على عدم وجود صالح للقضاء في المحل المبعوث إليه أو بقربه وحديث يجتمع الكلامان
اه سل (قوله بخلاف سائر فروض الكفايات) أي فيجب السفر لها ولو لبعد لان لها غاية اه شيخنا
(قوله أو كان أفضل سناله) هل يقيد هذا الشق بان يقال حيث لم يمتنع المفضول على قياس التقيد لا ترى انظره
(قوله إذا وثق بنفسه) فان خاف على نفسه لزمه الامتناع كافي الذخائر ورجحه الزركشي وهو المتمدن خلافا لما
يقتضيه منيع شرح الروض من أنه يحترز إذا خاف عليها إذا ظهر في هذه الحالة جواز الاقدام اه عناني
(قوله أطوع) أي مطاوعا بفتح الواو أي بطاوعه الناس ويمتنعون لحكمه أكثر من الفاضل اه شيخنا فقوله
وأقرب إلى القبول عطف تفسير (قوله والاسناله) أي ان وثق بنفسه فان خاف عليها لزمه الامتناع كافي الذخائر
ودرجه الزركشي اه شرح مر (قوله أوليكني من بيت المال) هذا يشعر بجواز أخذ الرزق على

القضاء وهو كذلك ففي التهذيب يجوز للأمام والقاضي المعسر أن يأخذ من بيت المال ما يكفيه وما يحتاج إليه من نفقة وكسوة ولا تقبى به أما أخذه لأجرة على القضاء ففي الروضة عن الهروي أن له أخذها إن كانت أجرة مثل عمله إن لم يكن رزق من بيت المال اهـ رى (قوله ويجرم طلبه بعزل صالح الخ) عبارة الروض وشرحه وحرم على الصالح للقضاء طلبه وبذل مال لعزل قاض صالح له ولو كان دونه وبطلت بذلك عدالة فلا تصح توليته والعزل به على قضائه حيث لا ضرورة كسبياً لأن العزل بالرشوة حرام وقولية المرتضى للرأى حرام انتهت (قوله بشرط القاضي الخ) أى ولو في الواقع ويندب فيه أن يكون قرشياً سياناً إذا حلم ولين وفطنة وثقة طوره وقار وسكينة كاتباً صحيح الحواس والأعضاء عارفاً بالغة أهل محل ولايته فتو على ما من الشجاعة صدوقاً وافر عقل ولا يجوز له أخذ مال على القضاء لأجرة إن لم يكن له شيء في بيت المال كما مر اهـ قل على المحلى (قوله كونه أهلاً للشهادات الخ) أفهم كلامه عدم اشتراط كونه كاتباً أو عارفاً بالحساب المحتاج إليه في تصحيح المسائل الحسابية لكن صحيح في المجموع اشتراطه في المقتضى فالقاضي أولى لأنه مفتوز بإدق ولا تشترط معرفته بأهله ولايته أى حيث كان ثم عدل يعرفه بافتهم ويعرفهم بافتهم كالموظف وقياس ما مر في العقود أن المدار في هذه الأمور على ما في نفس الأمر لا على ما في ظن المكلف فلو لم يعلم فيه هذه الشروط فتبين اجتماعها فيه صحت توليته وتعمول أن لم يعلم حاله أن يعتمد في الصالح على شهادة عدلين عارفين بما ذكر ويندب له اختياره ليزداد فيه بصيرة اهـ شرح مر (قوله ناطقاً) أى ولو مع لكنة أو نحوها اهـ قل على المحلى (قوله كاتباً للقضاء) أى ناهضاً للقيام بأموره بأن يكون ذا بقعة تامة وقوة على تنفيذ الحق اهـ شرح مر (قوله فلا يولاه كافر) أى ولو على كفاؤه ما جرت به عادة الولاء فمن نصب حاكم لهم منهم فهو تقليد رياسة ورعاية لا تقليد حكم وإنما يلزمهم حكمه بالانضمام منهم لا بالزمام اهـ شرح البهجة اهـ سم (قوله وفاسق) ومثله نافي الاجماع وأوجب ألا يحادوا والاجتهاد ومجور عليه بسفه وقوله ومن لم يسمع أى شيئاً لأنه لا يفرق بين إقراره وانكاره الخ لاف من يسمع بالصياح فيجوز توليته وقوله وأعمى أى لأنه لا يعرف الطالب من المطلوب وفي معنى الأعمى من يرى الاشباح ولا يعرف الصور نعم لو كانت أذقربت منه عرفها صحت ولو كان يصغرهم أرا نقط جازت توليته أو لا يلاحظ قال الأذرى ينبغي منعه اهـ من شرح مر (قوله وهو العارف بأحكام القرآن) ولا يشترط حفظه جميع القرآن ولا بعضه عن ظهر قلب بل يكفي أن يعرف مطلقاً أحكامه في أبوابها فإبراجها وقت الحاجة إليها ويشترط أن يكون له في كتب الحديث أصل مصحح بجميع أحاديث الأحكام أى غالبها كسنة أبي داود فيعرف كل باب فيها إذا احتاج إلى العمل به ولا يشترط ضبط كل مواضع الاجماع والاختلاف بل يكفيه أن يعرف أو يظن في المسئلة التي يفتى فيها أن قوله لا يخالف الاجماع لموافقه غيره أو أن المسئلة لم يتكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره كما صرح به الأصل اهـ من الروض وشرحه (قوله أيضاً وهو العارف بأحكام القرآن الخ) ولا تشترط نهايته في كل ما ذكر بل تكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وأن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة الآن واجتماع ذلك كله انما هو بشرط للمعتد المطلق الذي يفتى في جميع أبواب الفقه أما مقلداً لا يعدو مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وإبراع فيها ما يراه المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمتقدم مع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له العدول عن نص امامه كما لا يجوز له الاجتهاد مع النص اهـ شرح مر * (قائدة) * ذكر الأبي في القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرقا ما بين الانحص والاعم ففقه القضاء أعم لأنه العلم بالأحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالأحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل ثم قال والفرق المذكور هو أيضاً بين علم الفتيان وفقه الفتيان ففقه الفتيان هو العلم بالأحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الأحكام مع تنزيلها على النوازل اهـ شورى (قوله وبالقياس) أعاد الباء ليفيد عطفه على الأحكام الذي هو المراد لعل على القرآن

و يجرم طلبه بعزل صالح له ولو
مفضولاً وتبطل عدالة الطالب
والنصر يحسن القبول من
ز يادنى (وشرط القاضي كونه
أهلاً للشهادات) بأن يكون
مسلماً كافراً ذكراً عدلاً
سليماً بصيراً ناطقاً (كاتباً)
لا من القضاء فلا يولاه كافر
وصبي ومجنون ومن به رق
وانثى وخنثى وفاسق ومن
لم يسمع وأعمى وأخرس وإن
فهمت اشارته ومغفل ومخمل
النار بكبر أو مرض لنقصهم
(مجتهداً وهو العارف بأحكام
القرآن والسنة وبالقياس

انواع السنة المتواترة والآحاد والمتصل وشبهه ومن أنواع القياس الاولى والمساوى والادون كقياس الضرب والوالدين على التأفيف لهما وقياس احراق مال اليتيم على آكله في التحريم فهما وقياس التفاح على البرقي باب الربا بجامع الطعم (وحال الرواة) فوقوض عفا فيقدم عند التعارض الخاص على العام والمقتيد على المطلق والنص على الظاهر والمحكم على المشابه والناسخ والمتصل والقوي على مقابلهما (ولسان العرب) لغت ونحو او صرفا وبلاغة (وأقوال العلماء) اجماع واختلاف فلا يخالفهم في اجتهاده (وان فقد الشرط) المذكور بان لم يوجد رجل متصف به (قولي سلطان ذو شوكة مسلم غير اهل) كفاسق ومقادوصي وامرأة (نفذ) بمجسمة قضائه (الضرورة) لثلاث تعطل مصالح الناس وتعيير بمسلمات غير اهل اعم من قوله فاسقا او مقادا وهو الاوفق لتعليقهم ومقتضى كلام الروضة واسماها وصرح به ابن عبد السلام في الصبي والمرأة وان خالفه بعضهم فتقها ومعلوم انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من الاحكام (وسن للامام ان

والسنة اذا فرض معرفة القياس نفسه تأمل (قوله الخاص والعام) العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة والسلام الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر والجمل هو ما لم تتضح دلالة كقوله تعالى وآتوا الزكاة ونحذف أموالهم صدقة لانه لم يعلم منها قدر الواجب والمبين مثل قوله وفي عشر بن نصف دينار والمطلق كقوله تعالى فتحرر رقبة في آية الظاهر والمقتيد كقوله تعالى فتحرر رقبة مؤمنة في آية القتل والنص هو ما دل دلالة قطعية والظاهر ما دل دلالة ظنية والناسخ والمنسوخ كما تبي عدة الوفاة وفي قول علي الجلال قال لما وردى وآيات الاحكام في القرآن خمس مائة آية وكذا أحاديث السنة وهذه المراد من معرفة الكتاب والسنة التي يتوصل بها الى استناد الاحكام الشرعية فمنها انتهى (قوله والمتصل) أي باتصال روايته الى الصحابي فتطوي يسمى الموقف أو الى النبي ويسمى المرفوع اه شرح مر وفي قول علي المحلى قوله غير المتصل فيشمل المتصل والمنقطع والموقوف وغيرها لان المتصل ما لم يقطع أحد من روايته من ابتداء سنده الى انتهائه فان سقط فيه الصحابي فهو المرسل أو التابعي أيضا فهو الموقوف أو اثنين متصلين فهو المفضل أو واحد ولومن مكانين فهو المنقطع أو أسند الى النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر شيء من الرواة فهو المرفوع اه (قوله ومن أنواع القياس الخ) أي ومنها أيضا قياس العلة وقياس الدلالة والقياس في معنى الاصل كقافي الاصول اه شيخنا (قوله الاولى) وهو ما قطع فيه بنقي الفارق والمساوي هو ما يبعد فيه انتفاء الفارق والادون ما لا يبعد فيه ذلك اه شرح مر (قوله والمحكم على المشابه) المحكم كقوله تعالى ليس كماله شيء فهذه نص في انه لا يماثله شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله والمثابه مثل قوله الرحمن على العرش استوى يد الله فوق أيديهم ويبقى وجه ربك تأمل (قوله ولسان العرب) أي لان الشريعة وردت بلسان العرب فتتوقف معرفة أحكامها عليه اه زى (قوله لغة ونحو او صرفا وبلاغة) أي وغير ذلك من علوم الادب وهي اثنا عشر علما كما قاله الزنجشري اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والاشتقاق والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات والتواريخ ونحو ما علم البديع فهو كالذيل لها اه قل علي المحلى (قوله وأقوال العلماء) ولا بد من معرفة أصول الدين وان لم يكن على طريقة المتكلمين اه حل (قوله قولي سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضى العسكر فانه لا تصح توليته غير الاهل ولا ينقض قضاء من ولاه اه مرل وعبارة أصله مع شرحي مر وجج قولي سلطان أو من له شوكة غير بان يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم استلزام الساطنة للشوكة فلا زالت شوكة سلطان بنحو أمر او حبس ولم يخلع ثم ذن أحكامه حيث لم يفعلوا ولم يوجد مقتضى الخلع والانتفاء عدم تنفيذها انتهت ثم رأيت في الرشيدى ما نصه وحاصل المراد كما يؤخذ من كلامهم ان السلطان اذاولى قاضيا بالشوكة نفذت توليته مطلقا أي سواء كان هناك اهل للقضاء أم لا وان ولاه لا بالشوكة أو ولاه قاضى القضاء كذلك في شرط في صحة توليته فقد اهل للقضاء اه (قوله كفاسق ومقلد) وبحث البلقيني ان عزال من ولاه ذو شوكة بزوال شوكة من زال المقتضى لنفوذ قضائه أي بخلاف مقادا وفاسق مع فقد المجتهد والعدل فلا تزول ولايته بذلك لعدم توقفها على الشوكة كما مر اه شرح مر (قوله نفذ قضائه للضرورة) قال شيخنا ويشترط في قاضى الضرورة ان يذ كر مستند في سائر أحكامه والا فلا وذ كر شيخنا الرملى أيضا ولو زالت شوكة من ولاه انزل ويسترد منه ما أخذ من الاوقاف والجوامع ونحوها لان الضرورة في نفوذ أحكامه والضرورة تنقذ بقدرها اه قل علي المحلى (قوله وهو) أي تعبير المصنف الاسم الاوفق الخ (قوله استخلف ولو بعضه) أي بأما وبانه حيث ثبتت عدالتهم عند غيره اه حل (قوله أو أطلق الاذن) هذا مفهوم قوله في تفسير اطلاق التولية بان لم يأذن له ومفهوم قوله ولم ينه عنه قول

يأذن للقاضى في الاستخلاف) اعلم له (فان أطلق التولية) بان لم يأذن له في الاستخلاف ولم ينه عنه (استخاف) ولو بعضه (فيما عجز عنه) لحاجته اليه دون ما يقدر عليه (أو) أطلق (الاذن) بان لم ينه عنه في الاذن في الاستخلاف ولم يخص

(في استخفاف مطلقا) وهذه من زيادتي وكاملا لا اذن تعميمه كما فهم منه بالاولى ٣٣٩ وان خصصه بشئ لم يتعدده او نراه عن الاستخفاف لم

الشارح او نراه عن الاستخفاف الخ (قوله في استخفاف مطلقا) أي فيما عجز عنه وفي غيره والمعمد انه لا يستخاف
الا فيما عجز عنه اه مر اه ع ش (قوله وكاملا لا اذن تعميمه) أي بان قاله استخفاف
في كل أحوال * (فرع) * فوض الامام لشخص ان يختار فاضيا لم يختار نفسه ولا أمه ولا فرعه اه حل
(قوله وشرطه كالفاضي) ولا يشترط فيه رتبة الاجتهاد ومن ذلك نائب القاضي في القرى اذا فوض له سماع
البينة فقط يكفيه العلم بشروطها ولو عن تقليد وليس المنسوب للبحر والتعديل مثله في ذلك لانه حاكم اه شرح
مر * (فرع) * اذا ولي الامام شافعيًا مثلاً ومنعه من الحكم ببعض مسائل معينة كان منع الشافعي من القضاء
على الغائب تحت التولية وكان القاضي معزولا بالنسبة لتلك المسائل التي منع من الحكم فيها لكن الحكم
تحكيمه في تلك المسائل لتعذر فاض بالنسبة اليها فينقد حكمه فيها التحكيم ووافق على ذلك مر وهو مأخوذ من
كلامهم اه سم وفي حاشية الرحاني على التحرير مانعه * (قائمة) * أفتى زى تبعا للرملي ان الحق اذا مضى
عليه خمس عشرة سنة لا تسمع به الدعوى لمنع ولي الامر القضاء من ذلك فلم يجد صاحبه فاضيا يدعيه عنده اه
م ذ على التحرير (قوله ان يتا بطر الحاجه) معتمد (قوله وجاز تحكيم اثنين) أي رشدين يتصرفان لانفسهما
وليس المحكم أصلا ولا فرعا لاحدهما ولا عدوا له اه قل على المحلى قال القاضي في شرح الحاروي يشترط
العلم بتلك المسئلة فقط ويجوز التحكيم في ثبوت هلال رمضان كبحثه الزركشي وينفذ على من رضى بحكمه
فيجب عليه الصوم دون غيره اه مر اه ع ش (قوله أهلا للقضاء) وهو المجتهد بشرطه وقال الزركشي
المراد الاهلية المطلقة لا بالنسبة لتلك الحادثة فقط قال ونقل في المختار الاتفاق على ذلك من المجوزين للتحكيم اه
سم (قوله ولو لمع وجود فاض) أي اذا كان المحكم مجتهدا أما ان لم يكن كذلك فلا يجوز ولو لمع وجود
قاض ضروري اه ع ش أي وحمل الامتناع عند وجود قاض ضروري اذا سهل الوصول اليه ولم يأخذ
دراهم لها وقع والاجاز التحكيم مع وجوده اه شيخنا (قوله في حود) أي ولو كان التحكيم في قود الخ
فهو معطوف على الغاية (قوله والاجاز) المعتمد انه لا يجوز تحكيم غير الاهل مع وجود القاضي ولو قاضي
ضرورة اه سئل هذا وقرر شيخنا زى نقلا عن اعتماد شيخنا الرملي انه لا يجوز التحكيم الا مع وجود
قضاة الضرورة الا اذا كان قاضي الضرورة يأخذ مالا وقع اه وبعبارة سم قوله والاجاز أي وان لم يوجد
الاهل جاز الخ حاصله انه اذا فقد الاهل جاز تحكيم عدل غيره في النكاح وغيره في السفر والحضر واعتمد ذلك
شيخنا الطبري واعتمد شيخنا مر كقوله عن والده انه اذا فقد الاهل لا يجوز تحكيم غيره الا في النكاح اذا فقد
القاضي ولو قاضي الضرورة أو ترتب على الرفع اليه غرامات لان نفوذ قضاء غير الاهل انما هو لشوكة يستند
اليها المحكم وقال مر المعتمد انه لا يجوز تحكيم غير الاهل مطلقا ولو لمع وجود قاضي الضرورة الا في النكاح
الا اذا فقدت القاضي وكانت في السفر فقلت أمرها عدلا بزوجهما والا اذا ترتب على الرفع لقاضي الضرورة
غرامات على المحكم نعم ان فقد القاضي مطلقا حتى قاضي الضرورة كالفاسق واحتج الى المالك جاز تحكيم
أصلح وأفضل من توجد من العدول بخلاف غيرهم اه وكتب الشيخ المحشي في محل آخر مانعه * (فرع) *
المعتمد ان المحكم اذا كان مجتهدا جاز تحكيمه مطلقا والاجاز بشرط عدم فاض ينفذ قضاؤه شرعا كقاض
الضرور من تقدم ما لو منعه الامام من الحكم في بعض المسائل كما لو منعه من الحكم في خصومة بعد خمس عشرة
سنة كما هو واقع الا ان فيجوز التحكيم فيه ما منع منه لانه معزول بالنسبة له والقدر متحقق بالنسبة لذلك نعم
يجوز التحكيم لعذر مع وجوده كقولهم يمكن قضاؤه الاعمال يدفعه المحكوم له بشرط أن يشق عليه عادة ولا يحتمل
مشقه في جنب ذلك ومعلوم انه ليس المراد القدر من الدنيا لكن انظر ما ضابطه وما لم يرتفع على البدية الى ان
ضابطه أن يشق قصده مشقة لا تحتمل عادة فليتأمل انتهت (قوله من حد) أي كحد شرب الخمر بخلاف حد القذف

الشارح او نراه عن الاستخفاف الخ (قوله في استخفاف مطلقا) أي فيما عجز عنه وفي غيره والمعمد انه لا يستخاف
الا فيما عجز عنه اه مر اه ع ش (قوله وكاملا لا اذن تعميمه) أي بان قاله استخفاف
في كل أحوال * (فرع) * فوض الامام لشخص ان يختار فاضيا لم يختار نفسه ولا أمه ولا فرعه اه حل
(قوله وشرطه كالفاضي) ولا يشترط فيه رتبة الاجتهاد ومن ذلك نائب القاضي في القرى اذا فوض له سماع
البينة فقط يكفيه العلم بشروطها ولو عن تقليد وليس المنسوب للبحر والتعديل مثله في ذلك لانه حاكم اه شرح
مر * (فرع) * اذا ولي الامام شافعيًا مثلاً ومنعه من الحكم ببعض مسائل معينة كان منع الشافعي من القضاء
على الغائب تحت التولية وكان القاضي معزولا بالنسبة لتلك المسائل التي منع من الحكم فيها لكن الحكم
تحكيمه في تلك المسائل لتعذر فاض بالنسبة اليها فينقد حكمه فيها التحكيم ووافق على ذلك مر وهو مأخوذ من
كلامهم اه سم وفي حاشية الرحاني على التحرير مانعه * (قائمة) * أفتى زى تبعا للرملي ان الحق اذا مضى
عليه خمس عشرة سنة لا تسمع به الدعوى لمنع ولي الامر القضاء من ذلك فلم يجد صاحبه فاضيا يدعيه عنده اه
م ذ على التحرير (قوله ان يتا بطر الحاجه) معتمد (قوله وجاز تحكيم اثنين) أي رشدين يتصرفان لانفسهما
وليس المحكم أصلا ولا فرعا لاحدهما ولا عدوا له اه قل على المحلى قال القاضي في شرح الحاروي يشترط
العلم بتلك المسئلة فقط ويجوز التحكيم في ثبوت هلال رمضان كبحثه الزركشي وينفذ على من رضى بحكمه
فيجب عليه الصوم دون غيره اه مر اه ع ش (قوله أهلا للقضاء) وهو المجتهد بشرطه وقال الزركشي
المراد الاهلية المطلقة لا بالنسبة لتلك الحادثة فقط قال ونقل في المختار الاتفاق على ذلك من المجوزين للتحكيم اه
سم (قوله ولو لمع وجود فاض) أي اذا كان المحكم مجتهدا أما ان لم يكن كذلك فلا يجوز ولو لمع وجود
قاض ضروري اه ع ش أي وحمل الامتناع عند وجود قاض ضروري اذا سهل الوصول اليه ولم يأخذ
دراهم لها وقع والاجاز التحكيم مع وجوده اه شيخنا (قوله في حود) أي ولو كان التحكيم في قود الخ
فهو معطوف على الغاية (قوله والاجاز) المعتمد انه لا يجوز تحكيم غير الاهل مع وجود القاضي ولو قاضي
ضرورة اه سئل هذا وقرر شيخنا زى نقلا عن اعتماد شيخنا الرملي انه لا يجوز التحكيم الا مع وجود
قضاة الضرورة الا اذا كان قاضي الضرورة يأخذ مالا وقع اه وبعبارة سم قوله والاجاز أي وان لم يوجد
الاهل جاز الخ حاصله انه اذا فقد الاهل جاز تحكيم عدل غيره في النكاح وغيره في السفر والحضر واعتمد ذلك
شيخنا الطبري واعتمد شيخنا مر كقوله عن والده انه اذا فقد الاهل لا يجوز تحكيم غيره الا في النكاح اذا فقد
القاضي ولو قاضي الضرورة أو ترتب على الرفع اليه غرامات لان نفوذ قضاء غير الاهل انما هو لشوكة يستند
اليها المحكم وقال مر المعتمد انه لا يجوز تحكيم غير الاهل مطلقا ولو لمع وجود قاضي الضرورة الا في النكاح
الا اذا فقدت القاضي وكانت في السفر فقلت أمرها عدلا بزوجهما والا اذا ترتب على الرفع لقاضي الضرورة
غرامات على المحكم نعم ان فقد القاضي مطلقا حتى قاضي الضرورة كالفاسق واحتج الى المالك جاز تحكيم
أصلح وأفضل من توجد من العدول بخلاف غيرهم اه وكتب الشيخ المحشي في محل آخر مانعه * (فرع) *
المعتمد ان المحكم اذا كان مجتهدا جاز تحكيمه مطلقا والاجاز بشرط عدم فاض ينفذ قضاؤه شرعا كقاض
الضرور من تقدم ما لو منعه الامام من الحكم في بعض المسائل كما لو منعه من الحكم في خصومة بعد خمس عشرة
سنة كما هو واقع الا ان فيجوز التحكيم فيه ما منع منه لانه معزول بالنسبة له والقدر متحقق بالنسبة لذلك نعم
يجوز التحكيم لعذر مع وجوده كقولهم يمكن قضاؤه الاعمال يدفعه المحكوم له بشرط أن يشق عليه عادة ولا يحتمل
مشقه في جنب ذلك ومعلوم انه ليس المراد القدر من الدنيا لكن انظر ما ضابطه وما لم يرتفع على البدية الى ان
ضابطه أن يشق قصده مشقة لا تحتمل عادة فليتأمل انتهت (قوله من حد) أي كحد شرب الخمر بخلاف حد القذف

والاجاز حتى في عقد نكاح امرأه لاولي لها خاص وبغير عقوبة الله تعالى عقوبته من حد أو تزيير فلا يجوز التحكيم فيها اذ ليس لها طالب معين
ويؤخذ من هذا التعليل ان حق الله تعالى المال الذي لا طالب له معين لا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتعبيري بما ذكر أعلاه وأول من تعبيري بها

ذكره وقضية كلامهم ان المعكم ان يحكم بعله ٣٤٠ وهو ظاهر وان زعم بعض المتأخرين ان الراجح خلافه وقال الاثر في لم ارفيه شيئاً

صريحاً (ولا ينفذ حكمه
الارضاهما به قبله) لان
رضاهما هو المأبوت للولاية فلا
يضمن تقدمه بقدر زونه بقولي
(ان لم يكن أحدهما قاضياً)
والا فلا يشترط رضاهما بناء
على ان ذلك تولية منه فلو حكم
اثنين لم ينفذ حكم أحدهما
حتى يجتمع اختلاف تولية
قاضيين ليجتمع على الحكم
لظهور الفرق قاله في المطلب
اما الرضا بالحكم بعده فليس
بشرط الحكم الحاكم (ولا
يكفي رضا جان) هو أعم من
قوله رضا قاتل بحكمه (في
ضرب دية على عاتقه) بل
لابد من رضاهم أيضاً ولو
كانوا فقراء لاتهم لا يؤخذون
بقراره فكيف يؤخذون
برضاه (ولو رجع أحدهما
قبله) أي قبل الحكم ولو
بعد إقامة المدعي شاهدين
(امتنع) الحكم وليس للمعكم
ان يجس بل غاية الاثبات
والحكم واذ الحكم بشئ من
العقوبات كالقود وحده
الغذف لم يستوفه لان ذلك
يخزم أجرة الولاية

*(فصل) فيما يقتضي انزال
القاضي أو عزله وما يذ كر
معه (زالت أهليته) أي
أهلية القاضي (بمخوجون
وانعاه) كغله وصمم ونسيان
يخل بالضبط وفسق (انزل)
لوجود المذنب ولان القضاء

لانه حق آدمي (قوله وقضية كلامهم الخ) قضية أيضاً وافق عليه مر انه يمتنع على غيره نقض حكمه
حيث يمتنع نقض حكم القاضي وهو ظاهر وبه صرح في شرح الروض اه سم (قوله ان يحكم بعله) ضعيف
والعمدة انه لا يجوز له ولا لقاضي الضرورة الحكم بعلهما اه سل (قوله ان الراجح خلافه) معتمد
(قوله الارضاهما به) أي لفظاً فلا أثر للسكون أخذاً من نظائره ولا بد من رضا الزوجين معافى النكاح
والا وجه الاكتفاء بسكون البكر في استئذانها في التحكيم اه شرح مر أي فلا يكفي بالراضين ولي المرأة
والزوج بل الرضا انما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضي وصرح بذلك لانه قد يتوهم من كلام
المصنف عدم رضا الزوجات اذا كان لهما من يشكاهما اه ع ش عليه (قوله بناء على ان ذلك تولية
منه) رد في الكفاية هذا البناء بان ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم تولية لا بحسن البناء وقد يجب بان محل
هذا اذا صدر التحكيم من غير قاض اه شرح البهجة (قوله فلو حكم اثنين الخ) ليس المقام للتفريع
كلا يخفى فكان الاولى التعبير بالواو ومقتضى قوله بخلاف تولية قاضين الخ أن يقول ولو حكم اثنين ليجتمع
على الحكم صح التحكيم وأما قوله لم ينفذ حكم أحدهما الخ فهو بحث آخر لا يقتضيه المقابلة بما بعده كما لا يخفى
تأمل (قوله لظهور الفرق الخ) أي لانه في القاضي يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف الحكمين
وفيه ان الحكمين قد يكونان مجتهدين الا أن يقال هذا نادراً اه حل (قوله ولا يكفي رضا جان) أي بان
ادعى شخص على آخره يستحق عليه دماً فتنازعاً في اثباته فكما يخص الحكم بينهما فكذلك بان القتل خطأ فلا
ينفذ حكمه الارضاهما به الجاني وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على رضا المحكمين رضا العاقلة في هذه الصورة
فظهر ارتباطه بما قبله (قوله هو أعم من قوله رضا قاتل) أي لانه يشمل قاطع الطرف ومنزىل المعنى والعاقلة
تعمل واجب كل منهما كما تحمل دية النفس كما تقدم في المتن في فصل العاقلة (قوله بل لابد من رضاهم أيضاً)
وكذا لابد من رضا كل من عليه ضرر في حكمه غير المتداعين اه مر اه سم (قوله ولو بعد إقامة المدعي)
شاهدين بان قال المدعي للمعكم عزلتك فليس له ان يحكم اه زى (قوله وليس للمعكم ان يجس الخ)
وله أن يشهر على حكمه واثباته من في مجلسه خاصة لانزاله بالتفرق واذا توالى القضاء بعد سماع بينة حكم بها
بعده من غير عادتتها اه شرح مر وقوله لانزاله بالتفرق وينبغي ان لا يكفي بالتفرق هنا بما اكتفى به
في التفرق بين المتبايعين اه ع ش عليه (قوله يخزم أجرة الولاية) من باب ضرب اه مختار وقال في هو الالهيّة
العظمى والكبر انتهى

*(فصل) فيما يقتضي انزال القاضي (قوله وما يذ كرمعه) أي مع ما يقتضي أي من قوله وينزل بانزاله
نائبه الى آخر الفصل (قوله بمخوجون وانعاه) كل الاول الاقتصار على الانعاه فيقول بنحو انعاه وظاهر
صدقه ان الغفلة وان لم تخل بالضبط تقتضي العزل اه حل (قوله وصمم) أي بحيث لا يسمع برفع الصوت
فلا ينافي ما تقدم اه حل (قوله وفسق) فلو لم يسمع فسقه وقلنا بنفوذه قضائه للضرورة وهو الصصح فتراد
فسقه فان كان بحيث لو عرض على من ولاه لرضى به وولاه لم ينزل ولا انزل اه حل (قوله نعم لو عي الخ)
دل العمى مانع أو سالب وجهان من فوائدهما ما ذكره بقوله نعم الخ فهو مبني على انه مانع ومن فوائدهما اذا
عاد بصره هل تعود ولايته بغير تولية جديدة وجهان اعتمد مر أنه مانع وانه تعود ولايته بغير تولية جديدة
اه سم (قوله ولم يخج لاشارة) أي الى الخصمين بان كانا معروفي الاسم والنسب اه ع ش (قوله فلو عادت
أهليته الخ) ظاهره ولو كان الرائل عي وصمما ونقل عن شيخنا ان الاعي اذا عاد بصره عادت ولايته وينبغي ان
يكون مثله الصمم اه حل (قوله كلاً كلاً) مقتضى كون ولاية القضاء كلاً كلاً انه لو أنكر القاضي ولايته
أو أنكر من ولاه انزل الا ان كان لغرض اه حل (قوله وغيره من العقود) ويستثنى من الغير المشروط

عقد بائع لم يمتنع بعد سماع البينة تعدد عليها ولم يخج لاشارة نفذ حكمه في تلك الواقعة وتعبير بمراد كراهم مما عبر به (قوله
عادت) أهليته (لم تعد ولايته) كلاً كلاً وغيره من العقود (وله عزل نفسه) كلاً كلاً وهذا من زيادة

له النظر اذا زالت أهليته ثم عادت فانها تعود ولا يتوقفه ان المذكور في كلام المصنف في آخري باب الوقف انه لا ينزل وغاية الامر ان العارض مانع من تصرفه وكذا الحاضنة والاب والجد اه حل (قوله والامام عزله) أي القاضي بخلاف ونخرج بالقاضي الامام والمؤذن والمدرس والصوفي والناظر فلا ينفذ عزلهم الا بسبب يقتضيه اه حل وعبارة سم * (تنبيه) * هذا في الامور العامة أما التدريس والتصرف والنظر والامامة والاذان ونحو ذلك فلا يجوز العزل بغير سبب ولو عهد بالخلافة اه وقوله بغير سبب فلو عزله حيث نزل ينفذ طاعة الامام بشرط وجود صالح نظير ما يأتي في القاضي اذا عزله بغير سبب قال شيخنا الطبري رحمه الله من هو مقرر في وظيفة لا يجوز عزله بغير سبب يجوز عزله فان عزله بغير سبب لم ينزل ويستحق المعلوم اذا باشر الوظيفة والله تعالى أعلم وكذا قال مر وحيث نفذ العزل بان وجد سبب يجوز العزل انزل من حين العزل وان لم يبلغه الخبر واذا مضى مدة بعد عزله لم يباشر فيها الثاني الوظيفة لم يستحق واحده منهما معلوما وان باشر الاول أما الاول فلانه معزول ولو أما الثاني فلانه لم يباشر * (فرع) * اذا عرض الانسان عن مباشرة الوظيفة جاز عزله وتقرير غيره اه مر * (قروع) * قررنا مر اذا عزل القاضي ناظر الوقف بلا سبب يقتضي العزل فان كان النظر للقاضي بشرط الواقف كان شرط الواقف النظر لما كم المسلمين ان عزل الناظر بل لو انزل القاضي في هذه الحالة انزل الثاني أيضا لانه نائبه بخلاف ما اذا لم يكن النظر له بشرط الواقف وان ثبت له بالشرع كان لم يجعل الواقف للوقف ناظرا فان النظر للقاضي في هذه الحالة فاذا قام ناظر لم يكن له عزله ولا سبب ولو عزله لم ينزل بل لو عزله الامام أيضا لم ينزل لانه ليس نائب القاضي في هذه الحالة ولا الامام وانما اقامه القاضي لصحة الوقف والمسلمين ولو ولي القاضي وهو في غير محل ولايته نوابا فهل لاتصح التولية كما يصح حكمه في غير محل ولايته مشي مر على انه تصح التولية لانها ليست حكما وانما هي تفويض كما يصح الاذن في بيع الخمر اذا تخلت أو أطلق وفي ان يعقده النكاح اذا انقضت احرامه أو أطلق وهذه تقع الآن كثيرا فان قاضي مصر يتولى من الروم ثم يولى النواب قبل الوصول الى مصر وفي شرح المنهاج لشيخنا خلافة فانظر اه (قوله بخلاف) أي لا يقتضي انزاله ككثرة الشكوى منه أو ظن انه ضعف أو زالت هيئته في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياط اه شرح مر وعبارة شرح البهجة بظن الخلل الذي لا يقتضي انزاله أي بظهوره فيه ولو ظننا الان يكون متعينا كما اقتضاه كلامهم وصرح به البلقيني اما ظهور ما يقتضي انزاله فلا يحتاج فيه الى عزل لانزاله به انتهت اه سم (قوله ومحل هذا ما قبله الخ) فيه ان هذا حيث ليس عقد اجازة من جانب القاضي الان يقال الاصل فيه الجواز من جانبه وتعيينه عارض بخلافه من جانب الامام اه حل (قوله والاحرم) أي بخلاف القاضي فان له عزل نوابه من غير سبب اه شرح مر (قوله ولا ينزل قبل بلوغه الخ) و ثبت عزله به على شهادة أو استفاضة لا باخبار واحد ولا يكفي كتاب مجرد وان خفته فرائث تبعد تزوير مثله اه عتاني (قوله عزله) بالرفع فاعل بلوغ اه شرح مر (قوله لعظم الضرر) أي من شأنه ذلك حتى لو ولي في أمر خاص لم ينزل حتى يبلغه خبر العزل بخلاف الوكيل ولو في أمر عام فانه ينزل قبل بلوغه خبر عزله لان من شأنه عدم عظم الضرر في نقض التصرفات اه حل وز يادى (قوله نعم لو علم الخصم الخ) المعتمد وقد حكمه لان علم الخصم بعزله لا يخرج عنه كونه قاضيا اه حل (قوله لم ينفذ حكمه) احتراز بقوله له عن حكمه عليه فينفذ كولو أقرب عزل القاضي فانه يؤخذ باقراره في حكمه لافي حكمه عليه كذا ذلك مر لا على وجه النقل فليراجع اه سم (قوله لعلمه انه غير حاكم باطنا) ولك ان تقول عليه لانسلم انه غير حاكم باطنا لانه اذا لم يبلغه خبر العزل فهو باق على ولايته ولا يسمو لا عبرة بعلم الخصم ان الامام عزله اذ لا يلزم من عزل الامام عزله وجاها غير أصحابنا كما عساه الماوردي فالظاهر ان المعتمد بخلافه اه شوبرى وعبارة شرح مر والاوجه بخلافه لان علم الخصم بعزل القاضي لا يخرج عنه كونه قاضيا انتهت (قوله

(والامام عزله بخلاف) ظهر منه ويكتفى فيه غلبة الظن ومحل هذا ما قبله ان وجد ثم صالح غيره للقضاء (وبافضل) منه (وبمصلحة) كسكين فتسواء عزله بمثله ام ببلونه وذ كر حكم دونه من ز يادى (والا) بان لم يكن شئ من ذلك (حرم) عزله (و) لكنه (ينفذ) طاعة الامام بقيد ز دته بقول (ان وجد) ثم (صالح) غيره للقضاء والا فلا ينفذ اما القاضي فله عزل خليفته بلا موجب بناء على انزاله بموته (ولا ينزل قبل بلوغه عزله) لعظم الضرر بنقض الاحكام وفساد التصرفات نعم لو علم الخصم انه معزول لم ينفذ حكمه له لعلمه انه غير حاكم باطنا ذكره

الماوردي (فان علقه) أي عزله ٣٤٢ (بقراءته كتابا انزل بها وبقرائه) من غيره (عليه) لان الغرض اعلانه بصورة الحال لا قراءته بنفسه

وصوب الاستوى عدم انزاله
بقراءة غيره عليه كقائه
الطلاق والقائل بالاول فرق
بان المرعى ثم النظر الى
الصفات وهما الى الاعلام وكما
ينعزل بقراءته الكتاب
ينعزل بمعرفة ما فيه بناء له
وان لم يكن قد راعى حقيقة
(وينعزل بانعزاله) بموت أو
غيره (ثانيه) لانه فرعه (لاقيم
يقيم ووقف) فلا ينعزل بذلك
لثلاث عطل أبواب المصالح
(ولان استغله بقول الامام
استغله عنى) لانه خليفة
الامام والاول سفير في التولية
بخلاف ما لو قال له استغف
من قبل أو طاق فينزل
بذلك لظاهره فرض المعاونة
له فلا تشكل الثانية بتأخيرها
من الوكالة اذ ليس الغرض
ثم معاونة الوكيل بل النظر
في حق الموكل فحمل الاطلاق
دلى ارادته (ولا ينعزل قاض
ووال) والتصریح به من
زيادتي (بانعزال الامام)
بموت أو غيره لشدة الضرر في
تعطيل الحوادث وتعيرى
بالانزال هنا وفي القيم أعم
من تعيرى بالموت (ولا يقبل
قول متولى غير محل ولايته
ولا قول) معزول حكمت
بكذا (لانهم لا يملكان الحكم
حينئذ فلا يقبل اقرارهما به
(ولا شهادة كل) منهما

فان علقه بقراءته الخ) ولو كتب اليه عزلك أو انتعز ولعن غير تعليق على القراءة لم ينزل عالم ياتيه الكتاب
كما قاله البغوي وغيره ولو جاءه بعض الكتاب وانجز موضع العزل لم ينزل ولا لانعزل كبحته بعضهم اه زى
(قوله انعزل بها) ويكتفى قراءته محل العزل فقط اه شرح مر (قوله والقائل بالاول فرق الخ) مقتضى
هذا الفرق انه لا ينظر لصفة ولو قرأه عدل أو من يتق وهو باخباره وأخبر بذلك انعزل لوجود الاعلام اه حل
(قوله وينعزل بانعزاله ثانيه) أى اذا بلغ النائب ذلك كقوله ليس ما سبق ويحتمل الاخذ بالاطلاق ويفرق
بين ما هنا وما كتب أيضا ظاهره وان لم يبلغ النائب خبر عزل الاصل لخروجه عن الاهلية وهو يخالف
ما تقدم وقد يفرق بين الخروج عن الاهلية والعزل اه حل وعبرة سم انظر هل ينزل النائب قبل
ان يبلغه خبر عزل النائب وعبرة المنهاج وينعزل بموته وانعزاله من أذنه في شغل معين والاصح انعزال نائبه
المطلق اه وقال شيخنا البرلسي قوله في شغل معين انظر هل يقال في هذا لا ينزل الا بيلوغ الخبر كالعام أم لا
اه انتهت (قوله لا قيم يقيم ووقف) المراد بقيم الوقف ناظره كإيائهم من عبارة أصله نعم لو كان للقاضي نظر
وقف بشرط الواقف فقام شخص عليه انعزل بانعزاله لانه في الحقيقة نائبه اه سم (قوله أو أطلق) بان قال
استخلف اه حل (قوله بتأخيرتها من الوكالة) كان قال الموكل للوكيل وكل وأطلق أى لم يقل عنى ولا عنك
فانه يحمل على انه وكيل عن الموكل (قوله فحمل الاطلاق على ارادته) ونقل عن شيخنا ان محل هذا كماه اذالم
يعين الامام المأذون في استخلافه فان عينه بان قال استخلف فلانا فهو خليفة الامام مطلقا اه حل (قوله ولا
ينعزل قاض الخ) قال في شرح الروض نعم لو ولاه الامام للحكم بينه وبين خصمائه انعزل بذلك لزال المعنى
المقتضى لذلك قاله الباقرى اه اه سم (قوله ووال) كلامير والمختص بسببنا طر الجيش ووكيل بيت المال
وما أشبه ذلك اه سم (قوله ولا يقبل قول متولى غير محل ولايته حكمت بكذا) ومثل هذا القول في عدم
القبول والتفوت تصرف استباحه بالولاية كإيجار وقف نظره للقاضي ويبيع مال يقيم وتقرير في وظيفة وتزويج
من ليست في ولايته نعم لو استخلف وهو في غير محل ولايته من يحكم بها بعد وصوله لها صح كما فتى به الوالد رحمه الله
تعالى اذا استخلف ليس يحكم حتى يعتنق بل مجرد اذنه فهو كعمرو كل من يزوجه بعد التحال أو أطلق اه
شرح مر (قوله في غير محل ولايته) غير محلها هو الخارج عن عمله لانه مجلس حكمه فقط اه شرح مر
ومحل عمله مانص موليه عليه أو اعتيدانه من توابع المجلس الذي ولاه للحكم فيه اه ع من عليه (قوله قوله متولى
في غير محل ولايته) أى ولو على أهل محل ولايته اه عناني (قوله حكمت بكذا) أى الاقرار بالحكم كإبدل عليه
قوله فلا يقبل اقرارهما (قوله ولا شهادة كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهدان فلانا أقر في مجلس حكمه بكذا
فيقبل كما حرم به في الروضة كاملها اه سم (قوله الا ان شهد بحكم حاكم الخ) أى بان قال اشهدان
زيد لحكمهما كما بكذا وفي الواقع ان الحاكم الذي حكمه لزيد هو نفس ذلك الشاهد لكن لما لم يصرح بإضافة
الحكم الى نفسه قبل اه شيخنا (قوله ولم يعلم القاضي) أى الذي حصلت الدعوى عنده (قوله انه حكمه) أى
حكم القاضي الشاهد (قوله كما يقبل شهادة للرضعة) أى بان تقول اشهدان بينهما رضاعا محرما أو أرضعتها
رضاعا محرما أى حيث لم تطلب اجر في ذلك ويطلب الفرق بين عدم قبول القاضي وقبول الرضعة حيث لم
تطلب اجره وكتب أيضا مقتضاه انه لا يقبل قول الرضعة أرضعتها رضاعا محرما مع انه يقبل قولها فكان الاولى
استقاط قوله كذلك اه حل وعبرة شرح مر في تقرير الفرق ويشارك الرضعة بان فعلها غير مقصود
بالاثبات مع ان شهادتها لا تتضمن تركية نفسها بخلاف الحكم فيها اه (قوله ولو ادعى على متولى الخ) أى في
غير محل ولايته بدليل قوله فيما يأتي وليس لاحد ان يدعى على متولى في محل ولايته اه حل (قوله أيضا ولو ادعى
على متولى جور الخ) أى ان كان حسن السيرة طاهر العدالة حال ولايته في عملها والاحلف اه قل على المحلى

(بحكمه) لانه يشهد على فعل نفسه (الا ان شهد بحكم حاكم ولم يعلم القاضي انه حكمه) فتقبل شهادته كما تقبل (قوله

شهادة الرضعة كذلك فان علم القاضي انه حكمه لم تقبل شهادته به كما لو صرح به وقول ولم يعلم الى آخره من زيادتي (ولو ادعى على متولى جور في حكم

البرغم) ذاك (الابينة) فلا يخلف لانه نائب الشرع والدعوى على النائب دعوى على المتب ٣٤٣ ولانه لو وقع باب الخليفة لتعطل القضاء

قال الزركشي هذا ان كان
مؤثوقا به والاحلف (أو)
ادعى عليه (ما) أى شئ (لا
يتعلق بحكمه أو على معزول
شئ) كأنه فعل برشوة أو
بشهادة من لا تقبل شهادته
(فكغيرهما) فتفصل
الخصومة باقرار أو حلف أو
اقامة بينتوقيد السبكي الاولى
من هاتين فقال هذا ان ادعى
عليه بما لا يقدح فيه ولا يخل
بمنصبه والا فالقطع بان
الدعوى لا تسمع ولا يحلف
ولا طريق للمدعى حيثئذ
الا اليئنة ثم قال بل ينبغي ان
يكون الحكم كذلك وان ادعى
عليه بما لا يقدح فيه ولم يظهر
للمحاكم صحة الدعوى صيانة
عن ابتدائه بالدعوى
والتحليف انتهى وليس
لاحدا ان يدعى على متولى
محل ولايته عند فاضائه
حكم بكذا ان كان فى غير
محلها أو معزولا سمعت الئينة
ولا يحلف ذكر فى الروضة
واصلها فما ذكرته فى المعزول
محلها فى غير ما ذكرناه فيه
* (فصل) فى آداب القضاء
وغيرها * (ثبت التولية)
للقضاء (بشاهدين) كغيرها
(ويخرجان مع المتولى) الى
محل ولايته قرب أو بعد
(يخبران) أهلها بها (أو
باستفاضة) بها كما جرى عليه
الخلفاء ولانها آكد من
الاشهاد فلا يثبت بكتاب
من أو قاضيا فهو أعم وأولى من

(قوله لم يسمع ذلك الابينة) وانما سمعت هذه الدعوى مع انها ليست على قواعد الدعاوى المأثورة اذ ليست بنفس الحق لان القصد منها التدرج الى الزام الخصم اه شرح مر (قوله دعوى على المنيب) أى الذى هو الشرع اه حل (قوله أو ما لا يتعلق بحكمه) كمنصب ودين وبيع اه صل (قوله والا فلا قطع الخ) أى بان ادعى عليه ما يقدح فيه ويخل بمنصبه كان ادعى عليه انه استأجره لكافة بيت أو تزح سراب (قوله لا تسمع) أى لاجل التخليف والا نهى تسمع الابينة كما بعده وقوله كذلك أى لا تسمع للتخليف وتسمع الابينة فخرج من كلامه ان الدعوى لا تسمع عليه للتخليف مطلقا وتسمع الابينة وقوله ولم يظهر الخ مفهومه انه اذا ظهر له صحة الدعوى سمعت للتخليف وانظر هل هو مراد فى كلامه ومقتضى قوله ولم يظهر الخ ان الدعوى تسمع لابينة مع ان الحاكم لم يظهر له صحتها فكيف لا تسمع الدعوى وتسمع الابينة عليه (قوله الا الابينة) فتنى كان هناك ابينة سمعت الدعوى والا فلا وقوله بل ينبغي أن يكون الحكم كذلك أى لا تسمع الدعوى الابينة اه حل (قوله وليس لاحد أن يدعى الخ) غرضه بهذا بيان حكم هذه الصورة التى هى خارجة من قول المتن ولو ادعى على متول جور الخ وقوله أو معز ولا الخ غرضه بتخصيص قول المتن أو على معزول شئ الخ كذا كره بقوله فإذ كرهته فى المعزول الخ (قوله أيضا وليس لاحد أن يدعى الخ) أى ولو مع وجود الابينة اه صل و حل كما يدل عليه قوله بعد سمعت الابينة وطريقه أن يدعى على الخصم ويقيم الابينة بان القاضى حكم له بكذا اه ع ش (قوله انه حكم بكذا) عبارة شرح الروض انك حكمت بكذا الى أى وكان قد أنكر الحكم كما قاله فى شرح الروض أيضا انتهت (قوله سمعت الابينة) المناسب فى المقابلة سمعت الدعوى لكنه عبر باللازم (قوله فإذ كرهته فى المعزول) أى من قوله أو على معزول شئ فكثيرهما فهو مفرع على قوله ولا يخلف وحاصله دفع التناقض بين كلامه مسابقا وبين كلام الروض وأصلها وعبارة سم قوله فإذ كرهته فى المعزول أى من انه تسمع عليه الدعوى لابينة والتخليف سواء كانت الدعوى بانه حكم بكذا أو بغيره وقوله محله فى غير ما ذكرناه والذى ذكرناه هو انه لا تسمع الدعوى عليه بانه حكم بكذا الا لاجل تخليفه وان كانت تسمع لاجل الابينة فقول المتن فكثيرهما يستثنى منه الدعوى على المعزول بانه حكم بكذا فلا تسمع لتخليفه ووجه عدم سماعها للتخليف ان فائدة طلب اليمين منه اما اقراره عند العرض واما انكوله فيخلف المدعى واليمين الردودة كالأقرار وكل من الاقرار الحقيقى والحنكمى من المعزول وبه تملكه من غير محمل ولا يمت بانه حكم بكذا غير مقبول كما تقدم فى قول المتن ولا يقبل قول متول الخ فلا فائدة فى تخليفه فلا تسمع الدعوى لاجل التخليف لعدم فائدته انتهت بإيضاح (قوله فى غير ما ذكرناه) أى لان ما ذكرناه يتعلق بالحكم اه رى

* (فصل في آداب القضاء) * أي من قوله ويسن أن يكتب مولاهم الخ وغيره أي من قوله أول الفصل تثبت
 التولية بشاهدين يخرجان مع المتولي بخبران أو باستفاضة ومن قوله وحرم قبوله هدية من لاعادة قبل ولايته
 الى آخر الفصل (قوله بشاهدين) فلا يكفي رجل وامرأتان ونقل عن البلقيني الا كفاء بواحد اه حل
 (قوله بخبران أهلهما) فليس المراد الشهادة للمعتبر بل مجرد الاخبار ولا حاجة للاتيان بلفظ الشهادة اه حل
 وعبار مقترح مر يخرجان بها أهله ثم ان كان في البلد قاض أدبا عنده بلفظ الشهادة وأثبت ذلك بشر وطه
 والا كفي اخبارهما لاهل الحل والعقد منهم كما هو ظاهر وحيتذيتعين الا كفاء بظاهري العداله لاستحالة
 ثبوتها عند غير قاض مع الاضطرار الى ما يشهدان به انتهت مع زيادة لعش (قوله فلا تثبت بكتاب) ذكر
 النووي في ذوات الروضة وشرح المذهب انه يجوز الاعتماد على الفتوى اذا أخبره من يثق به انه خط المفتي
 أو كان يعرف خط مولاهم فيه قال الزركشي ينبغي ان يجيء بمثله اه برلسي اه سم (قوله لا مكان
 تحريظه) أي تزويره ولا يثبت بقوله وان صدقوه فلا تلزمهم طاعته حيثئذ اه حل (قوله فهو أعم وأولى)
 وجه العموم ظاهر واما الاولوية فيحتمل انه ما في ليكتب من إمام وجوب الكتابة لان المتبادر من هذه الصيغة
 لا مكان تحريظه قال تعالى ولو كن من غفلة غير الله لو خذوا فيه اختلافا كثيرا (وسن ان يكتب مولاهم) اماما

قوله ليكتب الامام (هـ) كتاب التولية ٣٤٤ وبما يحتاج اليه في المحل المذكور لانه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر وبن خزيمة اليه اليمن

رواه أبو داود وغيره موثقه الزكوات والديات وغيرها (و) ان (يبحث القاضي عن حال عمله المحل وعدوله) قبل دخوله ان تيسر والا فخير يدخل هذا ان لم يكن عازفا بهم وتعبيري بالمحل هنا وفيما يأتي أعم من تعبيري بالبلد (و) ان (يدخل) وعليه عامة سوداء (يوم اثنين) صبيحته (ذ) ان عسر دخل يوم (خمس) يوم (سبت) وقولي فخميس فسبت من زيادتي وقته في الروضة عن الاصحاب (و) ان (ينزل وسط المحل) بفتح السين على الاشهر ليتساوى أهله في القرب منه (و) ان (ينظر أولا في أهل الحبس) لانه عذاب (فن أقر) منهم (بحق فعل) به (مقتضاه) فان كل الحق حدها آفاه عليه واطلعه أو تعزير أو رأى اطلاقه فعل أو مالا أمره بادائه فان لم يؤد ولم يثبت اعساره أدام حبسه والا فودي عليه لاحتمال خصم اخوان لم يحضره أحدا أطلقا وتعبري بما ذكر أولي مما عبر به (ومن قال ظلمت بالحبس) (فعلى خصمه حجة) فان لم يقمها صدق المحبوس بيمينه (فان كان) خصمه (غائبا كتب اليه ليحضر) هو أو وكيله عاجلا فان لم يفعل حلف وأطلق لكن يحسن ان يؤخذ منه كقيل (ثم) بعد فراغ من المحبوسين ينظر في (الاصياء) بان يحضرهم اليه فن ادعى وصاية بحيث عنها هل ثبتت بينة أو لا وعن جاله

الوجوب وكان عليه كما هو عادته ان يقول والتصرح بالسن من زيادتي لانه يعلم من الاصل كما سلك ذلك في الفصل الا في قوله ليس وقال والتصرح بالوجوب من زيادتي ويحتمل انه ما في ايهام تخصيص الكتب بالامام دون القاضي فليتأمل اه شوبري (قوله كتابا بالتولية) عبارة شرح مر بالتولية وما فوضه اليه وما يحتاج اليه القاضي ويعظمه فيه ويظهره ببالغ في وصيته بالتقوى ومشاورة العلماء والوصية بالضغاء انتهت (قوله وبما يحتاج اليه) أي مما يتعلق بمصالح المحل الذي يتولاه الاحكام فانه ان كان مجتهدا يحكم باجتهاده والا فبمذهب مقلده واما كتبه صلى الله عليه وسلم لعمر وبن خزيمة فلان القاضي انما كان يحكم بما أمر به الرسول أو علمه عنه اه ع ش (قوله وان يبحث الخ) قال الزركشي يستحب للقاضي اذا ولي ان يدعو أصدقاءه الامناء ليعلموه عيوبه فيسمى في زوالها اه عميرة اه سم (قوله وعليه عامة سوداء) أي لما فيه من الاشارة الى ان هذا الدين لا يتغير لان سائر الالوان يمكن تغييرها بتغييرها بخلاف السواد اه ع ش على مر (قوله يوم اثنين) أي لانه صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فيه حين اشتد النهار وروى ابن ماجه اللهم بارك لامي في بكورها * (تنبيه) * سيرا أصحاب المقارع بين يدي الحكماء مكرره روى انه عليه الصلاة والسلام غدا على ناقته لا ضرب ولا طرد ولا يسلك اليك اه عميرة اه سم (قوله صبيحته) كان الاولى وصبيحته اه حل (قوله فان عسر دخل يوم خميس) يؤخذ من هذا ان يوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وصومه أفضل من صومه وهو كذلك اه زى (قوله وان ينزل وسط المحل) أي حيث اتسعت خطته والازل حيث تيسر وهذا ان لم يكن له فيه موضع يعتاد القضاة النزول فيه اه شرح الروض (قوله بفتح السين على الاشهر) عبارة بعضهم على الاصح ويجوز اسكانه بخلاف نحو وسط القوم فهو بالسكون أكثر من الفتح كما تقدم في كلام الشارح في باب الجماعة اه شوبري (قوله ليتساوى أهله الخ) كان المراد به تساوى كل مع تطهيره فاهل الاطراف يتساوون وكذا من يابهم وهكذا اه سم أي لان الساكن بالقرب من وسط البلد ليس مساويا لمن مسكنه في اطرافها فاشار الى ان التساوى في طرف بالنسبة لمن في الطرف المقابل له لا مطلقا (قوله وان ينظر أولا) أي ندبا بعد ان ينادى في البلاد متكررا ان القاضي يريد النظر في المحبوسين يوم كذا فن له محبوس فل يحضر اه شرح مر وفي قل على الجلال قوله ويدخل يوم الاثنين أي صبيحته وعليه عامة سوداء ويقصد المسجد ويصلي فيه ركعتين ويأمر بشراء العهد الذي معه وينادي من كان له حاجة فل يحضر محل كذا وعند النظر في أهل الحبس ينادى من كان له محبوس فل يحضر يوم كذا وهكذا فيما يأتي (قوله في أهل الحبس) الا ان وجد ما هو أهم منهم كعاجير جياع ومال وقف ضائع والاقدمه ويأمر أولا بالنداء ان القاضي ينظر أولا في أهل الحبس في يوم كذا فن له محبوس فل يحضر ويبعث القاضي من يكتب له أسماءهم وفيما حبسوا ومن حبسهم فاذا جلس أخذ الورقة وتظر فيها اه حل (قوله أدام حبسه) لعل المراد مدة يغلب على الظن فيها انه لو كان هناك خصم لظاهر اه حل (قوله والافدي عليه) أي بان أدى أو ثبت اعساره وفائدة النداء بعد ثبوت الاعسار احتمال ان يظهر له غريم أعرف بحاله فيقسم بينة يساره اه س رل وعبارة حل قوله والا أي بان أدى أو ثبت اعساره كذا لظاهر كلامه وفي النداء بعد ثبوت اعساره نظر انتهت وفي بعض الهوامش قوله والافدي عليه الخ ان قلت ما فائدة النداء حيث دلالة ما ثبت اعساره تبين ان لا مال قلت فائدة ذلك انه لو ظهر خصم آخر ربما أظهر ما لا يخفى على الشهود فكان ذلك فائدة النداء اه (قوله فعلى خصمه حجة) قيل هذا مشكل لان وضعه في الحبس حكم من القاضي الاول بحبسه فكيف يكلف الخصم الحجة اه سم (قوله كتب اليه) أي أوالى قاضي بلده يأمره بالحضور وهو أولى من ذلك اه حل (قوله فان لم يفعل) أي الغائب أي ان لم يحضر لان نفسه مولا بوكيله وقوله حلف أي المحبوس اه وانظر هل الخليف واجب أو مدوب وقوله وأطلق الخ عبارة تشرح البهجة وان غاب عن البلاد كتب اليه القاضي ليحضر عاجلا

(ثم) بعد فراغ من المحبوسين ينظر في (الاصياء) بان يحضرهم اليه فن ادعى وصاية بحيث عنها هل ثبتت بينة أو لا وعن جاله

وتعمره فيها (فمن وجد عدلا

قويا) فيها (أقرء أو فاسقا)
أوشك في عدالته ولم يعدله
الحاكم الاول (أخذ المال
منه أو) عدلا (ضعيفا) لكثرة
المال أو لسبب آخر (عنده
بمعين) يتقوى به ثم ينظر في
امناء القاضي المنصوبين على
الحاجير وتفرقة الوصايا ثم في
الوقف العام والمال الضال
والانقطاع (ثم يتخذ كتابا)
للحاجة اليه ولأن القاضي
لا يفرغ للكتابة غالباً (عدلا)
في الشهادة لتؤمن خيائته
(ذكر احرا) هـ من زيادتي
(عارف بكتابة محاضر وسجلات)
وكتب حكمه يسهل تعلم صحفها
يكتبه من فساد (شرطا) فيها
والحضر بفتح الميم ما يكتب
فيه ما جرى للمتحاكم في
المجلس فان زاد عليه بالحكم
أو تنقص منه سمي سجلا وقد
يطلقان على ما يكتب (فيها)
بما زاد على ما بشرط من
أحكام الكتابة للتأثير من
قبل الجهل (عفيضا) عن
الطمع للتأثير به وهو
من زيادتي (وافر عطل) لتلا
يخرج (جيد خط) لتلايق
الخط والاشتباه سببا فصحا
(ندبا) فيها (و) ان يتخذ
(مترجمين) للحاجة اليهما في
تعريف كلام من لا يعرف
القاضي لغتهم من خصم أو
شاهد اما تعريف كلام
القاضي الذي لا يعرف
الخصم أو الشاهد لغته فلا
يشترط فيه العدولانه انجابا

فيلحق اي خصم بيمينته وان زعم أي المجهوس الجهل بسبب حبه أو قال لا خصم لي فودي عليه بطالب الخصم
ثلاثة أيام كافي البحر وغيره ولا يجبس مدة النداء ولا يخلى بالكيفية بل يراقب فان حضر خصمه في هذه والتي قبلها
وأقام حجة على الحق أو على ان القاضي حكم عليه بذلك والآن أطلق أي المجهوس في هذه والمجهوس فيما قبلها
ثم يخالف الثاني على ما بدعيه لان الجبس بلا خصم بخلاف الظاهر اه باختصار اه سم (قوله أوشك
في عدالته) المعتمد في مسألة الشك في العدالة بقاء المال بيده لان الأصل بقاء عدالته اه مر اه ع ش
(قوله ثم يتخذ كتابا) أي ان لم يأخذ أجرة أو كان يرزق من بيت المال والا فلا ينبغي له ان يتخذ بل قال القاضي
يحرم للتأثير في الاجرة فالاولى تخلي الناس بستان جردون من أرادوا ولا يحصر في كتاب اه سم وعبارة
شرح مر ومحل ذلك اذ ارزق من بيت المال والاليم يندب ان يتخذ كالغاسم والمقوم والمترجم والمسمع
والمرزقي لئلا يتغالوا في الاجرة وللقاضي وان وجد كفايته أخذ ما يكفيه وعياله نفقة وكسوة وغيره مما من بيت
المال الا ان تعين القضاء وجد كفايته وكفاية عياله فلا يجوز له أخذ شيء منه ومحل جواز الأخذ للمكفي
وغيره اذا لم يوجد متطوع بالقضاء صالح له والا فلا يجوز صرح به الماوردي وغيره ولا يجوز زعمه الاجارة على
القضاء ولا يرزق من خاص مال الامام أو الاحاد واجرة الكاتب ولو فاضيا وعن ورق المحاضر والسجلات ونحوها
من بيت المال فان لم يكن في معنى أو احتيج لها هو اه سم من ذلك فعلى من شاء الكتابة وللإمام ان يأخذ من بيت
المال لنفسه ما يليق به من خيل وعلمان ودار واسعة ولا يلزمه الاقتدار كالصحابية ويرزق منه أيضا كل من كان
عليه مصلحة عامة للمسلمين كالامير والمفتي والخطيب والمؤذن والامام للصلاة ومعلم القرآن وغيره من العلوم
الشرعية انتهت وقوله وعياله هل المراد منهم من تلزمهم وتتهم أو من كان في نفقته وان كان ينفق عليهم مرواة
كهمته وخالته فيمقتار وقياس ما اعتمد في قسم الصدقات بالنسبة لمن يأخذ الزكاة الاول وقد يقال لعل الاقرب
انه يأخذ ما يحتاج اليه ولولم لا تلزمه نفقته ويزيد بان هذا في مقابلة عمل قد يقطعه عن الكسب بخلاف الزكاة
فانها لمحض المواساة اه ع ش عليه * (قاعدة) * كنه له صلى الله عليه وسلم كتاب فوق الاربعين منهم زيد
ابن ثابت وعلى ومعاوية رضي الله عنهم اه برماوى (قوله بكتابة محاضر) المحضر مسودات الشهود والسجل
ما يبقى عند القاضي والكتب الحكمية ما يعطى للخصم من كالحجج اه شيخنا (قوله وكتب حكمية) وهي
ما يكتبه بعض القضاة لبعض ان حكمت بكذا فنقضه اه حل وقال البرماوى هي المعروفة الآن بالحجج
اه (قوله شرط فيها) أي في الكتابة أي حال كون كل واحد من العدل وما بعده شرط في كتابة المحاضر
والسجلات هكذا يفهم فتأمل اه شوري فهو حال من الاربعة أعني عدلا وما بعده وقوله فيها أي الكتابة
أي حال كون الامور الاربعة شرط في الكتابة أي في صاحبها تأمل (قوله أو تنفيذه) هو ان يكتب بالحكم
الى قاض آخر وتنفيذ الحكم ليس بحكم من المنفذ الا ان وجدت فيه شروط الحكم عندنا والا كان اثباتا
لحكم الاول فقط اه سمل (قوله سمي سجلا) وهو ما يبقى تحت يد القاضي وتؤخذ صورته وقد يسمى ذلك
بكتاب الحكم اه حل فعلى هذا يكون قوله وكتب حكمية عطف تفسير اه (قوله وقد يطمأن على
ما يكتب) أي يطلق المحضر على السجل ويطلق السجل على المحضر اه حل (قوله للتأثير من قبل الجهل)
أي للتأثير من قبل الجهل اه ع ش على مر (قوله جيد خط) عبارة مخرج مر وجوده
خط واضح مع ضبط الحروف وترتيب وتضييقها للتلايق فيها الحاق وتبينها للتلايق نحو سبعة بشعة انتهت
(قوله ندبا) حال من الاربعة قبله أي حال كونها مندوبة فيها أي الكتابة اه شيخنا (قوله وان يتخذ
مترجمين) استشكل اتخاذ المترجمين بان اللغات لا تنصرف ويعد حفظ شخص لكلها ويعد أن يتخذ في كل لغة
مترجما المشقة فالأقرب ان يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في علمه مع ان فيه عسرا أيضا اه زى
* (قاعدة) * الترجمان يقولونه بفتح اتماء وضع الجسيم ولم يقل به واحد من أصحاب اللغة قال في القاموس

فيه العدل امر وشرط كل من المترجين والمسمعين ان يكونا (أهلى شهادة) فيشترط اتيانهما باللفظها فيقول كل منهما اشهدانه يقول كذا ويشترط اتقاء التهمة حتى لا يقبل ذلك من الولد والولد ان تضمن حقه اليهما ويجزئ من المترجين والمسمعين في المال أو حقه رجل وامرأتان وفي غيرهما رجلان وتعبيري بما ذكر أولى من تعبيري المترجم بالعدالة والحريية والعدد وفي المذبح بالعدد (ولا يضرهما العمى) لان الترجمة والاسماع تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج الى معاينة بخلاف الشهادة وهذا من زبادتي في المسمعين (وان يتخذ القاضي مزيكين) الامر وسيأتي شرطهما آخر الباب ونخلص من ما ذكر من اتخاذ كاتب ومن بعده اذا لم يطلب اجرة أو رزقاً من بيت المال (و) أن يتخذ (درة) بكسر الميملة (لتأديب ووجنا لاداء حق وله عقوبة) وواعهم من قوله ولتعزيز كما اتخذهما عمر رضي الله عنه (ومجلساً رفيقاً) به وبغيره بان يكون واسعاً ثلاثاً يتأذى بضيقه الحاضر ون ظاهر يعرفه كل من يراه لا تقابل المال كان يجلس في الشتاء في كن وفي الصيف في قضاء وكان يجلس

انترجان كعقوان وزعفران وزبرقان المعبر بالسان وعبارة فتح الباري والترجان بفتح التاء المثناة وضم الجيم ورجحه النوى في شرح مسلم ويجوز ضم التاء اتباعاً ويجوز فتح الجيم مع فتح أوله حكاه الهروي ولم يصرحوا بالربعة وهي ضم أوله مع فتح الجيم ثم قال والترجان هو المعبر عن لغة بلغة وهو معرب وقيل عربي اه من قصة هرقل في أول الكتاب اه شوري (قوله وأصم) أي مع بقاء أصل السمع فيه أي صمماً لا يبطل سمعه اه شرح مر والافصم يبطل الصمم سمعاً لا يصح كونه قاضياً كما مر (قوله مسمعين) لا يعتبر كما هو ظاهر كون المسمعين غير المترجين أبدال ان حصل الغرضان باثنين بان عرف اللغة القاضي والخصوم كفيافي الغرضين والافلا بد لكل غرض من يقوم به فليتامس اه سم (قوله فيشترط اتيانهما باللفظها) وقوله ويشترط اتقاء التهمة وقوله ويجزئ من المترجين الخ الثلاثة مفرعة على قوله أهلى شهادة (قوله حتى لا يقبل ذلك من الولد الخ) عبارة تشرح البه سعة قال الماوردي ولا تقبل ترجمة الوالد والولادة في المطلب وهو ظاهر ان تضمنت حقاً لولده أو ولده دون ما اذا تضمنت حقاً عليه اه اه سم (قوله أو حقه) كخيار المجلس والشرط والفتح والاجارة اه برماوى (قوله رجل وامرأتان) وقيل بذلك أربع نسوة فيما ثبت بهن اه من لفظهم ما تقبل فيه شهادة المرأة تقبل فيه ترجمتها اه عناني (قوله وفي غيرهم رجلان) أي ولو كان الغير زناً ورمضان اه من (قوله مزيكين) أي يرجع اليهما في معرفة الشهود ويتخذ من يرسله اليهما ويقال له صاحب المسئلة وهو سفير القاضي الى المزيكى اه حل (قوله وسيأتي شرطهما آخر الباب) أي بقوله وشرط المزيكى كشاهد الخ (قوله بكسر الدال المهملة) في المختار الدرر بالكسر التي يضرب بها اه (قوله لتأديب) نعم منع ابن دقيق العيد نوابه من ضرب المستورين بها لانه صار مما يعبر به ذرية المضروبين وآثارهم بخلاف الاراذل اه شرح مر (قوله ووجنا لاداء حق) واذا هرب المحبوس لم يلزم القاضي ولا السجان طلبه فاذا حضر مسأله عن سبب هربه فان تعلل باعسار لم يعزروه ولا عزروه ولو أراد مستحق الدين ملازمته بدلا عن الحبس مكن مالم يقبل تشق على الطهارة والصلاة مع ملازمته ويختار الحبس فيحبسه وأجرة السجن على المحبوس لانها أجرة المكان الذي شغله وأجرة السجن على صاحب الحق اذا لم ينهيا صرف ذلك من بيت المال اه شرح مر * (فائدة) لو كان المحبوس مستأجر العين على عمل لا يمكن في الحبس امتنع حبسه ولو امتنع الشخص من الاداء وله مال ظاهر فله ان يحبس حتى يبيع أو لوجهان وحكى في الروضة في المفاس عن الاصحاب التعبير والمرضى والخدر وقابن السبيل يحبسون ويمنعون من التمتع بزوجه ان رآه القاضي وأقضى الغز الى بذلك في محدثة الصديق أيضا اه سم (قوله كما اتخذهما عراخ) قال الشعبي كانت حرة عمر أهاب من سيف الحاج قال الدميري وفي حقه من شيخنا انما كانت من نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه ما ضرب بها أحد على ذنب وعاد اليه اه ابن شبة (قوله وكان يجلس على مرتفع) عبارة تشرح مر ويجلس مستقبل القبلة داعياً بالعصمة والتوفيق والتسديد مع ما تتطلبه على محل عال به فرش ووسادة بحيث يتميز بذلك عن غيره وليكون أهيب وان كان من أهل الزهد والتواضع الحاجة الى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم كره جلوسه على غير هذه الهيئة انتهت (قوله صوته عن ارتفاع الاصوات الخ) أي ولانه قد يحتاج الى احضار المجانين والصغار والحيض والكفار واقامة الحد فيه أشد كراهة اه شرح مر (قوله ولواتفقت قضية الخ) هذا محترز الاتخاذ (قوله أيضاً ولواتفقت قضية الخ) وكذا ان احتاج بللوس فيه لعذر من مطار أو غيره فان جلس له فيه مع الكراهة أو عدها منع الخصوم من الخوض فيه بالمسألة ونحوها ويقعدون خارجاً وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين وألحق بالسجد في ذلك بيته وهو محمول على ما لو كان بحيث يحشم الناس دخوله بان أعده مع حاله يحشم الدخول عليه لاجلها أما اذا أعده داخل من نحو عياله وصار بحيث لا يحشمه أحد من الدخول

عليه فلامعنى الكراهة حيثئذ اه شرح مر (قوله وكره قضاء عند تغير خلقه الخ) أى لصحة النهى عنه
 فى الغضب وقبر به الباقي ولا يخلل فهمه وفكره بذلك ومع ذلك ينفذ حكمه وقضيه بذلك عدم الكراهة فيما
 لا مجال للاجتهاد فيه وقد أشار اليه فى المطلب وخزم به ابن عبد السلام وقد ينظر فيه بعدم أمن التصدير فى
 مقدمان الحكم اه شرح مر قال فى شرح البهجة تنتم تنتم الكراهة اذا دعت الحاجة الى الحكم فى
 الحال وقد يتعين الحكم على الفور فى صور كثيرة اه سم ومثله شرح مر (قوله نعم ان غضب الله الخ)
 ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه لا يكره له القضاء فى حال غضبه لانه لا يقول فى الغضب الا كما يقول فى الرضا
 لعصمته اه حل (قوله قال البلقيني) نسبة الى باقية بالضم وسكون الازم والتخفيف وكسر القاف ونون قرية
 من قرى مصر قرب المحلة اه لب الباب فى تحرير الاتساب اه شوبرى وقوله المعتمد عدمها قال الاذرى
 الراجح من حيث المعنى والموافق لاطلاق الاحاديث وكلام الشافعى والجمهور انه لا فرق لان المحذور تشويش
 الفكر وهو لا يختلف بذلك واعتمده هذا مر ورأيت عن والده ايضا وهو ظاهر اه سم (قوله وان
 يعامل الخ) نعم لو فعل صح لكن ان كان هناك محاباة فى قدرها ما يأتى فى الهدية قال فى شرح الروض واستثنى
 الزكوى معاملته مع ابغاضه لانتفاء المعنى اذ لا ينفذ حكمه لهم وما قاله لا يأتى مع التعليل الاول اه سم (قوله
 الا ان تقدم بوكاه) أى فانه يعامل للضرورة فاذا وقعت خصومة لمعاملة اناب ندبافى فصلها اه شرح مر (قوله
 للتلايحافى) بحث سم ان محاباته فى حكم الهدية له وأخذ من ذلك انه لو بيع له شئ بدون ثمن المثل حرم عليه
 قبوله قال وهو متجه وان كان قولهم للتلايحافى تعليل الكراهة قد يقتضى حل قبول المحاباة اه سم (قوله
 وسن ان يشاور الفقهاء) أى ولو أنون منه بدليل استشارته صلى الله عليه وسلم لغيره اه براسى اه سم (قوله
 وحرم قبوله هدية الخ) مثل الهدية الضيافة وهل يجوز لغير القاضى ممن حضر ضيافته الا كل منها أولافيه
 قارب الاقرب الجواز لانتفاء العلة فيه ومعلوم ان محل ذلك اذا قامت قرينة على رضا المالك بآكل الحاضرين
 من ضيافته والا فلا يجوز لانه انما أحضرها للقاضى ويأتى مثل ذلك التفصيل فى سائر العمال ومنه ما حوت
 العادى من احضار طعام لشاد البلد أو نحو من المتروك أو الكاتب اه ع ش على مر وسائر العمال مثله فى نحو
 الهدية لكنه أغلظ ولا يلحق بالقاضى فيما ذكره الحنفى والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانه ليس لهم أهلية
 الازام والاولى فى حقهم ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافتاء والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون
 عملهم خالصا لله تعالى وان أهدي اليهم تحبوا وتودد العلمهم وملاحهم فالاولى القبول وأما اذا أخذ الملقى الهدية
 ليرخص فى الفتوى فان كان وجه باطل فهو رجل فاجر يبدل أحكام الله تعالى ويشتري بها عقابا لا وان كان
 وجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة اه شرح مر وقوله وسائر العمال الخ منهم مشايخ البلدان والاسواق
 ومباشرو الاوقاف وكل من يتعاطى أمرا يتعلق بالمسلمين اه ع ش عليه (قوله أيضا وحرم قبوله هدية الخ)
 عبارة أصله مع شرح مر فان أهدي اليه أو وهبه أو ضيفه أو تصدق عليه فرضا أو نفلا من له خصومة أو من
 غلب على ظنه انه سيجامى ولو بعضه فيما يظهر للتلايحافى من الحكم عليه أو كان يمدى اليه قبل الولاية أو من
 لا خصومة له أو لم يهد اليه شيئا قبل ولايته أو له عادة بالاهداء له وزاد عليها قدر احتمال على الولاية غير متميزة
 فى محل ولا يتحرم عليه قبولها ولا يحل كمالها انما توجب الميل اليه فى الاولى ويحال سببها على الولاية فى الثانية
 سواء كان المهدي من أهل عمله أم من غير موقد حملها اليه لانه صار فى عمله فلو جهزها له مع رسول ولا خصومة له
 فغيب وجهان أرجحهما الحرم ولا يحرم عليه قبولها فى غير عمله وان كان المهدي من أهل عمله لم يستشعر بانها
 مقدمة مقلصومة وهى بذل له مال ليحكم به فى الحق أو ليمتنع من حكم بحق فهو الرشوة المحرمة بالاجماع ومثله
 ما لو امتنع من الحكم بالحق الا بمال لكنه أفل انما يحل كونه أفل انما اذا لم يكن له رزق من بيت المال وذلك
 الحكم بما يصح الاستتجار عليه وطلب أجره مثل عمله فقط والجار له طلبها لو أخذها عند كثيرين وامتنع عند

(و) كرهه (قضاء عند تغير خلقه
 بنحو غضب) كجوع وشبع
 مفرطين ومرض مؤلم وخوف
 مزعج وفسح شديد نعم ان
 غضب الله فى الكراهة
 وجهان قال البلقيني المعتمد
 عدمها (وان يعامل) هذا
 أعم من قوله وان لا يشتري
 ولا يبيع (بنفسه) الا ان فقد
 من بوكاه (أو وكيل) له
 (معروف) للتلايحافى يذ كر
 كراهة المسجد والمعاملة من
 زيادى (وسن) عند اختلاف
 وجوه النظر وتعارض الآراء
 فى حكم (ان يشاور الفقهاء)
 الامناء لقوله تعالى لنبيه صلى
 الله عليه وسلم وشاورهم فى
 الامر (وحرم قبوله هدية

آخرين قبل والاول اقرب والثاني احوط وان كن من عادته انه يهدي اليه قبل ولا يتعوت بمقتضى له الخ قرابة
أو صداقة ولو مرة واحدة كما أشعر به كلامهم واعتمدوا الزركشي ولا خصوصية حاضره قولا متقدمة بجاز قبول
هديته ان كانت بقدر العادة وذلك لاتقاء التهمة حيث يتبدل خلافها بعد التهيؤ مع الزيادة فيحرم قبول الجميع ان
كانت الزيادة في الوصف كن اعتاد اهداءه كمن يهدي حريرا فان كانت في القدر ولم تميز كذلك والا
حرم الزائد فقط وجوز السبكي في حليته قبول الصدقة ممن لا خصوصية له ولا عادة ونخصه في تفسيره بما اذا لم يعلم
المصدق بانه القاضي وعكسه واعتمدوا له وهو متجه والاشكل بما يأتي في الضابطة ويبحث غيره القطع بحل
أخذها لئلا كثر ما ينجبه تقييده بما ذكره والحق الحسابي بالاعيان المنافع المقابلة بما لا عادة كسكنى دار بخلاف
غيرها كاستعارة كتاب علم أو كاه طعام بعض اهل ولايته ضيفا كقبول هديتهم كما علم مما مر واما وقف عليه
بعض اهل عمله فقد تردد فيه السبكي والمعتد فيه وفي التدوان ان عينه باسمه وشرطنا القبول كن كالهديته له
وكذا لو وقف عليه تدريسه هو شيخه فان عينه باسمه امتنع والا فلا يصح ابرأه عن دينه ان لم يشترط قبوله وهو
الاصح وكذا اذا اقره عنه بغير اذنه بخلافه باذنه بشرط عدم الرجوع ويبحث التاج السبكي ان خلع المالك التي من
اموالهم كما هو ظاهر ليست كالهديته بشرط اعتياده لملكه وان لا يتغير بها قلبه عن التميم على الحق انتهت
(قوله من لا عادته) قال التاج السبكي لم ارهنا بما اذا ثبت به العادة وكلام الاصحاب يلوح شيئا بمرارة واحدة
ولذلك عبر الرافي بقوله تعهد منه الهدية واله هدايا بمرارة اه شوري (قوله او زاد عليها الخ) ينبغي ان
يقال ان لم تميز الزيادة بحرم قبول الجميع والاحرم قبول الزيادة فقط لانها حدثت بالولاية وهو حسن اه من
الذخائر واعتمد شيخنا مر مافي المختار كرايته عنه في بعض الهوامش المحرب صحتها فيها عنه وكذا اعتمد
مر وزاد انه اذا كانت الزيادة يسيرة بحيث يظن انها ليست بسبب القضاء لم يحرم لان الانضباط على قدر
العادة بحيث لا يحصل زيادة ولا نقص طلقا لا يتفق غالبوا ان العدول عن جنس الهدية المعتادة كالزيادة ان
كان المعدول اليه اعلى كالحرير بالنسبة للتمر او الفول بخلاف ما اذا كان ايسر اعلى بان كن قيمته قدر قيمة
المعدول عنه او تزيد سيرا اه سم (قوله في محلها) قضية التقييد بما اذا القيد عدم التحريم اذا زاد على العادة
في غير محل الولاية وكذا قضية قوله الا في الابان كان في غير محل ولايته الخ ويؤيد ذلك انهم قالوا اذا زاد على
العادة كن كالتعهد منه وهديته من لم تعهد هديته بمباراة في غير محل الولاية اه سم وعبارة العزري
حاصل مافي الهدية ان القاضي والمهدي اما ان يكونا في محل الولاية او خارجها والقاضي داخل والمهدي
خارجا او بالعكس فهذه اربع صور وعلى كل اما ان يزيد على عادته ان كان له عادة او لا وعلى كل اما ان تكون
له خصوصية او لا فهذه ستة عشر صورة وكلها حرام الا اذا كانا في غير محل ولايته او لم يزد المهدي ولم يكن له
خصوصية انتهت (قوله وجهان) المعتد بالمنع وفيه ان هذه الصورة داخله تحت قوله والاجاز في كلامه
تدافع ويمكن ان يجاب بان ما سبق محمول على ما اذا دخل صاحبها معها وما هنا على ما اذا لم يدخل واليه اشار
الشارح بقوله ولم يدخل معها فقام حل (قوله وحيث حرمت لم يملكها) ويحرم الاهداء ونحوه مما مر على
فاعله الاجل الحكم بالحق اه قل على المحلى وفيه ما نصه (فائدة) في الزركشي لو بذله مالا
ليحكم له بالحق جاز وان حرم القبول قال صرح به الماوردي والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ ولو قال
للمتحمكين لا أقضي بينكما حتى تجعل لي جعلا فالحكي عن الشيخ أبي حامد وجرى عليه القاضي أبو الطيب
والجرجاني انه يحل قال في الكفاية لانه لم يذكر انه طالب من أحدهما نعم اعتبر البند ينبغي في جواز ذلك ان
يكون القضاء يشغله عن ما اشبه فان لم يكن لقوله المالكين فلا يجوز له ان يرتفع من الخصوم اه وعبارة الروض
وشرحه وان لا رزقه فيه أي في بيت المال ولا في غيره وهو متعين للقضاء وكن عمله مما يقابل بالاجرة ان يقول
لخصمين لا أحكم بينكما الا باجرة أو برزق بخلاف غير المتعين لا يجوز له ذلك فارقا من جواز أخذ من

من لا عادته (بها) قبل ولايته
أو (له) عادة (أو) (زاد عليها)
قدرا أو صفة بقدرة فيه
بقولي (في محلها) أي ولايته
(و) قبوله ولو في غير محلها
هدية (من له خصوصية) عنده
وان اعتاده قبل ولايته لانها
في الانحية تدعو الى الميل
اليه وفي غير ما سببها العمل
ظاهرا ولغيرها ايا العمل
غـ لول روى بحث رواء
باللفظ الاول البهقي باسناد
حسن (والا) بان كان في محل
ولايته او لم يزد المهدي على
عادته ولا خصوصية فيها
(جاز) قبولها ولو أرسل بها
اليه من ليس من أهل عمله
ولم يدخل معها ولا حكومة له
ففي جواز قبولها وجهان في
الكفاية عن الماوردي
وحيث حرمت لم يملكها
(وسن) له فيما يجوز قبولها
(ان يشيب عليها أو يردّها)
لما لكها (أو يضعها في بيت
المال) وهذا ان الأخير ان

بيت المال بان بيت المال أوسع الخ والذي من قوله القاضي وان وجد كفا يتسوكفاية عياله مما يليق بحالهم من بيت المال الان تعين القضاء وجد كفاية له وعلية فلا يجوز أخذ شيء اه باختصار اه سم (قوله لم يملكها) أي قيردها للمالكها ان وجد والا فليت المال اه زى (قوله ولا يقضى بخلاف علمه) أي ظنه المؤكد كلوشهدت بينة برق أو نكاح أو لثمن بعلم حريته أو بينوتها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم به حيث ذوالحكم بالبطل محرم ولا يجوز له القضاء في هذه الضرر بعلمه عارضته لا بينة مع عدالتها ظاهرا اه شرح مر والحاصل أنه اذا أقيمت البينة بخلاف علمه لم يقض به العلم بخلافه ولا بعلمه لأجل قيام البينة فيعرض عن القضية اه سم وهذا التفصيل كله في المجتهدا ما قضى الضرورة فلا يقضى بعلمه مطلقا اه شيخنا (قوله ولا به في عتوبة الله تعالى) نعم من ظهر منه في مجلس حكمه ما يوجب تعزير أو زره وان كان قضاء بالعلم وقد يحكم بعلمه في حدته تعالى كما قاله جمع متأخرون كما اذا علم من مكاف أنه أسلم ثم أظهر الردة فيقضى عليه بموجب ذلك وكذا اذا صترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وكذا اذا ظهر منه في مجلس الحكم على رؤس الاشهاد كان شرب خمر في مجلس الحكم اه شرح مر (قوله أو قامت عنده بينة بخلافه) كمن علم أن المدعى أبرأ المدعى عليه بما ادعاه أو أقام به بينة وأن المدعى قتله وقامت بينة بانه حي فلا يقضى بالبينه فيه ذكر اه زى (قوله وما عدا ما ذكر يحكم فيه بعلمه) أي اذا كان مجتهدا ما قضى الضرورة فيمتنع عليه القضاء به حتى لو قال قضيت بحجة شرعية أوجبت الحكم بذلك وطلب منه بيان مستند لمزومه البيان فان امتنع رد دناؤه ولم يعمل به كما اقتضى به الواجب حجه الله تعالى به بالبعض المتأخرين اه شرح مر (قوله يحكم فيه بعلمه) لكن مكرره وله طلب البينة وليس لنا من الحجج ما لا يوجب الحكم الا هذا اه سم (قوله ولا يقضى مطلقا لنفسه الخ) أي لا بعلمه ولا بغيره وقوله وبعضه بخلاف سائر الأقارب والزوج والعتيق اما حكمه على نفسه فيجوز وهل هو اقرار او حكم وجهان المعتقد انه اقرار بخلاف البعض المتأخرين اه زى وله أن يحكم لمجور موافق كان وصيا عليه قبل القضاء وان تضمن حكمه استيلاءه على المال المحكوم به وتصرفه فيه وكذا باثبات وقف شرط تنازله لقاض هو بصفته وان تضمن حكمه موضع يده عليه وبإثبات مال لبيت المال وان كان يرزق منه ويمتنع لدرسته هو مدرسه او وقف نظره قبل الولاية لانه الخصم الآن يكون متبرعا فكالوصي على ما قاله الاذرى اه سل ومثله في شرح مر (قوله لنفسه وبعضه الخ) خرج بالقضاء لهؤلاء الاربعة القضاء عليهم فيجوز لا انتفاء التهمة وهذا التفصيل عكس التفصيل في العدو فيجوز الحكم له لاعليه اه من التحققات انما يبارز للقاضي تعزير من اساء أدبه عليه في حكمه كحكمته على بالجور ولا يستغف ويستنهان به فلا يسمع حكمه اه شرح مر (قوله وبعضه) بان يكون له أولبعضه أو لرفقة حق وعلى هذا الوقضى بشاهد وعين مع اه حل (قوله وشريكه) أي كل يشمل شريك العبد اه حل (قوله او غيرها) بان كانت البينة في جهته لتحول أو أقام شاهد او حلف معه اه سل ومثله في شرح مر (قوله أو سأل الحكم بما ثبت عنده) فان لم يسأله لم يجب بل لا يحل ولا يصح وفي لزوم القاضي تحصيل من يشهد ووقفه حر اه حل قال الشافعي رضي الله عنه واذا كان الامر بينا عند الحاكم فاجب ان يامر المتخاصمين بان يتصالحا ويتحلل من تنازع الحكم يوما او مينا فان لم يحللا لم يجز تأخير الحكم وان كان الامر مشكلا لم يجز أن يحكم حتى يباغ الغاية في البيان طال أو قصر والحكم قبل البيان ظلم وترك الحكم بعد البيان ظلم اه قال القاضي شرح الرواية ولا يقدم الحكم بالشفاعت ولا يؤخره لاجلها فن فعل ذلك نكث ان يستوجب عذبا بشددا واجب لما كرم اذا اراد الحكم ان يحل ركعتين ويستغفر الله تعالى ويستكف ويحناط ولا يترك موضعا بظنه حق او باطل حتى يستصبر ويتصور الامر به قال ابن القاص ويجب على القاضي اذا ترفع اليه الخصمان ان يحكم ولا يجوز ردهما الى غيره نص عليه لان في الرد تأخير الحق أي بخلاف الحق اه سم (قوله لزمه اجابته) قضيه

من زيادتي (ولا يقضى) أي القاضي (بخلاف علمه) وان قامت به بينة والا كان قاطعا بطلان حكمه والحكم بالبطل محرم (ولا به) أي بعلمه (في عتوبة الله تعالى) من حد أو تعزير لندب السر في أسبابهم (أو) في غيرها (وقامت) عنده (بينة بخلافه) وهذا من زيادتي وتعزير بالعقوبة أعم من تعزيره بالحدود وما عدا ما ذكر يحكم فيه بعلمه لانه اذا قضى بشاهد من أو شاهد وعين بذلك انما يفيد الظن فبالعلم وان شمل الظن أولى وشرط الحكم به ان يصرح بمستنده فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلمي قاله الماوردي والرواية (ولا) يقضى مطلقا (لنفسه وبعضه) من أصله وفرعه (ورقيق كل) منهم ولو مكاتباً (وشريكه في المشترك) التهمة في ذلك (ويقضى لكل) منهم (غيره) أي غير القاضي من امام وقاض ولو نائباً عنه دفعا للتهمة وذو رقيق البعض وشريك غير القاضي ممن ذكر من زيادتي (ولو أقر مدعى عليه) بالحق (أو حلف المدعى) عين الردا وغيرها (أو أقام به بينة وسأل) المدعى (القاضي ان يشهد بذلك) أي بأقراره أو عينه أو ما قامت به البينة والاخير من زيادتي (أو) سأل (الحكم بما ثبت

عنده (والاشهادية لزمه) اجابته

ان الحاكم لا يجب عليه الحكم الا بطلب المدعي وهو كذلك ان كان لغيره رجوع عليه وعبارة ابن العماد في توقيف
الحكام فمن ادعى حقاً على خصمه واقام الحجة وثبت ذلك بطريقه عند الحاكم فان كان ذلك لمجور عليه
وجب على القاضي الحكم بان يلزم الخصم بالخرج من الحق وان كان ذلك لغيره لم يكن له ان يحكم حتى
يطلب منه الحكم من له الحق لانه قد يكون غرضه اثبات الحق دون المطالبة به ونفس الثبوت ليس بحكم على
الصحيح في الراجح لان الحكم نفس الالتزام بالخرج عن الحق وهذا يتوقف على رضا اصحاب الحق بطلبه اهـ
شورى وعبارة شرح هر وخرج بقوله سأل ما ذالم يسأله لامتناع الحاكم للمدعي قبل ان يسأل فيه
كامتناعه قبل دعوى صحبة الا فيما تقبل فيه شهادة الحسبة ثم قال وعلم مما تقر رانه اذا عدلت البيعة لم يجوز
الحكم الا بطلب المدعي فاذا طلبه قال لخصمه ان تدافع في هذه البيعة او ادع فادع فان قال لا او نعم ولم يثبت حكم عليه
انتهت (قوله لانه ريماني) راجع لقوله فلا يمكن القاضي من الحكم عليه وقوله او عزل راجع لقوله او لا
يقبل الخ فهو واف وتشر مرتب كما قاله العناني اهـ (قوله وسأل القاضي ذلك) أي الحكم والاشهاد به (قوله
في قرطاس احضره) عبارة ان عاب في قرطاس منه او من بيت المال وفي عبارة الروض في الشق الثاني وثم أي
وعند القاضي قرطاس من بيت المال وفي شرحه وقضية كلامه انه اذا لم يكن عنده قرطاس ولا في به السائل
لم يستحب ذلك والظاهر استحبابه وعبارة الاصل لا تنافي فانه انما في الوجوب فقط اهـ سم (قوله وسواء في
ذلك) أي في لزوم الحكم والاشهاد وسن الاجابة تأمل (قوله نعم ان تعلقت الحكومة بصبي الخ) في شرح شيخنا
ان مثلها المعنى عليه والغائب تشل عن الزر كشي وقوله وجب التعجيل أي وان لم يستل في ذلك اهـ حل
(قوله وصيغة الحكم الخ) عبارة شرح هر وصيغة الحكم الصحيح الذي هو الالتزام النفساني المستفاد من
جهة الولاية حكمت الخ انتهت (قوله بخلاف قوله ثبت عندى كذا) وغرة الفرق بين الحكم والثبوت تظهر
في امور منها رجوع الحاكم أو الشهود فان كان بعد الحكم غرموا وان كان بعد الثبوت لم يغرموا واما
الفرقة بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب فقد اطلوا فيها الكلام واخردت بالتأليف وحاصل ما ذكره
بعضهم ان الحكم بالموجب يستدعي أهلية التصرف وصحة صيغته أي في حدودها لا خصوص هذه الصيغة
والحكم بالصحة يز يد على ذلك كون التصرف صادراً في محله أي يكون حكماً بصحة هذه الصيغة بخصوصها
مثلاً وان وقف على نفسه وحكم بموجبه حتى كان حكماً منه بان الواقف اهل للتصرف وصيغة وقفه على نفسه
صححة فلا يحكم بطلانها من يرى الا بطلانها من يرى الا بطلانها من يرى الا بطلانها من يرى الا بطلانها من يرى
والحكم بالصحة يحكم بذلك فلن يرى الا بطلان نقضه اهـ حل وعبارة سم (مهمة) الحكم بالموجب يستدعي
صحة الصيغة وأهلية التصرف وبالصحة يستدعي ذلك وان التصرف صادراً في محله وكل منهما رافع للخلاف
لان مدار رفعه على الحكم بصحة الصيغة غاية الامر ان الحكم بالصحة يتوقف على ثبوت الملك انتهت ولى قل
على الجلال * (قاعدة) * الحكم بالموجب يلزمه الصحة ويتناول الا آثار الوجود والتابعة والحكم
بالصحة للوجود فقط ولكنه اقوى من حيث استلزامه الملك وقد ذكر الولى العراقي الفرق بين الحكم بالصحة
والحكم بالموجب في وفاءه ونحن نذكر حاصله لما فيه من الفوائد الجلية ونذكر ما خولف فيه في اقتائه
مع زيادة عليه فقول الا آثار المترتبة ان كانت متفقاً عليها فامر ها واضح لا حاجة الى ذكره واما المختلف فيها
فشرط صحة الحكم به او منع المخالف من قطعا ان يكون قد دخل وقتها كالحكم حتى بموجب التدبير ومن
موجب منع بيعه عنده فليس للشافعي ان يأذن في بيعه اذا رفع اليه فان لم يدخل وقتها حين الحكم فهو اقله لاحكم
منه كالمعلق انسان طلاق امرأة اجنبية على نكاحها وحكم ماله على موجبها فاذ عقد ذلك الانسان علمها
كان للشافعي الحكم باستمرار النكاح اذا رفع اليه لان وقوع الطلاق معلق على سبب لم يوجد حل الحكم
فهو نظير ما لو قال حكمت بصحة بيع هذا العبد اذا بيع او بطلاق هذه المرأة اذا طلقها زوجها وهذا جهل أو

لانه قد ينكر بعد ذلك فلا
يتمكن القاضي من الحكم
عليه اذ لا يقبل قوله حكمت
بكذا لانه ريماني أو عزل
وقولى أو حلف المدعي أعم
من قوله أو نكل لحلف المدعي
ولو حلف المدعي عليه وسأل
القاضي ذلك ليكون حجة له
فلا يطلبه مرة أخرى لزمه
اجابته (أو) سأل (ان يكتب
له) في قرطاس احضره
(مخضرا) بما جرى من غير
حكم (أو) ان يكتب له
(سجلاً) بما جرى مع الحكم
به (سن اجابته) لان في ذلك
تقوية للحجة وانما لم يجب
كلاشهاد لان الكتابة لا
تثبت حقا بخلاف الاشهاد
وسواء في ذلك الدون المؤجلة
والوقوف وغيره ما نعم ان
تعلقت الحكومة بصبي أو
مجنون له او عايب وجب
التعجيل على ما نقل عن
الزبلي وشرح والرويانى
وكالمدعى في سن الاجابة
المدعى عليه كافي الروضة
كاملها وصيغة الحكم نحو
حكمت أو قضيت بكذا او
انقضت الحكم به أو ألزمت
الخصم به بخلاف قوله ثبت
عندى كذا او صح لانه ليس
بالزام والحكم الزام

(و) سن (سختان) لما وقع بين ذى الحق ونخصه (احداهما) تعلى (ه) غير مضمومة (والاخرى) تحفظ (بدون الحكم) مضمومة مكتوب على رأسها اسم الخصمين (واذا حكم) قاض باجتهاد أو تقليد (فبان) حكمه (بمن لا قبل شهادته) كعبد دين (أو خلاف نص) من كتاب أو سنة أو نص مقلده (أو اجاع أو قياس على) وهو ما قطع فيه بنى تأثير الفارق بين الاصل والفرع ٢٥١ أو بعد تأثيره (بان ان لا حكم) وهو المراد بثبوت

نقضه هو وغيره أى من الحكم لتيقن الخطا فيه ولتحالفه القاطع أو اظن الحكم بخلاف القياس الخفى وهو ما لا يبعد فيه تأثير الفارق فلا ينقض الحكم المخالف له لان الظنون المتعادلة لو نقض بعضها ببعض لما استمر حكم ولشق الامر على الناس والجلي كقياس الضرب على التأنيف للوالدين في قوله تعالى ولا تغل لهما أف بجامع الابداء والخفى كقياس الذرة على البر في باب الربا بجامع الطعم وتعبيري بما ذكر أعظم مما عبر به المذكور بعضه في الشهادات (وقضاء) بقيد زنه بقولي (رتب على أصل كاذب) ان كان باطن الامر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ طاهرا) لا باطنا فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشهادة زور بظاهر العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال والنكاح وغيرهما بالمرتبة على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا قطعان كان في محل اتفاق المجتهدين وعلى الاصح عند البغوي وغيره ان كان في محل اختلافهم وان كان الحكم لن لا يعتقده لتفق الكاهن ويتم الانتفاع

سنة وفي شرح شيخنا اعتماد خلاف هذا والرد على الولى العراقي في مولم يرتضه شيخنا وغيره بولى بهم أسوة ومنه ما لو حكم شافعي بموجب الاجارة ثم مات المورث فلهنقى أن يحكم بقضائها لعدم دخول وقت الفسخ حال حكمه وقد يتوى الحكم بالصحة والحكم بالوجوب كلو حكم خفى بالنكاح بلاولى او بشقة الجوار أو بالوقف على النفس وكلو حكم شافعي باجارة الجزء الشائع من دار او عبد وقديتزمان كفى مسئلة التدبير السابقة فلشافعي الحكم بصحة بيعه ان حكم الخفى بالصحة لان حكم بالموجب وكلو حكم الشافعي يبيع دار لها جار فلهنقى الحكم بصحة الشقة لجار ان حكم الشافعي بالصحة لان حكم بالموجب لانه الاستمرار والدوام ومنه ما لو حكم مالكى فى القرض فيمتنع على الشافعي ان يحكم بالرجوع في عينه ان حكم بالموجب لان حكم بالصحة ومنه ما لو حكم شافعي فى الرهن فلا مال على الحكم بغيره بقوتى الرهن مثلا ان حكم الشافعي بالصحة لان حكم بالموجب لان موجب عند الشافعي استمراره من اراد ان يزيد على ذلك فلا يرجع أصله وغيره من محله اه بحر وفه (قوله وسن سختان) أى وان لم يطالب الخصم ذلك اه شرح مر (قوله مضمومة) بان تسمع ثم يخفى على السمع فالمراد بالحق أن يجعل على الورقة قطعة تسمع بعد طيها لاما هو معروف الا أن قرره شيخنا الخلفى (قوله أو خلاف نص الخ) فى الروض وشرحه به - ونحو ذلك لما نصه ولو قضى قاض بصحة نكاح المغدور وجه بعد أربع سنين ومدة العدة بنى خيار المجلس وبنى بيع العرايا ومنع القصاص فى المثقل أى فى القتل وصحة بيع أم الولد وصحة نكاح الشغار ونكاح المتعة وحمة الرضاع به - ودحولين ونحو ذلك كقتل مسلم يذبح ويحرقان التوارث بين المسلم والكافر نقض قضاؤه اه ثم وجه فى شرحه النقض فى هذه الصور قال مر والنقض فى هذه الصور هو المتمد بخلاف غيرها أى ومنه ما ذكره فى الروض وشرحه بقوله او قضى بصحة النكاح بلاولى او شهادته من لا قبل شهادته كفاسق فلا ينقض قضاؤه اه اه سم (قوله بان ان لا حكم) قضيته انه لا يحتاج الى نقض والمعتداته لا يضمنه اه سل وعبارة ترح مر نقضه وجوب أى اظهر بطلانه وان لم يرفع اليه انتهت وقلة فى الروض وعليه اعلام الخصمين بانتقاضه اه اه سم وكان عبارة الروض تفسير لعبارة مر (قوله أو اظن الحكم) أى الواضح الدلالة اه سم (قوله كقياس الضرب على التأنيف) فالفارق بين الضرب والتأنيف هو ان الضرب ابداء بالفعل والتأنيف ابداء بالقول مثلا مقطوع بانه لا يؤثر فى الحكم وهو حمة الضرب أى لا ينفذها لو حكم بعدم تعزير من ضرب أباه لكون الضرب ايس حراما بطل حكمه اه (قوله كقياس الذرة على البر) فان الفارق بينهما هو وجوده وكثرة الاقيسات فى البردون الذرة لكان لا يبعد تأثيره فى الحكم أى لا يبنى البرية عن الذرة فاذا حكم بصحة بيع الذرة بماله متفاضلا لم ينتقض حكمه لمخالفة لقياس الخفى المثبت أنه روى المستلزم عدم صحة بيعه بماله متفاضلا تأمل (قوله على أصل كاذب) المراد به شهادة الزور تأمل (قوله بظاهر العدالة) بدل اشتغال من شهادة أو الباء بمعنى من وعبارة شرح مر فالحكم بشهادة كاذبين طاهرهما العدالة لا يفيد الحل باطنا انتهت (قوله ان كان فى محل اتفاق المجتهدين) مثل وجوب صوم رمضان بشاهدين والذى فى محل اختلافهم مثل وجوب صومه بواحد ومثل شقة الجوار كما يأتى (قوله ولهذا جاز للشافعي أن يشهد بذلك) أى باستحقاق الارث والشقة عند من يرى جوارزه وظاهره وان لم يقل القاضى عندكم أو لم يقل فى الارث بالرحم وفى الشقة بالجوار فليست امس اه حل (قوله لم يعمل به) أى بما ذكر من ردّه الورقة من شهادة الشاهدين الخ وأشعر كلامه بجواز العمل

فلوقضى حنقى للشافعي بشقة الجوار أو بالارث بالرحم حل له الاخذ به وليس للقاضى منع من الاخذ بذلك ولا من الدعوى به اذا ارادها اعتبارا بعقيدة الحاكم ولان ذلك مجتهد فيه والاجتهاد الى القاضى لا الى غير من هذا جاز للشافعي ان يشهد بذلك عند من يرى جوارزه وان كان خلاف اعتقاد (ولورأى) قاض أو شاهد (ورقة فيها حكمه أو شهادته) على شخص بشى (أو شهد شاهدان انه حكم أو شهد) يكذا (لم يعمل به) واحدا منهما

في امضاء حكم ولا اداء شهادة (حتى يذكر) ٢٥٢ ما حكم أو شهوده لا مكان التزوير ومثابة الخطا (وله) أي الشخص (حلف على ماله به

تعلق) كاستحقاق حقه على غيره أو أدائه لغيره (اعتمادا على خط نحو مورثه) كنفسه ومكاتبه الذي مات مكاتبه ان له على فلان كذا أو أداه ماله عليه (ان وثق باماتته) لاعضاده بالقرينة توافيق القضاء والشهادة بما تضمنه الخط حيث لا يجوز ما لم يذكر كالمربان اليمين تتعلق به والحكم والشهادة بغيره وكالخط ان جاز عدل كنفهم منه بالاولى ونحو من زيادتي (وله رواية الحديث بخط محفوظ) عنده أو عنده من يتق به وان لم يذكر قراءة ولا سمعا ولا اجازة وعلى ذلك عمل العلماء ملقا وخافا وفارقت الشهادة بانهم أوسع منها لان الفرع يروى مع حضور الاصل ولا يشهد

• (فصل في التسوية بين الخصمين) الخصمين وما يتبعها • (تجب تسوية) على القاضي (بين الخصمين في) وجوه (الاکرام) وان اختلفا شرفا (كقيام لهما ونظر اليهما) (ودخول عليه فلا ياذن لاحدهما دون الآخر) (واستماع لأكلامهما) (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما ان سلاما فلا سلم أحدهما فلا بأس ان يقول لا آخر سلم أو يبر حتى يسلم فيصحبهما جميعا قال الشيخان وقد

به لغيره وهو كذلك فلا شهداء من غير ما بان فلا ما حكم بكذا الزمة تنفيذه الا اذا قامت بينة بان الاول أنكر حكمه وكذبهما اه زى (قوله حتى يذكر) أي يذكر الواقعة منفصلة ولا يكفيه تذكرة ان هذا خطه فقط لا احتمال التزوير والغرض علم الشاهد ولم يوجد خرج به عمل به عمل غيره اذا شهد عنده بحكمه اه شرح مر (قوله وله حلف الخ) يشهد اليمين المرودة واليمين التي معها شاهد (قوله ومكاتبه) قد يقال المأذون له اولى من المكاتب في ذلك اه ح لوقوله الذي مات مكاتبه انظر لمه وهو لم يذكر في شرحه هذا القيد (قوله ان وثق باماتته) بان علم منه عدم التساهل في شيء من حقوق الناس اعتضاد بالقرينة وضابط ذلك انه لو وجد مثله بان لم يدعي كذا سمعت نفسه يدفعه ولم يحلف على نفسه اه شرح مر وعبارة سم قوله ان وثق باماتته قال في العباب وضابط ثبته بمورثه أن يكون بحيث لو رأى بخطه اقرارا بدين لم يقدر أن يحلف على تقى علمه بل يؤديه من تركه اه انتهت (قوله بان اليمين تتعلق به الخ) وفرق أيضا بان خطرهما عظيم وعام بخلاف الحلف فانه يتعلق بنفس الخالف ويباح بغالب الظن ولا يؤدي الى ضرر عام اه شرح الروض (قوله بخط محفوظ) كان يجرد ورقة مكتوب باقية بخطه انه قرأ حديث البخاري مثلا على الشيخ الغلاني أو انه سمعه منه أو أجاز به فانه يجوز له ان يرويه عن البخاري وان لم يذكر القراءة ولا الاجازة ولا يس المراد ان الحديث مكتوب عنده في ورقة كالمسبق لبعض الانهزام اه عثماني وعبارة أصله مع شرح مر والصحيح جواز رواية الحديث بخط كتبه هو أو غيره وان لم يذكر قراءة ولا سمعا ولا اجازة بخطه عنده وعند غيره لان باب الرواية أوسع وله سد اعلى به السلف والخلف ولو رأى خط شيخه بالاذن في الرواية وعرف بمجازا اعتمادا أيضا والثاني المنع الا أن يتذكر كالشهادة انتهت بالحرف

• (فصل في التسوية بين الخصمين) • تنبيه خصم يقع الخلع وسكون المهمة وجميعه خصوم ومن العرب من يطلق الخصم على المفرد والجمع والمذكر والمؤنث قال بعضهم وهو الاصح والخصم بكسر الصاد الشديد انصوبه والارادهم المتخاصمون عند الحاكم ولو بالوكالة لهما أو لاحدهما فلا يعتبر الموكل ولا مجلسه اذ حل على المحلى (قوله وما يتبعها) أي من قوله واذا حضر امسكت الى آخر الفصل (قوله بين الخصمين) ومثلها وكلاهما وما جرت به العادة كثير من التوكيل للخاص من ورطة التسوية بينهما وبين خصم مجهل قبيح واذا استويا في مجلس أرفع وكيلاهما ما في مجلس أدون أو جلسا مستويا وقام وكيلاهما مستويا بين جاز كما يحسنه الاذرعى اه شرح مر قال في شرح الروض ولا يرتفع الموكل عن الوكيل والخصم لان المدعى متعاقبه أفتاد ليل تحلفه اذا وجبت عين حكاية ابن الرفعة عن الزبيلي وأقره قال الاذرعى وغيره وهو حسن واليه لوى به عامة وقد رأينا من يترك قرارا من التسوية بينهما وبين خصمه اه سم (قوله في وجوه الاكرام) أي أنواعه وأسبابه (قوله كقيام لهما) لو قام لاحدهما ولم يعلم انه في خصومة ينبغي أن يقوم للاخر أو يعتذر بانه لم يعلم انه جاء في خصومة ويحتمل أن يكون هذا واجبا وان كان أحدهما موضع العالم بغير العادة بالقيام لهما والاخر رفيعا يقام له حرم القيام لهما لانه لا يفهم منه عادة الا القيام للرفيع اه سم (قوله وجواب سلام منهما) أي ولو قرب أحدهما من القاضي وبعد الاخر عنه وطلب الاول محبة الاخر اليه وعكس الثاني فالذي يقبض الرجوع للقاضي من غير نظر لشرف أحدهما أو خسته فان قلت أمره بترول الشريف الى الخسيس تحقير أو اخافته بخلاف عكسه فليست بملتزمة لان قصد التسوية ينفي النظر لذلك نعم لو قبل الاول ذلك لم يعد كذا في الحقيقة وينبغي الرجوع للقاضي أيضا في مقام أحدهما وجلس الاخر وطلب كل منهما موافقة الاخر مع امتناعه منها اه سم اه شوري (قوله وكاتبهم احتملوه الخ) معتمد على المحافظة على التسوية ومن تم لو انتظره ليسلم أو أمره بالسلام فلم يفعل ترك جواب الاول وجوبه بان ابتداء السلام سنة كفاية واذا حضر جميع وسلم أحدهم كفى عن الباقي ولو سلم المسلم والكافر ينبغي أن يقول وعليكم السلام وعليكم فيقدم جواب المسلم

يتوقف في هذا اذا طال الفصل وكنتم احتملوه محافظة على التسوية (ومجلس) بان يجلسا ان كانا سريين بين يديه أو ويؤخر

أحدهما من عينة قول الآخر عن يساره وقول في الأكرام مع جعل ما بعده أمثلة له أولى من اقتصاره على الأمثلة والتصریح بوجوب التسوية من زيادتي (وله رفع مسلم) على كافر في المجلس وغيره من أنواع الأكرام كان يجلس المسلم ٢٥٣ أقرب إليه كاجلس على رضى الله عنه يجنب

شرح في خصوصته مع يهودى وقال لو كان خصمى مسلما لم استمع من يديك ولكن سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساوروهم في المجلس رواه البيهقي وذكر رفع المسلم في غير المجلس من زيادتي وهو ما يحسنه الشيخان وصرح به الغوري في وزدن له تيمم المحامى الصغير وغيره لاتباعه على جواز ذلك وبه صرح سليم الرازي وغيره في الرفع في المجلس لكن قال الزركشي مع قوله ذلك عن سليم والظاهر وجوبه وبه صرح صاحب التمييز وهو قياس القاعدة ان ما كان ممنوعا منه اذا جاز وجب قطع اليد في العرقه انتهى ويحجب بان القاعدة أكثرية لا كلية بدليل مجود السهو والتلاوة في الصلاة (واذا حضرا) أى الحصان هذا أعم من قوله واذا جلس أى بين يديه مثلا (سكت) عنهما حتى يتسكما (أو قال ليتكلم المدعى) منكما لما فيه من إزالة هيبة القدرم قال الشيخان أو يقول للمدعى اذا عرفه تسكما وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (فاذا ادعى) احدهما (طالب) القاضى جوازا (خصمه بالجواب) وان لم يسأله المدعى

ويؤخر جواب الكافر اه حل (قوله أيضا وكأنهم احتملوا الخ) أى وكأنهم احتملوا الفعل بالكلام الاجنبى وهو قول القاضى له سلم ولم يكن فاعلا للرد لضرورة التسوية كفى مر (قوله يجنب شرح) وكان شرح تابعين على في زمن خلافته كما قاله مر ولما ادعى اليهودى على على فقال على أدبت اثنتي فقال شرح سلم يشاهد يا أمير المؤمنين فلما سمع اليهودى ذلك أسلم وقال والله ان هذا هو الدين الحق اه بابلى (قوله وقال لو كان خصمى مسلما الخ) لعل حكمة قوله ذلك اظهار شرف الاسلام ومحافظة أهله على الشرع ليكون سببا لسلام الذى وقد كان كذلك اه ع ش على مر (قوله في الرفع في المجلس) أى ويقاس به غيره من وجوه الأكرام وقوله والظاهر وجوبه أى رفعه في المجلس وهذا هو المعتمد ومثل رفعه في المجلس رفعه في بقية وجوه الأكرام فيجب به ذاب لم ضعف قوله ويجب الخ اه حل (قوله وهو قياس القاعدة) وفي الآيات البيئات في بحث ان الامر بعد الحظر لا بإباحة به دب ط هذه القاعدة والكلام عليها مانعه وسيأتي أوائل كتاب السنة ان من امارات الوجوب كون الفعل ممنوعا عنه لو لم يجب كالحثان والحدلان كلامهما عقوبة وانه قد يتخلف الوجوب مع هذه الامارة دليل كافي سجود التشهد وسجود التلاوة في الصلاة اه اه شوبرى (قوله ويجب بان القاعدة أكثرية) وقد يقال كونها أكثرية لا يمنع الاحتجاج بها قائلها فان أكثريتها تقتضى رجحان العمل بها للدليل ولم يوجدنا قائلنا مل اه شوبرى (قوله أى بين يديه مثلا) أى أو جلس أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وهذا التفسير ليس من عبارة الأصل فكان على الشارح حذفه اذ لا علاقته بتفسيره ما ع أنه يوهم انه من عبارة الأصل تأمل ويحجب بانه متعلق بعبارة المثل فكان الأولى تقديمه على مناقشة الأصل (قوله لمناقبه من إزالة هيبة القدرم الخ) تعليل للقول المذكور كفى شرح مر وعلى السكوت بقوله لئلا يتوهم به للمدعى تأمل (قوله أو يقول للمدعى الخ) فان طال سكوتهم ما يغير سبب ولم يدع واحدا منهما أفتيان مكانهما اه حل (قوله ذكرته في شرح الروض) هو قوله فيه قال الزركشي تبس في البغوى وابن شداد قال ابن الرقة والذى ذكره القاضى أبو الصبب وابن الصباغ وغيرهما انه لا يقول ذلك قال على الزركشي وهو مقتضى إطلاق الجمهور ولا نه ميل وكان المصنف تركه لذلك اه اه سم (قوله فاذا ادعى أحدهما الخ) قال الاصطخري فان لم يحرم الدعوى فله ان يذكر له كيفية الصحيحة وقال غيره لاحكى ذلك الشيخان وصح في التنبيه المنع وأقره عليه النووي ونسبه أبو الطيب لعامة الاصحاب اه عميرة وجرم في الروض بالاول فقال لو علم كيف تصح الدعوى والشهادة جاز اه واعتمده مر وايدى بقوله في باب دعوى الدم فان أطلق استغله القاضى اه سم (قوله طالب القاضى جوازا الخ) قضية كلامهم هنا عدم لزوم ذلك وان انحصر الامر فيه بان لم يكن في البلد قاض آخر ولو قال له الخصم طالب لي بجواب دعواي فالتجوز وجوبه عليه بتسذوالا لزم بقاؤه امتحامين واذا أثم بدفعهما عنه فكذلك بالان العلة واحدة اه شرح مر ومنه تعلم ان التعميم في قول الشارح وان لم يسأله المدعى ضعيف الا ان تجعل الواو للعالم وفي قل على الحلى قوله طالب القاضى جوازا أى قبل طلب خصمه ووجوب ان طلب اه (قوله أو حكما) بان نكل عن اليمين خلفها المدعى (قوله فذلك ظاهر في ثبوته) أى يثبت بالاقتران من غير توقف على حكم القاضى وليس للقاضى ان يحكم الا بعد سؤال المدعى الحكم وهذا بخلاف إقامة اليمين فان الحق لا يثبت بمجرد هابل يحتاج الى قضاء القاضى هذا حاصل ما في الراعى أى وجرمه في الروض وفي الزركشي تصریح بان ثبوت الحق به لا يتوقف على القضاء لان وراء التعديل ثبوتان وتوقع ريب فلا بد من قطعها باظهار القضاء اه سم (قوله أو قال للمدعى ألت حجة) أى ان كانت الدعوى بشئ لا يمين فيه على المدعى والا كالألوث قاله أتخلف خسين عينا اه زى (قوله

(٤٥ - جل منهج خامس) لان المقصود فصل الخصومة بذلك تنفصل (فان أقر) بالحق حقيقة أو حكما (فذلك) ظاهري في ثبوته (أو أنكر سكت أو قال للمدعى الك حجة) نعم ان علم علمه بانه اقامتها بالسكوت أولى أو سكتة للقول أولى أو علم جهله بذلك وجب اعلامه

فان قال فيهما) أي في حالة السكوت وقول القاضي أنك حجة اه حل (قوله أقامها وأظهر كذبه) قال مر ولا يعزوا الا اذا اعترف بتعمد الانكار والكذب بخلاف ما اذا لم يعترف لاحتمال عدم التعمد وكذب الحجة اه سم وعبار شرح مر ثم لو كان متصرفا عن غيره أو عن نفسه وهو محجوز عليه بخوسه أو فلس تعينت إقامة البينة كما يحتمل البلقيني لتلايحتاج الامر لدعوى بين يدي من لا يرى البينة بعد الحلف فيحصل الضرر وفوزع فيسهان المطالبة متعلقة بالدعي فلا يرفع غيره الا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير ان لا ينصل أمره عند الاول انتهت (قوله أو زاد عليه الخ) فلوراد عدم التمسك بنسيان ولا غلطا فالتظاهر القبول أيضا اه برلسي وواقعه الطبلادي قال في شرح الروض فلوراد شهودي فسقة أو عبيد فقاء بدول وقد مضت مدة استبراء أو عتق قبلت شهادتهم والا فلا اه ثم لو لم تحض المدة المذكورة لكن ادعى ان من أتى بهم غير من عناهم أو لا قبل لاحتمال نحو جهلهم ولاء اه سم (قوله لانه ربما لم يعرفه حجة) هذا لا يناسب قول بعض المتأخرين حتى لو زاد عدم التمسك بنسيان أو غلطا قبلت وقد يقال هو مع ذلك ربما لم يعرفه حجة اه حل (قوله) أيضا لانه ربما لم يعرفه حجة) قضيت ان من ادعى عليه بقرض مثلا فأنكر أن يخدم من أصله ثم أراد إقامة بينة بأداء أو ابراء قبلت كما جرى عليه الولي العراقي لجواز نسيانه حال الانكار كقول أنكر أصل الادعاء ثم ادعى تلف ذلك أو رده قبل الجحد اه شرح مر أي بصورة المسئلة أن يدعي الاداء أو ابراء قبل الجحد أي لان المعنى حيث لم آخذ منك ما يلزمني أو قد أسقط التصوير بذلك شيئا وانحط كلام حج على انه لا تقبل بيبته اه حل (قوله) هو أول من قوله خصوم) أي لان الخصم يصدق بالدعي عليه والعبرة انما هي بسبق المدعي اه حل أي فاذا سبق المدعي قدم هو والمدعي عليه وان تأخر وتخال بينهما مدعون بخلاف ما اذا سبق للمدعي عليه واتي بعده المدعي وتخال بينهما مدعون فالأقدم هو الماسم اه شيئا وعبارة حل قوله قدم وجوب بسبق أي حيث حضر من يدعي عليه فلا عبرة بحضور المدعي مع عدم حضور مدعي عليه فلو سبق المدعي وتخلف المدعي عليه ثم جاء وقد سبقه مدع آخر ومدعي عليه قبل أن يدعي ذلك المدعي قدم المدعي الآخر على السابق لحضور خصمه قبل أن يشرع في دعواه انتهت قال مر في شرحه ويبحث البلقيني انه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم حضر خصم الاول قدم من جاء مع خصمه ويرد بان خصم الاول ان حضر قبل دعوى الثاني قدم الاول لسبقه من غير معارض أو بعد ها فتقديم الثاني هنا ليس الا لان تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حتى الاول اه (قوله قدم سبق الخ) محل ذلك اذا تعين عليه فصل الخصومة فلا خرافة في البلطوالا بان تعدد فيها يقدم من شاء اه شرح مر مع زيادة (قوله أيضا قدم سبق الخ) وينبغي أن يأتي مثل هذا التفصيل في التاجر ونحوه من السوقة كذا نقل عن شيخنا زكي (أقول) وهو ظاهر وان لم يكن ثم غير موثوقين عليه البيع لا يضطر المشرى والافيني ان الخبرة لان البيع من أصله ليس واجبا بل له أن يمتنع من بعض المشترين ويبيع بعضا ويعبري ما ذكر من تقديم السابق ثم القرعة في المزدحمين على مباح ومنع ما جرت به العادة من الإزدحام على الطواحين بالريف التي أباح أهلها الطعن بها ان أرادوهذا في غير المالكين لها أمهم فيقدمون على غيرهم لان غاية ان غيرهم مستعبر منهم فيقدم عليهم المالكون واذا اجتمعوا وتنازعوا فيمن يقدم منهم فينبغي أن يشرع بينهم وان جلاؤا مرتبين لا شرا كههم في المنفعة اه ع ش على مر (قوله سبق من أحدهم) أي ان لم يكن كافرا والا فلا يقدم على المسلم وان كان المسلم يدعي على كافرا اه حل (قوله بان جهل الخ) لا يشمل ما اذا علم السابق ولم يعلم عسيف السابق أو علم ثم نسي مع ان المتجه الاقرا لان التأخير الى الصلح أو الى البيان يفوت المقصود وتقدم أحدهما بجنبه من غير اقراع تحكم فليتأمل اه سم (قوله أو جلاؤا معا) ومثل ما لو جلاؤا معا ما لو علم ثم نسي في انه يقرع ويقدم من خرجت قرعته اه شورى (قوله بدعوى واحدة) تردد الاندري في ان المراد بالدعوى فصلها أو مجرد سماعها واستقر بانه اذا كان يلزم على فصلها تأخير كان توقف على احضار بينة

(فان قال) فيهما) الى محذور يد
لطفه يمكن) لانه قد لا يحلف
وغيره يستغنى المدعي عن
اقامة المحضون حلف اقامها
وأظهر كذبه فلا في طلب
حلفه غرض (أو) قال (لا)
حجته أو زاد عليه لا حاضرة
ولا غائبة أو كل حجة أقيما
فهى كاذبة أو زور (ثم)
أقامها) ولو بعد الحلف
(قبلت) لانه ربما لم يعرفه
حجة أو نسي ثم عرف وتعبيرى
بالحجة أعم من تعبير بالبينة
لشموله الشاهد مع اليقين
(واذا ازدحم مدعون) هو
أول من قوله خصوم (قدم)
وجوبا (سبق) من أحدهم
(علم) ان لم يعلم سبق بان
جهل أو جلاؤا معا قدم
(بقرعة) والتقديم فيهما
(بدعوى واحدة) لتلا بطول
الزمن فيتضرر الباقون

(و) لكن (من تقديم مسافر من مستوفزين) شدوا الرحال ليجر جوامع رفقهم على مقيمين (و) تقديم (نسوة) على غيرهن من المقيمين طلبا لسترهن وان تأخر المسافرون والنسوة في الحجى الى القاضي (ان قلوا) وينبغي كافي الروضة ٢٥٥ كاصلها ان لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى

عليهم والتصریح بسن التقديم من زيادتي فان كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة أو التقديم بالسبق أو القرعة كما مر أو نسوة ومسافرين قدموا عليهن والأزدحام على المفتي والمدرس كالازدحام على القاضي ان كان العلم فرضا والا فالحيرة الى المفتي والمدرس (وحرم) عليه (اتخاذ شهود) معينين (لا يقبل غيرهم) لما فيه من التضييق على الناس (بل من) شهد عنده (و علم حاله) من عدالة أو فسق (عمله) فيه فيقبل الاول ولا يحتاج الى تعديل وان طلبه الخصم ويرد الثاني ولا يحتاج الى بحث نعم لا يعمل بشهادة الاول ان كان أصله أو فرعه على الارجح عند الباقيين من وجهين في الروضة كاصلها بلا ترجيح تفرعها على تصحيح الروضة انه لا يقبل تركيته لهما (والا) أي وان لم يعلم فيه ذلك (استزكاه) أي طلب تركيته وجوبه وان لم يطعن فيه الخصم لان الحكم بشهادته فيجب البحث عن شرطها (كان) هو أولى من قوله بان يكتب ما عير الشاهد (المشهود له) (و) المشهود (عليه) من الاسماء وان كنى والحرف وغيره ان يكون بينهما وبين الشاهد ما يمنع الشهادة كعضية أو عداوة (و) (المشهود به) من دين أو عين أو غيرهما كتكاح فقد يغلب على الظن صدق الشاهد في شيء دون شيء فهو أعم من قوله وقد ردد الدين (ويبحث) سرا (به) أي بما كتب صاحب مسئلة ولا يعلم أحدهما بالآخر

أو نحو ذلك انه يسمع غيرها في مدة احضار نحو البينة اه رشدي (قوله ومن تقديم مسافرين) أي ولو سفر نسوة اه عني أي تقديمهم بجميع دعاوهم ما لم يضر غيرهم اضرارا يبيّن أي لا يحتمل عادة اه حل وقوله وتقديم نسوة أي بجميع دعاوهم ويقدم المسافرون على المسافرين والعجوز كالشابة خلافاً لالحقها بالرجل ولو اجتمعت هي والشابة قدمت الشابة اه حل (قوله على مقيمين) وكذا على مقيمات كإسباتي فالذي يأتي ليس مكرراً مع هذا اذ ذاك في تقديمهم على المقيمات وهذا في تقديمهم على المقيمين اه شيخنا (قوله ان قلوا) غلب في جمع المذكور المسافرين على النسوة ودخل في النسوة العجائز خلافاً لالحقهن بالرجال (قوله ان لا يفرق الخ) أي فهذا أعم من أصل المسئلة اذ هو في تقديم المدعى المستثنى أعم من المستثنى منه (قوله فان كثروا الخ) ولم يبينوا حد الكثرة ومثله بعضهم بان يكونوا مثل المقيمين أو أكثر كالجميع بمكة وعجالة بعضهم تفهم اعتبار الخصوم بعضهم ببعض لا اعتبار المسافرين بأهل البلد كما هم قاله ابن قاضي شبهة ولعله أولى واعتمده مر اه عني (قوله قدموا عليهن) أي لان الضرر فيهم أقوى اه شرح مر (قوله والازدحام على المفتي الخ) ظاهره وان تعدد كل من المفتي والمدرس اه حل أي فيقدم سبق فقرعة فيقدم السابق والقارع بدرس واحد وقوى واحدة وظاهر ان ما مر في المسافرين والنسوة يأتي هنا اه عني (قوله ان كان العلم فرضا) أي عني أو كفاية فيقدم بالسبق ان علم والا فترع الى آخر ما سبق اه حل وفي قل على المحلى * (فرع) * الازدحام على المفتي والمدرس والبايع ونحوهم كالقاضي سواء تعين من ذكر أو لا وسواء كان الاقتناء وغيره فرض عين أو كفاية أو لا كما قاله شيخنا الرمي والبرجع شيخنا زى آخر واعتمده انتهى (قوله وحرم اتخاذ شهود) وكذا كتاب حيث لم يتبرعوا ولم يرزقوا من بيت المال لئلا يؤدوا الى تعطيل الحقوق بالمغالاة في الاجرة كما في شرح مر (قوله عمل بعلمه فيه) أي ان لم يكن قاضي ضرورة والاتوقف الامر على الاستزكاه اه زى (قوله ولا يحتاج الى تعديل وان طلبه الخصم) ظاهره ولو قاضي ضرورة وقرر شيخنا ان هذا في غير قاضي الضرورة والاتوقف الامر على الاستزكاه وظاهره وان لم يطلب وفيه نظر سيما اذا كان قاضي ضرورة لكونه غير مجتهد اه حل (قوله انه لا يقبل تركيته لهما) أي بنفسه فلا بد من تركيب غيرهما والتركية لا يقبل فيها الا الذي كورده الزركشي وقضيته ان الامر كذلك ولو كان الشاهد امرأة وهو ظاهر لان التركية ليست بمال ولا يتول اليه اه سم (قوله وان لم يطعن فيه الخصم) تقدم عن المصباح في كتاب الرجعة انه من باب قتل ونفع (قوله هو أولى من قوله بان) أي لانه يوعم ان الكتابة شرط مع ان مثلها الاخبار بذلك من غير كتابة (قوله فقد تكون بينهما) أي الخصمين وهذا لكونه يكتب ما عير المشهود له وعليه كافي شرح مر اه شيخنا وعمل في شرح مر كتابة ما عير الشاهد بقوله لتلايشته اه (قوله وقد ردد الدين) بالرفع خبر مبتدأ محذوف وبعبارة الاصل وكذا قدر الدين انتهت (قوله ويبحث سرا) أي ندباً أي من وراء الخصمين لانهم بما أرسلوا له زكى دسيسة قدلس وقوله أي بما كتبه وهو مكتوبان يعطى لكل واحد من الرسولين واحد او عبارة شرح مر مع كل منهما نسخة مخفية عن الآخر انتهت وقوله ولا يعلم أي ندباً لانهم بما اجتمعوا على التدليس اه شيخنا (قوله صاحب مسئلة) أي رسولين سميا بذلك لانهم ما يسألان المزكى عن حال الشاهد من اه شيخنا مال الماوردى ونعم ما قال يسألون أولاً عن أحوال الشهود فان وجدوهم جرحوا حين لم يسألوا عن غيره وان عدلوا سألوا عن شهوده فان ذكر وامانعا من الشهادة لم يسألوا عن غيره وان ذكر والجواز سألوا عن الشهود عليه فان ذكر وامانعا من شهادتهم عليه

والحرف وغيره ان يكون بينهما وبين الشاهد ما يمنع الشهادة كعضية أو عداوة (و) (المشهود به) من دين أو عين أو غيرهما كتكاح فقد يغلب على الظن صدق الشاهد في شيء دون شيء فهو أعم من قوله وقد ردد الدين (ويبحث) سرا (به) أي بما كتب صاحب مسئلة ولا يعلم أحدهما بالآخر

(الكل مركب) ليبحث عن حال من ذكر في قبول ٢٥٦ الشاهد في نفسه وهل ينهون بين الشهود أو عليه ما يمنع شهادته (ثم يشافيه المبعوث بما

عنده بالقطر شهادة) لان الحكم انما يقع بشهادته وتعبيري بما ذكر اولي مما عبر به (ويكنى) أشهد على شهادته (انه عدل) وان لم يقل لي وعلى لانه اثبت العدالة التي اقتضاها قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم فزيادتي وعلى تأكيد واعتذر ابن الصباغ عن كونه شهادة على شهادة مع حضور الاصل في البلد بالحاجة لان الزكينة لا يكفون الحضور الى القاضي (وشرط الزكينة كشاهد) أي كشرطه (مع معرفته بجرح وتعديل) أي باسبابهما (وخبرة باطن من يده بصحة أو جوار) بكسر الجيم انصح من ضمها (أو معاملة) ليكون على بصيرة مما يشهد به من التعديل والجرح (ويجب ذكر سبب جرح) كزنا وسرقه وان كان نقيا لا اختلاف فيه بخلاف سبب التعديل ولا يجعل بذكر الزنا فاذا وان انفرد لانه مسؤول فهو في حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شهود الزنا اذا اتصوا عن الاربعة فانهم قدفة لانهم مندوبون الى الستر فهم مقصرون (ويجتمه فيه) أي الجرح (معينة) كأنه يراه يزني (أو سماعته) كأن سمعه يقذف

لم يسألوا عما عداه وان ذكر والجواز ذكر واحتشد القدر المشهود به اه عمرة اه سم (قوله لكل مركب) فيبحث كلام من صاحبي مسألة لكل مركب للشاهدين وانظر هل للمزكين ضابط من جهة العدد فيكتفي باثنين لكل شاهد أو لابد من تركية جميع جيرانه وأصحابه كإيدل عليه قوله لكل مركب حر اه شيخنا ثم ظهر لي انه يكتفي بمزكين فقط للشاهدين كما أفاده بعض مشايخنا أي فالرسول ان يشهد ان على قول كل واحد من المزكين لان اخبار الرسول عن قول المزك شهادته فلا بد من رسواين لكل واحد من المزكين وليس المراد انه يبعث اربعة اثنين لهذا واثنين لذلك بل يبعث اثنين يشهدان على كل من المزكين اه شيخنا (قوله ثم يشافيه المبعوث) أي وهو صاحب المسئلة بما عنده أي عند المبعوث مما فهم من حال المزكين اه شيخنا ومنه يعلم ان الحكم انما هو قول أصحاب المسائل وهو ما نقل الشيخان انه قول الاصطخري رانه أصح عند الشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب وغيرهما بعد ان نقل عن أبي اسحق ان الحكم بقول المزكين اه سم (قوله انه عدل) متعلق بالمصدر لا بانفعل والمراد أشهد على شهادة المزك بانه عدل وليس المراد ان الرسول يشهد بالعدالة بل بشهادة المزك به اه شيخنا (قوله وان لم يقل لي وعلى) قال القفال معنى قول الشاهد عدل على أولي أي ليس عدوا لي بل تقبل شهادته على وليس باين لي بل تقبل شهادته لي قال وهذا هو الصحيح اه زى قال البلقيني قد يكون بينهما وبين العدل عداوة تمنع من قبول شهادته عليه فلا ينبغي ان يلزم العدل بل ينقل على وجود العداوة المانع من قبول شهادته عليه اه عناني (قوله واعتذر ابن الصباغ عن كونه شهادة على شهادة) أي شهادة أصحاب المسائل على المزكين مع حضور الاصل أي المزكين اه حل (قوله لان المزكينة لا يكفون الخ) أي فصار عذرا في قبول شهادة أصحاب المسائل على شهادة المسؤولين اه عناني (قوله وشرط المزكينة) أي الشاهد بالعدالة ليشمل صاحب المسئلة لانه مركب لما تقدم ان الحكم انما يقع بشهادته ثم رأيت جرح صرح بذلك وقوله أي كشرطه أي من اسلام ونسب وتكليف وذكورة وعدالة وعدم عداوة وعدم أصلية أو فريضة فالتركية لا يقبل فيها الا الذكور ولو كان الشاهد امرا أو كسبا أيضا ولا بد ان يكون كل من صاحب المسئلة والمزكينة رجلا اه حل وفي قول على الحل قوله وشرطه أي المزكينة المبعوث اليه بشرط المبعوث مثله في غير خبرة باطنه اه (قوله بجرح) هو بالضم أثر المصدر وبالفتح المصدر أي التجريح والمراد هنا الفتح حيث قال أي باسبابهما اه شيخنا (قوله من يده) الاولى باراز الضمير لان الملة جرت على غير من هي له وأفهم قوله من يده انه لا يشترط في الجرح خبرة باطن من يجرحه لان الجرح لا يقبل الا مفسرا اه جرح و مر اه (قوله أو معاملة) نقصد شهد عند عرائن فقال له ما لا أعرف فكلوا لا يضركم اني لا أعرفكم انما يعني يعرفكم فأتوا رجل فقال له عرف كيف تعرفهما قال بالعلاج والامانة قال هل كنت جارا لهما تعرف صاحبهما ومساءهما ومدخلهما ومخرجهما قال لا قال هل علمتهما بالانساب والقبائل التي تعرف بهما أم انك الرجل قال لا قال هل صاحبتهما في السفر الذي يسفران يكشف عن أخلاق الرجال قال لا قال فانت لا تعرفهما اه شرح مر (قوله ويجب ذكر سبب جرح) أي فلا يشترط خبرة باطنه اه حل وقد أشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح وسببه ولا اشكال لان الجرح هو الفسق أو رد الشهادته وسببه نحو الزنا اه سم على جرح ولو علمه بجرحات اقتصر على واحد منها وان وجد له أصغروا كبر اقتصر على الاصغر اه حل (قوله بخلاف سبب التعديل) ولا بد ان يعلم معنى العدالة اه حل (قوله كأن سمعه يقذف) ينبغي اذا كن ذلك كبيرة وسمع ذلك الشاهد اه حل (قوله والثاني أوجه) معتمد اه حل (قوله أما أصحاب المسائل) وهم المسمون الآن بالرسول اه ع ش وقوله فيعتدون المزكينة أي فلا يشترط فيهم خبرة الباطن اه حل وعبارة الزكينة اما المنسوب للجرح والتعديل فليس لهما كم سواءه عن الجرح قال ابن الصباغ بل يسمع شهادته في ذلك من غير سؤال كافي

وهذا من زيادتي (أو استفاضة) أو تواتر أو شهادته عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك وفي اشتراط ذكر ما يعتمد من معايينة سائر ونحوها وجهان أحدهما هو الاشهر نعم وثانيهما هو الاقرب لاذكر في الروضة وأصلها الثاني أوجه أما أصحاب المسائل فيعتدون المزكينة

سائر الاشياء اه وكذا لو قال الشاهد أنا مجروح اكتبني به من غير تفصيل قال الشيخ عز الدين وينبغي أن يقتصر على جرح واحد ولا يعد دلان الكفاية حاصلة بذلك اه سم (قوله الذي ليس مفسرا) أي لعدم ذكر سببه (قوله فان قال المعدل تاب من سببه الخ) فيه أنه لا يكتب في مجرد التوبة اذ لا يلزم منها قبول شهادته لا بشرط مضي مدة الاستبراء بعدها كما يأتي فلا بد من ذكر مضي تلك المدة ان لم يعلم تاريخ الجرح والالم يحتاج الى ذلك كما في مر وعبرة حل فان قال المعدل تاب من سببه أي الجرح أي وقد مضت مدة الاستبراء فلا بد من ذكرها بان يقول المعدل تاب من سبب الجرح من مدة كذا ولو اوجب جرح ببلد ثم انتقل لا تحرف مده اثنان قدم التعديل لكن ان مضت مدة الاستبراء وعرف المعدل ما جرى من جرحه انتهت (قوله ولا يكتب في التعديل قول المدعي عليه الخ) ولو قال هو عدل فيما شهد به علي كان اقرارا منه ولا يجوز أن يعدل أحد الشاهدين الاخر اه حل (قوله وقد غلط في شهادته علي) هذا ليس بشرط وانما هو لبيان ان انكاره مع اعترافه بعد دالته مستلزم لنسبته للغلط وان لم يصرح به فان قال عدل فيما شهد به علي كان اقرارا منه اه شرح مر (باب القضاء على الغائب) *

قد خالف في هذا الباب الأئمة الثلاثة فلم يقولوا به اه قل على الجلال (قوله وتواري أو تعزز) حيث ذكر ذلك فكان من حقه أن يقتد الغيبة بما فوق مسافة العدوى والاولى السكون عن ذلك لان الباب ليس معقودا للقضاء الصحيح بل الاعم اه حل وعبرة المتن فيما سياتي فصل الغائب الذي لم يسمع الجفو يحكم عليه من فوق عدوى أو تواري أو تعزز فقول الشارح هنا عن البلد أي وفوق مسافة العدوى وقوله أو عن المجلس الخ ومثله ما لو كان خارج البلد ودون مسافة العدوى (قوله مع ما يذ كرمه) أي من قوله في الفصل الانحسار ولو سمع حجة على غائب تقدم قبل الحكم لم تعد الى آخر الفصل أو يقال المراد بما يذ كرمه الفصلان الايمان مع التأمل (قوله وهو جاز في غير عقوبة الخ) قال البلقيني في تصحيح المنهاج يجوز للقاضي أن يسمع الدعوى على الغائب وان كان وكيله حاضرا لان الغيبة الموسوعة للحكم على الغائب موجودا ولا يمنع من ذلك كون الوكيل حاضرا لان القضاء انما يقع على الغائب كذا في الناسري وأفتى به والشيخنا مر (فرع) * لو تبين بعد القضاء على الغائب انه كان حين القضاء بمسافة لا يجوز فيها القضاء على الغائب فافتى شيخنا مر بصحة القضاء ونفوذه قال مر والقياس خلافه وقد تردد بعض المتأخرين في ذلك فليتأمل ثم اعتمد عدم الصحته والقياس اه سم (قوله لعموم الادلة) كقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولم يفرق بين الحاضر وغيره اه شيخنا (قوله قال جمع الخ) تبرأ منه لما يأتي ان أباسفيان القاضي عليه لم يكن متواريًا ولا متعززًا ولا غائبا عن البلد مع ان شرط القضاء أن يكون المدعي عليه واحدا من الثلاثة (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم لهذا الخ) عبارة شرح مر ولانه صلى الله عليه وسلم قال لهذا امرأة أبي سفيان رضي الله عنهما لما شككت من نجهن خذي من ماله الخ انتهت وهند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشية والدة معاوية بن أبي سفيان أسلمت في القمع بعد اسلام زوجها أبي سفيان وأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحها وكانت امرأة ذات انفة ورأى وعقل وشهدت أحدا كافرا فلما نزلت حرم فمكنته وشقت كبده فلاكتها فلم تطلق وتوفيت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في اليوم الذي مات فيه أبو قحافة والد أبي بكر الصديق رضي الله عنه وهي القاتلة للنبي صلى الله عليه وسلم لما شرط على النساء في المباينة ولا يسرقن ولا يرتبن وهن تزي الحرة اه قسطلاني على البخاري (قوله لكن قال في شرح مسلم الخ) واعترضه غيره بأنه لم يحلفوا ولم يقدر المحكوم به لها ولم يحرم رد دعوى على ما شرطوه والدليل القاطع الواضحة مع عن عمر وعثمان رضي الله عنهما القضاء على الغائب ولا يخالف لهما من الصحابة واتفاقهم على سماع البينة عليه فالحكم مثلها والقياس على الميت والصغير مع انهما أعجز عن الدفع من الغائب اه شرح مر (قوله كانت بمكة) أي

واعلم ان الجرح الذي ليس مفسرا وان لم يقبل يقيد التوقف عن القبول الى ان يبحث عن ذلك كذا كره في الرواية وظاهر انه لا فرق بينها وبين الشهادة في ذلك (وبقدم) الجرح أي بيته (علي) بيته (تعديل) لما فيه من زيادة العلم (فان قال المعدل تاب من سببه) أي الجرح (قدم) قوله على قول الجرح لان معه حيث تدري زيادة علم (ولا يكتب) في التعديل (قول المدعي عليه هو عدل) وقد غلط في شهادته علي وان كان البحث لحقه وقد اعترف بعد التل ان الاستزكاه حق الله تعالى

(باب القضاء على الغائب) * عن البلد أو عن المجلس وتواري أو تعزز مع ما يذ كرمه (هو جاز في غير عقوبة لله) تعالى ولو في قود واحد قذف لعموم الادلة قال جمع ولقوله صلى الله عليه وسلم لهذا الخدي ما يكفيك وذلك بالعرف وهو قضاء منه صلى الله عليه وسلم على زوجها أبي سفيان وهو غائب ولو كان قسوى لقال عليه الصلاة والسلام لك ان تأخذى اولا بأس عليك أو نحو ذلك لم يقل خذي لكن قال في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لان القصة كانت بمكة وأبو سفيان فيها

في فتحها لما حضرت عند المباحة وقد كرم على الله عليه وسلم فيها آية ولا يسرقن فذكرت هذا ذلك اه شرح
 مر (قوله ولم يكن متوار يا ولا متعززا) وحديث الحق انه من باب الفتوى والملازمة في قول الجمع ولو كان فتوى
 لقال ان تأخذى الخ ممنوعة اذ يجوز ان يكون فتوى ويقول خذى اه شيخنا وعبارة حل قوله ولم يكن
 متوار يا ولا متعززا أى ولا دعوى ولا تخلف فهو افتاء لا قضاء وكونه لا يقال في الفتيا خذى في محل المنع وهذا
 هو وجه تبري الشارح والدليل النافع انه صرح عن عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما القضاء على الغائب
 ولا يخالف لهما من الصحابة انتهت (قوله وخرج بما ذكر عقوبة الله تعالى من حد أو تعزير) كخشب أو رتا
 بان اعترف بذلك أو أقيمت عليه البينة ثم هرب ويجوز القضاء على الغائب في حقوق الله تعالى وذلك
 في الحقوق التي تسمع فيها دعوى الحسبة ولا يجب بين الاستظهار فاذا ادعى العبد أن سيده أعتهق وأقام بينة بذلك
 في غيبة سيده قضى له بها ولا يخلف اه حل (قوله من حد) كخشب الجمر والزنا اعترف بهما عند القاضي
 الكاتب أو قامت به بينة عليه ثم هرب اه زى (قوله ان كان للمدعى حجة) أى بالحق التي يدعيه وان كان له
 وكيل حاضر لان القضاء انما يقع على الغائب وقوله حجة شامل للشاهد واليمين بل لايمان القسامة اه حل
 وفي العباب كل روض وغيره موثر الدعوى عليه كهي على الحاضر وزيا دقوا لمطالب بذلك وان يكون له
 بينة ولو نافتة حيث قبل اه وفي شرح الروض ما نصه * (فرع) * لا تسمع الدعوى والبينة على الغائب
 باسقاط حقه كقوله قال كان له على ألف قضية ياها وأبرأني منها ولي بها بينة ولا آمن ان خرجت اليه أن يطالبني
 ويحسد القبض أو الأبراء فسمع بيتي واكتب بذلك الى قاضي بلده فانه لا يجيبه لان الدعوى بذلك والبينة
 لا تسمع الا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك أن يدعى انسان أن رب الدين أحال به فيعترف
 المدعى عليه بالدين لربه وبالحالة ويدعى انه أبرأ منه أو أقبضه فسمع الدعوى بذلك والبينة وان كان رب
 الدين حاضرا بالبلد اه ما في شرح الروض وقال مر محل عدم سماع الدعوى والبينة فيما مر اذا اقتصر
 على ذلك فان قال ان خرجت اليه أخذتني المال فها أوجبني أو نحو ذلك فسمع دعواه وبينته اه سم
 (قوله أيضا ان كان للمدعى حجة) قال الزركشي قسلا عن الماوردي لو غاب أو توارى أو هرب عن المجلس عند
 الدعوى جعل كالنا كل فيحلف خصمه ولا يكف بينة ثم أعاد المسئلة بعد ذلك وقيد هاجما اذا قال المدعى لا بينة
 لي * (تنبيه) * لا يكفي في الدعوى على الغائب لي عليه كذا بل لا بد أن يقول وأما طالبة قال الزركشي ولا بد من
 ثبوت الغيبة * (تنبيه) * قد تسمع الدعوى والبينة مع حضور الخصم بالبلد لا توار ولا تعزير كما بينا في هامش
 الفصل الثالث الا تقي عن ابن الصباغ اه سم وعبارته هناك وقد تسمع الدعوى والجمع حضور الخصم
 في البلد ولكن تبعا في ذلك بأن يدعى انسان على آخر أن الدين الذي عليه قد أحال به صاحبه فيعترف المدعى
 عليه بالدين لربه وبالحالة ويدعى انه أبرأ منه أو أقبضه قبلها فلم يصادف بحلا ويقيم بينة بذلك فسمع دعواه
 وتقبل بينته وتثبت البراءة أو القبض وان كان رب الدين حاضرا بالبلد كما قاله ابن الصلاح واعتمده مر وأفتى
 بمثله فيما لو ادعى انسان على آخر انه نذر له كذا ان ثبت لفلان على فلان كذا فيعترف المدعى عليه بالنذر
 وينكر ثبوت كذا الفلان على فلان فيجوز للمدعى أن يدعى ثبوته ويقيم به بينة فيثبت ويستحق النذر وان
 كان فلان وفلان حاضرين بالبلد اه انتهت بالحرف (قوله حجة شاملة للشاهد واليمين) فيقضى به سماعا على
 الغائب كالحاضر وهل يكفي عينا أو يشترط عينا ان احدهما التكميل للجنة والثانية للاستظهار الاصح الثاني
 اه دميري ومثله الدعوى على الصبي والمجنون والميت اه ع ش على مر (قوله فان قال هو مقر الخ)
 أى هو مقبول الاقرار فان كان لا يقبل اقراره لفسفه أو نحوه سمعت اه حل (قوله لتصر به بالنافي الخ)
 عبارة شرح مر وذلك لانها لا تمام على مقر انتهت (قوله نعم لو كان الغائب) حاصل ما استثناه ثلاث صور
 من قوله فان قال هو مقر لم تسمع بقطع النظر عن قوله وأما أقيم اللجنة الخ انفع النظر اليه لا يظهر استثناء الثلاثة

ولم يكن متوار يا ولا متعززا
 وخرج بما ذكر عقوبة الله
 تعالى من حد أو تعزير لان
 حقه تعالى مبني على المسامحة
 بخلاف حق الادعى فيغضى
 فيه على الغائب (ان كان
 للمدعى حجة ولم يقل هو) أى
 الغائب (مقرر) بالحق بان
 قال هو جاحده وهو ظاهر
 او اطاق لانه قد لا يعلم جوده
 ولا اقراره والجنة تقبل على
 الساكت فلتعمل غيبته
 كسكوته فان قال هو مقرر
 واما اقيم اللجنة استظهارا لم
 تسمع بجنه لتصر به بالنافي
 لسماعها اذ لا فائدة فيها مع
 الاقرار نعم لو كان الغائب مال

بل منها هو منافاه كالآخيرة هذا والمعمد في الأخيرتين المشار إليهما قوله وكذا الخ انتهى الاتساع اه شيخنا
 (قوله والقاضي نصب مسخر) بل يستحب له كفي الأنوار واعتمده شيخنا واستبعده ج وتوقف فيه في شرح
 الروض وأجرت به ينبغي ان تكون على الغائب لانها من مصالحه اه حل (قوله ينكر من الغائب) بان يقول
 ايس لك عليه ما يدعيه أي وان كان ذلك كذبا لانه لمصلحة والكذب قد يجوز للمصلحة اه مر اه سم
 خصوصاً والاصل براءة ذمة الغائب اه شيخنا (قوله عن الغائب) أي ومن في معناه ممن يأتي اه شرح
 مر (قوله ويجب تحليفه الخ) ذكرهنا صوراً أربعة يجب فيها اليمين مع اليمينتوسيد كثر ثلاثة في كتاب
 الدعوى واليمينات حيث قال ولا يمين على من أقام بينة الا ان ادعى خصمه مسقطاً فيحلف على نفسه وقال
 الشارح هناك ويستثنى مع ما ذكره ما لو قامت بينة بأعصار المدين فلذا ان تحليفه لجواز أن يكون له مال باطن
 وما لو قامت بينة بعين وقال الشهود لا نعلمه باع ولا وهب فلخصمه تحليفه انما خرجت عن ملكه اه بحروقه
 وحاصل مسائل اليمين مع الشاهد عشرة ذكر الشارح منها أربعة والخامسة الدعوى على العيب القديم فانه
 يحلف مع الشاهد انه قد سمع البيع حله الاطلاع على العيب واستشكل تصوير هذه المسئلة بان المتبايعين اذا
 اختلفا في قدم العيب وحديثه فان أمكن قلمه وحديثه صدق البائع بيمينه وان أمكن حديثه فقط صدق
 البائع بلا يمين وان أمكن قدمه فقط صدق المشتري بلا يمين ويمكن تصوير المسئلة بان يحمل ما تقدم اذا
 اتفقا على كونه عيباً واختلفا في قدمه وحديثه وأما اذا اختلفا في كونه عيباً فلا يثبت الا برجلين وحيث
 فاذا أقام المشتري بينة بانه عيب حلف يمين الاستظهار على انه عيب قديم هذا ما ظهر ولم أر من تعرض له اه
 رى السادسة ما لو ادعى المدين الأعصار وقد عرف له مال قبل ذلك فيقيم شاهدين من أهل الخبرة بتلف ماله
 ويحلف مع الشاهدين انه لا مال له في الباطن في أحد الوجهين قال قلدوس وشيخنا رى مسئلة الأعصار
 بما اذا ادعى تلف ماله بسبب ظاهر لم يعرف فلا يمين بينة على وجود ذلك السبب ثم يحلف على تلف الماله به قال
 بعضهم وفيه نظر اذا لا يختص ذلك بالأعصار بل غيره كالقراض والوديعة والشركة وغيرها كذلك قال الرحمانى
 وجوابه انه لم يحضره فيما قاله اه السابعة ادعت المرأة أن زوجها عاقبها وكانت بكر او ادعى انه وطئها وشهد
 أربع نسوة انهن باكر فتخلف مع شهادتهن انه ما وطئها لاحتمال ان يكون وطئها وطأ خفيها وعادة البكارة ومجبرة
 رى واستشكل تصوير هذه المسئلة بان العنة لا يثبت الا بالقرار ولا يمكن ثبوتها باليمينتوسيد يمكن تصويرها
 بما اذا ثبتت العنة بالقرار وأمهله القاضي سنة ثم بعد السنة اختلفا في الوطء وعدمه بان ادعاء الزوج وأنكرته
 وكانت بكر فلا بد ان يقيم بينة على بكارتها وتحلف على عدم الوطء لاحتمال عود البكارة هذا ما ظهر ولم أر من
 تعرض له اه لكن صرح في شرح الامسل انه لا فرق بين البكر والثيب اه خضر واعترض قل
 تصوير رى أيضاً قال عقبه وفيه نظر فان هذا ليس فيه دعوى عنة اه قال الرحمانى وقد يجب بانها
 السبب اه الثامنة اذا قال الزوج جته أنت طالق أمس ثم ادعى انه كان طلقها في نكاح آخر غير هذا أو كانت
 مطلقة من نكاح الغير فيقيم شاهدين على نكاح الغير أو نكاحه الاول ويحلف عينا التسعة دعوى الجراحة
 في عضو باطن ادعى الجراح انه غير سليم قبل الجنابة واستشكل تصوير هذه المسئلة بان الاصل صرحوا بان
 الجناني والجننى عليه اذا اختلفا في السلامة وعدمها فان اختلفا فان كل في عضو ظاهر صدق الجناني بيمينه وان
 كان في عضو باطن صدق الجننى عليه ويمكن تصوير المسئلة بان يحمل ما هنا فيما اذا اختلفا في أصل الجنابة أي
 هل جنى أولاً فلا بد من البينة على وجودها فاذا ثبتت ثم اختلفا في السلامة وعدمها وكان العضو باطناً كالذكر
 والاثنين فلا بد من اليمين مع وجود البينة فيحلف الجننى عليه انه كان سليماً وحمل كلام الاصحاب اذا ثبتت
 الجنابة ثم اختلفا في السلامة وعدمها هذا ما ظهر ولم أر من تعرض له اه ومجبرة قل وصورة يعني شيخه
 مر المسئلة بما اذا اختلفا في أصل الجنابة فلا بد من بينة بوجودها ثم اختلفا في سلامة العضو الجننى عليه وكان من

حاضر واقام الحجة على دينه
 لا يكتب القاضي به الى
 حاكم بلد الغائب بل ليوفيه
 دينه فانه يسمعها وان قال
 هو مقر كافي الروضة كاملها
 عن فتاوى القفال وكذا لو
 قال هو مقر لكنه ممتنع او قال
 وله بينة باقراره اقر فلان بكذا
 ولي به بينة باقراره (والقاضي
 نصب مسخر) بفتح الخاء
 المعجمة المتشدة (ينكر)
 عن الغائب لتكون الحجة
 على انكار منكر (ويجب
 تحليفه) أي المدعى بيمين
 الاستظهار

الاعضاء الباطنة فيحلف المجني عليه على سلامته اه العاشرة اذا ادعى المودع انه سافر لخوف ثم هلك بالسفر ولو كان له شاهد في هذه المسائل فقط حلف يمينين يمينان التكميل الشهادة ويمينا للاستظهار اه وهو مأخوذ من التحرير وحواشيه وفي عرش على مر وهذه اليمين لا ترتد بالرد أي لا يرد ما المدعى على الغائب ويوقف الامر الى حضوره اه (قوله أيضا ويجب تحليفه الخ) واما لو ادعى على حاضر وأقام بينة لم يجز تحليفه معها وان ارتاب القاضي في البينة خلافا لما يقع لبعض قضاة الجلالة بل ان شاء احتاط في البحث عن حال البينة اه مر اه سم (قوله ان لم يكن الغائب متواريا ولا متعززا) فان كان متواريا أو متعززا لم يجب تحليفه لعدم عذر الغائب في الحضور والمعتد وجوب التحليف وان كان متواريا أو متعززا اه حل وقال في شرح البهجة فلا يمين لقدره كل منهما على الحضور كما حزم به صاحب العدة والمأوردى وصحح الباقي انه يحلف لان هذا احتياط للقضاء فلا يمنع منه تمر الدعي عليه اه واعتمد شيخنا مر ما صححه الباقي اه سم (قوله ان الحق ثابت عليه) قال الباقي هذا لا يأتي في الدعوى يمين بل يحلف فيها على ما يليق كان يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها اه مرل وعرش على مر فاذا كانت حجة مشاهد او عينا وجبت يمينان واحدة تكملة للحجة واحدة للاستظهار ويجب ان يقول في يمين الاستظهار ولا أعلم في شهودي أو شاهدي فادامع الشهادة وهل يجب يمين الاستظهار في القسامة أيضا لا تهادون البينة أو لكونها من جنس يمين الاستظهار فلا حاجة ليمين أخرى والظاهر انه على وجوب اليمين يكتفي يمين واحد ولا يجب خسون اه حل (قوله أيضا ان الحق عليه) أي بان الحق عليه وتنازع تحليفه واقامة حجة وظاهر كلامه تعلقه بالاول وخرج بقوله ان الحق ثابت ما لو لم يكن كذلك كدعوى فن عتقا أو امرأه اطلاقا على غائب وشهدت البينة حسبة على اقراره فلا يحتاج ليمين اذا لاحظ جهة الحسبة وبه أفتى ابن الصلاح في العتق والحق به الاذرى الطلاق ونحوه من حقوق الله تعالى المتعلقة بشخص معين بخلاف ما لو ادعى عليه نحو بيع وأقام بينته وطلب الحكم بشيئونه فانه يحببه الى ذلك خلافا لما وقع في الجواهر وحيث يجب تحليفه خوفا من مفسد قارن العقد او طرده زبله ويكتفي انه الآن مستحق لما ادعاه اه شرح مر (قوله وبعد تعديلهما) معطوف على قوله بعد اقامة حجة (قوله لانه لو حضر ر بما ادعى ما يبرئ منه) أي وهو اذا ادعى ما ذكر يكاف المدعى عينا رائدة على البينة كإسباتي في الدعوى والبيانات في قول المتن ولا يمين على من أقام بينة الا ان ادعى خصمه مسقطا فيحلف على نفسه اه (قوله كولو ادعى) أي من معجزة على نحو صبي والافدعوا غير مسموعة وظاهره الاكتفاء بشاهد معين ولو في اتلاف ونحوه اه حل وعبرة زى قوله كولو ادعى على نحو صبي الخ وصوره المسئلة ان يكون للمدعي بينة بما ادعاه بخلاف ما اذا لم يكن هنالك بينة فانه لا تسمع وعلى هذه الحال يحمل قولهم لا تسمع الدعوى على الصبي ونحوه انتهت (قوله لما مر) أي من الاحتياط (قوله نعم ان كان الغائب الخ) احتشكه في التوشيح بانه ان كان له وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب ولم يجب يمين جزا قال ج وفيه نظر لان العبرة في الحصرات في نحو اليمين بالموكل لا الوكيل فهو قضاء على غائب بالنسبة ليمين ثم قال فالخامس ان الدعوى ان سمعت على الوكيل توجه الحكم عليه دون موكله الا بالنسبة لطلب اليمين احتياط الحق الموكل وان لم تسمع عليه توجه الحكم الى الغائب من كل وجه في اليمين وغيرها اه مرل (قوله أو المصبي أو المعجون نائب) الاولى ولي ولعله عبر بالنائب لئلا كلمة ما قبله (قوله اعتبر في وجوب التحليف سؤاله) المعتمدان وجوب التحليف لا يتوقف على سؤاله اه شيخنا (قوله أيضا اعتبر في وجوب التحليف سؤاله) فان لم يستل حكم ولا يؤخر اليمين لسؤاله لعدم وجوب التحليف عند عدم سؤاله اه زى ما لم يكن سكونه لجهل والافيعرفه الحاكم اه مرل (قوله على قيم شخص آخر) حاضر وقوله فقطضي الخ معتمد وقوله انتظار كمال المدعى شامل للسفيه ولا يكتفي بيمينه حرر وقوله وهو المعتمد ضعيف وقوله لان اليمين هنا تابعة للبينة أي فسقط اه حل (قوله لان اليمين هنا تابعة) أي فسقط اه

ان لم يكن الغائب متواريا ولا متعززا (بعد) اقامة حجة ان الحق ثابت (عليه يلزمه ادائه) وبعد تعديلهما كافي الروضة كصالحا احتياطا للغائب لانه لو حضر وبما ادعى ما يبرئ منه (كولو ادعى على نحو صبي) من مجنون وميت وهو من زيادتي فانه يحلف لما مر نعم ان كان الغائب نائب حاضر أو المصبي أو المعجون نائب خاص أو الميت وارث خاص اعتبر في وجوب التحليف سؤاله ولو ادعى قيم لم يشأ وأقام به بينة على قيم شخص آخر فقطضي كلام الشيخين انه يجب انتظار كمال المدعى له ليحلف ثم يحكم له وخالفهما السبكي فقال الوجه انه يحكم له ولا ينتظر كماله لانه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق وسبقه اليه ابن عبد السلام وهو المعتمد لان اليمين هنا تابعة للبينة وتعبري فيها بالعبودية وفيه وفيما يأتي بالحجة أعم من تعبيره بالحد وبالبينة وقولي يلزمه ادائه من زيادتي ولا يغني عنه ما قبله لان الحق قد يكون عليه ولا يلزمه ادائه لتأجيل ونحوه

(ولو ادعى وكيل على غائب لم

يحلف) لان الوكيل لا يحلف
 عين الاستظهار بحال (ولو
 حضر) الغائب (وقال)
 للوكيل (أبرأني موكلك
 أم يا تسليم) للوكيل ولا
 يؤخر الحق الى ان يحضر
 الموكل والا لانجر الامر الى
 ان يتعذر استيفاء الحقوق
 بالوكالة ويمكن ثبوت البراء
 من بعد ان كانت حجة (وله
 تخليفه) أي الوكيل (انه
 لا يعلم ذلك) أي ان موكله
 أبرأه اذا ادعى عليه علمه
 لان تخليفه انما جاء من جهة
 دعوى صحيحة يقتضي اعترافه
 به اسقوط مطالبته لوجه
 باعتراضه به من الوكالة
 والخصومة بخلاف عين
 الاستظهار فان حاصلها ان
 المال ثابت في ذمة الغائب
 أو نحوه وهذا لا يتأتى من
 الوكيل وهذه من زيادتي
 (واذا حكم) الحاكم على
 الغائب (بحال وله مال) بقيد
 رذته بقولي (في عمله قضا منه)
 لغيبته وقولي حكم أولى من
 قوله ثبت لانه انما يعطى من
 مال الغائب اذا حكم به
 القاضي لا بمجرد الثبوت فانه
 ليس حكما (والا) بان لم يحكم
 اولم يكن المال في عمله (فان
 سأل المدعي انتهاء الحال) في
 ذلك (الى قاضي بلد الغائب
 انتهاء) اليه (باتماده لدين)
 يؤدى ان عند القاضي الاخر
 اما (بحكم) ان حكم ليستوفي

هنا في أي وان لم يسقط المتبوع وهو البينة لانهم توسعوا في التابع دون المتبوع (قوله ولو ادعى وكيل) أي
 وكيل غائب كما يؤخذ من قول الشارح الا لا يؤخر الحق الخ وعبرة لرشد على مرقول المتزولو ادعى
 وكيل الخ أي وكيل غائب على انه كذلك في المتن الذي شرح عليه العلامة جج انتهت (قوله لم يحلف) أي
 وفيه معنى بالبينة أي فتكون مستثناة من وجوب التحليف في الدعوى على الغائب ومحلها ان كان الموكل غائبا كما
 يؤخذ من قول الشارح ولا يؤخر الحق الخ فان كان حاضرا وجب تخليفه اه شيخنا (قوله لا يحلف عين
 الاستظهار) وانما يدعى وكيل الغائب اذا كان الموكل غائبا الى مسافة يجوز فيها القضاء على الغائب بان
 كان فوق مسافة العدوى أو في غير ولاية الحاكم وان ترب اه شوبري وعبرة حل قوله لا يحلف عين
 الاستظهار ومقتضاه ان الموكل لا يحلف عين الاستظهار ولو كان حاضرا لعلم القاضي ان كنه في كلام بعضهم
 ان صورة المسئلة ان الموكل غائب الغيبة المعتبرة وان ذلك مأخوذ من قول الشارح ولو حضر الموكل راجع جج
 انتهت (قوله ولو حضر الغائب الخ) قال العراقي وهي مسئلة مستقلة ليست من تمام ما قبلها ولا هي في الحقيقة
 من فروع هذا الباب قال وهل المراد بغيبة الموكل الغيبة المعتبرة في القضاء عليه أو مطلق الغيبة عن البلد راجع
 البلقيني الثاني كذا بخط البراسي وأقول قول الشارح ولو حضر الغائب يقتضي ان هذا من تبة الاولى حيث
 جعل الحاضر هو الغائب قائل لكن عبارة المتنازع ولو حضر المدعي عليه وهي تشمل الحاضر ابتداء اه سم
 (قوله ولا يؤخر الحق الى ان يحضر الموكل) أي من المحل الذي لا يجب عليه الحضور منه اذا استعدي عليه والا فلا
 بد من حضوره وتخليفه عين الاستظهار اه حل (قوله وله تخليفه الخ) أي رجاء ان يقر عند عرض اليمين عليه
 فتسقط مطالبته للغائب الذي حضر وادعى ما ذكر فان أقر فذلك وان حلف أو نكل عن اليمين استمرت مطالبته
 للغائب الذي حضر بالحق الذي ادعاه عليه ولا ترد هذه اليمين على الغائب المدعى عليه كما في حل اه (قوله اذا
 ادعى) أي الغائب عليه أي الوكيل علمه أي بأن موكله أبرأه (قوله أو نحوه) كالصبي والمجنون والميت (قوله
 وله مال) أي عين أو دين ثابت على حاضر في عمله ولا يتنازع منهم الدعوى بالدين على غريم الغريم لانه محمول على
 ما اذا كان الغريم حاضرا أو غائبا ولم يكن دينه ثابتا على غريمه فليس له الدعوى ليقوم شاهدا ويحلف معه اه
 سمل وقوله في عمله أي سواء كان في البلد أو غيرها واعتمده مر وهل يجوز الاتهام في هذه الحالة اه سم
 (قوله أيضا وله مال) ولو كان ديننا ثابتا على حاضر ولو مرهونا أو جانيا فلقاضي ان يارزم المرتن والجنى عليه
 بأخذ حقه بطريقه ليدفع الفاضل لرب الدين وقوله قضا منه أي وجوبا اه حل أي قضا منه بعد طلب
 المدعي لان الحاكم يقوم مقامه ولا يطالبه بكفيل لان الاصل بقاء المال واستثنى من ذلك البلقيني ما اذا كان
 الحاضر يجبر على دفع مقابلة للغائب كزوجته يدعى بصداتها الحال قبل الوطع وبائع يدعى بالثمن قبل القبض وأما
 اذا عاق بالمال الحاضر حتى كبايع له لم يقبض عنه وطلب من الحاكم الجبر على المشتري الغائب حيث استحققه
 فيجب ولا يوفي الدين منه وكذلك يقدم بمون الغائب ذلك اليوم على الدين الذي عليه وطلب قضا ولو كان نحوه
 مرهون تزيد قيمته على الدين فلا قاضي يطلب المدعي اجبار المرتن على أخذ حقه بطريقه ليبقى الفاضل الدين
 اه ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدمه أو بطل الدين باثبات نحو فسق الشاهد به فالتمه بطلان البيع خلافا
 للرويان اه شرح مر (قوله والا فان سأل المدعي الخ) يوهن ان وجود المال الحاضر مانع من ذلك
 وليس كذلك ويحجب بان الغالب ان طلب الانتهاء عند تعذر المال اه براسي اه سم (قوله انتهاء اليه)
 أي وجوبا وان كان المكتوب اليه قاضي ضرور فمسارعة لبراءة ذمته غريمه ووصوله الى حقه اه
 شرح مر (قوله باسناد عدلين) أي غير العدلين الذين شهدوا بالحق لان هذين العدلين يشهدان بحكم
 الحاكم وبسماعه الحجة عند القاضي المنهي اليه كما سيأتي وقال شيخنا يجوز ان يكونا هما اللذان شهدا بالحق اذ
 لا مانع من ذلك واذا شهدا بالسمع يقولان شهدانه سمع البينة ولا يفتقران سمعنا اه (قوله اما يحكم ان حكم)

الحق (أو سماع حجة) ليحكم بها ثم يستوفي الحق (ويسميها) أي الحجة (أن لم يبدلها ولا أفلها ترك تسميتها) كأنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ثم إن كانت الحجة شاهدين فذلك أو شاهد أو عينا ٣٦٢ أو عينا مردود وقبيلها فذلك حجة عند المنهي إليه (وسن)

مع الاشهاد (كتاب به يذ كر فيه ما يميز الخصمين) الغائب
وذا الخوذة كرا الثاني من
زيادتي ويكتب في انهاء
الحكم قامت عندي حجة على
فلان فلان بكذا وحكمت
له به فاستوف حجة وقد ينهي
علم نفسه (و) سن (ختمه)
بعد قراءته على الشاهدين
بمحضرته ويقول اشهد كما
انني كتبت الى فلان بما
سمعتهم او بضعان خطهما فيه
ولا يكفي أن يقول اشهد كما
أن هذا خطي وأن ما فيه
حكمي ويدفع للشاهدين
نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها
ويتأكد كرا عند الحاجة
(ويشهدان) عند القاضي
الا تروى على القاضي الكتاب
(بما جرى) عنده من ثبوت
أو حكم (أن أنكر الخصم)
المحضر أن المال المذكور
فيه عليه (فان قال ليس
المكتوب اسمي حلف)
فيصدق بقيد زدته بقولي
(أن لم يعرفه) لأنه أخبر
بنفسه والاصل براءة التهمة
فان عرف به لم يصدق بل
يحكم عليه (أو) قال (لست
الخصم) قد ثبت باقراره
أو بحجة (أنه اسمه حكم عليه
أن لم يكن ثم من يشركه فيه)
أي في الاسم حالة كسونه
(معاصر المدعى) بان لم يكن
ثم من يشركه فيه وعليه
اقتصر الاصل أو كان ولم يعاصر المدعى لان الظاهر أنه المحكوم عليه (والا) بان كان ثم من يشركه فيه وعاصر المدعى (فان مات) قوله

فيقول شهد عندي عدول وحكمت بشهادتهم أو يقول حكمت بكذا اه حل (قوله أو سماع حجة)
أي والحاكم فوق مسافة العدوى والاوجب احضار البيضة أو سماع كلامها كما سيصرح به المصنف بعد
اه حل (قوله أيضا أو سماع حجة) توقف فيه القاضي وقال هو غير مسطور للشافعي وانما هو من تخرج
الاصحاب قال وقياس قوله عدم الجواز لان القاضي اذا سمع البيضة فهو كشاهد فرع فلا يثبت بقوله شهادة
شاهدين اذا الشهادة على الشهادة لا تثبت بواحد قال الامام وهذا الذي أبداه ليس مذهبا ولا وجهها انخرجوا وانما
هو اشكال والذي أجمع عليه الاصحاب الجواز قائلين بان سماع القاضي حكم منه بقيام البيضة وقال في موضع
آخر انه حكم بثبوت وفي كلامهم ما يدل على انه نقل اه والاصح ان ذلك ليس بحكم اه سم (قوله ليحكم
بها) أي حاكم باد الغائب وان لم يكن ذلك الحاكم بمسافة العدوى اه حل (قوله أو عينا مردودة)
الغرض ان المسئلة في القضاء على الغائب ولا يتصور فيه عين مردودة وقد تصور بما اذا ادعى على حاضر ورد
اليمن ثم غلب قبل القضاء ثم قضى عليه بعد تخليف خصمه اه حل وبعبارة العنافي ومروسة المسئلة ان يدعى
عليه حال حضوره فينكر ويجزى المدعى عن البيضة ويرد المدعى عليه اليمن على المدعى فيحلفها المدعى في غيبة
المدعى عليه انتهت (قوله وسن كتاب الخ) والاوجه جواز كتابته بسماع شاهد واحد ليسمع المكتوب اليه
شاهدا آخر ويحلفه واعلم انه انما يعتد بكتاب القاضي حيث لم يمكن تحصيله بغيره فلو طلب منه الحكم
لغريب حاضر على غائب عين غائبة في بلد انقرب يبوله ينتقم بلده لم تثبت عدالتهم عنده وهم عازمون على
السفر اليه وذكرا ان له بينة تركيهم عند قاضي بلدهم لم يسمع شهادتهم وان سمعهم لم يكتب بل يقول له اذهب
معهم لقاضي بلدك وبلدك لك الشاهد واعنده اه شرح مر (قوله كتابه) أي بما جرى من الحكم
أو السماع وله الاقتصار على ارسال الشاهدين من غير كتاب وبعبارة شرح مر وسن كتابه أي بما جرى عنده
من ثبوت أو حكم ويعتبر فيه رجلا ولو في مال أو هلال رمضان انتهت (قوله ما يميز الخصمين) أي من اسم
ونسب وصفه وحلية اه شرح مر (قوله وقد ينهي علم نفسه) ظاهره ان المنهي اليه يحكم اكتفاء بانحجار
ذلك القاضي عن علمه ولا يحتاج الى شاهد آخر بل ينزل اخباره عن علمه منزلة انهاء البيضة اليه وهو ظاهر
عبارة مر حيث قال وخرج بالبيضة علمه فلا يكتب به لانه شاهد لا قاض كما ذكره في العدة اكن ذهب السر حسي
الى خلافه واعتمده البلقي اذ علمه بقيام البيضة اه (قوله أيضا وقد ينهي علم نفسه) أي اذا كان يقضي
بالمه بان كان مجتهدا اه ع ش وحيث يحكم به المكتوب اليه أي وقد لا ينهي علم نفسه بان كان المنهي اليه
لا يرى الحكم بعلمه تأمل (قوله وسن ختمه) أي حفظه واكراما للمكتوب اليه وختم الكتاب من حيث هو
سنة متبعة وظاهره ان المراد بختمه جعل نحوهم عليه ويختم عليه بختمه لانه يتحقق بذلك ويكرم به المكتوب
اليه حيث تدور على هذا يحمل ما صرح به صلى الله عليه وسلم كان يرسل كتبه غير مختومة فامتنع بعضهم من قبولها
الاختومة فاتخذ خاتما ونقش عليه محمد رسول الله ويسن له ذكر نقش خاتمه الذي يختم به في الكتاب وان يثبت
اسم نفسه واهم المكتوب اليه في باطنه وعنوانه اه ج (قوله ولا يكفي ان يقول أشهد كما الخ) أي لا يكفي
عن قراءته بل لابد من قراءته عليهما اه شيخنا (قوله ويشهدان عند القاضي الاخر) أي بعد حضور
الخصم على المعتمد اه بابلي وانحط عليه كلام مر في الشرح ويدل عليه قول الشارح ان أنكر الخصم
المحضر فادانه لابد من احضاره وان كان الاول حكم احتياط خلافا لقول ابن الصلاح لا يتوقف اثبات الكتاب
الحكمي على حضور الخصم كما قاله العنافي (قوله بما جرى عنده) أي وهو حكمه أو سماعه بينة الحق فلا
يشهدان بالحق بل بالثبوت أو الحكم (قوله بل يحكم عليه) أي حيث لا مشار له في ذلك كما يدل عليه كلامه
الا تني تأمل اه حل (قوله أو بحجة) ولا يشترط فيها العدالة الباطنة بل يكفي بالعدالة الظاهرة اه حل

قوله (قوله أو بحجة) ولا يشترط فيها العدالة الباطنة بل يكفي بالعدالة الظاهرة اه حل

هو من زيادتي (أو أنكر)

الحق (بعث) المكتوب إليه
الكاتب لطاب من الشهود
زيادة تميز (للمشهود عليه
(ويكتبها) وبينها ثانيا
لقاضي بلد الغائب فإن لم
يجد زيادة تميز وقف الأمر
حتى يكشف فإن عترف
المشارك بالحق طوبى به
ويعتبر أيضا مع المعاصرة
امكان المعاملة كما صرح به
السند نجى والجسر جاني
وغيرهما (ولو شافه الحاكم)
وهو في عمله (بحكمه قاضيا)
ولو غير المكتوب إليه بان
اتخذ عملها وهو من زيادتي
أوحضر القاضي إلى بلد
الحاكم وشافه بذلك أو نأذاه
وكل منهما في طرف عمله
(أمضاه) أي نفذه إذا كان
(في عمله) لأنه أبلغ من الشهادة
والكتاب (وهو) حيثئذ
(قضاء بعلمه) بخلاف مالو
شافه به في غير عمله ومالو
شافه بسماع الحجة فقط فلا
يقضى بذلك وظاهر أن محلة
في الثانية حيث تسرى شهادة
الحجة (والانتهاء) ولو بلا كتاب
فهو أعم من قوله والكتاب
(بحكم محض مطلقا) عن
التقدير بفوق مسافة العدوى
(و) الانتهاء (بسماع حجة
يقبل فيما فوق مسافة عدوى)
لا سيما دونه وفارق الانتهاء
بالحكم بان الحكم قد تم ولم
يبق إلا الاستيفاء بخلاف
سماع الحجة اذ يسهل
احضارها مع القرب والعمرة

(قوله زيادة تميز) قال الباقين رحمه الله تعالى لا بد من حكم مستأنف على الموصوف بالصفة الزائدة ولا يحتاج إلى
تجديد دعوى ولا حلف ولا يكتفى بمجرد كتابته زيادة أو وصف قال ولم أر من تعرض لذلك اه واعتمده الطبرلاوي
قال لأن يحصل للقاضي بالصفة الأولى العلم بالحكم عليه وكذا قال مر ثم رجع واعتصم دانه لا بد من
استئناف الحكم مطلقا وإن حصل العلم بالصفة الأولى اه سم وعبارة شرح مر ولا بد من حكم ثان
بما كتب به كبحشه البلقيني لكن بلا دعوى ولا حلف انتهت (قوله إمكان المعاملة) أي ولو بالمكاتب
ولا عبرة بخوارق العادات كقول ادعى على غائب بمجمل بعيدانه عامله أمس اه ع ش على مر (قوله أيضا
امكان المعاملة) فلو كان عمر المدعى عليه خمس سنين وعمر المدعى عشرين سنة فهذا لم يمكن معاملته (قوله ولو شافه
الحاكم وهو في عمله بحكمه قاضيا) المراد بالقاضي القاضي بالمعنى القوي فيشمل الشاهدان انحصرا الأمر في
الانتهاء إليه اه من شرح ج ومر وع ش والرشيدي وعبارة حل قوله ان نفذه أي عمل بمقتضاه ان
كان المشافه بفتح الفاء قاضيا فهو مجرد تنفيذ فان كان غيره قاض كان الثاني قضاء لا تنفيذا انتهت (قوله ولو غير
المكتوب إليه) كان الاظهر ان يقول ولو غير مكتوب إليه لان عبارته توهم ان الصورة ان هناك كتابة للمشافه
أو غيره وليس كذلك (قوله بان اتحد عملهما) قال الزركشي في هذه الصورة لو كان في البلد قاضيان فقال
أحدهما لا آخرا في حكمت بكذا اه ضامون كتب إليه في تعلق القاضي ان كانت ولاية كل أحد على
جميع البلاد لم يقبل أو على نصفه معينا فان كتب بالحكم قبله أو بسماع البيئة فلا اه سم (قوله وهو قضاء
بعلمه) أي فلا بد ان يكون مجتهدا بخلاف ما اذا شهد عليه الشاهدان انه حكم بكذا لا يكون قضاء بالعلم بل بالبيئة
وقوله في غير عمله أي المشافه اه حل (قوله بسماع الحجة) أي لان الاخبار به لا يحصل علما بخلاف الحكم
فيسلك بذلك مسلك الشهادة فيختص بمحل الولاية اه برامى اه سم (قوله فلا يقضى بذلك) قال في شرح
الروض في الثانية بناء على ان سماعها نقل لها كقول الفرع شهادة الاصل فكلا الحكم بالفرع مع حضور
الاصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخذ منه انه لو غاب الشهود عن بلد القاضي لمسافة يجوز فيها الشهادة على
الشهادة بآثار الحكم بذلك وهو ظاهر اه وهذا لما خذ من مشي عليه هنا قوله وظاهر الخ اه سم (قوله ولو بلا
كتاب) وهو ارسال الشاهد من غير كتاب يشهد ان عند المنهى إليه على حكم المنهى أو سماع الحجة فهذا
يكتفى اه شيخنا (قوله اذ يسهل احضارها مع القرب) قضية هذا الفرق انه لو أنهى سماع البيئة مع البعد ثم
ان البيئة حضرت ابلد القاضي الثاني قبل ان يحكم لا يسوغ له فعل شيء حتى يسمع الشهادة منهم وبه صرح
الامام بناء على ان الانتهاء نقل شهادة فان قلنا حكم ساع له ذلك وقال في المطلب اطلاق الاصحاب محمول عليه بلا شك
قال الزركشي فظهر ان العلة في المنع سهولة إعادة الشهادة فلو ماتوا أو تعذر حضورهم اغيبة أو مرض
لم تعتبر المسافة قال فاذا الضابط ما ذكرناه لا القرب والبعد اه وبه تعلم ان الشارح قد اعتمد هذا في الماضي
وفيما يأتي * (فائدة) * يستثنى نائب القاضي اذا أرسله لسماع البيئة فسمعها وأخبره فانه يقول عليه لانه معين
له بخلاف القاضي المستقل لا يقول عليه الا بعد المسافة * (فائدة) * أخرى جلية في شرح الارشاد نقلا عن
تعليق في العزيز ان القاضي اذا سمع البيئة وعزلها ثم مات أو عزل عمل بها كالحكم والذي في الارشاد تخصيص
ذلك بالحكم فاحترضه شارحه بما قلناه أقول واطلاق قولهم انه اذا عزل ثم لم يزل من اعاد سماع البيئة التي
كان سمعها بخلاف هذا اه عمرة قال مر ويحمل كلام شرح الارشاد على ما اذا كان حكم بقبولها اه
وساقي ان القاضي اذا عزل بعد الحكم بقبولها ثم لم يعدها وعبارة الر وض وشرحه فيما يتعلق بفائدة الاولى
بخلاف ما لو قال لنائبه اسمع البيئة بعد الدعوى وانتمها الى فعل فان الاشبه الحراز أي جواز حكم بنبه بذلك لان
تجوز النيابة للاستعانة بالغائب وهو يقتضى الاعتداد بسماعه بخلاف سماع القاضي المستقل ومقابل
الاشبه عدم الجواز كلها أحد القاضين في البلد الى الآخر لا مكان حضور الشهود عنده انتهت اه سم

في المسافة بما بين القاضيين
 لا بما بين القاضي المنهى
 والغريم (وهي) أي مسافة
 العدوى (ما يرجع منها مبكر
 إلى محله يومه) المعتدل وهو
 مراد الأصل بقوله إلى محله
 ليلا وسيت بذلك أن
 القاضي يعدى أي يعين من
 طلب خصما منها على احضاره
 وروى عن تعليلهم السابق
 أنه لو عسر احضار الحجة مع
 القرب بنحو مرض قبل
 الانتهاء كذا كره في المطالب
 * (فصل) في الدعوى بعين
 غائبة * لو (ادعى عيناً غائبة
 عن البلد يؤمن اشتباهاها)
 بغيرها (كحيوان وعقار
 عسراً) بأن عرف الأول
 بشهرة والثاني به أو بحدوده
 وسكته (جمع) القاضي
 محته (وحكمهم أو كتب) بذلك
 (إلى قاضي بلد العين ليسلمها
 للمدعى) كإثبات نظيره من
 الدعوى على غائب (ويتمدد)
 المدعى (في) دعوى (عقار)
 بقيس دونه بقوله (لم يشتر
 حدوده) لتمييزه ولا يجب ذكر
 القيمة لاصول التمييز بدونه
 (أو لا يؤمن) اشتباهاها كغير
 المعروف من العبيد والذواب
 وغيرها

(قوله بما بين القاضيين) قضيت هذا الفرق أنه لو انتهى سماع البينة مع البعد ثم إن البينة حضرت لبلد
 القاضي الثاني قبل أن يحكم لا يسوغ له فعل شيء حتى يسمع الشهادة منهم وبه صرح الامام بناء على أن
 الانتهاء نقل شهادة فظهر كقول الزركشي أن العلة في المنع سهولة إعادة الشهود ولو ماتوا أو تعذر احضارهم
 لغيبة أو مرض لم تعتبر المسافة عذراً والضابط لا القرب والبعد اهـ شورى (قوله ما يرجع منها مبكر)
 أي هي التي لو خرج منها مبكرة لبلد الحكم لرجع إليها يومه بعد فراغ زمن الخصومة المعتدلة من دعوى وجواب
 وأما بينة حاضرة وتعديها بالعبرة بسير الانتقال لأنه منضبط اهـ سلطان (قوله مبكر) أي خارج عقب
 طلوع الفجر أخذ الامام في الجملة أن التبكير فيها يدخل وتتم من طلوع الفجر ويحتمل الفرق وإن المراد
 المبكر عرفاً وهو من يخرج قبل طلوع الشمس اهـ ابن حجر اهـ سلطان (قوله وهو مراد الأصل بقوله إلى
 محله ليلاً) عبارة الغائب الذي تسمع الدعوى والبينة عليه ويحكم عليه من بمسافة بعيدة وهي التي لا يرجع
 منها مبكر إلى موضعه ليلاً انتهت قال مر في شرحه وهي أي البعيدة التي لا يرجع منها متعلق بقوله
 مبكر إلى موضعه ليلاً أي أوائله وهو ما ينتهي فيه سفر الناس غالباً أي وإن كان أهل ذلك المحل لا يرجعون
 إلا في نحو ثلاث الليال قاله البلقيني وذلك لأن في إيجاب الحضور منها مشقة بمفارقة الأهل والوطن ليلاً وإنما
 علقنا منها مبكر لتوقف صحة المراد عليه مع جعل إلى موضع من اظهار الضمير أي لا يرجع مبكر منها لبلد الحكم
 إليها أول الليل بل بعدة فاندفع قول البلقيني بغيره غير مستقيم لأن منها يعود للبعيدة وهي ليست التي لا يرجع
 منها بل التي لا يصل إليها من يخرج مبكرة من موضعه إلى بلد الحكم فلو قال التي لو خرج منها مبكرة لبلد الحكم
 لا يرجع إليها لولا عدا في يومه بعد فراغ الخصومة لوفى بالمقصود اهـ انتهى (قوله أي يعين من طلب الخ)
 لعل هذا تفسير باللائم والآفة أي أعدى أزال العدوان كما أن اشتكى معناه أزال الشكوى فالهمزة فيه للسلب
 اهـ عش على مر وفي المصباح واستعديت الأمر على الظالم طلبت منه النصرة فاعدا في عليه أعاني
 ونصرتني فاستعدي طلب التقوية والنصر قول الاسم العدوى بالقض قال ابن فارس العدوى طلبك إلى وال
 ليعديك على من ظلمك أي يتقم منه باعتدائه عليك والفقهاء يؤولون إلى مسافة العدوى وكانهم استعاروها
 من هذه العدوى لأن صاحبها يصل فيها للذهاب والعود بعدد واحد لما في من القوة والجلادة اهـ
 * (فصل في الدعوى بعين غائبة) * أي أهم من أن يكون المدعى عليه حاضراً أو غائباً وبهذا الاعتبار ناسب
 ذكر هذا الفصل في باب القضاء على الغائب اهـ من شرح مر وكلن عليه أن يقول وما يذكر معه
 لأجل قوله إلا تخبر لو غصبه غيره عيناً إلى آخر الفصل (قوله بعين غائبة) أي عن البلد أو عن المجلس وإن سهل
 احضارها لكن لا يشهد عليها إلا أن أحضر في المجلس أو سهل احضارها اهـ حل (قوله ادعى عيناً غائبة
 عن البلد) أي وكانت فوق مسافة عدوى بدليل ما سبق في كلامه في قول الشارح وأعلم أن الغائبة عن البلد
 بمسافة العدوى كالتى في البلد وسواء كانت العين في عمله أو لا وسواء كان المدعى عليه حاضراً أو غائباً في عمله أو
 غيره اهـ شيخنا (قوله عرفاً) أي أما قبل الدعوى أو بتحديد المدعى في الدعوى لكن التحديد لا يكون
 إلا في العقار وهو الأرض والبناء والشجر فيثبت لئلا يترتب ان العقار دلتان من المعروف فتكون صور ما يؤمن
 اشتباهاه ثلاثة مثلى ومتقوم متقول وغيره صور ما لا يؤمن اشتباهاه ثنتان مثلى ومتقوم متقول تأمل (قوله
 والثاني بها أو بحدوده وسكته) وكونه أول السكة أو آخرها أو وسطها وكلامه يعيدان العقار إذا كان
 مشهوراً لا يحتاج إلى تحديد وهو واضح حيث لا يشبه بغيره اهـ حل (قوله وسكته) في المصباح السكة
 الزقاق وجمعها أركة مثل غراب وأغربة (قوله حدوده) أي الأربعة ولا يجوز الاقتصار على أقل منها وقول
 الروضة وأصلها ككثير من لكن تكفي ثلاثة محله أن يميز بها بل قال ابن الرفعة أن يميز بمحديكفي ويشترط ذكر
 بلده ومحله فيها كما قرر اهـ فنانى (قوله وغيرها) أي من سائر المتقولات وأما العقار فلا يكون الامامون

(بالغ) المدعى (في وصفه مثلي) ما لم يكن (وذ كريمة متقوم) وجوباً فيهما ونذب أن بذ كريمة مثلي وأن يبلغ في وصفه متقوم وهذا ما في الروضة وأما هنا وعليه يعمل كلام الأصل هنا وما ذكره كل وضوء أصلها في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متقومة هو في عين حاضرة بالبلد يمكن إضرارها بمجلس الحكم وبذلك اندفع ٣٦٥ قول به عنهم أن كلامهم هنا يخالف ما في

الاشتباه أما بالشهر وأما بالتحديد في الدعوى كما مر اه من الرشد (قوله بالغ في وصف مثلي) أي بحيث يز يد على أوصاف المسلم فيه والفرق أن الزيادة هنا يضارز يد أيضاً وفي المسلم فيه تؤدي إلى عزة الوجود قال الزركشي بالغ ما أمكنه اه وبعبارة شرح الإرشاد وأما الثاني وهو الذي يتعسر فيه المدعى في دعواه ويحضره القاضي للشهادة أو يبعث نائباً انتهت اه سم (قوله ما أمكنه) أي يمكنه الاستصلاء به واشترطت المبالغة هنا دون المسلم لانها تؤدي إلى عزة الوجود المناقبة له منته اه حل (قوله وهذا) أي كون ذ كريمة المثلي ووصف المتقوم تدباؤه مثلية كانت أو متقومة قد خالف ما هنا في المتقومة فأجاب عنه بقوله وهو في عين حاضرة قوس أي أن الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وان كانت متقومة اه شيخنا (قوله وما ذكره كل روضة الخ) كان وجه ذلك أن الحاضر بالبلد سهل معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وان كانت البيئة لا تسمع الأعلى حينما ذالم يكن معروفاً انتهى ابن قاسم (قوله هو في عين حاضرة بالبلد) وما هنا في عين غائبة عن البلد اه حل (قوله حاضرة بالبلد) وكذا إذا كانت في مسافة عدوى أو دونها فإن حكمها حكم الحاضرة كما سيذكره الشارح (قوله وسمع الحجة في العين) أي سواء كانت متقومة كالعقار أو مثلية كعشب أو لا وكان ادعى عليه اختصاصاً برده اه مز يري (قوله فيعينها للكاتب) انظر لو كانت مما يتعسر بعثه أو يورث قلعه ضرراً كالشيء الثقيل أو المثلث أو يتعذر بعثه كالعقار الغير المعروف وسألت الطبرلاوي عن ذلك فقال لا يجري فيه مما ذكره وقال مر يتداعيان عند قاضي بلد العين فليجرح رثم وفاق على ما خطر لي أنه يأتي في ذلك ما يأتي في الغائبة عن المجلس من أنه يسمع الدعوى والبيئة بالحدود وبالصفة لكن لا يحكم هنا بل يكتب للقاضي بلد العين الغائبة اه سم (قوله يبدنه) أي المدعى ويتجه اعتبار كونه ثقة لما قدر التطبيق السفر لا حضاره ولا يصدق في طلبه اه شورى (قوله حتى إذا لم تعينها الخ) غاية في قوله بكفيل (قوله ان لم تكن أمة تحرم خلوة بها) فان لم تكن أمة أو كانت وكان المدعى امرأة أو محرماً لها أو أجنبية معها امرأة ثقة وقوله والأى وان كانت أمة تحرم خلوة بها بان لم يكن محرماً ولا معها امرأة ثقة وحيث يحتاج إلى الفرق بين الأمة المدعى بها والمدعى عليها إذا كانت برزة قائم لا تحضر الامع من تأمن الخلوة معها بان كان محرماً أو امرأة ثقة اه حل (قوله والافع أمين) ظاهره أنه لا يحتاج هنا إلى نحو محرم أو امرأة ثقة تمنع الخلوة ولو قيل به لم يعد إلا أن يقال ان اعتبار ذلك يشق فسوح فيه من إعلال فصل الخصومة اه شرح بر وبعبارة سم على ج قوله فمع أمين أي ان حلت خلوة به اقتضا احتيج هنا إلى نحو محرم والافع المرجح لارسالها معه دون المدعى إذا كان أميناً إلا أن يفرق بين المدعى من الطامع فيها باليس لغيره فالتهمة فيه أقوى انتهت (قوله لتقوم الحجة بعينها) عمله لقوله فيعينها أي فائدة الأمانة الأولى نقل العين المذكورة اه برلى اه سم (قوله فكما مر في المحكوم عليه) أي فيرسل للقاضي طلب من الشهود زيادة تمييز العين المدعىة لم يجد الشهود زيادة تمييز وقف الامر حتى تبين الحال كما مر (قوله بختم لازم) أي لا يمكن زواله فلا يكتب بختمه بجبر اه زى (قوله أو عن المجلس فقط) أي أو عن البلد وكانت في مسافة العدوى كما سياتي في كلامه (قوله أو عرفها القاضي) عبارة شرح مر وأما ما عرفه القاضي فان عرفه الناس أيضاً له الحكم به من غير إضرار وان اختص به القاضي فان حكم بعلمه بان كان مجتهداً نفذ أو بالبيئة فلا لأنها لا تسمع بالصفة انتهت (قوله ويصف ما يعسر) إضراره أي بصورته وقوله أو يحضر القاضي معطوف على قوله وتشهد الحجة وقوله فيما ذكر رأي في الدعوى به والشهادة وقوله ومثله أي مثل هذا التقييد (قوله وتشهد الحجة بتلك الحدود والصفات) أي ويحكم من غير حاجة إلى ان

الدعوى (وسمع الحجة) في العين اعتماداً على صفاتها (فقط) أي دون الحكم بها لخطر الاشتباه (وكتب إلى قاضي بلد العين بما قامت به) الحجة (فيعينها للكاتب مع المدعى بكفيل يبدنه) أي المدعى احتياطاً للمدعى عليه حتى إذا لم تعينها الحجة طوب بدها إذا (ان لم تكن أمة) تحرم خلوة بها (والا) بان كانت كذلك (فمع أمين) في الرفقة لتقوم الحجة بعينها ثم ان أظهر الخصم عيناً أخرى مشاركة في الاسم والصفة فكما مر في المحكوم عليه وذكركم الحكم الأمة من زيادة تدعى ورسن أن يختم على العين عند تسليمها بختم لازم للتبادل بما يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقاً جعل في عنقه فلا دقة وختم عليها (فان قامت) عنده (بعينها كتب) إلى قاضي بلدها (ببراءة الكفيل) بعد تسليم الحكم وتسليم العين للمدعى (أو) ادعى عيناً غائبة (عن المجلس فقط) أي لا عن البلد (كلف إضرار ما يسهل) هو أولى من قوله يمكن (إضراره لتقوم الحجة بعينه) لتيسر ذلك فلا تشهد بصفة لعدم الحاجة بخلافه في الغائبة عن البلد ثم ان

كانت العين مشهورة للناس أو عرفها القاضي لم يحتج إلى إضرارها لما إذا لم يسهل إضرارها بان لم يمكن كعقار أو يعسر كشئ ثقيل أو يورث قلعه ضرراً فلا يؤثر بإضراره بل يحسد المدعى العقار ويصف ما يعسر وتشهد الحجة بتلك الحدود والصفات أو يحضر القاضي أو يبعث نائبه

لسماع الحجة فان كان العقار مشهورا بالبلد لم يحتج لتحديد قيمته فيما ذكر ومثله يأتي في وصف ما يضر احضاره واعلم ان العين الغائبة عن البلد بحسنة العدوى كالتى في البلاد اشترى كهما في ايجاب ٣٦٦ الاحضار به على ذلك في المطلب (ولو أنكر المدعى عليه العين) المدعى (حلف)

فيصدق لان الامل عدوها (ثم) بهد حلف المدعى دعوى (بدلها) من مثل أو قيمة فهو أعم من تعبيره بالقيمة (فان نكل) عن اليمين (حلف المدعى أو أقام حجة) حين أنكر (كاف الاحضار) للعين لتشهد الحجة بعينها (وحبس عليه) حيث لا عذر لانه امتنع من حق واجب عليه (فان ادعى تلفها حلف) فيصدق وان فاض نفسه اذ لو لم يصدق لخلد عليه الحبس فيلزمه بدلها وذكر التحليف في التلف من زيادتي (ولو خصمه) غيره (عينا أو دفعها له ليعبها فبعدا وشك اباقة) هي فديعتها (أم لا) قبلها في صورتين أو غيرها ان باعها في الثانية (فقال ادعى عليه كذا يلزمه رد ان بقي أو بدله) من مثل أو قيمة (ان تلف أو غنمه ان باعه جمعت) دعواه وان كانت مترددة للحاجة فان أقر بشئ فذلك وان أنكر حلف انه لا يلزمه رد العين ولا بدلها ولا ثمنها وان نكل فقبل بحلف المدعى كما دعى وقبل بشرط التعيين والاوجه الاول وتعبيرى بالبدل أعم من تعبيره بالقيمة (واذا أحضر العين) الغائبة عن البلد أو المجلس (فثبت للمدعى

بحضره هو أو نائبه كما افاده تعبير الروض وشرحه بقوله وأما العقار فيوصف ويحدد في الدعوى وتقام عليه البينة بتلك الحدود أى ويحكم من غير حاجة الى أن يحضره وقد تكفى شهرته عن تحديده ويحكم به للمدعى كما سر نظيره في الغائب عن البلد اه سم (قوله ايضا وتشهد الحجة بتلك الحدود والصفات) فان قال الشهود انما نعرف عينه فقط تعين حضور القاضي أو نائبه لتقع الشهادة على عينه اه مر اه سرل (قوله ولو أنكر العين الخ) هذا راجع للغائبة عن البلد أو عن المجلس وعبر في المتنازع عن هذا بقوله واذا وجب احضار فقال ليس بيدى عين بهذه الصفة صدق بيمينه قال شيخنا قوله واذا وجب احضار أى بان كانت العين من شأنها ان يجب احضارها كعبد هذا هو المراد من قوله وجب اه اه سم (قوله فان نكل) فربح على قوله حلف لادلى قوله ثم للمدعى الخ كسبق الى بعض الاوهام وقوله فان ادعى تلفها راجع لقوله كاف الاحضار (قوله حلف المدعى) أى عين الرد على العين اه حل أى على استحقاقها (قوله وجب عليه) أى على الاحضار أى لاجله فعلى التعليل ولا يطاق الا باحضار العين أو بادعاء تلفها مع الحلف واجرة السجان على المدعى وأما اجرة الحبس فهي على المحبوس نفسه اه من شرح مر (قوله فان ادعى تلفها حلف) ويختلف ذلك بكون المدعى ودبعة اوعارية اه حل ويبحث الاذرى انه لو اضاف التلف الى جهة ظاهرة طوبى بينة ثم حلف على التلف بها كالدبيع اه عنانى و سرل (قوله فيلزمه بدلها) أى ان كانت مضمونة كالعارية أو امانة وقصر فيها حتى تلفت والا فلا يلزمه البدل اه (قوله أو بدله ان تلف) أى بالتلف أو بدونه في صورة الغصب والتلف فقط فى التى بعد ما عابرة اصله أو دفع ثوبه لادلال لبيعته فبعد موثله هل باعه فيطلب الثمن ام اتلفه فيطلب قيمته ام هو باق فيطلبه انتهت (قوله أو غنمه ان باعه) قال البلقيني قد يكون باعه وتلف الثمن أو التوب فى يده تلفا لا يقتضى تضمينه وقد يكون باعه ولم يسلم ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست بباطلة والقاضى انما يسمع الردودة حيث اقتضت الالزام فيه قال ولم ارم من تعرض لذلك اه مر (قوله فقبل بحلف المدعى كما دعى) أى بحلف يمين امرده وهذا القول هو المعتمد وحيث ثبثان دفع له العين فذلك أو غير هاتيكه والقول قول المدعى عليه فى قدره سواء كان غنا أو بدلا لانه غارم اه سرل (قوله واذا أحضرت العين الغائبة عن البلد أو المجلس) كتب شيخنا عند ذكر المتنازع المسئلة الثانية أى الغائبة عن المجلس فقط ما نصه ولو تلفت العين فى الطريق بانهم دام دار ونحوها لم يضمنها قال ابن الرقعة لانها تلفت تحت يد مستحقها وجعل هذا علة لعدم ضمان أجرتها أيضا اه سم (قوله على خصمه) قال فى شرح البهجة تو يرجع بها هو عليه ان تحملها اه قال الزركشى ولو كانت الدعوى غصبا كان عليه يعنى المدعى عليه مؤنة الرد والنقل الى دار المدعى كما قاله القاضي حسين أى اذا كان الغصب فيها اه اه سم (قوله فهي ومؤنة الرد عليه) أى وكذا فقة تحور قى بسبب السفر وقوله وعليه أجره ثمنها الخ أى لاجرة الخصم المدعى عليه وفى شرح شيخنا كج أن فقة المدعى به مدة الخصومة فى بيت المال ثم باقراض ثم على المدعى اه قل على المحلى (قوله لمدة الحيلولة) أى حيلولة المدعى بين العين وصاحبها باحضارها للقاضى وردها وقوله لاجن المجلس فقط أى ان كان هذا لنصر الزمن فقد تكون البلد واسعة فتمتد المدة وأيضا تقدم أن الغائبة عن البلد فى مسافة العدوى كالغائبة عن المجلس فقط فى وجوب الاحضار فهل هى مثلها أى فى عدم الاجرة أو لا تأمل اه شيخنا ثم رأيت فى سم ما نصه قوله لاجن المجلس فقط أى لان مثل ذلك يتساح به توفير المجلس للقاضى ومراعاة المصلحة فى ترك الماضية مع عدم زيادة الضرر بخلاف الغائب عن البلد ولا يجب لخصم اجرة منغته وان أحضره من غير البلد للمساخطة بمنزله ولان منغته لا تخفى بالقوان اه من شرح الروض وظاهر كلام

الشيخين أنه لا أجرة للمحضر من البادوان اتسعت البلد وأنه يجب للمحضر من خارجها وان قربت المسافة وان خالف بعض المتأخرين والكلام في مسألة أجرة المال لم يعضد من لئله أجرة فلا أجرة وان أحضرت من خارج البلد اه مر اه (قوله أيضا عن المجلس فقط) أي لانه في الغالب لا يقابل بأجرة اه عناني (خاتمة) اعلم أنه لو غلب شخص وليس له وكيل وله مال وانتهى الى الحاكم انه ان لم يبعه اختل معطسه لزمه يبعه ان تعين طريق السلامة وفي فتاوى القفال لقاضي بيع مال الغائب بنفسه أو قيمه ان احتاج الى تفقده وكذا اذا خاف فوته أو كان الصلاح في يبعه ولا ياندله بالشفعة واذا قدم لم ينقض بيع الحاكم ولا يجازه وان أخبر بفساده ولو قبل غيبته أو بفساده وخشى فله نصيب من يبعه ولا يسترد ودعيته وأقضى الاذرعى فيمن طالت غيبته وله دين خشي بنفسه بان الحاكم أن ينصب من يستوفيه ويتفق على من عليه مؤنته وقد تناقض كلام الراعي والمصنف فيما للغائب من دين وعين فظاهره في موضع منع الحاكم من قبضها وفي آخر جوازه فيها وفي آخر جوازه في العين فقط وهو أقرب لان بقاء الدين في الذمة آخر زمنه في يد الحاكم لصيرورته أمانة من غير ضرورة ومرفى الفلاس عن الفارق ان محله اذا كان المدينون ثقة مليا والارجب أخذه منه وبه يتأيد ما ذكرناه عن القفال والاذرعى والاصل أن الاوجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكه لفلس أو بحد أو فسق يجب أخذه عينا كان أدينا وكذا لو طلب من العين في يده قبضها منه لسفر أو نحوه وما لا يكون كذلك ففي العين دون الدين ومحل ذلك في فاض أمين كما علم مما مر في الوديعة وقد أطلق الاصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضر تمتنع من قبوله بلا عذر والغائب مثله ولو مات شخص وورثه محجور وليه الحاكم لزمه طلب وقبض جميع ماله من عين ودين اه من شرح مر

(فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذ كرمه) أي من قوله ولو سمع حجة على غائب الى آخر الفصل (قوله من فوق مسافة عدوى) شامل لمن في عمله ولن في غيره وهو كذلك اه مر اه سم وقضية كلامه أنه لو حكم على غائب فبان كونه حيث ذ بمسافة قريبة تبين فساد الحكم وهو كذلك ودعوى أن المتبادر من كلامهم الصحة ممنوعة ويجرى ذلك في محي أو يجنون أو سفيه بان كالمهم ولو قدم الغائب وقال لو بلاينة كتبت أو اعتقت قبل بيع الحاكم تبين بطلان تصرف الحاكم اه شرح مر (قوله أو من توارى أو تعزز الخ) ويحلف بين الاستظهار لانها للاحتياط فلا تسقط بتواريه أو تعززه اه ح لو عبارة سم قال ابن القاص ولا بد من نصب وكيل عنه بخلاف الغائب اه برلى قال مر ولا بد في الحكم عليه من عين الاستظهار لان الاصح انها للاحتياط لالحق المدعى عليه فلا تسقط بتواريه أو تعززه انتهت (قوله اما غيره ولا الخ) قد تسمع الدعوى والجمعة سم حضور الخصم في البلد ولكن تعاوذلك أن يدعى انسان على آخر ان الدين الذي عليه قد أحاله صاحبه فيعترف المدعى عليه بالدين له وبالحالة ويدعى انه أبرأ منه أو أقضه قبلها لم يصادف محلا ويقيم بينة بذلك فتسمع دعواه وقبل يثبت وتثبت البراءة أو القبض وان كل رب الدين حاضر بالبلد كما قاله ابن الصلاح واعتمده مر وأقضى عنه في الوادى انسان على آخر انه نذر كذا ان ثبت لفلان على فلان كذا فيعترف المدعى عليه بالنذر وينكر ثبوت كذا لفلان على فلان فيجوز للمدعى ان يدعى ثبوته ويقسم به بينة فيثبت ويستحق النذر وان كان فلان وفلان حاضرين بالبلد اه سم (قوله بل يخبره) أي وجوب اقبضه وحكمه على اخباره كما في المطلب اه مر (قوله فهو) أي المدعى عليه على حجة أي معتمده عليها اذا شهدت بانه ادى للمدعى المال المدعى به أو بان المدعى أبرأ منه أو بان الشهود الذين أقامهم المدعى فسقة يوم اشهادهم أو قبله ولم تخض سنة التي هي مدة الاستبراء اه شيخنا وعبارة أخرى له قوله فهو على حجة أي معتمده على حجة بالاداء الخ أي التي تشهد بالاداء المال أو البراء بان الشهود الذين أقامهم المدعى فسقة يوم شهادتهم أو قبله ولم تخض سنة أي اذا كل مع حجة بالاداء أو البراء أو بالجرح فيقيمها ويكفيه القاضي من اقامتها اه شيخنا وعبارة

لا عن المجلس فقط

(فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذ كرمه)
(الغائب الذي تسمع الحجة)
عليه (ويحكم عليه من فوق مسافة عدوى) وقد مر بيانها
قبل الفصل السابق للمحاكمة
الى ذلك (أو من توارى أو تعزز) وعجز القاضي عن
احضاره لتعذر الوصول اليه
والالاخذ بالناس ذلك ذريعة
الى ابطال الحقوق اما غير
هؤلاء فلا تسمع الحجة ولا يحكم
عليه الا بحضوره من كان
الغائب في غير محل الحاكم
فله ان يحكم ويكتب فاه
الماوردي وغيره (ولو سمع حجة على غائب قدم قبل الحكم لم تعد) أي لم تجب اعادتها (بل يخبره بالحال) يمكنه من جرح لها واما بعد الحكم فهو على حجة بالاداء والبراء والجرح يوم اقامة الحجة أو قبله ولم تخض مدة الاستبراء

شرح هر لکنه باقی علی حجتهم من ابداء فادح اوراق انتهت (قوله ولو سمعها فانزل الخ) عبارة شرح
 الرمي في الدخول على هذا وقد استعار ذلك كرمائل لها فروع تعلق بالباب فقال ولو عزل بعد سماع بيته الى
 آخره (قوله فانزل) أي بخروجه عن الاهلية أو بعزل عاقل اه حل (قوله هو أعم من قوله الخ) أي
 لان قوله انزل يشمل انزاله بنفسه لتجرحون أو فسق وعزله بعزل موليه وكلام الاصل فاصر على الثانية
 (قوله ولم يحكم بقبولها) معطوف على قوله سمعها فكان الاولى تقديمه بجنبه (قوله أو حكم بقبول الخ) الخ
 مفهوم قوله ولم يحكم بقبولها (قوله فان له الحكم بالسماع الاول) هل غيره الحكم بالسماع الاول في القسم
 الثاني ينبغي نعم ان حكم بقبولها ويحمل عليه ما سبق عن شرح الارشاد اه سم (قوله أي طلب من القاضي
 احضاره) في المختار والعدوى طلبك الى الوال ايعديك على من ظلمك أي ينتقم منه يقال استعديت الامر على
 فلان فاعداني أي استعنت به عليه فاعاني عليه والاسم منه العدوى وهو المعونة اه (قوله أحضره وجوبا)
 أي وان لم يعلم القاضي الدعوى ولو طلب الشخص للقاضي من غير أمر القاضي قال الامام لا يجب وقال غيره
 يجب قال ابن أبي الدم لا مخالفة قبل ذلك فاحول على ما اذا قال لي عليك كذا فاحضره يعني فالواجب الوفاء بالحضور
 والثاني فاحول على ما اذا قال لي وبينك محاكمة فاحضره معي اه واعتمد هر انه ان علم انه عليه حقا
 وجب الوفاء أو الحضور ان لم يتيسر الوفاء فان علم توقف ثبوت الحق أو وفائه على حضوره وجب والا فلا اه سم
 (قوله أيضا أحضره وجوبا) ويحضر المسلم في غير يوم الجمعة وفيها الا اذا سمع الخطيب على المنبر اه زى
 (قوله وحضوره يعطل الخ) أي فلا يحضره حتى ينقضي أمدا لا جارة كما قاله السبكي وغيره ويتعاضط
 التعطيل المضربان يحضرن زمن يقابل باجرة وان قلت والوجه أمره بالتوكيل وان لم يكن من ذوى الهيات
 ويحضر اليهودي يوم سبته والخمسة اذ الزمها بمن يجب عليه ان يرسل اليها من يحلفها كما يأتي وقول الجوحى
 عن الصيمري يسن ذلك مردود اه شرح هر ويحضر النصراني يوم الاحد اه سم (قوله من طين
 رطب) أي أو شمع وقوله أو غيره كالورق وهو أولى اه حل وقد كان ذلك معتادا ثم هجر واعتبدت
 الكتابة في الورق وهو أولى اه شرح هر ولعل وجه الاولوية ما في الطين من الاستقذار اه ع ش عليه
 (قوله للمدعى) منه اق بدفع أي فهو الذي يذهب بالحتم (قوله فان امتنع بلا عذر) أي من اعدا الجماعة اه
 شرح هر وشمل نحو كل ذي ربح كربه والظاهر انه غير مراد بعبارة الرافعي والعذر كل مرض وجس
 الظالم والخوف منه وقيد غيره المرض الذي يعذره بان يكون بحيث تسوغ بخله شهادة الفرع اه وشي
 (قوله فيمتر بكذا) وهو المسمى الا بالرسول اه شرح هر والترتيب مستحب اه قل على المحلى
 (قوله هو ما في الروضة وأصلها) معتمد وقوله وكلام الاصل يقتضى التخيير في حاشية شيخنا زى اعتماد
 التخيير وعزاه لشيخنا الرمي والذي في شرحه اعتماد الترتيب ثم رأيت في حاشية شيخنا ما في شرح شيخنا وان
 تلك النسخة مرجوع عنها ولعلها النسخة التي كان جردها غيره وهو صاحب الشرح على البيضاوى ثم جردها
 الشيخ بخطه رحمه الله اه حل وعبرة زى قوله يقتضى التخيير يحمل على ان أوفى كلامه للتوزيع فلا
 تخالف انتهت ومثله سل وعناfi (قوله فعليه) أي على القول بالتخيير وقوله على الطالب أي لعدم تقصير
 الطالب لانه ربما كفى بالحتم وقوله على الممتنع أي حيث قصر ولم يحضر بالحتم وفي قل على المحلى قوله
 وموته أي المرتب على الطالب حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخيير أو الترتيب فان ذهب به
 بعد امتناعه في الحتم فموته على الطالب لتعديه بامتناعه سواء قلنا بالتخيير أو الترتيب وحيث فلا يظهر فرق بين
 التخيير والترتيب وقول شيخ الاسلام ان الموتة على الطالب على قول التخيير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه
 نظر فتأمل ومحل وجوب موتة المرتب ان لم يرزق من بيت المال قال بعضهم وينبغي ان يجري هنا امر في احضار
 العين انه اذا لم يثبت الحق فالموتة على الطالب مطلقا لم يرتضه شيخنا اه (قوله فان امتنع كذلك) أي بلا عذر

(ولو سمعها فانزل) هو أعم
 من قوله ولو عزل بعد سماع
 بيته (قولي) ولم يحكم بقبولها
 كتجديده الباقين (أعبدت)
 وجوب بالبطان السماع
 الاول بالاتزال بخلاف ما لو
 خرج عن علم ثم عاد أو حكم
 بقبول الجمعة فان له الحكم
 بالسماع الاول (ولو استعدي)
 بالبناء للمفعول (على حاضر)
 بالباد أي طلب من القاضي
 احضاره ولم يعلم القاضي كذبه
 (أحضره) وجوبا ان لم يكن
 مآثرى العين وحضوره يعطل
 حق المكثري كما قاله السبكي
 (بدفع ختم) أي مختوم من
 طين رطب أو غيره للمدعى
 يعرضه على الخصم ويكون
 نقش الحتم أجب القاضي
 فلانا (فان امتنع بلا عذر
 فيمتر بذلك) من الاعوان
 يباب القاضي يحضره وما
 ذكرته من الترتيب بين
 الامرين هو ما في الروضة
 وأصلها وكلام الاصل يقتضى
 التخيير بينهما فعليه موتة
 المرتب على الطالب ان لم
 يرزق من بيت المال وعلى
 الاول موتة على الممتنع فيما
 يظهر (فان امتنع كذلك)

في (أعوان السلطان) يحضره

(وبعززه) بمباراه والموتة
عليه وان امتنع لعذر كرض
وخوف ظلم وكل من يخاف
منه أو يبتغي القاضى
نائبه فان وجب تخليفه في
الاولى يبتغي القاضى من
يخلفه (أو) على (غائب في غير
أهله أو فيعوله ثم نائب أو فيه
مصلح) بين الناس (لم يحضره)
لعدم ولايته عليه في الاولى
ولما في احضاره من المشقة
مع وجود الحاكم أو نحوه
ثم في الثانية وقول أو فيه
مصلح من زيادته (بل يسمع
حجة) عليه (ويكتب) بذلك
الى قاضى بلده في الاولى ان
كان والى النائب أو المصلح
في الثانية وظاهر أن محل هذا
إذا كان المكتوب اليه فوق
مسافة العدوى وقول بل
يسمع جفت ويكتب من زيادته
في الاولى (والا) بان كان في
نحله ولم يكن ثم نائب عنه ولا
مصلح (أحضره) بعد تحرير
الدعوى وصحة سماعها (من)
مسافة (عدوى) وهذا ما
صححه الاصل وهو الموافق
للول الفصل وقبل يحضره وان
بعدت المسافة فهو مقتضى
كلام الروضة وأصلها وعاليه
العراقيون لان عمر رضى الله
تعالى عنه استدعى المغير بن
شعبة في قضية من البصرة الى
الكوفة ولما لا يتعد السفر
طريقا لابطال الحقوق (ولا
تخضر) بالبناء للمفعول
(مخدرة)

ولا يثبت الامتناع الا بشاهد من قال الماوردى والرويانى اذا كان المبعوث الخصم فان كان بمرتبة كفى قوله
لانه من باب الاخبار أى في نقد بالثقة اه سم (قوله فباعوان السلطان) فان اختفى فودى بادن انقاضى
على باب داره انه ان لم يحضر الى ثلاثة من الايام سبى به أو ختم عليه فان لم يحضر بعد الثلاث وطلب ان يصم سمه
أو ختمه أجابه اليه ان تقرر عنده انما دار مولاي رفع المسمار أو انتم الابد فراغ الحكم ثم حمل التسمير أو
انتم اذا كن لا يا ويها غيرهم والا فلا سبيل الى ذلك ولا الى اخراج من فيها فيما يظهر فانه الاذرى فان عرف
موضعه بعث اليه نساء أو صبياناً أو خصباً فاقال في الاصل على هذا الترتيب أى فيقدم النساء ثم الصبيان ثم
الخصيان يسمعون النار ويقتشون عليه قال ابن القاص وغيره يبعث معهم عدلين من الرجال فاذا دخلوها
وقف الرجال في العصى واخذ غيرهم في التفتيش فالوا ولا هجوم في الحدود الا في حد قاطع الطريق قال
الماوردى وان تعذر حضوره بعد هذه الاحوال حكم القاضي بالبينه وهل يحسم امتناعه كالتكول فيرد
اليمن الاشبه نعم لكن لا يحكم عليه بذلك الا بعد اعادة الداء على يابه ثانياً به يحكم عليه بالتكول فاذا امتنع من
الحضور بعد الداء الثاني حكم بنكوله كذا في الروض وشرحه اه سم وفي قول على المحلى لكن بعد
الداء على يابه ان القاضي يريد الحكم عليه بالتكول اه (قوله وبعززه بمباراه) ومحل لزوم اجابة الحضور
بالم يعلم ان القاضي المطلوب اليه يقضى عليه بجور برشوة أو غيرها ولا انه الامتناع باطناً واما في الظاهر فلا
وقد مر انه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه اه شرح مر (قوله او يبعث اليه القاضي نائبه) او يلزمه
بالتوكيل او يسمع البينة ويحكم عليه كما في شرح شيخنا كج تبعا لما في شرح الروض اه حل (قوله وله ثم
نائب) ومنه الباشا اذا طلب منه احضار شخص من اهل ولايته حيث كان يحمل فيمن يفصل الخصومة بين
المتداعيين لما في احضاره من المشقة المذكورة ما لم يتوقف خلاص الحق على حضوره والاوجب عليه احضاره
اه ع ش على مر (قوله او فيه مصلح بين الناس) اى وان لم يسمع لقضاء كالمسند ومشايخ العربان والبلدان
اه ع ش على مر (قوله لم يحضره) اى لم يحضره احضاره اه ع ش (قوله أو المصلح في الثانية) اى
ليفصل الامر صلحا احكاما (قوله وظاهر ان محل هذا) اى سماع الحجة والاكتفاء اذا كان المكتوب اليه في
الصور الثلاث فوق مسافة العدوى لما علم ان انتهاء ذلك لا يكون الا حيث شذ اه حل (قوله احضره من
مسافة عدوى) اى لا يمارز ادعياها فان كان فوقه لم يحضره بل يحكم عليه وقوله لاول الفصل اى ان من كان
فوق مسافة العدوى يحكم عليه ولا يحضره من كان فيه الا يحكم عليه الا ان توارى او تعززه وقوله من مسافة
عدوى اى ان لم يكن متواريا او متعززا ولا يحكم عليه اه شيخنا (قوله وهذا ما صححه الاصل) معتد (قوله
من البصرة الى الكوفة) في كلام غير واحد الى المدينتين وهو واضح اه حل اى لان عمر لم يدخل الكوفة
اه شيخنا ح ف (قوله ولا تخضر مخدرة) هل وجوب بالوند بالوجه الاول اذا لم ترض قال لزر كسى المراد
بالنهي في كلام المصنف عدم تكليفها الحضور وصرح الصيمرى في الايضاح بأنه على الترتيب فقال المستحب
ان يبعث الحاكم اليها ولو احضرها بحجسه كان الحكم واقعا وقصودا في المطالب لاشك ان كلا الامرين جائز
عند الجمهور اه واعتمده مر * (فرع) * قال بعضهم ومثل المخدرة ذوالهياقت الذين لا يليق بهم
الاحضار فيضيرهم القاضي بين الحضور والتوكيل لان ضرر حضورهم أكثر من ضرر حضور المخدرة اه
واعتمده مر وقدية قال كل أحد مخير وانما المراد عدم الحضور وان لم يكن وكيل بل يبعث اليه القاضي من
يسمع الدعوى والبيئة عليه حرره قال مر وعلم من ان المخدرة لا تخضر انما لا تجس اذا ثبت الحق من باب أولى
اه سم (قوله أيضا ولا تخضر مخدرة) أى ولو كانت ظاهرة كلامهم ولو أمة اه حل وأقنهم كلامه ان كونها
في عدة أو اعتكاف لا يكون مانعا من حضورها مجلس الحكم وبه صرح الصيمرى في الايضاح اه مر اه
ع ش ولما اختلف في كونها مخدرة فان كانت من قوم الغالب على نسايتهم التحدير صدقت بيمينها والاصدق هو

أي لا تكلف حضور مجلس الحكم الدعوى عليها بل ولا الحضور والتخليط بمسكن (وهي من لا يكثر خروجها للحاجات) كسراء خبز وقطن ويبيع غزل ونحوه وذلك ٢٧٠ بأن لم يخرج أصلا الاضرورة أو تخرج قليلا للحاجة كعزاء وزيارة وحام

(باب القسمة)

هي تميز الحصص بعضها من بعض والاصل فيها قبل الاجماع آيات كافية وإذا حضر القسمة وانجاها كغير المحصنين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم الغنائم بين أربابها والحاجة داعية إليها فقد يتبرم الشريف لمن المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف (قد يقسم) المشترك (الشركاء) أو كما لو لم ينصوبهما بشرط من صوبه أي الحاكم (أهل بيته للهدايا) فيشترط كونه مكافأ كإحرامه على الضابطات بما يصير انما طبقا فلا يصح نصب غيره لأن نصبه لذلك ولاية وهذا ليس من أهلها فتعبري بذلك أول من قوله ذكر حر عدل (وعلمه بقسمة) والعلم به استلزم العلم بالمساحة والحساب لأنهما آلتاها ويعتبر كونه عفيفا عن الطمع ومعرفة بالقيمة على أحد وجهين رجع منهما الاستنوى نديها تبع الجزم جماعة فان لم يعرفها سأل عدلين ورده الباقي وقال المعتمد اعتبارها في التعديل والردا ما منصوب الشركاء فلا يشترط فيه الا التكليف لأنه وكيل عنهم الآن يكون

قوله الماردى والرواني ولو كانت برزقة ثم لازمت الحذف كالفاسق إذا تاب فيعتبر مضي سنة اه شرح مر (قوله أي لا تكلف حضور مجلس الحكم الدعوى عليها) أي بل لها أن توكل من ينصم عنها وقوله بل ولا الحضور والتخليط أي بل يجب على القاضي أن يرسل اليها من يخلفها في محلها اه شرح مر

(باب القسمة)

بكسر القاف وسكون السين (قوله هي تميز الحصص الخ) يجوز أن يكون هذا معناه لغة واصطلاحا ويجوز أن يكون معناه اصطلاحا وأما الغوى فتعلق التمييز وكلام الصحاح يفيد أن التفرقة اه حل ووجه ذكره عقب القضاء احتياج القاضي إليها لأن القاسم كالقاضي على ماسياتي اه مر اه عناني (قوله وإذا حضر القسمة) أي للميراث اه جلال (قوله فقد يتبرم الشريف) أي يتضرر اه شيخنا وفي المصباح به بر ما مثل فخر خيرا فهو خبر وزناومعنى ويتعدى بالهمزة قبله أو بمنتهى وتبرم مثل برم اه (قوله أو يقصد الاستبداد) أي الاستقلال اه وفي المصباح واستبد بالامر اغتربه من غير مشارك فيه اه (قوله قد يقسم الشركاء) أي الكاملون أما غير الكاملين فلا يقسم لهم ولهم الا إذا كان لهم في ذلك غبطة اه شرح مر وقوله الا ان كان لهم في ذلك غبطة محله ان لم يطلب الشركاء القسمة والاوجب وان لم يكن فيها غبطة لغير الكاملين كما في البهجة اه وشيخي فلو قسم بعض الشركاء في غيبة الباقيين وأخذ قسطة فلما علموا فقرروه صحت لكن من حين التقرير أي فلو وقع منه تصرف فيما يخصه قبل التقرير كان باطلا اه ع ش عليه وقد التحق لان القاسم لا يخرج عن القسمين المذكورين (قوله ولو بمنصوبهما) لو وكل بعض الشركاء واحدا منهم في القسمة بأن وكله في إفراز نصيبه عن كل نصيب امتنع وان وكله على ان يكون نصيبه مع نصيبه جزأ واحدا جازا له صاحب الاستقضاء اه سم (قوله أهل بيته للهدايا) أي لكل شهادة فلا يقسم الاصل لفرعه وعكسه اه شيخنا (قوله عدلا) ان عدل من لا يرتكب كبيرة ولا يصير على صغيرة ويجزدها غير كاف اه حل (قوله جميعا بصيرا) أي لان غير السميع لا تصح شهادته فيما يتعلق بالسمع وغير البصير لا تصح شهادته فيما يتعلق بالبصر اه حل (قوله أولى من قوله حر عدل الخ) أي لان عبارته تصدق بجوار قسمة الاعبي وغير الضابط وليس كذلك اه شيخنا (قوله والعلم به استلزم الخ) جواب عما يرد عليه من عدم التعرض لعلم المساحة والحساب مع ذكر الاصل له هنا وحاصل الجواب أنه تعرض له في ضمن تعرضه له لم القسمة وقوله العلم بالمساحة بان يعلم طرق استعمال المجهولان العددية العارضة للمقادير كما يرق معرفة القلتين بخلاف العددية فقط فان علمها يكون بالجبر والمقابلة وقوله والحساب من عطف العام على الخاص لان المساحق من الحساب اه حل (قوله رجع منهما الاستنوى نديها) معناه اه حل (قوله الا التكليف) أي دون ما عساه من بنية المذكور ان وتغيرا فيجوز أن يكون قنا واسعا وامرا أو ذميا اه حل (قوله فيعتبر فيه العدالة) أي مع بنية شروط الشاهد السبعة اه شيخنا ح ف وبارة حل قوله فيعتبر فيه العدالة أي عدالة الشاهد وينبغي انه لا بد من معرفته بالقسمة انتهت (قوله كمنصوب الحاكم) أي فيلزمهم قبول قسمته بخلاف المنصوب اه حل أي ويشترط فيه شروط منصوب الحاكم (قوله وكذا يشترط اما تعدده الخ) ظاهر كلامه ان هذا شرط حتى في منصوب الحاكم فقط وظاهر كلام الاصل وشراحه ان هذا شرط حتى في منصوب الشركاء متى كان في القسمة تقويم فلا بد من تعدد المقوم وليتقار ما وجه ذلك في منصوب الشركاء اه حل (قوله ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة) وأما الشاهد بالتقويم فلا بد فيه من لفظ الشهادة وهو واضح ان

فيهم محجور عليه فتعتبر فيه العدالة ويحكمهم منصوب الحاكم (وكذا) يشترط اما (تعدد التقويم) في القسمة لانه شهادة بالقيمة فان لم يكن فيها تقويم كفي قاسم لان قسمته تلزم بنفس قوله فاعبه الحاكم ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة وان وجب تعدده لانها تستند الى عمل محسوس (او جعله) بان يجعله الحاكم (حائز فيه) أي في التقويم فيقسم وحده

كان عند الحاكم اه حل (قوله ويعمل بعدلين) أي يشهدان عنده بقيمة اه شرح مر (قوله
 ويعلمه) أي ان كل مجتهد او يحرم على القاضي تعيين قاسم لا يقسم غيره قياسا على تعيين الكاتب والشهود
 اه حل (قوله لان ذلك من المصالح العامة) لانه لا يجوز نفيه بغير سؤالهم أو سؤال بعضهم الا حيث تدأى يحرم
 وقيل بكرة اه حل (قوله فان تعذر بيت المال) أي بان لم يكن فيه مال أو كان هناك ما هو أهم منه اه
 حل (قوله فاجرة على الشركاء) ولا يشك في أخذ الاجرة هنا اذا كان فاقبا عن القاضي لانه يأخذها عن افعال
 يباشرها بخلاف الامر والنهي الصادرين من القاضي لكن قضية هذا الفرق ان القاضي لو قسم بينهم بنفسه
 كان كائنه وهو متجه وسماي ما يؤخذ منه ذلك اه عمدة اه سم (قوله سواء طلب القسمة كلهم أو
 بعضهم) أي وان لم يذكره الطالب شيئا وهو مستثنى ممن عمل على تغيير اجرة لكن في كلام ج كخطيب
 وشيخنا انه لا يستحق حيث تدأى اه حل وعبارته شرح مر فاجرة على الشركاء ان استأجروه لان عمل
 سا كنافلاشي له أموالا استأجر بعضهم فلكل عليه وحيث تدأى فالتعميم في قول الشارح سواء الخ ضعيف وانما
 حرم على القاضي أخذ اجرة على القضاء مطلقا لان الحكم حقه تعالى والقسمة حق الا دعى ولان القاسم عملا
 يباشره فالاجرة في قبليته والحاكم مقصور على الامر والنهي انتهت (قوله سواء أعقدوا معا) كاستأجركم لتقسم
 هذا بيتنا بدينار على فلان ودينارين على فلان أو وكلاهما من عقدهم كذلك اه شرح مر وقوله أو مرتبين
 بان عقدا أحد الشركاء لافراز نصيبه ثم الثاني كذلك ثم الثالث كذلك كما قاله القاضي حسين وغيره اه زى
 وعبارة الاصل مع شرح ج فان استأجروه كلهم معا وسمى كل منهم قدرا كاستأجركم لتقسم هذا بيتنا
 بدينار على فلان ودينارين على فلان وثلاثة على فلان أو وكلاهما من عقدهم كذلك لزمه أي كلاما عاما ولو فوق
 اجرة المثل ساوى حصته أم لا أمام مرتبة فيجوز على المنقول المنصوص ومن ثم قال الاسنوي وغيره انه المعروف
 بجزم الانوار وغيره بعدم الصحة الا برضا الباقي لان ذلك يقتضي التفرغ في غيره بغيره فضعيف مثلا
 وان كان قويا مدركا ومن ثم اعتمد الباقي اه (قوله الحصص الاصلية) نلو كانت الارض بينهما نصفين
 فعديلاها ثلثا وثلثين فأتخذ الثلث يدفع ثلث الاجرة وأخذ الثلثين يدفع الثلثين ولو اعتبرت الاصلية لكانت
 الاجرة مناصفة اه شيخنا (قوله لان العمل في الكثير الخ) أي الذي يشترط في آخر الامر أي بعد التعديل فاذا كان
 بينهما أرض نصفين وعدل ثلثا بثلثها فالصائر اليه الثلث يعطى من اجرة القسام الثلث والصائر اليه الثلثان
 يعطى الثلثين اه حلي (قوله هذا اذا كانت الاجارة الخ) راجع لقوله وعين كل الخ وقوله مطلقا أي سواء
 عينوا قدرا أم لا (قوله ثم ما عظم ضرر قسمته الخ) عبارة تشرح مر وتجوز قسمة الوقف من الملك أو وقف
 آخر ان كانت افراز الابعاسواء أو كان الطالب المالك أو الناظر أو الموقوف عليهم وتقليد ذلك لما في المجموع في
 الاصلية انه اذا اشترك جمع في بدنة أو بقرة لم تجز القسمة ان قلنا انها يسع على المذهب وبين أرباب الوقف تمنع
 مطلقا لان فيه تغير الشرط قال الباقي وهذا اذا صدر الوقف من واحد على سبيل واحد فان صدر من اثنين فقد
 جزم المأوردى بجواز القسمة كما تجوز قسمة الوقف عن الملك وذلك راجع من جهة المعنى وأفتيت به نعم لا تمنع
 المأيا فحيث تراضوا بها لا تنفاه التغيير بها ولعدم لزومها انتهت وكالمأيا مالوا كان المحل صالحا لكني أرباب
 الوقف جميعهم فتراضوا على ان كل واحد يسكن في جانب مع بقاء منفعة الوقف مشتركة على ما شرطه الواقف
 اه عرض عليه وعبارة ج قسمة الوقف من الملك لا تجوز الا ان كانت افراز ولا رد فيها من المالك بان
 كانت مستوية الاجزاء وان كان فيلزم من أرباب الوقف بخلاف ما اذا كانت بيعا فانها تمنع مطلقا وفيها رد
 من المالك لانه حيث تدأى أخذ جزء من الوقف وهو ممنوع وان نازع في ذلك السبكي وغيره سواء كان الطالب
 المالك أم الناظر أم الموقوف عليهم وقسمته بين أربابه تمنع مطلقا أي افرازا أو بيعا لان فيه تغير الشرط نعم
 لا تمنع من مأيا فترضوا بها كلهم اذ لا تغير فيها لعدم لزومها انتهت وقوله لان فيه تغير الشرط كان معنى ذلك

ويعمل بعدلين ويعلمون
 أفهم كلام الاصل أنه لا يعمل
 به (وأجرة من بيت المال)
 من المصالح العامة (فان تعذر
 بيت المال فاجرة) (على
 الشركاء) سواء أطلب
 القسمة كلهم أم بعضهم لان
 العمل لهم (فان اكدوا
 فاعلموا عين كل) منهم (قدرا
 لزمه) ولو فوق اجرة المثل
 سواء أعقدوا معا أم مرتبين
 (والا) بان أطلقوا المسمى
 (فالاجرة) موزعة (على
 قدر) مساحة (الحصص
 المأخوذة) لانهم من
 الملك كالتفقة وخرج بزيادة
 المأخوذة الحصص الاصلية
 في قسمة التعديل فان الاجرة
 ليست على قدر مساحتها
 بل على قدر مساحة المأخوذة
 قلة وكثرة لان العمل في الكثير
 أكثر منه في القليل هذا اذا
 كانت الاجارة صحيحة والا
 فالوزع اجرة المثل على قدر
 الحصص مطلقا (ثم ما عظم
 ضرر قسمته

ان مقتضى الوقف ان كل جزء منه لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض ببعض اه سم عليه
 (قوله ان بطل نفعه) أي صار لانفع له أصلاً أو لا وقع له لانه كالدوم اه حل (قوله كجوهرة وثوب نفيسين)
 قال في شرح الروض والعباب وزوج خف أو نعل ومصرعي باب اه وفيه ان قسمة ذلك لا تبطل نفعه
 بالكية قال لان المصراع أو بعضه ينتفع به في جعله في باب آخر أو احراقه أو بنائه بجدار أو نحو ذلك وفرد الخلف
 أو بعضه ينتفع به بوضع شيء فيه أو بترقيعه بنحف آخر ونحو ذلك الا ان يصور بكثرة الشر كالجحيت يكون
 ما يخص كلا يسيراً لا ينتفع به بوجه وفيه انه لا خصوصية لهما بذلك حيث قد ان السيف أيضاً قد يكون كذلك
 أو الكلام في باب وخف صغير بن جدار فلينأمل وكذا في قول المصنف كجوهرة الخ فان في التمثيل بهما بطلان
 النفع بالكية بحثاً الا ان يقال الكلام في جوهرة وثوب كذلك أو يصور بكثرة الشر كالجحيت لا يخص كلا
 الا لا نفع فيه بالكية توفي به نظراً أيضاً لانه لا خصوصية لهما بذلك ومال الطباوى رحمه الله تعالى الى ان النفع
 الذي لا يقع له كالدوم فلينأمل اه سم (قوله منهم الحاكم الخ) واذا تنازع الشركاء فيما لا يمكن قسمته
 فانها بواضع ذلك مضمومة أو غير عاجز ولكل الرجوع ولو بعد الاستبقاء لكن بغرم المستوفى بدل ما استوفاه
 ويد كل يد أمانة كالتأجير فان أبو المهايأة جبرهم الحاكم على ايجاره أو أجره عليهم سنة وما فاز بها أو شهد
 كلوا غابوا كلهم أو بعضهم فان تعدد طالب الاجارة جرم وجوب بالنظر اراء أصليح وهل له ايجار من بعضهم ترد فيه
 في التوشيح ورجع غيره ان له ذلك ان رآه مصلحة بان لم يوجد من هو مثله كما لا يخفى وانه لو طلب كل منهم استيجار
 حصة غيره فان كان ثم أجني قدموا الا أقرع بينهم فان تعذر ايجاره أي لتعذر كساد لا يزول عن قرب عادة كما بحثه
 بعضهم قال ابن الصلاح باعاه لتعين واعتمده لا ذرعى ويؤخذ من علمه ان المهايأة تعذر لغيره بعضهم
 أو امتناعه فان تعذر البيع وحضر جميعهم أجبرهم على المهايأة ان طلبها بعضهم كما بحثه الزركشي وانما
 لم يعرض عنهم الى صلحهم ولا يجبرهم على شيء مما ذكره على قياس ما مر في العار به لا مكان الفرق بكثرة الضرر هنا
 لان كلامهم ما يمكن انتفاعه بنصيبه بخلافه هنا بان الضرر ثم انما هو على الامتنع فقط وهنا الضرر على الكل
 فلم يمكن فيه الاعراض اه شرح مر وقوله بان لم يوجد من هو مثله ظاهرة انه اذا وجد المثل الاجني يقدم
 على الشر كما هو واقع قوله الا أني فان كان ثم أجني قدم ولو قبل هنا ان الاجني انما يقدم حيث كان أصليح
 لم يبعد ويرى في هذه وما ياتي بان كلاً فيما ياتي طالب قدم الاجني قطعاً لتزاع بخلاف ما اذا كان الطالب
 لا يستجار أحدهما ولا الآخر لم يرد الاستجار لنفسه فلم يكن في ايجار أحد الشر يكن قويته شي طلبه الا آخر
 لنفسه اه ع ش حلية (قوله أو بطل نفعه المقصود منه) أي على حاله التي هو عليها لا ما يطرأ قصده اه حل
 (قوله لم ينعهم) أي لا مكان الانتفاع بما صار منه اليه على حاله أو باتخاذ مسكنه فلا يلزم لهم ان ينعهم الى ذلك لما قبله
 من اضاءة المال وكان مقتضى ذلك منعه لهم غير انه رخص لهم فعل ما ذكر بانفسهم تخلصاً من سوء المشاركة
 ثم بحث جمع أخذ المأخر من بطلان جزء من نفيس لن ما عني في سيف نفيس والامتنع اه شرح مر (قوله
 أيضاً لم ينعهم ولم يجبرهم) قيل هذا مشكل لانه ان كان الامتناع لم ينعهم فكيف يمكن منه والاف كيف يمتنع عليه
 ثم لو فوضوا القسمة لثالث غير القاضى فهل يمتنع عليه كالتناضي أم لا كل محتمل اه سم والاقرب الجواز
 (قوله كسيف يكسر) جعل السيف مثلاً لما ينعهم نفعه ولا يبطل بالكية قطعه يكون السيف في قول المتأخر ان
 لم يبطل نفعه كسيف يكسر مثلاً لاني لا المنق أي مثلاً لا انتفاع بطلان النفع لا بطلان النفع ويكون مفهوم
 اشرط أعني قوله ان لم يبطل نفعه ان ينعهم اذا بطل النفع بالكية ويقتل به بالجوهرة والثوب النفيسين ولا ينعني
 ذلك تمثيله بهما في العالم الضرر في قسمته لانه شامل لما يبطل نفعه ما لا يقابل ينقص نفعه المقصود وهذا ان مما يبطل
 نفعه نفع التمثيل بما في العالم الضرر في قسمته الشامل لذلك ولغيره ثم قسمه الى ما لا يبطل نفعه كالسيف والى
 ما يبطل كالماء وهذا التسمي وحكمه بطريق الماهوم والى ما يبطل المقصود منه ويكون قوله وما يبطل نفعه

ان بطل نفعه بالكية كجوهرة
 أو ثوب نفيسين منهم
 الحاكم) منها لانه سـ فـ معلوم
 يجبرهم اليها كما فهم بالاولى
 (والا) أي وان لم يبطل نفعه
 بالكية بان نقص نفعه أو
 بطل نفعه المقصود لم ينعهم
 ولم يجبرهم) فالاول (كسيف
 يكسر) فلا ينعهم من قسمته
 كالجوهرة واجدار واتسموا
 نفعه ولا يجبرهم لما قبلها من
 الضرر (و) الثاني

(كمام وطاحونة صغيرين) فلا يمنعهم ولا يجبرهم لما روي لقطا صغيرين ٢٧٣ تغليب المذكور على المؤن لأن الحمام مذكور

والطاحونة مؤنثة فان كان كل منهما كبيراً بان يمكن جعل كل منهما جامين أو طاحوتين أحيوا وان احتج الى احداث بئر أو مستودع لا يخفى على الواقف على ذلك ما فيه من الايضاح وغيره بخلاف كلام الاصل (ولو كانه عسردار) مثلاً لا يصلح للسكنى والباقي لا آخر يصلح لها ولو ضم ما ملكه بجواره (أجبر) صاحب لعشر على القسمة (بطلب الا آخر لا عكسه) أي لا يجبر الا آخر بطلب صاحب العشر لان صاحب العشر متعنت في طلبه والاخر معذور اما اذا ملج العشر ولو بالضم فيجبر بطلب صاحبه الا آخر لعدم التعنت حيثئذ (وما لا يعظم ضرره) أي ضرر قسمته (قسمته أنواع) ثلاثة وهي الاتية لان المقسوم ان تساوت الانصاء منه صورة وقسمته فهو الاول والاخر لم يحتج الى رد شي آخر فالثاني والا فالثالث (أحدها) القسمة (بالاجزاء) وتسمى قيمة المتشابهات (كثلى) من حبوب ودرهم وادهان وغيرها (ودار متفقة الابنية وأرض مشبهة الاجزاء فيجبر المتعنت) عليها الا ضرر عليه فيها (فيجزأ ما يقسم) كيلاً في المكيل ووزناً في الموزن

المقصود ان لا يجاب طالب قسمته من ادمنه ولا يمنع أيضاً ان قسم بنفسه وبهذا التقرير يتوافق قول المتهاج والمتهم لكن لا يخفى ما في المتهاج من الخفاء وإيهام خلاف المراد كما أشار اليه الشارح بقوله الا لا يخفى على الواقف على ذلك الخ اه سم (قوله كمام) وهو محل الاستحمام لامع نحو مستودع اه قل على المحلى (قوله وطاحونة) وهي محل دوران الدواب حول الخرج لامع نحو دار الدواب اه قل على المحلى (قوله صغيرين) بحيث لا يمكن جعل الاول جامين والثاني طاحوتين وان لم ير بذلك بل أراد غيره مما يمكن فالجواب انه متى أمكن جعل حصص الطالب للقسمة جاماً أو طاحوناً أجبر وان كانت حصصه الثاني لا يتأتى منها ذلك أخذ من المسئلة الا تية في قوله ولو كانه عسردار الخ تأمل اه حل (قوله لما روي) أي الضرر (قوله أحيوا وان احتج الى احداث الخ) قال حج و مر وانما بطل بيع دار لا يمر له وان أمكن تحصيله بعد لان شرط البيع الانتفاع به حالا اه حل وانظر مع ما مر من جواز بيع نحو الخش الصغير اه رشدي (قوله عسردار مثلاً) كمام أو طاحون لا يصلح للسكنى والباقي يصلح فما عظم ضرره ما عليهم ما عدا ما على أحدهما اه حل (قوله ولو ضم ما ملكه) حل مثله المستأجر مدة طويلة أو الموقوف عليهم ظاهر كلامهم لا اه حل وهذه الغاية راجعة للنفي والاثبات كما يدل عليه ما يأتي اه حل (قوله بطلب الا آخر) أي لا انتفاعه وضرر صاحب العشر انما نشأ من قلة نصيبه لا من مجرد القسمة اه شرح مر و حج (قوله ولو بالضم) أي ضم ما ملكه بجواره فبما أخذ ما هو مجاور للملكه ويجبر شره على ذلك لان الفرض ان الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه اه حل وعبارة شرح مر نم لو ملك أو أحيما ملو ضم لعشره صلح أجبر انتهت قال ع ش عليه واذا أجبر وكان الموات أو الملك في أحد جوانب الدار دون باقيها فهل يتعين اعطاؤه بما يلي ملكه بلا قرعة وتكون هذه الصور مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة أو لا بد من القرعة حتى لو أخرجت حصته في غير جهته ملكه لا تتم القسمة أو يصور ذلك بما اذا كان الموات أو المملوك محيطاً بجميع جوانب الدار فيه نظر ولا يبعد الاول لما جتمع عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متساوية انتهى وشرح به مر بعد (قوله وما لا يعظم ضرره الخ) فيه ان ما يعظم ضرره تجري فيه هذه الانقسام الثلاثة اذا وقعت قسمته فكان الاولى جعل هذا من باب المقسوم من حيث هو وان كان فيما يعظم ضرره تنصيص آخر من جهة ان الحاكم تارة يمنعهم وتارة لا يمنع ولا يجب اه شيخنا (قوله متفقة الابنية) قال في شرح العباب بان كان في جانب منها بيت وصفت في الجانب الاخر كذلك والعروة تنقسم اه سم (قوله وأرض مشبهة الاجزاء) أي متساوية في القوة والصفه وليس فيها نخورز ع فتنقسم وحدها ولو اجباراً فان كان فيها زرع لم تنصق قسمته وحده ولا قسمته ما عدا ان كان تصلا لم يبدل صلاحه بلزت قسمته ما عدا بالتراضي وتجزؤ قسمته المكان بعد تقض رؤسه ومعبارة الوزن فانه شيخنا وتصع قسمته الثمر على الثمر من نخل وعنب خصالاً ولو منه فاولا تصع قسمته غيرهما وشملت الارض شركة الوقف ولو مسجد افتقرت قسمته ما عدا في هذا النوع دون غيره على المعتمد اه قل على المحلى (قوله فيجزأ ما يقسم الخ) عبارة شرح مر فتعدل أي تسوى السهام أي عند عدم التراضي أو حيث كان في الشركة كالمجور عليه كما يعلم مما يأتي انتهت ثم قال واعلم انه قد يهـم مما ذكره في حاشي تساوي الاجزاء واختلافها ان الشركة الكاملين لوزن ارضوا على خلاف ذلك امتنع وهو غير مراد بل التفاوت جائز برضا جميع الكاملين وان كان جزاء ما كما يظهر من اطلاقهم ولو في الربوي بناء على ان هذه القسمة افراز لا بيع والربا انما يتصور بزياته في المقدودون غير مبيع لم يمتنع رأتها لو كانت بيعاً امتنع ذلك في الربوي اذا لا يجوز لاحد أخذ زائداً على حقه فيه ولو مع الرضا فيأتي فيه هنا جميع ما مر في باب الربا في مخدئ الجنس ومختلفه وفي قاعدة مدعجوة قد نقل الامام عن اصحاب انهم مالوا تراضي بالتفاوت جاز وما نازعهم به من ان الوجه منه في الافراز مردود ويؤيد ما ذكرناه نصريحهم بجواز قسمة الثمر على الثمر ولو مختلطاً من نحو برور وطبو ومنصف

وذكر في المذروع وعدا في المعدود (بعد الانصاء ان استون) كئلا شلز بدو عمر ووبكر

(ويكتب) مثلاً هناءً فيما يأتي من بقية الأنواع (في كل رقة) أما (اسم شريك) من الشركاء (أو جزء) من الأجزاء (مميز) عن البقية بعد أو غيره (وتخرج) الرقع (في بنادق) من نحوطين مجفف أو شمع (مستوية) ورتاوش كاللندبا (ثم يخرج من لم يحضرهما) أي الكتابة والادراج بعد جعل الرقاع في حجره متلافة عبري بذلك أول من قوله ثم يخرج من لم يحضرهما (رقة) أما (على الجزء الأول ان كتبت الاسماء) فيعطى من خرج اسمه (أو على اسم زيد) مثلاً (ان كتبت الأجزاء) فيعطى ذلك الجزء ويقتل كذلك في الرقة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتعين الثالثة للباقي ان كانت اثلاثاً وتعين من يبدأ ٣٧٤ به من الشركاء أو الأجزاء منوط بنظر القاسم (فان اختلفت) أي الاتصاء (كنصف

وتأشوسدس) في أرض أو نحوها (جزئ) ما يقسم (على) أقساماً وهو في المثال السدس فيكون ستة أجزاء وأقرع كما مر (ويجتنب) اذا كتبت الأجزاء (تفسير في حصة واحد) بان لا يبدأ بأصاحب السدس لانه اذا بدأ به حينئذ ربح ما خرج له الجزء الثاني أو الخامس فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف مثلاً فان خرج على اسمه الجزء الأول أو الثاني أعطيهما أو الثالث ويشتري بمن له الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس ويتعين السادس لمن له السدس فالأولى كتابة الاسماء في ثلاث رقاع أو ست والأخراج على الأجزاء لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكر (الثاني) القسمة (بالتعديل) بأن تعدل السهام بالقيمة (كارض) تختلف قيمة أجزائها) نحو قسوة اثبات وقرباء أو يختلف جنس ما فيها كبستان

وتخرج حاف خراب بناء على انها افراز وهو صريح في ذلك وتصح قسمة الافراز فيما تعلق الز كانه قبل اخراجها ثم يخرج كل رقة كما قال البيهولا تتوقف صحة تصرف من أخرج على اخراج الآخر اه (قوله ويكتب مثلاً) عبارة مخرج مر ولا ينحصر الاقراع فيما ذكر بل يجوز بنحو أقلام ويختلف كدواة وقلم انتهت (قوله أو جزء مميز) برفع كل منهما كما تصرح به عبارة الروضة اه شرح مر (قوله أول من قوله ثم يخرج) رجع مر الضمير للواقعة فمليه لأولوية (قوله بنظر القاسم) أي لا بنظر المخرج اه وشيخي (قوله جزئ على أقساماً) أي لانه يحصل به القليل والكثير اه سم (قوله ويجتنب) أي وجوباً اذا كتبت الأجزاء تفريق حصة واحد أي اذا لزم على التفريق ضرر كالأجزاء من أرض بخلاف الحبوب ونحوها وأما في الاسماء فلا يتأتى فيها تفريق كما سيغنيه قوله فالأولى الخ اه حل (قوله بان لا يبدأ بأصاحب السدس) أي بداءة حقيقية أو نسبية (قوله أو الثاني) أي أو خرج له الثالث أخذه مع الذين قبله أو الرابع أخذ مع الذين قبله ويتعين الأول لأصاحب السدس والآخران لأصاحب الثلث والخامس أخذ مع الذين قبله ويتعين السادس لأصاحب السدس اه متن الروض واعترضه الاسنوي بمثل ما سيأتي (قوله أعطيهما الثالث) قال الاسنوي واعطاه ما قبله وما بعده تحكم فلم لا أعطى السهمان مما بعدهم ويتعين الأول لأصاحب السدس والباقي لأصاحب الثلث وقدية ل لا يتعين هذان بل يتبع نظر القاسم كما قاله الرافعي في قضاؤه اه شرح الروض وانظر لو خرج الخامس اه حل والظاهر انه يعطاه والرابع والسادس قياساً على ما اذا خرج له الثاني فانه يعطاه مع الذي قبله والذي بعده كما قاله الشارح (قوله أو ست) قال في شرح الروض ويجوز كتب الاسماء في ست رقاع اسم صاحب النصف في ثلاثة وصاحب الثلث في ثنتين وصاحب السدس في واحدة ويخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على الأول الاسرعة خروج اسم صاحب الأكثر وذلك لا يوجب حصة التساوي السهام فإذ ذلك بل قال الزركشي انه المختار المنصوص لان لصاحب النصف والثلث حرية بكثرة الملك فان كتبت الأجزاء فلا بد من اتباعها في ست رقاع اه بحروفه وانظر ما فائدة الشترقاع أيضاً اذا كتبت الأجزاء مع انه اذا خرج لأصاحب النصف الجزء الأول مثلاً أخذوا الذين بعده فلم يبق لكتابة الجزأين المكملين لحصة فائدة وكذا يقال فيمن له الثلث تأمل (قوله لانه لا يحتاج فيها الخ) أي لا يحتاج الى البداءة بصاحب النصف والثلث بل يصح ان يبدأ بأصاحب السدس بل لا تعلم البداءة بصاحب السدس وغيره غاية الامر اننا أخذنا رقة ونضعها على الأول أو الرابع ولا نضعها على الثاني لاحتمال ان يخرج لأصاحب السدس فيقع التفريق (قوله ويجبر عليها فيها) حاصل ما ذكر في التعديل انه يجبر عليها في ثلاث صور في الأرض المذكورة والمقولات المذكورة والد ككسب المذكورة وما عدا هذه الأقسام الثلاثة من التعديل لا اجبار فيه اه (قوله في مقولات نوع) المراد بالنوع الصنف بدليل ما ذكر في المختار لان الذي ذكره فيه نوع لا صنف واحد تأمل (قوله لم يختلف) فاعله ضمير يعود على النوع وقوله متقومة

بعضه نخل وبعضه غناب فاداً كنت لائعين نهيق وقيمة ثلثها المشـ حل على ما ذكر كقيمة ثلثها الخالين عن ذلك جعل بالجر
الثلث سهمان مثلاً سهمان سهمان وأقرع كما مر (ويجبر) الممتنع (عليها) أي على قسمة التعديل المماثل للتساوي في القيمة بالتساوي في الأجزاء (فيها) أي في الأرض المذكورة ثم ان أمكن قسمة الجيد بوحده والردى بوحده لم يجبر عليها فيها كارضين يمكن قسمة كل منهما بالأجزاء فلا يجبر على التعديل كما يحسنه الشيخان وجزءه جمع منهم الماوردي والرواني (و) يجبر عليها (في مقولات نوع) لم يختلف متقومه كعبيد وثياب من نوع ان زالت الشركة بالقسمة كما سيأتي كلاله أعبد زنجية متساوية القيمة بين ثلاثين وكتلثة أعبد كذلك بين اثنين قيمة أحدهم كقيمة الآخر بن
لغة اختلاف الأغراض فيها

بمختلف منقولات نوع اختلاف كضاتين شامية ومصرية أو منقولات أنواع كعبد تركي وهندي وزنجي وثياب ابريسم وكل من وطن أولم تزل
الشركة كعبد من قسمة ثانی أحد هاتين قيمة تلت مع الآخر فلا اجبار فيها ٣٧٥ لشد اختلاف الاعراض فيها ولعدم زوال الشركة

بالكتابة في الاخير وتعبير
بمنقولات نوع اعم من تعبيرة

بعبيد وثياب من نوع
(و) يجبر على قسمة التعديل

أيضا (في نحو دكا كين صغار
متلاصقة) مما لا يحتمل كل

منهما القسمة (اعيانا ان
زالت الشركة) بم الحاجة

بمختلف فبحسب الدكا كين
الكبار والصغار غير الموصوفة

بما ذكر فلا اجبار فيها وان
تلاصقت الكبار واستوت

قيمتها لشد اختلاف
الاعراض باختلاف المحل

والابنية كالجنتين ومعلوم
مما مر أنه لو طلبت قسمة

الكبار غير اعيان أجبر
المتشع وذ كر حكم نحو

الدكا كين الصغار من زيادتي
بل كلام الاصل يقتضي أنه

لا اجبار فيها وتقيده بالحكم
في المنقولات بزوال الشركة

كأمرن الاشارة اليه من
زيادتي (الثالث) القسمة

(بالرد) بان يحتاج في القسمة
الى رد مال أجنبي (كأن

يكون باحد الجانبين) من
الارض (نحو بئر) كشجر

وبيت (لا يمكن قسمته)
وليس في الجانب الآخر

ما يعادله الا يضم شي اليه من
خارج (فيرد آخذة) بالقسمة

التي آخر جهتها القرعة (قسط
قيمتها) أي قيمة نحو البئر فان

بالمرصعة ولا تبديل لذلك قول الشارح فيما يأتي بخلاف منقولات نوع اختلاف وصرح به الاجهوري
على الخطيب اه شيخنا ومفهوم المنقولات المثابة لكن الكلام في التعديل والمثابة من قبيل الافتراض فيكون
المفهوم اعم ولذلك لم يذكر مفهوم هذا تأمل (قوله بخلاف منقولات نوع اختلاف) هذا الاسناد يقتضي
ان قول المتن لم يختلف سند النوع والضاتتان المذكورتان نوع واحد لكتهما صنفان فزاده بالنوع الصنف
كما علمت (قوله كضاتين) في الصحاح الضاتان خلاف المايز والاثني ضاتنة والجمع ضواتن اه حل (قوله
فلا اجبار فيها) والقاطع للتزاع بيع الجميع وقسمة غننه اه شيخنا (فروع) يصح قسمة لما منع المملوكة ولو
بوصية مهابيا أو لوصية ماسمة ولا اجبار فيها ولا تصح بغير المهابية فان اتفقوا عليها وتنازعوا في البداية أقرع بينهم
ولكل منهم الرجوع متى شاء من استوفى رأيا على حقله ثم أجره فزاد على قدر حصته من الزائد وان امتنعوا
من المهابية أجزأها كم العين وقسم الاجرة بينهم ولا تصح قسمة الدين في الزرع ولو بالتراضي وكل من أخذ منها
شيئا لا يختص به كذا قالوا هنا فانظر مع قولهم ان محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل فيما يأخذه أحد الورثة
من الدين الموروث وفيما يأخذه أحد سيدي المكاتب من نجوم الكتابة وفيما يأخذه أحد الموقوف عليه من
ربيع الوقف عليهم فراجع وحرر ولا تصح قسمة وقف بين أربابه نعم ان كان على سبيلين جاز اه قل على المحلى
(قوله لشد اختلاف الاعراض فيها) هذا ظاهر في الدكا كين المتباعدة دون المتلاصقة لعدم اختلاف المحال
التي هي فيها الا أن يقال اختلاف الغرض فيها باختلاف أبنيتها كما أشار اليه بقوله والابنية وقد يقال هذا يأتي في
الصغار تأمل (قوله اعيانا) صفة لوصف محذوف أي قسمة اعيانا بان أراد الشرع جعل حصصهم دكا كين
صغارا فخرج به ما لو كانت غير اعيان بان طلبوا قسمة كل دكان نصفين اه عز رزي وقال شيخنا لاجهوري معناه
ان يأخذ كل واحد دكا أو أكثر كاملا من غير تشقيص فهو بمعنى قوله ان زالت الشركة قد ذكره بعده ايضاح اه
وقال الخطيب قوله اعيانا أي مستوية القيمة وأخذ من قول مر لو اشترك في دكا كين صغار متلاصقة مستوية
القيمة لا يحتمل أحادها القسمة فطلب أحدهما قسمة اعيانها الجيب اذا زالت الشركة بها اه (قوله بخلاف
الدكا كين الكبار) قال في المنهاج ولو استوت قيمته دارين أو حافوتين فطلب جعل كل واحد فلا اجبار قال
الزركشي قال الماوردي ولو تراخى بذلك لم يكن قسمة وكان بيعا محضا يبيع كل واحد منهما حصة من احدى
الدارين بحق شريكه من الاخرى ويكتب فيها ابتاع لاقسمة ويكون بيع مناقلة اه سم (قوله ومعلوم
مما مر) أي في قسمة الاجزاء من قوله ودار متفقة الابنية الخ اه عتاني وقوله غير اعيان بان يقسم كل دكان
دكا كين أو أكثر (قوله نحو بئر الخ) من هذا القبيل ما لو كان بينهما عبدان قيمة أحدهما مائة وقيمة الآخر
خمسائة فيقسمان على ان من يأخذ النقيس برهما تين اه عميرة اه سم (قوله وليس في الجانب الآخر
ما يعادله) فان كان فيه ما يعادله فهي قسمة تعديل اه حل (قوله فيرد آخذة قسط قيمته) وهذا النوع
وهو قسمة الرديع لوجود حقيقة وهي مقابلة المال بالمال فتثبت احكامه من نحو خيار وشفعة نعم لا تنقصر
لفظ تملك وقبول بل الرضا قائم مقامهما ولو لمالاتفاق على ان من يأخذ النقيس يرد وان يحكم القرعة ليرد من
خرجه اه شرح مر (قوله لما قسم براض) أي سواء كان الرضا شرط فيه وهو قسمة الرد أو لا وهو
غيرها اه عتاني وسلمان كبعض أنواع قسمة التعديل أي فيما اذا أمكن قسمة الجيد وحده الرديع وحده
كذا ذكره الشارح في قوله نعم ان أمكن قسمة الجيد الخ وفي سم ماتهو ومحصل كلامه كما ترى انه حيث جرت
القسمة بالتراضي اشترط الرضا قبل خروج القرعة فبعد هاتين كانت تلك القسمة مما يدخله الاجبار كقسمة
الافتراض أم لا كقسمة الرد بخلاف ما اذا جرت بالاجبار لا يشترط فيها ذلك وكلامهم ناص على ذلك اه (قوله

كأنب ألفاوه النصف رد خمسهما تقويميري بنحو بئر اعم من تعبيرة بئر وشجر (ولا اجبار فيه) أي في هذا النوع لان فيه عليا كالملا شركة فيه فكان
كغير المشترك (وشرطها) أي لقسمة ما (قسم براض) من قسمه دون غيرها ولو يقاسم بقسم بينهما بقرعة

(رضا) بها (بعد) خروج (قرعة) أما في قسمة الرد والتعديل فلان كلاهما يبيع والبيع لا يحصل بالقرعة فانقرض الى الرضا بعد خروجها كقبلة
 وأما في غيرهما فبما علم ما هو ذلك (كقوله) (رضينا هذه) القسمة أو بغير ذلك أو بما أخرجه القرعة فان لم يحكم القرعة كأن اتفقا على أن
 يأخذ أحدهما أحد الجانبين والآلة آخر أو أحدهما الخيس والآلة آخر النقيض ويرد ذلك القيمة فلا حاجة الى تراض فان أما قسمة ما قسم
 اجبارا فلا يمتد فيها الرضا لاقبل القرعة ولا بعدها ٣٧٦ وتعبير بما ذكره بالنظر لقسمة غير الرد أولى مما عبر به فيها (و) النوع الاول

(افراز) الحق لا يبيع قالوا
 لانهم لو كانت بيعا لما دخلها
 الاجبار ولما جاز الاعتماد
 على القرعة ومعنى كونها
 افرازا ان القسمة تبين أن ما
 خرج لكل من الشريكين
 كان ملكا وقيل يبيع
 فيه لا يملكه من نصيب
 صاحبه افرازا كما كان ملكا
 قبل القسمة وانما دخلها
 الاجبار للحاجة بموجب ذاجزم
 في الروضة تبعا لتصح
 أصلها في باجز كالمشترين
 والربا (وغیره) من النودين
 الاخيرين (بيع) وان أجبر
 على الاول منهما كما قالوا
 لانهما انفراد كل من الشريكين
 به من المشترك بينهما صار
 كأنه باع ما كان له بما كان
 لا آخر وانما دخل الاول
 منهما الاجبار للحاجة وبهذا
 جزم في الروضة كما يبيع
 الحاكمل المدين جبرا
 (ولو ثبت بحجة) هو أعم من
 قوله بيينة (خاط) فاحش أو
 غيره (أو حيف في قسمة اجبار
 أو قسمة تراض) بان نصبا لهما
 قاسما أو اقتسما بانفسهما
 ورضيا بعد القسمة (وهي

رضايهما) أي بلفظ بدل: إليه اه شرح مر (قوله والنوع الاول افراز وغيره) يبيع ولا يشترط لفظ في
 القسمة مطلقا اه سم وعبارة شرح مر وعند الرضا بالتفاوت في قسمة هي يبيع قال الامام لا بد من لفظ
 البيع لان لفظ القسمة يدل على التساوي لكن نازعه الباقي اذا جرى أمر ملزم وهو القبض بالاذن أي
 ويكون الزائد عند العلم كالموهوب المقبوض ولست أجزى أرض تناوبها وقسمتها وهل يدخلها الاجبار وجهان
 وقضية الاجبار في كراء العقبة الاجبار هنا لان يفرق بتعدد الاجتماع على كل جزء من اجزاء المسافة فتعينت
 القسمة اذ لا يمكن استيفاءهما المنفعة الا بهما بخلافها هنا وهو ظاهر ولو ملكا كاجبرادون أرضه فالوجه انهما
 ان استحقاقهما منها على الدوام بخلافه وقيل لم يجز على القسمة اخذا مما مر عن الماوردي والرواية لان
 استحقاق المنفعة لداومة كمالها فلم تنقطع العلاقة بينهما وان لم يستحقها كذلك اجبر ان كانت افرازا وتعديلا
 ولا نظر لبقاء شريكتها في منفعة الأرض لانها باصد الاقتضاء لا تنظر شريكتها في نحو الثمر مما لا يمكن قسمته
 ويأتي في قسمتهما المنفعة الوجهان المقدمان انتهت (قوله قالوا لانهم لو كانت الخ) يشير بهذا التبري الى
 منع الملازمة في قوله لما دخلها الاجبار الخ وسد منع الاول قوله فيما يأتي وانما دخلها الاجبار للحاجة اه
 شيخنا وأيضاً سند المنع لهما ان التعديل والرد يبيع مع دخول القرعة والاجبار فيهما وعبارة الشورى قوله
 قالوا لانهم لو كانت يبيع الخ فيه اشارة الى التوقف فيه ولعل وجهه انه لا منافاة بين البيع والاجبار بدليل اجبار
 الحاكم المدين الممتنع عن البيع وأيضاً رد عليه قسمة التعديل فليست أملى انتهت (قوله وقيل هو يبيع)
 أي ثرا في كلام حج ان هذا القيل وجيه في المعنى والاول هو المعتمد اه حل (قوله قالوا لانهما انفراد
 كل الخ) كان وجه التبري ان هذا الدليل لا يتجلى المدعى لان المدعى انه يبيع وقد قال في الدليل كأنه باع الخ
 اه شيخنا (قوله ولو ثبت بحجة) أي باقرار أو علم قاض أو عين رداً وشاهد من ذكر من عدلين دون شاهد
 وعين أو رجل واحد أو رجلين اه حل وعبارة العنان في قوله أعم من قوله بيينة أي لشموله الاقرار الخ بقى أو
 الحكمي وان كان لا يكفي هنا الرجل والمرأتان ولا الرجل واليه في الروض الاكتفاء بذلك انتهت (قوله
 أيضا ولو ثبت بحجة الخ) وطريقه في هذا ان يحضر قاسمين صادقين لينظرا ويصحا ويرفأا لخالق يشهد به
 كذا قاله الا انه لكن في روضة شرح يحجوز ان تكون شاهداً وامرأتين أو شاهداً وعينا لانه مال واعترض ابن
 الرقة التعبير بشهادة الاثنين قال فان الامام قد صرح بانها تنقض سواء تولى القسمة أو لا واحد أو اثنين
 قال ابن الرقة رحمه الله فاذا قولها الاثنين باجتهاد في التقويم فكيف تنقض بقول مثلها والمشهود به مجتهد
 فيه نعم ان كل القاسم واحد التجهاه عمرة اه سم (قوله أو حيف) أي وان قل اه حل (قوله في قسمة اجبار)
 قد علمت ان اجباراً لا يأتي الا في التعديل والافراز وقوله أو قسمة تراض التراضى يجري في كل من الثلاث وقوله
 وهي بالاجزاء قد في قوله أو قسمة تراض فيخرج به التعديل والرد مع التراضى فلا تنقض فيهما كما يأتي في الشارح
 (قوله وليس سواء) أي وليس البعض سواء في حصة كل من الشريكين وقوله بان اختص الخ كغير من
 شاة اقتسمها يذوعر ولكل منهما عشرة فخرج من نصيبه يواحدة مستحقة وقوله أو أصاب منه أكثر بان

بالاجزاء نقضت) أي القسمة بنوعها كالمواثمة بحجة يجوز القاضي أو كذب شهود لان الثانية افراز ولا افراز مع التفاوت خرج
 فان لم تكن بالاجزاء بان كانت بالتعديل او الرد لم تنقض لانها يبيع ولا أثر لخطا والحيف فيه كالأثر لغيره فيه لرضا صاحب الحق بتر كه (وان لم
 ثبت) ذلك وبين المدعى قدر ما ادعاه (فله تخليف شريكه) كظاثره ولا يخلف القاسم الذي نصبه الحاكم كالا يخلف الحاكم انه لم يظلم (ولو استحق
 بعض مقسوم عينا وليس سواء) بان اختص أحدهما به أو أصاب أكثر منه (بطالت) أي القسمة لا تحتاج أحدهما الى الرجوع على الآخر
 وتعود الاشاعة (والا) بان استحق بعضه شاة أو مئة ينسواء (بطالت فيه) لافي الباقي تفرق بالصفة (بخاتمة) ولو تراضوا الى قاض في قسمته كان

خرج في المثال ثلاث شياه مسهقة اثنان من نصيب زيدو واحدة من نصيب عمرو وقوله بان استحق بعضه شاة
كان استحق ربع العشرين فيكون شريك الكل ربع ما أخذوه وقوله أو معينا سواء كان خرج في المثال اثنان
كل واحدة من نصيب واحد فيأخذهما المستحق وتبقى القسمة في الباقي (قوله بلاينة به) نالوا قاموا به بينة ولو
رجلا وامراأتين أو شاهدا أو عينا أجابهم لان القسمة تضمن الحكم لهم بالملك واعتراض بان اليد لا تسمع
الاعلى خصم وأجيب بانه قد يكون لهم خصم غائب كذا قيل اه حل (قوله لم يجبه) أي لانه قد يكون في
أبصارهم باجارة أو اعادة إذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك مجتبهين لقسمة القاضي وقال الماوردي لان قسمة
القاضي اثبات للملكهما واليد توجب اثبات التصرف لاثبات الملك اه عناني وعجاجة شرح مر ولم يجبه
لان تصرف الحاكم في قضية طلب منه فعلها حكم وهو لا يكون بقول ذي الحق وسمعت اليدنة هناعم عدم
سبق دعوى الحاجة ولان القصد منهم من الاحتجاج بعد تصرف الحاكم انتهت

(كتاب الشهادات)

قدمت على الدعوى نظر التماس او تقدم اتم الاخبار بحق الغير على الغير بلانظ اشهد وقال بعضهم هي اخبار
عن شيء بلانظ خاص فهو أولى لعموله لعم الشهادة بالهلال لولعل اختيار الاول لاجل قولهم والافرار اخبار
بحق عليه لغيره وعكسه الدعوى وعلم مما ذكر ان أركانها خمسة اه قل على المحلى (قوله بلانظ خاص) أي وهو
أشهد أي على وجه مخصوص بان تكون عندنا بشرطه اه رشيدى (قوله ليس لك) أي يامدعى وقوله
أو عينة أي المدعى عليه وهذا خطاب للمدعى أي ليس لاثبات حقه على المدعى عليه الا شاهد ذلك وليس لك
عليه مع عدم الشاهد من الاعينه اه قل على التحرير وأورد على المحصر حكم القاضي بعله وأجيب
بانه ثبت بالقياس الاول لان العلم أقوى من الجمعة اه عزيزى فأول تخيير وان كان يجوز له إقامة
الشاهد من بعد حذف الخصم اه شيخنا (قوله وكما تعلم مما يأتى) أي الا الصيغة وهي لفظ أشهد كما يأتى اه
شرح مر (قوله الشاهد حر كلف الخ) أي عند اداء الشهادة فهذه الشروط معتبرة عند الاداء لا عند
التحمل الا في النكاح وقيما لو وكل شخص في بيع شيء بشرط الاشهاد اه شيخنا ومثل الشاهد المذكر في جميع
ما يأتى من الشروط اه قل على المحلى وسيأتى في المتن والشارح في فصل تحمل الشهادة على الشهادة
ماتص وصح أداء كامل تحمل حال كونه ناقصا كفاستق وعبدوصي تحمل ثم أدى بعد كلفه فتقبل شهادته كالأصل
اه أي كان الأصل اذا تحمل ناقصا وأدى بعد كلفه فانه يصح اه من شرح مر هناك (قوله ذو مروءة) قدمها
على العدالة احتماما بشأنها اه نعش (قوله يقط) ومن التيقظ ضبط الفاظ الشهود عليه بحر وفهام
غير زيادة ولا نقص ومن ثم كلف المنجعه عدم جواز الشهادة بالمعنى ولا تقاس بالرواية لضيقها ولان المدار هنا على
عقيدة الحاكم لا الشاهد فقد يحذف أو يغير ما لا يؤثر في عقيدة نفسه ويؤثر عند الحاكم نعم يقرب النول
يجوز التعبير بأحد المترادفين عن الآخر عند عدم الإبهام كما يشير لذلك قولهم لو قال شاهدوكاه أو قال وكنته
وقال الا أنفوض اليه أو انه قبل أو قال واحدا قال وكنت وقال الا أنفوضت اليه لم يقبل لان كلا سند
اليه لفظا مغاير للاخر وكن الغرض انهما اتفقا على اتحاد اللفظ الصادر منه والافلاماتع ان كلا سمع
ما ذكر في مرتب يؤثر بذلك قولهم لو شهد له واحد يبيع والاخر بالقرار به لم يتفقا فلو رجع أحدهما
وشهد بما شهد به الاخر قبل لانه يجوز ان يحضر الامر من ولو شهد له واحد بالف أو آخر بالعين ثبت الالف
وله الخلف مع الشاهد بالالف الزائد وبه يعلم صحة قول العبادى لو شهد واحد بانه وكاه يبيع هذا أو آخر بانه وكاه
يبيع هذا أو هذا الفناقية وان استغربه الهر وى ولو أخبر الشاهد عدل بما يأتى في شهادته جاز له اعتماده ان
غلب على ظنه صدقه والافلا كما يؤخذ ذلك من قول الوالمرجحة الله تعالى لو أن أحدكم برأى منكم رجوع الشاهد فان
ظن صدق الخبر توقف عن الحكم والافلا ومن شهد بالقرار مع علمه باطنه بما يخالف لزمه الاخبار به اه شرح

بلاينة لم يجبه وان لم يكن

لهم منازع وتيل يجبه

وعليه الامام وغيره

(كتاب الشهادات)

جمع شهادة وهي اخبار عن

شيء بلانظ خاص والأصل فيها

آيات كآية ولا تكتموا

الشهادة واخباركم بالصحيحين

ليس لك الا شاهدك أو عينة

وأركانها شاهد ومشهوده

ومشهود عليه ومشهود به

وصيغة وكما تعلم مما يأتى مع

ما يتعلق بها (الشاهد حر

مكلف ذو مروءة يقط مطلق

غير مجبور) عليه (بصفه)

مر * (فائدة) * اعلم ان المصنف لم يتعرض لمخر زكوله في بيان شروط الشهادة فقط فاطق وعبارة العباب في بيان ذلك وأما النطق فترد شهادة أخرس وان فهمت اشارته ثم قال واما نفعه فيرد مغفل لا يحفظ ولا يضبط وكذا كبر العاط والتسيان فان قل أو فسر شهادته بذكر زمن التحمل ومكانه وزالت الرتبة قبل (فرع) اذالم يذكر الشاهد ان سبب ما شهد به جاز ويندب للقاضي ان لم يتحقق بشدة عقولهما وتثبتهما ان يسأل لهما عن جهته فان أياهما غفلة لم يحكم والاحكم * (تنبيه) * يلزم الشاهد التفصيل في الشهادة بالردة وبالإكراه وبالسرقة وبالرضاع وبأن تقرر هذا الوقف اقلان فذكر سببه وبان هذا وارث فلان فيبين جهته وبراهة المدعى عليه من الذين المدعى به عند الهر وى مخائفا للعبادى وهذا أقرب بالاستحقاق الشفعة ببيان سببه من شركة أو جوارو بالرشدو بانه وقت تصرفه يبيع أو غيره زائل العقل والجرح وبانقضاء العدة والطلاق بذكر لفظ الزوج وبالبالوغ بالسنة فان أطلق انه بالغ قبل * (فرع) * اذشهد من حضر عقد نكاح لم تبعد صحته قال ابن أبي المم وقبضه نظر ولو اتفق حضوره شاعى عقد نكاح على خلاف مذهبه فله الشهادة يجريان العقد بين العادين وليس له الشهادة بالزوجة ولا التسيب في هذا العقد ولا الاعانة عليه الا اذا قل ذلك المذهب واعتد به جاز يتقضى له اعتقاده قاله السبكي اه لفظ العباب اه سم (قوله وهذا ان) أى الناطق وغير المجبور عليه من ز يادنى اه حل والاولى ان يقول وهذه الثلاثة من ز يادنى اذالتيقظ من زيادته أيضا كما علم برابعة أصله (قوله فلا تقبل ممن فيعرف) وقبل الامام أحمد شهادة الرقيق وقبل الامام مالك شهادة الصبيان على بعضهم فيما يقع بينهم من الجراحات اه قل على المحلى (قوله ولا من عادم مروءة) أى لان عدمه ما يشعر بعدم التمسك وترك المبالاة اه عميرة اه سم وعبارة شرح مر ولا غير ذى مروءة لانه لا حيائه ومن لا حيائه يصنع ما شاء لغير صحيح اذالم تسع فاصنع ما شئت انتهت (قوله وأخرس) أى وان فهم اشارته كل أحد اذ لا تخلو عن احتمال اه شرح مر (قوله ويجبور عليه بسفه) أى لقعه وما تعرض به من انه لا حاجة له كرملة امانا نقص عقل أو فاسق فما مريغنى عن رد بلان نقص عقله لا يؤدي الى تسميته مجنونا لانه مكلف اه شرح مر (قوله ومنهم) أى لقوله تعالى ذلك أدنى أن لا ترتابوا والرياسة حاصله بانهم اه شرح مر (قوله من كافر) أى ولو على مثله لانه أنحس الفساق وما اختاره جمع كالاندرى والبغوى تبعا لبعض المالكية انه اذا فقدت العدالة وعم الفسق قضى الحاكم بشهادة الامثل فالمثل لغيره ودمرد وكما قاله ابن عبد السلام بان مصلحته يعارضها مقصده المشهود عليه اه شرح مر ولو جهل الحاكم اسلام الشاهد كان له ان يعتمد قوله بخلاف ما لو جهل حريته فلا يرجع لقوله بل يبحث عنها اه حل (قوله وفاسق) واذا كان الشاهد يعلم فسق نفسه وكان صادقا في شهادته فهل يحل له ان يشهد بخلاف اعتمد مر منه الحل ولو رتب امام ذو شوكة شهودا فسقه فلا تقبل تقبل شهادتهم لضرورة كالتضاء قال الزركشى المختار لا اه عميرة اه سم (قوله والعدل يتحقق الخ) ظاهره عدم اعتبار الملكية وانه يكفي في تحقق العدالة بالنسبة للشهادة وغيره بمجرد اجتناب الكبيرة وعدم الاصرار على الصغيرة بشرطه اه شوبرى (قوله كبيرة) وهى ما فيه وعيد شديد بنص كتاب أو سنة ولا يقدح في ذلك عدمهم كبار ليس فيه اذك كالتفهلرأ كل لحم الخنزير وقيل هى كل جرم تؤذن بقلة اكرام تركها بالدين ورقة الديانة واعترض بشموله صفات الحسة وقيل هى ما وجب الحد واعترض بعدم شموله الاصرار على صغيرة الا تى واعلم انه يتبعه ان يكون ترك تعلم ما يتوقف عليه معتمدا وفرض عليه كبيرة لكن من المسائل الظاهرة دون الخفية نعم ما مر في شروط الصلاة في العامى الذى يعتقد ان جميع أفعاله فرض الخ هل يكون ترك تعلم ذلك كبيرة أو لا محل تقرر والوجه كإقتضاء افتاء الشيخان من لم يعرف اركان أو شروط نحو الوضوء أو الصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة اه شرح مر (قوله قتل) شامل لقتل الكافر المعصوم وقتل

وهذان من ز يادنى (و) غير
(منهم عدل) فلا تقبل ممن به
رق أو مصبا أو جنون ولا من
عادم مروءة ومغفل لا يضبط
راحرص ومجبور عليه بسفه
ومنهم وغير عدل من كافر
وفاسق والعدل يتحقق (بان
لم يأت كبيرة) كقتل وزنا

الإنسان نفسه ولو مهددا بقتل الزاني المحسن لنفسه والمراد القتل عدا وشبهه لا الخطأ ومثل القتل نشوز
 الزوجة ولو بنحو خروج فيها يظهر اه شوبري (قوله وشهادته زور) أي ولو باثبات فليس أو نفيه ان كانت
 عند حاكم والافتقار كونها كبيرة تردد واتزوير كذلك وهو محال كآلة الخط والنميمة كبيرة مطلقا وهي مثل
 الكلام بين الناس ولو كفارا لا فساد مع العلم بأنه لا فساد وان لم يقصد به الا فساد واليمين الفاجرة كبيرة ان
 كان فيها اقتطاع مال وان دل كما مر والا تصغيره وقطعية لرحم وعقوق الوالدين وضرب المسلم بغير حق ونسيان
 القرآن اه قل على المحلى (قوله ولم يصر على صغيرة) ينبغي ان التصميم على فعل الكبيرة كالقتل من غير
 فعلها بان منع منه مانع كبيرة وبه يصرح ما في حديث اذا التقي المسلمان سيفيهما فالقاتل والمقتول في النار
 لقوله في المقتول كان حريصا على قتل صاحبه فبقي الوعيد للمقتول لحرصه على القتل مع اتقائه اه آيات اه
 شوبري (قوله وأصر عليها وغلبت الخ) انظر ما معنى الاصرار هل هو اتسكار حتى لو فعل مرة فقط ولم يتب
 لا يكون مصرا أو هو عدم التوبة حتى لو فعلها مرة من غير توبة يكون مصرا اه شيخنا ثم رأيت في سم
 مانصه قال عميرة الاصرار قبل هو اللوام على نوع واحد منها والارجح انه لاكثر من نوع أو أنواع قاله الرافي
 لكنه في باب الفضل قال ان المداومة على النوع الواحد كبيرة وبه صرح الغزالي في الاحياء ثم قال الرافي هنا
 واذا قلنا بالوجه الثاني ثم تضر المداومة على نوع واحد اذا غلبت الطاعات على الاول يضر قال في المطلب لم أظفر
 في الاصرار بما يتلج الصدر غير ان الماوردي فسر به الزم في قوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا قال الزركشي
 والحق ان الاصرار الذي يصير به الصغيرة كبيرة اما تكريرها بالفعل وهو الذي تكلم عليه الرافي واما
 تكريرها في الحكم وهو العزم عليها قبل تكفيرها وهو الذي تكلم فيه ابن الرنعة وانما يكون العزم اصرارا
 بعد الفعل وقبل التوبة اه وفي الاحياء ان الصغيرة تكريرها بغير الاصرار كاستمرار الذنب والسرور به
 وعدم المبالاة والغفلة عن كونه سبب الشقاوة والنهوض بستر الله تعالى وحله وان يظهر مرثبة فاقبسه وان يكون
 عالما يقتدى به ونحو ذلك اه اه (قوله وغلبت طاعاته) أي على معاصيه في عمره بأن يقابل المجموع بالجموع
 لانه ينظر لكل يوم على حدة أو شهر أو سنة مثلا كما يفيد عرش على مر ونص عبارته بأن تقابل كل طاعة
 بمعصية في جميع الايام حتى لو غلبت الطاعات في بعض الايام على المعاصي وغلبت المعاصي في باقيها بحيث لو قبلت
 جملة المعاصي بجملة الطاعات كانت المعاصي أكثر لم يكن عدلا اه وحمل العدى في المعاصي التي لم يتب منها ولم يقع
 لها كفر اما التي تاب منها أو وقع لها كفر فلا تدخل في العدا والحساب وقد أشار الشارح لهذا بقوله على ما أمر عليه
 فجعل المزاولة بين الطاعات وخصوص المعاصي التي أصر عليها وهذا من زيادة الفضل اه ثم رأيت في شرح مر
 مانصه ومعلوم ان كل صغيرة تاب منها مرتكبها لا تدخل في العدا لذهاب التوبة الصحيحة أثرها رأسا اه ويتبعه
 ضبط الغلبة بالعدم من جانبي الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة ثواب في الاولى وعقاب في الثانية لان ذلك أمر
 آخر لا يتعلق بماتن فيه اه مر أي فتقابل حسنة بسنة لا بشر سيات اه قال الزركشي واعتبر بعض
 المتأخرين في اجتناب الكثرة والاصرار على الصغائر ان يمتنع في الرضا والغضب بحيث يعلم انه لا يغلب الهوى
 فان تارك الكثرة والصغائر المأزوم للمروعة قد يستمر على ذلك مادام سالم المانع الهوى فاذا غلبه هواه خرج
 عن الاعتدال وانحل عمام التقوى فقال ما هو وما انتفاء هذا الوصف هو المقصود من العدل اه اه سم
 (قوله الا ان تغلب طاعات المصرا الخ) دخل في المستثنى منه ما اذا استويا وصرح به في شرح الروض وغيره اه سم
 (قوله وقولي أو الى آخره) المراد بما أشار اليه بالآخر هو قوله غلبت طاعاته والذي من زيادته هو افظ أو غلبت
 طاعاته كما يعلم من مراجعة أصله فلا قال وقولي أو غلبت طاعاته من زيادتي لكان أضعف (قوله كالعبد بنرد) الرد هو
 المسمى بالطاولة التي يلعب بها في القهاري اه شيخنا ومثله عرش على مر وفي قل على المحلى وهو
 المعروف الآن بالطاولة أو الطاولة بفتح أوله المهمل فيها اه وفارق الرد الشطر فنج حيث يكره ان خلا عن

وقذف وشهادته زور (ولم
 يصر على صغيرة أو) أصر
 عليها (وغلبت طاعته)
 فبارتكاب كبيرة أو اصرار
 على صغيرة من نوع أو أنواع
 تتقوى العدالة الآن تغلب
 طاعات المصرا على ما أصر عليه
 فلا تتقوى العدالة عنه وقولي
 أو الى آخره من زيادتي
 والصغيرة (كالعبد بنرد)
 لخبر أبي داود من لعب بالنرد
 فقد عصى الله ورسوله

المال بان معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح فبعضه تنهيج الفكر ونوع من التدبير ومعتمده التردد الحذر
 والتخمين المؤدى الى غاية من السفاهة والحق قال الراغب مخلصه ويقاس بهما في معناهما من أنواع اللهو
 وكل ما اعتمد الفكر والحساب كالمنقلة والسجينة وهي حفر أو خطوط ينقل منها واليهما حتى بالحساب لا يحرم
 ومحاها في المنقلة ان لم يكن حسابا تبعها يخرجها الطالب الا في والاخر مستوكل ما معتمده التخمين يحرم ومن
 القسم الثاني كما افاده السبكي والزركشي وغيرهما الطالب وهو حصى صغار ترمى وتقر للونها ويرتب عليه
 مقتضاه الذي اصطالحوا عليه ومن ذلك أيضا النجفة وهي أوراق مزينة بأشكال من النقوش ويجوز اللعب
 بالحمام والخاتم حيث خليا عن عوض لكن متى كثر الاول ودفعه الشهادة قلما عرف من أهله من خلعههم
 جلباب الحياء والرموع والتعصب ويقاس باهل الحمام في رد الشهادة كما كثر واشهر من أنواع حدث كالجري
 وحمل الاخال الثقيلة والنطاح بنحو الكباش وغير ذلك من أنواع اللهو والسفه اه شرح مر وقوله
 ومن القسم الثاني الخ ظاهره ولو بلا مال فيحرم ويؤيده التقييد في الحمام وما به دمه بالخروج عن العوض اه
 ع ش عليه * (فائدة) * اول من عمل انرد الفرس في زمن الملك نصير بن البرهانى الا كبر ولعبه وجهه مثلا
 له كاسب وانتهى بالانتال بالكسب والحيل وانما انتال بالمقادير وأول ما عمل الشطرنج في زمن الملك المظفر وأول
 من أدخله بلاد العرب عمرو بن العاص وأول من اتخذ للملاعبة الملك الاشمون عاشر ملك مصر بعد الطوفان وهو
 الذى بنى مدينة الاشمونين وأول ما ظهر من العلم في أمة محمد قولهم تنح عن الطريق ويقل ان ذلك حدث في
 زمن عثمان وأول من أخلف المواعيد من الرؤساء اسمعيل بن صبيح كاتب الرشيد وأول منكر ظهر بالمدينة
 طبران الحمام والرمي بالبندق وذلك في زمن عثمان فامر بوجلاب قص الحمام وكسر الجلاهاقات وأول من اتخذ
 الكلب للحراسة نوح عليه الصلاة والسلام اه من شرح الخرائتى الكبير (قوله وبشطرنج) أى لعبه مع
 من يعتقد حله والاحرم لاعته على محرم لا يمكن الاخر اذ به وبذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المالكى في وقت
 خطبة الجمعة اه قل على الحلى واعاد الماتن الباء لان القيد الذى بعده خاص به وسئل بعضهم عن الشطرنج
 فقال اذا سلم المال من التصان والصلا من النسيان فذاك اناس بين الاخوان فاه سهل بن سليمان اه (قوله لانه
 في الاول قمار) القمار بكسر القاف اللعب الذى فيه ترديد بين الغنى والفقير اه شيخنا (قوله فاعلمها امتعاط
 الخ) أما أخذ المال فكبيرة كلام المصنف في الشرط من غير أخذ مال اه زى (قوله والاكره) لو خرج به
 وقت الصلاة مرارا لا عن قصد فسق به لانه ادخل ذلك على نفسه اختيارا ومن حقه ان يجتنب ما يؤدى الى ذلك
 * (فرع) * كمال حرم التفرج عليه اه عميرة اه سم وعبارة شرح مر ويكره اللعب بشطرنج
 لانه يلهى عن الذكر والصلاة في أوقاتها الفاضلة بل كثيرا ما يستغرق فيه لا لعبه حتى يخرجها عن وقتها
 وهو حيث فاسق غير مذكور بنسبانه كما ذكره الاصحاب والحاصل ان الغفلة نشأت من تعاطيه الفعل الذى من
 شأنه ان يلهى عن ذلك فكان كالتعمد لتغويته ويجرى ذلك في كل لهو ولعب مكر ومشتغل للنفس ومؤثر
 فيها تأثيرا يستولى عليها حتى تشتغل به عن مصالحها الاخرى به انتهت (قوله كفاء) هو بالضبط المذكور
 رفع الصوت وأما بالنصر مع كسر العين فهو مقابل القنوع ويقع الغنى والمدة والنفق اه قل على المحلى
 وأما الغناء بفتح المهدلة والمد فهو التعب والمشقة كما في الصباح اه (قوله فأنهم مكرهان) أى ولومن أجنبية أو
 أمرد الان خاف فتنة أو تظرا محرما والاحرم وليس من الغناء ما اعتيد عند محاولة عمل أو عمل ثقيل كحدو
 الاعراب لابلهم وغناء النساء لتسكين غارهم فلا شغل في جوارحه قال الغزالي الغناء ان قصد به ترويح القلب
 ليقوى على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية فهو معصية أو لم يقصد به شئ فهو لهو ومعوق عنه اه حل (قوله
 ألامع الا لة فمكرمان) وهذا ما مشى عليه الشارح والذى مشى عليه مر في شرحه ان الغناء مكر وهوى
 ما هو عليه والا لة محرم وعبارته ومنى اقترن بالغناء لة محرمه فالقياس كما افاده الزركشى تحريم الا لة فقط

(و) لعب (بشطرنج) بكسر أوله
 وقفه مجعلا ومهملا ان
 شرط (فيه) مال من الجانبين
 أو من أحدهما لانه في الاول
 قمار وفي الثاني مسابقة على
 غير آله القتال فاعلمها امتعاط
 لعقد فاسد وكل منهما حرام
 وان أوهم كلام الاصل انه
 مكر وهوى في الثاني (والا) بان
 لم يشترط فيه ماله (كره)
 لان فيه صرف العمر الى ماله
 يحدى نعم ان لعبه مع معتقد
 التحريم حرم (كفاء) بكسر
 الفعين والمد (بلا لة
 واستماعه) فأنهما
 مكر وهوى لما فيه من اللهو
 الامع الا لة فمكرمان
 وتعبيرى بالاستماع هنا
 وفيما يأتى أول من تعبيرة

بالسمع (الاحياء) بضم الحاء وكسر هاء الدو وهو ما يقال خلف الابل من رجز وغيره ٣٨١ (ودف) بضم الدال أشهر من فتحها لما هو سبب

لاظهار السرور وكسر من
وختان وعيد و قدوم غائب
(ولو يجلاجل) والمراد بها
الصنوج جمع صنوج وهو
الحلق التي تجعل داخل
لدف والدواثر العراض التي
تؤخذ من صفر وتوضع
في خروف دائرة الدف
(واستماعهما) فلا يحرم ولا
يكراه شيء من الثلاثة لما في
الاول من تنبيه الابل للسير
وايقاظ النوام وفي الثاني من
اظهار السرور وورد في
حاشيتنا الخبر بـل صرح
النووي بسن الاول والبغوي
بسن الثاني وحل استماعهما
تابع لحاشيتنا والتصریح بذكر
استماع الثاني من زيادتي
(وكاستعمال آلة مطربة
كطنبور) بضم الطاء (وعود
وصنج) بفتح أوله ويسمى
الصفاقين وهما من صفر
تضرب احدهما بالآخرى
(ومرمار عراقي) بكسر الميم
وهو ما يضرب مع الاوتار
(وبراع) وهو الزمارة التي
يقال لها الشبابة فكماها صغائر
ركن صحح الراغب حل البراع
ومال اليه بالقيني وغيره
لعدم ثبوت دليل معتبر
بخرجه (وكوبة) بضم الكاف
(وهي طبل طويل ضيق
الوسط واستماعها) أي
الآلات المذكورة لانها
من شعار الشربة وهي مطربة

وبقاء الغناء على الكراهة انتهت (قوله لاحياء) ذكر النووي في مناسكه انه مندوب اه حل (قوله ودف)
وأول من سمنه مضر جدا النبي صلى الله عليه وسلم اه حل وهو المسمى الآن بالطار اه عش على مر
(قوله لما هو سبب لاطهار السرور) قد يفهم تحريمه للسبب أصلا فلا يراجع ولا يعرفه لانه مجرد لعب اه
عش على مر (قوله داخل الدف) أي دف العرب وقوله في خروج دائرة الدف أي دف العجم اه شرح
مر (قوله وكاستعمال آلة الخ) أعاد الكاف لانه معطوف على قوله كعب يردد فهو رجوع لامثلة المعصية
(قوله كطنبور) أي يور بل يوسطنير وكج وكجة اه شرح مر (قوله وعود) أي لغير النداء وورد باب
وحكى الماوردي وجهها محل العود وضرب بالاقلام على أواني الصيني والوسائد وفي العباب ان الثاني لا يحرم اه
حل (قوله وصنج) بفتح أوله في المصباح الصنج من آلات الملاهي جمع صنوج مثل فلس وفلس قال المطرزي
وهو ما يتخذ من دورا يضرب أحدهما بالآخر ويقال لما يجعل في طار الدف من النحاس المدورة وصنوج أيضا
وأما الصنج ذوالاوتار فتعص به العجم وكلاهما عرب اه (قوله وبسمى الصفاقين) كالنحاسين اللتين
تضرب احدهما بالآخرى يوم يخرج الحمل ونحوه اه عش وهو الذي تستعمله الفقراء المسمى
بالكاحات ومثلها قطعتان من صيني تضرب احدهما على الأخرى ومثلها خشبتان تضرب احدهما على
الأخرى ويسمى بالصاج والتصفيق باليد من مكره كراهة تنزيه اه حل (قوله الصفاقين) بضم الصاد المهملة
المشدة وبشد الغاء أيضا وبالفتح ثم المشددة تحت وبالنون كالنحاسين اللتين تضرب احدهما
بالأخرى يوم يخرج الحمل ونحوه اه عش (قوله ومرمار عراقي) بكسر الميم أوله وبعد هازاي معجمة ساكنة
وهو ما يوق والغالب انه يوجد مع الاوتار ولون حشيش رطب كالبرسيم ونحوه وقوله لبراع بفتح الهمزة مفتوحة
فراء مهملة ثم ألف ثم عين مهملة اه قل على المحلى (قوله وهو الزمارة) أي من خشب أو من بوص أو
برسيم ومثلها القربة اه حل (قوله التي يقال لها الشبابة) ويقال لها المأصول لكن في كلام جج ان
المأصول حرام حتى عند الراغب لانه يضرب به مع الاوتار وكما حرم حرم الفرج عليه لانه اعانة على معصية وهل
من الحرام لعب البهلوان واللعبة بالحيات الرجوع المحل حيث غلبت السلامة فيجوز الفرج على ذلك وكذا يحل
اللعبة بالخطم وبالجمام حيث لا مال اه حل وفي قل على المحلى والشبابة هي ما ليس له بوق وهما المأصول
المشهور والسفارة ونحوها اه وفي عش على مر والشبابة هي المسماة الآن بالغاب اه (قوله
وكوبة) هي المسماة بالدر بكة والحاصل ان الطبول كلها احلال الا هذه الزمارة حرام الا للغير وفي شرح
مر ما نصه فتعني كلامه محل ما سواه من الطبول وهو كذلك اه ودخل فيه ما يضرب به الفقراء ويسمونه
طبل الباز ومثله طبله المصغر فهما جائزان اه عش عليه (قوله وهي طبل ضيق الوسط) ومنها الموجود
فزماتنا وهو ما أحد طرفيه أوسع من الآخر الذي لا جلد عليه اه شرح مر وأفاد التعبير عن ان الكوبة
لا تعصر فيما سدا طرفيه بالجلدون الا تحربل هي شاملة لذلك ولما سدا طرفاهما اه عش عليه
(قوله لانهم من شعار الشربة) جمع شارب أي شربة المسكر (قوله لارتص) قال مر الرقص بقصد اللعب
حرام وبدون هذا القصد جائز اه سم وعبارة شرح مر نعم لوكثر الرقص بحيث أسقط المروءة حرم
على ما قاله البلخي والأوجه خلافه انتهت (قوله لخبر الصحيحين الخ) في البخاري مع شرح القسطلاني ما نصه
عن عروة بن الزبير ان أم المؤمنين عائشة قالت لقد رأيت أي والله لقد أبصر رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوما على باب عجرتي والحبيشة يلعبون في المسجد للتدريب على مواقع الحرب وبوالاستعداد للعدو ومن ثم جاز فعله
في المسجد لانه من منافع الدين ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه وأما تنظر الى لعبهم وآلاتهم لاني
ذواتهم اذ تنظر الاجنبية الى الاجنبي في جاز وهذا يدل على انه كن بدتزل الحجاب وله عليه السلام تركها

وروي أنوداود وغيره خبر ان الله حرم الخمر والميسر والكوبة والمعنى فيه التشبيه بنعتاد استعماله وهم المنشون وذكر استماع الكوبة من
زيادتي (لارتص) فليس يحرم ولا مكره بل مباح لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم وقف لعائشة يسترها حتى تنظر الى الحبيشة وهم يلعبون

وانشاده واستماعه) فكل
منها مباح اتباع السلف ولانه
صلى الله عليه وسلم كان له
شعر أصفر في اليهم منهم
بحسان بن ثابت وعبد الله
ابن رواحة وغيرهم وذكروا
استماعه من زيادتي (الا
بشمس) كالحج والعموم
(أو تشيب بعين من أمراء
امرأة خير حليلة) وهو ذكر
صفاته من طول وقصر
وصدغ وغيره فيحرم لما
فيه من الأذى بخلاف تشيب
بهم لان تشيب صبغة
وغرض الشاعر تحسين
الكلام لتحقيق المذكور
اما حليته من زوجة أو أمة
فلا يحرم التشيب بها نعم ان
ذكره بما حقه الانحفاء سقط
مرواته وذكروا الامرد مع
التقييد بغير الحليلة من
زيادتي (والمرأة توفى
الادناس عرفا) لان الانضباط
بل تختلف باختلاف الأشخاص
والاحوال والاماكن (في قطعها
أكل وشرب وكشف رأس
وليس فقيه بقاء أو قلنوة
حيث) أي بمكان (لا يعتاد)
لفاعلها كان يفعل الثلاثة
الاول غير موفى في موقوف
يفاه عليه في الاولين جوع
أو غش وفي فعل الرابع فقيه
يلد لا يعتاد مثله ليس ذلك
فيه وقول وشرب من زيادتي
وتعير بكشف الرأس أعم

تنظر الى اعيانهم لتعصباء وتنقله لتعلمه بعد انتهت (قوله ويزقنون) في المصباح زقن زقنا من باب ضرب وقص
(قوله أفعال الخشنة) بكسر النون وهو أشهر وقتها وهو أفصح أي المتخلفين بخلق النساء حركة وهينة اه شرح
مر (قوله ولا انشاء شعر الخ) الا اذا اشتمل على كذب محرم لا يمكن حمله على المبالغة والاحرم وان قصد اظهار
الصنعة لايام الصدق اه حل وتردبه الشهادة حيث أكثر منه اه سئل (قوله كالحج والعموم) المراد
من يحرم قوله ولو زانيا مصحلا لا حرييا ومريدا اه سئل وخرج بالمعصوم غيره ومثل الغير في جواز المحجور
المبتدع والفاسق المعلن اه شرح الروض ومحله اذا هاجم بما تجاهر به من بدعة وفق كالتجوز غيبته
حيث اه زى قال في شرح الروض ومحل تحريم المسجاة اذا كان مسلم فان كان كافرا أي غير معصوم
جاز كحصر حبه الروي في غيره لانه صلى الله عليه وسلم أمر حسانا بهجاء الكفار ومن هنا صرح الشيخ أبو
حامد بانه يندب ومثله في جواز المسجاة والمبتدع كذكره الغزالي في الاحياء والفاسق المعلن كقوله العمراني
وبجته الاسنوي وظاهر كلامهم جواز هجو الكافر المعلن وعليه في غارق عدم جواز لعنه بان المعلن الابعاد من
الخبر ولا عنه لا يتحقق بعدمه فقد يتحقق له بخبر بخلاف المسجور اه وقوله والفاسق المعلن لعنه بما فيه كفاي
غيبته وفي تصحيح ابن عجلون والاذرعي بحث في حربي ميت يتأذى به مسجور مسلم أو ذمي من أهله واعتمد مر
التحريم اه سم (قوله وهو ذكر أوصافهما) في المصباح وشبب الشاعر بقلة تشبيها قال فيها الغزل وعرض
بهما وشبب قصده حسنهما ز ينهيك ذكر النساء اه وفي شرح ابن هشام على بابت سعاد مائمه والتشبيب
بجنس يشمل أربعة أنواع أحدها ذكر ما في المحبوب من الصفات الحسية والمعنوية كحمة الخلد ودور شاة
الثدود وكجلا القفا والفسر والثاني ذكر ما في المحب أيضا كحول وذبول وكالحب والشغف والثالث ذكر
ما يتعاقبهما من هجر ووصل وشكوى واعتذار ووفاء واخلاف الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بيبهما كالوشاة
والرقباء اه (قوله بخلاف تشيب بيبهم) عبارة شرح مر نعم يقع لبعض فسقا لشعراء نصب قرآن تدل على
التعيب وهو في حكم المعين انتهت وفي قل على المحلى والمراد بالامام عدم معرفته ولو بقرينة مقابلة أو مقابلة
اه (قوله سئل مرواته) أي فيكون مكروها ما لم يتأذ به والاحرم اه عش على مر ومجلاة محل
قوله نعم ان ذكره بما حقه الانحفاء ومنه ما يقع بينها وبينه وهو مكروء وفي شرح مسلم انه حرام وفي شيخنا
انه كالذي قبله حرم انتهت (قوله والمرأة) بفتح الميم وضمها وباليهمز وتركه مع ابدالها واو املكة انسانية
وفي المصباح والمرأة آداب انسانية تجعل مراعاتها الانسان على الوقوف عند محاسن الاخلاق وجبل العادات
اه عش على مر وروى البيهقي بإسناد عن الشافعي رضي الله عنه انه قال للمرأة أربعة أركان حسن
الخلق والسجاء والنواضع والتواضع والتواضع ان لا يعمل عملا في السري يستحي منه في العلانية فوفيه نظروا وطرح المروءة
اما الخجل أو قلته حياء وعدم مبالاة بنفسه اه ابن شهاب (قوله توفى الادناس عرفا) عبارة أصله مع شرح مر والمروءة
تخاف الانسان بخلاف أمثاله في زمانه ومكانه لا تختلف العرف في هذه الامور غايبا بخلاف العدالة فانها ملكة
راخنة في النفس لا تتغير بعرض مناف لها والمراد بذلك خلقه بخلق أمثاله المباحة غير المزرية فلا تنظر لخلق
القائد ربه في خلق الخادم ونحوها انتهت (قوله بقاء) هو المفتوح من امامه وخلقته هي بذلك لاجتماع طرفيه
وأما القباء المشهور الا ان المفتوح من امامه فقط قصد صاير شعرا لفته بها ونحوهم اه قل على المحلى
(قوله أو قلنوة) هي غشاء مبطنة يابس في الرأس وهو بفتح القاف على المشهور وضمها وابدال الواو ياء
وفيها سبع لغات قاله ابن الانباري اه شرب في المصباح قلنوة بوزن فعولوة بفتح العين وسكون النون
وضم اللام وجمعها قلانس ويجوز قلانسي (قوله كان يفعل الثلاثة الاول الخ) نعم لو أكل داخل حانوت مستترا
بحيث لا يظاره غيره وهو ممن يليق به أو كان صائما وقصد المبادرة لسنة الفطرا تجمعه فله حيث اه شرح مر
وقوله بحيث لا يظره غيره أي من المارين امامه دخله ليا كل ايضا فينبغي ان لا يخل بالمروءة اه عش عليه

(قوله وكشف الرأس كشف البدن) أي ومد الرجل عند الناس بلا ضرورة والمراد جنسهم ولو واحدا قال
الاذنعي ويشبهان يكون محله إذا كان بحضرة من يحشمه ولو كان بحضرة أخوانه أو نحوهم كئلامه لم يكن
ذلك تركا للمروءة قال مر ولو تبسبب فيما سب ما مروءة لم يحرم إلا أن ترتب عليه إسقاط حق غيره بأن
تعين ثبوته به اه اه سم (قوله وقبلة حلية) يستثنى من ذلك تقبيل العروس إيلة جلاشها على ما دله البلقيني
ورده ج اه حل (قوله أيضا وقبلة حلية) أي في نحو فمها الرأسها ولا وضع يده على صدرها اه شرح
مر واعلم أنه قد اختلف في تعاطي حرام المروءة على أوجه أو جهها حرمة أن ترتب عليها رد شهادة تعلق
به وقصد ذلك لأنه يحرم عليه التمسك في إسقاط ما تحمله وصارامة عند غيره والا فلا اه شرح مر (قوله
بحضرة الناس) أي ولو محارم لها اه ع ش (قوله الذين يستحي منهم) ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص
اه حل (قوله واكثر ما يضحك الخ) تقييد هذا بالاكثر فيهم عدم اعتباره فيما قبله والوجه كقوله
الاذنعي اعتبار ذلك في الكل إلا في نحو قبلة حلية في حضرة الناس في طريق فلا يعتبر تكرره واعتراض بتقبيل
ابن عمر الامة التي خرجته من السبي واجيب عنه بأنه مجتهد فلا يترتب بفعله على غيره وليس الكلام في
الحرمة حتى يستدل بسكون الباقيين عليها بل في سقوط المروءة وسكوتهم لا تدخل فيه على أنه يحتمل
أنه انما فعله ليسين حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء فهي وانتمت حاله فلهية فلا دليل فيها لسقوط المروءة أصلا
اه شرح مر قال سم على ج قوله وسكوتهم سم لا تدخل فيه فيه نظر بل السلف لا يسكتون على ما لا يأتون من
مثل ابن عمر قتال اه وفي ع ش على مر قوله واكثر ما يضحك أي سواء فعل ذلك لطلب دنياه أو لطلب
من الحاضرين أو لجرد المباشطة اه وفي سم مانعه قوله واكثر ما يضحك أي بقصد اضحاكهم فلا أكثر من
حكاية تلك الحكايات لأمه ذاللة صدم ترد شهادته اه مر (قوله أيضا واكثر ما يضحك) أي لما جاء في الخبر
الصحيح من تكلم بالسكامة يضحك بها جلساء يهوى بها في التاربعة خريفاته فيدانه حرام بل كبيرة لكن
يتعين جله على كلمة في الغير بباطل يضحك بها اعداءه لان في ذلك من الايذاء ما يعادل ما في كباير كثير منه
اه ج (قوله بخلاف قليل الخمسة) محله في الرقص فيمن يليق به اما غيره فيسقطها منه مرة اه شرح مر
(قوله الاقليل ثانيا في الطريق الخ) عبارة شرح مر وترد الشهادته أي الشطر نج ان اقترن به أخذ مال
أو غش أو دوام عليه قال الماوردي وألعبه على الطريق أو كان في مصورة حيوان كقوله غيره ومن ثم صرح
بعضهم بأنه يحرم اللعب بكل ما في آله مصورة محرمة انتهت (قوله وحرفة دينية) سميت بذلك لانحراف الشخص
إليها لتكسبوهي أعم من الصناعة لا اعتبار الآلة في الصناعة تدونها العقل على المحلى (قوله أيضا وحرفة دينية)
فيد ذلك في الارشاد بادامتها وفي شرحه لشجنتا وخرج مادامتها لو كان يحسنها ولا يفعلها أو يفعلها حيا في بيته
وهي لا تزوي به فلا تخزم بهامروءة اه سم واعترض قولهم الحرفة الدينية مما يحرم المر وعرض أنهم من
فروض الكفاية وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره اه زى (قوله
أيضا وحرفة دينية) فالمحرمة أولى كالكاهن والعراف والمصورو يلحق بها جل نحو طعام إلى نحو بيته
والنصف في نحو كل وابس لا قصد الاتداء بالساف * (فرع) * تندب التوبة من مسقطات المروءة وهل
يعتبر فيها مضي سنة كغيرها مما يأتي أو يكفي مضي زمن يقضي العرف بنفيها عنه أولا يعتبر بذلك راجعه اه قل
على المحلى (قوله بخلافها ممن يليق به) أي وكانت مباحة ما ذو حرفة محرمة كصور ومنجم فلا تقبل شهادته مطلقا
اه شرح مر (قوله وينبغي أن لا يتقديه) معتمد اه حل (قوله والتهمة جرت في الخ) وحدوثها
قبل الحكم ضرر لا بعده فلا يشهد لآخيه بما لا يشهد له قبل استيغانه فان كان بعد الحكم أخذ من الافلا
وكذا لو شهد بقتل فلان لآخيه الذي له ابن ثمان وروءه فان صار واره بعد الحكم لم ينقض أو قبلة امتنع
الحكم اه شرح مر (قوله جرت في الخ) كالشهادة لرقيقه وقوله أو إلى من لا تقبل شهادته له كالشهادة

وكشف الرأس كشف
البدن كقوله بالاول والمراد
غير العورة اما ذلك فن
المحرمات (وقبلة حلية) من
زوجة أو أمة (بحضرة
الناس) الذين يستحي منهم
في ذلك (واكثر ما يضحك)
بينهم (أو) اكثر (لعب
شطر نج أو غناء أو استماعه
أو رقص) بخلاف قليل
الخمسة الاقليل ثانيا في
الطريق ويقاس به ما في
معناه (و) يسقطها أيضا
(حرفة دينية) بالله مر (كبحر
وكس ودبغ ممن لا تليق)
هي (به) لاشعارها بالخسة
بخلافها ممن تليق به وان لم
تكن حرفة آباءه وقول
الاصل تبعا لرافعي وكانت
حرفة أبيه اعترضه في الروضة
فقال لم يتعرض الجمهور لهذا
القيد وينبغي ان لا يتقديه
بل ينظر هل تليق به أو أم لا
ولهذا حذفه بعض مختصريها
(والتهمة) بضم التاء وفتح
الهاء في الشخص (جرت في)
إليه أو إلى من لا تقبل شهادته
له بشهادته

(أو دفع ضرره) منسبها
 (فرد) شهادته (لرقبته) ولو
 مكاتباً (وغيره من) وان
 لم تستغرق تركه الدين
 (أو جبر) عليه (بفاس)
 لثمة موروى الحاكم على
 شرط مسلم لا يجوز شهادة
 ذي الظنة ولا ذي الحنة والظنة
 التهمة والحنة العداوة بخلاف
 جبر السفه والمرض وبخلاف
 شهادته لغريمه المورس وكذا
 المعسر قبل موته والحجر
 عليه لتعاق الحق حيث بذمته
 لأبعد من أمواله (و) ترد
 شهادته (بما هو محل تصرفه)
 كأن وكل أو وصى فيه لانه
 ثبت بشهادته ولاية له على
 المشهود به نعم ان شهادته بعد
 عزله ولم يكن خاسم قبلت
 وتعتبر بغيره كراعى من
 قوله بغيره وكيل فيه (وبراءة
 مضمونه) لانه يسقط بها
 المطالبة عن نفسه (و) ترد
 الشهادة (من غرماء محجور
 فاس بفسق وشهود دين آخر)
 لثمة دفع ضرر والمراجعة
 والتقييد بالجبر من زيادتي
 (و) ترد شهادته (لبعضه)
 من أمل أو فرع له كشهاده
 لنفسه (لا) بشهادته (عليه)
 بشئ (ولا على أبيه بطلاق ضرر
 أمه أو ذنبا ولا لزوجته)
 ذكر أو أنسى (وأخيه
 وصديقه) لا تغاير التهمة نعم
 لو شهد الزوج

لايه (قوله أو دفع ضرره) أي أو عن من لا تقبل شهادته له كما في شرحه ويمكن جعل الضمير في عنه راجعاً
 للاحد الآخر بين الأمرين المذكورين (قوله فرد شهادته لرقبته) أي ان شهادته بالمال فان شهد أن
 فلان ذنبه قبلت اذ لا فائدة تعود على السيد تأمل (قوله والظنة التهمة) في المصباح والظنة بالكسر التهمة وهي
 اسم من ظنتهم بآب قتل اذا اتهمته فهو ظنين فعيل بمعنى مفعول وفي السبعة وما هو على الغيب بظنين أي متهم
 وأختنت به الناس عرضه للتهمة اه وقوله والحنة العداوة بكسر الحاء وفتح النون مخففة اه شيخنا
 (قوله بخلاف جبر السفه والمرض) أي فان الغريم مع أن يشهد فيهما وقوله وكذا المعسر فصله بكذا
 لاجل القيد بعده وأما المورس فلا يتقيد بذلك (قوله كأن وكل الخ) أي بأن وكل في بيع شئ وادعى
 شخص بانه ملكه فشهد الوكيل بانه ملك لوكاه وبأن وصى على يتيم فادعى آخر بعض مال اليتيم فشهد الوصي
 بانه لك اليتيم فلا تقبل للتهمة اه عبد البر * (فرع) * لو ادعى وكالة فشهد له بها اصل الموكل أو فرعه
 قبلت اذ في شهادته رجاء الله بخلاف ما لو شهد به اصله أو فرعه هو اعني اصل الوكيل المدعى أو فرعه لا يقبل
 كما هو ظاهر ووافق عليه اه لانه يشهد له بالولاية واثبات التصرف فليست أمه سم وعبارة شرحه
 ولا فرق بين ان يشهد به لموكله أو بشئ متعلق به كعقد صدر منه ولا تقبل من مودع لمودعه وممنه لراهنه
 لثمة بقاء يدهما ولو باع الوكيل شيئاً فأنكر المشتري الثمن أو اشترى شيئاً فادعى اجنبي المبيع ولم تعرف بوكالته
 فله ان يشهد او كاه بانه عليه كذا أو بان هذا ملكه حيث لم يتعرض لكونه وكيلاً وبحال ذلك باطنان فيه
 قوصلاً عن طريق مباح وتوقف الادعى فيه بانه يحمل الحاكم على حكمه لو عرف حقيقة لم يقبله مردود بانه لا اثر
 لذلك لان الغرض وصول الحق لا تحقيقه بل صرح جمع بانه يجب على وكيل طلاق انكر موكله ان يشهد بحسبة
 بان زوجته هذا ما قلناه انتهت (قوله ولم يكن خاسم) أي سبقت منه دعوى والا فلا يقبل فانه يحافظ على تصديق
 دعواه فهو متهم اه (قوله وبراءة مضمونه) وكذا مضمون اصله أو فرعه أو رقبته لانه يدفع الغرم عن من لم
 تقبل شهادته له اه صل ومثله شرحه اه (قوله وترد شهادته لبعضه) أي ولو بتذكية أو رشده أو في
 حجره لكن يؤخذ باقراره لكن لو ادعى السلطان بملك لبيت المال فشهد له به اصله أو فرعه قبل كما قاله الماوردي
 لعموم المدعى به اه شرح البهجة اه زى وقوله لبعضه أي ولو على بعض آخر بان شهد لابنه على ابيه او لأمه
 على ابيه اه صل وقد تقبل شهادة البعض ضمناً كمن ادعى على زيد شراعي من عمرو والمشتري له من زيد
 صاحب اليد وقبضه وطالبه بالتسليم فتقبل شهادة بني زيد أو عمرو له بذلك لانهما اجنبيان عنه وان تضمنت
 الشهادة لغيرهما بالثبوت كان شهد على ابنه باقراره بنسب مجهول فتقبل مع تضمنها الشهادة لحفيده اه شرح
 اه (قوله ولا على أبيه بطلاق ضرر أمه) عبارة اصله مع شرحه اه وكذا تقبل شهادتهما على أبيهما بطلاق
 ضرر أمهما طلاقاً باتناً وأمهات تحتها أو ذنبا أي الضرر المؤدى الى اللعان المضي لفرأته في الاظهر لضعف
 تهمته نعم أمهما بذلك اذ له طلاق أمهما في شامع كون ذلك بحسبة تلزمهما الشهادة به والثاني المنع لانها
 تخرجنهما الى أمهما وهو اقرارها بالاب اما اذا كان الطلاق رجعياً تقبل قطعه هذا كله في شهادة حسبة أو
 بعد دعوى الضرر بان ادعاء الاب لا سقط نفقة ونحوها لم تقبل شهادتهما للتهمة وكذا لو ادعت أمهما انتهت
 وقول المصنف بطلاق ضرر أمهما قد يفهم انه لو شهد بطلاق أمهما انه لا يقبل وهو ظاهر ان ادعت أمهما
 الطلاق فشهدا لهما به ولو شهدا بحسبة ابتدأ قبلت اه شرح التنقيح (قوله بطلاق ضرر أمه) أي اذا لم
 تجب نفقة الضرر على الشاهد واللام قبل لانه دفع عن نفسه ضرراً كما صرح به قل على التحرير وكونها
 لم تجب عليه لاعتساره أو لقدرته الاصل عليها وكونها تجب عليه لاعتسار الاصل مع قدرته هو وقد انحصرت نفقتها
 فيه بان كانت أمه مأسرة بخلاف ما اذا أوجبت نفقة أمه فلا تهمه لان الفرع انما يلزمه نفقة واحد من زوجات
 أصله المتعددات فطلاق الضرر لا يثبت تخفيفاً لانها حيث تستقبل بها أمه فهو ضرر ميسر سواء طلقت الضرر

أن فلا تاذف زوجه لم تقبل على أحد وجهين في النهاية وأشعر كلامها بتر جهور بحال بلغني فلهذا مستثناة من قبول شهادته لزوجة وحذف من الأصل هنا مسائل لتقدمها في كتاب دعوى الدم ولو كان ينمو بين بعضه عداوة ٢٨٥ ففي قبول شهادته عليه خلاف وخزم في

الأخبار بعدم قبولها وعليه (ولو شهد لمن لا تقبل) شهادته (له) من أصل أو فرع أو غيرهما فهو أعم من قوله شهد لفرع (وغيره قبلت لغيره) لانه لا اختصاص المانع به (أو شهداثنين لاثنين) بوسيلة من تركه فشهدا لهما بوسيلة منها قبلتا وان احتملت المواطأة لان الأصل عدمهما مع أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (من عدو شخص عليه) في عداوة دينية لخبر الحاكم السابق ولان العداوة من أقوى الريب بخلاف شهادته له اذ لا نعمة

والفضل ما شهد به الأعداء (وهو) أي عدوا الشخص (من يحزن بفرحهم وعكسه) أي ويفرح بحزنه (وتقبل) الشهادة (على عدو دين ككافر) شهد عليه مسلم (ومبتدع) شهد عليه سني (و) تقبل (من مبتدع لانكفره) بدعته كمنكري صفات الله وخلقه أفعال عباده وجوار رؤيته كقوم القبامة لا اعتقادهم أنهم مهيئون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من نكفره بدعته كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام وعالم الله بالعدم وبالجزئيات لانكارهم ما علم بحجى الرسول به ضروره فلا تقبل شهادتهم (لاداعية)

أم لا (قوله ان فلا تاذف زوجه) وكذا لا تقبل شهادته بتر زوجه ولو مع ثلاثة لان الشهادة عليها بالتدلل على كمال العداوة بينهما ولانه نسبها الى خيانة في حقها م ر اه سئل (قوله لم يقبل على أحد وجهين) والفرق بين هذا وما تقدم من أنه لو شهد لعدوه بان فلا تاذف قبلت أن شهادته هنا محصلة نسبة القاذف الى خيانة في حق الزوج لانه يتغير بنسبة زوجته الى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقنه اه ع ش على م ر (قوله مع أن كل شهادة منفصلة الخ) أخذ من ذلك أنهم لو كانت بيد اثنين عين وادعاهات ثالث فشهد كل الاخر أنه اشتراها من المدعى قبل اذ لا يدل كل على ما ادعى به على غيره حتى تدفع شهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشي فشهد به لا آخر وتقبل شهادته بعض القاذفة لبعض على القطاع حيث لم يقل أحد ما لنا أو نحو مو شهادته غاصب بعد الرد والتوبة بما غصبه لا جني كفى الجواهر وافهم قوله بعد الرد أنه لا بد من رد العين وبذل منافعها التوخت صحة توبته على ذلك عند قدرته عليه اه شرح م ر (قوله ولا تقبل من عدو شخص الخ) ومن ذلك أن يشهداثنين على ميت بحق فيقيم الوارث بينة بانهم معا عدوان له أي الوارث فلا يقبلان عليه في أوجه الوجهين لانه الخصم لا تتقال التركة له خلا لما يحسنه التاج الفزاري وأفتى به الشيخ محتجبان المشهود عليه في الحقيقة الميت اه شرح م ر (قوله أيضا ولا تقبل من عدو شخص عليه) قال في الروض وشرحه وان عادى من سيشهد عليه وبالغ في خصامه ولم يحبه ثم شهد عليه لم ترد شهادته لثلاث تخذل ذكره الى ردّها وهذا في غير القذف كما يعلم مما يأتي ولا تقبل شهادته على قاذف ولو قبل طلب الحد لظهور العداوة كتابه عليه بقوله والنص يقتضي ان الطلب الحد ليس بشرط في عدم قبول الشهادة ولا تقبل شهادته على من ادعى عليه انه قطع الطريق عليه وأخذ من المال وحاصل كلام الأصل نقل عن النص أن كلام من القاذف والمقذوف في الاول ومن المدعى والمدعى عليه في الثانية لا تقبل شهادته على الاخر فان قذفه الله هو عدو عليه بعد الشهادة عليه لم يؤثر في قبولها فيحكم بها الحاكم اه وفي العباب فن بالغ في عدو أو قرحل فسكت ثم شهد عليه ببات شهادته لا عكس مما قبلت الخصومة والقذف كبيرة من القاذف وعداوة من الجانبين وكذا الرادى على رجل انه قطع عليه الطريق وأخذ ماله وهل قاذف أم رجل أو زوجه عدو له وجهان وقذف المشهود عليه الشاهد بعد الاداء بخلاف طر والفسق بعده اه وما ذكره في طر والعداوة تقدم في باب القضاء يأتي له في باب الشهادة على الشهادة ما يخالفه فليجزم اه سم (قوله في عداوة دينية) في سببه متعلق بعدو وأخذ هذا التقييد من قوله بعدو تقبل على عدو دين ويكتفى بما يدل على العداوة الدينية كالخاصة كقضاء بلطنه لما فيه من الاحتياط نعم لو بالغ في خصومة من سيشهد عليه ولم يحبه قبل عليه اه زى و فرق بين العداوة والبغضاء بان العداوة هي التي تفضي الى التعدي بالأفعال والبغضاء هي العداوة الكامنة في القلب اه شو برى (قوله والفضل ما شهد به الأعداء) هذا عجز ينتمى من بحر الكامل ومصدره

ولم يحشدهن لها ضرائها * والفضل ما شهد به الأعداء

اه شو برى (قوله وهو من يحزن الخ) وذلك قد يكون من الجانبين وقد يكون من أحدهما فيختص برده شهادته على الاخر وان أفضت العداوة الى الفسق وردت شهادته مطلقا كما علم مما مر والمراد العداوة الظاهرة لان الباطنة لا يعلمها الا مقلب القلوب كذا في شرح الروض ويكتفى بما يدل عليها كالخاصة كائن عليه في المختصر كقضاء بلطنه لما فيه من الاحتياط اه سم (قوله ومن مبتدع لانكفره الخ) أي ولو استحلوا دماءنا وأموالنا انا اه حل والمبتدع من خالف في العقائد ما عليه أهل السنة مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم والمراد بهم في الأزمنة المتأخرة اماماها أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي واتباعهما وقد يطلق على كل مبتدع أمر لم يشهد الشرع بحسنه وليس مرادا هنا اه شرح م ر (قوله لاداعية)

شهادته (لمثله ان لم يذكر)
لا يكذب فان ذكر فيها ذلك
كقوله رأيت او سمعت او
شهدت لمخالفة قبلت لزوال
للمانع وهذه والتي قبلها من
ز يادني (ولامبادر) بشهادته
قبل أن يستلها لانه منهم (الا
في شهادة حسبة) فتقبل
شهادته بان يشهد (في حق
الله) كصلاة وزكاة وصوم
بان يشهد بتركها (أو) في
(ماله في حق مؤ) كد كطلاق
وعتق ونسب وعقود
وبقاء مودة واقضائها
ونخلع في الفراق لاقى المال
بان يشهد بذلك ليمنع من
مخالفة ما يترتب عليه
وصورتها ان يقول اليهود
ابتداء للقاضي تشهد على
فلان بكذا فاحضره لتشهد
عليه فان ابتدأ وقالوا فلان
زني فهم قذفة وانما تسمع عند
الحاجة اليها فلو شهدا ثمان
ان فلانا عتق عبده أو انه
أنحرفلانة من الرضاع لم يكف
حتى يقول انه يستره أو انه
يرينكاحها ما حق الا دعي
كقود وحذف وبيع فلا
تقبل فيه شهادة الحسبة كما
تمله المستثنى منه (وتقبل
شهادة معادة بعد زوال الرق
أو صبا أو كفر ظاهر أو بدار)
لاتقاء التهمة لان المنصف
بذلك لا يتغير برده شهادته
(لا) بعد زوال (سيادة أو
عداوة أو فسق) أو حرم مروءة
فلا تقبل التهمة والتقييد

أي يدعو الناس الى بدعيته فلا تقبل شهادته كالاتقبل روايته بل أولى كإرجاءه فيها من الصلاح والنور وغيرهما (ولا خطابي) فلا تقبل
فيها (ما ينفي الاحتمال) أي احتمال اعتماده على قول المشهود له لا اعتقاده انه

دلائل في هذا وما بعده تقدير مضاف بان يقول لاشهادة داعية الخ مع انه أنحصر وهذه طريقة مرجوحة
والاعتقاده تقبل وكذا روايته اه شيخنا وفي قل على المحلى وتقبل شهادة الداعية على المعتد كروايته
اه (قوله ولا خطابي لانه) نسبة لابي الخطابي الكوفي كان يعتقد الوهية جعفر الصادق ثم لما مات جعفر ادعاه
لنفسه اه حل وهذه الطائفة المنسوبون لهذا الخبيث يعتقدون ان أصحابهم لا يكذبون أي يعتقدون أن
كل من كل على عقيدتهم لا يكذب فاذا رآوه في قضية شهدوا له بمجرد التصديق وان لم يعلموا حقيقة الحال اه
قل على المحلى وسبب هذا الاعتقاد في بعضهم بعضا ان الكذب عندهم كفر اه مر اه حل (قوله ولا
مبادر بشهادته) أي ولو في مال يقيم أو زكاة أو كفارة أو وقف أو غائب أو غير ذلك بل ينصب القاضي من
يدعي ثم يطلب البيينة ولا يحتاج الى حضور خصم ولو أعاد المبادر شهادته قبلت اه قل على المحلى (قوله الا
في شهادة حسبة) من احتسب بكذا أجزأ عند الله اعننه ينوي بها وجه الله تعالى قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى
اه حج ومهر وقوله ولو بلا دعوى قضية الغاية انما قد تقع بعلم الدعوى وتكون شهادة حسبة وليس كذلك
فتدبر ح الاذري وغيره انما بعد الدعوى لا تكون حسبة اه رشدي وقال الزركشي فضيته انه لا فرق فيها
بين غيبة المشهود عليه وحضوره ثم قال وظاهره انه لا فرق فيها بين ما للشاهد فيه علقته وما لا لانهم من الحقوق
العامية لكن في فتاوى العقال بعد ما سبق وأما الاب اذا جاء وقال بيننا وبين فلان خاطها رضاع ينظر فان
كان قد شهد الولي قبل ظهور العضل منه قبلت شهادته وان كان قد خطبها فعضاها ثم جاء وشهد لم تقبل شهادته
وعلى هذا اذا جاء رجلان وشهدا ان هذا اليوم يوم العيد فان لم يكونا كلا قبلت شهادتهما وان كانا كلا لم تقبل
اه وقوله وعتق عبارة الر وض وشرحه وكالعتق الاستيلاء لافي عتق الديور والكاتب وقار قهما
الاستيلاء بانه يفضي الى العتق لا لمخالفة ولا في شراء القريب التي يعتق به وان تضمن العتق لكون الشهادة
على الملك والعتق تبع وليس كالتخلع لان المال فيه تابع والشراء مقصود فثبتانه دون المال محال لاشهادتهما
بالعتق الحاصل بهما أي بالكاتب والتدبير وشراء القريب أي بكل منهما فتقبل اه سم وفي المصباح احتسب
الاجر على الله ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا اه والاسم الحسبة بالكسر واحتسبت بالثني اعتدلت
به اه (قوله أيضا في شهادة حسبة) أي سواء سبقه ادعوى أو لا هذا اذا كانت الدعوى في غير حدود
الله تعالى اه حل (قوله أو قبله فيه حق مؤ كد) وهو لا يتأثر برضا الا دعي اه شرح مر (قوله
وعتق) بان يشهد به أو بالتعلق دون وجود الصفة أو بالتدبير مع الموت أو بما يستلزمه كإيلاد ولا تسمع
في شراء قريب لانها شهادة بالملك والعتق يترتب عليه وفارق ما في الخلع بان المال فيه تبع للفراق وهذا
العتق تبع للمال اه شرح مر (قوله وعقود عن قود) أي لانها شهادة باحياء نفس وهو حق الله
اه عناني (قوله واقضائها) أي فيما اذا طلقها زوجها طلاقا رجعيا أو أراد أن يراجعها فشهدوا باقتضائه
العدة (قوله تشهد على فلان بكذا) أي نريد ان تشهد عليه بكذا وقوله لتشهد عليه أي لتنتهي الشهادة
عليه فخل التغير (قوله فهم قذفة) أي ما لم يتبعوه بقولهم ونشهد بذلك لانه لا تقبل دعوى الحسبة في حدود
الله تعالى اه حل (قوله كما شهد المستثنى منه) هو قوله ولا مبادر لان المعنى ولا تقبل شهادة مبادر في
كل شيء الا في شهادة الحسبة الخ (قوله وتقبل شهادة معادة) قال الاذري والاشبهه قبول الشهادة المعادة ممن
شهد به خمس ثم زال اه ومثله المعادة ممن شهد به عي ثم زال اه شرح البهجة وفيه قال في الروضة
كاملها ولا تقبل الشهادة المعادة ممن شهد بالطرفي شهادته الاولى اه قال مر ولعل هذا اذا مضى زمن ثم
أعادها وادعى الغلط أمالوذ كر لفظا ثم أصله في حال التكلم وادعى سبق اللسان فالوجه القبول اه اه سم
(قوله أو كفر ظاهر) أي يظهره صاحبه بخلاف ما يستره اه حل (قوله أو بدار) أي أو بعد زوال بدار
أي مبادر قوزوالها بان تطلب منه الشهادة ولو في المجلس اه شيخنا (قوله أو فسق) شامل لما أعلن به وما

أسر به قال في شرح البهجة وما تقر في المعلن بنفسه أي من عدم قبول شهادته إذا أداها بعد زوال فسقه هو
 الأصح عند أكثر من في الروضة وأصلها قال وإنما يجيء الوجهان إذا صغى القاضي إلى شهادته مع ظهور
 فسقه ثم ردّها إذ قضيته أنه إذا لم يصح البها تقبل بناء على الأصح في الشرح الصغير وأصل الروضة أن القاضي
 لا يصغى البها كذا يصغى إلى العبد والصبي فما أتى به أو لا ليس بشهادة في الحقيقة كما أفهمه لفظ المعادة اه سم
 (قوله الكافر المسر) أي الذي شهد حال كفره الذي يسره فرد لا جسه فرده يكسبه العار لأنه كان متظاهراً
 بالإسلام فلما رد الكفر الخلق ظهر كفره في غير به ثم حسن إسلامه فشهد ثانية فترد شهادته لأنها مبدفع العار
 الحاصل من الرد الأول فقول الشارح ألتمه أي تم دفع العار الحاصل من الرد اه من شرح مرد ورج (قوله
 من فاسق أو خاتم مرواة بعد توبته الخ) هذا الصنيع يقتضي أن خاتم المرواة يحتاج في قبول الشهادة إلى التوبة
 منه وإن حقيقته تهامة كحقيقته تهامة من العصية في الندم والاقلاع وعزم أن لا يعود اه من سم قال بعضهم كل
 مذهب يجوز قبول التوبة منه إلا إبليس وها روت وماروت وعافر الناقبة وقايل قلسوفيه في غير إبليس نظر أما
 هاروت وماروت فتأبوا قبلت توبتهما وأما قاييل وعافر الناقبة فتقبل أن يتوبا والتوبة بعد الموت لا أثر لها كذا
 في حاشية الجامع في أول حرف اللام اه شورى (قوله وهي ندم) عرفه بعضهم بأنه تحزن وتوجع لما فعل
 وتغنى كونه لم يفعل ولا يجب عندنا استدامة الندم في جميع الأزمنة بل يكفي استصحابه حكماً اه من حاشية
 الشارح على جمع الجوامع (قوله بشرط اقلاع) هو مفارقة المعصية وقطعها فلا تلبس من الزنا وهو متلبس به
 لم يصح لعدم الاقلاع فلا اقلاع غير الندم والاقلاع يتعلق بالحال والندم بالماضي والعزم بالمستقبل اه من
 زى (قوله وعزم أن لا يعود إليه) أي أن تيسر منه ولا كمجرب بعد زناه لم يشترط فيه العزم على عدم
 العود له بالاتفاق ويشترط أيضاً عدم وصوله لحالة الغرغرة وعدم طلوع الشمس من مغربها وتصح من سكران
 حاله سكره إن تاب منه الشروط التي منها الندم كاستلامه اه شرح مرد (قوله وخروج من ظلمة آدمي) عبارة
 شرح مرد في المنحول عن هذا ثم صرح بما يفهمه الاقلاع من اعتنا به فقال ورد ظلمة الخ انتهت وعبارة ابن
 السبكي مع شرحها العمل وهي أي التوبة الندم على المعصية من حيث إنها معصية فالندم على شرب الخمر
 لا ضراره بالبدن ليس بتوبة وتحقق بالاقلاع عن المعصية وعزم أن لا يعود إليها تدارك يمكن التدارك من الحق
 الناسي عنها كحق القذف فيتداركه بتكفين مستحقه من المقذوف أو واره أنه ليستوفيه أو يبرئ منه فإن لم يمكن تدارك
 الحق كل لم يكن مستحقاً موجوداً سقط هذا الشرط كما سقط في توبة معصية لا ينشأ عنها حق لا آدمي وكذا
 يسقط شرط الاقلاع في توبة معصية بعد الفراغ منها كشراب خمر فالمراد بتحقيق التوبة بهذه الأمور أنها
 لا تخرج فيما يتحققها عنها لأنه لا بد منها في كل توبة اه بحر وفوق كتب عليه بعضهم قوله وهي الندم أي
 معظم أركانها الندم لأنه الذي يطر في كل توبة ولا يغني عنه غير مختلف الثلاثة الباقية أما عزم أن لا يعود فيغني
 عنه الندم أي يستلزمه كما عرفت من تعريف الندم في عبارة شيخ الإسلام وأما الاقلاع فالتأني إذا كانت
 المعصية باقية فإن انقضت وفرغت سقط كذا كره الشارح وأما رد المطالم المشار له بقول المتن وتدارك يمكن التدارك
 الخ فيسقط أن تعذر ذلك بموت المستحق أو عدم معرفته مثلاً كما قاله الشارح فالمراد من إركان التوبة هو الندم
 لا غير تأمل (قوله أيضاً وخروج من ظلمة آدمي) أي فإذا كانت غيبة مثلاً وقد استغفر المقتاب أي دعا إلى
 اعتابه بالمغفرة سقط عنه أي ما وان بلغت صاحبها ولا يشترط حينئذ أن يستبرئ من هذا الحق اه شيخنا
 أجهوري نقل عن سم وعبارته شرح مرد وإذا بلغت الغيبة المقتاب اشترط استحلاله فإن تعذر لموته أو تعسر
 لغيبته الطويلة استغفر له ولا أثر لتحليل وارث ولا مع جهل المقتاب بما سخط منه أما إذا لم تبلغه فيكفي فيها الندم
 والاستغفار له وكذا يكفي الندم والاقلاع عن الحسد ومن مانوله دين لم يستوفه وارثه كأن المطالب به في الأسرة
 هو دون الوارث على الأصح انتهت وقوله فإن تعذر لموته الخ وليس من التعذر ما لو اغتلب صغيراً مبرأ وبلغته

الكافر المسر فلا تقبل شهادته
 المعادة للتمتع بالمعادة غيرها
 تقبل من الجميع (وأنما يقبل
 غيرها) أي غير المعادة (من
 فاسق أو خاتم مرواة) وهو
 من زيادتي (بعد توبته وهي
 ندم) على المحذور (بشرط
 اقلاع) عنه (وعزم أن لا
 يعود) إليه (وخروج من
 ظلمة آدمي) من مال أو
 غيره فيؤدي إلى كفاة استحقاقها

فلا يكفي الاستغفاره لان الصبي اذا انتظر و فرض موت المغتاب يمكن استحلال وارث الميت من المغتاب بعد بلوغه اه ع من عليه وعبارة حج في شرح الزواجر قال الزركشي ثم رأيت في منهاج العابد للغزالي ان الذنوب التي بين العباد اما في المال فيجب رده عند المكنة فان عجز لفقر استحله فان عجز عن استحلاله لغيبته أو موته أو مكن التصديق عنه فعليه والا فليكثر من الحسنات ويرجع الى الله تعالى ويتضرع اليه في ان يرضيه عنه يوم القيامة وأما في النفس فيمكنه أو وليه من القود فان عجز رجع الى الله تعالى في ارضائه عنه يوم القيامة وأما في العرض فان اغتبطه أو شتمه أو بهتته فقل ان تكذب نفسك بين يدي من فعلت ذلك معه ان أمكنك بان لم تخش زيادة غيظ وهياج فتنة في اظهار ذلك فان خشيت ذلك فالرجوع الى الله ليرضيه عنك وأما في حرمة فان خنته في أهله أو ولده أو نحوه فلا وجه للاستحلال ولا اظهار لانه ولد فتنة وغيظا بل تتضرع الى الله تعالى ليرضيه عنك وتجعل له خيرا كثيرا في مقابلته فان أمنت الفتنة والهياج وهو قادر فتستحل منه وأما في الدين فان كفرته أو بدعته أو ضلته فهو أصعب الامر فحتاج الى تكذيب نفسك بين يدي من ظلمه ذلك وتستحل من صاحبك ان أمكنك والا لا ابتال الى الله تعالى جدا والندم على ذلك ليرضيه عنك اه كلام الغزالي قال الزركشي وهو في غاية الحسن والتحقيق اه كلام الزركشي وقضية ما ذكره في الحرم الشامل للزوجات والحرام كما صرحوا به ان الزنا والواط فيهما حق لا بد من قتر وقف التوبة منهما على استحلال أقارب الزنى بها أو الملوطة وعلى استحلال زوج الزنى بها هذا ان لم يخف فتنة ولا فلت يتضرع الى الله تعالى في ارضائهم عنه ويوجه ذلك بأنه لا شك ان في الزنا والواط الحاق عار أي عار بالأقارب وتلطخ فراش الزوج فوجب استحلالهم حيث لا عذر انتهت (قوله ويرد المنصوب ان بقي الخ) في الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجودا أو انتقطع خبره سلمها الى قاض أمين فان تعذر تصديقها على الفقراء ونوى الغرم له ان وجهه أو يتركها عنده قال الاسنوي ولا يتعين التصديق بها بل هو مخير بين وجوه المصالح كلها قال الاذري وقد يقال اذ لم يكن مأذونا له في التصرف فكيف يكون ذلك كغيره من الاطداد والمعض ينوى الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لا يضاعف عليه ان عصي به لتصح توبته فان مات معسر اطولب في الاخرة ان عصي بالاستدانة والا فالاظهار انه لا مطالبة فيها والرجاء في الله تعويض الخصاص اه وعبارة العباد فان عدم أو انتقطع خبره فالى أمين من قاض ثم عالم فان تعذر تصديق به عنه أو صرفه في المصالح بنية الغرم اه اه سم (قوله وبشرط قول الخ) انظر هذا القول يكون في أي زمن ويقال لمن حرره اه شورى حرره فرائنا في عبارة الزواجر المذكورة ما يفيد انه يقوله بين يدي المستحل منه كالتذوق اه (قوله في محذور قولي) ومنه ما يسقط المروءة اه حل (قوله أيضا في محذور قولي) أي قياما على الرد ولا يعترض بالفعل الموجب للردة لان الاصل فيها القول والفعل فيها تبع وقال البلقيني ان اعتبار القول في المعاصي القولية انما هو فيما أبرزه فائله وهو يرى انه محق ولا يأتي ذلك في الاعمال لانه متى أبرزه على انه حق كفر وقال انه من النفاس اه (تنبيه) من ثم تعلم ان الغيبة لا بد في التوبة منها من الغرم وبه صرح الغزالي في الاحياء (تنبيه) قضية كلامهم انه لا بد في التوبة من ذلك ولا يكفي عرض نفسه على المذوف واستيفاء الحبيته اه سم (قوله لتقبل شهادته) أشار به الى ان هذا وما بعده بشرط ان في قبول الشهادة لا في صحة التوبة اذ تصح بدونها هذا وكان الاولى ان يدر المضاف لفظا بعد بان يقول بعد قول الخ ليكون معطوفا على توبة وصنيعه يقتضي انه معطوف على اقلع فيقتضي انه شرط للتوبة فيناتي قوله لتقبل الخ اه عن بعض المشايخ وهو مبني على ما فهمه من ان القول المذكور ليس بشرط في صحة التوبة وهو ممنوع بل هو شرط في صحتها كما تصرح به عبارة الزواجر المذكورة لكن رأيت في سم ماوافق فهم البعض المذكور ونصه واشترط القول في القولية والاستبراء في الفعلية وما ألق بها مما ذكره في التوبة التي تعوجبها الولايات وقبول الشهادة أما التوبة المسقطه لانهم فلا يشترط فيها ذلك كما يطيد ذلك كلام الروض وشرحه اه ثم قال

ويرد المنصوب ان بقي وبده ان تلف المستحقه ويمكن مستحق القود ووجد القذف من الاستيفاء أو يبرئ منه المستحق وما هو حدثه تعالى كزنا وشرب مسكران لم يظهر عليه أحد فله ان يظهره ويقره ليستوفي منه وله ان يستر على نفسه وهو الافضل وان ظهر فقد فات السر فيأتي الحاكم ويشره ليستوفي منه (ر) بشرط (قول في محذور (قولي) لتقبل

ولو فسق ناظر الوقف ثم تاب عادته ولايته في الحال وكذا الوصي الولي بالعضل ثم تاب بزوجه في الحال بوقيد الزر كنى
عود ولاية ناظر الوقف بما اذا كان بشرط الواقف اهـ ومثله شرح مـ (قوله كقوله قذفي باطل) ولا يلزمه
ان يتعرض لكذبه لانه قد يكون صادقا فان قلت قد تعرض له بقوله قذفي باطل ولذا قيل الاولى قول اصله
كالجمهور والقذف باطل قلت المحذور الزامه بالتصريح بكذبه لا بالتعريض به وهذا فيه تعرض لا تصريح الا
تري انك تقول لمجاورك هذا باطل ولا يجوز ولو قلته كذبت حصل له غلبه الجزع وأحقق وسره ان البطلان
قد يكون لاختلال بعض المقدمات فلا ينافي مطلق الصدق بخلاف الكذب وبهذا يظهر انه لا اعتراض على المتن
وان عبارته مساوية لعبارة أصله والجمهور ثم ان اتصل ذلك بالقاضي باقراراً أو بينة اشترط أن يكون ذلك بحضوره
والاقلاع على الوجه قيل في جواز اعلامه به نظر لما فيه من الابداء واشاعة الفاحشة ثم لا بد ان يقول بحضوره
ذكر محضره أو لا وليس كالعنف فيما ذكر كما يحتمل البلقيني قوله لغيره بما لعون أو ياخترير ونحوه فلا يشترط
في التوبة منه قول لان هذا لا يتصور اجماعاً أنه محقق فيه حتى يبطله بخلاف القذف اهـ جـ ومـ (قوله وبشرط
استبراء) وجه ذلك التحذير من أن يتخذ الفساق مجرد التوبة ذريعة الى تزويج أقوالهم اهـ عمرة اهـ سم
وهل يشترط في قبول روايته الاستبراء كفي قبول شهادته أو يفرق بضيق باب الشهادة فيه نظراً لرفقه شيئاً
قاله الشيخ أقول ظاهر قول المحلى في شرح جمع الجوامع وكذا الفاسق يتحمل فيتوب فيؤدي تقبل اهـ انه
لا يشترط الاستبراء اهـ شوبري (قوله سنة في محذور) أي ما يمنع من الشهادة كمن فعل ما يحل بالمرءة
ومثل الفعل العداوة اهـ حل أي فلا بد من طهر المروعة من استبراء سنة أيضاً كفي مـ وشرح الروض في
شرح مـ والاصح ان السنة تقرينة لا تحديدية فيغتفر مثل خمسة أيام لا ما زاد عليها وتعتبر أيضاً في تركب
خارج المروعة اذا ألق عنه كفي التنبية وكذا من العداوة كإرجائه ابن الرضا خلافاً للبلقيني اهـ (قوله وشهادة
زور وقذف ابداء) أي زيادة على قوله شهادتي باطلة وقذفي باطل وفيه ان الموجب للعديكتي فيه بمجرد القول
والموجب للتعزير لا بد ان ينضم للقول الاستبراء اهـ حل (قوله ولا يخفى عليك حسن ماسلكه) منه مادة
ان الاقلاع وما بعده شروط في التوبة القولية أيضاً وكلام الاصل يقتضي خلافه اهـ سم * (فرع) * نجب
التوبة فوراً من كل ذنب ولو صغيراً وان أتى بكفر لان هذا بالنسبة لا لاخرة وتصح من ذنب دون آخر وتكرر
بتكرره لا بتدكره وان تاب في قتل قبل تسليم نفسه صحت في حق الله تعالى دون حق الآدمي واسلام المرتد
أو الكافر توبته من الكفر بشرط الندم عليه وكذا صلاة تاركها اهـ قل على المحلى
* (فصل في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال الخ) * عبارة قل على المحلى فصل في بيان أنواع الشهود به وتعدد
الشهود وحاصل كل منهما خمسة أنواع لان الشهود اربعة من الرجال أو رجلان فقط أو رجل فقط
أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة واليمين مع الرجل أو كذا الاول في نحو الزنا والثاني فيما يطلع عليه
الرجال والثالث في نحو هلال رمضان والرابع فيما يتقدمه المال والخامس فيما يطلع عليه النساء غالباً كما سيأتي
انتهت (قوله وتعدد الشهود) بالرفع عطف على شهادة اهـ عـ (قوله مع ما يتعلق بهما) أي من قوله
ويذكر في حلقه صدق شهادته الى آخر الفصل اهـ (قوله ولو للصوم) أي صوم غير رمضان من تدر وغيره
وهذه طريقة للمصنف والمعتداته لا فرق بين رمضان وغيره في انه يكفي فيه شاهد واحد اهـ عـ مثل رمضان
الحجة بالنسبة للوقوف وشؤال بالنسبة للأحرام بالحج والشهر المنذور صومه اذا شهد برؤية هلاله واحد خلافاً
لشارح اهـ زى وكذا يكفي شاهد واحد في أشياء كذمي مات وشهد عدل انه أسلم قبل موته فيثبت به بالنسبة
للعلاقوة ابعها بالنسبة للدرث والحرمان وكالوث يثبت بواحد وكلخبار العون الثقة بامتناع الخصم المتعزز
فيعززه بقوله ومرا الاكتفاء في القسمة بواحد وفي الحرص بواحد اهـ شرح مـ والعون مفرد الاعوان
المتقدم ذكرهم في قوله ولو استعدي على حاضر حاضر مدفع ختم فيمرتب تلك قباعوان السلطان ويعززه اهـ

شهادته (قوله في القذف
(قذفي باطل وأما ادم) عليه
ولا أعود اليه (و) بشرط
(استبراء سنة في محذور
(فعل) وشهادة زور وقذف
ابداء) لان لخصها المشتمل
على الفصول الأربعة أترا
ينافي في تهيج النفوس لما
تشبهية فاذا مضت على
السلامة أشعر ذلك بحسن
السريرة ومحلها في الفاسق
اذا أظهر فسقه ولو كان يسره
وأقربه ليقام عليه الحد
قلت شهادته عقب توبته
فهذه مستثناة وبما ذكر علم
انه لا استبراء في قذف لا ابداء
به كسهادة الزنا اذا وجب بها
الحد لنقص العدد ثم تاب
الشاهد وما أفهمه كلام الام
من انه لا استبراء على قاذف
غير المحصن محمول على قذف
لا ابداء به ولا يخفى عليك
حسن ماسلكه في بيان
التوبة وشروطها على ماسلكه
الاصل
* (تصل) في بيان ما يعتبر
فيه شهادة الرجال وتعدد
الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك
مع ما يتعلق بهما * (لا يكفي
غيره هلال رمضان) ولو للصوم
(شاهد) واحد أماله فيكفي
لصوم كما مر في كتابه (وبشرط
لنحوه)

(قوله كاتيان بهيمة أوميتة) بقى الكاف الواط كفى شرح مر وانما أطلق اتيان البهيمية بالزنا لان الكل
 جماع ونقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كقوله زنا الامة اه سم (قوله أربعين الرجل) أى دفعة فلو
 رآه واحد يزنى ثم رآه آخر يزنى ثم آخر ثم آخر لم يثبت كقوله شيخنا عن ابن القري انتهى وهذا أى اشتراط
 الاربعين بالنسبة للعدا والتعزير أما بالنسبة لسقوط حضائنه وعدالته ووقوع طلاق علق بزناه فيثبت برجلين
 لا بغيرهما مما يأتى وقد يشكك عليه ما مر فى باب حد القذف ان شهادة دون أربعة بالزنا فسقطهم وتوجب
 حدهم فكيف يتصور هذا وقد يجاب بان صورته ان يقول لا تشهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر فقوله
 بقصد الخ ينقضى عنهما الحد والعقوبة لانهما صرحا بما ينقضى أن يكون قصدهما الحاق العار به الذى هو موجب
 حد القذف كما مر ثم مع ماله تعلق بما هنا اه من شرح ج (قوله أيضا أربعين الرجل) أى لان الزنا
 أقبح الفواحش وان كان القتل أغلظ منه على الاصح فغلظت الشهادة فيه سترامن الله تعالى على عباده اه
 شرح مر وقيل لان الزنا لا يتحقق الا من اثنين فكان لكل واحد شاهدان (قوله يشهدون انهم رأوه الخ)
 عبارة شرح مر ولا بد من تفسيرهم له كراينا ما دخل مكافأ مختارا حشفته أو قدرها من فائدة ما فى فرج هذه أو
 ثلاثة ويذكر نسبها بالزنا ونحوه والاوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره أحدهم والاوجب
 سؤال باقهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كليل فى مكحلة نعم يندب اه
 شرح مر وعبرة الروض وشرحه ويشترط أن يذكر وأي شهود الزنا المرأة المزنية بها فقد يظنون وطأ
 المشتركة وأما بمنزلة انتهت وشهادتهم مقبولة وان نظروا الى فرجى الزائنين عدا عينا أى لا قصد الشهادة
 عليهما على المعتمد لان غاية الامر ان قارهم صغيرا أو صغيرا لا تسقط العداة بل ولا المغائر ولا الاصرار
 عليهما حيث غلبت الطاعة انتهى مر انتهى سم (قوله أو نحوه) أى نحوه هذا اللفظ مما يؤدى معناه
 كان يقول على وجه محرم أو ممنوع أو غير جائز انتهى خضر وقال بعضهم المراد بنحوه ان يقولوا ادخل
 حشفته فى فرج بهيمة أوميتة أو دبر انتهى عنانى (قوله بقية الاول) وهو ان يقصده المال وقوله والباقي أى
 وهوانان مقدمات الزنا وطء الشبهة اذا شهد به حسبة فالباقي يدخل فيه الاول بقية الثانى اه ابن قاسم
 (قوله يثبت بما يثبت به المال) أى ويثبت الذنب تبعاً ويعتفى فى الشئ تبعاً لا يغتفر فيه مقصودا انتهى
 عنانى (قوله من عقداً) أى ما عدا الشركة والقراض والكفالة أما هذه الثلاثة فلا بد لها من رجلين ما لم يرد
 فى الاولين اثبات حصص من الربح كإيجته ابن الرقعة انتهى شرح مر وابن ج اه عنانى (قوله أو حق مالى)
 ومنه من وقبض ماله ولو فى كتابة ومن حقوق العقود طاعة زوجة لاستحقاق نفقة وكذا قتل كافر لسلبه ازمان
 سيد لملكه وعجز مكاتب وافلاس ورزق ميت عن تدبير وأما الشركة والقراض والكفالة فكلوا كالة
 الآية اه قل على المحلى (قوله وضمان) هو والذان بعده أمثله لعلق المالى أى وبراءة وفرض
 ووقف وصلة وشفعة ورديع وبمسابقة وغصب ووصية بمال وقرار به ومهر فى نكاح أو وطء شبهة أو خلع
 وقتل خطأ وقتل صبي ومجنون وقتل حر عبد أو مسلم ذمياً أو الدواب وسرقة لا تقطع فيها اه قل على المحلى فعلم
 من قوله واقاربه ان الاقرار بالمال من هذا القسم أى يثبت بما يثبت به المال وعبرة الروض وشرحه الضرب
 الثالث المال وما المقصود منه المال كالأعيان والديون فى الاول والعقود المالية ونحوها وكذا الاقرار به أى
 بما ذكر فى الثانى يثبت كل منهما برجلين ورجل وامرأتين وسيأتى انه يثبت أيضاً بشاهدين ولا يثبت
 بنسوة منفردات انتهت (قوله وخيار) أى المجلس أو شرط أو عيب أو عجز مكاتب أو افلاس ونحوه انتهى
 ابن قاسم (قوله لعموم آية الخ) والتفسير مراد من الآية اجاعا دون الترتيب الذى هو ظاهرها اه
 عنانى ومعنى فان لم يكونا رجلين الخ فان ترغبوا فى إقامة الرجلين فرجل وامرأتان فرجع المعنى الى
 التعبير وقد تقدم هذا فى الشرح فى العان عند قول المتن ويلاعن ولومع امكان بينة بزناها الخ (قوله كنكاح

كاتيان بهيمة أوميتة) أربعة
 من الرجال يشهدون انهم
 رأوه ادخل حشفته أو قدرها
 من فائدة ما فى فرجها بالزنا أو
 نحوه قال تعالى والذين
 يرمون المحصنات الآية
 وخرج بذلك وطء الشبهة اذا
 قصد بالدعوى به المال أو
 شهده حسبة ومقدمات الزنا
 كقبلة ومعاشقة فلا يحتاج الى
 أربعة بل الاول بقية الاول
 يثبت بما يثبت به المال
 وسيأتى ولا يحتاج فيه الى
 ذكر ما يعتبر فى شهادة الزمان
 قول الشهود رأينا ما دخل
 حشفته الى آخره والباقي
 يثبت برجلين ونحوها
 وفيما يأتى من زيادنى (ولم)
 عينا كان أو ديناً أو منفعة وما
 قصده مال من عقداً
 أو فسخه أو حق مالى (كبيع)
 ومنه الخوالة لانها بيع دين
 يدين (واقالة) وضمان
 (وخيار) وأجل (رجلان
 أو رجل وامرأتان) لعموم
 آية واستشهدوا شهادتين
 والخش كالمراة تعبيرى بما
 قصده مال أولى مما عبر به
 (ولغير ذلك) أى ما ذكر من
 نحو الزنا الى آخره (من)
 موجب (عقوبة) لله تعالى
 أولاً دى (وما يظهر لرجال
 غالباً كنكاح

وطلاق) أي وعق و اسلام و ردة و جرح و تعديل و اعسار و وديعة اذعي مالها غضب ذي اليد لها و ذواليد
 انما وديعة لان المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظه و عدم الضمان يترتب على ذلك أي والحال ان العين
 باقية اه شرح مر وقوله و وديعة اذعي مالها الخ أي فلا يقبل فيها الا رجلان أي من جانب الوديع
 أخذ من التعايل أما المالك فيكفي رجل وامرأتان لانه يدعي محض المال اه رشدي و كباوغ و ظهار
 و ايلاف و فسخ نكاح و رضاع محرمة و مقدمات نكاح و اقرار و لو من النساء و ولاء و احصان و حكم و انتضاء عدة
 باشهر و خلع من جانب المرأة و دعوى الرقي التديب و الاستيلاء و الكتابة بخلاف دعوى السيد شيأ من
 الثلاثة فانه من قسم المال المتقدم اه قل على المحلى * (قاعدة) * مما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح
 أنه لا بد من تاريخه كما صرح به ابن العماد في توقيف الحكم فقال ما نصه * (فرع) * يجب على شهود النكاح
 ضبط التاريخ بالساعات و الحظاظ ولا يكفي الضبط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لا بد
 ان يز يد على ذلك بعد الشمس مثلا لحظة أو لحظتين أو قبل العصر أو المغرب كذلك لان النكاح يتعلق به لحاق
 الولد لستة أشهر و لحظتين من حين العقد فليعلم ضبط التاريخ كذلك لحق النسب انتهى ابن قاسم على ج
 و يؤخذ من قوله لان النكاح يتعلق به لحاق الولد الخ ان ذلك لا يجري في غير من التصرفات فلا يشترط لقبول
 الشهادة ذكر التاريخ و يدل له قولهم في تعارض البنتين اذا اطلقت احدهما و أرخت الاخرى أو اطلقتا
 تساقط الاحتمال ان ما شهد به في تاريخ واحد لم يقبل و اقبل المؤرخة و بطلان المطلقة اه ع ش على مر
 (قوله و طلاق) هل من ذلك ما لو أقر بطلاق زوجته لينسكح أختها مثلا وانكرته الزوجة فلا بد من اقامة
 رجلين أم يقبل قوله بمجرد فيه نظر و الاقرب الاول بالنسبة لغيرهما عليه فلا ينسكح أختها ولا أربعساها الا
 بعد اقامته رجلين بما ادعى و يؤخذ باقراره فيفرق بينهما انتهى ع ش على مر (قوله أيضا و طلاق) أي ولو
 بعوض ان ادعت الزوجة فان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد و عين و يقر به و يقال لنساقط ثبت بشاهد
 و عين اه زيادي (قوله و اقرار بخورنا) قال الزركشي ذكر البنديجي في باب الشهادة على الجنابة ان هذه
 المسئلة تتصور في موضع واحد هي اذا قذف رجل رجلا ثم ادعى القاذف ان المقتوف أقرب الزنا و أنكر المدعي
 عليه فقام المدعي البين فهو يقتضى انه لا يسمع ذلك ابتداء اه و يناسب ذلك ما قاله الشارح انه المعتمد من
 انه لا يسمع دعوى الحسبة في محض حدود الله تعالى اذا لم يتعلق بها حق آدمي (أقول) هذا انما يمنع الدعوى لا
 الشهادة اه سم (قوله بخورنا) أي كالواط و اتيان البهائم وهذا قيد معتبر اما الاقرار بالمال أو ما يقصد منه المال
 فيثبت بما ثبت به ما ذكر من رجلين و رجل وامرأتين و رجل و عين كما تقدم عن الروض و شرحه (قوله و شركة)
 أي و عقد شركة لا كون المال مشتركا بينهما اه ع ش (قوله مضت السنة) أي استقرت اه ع ش (قوله
 مما يشاركها في المعنى المذكور) أي من انها ليست بمال ولا يقصد منها المال وفيه ان الزنا كذلك و يجب
 بانه خرج له دليل اه حل (قوله والثلاثة بعدها) أي الوصايا و الشركة و القراض وقوله لكن لما ذكر ابن
 الرفعة الخ ما قاله ابن الرفعة عنده اه حل (قوله ان ابرام مدعيهما) أي الشركة و القراض اه
 شوبري (قوله فهو كالوكيل) أي فلا بد من رجلين (قوله و ما لا يرونه غالبا الخ) قال الزركشي ما قبل فيه شهادة
 النسوة على فعله لا يقبلن على الاقرار به صرحوا به في كتاب الرضاع وهو مفهوم من عبارة المصنف هنالاه مما
 يسمعه الرجال غالبا كسائر الاقارب اه سم (قوله و ولادة) أي وان قال الشاهد ان تعدنا النظر للفرج لاجل
 الشهادة بالولادة اه حل و اذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت الارث والنسب تبعا لان كلا منهما لازم شرعا
 للمشهود به لا ينفك عنه و يؤخذ من ثبوته ثبوت حياة المولود وان لم يتعرض لها في شهادتهن بالولادة لتوقف
 الارث على الحياة فلا يمكن ثبوته قبل ثبوتها المالم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فلا يقبلن لان الحياة من حيث
 هي مما يطلع عليه الرجال غالبا اه ج اه س ل قال الزركشي قال الماوردي في باب العان و يشترط

وطلاق) و رجعة (و اقرار
 بخورنا و مسوت و وكالة
 و وصاية) و شركة و قراض
 و كفالة (و شهادة على شهادة
 رجلان) لانه تعالى نص على
 الرجلين في الطلاق و الرجعة
 و الوصاية و تقدم خبر لانكاح
 الاول و شاهده عدل و روى
 مالك عن الزهري مضت
 السنة بانه لا تجوز شهادة
 النساء في الحدود و لافي
 النكاح و الطلاق و قيس
 بالمذكورات غيرهما
 يشاركها في المعنى المذكور
 و الوكالة و الثلاثة بعدها
 وان كانت في مال القصد منها
 الولاية و السلطنة لكن لما
 ذكر ابن الرفعة اختلافهم
 في الشركة و القراض قال
 و ينبغي ان يقال ان ابرام
 مدعيهما اثبات التصرف
 فهو كالوكيل أو اثبات حصته
 من الربح فيثبتان برجل
 وامرأتين اذ المقصود المال
 و يشترط مدعى المرأة
 النكاح لاثبات المهر أي أو
 شرطه أو الارث فيثبت برجل
 وامرأتين وان لم يثبت
 النكاح بهما في غير هذه (وما
 لا يرونه غالبا ككارة و ولادة

في شهادة الرجال بالولادة ان يذكروا مشاهدة الولادة لا تقا من غير نعمة للنظر اه والمعتمد القبول وان تعمدوا لان غايته انه صغير والصغيرة بل الاصرار عليها لا يستط العدا حيث غلبت الطاعات كما مر اه
سم (قوله وحيف) تقدم في كتاب الطلاق انه مما يتعد راقمة اليه عليه وحل على التعسر فان المومنان شوهدي محتمل انه استحاضة وأصل ذلك تناقض الشيخين فيه اه حل (قوله تحت ثوبها) المراد بما تحت ثوبها ما بين السر والركبة في الامتوماء والوجه والكفين في الحرمة كما توخذ من شرح مر وعبارته وخرج تحت الثوب والمراد به ما لا يظهر منها غالب العيب والوجه والكفين من الحرمة فلا بد في ثبوت ان لم يقصد به مال من رجلين وكذا فيما يبدو وعند مهنة الامة اذا قصد به فسخ النكاح مثلا أما اذا قصد به الرد بالعيب فيثبت برجل وامرأتين ورجل وعين اذا قصد منه حقت المال انتهت في سم ما تصه قال الزركشي تفسيره أي المتهاج بالثياب يخاف تعبير المحرر عنه وغيره بحث الارا قال ابن الرقعة ومراهم ما بين السر والركبة كما صرح به الاصحاب وهو واضح لكن قد يوهم انه لا تقبل شهادتهن بانفرادهن فيما فوق السر من العيوب ولا فيما تحت الركبة اه قال في الروض وشرحه ولا يثبت عيب بوجه الحر فوكفيها الا برجلين بناء على انه لا يحرم النظر الى ذلك ويثبت العيب في الامة فيما يبدو واحال المهنة برجل وامرأتين لان المقصود منه المال لكن هذا وما قبله انما يأتين على القول بحل النظر الى ذلك اما على ما صححه الشيخان في الاولى والثوى في الثانية من تحريم ذلك فالوجه قبول النساء منفردات ثم رأيت البلقي ذكروا قال الاسنوي وقضية التعليل المذكور اختصاص ذلك بما اذا كان اثبات العيب لفتح البيع فان كان لفسخ النكاح لم يقبلان اه وقوله فيما مر الا برجلين وجهه ان الرجل من شأنه أن ينظر الى وجه الحر فوكفيها كما في خطبتها والشهادة عليها وغير ذلك فكان مما يطلع عليه الرجال وهذا هو المعتمد بناؤه على القول الضعيف بجواز النظر ممنوع كذا قال مر وعلى قبلة وجه عدم قبول النساء منفردات في مسئلة الامة المذكورة لان الرجل ينظر الى ما يبدو وعند المهنة من الامة عند شرائها لكن قضية هذا انه لا يتعد بما يبدو وعند المهنة لانه عند الشراء ينظر الى ما عدا ما بين السرة والركبة فلجرحه والا أن يقال ما يبدو وعند المهنة يطلع عليه غالبا اه بحر وقوله عبارة حل قوله وعيب امرأة تحت ثوبها ولو جرح أي ما بين سرتها وركبتها حرمة كانت أو امتوماء في الوجه والكفين فلا يقبل فيما لا رجحان وفيه انه اذا كان قصد حصول المال ينبغي الاكتفاء فيه برجل وامرأتين ولا يقبل فيه بعض النساء وكتب أيضا العيب شامل لعيب النكاح وعيب المبيع وينبغي ارادة الاول لا الثاني لان المقصود منه المال فلا يكتفى فيه ببعض النساء وما يبدو وحال المهنة أي من الامتوماء السر والركبة من الامة يقبل فيه برجل وامرأتين أي ولا يقبل بعض النساء ان كان الغرض منه المال وأما ما يبدو وعند المهنة من الحرمة فيكتفى فيه ببعض النساء انتهت (قوله وباربع من النساء) ولا يناق في هذا ما تقدم في تعليق الطلاق بالحل أنه يشهد به رجلان لانه لا حصر في ذلك اه حل (قوله بان هذا اللين من هذه المرأة) ظاهره انه لا فرق بين الحرمة والامتوماء تقدم ان ما عدا ما بين السرة والركبة من الامة لا يكتفى فيه ببعض النساء اه حل (قوله ولا يثبت برجل وعين الخ) هلا ذكر هذا عتب قوله أو رجل وامرأتين بان يقول هناك أو رجل وعين ويستغنى عن ذكر هذا هنا ويمكن أن يجاب بانه آخره هنا اجل الحصر وقوطه لقوله ويذكر في حلقه الخ اه (قوله أو ما قصد به مال) فلو أقام شاهد باقرار زوجها بالخول كفي جلفها معو يثبت المهر أو أقامها هو على اقرارها به لم يكن له الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وهما اليسا بمال اه شرح مر (قوله قضى بشاهد وعين) والحكم مستند اليهما معا وقيل الى الشاهد وقيل الى العين وفائدة الخلاف تطهر في الغرم عند رجوع الشاهد * (فرع) في العباب ولو لم يحلف مع شاهده فخصمه ان يقول له احلف أو حلفني وتخلصني وفسق الشاهد بعد الحكم غير مؤثر وقيله يمنع الحكم فيحلف خصمه فان نكل حلف المدعي ولا يعتد بيمينه الاولى فاذا لم يحلف المدعي مع شاهده الخ اه

وحيف وضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن (مر) أي برجلين ورجل وامرأتين (و باربع) من النساء روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وليس بذلك غيره مما يشاركه في المعنى المذكور واذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات قبول الرجلين والرجل والمرأتين أولى وما تقرر في مسئلة الرضاع فبده العقال وغيره بما اذا كان الرضاع من الثدي فان كان من اثناء حلب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء به لكن تقبل شهادتهن بان هذا اللبن من هذه المرأة لان الرجال لا يطلعون عليه غالبا (ولا يثبت برجل وعين الامال أو ما قصد به مال) روى مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين

زاد الشافعي في الاموال الوقيس بما فيه ما تصد به مال (ولا يثبت شي بامرأتين وعين) ٣٩٣ ولو فيها اثبت بشهادة النساء منفردات لعدم ورود

وفيه أيضا * (فرع) * اذا ثبت المشهود به بحجة واحدة فالترتب اما وضعي كمن علق طلاقا أو عقاقير لولادة ثم ثبت
باربع نسوة أو علقها بنصب مال أو تلافه ثم ثبت برجل وعين لم يقع المعلق وان ثبت بذلك ثم علق وقع واما
شرعي كالنسب والارث المترتب على الولادة فيثبت تعاونا ادعى شراعي من وكيل أو ان فلانا أوصى فلانا ان
يعطيه كذا من تركته وأثبت ذلك برجل وامرأتين ثبت البسع والوصية دون الوكالة والوصاية ولو ادعت المرأة
ان فلانا تزوجها فطلقة أو مات عنها وطلبت المهر أو الارث برجل مع امرأتين أو مع عين اذ تصد هذا المال قاله
الفراليوعن الشيخ أبي علي خلافة قاله الامام وهو واقعه اه عبارة اه سم وقوله ولو ادعت المرأة الخ هكذا
في كثير من نسخها ولعل فيه سقطا وعبارة الرمل ولو ادعت طلاقا قبل الوطء وطالبته بشروط صدقاتها أو بعده
وطالبته بالجميع أو ان هذا الميث زوجها وطلبت ارثها منه قبل نحو شاهد وعين لان الفصل المال اه (قوله
زاد الشافعي في الاموال) أي روي رواية فيها هذه الزيادة وليس المراد انه زاده من عنده اه شيخنا (قوله
فلا بأس) هو المعتمد اه قل على الحلي (قوله لان اليمين) أي من حيث هي كيمين الرد لا جل قوله جحطان
والا فاليمين هنا شرطجة وقوله كالنوع المناسب كالجنس وعبارة جل قوله لان اليمين والشهادة جحطان الخ
فيه تصريح بان اليمين حجة مستقلة وهذا يؤيد الوجه الضعيف القائل بان الحكم بالشاهد واليمين حكم
بالشاهد وان اليمين مؤكدة انتهت وقوله القائل بان الحكم بالشاهد واليمين الخ ليس فيما ذكر تأييد لهذا
كما لا يخفى وانما فيه تأييد للقول الثالث وان الحكم انما يضاف لليمين تأمل (قوله من قوى جانبه) أي بلوث
أو بداهة قدم شاهد أو نكول اه شورى (قوله لانه) أي المدعى قد يتورع اه عس وعنانى وقوله
ويبين الخصم الخ كلام مستقل وقوله تسقط الدعوى أي لا الحق فله ان يعود ويدعى وينبني على سقوط
الدعوى انه لا يمكن من العود الى اليمين اه شيخنا (قوله ويبين الخصم) أي طلبه تسقط الدعوى أي من
حيث اليمين فان حلف الخصم فليس للمدعى الحلف حيث تدفع الشاهد ولو في مجلس آخر لان مجرد طلب اليمين
نقصه يبطل حقه من الحلف فلا يعود عليه فلو أقام شاهدا آخر سمعت اه حل وعبارة شرح مر فان
حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهد قاله ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من
جانبه الى جانب خصمه الا ان يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد وحيث يتخلف معه كما قاله
الرافعي في آخر الباب لكن كلام الشافعي رحمه الله يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر انتهت وقوله فان
حلف خصمه سقطت أي فان استخلف خصمه فلم يحلف ففضية قوله فان حلف خصمه الخ ان حقه لا يبطل بمجرد
طلبه عين خصمه قال شيخنا زى نقلا عن ج لكن الذي رجاه بطلانه فلا يعود للحلف مع شاهده ولو في
مجلس آخر لانه أسقط حقه من اليمين بطلب عين خصمه كما سقط بردها على خصمه بخلاف البيئة الكاملة
لا يسقط حقه منها بمجرد طلبه عين خصمه اه عس عليه (قوله فان نكل خصمه الخ) أي وان حلف سقطت
الدعوى وعبارة العباب فاذا لم يحلف المدعى مع شاهده وطلب عين خصمه فان حلف سقطت الدعوى ومنع
العود للحلف مع الشاهد ولو لم يحلف في مجلس آخر ولا يمنع من إقامة بينة كاملة قاله مدعى ان يحلف اليمين المردودة لانها
غير اليمين المتروكة مع الشاهد ولو طلب المدعى عين خصمه فنكل ولم يحلف هو الرد ثم أقام شاهدا لم يحلف
معه بازوان أقام خصمه قبل حلفه شاهدا باقراره لانه لا حق عليه وحلف معه سقطت الدعوى اه اه سم
(قوله فله ان يحلف عين الرد) قال في شرح الروض قال الزركشي وقضية تقييد الشيخين الحلف بيمين الردانه
ليس له ان يحلف مع شاهده اليمين التي تكون معه لكن قضية كلام الرافعي في القسامة انه يحلف على الاظهر
اه اه شورى (قوله كما انه ذلك) أي حلفه عين الرد في الاصل أي قبل اقامته شاهده (قوله فلولم يحلف سقط
حقه من اليمين) أي التي مع الشاهد فلا يمكن من العود اليها وهذا يرتبط بقول المتن فله ترك حلقه الخ أي

ذلك وقيامهما مقام رجل في
غير ذلك لوروده (وبذكر)
وجوبا (في حلفه صدق
شاهده) واستحقاقه لادعاء
فيقول والله ان شاهدي
صادق واني مستحق لكذا
قال الامام ولو قدم ذكر
الاستحقاق على تصديق
الشاهد فلا بأس واعتبر
تعرضه في يمينه لصدق شاهده
لان اليمين والشهادة جحطان
مختلفتا الجنس فاعتبر ارتباط
احدهما بالآخر ليصيرا
كأن نوع الواحد (وانما يحلف
بعد شهادته وتعديله) لانه
انما يحلف من قوى جانبه
وجانب المدعى فيما ذكر انما
يقوى حيث تدفعه فارق علم
اشتراط تقدم شهادة الرجل
على المرأتين بقيامهما مقام
الرجل قطعا ولا ترتيب بين
الرجلين (وله ترك حلفه) بعد
شهادة شاهده (وتخلف
خصمه) لانه قد يتورع عن
اليمين ويبين الخصم تسقط
الدعوى (فان نكل) خصمه
عن اليمين (قوله) أي للمدعى
(ان يحلف عين الرد) كما انه
ذلك في الاصل لانها غير التي
تركها لان تلك لقوة جهته
بالشاهد وهذه لقوة جهته
بنكول الخصم ولان تلك
لا يقضى بها الا في المال وهذه
يقضى بها في جميع الحقوق
فالولم يحلف سقط حقه من

(ن . ن . جل منتهج خامس)
اليمين كسبائي في الدعوى (ولو قال) رجل (ان يده أمتو ولدها) يستترهما
(هذه متولاني علقته بذاتي ملكي مني وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك

(ثبت الايلاد) لان حكم المستولية حكم المال قسم ٣٩٤ اليه اذ امان حكم بعثها باقراره موثوقا من ز يادق (لانسب الوالد حريته)

فلا يشترط ان يثبت به
عق الام فيبقى الولد يد من
هو يده على سبيل الملك وفي
ثبوت نسبه من المدعي
بالاقرار امر في بابه (أو) قال
لمن يده (غلام) يسترقه (كان
لي واعتقه وحلف مع شاهد)
أو شهد له رجل وامرأتان
بذلك (انترعه) منه (وصار
حرا) باقراره وان تضمن
استحقاق الولاء لانه تابع
(ولو ادعوا) أي ورثة كلهم
أو بعضهم (مالا) عينا أو ديناً
أو منفعة (لورثتهم) وأقاموا
شاهد أو حلف (معهم) (بعضهم)
فقط على الجميع لا على حصته
فقط (انفرد بنصيبه) فلا
يشارك فيه اذ لو شارك فيه
ملك الشخص بيمين غيره
(وبطل حق كامل حضر)
بالبلد (ونكل) حتى لو مات لم
يكن لوارثه ان يحلف (وغيره)
من صبي أو مجنون أو غائب
(اذا زال عذره حلف وأخذ
نصيه بلا إعادة شهادة) ان لم
يتغير حال الشاهد لان الشهادة
ثبتت في حق البعض فثبتت
في حق الجميع وان لم تصدر
الدعوى منهم بخلاف ما اذا
أوصى لتخصيص حلف
أحدهم مع شاهد والاخر
غائب فلا بد من إعادة الشهادة
لان ملكه منفصل عن ملك
الحالف بخلاف حقوق الورثة
فانما انما ثبتت أولا لواحد

منى طلب بين الخصم وأعرض عن اليمين مع الشاهد سقط حقه منها فلا يمكن من العود اليها سواء حلف
خصمه أولا فكان الاول للشارح ذكر هذه العبارة يجب تلك (قوله ثبت الايلاد) يعني ما فيها من المالية وما
نقص الاستيلاء لا يقتضي لعتقها بالمولد فانما يثبت باقراره اه شرح مر وقد أشار اليه الشارح بقوله
فاذا مات حكم بعثها باقراره فلو قال ثبتت المالية ايناسب ما علل به لكان أولى تأمل (قوله باقراره) أي لابهذه
الجنة (قوله فلا يشترط ان يثبت به) أي بالشاهد واليمين والرجل والمرأتين وقوله فلا يشترط به عتق الام أي وانما
يثبت بالاقرار كقدمه الشارح فيشترط ان يكون ممن يصح اقراره بذلك فالبينة المذكورة لا تثبت الا بمجرد
الاستيلاء أي كونها مالا دون ما ترتب عليهما من النسب والعتق والحرية اه حل (قوله فيبقى الولد الخ)
قال في شرح الروض قال في المطلب ومجمله اذا أسند دعواه الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد أي أو أطلق والا
فلا شك ان الملك يثبت من ذلك الزمن وان الزوال والحاصلة في يده للمدعي والولد منها وهو يتبع الام في تلك
الحالة قضيان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يده الشرعية عليه اه سم (قوله وفي ثبوت نسبه
الخ) عبارة شرح الروض قال في الاصل وهل يثبت نسبه باقرار المدعي فيه ما مر في الاقرار والقيط في استحقاق
عبد غيره وقضيته انه لا يثبت في حق الصغير والمجنون محافظة على الولاء للسيد ويثبت في حق البالغ العاقل
اذا صدقه اه انتهت اه سم (قوله أو غلام) المراد به الجنس الشامل للغلام لا يقال يمنع من هذا الشيء ول
ما أسلفه الشارح في الحضائيق قوله والغلام كالغلام فلم يجعه له شاملا لا نقول الخامل له على ما ذكر ان
مورد النص الغلام فاحتاج الى الحاق الغلام به ولم يدع الشمول لعدم صحته اذ الواقع بخلافه فليتأمل اه
شورى (قوله وصار حرا باقراره) أي لابهذه الجنة لانها لا تثبت ذلك (قوله واقاموا شاهدا) أي بالمال أي
أقاموا الشاهد بعد اثباتهم لونه وارثهم وانحصارهم فيهم اه شرح مر وقوله بعد اثباتهم لونه أي بالبينة
الكاملة أو الاقرار وأشار بما ذكر من هذه الثلاثة الى شروط دعوى الوارث الارث اه رشيدى (قوله
أيضا واقاموا شاهدا الخ) قال في الروض وشرحه واقاموا شاهدا وحلفوا معه ثبت الملك له وصار تركه يقضى
منه ادونه ووصايه وان امتنعوا من الحلف وعليه ديون ووصايه يحلف من أرباب الديون والوصايا أحد وان لم
يكن في التركة وقاعد ذلك كظهيره في الفلوس الموصى له بعين من عين أو دين ولو مشاعا كنصف فله ان يحلف
بعد دعواه لتعين حقه فيه اه من الباب الرابع في الشاهد واليمين وقوله لم يحلف الخ قال مر فيما
أظن لكن لا يجب الديون ان يثبتوا باليمين بالحجة ويستوفوا عند اعراض الوارث وتركه اه سم (قوله
على الجميع) أي ان ادعاه فان ادعى قدر حصته فقط حلف عليها فقط وكذا كل من حلف منهم ولا يكتفى حلف
واحد منهم عن غيره ولا يأخذ الا قدر حصته مطلقا اه قل على الخلى (قوله انفرد بنصيبه) قال في شرح الروض
ويقضى من نصيبه فقط من الدين والوصية لا الجميع بناء على أن من لم يحلف لا يشارك الحالف اه سم
(قوله وبطل حق كامل) أي من اليمين وخرج قولنا من اليمين البينة فلا يبطله حقه منها فله اقامة شاهدان
مضمومان الى الاول ولا يحتاج الى إعادة شهادته كالدعوى لتصير بيته كاملة كالأقام مدع شاهدا ثم مات فلوارثه
اقامة آخر وقوله ونكل خرج به توقفه عن اليمين فلا يبطله حقه منها فلو مات قبل النكل اتجه حلف وارثه
كما أفهمه كلام الرافعي اه شرح مر (قوله وغيره اذا زال عذره الخ) أي وقبل ذلك يمكن من هو في يده من
التصرف فيه اه برلى اه سم (قوله اذا زال عذره) أي بان بلغ أو أفاق أو حضر اه شرح مر
وقوله حلف اظهر هل يحلف على نصيبه فقط أو على الجميع تأمل ويجاب بأنه ان ادعى الجميع حلف على الكل
وان ادعى نصيبه فقط حلف عليه فقط وعلى كل من الصورتين لا يأخذ الا نصيبه فقط اه (قوله قال الشيخان الخ)
هذا راجع لاصل المسئلة اه حل (قوله أو لم يشعر بالخال) بمعنى الواو والجملة حاله قيد فيما قبلها لا أنها صورة

وهو المورث قال الشيخان ويغني ان يكون الحاضر الذي لم يشرع في الخصومة أو لم يشعر بالخال كالصبي ونحوه في بقاء حقه
مضلة ما في النكاح اما اذا تغير حال الشاهد فجهان في الروضة كاصلها قال الاذرى وغيره

والاقرى منع الحلف قال
الزركشي وينبغي ان يكون
محمل ذلك اذا ادعى الاول
الجميع فان ادعى بقدر حصته
فلا بد من الاعادة جزما (وشرط
لشهادة بفعل كزنا) ونصب
وولادة (ابصار) له مع فاعله
فلا يكفي فيه السماع من الغير
وقد تجوز الشهادة فيه بلا
ابصار كان يضع أعمى يده على
ذكر رجل داخل فرج امرأة
فيه مسكها حتى يشهد عليهما
عند قاضٍ بما عرفه (فيقبل)
في ذلك (أصم) لا بصره
ويجوز تعدد النظر لفرج
الزانيين لتحمل الشهادة
لانهما هتك حرمة أنفسهما
(و) شرط للشهادة (يقول
كعقد) وفسخ واقترار (هو)
أي ابصار (وسمع فلا يقبل)
فيه أصم لا يسمع شيئا (و) لا
(أعمى) تحمل شهادة في
بصره لجواز اشتباه الاصوات
وقد يحاكى الانسان صوت
غيره فيشتبه به (الان)
يترجم أو يسمع كما رآه
يشهد بما ثبت بالسماع
كما يعلم مما يأتي أو (يقر)
شخص (في ذاته) بنحو طلاق
أو عتق أو مال لرجل معروف
الاسم والنسب (في مسكه
حتى يشهد) عليه عند قاضٍ
(أو يكون عمامة بعد تحمله
والشهود و) (المشهود
(عليه معروف في الاسم والنسب)
فيقبل لحصول العلم بأنه

أخرى اه (قوله والاقرى منع الحلف) أي مع ذلك الشاهد وله الحلف مع غيره قال م لان الحكم لم
يتصل بشهادته الا في حق الحالف أو لا دون غيره اه (قوله قال الزركشي الخ) هذا ليس مرتبطا بما قبله
كما توهمه عبارته بل هو راجع لقول المتنب بلاعادة شهادة على سبيل التخييل الذي هو مفروض فيما اذا لم يتغير
حال الشاهد كما يؤخذ من شرح م فكان الاولى تقديمه على قوله أما اذا تغير الخ اه وفي قل على المحلى
قوله بلاعادة شهادة أي اذا كان الاول ادعى الجميع والافتعاد جزما اه (قوله محمل ذلك) أي محمل عدم الاعادة
عند زوال العذر فهذا تعييد لقول المتنب بلاعادة شهادة (قوله وشرط لشهادة بفعل الخ) شروع في بيان مستند
علم الشاهد وهو ثلاثة الابصار وحده في الافعال والابصار والسمع في الافعال والاقوال وقد بينا على هذا
الترتيب كما يؤخذ من عبارة الر وض (قوله ابصار له مع فاعله) أي لانه يصل به الى اليقين قال تعالى الامن شهد
بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثلها أي الشمس فاشهد نعم يأتي ان ما يتعذر فيه اليقين يكفي فيه الظن كالمالك
والعدالة والاعسار وقد تقبل من الاعمى بفعل كما يأتي وادعى انه يقع كثير الاعتماد الشاهد في الاسم والنسب على
قول المشهود عليه ثم يشهد بهما في غيبتهم وذلك لا يجوز اتفاقا كما قاله ابن أبي اللهم وصرح كلام المصنف الا في
في قوله لا بالاسم والنسب مالم يثبت ادال عاينه قال الفقهاء بل لو سمع من الغير رجل لم يجز حتى يتكرر
ويستفيض عنده وكأنه أراد بذلك مجرد المبالغة والافعال في هذا اقوات فيفيد العلم الضروري وقد تساهلت جهالة
الشهود في ذلك حتى عظمت به البلية وأكثرت به الاموال فانهم يعتمدون من يتردد عليهم ويستحلون ذلك
ويحكمهم ما القضاة اه شرح م وفي الاعيان في باب الحجر وطريق العلم المشترك في الشهادة لا يتحصر
في النظر فقد يستفيد الشاهد من تواتر ونحوه اه اه شوري (قوله كان يضع أعمى يده الخ) دل هذا
الوضع جائز لاجل الشهادة كجواز النظر لاجلها السابق اه سم على ج (قوله في مسكه ما حتى يشهد الخ)
ينبغي ان لا توقف صحة شهادته عليهما على استمرار الذكرك في الفرج بل ينبغي ان يجب عليه السعي في التزاع
قطعا لهذه المعصية اه سم على ج (قوله حتى يشهد عليهما) أي مع ثلاثة ولا يكفي علم القاضي في
حدود الله اه سلطان (قوله ويجوز تعدد النظر الخ) ظاهر مجواز ما ذكره وان من السرا لا ان يقال السر
لا يطلب حال الفعل اه حل (قوله هو أي ابصار) أي ابصار لقائله حال صدوره منه فلا يكفي سماعه من
وراء حجاب وان علم صوته لان ما كان ادراكه ممكنا بحدى الحواس يمتنع العمل فيه بغلبة الظن لجواز تشابه
الاصوات وقد يحاكى الانسان صوت غيره فيشتبه به نعم لو كان بيت ر حده وعلم بذلك جازا اعتماد صوته
وان لم يره وكذا لو علم اثنين بيتا ثالثا لهما وصوتهما ما يتعاقدان وعلم الواجب منهما من القابل لعله
بمالك المبيع أو نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما اه شرح م وقوله نعم لو كان بيت الخ يتأمل الفرق
بين هذا الذي ذكره هنا وبين ما تقدم له في أركان النكاح من ان عقد النكاح في ظلمة لا يصح لعدم ابصار
الشاهدين للعاقدين تأمل (قوله فلا يقبل فيه أصم ولا أعمى) مثل الاعمى من يدرك الأشخاص ولا يميزها
وانما جاز للاعمى وطعز وجته اعتمادا على صوتها لكونه أخف ولذا نص الشافعي رحمه الله على حل وطعزها
اعتمادا على اس علامة يعرفها فيها وان لم يسمع صوتها وعلى أن من زفت له زوجته ان يعتمد على قول امرأة
هذه زوجته ولو يطارها بل طادر كلامهم جواز اعتمادها على قرينة قوية انها زوجته وان لم يخبره أحد
بذلك اه شرح م (قوله تحمل شهادة في بصر) انظر ما وجه ذكره مع ان الغرض التحمل في قول
كعند فليتأمل اه شوري وعبارة حل قوله في بصر أي أو سمع فكان من حق الشارح ان يزيد
هذا ويسقط قوله تحمل شهادة في بصر أو يبدله بقوله فهما انتهت (قوله كما ر) أي في أول كتاب القضاء
وعبارته هناك ويتخذ القاضي مترجمين وأصم مسمعين أهلى شهادة ولا يضرهما العمى انتهت أي لا يضر
كلام المترجمين والمسمعين كما ر (قوله والمشهد له وعليه) معطوف على اسم يكون وقوله معروف في الاسم

والنسب معطوف على خبرها وهو الطرف في الكلام العطف على معمولي عامل واحد وهو جائر (قوله ومن سمع قول شخص) أي ورآه حال القول وقوله أو رأى فعله أي مع رؤيته له حالة الفعل يدل لهذا ما تقدم فكأنه تركه اتكالا على ما تقدم وعبارة أصله ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فان عرف عينه واسم ونسبه الخ انتهت فبها زيادة لفظة فان عرف عينه وهي تفيد ما قلناه تأمل (قوله بالمعنى السابق في آخر القضاء على الغائب) عبارته هذا الفصل الغائب الذي تسمع المحجة يحكم عليه من فوق عدوى أو قواري أو تعزز انتهت وقوله أو مات ظاهر إطلاقه وان لم يدفن وعبارة سم قوله بالمعنى السابق هو الغائب فوق مسافة العدوى وهذا كما ترى يقتضي ان من ادعى عليه عند القاضي بحق ثم غاب عن مجلس القاضي بالبلد أو بمسافة العدوى وكان معروف الاسم والنسب لا تصح الشهادة عليه إلا بحضوره كإن الدعوى عليه لا تصح الا كذلك فان كان المنقول كذلك اتبع والا فهو موضع نظر فلجرح انتهت وعبارة حل والاعتماد لا كفاء بالغيب عن المجلس وان لم يكن متعزز أو لا متواريا وفي شرح شيخنا انه لا بد ان يكون في محل يسوغ القضاء عليه فيه والا فلا انتهت (قوله والا فباشارة) قال شيخنا البرلسي اقتضى هذا انه لا بد في الشهادة على الحاضر من الاشارة اليه اه وقوله كمالو لم يعرفهم ما قال في المحلى فان جهلهم لم يشهد عند موته وغيبته وكذا ان جهل أحدهما فيها يظهر اه سم (قوله ان لم يعرفهم ما) أي وليس من طريق المعرفة اخباره باسمه ونسبه بل لا بد من الاستفاضة واذا كتب في الوثيقة فينبغي ان يقول أقر من ذكر انه فلان بن فلان فان الشهادة باقرار فلان بن فلان شهادة بالاقرار صريح والنسب ضمنها هذا مذهبنا خلافا لما لا نرجحه الله تعالى فيجب على الشاهد اجتناب ذلك واذا علمت ان النسب لا يكفي فيه اخبار الشخص عن نفسه علمت ان غالب احكام قضية العصر باطله وذلك لان اليهود يتحملون الشهادة في الغالب على من لا يعرفون نسبه الا بخباره ثم يؤدون في غيبته يحكم القاضي وهو حكم باطل سواء ذكر واعم ذلك صفة المشهود عليه أم لا اه اه سم (قوله فلا ينش قبره) هذا يقتضي انه لا بد ان يبال عليه التراب وقوله وقال الغزالي الخ ضعيف اه حل وعبارة شرح مر فان مات ولم يدفن أحضر ليشهد على عينه ان لم يترتب على ذلك فعل محرم ولا تغيره اما بعد دفنه فلا يحضروا ان أمن تغيره واشتدت الحاجة لحضوره خلافا للغزالي كما مر في الجنائز انتهت (قوله ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) أي لا ادعاء عليها اما لا الادعاء عليها كن تحملا ان منتقبة بوقت كذا يجلس كذا قالت كذا وشهد آخر ان هذه الموصوفة فلانة بنت فلان جاز وثبت الحق باليبتين ولو شهدا على امرأة باسمها ونسبها قسألهم القاضي أن يعرفون عينها ام اعتمدتم صوتهم الم تزمهم اجابته قاله الرازي ومحل كماله مما مر في مشهورى الديانة والضبط والالزام سواء لهم ولزعمهم الاجابة كآله الاذرى والزر كشي وآخرون اه ح ومثله شرح مر (قوله منتقبة) أي لابس للنقاب وهو ما يغطي وجهها كالبرقع اه شيخنا في المصباح ونقاب المرأة جمعة نقب مثل كتاب وكتب واتقبت وتنقبت فاعطى وجهها بالنقاب وهو ما وصل الى شجر عينها اه (قوله فان عرفها بعينها) أي ولو بدون رفع النقاب كما يقع لكثير من الناس انهم يعرفون المرأة بعينها في نقابها اه شيخنا ولو شهد عليها من وراء نقاب خفيف صح وكذا لو تحقق صوتهم من وراء النقاب ولا زعمها حتى أدى على عينها قال في المطلب شرطه ان يشهد عليها بعد ذلك عند القاضي وهي كشفة عن وجهها بعرف القاضي صوتها وان لم يرها الشاهد كما قلنا بشرط في انعقاد النكاح على المرأة المنتقبة ان يراها الشاهد ان قبل العقد فلا يعتد عليها وهي منتقبة ولم يعرفها العاقد ان لم يصح لان استماع الشاهد العقد كاستماع الحاكم الشهادة قال الزركشي مسألة النكاح شرطها ان تكون مجهولة النسب والا فيصح ونسبه على ان ما ذكره ابن الرقة فيها منقول عن المتولي واعلم انها مسألة فحيسة والقضاء الا لا يعملون بها فانهم يزجون المنتقبة الحاضرة من غير رؤية الشهود لها كفاء بحضورها واخبارها وقد تعرض للمسئلة في الخادم في باب النكاح باسقاط من هذا فراجع اه سم وعبارة

المشهود عليه (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله وعرفه باسمه ونسبه) ولو بعد تحمله (شهد بهما ان غاب بالمعنى السابق في آخر القضاء على الغائب (أو مات والا) بان لم يغيب ولم يمت (فباشارة) يشهد على عينه فلا يشهد بهما (كمالو لم يعرفهم ما ومات ولم يدفن) فانه انما يشهد بالاشارة وهذا من زيادتي فعلم انه لا يشهد في غيبته ولا بعدموته ودفنه ان لم يعرفه به ما فلا ينش قبره وقال الغزالي ان اشتدت الحاجة اليه ولم يتغير نبش (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بنون ثم ناعن انتقب كما قاله الجوهرى (اعتمادا على صوتها) فان الاصوات تتشابه (فان عرفها بعينها

شرح م قال جمع ولا ينعقد نكاح متقبلة الا ان عرفها الشاهدان اسماء ونسباً أو صورة انتهت ومثله
 ج وكتب عليه سم قوله قال جمع ولا ينعقد نكاح متقبلة الا ان عرفها الشاهدان الخ أى اذا رأى الشاهدان
 وجهها عند العقد صح وان لم يره القاضي العاقل لانه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كزوج ولى النسب
 موليته التى لم يرها قط بل لا شرط روية الشاهد بن وجهها فى انعقاد النكاح كمال اليه كلام الشارح فى باب
 النكاح خلاف ما نقله هناك من الجمع المذكور انتهى (قوله أو باسم ونسب جاز) لأن صورة ذلك فى الاسم
 والنسب ان يستفيض عند موته متقبلة فلانة بنت فلان ثم يحمل عليها كذا اه سم على ج (قوله
 وأدى بما علم من ذلك) أى الاسم والنسب والأشعار فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وضبط حليتها وكذا
 يكشفه عند الاداء اه شرح م وله استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجمهور ولكن الصحيح عند
 المارودى انه ينظر لما يعرفه به فلو حصل ببعض وجهها لم يجاوز ولم يزد على مرة الا ان احتاج للتكرار اه
 زى (قوله وهذا ما عليه الاكثر) أى بناء على المذهب ان التسامع لا بد فيه من جمع يؤمن نواظرهم على
 الكذب نعم ان قالوا شهدان هذه فلانة بنت فلان كذا شاهدى أصل فقبول الشهادة على شهادتهما بشرطه
 اه شرح م وقوله بناء على المذهب ان التسامع لا بد فيه من قضية انهم لو باعوا العبد الذى يسوغ
 الشهادة بالتسامع يكتفى تعريفهم وسيأتى ان المراد بهم جمع كثير يقع العلم أو الظن القوي بخبرهم فانظر هذا
 مع ما مر عن الحال اه رشدى (قوله والعمل بخلافه) أى عمل الشهود أى فيكتفون بالتعريف وهو عمل
 باطل لا يعمل عليه كما يقع ان المرأة تقف فى السوق وتبيع شيئاً ويريد المشتري الاشهاد عليها فى شهود
 لا يعرفونها فيخبرهم أهل السوق بأنهم فلانة بنت فلان اه شيخنا وعبارتهم قوله والعمل بخلافه قال البلقينى
 يريد عمل بعض البلدان لا عمل الاصحاب وحيث فلا عبرة به اه ومثله ع ش على م وسئل الشهاب ج
 ما معنى قولهم فى تكبير العبد فى الشهادات الاشهر كذا والعمل على خلافه وكيف يعمل بخلاف الراجح فاجاب
 بأن التراجع تعارض لان العمل من جهة ما يرجع به وان لم يستقل جهة فلما تعارض فى المسئلة التراجع من
 حيث دليل المذهب والتراجع من حيث العمل لم يستمر الدليل المذهبى على رجحانته لوجود المعارض فساغ
 العمل بما عليه العمل اه اه شورى وعبارة شرح م والعمل على خلافه وجرى عليه جمع حتى بالغ
 بعضهم وجوزاً اعتماد قول ولدها الصغير وهى بين نسوة هذه أى انتهت وقوله حتى بالغ بعضهم الخ هذا البعض
 قبل قول ولدها الصغير كجاريتها لا يقبل العدلين ويحتاج بان قول نحو ولدها ينفذ الظن أكثر من العدلين قال
 الاقرع وهو نظير قولهم يعتمد عليك المحرب فى الوقت دون الموثن اه رشدى (قوله بذلك) أى تعريف
 العدل أو العدلين ولو عدل رواية على ما أتى به ج وعبارته ينبغي ان يكتفى بعدل الرواية لان هذا من باب
 الاخبار اذ ليس لنا شهادة يقبل فيها واحد الا فى هلال رمضان ولان الشهادة تختص بما يقع به دعوى صحيحة
 عند قاض أو محكم وليس هناك من ذلك اه شورى (قوله سجل له القاضي) أى فيكتب حضر لنا رجل
 ذكرناه فلان بن فلان ومن حليته كذا قال ابن أبى الميمون ان كان الغرض منها التذكر عند حضورهما بعد ذلك
 فصحيح وان كان الغرض الكتابة بالصفة الى بلد أخرى اذا غلب المدعى عليه ليقابل حليته بما فى الكتاب ويعمل
 بمقتضى ذلك ان أنكر فهو فى غاية الاشكال وكذا ان كان الغرض الاعتماد على الحلية عند الاحتياج الى الثبوت
 والحكم غائباً ولا أحسب احداً يقوله قالوا بتزويل كلامهم على الحالة الاولى بأبواب جعلهم الحلية فى المجهول
 كالاسم والنسب فى المروف اه سم ومثله شرح م (قوله ولو من أم أو قبيلة) الغاية الاولى للرد على
 من قال بالملح لا مكان روية الولادة والثانية تعميم كما يعلم ذلك من عبارة أصله مع شرح م (قوله أو قبيلة)
 أى ليستحق من ربيع الوقف على أهلها مثلاً اه شرح م (قوله بتسامع) ولا بد من تكرره وطول
 مدته عرفاً اه شرح م (قوله أى استفاضة) والفرق بين المستفيض والمتواتر ان المتواتر ما بلغت روايته

أو باسم ونسب) أو اسمها
 حتى شهد عليها (جاز) التحمل
 عليها منتقبه (وأدى بما علم)
 من ذلك فيشهد فى العلم ومنها
 عند حضورها فى العلم بالاسم
 والنسب عند غيبتها (لا
 بتعريف عدل أو عدلين)
 انهما فلانة بنت فلان أى لا
 يجوز التحمل عليها بذلك
 وهذا ما عليه الاكثر (والعمل
 بخلافه) وهو التحمل
 عليها بذلك (ولو ثبت على
 عينه حق) فطلب المدعى
 التسجيل (سجل) له
 (القاضى) جوازاً (بحلية
 لا باسم ونسب لم يثبتاً) بيينة
 ولا بعلمه ولا يكتفى فيما قول
 المدعى ولا اقرار من ثبت
 عليه الحق لان نسب الشخص
 لا يثبت باقراره ولا باقرار
 المدعى فان ثبتا بيئته أو علمه
 سجل بهما وتغيرى ثبت
 أعم من تعبيره مقام بيئته
 (وله بلامعارض شهادة
 بنسب) ولو من أم أو قبيلة
 (وموت وعق وولا وعرف
 ونكاح بتسامع) أى استفاضة
 (من جمع يؤمن كسفيهم)
 أى نواظرهم عليه لكثرة

فيه العلم أو الظن القوي بخبرهم ولا يشترط عدالتهم وخبرتهم وذ كورتهم كلا يشترط في التواتر ولا يكفي ان يقول سمعت الناس يقولون
كذا بل يقول شهدانه اثنان فلا بد ان يعلم بخلاف ما سمع من الناس وانما اكتفى بالتسامع في المذكورات وان تيسرت مشاهدة اسباب بعضها لان
مدتها تطول فيعسر إقامة البينة على ابتدائها ٣٩٨ فتس الحاجة الى اثباتها بالتسامع وما ذكر في الوقف هو بالنظر الى اصله اما شرطه

وتفاصيله فينت حكمه ما في
شرح الروض وله بلامعارض
شهادة (عائنه) أي بالتسامع
من ذكر (أو يدوتصرف
تصرف ملك) كسكنى وهذه
وبناء ويسم (مدته طويلة
عمرنا) فلا تكفي الشهادة
بمجرد الابدان لانه قد يكون
عن اجارة أو اعادة ولا مجرد
التصرف لانه قد يكون من
وكيل أو غاصب ولا يملكها
بدون التصرف المذكور
كل تصرف مرة أو تصرف
مدة قصيرة لان ذلك لا يحصل
الظن (أو باستصحاب) لما
سبق من نحو اثار وشراء
وان احتدل زواله للحاجة
الداعية الى ذلك ولا يصرح
في شهادته بالاستصحاب فان
صرح به وظهر في ذكره تردد
لم يقبل ومسئلة الاستصحاب
ذكرها الاصل في الدعوى
والبيانات وخرج بز يادني
بلامعارض ما لو عورض كل
أنكر انشوب اليه النسب
أو طعن بعض الناس فيه
فتمنع الشهادة به لاختلال
الظن حيث ذوقولي عرفان
زيادني (تبيه) صورة
الشهادة بالتسامع أشهد أن
هذا ولد فلان أو انه عتيقه
أو مولاه أو وقفه أو انها زوجتي

مبلغا لحالت العادة فواطوهم على الكذب والمستغيب ما غلب فيه على الظن الا من التواطى على ذلك اه
دميري وبم هذا علم ما في كلام مر من النظر فتأمل (قوله أو الظن القوي) هذا يدل على انه ليس المراد
بالجمع عدد التواتر لان ذلك يفيد العلم ولا بد اه شورى (قوله ولا يشترط عدالتهم الخ) لكن يشترط فيهم
التكليف اه ع ش على مر قال شيخنا ويشترط اسلامهم هنا على المعتمد لانه في معنى الشهادة على الشهادة
وان كان لا يشترط في عدد التواتر الاسلام في غير هذه الصورة اه وعبارته شرح مر وقضية تشيهم بالتواتر
عدم اشتراط اسلامهم لكن أفتى الواو رحمه الله تعالى باشتراطه فيهم وقرق بينه وبين التواتر بضعف هذا
لأنه الظن القوي فقط بخلاف التواتر فنه يلزم العلم الضروري انتهت (قوله لانه قد يعلم خلاف
ما سمع من الناس) هذا ان ظهر بذكره تردد على قياس ما سبذ كرم في الاستصحاب وصرح به السبكي حيث حل
عدم القبول على ما اذا ذكره على وجه الارتباب اما لو ثبت شهادته ثم قال مستندي الاستفاضة قبل اه حل
(قوله لان مدتها تطول) عبارة شرح مر لانها أمور مؤبدة فاذا طالت عسرا ثبت ابتدائها انتهت (قوله
فيثبت حكمه ما في شرح الروض) عبارة قال الاسنوي الاربع ما أفتى به ابن الصلاح فانه قال يثبت بالاستفاضة
ان هذا وقف لان فلا توقف هذا وأما الشرط فان شهد به امره لم يثبت به وان ذكره في شهادته باصل
الوقف سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية الوقف اه وما قاله النووي فله ابن سراق وغيره لكن الاربع
حله على ما قاله ابن الصلاح قال الاسنوي ولا شك ان النووي لم يطلع عليه انتهت وقال النووي لا يثبت
استقلال ولا تعاضل ان كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة قسم الربيع بالسوية فان كان على
مدرسة مثلا تصرف على مصالحها قال الزركشي وما قاله النووي هو المتقول واعتسمه مر اه سم ملخصا
(قوله أو يدوتصرف) أي لان امتداد الايدي والتصرف مع طول الزمان من غير منازع يغلب على الظن
المالك ويستثنى من ذلك الرقيق فانه لا تجوز الشهادة فيه بمجرد اليد والتصرف في المدة الطويلة الا ان ينضم الى
ذلك السماع من ذي اليد والناس انه لا احتياط في الحرية وكثرة استخدام الرقيق اه شرح مر وقوله
لا احتياط في الحرية الخ يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان التزاع مع الرقيق في الرق والحرية اما لو كان بين السيد
وبين آخر يدعي المالك فظاهر انه تجوز الشهادة بمجرد اليد والتصرف مدة طويلة هكذا ظهر فراجع اه
رشيدى (قوله ويسم) قال المحلى وفيه بعد اه ولا بد منه ولا بالبيع وحده بزيل الملك فكيف يشهدون له
بملك اه برسى اه سم (قوله ذكرها الاصل) أي فذلك لم يثبت به على انها من زيادته (قوله أو طعن
بعض الناس) نعم يتجه انه لا بد من طعن لم يتم قرينة على كذب فائه اه شرح مر (قوله أو وقفه) بفتح
الواو ويكون القاف وضم الفاء هكذا ضبطه بالقلم اه حل رحمه الله (قوله ولو تسمع سبب الملك الخ)
عبارة شرح مر وصورة استفاضة الملك ان يستغيب انه ملك فلان من غير اضافة لسبب فان استفاض شبيهه
كالبيع لم يثبت السبب بالتسامع الا الارث انتهت (قوله ولو مع الملك) بان صرح به كان يقول أشهد ان هذا
بأه فلان لفلان وانه ملكه أو انه وهدبه وانه ملكه (قوله ومما يثبت به أيضا ولاية القضاء الخ) ومما يثبت به
أيضا عزل القاضي وتضرر الزوجة والتصدق والولادة والحمل والوثوق وقدم العيب والسفاهة والعدو والكفر
والاسلام والوصية والقسم والغصب والصداق والاشربة والعسر والافلاس فجملة ذلك سمع ما ذكره المصنف
اثنان وثلاثون مسئلة وبعضهم نظم غالبها اه قل على المحلى (قوله والارث) بان شهد شاهدان بالتسامع ان

أوانه ملكه لأشهادان فلانة ولنت فلانا وان فلانا أعتق فلانا أو انه وقف كذا أو انه تزوج هذه أو انه اشترى هذا الما من انه فلانا
يشترط في الشهادة بالفعل الابصار والبول والسمع ولو تسمع سبب الملك كبيع وهبة لم تجز الشهادة به بالتسامع ولو مع الملك الا ان يكون
السبب ارثا فمجرد لان الارث يستحق بالنسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع ومما يثبت به أيضا ولاية القضاء والجرح والتعديل والرشد والارث

واستحقاق الزكاة والرضاع
وتقدم بعض ذلك

* (فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكفاة الصك *
والشهادة تطلق على تحملها
كشهرت بمعنى تحملت وعلى
أدائها كشهرت عند القاضي
بمعنى أدت وعلى المشهود
به وهو المراد هنا كتحملت
شهادة بمعنى مشهودا به فهي
مصدر بمعنى المفعول (تحمل
الشهادة وكفاة الصك) وهو
الكتاب (فرضا كفاية)
في كل تصرف مالي أو غيره
كبيع ونكاح وطلاق وإقرار
أما فرضية التحمل في ذلك
فللمحاجة إلى إثباته عند
التنازع ولتوقف الانقضاء
عليه في النكاح وغيره مما
يجب فيه الاشهاد وأما فرضية
كتابة الصك والمراد في الجملة
مرانه لا يلزم القاضي أن
يكتب الخصم ما ثبت عنده
أو يحكم به فلا نه لا يستغنى
عنها في حفظ الحق ولها أثر
ظاهر في التذكير وصورة
الاولى أن يحضر من يحمل
فان دعى التحمل فلا وجوب
الا ان يكون الداعي معذورا
بمرض أو حبس أو كان
امراة مخدرة أو قاضيا يشهد
على امرئ ثبت عنده ولا يلزم
الشاهد كتابة الصك بالاجرة
فله أخذها كماله ذلك في تحمله
ان دعى له لاني ادائه له بعد
كتابته حبسه عنده للاجرة

فلما وارث فلان لا وارث له غيره كمن خص عليه في البولي ولا يثبت الدين بالتسامع كما قاله ابن المقرئ في الروض
اه زى (قوله وتقدم بعض ذلك) وهو ولاية القضاء والجرح وعبارته في كتاب القضاء فصل ثبت التولية
بشاهدين يخرجان مع المتولى يخبران أو باستفاضة وعبارته فيه أيضا في فصل يجب التسوية بين الخصمين
ويجب ذكر سبب جرح ويعتمد فيه معانية أو مما علمته أو استفاضة انتهت

* (فصل في تحمل الشهادة وأدائها) * انما قدمه على كتابة الصك في الذكر لمناسبته التحمل وقدم الكتابة على
الاداء في بيان الحكم لانها تطالب بعد التحمل للتوثيق بها اه ع ش على مر (قوله وهو المراد هنا) أي
في قول المتن تحمل الشهادة الخ كفاي شرحي مر و ج ثم قال ج فالمراد الا حاطة باستطاب منه الشهادة
به فيمكنوا عن تلك الا حاطة بالتحمل اشارة الى ان الشهادة من أعلى الامكان التي يحتاج جها أي الدخول
تحتورطها الى مشقة وكلفة ففيه مجازان لاستعمال التحمل والشهادة في غير معناهما الحقيقي اه وكتب
عليه سم قوله وهو المراد هنا أقول لا مانع من ارادة الاداء ومعنى تحمله انترامه ثم رأيت شيخنا الشهاب
البراسي قال أقول بل المراد الاول يعني به الاداء الذي هو الثاني في كلام الشارح لانه لا معنى لتحمل المشهود به
الابتأويل تحمل حفظه أو أدائه انتهى اه (قوله كتحملت شهادة الخ) بمعنى تحمات حفظ المشهود به ورعايته
وضبطه ومعنى أدائها بمعنى المشهود به الاخبار به عند القاضي (قوله تحمل الشهادة وكفاة الصك الخ) ويتجه
الحاق النساء فيما قبل فيه شهادتهن فيه بالرجال في ذلك وان كن معهن في القضية رجال والا وجه عدم تكليف
المخدرة الخروج بل يرسل اليها فيشهد عليها ولو دعي لشهادتين في وقت واحد قدم أخوفهما فورا لا تخبر اه
شرح مر (قوله وهو الكتاب) في المختار صكه ضربه وبابه ردومنه قوله تعالى فصكت وجهها والصك فارسي
معرب والجمع أصلك وصكك وصكوك اه وفي المصباح الصك الكتاب الذي يكتب فيه المعاملات والافاري ووجه
صكوك وأصله صكك مثل بحر وبحور وأبحر وبحار وصك الرجل للشرصكان باب قبل اذا كتب الصك
ويقال هو معرب وكانت الارزاق تكتب صكا كافتخرج مكتوبة قباع فنهى عن شراء الصك وصكه صكا
ضرب قهقه وجهه بيده بسوطة وصك الباب أغلقه والصكان تصطك الر كبتان وهو مصدر من باب تعب
فلا ذكر أمك والاتي صكا اه (قوله فرض كفاية) أي على من حضر الواقعة المشهود فيها في صورة التحمل وعلى
الشهود والقاضي في صورة الكتابة لكن كون القاضي من أهل الفرض انما هو فيما يجب عليه فيه الكتابة
كان كانت الدعوى متعلقة بمجور وهذا معنى قوله في الجملة أي في بعض الصور لا في كلها اه شيخنا
(قوله وغيره مما يجب فيه الاشهاد) كبيع مال الصبي أو المجنون أو المجهور عليه فلس أو الوكيل الشروط عليه
الاشهاد اه ع ش (قوله والمراد في الجملة) أي على الشهود ولا على كل من الشهود والقاضي أي فالقاضي ليس
مخاطبا بذلك مطلقا في الحالة المذكورة وغيرها اه حل (قوله لما مرانه لا يلزم القاضي الخ) أي بل يسن ما لم
يكن لخصوصي والاوجب عينا اه حل (قوله وصورة الاولى ان يحضر الخ) ظاهره وان لم يطلب منه الاستماع
والامعاء وقد يتوقف فيه فاجزر اه حل (قوله فان دعى التحمل) أي من مسافة العدو ويأمن فوق
مسافة العدو فلا وجوب لو كان الداعي معذورا اه حل (قوله الا ان يكون الداعي معذورا الخ) أي أو
دعا الزوج أربعة الى الشهادة بترانه بوجه بخلاف دون أربعة وبخلاف دعاء غير الزوج اه شرح مر
واظهر ما ضابط المسافة التي يجب التحمل منها في هذه الصور وينبغي أن تكون مسافة العدو كفاي الاداء
الا تتي ثم ذكره لرفاق عليه اه سم (قوله يشهد على امرئ ثبت عنده) ويظهر ان المشهود له أو عليه
لوطب من الشاهدين كتابة ما جرى تعين عليهما لكن باجرة المثل كالاداء والالم يبق ليكون كتابة الصك فرض
كفاية أثر ويفرق بينهما وبين القاضي بان الشهادة عليه تغني عن كتابته ولا كذلك هنا اه ج اه ع ش
على مر (قوله بالاجرة) وهي من مال المصالح ان كان والا فعلى المكتوب اه حل (قوله لاني أدائه)

أي حيث كان بالبلد ولم يحتج إلى ركوبه والاوجب أجرة الركوب وان كان له ركوب وفي بسط الأنوار ما لم يكن له ركوب فإن كان خارج البلدان كان في مسافة العدو كأنه أجرة ما ركبه ونفقة الطريق أي ما يحتاج إليه في السفر زيادة على أصل نفقته ما لم يعطه ذلك عن سفيه والاوجب نفقة أهله حل وعبارة شرح ممر وله أخذ أجرة التحمل وان تعين عليه حيث كان عليه فيه كافتش أو نحو موهى أجرة قتل ذلك المشي وليس له طلب الزيادة لافرق في ذلك بين الجليل والحفير وليس له طلب الاداء وان لم يتعين عليه لانه فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا لانه كلام يسير لا أجرة قتل له وفارق التحمل بان الأخذ للاداء يورث تهمة قوية مع ان زمنه يسير لا تقوية منه متقومة بخلاف زمن التحمل نعم ان دعى من فوق مسافة عدوى فأكثرت له نفقة الطريق وأجرة الركوب وان كان غنيا وان لم يركب وكسب عطل عنه فبأنه قد مره لا لمن يورث في البلد الا ان احتاجه فله أخذه وله صرف المعطى الى غيره لانه بمجرد أخذه عليه ملكا مطلقا ولا يجب عليه صرفه فيما يحتاج اليه من نفقة وكسوة قوله ان يقول لا أذهب معك الى فوق مسافة العدو لا يكاد وان كثر واعلم انه قد يكون مشي الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب خارجا للمروعة والاحتجاج امتناعه فيمن هذا شأنه فله الاستنوى قال الاخرى بل لا يتقيد ذلك بالبلدين فديان في البلد الواحد بعد ذلك خروجا للمروعة الا ان تدعو الحاجة اليه أو يفعله فواضا انتهت مع زيادة من ع ش عليه وعبارة سم قوله كماله في تحمله الخ عبارة العباب * (نوع) * الاحسن تبرع الشاهد بالتحمل والاداء والافله أجرة التحمل من بيت المال خلافا للروضة ثم على المشهود له وان تعين عليه اذا دعى له الا ان تحمله وهو بمكانه وأما الاداء فان دعى له في البلد فلا شيء له أو خارج من العدو فله طلب نفقة الطريق وأجرة ركوبه فان احتاج للركوب في البلد فافظا هو وجوبه أو فوق العدو فله أخذ الجمل لا يقتصر على أجرة الركوب اه فانظر هل المراد بنفقة الطريق أصل النفقة أو الزائد بسبب السفر فيما اذا احتج الى سفر وهل يدخل فيها كسوة احتج اليها في هذا السفر وانظر خارج البلد دون العدو وقوله وأما الاداء الخ عبارة الر وض لا الاداء الا ان دعى من مسافة عدوى فله نفقة الطريق وأجرة الركوب لا لمن في البلد الا ان احتاجه اه انتهت (قوله فرض كفايه) أي على التعميلين (قوله ان كانوا جمعا) الظاهر ان يشهد الفرض أيضا بطلب الاداء من الكل أو من بعضهم وهو أزيد من نصاب الشهادة فلولم يطلب كالا ولا بعضا فافظا رانه لا وجوب أصلا تأمل (قوله كان زاد الشهود على اثنين الخ) فان شهد منهم اثنان فذلك والاثنان أو اسواء دعاهم مجتمعين أم منفردين والمتنع أولا أكثر انما لانه متبوع كما ان المحجب أولا أكثرهم أجزا لذلك اه شرح ممر (قوله أو من اثنين منهم) قال الزركشي بخلاف التحمل اذا طلب من اثنين مع وجود غيرهما فانه لا يلزم قطعا لانه طلب لامانة يتحملونها اه عميرة وعبارة العباب ولو طلب اثنان من جمع ليحمله لم يتعين ثم ان ظن امتناع غيرهما تنجبه الوجوب انتهت فله اجري هذا التفصيل في الاداء اه سم (قوله أولم يكن الاهما) كل لم يتحمل غيرهما أو كانت الباقون أو جنوا أو فسقوا أو غابوا اه شرح ممر (قوله عند الحاكم المطلوب اليه) يعلم منه تصوير المسئلة بما اذا كل الحاكم يرى ذلك تأمل اه سم (قوله في الثالثة) ويظهر ان الثانية كذلك فواجه التقييد بالثالثة تأمل اه شوبري (قوله عصي) أي بولكن كبيرة اه عزيرى لقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه أي مسوخ وعبارة حل عصي أي وردت شهادته لكونه كبيرة انتهت (قوله وانما يجب الاداء الخ) اعلم ان من شرط الوجوب ان لا يكون ذلك في حدود الله تعالى فان المطلوب كنتم ذلك وقال النووي ان رأى المصلحة في الشهادة شهد وصرح ابن سراقبة لا يجوز ان يشهد على المسلم بقتله الكافر عندها كم حتى قال الزركشي منه يؤخذ امتناع الشهادة بكلمة كفر أو تعريض بقتل عندهم يعلم انه لا يقبل التوبة ويحجب التعريض ولا يلحق به البيع الذي يترتب عليه شفعة الجوار لان ذلك حق أدى اه واعتمده ممر فقال يحرم على الشافعي ان يشهد بالتعريض بالقتل عندهم يحده

(وكذا الاداء) الشهادة فرض كفايه وان وقع التحمل اتفاقا (ان كانوا جمعا) كان زاد الشهود على اثنين فيما ثبت بهما (فلو طلب من واحد) منهم وهو من زيادتي (أو) من (اثنين) منهم (أولم يكن الاهما أو) (واحد والحق يشتمعه ويضمن) عند الحاكم المطلوب اليه (فرض عين) والاقتضى الى ترك الواجب وقال تعالى ولا يأت بالشهاد اذا مادعوا سواء أكلن اساق في الثالثة ثبت بشاهد وعين أم لا فلو أدى واحد وامتنع الآخر دلل على الحلف معه عصي لان مقاصد الاشهاد التورع عن اليمين (وانما يجب) الاداء

وبالردة عند من لا يقبل التوبة اه سم وعبار شرح مر وأفهم اقتصاره على هذه الشروط الثلاثة عدم اشتراط زيادة عليها فيلزمه الاداء عند نحو أمير وقاض فاسق لم تصح توليته ان تعين وصول الحق لمحققه طريقا له أو عند قاض متعنت أو جازأى لم يخش منه على نفسه كيهو واضع ولو قال لي عند فلان شهادته وهو تمتنع من أدائها من غير عذر لم يجبه لاعتراؤه بنفسه بخلاف ما إذا لم يقل من غير عذر لاحتماله انتهت ثم قال واستثنى الماوردي من وجوب الاداء ما إذا لم يعتد المشي ولا مركوبه أو أحضره مركوب وهو ممن يستنكر الركوب في حقه فلا يلزمه الاداء اه ثم قال أي مر في شرحه ويتعين على المؤدى لفظا أشهد فلا يكفي مرادفه كالمس لأنه أبلغ في الظهور وروى أوائل الباب حكم بحجج الشاهد غير ادفع ما سمعته ولو عرف الشاهد السبب كالقرار فهل له ان يشهد بالاستحقاق أو الملك فيبوجهان أحدهما لا قال ابن أبي الدم انه الأشهر وهو ظاهر نص المختصر وان كان فقيها موافقا لانه قد يظن ما ليس بسبب سببا ولا نوطيقته نقل ما سمعته أو رآه ثم ينظر الحاكم فيه ليرتب عليه حكمه لا ترتيب الاحكام على أصباها وثانيهما نعم وبه صرح ابن الصباغ وغيره وهو مقتضى كلامهما وهو الاوجه ولو شهد واحد شهادة صحيحة فقال الآخر أشهد بما أو يمثل ما شهد به لم يكف حتى يقول مثل ما قال ويستوفى بالفظا كالأول لانه موضع أداء الاحكامية وقد عمت البلوى بخلافه لجهل أكثر الحكماء قال جمع ولا يكفي أشهد بما وضعت به خطي ولا بضمونه ونحو ذلك مما فيه اجمال الواجب لو لم نعلم بواقعه قول ابن عبد السلام واعتمده الانوع وغيره ولا يكفي قول القاضي أشهد وأعلى بما وضعت به خطي لكن في فتاوى البغوي ما يقتضي الاكتفاء بذلك فيما قبل الأخيرة إذا عرف الشاهد والقاضي ما تضمنه الكتاب ويقاس به الأخيرة قبل قال جمع ان عمل كثير على الاكتفاء بذلك في الجميع ولا يكفي نعم لمن قال له أشهد عليك بما نسب اليك في هذا الكتاب الا ان قيل له ذلك بعد قراءته عليه وهو يسمعه وكذا المقرر نعم ان قال اعلم بما فيه وأيام مقربه كفى وأفتى ابن عبد السلام بجواز الشهادة على المكس أي من غير أخذ شيء منه إذا تضمنه ضبط الحقوق لتردد لاربابها ان حصل عدل ويكفي قول شاهد النكاح أشهد اني حضرت العقد أو حضرته وأشهد به ولو قال لأشهادة لنا في كذا ثم شهدا في زمن يحتمل وقوع العمل فيه لم يؤثر والآخر ولو قال لأشهادة على فلان ثم قال كنت نسيت اتجه قبولها حيث اشترت ديارته اه (قوله ان دعى التحمل) أي دعاه القاضي أو المستحق فان دعاه الامام الاعظم وجبت اجابته مطلقا فقد دعا عمر رضي الله عنه الشهود من الكوفة للمدينة وقوله من مسافة عدوى أي في غير شهادة الحسبة أما فيها فيجب ولوم من مسافة النصر اه حل وعبارة صل فان لم يدع لم يلزمه الا في شهادة الحسبة فتلزمه فور ازالة المنكر انتهت (قوله أيضا ان دعى التحمل الخ) لو كان المشهود به حسبة من نسب وطلاق ونحوهما فينبغي أن يجيب من غير دعاء وهو ظاهر وأما فيما فوق مسافة العدوى فالظاهر عدم الوجوب فيها كغيرها لا مكان الشهادة على الشهادة لكن ينبغي أن يقال يجب ان يحضر أو يشهد على شهادته من يغلب على ظنه انه يتوجه اه برلسي اه سم (قوله من مسافة عدوى) قال في الروض فان دعى لمسافة بعيدة لم يجب عليه الاداء لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ولا مشقة بل جواز الشهادة على الشهادة حيث ذاهما فظهر اذا قدم يشهد به على شهادته وظاهر انه لا فرق ثم قال في شرحه فلو دعى مسافة القصر فأكثر أو أقل وفوق مسافة العدوى لم يجب عليه الحضور للاداء لما مر قال الانوعى هذا ان دعاه المستحق أو الحاكم وليس في عمله فان دعاه الحاكم وهو في عمله أو الامام الاعظم فيشبه ان يجب حضوره وقد استخضر عمر رضي الله تعالى عنه الشهود من الكوفة الى المدينة وروى من الشام أيضا وما له ظاهر من الامام الاعظم دون غيره اه سم ويفرق بينهما بشدة اختلال مخالفة الامام دون غيره اه ع ش على مر (قوله ولم يجمع على فسقه) أي من الأئمة الاربعة (قوله لانه قد يتغير اجتهاده) هذا يخرج المقلد من رد الشهادته وقال في شرح البهجة قضية هذا التعليل عدم الوجوب اذا كان القاضي مقلدا يفتي بذلك وهو ظاهر اه اه سم (قوله أما اذا أجمع على

(ان دعى التحمل (من مسافة عدوى) بناء على انه يلزمه الحضور الى القاضي للاداء منها (ولم يجمع على فسقه) بل اجمع على عدمه أو اختلف فيه كشارب نبيذ فيلزم شاربه الاداء وان عهد من القاضي رد الشهادته لانه قد يتغير اجتهاده اما اذا أجمع على

فسقة كشارب الخمر فلا يجب عليه الاداء اذ لا فائدة ٤٠٢ له سواء كان فسقا طاهرا أم خفيا بل يحرم عليه ذلك (ولا عذر له من نحو قرض)

كعذر المرأة وغيره مما تنضم
به الجمعة (والعذر يشهد
على شهادته أو يثبت
القاضي) إليه (من يسمعها)
واذا اجتمعت الشروط وكان
في صلاة أو حمام أو على طعام
فه التأخير إلى أن يفرغ
(فصل) في تحمل الشهادة
على الشهادة وأدائها (تقبل
شهادة على شهادة مقبول)
شهادته (في غير عقوبة لله)
تعالى (واحسان) مالا كان
أو غيره كعقد وفسخ وتود
وحد فذم لعموم قوله تعالى
وأشهدوا ذوي عدل منكم
ولم يأت بالحاجة إليها لأن
الاصل قد يتعذر ولأن الشهادة
حق لازم الاداء فيشهد عليها
كسائر الحقوق بخلاف عقوبة
الله تعالى والاحسان لأن حقه
تعالى المشروط فيه الاحسان
في الجملة لا يبنى على المسامحة
وحق الآدمي على المضايقة
وذكر الاحسان من زيادتي
ونخرج بمقبول الشهادة غيره
فلا يصح تحمل شهادة
مردودها كفاشق ورقيق
ومردود وكذا لا يصح تحمل
النساء وإن كانت الشهادة
في ولادة أو رضاع كما علم من
فصل لا يكتفى فيه
هلاله من شاهدان
شهادة الفرع تثبت شهادة
الاصل لا ما يشهد به الاصل
(وتحمله بل يسترجه)

فسقة الخ) ولو كان مع المجمع على فسقه عدل لم يلزمه الاداء الا فيما ثبت بشاهد وعين اذ لا فائدة له فيما عداه
ويجوز لعدل الشهادة بما يعلم ان القاضي يرتب عليه الا يعتقد هو كبيع عند من يرى ائتمان الشفعة للجار
وان كان دولا براها أو شهد هو بقر أو بغيره بولي غير مجرب عنده من براه والشاهد لا يرى ذلك وان لم يقد
ويجوز له تحصيل ذلك ولو قصد ان لا يجوز له ان يشهد بجهة أو استحقاق ما يعتقد فسادا ولا أن يتسبب في وقوعه الا
ان قلنا انما ثبت ذلك اه شرح مر (قوله بل يحرم عليه ذلك) راجع لظاهر الخلق لكن محله في الخلق
ما لم يعلم ان الحق للمدعى وأنه يضيع اذالم يشهد ولا تقبيل عليه الشهادة بعبارة زى قال الا نرى في تحريم
الاداء مع الفسق الخلق نظر لانه شهادة بحق واعدة عليه في نفس الامر ولا اثم على القاضي اذالم يصير بل يثبته
الوجوب عليه اذ كان في الاداء انتفاء نفس أو بضع أو عضو قال وبه صرح الماوردي اه مر انتهت
(فرع) اه اذ قال الشاهد لست بشاهد في هذا الشيء ثم جاء وشهد فظن ان قاله حين تصدى لأمانة الشهادة
لم تقبل شهادته وإن قال قبل ذلك بشهر أو يوم قبلت كما قاله الرافعي اه زى (قوله مما سقط به الجملة)
استثنى منه أكل ذى الرج الكريه فليس عذرا هنا (قوله واذا اجتمعت الشروط الخ) عبارة شرح
مر ومتى وجب الاداء كان فوريا نعم التأخير لفراغ حمام أو كل ونحوهما انتهت

(فصل في تحمل الشهادة على الشهادة) اه أى وما يتعلق به كقبول التزكية من الفرع اه ع ش
الى مر (قوله تقبل شهادة على شهادة الخ) هو شامل بعقوبة له شهادة الفرع على شهادة الفرع وهو كذلك
انتهى عمرة اه سم (قوله في غير عقوبة لله تعالى واحسان) أى احسان من ثبتت له كما عبر به مر
بان أنكر كونه محصا فشهدت بينة باحصانه لاجل رجه فلا تقبل الشهادة على شهادة هذه البينة والمراد بمنع
الشهادة على الشهادة في عقوبة لله تعالى مع ائتمانها فلا يشهد على شهادة آخر من ان الحاكم حذو فلانا
ثبت اه زى وعبارة سم قوله في غير عقوبة لله أى بالنظر الى ائتمانها بالنظر الى ردها فلو شهدوا ان
فلا ما حدث قبل لانها في الحقيقة حق آدمى اه عمرة انتهت (قوله لان حقه تعالى) اه لكل من عقوبة لله
والاحسان لان الاحسان لما كان شرطاً في حق الله المبني على المساهلة ومتعلق به كان مبنياً على المسامحة وان لم
يكن حقا لله فكأنه قال لان كلام من عقوبة الله والاحسان مبني على المساهلة قل ذلك احتاج لادخال هذا
الوصف في العلة لانه تعليل لاحدى الدعوتين (قوله في الجملة) احتراز عن زنا البكر وقال شيخنا في الجملة أى في
بعض الصور وهو رجم الزاني فكأنه قال لان حقه تعالى الذى يشترط الاحسان في بعض صوره كما ذكر
قسمت العبارة حد الشرب ووجد البكر ورجم الثيب وغيرها اه (قوله مبني على المساهلة) أى فلا يصح
التحمل فيما عداها أى شرط فيه الاحسان أم لا اه ح ف (قوله فلا يصح تحمل شهادة مردودها) أى وان
صار أهلا للشهادة عند شهادة الفرع اه حل (قوله وكذا لا يصح تحمل النساء) فصله بكذا لانه لا يعلم مما هنا
فذلك قال كما علم من فعل لا يكتفى وقوله تحمل النساء أى سواء كن خالصات أو مع الرجال وسواء كن الاصل
رجالاً أم نساء كما شار إليه بقوله وان كانت الشهادة الخ وقوله تثبت شهادة الاصل أى وشهادة الاصل مما يطالع
عليه الرجال غالباً وما يطالع عليه الرجال غالباً لا تقبل فيه النساء اه زى ومنه يعلم انه لو تحمل فرع واحد عن
أصل فيما ثبت بشاهد وعين فأراد ذوالحق ان يحلف مع هذا الفرع لم يجز لان شهادة الاصل لا تثبت بشاهد وعين
وانه لو شهد فرعان على أصل واحد فله الحلف معهما اه قل على الخلى (قوله بان يستر عيها لاصل) أى
فما صور أربع ان يسترجه أو يسمعه يسترى غيره أو يسمعه يشهد ضدكم أو يسمعه بين السبب بلقط
شهادة تأمل (قوله وكل من سمع المسترعى له ذلك) أى له الشهادة على شهادته وان لم يسمعه بين السبب وقوله كما
يؤخذ الخ وجه الاختصاص للسمع من المسترعى على السماع ممن شهد عند القاضي ومن بين السبب

الاصل أى يلزم منه رعاية الشهادة بوضبطها لان الشهادة على الشهادة تنابة
فأعبر فيها الآن أو ما يقوم مقامه كما يأتي (في قول انما شاهد بكذا واشهدك) أو أشهدك (أو أشهد على شهادتي) به وكل من سمع المسترعى له ذلك

كما يؤخذ مما عطفه على يستره قول (و) بان (يسمعه يشهد عندكم) ولو كان ان فلان عند فلان كذا فله ان يشهد على شهادته وان لم يستره
لانه انما يشهد عند الحاكم به لتحقيق الوجوب (أو) بان (يسمعه) (بين سبها) أي الشهادة (كأشهاد ان فلان على فلان الغرض) فليسمعه الشهادة
على شهادته وان لم يستره ولم يشهد عندكم لا تتفاء احتمال الوعد والتساهل مع الاستناد الى ٤٠٣ السبب فلا يمكن ما لو سمعه يقول لفلان

على فلان كذا أو أشهاد ان به
عليه كذا أو عندى شهادة
بكذا أو أعلمك أو أخبرك
بكذا أو أنا عام به لانه مع كونه
لم يأت في بعض ذلك بلغة
الشهادة قد ير بدعة كان قد
وعدها أو يشير بكلمة على
الى ان عليه من باب حكارم
الاحلاق الوفاء بذلك وقد
يتساهل بالطلاق لغرض
صحيح أو فساد فاذا آل الامر
الى الشهادة اجم (وليهين)
وجوب (الفرع عند الاداء
جهة التحمل) فان استرعا
الاصل قال أشهاد ان فلانا
شهاد ان فلان على فلان كذا
وأشهادنى على شهادته وان لم
يسترعه بين انه شهد عند
حكم أو انه أسند المشهود به
الى سببه (الان يثق الحاكم
بعمه) فلا يجب البيان كقوله
أشهاد على شهادة فلان بكذا
لحصول الغرض (ولو حدث
بالاصل عداوة وفسق) بدة
أو غيرها (لم يشهد فرع)
لانهم اجمع غالباً دفعه فتورث
ريبة فيما مضى وليس لها
الماضي مضطراً فتعطف الى
حالة العمل فلور التهمة
الموانع احتج الى تحمل جديد
(وصح اداء كمال تحمل)
حالة كونه (ناقصاً) كناسق

لذكر في القياس على الثاني نوع وهن اذا لامل يجب فيه بيان السبب وافر ع لا يجب فيه بيان السبب تأمل
(قوله أو بان يسمعه يشهد عندكم) قال في شرح البهجة قال الشارح عن العراقي وينبغي الاكتفاء بالشهادة
عند أمير أو وزير بناء على تصحيح النووي وجوب أدائها عنده ولا يتعين بذوه على وجوب أدائها بل يأتي على
جوازها أيضاً اه سم (قوله أو بين سبها) أي بلفظ الشهادة كما يؤخذ من كلامه في المحترز (قوله مع
الاستناد الى السبب) أي لان استناده الى السبب يمنع احتمال التساهل فلم يحتج لادته أيضاً اه عناني (قوله
أو عندى شهادة بكذا) أي وان قال شهادة جازمة لازد فيها اه مل (قوله وقد يتساهل) أي الشاهد
الذي هو الاصل وقوله بالطلاق أي اطلاق الشهادة بان لم يسند للسبب وقوله لغرض صحيح كماله على الاعطلة
أو ان عليه من باب حكارم الاختلاف وقوله أو فساد كأن كان غرضه شهادة الفرع على قوله المذكور وتأمل (قوله
أجم) بتقديم الحاء على الجيم وبالعكس أي امتنع من الشهادة اه ع ش أي وادعى انه وعد لا شهادة اه
شخصاً ح ف (قوله أو انه أسند المشهود به الخ) أي بلفظ الشهادة أو انه سمعه يسترعى غيره كالمس (قوله ولو
حدث بالاصل عداوة الخ) أي ولو بعد الشهادة وقبل الحكم فلا بد ان يكون الاصل أهلاً للشهادة من حين
التحمل الى الاداء اه حل وبذلك يفرق بين الشخص قبلت شهادته وامتنع الحكم به بالنسبة غيره اه
قل على المحلى (قوله عداوة) أي بينه وبين المشهود عليه (قوله لانهم اجمع غالباً دفعه) أي لا تظهر غالباً
الابتعاد تكررها لان عادة الله حرقانه اذا ظهر على شخص معصية لا بد ان تكون سبقت منه مرتين فكثر خفية
وذلك لان الله استار فيستر اولاً وثانياً بعد ذلك يغضب فيظهرها ليعتق من الفاعل بسببها اه شخصاً عزيزي
وفي المصباح هجمت عليه لجموا من باب تعدد دخلت بغتة على غلة مناهجته على القوم جعلت يجمع عليهم
يتعدى ولا يتعدى اه ع ش (قوله فتعطف الى حالة التحمل) الانصاف هو السر بانه من المستقبل للماضي
والاستصحاب عكسه فاذا كان التحمل في شهر محرم ثم ان الاصل حصل بينه وبين المشهود عليه ما يؤدى الى
العداوة في ربيع فلا قبل شهادة الفرع حيث لان حصول العداوة من الاصل في ربيع يدل على انه حصل
منه عداوة سابقة ويصدق ذلك بحالة التحمل وكذا يقال في النسق اه عزيزي (قوله الى تحمل جديد)
أي بعد مضي مدة الاستبراء التي هي سنة لتحقيق زوالها اه ع ش على مر (قوله أيضاً الى تحمل جديد)
أي من الفرع أي لا بد من كون الفرع يتحمل تحملاً جديداً لكن بعد ان مضى على الاصل مدة الاستبراء بعد
زوال المانع (قوله كالاصل) أي اذا التحمل ناقصاً وادى بعد كماله اه شرح مر (قوله أي لكل منهما)
بان يقولان شهدان زيداً وعمرهما شهدا بكذا وأشهدانا على شهادتهما اه ع ش (قوله أو عذره بعذر جمعة)
أي من الاعذار الخاصة بالاصل دون ما بينهما كوحل ومطر قاله الرازي وقضيته ان الفرع لو تحمل المشقة في
الوحل وحضر لا قبل وفيه بعد اه سم وعبارة شرح مر ومن ثم كانت اعذار الجمعة اعذاراً هلالاً جيبها
يقتضى تعسر الحضور لا وكذا سائر الاعذار الخاصة بالاصل فان عمت الفرع أيضاً كالطمر والوحل لم يقبل
لكن الاوجه كما قاله الاصوي وغيره خلافه فتدبر المشقة لتعسر صدق دون الاصل وليس من الاعذار
الاعتكاف ولو منذور كما اقتضاه كلامهم انتهت من الاعذار في الجمعة الرج الكرية ولم يقل أحد انه عذر
هنا ينبغي ان ينتظرها زواله لان زمنه يسير اه مل (قوله بعذر جمعة) لم يعبر به في تقريره في الفصل السابق
لان العذر ثم أعم لتعموله لغيره وهو ليس من اعذار الجمعة لا لا يعنى اه شوبري (قوله وجنون) أي

وعبد موصي تحمل ثم أدى بعد كماله فتقبل شهادته كالاصل وتعبير بذلك أعم مما عبر به (ويكفي فرعان لاصلين) أي لكل منهما فلا يشترط
لكل منهما فرعان كل واحد على مقرر ولا يكفي واحد لهما واحد لا آخر (وشروط قبولها) أي شهادة الفرع (موت أصل أو عذره بعذر
جمعة) كرض يشوبه حضور موعى وجنون وخوف من غيرهم فتعبرى بعذر الجمعة أعم مما عبر به نعم استثنى الامام الاعفاء

حضر اقبلت لقرين والهو اقره الشيخان بل خرم به في الشرح الصغير (او غيبته فوق) مسافة (عدوى) بز يادى فوق فلا تقبل في خبر الثلاثها
انما قبلت الضرورة ولا ضرورة حيث تد (وان يسميه فرع) ٤٠٤ وان كان الاصل عدلا لتعرف عدالتها فان لم يعلم يكف لان الحاكم قد يعرف

بحرجه لو سئل لانه ينسد باب الجرح على الخصم (وله) اي الفرع (تزكية) لانه غير منهم فيها وهذا بخلاف ما لو شهدا ثلث في واقعة وزكى أحدهما الاخر لان تزكية الفرع للاصل من تمام الشهادة وانما شرطها بعضهم وفي تلك قام الشاهد المزكى باحد شرطى الشهادة فلا يصح قيامه بالثاني وبذلك علم انه لا يشترط في شهادة الفرع تزكية الاصل كما صرح به الاصل بل له الطلاقها والحاكم يبحث عن عدالته وانه لا يلزمه ان يتعرض في شهادته لصدق أصله لانه لا يعرفه بخلاف ما اذا حلف المدعى مع شاهد حيث يتعرض لصدقه لانه يعرفه

(فصل في رجوع الشهود عن شهادتهم) لو (رجعوا) عن الشهادة قبل الحكم امتنع الحكم بها وان أعادوها لانه لا يدري أصدقوا في الاول أو في الثاني فلا يبقى ظن الصدق فيها (أو بعده) أي الحكم (لم ينقض) (و) لكن (لا يستوفى عقوبة) ولولا دى كزنا وشرب خمر وقود وحذف لانه لا ينقض بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفى ان لم يكن استوفى لانه ليس مما يستوفى بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع (فان كانت) أي العقوبة قبل (استوفيت بقطع) بسرقة أو

وخر من وقوله حضر أي بالبلد وقوله لقرين والهو يؤخذ منه بالاولى ان كل نحو البصل ليس عذرا اه حل (قوله حضرا) احتريزه عن الغيبة لان شهادته لا لاغناء فيها وعبارة شرح هر وكذا اي لا يمنع شهادة الفرع انما أي انما الاصل ان غاب والانتظار لقرين والهو أي باعتبار ما من شأنه ولا ينافيه ما في فولى النكاح من التمهيل لا يمكن الفرق بخلاف نحو المرض لا ينتظر زواله لعدم منافاته للشهادة انتهت (قوله أو غيبته فوق عدوى) يستثنى أصحاب المسائل اذا شهدوا على المزكين كما سلف على ما فيه اه عمدة اه سم وفي شرح هر ومرفى التزكية قبول شهادة أصحاب المسائل بها عن آخرى في البلاد وان قلنا انها تهمة ادة على شهادة في البلد لا بالحاجة لذلك اه (قوله وان يسميه فرع) المراد تسمية تحصل بها المعرفة وصوب الاذرى وجوب تسمية القاضي المشهور عنده في هذه الازمنة لما غلب على الضمان الجهل والفسق اه شرح هر (قوله ولانه) أي الشأن ينسد باب الجرح الخ أي لو لم يسمي لانه لا يعرف من هو حتى يصدق فيه (قوله لانه غير منهم فيها) يؤخذ منه صحة شهادة الابن على شهادة أبيه وعكسه اذ لا تهمه (قوله باحد شرطى الشهادة) الشطران هما الشهادة والتزكية (قوله وبذلك) أي بقوله وله تزكية علم انه لا يشترط الخ وقوله انه لا يلزمه الخ الظاهر انه انما علم من سكوت المتن عليه (قوله لانه لا يعرفه) أي الصدق

(فصل في رجوع الشهود عن شهادتهم)

(قوله لو رجعوا) أي بان قالوا رجعنا عن الشهادة أو بطلناها أو فسخناها أو رجوع أحوال ثلاثة لانه اما قبل الحكم أو بعده وفي البعدية اما قبل الاستيلاء أو بعده اه شيخنا وعبارة الحلبي بان قالوا رجعنا عن شهادتنا أو قالوا الاشهادتنا أو هي باطلة أو منسوخة أو قالوا بطلناها أو فسخناها انتهت (قوله امتنع الحكم بها) ويفسقون ويعزرون ان قالوا تعمدنا ويحدون للصدق ان كانت برئان ادعوا الغلط وشمل كلامهم الرجوع بعد الثبوت بناء على الاصح السابق انه ليس يحكم بطلان سواه اصرح الاصل بالرجوع أم قال شهادتي باطلة أم لا شهادة على فلان أم هي منقوضة أم منسوخة لانه اخبار بانهم تقع صحيحة من أصلها وفي بطلانها أو ردتها أو فسختها وجهان أو جهما انه رجوع ولو قال لهما كم توقف عن الحكم وجب توقفه فان قاله افض قضى لعدم تحقق رجوعه نعم ان كان عاميا وجب سواه عن سبب توقفه كما علم مما مر ولو قامت بينة بعد الحكم شهدت برجوعهما قبله عمل به او تبين بطلانه وان كذباها كما قبل بفسخهما وقته أو قبله بمن لا يمكن فيه الاستبراء والاوجه عدم قبولها بعده رجوعهما من غير تعرض لكونه قبله أو بعده كدل على ذلك كلام العراقي في فتاويه اه شرح هر (قوله أو في الثاني) أي الذي هو الرجوع (قوله أو بعده لم ينقض) استشكله بعضهم بان بقاء الحكم بلا سبب خلاف الاجماع اه سم وعبارة شرح هر ولم ينقض لتأ كذا الامر وجواز كذبهم في الرجوع فقط وليس عكس هذا أي صدقهم في الرجوع أولى منه والثابت لا ينقض بامر محتمل وبذلك سقط القول بان بقاء الحكم بغير سبب خلاف الاجماع انتهت (قوله لم ينقض) ويمتنع على الحاكم الرجوع عن حكمه أي بعلمه أو بينة الا ان بين مستنده فيه كما علم مما مر في القضاء اه شورى (قوله بخلاف المال) أي الذي شهدوا به ومن مال السرقة وأما بدل العقوبة فلا يستوفى كبذل القود حيث يستل ما ثلثه بقاء الحكم بالنسبة لذلك وأما مال السرقة فيستوفى لانه مشهود به كما علمت اه حل (قوله ولو اتعدنا الخ) أي فلا يلزمهم القود الا بهذه الشروط الثلاثة اه شيخنا (قوله ولا أعلم حال أصحابي) أي او تعمدت وتعمد أي شريك فيقبلان في هذه الصور الثلاثة اه حل (قوله لزمهم قود) وموجبهم مركب

من غيرها (أو قتل) بردة أو غيرها (أو جلد) بزان أو غيرهم (وإن قالوا تعمدنا) شهادة الزور أو قال كل منهم تعمدت ولا أعلم حال أصحابي (وعلمنا انه يستوفى منه بقولنا لزمهم قود ان جهل الولي تعمدهم) والا فالقود عليه فقط كما أفاده كلام الاصل في الجنايات فان آل الامر الى البينة

من الرجوع والتعمد مع العلم بالكذب ومن ثم لو ثبتنا كذبهما بان شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص
 لجواز عدم تعمددهما اه شو نرى (قوله ايضا لزمهم قود) فيه تصريح بوجوب القود في موته بالجلد
 مع انه شبهه بمسودير بان محل كونه شبهة عدمه لم يكن نضرا الخلقصة أو في حر أو برد فانه يقتل غالبا وعلو ذلك
 أي ان الحاكم يستوفي قورا ويتعين السيف فيمالو كان واجب المقتول رجلا وفي كلام شيخنا ما يفيد
 انهم يرجون اه حل فلو لم يمت بالجلد لم يستوف منهم بل يعزرون قاله البلقيني اه قل على المحل واقفهم
 قوله قود وجوب رعاية المماثلة فيحدون على شهادة الزاحد القذف ثم يرجون اه شرح مر وعبارة سم
 قوله لزمهم قود قال في العباب وتحدث بهود الزنا القذف ثم يقتلون قودا وتزاعى فيه المماثلة ولو بالرجم ان رجم
 الزاني واذا قيد الرجوع او حذو القذف لم يعزرا ايضا وان عني فهل يعزروا وجهان اه ولا يضر في اعتبار المماثلة عدم
 معرفتنا محل الجنابة من المرجوم ولا قدر الحجر وعدده قال القاضي لان في ذلك تفاوتنا يسيرا لا عبرة به وخالف
 في المهمات فقال يتعين السيف لتعذر المماثلة كذا في شرح الروض وأطن مر اعتمد كلام القاضي انتهت
 (قوله في الحاليين) أي حالي علم الولي بوجهه اه ع ش (قوله لزمهم دية مخنقة في مالهم) أي ان لم تصدقهم
 العاقلة والافعلي العاقلة اه شيخنا (قوله وقال الاخر اخطأت الخ) الثلاثة بعد هذا معمولة لقال فهي مقول
 الاخر فالصور ثلاثة لا اربعة كما توهمه قوله أو تعمدت واخطأ صاحب معطوف على اخطأت أو اخطأنا وقوله
 فالقود على الاول أي الذي قال تعمدت أنا وصاحبي واما الاخر فلا قود عليه حتى في الثالثة لا اعترافه فيها بان
 شريكه مخطئ وشريك المخطئ لا يقتل اه شيخنا (قوله أو تعمدت واخطأ صاحب) وانما لم يجب عليه القود
 لانه شريك مخطئ قال مر وعلى المعتمد قسط من دية مغالطة وعلى المخطئ قسط من دية مخنقة تأمل (قوله
 فالقود على الاول) أي في الصور الثلاث والمراد الاول في العبار سواء كان قوله أولا أو ثانيا فالصور ترجع
 الى ستة تأمل (قوله أيضا فالقود على الاول) أي لا على الثاني وهو في الاولين ظاهر وفي الثالثة لانه شريك
 مخطئ وتقدم ان شريكه لا يقتل * (تنبيه) * قال في الارشاد واقتص من شاهد تعمدت قال في فتح الجواد وخرج
 بقوله تعمدت ما لو قال كل اخطأت في شهادة فلان قودا وكذا تعمدت واخطأ شريك أو ولا ادري حاله أو تعمدت
 واقصر شريكه على اخطأت أو قال كل تعمدت واخطأ شريك لانه شريك مخطئ اه فهذه خمس صور
 لا قود فيها اه شو نرى (قوله فشبهه عمد) أي فالدية في مالهم مؤجلة ثلاث سنين ما لم تصدقهم العاقلة اه
 سل (قوله ولو قال ولي القاتل الخ) ليس هذا هو الولي السابق بل هذا ولي القاتل بحسب شهادتهم أي وارثه
 الذي يستحق قتل الشهود مثلا اذا شهدوا ان زيدا قتل عمرا فاعول عمرو وقتل زيدا قصاصا ثم رجعوا عن
 الشهادة فولى زيدا يستحق قتلهم وهو المراد في كلام الشارح وأما الولي في كلام المتن فهو وارث عمرو الذي
 قتل زيدا قصاصا تأمل (قوله ترك وقاض) انظر ما على المذكي اذا رجع مع غيره قال مر هو كالحال الشهود
 يعني لو كانا اثنين ورجع معهم فعلى كل منه ومنهم الثلث اه سم ويمتنع على الحاكم الرجوع عن حكمه
 كما قاله السبكي أي بعلمه أو بينة كما قاله غيره لان حكمه ان كان باطن الامر فيه كظاهره فقد ظاهرا وباطنا
 والابان لم يبين الحال فقد ظاهرا فلم يحجزه الرجوع الا ان بين مستنده فيه كعلمه بما امر في القضاء اه شرح
 مر (قوله بالشروط المذكورة) وهي قولهم تعمدت أو علمنا وجهه الولي تعمدت اه ع ش (قوله أيضا
 بالشروط المذكورة) هذا يفيد ان القود على الولي دون القاضي فيما اذا قال القاضي تعمدت وعلمت انه يستوفي
 منه بحكمي وعلم الولي تعمدت وظاهر ان صورة المسئلة ان الولي هو القاتل فلو قتل القاضي بنفسه فالوجه ان
 القود عليه وانظر لو استوفى عبد الولي باسم القاضي أي فيه تفصيل الجلا حره ثم رأيت قوله الا كني أو رجع
 ولي لا دم الخ اه سم (قوله فالقود) مبتدأ خبره مخدوف قدره الشارح بقوله عليهم أي الشهود والقاضي
 وقول المتن والدية مناصفة مبتدأ وخبره فالقود كلام جملتان لاجل واحدة كما توهمه ظاهر المتن اه (قوله او رجع

في الحاليين وجبت مغالطة كماله
 معلوم مما مر ثم وصرح به
 الاصل هنا بالنسبة للشهود
 فان قالوا اخطأنا لزمهم دية
 مخنقة في مالهم ولو قال احد
 شاهد من تعمدت أنا وصاحبي
 وقال الاخر اخطأت أو
 اخطأنا أو تعمدت واخطأ
 صاحبي فالقود على الاول
 وتعيير بقطع ونال به أولى
 مما عبر به وخرج بزيادتي
 وعلمنا انه يستوفي منه بقولنا
 ما لو قالوا لم نعلم ذلك فان كانوا
 ممن لا يخفى عليه ذلك فلا
 اعتبار بقولهم والابان قرب
 عهدهم بالاسلام أو نشوا
 بعدا عن العلماء فشبهه عمد
 ولو قال ولي القاتل أنا أعلم
 كذبهم في رجوعهم وان
 مورني وقع منه ما شهدوا به
 فلا شيء عليهم (كز لثوقاض)
 رجعا فان كلا منهما يلزم ذلك
 بالشروط المذكورة وهي
 في المذكي والاخير ان منها في
 القاضي من زيادتي (ولو
 رجع هو) أي القاضي
 (وهسم) أي الشهود
 (فالقود) عليهم بالشروط
 المذكورة (والدية) حال
 الخطأ أو التعمد بان آل
 الامر اليها (مناصفة)
 عليه نصف وعليهم نصف
 وشمول المناصفة للمتعمد من
 زيادتي (أو) رجع

(ولي) لادم (ولو معهم) أي مع الشهود والقاضي (فعلية دونهم) القود والديه لأنه المباشرون معهم كالمسكن مع القاتل وقولي ولو معهم أعم مما صبر به (ولو شهدوا بينة) كطلاق بائن ورضاع محرم ولعان وفسخ نكاح أو غيرها من قول ولو شهدوا بطلاق بائن أو رضاع أو لعان (وقرف القاضي) في الجميع بين الزوجين (فرجوا) ٤٠٦ عن شهادتهم (لزمهم مهر مثل ولو قبل وطء) أو بعد ابراء الزوجية وجهان المهر تطرا

الي بدل البضع المفسود بالشهادة إذا انفرد في الاتفاق إلى المتلف لا إلى ما قام به على المستحق سواء دفع الزوج إليها المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يفرمون قبل دفعه لأن الحيلولة هنا قد تحقت ونخرج بالبائن الرجعي فلا غرم فيه عليهم إذا لم يفتوا شيئا فإن لم يراجع حتى انقضت العدة غرموا كفي البائن (لا ان ثبت) بحجة فيما ذكر (ان لانكاح) بينهما ما كرم ضاع محرم أو نحو فلا غرم إذا لم يفتوا شيئا وتعيير بما ذكر أعم مما صبر به (ولو رجع شهود مال) معا أو مرتبا (غرموا) وإن قالوا أخطأنا بدله للمشهد وعليه لحصول الحيلولة بشهادتهم (موزعا عليهم) بالسوية بينهم عند اتحاد نوعهم (أو) رجع (بعضهم وبقي) منهم (نصاب فلا غرم على الراجع لقيام الحجة بمن بقي (أو) بقي (دونه) أي النصاب (فقسط منه) بغرمه الراجع سواء زاد الشهود عليه كالثلاثة رجع منهم اثنان أم لا كائنين رجع أحدهما فيغرم الراجع فهما النصف لبقاء نصف الحصة (وعلى امرأتين)

ولي لادم) بان قال ما كذب في دعواه أي أنه قتلوه بعبارة حل أو رجع ولي لادم ولو معهم ورجوع القاضي وحده كرجوعهم في التفصيل المذكور انتهت (قوله وهم معه كالمسكن الخ) هذا ما قطع به في الرضا وأصلها في الجنائيات ومع البغوي أشقر الك الجميع وقال ابن الرضا أنه المذهب لما ذكره القاضي والمتولي وصاحب الوافي اه زى (قوله ولو قبل وطء) أي فيكون لها عليه النصف وله على الشهود جميع المهر (قوله إلى المتلف) وهو هنا البضع اه حل (قوله لا إلى ما قام به) أي لا إلى عوض قام المتلف به على المستحق (قوله بخلاف نظيره في الدين الخ) كان شهدوا بان زيد على عمر وكذا ثم رجعوا فاتهم لا يفرمون قبل دفع عمر ولزيد وكذا لا رجوع في الشهادة بالاستيلاء لا بعد موت السيد وبالتعليق لا بعد وجود الصفة اه ج (قوله فان لم يراجع حتى انقضت العدة الخ) أي وتتمكن من الرجعة لا بسقط حقه اه م ر لان الامتناع من تدارك ما يعرض بحناية الغير لا يسقط الضمان كالوجع شاة غيره فلم يذبحها صاحبها مع التمكن منه حتى ماتت اه زى وبه يرد على الباقي القائل بان الأصح أنهم لا يفرمون شيئا إذا تمكن الزوج الرجعة فتر كها باختياره اه (قوله غرموا كفي البائن) معتمد ولا تغفل لتقصير في عدم الرجعة اه حل (قوله فلا غرم ان لم يفتوا شيئا) أي فلا كفو لغرموا شيئا قبل إقامة البينة رجوعا به (فرع) * لو رجع شهود الرضا أيضا في هذه المسئلة بعد الحكم بشهادتهم فالظاهر اختصاص الغرم بهم لا أنهم فوؤا مالزم الأولين ورجوعهم بعد الحكم لا يغيب كذا بخط شيخنا البراسي على المحلى اه سم (قوله ولو رجع شهود مال غرموا) عبارة العباب ثم إن كانت شهادتهم ما بمال لم يلزم المدعي غرم الشاهدان لم يرد المال المدعي عليه به بمقتله ان كان متلبا ولا قيمة متوهل هي قيمة يوم الحكم أو الاكثر منه إلى الرجوع وجهان انتهت اه سم (قوله أيضا ولو رجع شهود مال) أي أو قامت بينة برجوعهم غرموا وهذا يقيد بما إذا كان بعد غرم الشهيد عليه كما تقدم اذ الحيلولة لا تحقق الاحتياط اه حل (قوله غرموا) أي بعد غرم الشهيد عليه لانه كما تقدم وقوله بدله معمول لقوله غرموا وقوله وان قالوا الخ معترض بين الفاعل والمفعول (قوله بدله) ظاهره انه يضمن المال له به صرح شيخنا مع ان الغرم للحيلولة فالراجح غرم القيمة مطلقا وتقدم له تأخير هذه في الاقرار فيما لو أقر بشيئ لزيد ثم أقر به لعمر والان يجب بان مراد ما بالبدل القيمة كما مرشدا إليه قوله لحصول الحيلولة اه شوبرى وجبت فقبل تعتبر القيمة وقت الحكم وهو المعتمد لانه الموقوف حقيقه وقيل أكثر ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقيل يوم شهدوا لان ذلك خلاف فهو بمنزلة العتق اه صل وزى وماله ابن عبد السلام من أن من سعى اسطاب برجل فغرمه شيئا رجع به على الساعي كشاهد رجع وكما قال هذا الزيد بدل لعمر وشاذ لوضوح الفرق اذ لا الجن من الساعي شرعا اه شرح م ر (قوله وعلى امرأتين مع رجل نصف الخ) قال في شرح الروض وهن أي التسامعان كثرن في شهادة المال كرجل لانه لا يثبت بمحضهن بل لابد منهن من رجل فهن وان كثرن كرجل واحد ولو شهد رجل وعشر نسوة بماله ثم رجعوا كانهم غرم الرجل النصف وهن النصف لانه نصف الحصة ولو رجع هو وحده فطبخ النصف أو هن وحدهن فكذلك ولو رجع ثلث منهن فلا يثبت عليهن لبقاء الحصة ولو رجع الرجل مع ثلثهن فطبخ النصف ولا يثبت عليهن أو مع تسع فطبخ النصف وعلى التسع الربع ابتداء ربع الحصة وفي شهادة الرضا وكل ما يثبت بمحض النساء كولادة وحيض كل امرأتين يحسبان برجل فلو شهد رجل وعشر نسوة برضا ع ثم رجعوا غرم الرجل سدس المقر ومو كل

رجعتا (مع رجل نصف) على كل منهما ربع لانهم ما نصف الحصة وعلى الرجل النصف الباقي (وعليه) أي الرجل اذا رجع (مع) نساء (أربع في نحو رضا ع) مما يثبت بمحضهن (ثلث) وعليهن ثلثان اذ كل ثنتين بمنزلة رجل (فان رجع هو أو ثنتان فلا غرم) على الراجع لبقاء الحصة ونحو من زبادتي (و) عليه اذ رجع مع أربع (في حال نصف) وعليهن نصف (فان رجع) منهن (ثنتان فلا غرم) عليهما لبقاء

امرأتين السدس ولو رجع وحده أو مع واحدة إلى ست أو رجع ثمان نسوة فلا غرم لبقاء الحجة وتوان رجع
منهن ثمان فظلمن نصف الغرم أو مع تسع فظلمن ثلاثة أرباعه اه سم (قوله) كلور جمع شهود احصان
أو صفة) وصورة المسئلة ان زناه قد ثبت بيينة أو اقرار شهادتين بانته محض قد غيب حششته في قبل بعد
مخرج ثم رجع فثبت شهود الاحصان عن الشهادة فلا يغرمون دية ولا يقتلون فيه وقوله أو صفة
وصورتها ان يثبت باقرار أو بيينة تعليق طلاق زوجته أو عتق عبده بدخول الدار ثم يشهدان بالادخول
فيقع الطلاق والعتق ثم يرجع اللذان شهدا بالصفة فلا يغرمان المهر ولا قيمة العبد اه شيخنا ولو شهد أربعة
على آخر باربع مائة فرجع واحد منهم عن مائتة أو لا شئ من مائتين والثالث عن ثلث مائتة والرابع عن الجميع
فيغرم الكل مائة أو بأقلها فمهم على الرجوع عنها ويغرم أيضا الثلاثة نصف المائة لبقاء نصف الحجة بشهادة
الاول وأما المائتان الباقيتان فلا غرم فيهما بقاء الحجة فيهما اه شرح شيخنا اه شوري وفي قل على المحلى
بعد ان ساق ما تقدم بالحرف مما تصه قال شيخنا تبعنا الشجره في بحث والوجه ان يقال لا غرم على الاولين ويغرم
الثالث نصف الاربع مائة وحده ويغرم هو والرابع نصفها الا خراه (قوله) ولو مع شهود زنا (الح) بان شهد أربعة
برتامو ادعى انه غير محض فشهد اثنتان بانه محض ثم رجعا بعد رجعه اه شيخنا (قوله) فانهم لا يغرمون (أي شهود
الاحصان والمصفى سواء رجعا فقط أو مع غيرهم وسواء شهدوا قبل شهود الزنا والتعلق أو بعدهم والضممان
يتعلق بشهود الزنا والتعلق وظاهر كلامهم وقوع الطلاق والعتق في رجوع شهود الصفة فقط وفي عدم غرمهم
وهذه نظر ولعل هذه منشأ قول الاسنوي المعروف انهم يغرمون وقول البلقيني انه الارجح وقال مثل ذلك
في شهود الاحصان فراجع اه قل على المحلى (قوله) أيضا فانهم لا يغرمون (أي لا يغرمون المهر وقيمة
العبد بالنسبة للتعلق والدية بالنسبة لشهود الاحصان (قوله) كالزكين) الفرق بينهما أن الزنم قطع
النظر عن الاحصان صالح لاجزاء القاضي الى الحكم وان اختلف الحد والشهادة مع قطع النظر عن التزكية غير
صالحة لاجزاء أصلا فكان المبنى هو التزكية بوجه يدفع ما قاله الاسنوي وغيره اه شرح مر * (خاتمة) *
لو توقف في حكم لا شكاه فروي له غير حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقتل القاضي رجلا معه مداعلي
ماروى ثم رجع الراوى وأقر بالسكيب عمدا فلا تؤد عليه اه عاب قال في شرح الروض ولادية لان الرواية
لا تختص بل الواقعة فلم يصد الراوى القتل اه اه سم

(كتاب الدعوى والبيانات)

ألفها التآنيث وجهها دعوى كفتوى وقتاوى بكسر الواو وقتها قبل سميت دعوى لان المدعى يدعى صاحبه الى
مجلس الحكم ليخرج من دعواه اه عبد البر قال بعضهم ومدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب
واليمين والنكول والبيينة وقد ذكرها المصنف كذلك اه قل على المحلى ففي جانب المدعى ثمان منها وهما
الدعوى والبيينة وفي جانب المدعى عليه ثلاثة الجواب واليمين والنكول اه وفي المصباح وادعيت الشئ تمنينه
وادعيت طلبته لنفسى والاسم الدعوى ودعوى فلان كذا أى قوله قال ابن فارس الدعوة المرة بعض العرب
يؤتى بالالف فيقول الدعوى وقد تضمن الادعاء معنى الاخبار فتدخل الباء جوارا فيقال فلان يدعى بكرم
فعله أى يخبر بذلك عن نفسه وجمع الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الاصل كاسمياتى ويقتضها حقا فلة
على الف التآنيث قال بعضهم الفم أولى لان العرب آثرت التحفيف فحقت وحاقت على الف التآنيث التي
بنى عليها المقرد (قوله والبيانات) جميعها اختلاف انواعها واقراد الدعوى لعدم اختلافها اه شيخنا
(قوله لغة الطالب) ومنه ولهم ما يدعون وقوله اخبار بحق أى ويلزمه الطالب وقوله الغضب المراد به ما له
في الحق تعلق فيشمل الولي وناظر الوقت اه حل (قوله) عندماكم) سياتى ان مثله الحكم وقول الشوكة
اه (قوله) لو يعطى الناس بدعواهم (الح) لم يظهر الاستدلال به في الحديث لان استثناء قبض المقدم لا يتج

الحجة (كلور جمع شهود
احصان أو صفة) ولو مع
شهود زنا أو شهود تعليق
طلاق أو عتق فانهم لا يغرمون
وان تأخرت شهادتهم عن
شهادة الزنا والتعلق اذ لم
يشهدوا في الاحصان بما
يوجب عقوبة على الزاني
وانما وصفوه بصفة كل
وشهادتهم في الصفة شرط
لاسببوا الحكم انما يضاف
السبب لا الشرط قال الاسنوي
والمعروف انهم يغرمون
وعزاه لجمع وقال البلقيني انه
الارجح كالزكين
(كتاب الدعوى والبيانات)
الدعوى لغة الطالب وشرا
اخبار عن وجوب حق
للمخبر على غيره عند حاكم
والبينة الشهود سموا بها لان
هم يبين الحق والاصل
في ذلك اخبار كخبر الصحابين
لو يعطى الناس بدعواهم
لادعى نفس دماء رجال
وأموالهم ولكن اليمين
على المدعى عليه وروى البيهقي
بإسناده حسن

الاختصاص بالمادة مع ان ما ينتج غير المدعى واستتله نقيض التالي لا يصح لان التالي واقع بالفعل اه شخبنا
(قوله ولكن البينة على المدعى الخ) وذلك لان جانب المدعى ضعيف خلفه قوله فجعلت البينة عليه وجانب المدعى
عليه قولى لان قوله يوافق الظاهر فجعلت اليمين عليه فان قلت ما وجه قوة البينة على اليمين قلت لان اليمين
قول صادر من الشخص وهو منهم فيموالبينة قول صادر من غيرهم وهو لا ينهم فيه فليذلك كانت أقوى اه
سم (قوله المدعى من خالف قوله الظاهر) ومن ثم لم يكف منه باليمين الذي هو أضعف من البينة حل
وقبل المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يخلى ولا يكفيه السكوت فاذا طالب زيد عمرا
بحق فانكر فزيد يخالف قوله الظاهر من براءة عمرو ولو سكت ترك وعمرو يوافق قوله الظاهر ولو سكت
لم يترك فهو المدعى عليه وزيد مدعى على القولين ولا يختلف مرجعهما غالباً اه مر (قوله الظاهر) وهو براءة
العممة اه مر (قوله والمدعى عليه من واقعه) ومن ثم اكتفى فيه باليمين التي هي أضعف من البينة اه
حل واستشكل هذا التعريف بان الوديع اذا ادعى الرد أو التالف يخالف قوله الظاهر مع أن القول قوله
ورد بلة بدعى أمر الظاهر هو بقاءه على الأمانة ويرد ما في الروضة وغيرها ان الامناء الذين يصدقون في الرد
يضمنهم مدعون لانهم يدعون الرد وهو خلاف الظاهر لكن اكتفى منهم باليمين لانهم أثبتوا أيديهم لغرض
المالك اه ج (قوله فهو مدعى) أى لان وقوع الاسلامين مع خلاف الظاهر وهذا على التعريف الذي
ذكره وعلى الثاني هي مدعية لانهم لو سكت تركتوه هو مدعى عليه لانه لا يترك لو سكت تركتوه انفساخ النكاح
فعلى الاول تخلف الزوجة برقع النكاح وعلى الثاني يخلف الزوج ويستمر النكاح ورجحه المصنف في الروضة
وهو المعتمد لا اعتضاده بقوة جانب الزوج لكون الاصل بقوله العممة اه ملخصاً من مر وعبارة الخالي قوله
وهي مدعى عليه او مقتضى هذا مديها يمينها دون الزوج والمعتمد خلافه على خلاف القاعدة وهي
البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه انتهت فالمدعى يمينه هو الزوج وان كان مدعيه لا اعتضاده بقوة جانبه
لكون الاصل بقاء العممة وأما عكس هذه الصور فهو ما لو قال أسلمت قبلي فلانكاح يستأولامهر لك
وقالت بل أسلمنا معا فيصدق الزوج بلا يمين في الفرقة قوله في المهر لان الظاهر معه اه شرح مر (قوله
وتقدم شرط المدعى والمدعى عليه الخ) وهو أن يكون كل منهما مكافئاً غير حربي لأمانه وقوله في ضمن شروط
الدعوى وتقدم انما استتة وقد نظمها بعضهم في قوله

ولكن البينة على المدعى
واليمين على من أنكر
(المدعى من خالف قوله
الظاهر والمدعى عليه من
واقعه فلو قال) الزوج وقد
أسلم هو وزوجته (قبل وطه
أسلمنا معا) فالتكاح باق
(وقالت) بل (مرتبا) فلا
نكاح (فهو مدعى) وهي مدعى
عليها وتقدم شرط المدعى
والمدعى عليه في ضمن
شروط الدعوى في باب
دعوى المهر والقامة

لكل دعوى شروط ستة جفت * تفصيلها مع الزام وتعيين

ان لا يناقضا دعوى تغاردا * تكليف كل وثقى الحرب الدين

فقوله تفصيلها أى بشرط في الدعوى ان تكون مفصلة وقد أشار له المصنف بقوله ومتى ادعى نقدا أو ديناً الخ فهذا
ايضاح لهذا الشرط وقوله مع الزام أى شرط الدعوى ان تكون لازمة للمدعى عليه بشئ وقد أشار له المصنف
بقوله الا كى لا تسمع دعوى بموجب وعبارة شرح مر ويعتبر في الدعوى كونها لازمة كما علم مما مر بان
يكون المدعى به لازماً فلا تسمع بدى حتى يثولوه ويمتنع من ادائه ولا يفتوى يسع أو هبة أو اقرار حتى يقول
وقبضته باذن الواهب أو أقبضته ويلزم البالغ أو المقر التسليم اليويزيد المشتري ان لم ينقد الثمن وها هو ذا أو
والثمن مؤجل ولا يبرهن بان قال هذا ملكي رهنته منه بكذا الا ان قال وأحضرت فيلزمه تسليمه الى اذ قبضه وأخذ
الغزى من ذلك غدم مماع دعوى المؤجر على المستأجر بالعين قبل مضي المدة لانه لا يمكنه ان يقول ويلزمه
التسليم الى رد بانه قد يريد التصرف في الرقبة فيمنعه المستأجر بدعوى الملك فينتج عنه دعوى امواله منع من
بيعها غير حق وقيم يمينته بذلك ولا تسمع دعوى دائر يمين على من تحت يده مال الميتمتع حضور الوارث فان
غاب أو كان قاضراً أو الاجنبي مقر به فلها كم ان يوقم منه وعلى هذا يحمل قول السبكي الرضى والباثن المطالبة
بالحقوق أى بالرفع القاضى ليو فبهما ما يشته انتت وقوله وتعين أى تعيين كل من المدعى والمدعى عليه

فلا تسمع على غير معين كقوله غصني أحده ولا عولاً من غير معين كما إذا قال جماعة أو واحد منهم ندعى على هذا
 أنه ضرب أحدنا أو قتله مثلاً وقوله أن لا يناقضها الخ أي شرط صحة الدعوى أن لا تنسبها دعوى أخرى تناقضها
 فلا ندعى على شخص أنفراد بقتل ثم ادعى على آخر شركة فيه أو أنفراد به لم تسمع الثانية لأن الأولى تكذبها كما
 تقدم للشارح في باب دعوى الدم والقسامة وقوله تكليف كل أي شرط صحة الدعوى أن يكون كل من
 المدعى والمدعى عليه مكافئاً لا تصح من مبي ولا محنون ولا عليهم ما يكونهم لا تصح على العبي انما هو بالنسبة
 لطالب الجواب منه وطلب تخليفه والافهني تسمع عليه لأجل إقامة البينة عليه كذا كره الرشدي وقوله ونقي
 الحرب للدين أي شرط صحة الدعوى عدم حراية كل من المدعى والمدعى عليه فلا تسمع من حربي ولا عليه اه
 (قوله وشرط في غير عين ودين الخ) لما كان مدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين والنكول
 والبينة ذكرها كذلك فقال وشرط في غير عين الخ اه قل على المحلى وضابط ما اشترط فيه الدعوى عند
 حاكم أو من يقوم مقامه كل ما لا تقبل فيه شهادة الحسبة و ليس بحال كما يعلم مما سيأتي في كلامه اه رشدي
 (قوله في غير عين ودين) أي في جواز استيفائه يدل لذلك قوله فلا يستقل الخ (قوله أيضاً في غير عين ودين) أي
 مما ليس عقوبة لله تعالى اماما هو عقوبة له تعالى فهو وان توقف على القاضي أيضا لكن لا تسمع فيه الدعوى
 لا انتفاء حق المدعى فيه فالطريق في اثباته شهادة الحسبة نعم لغاذف أريد هذه الدعوى على المقذوف وطلب
 حافه على أنه لم يزن كما رقي كتاب اللعان ليسقط عنه الحدان نكل وما يوجب تعزيراً الحق لله تعالى تسمع فيه
 الدعوى أن تعلق بمصلحة عامة كطرح تجارة بطريق اه شرح مر (قوله ورجعة) أي فيم الوادعها بعد
 انتفاء العدة وأنكرتها اه حل (قوله عند حاكم) مثله المحكم والسيد وذو الشوكة كذا بخط شيخنا على
 المحلى قال في شرح الروض نعم قال الماوردي من وجبه تعزيراً أو حد قذف وكان في بادية بعيدة عن الساطن
 له استيفاءه وقال ابن عبد السلام في أو آخر قواعد لو أنفرد بحيث لا يرى ينبغي أن لا يمنع من القود لاسيما إذا
 عجز عن اثباته اه وظاهر كلام الماوردي جواز ما ذكر في البادية البعيدة وان كان المدعى عليه غير مانع
 فان كان وجه ذلك المشقة في الرفع إلى السلطان فينبغي أن يجوز نظيره في المال بل أولى ووافق على ذلك مر
 بأن أمكن استيفاء حقه في بادية وشق الترافع إليها كهم وظاهر كلام ابن عبد السلام في ما مر جواز ذلك أعني
 القود ولو في البلد مع تبصر السلطان وينبغي أن يشترط شروط الظفر حيثئذ كالمال بل أولى لخطر السماء
 وعرضت كل ذلك على الطبرلاوي فآثره اه سم ومثله شرح مر (قوله فلا يستقل صاحبه باستيفائه)
 أي فليس لها أن تضرب عدة الإيلاء لتفسيخه وليس له بعد قذفها أن يستقل بآلاتها اه حل فان استقل
 كل منهما باستيفائه لم يقع الموقع اه شرح مر وبشيره قول الشارح نعم لو استقل المستحق الخ ولعله في
 غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى وجبها أو رجعتها معاملة
 الزوج تجاوز له ذلك فيه ابينه وبين الله تعالى إذا كان صادقا فليراجع اه سم على ج اه ع ش على
 مر (قوله وان حرم كإعلم ذلك من الجنائيات) في علم التحريم مما تقدم نظر كما يعلم مما كتبناه ثم فليراجع اه
 شوبري (قوله وحمل سماع الدعوى) أي وجوب سماعها فالتقي انما هو الوجوب بقدر نية قوله بل يكفي فيه
 الخ اذ يشعر بان غيره يقوم مقامه وقوله فلا تسمع الخ أي فلا يجب سماعها (قوله والا فلا تسمع فيه الدعوى)
 أي لا حاجة لسماعها لانه لا يجوز سماعها وبعبارة من قوله فلا تسمع المعتمدات تسمع في غير حدود الله
 تعالى اما فيها فلا انتهت وقال ع ش أي لا يتوقف استيفاء الحق على سماع الدعوى ولا يشترط لجواز
 الاستيفاء سماع الدعوى بشير اهذا قوله بل يكفي فيه الخ اه (قوله كما مر) قد كتبنا هناك بالهامش عن شرحي
 البهجة والروض أن المعتمد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الحسبة لا في محض حدود الله تعالى فآثره اه
 سم (قوله ومن ذلك) أي مما يكفي فيه شهادة الحسبة (قوله وقتل قاطع الطريق) مصدره ضاف للفاعل

(وشرط في غير عين ودين)
 كقود واحد قذف ونكاح
 ورجعة وإيلاء ولعان (دعوى
 عند حاكم) ولو محكماً فلا
 يستقل صاحبه باستيفائه
 نعم لو استقل المستحق لقود
 باستيفائه وقع الموقع وان
 حرم كإعلم ذلك من الجنائيات
 وخرج بذلك العين والدين
 ففيهما تفصيل يأتي ويحل
 سماع الدعوى فيهما وفي
 غيرهما فيما لا يشهد فيه
 حسبة والا فلا تسمع فيه
 الدعوى بل تكفي فيه شهادة
 الحسبة كما مر ومن ذلك قتل من
 لا وارث له أو قذفه إذا لحق
 فيه للمسلمين وقتل قاطع
 الطريق الذي لم يتقبل
 القدرة عليه لانه لا يتوقف
 على طلبه وتعبيري بما ذكر
 أولى مما عبر به

بان قتل مكافئ له فشهد به حسيبه بعد عفو ولي الدم اه سل لان قتله متحتم كما مروا انما قيد بقوله بعد عفو ولي
الدم لانه اذا لم يعف توقف قتله على طلبه اه (قوله وان اسحق شخص عينا) أي كان له قيمه استحقاق كالمستاجر
والموقوف عليه والموصى له بمنفعتها اه حل وعبارة شرح مر وان اسحق عينا عند آخر أي بملك
أو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما يحتمل جمع أو ولاية كان غصبت عين لولي وقدر على أخذها انتهت (قوله
ان خشي باخذها ضررا) ظاهر كلامه الاكتفاء بمجرد الخشية وفي كلام بعضهم انه لا بد ان يترجع عنده الضرر
أو يستوي الامر ان اه حل وعبارة شرح مر ان خشي باخذها ضررا أي مفسدة تنفي الى محرم كاخذ
ماله لو اطلع عليه بان غلب على ظنه ذلك أو استويا كما يحتمل جماعة انتهت (قوله والاقله أخذها استقلالاً) اذا
كانت يده عادية كالغصوب أو ما في معناه كالاستام فانه مضمون في سائر الاحوال وهذا يشمل العارية والامانة
اه حل وفي شرح مر والاقله أخذها استقلالاً أي سواء كانت يده عادية أم لا كان اشترى مغصوباً باجأه لا
بحاله نعم من ائتمنه المالك كالودع يمتنع عليه أن يذم ما تحت يده من غير علم لان فيه ارباباً يظن ضياعها اه وفيه
أن هذا موجود في غير من ائتمنه المالك كالاستعير بل أولى لانه ضامن فالوجه انه كالوديع اه سم (قوله
للضرورة) كانه أراد به مطلق الحاجة لاخذها والا فالقرض انه لم يخش ضرراً اه شيخنا (قوله فلا يأخذ شيئاً له
بغير مطالبة) عال ذلك بان من عليه الدين يخير في الدفع من أي المال شاء وليس المستحق اسقاط هذا الخيار نعم
لو اتفقا بعد الاختباء التقاض قاله الرافعي وفي البحر لا يكون تقاضا لانه انما يشتر في الدين الرسالة في الذم لاني
الاعيان نعم ان تلف المأخوذ اتجه التقاض اه وحل الطيلواي رحمه الله تعالى التقاض في كلام الرافعي على
حالة التلف وعبارة الروض فان اتفقا أي الحقان جاز التقاض انتهت (قوله ويضمنه ان تلف) أي يضمنه باقضى
قيم المتقوم من أخذه الى تلفه اه شوري (قوله أو على ممتنع) أي وان لم يكن امتناعه عند الخاك ومثله الصبي
والجنون اه حل وعبارة شرح مر أو على منكر او من لا يقبل اقراره كما يحتمل البلقيني وما تفرع به من قول مجلي
ان من له مال على صغير لا يأخذ جنسه من ماله اتفاقاً محمول بتقدير صحته على ما اذا كان له بينة يسهل بها خلاص
حقه انتهت ثم قال ولو كان مقرا لكن يدعي تأجيله كذا ولو حلف لحلف فلامستحق الاخذ من ماله مما يظفر به
أو كان مقرا لكه ادعى الاعسار وأقام بينة أو صدق بيمينه ورب الدين يعلم له مالا كتمه فان لم يقدر على بينة فله
الاخذ منه ولو بحد قرابة من تلزمه نفقته أو ادعى العجز عنها كذا وأما أنكر الزوجة فعلى التفصيل الذي قررناه
لكنه انما يأخذ قوت يومه مما يظفر به اه وقوله لكنه انما يأخذ قوت يومه هذا واضح ان غلب على
ظنه سهولة الاخذ في اليوم الثاني والا فينبغي أن يأخذ قوتاً يكفيه مدة يغلب على ظنه عدم سهولة الاخذ فيها اه
عش عليه (قوله أيضاً أو على ممتنع) قيل انما يستحق الامتناع بحصوله بعد الرفع الى القاضي وقيل يكفي أن يطالبه
فيمتنع اه عمرة اه سم (قوله مقرا كان أو منكر) محله اذا كان الغريم مصداقاً أي معتقداً انه ملكه
فلو كان منكراً كونه لم يجز له أخذه وجه واحد امرج به الامام في الوكالة وقال انه مقطوع به اه شرح
مر وقوله فلو كان منكراً الخ أي ولو كان متصرفاً فيه تصرف الملاك لجواز انه مغصوب وتعدى بالتصرف فيه
أو انه وكيل عن غيره اه عش عليه (قوله أخذ جنس حقه) وله التوكيل في الاخذ لا فيما وصل اليه ككسر
الباب الا أني اه عش على مر وحيث أخذ جنس حقه ملكه وانفصل الامر حتى لو وفي الدين دينه
لم يجبر رد ما أخذه أولاً كما يحتمل الشيخان واعتمد مر خلافاً للامام حيث جعله كتظيره من الغصب حيث
تؤخذ القيمة للميسولة ورفق الرافعي فاطر شرح البهجة اه سم ولو ادعى من أخذ من ماله على الظاهر انه
أخذ من ماله كذا فقال ما أخذت فاراد استقلاله كانه ان يخلف انه ما أخذ من ماله شيئاً اه شرح مر
وقوله كان له ان يخلف الخ أي وينوي انه لم يأخذ من ماله بغير استحقاق كما في شرح الروض اه وشيبي ولا
يأثم بذلك اه عش عليه (قوله فيملكه) أي ان قصد باخذه استيفاء حقه به فان أخذه ليكون رهناً بحقه لم

(وان اسحق) شخص (عينا)
عند آخر (فكذا) تشترط
الدعوى به عند ما كم (ان
خشي باخذها ضرراً) تحزراً
منه والاقله أخذها استقلالاً
للضرورة (أو) اسحق (دينا
على غير ممتنع) من أدائه
(طالبه) به فلا يأخذ شيئاً له
بغير مطالبة ولو أخذ لم يملكه
ولزمه رد ما يضمنه ان تلف
عنده (أو) على (ممتنع) مقرا
كان أو منكر (أخذ) من
ماله وان كان له حجة (جنس
حقه فيملكه)

يجزله الاخذ اه شرح مر بتصرف (قوله ان كان بصفته) عبارة العباب ثم ان اخذ حقه جنسا ونوعا وصفة أو
أجودا وغير جنسه فلا يبيعه باذن القاضي ان علم بثبوت حقه والافتقار بنقد البلد فان وافق جنس حقه
أخذه عنه والا شترى به جنسه وصار ظاهرا بالجنس الخ انتهت اه سم (قوله والافتقار بالجنس) أي
في بيعه بنقد البلد ثم يشتري به الجنس ان خالفه ثم يملك الجنس كسبائي وعبرة قل على المحلى قوله يملكه
أي بلفظ ان كان دون صفة حقه فهو مكسر عن صحيح ويملكه بلفظ ان كان بصفة حقه فان كان بصفة أعلى
كصالح عن مكسرة فهو كغير الجنس فيما يأتي اه (قوله وعليه) أي على كونه بغير صفته وعلى الاول أي على
كونه بصفته والفرض ان الجنس واحد (قوله مقدما للنقد على غيره) عبارة شرح الروض ويتعين في اخذ
غير الجنس تقديم النقد على غيره نقلا عن الرافعة عن المتولي وأثره قال الاسنوي وهو واضح قال الاذري وينبغي
تقديم اخذ غير الامة عليها احتياطا للابضاع قال البلقيني ولو كان المدين محجورا عليه بفس أو ميتا وعليه دين
فلا يأخذ الا قدر حصته بالضرية ان علمها اه سم (قوله في بيعه مستقلا الخ) كان وجه صحة البيع هنا بغير
حضور المالك ظله بامتناعه والضرورة بخلاف نظيره من الرهن اه برماوى أي يبيعه بنفسه أو بنائبه
لاجنبي لانفسه اتفاقا ولا لمحجوره كما هو ظاهر لامتناع تولي الطرفين وللثمة ومحل ذلك حيث لم يتيسر علم
القاضي به لعدم ملكه ولا بينة أو مع أحدهما لكنه يحتاج إثارة ومشقة والاستطراد اه شرح مر
وعبرة العباب قوله يبيعه باذن القاضي ان علم بثبوت حقه والافتقار انتهت وعبرة الروض وشرحه وله بنفسه
أو بنائبه ان لم يطلع القاضي بفسخ الباع وتشديد الطاء على الحال ببيع غيره أي غير جنس حقه وليس له تملكه
وان كان قدر حقه فان اطلع عليه القاضي لم يبيعه الا باذنه قال البلقيني ومجمله اذا لم تحصل وثقة ومشقة فوق العادة
والا فلا يبعد ان يستقل بالبيع كاستقل باخذ الجنس وغيره وقيد الاصل جواز بيعه استقلا لا بعدم البينة أيضا
وقضيته انه لا يستقل به أيضا مع وجودها وبخبر بعضهم وقال بل هي أولى من علم القاضي لان الحكم بعلمه
اختلف فيه بخلافها انتهت واعتمده مر فقوله هنا حيث لا حجة أي من بينة أو علم القاضي أو نحوهما
فلينأمل اه سم (قوله حيث لا حجة) أي أوله ينتقوا منتعوا وطلبوا منه ما لا يلزمه أو كان حاكم محلته جازرا
لا يحكم الا برشوق وان قلت فيما يظهر في الصورتين الاخيرتين اه شرح مر * (فرع) * وقع السؤال
في المدرس عما يقع كثيرا في قرى مصر من اكرام الشاذل أهل قرية على عمل الدائرم المستولى على القرية هل
الضمان على الشاذل أو على الملتزم أو عليهما والجواب عنه ان الظاهر انه على الشاذل لان الملتزم لم يكرمه على
اكرامهم فان فرض من الملتزم اكرام الشاذل فكل من الملتزم والشاذل طريق في الضمان وقراره على الملتزم اه
عش على مر (قوله ثم يملك الجنس) أي بلفظ وان كان بصفة حقه عن شيخنا مر ان الذي بصفة
حقه يملكه بلفظ بل بمجرد اخذه كما تقدم وفيه نظر ولا يصح قياسه على ما تقدم اه قل على المحلى وعبرة
الشوري ينبغي على قياس ما سبق انه يملكه بمجرد الاخذ كما في اخذ الجنس ابتداء انتهت (قوله لتوقفها على
النبة) حتى لو مات من لزمه الزكاة لم يجز الاخذ من تركته لقيام وارثه مقامه خلاصا كان أو عاملا اه عش
على مر وقضيته انه لو عزل قدرها ونوى وعلموا ذلك جاز للمصورين اخذها بالظفر حيث يشذوا لا قرب
خلافه اذا لا يتعين لها بما ذكر بدليل ان له الاخراج من غيره اه شرح مر وقضية هذا ان الكلام في الزكاة
مادامت متعلقة بالمال اما لو انتقل تعلقها للثمة بان اتلف المال الذي تعلقت بعينه فظاهر انها تصير كسائر
الديون فيجوز فيها حكم الظفر هكذا ظهر فليراجع اه رشيدى وقوله والاقرب بخلافه تقدم في
هامش فصل يجب الزكاة على الفور عن فتوى شيخنا الشهاب مر انه لو نوى الزكاة مع الاقرار فاخذها صبي
أو كافر ودفعها المستحق وأخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجزأه ويرتد ذمته منها لوجود النية من
المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب اخراجها اه وهو خلاف

ان كان بصفته والافتقار
الجنس وسبائي وعليه يحمل
قول الاصل في تملكه وعلى
الاول يحمل قول البغوي
والماوردي وغيرهما يملكه
بالاخذ أي فلا حاجة الى
تملكه (ثم) ان تعذر عليه
جنس حقه اخذ (غيره)
مقدما للنقد على غيره
(في بيعه) مستقلا كما يستقل
بالاخذ ولما في الرفع الى
الحاكم من الموثنة والمشقة
وتضييع الزمان هذا (حيث
لا حجة) له والا فلا يبيع الا
باذن الحاكم والتقييد بهذا
من زيادتي واذا باعه فليبيعه
بنقد البلد وان كان غير
جنس حقه ثم يشتري به
الجنس ان خالفه ثم يملك
الجنس وما ذكر محله في دين
آدمي مادام ان الله تعالى كزكاة
امتنع المالك من أدائها وظفر
المستحق بجنسها من ماله
فليس له الاخذ لتوقفه على
النبة

بمخلاف دين الا كدحي وما
المنفعة فانما ظاهر كقيل انها
كالعين ان وردت على عين
فله استيفاء وهما منها بنفسه
ان لم يخش ضررا وكالدين
ان وردت على ذمة فان قدر
على تحصيلها باخذ شيء من ماله
فله ذلك بشرطه (قوله) أي لمن
جازه الاخذ (فعل ما لا يصل
للمال الاب) ككسر باب
ونقب جدار وقطع ثوب فلا
يضمن ما فوقه فتعبري بذلك
اعم مما عبر به وظاهر ان
محل ذلك اذا كان ما يصل به
ذلك ملكا للمدين ولم يتعلق
به حق لازم كرهن واجارة
(والمأخوذ مضمون) على
الاخذ (ان تلف قبل ملكه)
ولو بعد البيع لانه اخذه
لغرض نفسه كالاستام ولو
آخر بيعه لتقصير فنقصت
قيمته ضمن النقص (ولا
ياخذ) المستحق (فوق حقه
ان أمكن) الاقمار عليه فان
لم يمكن بان لم يظفر الاجتماع
تزيد قيمته على حقه اخذه
ولا يضمن الزيادة لعذره وباع
منه قدر حقه ان أمكن
بتجزئه والاباع الكل واخذ
من غده قدر حقه ورد الباقي
بجهة ونحوها (وله اخذ مال
غريم غريمه) كان يكون لزيد
على عمر ودين

ما استوجبه الشارع وقد قدم في ذلك الفصل نقل ما أفتى به شيخنا عن بعضهم ورده بما أشرنا في هوامشه الى
البحث فيه اه سم على ج (أقول) وقد يقال ما ذكره الشارع هنا لا يتنافى ما ذكره سم عن افتاء
والدال شارح لجواز ان ما هنا في مجرد عدم جواز اخذ المستحق لما عطل به من ان المالك له ابدال ما يميزه الزكاة
وهذا لا يمنع من ملك المستحق حيث اخذه بعد تغيير المالك ثوبه وان اثم بالاخذ اه ع ش على مر (قوله
بمخلاف دين الا كدحي) حتى لو امتنع الزوج من نفقة زوجته فله الاستقلال باخذها من غير قاض على الاصح
اه زى (قوله) فله استيفاء وهما منها بنفسه (أي لا يثبت بمخلاف العين له قبضها بانائه والفرق ظاهر اه حل
(قوله) فان قدر على تحصيلها باخذ شيء الخ) عبارة شرح مر وفي نحو الاجارة المتعلقة بالعين ياخذ العين
ليست في منفعة منها وفي الذمة ياخذ ذمته بالمنفعة التي استحقها من ماله والاوجه اخذ ما ياتي في شراء
غير الجنس بالنقد انه يستاجر به او يتجهز به او اقتصاره على ما يتيقن انه قيمة لتلك المنفعة أو سوال عدلين
يعرفانها والعمل بقولهما انتهت (قوله بشرطه) وهو ان يكون ممتنعا (قوله) فله فعل ما لا يصل للمال الاب
أي له بنفسه ما لا يوجب له فلو وكل أجنبي لم يجز فان فعل ضمن الاجنبي لان المباشرة مقدمة على السبب وتقدم ان
الظافر ياخذ حقه من مال غيره اذا كان ممتنعا أو كان صبي أو مجنون ولكن نقب الجدار ونحوه لا يجوز
الا اذا كان الغريم كاملا فان كان صبي أو مجنون لم يجز قال الاذري ومثلهما مالو كان الغريم غائبا معذورا فلا
يجوز نقب جداره ولا كسره به اه شرح مر وع ش عليه (قوله) ايضا فله فعل ما لا يصل للمال الاب
أي اذا كان الدين مالا وقس فان كان اختصاصا أو شيئا فانها لم يجز له نقب الجدار أو نحوه كما بحثه الاذري اه
شرح مر (قوله) ايضا فله فعل ما لا يصل للمال الاب) أي لان من استحق شيئا استحق الوصول اليه ومن لازمه جواز
السبب الموصل اليه ولا ضمان عليه كدفع الصائل وهذا ظاهر حيث وجد ما ياخذ فان لم يجد شيئا فهل يضمن
ما تلفه لبنائه على ظن تبين خطوه أم لا لانه مأذون له في أصل الفعل فيه نظروا الاقرب الاول لانه انما جاز
له ذلك للتوصل به الى استيفاء حقه وحيث لم يحصل له ذلك تبين خطوه في فعله وعدم العلم بحقيقة الحال لا يتنافى
الضمان اه ع ش على مر (قوله للمال) أي مثلا والا فلا اختصاص كذلك كما بحثه الاذري اه شرح مر
(قوله ونقب جدار) قال الزركشي وكلام التهذيب وغيره يقتضي ان محل النقب اذا لم يمكن الرفع الى الحاكم
وهو ظاهر اه شورى (قوله والمأخوذ مضمون) أي ان كان قدر حقه وما الزائد فسيأتي انه لا يضمنه اه
حل (قوله ان تلف قبل ملكه) أي فيما يحتاج الى تلك وقوله ولو بعد البيع غاية في قوله ان تلف اه حل ومن
المعلوم ان الذي يضمنه بتلفه بعد البيع انما هو الثمن وبعبارة شرح مر ويضمن غنه أيضا ان تلف بعد البيع
وقبل شراء الجنس انتهت (قوله ولو بعد البيع) لعله اذا باعه بنقد البلد أو كان من غير جنس حقه اذا
لو كان من جنسه ملكه بمجرد اخذه فيما يظهر فليست أم اه سم (قوله كالاستام) التشبيه لاصل الضمان
بجامع الاخذ لغرض نفسه بل أولى لاخذه بغير اذن المالك ومن ثم كان الضمان هنا ضمان المقصوب اه
شورى وبعبارة حل قوله كالاستام قضيتا به ضمن قيمته وقت التلف والذي في شرح العباب انه يضمنه
باقصى القيم انتهت ومثله ع ش على مر ونص عبارته قال شيخنا زى فيضمنه باقصى قيمة كالقصور
لا بقيمة يوم التلف فالتشبيه بالنسبة لاصل الضمان اه عباب اه وقرر شيخنا الاجهورى انه يضمنه بقيمة
يوم التلف كالاستام اه وفي قل على المحلى انه كالقصور (قوله ولو اخرج به الخ) هذا محترز القورية التي
أفادتها الفاء في قوله فيديه (قوله فتقت قيمته) أي ولو بالرخص كما صور به العباب اه مر اه سم
(قوله ولا يضمن الزيادة لعذره) أي لانه أمانة تعذر ردها اه حل (قوله ان أمكن تجزئه الخ) عبارة شرح
مر ويقتصر فيما يتجزأ على بيع قدر حقه وكذا في غيره ان أمكن والاباع الكل ثم يرد الزائد لملكه بنحو
هبة ان أمكنه والا مسكه الى الامكان انتهت (قوله) وله اخذ مال غريم غريمه (أي ولا بد ان يعلم غريمه

بالصفات) مقتضاه الاكتفاء بذكر القسمة وفي حج لا بد من ذكر الصفات اه حل (قوله ولا تصح
الدعوى بمجهول الخ) محسنة زما فهم من المتن من اشراط التعيين (قوله الا في امور) بل قد لا تصور الا بمجهولة
وذلك فيما يتوقف تعيينه على القاضي كفرض مهر ومتعة وحكومة ورخص وانتهى بعضهم الصور المستثناة من
اشراط العلم الى ما تم صورة وصورتين اه شوبري (قوله منها الاقرار) بان ادعى انه اقراه بشئ وقوله والوصية
بان ادعى على الورثة ان مورثهم اوصى له بشئ وطلب منهم بيانه اه عناني أي ومنها الدية والفرقة وفرض
المهر والمتعة والحكومة والرضخ والنفقة والكسوة اه قل على الخلى (قوله في أرض حددت) عبارة
روضة الحكم اشرح الرويانى لو ادعى حقالا يتيم مثل مسيل الماء على سطح جار من داره أو مروره في دار غيره
مختارا فلا بد من تحديده احدى الدارين ان كانتا متصلتين فيدعى ان له دارا في موضع كذا وبذ كر الحد الذي
ينتهي الى دار خصمه ثم يقول واما استحق اجراء الماء من سطح دارى هذه على سطح دار فلان المذكور قفى
حدها الاول أو الثاني مثلا الى الطريق القلانيه وان كانت الداران متفرقتين فلا بد من ذكر حدود الدارين
انتهت اه رشدي (قوله أو عقدا ماليا) لو كان سلفا قد جزم الماوردى بأنه لا بد من ذكر شروطه وقدرته
عليه الشارح فيما سلف اه عميرة اه سم (قوله كفى النكاح) راجع للمنفى كإيدل عليه تعليقه وكلامه
بعده تأمل (قوله أو ادعى نكاحا فكذا) أي ادعى رجل أو امرأة اه شرح مذهبهم قالوا ادعت زوجة
رجل فانكر فاقفت اليمين المردودة ثبتت زوجيتها وجبته ونهتوا حل له اصابها لان انكار النكاح ليس
بطلاق قاله الماوردى ومحل حل اصابها باعتبار الظاهر لا الباطن ان صدق في الانكار اه ثم قال ولو اجابت
دعواه للنكاح بالتماز وجبته من منسنة فاقام آخرينة انها زوجته من شهر حكم بها الاول لانه ثبت باقرارها
نكاحه فمالم يثبت الطلاق لاحكم للنكاح الثاني اه قال في شرح البهجة قال البلقيني ويستثنى مما ذكر
أنكحة الكفار فيكفى ان يقول في الدعوى بها هـ ذم زوجتي وان ادعى استمرار نكاحها بهـ د الاسلام ذكر
ما يقتضى تقريره حيث لا بد فيما اذا كان نسفها أو عبدا من قوله نسكحتها باذن ولي أو مالكي ولا يقتبر
نفي الموانع لان الاصل عدمها اه سم (قوله أي وصفه بالصحة مع قوله نسكحتها الخ) واحتج مع الصحة
لذكر الشروط أيضا دون انتفاء الموانع مع ان الصحة متضمنة لهما احتياطا لان الاصل عدم المانع فاكفى
بما يتضمنه وصف الصحة والاصل عدم الشروط فاحتيط في بيانها بذكرها قالوا قال نسكحتها نكاحا صحيحا
شرعا كفى عن ذكر الشروط من عارف دون غيره اه حل وعبرة سم قوله أي وصفه بالصحة الخ
أفاد الجمع بين اعتبار الوصف بالصحة والتفصيل للشرائط وهو ما اقتضاه اراد المهر وى واعتمده مـ
ليتضمن ذكر الصحة نفي المانع وأقول قضية هذا التعليق انه لا حاجة مع وصف الصحة الى ذكر الشرائط
أيضا لتضمن الصحة وجود الشرائط وقضية كلام المصنف الاحتياج وقد وجه بالاحتياط ويفرق بين
الشرائط والموانع بان الاصل عدم المانع فاكفى بما يتضمنه من وصف الصحة والاصل عدم الشرائط
فاحتيط في بيانها بذكرها ولم يكن بما يتضمنها فليتم اصل ثم عرضت ذلك على شيخنا الطيلاوى فآقره انتهت
(قوله وشاهد من عدول) قال في شرح البهجة ولا يعتبر في دعوى النكاح تعيين الولي والشهود كما أفهمه كلامه
وقوله عدول قال في شرح البهجة قال في الروضة كصلها وقياس التعرض للعدالة وجوب التعرض لسائر
الصفات المعتبرة في الولي قال البلقيني وهذا في غير من يلي النكاح مع ظهو رفسه من ذي شوكة فاذا قال بولي
يصح عقده كفى اه وهذا الذي قاله البلقيني اعتمده مـ ولو قال تزوجتها زواج صحيحا شرعا كفى عن
ذكر سائر الشروط من العارف دون غيره كبحثه الطيلاوى رحمه الله اه سم (قوله فلا يكتفى فيه الاطلاق)
أي الاقتصار على الصحة بل لا بد من الجمع بين الصحة والشروط اه حلبي (قوله أولى من تعبيره فيه بالرشد)
يتأمل وجود الرشد بدون العدالة فان الرشد صلاح الدين والمال أقول ويجاب بأنه لو بلغ مصلح الدين

بالصفات ولا تصح الدعوى
بمجهول الا في امور منها
الاقرار والوصية وحق اجراء
الماء في أرض حددت (أو)
ادعى (عقدا ماليا) كبيع
وهبة (وصفه) وجوبا
(صحة) ولا يحتاج الى تفصيل
كفى النكاح لانه أخف حكما
منه ولهذا لا يشترط فيه
الاشهاد (أو) ادعى (نكاحا
فكذا) أي وصفه بالصحة
(مع) قوله (نسكحتها بولي
وشاهد من عدول ورضاها
ان شرط) بأن كانت غير
مجبرة فلا يكتفى فيه الاطلاق
وتعبر في الولي بالعدالة
أولى من تعبيره فيه بالرشد

لأنه لا يستلزمها (ويزيد) خروجها (في) نكاح (من) مارق عجزا عن فعله (لتمنع وخوف من) وإسلامها إن كان مسلما لا تهاشمه طائفتان في جواز نكاحها ويقول في نكاح الامتز وجنبا مالسها الذي له انكاحها أو نحوه وذكر اشتراط الوصف بالصحة في دعوى العقد والنكاح من زبادي وتعبري عن مارق أولى من تعبيره بالامة (ولا عين على من أقام بيته) بحق لأنه كطعن في الشهود (الان ادعى خصمه مسقطا) له كاداءه أو ابراء منه وشراؤه من مدعيه وعلمه بنسب شاهد (فيحلف على نفيه) وهو انه ما نادى منه الحق ولا أبرأ منه ولا باعه ولا يلم فسوق شاهد لاحتقال ما يدعيه ومحل في غير الاخيرة اذا ادعى حدوثه قبل قيام البيعة والحكم وكذا بينهما ومضى ٤١٥ زمن امكانه والا فلا يلتفت الى قوله ويستثنى

مع ما ذكرنا لو قامت بيعة باعسار المدين فلا بد ان تحليفه لجواز ان يكون له مال باطن وما لو قامت بعين وقال الشهود لانعلمه باع ولا وهب فلتخصمه تحليفه انما ما خرجت عن ملكه وخرج بالبيعة أي وحدها الشاهد واليمين والبيعة مع عين الاستظهار فليس لخصم المدعي تحليفه على نفي ذلك لان الحلف مع من ذكر قد تعرض فيه الحالف لاستحقاقه الحق فلا يحلف بعد ذلك على نفي ما ادعاه الخصم (واذا استعمل) من قامت عليه البيعة أي طلب الامهال (لبأني بدافع) من نحو أداء أو ابراء امهل (لأنه) من الايام لان اتمامة قريصة لا يعظم فيها الضرر ومقسم البيعة قد يحتاج الى مثلها لفحص عن الشهود (ولو ادعى رق غير صحي ومجنون) مجهول نسب ولو سكران (فقال أنا حر أصالة حلف) فيصدق لان الاصل الحرية وعلى المدعي البيعة وان استخدمه قبل انكاره

بوماله ثم فصيح لا يحجر عليه بوصف بأنه رشيد لا عدل ثم رأيت في زي اه ع ش (قوله لأنه لا يستلزمها) أي لان طاري الفسق بوصف بالرشد حيث لا يوصف بالعدالة ولان الصبي قد يوصف بالرشد كما قال في المنهاج أو صبيان رشداء اه شوبري (قوله أو نحوه) يحلف على مالسها كولي المالك كما اذا كان المالك صبي مال العناني وكالحاكم في الامهال الوقوف اه (قوله ومحل في غير الاخيرة) أي دعوى علمه بنسب شاهد هذا كالصرح في عدم اعتبار هذا القيد في الاخيرة فتقبل دعواه التحليف ولو بعد الحكم وكان مدلا للفرق ان القدر بعد الحكم ان رجع المحكوم به كان الحكم مانعا من دعواه وما ترتب عليها وان رجع للحكم لم يكن مانعا من ذلك وقد بحث جميع ذلك مع مر فوافق اه حاشية التحفة اه شوبري (قوله ويستثنى مع ما ذكرنا) ذكرنا ثلاث صور يحلف فيها المدعي مع البيعة وفي القضاء على الغائب أربعة فيكون في كلامه سبع صور ورواد بعضهم ثلاثة فالخامس ان المورع عشر وقد تقدم ذكره اتم اه (قوله مع عين الاستظهار) أي في الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت (قوله واذا استعمل) أي من قامت عليه البيعة وكذا المدعي على ما أفتي به والشيخنا اه حل (قوله لبأني بدافع) أي بينة بدافع أي امر دافع فهو على حذف مضاف كما يدل عليه قول الشارح بعد وقيم البيعة الخ (قوله أمهل) أي وجوبه بالكفيل فان خيف هربه قبل الترسيم عليه فلوزكر ان يبيتسه في المكان الغلاني وأمره يزيد على ثلاثة أيام لم يعمل فاذا قضى عليه ثم أحضر ثلثا البيعة سمعت اه حل (قوله ثلاثين الايام) فان احتاج في اثباتها الى سفر ممكن مالم يزد على الثلاث ولو أحضر بعد الامهال المذكور شهود الدافع أو شاهد واحد أو أمهل ثلاثة أخرى للتعديل أو التكميل ولو عين جهة ولم يأت ببيعة ثم ادعى أخرى عند انقضاء مدة المهلة واستعمل لها لم يعمل أو اثباتها أمهل بغيرها فقط اه شرح مر (قوله ومقيم البيعة) أي الذي يريد اقامتها يعمل أيضا لأنه قد يحتاج اليها (قوله فقال أنا حر أصالة) أي سواء ابتداء هو بهذا القول أو قاله بعد دعوى سيده اه شيخنا وان كان الظاهر من كلام المستأنه لا بد من تأخر قوله على دعوى سيده الا ان يقال هو جري على الغالب (قوله حلف فيصدق) أي اذالم يسبق منه اقرار برق حال تكليفه لم يحكم برقه حاكم حال صغر موالاه لم يسمع دعواه اه عتاني ولو قامت بيعة برق وبيعة بحرية تقدمت بيعة الرق لان معها زيادة علم لانها قلة وبيعة الحرية مستحجة اه زي (قوله لان الاصل الحرية) أي في غير من أمر قريصة اه شوبري واذا ثبتت حرته الاصلية بقوله رجوع مشريه على بائعه بالثمن وان أقر له بالملك لبنائه على ظاهر اليداه شرح مر (قوله وتداولته الايدي) أي لان اليد والتصرف انما يدلان على الملك فيما هو مال في نفسه وهذا بخلافه لان الاصل الحرية اه شوبري (قوله ما لو قال اعتقتني الخ) أي وما لو قال أنا عبد فلان فالمدق السيد لا اعترف العبد بالرق وان مال ثبتت عليه اليد السيد فلا تنقل بدعواه بخلافه في مسئلتنا فانه لا يعترف بذلك والاصل الحرية اه شرح الروض اه سم (قوله على ما مر في كتاب القبط) عبارة هناك متلو شر حافل القبط حر وان ادعى رقه لاقط أو غيره لان غالب الناس احرار الا ان تقام برقه بيعة متعوضة

وجري عليه البيع مر او تداولته الايدي خرج بزبادي أصالة ما لو قال اعتقتني أو اعتقتني من باعني منك فلا يصدق بغير بيعة (أو) ادعى (رفههما) أي رق صبي ومجنون (وليس ابدي لم يصدق الابحجة) لان الاصل عدم الملك ثم لو كاتبا يد غير موصوفة الغير كني تصديقه أي مع تحليف المدعي (أو يدمو جهل لقطعهما حلف) فيحكم له برقهما لانه الظاهر من حالهما وانما حلف لخطر شأن الحرية فان علم لقطعهما لم يصدق الابحجة على ما مر في كتاب القبط والفرق ان القبط محكوم بحرته ظاهرا بخلاف غير موقولي حلف أولى من قوله حكم له به (وانكارهما) أي الصبي والمجنون ولو بعد كمالهما (لغو) لانه قد حكم برقهما فلا يرفع ذلك الحكم الابحجة وتعبري بما ذكرنا أولى مما عبر به

لسبب الملك كارت وشراء فلا يكتفى مطلق الملك لانا نأمن أن يعتمد الشاهد ظاهر اليد فارق غيره كقول بودار
 بأن أمر الرق خطر فاحتيط فيه وبأن المال مملوك فلا تغير دعواه وصفه بخلاف القبط لانه حر ظاهر أو يقرر
 بعد كماله ولم يكذبه المقره ولم يسبق اقراره بسد كماله بحرية فيحكم برقه في الصورتين وان سبق منه تصرف
 يقتضيها كبيع ونكاح نعم ان وجد بدار حرب لا مسلم فيها ولا ذمي فرفيق كسائر صيانتهم ونسائهم فانه
 البلقيني وكلامهم يقتضيه أما اذا أتى به لمكذبه أو سبق اقراره بالحريه فلا يقبل اقراره بالرق وان عاد المكذب
 وصدقه لانه لما كذب حكم بحريته بالأصل فلا يعود رقيقا انتهت (قوله ولا تسمع دعوى بدين مؤجل) قال في
 شرح الروض وجواب دعوى من ادعى ديناً مؤجلاً ولم يذكر الاجل لا يلزم تسليمه الا أن يحلف عليه
 وقوله ولم يذكر الاجل من زيادته وهو تصحيح الدعوى لان الدعوى بمؤجل لم تسمع كما مر وفي جواز انكار
 استحقاقه أي المدعى لذلك بان يقول لاشي له على وجهان قال الزكسي المذهب المنع كما حكاه شرح الروض وبأنه عن
 جده اه اه سم ولو ادعى ديناً على معسر وقصد اثباته ليطالب به اذا أبصر وظاهر كلامهم أنها تسمع مطلقاً
 واعتمده الغزي وهو المعتمد وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وان اقتضى ما قرره من المأوردى سماعه لان
 التصديقاته ظاهر مع كونه مستحقاً قبضه مع الابدان بغير يساره القريب عادة اه شرح مر وقوله فظاهر
 كلامهم أنها لا تسمع مطلقاً من هذا يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً تقرر في نظارة وقف من
 أوقاف المسلمين فوجد خراباً ثم أعمره على الوجه اللائق به ثم سأل القاضي بعد العمارة في نزول كشف على
 المحل وتحرير العمارة وكتابة حجة بذلك فاجابه لذلك نوعين معهما كشاف وشهود او مهندسين فقطعوا قيمة العمارة
 المذكورة اثني عشر ألفاً نصف فضة وأخبروا القاضي بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على المستحقين معاً ليهم
 ويمنع من ير يد أخذ الوقف الى أن يستوفي المقدار المذكور ومن غلة الوقف وهو انه لا يعمل بالحجة ولا يحجب لذلك
 لكونه لم يطالب بشي اذ ذاك ولا وقعت عليه دعوى والسكابة انما تكون لدفع ما طلب منه وادعى به عليه وليس
 ذلك موجوداً هنا وطريقه في اثبات العمارة المذكورة ان يقيم بينة فتشده بما صرفه يوم اقرباً مثلاً ويكون
 ذلك جواباً للدعوى ملزمة ثم ان لم يكن له بينة فانه يصدق فيما صرفه يومه منه حيث ادعى قدر الاتفا وساغ له صرفه
 بان كان له مصلحة وأذن القاضي له فيما يتوقف على اذن كالقرض على الوقف من مال غيره أو من ماله ان شرط
 الواقف ان الناظر اقتراض ما يحتاج اليه الحال من العمارة من غير استئذان اه ع ش عليه * (تنبيه) *
 بحث الاذرى ان الدعوى بخروج وقف تكون على الناظر لا على المستحق وان حضر الا في وقف على جماعة
 معينين سواء شرط النظر لكل في حصته أو للقاضي المدعى عندهم الدعوى عليهم ان حضروا أو على الحاضر منهم
 لكن لا يحكم عليه الا بعد اعلام الجميع بالحال ومن هذا القبيل الدعوى على الورثة أو بعضهم * (تنبيه) *
 قال شيخنا والذي استقر عليه رأي السبكي ان الحاكم ولو خفياً لا يتوجه عليه ولا على نائبه دعوى لبيت المال
 أو نحو يسم أو مجموع تحت نظاره أو وقف كذلك بل ينصب الحاكم مدعياً ومدعى عليه عنده أو عند غيره
 فراجع وتأمله اه قل على المحل (قوله اذ لا يتعلق بها الزام في الحال) أي وتقدم ان من شرط الدعوى أن
 تكون ملزمة في الحال (قوله فلا كان بعضه حالاً الخ) وبحث البلقيني صحة الدعوى بمقتل خطأ أو شبهه على
 القاتل وان استلزمته الدية مؤجلاً لان التصديقات القتل ومن ثم بحث دعوى عقد بمؤجل قصد بها تصحيح
 أصل العقد فانه المأوردى وهو ظاهر لان المقصود منها مستحق في الحال اه شرح مر (قوله قال وكذا لو
 كان المؤجل الخ) مثله في شرحي مروج

(ولا تسمع دعوى بدين مؤجل) وان كان به بينة
 اذ لا يتعاقب الزام في الحال
 فلا كان بعضه حالاً وبعضه
 مؤجلاً صحت الدعوى به
 لاستحقاق المطالبة ببعضه
 فانه المأوردى قال وكذا لو
 كان المؤجل في عقد وقصد
 بدعواه تصحيح العقد لان
 المقصود منها مستحق في الحال
 * (فصل) فيما يتعلق بجواب
 المدعى عليه * لو (أصر على
 سكونه عن جواب الدعوى

* (فصل فيما يتعلق بجواب المدعى عليه الخ) * لما بين فيما سبق كيفية الدعوى بين هنا كيفية الجواب أي في
 بيان الجواب وما يكتفى فيه وما لا يكتفى أي وما يتبع ذلك من قوله وما قبل اقرار رقيق به الخ (قوله لو أصر على
 سكونه عن جواب الدعوى) أي والحال انه عارف أو جاهل ونبه ولم يتنبه كما نادى ذلك كما قوله أصر اه

شرح هر (قوله فكنا كل) أي صريحاً ولا هذا انكول كسباً في التين لكنه ليس بصريح وانما الصريح في النكول امتناعه من الحلف وعبرة الجلال جعل كسكرنا كل انتهت وليس مثل النكول قوله في جواب الدعوى يثبت ما يدعيه خلافاً لما يقع من بعض القضاة حيث يطالب المدعي عند ذلك بالاثبات اهـ حل (قوله ان حكم القاضي) أي فلا يصيرنا كلاً بمجرد السكوت فقط بل لابد من ان يحكم بالنكول أو يقول للمدعي احلف اهـ عزيزي وقوله بعد عرض اليمين عليه متعلق بكل من العامين قبله أو يقول المتن أصر (قوله لنحو دهش) يقال دهش دهشاً فهو دهش من باب تعب ذهب عقله حياء أو خروفاً ويتهدي بالهمز فيقال أدهشته وأدهشه غيره وهذه هي اللغة الفصحى اهـ شوبري (قوله شرح له القاضي الحال) هل وجوباً في كلام شيخنا ثم اهـ حل بان يقوله اذا اطلت السكوت حكمت بنكولاً وتوضيت عليك أو يقول له ان لم تحلف حلف المدعي واستحق عليك اهـ عبد البر (قوله أو قال للمدعي احلف) أي بعد عرض اليمين على المدعي عليه اهـ شيخنا (قوله وان لم يصر) دخول على قوله فان ادعى وإشارة الى أنه مفرع على محذوف والظاهر انه لا حاجة اليه بل كان الاولى حذفه لان قوله فان ادعى الخ لا يظهر تفريعه عليه ومن ثم لم يذكره اهـ شرحنا (قوله فان ادعى عليه عشرة الخ) انظر هل هذا الحكم خاص بنحو العشرة من الاعداد حتى لا يجري في الاعيان كما وادعى دابة أو ثوباً فلا يحتاج أن يقول في الجواب ولا بعضها لانه لا يلزم من نفي استحقاق العين نفي استحقاق بعضها الجواز الاشتراك فيها أو يجري فيها أيضاً على الاول فالفرق فليصر رومال الطبع لاوى الى الاول ثم رأيت في الروض ماقصه وان ادعى ذلك دارين غير فأنكر فلا بد أن يقول في حلفه ليست للثلاثي منها اهـ قال في شرحه حسب ذلك ولو ادعى أنه باعه اياها كفاه أن يحلف انه لم يبيعها صريح به في الاصل اهـ ومثله في العباب اهـ سم ولو ادعى عليه مالا فأنكر وطلب منه اليمين فقال له لا أحلف وأدعى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تخليفه لانه لا يأمن ان يدعى عليه بما دونه بعد وكذا لو نكل عن اليمين وأراد المدعي أن يحلف عين الرذقال خصمه أنا ابذل المال بلا عين فيلزمه الحاكم بان يقر والاحلف المدعي اهـ شرح هر (قوله لا تلزمني العشرة) وفي الدار مثلاً يقول ليست لك ولا شيء منها اهـ حل (قوله فانا كل عمادونها) أي وفرض المسئلة انه طلب منه اليمين على العشرة ومادونها فان طلب منه الحلف على العشرة فقط حلف على نفيها لا يكون نا كلاً عمادونها فان أراد المدعي اثباته احتاج الى دعوى جديدة اهـ شيخنا وبتقرير آخر العزيزي مانعه في هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكون نا كلاً بمجرد حلفه على نفي العشرة بل لابد بعد هذا الحلف أن يقول له القاضي هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فانا كل عمادونها اهـ وعبرة سم قوله فيحلف المدعي على استحقاقه محل هذا اذا عرض على المدعي عليه اليمين على العشرة ومادونها وامتنع من البون والا فلا يكون نا كلاً عن البون بل لابد من تجديد دعوى به وجواب اهـ عميرة انتهت (قوله فيحلف المدعي على استحقاقه) أي من غير حاجة الى تجديد دعوى اهـ م اهـ سم وعبرة أصلاً مع شرح هر فيحلف المدعي على استحقاق دون عشرة بجزء وان قل بلا تجديد دعوى ويأخذ ما يأتي ان النكول مع اليمين كالقرار انتهت (قوله لم تحلف هي على البعض) أي لا بدعوى جديدة اهـ شرح م ر وكتب عليه الرشيدى قوله لا بدعوى جديدة هذا مشكل لانها لا تخرج بها عن المناقضة والظاهر ان المراد بالنفي تحلف عليه بدعوى جديدة استحقاقها للدار بعين مثلاً لانه نكحها بالاربعة وعبرة الرافي أما اذا أسندته الى عقد كما اذا قالت المرأة نكحتني بخمسين وطالبته بم أو نكل الزوج فلا يمكنها الحلف على أنه نكحها ببعض الخمسين لانه يناقض ما ادعته أولاً وان استأنفت وادعت عليه ببعض الذي جرى النكاح عليه فيما زعمت وجب أن يجوز لها الحلف عليه فقوله ببعض الذي جرى النكاح عليه صريح فيما ذكرته فعلم أنه ليس لها أن تدعى بعد بانه نكحها بأقل اهـ (قوله لانه يناقض ما ادعته) فيه ان هذا التعليل يأتي فيما تقدم وهو حلفه على مادون العشرة ويحجب بان دعواه العشرة متضمن

فكنا كل) ان حكم القاضي بنكوله أو قال للمدعي احلف بعد عرض اليمين عليه كما سيأتي في فصل النكول فيحلف المدعي فان كان سكوتة لنحو دهش أو غباوة شرح له القاضي الحال ثم حكم عليه أو قال للمدعي احلف وان لم يصر (فان ادعى عليه عشرة) مثلاً (لم يكف) في الجواب (لا تلزمني) العشرة (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان حلف لان مدعيها مدع لكل جزء منها فاشترط مطابقة الانكار والحلف دعواه (فان حلف على نفيها) أي العشرة (فقط فانا كل عمادونها فيحلف المدعي على استحقاقه) ويأخذ من لو كان المدعي به مستنداً الى عقد كائن ادعت نكاحه بخمسين كفاه نفي العقد بها والحلف عليه فان نكل لم تحلف هي على البعض لانه يناقض ما ادعته (أو) ادعى (شفعة أو مالا مضافاً للسبب كما قرئتك

كفى) في الجواب (لا تستحق على
 شيئا أولا يلزمي تسليم شيء)
 البسك لان المدعى قد يكون
 صادقا ويعرض ما يسقط
 المدعى به ولو اعترف به وادعى
 مسقطا لم يلزمه بالبينة وقد
 يجزئ عنها فادعت الحاجة الى
 قبول الجواب المطلق نعم لو
 ادعى عليه وديعة لم يكف في
 الجواب لا يلزمي التسليم اذ
 لا يلزمه تسليم وانما يلزمه
 التحلية فالجواب الصحيح
 لا تستحق على شيئا وان ينكر
 الابداع او يقول هلكت
 الوديعة او رددتها (وحلف
 كما يجب) لطابق الحلف
 الجواب فان اجاب بنفي السبب
 حلف عليه او بالاطلاق
 فكذلك لا يكلف التعرض
 لنفي السبب فان تعرض لنفيه
 جاز (او) ادعى المالك
 (مرهونا او مؤجرا) بدين خصمه
 كفاه (أي خصمه ان يقول
 (لا يلزمي تسليمه) فلا يجب
 التعرض للمالك (او) يقول
 (ان ادعيت ملكا مطلقا فلا
 يلزمي تسليم او) ادعيت
 (مرهونا او مؤجرا) فاذ كره
 لاجيب فان اقر بالملك وادعى
 رهنا او اجارة كلف بينة
 لان الاصل عدم ما ادعاه (او)
 ادعى (غنا فقال ليست لي
 او اضافها لمن يتعذر خصمته)
 كهي لمن لا اعرفه

لادعوا ما دونها فلا مناقضة بخلاف دعواها النكاح بقدر ينفي دعوى النكاح بدونه تأمل (قوله كفى في الجواب
 لا تستحق الخ) ومن ذلك ما لو ادعت عليه زوجته بشفقة أو كسوة فيكفيه في الجواب لا تستحق على شيئا اذ قد
 يكون صادقا في دعواه المسقط لهما كنشور لكن يجزئ عن الاثبات كما اعتمد زى اه عبد البر (قوله
 أولا يلزمي تسليم شيء) ومن جملة التي الشفص في صورة الشفقة وعبارة أصله كفاه في الجواب لا تستحق تسليم
 الشفص انتهت (قوله لان المدعى قد يكون صادقا) تعليل لم حذف فهم من قوله كفى لا تستحق على شيئا الخ
 أي كفاه الجواب المطلق ولا يشترط التعرض لنفي السبب لان المدعى الخ وعبارة شرح مر ولا يشترط
 التعرض لنفي تلك الجهة لان المدعى قد يصدق فيها ولكن عرض ما أسقطها من نحو أداء أو ابراء أو اعسار
 أو عفو في الشفعة وان أقرهم لم يجدي بينة فانقضت الضرورة قبول ما طلقه ومر في الاقرار ككيفية دعوى
 الشفعة وجواب دعوى الفسخ اذ لا يلزمي دفع شيء اليها ان لم يقر بالزوجة والالم يكف وقضى عليه بمهر
 المثل الا ان ثبت خلافه وقد شنعوا على جهلة القضاء بما ذرهم الى فرض مهر المثل بمجردهم عن حجة
 والصواب سؤاله فان ذكر قدر اغير ما ادعته تحالفان حلفا أو نكلا وجب مهر المثل أو حلف أحدهما فقط
 قضى له بما ادعاه فيكفى في جواب دعوى الطلاق أنتز وجبتي وفي جواب النكاح أنتز وجبتي ولا يكون
 طلاقا فان صدقها سلمت له ولو أنكر وحلف حل نحو اختها وليس لها تزوج غيره حتى يطلقها أو يموت وتنتهي
 عندها وينبغي للمحكم أن يرفقه ليقول ان كنت نسكمتها فهي طالق انتهت (قوله أيضا لان المدعى قد يكون
 صادقا الخ) قدر كبح هذا الدليل من أربع قضايا (قوله أو يقول هلكت الوديعة الخ) أو في هذا التنوين
 كالا يخفى اه حل (قوله أو ان ينكر الابداع الخ) انما أتى بالحرف المصدرى ليكون الكلام صدر المطابق
 قوله فالجواب أي فالجواب الانكار وأما قوله لا تستحق على شيئا فليس هو الجواب وانما هو مدلوله اذ التقدير قوله
 فالجواب لا تستحق الخ قليلا تأمل اه شورى (قوله فان تعرض لنفيه جاز) لكن لو أقام المدعى بينة به لم تسمع
 بينة المدعى عليه بأداء أو ابراء لانه كذبها بنفيه السبب من أصله اه ج كشيخنا هنا وتقدم عنهما في فصل
 التسوية من كتاب القضاء بعد قول الاصل أو قال لا بينة لي ثم أحضرها قبلت في الاصح لاحتمال نسيانه وعدم علمه
 بنحوها ووجهه ان من ادعى عليه بقرض مثلا فانكر أخذه من أصله ثم أراد اقامة بينة بأداء أو ابراء قبلت زاد ج
 وجرى عليه أبو زرعة لجواز نسيانه حال الانكار كما لو أنكر أصل الابداع ثم ادعى تلفا أو ردا قبل الجرد وعليه
 فعمله في صورة القرض الخ اه شورى (قوله أو ادعى مرهونا أو مؤجرا) أي ادعى عليه ملك عين هي في
 نفس الامر مرهونة أو مؤجرة عند المدعى عليه فصورة الدعوى أن يقول ادعى عليك ان هذه البقرة مثلا ملكي
 والحال ان الدار في نفس الامر مرهونة أو مؤجرة لكن لم يصرح في الدعوى بالرهن ولا بالاجارة وقوله فلا يجب
 التعرض للملك أي لنفي ملك المدعى العين التي ادعى بها وقوله أو يقول ان ادعيت ملكا مطلقا قد علمت ان فرض
 المسئلة ان المدعى ادعى ملك عين هي في نفس الامر مرهونة أو مؤجرة عند المدعى عليه فقوله ان ادعيت ملكا
 مطلقا أي ان كانت دعوى المالك التي ادعيتها ملكا مطلقا عن التقييد بالرهن أو بالاجارة أي ان لم تقيد المدعى به
 بالرهن أو بالاجارة فلا يلزمي تسليم المدعى به لك لانه لا يلزم من ملك شيء استحقاق تسليمه وقوله أو مرهونا أو مؤجرا
 أي ان قيدت الملك المدعى به بالرهن أو بالاجارة أي ان كان مرادك التقييد فاذ كره لاجيب عنه فان ذكره المدعى
 اجابه المدعى عليه بان يقول لم تخض مدة الاجارة أو لم استوف الدين المرهون هو به تأمل (قوله ملكا مطلقا)
 أي خالبا عن الرهن والاجارة (قوله فاذ كره لاجيب) وعكس هذه مثلها كل يدعي الرهن على الزامن يدينه
 وناف الزامن أن يجعد المرتهن الرهن ان اعترف له بالدين فيلزمه في الجواب أن يقول ادعيت ألفا لارهن بها
 فلا يلزمي أو به رهن فاذ كره لاجيب ولا يكون أحدهما بما ذكره مقرراتنا مع الحاجة اه قل على
 الحلي (قوله فان أقر) أي المدعى عليه بالملك أي ملك المدعى به المدعى بان قال هو ملك فقوله وادعى رهنا

أي ادعى المدعي عليه بان قال هو ملكك نور هنته عندى أو أجونه لى اه (قوله أو المحجورى) أى ولا يثبت له
والا فسمع الدعوى على المحجور حيث نذ اه حل (قوله وهو ناظر عليه) أى الوقف فهذا راجع لمستلحق الوقف
فان كان ناظره غيره انصرفت الخصومة اليه كما ذكره والشارح اه رشيدى (قوله أيضا وهو ناظر عليه)
يحتمل ان هذا التقييد ليكون هذا مما تعتذر بخاصته كما هو الغرض اذ لو كان الناظر غيره أمكن مخاصمته
ووافق عليه مر بدمه ولو كان الناظر غيره فالوجه انه لا يصح اقراره بها المدعى وانظر هل تمنع حيث نذ
الدعوى عليه التحليف لانه لا يفيد قبحه اه سم (قوله لان ظاهر اليد الملك) تعطيل لقوله لم تنزع وقوله وما صدر
عنه الخ تعطيل لقوله ولا تنصرف الخصومة عنه (قوله ولا تنصرف الخصومة عنه) لعل عدم انصراف الخصومة
ليس الحكم بكون العين ملكه في سائر هذه الصور اذ يتجه انه يؤخذ باقراره بملكه المجد كذا أو المحجور فيحكم بها
لهما بل لانه اما ملك أوله ولاية العين في صورتين المذكورتين لكونه ناظرا أو وليا وحيث نذ يظهر انه
اذ انكل وحلف المدعى يفرم البدل في صورتين المذكورتين ولا تنزع العين ويندفع ما اعترض به شيخنا
أى مما سياتى فتأمل اه سم (قوله وما صدر عنه ليس بمؤثر) هو ظاهر في المسئلتين الاولى والثانية وفى مسألة
المحجور والوقف والمجد فلم أقف على تعطيل شافو كان وجهه والله أعلم انه لم يشر لى يمكن نصب الخصومة
معه بخلاف ما لو أقر العين اه سم وفى الرشيدى قوله وما صدر عنه ليس بمؤثر ومن ثم لو ادعاه بعد لنفسه سمعت
اه (قوله فيحلف المدعى) تفريع على ينكل وقوله ويثبت له العين تفريع على كل من الاقرار والنكل اه
شيخنا (قوله فى الاولى) وهى قوله لينكل وقوله وفيما لو أضافها لغيره عين أى فى قوله هى لمن لا أعرفه وقوله
فى غير ذلك هو قوله أو المحجور أى وقف الخ تأمل (قوله والبدل للحيولة فى غير ذلك) فيه بحث وذلك لان
التفريع على عدم انصراف الخصومة وحيث نذ فالعين المردودة مفيدة لان تراعى العين فى المسائل كلها ثم اذا
قلنا بانصراف الخصومة فى مسألة المحجور والوقف والمجد كذهب اليه الغزالي وأبو الفرج وكذا فى الاولين
على وجه كان له التحليف لتفريع البدل فإفادته الشارح هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة الى حالة اه
عميرة اه سم وحيث كان البدل للحيولة كان القيمة وان كانت العين مثلية اه ع ش على مر
وفى قل على الحلى وانما الزم البدل لاحتمال صدقه فى اقراره وعدم اتزاع العين منه لاحتمال ان له ولاية
عليها ومعنى عدم انصراف الخصومة عن من حيث طلب تحليفه لاثبوت الملك اه (قوله فان أقر بها الحاضر
الخ) عبارة أصله مع شرح مر وان أقر به المعين حاضر تمكن مخاصمته وتحليفه جميع بين معين وحاضر لا يوضح
اذا أحدهما معنى عن الآخر وتقييده بإمكان مخاصمته ليس معناه انه اذا أقر به لمن لا تمكن مخاصمته هو المحجور
لا تنصرف الخصومة عنه بل تنصرف عنه لوليه وانما ذكر ذلك ليرتب عليه قوله سئل الحاضر فان صدق صار
الخصومة معه لم يرد البدل وان كذب ترك فى يد المقر لما رى فى الاقرار انتهت (قوله تركت العين بيده) أى
ولا تنصرف الخصومة عن من حيث الحلف اه قل على الحلى (قوله انصرفت) أى بالنسبة الى رتبة العين
والافله تحليفه رجاء أن يقر بفرم البدل للحيولة اه بخط شيخنا اه سم وقد ذكره الشارح بقوله
واعلم الخ (قوله قضاء على غائب) أى فيتقدم مساقته السابقة فيه بان يكون فوق مساقته العدوى اه قل
على الحلى (قوله اذ المدعى تحليفه الخ) فلو أقام المدعى بينة يدعوا المدعى عليه بينة بطلب الغائب عمل بينة
ان ثبتت وكالته والام تسمع بالنسبة لاثبوت ملك الغائب والحاصل ان المقر متى زعم انه وكيل الغائب احتاج فى
ثبوت الملك للغائب الى اثبات وكالته وان العين ملك للغائب فان أقامها بالملك فقط لم تسمع الادفع التهمة عنه
ولو ادعى لنفسه حقا فيها كره من مقبوض واجارة سمعت يثبت أنها ملك فلان الغائب لان حقه لا يثبت الا ان
ثبت ملك الغائب فيثبت ملكه بهذه البينة ولا يخافه ما مر من أنه ليس له اثبات حال لغريم حتى يأخذ دينه منه
لان محل ذلك فى أصل العين الذى لا علقته فيها وهما فى حق التوثيق أو المنفعة مع تعلق حقه بهما ولو قال المدعى

أو المحجور أى وقف على
مسجد كذا أو على الفقراء
وهو ناظر عليه (لم تنزع)
أى العين منه (ولا تنصرف
الخصومة) عنه لان ظاهر اليد
الملك وما صدر عنه ليس بمؤثر
(بل يحلف انه لا يارمه تسليم)
العين رجاء ان يقرأ أو ينكل
فيحلف المدعى ويثبت له العين
فى الاولى وفيما لو أضافها لغير
معين والبدل للحيولة فى غير
ذلك (أو قسم المدعى بينة)
انها له وهذا ما فى الحرر وغيره
فهو أولى من تقييده التحليف
بعدم البينة (وان أقر بها
الحاضر) بالبدل (ومصدق
صارن الخصومة معه) وان
كذبه تركت العين بيده كمر
فى كتاب الاقرار (أو) أقر بها
(لغائب انصرفت) أى
الخصومة عنه نظر الظاهر
الاقرار (فان أقام المدعى بينة
قضاء على غائب) فيحلف
معه (والا وقف الامر الى
قدمه) أى الغائب واعلم ان
انصراف الخصومة فيما اذا
أقر الحاضر أو غائب هو بالنسبة
للعين المدعاة لا بالنسبة لتحليفه
اذا المدعى تحليفه

لتغريم البذل للعبادة ممن قال هذا الزيد لعمره ٤٢٠ (وما قبل اقرار رقيقه كعقوبة) لا دعى من قود وحدثه عزير وكدين متعلق بمال

تجارة اذن له فيها سيده
(فالدعوى والجواب عليه)
لان اثر ذلك يعود عليه اما
عقوبة الله تعالى فلا تسمع
فيها الدعوى عليه كمر
(ومالا) يقبل اقراره
(كارش) اعيب وضمان
متلف (فعل السب)
الدعوى به والجواب لان
الرقة التي هي متعلقة حق
السيد فيقول ما جنى رقيق
نعم يكونان على الرقيق في
دعوى القتل خطأ أو شبهه عمد
بمحل اللوث مع انه لا يقبل
اقراره لان الولي يقسم
وتعلق الدية برقة الرقيق
صرح به الرافعي في كتاب
القسم وقد يكونان عليهما
مع كفي نكاح العبد أو
المكاتبة فانه انما يثبت
باقرارهما

(فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف) (سن
تقليط عمن) من مدع ومدعى
عليه في غير نجس ومال كدم
ونكاح وطلاق ورجعة
وايلاء وعق وولاء ووصاية
ووكالة وفي مال ادعى به أو
بمعه وبلغ نصاب زكاة نقد
أولم يبلغه ورأى الحاكم
التقليط فيه لجراءة في الحالف
بناء على انه لا يتوقف على
طلب الخصم وهو الاصح
(لا في نجس أو مال) ادعى
به أو بمعه كمياد أو أجل (لم
يبلغ) أي المال (نصاب زكاة نقد ولم يره) أي التقليط فيه (فأض) والتقليط يكون (بما) مر (في اللعان من زمان ومكان) لاجمع وتكرير الفاظ أو

عليه هي لي وفي يدي وأقام المدعى بينة وحكم له الحاكم بهم اثم بان كونها في يد المدعى عليه فالأقرب عدم نفوذه
ان كان ذوا اليد حاضرا أو يتقدان كان غائبا وتوفر شروط القضاء على الغائب وعلم بمأمران من يدي حقا
لغير مولم يكن وكلا ولا وليا لا تسمع دعوا ومجمله ان كان يدعى حقا لغيره غير منتقل اليه بخلاف ما اذا كان منتقلا
منه اليه اه شرح مر (قوله لتغريم) اي اذالم يحلفون كل أو آخر اه (قوله فعلى السيد) قال في
شرح البهجة فان ادعى به على العبد فطريقان أحدهما هو ما اختاره الامام والغزالي المنع لان اقراره به غير
مقبول ثم قال والثاني هو ما في التهذيب السماع ان كان للمدعى بينة أو لم تكن وقلنا اليمين المردودة كاليمين
والافلا واعتمد ما في التهذيب مر وقال اذا ثبت على هذا فانما يتعلق بدمته لا برقبته لانها حق السيد وهو
حاضر لم يدع عليه فليجرح هذا ثم قال يتعلق برقبته اه سم (قوله لان الولي يقسم الخ) عبارة شرح مر
وذلك لتعلق الدية برقبته اذا أقسم الولي انتهت (قوله كفي نكاح العبد) بان يدعى امرأته تزوجها باذن
سيده فلا يثبت نكاحها الا باقراره مع السيد وقوله أو المكاتبة الخ بان يدعى عليها رجل بانه تزوجها به
سيداها بانها بحضرته شاهد على عدل فلا يثبت الا باقرارها مع السيد فانه العنانى فلا أثر أحدهما وأنكر الاخر
حلف الاخر فان نكل وحلف المدعى حكمه بالنكاح كفي فتاوى القاضي اه

(فصل في كيفية الحلف) قد ذكرنا قوله ويحلف على البت الخ وما قوله من تقليط الخ فهو قوطته وقوله
وضابط الحالف وقد ذكره بقوله ومن طلب منه عمن على ما لو أثر به لزمه حلف وعبارة شرح مر في كيفية الحلف
وضابط الحالف وما يتفرع عليه أي على ضابط الحالف انتهت أي من قوله ولا يحلف فاض على تركه ظمنا في حكمه
الى آخر الفصل (قوله من تقليط عمن) أي يسن للقاضي أن يغلط اليمين وهذا ليس من الترجمة اه حل بل قوطته
للمترجم له وهو قوله ويحلف على البت الخ (قوله من مدع) أي فيما اذا ردت عليه أو اراد ان يحلف مع شاهده اه
حل ومحل ذلك ما لم يسبق من أحدهما حلف بنحو طلاق أن لا يحلف عينا مغلظة ولا افلا تقليط والوجه تصديقه
في ذلك بلا عمن لانه يلزم من حلفه طلاقه ظاهر افساوى الثابت بالبينه وقد يختص التقليط باحد الجانبين كالو
ادعى قن على سيده عتقا أو كناية فأنكره السيد فتعلقا عليه ان بلغت قيمة نصابا فان ود اليمين على القن غلط
عليه مطلقا لان دعواه ليست بمال اه شرح مر وفي الحلبي ولا يغلط على مريض وزمن وحائض بالنسبة
للمكان فلا يكلف كل حضور المسجد أو بابه فقوله ومكان ظاهره ان الحائض تكون بينا المسجد والمعتمداه
لا يغلط عليها بذلك ويفرق بينه وبين اللعان بضيق باب اللعان اه (قوله في غير نجس) أشار به الى ان قول
المصنف لا في نجس الخ معطوف على هذا المقدور لعلمه فلا يقال هذا غير محتاج اليه اه عش (قوله كدم)
أي يوجب القصاص فان أوجب ما لا فيه التفصيل الا أنى وكتب أيضا شامل لما لا تغلط فيه اه حل
(قوله وبلغ نصاب زكاة نقد) وهو عشرون دينارا أو ما تادروهم أو ما قيمته أحدهما فليس المراد أي نصاب كان
حتى من الابل مثلا اه برماوى (قوله لجراءة في الحالف) في الصباح وأجرأ على القول أسرع بالمسحوم عليه من
غير توقف والاسم الجراءة مثل غرقه ورجل جرى بالهمز على فعل اسم فاعل من جرائع مثل ضخم ضخامة
اه (قوله بناء على انه الخ) متعلق بقوله أولم يبلغه ورأى الحاكم الخ كما يدل عليه منيع المحلى اه (قوله لا في
نجس أو مال الخ) هذا التقيد انما هو بالنسبة للتقليط بالزمان والمكان أما بالنسبة لبادء الاسماء والصفات
فله التقليط به مطلقا كما يحسنه البلقيني وغيره وقوله مطلقا أي في المال وغيره يبلغ نصابا أم لا وشمل ذلك الاختصاص
فخصيته ان لا تغلط اليمين فيه اه شرح مر وعش عليه (قوله ولم يره أي التقليط فيه) أي المال المذكور
فالنجس لا تغلط فيه مطلقا ونقل عن شيخ والذى الناصر الطبراني ان القاضي أن يغلط فيه اذا رأى ذلك اه
حاي (قوله لاجمع وتكرر بالفاظ) عبارة شرح مر نم التقليط بحضور جمع أفلام أربعون تكرير اللفظ
لا أثر له انتهت عبارة الحلبي قال الرافعي وأما حضور الجمع فلم يذكر وهذا وسيله مجتبه في عمن تتعلق بآيات حد

يبلغ) أي المال (نصاب زكاة نقد ولم يره) أي التقليط فيه (فأض) والتقليط يكون (بما) مر (في اللعان من زمان ومكان) لاجمع وتكرير الفاظ أو

والعلانية وان كان الحالف

بهم وديا حلفه القاضي بالله

الذي أنزل التوراة على موسى

ونجاه من الغرق وأنصرانيا

حلفه بالله الذي أنزل الانجيل

على عيسى أو مجوسيا أو

وتبيا حلفه بالله الذي خلقه

وصوره فلا وقصر على قوله

والله كفى ولا يجوز لقاض

ان يحلف أحدا بطلاق أو

عتق أو نذر كقوله الماوردي

وغيره قال الشافعي ومثي بلغ

الامام ان قاضيا يحلف الناس

بطلاق أو عتق عزله وجوبا

وذ كر من التعليل مع غلبة

في التجسس ومع قول في نقد لم يره

قاض ومع قول وبزيادة

أسماء وصفات من زيادتي

وتقيدي بما مر في اللعان

بالزمان والمكان أو لم من

الطلاق (ويحلف الشخص

على البت) أي القطع في فعله

وقيل مملو كقوله أثباتا أو ثباتا

يعلم حال نفسه وحال مملو كقوله

منسوب اليه فهو كقوله بل

ضمنان جنابة بهيمته بتقصيره

في حفظها لا بفعلها وفي فعل

غيرهما اثباتا أو ثباتا محصورا

لتيسر الوقوف عليه (لا في نقي

مطلق لفعل لا ينسب له)

كقول غيره في جواب

دعواه دين المورثة أبرأني

مورثك (في حلف) عليه

أي على البت (أو على نقي

العلم) لتيسر الوقوف عليه

أو دفعه كاللعان انتهت (قوله وبزيادة أسماء وصفات) ويسن ان يقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم
 غدا قريبا وان يضع المصحف في حجره ولا يحلف عليه لان المقصود تخويفه بحلفه بحضرة المصحف اه شرح
 وعش عليه (قوله فلا وقصر) أي القاضي على قوله والله كفى أي وفات سنة التعليل اه حلي (قوله ولا يجوز
 للقاضي ان يحلف أحدا الخ) خرج الخصم فله تحليفه بذلك ومثل القاضي غيره من المحكم ونحوه فليس له التحليف
 بذلك اه ع (قوله عزله) أي وجوبا أي ان كان شافعيًا أو أبا القاضى الحنفى فلا يزيله الامام اذا حلف بالطلاق
 لانه يرى ذلك في اعتقاده مقلده اه برماوى وفي نسخة وجب عزله اه (قوله وتقيدي بما مر في اللعان) الظاهر
 ان الباء زائد من قلم النسخ كما في بعض النسخ كالا يخفى (قوله أولى من اطلاقه) أي لان الاطلاق يدخل
 تكرار الايمان وحضور الجمع مع انهما ليسا على بين هنا اه شيخنا (قوله ويحلف على البت) حاصل
 الصور اثنتا عشرة صورة لان المحلوف عليه اما فعله أو فعل مملو كقوله أو فعل غيرهما وعلى كل اما اثباتا أو ثباتا وعلى
 كل اما مطلقا أو مقيدا يحلف على البت في أحد عشر أشارة اليها بقوله في فعله أو فعل مملو كقوله هذه ثمانية وقوله وفي
 فعل غيرهما اثباتا في هذا صورتان وقوله أو ثباتا محصورا اهذه واحدة ويختار في واحدة أشارة اليها المتن بقوله
 لا في نقي مطلقا اه شيخنا ومن الحلف على البت حلف البائع على نقي العيب ولو أوصى بشئ فعيته الوارث فزعم
 الموصي له انه أريد حلف الوارث على نقي العلم بالزيادة بخلاف ما لو أقر بشئ ومات وفسره الوارث وزعم المقر له
 زيادة فان الوارث يحلف على نقي ارادة المورث لان الاقرار اخبار عن أمر سابق يمكن العثور عليه بخلاف الوصية
 اه عميرة اه سم (قوله أو ثباتا) أي وان كان غير محصور اه حل (قوله لانه يعلم حال نفسه) أي غالبا
 وعبارة شرح مر لا حاطة بفعله أي من شأنه ذلك وان صدر منه ذلك الفعل حاله جنونه كما اقتضاء اطلاقهم انتهت
 (قوله بل ضمنان جنابة بهيمته بتقصيره) أي حاصل بسبب تقصيره في حفظها فليس حاصلًا بفعلها فكانه قال على
 ان جنابة البهيمه بتقصيره فكانه فعله لا فعلها فكانه الفاعل اه حل (قوله بتقصيره في حفظها) أي
 فكان من فعله ومن ثم لو كانت بيد من ضمن فعلها اكستام ومستعير فالدعوى والحلف عليه فقط كما بحثه الاذرى
 وغيره وسبقه اليه ابن الصلاح في الاخير اه شرح شيخنا اه شوبرى (قوله أبرأني مورثك) ولم يقل
 من كذا فان قال من كذا تعين الحلف على البت فيقول لم يبرئك من كذا اه حل (قوله أو على نقي العلم) ويشترط
 هنا في كل ما يحلف المنكر على نقي العلم التعرض في الدعوى لكونه يعلم ذلك فله البت في محله اذا علم المدعى
 ان المدعى عليه يعلم والام يسغه ان يدعى انه يعلم أي لم يجز له ذلك فيما يشكو بين الله تعالى الا ان يوجه اطلاقهم
 بانه قد يتوصل به الى حقه اذا نكل المدعى عليه فيحلف هو فوسخ له فيه اه شرح مر اه شوبرى (قوله
 لتيسر الوقوف عليه) عبارة شرح مر لتيسر الوقوف على العلم به انتهت (قوله بظن مؤكد) أشار به الى انه
 لا يشترط في الحلف على البت اليقين وقوله كان يعتمد الخ أشار به الى انه لا ينحصر الظن المؤكد في خطه
 وخط مورثه فنكول خصمه مما يحصل به الظن المؤكد كجزءه في الرضوخ وأصلها اه عبد البر قال مر
 وان لم يتذكر على المعتمد اه (قوله كان يعتمد فيه الحالف خطه) ظاهر اطلاقهم جواز ذلك وان لم يتذكر
 وهو المعتمد اه شوبرى (قوله أو خط مورثه) أي الموقوف به بحيث يترجى عنده بسببه وقوع عاقبه
 اه شرح مر (قوله نية الحاكم) أي ولو كان منصوبًا بالمظالم وسواء واقف عقيدة الحالف أو لا والضابط أن
 يصح تأدية الشهادة عنده والحق الشيخ عز الدين بالقاضى الخصم (تنبيه) في تعليق القاضى ان التورية
 تنفعه باطناني عدم الكفار أو قول كيف هذا مع قولهم انما عين فاجرة غموس (فرع) لو كان المدعى ظالمًا في دعواه
 فالظاهر ان التورية تنفع مثل أن يدعى عليه بمؤجل في نفس الامر فيقول والله لا تستحق على شئاً ويقصد
 الآن اه سم (قوله بعد الطلبه) أي من الخصم فلا يتكرر مع قوله المستحلف (قوله فلا يدفع اثم

والتقييد بمطلق مع قول عليه من زيادتي ويجوز البت في الحلف بظن مؤكد كأن يعتمد فيه الحالف خطه أو خط مورثه كما علم من كتاب القضاء
 (ويعتبر في الحلف نية الحاكم) المستحلف لخصمه بعد الطلبه (فلا يدفع اثم

اليمين الفاجرة نحو توريه) هذا يقتضي وجوب كفارة اليمين ونحوها عن تعليق القاضي ان التورية تنفعه
باطناني عدم الكفارة اه حل والتورية قصد مجازيها لفظه دون حقيقة كقوله ماله عندي درهم أي قبيلة
أو قبص أي غشاء القلب أو ثوب أي رجوع وهو هنا اعتقاد خلاف ظاهر لفظه لشبهة عنده اه شورى
وعبارة جج وهي قصد مجازيها لفظه دون حقيقة كقوله ماله عندي درهم أي قبيلة كذا قاله السارخ والذي
في القاموس اطلاقه على الحديث يقتول يذكر القبيصة وهو الانسب هنا وأقبح أي غشاء القلب أو ثوب أي
رجوع وهو هنا اعتقاد خلاف ظاهر لفظه لشبهة عنده انتهت (قوله أيضا فلا يدفع أثم اليمين الفاجرة نحو
توريه) محصل ذلك أن لا يكون بحيث لو عرف القاضي حقيقة الحال لم يعارضها الا فلا ثم وتنفع التورية
كلو كان له دينان باحدهما صلح دون الآخر ولم يقبض ذلك الآخر وقبض الذي بالصلح وأقام شاهد بالذي
بالصلح ومنه الحلف على الذي بالصلح ونية القاضي الذي بالصلح فلا أثر لنية القاضي والتورية صحيحة اه
مر اه سم وعبارة أصله مع شرح مر ويعتبر في اليمين موالاتم أعرفا بان لا يفضل بين قوله والله وبين قوله
ما فعلت كذا مثلا ويعتبر أيضا طلب الخصم لها من الحاكم وطلب الحاكم لها من توجهت عليه ونية القاضي
أو نائبه أو المحكم أو المنصوب المظالم وغيرهم من كل من له ولاية التحليف واعتقاده مجتهدا كان أو مقلدا لانية
الحالف واعتقاده مجتهدا كان أو مقلدا أيضا لا تبطل فائدة الايمان ونفي الحق أو ما لو حلفه
نحو غير محرم من لا ولاية له في التحليف أو حلف هو ابتداء فالعبرة بنية وان أتهمها حيث أبطلت حق غيره انتهت
وقوله من كل من له ولاية التحليف أمان لا ولاية له كقبض الظلماء أو العظماء فتنتفع التورية عنده فلا
كفارة عليهم وان أثم الحالف ان لم يمتنع من حق ومنه المشدوشيوخ البلدان والأسواق فتنتفع التورية
عندهم أي سواء كان الحلف بالطلاق أو بالله اه ع ش عليه (قوله كاستثناء) كان قال له عليه خمسة
فادعى عشرة وأقام شاهدا على العشرة وحلف أن عليه عشرة وقال الا خمسة سرا والمراد بالاستثناء ما يشمل
المشينة كما يؤخذ من مر حيث قال واستشكل الاسنوي بأنه لا يمكن في الماضي اذ لا يقال والله أتلفت
كذا ان شاء الله أجيب عنه بان المراد رجوعه لعقد اليمين اه (قوله لا يسمعه الحاكم) أما لو سمعه فانه يعززه
ويعيد اليمين اه شرح مر (قوله وهو محمول على الحاكم) لكن عن شرح الروض ان القاضي
لو كان ممن يرى التحليف بالطلاق لم تنفعه التورية بخلاف الاسنوي اه حلي (قوله ابتداء) أي قبل
طلب القاضي هذا محتر وقوله المستحلف وقوله بغير طلب أي من الخصم هذا محتر وقوله بعد الطلب وقوله
أو بطلاق أو نحوه كانه محتر وقدم مقدرا أي لو كان التحليف بالله اه (قوله حيث يبطل بها حق المستحق) بخلاف
ما إذا لم يترتب عليها ذلك بل كان بحيث لو علم القاضي حقيقة الحال لم يعارضه كأن كان المدعي ظالما في دعواه
بان ادعى عليه عبثا حل في نفس الامر أو كان معسرا ولا يقدر على اتيان اعساره فقال والله لا يستحق على شيئا
وقصد الآن اه حل (قوله ومن طلب منه عين الخ) هذا بيان لضابط الحالف وقوله على ما لو اقر به على
تقدير مضاف أي على تقي ما لو اقر به وقوله لزمه جواب لو وقوله حلف جواب الشرط ان جعلت من شرطية أو
خبر المبتدأ ان جعلت موصولة وقوله ولو بلا دعوى غاية في قوله على ما لو اقر به لزمه وفي حل وأخذ من هذا
الضابط انه لو قال الوكيل للخصم عند انكار الوكيل حلف انك لا تعلم وكأني لم يلزمه لانه وان علم بالوكالة لا يلزمه
التسليم وانه لو علق الطلاق على شيء من افعال المرأة فزعمته وانكره وطلبت عينه انه ما يعلم ذلك لم يحلف اه
وفي سم مثله ثم قال بخلاف ما لو ادعت وقوع الفرقة فانه يحلف على نفيها وفي جوه هذا الضابط أغلبي ادعوى
الله تعالى كحلفه لا شرب لا تحليف فيه لا امتناع الدعوى بهما كما مر ولو قال أبرأتني عن هذا المدعى فانه
لا يحلفه على نفيه لان الأبراء منها لا معنى له ولو علق طلاقها بغيرها فادعته وانكره لم يحلف على نفي العلم بوقوعه بل
ان ادعت فرقة حلف على نفيها على ما مر في الطلاق من انه لا يقبل قولها في ذلك والا فلا ولو ادعى عليه شفعة فقال

اليمين الفاجرة نحو توريه)
كاستثناء لا يسمعه الحاكم
وذلك لخبر مسلم اليمين على
نية المستحلف وهو محمول على
الحاكم لانه الذي له ولاية
التحليف فلو حلف انسان
ابتداء أو حلفه غير الحاكم
أو حلفه الحاكم بغير طلب
أو بطلاق أو نحوه اعتبر نية
الحالف ونفعه التورية
وان كانت حراما حيث يبطل
بها حق المستحق (ومن
طلب منه عين على ما لو اقر به
لزمه) ولو بلا دعوى

كطلب القاذف بين القذوف أو وازنه على أنه مازني (حلف) لخبر اليئسة على المدعي واليمين على من أنكر رواه البيهقي وفي الصحيحين
خبر اليمين على المدعي عليه وهذا مراد الأصل بما عبر به وخرج بما لو أقر به لزمه نائب ٤٢٣ المالك كالوصي والوكيل فلا يحلف لأنه لا يصح

اقراره (ولا يحلف قاض على
أمره ظلماني حكمه ولا شاهد
أنه لم يكذب) في شهادته
لا ارتفاع منصبهما عن ذلك
(ولا مدع صبا) ولو احتملا
(بل عمل حتى يبلغ) فيدعي
عليه وأن كان لو أقر بالبلوغ
في وقت احتسماه قبل أن
حلفه ثبتت صباه وصباه يبطل
حلفه فني تخليفه إبطال
تخليفه (الا كافر) مسييا
(أثبت وقال تجلت) أي
أثبت العادة فيحلف لسقوط
القتل بناء على أن الأثبت
علامة للبلوغ وهذا الاستثناء
من زيادتي (واليمين) من
الحصم (تقطع الخصومة فلا
الحق) فلا تبرأ ذمته لأنه
صلى الله عليه وسلم أمر رجلا
بغدا حلف بالخروج من
حج صاحبه كآفة عرف
ككذبه رواه أبو داود
والحاكم وصححه استناده
(تسمع بينة المدعي بعد) أي
بعد حلف الخصم كلو أقر
الخصم بعد حلفه وكذا لو رد
اليمين على المدعي فنكحل ثم
أقام بينة ولو قال بعد أقامة
بينته بدعواه بيتي كاذبة
أو مبطله سقطت ولم تبطل
دعواه واستثنى البلقيني ما إذا
أجاب المدعي عليه بدعوى بيتي
الاستحقاق وحلف عليه

انما اشترى يتلاني لم يحلف ولو ظهر غريم بعد قسمة مال المقاتلين بين غرماه فادعى أنهم يعلمون دينه لم يحلفوا
أو ادعت أمة الوطأ وأمية الولد فانكر السيد أصل الوطأ لم يحلف ومرفي الزكاة أنه لا يجب على المالك فيها يمين
أصلا ولو ادعى على أبيه أنه بلغ رشدا وأنه كان يعلم ذلك وطالب عينه لم يحلفه مع أنه لو أقر به انزل وان لم يثبت
رشد الابن باقرار أبيه أو على قاض أنه زوج (قوله كطلب القاذف بين القذوف) كان يقذف شخص شخصا
بالتأثير أرفع القاذف والمقذوف أو وازنه للقاضي ويطلب المقذوف أو وازنه حذ القاذف منه القاضي
فيحلف القاذف المقذوف أنه مازني أو أن مورثه مازني فإذا حلف أحدهما ثبت عليه الحد والاسقاط وهذا
الضابط موجود في المقذوف لأنه لو أقر بالزنا لزمه وفي ادخال وارث المقذوف في هذا الضابط نظر لأنه لا يصدق
عليه اه شيخنا (قوله ولا يحلف قاض الح) كأن هذا وما بعده مستثنى من الضابط اه حل (قوله ظلماني
حكمه) خرج بقوله في حكمه غيره فهو فيه كغيره اه شرح مر (قوله ولا مدع صبا) أي أو جنونا إلا أن
كان معه ميت ولا يحلف السفه إذا ادعى عليه مال لعله بسبب معاملة قبل السفه وقرر الزيادة أنه لا يقبل اقراره
بإتلاف المال والمسئلة المذكورة في باب الحجر فراجعها اه حل (قوله لأن حلفه ثبت صباه) هذا يدل على
أن المراد عدم تخليف مدعي الصبا على صباه والسابق إلى الفهم من عبارة المهاج أن المدعي به غير الصبا قاتلها
اه سم (قوله لسقوط القتل) فإن لم يحلف لم يسقط قتله أي والامام على خبره فيه بين الخصال المتقدمة
فقول شيخنا كالتحفة فإن لم يحلف قتل أي جاز قتله بخبره بينه وبين غيره أو أن تعينت المصلحة فيه اه شورى
(قوله واليمين تقطع الخصومة حالا) ومثل اليمين الحلف بالطلاق وإن حلف من لا يرى التحليف بالطلاق اه
حل (قوله تسمع بينة المدعي بعد) ولا يعز ولا احتمال كذب البينة وكذا ينبغي عدم تعزير موأقر بالمدعي به
بعد انكاره وحلفه لاحتمال النسيان ونحوه كما هو ظاهر ووافق شيخنا البلقيني عليه واقفاء بعض من لقيناه
بالتعزير ليس في محله اه شورى (قوله ولم تبطل دعواه) أي لاحتمال أن يكون محققا في دعواه والشهود
مبطلين لشهادتهم بما لا يحيطون به اه برماوى فلو أقام بينة أخرى سمعت اه (قوله واستثنى البلقيني)
أي من قوله لا الحق (قوله فاتها لا تخالف ما حلف عليه) لأنه يمكن أنه أودعه لكن لا يستحق عليه شيئا تلف
الوديعة من غير قصير أو زده اه (قوله قد حلفني) تقدم نظيره في فصل رجوعا عن الشهادة وفي الإيلاء
والفلس فليست روجه تقديرها وقد وجه هذا بأنه لدفع أن الصيغة صيغة أمر أو لذكرها في الأصل اه شورى
(قوله مكن من ذلك) فلو نكل المدعي ورده هذا اليمين على المدعي عليه فنكحل عنها وطالب أن يحلف بين الأصل
قال البغوي ليس له ذلك إلا بعد دعوى لاتهم ما لا آت في دعوى أخرى فإن أصر على ذلك قال ابن الرقعة حلف
المدعي واستحق قال هذا ما طهر لي والله تعالى أعلم اه وخزم في الروض بما قاله البغوي ورده البلقيني قال
الشارح ولي به أسوة اه وأقر كلام ابن الرقعة وارتضى كل ذلك الطبرلاوي رحمه الله تعالى ولو ادعى المدعي
عليه أنه حلفه وطالب عينه ثم أقر بأنه أي المدعي لم يحلفه فهل له أن يحلف بين الأصل بغير دعوى قال الطبرلاوي
رحمه الله تعالى له ذلك فليأمل اه سم (قوله ولا يردانه لا يؤمن الح) عبارة شرح مر ولا يجب المدعي
لو قال قد حلفني أني لم أحلفه فيحلف على ذلك لتلاسل الأمر فإن نكل حلف المدعي عليه عين الرد وان دعت
الخصومة عنه هذا إذا قال قد حلفني عند قاض آخر فإن قال عندك أيها القاضي فإن حفظ القاضي ذلك لم يحلفه
ومنع المدعي مما طلبه وإن لم يحفظه حلفه ولا تنفعه أقامة البينة عليه في الأصح لأن القاضي متى ذكر حكمه أمضاه
فلا يعتمد البينة انتهت (قوله أنه حلفه) أي أن المدعي عليه حلفه أي حلف المدعي على أنه أي المدعي ما حلفه

فإن حلفه يفيد البراءة حتى لو أقام المدعي بينة بانه أودعه ما يهاجم تؤثر فانه لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستحقاق (ولو قال الخصم) قد
(حلفني) على ما ادعاه عند قاض (فلحلف أنه لم يحلفني) عليه (مكن) من ذلك لأن ما قاله محتمل غير مستبعد ولا يردانه لا يؤمن أن يدعي المدعي أنه
حلفه على أنه ما حلفه وهكذا

أى ما حلف المدعى عليه (قوله لان ذلك لا يسمع منه ثلاثا تسلسل) قال في شرح الروض فان أقام بينة تخلص
عن الخصومة وان استعمل في إقامة البينة أهل ثلاثا من الأيام على قياس البيئات المروا فانه لم يقمها حلف
انه ما حلف ثم يطالب به بالحلف اه اه سم

• (فصل في النكول) • أى الامتناع من الحلف وفي المختار نكل عن العدو ومن اليمين من باب دخول أى
جنب قال ابو عبيد نكل بالكسر لغة فيه وانكره الاصمعي اه وفي المصباح نكلت عن العدو ونكول من باب
قعد في لغة الحجاز ونكل نكلا من باب تعب لغة ومنعها الاصمعي اه (قوله في النكول) أى وما يتبعه من قوله
و يمين الرد كاترار الخصم الى آخر الفصل (قوله عن اليمين المطلوبة منه) أى المطلوبة منه شرعا أى التي جعلها
الشارع في جانبه بحيث يخلص به من الدعوى أو المراد المطلوبة بطلب القاضى لانه لا بعدنا كلا الا بعد طالب
القاضى لحلفه كما أشار به بقوله كان قال بعد قول القاضى احلف الخ (قوله بعد قول القاضى له احلف) خرج
ما لو قال له أنت حلف بالاستعانة فليس قوله بعده لا أحلف نكولا اه قل على المحلى (قوله أو قال بعد قوله
والله والرحمن) في الروض فلو قال قل والله فقال والرحمن أو قال قل والله العظيم فقال والله وسكت أو امتنع من
تخليط المكان والزمان فنا كل قال في شرحه اذ ليس له رد اجتهاد القاضى اه اه سم قال مر في شرحه
ولو قال له قل بالله فقال والله أو قال بالله فبوجهان أرجح ما انه غيرنا كل كعكسه لوجود الاسم والتفاوت انما
هو في مجرد الصلاة فلم يؤثر ولو امتنع من التخليط بشئ مما مر كانا كلا خلافا للقينى اه (قوله والرحمن) هذا
معمول قوله أو قال أى خالف القاضى فقال والرحمن والحال ان القاضى قال له قل والله (قوله أو غباوة) أى
قلة فطنة قال في المختار غيبت عن الشئ بالكسر وغيبته أيضا غباوة اذ لم تعرفه والغبي على فعل قليل الفطنة
اه اه ع ش قوله أو نحوها أى نحو الغباوة كالجمل (قوله فحكم بنكوله أو قال للمدعى الخ) الظاهر ان كلا
من هذين راجع للسكوت وما قبله لكن ما قبله نكول صريح والسكوت نكول غير صريح وهو الذى
عناه بقوله فيما مر فكا كل أى فكا كل صريح جار الا فهو نا كل ضمنا (قوله أيضا فحكم بنكوله أو قال للمدعى
احلف الخ) صريح شرح ج ان كلام من هذين راجع لكل من النكول الصريح وهو ما ذكره بقوله
لا أو انا نا كل ومن النكول الضمني وهو السكوت المذكور بقوله أو سكت وعبارته بعد كلام طويل
وحيثما استوت هذه المسئلة أى مسئلة النكول الصريح ومسئلة السكوت فى انه لا بد من حكم القاضى حقيقة
أو تزيلا فان قلت بل يفترقان فى أن هذا قبل الحكم التزيلي يسمى نا كلا بخلاف الساكت قلت ليس
لاختلافهما فى مجرد التسمية فائدة هنا فان قلت يمكن تأويل قولهم لا بنكوله أى بالسكوت ويبقى ما دنا على
الاطلاق انه لا يحتاج الى حكم ولو تزيلا قلت يمكن لولا قول الروضة ومقتضاه التسوية الخ فتأمل انتهت والذى
انحط عليه كلام الرشيدى على مر أن الحكم الحقيقي بالنكول لا يحتاج اليه فى النكول الصريح وان الحكم
التزيلي وهو قوله للمدعى احلف لا بد منه فى كل من النكول الصريح والضمني فتأمل (قوله أو قال للمدعى
احلف) وكذا أو قبل عليه لحلفه ولم يقل احلف على أحد وجهين قال فى الكفاية انه الاقرب وقوله البغوى
فى تعليقه عن الاصحاب كما قاله الاذرى اه وتوقف فيه مر اه سم (قوله حلف المدعى) جواب
الشرط (قوله وقضى له بذلك) أشعر قوله وقضى له انه لا يثبت حق المدعى بحلفه بل يتوقف على حكم القاضى
لكن الأرجح فى أصل الروضة عدم التوقف بناء على ان اليمين المردودة كالاتراف ان الحق يثبت به من غير حكم
فى الاصح وسيأتى فى كلام الشارح التصريح بانه لا يتوقف على حكم أيضا اه زى وعبارة الشورى قوله
وقضى له بذلك أى ثبت من غير حكم ما حكم انتهت ومثله حل وعبارة شرح مر وقضى له بالسدى به أى
مكن منه فقد صرح فى الروضة بانه لا يحتاج بعد اليمين الى القضاء به انتهت (قوله رد اليمين على طالب الحق) أى
وقضى له به ووجه الدلالة منه انه لم يكف بالنكول اه ع ش على مر (قوله حقيقة) أى بان حكم بنكوله

لان ذلك لا يسمع منه ثلاثا
يتسلسل

• (فصل) فى النكول

والترجمة من زيادة نكلو

(نكل) الخصم من اليمين

المطلوبة منه (كان قال)

هو أولى من قوله والنكول

أن يقول (بعد قول القاضى)

له (احلف لا أو انا نا كل) أو

قال بعد قوله له قل والله

والرحمن (أو) كان (سكت)

لا لهشة أو غباوة أو نحوها

(بعد ذلك) أى بعد قوله

ما ذكر (فحكم) القاضى

(بنكوله أو قال للمدعى

احلف حلف المدعى) لتحول

الحلف اليه (وقضى له) بذلك

(لا بنكوله) أى الخصم لانه

على الله عليه وسلم رد اليمين

على طالب الحق وراه الحاكم

ومصحح اسناده وقول القاضى

للمدعى احلف وان لم يكن حكما

بنكوله حقيقة لكنه نازل

منزلة الحكم به كفى الروضة

بأصلها وبالجملة فللخصم بعد

نكوله العود الى الحلف ما لم

يحكم بنكوله حقيقة أو

تزيلا ولا اقليل له العود اليه

الابرضاء المدعى وبسبب

القاضي حكم التكرار للمجاهل
به بان يقول ان نكثت عن
اليمن حلف المدعى وأخذ
منك الحق فان لم يفعل
وحكم بنكوله نفذ حكمه
لتصريحه بترك البحث عن
حكم التكرار (وبين الرد)
وهي عين المدعى بعد نكول
خصمه (كأقرار الخصم)
لا كالبينة لانه يتوصل باليمن
بعد نكوله الى الحق فاشبه
اقراره فيجب الحق بفراغ
المدعى من عين الرد من غير
اقتدار الى حكم كالأقرار (فلا
تسمع بعد) (هـ) (بجته بسقط)
كأداء وإبراء واعتراض
لتكذيبه لها باقراره وتعبيره
بسقط أول من قوله بأداء أو
إبراء (فان لم يحلف المدعى)
عين الرد ولا عذر (سقط حقه)
من اليمن والمطالبة لا عراضه
عن اليمن (و) (لكن) (تسمع
بجته) (كأمر) (فان أبدى عذرا
كأقامة حجة) (وسؤال قبه
ومراجعة حساب وهذا أولى
من قوله وان تعال بأقامة بينة
أو مراجعة حساب) (أمهل
ثلاثة) (من الايام فقط لثلاثة
تطول مدافعة والثلاثة مدة
مغتفرة شرعا ربه وقبواز
تأخير الحجة أبدأ بانها قد
لا تساعد ولا تخضر واليمن
اليه وهل هذا الامهال واجب
أو مستحب وجهان (ولا يهل
خصمه لذلك) (أي لعذر) (حين
يستخلف الابرضاء المدعى)
لانه مهور يطلب الاقرار أو

أو تزبلا بان اعرض عنه وطلب من خصمه اليمن اه ع ش (قوله الابرضاء المدعى) فلورضى المدعى بحلفه
بعد التكرار جاز له العود اليه لان الحق لا يردوه الكن ان نكل عن الحلف لم يحلف المدعى عين الرد لانه ابطال
حقه برضاه بين الخصم اه من لروض اه سم واليمن المردودة لا ترد ثانيا اذ حل (قوله وبين القاضي حكم
التكرار الخ) عبارة شرح مر ويندب ان يعرضها الحاكم عليه ثلاثا وهو أى العرض في الساكت أكد
ولو توهم منه جهل حكم التكرار وجب عليه تعريفة بان يقوله ان نكولك يوجب حلف المدعى وانه لا تسمع
ببنتك بعده بإبراء أو نحوه انتهت (قوله نفذ حكمه) أي وان لم تعد عليه اه ع ش (قوله وبين ان رد
كأقرار الخصم) كونها كالأقرار او كالبينة بالنسبة اليهما فلا يتعدى حكم ذلك لثالث نعم في دعوى قتل الخطا
اذا ردق اليمن وجعلناها كالبينة ولو اثبتت على العاقلة الدية فقد عدوها لثالث لكن سهل ذلك كون العاقلة
بمنزلة الجاني اه عمرة اه سم وترد اليمن في كل حق تعلق بالا كدعى ولو ضمننا كفي صورة القاذف لافي
محض حق الله تعالى فلا يحكم القاضي فيه بعلمه اه ب (قوله من غير افتقار الى حكم) اقضى هذا ان البينة
اذا عدلت لا يثبت الحق بها حتى يحكم القاضي وقد سبق نصريح الزركشي بذلك في القضاء على الغائب اه
عمرة اه سم (قوله فلا تسمع بعدها حجة الخ) كذا قال الشيخان هنا وقال في محل آخر يسمع ذلك اه
حل (قوله كدعاء وإبراء) قال المصنف في قوله كدعاء وإبراء الى أن التصور في الدين أن كان
المدعى به عينا فرد المدعى عليه اليمن على المدعى حلف ثم أقام بينة بالمالك سمعت أفتي به علماء العصر اه وظاهر
كلام الشارح والروضة هناك يقتضي أن السماع مفرغ على كون الدين كالبينة فليراجع فيه وليتأمل قال
مر والمعتد ان العين كالدین وقوى علماء العصر مفرغة على أن اليمن كالبينة لان البينة اقامة حيث ذبينة
داخل فتقدم اه اه سم (قوله سقط حقه من اليمن) أي في هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة
حلف المدعى عليه قال الرافعي ولا يتوقف سقوط حقه من اليمن على حكم القاضي بنكوله اه براسي اه
سم وقوله من اليمن أي فليس له العود اليها في هذا المجلس ولا غيره وقوله والمطالبة أي بحقه أي فليس له
مطالبة الخصم به الآن بيمينه اه حل (قوله أيضا سقط حقه من اليمن) قال في شرح الروض وليس
له رد اليمن على خصمه لان اليمن المردودة لا ترد اه اه سم ويتأمل هذا مع ما نقله سابقا عن الروض
وشرحه بقوله فلورضى المدعى بحلفه بعد التكرار الخ الا ان يقيده ما هنا بما اذا لم يرجع المدعى عليه عن
التكرار ويرغب في اليمن والا فلا مدعى ردها عليه بدليل ما سبق اه (قوله ولكن تسمع بجمته كالمس) أي
قبيل الفصل في قوله وكذا وردت اليمن على المدعى فتشكل ثم أقام بينة اه حل (قوله أمهل ثلاثة) فاذا
مضت سقط حقه من اليمن ولا تنفعه الا الحجة بخلاف ما لو استهل المدعى اقامة الحجة قبل رد اليمن اه حل
(قوله أولى من قوله وان تعال) أولويه عموم وفي قول على المحلى قوله تعال الأولى أبدى عذرا لان التعال لله
والاشتغال اه (قوله والثلاثة مدغمغفرة شرعا) أي غير يومى الامهال والاداء واذا أتى بشاهد بعد الثلاثة
وطلب الامهال ليأتى بالشاهد الثاني أمهل الثلاثة أيضا اه حل (قوله ولا يهل خصمه لذلك) هذا قد
يؤهم انه لو طلب التأخير لينة يقيمها بالاداء لا يهل ثلاثة أيام وفي الزركشي أنه يهل بخلاف ما لو طلب
التأخير لمراجعة الحساب اه غير متوالي جواب أن مراد الشيخ من مرجع الإشارة العذر بغير البينة بدليل
قوله حين يستخلف لان الذي يتعلل بالبينة مقر بالحق فكيف يحلف وفي هامش المحلى بخط شيخنا لو طلب الامهال
لاقامة بينة بأداء أو إبراء فانه يهل ثلاثة أيام فانه الزركشي ولو زعم انما غائبة فالظاهر انه لا امهال لو قد تعرض
لنحو المسئلة في مستن الروض في الكلام على بينة خارج والداخل اه سم وعبارة شرح مر وخرج
بنظر حسابه ما لو استهل لاقامة حجة بنحو ادعاء فانه يهل ثلاثا كما مر انتهت ومثله ج وكتب عليه سم قوله فانه يهل
ثلاثا كما مر قال في التبيين والمدعى ملازمته حتى يقيم البينة قال ابن النقيب أن أراد دخول منزله دخل معه ان
أذن له والامنه من دخوله كذا احكام الروايات اه (قوله حين يستخلف) أي يلزم بالخلف وهو لا يستخلف الا

حيث لا يثبت بالدفع أو الأبراء أو الأهمل ثلاثة أيام وقوله الأرض المدعى شامل لطلب إقامة البينة والذي في شرح
المنهاج الاقتصار على مراجعة الحساب وأما إذا طلب إقامة البينة فانه يعمل وإن لم يرض الخصم اهـ حل وعجابه
سم قوله فان أبدى عذرا كإقامة حجة أمهل ثلاثة هذا مع قوله ويخارق جوار تأخير الحجة أبدا يعرف ان
إذا ردت البينة عليه فاستمهل ولولا إقامة الحجة لا يراد على الثلاثة أي بالنسبة لليمين حتى يسقط حقها منها
بعد الثلاثة فلا ينفعه بعدها إلا الحجة بخلاف ما لو استمهل قبل رد البينة عليه لإقامة الحجة فيه مهل أبدا فإخافه
انه إذا أنكر المدعى عليه فان استمهل المدعى ابتداء حجة فلا إقامة البينة أمهل أبدا وإن طلب يمين الخصم فنكّل
وردت البينة على المدعى فطلب الامهال ولولا إقامة البينة أمهل ثلاثة فقط فيبطل حقه بعدها من اليمين
المردود وتدور الحجة فتقضى أقامها سمعت فليتأمل انتهت (قوله بخلاف المدعى) أي فانه مختار في طلب حقه فله
تأخير اهـ شرح مر (قوله أمهل إلى آخر المجلس) أي يجلس هذين الخصمين لا تحوله منه لغيره ولا آخر
النهار اهـ ع ش قال في شرح الروض ثم يحلف بلا تجدد دعوى كل واحد منهما وكل المدعى بعد نكول الخصم
له ان يحلف بلا تجدد دعوى اهـ اهـ سم (قوله أي المدعى أو القاضي) ليست أو لتخبر كما يتبادر من
العبارة قبل لتتويع الخلاف فانهم يقولان في المسئلة كما يشير به قوله وعلى الثاني جرى جماعة الخ وعجابه شرح
مر ان شاء القاضي كما جرى عليه ابن المقرئ تبعاً لما اقتضاه كلامهما والقول بان المراد ان شاء المدعى كما جرى
عليه الشارح مردود كما أفاده البلقيني بان هذا غير محتاج إليه ما دام المدعى ترك الدعوى من أصلها وينبغي على
الاول حل ذلك على ما إذا لم يضر الامهال بالمدعى لكون يمينته على جناح سفر والاوجه ان المراد بالمجلس مجلس
القاضي وكذلك نكول ما لو أقام شاهد يحلف معه فلم يحلف وان عل امتناعه بعذر أمهل ثلاثة أيام والا فلا واعلم
انه لو ادعى عليه ولم يحلفه وطلب منه كفلا حتى يأتي ببينة لم يلزمه ما اعتاده القاضي من خلاف ذلك محمول كما قاله
الامام على خوف هرب اما بعد إقامة الشاهد وان لم ير فيطالب بكفيل فان امتنع حبس على امتناعه لا على
الحق لعدم ثبوته انتهت (قوله وعلى الثاني جرى جماعة) هذا هو المناسب لان شبهة المدعى لا تتقيد بأخر
المجلس اهـ رى وعجابه سم قوله وعلى الثاني جرى جماعة اعتمده مر فقال العتيدان المراد ان
شاء القاضي لان المراد ان القاضي ان عمله الى آخر المجلس فهر على المدعى والا فالمدعى ان شاء أمهله أبدا لان
الحق له فلا وجه لتقيده بما آخر المجلس اهـ انتهت (قوله ومن طوبى بجزية الخ) ترجم هذه المسائل في
ازروض وشرحه بقوله فصل قد يتعذر رد اليمين على المدعى ولا يقضى على المدعى عليه بالنكول وذلك في صور كما
إذا غاب ذي ثم عاد وادعى الاسلام الخ (قوله أيضا ومن طوبى بجزية الخ) ولومات من لا وارث له وله دين على
شخص فطالبه القاضي ووجه عليه اليمين فنكّل فهل يقضى عليه بالنكول ويؤخذ منه أو يحبس لغيره أو يحلف
أو يترك أو وجه أصحابها الثاني اهـ سم (قوله فان واثقت دعواه الظاهر الخ) وذلك لانه حيث يكون مدعى
عليه على ما تقدم من الضابط ان المدعى عليه من وافق قوله الظاهر ومن المعلوم ان المدعى عليه يصدق بيمينه
(قوله بان كان عندنا ظاهرا) أي في ظاهر الحال أي بالنظر لظاهر الحال وان كان بالنظر لباطنه وقلبه لا نعلم حاله
من ايمان أو كفر (قوله لانهم مستحبة كالمهر) أي حتى لو حضر المستحقون وادعى دفعها اليهم وأنكروا فلا شيء
عليه اهـ مر اهـ سم (قوله لم يحلف الولي وان ادعى الخ) لكن قرر شيخنا ان الولي إذا أراد اثبات العقد
الذي يثبت به ذلك الحق وقد باشره فنكّل المدعى عليه فالولي الحلف ويثبت الحق ضمناً وهذا يجري في الوكيل
والوصي اهـ حل وكذا القيم والساعي اهـ قل على المحلى (قوله وان ادعى ثبوته بمباشرة نفسه) هذه
الغاية للرد وعجابه أصله مع شرح مر وقبل ان ادعى بمباشرة نفسه أي ثبوته بسبب باشره بنفسه محلف لان
العهد يتعلق به والا فلا انتهت وعجابه الشورى قوله وان ادعى ثبوته الخ هذا هو الراجح وقبل يحلف فيما
بأشربه وهو الموافق لما في الصداق فيسأل اذا اختلف الزوج والولي في قدره وكانت صغيرة أو مجنونة وفرد

اليمين بخلاف المدعى وهذا
الاستثناء من زيادتي (وان
استمهل) الخصم أي طلب
الامهال (في ابتداء الجواب
لذلك) أي لعذر (أمهل إلى
آخر المجلس) بقية دزدته
يقول (ان شاء) أي المدعى
أو القاضي وعلى الثاني جرى
جماعة وتبعهم في شرح
البينة (ومن طوبى بجزية
قاضي مسقطاً) كما سلامه قبل
تمام الحول (فان وافقت)
دعواه (الظاهر) كأن كان
غائباً فحضر وادعى ذلك
(وحلف) فذلك (والا) بان
لم توافق الظاهر بان كان
عندنا ظاهراً ثم ادعى ذلك أو
واقفه ونكّل (طوبى لهما)
وليس ذلك قضاء بالنكول بل
لانها وجبت ولم يأت بدافع
وهذه المسئلة من زيادتي (أو
يز كادعاء) أي المسقط
كدفعها الساع آخر أو غلط
خلوص (لم يطالب بها) وان
نكّل عن اليمين لانها مستحبة
تأخر (ولو ادعى ولي وصي
أو مجنون حقه) على شخص
(فأنكروا نكّل لم يحلف الولي)
وان ادعى ثبوته

ببشارة سيب بل ينتظر كماله لان اثبات الحق لغیر الخالف بعيد و ذكر الجنون من زيادتي * (فصل في تعارض البيتين لو) (ادعى كل منهما) أي من اثنين (شيأ أو أقام بيئته) به (وهو يديننا لثبوتنا) لتناقض موجبهما فيختلف لكل ٤٢٧ منهما عينا وان أقربيه لاحدهما عمل بمقتضى

اقراره (أو بيدهما أو لا بيد أحد فهو لهما) اذ ليس أحدهما أولى به من الآخر والثاني من زيادتي وظاهر مما يأتي ان مقيم البيئته أولا في الاولى يحتاج الى اعانتها للنصف الذي بيده لتقع بعد بيئته الخارج (أو بيد أحدهما) ويسمى الداخل (رجحت بيئته) وان تأخر تاريخها أو كانت شاهدا وعينا وبيئته الخارج شاهدين ولم تبين سبب الملك من شراء أو غير من جهة بيئته بيده هذا (ان أقامها بعد بيئته الخارج) ولو قبل تعديلها بخلاف ما لو أقامها قبلها لانها انما سمع بعد لان الاصل في جانبه البمين فلا يعدل عنها مادامت كافية ولو أزيلت بيده بيئته وأسندت بيئته الملك (الى ما قبل ازالته يدمو واعتذر بغيبتها) مثلا فانهم ارجع لان يده انما أزيلت لعدم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء بخلاف ما اذا لم تسند بيئته الى ذلك أو لم يعتذر بما ذكر فلا ترجع لانه لا أن مدع خارج واشترط الاعتذار ذكره الاصل كالروضة وأصلها قال البلقيني وعندي انه ليس بشرط والعذر انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسئلة المراجعة قال الولي

بينهما بما حصله ان ما هناك حلفه على استحقاق موليه وما هنا حلفه على ان العدة وقع هكذا انتهت (قوله ببشارة سيبه) كان قال اذا أقرضته لك بسبب النهب الذي كان حصل في البلد مثلا تأمل * (فصل في تعارض البيتين) أي وما يذكركم من قوله ولو شهدت بملكه أمس لم تسمع الى آخر الفصل (قوله سقطنا) أي اذا كانتا مطلقتي التاريخ أو متعقبتيه أو أحدهما مطلقه والاخرى مؤرخة اه شرح الروض (قوله لتناقض موجبهما) أي وهو الملك اه مل وعبارة شرح مر لتعارضهما بلا مرجع فاشبهها الدليل اذا تعارضتا بل ترجح انتهت (قوله وان أقربيه لاحدهما عمل بمقتضى اقراره) عبارة العباب كالروض وشرحهم وان أقربيه لاحدهما أي بعد اقامة البيتين أحده فان كان أي اقراره لاحدهما قبل البيتين صار أي المقر له ذايد فترجح بيئته انتهت فلو أقربيه لهما جميعا فقياس ما تقرر أن يكون بينهما نصفين فلي تأمل اه سم (قوله أو لا بيد أحد) أي أو بيد أحدهما وأسندت البيتان الانتقال عن شخص واحد كما مر عن القوت اه سم ولواختلف الزوجان في أمتعة دار ولو بعد الفرقة فن أقام بيئته على شيء فله والا فان كان في يدهما حلف كل منهما صاحبه وهو بينهما بالسوية وان حلف أحدهما دون الآخر فخصي للعالف واختلاف وارثيهما أو ورثة أحدهما كذلك وسواء صلح الزوج كسيف ومنطقة أو للزوجة كحلي وغزل أولهما ككدرهم أو لا يصلح لهما كمصحف وهما أمين ونبل وتاج ملك وهما علميان اه شرح مر وليس من المرجحان كون الدار لاحدهما فيما يظهر اه ع ش عليه (قوله أيضا أو لا بيد أحد) صورها بعضهم بمقار أو متاع ملقى في طريق وليس المدعيان عنده اه سم اه زى (قوله مما يأتي) أي في قوله هذا ان أقامها بعد بيئته الخارج الخ (قوله يحتاج الى اعانتها للنصف الذي بيده) أي فان لم يفعل كان الجميع لصاحب البيئته المتأخرة اه سم اه زى (قوله لتقع بعد بيئته الخارج) أي الذي صار خارجا بأقامة الاول البيئته لانه انترعها منه بالبيئته أي فاذا أقام هذا الخارج بيئته احتاج الداخل ان يقيم بيئته ثانيا لتكون بعد بيئته الخارج تأمل (قوله أو يد أحدهما رجحت بيئته) أي سواء شهدت له بملك أو وقف على المعتمد اه زى ومحل ترجيح بيئته اذا لم تسند تلقى الملك عن شخص معين وتسند بيئته الخارج تلقى عن ذلك الشخص بعينه ويكون تاريخ بيئته الخارج أسبق والارجحت بيئته الخارج اه مر * (فرع) * أقام الوارث حجة بعد حجة الخارج ان هذا كان مسكن مورثهم لم يرجع لانه قد يسكن غير ملكه بخلاف ما لو أقاموها بانه كان مسكن مورثهم وفي يده فترجع اه سم (قوله بخلاف ما اذا أقامها قبلها) هذا هو الاصح وقيل تسمع لغرض التسهيل قال الرضا في وعليه العمل الا أن في الآتي الا فاق اه عمرة اه سم (قوله لان الاصل في جانبه البمين) أي لانه مدعى عليه في المعنى لان قوله يوافق الظاهر بواسطة بخلاف الخارج الذي لا يله فهو مدع في المعنى لان قوله يخالف الظاهر اذ لا قرية معه تقوى قوله وقوله مادامت كاتبة أي وهي كافية مادام الخارج لم يقيم بيئته اه عبد البر نعم تبعه كما بحثه البلقيني سماعها يدفع تهمة سرقته مع ذلك لا بد من اعانتها بعد بيئته الخارج اه شرح مر اه شوبري (قوله ولو أزيلت يده) أي حسابان سلم المال لخصمه أو حكما بان حكم عليه به فقط فلا يعدل عنها اه شرح مر اه شوبري وقوله بيئته المراجعة بيئته الخارج وقوله وأسندت بيئته أي بيئته الداخل فالمعنى ان بيئته الداخل التي أقامها بعد بيئته الخارج ترجح ولو أزيلت يده للخارج بمقتضى بيئته التي أقامها قبل بيئته الداخل اه شيخنا (قوله بخلاف ما اذا لم تسند) أي بان سكتت اه حل (قوله الولي العراقي) في نسخة الولي اه حل وفي قول على المحلى قوله الولي العراقي هو المشهور بالولي العراقي اه وقوله بخلاف ما مر أي في المراجعة اه (قوله لكن لو قال الخارج الخ) استدراك على ما قبل الغاية اه شيخنا وقوله ولو ادعى باخيو أو أودارا أو أوارضا

العراقي بعد تنه ذلك ولهذا لم يتعرض له الخاوي انتهى ويحاجب بانه انما شرط هذا وان لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتياط بذلك ليسهل نقض الحكم بخلاف ما مر ثم (لكن لو قال الخارج هو ملكي اشترى بتملك) أو غصبته أو استعبرته أو أكرهه بتمني (فقال)

ولا حدهما عليهما متاع أو فساد على الحمل والزرع أو فادته به بينة قدمت على البينة الشاهدة بالملك
المعقول لا نفراده بالانتفاع فليدله وبه فارق ما لو كان لا. فلهما على العبد ثوب لأن المنفعة في لبسه لا بعد دون
ماله فلا يدله فإن اختص بمتاع كانت البينة فيه خاصة ولو أخذ ثوباً من دار وأدعى ملكه فقال ربه بل هي
ثوبي امر الأستدبرد الثوب حيث لا يئنه لأن البند لصاحب الدار كقولنا قبضت منه الفالي عليه أو عنده فأنكر
فانه يؤمر برده ولو قال أسكنته داري ثم أخرجه منه فالبند لساكن لا قرار الأول به فاحلف انما له وليس
قوله زر ع لي تبرعاً وباجارة قراره بالبند ولو تنازع مكر ومكر في متصل بالدار كرف أو سلم من ممر حلف الثاني
أو منفصل كمتاع فالاول للعرف وما اضطرب فيه يكون بينهما ان تحالفا لا متفاء المرجع اه شرح مر
(قوله وعلم مما تقرر الخ) بشير به هذا الى ان قول المتن فلو أزيلت به الخ مقابل لحذف دل عليه الكلام السابق
(قوله ان دعواه تسمع) ولو بغير ذكر انتقال قال في شرح الروض نعم ان شهدت بينة الخارج بالملك واضافه الى
سبب يتعلق بالمأخوذ منه وهو الداخل كببيع وهبة مقبوضة صدر ابنه فهو كالقرار قاله البلقيني اه سم (قوله
أو حكماً) بان نكل وردت اليمن على المدعي اه حل (قوله بغير ذكر انتقال) أي من المقر له الى المقر والانتقال
كن يقول اشترته منه أو ورثته بعد الاقرار أي وقده متى زمن يمكن فيم ذلك اه سل وعبرة سم
قوله بغير ذكر انتقال أي ولا بد من بيان ذلك السبب فلا يكفي ان تقول البينة انتقل اليه بسبب صحيح وهذه
المسألة قد اختلفت فيم أقوى فقهاء مدان ولكن الذي مال اليه ابن الرقعة اشترط التعيين اه مر انتهت
(قوله نعم لو قال الخ) استدراك على قوله لم تسمع دعواه بغير ذكر انتقال لكن فيه تساهل لانه لا يتم الا لو كان
هذا الاقرار اقراراً بلزوم الهبة المفيد لنقل البند حتى يكون داخل في جلة الشرط فهو في الحقيقة
استدراك على قوله لم تسمع الخ بقطع النظر عن أول الكلام فقوله لم يكن اقراراً بلزوم الهبة أي فسمع دعواه
من غير ذكر انتقال لان يدلم تزل وقوله لو قال أي الداخل أي لوقاله في اقراره وقوله وهبته له أي الخارج
تأمل (قوله لجواز اعتقاده الخ) أي فتقبل دعواه بعد ذلك وان لم يذكر انتقالاً نعم يظهر تقييده أخذاً من
التعليل بما اذا كان ممن يشبهه عليه الحال اه شرح مر (قوله ويرجع الخ) أي والغرض انه يبدهما
أوبه دثالث أولاً لا يبدأ أحد كإشارته بقوله الا ان كان مع الشاهد الخ وصرح به فيما يأتي بقوله والعين
بيده ما الخ (قوله كما علم مما مر) أي من قوله أو كانت شاهداً أو عينا وبينة الخارج شاهدين (قوله
لا بزيادة شهود) أي لكلل الحجة في الطرفين ولان ما قدره الشرع لا يختلف بزيادة ولا نقص كدية الحر
اه شرح مر وعبرة الشورى قوله لا بزيادة شهود أي بل يتعارضان لكلل الحجة من الطرفين ولان ما قدره
الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص كدية الحر والقدير يقدم كل رواية وقرق الاول بما مروى بان مدار الشهادة
على أقوى الظنين ومنه يؤخذ انه لو باغت تلك الزيادة عدداً لتواتر رجحت وهو واضح لا فادتها حيث هذا العلم
الضروري وهو لا يعارض اه شرح مر انتهت (قوله ولا مؤرخة على مطلقة) عبارة أصله مع شرح
مر ولو أطلقت بينة بان لم تعرض لزمن الملك وأرخت بينة ولم تغرد احداها بما لا بد واستوي بان لكل
شاهدين مثلاً ولم تبين الثانية بسبب الملك فالذهب انهما سواء فيتمارضان ومجرد التاخي غير مرجح لاحتمال ان
المطلقة لو فسرت فسرت بما هو أكثر من الاول نعم لو شهدت احداها بدين والاخرى بالبراءة من قدر رجحت هذه
لانه انما يكون بعد الوجوب والاصل عدم تعدد الدين بخلاف ما لو أثبت على زيادة اقرار ادين فاثبتت بد اقرار
المدعي بعدم استحقاقه عليه شيئاً فانه لا يؤثر كما مر في الاقرار لاحتمال حدوث الدين بعد ولان الثبوت لا يرتفع
بالنفي المحتمل ومن ثم صرح في البحر بانه لو أثبت انه أقر له بدار فدعى ان المقر له قال لا شيء لي فيها المحتمل تقديم
الاول وان كانت البينة الثانية لرجوع الاقرار الثاني الى النفي المحض أما اذا كان لاحدهما يدوشاهدان والاخر
شاهد وعين قدم البند والشاهدان وكذا البينة المتعرضة لسبب الملك كتج أو غر ونسج أو حلب في ملكه أو

الداخل (بل) هو (ماكي)
واقاماً يستين بما غلاه كعلم
(رجع الخارج) لزيادة علم
بينته بما ذكر وعلم مما تقرر
من أن بينة الداخل ترجع اذ
أزيات يده بينة ان دعواه
تسمع ولو بغير ذكر انتقال
بخلاف ما لو أزيلت باقرار
ففيه تفصيل ذكرته كالأصل
بقولي (فلا أزيات يده
باقرار) حجة أو حكماً لم
تسمع دعواه به (بغير ذكر
انتقال) لانه مؤخذ باقراره
فيستصحب الى الانتقال فإذا
ذكر سمعت نعم لو قال وهبته له
وملكه لم يكن اقراراً بلزوم
الهبة لجواز اعتقاده لزوماً
بالعقد ذكره في الروضة
كأصاها (ويرجع شاهدين)
وشاهد وامرأتين لاحدهما
(على شاهد مع عين) لا آخر
لان ذلك حجة بلا جاع وابعد
من تهمة الخالف بالكذب
في عينه الا ان كان مع الشاهد
يدفبر جمعهم على من ذكر كما
علم مما مر (لا بزيادة شهود)
عدداً أو صفة لاحدهما وهذا
أولى من اقتضاه على العدد
(ولا بر جابن على رجل
وامرأتين) ولا على أربع
نسوة لكلل الحجة في الطرفين
(ولا) بينة (مؤرخة على)
بينة (مطلقة) لان المؤرخة
وان اقتضت الملك قبل الحال

ورثة من أبيه ولا أثر لولها بنت دابته من غير تعرض للملكها انتهت (قوله المطلقة لا تنفيه) وهذا بخلاف
 الرأية فإنه يقدم فيها المطلقة على المؤرخة لأن الإلقاء أشبه بالتأخير اهـ حل (قوله نعم لو شهدت أحدهما
 بالحق) أي وقد اطلقت أحدهما وأرخت الأخرى كقول الفرض وصرح به في شرح الروض فهو استدراك
 على قوله ولا مؤرخة على مطلقة كقوله سلطان اهـ (قوله والعين بيدهما أو بيد غيرهما) أي بخلاف ما لو
 كانت اليد لأحدهما فقط فإنها ترجع إمامان كذا في البدل لم تقدم التاريخ فقط ما وان كانت متأخرة فعلى المذهب
 وذلك لأن البيتين تساويا في إثبات الملك فلا تساقط فيه ويبقى من أحد الطرفين اليد ومن الآخر الملك
 الماضي والشهادة غير مضمومة فكانت اليد أقوى لكن لو استند الانتقال عن شخص واحد ففي القوت عن
 البغوى وغيره تقديم بينة الخارج السابق التاريخ اهـ واعتمد مر ماقى القوت كمر اهـ سم وعجالة
 شرح مر المذهب أنه لو كان لعاصبة متأخرة التاريخ يذلم يعلم أنها عادية قدم لأنهما تساويا في إثبات
 الملك في الحال فيساوئان فيه وتبقى اليد في مقابلة الملك السابق وهي أقوى من الشهادة على الملك السابق
 بدليل أن التزال بها وقيل العكس وقيل يتساويان لأن لكل جهة ترجيح ثلاثة أوجه في الروضة كأصلها أما
 إذا كانت سابقة التاريخ بمشاهدة بوقف والمتأخرة التي معها مشاهدة بوقف قدمت صاحبة اليد في
 البقيني وعليه جرى العدل ما لم يظهر أن اليد عادية باعتبار ترتيبها على بيع صدر من أهل الوقف ومن
 بعضهم في سبب شرعى فهناك يقدم العمل بالوقف وهو ظاهر وقد اعتمدت غيره وفي الأنوار عن فتاوى
 القفال ما يؤيده وبه يعلم أنه لو ادعى عينا في يد غيره وأنه اشتراها من يدي من منصفين فأقام الداخل بينة
 أنه اشتراها من زيد من سنة قدمت بينة الخارج كمدل عليه كلام الباقيين كجمع من المتقدمين لأنها
 أثبتت أن يد الداخل عادية بشرائه من زيد بدو والملك عنها ولا تنظر إلى احتمال أن زيد استردها ثم
 باعها لآخر لأن هذا خلاف الأصل والظاهر وظاهر كلام ابن المقرئ كل روضة وأصلها تقديم بينة ذي
 اليد الصورة هنا وان تأخر تاريخ يدهم المعتمد الأول وحيث في قبده إطلاق الروضة وله ذواتا عاشيا
 من وكيل بيت المال وأقام كل بينة يبيع صحيح قدم الأسبق لسبق التاريخ يجمع الاتفاق على أن الملك لبيت
 المال ولا عبرة بكون اليد لثاني انتهت وقوله أمالو كانت سابقة التاريخ يخرج منه يؤخذ جواب حادثة وقوع السؤال
 عنها وهي أن جماعة بايديهم أما كن يذكرون أنهم موقوف عليهم وبايديهم تمسكات تشبه لهم بذلك فنزعهم
 آخرون وادعوا أن هذه الأما كن موقوفة على زاوية وأظهروا بذلك تمسكا وهو أنه يقدم ذو اليد حيث لم
 يثبت انتقال عن وقف على من يده الأما كن إلى غيره وإن كان تاريخ غير واضح اليد متقدما اهـ ع ش
 عليه (قوله رجحت بينة ذي الأكثر) أي التاريخ الأكثر وهو الأسبق وقوله لا تعارضها فيه أي في الأكثر
 وهي السنة السابقة بل تعارضها في السنة المتأخرة وإذا تعارضها تساقط بالسنة لها فيستصحب الملك السابق
 اهـ من شرح مر (قوله أي يوم ملكه) قال شيخنا وهو الوقت الذي أرخت به البينة لامن وقت الحكم
 فقط اهـ ع ش (قوله ولو شهدت بملكه أمس) مثله ولو شهدت بيده أمس بالأولى اهـ عميرة اهـ سم
 وهذه المسئلة ليس لها ارتباط بتعارض البيتين بل هذا حكم مستقل راجع لتصحیح الدعوى فهي زائدة على
 الترجحة وكذا يقال فيما بعدها إلى آخر الفصل اهـ (قوله نعم لو ادعى رفق شخص الخ) محط الاستدراك قوله فادعى
 آخر أنه كان له أمس حيث تسمع حيث (قوله أولان لم يزيله) قال في الروض وعن النص أنه أي المسدعي
 بخلف مع قولهم أي الشهود لا تعلم له مزيله قال في شرحه لا مع قولهم أن الخصم غاصب ونحوه اهـ سم
 (قوله أو تبين سببه) ومثل بيان السبب بالشهود أن أرضه وزرعها أودبته تحت في ملكه أو أثرت هذا
 شجرته في ملكه وهذا الغزل من نطنه أو الطير من بيضه أمس أو بان هذا ملكه أمس اشترا من المدعى عليه
 أو أثر له أو ورثه أمس وكان شهود بانه اشترى هذه من فلان وهو يملكها أو نحوه فتقبل وإن لم تقبل أنها

المطلقة لا تنفيه نعم لو شهدت
 أحدهما بالحق والأخرى
 بالبراء رجحت بينة الأبراء
 لأن الغائب تكون بعد الوجوب
 (ويرجع بتاريخ سابق) فلو
 شهدت بينتوا واحد بملك من
 سنة إلى الآن وبينتة أخرى
 بملك من أكثر من سنة إلى
 الآن كسنتين والعين
 بيدهما أو بيد غيرهما أولا
 يبدأ أحد كعلم بممر رجحت
 بينة ذي الأكثر لأن الأخرى
 لا تعارضها فيه (ولصاحبه)
 أي التاريخ السابق (أجرة
 وزيادة حادثة من يومئذ) أي
 يوم الملك بالنسبة له لأنهما
 نساء ملكه ويستثنى من الأجرة
 ما لو كانت العين بيد البائع
 قبل القبض فلا أجرة عليه
 للمشتري على الأصح عند
 النووي في البيع والصدق
 لكن صحح البقيني خلافه
 (ولو شهدت) بينة بملكه
 أمس (ولم تعرض للحال لم
 تسمع) كذا تسمع دعوا بذلك
 لأنما شهدت له بمالك يده
 نعم لو ادعى رفق شخص بيده
 فادعى آخر أنه كان له أمس
 وأنه اعتقه وأقام بذلك بينة
 قبلت لأن المقصود منها إثبات
 العتق وذكر الملك السابق
 وقع تبعا بخلافه فيما ذكر
 لا تسمع البينة فيه (حتى تقول
 ولم يزل ملكه أو لا تعلم مزيله
 له أو تبين سببه) كان تقول
 اشترا من خصمه أو أثر له به

الآن ملك المدعى أو بان مورثه ترك له ميراثا أو بان فلا تحكم له به فتقبل وذلك لأن الملك ثبت بتملكه
 فيستحب إلى أن يعلم زواله بخلافه بإصله لا بد أن ينضم إليها إثباته حالا ولو قال لغريمه كانت بيدك أمس لم يكن
 إقراره باليد فضلا عن الملك لأن اليد قد تكون عادة بخلاف كانت ملكك أمس لأنه تصرح بالاقترال به
 أمس فيؤخذ به ولو ادعى من يده عين اشتراها من زيد بن شهر فادعته زوجته أنها تعرضتها منه من شهرين
 وأقام كل منهما بينة فإن ثبت أنها كانت بيد الزوج حاله التعريض حكم لها بما والاقتية يسد من هي يده
 الآن كذا قبل والاوجه تقديم بينهما مطلقا لا اتفاقهما على أن أصل الانتقال من زيد فعمل بأبقيهما تاريخا
 اه من شرح مر (قوله لم يستحق ولدا وغرة) أي لأنهما ليسا من أجزاء الدابة والشجرة ولذا لا يتبعانها في
 البيع المطلق اه شرح مر (قوله أيضا لم يستحق ولدا وغرة ظاهرة) أي بارزة مؤثرة اه عبارة وذلك
 لأن البينة لا تشي الملك بل تظهره وهذا أصل من أصولنا * (فرع) * لو شهد بملك جدار أو شجرة هل
 يتناول الامن والمغرم فيه وجهان من القولين في بيع ذلك اه سم قوله وقولي ظاهرة أولى لأن
 الموجودة تصدق بغير المؤثرة اه ع ش (قوله رجوع على بائعه بالثمن) أي البائع الذي لم يصدقه المشتري
 وخرج به بائعه بائعه فلا رجوع له عليه لأنه لم يتلق منه ولم يصدقه المشتري بالوصدقه على أنه ملكه فلا
 يرجع عليه بشئ لا اعترافه بان الظالم غيره نعم لو كان تصديقه له اعتمادا على ظاهر يده أو كان ذلك في حال
 الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لعذره حيث ندم من ثم لو اشترى قنا أو قرية ثم ادعى حريه الأصل وحكم
 له بما رجع بثمنه ولم يمنع ذلك اعترافه برفقه لا اعتمادا عليه على ظاهر اليد ولو أقر مترا دع ملك المبيع لم يرجع
 بالثمن على بائعه ولم تسمع دعواه عليه بكونه ملكا للمترد حتى يقيم بينته ويرجع عليه بالثمن اه شرح
 مر وعبارة سم قوله رجوع على بائعه بالثمن أي ولا يضرب في ذلك قوله هذا ملكي وملك بائعي إذا قاله على وجه
 الخصومة أو اعتمد ظاهر اليد هكذا في الروضة والروض وغيرهما * (فرع) * لو أقام البائع بينة بان
 المشتري أزال ملكه لهذا المدعى فلا رجوع واستشكل بقوله لو أقر بالعين للمدعى ثم ادعى أن يقيم بينة تشهد
 بان المدعى يملك العين ليرجع بالثمن على البائع فأنه لا تسمع لأنه يشبهها ملكا لغيره بغيره فويل وهذا المعنى
 موجود هنا اه وقد يفرق بأنه مقصر في الإقرار والبائع يحتاج إلى الدفع عن الثمن انتهت (قوله أيضا
 رجوع على بائعه بالثمن) أي ولا يرجع من أخذه منه عليه بشئ من الزوائد الحاصلة في يده لأنه استحقها بالملك
 ظاهرا وأخذ الثمن من البائع مع احتمال أنها انتقلت عنه للمدعى بعد شرائه من البائع إنما هو ليس
 بالحاجة اه ع ش وعبارة من قوله رجوع على بائعه الخ هذا كالسنتي من مسئلة الشجرة حيث
 اكتفى فيه بتقدير الملك قبل البينة ولو راعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره ليس بالحاجة
 إلى ذلك في عهدة العقود أيضا فالأصل عدم المعاملة بين المشتري والمُدعى فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل
 الشراء وقال الغزالي العجب كيف يترك في يده تاج محل قبل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع
 بالثمن اه زى وأجيب بأنه يحتمل انتقال التاج ونحوه إلى المشتري مع كونه ليس جزأ من الأصل انتهت
 وأجيب عنه أيضا بان أخذ المشتري المذكور أن لا يقتضي صحة البيع وإنما أخذها لأنها ليست مدعاة أصالة
 ولا جزأ من الأصل مع احتمال انتقالها إليه اه رشدي (قوله أولم يدع ملكا الخ) أي أولم يدع المدعى الذي
 يترزع العين ملكا الخ أي فلا يحتاج أن يقول هي ملكي قبل أن يبيعها للبائع اه حل وهذه الغاية للرد
 وعبارة أصله مع شرح مر وقيل لا يرجع المشتري على بائعه بالثمن إلا إذا ادعى ملكا سابقا على الشراء لينتفي
 احتمال الانتقال من المشتري إليه واتصاله بالثمن له وإن لم يلقه أحد قبل القاضي رد بما ذكر من تعليل
 الرجوع بقوله ليس بالحاجة إلى ذلك انتهت (قوله عدم انتقاله منه) أي من المشتري إلى المدعى الأجني
 وقوله أولم يدع أي المدعى الأجني وقوله ليس بالحاجة الخ لغايتين وقوله إلى ذلك أي إلى الرجوع بالثمن ونحوه

أمس فتعبري ببيان السبب
 أولى من اقتضاه على الإقرار
 (ولو أقام حجة مطلقة على الدابة
 أو شجرة لم يستحق ولدا وغرة
 ظاهرة) عند أقامتها المسبوبة
 بالملك إذ يكفي لصديق الحجة
 مسبقه بلحظة لطيفة مخرج
 بزيادتي مطلقه المؤرخة
 للملك بما قبل حدوث ذلك
 فإنه يستحقه وبالولد الجمل
 وبالظاهرة غيرهما فيستحقهما
 تبعاً لأصلهما كافي البيع
 ونحوه وإن احتمل انفصالهما
 عنه بوصف وقولي ظاهرة أولى
 من قوله موجوده (ولو
 اشترى) شخص (شيئاً فآخذ
 منه بحجة غير إقرار ولو مطلقه)
 عن تعيد الاستحقاق بوقت
 الشراء أو غيره (رجوع على
 بائعه بالثمن) وإن احتمل
 انتقاله منه إلى المدعى أولم
 يدع ملكا سابقا على الشراء
 ليس الحاجة إلى ذلك في
 عهدة العقود لأن الأصل
 عدم انتقاله منه إليه فليستند
 الملك المشهود به إلى ما قبل
 الشراء وخرج بتصرحي
 بغير إقرار أي من المشتري
 الإقرار منه حقيقة أو حكماً
 فلا يرجع المشتري فيه بشئ
 (ولو ادعى) شخص (ملكاً
 مطلقاً شهدته) به (مع

مجه

بالتن فواند المبيع فلا يأخذها المدعى من المشتري لأن ماله ظاهري اه شيخنا (قوله لم يضر ما زاده)
 أي لانه ليس مقصودا في نفسه وانما هو كالتابع والمقصود الملك اه زى (قوله ضر ذلك) قبل هذا بشكل
 بما لو قال له على ألف من ثمن عبد فقال لا بل من ثمن دار فان ألف ثبت ولا يضر الاختلاف في السبب اه
 أقول قد يفرق بان التناقض يضر في الشهادة لكونها على الغير لا في الاقرار لكونه على النفس فليتأمل اه
 سم رجة الله عليه

(فصل في اختلاف المتداعين) أي اختلافهما في نحوه عقد أو اسلام أو عتق اه شرح مر وهذا
 الفصل من تعارض بيع تعارض البيتين (قوله في قدر مكرى) أي أو في قدر الاجرة أو في قدرهما اه شرح
 مر (قوله أو ادعى كل منهما على ثالث الخ) عبارة الروض وشرحه وان ادعى كل منهما على ثالث انه اشتراها
 أي الدار منه مسلم الثمن وطالب بتسليمها له فأقر لواحد منهما بما ادعاه أو أقام أحدهما بيته بما ادعاه أو أقامهما
 وبينهما أحدهما السابق تاريخا سلبت له لانه اذا باع لاحدهما لم يتمكن من البيع للثاني وطالبه الآخر بالثمن
 جواز الان ذلك كماله المبيع قبل القبض في زعمه ولا يخلفه لتغريم العين بناء في الاولى على ان اتلاف البائع
 كآفة سماوية لان قضيه قد عواه ان البيع قد انفسخ بتقويت البائع عليه وما في الاخيرتين فلا ينفوت
 الدار منه وانما اخلفت منه بالبيته انتهت (قوله أو ادعى كل على ثالث الخ) ويجري ذلك في قول واحد اشتريتها
 من زيد أو اشتريتها من عمرو على الوجه المذكور وأما بيته كذلك فيتعارضان ويصدق من العين في يده
 فيخلف لكل منهما ويرى اه نخرج مر (قوله انه اشترا منه وسلمه ثمنه) قيد بذلك لاجل قوله بعد فيلزم انه
 اه ح ل (قوله وأقام بيته) معطوف على كل من اختلفا وادعى كما اشار له الشارح بقوله في صورتين وحيث قد اضمير
 المسترفيه عائد على كل من حيث العطف على ادعى وعلى ضمير التثنية من حيث العطف على اختلفا فيثبت تعلم
 ان في العبارة نوع مسامحة (قوله فان اختلف تاريخهما) بان شهدت أحدهما ان كذا مكرى سنة من أول
 رمضان والاخرى بان كذا مكرى من أول شوال قدم الاسبق تاريخا لان العقد السابق صحيح لاجل لانه ان
 سبق العقد على الاكثر مع ولغا العقد على الأقل بعده أو بالعكس بطل الثاني في الأقل دون الباقي اه من الروض
 وشرحه بخط الشيخ خضر وعبارة شرح مر أما اذا اختلف تاريخهما ولم يتقاع على ذلك فتقدم السابقة ثم ان
 كانت هي الشاهدة بالكل لغت الثانية أو بالبعض أفادت الثانية صحة الاجارة في الباقي انتهت وقوله أفادت الثانية
 صحة الاجارة في الباقي ظاهر مان مالك العين لا يستحق على المستأجر سوى العشرة وعلى هذا فمعنى العمل بسابقة
 التاريخ مع أنه على هذا الوجه انما عمل بتأخرة التاريخ الا ان يقال ان المراد من العمل به انقي التعارض ثم ان
 كانت شاهدة بالكل فالعمل بها على ظاهره لا لغاؤه الثانية والا فحق الحقيقة عمل بمجموع البيتين وغاية الامر ان
 ما شهدت به الاولى وافقتهما عليه الثانية اه عس عليه (قوله حكم للاسبق تاريخا) ويلزم المدعى عليه الآخر
 دفع ثمنه لثبوته بيته من غير تعارض فيه كما هو ظاهر وكلام الروض صريح فيه اه سم على ج (قوله أيضا
 حكم للاسبق تاريخا) عبارة شرح مر وفي الصورة الثانية حكم للاسبق منهما تاريخا لان معاهز يادة علم
 ولان الثاني اشترا من الثالث بعد زوال ملكه عنه ولا نظير لاحتمال عوده اليه لانه خلاف الاصل بل والظاهر
 ويستثنى كما قاله البلقيني ما لو ادعى مسدور البيع الثاني في زمن الخيار وشهدت بيته فيقدم وللأول الثمن
 وما لو تعرضت المتأخرة لكونه ملك البائع وقت البيع وشهدت الاولى بمجرد البيع فتقدم المتأخرة أيضا انتهت
 (قوله ومحل فيها الدالم يتقاع الخ) ولا يتأني هذا التقيد في الثانية لان صورتها ان العاقد مختلف فلا يتأني اتحاد
 العقد فوقع للشهاب سم هناس هو اه رشدي وكأنه يشير الى ما كتبه على ج (قوله سقطت البيتان)
 أي ويجوز الخالف الذي سيذكره كافي شرح مر (قوله والاسقطتا) عبارة شرح مر في المسئلة الثانية
 والاتعارضنا قبنا قاطن ثم ان أقر لاحدهما فذاك والاحلف لكل بمنا ويرجعان عليه بالثمن لثبوته بالبيته

لم يضر (ما زاده) وان ذكر
 سببا وهي (سببا) آخر ضرر
 ذلك للتناقض بين الدعوى
 والشهادة وان لم تذكر
 السبب قبلت شهادتها لانها
 شهدت بالمقصود ولا تناقض
 * (فصل في اختلاف
 المتداعين) ولو (اختلاف) أي
 اثنان (في قدر مكرى) كان
 قال احرك هذا البيت من
 هذه الدار شهر كذا بعشرة
 فقال بل احركني جميع الدار
 بالعشرة (أو ادعى كل) منهما
 (على ثالث) يدعي انه اشتراه
 منه وسلمه ثمنه أو أقام
 منهما في صورتين (بيته)
 بما ادعاه (فان اختلف
 تاريخهما حكم للاسبق)
 تاريخا لعدم المعارض حال
 السابق وهذا من زيادتي في
 الاولى ومحل فيها الدالم يتقاع
 على انه لم يجز الاعتد واحد
 فان اتقعا على ذلك سقطت
 البيتان (والا) بان اتحد
 تاريخهما أو أطلقا أو
 احداهما (سقطتا) لاستحالة
 اعمالهما وصار كان لا بيته

فيلزم أنه قال الرافعي في الأول
ولأن أن تقول إن محل التساقط
في المطلقين وفي المطلق
والمؤرخة إذا تعلقا على
ما ذكر فيها والافلا تساقط
لجواز أن يكون التاريخ فيهما
مختلفا فيثبت الرائد بالينة
الزائدة (أو) ادعى كل منهما
على ثالث يده شيء (أنه باعه
له) أي الثالث بكذا فتكر
(وأماها) أي البينة وطالب
بالثمن (سقطنا أن لم يكن
جميع) بأن اتحد تاريخهما
أو اختلف وضاد الوقت عن
العقدين والانتقال بينهما
من المشتري إلى البائع
الثاني فيحلف الثالث عيني
(والا) أي وإن لم يكن الجمع باز
اختلاف تاريخيهما أو تسع
الوقت لذلك أو اطلاقا أو
أحدهما (لزم الثمنان)
وتقول إن لم يكن جميع اعم
من قوله أن اتحد تاريخهما
(ولومات) شخص (عن ابنين
مسلم ونصراني فقال كل
منهما) مات على ديني) فأرثه
(فإن عرفت نصرانيته حلف
النصراني) فيصدق أن
الأصل بقاء كفره وذكرك
التحليف من زيادتي (فإن
أقام كل بينة مطلقا) بما قاله
(قدم المسلم) لأن مع بينته
زيادة مسلم بانتقاله من
النصرانية إلى الإسلام
(وإن قيدت) بينة النصراني
(بأن آخر كلامه نصرانية) كقولهم

وسقوطهما التما هو فيما وقع فيه التعارض وهو العقد فقط ومحملة حيث لم يتعرض لقبض المبيع والاقدمت
بينت ذي اليد ولا رجوع لواحد منهما بالثمن لأن العقد قد استقر بالقبض انتهت وقوله والاقدمت بينة ذي اليد
ولا رجوع كان الامور بالاقرار رجوع لواحد منهما ثم إن كل في يد أحدهما قدمت بينته واعلم أن الماردي
جعل في حاة التعارض أربع حالات لأن العين إما أن تكون في يد البائع أو في يد أحد المشتريين أو في يدهما
أو في يد أحدهما إلى أن قال الحالة الثانية أن تكون العين في يد أحدهما ثم ذكر فيها وجهين مبنيين على الوجهين
في الترخيص بين البائع إذا صدق أحدهما قال فإن رجحناه يدهم بينته أي وهو الأصح كما أشار إليه الشارح بقوله
وإن أقر لاحدهما فذاك يرجع الآخر بالثمن الذي شهدت بينته الخ ماذا كرهه الشارح حاله من تلك
الاحوال الأربعة ويكون محل قول الماردي فيها رجوع الآخر بالثمن ما إذا لم تعرض بينته لقبض المبيع
وظاهر أن ما فيها في ذلك غير ما من بقية الحالات لكن قول الشارح والاقدمت بينة ذي اليد شامل لما إذا تعرض
كل من البينتين لقبض المبيع ولما إذا تعرضت له أحدهما فقط مع أن قوله ولا رجوع لواحد منهما بالثمن
خاص بما إذا تعرض كل منهما لذلك والاختصاص عدم الرجوع بمن تعرضت بينته لذلك كما هو ظاهر مما مر
في كلام الماردي أن من العين في يده لا رجوع له مطلقا اهـ رشدي (قوله فيمنع العقد بهما في الأول)
أي ويأخذ المستأجر العشرة أن كان دفعها لأن الصورة أن الاختلاف كان قبل استيفاء المنفعة حتى يكون
الاختلاف فائدة اهـ شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله فيمنع العقد الخ أي ويرجع المستأجر
بالاجرة أن كان دفعها وترجع الدار له وجب انتهت (قوله ولا تعارض في الثمنين فيلزم أنه) أي لأن التساقط
يكون فيما وقع فيه التعارض وهو رتبة الشيء لا الثمن اهـ شيخنا وعبارة الروض وشرحه ولهما الاسترداد بالثمن
منه لا تعارض فيه لأن بينة كل منهما ما شهدت بتوفيق الثمن وانما وقع التعارض في الدار لا امتناع كونهما لهما
لكل منهما في وقت واحد فسطا فيهما دون الثمن لأن تعرضت البينة لقبض المبيع فليس لهما الاسترداد بالثمن
منه لتقرر العقد بالقبض وليس على البائع عهد ما يحدث بعده انتهت (قوله قال الرافعي في الأول) أي في
صورة الاجارة وغرضه بهذا تنقيح قول المتن سقطا بالنسبة إلى صورة الاجارة لكن يتبدد القيد الذي فيه دأبه
فما قبل الاقد قديم قبل الاقبوله ومحملة فيها الخ وفيها ما بعده بقوله قال الرافعي الخ والمعتمد عدم التعبد بما
قوله الرافعي بل يسقطان مطلقا سواء اتفقا على ما ذكر أولا اهـ شيخنا (قوله على ما ذكر فيها) أي من ان لم
يجز الا عقد واحد والمعتمد التساقط مطلقا اهـ شيخنا (قوله لجواز أن يكون التاريخ الخ) عبارة شرح مر
لجواز أن يكون تاريخ المطلقين مختلفا وتاريخ المؤرخة غير تاريخ المؤرخة فيثبت الرائد بالينة الزائدة ويمكن
رده بأن مجرد احتمال الاختلاف لا يفيد والام يحكم بالتعارض في أكثر المسائل وقد يدعى تأييده أي الرد بقوله
أي المصنف الآتي وكذا أن اطلقا أحدهما إلا أن يجب بان العقد الموجب للثمن متعدد ثم يشترط مساعد
احتمال اختلاف الزمن فعملوا به لقوة مساعده وأما هنا فليس فيه ذلك فلم يؤثر فيه مجرد جواز الاختلاف
انتهت (قوله فيثبت الزائد) أي من المكثري بالينة الزائدة أي الشاهدة بالزيادة أي الشاهدة بأنه أخرج جميع
الدار (قوله أو أنه باعه الخ) هذه عكس ما قبلها فإن تلك في مشتريين وبائع وهذا في بائعين ومشتريين مقصودهما
الثمن وفي تلك مقصودهما العين اهـ برماوى وزى (قوله فيحلف المالك عيني) أي ويبقى له الشيء
الذي بيده ولا يلزمه شيء (قوله فإن عرفت نصرانيته) المراد كفره اهـ حل كيدل عليه التعليل (قوله لأن
الأصل بقاء كفره) أي بالنسبة للأدث والافه يغفل ويصلي عليه فيقول المصلي أملي عليه أن كان مسلما
ويدفن بمقابر المسلمين انتهى حل وعبارة شرح مر ويقول المصلي عليه في النية والدعاء أن كان مسلما
وظاهر كلامهم وجوب هذا القول وبوجهه بان التعارض هنا صيرته مشكوكا في دينه فصار كالاختلاط السابق
في الجنائز انتهت (قوله بانتقاله من النصرانية إلى الإسلام) أي والآخرى مستهبة وكذا كل مستهبة ومناقلة

ثالث ثلاثة (حلف النصراني) فيصدق لان الظاهر معه سواء أعكست بينة المسلم بان قيدت ٤٣٣ بان آخر كلامه الاسلام ام اطلقت ومسته

اطلاق بينة من زياتي (او
جهل دينه ولكل) منهما
(بينه ولا بينة حقا) اي حلف
كل منهما الا آخر وقسم
المتروك بحكم اليدين
بينهما قول الاصل واما
كل بينة ليس بقيد (ولومات
نصراني عنهما) اي عن ابني
مسلم ونصراني (فقال المسلم
اسلمت بعد موته) ظاهرا
بيننا (و) قال (النصراني) بل
اسلمت (قبله) فلا ميراثك
(حلف المسلم) فيصدق لان
الاصل بقاؤه على دينه سواء
اتفقا على وقت الموت الاب
ام لا (وتقدم بينة النصراني)
على بينته اذا أقاماها بما
قاله لان مع بينة زيادة علم
بالاقتفال الى الاسلام قبل
موت الاب فهي نافذة والاخرى
مستحبة ليدل به ان شهد
بينه المسلم بانها كانت تسمع
تنصره الى ما بعد الموت
تعارضنا فحلف المسلم (أو
قال المسلم مات) الاب (قبل
اسلامه) قال (النصراني)
مات (بعد موته) قد اتفقا على
وقت الاسلام فعكسه
فيصدق النصراني بيمينه لان
الاصل بقاء الحياة وتقدم بينة
المسلم على بينته اذا أقاماها
بما قاله لانها نافذة من الحياة
الى الموت والاخرى مستحبة
للمسلم ان شهد بينة
النصراني بانها عاينته حيا بعد

ومسته تقديم بينة الجرح على بينة التعديل على ما مر اه شرح مر (قوله ثالث ثلاثة) أي من الآلهة
والافلايكفر بهذا اه برماوى (قوله أم اطلقت) أي قالت مات مسلما فيحصل التعارض وينساقطان
وفيه ان هذا واضح في الاولى دون الثانية وفيه هلا قدمت الناقلة الا أن يقال محل العمل بالناقلة ما لم يوجد
معارض لها والذي في كلام ابن الرفعة وهو المعتمد انه لا بد من تفسير كلمة الاسلام ولا يكفي الاطلاق الا ان كان
الشاهد قتيلا موافقا للقاضي في مذهبه فيما سلم به الكافر اه حل وعبارته شرح مر والاوجه عدم
الاكتفاء هنا بطلاق الاسلام والتصر الامن فيقسمه موافق للحاكم كما مر في نظيره فتصدقوا واشترط في بينة
النصراني ان تفسر كلمة التصر وفي وجوب تفسير بينة المسلم كلمة الاسلام وجهان أحدهما ان لا سيما اذا لم يكن
الشاهد من أهل العلم أو كان مخالفا للقاضي فيما سلم به الكافر ولومات عن أولاد أحداهم عن ولد صغير
فوضعوا أيهم على المال فلما كمل ادعى بمال أبيه وبارث أبيهم من جده فقالوا مات أبوك في حياة أبيه فان كان
ثم بينة عمل بها والا فان اتفق هو وهم على وقت موت أحدهما واختلفا في ان الآخر مات بعده أو قبله حلف من
قال بعده لان الاصل دوام الحياة والصدق في مال أبيهم فلابرث الجد من ابنه وعكسه فاذا حلف
أو نسلا جعل مال أبيه ومال الجد لهم انتهت (قوله أيضا أم اطلقت) وجه ذلك ان ترجيح بينة المسلم بزيادة
العلم قدر زال بواسطة تعرض بينة النصراني للقيس اه عميرة اه سم (قوله أو جهل دينه) مقابل قوله فان
عرفت نصرانيته الخ وقد يقال هذا لا يتأتى مع قوله أو لا مسلم ونصراني لانه يلزم من نصرانية أحدهما نصرانية
الاب وقد يصور بان يدعى كل من اثنين على شخص انه أبوه ويصدقهما في ذلك اه ع ش (قوله وقسم
المتروك بحكم اليد) أي الذي اقتضاه الحلف وان كان يبدأ أحدهما وقوله نصفين أي وان كان ذكر أو أنثى لانه
لا يؤخذ ارضا كذا في كلام بعضهم اه حل (قوله أيضا وقسم المتروك بحكم اليد الخ) أي بان كان يبداهما
أو يبدأ أحدهما فان كان يبدع غيرهما فالقول قوله كقوله مر وج وعبارته سم قوله بحكم اليد قد
يفهم انه لو كان يبدأ أحدهما لا يقسم بينهما وعبارة الباب ان لم يعلم دين الاب ولا بينته فان كان المال مع
غيرهما وقال هول حلف أو في يدهما حلفا وتناصفا وكذا ان كان يبدأ أحدهما اه قال في شرح الروض
ولا يختص به ذواليدلانه لا أثر ليد بعد اعتراف صاحبها به كان فميتا وانما يأخذ ارضا فكانه يبداهما انتهت
(قوله لان الاصل بقاؤه) أي بقاء الولد على دينه الى موت أبيه (قوله تعارضنا فحلف المسلم) أي فينساقطان
وكانه لا بينة وتقدم انه يحلف المسلم حيث دلان الاصل بقاؤه على دينه الى موت أبيه (قوله أو قال المسلم مات قبل
اسلامه) أي فكنت موافقا له في الدين وقت الموت وقال النصراني مات بعده أي فكنت وقت الموت مخالفا له في
الدين فلا ترث اه عبد البر ولا يخفى ان هذه المسئلة كالتى قبلها في المعنى لكنها تختلف في اللفظ والحكم لان
مصب الدعوى هنا الموت قبل الاسلام أو بعده ومصب الدعوى في السابقة الاسلام بعد الموت أو قبله تأمل
وعبارته سم قوله أو قال المسلم الخ هذه عين المسئلة السابقة لا تفرقها في شئ سوى الاتفاق على وقت الاسلام
فالوجه الاتصاف على ما في أصله حيث قال عقب المسئلة السابقة فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم
مات الاب في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني وتقدم بينة المسلم على بينته اه وبه تعلم ان
قوله الا شئ فان لم يتفقا على وقت الاسلام فالصدق المسلم مستدرك لا طائل تحته لانه عين المسئلة الاولى
المذكورة في قوله كالمه ولومات نصراني اه (قوله وقد اتفقا على وقت الاسلام) بان اتفقا على اسلام الابن في
رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني في شوال اه عبد البر (قوله وقد اتفقا الخ) قدر قد
لان الجملة سالية قوي تقرر بها القضا أو قدبرا اه شوبرى (قوله لان الاصل بقاء الحياة) أي بقاء حياة
الاب الى اسلام ابنه (قوله أي فيحلف النصراني) أي لان الاصل بقاء حياة الاب الى اسلام ابنه كما مر

(٥٥ - جل منهج خامس) الاسلام تعارضنا قاله الشيخان أي فحلف النصراني بوز كالحلف هنا من زياتي أيضا فان لم يتفقا على
وقت الاسلام فالصدق المسلم لان الاصل به واه على دينه وتقدم بينة النصراني على بينته نعم ان شهد بينته اتم اعانته ميتا قبل الاسلام تعارضنا فحلف

المسلم (ولو مات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل من الفريشين (مات على دينك لطف الابوان) فهما المصدقان لان الولد محكوم بكفره في الابتداء تبعاهما فيستحب حتى يعلم خلافه ولو انعكس الحال فكان الابوان مسلمين والابنان كافرين وقال كل ما ذكره من عرف الابوين كفر سابق وقالا أسلمنا قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد أسلامنا وقال الابنان لا ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فالمصدق الابنان لان الاصل البقاء على الكفر وان لم يعرف لهما كفر سابق ٤٣٤ أو اتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فالمصدق الابوان عملا بالظاهر في الاول ولان الاصل

بقاء الصبا في الثانية (ولو شهدت) بينة (انه اعتق في مرض موته سالما) شهدت (أخرى) انه اعتق فيه (غانما وكل) منهما (ثلثا) ولم تجز الوثنة ما زاد عليه (فان اختلف تاريخ البيتين) قدم (الاسبق) تاريخا كفي سائر التصرفات المجزأة في مرض الموت ولان مع بيته زيادة علم (او اتحد) التاريخ (اقرع) بينهما لعدم المرجح (والا) أي وان لم يذكر تاريخا بان اطلقا واحداهما (عتق من كل) من سالم وغانم (نصفه) جعلا بين البيتين وغانم يقرع بينهما لان اقرعنا لم نأمن ان يخرج سهم الرق على الاسبق فيلزم ارقا حرق وتحرير رقيق وقولي والا أهم من قوله وان اطلقا (أو شهد اجنيان انه أوصى بعقو سالم و) شهد (وارثان) عدلان (انه رجع) عن ذلك (ووصى بعقو غانم وكل) منهما (ثلثه) أي ثلثا (يعين) للاعتاق (غانم) دون سالم وارتفعت التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بذكر بدل يساويه وخرج بثلثه ماله كان غانم دونه فلا

(قوله فهما المصدقان) المناسب لسابقه ان يقول فيصدقان فليظروا وجه الدول غير التفتن اه شوري (قوله) أو بلغ بعد اسلامنا أي فهو مسلم تبعا وفيه ان هذه هي قوله أسلمنا قبل بلوغه الا ان يقال في الاول وقوع الاختلاف في وقت الاسلام وفي الثاني وقوع الاختلاف في وقت البلوغ اه حل وعبارة عبد البر فيها قوله أو بلغ هذه القطة ثابتة في بعض النسخ وهو المناسب لقوله بعد في الثالثة وفي نسخة اسقاطها وهو مناسب للنسخ التي فيها الثانية بدل الثالثة اه ملخصا وعبارة الشوري قوله أو بلغ لا يخفى ما في التقييده وقد بلغني ان الشهاب الرملي تعقبه فيه وانه مضروب عليه في نسخة المؤلف رحمه الله فليراجع انتهت (قوله بعد اسلامنا) ظرف لكل من قوله أو أسلم أو بلغ (قوله عملا بالظاهر في الاول) وهو اسلام الابوين اصاله وقوله ولان الاصل بقاء الصبي أي الى وقت الاسلام كي يتبعهما فيه اه برماوي (قوله كما في سائر التصرفات الخ) أي فانه اذا لم يسعها الثلث يقدم الاسبق فلا سبق كما مر (قوله ولان مع بيته زيادة علم) أي بتقديم تاريخ العتق (قوله أو اتحد التاريخ اقرع بينهما) نعم ان اتحد التاريخ بمقتضى تعليق وتعيين كان اعتقت سالما فغانم حرتم اعتق سالما فيعتق غانم معه بناء على تقاون الشرط والشرط وهو الاصح تعين السابق بلا اتراع لانه الاقوى والمقدم في الرتبة كما مر اه شرح مر (قوله فيلزم ارقا حرق الخ) أي ولا تقدر لزوم ذلك في النصف لانه أسهل من الكل اه شرح مر (قوله أو شهد اجنيان) أي عدلان اه ع ش فيه الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله وشهد وارثان الخ) أي وان لم يكونا تزيين اه حل (قوله وارتفعت التهمة الخ) أي وكون الثاني أهدي لجمع المال الذي برئونه بالولاة بعيد فلم يعتبهم اه شرح مر و ج (قوله بذكر بدل يساويه) أي في القيمة ولا نظر لحرفة أو غيرها اه برماوي (قوله ماله كان غانم دونه) أي بان كان يساوي حين تقبل شهادتهم ما بالرجوع عن عقو سالم بالنسبة لنصفه الذي أثبتاه بدلا وهو غانم (قوله وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة) قال في شرح البهجة فان بعضها عتق نصف سالم الذي لم يثبتاه بدلا وكل غانم والمجموع قدر الثلث وان لم نبعضها وهونص السابق في هذه المسئلة عتق العبدان الاولان بالاجنبيين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما ان كانا تزيين والاعتق منه قدر حصتهما اه وقوله وان لم نبعضها وهونص السابق في هذه المسئلة هو المعتمد اه مر أقول بوقوله والمجموع قدر الثلث لعله فرض غانما قدر السدس فليأمل اه سم (قوله وثلثا غانم) بيان ذلك ان الفرض ان كلا منهما ثلثا ماله فاذا كان غانم يساوي مائة وسالم كذلك وهناك مائة أخرى وقد عتق سالم بشهادة الاجنيين صار كانه لم يكن كما أشار اليه الشارح وكان التركة من أول الامر غانم والمائة وثلثا مائتان وثلثهما مائة وثلث قيمة ثلثي غانم فيعتق ثلثا مائة ويبقى ثلثه والمائة للورثة تأمل

(فصل في القائف)

(قوله وهو الحق للنسب) أي شرعا وأما لغة فهو مجتمع الاثروا الشبه اه شرح مر من قولهم قفونه اذا تبع أثره والجمع قافة ككبايع وباعة اه عبد البر وزي وعبارة الرشيد ي قال قاف أثره من باب قال اذا تبعته مثل قفا أثره ويجمع القائف على قافة انتهت وفي قل وهو لغة المتبع الا نأرا الى ان قال والحاء كحكم بعد دعوى فكذلك ذكرهنا اه وفي المصباح قاف الرجل الارض من باب قال تبعوا قفاه

تقبل شهادة الوارثين في القدر الذي لم يثبتاه بدلا وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة (فان كانا) أي الوارثان (حائزين فاصفين) كذلك (يعين) للاعتاق (سالم) بشهادة الاجنيين لاحتمال الثلثة (وثلثا غانم) باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما وكان سالما هلك أو غصب من التركة ولا يثبت الرجوع بشهادتهما لولا كانا غير حائزين عتق من غانم قدر ثلث حصتهما *(فصل في القائف وهو الحق للنسب

عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به من علم ذلك (شرط القائف أهلية الشهادات) هذا أولي ٢٥ من اقتصاره على الاسلام والعدالة والحريّة

كذلك فهو قائف واجمع قائف مثل كافر وكفرة وهو مقتفاه (قوله هذا أولي من اقتصاره على) أي لان كلام
الاصل لا يشمل بقية شروط الشاهد ككونه ناطقا بصيرا غير مجبور عليه وغير عدولن يتق عنه ولا بعضا من
يلحق به لانه شاهد أو كما هو الوجه كما قاله البلقيني عدم اعتبار سبعة من أهلية الشاهد في الطلب من الأصحاب
أه شرح مر (قوله وتجربة) وإذا حصلت التجربة اعتمدنا الحقائق ولا تجدد التجربة لكل الحقائق أه
شرح الروض (قوله في نسوة الملح) ويجوز له النظر للنساء في هذه الحالة الحاجة أه ع ش على مر (قوله
(ثلاث مرات) هو صريح في اشتراط الثلاث واعتمد في الروضة كمالها لكن قال الامام العبدية بطلية القن
وقد تحصل بدون ثلاث أه شرح مر (قوله أيضا ثلاث مرات) استشكل البارزي خلوا أحدا أبويه من
الثلاثة الأول بأنه قد يعلم ذلك فلا يبقى فيه من فائدة وقد يصيب في الرابعة اتفاقا فالأول ان يعرض مع كل صنف
والأول احدهم أه وفي بعض الأصناف ولا يختص به الرابعة فإذا أصاب في الكل علمت خبرته أه كلام
البارزي وكون ذلك أولى ظاهر فهو غير منافي لكلامهم أه شرح مر (قوله ولا كونه من بني مدج)
أي فيجوز كونه من سائر العرب والعجم أه شرح مر * (فائدة) * اختصت العرب بثلاثة بالقبيلة
والقبيلة والديانة فالقبيلة فالقبيلة فالقبيلة فالقبيلة فالقبيلة فالقبيلة فالقبيلة فالقبيلة فالقبيلة فالقبيلة
دون غيرها أه (قوله نظرا للمعنى) وهو شدة ادراكه لحقوق الانساب لخصه الله من علم ذلك وعبارة شرح
مر لان القبيلة نوع علم في علمه عمل به انتهت (قوله مسرورا) بسبب سروره ان اسلمت وزيدا كما يحبويه
صلى الله عليه وسلم وكان قد تبيّن زيدا اباه ولكن اسلمة اسود طويلا فأتى الانفوز يداييض قصيرا أخنس
الانف وكان الكفار يطعنون في نسبهما فاعطاه صلى الله عليه وسلم قلبا وقع من المدبى ما ذكره أقره صلى الله
عليه وسلم عليه وفرح به وهو لا يقر على خطأ أه قل على المحلى (قوله ان يجزرا) هي بذلك لانه كان كلما
أخذ أسيرا جزرا سه أي قطعها أه شيخنا وهو يحيم وزاين مجتئين أه ع ش على مر (قوله
فقال ان هذه الأقدام الملح) فيرد على المناقذين حيث طعنوا في نسب اسامة فوالله ان يس ابن زيدا كان
أبيض واسامة كان أسود وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشوش من ذلك لانهم ما رضى الله عنهما كما
حبيبه صلى الله عليه وسلم أه حل وجه الردان المناقذين كانوا يسألون الحكم بالقائف لانه أمر معروف
عند العرب أه شيخنا قال الشافعي رضى الله عنه فلو لم يعتبر قوله لم ينعى النبي صلى الله عليه وسلم من المجازفة لانه
صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يسر الابالحق أه شرح مر وعلى هذا فيجب العمل بقوله وثواب
على ذلك وهل تجبه الاجرة على ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الأول أه ع ش عليه (قوله وان لم يتفقا
اسلاما وحريّة) هذا ان الحق المدعى بنفسه والا كان تداعيا أخوة مجهول فيقدم الجرماسر ان شرط الحق
بغيره أن يكون وارثا حائرا أو يحكم بحريته وان الحق بالعبد لا يختم لانه وللمن سرة ولو الحق قائف بشبه
ظاهر وقائف بشبه مخفي قدم الثاني لان معز يادة علم بحقه وبصيرته وفيما اذا ادعاه مسلم وذى يقدم ذوالبينة
نسبا ودينا فان لم تكن والحقه القائف بالذمى تبع في نسبه ونقط ولا حضانه أه شرح مر أي فلا يكون له
حق في تربيته وحفظه ولا يحكم بكفره بعباده أو بالحققة قطالب بها يقتضى دعوى انه ابنه أه ع ش عليه
(قوله عرض عليه) أي مع المتداعيين ان كان صغيرا اذا الكبر لا بد من تصديقه كما في الاقرار والمجنون
كالصغير وألحق به البلقيني معنى عليه وناعما وسكران غير متعد وما ذكره في التاثير بعيد جدا فان لم يكن قائف
أو غير اعتبار انتساب الولد بعد كماله البلقيني ولو كان الاشتباه لا يثبت في الفراض لم يعتبر الحاق القائف
الا ان يحكم حاكم ذكره الماوردي وحكام في المطالب عن ملخص كلام الأصحاب أه شرح مر وفي قل
على المحلى قوله عرض عليه أي ولو بعد البلوغ مالم يشب أه (قوله فيلحق من الحقبة منهما) أي ولا يتنقض
الابينة فلو بلغ واتسب لم يؤثر بخلاف عكسه ومن ثم تعلم ان القائف يرجع اليه بعد الموت فان دفن فلا ينش
على القائف فيلحق من الحقبة منهما (فان تخال) وطأهما (حقة فلا تلي) والاولان فمما يقر فراس الاول فمما قطع بالحقة

والذ كورة (وتجربة) في
معرفة النسب بان يعرض
عليه والذ في نسوة ليس فيه
أمة ثلاث مرات ثم في نسوة
ثلاث أمه فان أصاب في المرات
جميعا اعتمد قوله وذكر ام لا
مع النسوة ليس التقييد بل
للدولية اذا لا يبع الرجال
كذلك على الاصح فيعرض
عليه والذ في رجال كذلك بل
سائر العصبه والا فارب كذلك
ويجاذ كر علم ما صرح به
الاصل انه لا يشترط فيه عدد
كالقاضي ولا كونه من بني
مدج نظر للمعنى خلافا لمن
شرطه وقوف مع ما ورد في
الحبر وهو ما روى الشيخان
عن عائشة رضى الله عنها
فالتدخل على النبي صلى الله
عليه وسلم مسرورا فقال ألم
تري أن يجزرا المدبى دخل
على فسر أي اسلمت وزيدا
عليهما قطيعة قد غطيا رؤسهما
وقد بنت أقدامهما فقال ان
هذه الأقدام بعضها من بعض
(فاذا نداهما) أي اتنان (وان
لم يتفقا اسلاما وحريّة مجهولا)
لقبطا أو غيره (أولاه
موطأتهما أو ما كان كونه
من كل منهما) كان وطئا
امرا أو شبهة) كأمه لهما
(أو) وضمي (أحدهما زوجة
الاخر شبهة وولته لما
بين سنة أشهر وأربع سنين
من وطئهما عرض عليه) أي

قال الرافعي لو كان لاحدهما عليه يد قدم كذا أطلقه الغزالي والقفال والاشبه انه ان كانت يد التقاط لم يؤثر
والافتقار ان سبق دعواه والا فوجهان أحدهما يستويان فيعرض على القائف كذا يحفظ شيخنا بمش المحلى
اه سم (قوله أيضا فيلحق من الحقبة منهما) محصل ما في الزركشي انه ان الحقبة باحدهما فان رضى بذلك بعد
الاتفاق ثبت نسبه والا فان كان القاضي استخلفه وجعلها كليهما جاز ونفذ حكمه بما رآه من الاثبات السبب
بقوله والحقه حتى يحكم الحاكم اه وقضية هذا انه لا بد من قائفين في الشق الاخير يشهدان عند القاضي
اه وقوله والا فان كان القاضي استخلفه الخ عبارة العياشي ولا يصح الحاق القائف حتى يأمر القاضي واذا الحقه
اشترط تنفيذ القاضي ان لم يكن قد حكم بانه قائف اه * (فرع) * لو الحق به باحدهما ثم رجع قبل الحكم
بذلك والحقه بالاخر لم يلحق بواحد منهما بل يستمر الاشكال اه سم (قوله الا ان يكون الاول زوجا الخ)
ولا يكفي اتفاق الزوجين على الوطء بل لا بد من بينة لان الولد حقا في النسب وواقعهما ليس بحجة عليه فان
قامت به بينة عرض على القائف وهذا ما ذكره المصنف في الروضة هنا وهو المتمدون لم يذكره في العنان
واعتمد البقيني الاكتفاء بذلك الاتفاق نعم يلحق بالينة تصديق الولد المكلف لما تقرران له حقا اه شرح
مر (قوله فلا ينقطع تعلق الاول) أي بل يرضى الولد على القائف كما في الاسعاد زى (قوله والامكان حاصل
بعد الحيفه) أي يقع عدم الحيفه بالاول فالولد لا حق في النكاح الصحيح بالزوج مطلقا متى أمكن كونه منه كما
تقدم وحيث تد فلا فائدة في العرض على القائف فيه فراجع اه قل على المحلى

(كتاب الاعناق)

أي بالقول أعني من ان يكون تنجيرا أو تطليقا أو أاما الاعتاق بالفعل فسيقتله كتابا مستقلا وهو كتاب أمهات
الاولاد وعبار مشرح مر هناك ختم المصنف رحمه الله كتابه بابواب العتق ورجل ان يعتقه الله من النار وآخر
عنه هذا الكتاب لان العتق فيه يستعقب الموت التي هو خاتمة أمر العبد في الدنيا ويرتب العتق فيه على عمل
عمله في حياته والعتق فيه تهرى مشوب بقضاه أو طارأي اغراض وهو قرينة في حق من قضيه حصوله ولو ما
يرتب عليه من عتق وغيره موقدا قام الاجماع على ان العتق من القربان سواء المنجز والمعلق وأما تطليقه فان
قصد منه حث أو منع أو تحقيق خبر فهو ليس بقرينة والا فهو قرينة والاصح ان العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء
لترتيب مسيبه عليه في الحال وتاخر في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطع بخلاف الاستيلاء لجواز موت
المستولدة أولا ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء انتهت وليس الاعتاق من خصائص هذه الامة
لورود آثار تدل على ذلك فراجع اه ع ش عليه وفيه في بحث أمهات الاولاد ما نصه وفي خصائص
الحضري بالخلاء المجبة كفي شرح المواهب ان الحكم المترتب على الاستيلاء خاص بهذه الامة اه * (فائدة) *
أعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعش ثلاثا وستين سنة ونحر يده الشريفة في حجة الوداع ثلاثا
وسنتين بنية واعتقت عائشة ثمانية وستين وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثير وأعتق العباس سبعين وأعتق
عثمان وهو محاصر عشر بن وأعتق حكيم بن حزام ما تسطوقين بالفضة وأعتق عبدالله بن عمر ألفا وأعتق ألفا
وجحستين جحوق حبس ألف فرس في سبيل الله وأعتق ذوالكراع الجبيري في يوم ثمانية آلاف وأعتق عبيد
الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا وروى الحاكم عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اسق عبد الرحمن بن
عوف من سلسيل الجنترضى الله عنه وحشرنا معهم أجمعين اه خطيب على المنهاج (قوله ازالة الرق عن
الآدمي) عبارة جوه ازالة الرق عن الآدمي من عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرس اذا طار واستقل لان
العبد يتخلص به من أسر الرق ومن عرفه ازالة الملك احتاج لزيادة الى مالك قريبا الى الله تعالى ليخرج بشيد
الآدمي الطير والبهايم فلا يصح عتقها على الاصح وقال ابن الصلاح الخلاف فيما عتق بالاصطفاة أو باليهام
الانسية فاعتاقها من قبيل سواتب الجاهلية وهو باطل قطعا اه ورواية أبي نعيم ان أبا البرداه كان

(الا ان يكون الاول زوجا في
نكاح صحيح) والثاني واطنا
بشبهة فلا ينقطع تعلق الاول
لان امكان الوطء مع فراش
النكاح الصحيح قائم مقام
قوس الوطء والامكان حاصل
بعد الحيفه فان كان الاول
زوجا في نكاح فاسد انقطع
تعلقه لان المرأة لا تصير فراشا
في النكاح الفاسد الا بالوطء
(كتاب الاعناق)
هو ازالة الرق عن الآدمي
والامسل فيقبل الاجماع

يشترى العاصير من الصبيان ويرسلها تحمل ان صحت على ان ذلك رأى له وبقي لا الى مال الوقت لانه مملوك
 لله ولذا يضمن بالقيمة وما بعده لتحقيق الملهية لا لخراج الكافر لصحة اعتناقهم وان لم يكن قربة على ان قصد القربة
 يصح منه وان لم يصح له ما قصد اه سم (قوله فلتزق) صدر الآية فلا اتهم العقبة أي ففلا اتهم أي الانسان
 العقبة جاوزها وما ادراكك ما العقبة التي يتقها تعظيم لشأنها والجملة اعتراض بين سبب مجاوزتها
 بقوله فلتزق من الرقبان اعتقها اه جلال ونخص الرقبة بالذكردون سائر الاعضاء لان ملك السيد لبعده
 كالجل في الرقبة فاذا اعتقه فكانه أطلق من الجبل اه زى (قوله أي بما رجل) أي اسم موصول مبتدأ
 وما صلة وورجل مضاف اليه وذكردى لا للتخصيص وجملة أعتق الخ في محل جزم من رجل وجملة
 استنقذ الخ في محل رفع خبر المبتدأ اه عش ويجوز ان يكون أي اسم شرط جازم مبتدأ وما صلة وورجل
 مضاف اليه وجملة أعتق الخ فعل الشرط في محل جزم وجملة استنقذ الخ جواب الشرط في محل جزم وخبر المبتدأ
 جملة الشرط أو جملة الجواب أو مجموعهما على الخلاف المشهور في خبر المبتدأ اذا كان اسم شرط أصحها أولها
 واعراب عش مشكل من حيث خلا الموصول عليه عن الصلة فلو أعرب جملة أعتق الخ صلة لكان أولى
 وما يراد من ان الجملة بعد النكرات صفات محله اذا لم يكن في التركيب ما هو أخرج الى الجملة من النكرة
 والموصول أخرج الى الصلة من النكرة الى الصفة كما لا يخفى وبالجملة فهذا التركيب في الحديث الشريف
 يجري فيه الاغراب التي تجري في الحديث الآتي في أمهات الاولاد في قوله صلى الله عليه وسلم ايما أمة
 الخ وسيأتي ان فيه تسعة أغراب أصلها الرفع والنصب والجر لا متوسياتي تخريج الرفع على أن يعقوه
 والجر على ثلاثة والنصب على وجهين (قوله أعتق امرأ مسلما) في المصباح عتق العبد عتق من باب ضرب
 وعتا فاعتاقه بفتح الاوائل والعتوب بالكسر اسم منه فهو عاتق ويتعدى بالهزة فيقال أعتقه فهو معتق
 على قياس الباب ولا يتعدى بنفسه فلا يقال عتقته ولهذا قال في البار ع لا يقال عتق العبد وهو ثلاثي مبني
 للمفعول ولا أعتق هو بالالف مبني للفاعل بل الثلاثي لازم والرباعي متعد ولا يجوز عتق مفعول لان مجي مفعول
 من أفعلت شاذ ممنوع لا يقاس عليه وهو عتيق قيل بمعنى مفعول ووجه عتقا عتق كرماء عتقا عتاق مثل
 كرام وأمة عتيق أيضا بغيرها ووربما ثبتت قيل عتيق فوجهها عتائق اه (قوله امرأ مسلما) قيد به لكونه
 أولى بازالة الرق عنه لكن في الترمذي من أعتق عبدا مسلما أعتقه الله من النار ومن أعتق أمينين مسلمين أعتقه
 الله من النار وقال الأصوليون الشارع انما ألقى اعتبار الذكور قولاً لا قوة في العتق بالنظر الى الاحكام النبوية
 لا الانحرابية واستدلوا بهذا الحديث تأمل اه حل (قوله استنقذ الله بكل عضو منه الخ) ولو أعتق جماعة
 عبدا مشتركا حصل لكل منهم هذا الثواب بخصوص اه عمرة اه سم (قوله حتى الفرج بالفرج) نبيه على ذلك
 لان ذنبه أقيم وأغش اه عش أولاته قد يختلف من المعتق والمعتق وهذا أحسن والاول منقوض بما يحصل
 به الكفر من الاعضاء وان الكفر أغش من الزنا اه أسنوى اه زى وعبارة الشورى قوله حتى الفرج
 بالفرج يحتمل ان تكون الغاية هنا للاعلى والادنى فان الغاية تستعمل في كل منهما فيحتمل ان يراد الادنى
 لسرف أعضاء العبادة عليه كالجبهة واليدين ونحو ذلك ويحتمل ان يراد الاعلى فان حفظه أشد على النفس
 قاله الحافظ العراقي انتهت (قوله أهل تبرع) نعم لو أوصى به السفه أو أعتق من غيره بآذنه أو أعتق المشتري
 المبيع قبل قبضه أو الامام فن بيت المال على ما يأتي أو الولي عن الصبي في كفارة قتل أو راهن مؤسره مؤسره
 أو وارهن مؤسره فن التركة صح اه شرح هر وقوله نعم لو أوصى به السفه الخ أي أو أوصى البعض بعتق
 مملكه ببعضه الحر أو دبره أو علق عتقه بصفة بعد الموت لانه بالوت يزيل عنه الرق فيصير أهلاً للولاء اه
 عش غلبه (قوله وكافر ولو حرياً) أي ويثبت له الولاء على عتقه ولو مسلماً اه قل على المحلى (قوله لا من
 مكره) أي بغير حق اما اذا كان يعتق كان اشتري عبداً بشرط العتق وامتنع منه ما كره على ذلك فانه يعتق لانه

قوله تعالى فلتزق من الرقبان
 الصحيح ان الله صلى الله عليه
 وسلم قال أي بما رجل اعتق
 امرأ مسلماً استنقذ الله بكل
 عضوه من عضوا منه من النار
 حتى الفرج بالفرج (اركانه)
 ثلاثة (عتيق وصيغة ومعتق
 بشرط فيما) مر (فواقف)
 من كونه مختاراً أهل تبرع
 (وأهلية ولاء) فيصح من
 مسلم وكافر ولو حرياً لا من
 مكره ولا من غير مالك بغير
 نيابة ولا من صبي ومجنون
 ومجنون سفه أو فليس ولا من
 بعض ومكاتب وتعبير
 بما ذكر أولى مما عبر به
 (و) شرط في العتيق

أكره بحق زاده شينا زى أيضا ويتصور في الولي عن الصبي في صكارة القتل اه ع ش على مر
 (قوله ان لا يتعلق به حق الخ) بان لا يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به حق جائز كاللعار أو يتعلق به حق لازم وهو عتق
 كالستولادة والمكاتب أو يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كالتو جرح وقدمت الشارح للاخيرين من هذه
 الاربعة بقوله كستولادة ومو جرح فهما مثلا ان للنقي أى لبعض صوره (قوله على تفصيل مربيانه) عبارة هناك
 وليس لراهن مقبض رهن ووطع وتصرف بزيل ملكا أو ينقصه كتر ويج ولا ينفذ الاعناق موسر وابلاده
 ويغرم قيمته وقت اعتاقه واجباله رهنه والولد حر واذالم ينفذ افاقتك نفذ الابلاد فلو ماتت بالولادة غرم قيمتها
 رهنه ولو علق بصيغة فوجدت قبل الفك فكاعتق والاتخذ انتنت (قوله والتصریح بهذا) أى بهذا الشرط
 وهو قوله وفي العتق الخ (قوله وهو مشتق تحرير الخ) أى ولومع هزل ولعب أما المصادر نفسها كانت تحرير
 فكناية كانت طلاقا أما اعتقك الله أو الله أعنتك فصرح كطلقك الله أو أزال الله وفارق نحو باعك الله
 أو أقالك الله حيث كان كناية لضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف تلك اه شرح مر وتقدم
 في الطلاق ان محل كون المصادر كتابا ان ذكرته على سبيل المل بخلاف ما لو ذكرته على سبيل الوضع كعلى
 الطلاق أو الايقاع كل وقت عليك الطلاق فانه صريح وقياسه ان يقال بتمله هنا (قوله أيضا وهو مشتق تحرير الخ)
 قال في شرح اليهجة فلو قال أنت اعتاق أو تحرير أو فلت رقية فهو كناية كقوله لزوجه أنت طلاق اه اه
 سم (قوله كقوله أنت حر الخ) لو قال أى عبدا من عبيدي ضربك فهو حر فضر به واحد عتق وهكذا ولو
 قال أى عبدا من عبيدي ضربته فهو حر فضر به واحد عتق فان ضرب الثاني لم يعتق والفرق بينهما ان أى وان
 كانت للعموم الا ان ضرب في الاول مسند الى ضميره وقد وقع صفة فيكون على طبقه في العموم فيصير المعنى
 حيثئذ أى عبدا من عبيدي اتصف بضربك فهو حر فكل من اتصف بضربه يكون حرا واما ضرب في الثاني فهو
 لم يسند الى ضمير أى التي للعموم فلم تكن وقوعه أعنى ضرب صفة لاى واذالم يقع صفة لها لم يكن يكسب عموما
 بل هو باق على وصفه من ان الفعل المتيقن لا عموم له وحيثئذ فلا يعتق الا الاول لا يقال النكرة في سياق الشرط
 للعموم لا نقول العموم فيها ضعيف لان دلالة السياق في غاية الضعف فلا تساوى العموم بالصيغة الموجودة
 في اللفظة انه أقوى على ان الاصل عدم عتق ما زاد على واحد فلا يعتق الا زيد عليه الا ان قويت الصيغة للدلالة
 على التموله ومن ثم لو قال من ضربك من عبيدي فهو حر عتق كل من ضرب به لان ضرب حيثئذ مسند الى ضمير
 العام فيعم كلسبق في الصيغة الاولى بخلاف ما لو قال من ضربك من عبيدي فهو حر فله لا يعتق الا من ضرب به
 اول الامر في الصيغة الثانية ثم ماذا كره وما صرح به القاضي حسين في الاخير فاما المسئلة الاولى فهي في كتب
 الخفية وحاصل ما في الجامع الخ ثم قال لو ينبغي اختصاص جريان هذه التفاصيل بالنحو وان غيره لا يحمل
 كلامه الاعلى واحدا في الكل اه فتاوى ج اه شوبرى (قوله الى آخره) أى الى آخر الامثلة المذكورة
 أى أو أنت مفكوك الرقبة أو فككت رقبتك (قوله ولم يفسد العتق) بان قصد النداء أو أطلق فلا يعتق في
 صورتين وهذا محله ان كانت مشهورة بهذا الاسم حاله النداء فان كان قد هجر وترك فانه اعتق في صورتين
 قصد العتق والاطلاق دون قصد النداء وعبارة سم قوله نعم لو قال لمن اسمها حرة أى في الحال اما لو كان اسمها
 حرة فيما مضى فانه يقع عند الاطلاق أيضا انتهت وعبارة شرح مر ولو زاحته أمة فقال لها تأخرى يا حرة
 وهو جاهل به لم تعتق ولا يشكل عليه ما في نظير من الطلاق لوجود المعارض القوي هنا وهو غلبة استعمال
 حرة في مثل ذلك المعنى للغة عن الزنا لا ترى انه لو قال له أمتك زانية فقال بل حر فو اراد عفيفة عن الزنا قبل بل
 وان أطلق فيما يظهر القربة هنا ولو قال لكاس خور فانه على قربة هذا حر عتق ظاهر الا باطنا واعتمد
 الاسنوى خلافا فلا يعتق عند مظاهر الا باطنا كما اقتضاه كلامهم في أنت طالق لمن يحلها من وثاق بجامع
 وجود القرينة الصارفة فيهما ووصوب المعيرى الاول وهو المعتمد قياسا على ما لو قيل له أطلقك زوجه

ان لا يتعلق به حق لازم غير
 عتق يمنع بيعه كستولادة
 ومو جرح بخلاف ما يتعلق به
 ذلك كرهن على تفصيل مر
 بيانه والتصریح بهذا من
 زيادى (وشرط في الصيغة
 لا يفسد به) وفي معناه ما مر
 في الضمان اما (صرح به وهو
 مشتق تحرير واءتاق وفك
 رقية) لو ردها في القرآن
 والسنة كقوله أنت حر او
 محرر او حررتك او عتق
 أو معتق أو أعنتك أو أنت
 فكذلك الرقية الى آخره ثم
 لو قال لمن اسمها حرة يا حرة ولم
 يقصد العتق لم يعتق

فقال نعم فامد الكذب وان رد بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال كما صرحوا به فليظرف فيه له مسده
انتهت (قوله وقوله مشتق من زيادتي) الاولى ان يقول بوقوله وهو مشتق اذا الجملة بنماها من زيادته لا خبرها
فقط كما هو هذه كلامه وهذا يعلم بمراجعة عبارة الاصل ونصها وصريحه اعتاق وتحرير الخ انتهى (قوله كلامك
لي عليك) أي لكوني أعتقتك ويحتمل لكوني بعثتك أو وهبتك وكذا يا سيدي بكوني بخرجه في الشرح
الصغير ورج الزركشي انه لغو قال لانه اخبار بغير الواقع أو خطاب تطفل فلا إشعار له بالعق اه وفيه
نظرو هل أنت سيدي كذلك أو يقطع فيه بانه كناية كل محتمل وقوله أنت ابني أو أبي أو بنتي أو أمي
اعتاق ان أمكن من حيث السن وان عرف كذبه ونسب من غيره اه ج (قوله صريحة كانت أو كناية) فيه
ان من كتابات الطلاق السلام عليك واذهبي وكلتي ويبعد ان يكون ذلك كناية هنا اه حل (قوله أو
استبرئ برحمتك) قال في العباب وفي الامه وجهان قال الزركشي في النكح الاصح العتق واعتمده الطبراني
في الموطاة وغيرها اه سم وهذا مفهوم قول الشارح بخلاف قوله للعبد الخ كذا في هامشه بخط بعض الفضلاء
(قوله أول رقيقه) أي الشامل للامة انه منك حر الاول طالق يكفي نسخ بل الصواب ذلك لان الكلام في صيغة
الطلاق وان لم تكن حر لا صريح ولا كناية لاني الطلاق ولا هنا اه برماوى أي فلا يكون قوله ان لم تكن طالق كناية
في العتق وان كان كناية في الطلاق والفرق ان النكاح الذي يفعل بالطلاق يقوم بكل من الزوجين بدليل انه
لا يأخذ خامسولا كذلك هنا فان الرق لا يقوم بالسيّد كما يقوم بالعبد تأمل وعبارة ع ش على م ر وأما
لو قال لعبدك ان لم تكن طالق فانه كناية بخلاف ان لم تكن طالق فانه كناية و الفرق بينهما بان النكاح وصف للزوجين
بخلاف الرق فانه وصف للمملوك اه متن البهجة وشرحها الكبير (أقول) وينبغي ان يكون محل كونه غير
كناية هنا ما لم يقصد به ازالة العلقه بينهما بين رقيقه وهى عدم النفقة ونحوها بحيث صار منه كلاجني والى كان
كناية انتهت (قوله تحتاج الى نية) ويأتى في اقترانها بكل اللفظ أو جزئها في الطلاق وهو الاكتفاء بجزء منه
ومنه أنت ونحوه على المعتمد اه قل على المحلى (قوله بخلاف الصريح) أي من المختار فقد قال الزركشي
المكره يحتاج في عدم الوقوع الى عدم نية العتق اه برلسي اه سم (قوله أيضا بخلاف الصريح) هو
كذلك ولكن لا بد من قصد اللفظ لعنايه كتظهير في الطلاق فلا رأى أمة في الطريق فقال تأخرى يا حرة ماذا
أمت لم تعتق اه برلسي اه سم (قوله وضح مطلقا) أي بصيغة صحيحة أو محتملة بعوض وغير ما ساقفه من
التوسعة لتخصيل القرية وهو أي التعليق غير قرينة ان قصده حث أو منع أو تحقيق خبر والاقرية اما العتق
المترتب عليه فهو قرينة مطلقا ويجرى في التعليق هنا ما جرى في الطلاق من كون المعلق فعله مباليا أولا ولا يشترط
لصحة التعليق اطلاق التصرف بدليل محتمل من نحو رهن معسر ومفلس ومردن أو فهم صحة تطبيقه انه
لا ينافي بشرط فاسد كشرط خيار أو تأقيت في تأبد نعم ان اقترن الشرط الفاسد بما فيه عوض أفسد العوض
ورجع بقيمته نظيره ما جرى في النكاح ويمنع الرجوع عن التعليق بقول ويجوز تخيير ولا يعود التعليق
بعود الرقيق الى ملك البائع ولا يبطل تطبيقه بصفة بعد الموت بموت المطلق فليس للوارث تصرف فيه الا ان كان
المعلق عليه فعل العبد وامتنع منه بعد عرضه عليه اه شرح م ر مع زيادتي من ع ش وقوله ولا يبطل
تطبيقه بصفة بعد الموت الخ هذا مذكور كما هو صريح اللفظ بما اذا كان المعلق عليه مقيدا بما بعد الموت بخلاف
ما اذا أطلق كان دخلت الدار فانت حر فان التعليق يبطل بالموت كما هو ظاهر وان كانت العبارة توهم خلافه
وانما لم يبطل لانه لما قيد المطلق عليه بما بعد الموت صار وصيته وهى لا تبطل بالموت اه سم على ج
وسباني ما يصرح بذلك وهو انه اذا علق بصفته أطلق بشرط وجوده في حياة السيد اه ع ش على م ر (قوله نعم
لو وكل في اهتاقه) أي العبد كله كما يؤخذ من شرح الروض ومن شرح م ر وقوله أي الشائع لم يبين
مختر زموه والعين وقضية كلامه عتق كما هو بوجه بل عتق الجزء المعين لا يمكن وحده فوجب عتق الكل صونا

وقوله مشتق من زيادتي
(أو كناية كلا) هو أول من
قوله وهى لا (ملكك عليك)
لا يدل عليك (السلطان) أي
لي عليك (الاسيول) أي لي
عليك (لا خدمة) أي لي عليك
(أنت سائبة أنت مولاي)
لا شرا كه بين العتيق والعتق
(وصيغة طلاق أو ظهار)
صريحة كانت أو كناية فكل
منهما كناية هنا أي فيما هو
صالح فيه بخلاف قوله للعبد
اعند أو استبرئ برحمتك أو
لرقيقه ان لم تكن طالق فلا ينفذه
العتق وان نواه وقوله أو
ظهار من زيادتي وتقدم ان
الكناية تحتاج الى نية
بخلاف الصريح (ولا يضر
خطأ بتدكير أو تأنيث)
فقوله لعبدك أنت حر قولته
أنت حر صريح (ومع معلقا)
صفة كالندير وموقنا ولفظ
التوقيت (ومضافا لجزئه)
أي الرقيق شائعا كان كالربيع
أو معينا كاليد (فيعتق كله)
سراية كتظهيره في الطلاق
نعم لو وكل في اعتاقه

فاعتق الوكيل جزاء أى الشائع عن ذلك الجزء فقط ٤٠ كالمصنف فى أصل الروضة (و) صغ (مفوض إليه) ولو بكتابة (فلو قال) له (خيرتك)

فى اعتناك (وفى تفويضاً) أى تفويض الاعتقال إليه (أو) قاله (اعتناك البك) فاعتق نفسه) حالاً كما أنه الفاء (عتق) كفى الطلاق فتول الأصل فاعتق نفسه فى المجلس أراد به مجلس التعماد لا الحضور ليوافق ما فى الروضة كأمها (و) صغ (عوض) كفى الطلاق (ولو فى بيع) فلو قال اعتقتك أو بعتك نفسك بالف قبل حالاً عتق وزمته ألف وكانه فى الثانية اعتقه بالف (والولاء لسيده) لعموم خبر الصحيحين إنما الولاء لمن اعتنق (ولو اعتنق حاملها لمولاه تبعها) فى العتق وإن استثناء لانه كالجزم منها فعتقه بالتبعية لا بالسراية لأن السراية فى الاشخاص لا فى الأشخاص فتولى تبعها أولى من قوله عتقا وقوله العتق لم يطل بالاستثناء بخلافه بالبيع كما مر (لا عكسه) أى لأن اعتنق حاملها لمولاه فلا تبعه أمه لأن الأصل لا يتبع الفرع وإن اعتنقها عتق بخلاف البيع فى المستثنين فيطل كما مر وحمل صحة اعتناقه وحده إذا فسخ فيه الروح فإن لم ينفخ فيه الروح كضغمة فقال اعتقت مضطك فهو لغوكا فى الروضة كأمها من قتوى القاضي وقال أيضاً لو قال

لعبارة المكف عن اللفظ بخلاف الشائع فإنه لا يمكن استعماله فى معناه حمل عليه فلم تدع ضرورة إلى صرف اللفظ عن ظاهره اه ع ش (قوله فاعتق الوكيل) أى الذى هو غير شريك للموكل وقوله فقط أى فلا يسرى لبقية العبد وهذا بخلاف ما لو كان الوكيل شريكاً للموكل فإن العتق يسرى من نصيب الموكل الذى ياتى به الوكيل إلى نصيبه أى الوكيل فيعتق العبد كله والفرق أن الذى يسرى إليه العتق فى مسألة الشريك ملك للمباشر لا اعتناقه هو الوكيل فكفى فيه أدنى سبب وأما فى مسألة غير الشريك فبقية العبد ليست ملكاً للمباشر للعتق فلم يقتصره الضعيف بلو كاله على السراية اه شرح مر (قوله فى اعتناك) ليستمن كلام المفوض بل من كلام الشارح لبيان المراد بلان المفوض لو أتى به كمن صرح بغيره لا يحتاج معه إلى نية اه خضر وصل ومن ثم لم يذكره مر فالأولى أن يقول أى فى اعتناك تأمل (قوله وفى تفويضاً) أى بقوله خيرتك فقط أما إذا قال خيرتك فى اعتناك فصرح بتفويض اه س دل (قوله كما أفادته الفاء) لكن يغتفر هنا كلاً اغتفر بين الإيجاب والقبول (قوله وصغ عوض كفى الطلاق) أى بل أولى لتسوف الشارع للعتق وهو من جانب المالك معاوضة فيها شوب تعليق ومن جانب المستدعى معارضة تنازعته إلى جعله كالمعلم من باب الطلاق ويأتى فى التعليق بالأعطاء ونحوه هنا جميع ما مر فى منقطع الامتناع حيث فسد بما يفسد به الخلع كان قال اعتقتك على خير أو على ان تخدمنى أو زاد أبدأ أو إلى صحتي مثلاً عتق وعليه قيمته أو تخدمنى عشرين عتق ولزم ذلك فلو خدمنه نصف المدة ثم مات فليس له فى تركه نصف قيمته ولا يشترط النص على كون المدة تلى العتق خلافاً للذرى لا تنصرفها إلى ذلك ولا يشترط تفصيل الخدمة عملاً بالعرف كما مر تطهيره فى الإجابة اه شرح مر وقوله فليس له فى تركه نصف قيمته أى لأنه لما كان العوض انتقل إلى يده وهو القيمة لا حصة منه بقية المدة وقوله ولا يشترط النص الخ أى فلو نص على تأخير ابتداءها عن العقد فسد العوض ووجب القيمة وقوله عملاً بالعرف وعليه فلو طرأ السيد ما وجب الاحتياج فى خدمته إلى زيادة عما كان عليه حال السيد وقت العقد فهل يكفها العبد أو يفسد العوض فيما بقي ويجب قسطه من القيمة فيه نظر والأقرب أنه يكفى خدمته ما كان متعارفاً لها حال العقد اه ع ش عليه (قوله أو بعتك نفسك بالف) أى فى ذمتك فلو باعه نفسه بثمن معين لم يصح جزاؤه لأن السيد يملكه فلو باعه بعض نفسه سرى على البائع أن قلنا الولاء له والام يسرى كفى فتساوى البغوى اه زى (قوله والولاء لسيده) أى ولو كان كافراً وان لم يرثه اه خ ط وفادته أنه قد يسلم السيد فيه ربه وعكسه كعكسه اه ع ش على مر (قوله ولو أعتق حاملاً) أى ولو بصيغة التدبير بان قال أنت حرة بعدي وقوله بمولاه أى قبل أن يتم انفصاله اه حل * (فرع) * لو اشترى زوجته الحامل منه الظاهر أن الحمل يعتق فلو اطلع على عيب امتنع الرد فيما يظهر اه عيرة قال ع ش ورجع على البائع بارش ما قص منها بالعيب القديم اه (قوله أيضاً ولو أعتق حاملاً الخ) فهل إطلاقه ما لو قال لها أنت حرة بعدي وقى فإنها تعتق مع حملها على الأصح فى الروضة وأصلها ولو عتقت قبل خروج بعض الولد منها سرى إليه العتق أى تبعها كفى الروضة وأصلها فى باب العبد وعلى هذا فيجمل كلام المتن على حل محنت كلاً أو بعضه اه زى (قوله تبعها) أى ما لم يكن فى مرض الموت ولم يحتلمها الثلث فإن كان كذلك لم يتبعها الولد اه شيخنا وبعبارة سم قوله ولو أعتق حاملاً الخ لو كانت المسئلة فى مرض الموت والثلث لا يبنى إلا بالام فيجمل عتقها دون كلاً لو قال أعتقتك ما لو غلب كان الأول ثلثاً اه بولى انتهت (قوله وحمل صحة اعتناقه وحده الخ) مفهوم قوله وحده أنه إذا أعتق الأم وحدها أو الأم والمضغمة معا عتقت المضغمة وأرضاء الطبلوى رحمه الله اه سم (قوله إذا فسخ فيه الروح) أى لأنه يشترط فى العتق أن يكون آمناً كما مر اه شيخنا والظاهر أن المراد بلوغه أو أن ينفخ الروح التى دل عليه كلام الشارع وهو مائة وعشرون يوماً اه ع ش على مر (قوله وقال النوى ينبغى الخ) معتمد وقوله حتى يربوطها أى بان يقول عتقتك فى ملكي

مضى فلهذه الآية ضرورة قرار بانعتقاد الولد حراً وتصير الأم به أم ولو قال النوى ينبغى أن لا تصير حتى يربوطها الاحتمال منى

منى اه حل (قوله ذكرته في شرح الروض) عبارته هناك قال الباقيني وهذا غير كاف وصوابه فان
 اقربان هذه المضغمة قال وقوله مضغة أمي حولا يتعين للاقرار قد يكون للانشاء كقوله اعتقت مضغتها
 أي فلفنو كالمظهران ماصوبه غير كاف أيضا متي يقول علقته بها في ملكي أو نحوه أخذنا ما ذكره
 في الاقرار انتهت (قوله أو غيرها) وصورتها ان يشتري جارية فيزوجها لغيره فتحمل من زوجها ثم يردّها
 المشتري للبائع بعيد فالحل للمشتري بغير وصية أو تحصيل من ذل أو صورها الشيخ عبد البر بانصيب أمة
 لغيره فتحمل عنده من رثا ثم يرجع فيها الاصل فانه يرجع فيها دون الحمل (قوله أو اعتق مشر كأو نصيبه الخ)
 أي بنفسه أو بوكيله اه شيخنا والفرق بين هذين ما تقدم من انه لو وكل في اعتاق نصيبه من عبد فاعتق
 الوكيل نصف النصيب حيث لا يسرى الاعتاق الى باقيه انه ثم لما خالف الوكيل موكله فيما أذن له في اعتاقه كان
 القياس الغاء اعتاقه لكن نفذناه فيما باشر اعتاقه لتشوف الشارع للعتق ولم يسر لباقي نصف تصرفه بالخالفه
 لموكله وهناك لما أتى بما أمر به زل فعله منزلة فعل موكله وهو لو باشر الاعتاق بنفسه سرى الى باقيه فكذا
 وكيله نبه على ذلك في شرح الروض اه ع ش على مر * (فرع) * لو كان عبد بين اثنين فاشترى العبد
 حصة أحدهما فهل يسرى على البائع تبعه أن يقال ان قلنا انه يسع لم يسر وان قلنا اعتاقه سرى اه سم
 ثم قال * (تنبيه) * لو ابتاع عبد بعض نفسه قال البغوي في فتاويه سرى على البائع على الصحيح وله
 الولاء اه فاسرى اه (قوله كايلاده) عبارة العباب وسرايه الايلاذ كالتق في أحل أمته نصفها ان كان
 موسرا سرى ايلاذه بالعلوق فيغرم لشريكه نصف قيمتها ونصف المهر لا نصف قيمة الولد ولو وطئها الاخر بعد
 العلوق لم يهر المهر الاول فينقصان وان كان معسر لم يسر ايلاذه لكن الولد فيغرم لشريكه قيمة نصفه ولو
 أحبلها الاخر أيضا وهو معسر نفذ ايلاذهما في ملكهما ولزم كل واحد الاخر نصف المهر فينقصان انتهت اه
 سم وقوله لكن الولد حر هذا على أحد قولين في المسئلة والراجح انه ينقسم بهما وسياق بسط هذه المسئلة في كتاب
 أمهات الاولاد عن شرح مر هناك (قوله ويسرى بالعلوق من الموسر) أي ولو كان غير مطلق التصرف
 كجعنون وان كان لا ينفذ عتقه لان الفعل أقوى اه قل على المحلى وقوله من الموسر اما من المعسر فلا يسرى
 كالتق الامن والبالا شريكه لانه ينفذ منه ايلاذ كلها اه شرح مر وقوله فلا يسرى كالتق أي ويكون
 الولد حر فيغرم لشريكه قيمة نصفه اه عباب اه سم على المنهج وسياق في أمهات الاولاد حكاية
 خلاف في موطأه ان المعتمد منه انه بعض اه ع ش عليه وقرر شيخنا العزيزي انه ينقسم بهما اه
 (قوله وعليه لشريكه الخ) قال في الكفاية الحصة التي يسرى فيها العتق تقوم قبيل العتق حتى لو كانت قيمة
 نصف الشريك قبيل العتق ماتت وقتها تسعين بسبب عتق الحصة كان الواجب مائة قاله القاضي أبو الطيب
 والماوردي والرواني لان العتق موكس للعبد وهذا لو كس حصل بفعله واستشكه في المطلب بان جنايته
 انما تحقق بعد العتق فكيف يضمن القيمة قبل ذلك ألا ترى أن المعتق لو كان معسرا فعتقه منتهى لقيمة حصة
 شريكه ولا يفرم له شيئا * (فرع) * لو أسير بنصف حصة شريكه لم يفرم له شيء مع ذلك ارض ما نقص من قيمة
 الباقي من الرق وهو ربع العبد وذلك لان الحصة كلما قلت نقصت قيمتها اه عميرة اه سم (قوله قيمة
 ما أسير به) منه تستفيد ان الواجب قيمة ما أسير به لاحتصا ذلك من قيمة الجميع فاذا أسير بحصة شريكه كلها
 فالواجب قيمة النصف لان نصف القيمة اه عميرة اه سم (قوله وقت الاعتاق) طرف القيمة لا اليسار كما يفهم من
 شرح مر وعليه فلو كان معسرا وقت الاحبال او العلوق ثم أسير بعد فهل يؤثر ذلك فيحكم بنفوذ الاعتاق
 والعلوق من وقتها أولا أو يفرق بين الاعتاق فيحكم بعدم نفوذه لانه قول اذا رد لغاؤ بنفوذ الاستيلاء لانه من
 قبيل الاتلاف فيه نظر وقضية قول مر في آخر أمهات الاولاد والعبرة في اليسار وعدمه بوقت الاحبال الخ
 ان طر واليسار لا أثر له بقياس ما في الرهن من انه لو أحبلها وهو معسر فيعتق في الدين ثم ملكها لم ينفذ الايلاذ

أنه حر من وطء أجنبي بشبهة
 وفيه كلام ذكرته في شرح
 الروض اما لو كان لا يملك حبلها
 بان كان لغيره بوصية أو
 غيرها فلا يعتق أحدهما
 يعتق الآخر (أو) يعتق
 (مشتريا) بينه وبين غيره
 (أو) اعتق (نصيبه) منه
 (عتق نصيبه) لانه مالك
 التصرف فيه (وسرى
 بالاعتاق) من موسر لا معسر
 (لما أسير به) من نصيب
 الشريك أو بعضه (ولو) كان
 (مدينا) فلا يمنع الدين ولو
 مستغرا السراية كما لا يمنع
 تعلق الزكاة (كايلاذه) فانه
 ثبت في نصيبه ويسرى بالعلوق
 من الموسر الى ما أسير به من
 نصيب الشريك أو بعضه ولو
 مدينا (وعليه لشريكه قيمة
 ما أسير به) هو أعم من قوله
 في الثانية قيمة نصيب شريكه
 (وقت الاعتاق أو العلوق)
 لانه وقت الاتلاف والاصل
 في ذلك خبر الصحيحين من
 اعتق شركاه في عبد لو كان له

قال يبلغ عن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل ٤٤٢ فاعلى شركه صميم وعق عليه العبد والا فعدتق منه ما عتق ويقاس بما فيه غيره

مما ذكر (و) عليه لشريكه في المستولدة (حصته من مهر) مع أرض بكاره ان كانت بكارا هذا ان تأخر الانزال عن تغيب الحشفة كالمهر والغالب والا فلا يلزمه حصه مهر لان الموجب له تغيب الحشفة في ملك غيره وهو متف (لا قسمتها) أى حصته (من الولد) لان أمه صارت أم ولد حاله فيكون العلق في ملك المولود فلا تجب القيمة وتعبيرى بالوقت أولى من تعبيرة باليوم (ولا يسرى تدبير) لانه كتعلق عتق بصفة (ولو قال) شريكه (موسر) أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبى فانكر) الشريك (حلفو يعتق نصيب المدعى فقط بأثراره) مؤاخذه به أما نصيب المنكر فلا يعتق وان كان المدعى موسرا لانه لم يشئ عتقا فان نكل عن اليمين خلف المدعى استحق القيمة ولم يعتق نصيب المنكر أيضا لان الدعوى انما توجهت للقيمة لا للعتق (أو) قال (لشريكه) ولو معسرا (ان اعتقت نصيبك فنصيبى حر) سواء أطلق وهو من زيادنى أم قال بعد نصيبك (فأعتق الشريك وهو موسر سرى) لنصيب القاتل (ولزمه القيمة) لانه ان السراية أقوى من العتق بالتعلق لانها تهر به لا مدفع

انه هنا كذلك اه ع ش على مر * (تبيه) * المراد بكونه موسرا ان يكون موسرا بقيمة حصته شريكه فاضلا ذلك عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليتسه بدست ثوب يلبس وسكنى يوم على ما سبق في الفلاس ويصرف الى ذلك كل ما يباع ويصرف في الذون اه خط (قوله يبلغ عن العبد) فيه ان هذا يقتضى انه لا بد ان يكون موسرا بجميع قيمة العبد مع أن المذاع على كونه موسرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على تقدير مضاف والتقدير يبلغ عن باقى العبد اه شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله يبلغ عن العبد أى عن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة انتهت (قوله قيمة عدل) أى حق أى لا جور فيها وقال ع ش أى بتقويم عدل اه (قوله وعق عليه العبد) هذا يقتضى أن العتق متأخر عن التقويم واعطاء الشركه وليس مرادا وأجيب بان الواو لا تقتضى ترتيبا ولا تعقيا اه شيخنا (قوله ويقاس بما فيه) وهو انه اذا أعتق نصيبه من عبد الخ وقوله غيره وهو ما اذا أعتق كل العبد المشترك وكذلك الأيلاد اه شيخنا (قوله وحصته من مهر) الحاصل ان الشريك الذى أحيل الامة المشتركة ان كان موسرا غرم قيسه نصيب شريكه منها مطلقا ولا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقا وأما حصته من المهر فـ لزمه ان تأخر الانزال عن تغيب الحشفة والا فلا (قوله من مهر) أى مهر ثيب مع أرض بكاره أى مع حصته من أرض بكاره اه حل (قوله والا فلا يلزمه حصه مهر) هذا يقتضى انه يلزمه حصه الأرض البكاره مطلقا والوجه انه كالمهر من حيث التقيسد المذكور فلو قال الشارح هذا ان تأخر الانزال عن تغيب الحشفة وعن إزالة البكاره كما هو الغالب والا فلا يلزمه ذلك لكان أنسب اه من دأمش ابن قاسم بخط بعض الفضلاء ثم رأيت في ع ش على مر ما نصه قوله مع أرض بكاره أى مع حصته من أرض البكاره وينبغي ان يحل هذا ان تأخر الانزال عن إزالة البكاره والوجه ان الشريك تأخره صدق الواطى فيما يظهر ع لبالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لان الاصل فيمن تعدى على ملك غيره الضمان حتى يوجد مسقط ولم تحققه وهذا أقرب بكتب أيضا لطف الله به قوله والا أى بان تقدم أو قارن اه (قوله ولا يسرى تدبير) أى لنصيب الشريك وأشار بهذا الى ان شرط السراية كون العتق منجزا أو معلقا على الوجه الآتى في كلامه اه زى (قوله أيضا ولا يسرى تدبير) أى لامن أحدهما الى الآخر ولامن بعض العبد المملوك للمدبر أيضا ولا يشك على هذا ثبوت التدبير في الجمل اذا در الحامل لانه ليس من باب السراية بل بطريق التبعية اه سم وعبارة حج ولا يسرى تدبير لبعضه من مالان كل أو بعض الى البنى لانه ليس اتلافا لجواز بيع المدبر قيمون السيد يعتق مادبره فقط لان الميت معسر وحصوله في الجمل ليس سراية بل تبعا كعضو منها انتهت ومثله شرح مر (قوله لانه كتعلق عتق بصفة) عبارة الزكشى لانه ليس اتلافا بل جوازيه اه عميرة * (قرع) * ذكر واثى التدبير انه لو قال دبتر يدك مع قال مر أى فيصير كمدبر الاستحالة صيرورة المدبر مدبرة وحدها انتهت اه سم (قوله استحق القيمة) أى للعبولة وقوله ولم يعتق نصيب المنكر كيف هذا مع ان اليمين المردودة كالقرار بانه أعتق نصيبه وقوله لان الدعوى انما توجهت للقيمة لا للعتق يقال عليه ان القيمة انما وجبت بسبب اعتناق نصيبه فكيف يثبت المسبب بدون سببه تأمل وعبارة شرح مر لان الدعوى انما سمعت عليه لاجل القيمة فقط والافهى لا نسمع على آخر انك أعتقت حتى يحلفنم ان كان مع الشريك شاهد آخر قبل احسبه ان كان قبل دعوا القيمة كما يحسنه الزكشى للهمة حيثما انتهت (قوله وهو موجب التعلق) أى أثر وهو العتق اه ع ش فهو بفتح الجيم (قوله عتق نصيب كل منهما عنه) قال في شرح البهجة لان المعية تمنع السراية والقبيلة ما فاع مع سائر المعلق لا استحالة المهر المستلزم هنا سد باب عتق الشريك فيصير التعلق معها كالمهر مع المعية

لهام موجب التعلق قابل للدفع بالبيع ونحوه أمالو كان معسرا فلا سراية عليه ويعتق عن المعلق نصيبه (فلو قاله) أى لشريكه ولو موسرا أى قال ان اعتقت نصيبك فنصيبى حر (وقال) عقبه (مع نصيبك) وهو من زيادنى (أو قبله فاعتق) الشريك (عتق نصيب كل منهما) عنه

اه سم وفرر شيخنا فقال عتق نصيب كل أي ويطل الدور في مسئلة القلبية بان يلغى قوله قبله لانه
 لو عتق نصيبه قبل اعتناق شر يكه لغا اعتناق شر يكه لان نصيب الشر يكل صار حرا بالسراية من عتق نصيب شر يكه
 واذا ألغى بطل عتق نصيب الاول لعدم وجود المعلق عليه فلم من عتقه ابطال عتقه وانما بطل الدور اتشوف
 الشارع العتق ما أمكن ولتلا يلزم الحجر على المالك في ملكه قتأمل اه (قوله فلا شيء لأحدهما على الآخر)
 هذا مبني على بطلان الدور وهو الاصح اما اذا قلنا بصحة الدور فلا يعتق شيء لانه لو عتق نصيب المنجز لعتق قبله
 نصيب المعلق وسرى عليه بناء على ترتيب السراية على العتق ولا يعتق نصيب المنجز فيلزم من القول بعتقه عدم
 عتقه وفيما ذكر دور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو دور لنقل اما الدور الحكمي وهو ان يلزم
 من اثبات الشيء فليس عليه فليس مرادنا كقولنا أخر أخ ابن الميت فإنه ثبت نسبه ولا يرث الدور الحكمي
 اه زى (قوله معا) بان لم يفرغ أحدهما منه قبل فراغ الآخر وكلاهما عتقه بلفظ واحد اه
 شرح مر (قوله لان سبيلها سبيل ضمان المتلف) أي لان ضمان المتلف يستوي فيه القليل والكثير كما
 لو مات من جراحهما المتخلفة وبهذا فارق ما مر في الاختصاص بالشفعة لانه من فوائد الملك ونسبه فوزع
 بحسبه اه سئل (قوله وشرط السراية الخ) عبارة المنهاج وشرط السراية اعترافه باختياره انتهت وفي
 هامشه بخط شيخنا رد عليه ما لو وصى له ببعض ابنه فمات وقبل الوصية أخوه عتق الشقص على الميت
 وسرى الى باقيه ان وفيه الثلث انتهى (وأقول) يجب بان اعتناقه واختياره كاعتناقه واختياره ثم رأيت
 الشارح في شرح البهجة ذكر ذلك فقال أوصى له بجزء من يعتق عليه كان أوصى له ببعض ابنه فمات وقبل
 وارثة الوصية عتق الشقص على الميت وسرى ان كان له ما بقي بقيصة الباقي لان قبول وارثه كقبوله واذا
 استحضرت ان قبول وارثه يتبين ملكه هو بموت الموصى وعتقه قبل موت نفسه علمت ان هذا ليس من العتق
 بعد الموت حتى تستشكل السراية واذا استحضرت أيضا ان العتق هنا هو المورث باختياره بواسطة اختيار
 وارثه القبول لم يشكل على ذلك ما ذكره الشارح في شرح البهجة وهو ما لو أوصى له ببعض من يعتق على وارثه
 كان أوصى ببعض ابن أخيه فمات وقبل الاخ الوصية عتق عليه الشقص ولا سراية لان قبوله يدخل الشقص
 في ملك المورث ثم ينقل اليه بالارث وذلك لان العتق هنا هو المورث باختياره بواسطة اختيار المورث فمات
 في ملكه فمات اوهذا في غاية الوضوح ونهت عليه لتلا ياتس على الضعفة اه سم (قوله تملكه باختياره)
 فيه تسمع لان الكلام في السراية فيما سبق كان في سراية الاعتناق بالعبارة والتملك ليس فيه صبغة اعتناق
 وانما فيه عتق بالارث فلا يرتبط هذا بما تقدم وعبارة أصله وشرط السراية اعترافه باختياره فلو ورث جزء بعضه
 الخ وفي ج عليه مانعه وشرط السراية أمور أحدها اليسار كما تقدم ثانيا اعتناقه أي عياشته أو تملكه
 بدليل التفرع الرابع في باختياره ولو بتسبيه فيه كان انهم بعض قريبه أو قبل الوصية له به الى أن قال ثالثها
 قبول محلها فنقل فلا يسرى الى نصيب الذي ثبت له الاستيلاء أو الموقوف أو المنذور عتقه بموت الموصى أو
 المهرن بل لو رهن نصف فن لا يملك غيره فاعتق نصفه غير المهرن لم يسر المهرن رابعها ان يوجد العتق
 لنصيبه أو لكل فلو قال أعتقت نصيب شر يكي اغانم بحث في المطالب انه كناية فان نوى به عتق حصته عتقت
 وسرر لانه يعتق بعتقها فصح التعبير به عنها وخامسها ان يكون النصيب العتق يمكن السراية اليه فلو امتلكه
 شر يكله وسر حصته ثم باشر عتقها موسر الميسر منها البقية اه (قوله باختياره) أي ولو نصيب فيه كان اتب
 بعض قريبه أو قبل الوصية له به اه شرح مر (قوله فلو ورث جزء بعضه الخ) ثم عتقه عليه بغير اختياره
 صور كتبرق منها الارث كما قال فلو ورث الخ ومنها الرد بالعيب فلو باع شقصا من يعتق على وارثه كان باع بعض
 ابن أخيه بثوب ومات وارثه أخوه ثم اطاع مشترى الشقص على عيب فيمورده فلا يسرى كالارث فان
 وجد الوارث بالثوب عيبا ورده واسترد الشقص عتق عليه وسرى على الاصح لاختياره فيه وقد قع السراية

وان كان المعلق موسرا فلا شيء
 لأحدهما على الآخر (والولاء
 لهما) لا شرا كهما في العتق
 (ولو تعدد معتق ولو مع تفاوت)
 في قدر الحصص من العتق كان
 كل واحد نصف ولا آخر
 ثلث ولا آخر سدس (فالقيمة)
 اللازمة بالسراية (بعدة)
 أي المعتق لا بقدر الاملاك فلو
 أعتق الاخيران وكل منهما
 موسر بالربع نصيبهما معا
 فقيمة النصف الذي سرى
 اليه العتق عليهما نصفين
 لان سبيلها سبيل ضمان
 المتلف وان ايسر أحدهما
 فقط بالنصف فالقيمة عليه
 أو ايسر بما ينقص عن الربع
 سرى على كل منهما بقدر
 يساره (وشرط السراية
 تملكه) أي المالك ولو بنائه
 (باختياره) كشرائه جزء بعضه
 (فلو ورث جزء بعضه) أي
 أصله وان علا أو فرع أو ان
 نزل (لم يسر) عتقه الى باقيه
 لما سر أن سبيل السراية
 سبيل ضمان المتلف

بغير اختيار كن وحب لقن بعض قريب سيده فقبله فيعتق ويسرى كما يأتي وعلى سيده قيمة باقية وأجيب عنه بان فعل عبده كفعله كما مر في الدعوى عليه اه شرح مر (قوله ولم يوجد منه اتلاف) أي كالايلاد وقوله ولا قصد أي كالاتاق وشراء جزء أصله (قوله وكذا المريض معسر) أي في عتق التبرع اما غير التبرع كما لو أعتق بعض رقيقه عن كفارة مرتبة بنية الكفارة فيسرى ولا يقتصر على الثلث اه شرح مر وقوله عن كفارة مرتبة بنية قضيته عدم السراية في الخيرة ووجه بانه لما لم يخاطب بخصوص العتق بل بالقدر المشترك الحاصل في كل من الحصال كن اختياره لخصوص العتق كالشروع وعليه فيجب عليه خصله غير العتق لان بعض الرقبة لا يكون كفارة لغير اجمع اه ع ش عليه قال الزركشي التحقيق ان المريض كالصبيح فان شفى سرى وان مات تفسر لثمة عند الموت فان خرج بدل السراية من الثلث نفذوا الاورد الزائد والفرق بينهما وبين المفلس تعلق حق الغرماء اه شرح مر وقوله قال الزركشي الخ هذا عند التأمل لا يخالف كلام الماتن في الحكم لما قرره فيه من انه اذا خرج بعض حصته شريكم من الثلث مع حصته عتق ما خرج وبقي الزائد ومفهوما انه اذا خرج كله من الثلث عتق جميعه اه ع ش عليه

* (فصل في العتق بالبعضية) *

(قوله لوماك حر) أي كابدليل ما يأتي وقوله ولو غير مكاف أي لصغر أو جنون كان وورث بعضه أو وهبه ولم تلزمه نفقته لكونه معسرا أو لكون فرعه كسوبا كما سيأتي (قوله من اصل أو فرع) ذهب أبو حنيفة وأحمد إلى تعدى ذلك لكل ذي رحم محرم اه عميرة * (فرع) * لو كان الفرع متفيا بلعان فقبض وجهان قال الزركشي الظاهر المنع فلا واسطة بعد ذلك قال الزركشي ثبت العتق اه * (فرع) * لو وكاه في شراء من يعتق على الوكيل لم يعتق وان قلنا الملك يقع للوكيل ابتداء * (فرع) * في فتاوى القاضي لو قال لمن يملك بعضه أعتقه عني على ألف ففعل لم يعتق قال البغوي ويحتمل ان يحكم بعتقه اه برلسي قال الزركشي وهذا الاحتمال قوي وقد قال القاضي فحين اشترى من يعتق عليه بشرط العتق انه لا يصح اذا لم يمكن الوفاء بالشرط ونازعه المصنف في شرح المذهب وهذا مثله اه سم والمتمم الذي تقدم في كتاب البيع انه لا يعتق لانه بشرط في البيع الضمني ان لا يكون الرقيق ممن يعتق على الطالب والا فلا يصح البيع ولا يعتق وتقدم بسطه هناك (قوله ذكر كرا كان أو غيره) أي ولو لم يخالف في الدين اه سم (قوله عتق عليه) ظاهر كلامهم انه يملكه ثم يعتق عليه بعد الملك وهو المحكي عن الشافعي واحتشك في الطلب بان البعضية اذا فاقت الملك فكيف يحكم بوجوده مع اقترانها بسببه اه شو برى ويحجب عنه بانه انما تناق في دوامه واستمراره لا بانه داعه ويستثنى من اطلاقه ما سيأتي في المتن من ملك المريض لبعضه بعرض وعليه دين مستغرق فانه لا يعتق عليه في هذه الحالة ويلغز به هذا فيقال لناموسراشترى بعضه ولا يعتق عليه اه زى (قوله لن يجزى ولو الله الخ) قال النووي في شرح مسلم يجزى بفتح الياء أي لا يكتفه باحيائه وقضاءه فضلا ان يعتقه ثم قال وتناول الجمهور الحديث على انه لما تبين في شرائه الذي يترتب عليه عتقه أضيف العتق اليه اه وهو جار على رواية تصب بعتقه أما الزركشي فانه قال بعتقه بالرفع وقاعله ضمير الشراء لان نفس الشراء يحصل للعتق قال بوجه تعلم انه لا حاجة الى ما قاله بعض المتأخرين ان المراد بالاتفاق فيه التسبب بالشراء كما في حديث كل الناس يفتدو فباتع نفسه ذمتها أو موبقها واعلم انه اختلف في علة العتق في الاصول والفروع فقبل البعضية وضعفه ابن السمعاني بانهم ازالوا بالافصال بدليل ان اعتاق الام لا يستتبع الولاء المنفصل قال وانما ثبت ذلك بالنص اه سم (قوله اي بالشراء) هذا ربما يفيد ان بعتقه منصوب والضمير راجع للمالك بمعنى انه يكون معتقا بنفس الشراء لا بصيغة وذكر ج ان الرواية بالرفع وحديثه يكون الضمير راجعا للشراء المفهوم من يشتره اي فبعثته الشراء اه حل وعلى هذا تكون الباء في قوله بالشراء عينية أي بعتقه الشراء بسببه لا بسبب آخر اه

ولم يوجد منه اتلاف ولا قصد (والميت معسر) نلوا وصي أحد شريكين باعتق نصيبه لم يسر اعتاقه به الموت وان خرج كله من الثلث لا تتقال المال غير الموصى به بالموت الى الوارث (وكذا المريض معسر) (الافى ثلث ماله) نلوا اعتق أحد شريكين نصيبه في مرض موته ولم يخرج من الثلث الانصبيه عتق ولا سراية عليه

* (فصل في العتق بالبعضية) * لو (مالك حر) ولو غير مكاف وان افهم خلا فموان البعض كالحرقول الاصل اذا ملك اهل تبرع (بعضه) من أصل أو فرع ذكر كرا كان أو غيره (عتق) عليه قال صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولو الله الآن يجزه علمو كافي شتره فيعتقه أي بالشراء واه مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولائية والعبدية

وسواء أكل المال اختياريا كالخصل بالشراء أم قهريا كالحاصل بالارث يخرج البعض ٤٥٠ غيره كالأخ لا يعتق بملكه وبالحرر المكاتب

والبعض فلا يعتق ذلك
عليه ما لضمته الولاء وليس
من ادله وانما اعتقت أم ولد
المبعض بموته لانه حيث ذاهل
للولا لا تقطاع الرق بالموت
(ولا يشترى) الولي (لأوليه)
من صبي ومجنون وصفيه
(بعضه) لانه انما يتصرفه
بالغبطة وتعبير بذلك أولى
من قوله لطفل قريبه (ولو
وهب) له (أو وصى له) به
(ولم تلزمه نفقته) كأن كان
هو معسرا أو فرعه كسوبا
(فعلى الولي قبوله ويعتق)
على مولاه لا تقا الضرر
وحصول الكمال للبعض ولا
نظر الى احتمال وقوع وجوب
النفقة لزمانة تقار لأن النفقة
محمقة والضرر مشكوك فيه
والاصل عدمه (والأى
وان لم يمت نفقته) لم يجز
للولى قبوله لتلايته ضرر مولاه
بالانفاق عليه من ماله
وتعبرى بلزوم النفقة
وعدمه له سالم مما أورد على
تعبرى بكون بعضه كاسبا
أولا من أنه يقتضى وجوب
قبول الأصل القادر على
الكسب ولم يكسب وعدم
وجوب قبوله اذا كان غير
كاسب وابنه الذى هو عم
المولى عليه حتى موته وليس
كذلك (ولو ملكه فى مرض
مونه مجانا) كأن ورثه أو
وهب له (عتق) عليه (من

شيعنا وفيه مان الباء لا يحتاج اليها الا على رواية التصب ورجح كثير ون رواية الرفع وانما تصرفها مروية بها
رواية عتق علية تأمل (قوله وسواء أكل المال اختياريا بالخ) قال الراغب بخلاف السراية حيث تختص
بالاختيارى لان العتق صلة واكرام القريب فلا تستدعى الاختيار والسراية توجب الغرم والمواخذة وانما
يلحق ذلك بحال الاختيار اه حل (قوله المكاتب) كمن ملكه بنحو دية وهو يكسب مؤتة اه سلطان
(قوله وانما اعتقت أم ولد المبعوض الخ) عبارة شرح مر ولا ينافى ما قررناه فى المبعوض ما يأتى من نفوذ ايلاده
فبما ملكه ببعضه الحر لانه حيث ذاهل للولا لا تقطاع الرق بموته انتهت وقد تقدم عن ع ش على مر ان
كل عتق يشع بعد الموت يصح منه كالأوصى باعتاق عبده أو دبره أو عاق عتقه بصفة فوجدت بعد الموت اه (قوله
ولا يشترى لمولاه الخ) أى يحرم ولا يصح اه حل (قوله بالغبطة) تقدم فى باب الشركة فى كلام الشارح
ان الغبطة التصرف بماله ربح عاجل له بال اه شورى (قوله أولى من قوله لطفل قريبه) أى أولوية عموم
وايهام كالأختى (قوله ولو وهب له) أى جيعه فلو وهب له بعضه والموهوب له موثر لم يجز لولى قبيله وان
كان كاسبا لانه لو قبيله الكسب وعتق عليه وسرى فوجب قيمة حصته الشريك فى مال المحجور عليه ويقرق بينهما بين
قبول العبد بعض قريب عبده وان سرى على ما يأتى بان العبد لا يلزم عناية مصلحته سيد من كل وجه فصح
قبوله اذا لم تلزم السيد المؤتة وان سرى لتشوف الشارع للعتق والولى تلزم عناية مصلحة المولى عليه من كل
وجه فلم يجزه التسبب فى سراية يلزمه قيمتها اه شرح مر وقوله فوجب قيمة حصته الشريك فى مال المحجور
عليه قد يقال المعتمد فى مسألة العبد كإتاتى عدم السراية لكونه دخل فى ملك السيد قهرا وعليه فى المانع من
أن يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على الصبي لانه لم يملك باختياره الا أن يقال فعل الولي لما كان
بطريق النيابة عن الصبي بولايته عليه تزل منزلة فعل الصبي فكانه ملك باختياره مولا كذلك العبد اه ع ش
عليه (قوله كأن كان هو معسرا) أى كأن كان المولى عليه الموهوب له معسرا وفى هذه الحالة نفقته فى بيت
المال ان كان مسلما وليس له من يقوم به أما الذى فينفق عليه منه لكن قرضا كما لا م فى موضع وذكر فى آخره
نبرع اه شرح مر (قوله فعلى الولي قبوله) قال فى العباب فان أبى الولي الخالص قبل له القاضى فان أبى
قبل الناقص اذا اكمل وله فى الوصية دون الهبة اه وقوله قبل الناقص اذا اكمل عبارة الروض فان أبى
وهى وصية قبلها هو اذا بلغ قال فى شرحه وخروج بلوصية الهبة فلا يقبلها اذا اكمل لان القبول اذا تراخى فيها بطل
الايجاب انتهت اه سم (قوله واللام يجز) أى ولا يصح اه حل (قوله بكون بعضه كاسبا) أى قال هذه بدل
قول المصنف ولم تلزمه نفقته وقوله أولا أى قال هذه بدل قوله واللام يجز وقوله من أنه يقتضى وجوب قبوله
وارد على العبارة الأولى وقوله وعدم وجوب الخ وارد على قوله أولا لانه اذا كان غير كاسب صادق مع كونه
مكفيا بنفقة غير الموهوب له من الأتارب وقوله وابنه أى مثلا (قوله من أنه يقتضى وجوب قبول الأصل الخ)
أى مع أنه لا يجب قبوله حيث ذاهل وجوب نفقته لان الأصل القادر على الكسب اذا لم يكسب يجب نفقته بخلاف
الفرع فى هذه الحالة كما تقدم فى النفقات اه سم (قوله وعدم وجوب قبوله اذا كان الخ) أى مع أنه لا يجب
لان النفقة على العمدة اه سم (قوله عم المولى عليه) بفتح الميم وسكون الواو وتشديد الباء على مثال المقضى
عليه قال ابن الصلاح والنووى قل لا فرعى ورأيت الفقهاء يحرفونه اه شورى (قوله لان الشرع
أخرجه الخ) أى فلا ضرر على الورثة لانه لم يضيع عليهم شيئا (قوله وهذا ما صححه فى الروضة) معتمد (قوله
بلا محابة) بان كان يثنى مثله اه شرح مر قال فى المصباح جوب الرجل جباة بالمد والكسر أعطيه
الشي من غير عوض ثم قال بوجاهة محاباة ما صححه ما خوف من جباة اذا أعطيته انتهى ع ش على مر
(قوله لانه لو ورثه الخ) استدلال على المدعى بقياس استثنائى قوله لانه لو ورثه مقدم الشرطة وقوله لكان

رأس المال لان الشرع أخرجه عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا ما صححه فى الروضة كما شرحه وصحح الأصل انه يعتق من ثلثه لانه دخل فى ملكه
وخارج بلامقابل فكان كالوثر ع به (أو) ملكه فيه (معرض بلا محابة فى ثلثه) يعتق لانه قوت على الورثة ما يناله من الثمن (ولا يرثه) لانه لو ورثه

لكن عتقه تبرعا على الوارث في مال لتعذر اجازته لتوقها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فتوقف كل من اجازته وارثه على الاخر
فيمتنع ارثه بخلاف الذي عتق من رأس المال ٤٤٦ اذ لا يتوقف عتقه على اجازته (فان كان) المريض (مدينا) بدين مستغرق لملكه عند موته

(بيع الدين) فلا يعتق منه
شي لان عتقه يعتبر من الثلث
والدين يمنع منه فان لم يكن
الدين مستغرقا أو موقفا ببراء
أو غيره عتق ان خرج من ثلث
ما بقي بعد وفاة الدين في الاولى
أو ثلث المال في الثانية أو
اجازة الوارث فيهما والا
عتق منه بثلث ذلك (أو)
ملكه فيه بعوض (بها) أي
بعبادة من البائع (قدرها
كملكه مجانا) فيكون من رأس
المال (والباقى من الثلث
ولو هب لرقيق جزء بعض
سيده قبل) وقلنا بالادعائه
يستقل بالقبول كما مر في باب
معاملة الرقيق (عتق وسرى
وعلى سيده قيمة باقيه) لان
الهيئة له هبة سيده وقبوله
كقبول سيده وقال في
الروضة ينبغي أن لا يسرى
لانه دخل في ملكه فمهر
كالارث وفيها كالمها في
كتاب الكتابة تعميمه
ان تعلق بالسيد لزوم النفقة
لم يصح قبول العبد هذا اذا
لم يكن العبد مكاتباً أو بعضاً
فان كان مكاتباً لم يعتق من
موهوبه شي نعم ان عجز نفسه
أو عجزه السيد عتق ما هب
له ولم يسر لعدم اختيار السيد
وهو في الثانية انما قصد
التجيز والمالك حصل ضمنا

عتقه الخ تاليها وأشار للاستثنائية بقوله فيبطل وهذه الاستثنائية هي تقيض التالي فكأنه قال لو تبرع
على الوارث باطل واستدل عليها بنقض الدور بشو له لتعذر اجازته الخ ومعالم ان استثناء تقيض التالي ينتج
تقيض المقدم وقد ذكر النتيجة بقوله فيمتنع ارثه وهذه عين الدعوى في قول المتن ولا يرثه التي هي تقيض مقدم
الشرطية وهي قوله لو ورثه فتأمل وبعبارة أخرى قوله لانه لو ورثه حاصل استدلاله على عدم الارث انما هو
بانقياس الاستثنائي وأما الدور الذي قرره فاقامه على بطلان اللازم لبطلان المزموم وقوله فينوقف كل من
اجازته وارثه كن يصح ان يقول من اجازته وعتقه وان يقول من ارثه وعتقه لان الاجازة متوقفة على الارث
والارث على العتق والعتق على الاجازة فكل من الثلاث متوقف على الآخر وانتهى أدى الى هذا فرض صحة
التبرع على الوارث فيتعين بطلانه اه شيخنا (قوله لكان عتقه تبرعا على الوارث) لانه حيث نذر وارث فيكون
عتقه تبرعا على نفسه والتبرع الذي في مرض الموت اذا كان على وارث في حكم الوصية للوارث اي لا ينفذ الا برضا
الوارث وقوله فيبطل اي التبرع الذي هو العتق اه شيخنا (قوله لتعذر اجازته) اقتضى كلامه كغيره هنا
ان الوصية للوارث تتوقف على اجازته نفسه اي اجازة الموصي له كقيمة الورثة مع ان عبارة قسم هناك مر بعتق
خلاف ذلك وهي وتصح لو ارث ان اجاز باقي الورثة اللهم الا ان يقال تصور المسئلة بانه لا وارثه غيره فيقرب
ما ذكره تأمل (قوله بخلاف الذي عتق من رأس المال) يؤخذ منه ان التبرع على الوارث انما يتوقف على
الاجازة حيث كان من الثلث اه ع ش على مر (قوله فان كان المريض مدينا الخ) تقييد لقوله
أو بعوض بلا محاباة فنك بما اذا لم يكن المريض مدينا بدين مستغرق تأمل (قوله والاعتق منه الخ) أي بان
لم يخرج من ثلث ما بقي بعد وفاة الدين في الاولى ولا من ثلث المال في الثانية ولم يحجزه الوارث فيهما وقوله بقدر
ثلث ذلك أي ثلث ما بقي بعد وفاة الدين أو ثلث المال (قوله اي بعبادته من البائع) كان اشتراط خمس من وهو
يساوي مائة فقدرها وهو الجسون من رأس المال اه س ل (قوله كما مر في باب معاملة الرقيق) لم يذكر ذلك
هنا كما يعلم بالمراجعة اه بر ماوى (قوله قبل عتق) أي ان لم تجب نفقة الموهوب على السيد ككونه
معسرا أو الموهوب فرعا كاسباً أو أصلاماً كفاية نفقة قريب آخره فان وجبت نفقته عليه فلا يصح القبول ولا عتق
فالخاصل ان فيه التفصيل المذكور في قبول الولي تأمل (قوله عتق وسرى) ضعيف والاعتماد انه لا يسرى وهذا
هو المناسب لشرط السراية السابق فقد خالفه هنا اه شيخنا (قوله وهو في الثانية الخ) جواب عما يقال
انه في الثانية تبعية في ملكه فكان القياس السراية (قوله أو في ثوبه الرق فكأنه) أي فيعتق على
السيد ويسرى على كلامه ان لم يلزم السيد نفقته والا فلا يعتق (قوله فيعاسر) أي من التفصيل بين لزوم
النفقة وعدمها ومن الخلاف في السراية اه شيخنا

* (فصل في الاعتاق في مرض الموت ويان القرعة) * أي في الهتق أي وما يتبع ذلك من قوله واذا عتق
بعضهم قرعة فظهر مال الى آخر الفصل (قوله لو اعتق في مرض موته) أي تبرعا أما اذا كان نذرا عتاقه حال
صحته ونجزه في مرضه فانه يعتق كله كالأعتاق عن كفارة مرتبة اه شرح مر وحاصل ما ذكر من صور
الاعتاق أربع اعتاق عبد واعتاق ثلاثة واعتاق أربعة واعتاق ستة اه شيخنا (قوله عتق ثلثه) قال في
العيان ان لم يعت قبل سيدعوا الاما ترقيا اه ومثله في الروض مال الطباوى الى اعتماد ما وفي شرح الروض
كلامان آخران فيه وجه الاول ان ما يعتق ينبغي ان يبقى للورثة مثلا لم يحصل لهم هنائي ومنه يتضح في
مسئلة الاعبد الثلاثة الا يتزوجها ما كتبناه فيما يأتي انه اذا مات أحدهم قبل السيد فخرجت القرعة

وان كان مبعضا وكان بينه وبين سيده مهايأة فان كان في ثوبه الحسرية فلا يعتق أو كان في ثوبه الرق فكأنه وان لم يكن بالحرية
بينهما مهايأة فتعلق بالحرية لا عليك السيد وما يتعلق بالرق فيه مامر
في مرض موته عبد الا يملك غيره) عند موته (ولادين) عليه (عتق ثلثه)

لان العتق تبرع معتبر من الثلث كما مر في الوصايا فان كان عليه دين فان كان مستغرقا فلا يعتق شي منه لان العتق وصيقر الدين مقدم عليها والاعتق منه ثلث باقية وظاهر انه لو سقط الدين ببراءة أو غيره عتق ثلثه (أو) اعتق (ثلاثة) بقدر ذته بقولي (معا كذلك) أي لا يملك غيره هم عند موته (وقيمتهم سواء) كقوله أعتقتكم (أو قال) لهم (أعتقت ثلثكم أو) أعتقت (ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق أحدهم) وانما لم يعتق ثلث كل منهم في غير الأولى لان اعتناق بعض الرقيق كاعتناق كاه فيكون كالأول قال أعتقتكم فيعتق أحدهم يعني ان عتقه يميز (بقرة) لان امره عتق لقطع المازعة فتعين طريقا لولا اتفقوا على أنه ان طار غراب ففلان حر أو من وضع صبي يده عليه ٤٤٧ فهو حر لم يكف والقرعة اما (بان يكتب في رقعتين) من ثلاث رقاع (ورق في ثلاثة

بالحرية عليه انه يعتق وذلك لانه بقي للورثة مالا موها الا لثلاث الاخران اه سم ومثله شرح مر (قوله لان العتق تبرع الخ) عبارة شرح مر لان المريض انما ينفذ تبرعه في ثلث ماله انتهت وهي أسبك (قوله فلا يعتق شي منه) أراد بدم العتق عدم النفوذ ولكن يحكم باعتاقه في الأصل حتى لو تبرع شخص بأداء الدين أو براءة مستحق الدين منه نفذ كالأوصى بشي وعليه دين مستغرق وقد أشار الشارح لذلك بقوله وظاهر الخ اه برماوى وزى (قوله أو قال أعتقت ثلثكم أو ثلث كل الخ) عبارة المنهاج وكذلك لو قال أعتقت ثلثكم أو ثلثكم حر ولو قال أعتقت ثلث كل عبد أقرع وقبل يعتق من كل ثلثه انتهت قال الزركشي والخلاف حيث لم يصفه للموت فان قال ثلث كل واحد حر بعد موته يعتق من كل واحد ثلثه بخلاف كما قاله القاضي أبو الطيب في شرح الفروع ولا يقرع لان العتق بعد الموت لا يسرى وهذا يدل على انه اذا فرق لا يجمع اه ويعبري مثله في الصورتين الأولى عين أعتقت ثلثكم أو ثلثكم حر أخذ من قولهم واللفظ للعباب في باب الوصية ولا يقرع فيه اذا قال لعبيده ثلث كل واحد حر بعد موته أو ثلثكم حر بعد موته بل يعتق ثلث كل ان أمكن اه سم ومثله شرح مره (قوله عتق أحدهم بقرة) وهل يجوز التفريق هنا بين الوالدة وولدها اذا أخرجت القرعة أحدهما أم لا فيه نظر والاقرب الأول لان التفريق انما يمنع بالبيع وما في معناه اه ع ش على مر (قوله أعتقت أحدهم بقرة) لو مان أحدهم قبل السيد أو بعده فكذلك ويدخل الميت في القرعة فان خرج عليه العتق عتق وان خرج الرق لم يحسب على الورثة لان غرضهم المال نعم لو كان موته بعد موت الموصى ودخوله في يد الوارث حسب عليه اذا خرجت القرعة بقرعة انتهى ومضمون هذه الحاشية في العباب وغيره اه سم (قوله كاعتناق كاه) أي لانه اذا أعتق البعض سرى لكل كالتقدم فيكون كالأول أعتق الكل يعني ان عتقه يميز الخ أشار بذلك الى ان القرعة لا تحصل العتق بل هو حاصل من وقت اعتناق المريض وانما هي تميز العتق من غيره اه برماوى وزى فيكون قوله بقرعة مستطفاً بمحذوف (قوله اما بان يكتب الخ) دفع باماتوهم المحصر في قوله بان يكتب فادبها ان له مقابلا وهو قوله أو بان تكتب أسماءهم الخ اه شوبري وعبارة شرح مر والقرعة علمت مما مر في القسمة وتحصل في هذا المثال باحد أمرين أولهما الخ ولو اقتصر على رقتين يكون في واحدة رقتي في أخرى عتق جاز كل وجهه البلقيني كالامام وهو الوجه مناهض البه ابن النقيب من وجوب الثلاثة وزعم ان كلامهم يدل عليه انتهت (قوله ورق باقية والاخر) أي ورق باقي الثاني أو الثالث فالضمير راجع لاحد (قوله فتولي كما أعم الخ) أي لشموله الاقراء بكتابة الاسماء والاخراج على الحرية اه حل غير ان تقريره على التقرير الذي ذكره يقتضي ان التقرير ينتج التفرع وليس كذلك بل لا ينتج الا الصورة التي ذكرها الأصل كالأختي (قوله بسهمي رق) أي بكتابة سهمي رق الخ هذا هو المراد ولذلك قال قل على المحلى قوله بسهمي رق وسهم عتق أي أو بكتابة الاسماء اه (قوله بعدد قيمة معا) بان يكون العدله ثلث جميع والقيمة لها ثلث جميع اه شرح مر (قوله أو بقيمة فقط) مثلاً في الشرحين

من ثلاث رقاع (ورق في ثلاثة عتق) وتدرج في بنادق كما مر في القسمة (وتخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج لواحد منهم) العتق عتق ورق الاخران (بفتح الخاء أو الفرق وخرجت أخرى باسم آخر) فان خرج العتق عتق ورق الثالث وان خرج الفرق وعتق الثالث (أو) بان (تكتب اسمائهم) في الرقاع (ثم تخرج رقعة منها) على العتق فنخرج اسم عتق ورقاً أي الاخران وهذا الطريق قال القاضي أصوب من الأول لعدم تعدد الاخراج فيه فان رقعة العتق تخرج فيه أولاً ويجوز اخراج رقعة الاسماء على الفرق (أو) وقيمتهم (بمختلفة كانه) لواحد (وماتين) لا آخر (وتلثماته) لا آخر (اقرع) بينهم) كما مر (بان يكتب في رقتين رق وفي واحدة عتق أو بان يكتب اسمائهم الى آخر ما مر) فان خرج العتق (لثاني عتق ورقاً) أي الاخران (أو لثالث عتق ثلثه) ورق باقية

والاخران (أو الأول عتق ثم اقرع) بين الاخرين (فنخرج) له العتق (ثم منه الثلث) فان كان الثاني عتق نصفه أو الثالث عتق ثلثه ورق باقية والاخر فتولي كما أعم من قوله بسهمي رق وسهم عتق (أو) عتق (فوق ثلاثة) معاً لا يملك غيره هم (وامكن توزيع) لهم (بعدد قيمة) معا (كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزاً أو فعل ما مر في الثلاثة المتساوية القيمة وكذا لو كانت قيمة ثلاثة مائة مائة وقيمة ثلاثة خمسين خمسين فيضم لكل خمسين خمسين (أو) امكن توزيعهم (بقيمة فقط) أي دون العدد (أو عكسه) وهو يزاد في أي أو امكن توزيعهم بالعدد دون القيمة (كسنة قيمة أحدهم مائة) قيمة (اثنين مائة) قيمة (ثلاثة مائة جزاً) (كذلك) أي جعل الأول جزاً

باعتبار عدم تأني توزيعها بالقيمة مع العدد فلا تنافي بين تمثيل الاصل في الاول وتمثيل الروضة كلها لعكسه (وان لم يمكن) توزيعهم بشئ من العدد والقيمة بان لم يكن لهم ولا لقيمة ثلث صحيح (كاربعة قيمتهم سواء سن) وعن نص الام ما اقتضاه كلام الاكثرين وجب (ان يجزوا ثلاثة) من الاجزاء (واحد) جزء (واحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج) العتق (لواحد) سواء اكتب العتق والرق أم الاسماء (عتق ثم اقرع لثمة الثالث) بين الثلاثة اثلاثا فنخرج له العتق عتق ثلثه (أو) خرج العتق (للاثنين رقا الاخران ثم اقرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعتق من خرج له العتق وثلث الاخر) وعلم من سن التجزئة أنه يجوز تركها كأن يكتب اسم كل صديق رقعة ويخرج على العتق رقعة ثم أخرى فيعتق من خرج أولا وثلث الثاني والاصل في القرعة مارواه مسلم عن عمران بن الحصين أن رجلا من الانصار عتق ستة ابيد مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزاهم اثلاثا ثم اقرع بينهم فاعتق اثنين واراق

والروضة بخمسة قيمة أحدهم مائة واثنان مائة والاخرين كذلك اه زى (قوله والسته المذكور مثال الاول الخ) حاصله أنان وزعنا بحسب القيمة فان التوزيع بالعدد فصدق امكان التوزيع بالقيمة دون العدد وان وزعنا بالعددين التوزيع بالقيمة فصدق امكان التوزيع بالعدد دون القيمة اه شيخنا وقوله باعتبار عدم تأني توزيعها بالعدد مع القيمة أي فلو قسمنا القيمة ثلاثة أقسام متساوية لم يمكن ان يواقعها العدد في انقسامه ثلاثة أجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مائة مائة القيمة اه سم على ج وقوله باعتبار عدم تأني توزيعها بالقيمة مع العدد أي فلو قسم العدد ثلاثة أقسام متساوية لم يمكن قسمة القيمة ثلاثة أقسام متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قسم من العدد اه سم على ج (قوله ومثال لعكسه الخ) فيه نظارة فان العكس ان يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس كذلك وهذا التأويل بعيد جدا على انه لا فائدة لذكره في المتن لانه لا يعتبر تأمل ثم رأيت في سم على ج مانصه (أقول) الذي يظهر في تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمها لثلاثا ومن لازم ذلك تساوي الاقسام في القيمة والا فليست اثلاثا كما هو معلوم وحيث شذفتارة تساوي الاقسام أيضا في العدد كما في قوله كسمة قيمتهم سواء وتارة لا كما في قوله كسمة قيمة أحدهم الخ فعلم ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان تساوي الاقسام في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شئ اذ من المحال تفاوت الثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فاطمق قول المحقق لا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة (قوله سن أن يجزوا الخ) اعلمه مر اه سم (قوله ما اقتضاه كلام الاكثرين) يدل من نص الام أو خبر بلية المدح فوف أي وهو الخ اه شيخنا (قوله ولم يكن له مال غيرهم) بالرفع نعت لال والنصب على الاستثناء اه شوبري (قوله فدعاهم رسول الله) أي طلبهم اه ع ش على مر (قوله والظاهر تساوي الثلاث الخ) عبارة شرح مر والمراد جزاؤهم باعتبار القيمة لان عبيد الحجاز لا تختلف قيمتهم غالباً انتهت (قوله واذا عتق بعضهم بقرعة) أي غير عتق بعضهم بقرعة الخ اه شيخنا قال في العباب وان أعتقهم ولادين ثم ظهر دين مستغرق بطل عتقهم الا ان اجزاء الوارث أو قضى الدين متبرع أو أبرأه الغرماء منه أو غير مستغرق بطل القرعة فان تبرع وارثه بأداء الدين فقد عتق والارد منه بقدر الدين فان بلغ نصف التركة زد نصف المعتقين أو ثلثها فثلثهم فني ستة ابيد قيمتهم سواء وعتق منهم بالقرعة اثنان والدين الظاهر بقدر قيمة اثنين يسع اثنان من الاربعة كيف كان وأقرع بين من عتق أولا بسهم رقوسهم عتق فنخرج له الرق عتق ثلثهم مع الاخر أو والدين الظاهر بقدر ثلثه أقرع بين المعتقين فنخرج له العتق عتق ورقا الاخر اه سم (قوله ولا يرجع الوارث بما اتفق عليهم) أي ولا يرجعون ولا عليه بخدمة منهم ان خدموا لغيره استخدموا ولا رجوعا عليه اه برماوى وعبارة ع ش على مر قوله ولا يرجع الوارث بما اتفق عليهم ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه له وهو ساكت أخذا مما مر في غصب الحر اه ج أي فلو اختلفوا صدق الوارث لان الاصل براءة ذمته وكلام ج مفروض كما ترى فيما لو جهل كل من المستخدم والعبد بالعتق وبقى ما يقع ككثير ان السيد يعتق ارقاه ثم يستخدمهم وقياس ما ذكره ناعن ج وجوب الاجرة لهم حيث استخدمهم وعدمها حيث خدموه بأنفسهم ويحتمل وهو الاقرب ان يفرق بين مالو علوا بعتق أنفسهم فلا أجره لهم وان استخدمهم السيد لان خدمتهم له مع علمهم بالعتق تبرع منهم وبين ما إذا لم يعلموا بالعتق لانخفاء السيد اياه عنهم فيكون حالهم ما ذكر سواء كانوا بالغين أم لا فان لصي المميز اختيارا وياتي ذلك أيضا فيما يقع كثيرا من ان شخصاً يموت وله أولاد مثلاً فيصرف واحد منهم في الزراعة وغيرها والباقيون بما قوتونه في القيام بمصالحهم من زراعة وغيرها انتهت (قوله لانه اتفق على ان لا يرجع) قد يشكل عليه حيث ندم اقرع فيما لو اتفق على الزوجة فظننا طاعة غيبات فاشترى من الرجوع عليها الا ان يفرق

أر بعقوا الظاهر تساوي الثلاث في القيمة أما اذا عتق عبيداً متبايناً فاعقل يعتق الاول فالاول الى تمام الثلث (واذا عتق بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث بان عتقهم) من الاعتقاد كما سيأتي (ولا يرجع الوارث بما اتفق عليهم) لانه اتفق على أن لا يرجع

فكان كن نكح امرأة فاسدا يظن نعمته وانفق عليها ثم بان فسادها (أو) خرج بعضهم ز ياد على من عتق عبدا كان أو أكثر أو أقل من الثلث فهو أهم من قوله عبدا آخر (أقرع) بين الباقيين فن خرج له العتق بان عتقه (ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه قوم وله كسبه من) وقت (الاعتاق) لا من وقت الاقراع في الثلث بخلاف من أوصى بعتقه فإنه يقوم وقت الموت لانه وقت الاستحقاق (فلا يحسب) كسبه (من الثلث) سواء أ كسبه في حياة المعتق أم بعد موته وفي معنى الكسب الولد وأرض الجناية (ومن رفق قوم بأقل قيمة من) ٤٤٩ وقت (موت إلى قبض) أي قبض الورثة التركة لانه ان كانت قيمته وقت الموت أقل فالز ياد حدثت في ملكهم أو وقت القبض أقل فماتقص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحسب عليهم كل ذي بغصب أو يضع من التركة قبل أن يقبضوه هذا ما في الروضة كاملا قول الاصل قوم يوم الموت يحول على ما اذا كانت القيمة فيه أقل أو لم تختلف (وحسب) على الورثة) كسبه الباقي قبله) أي قبل الموت (من الثلث) بخلاف الحادث بعده لانه ملكهم (فلو اعتق) في مرض موته (ثلاثة) مع (لا) ملك غيرهم قيمة كل منهم (مائة فكسب أحدهم) قبل موت المعتق (مائة أقرع) بينهم (فان خرج العتق لكاسب عتقوله المائة أو) خرج (لغيره عتق ثم أقرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فان خرج) العتق (لغيره عتق ثلثه) لضميمة مائة الكسب (أو) خرجت له عتق ربه ماله ربع كسبه ويكون الورثة الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك مائتان وخمسون ضعف ما عتق لانه اذا

اه شوبرى (قوله كن نكح امرأة الخ) أي وكالاتفاق على المشتري شراء فاسدا بخلاف ما لو أنفق على المبتوتة بنية الحمل ثم تبين عدمه اه برلى اه سم (قوله أهم من قوله عبدا آخر) هو بالرفع في عبارة الاصل وان كان هنا محكما بالقول في المعنى ونصها وان خرج عما ظهر عبد آخر الخ (قوله ومن عتق) أي كلاً أو بعضاً وقوله ولو بقرعة أي أو بغيرها بان خصه بالعتق كقوله سالم حر وقوله وله كسبه من وقت الاعتاق متعلق بكل مما ذكر اه حل (قوله أيضاً ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه الخ) أي فبجري عليه أحكام الاحرار في بطل نكاح أم تزوجها الوارث بالملك ويلزمه مهرها بوطئها ولو زنى وبطلت خسين كل حداه ان كان بكر أو رجس ان كان ثيباً ولو كان الوارث باعه أو ورثه أو آجره بطل بيعه ورثته وأجارته ويلزم المستأجر أجرة المثل فان كان أعتقه بطل اعتاقه وولاؤه الاول أو كاتبه بطالت الكتابات يرجع على الوارث بما أدى وما ربح في جميع الاحكام اه شرح مر (قوله في الثلث) هي قوله بان عتقه وقوله وقوم وقوله وله كسبه وهذا أولى مما في ع ش اه شيخنا (قوله فلا يحسب كسبه من الثلث) هذا التفريع راجع لقول المتيقن له كسبه من الاعتاق لا لقول الشارح بخلاف من أوصى بعتقه الخ اه برماوى وكان الاظهر للشارح أن يقول من الثلثين لان هذا هو المقابل لما يأتي قولان جيبانه من الثلث لا يتوهم أصلا حتى ينفيه اه وهذا مبني على ان هذا التفريع من الشارح وهو ثابت في بعض نسخ المتن فليعلم رجوع المتن قبله ظاهر اه شيخنا وعبارة سم قوله فلا يحسب كسبه من الثلث هذا راجع لما ذكر في المتن بقوله ومن عتق الخ لا لما ذكره في الشرح بقوله بخلاف من أوصى بعتقه الخ ولهذا قال في الروض وشرحه من نجز عتقه مع غيره في مرض الموت وأخرجنا القرعة حكم بعتقه من يوم عتق وكسبه الذي كسبه من يوم عتقه فلا يحسب من الثلث سواء أ كسبه في حال حياة السيد أم بعد موته لانه حدث على ملكه بعد الحكم بحريته فلا وكسبه من أوصى باعتاقه قبل الموت ملك الموصى تزيد التركة بعد الموت ملك للعبد لا تزيد التركة لانه استحق العتق بموت الموصى استحقاقاً مستقراً انتهت (قوله وفي معنى الكسب الولد) فلو كان فيمن أعتقهم أمه حاصل من زنا أو من زوج فولدت قبل موته فان خرجت لها القرعة عتقت وتبعها الولد غير محسوب من الثلث اه زى وقوله وأرض الجناية أي عليه أو منه وان كان المناسب للمقام الاول اه شيخنا وعبارة سم قوله وفي معنى الكسب الولد فلو كان فيمن أعتقهم أمه فولدت قبل موته فان خرجت القرعة لها عتقت وتبعها الولد غير محسوب من الثلث وان خرجت لغير من ولدت وقع الدور كما صرح به الاصل مع زيادة معلومة مما مر اه شرح الروض انتهت (قوله فالز ياد حدثت في ملكهم) أي فلا تحسب عليهم اه زى (قوله وحسب كسبه) أي كسبه من رفق وقوله الباقي أي الموجود الذي لم يتلف وقوله قبله طرف لكسبه أي حسب ما كسبه قبل الموت الموجود من الثلثين اه شيخنا وحاصل الفرق بين من رفق ومن عتق ان كسب الاول للورثة وأنه يقوم بأقل قيمة من موت إلى قبض وأما الثاني فكسبه ويقوم بقيمة وقت الاعتاق تأمل (قوله عتقوله المائة) أي لانه تبين ان كسبه له فرجعت التركة إلى ثلثمائة اه برماوى (قوله لضميمة مائة الكسب) أي لان صاحبها رفق قبيل انهم من التركة فصارت التركة أربعة مائة اه برماوى (قوله عتق ربه ماله ربع كسبه) أي بالطريق الآتي والافهوا أي ما عتق قبل العمل بالطريق الآتي مجهول اه شيخنا (قوله ويستخرج ذلك الخ) وذلك لزوم الدور وجهه ان الكسب يتقسط على ما فيه من الرق والحرية فالذي

(٥٧ - جل منهج خامس) أسقطت ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة إلى قيمة العبد الثلاثة يصير المجموع ثلثمائة وخمسة وسبعين ثلثها مائتان وخمسون للورثة والباقي مائة وخمسة وعشرون للعتق ويستخرج ذلك بطريق الجبر والمقابلة وهو ان يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من كسبه مثله يبقى للورثة ثلثمائة الاثنيتين تعدل مثلي ما عتق وهو مائة وثني ثلثا مائتان وشبان

وذلك تعدل ثلثمائة الاشئين
فيجبر وتقابل فماتان وأربعة
أشياء تعدل ثلثمائة تسقط
منها المائتين يبقى مائة تعدل
أربعة أشياء فالثني خمسة
وعشرون فم أن الذي عتق
من العبد ربعه وتبعه ربع
كسبه

(فصل في الولاء) هو وضع
الواو والمد لغة القرابة مأخوذ
من المسوالة وهي المعاونة
والمقاربة وشرعا عصبية
صهار والملك عن الرقيق
بالحرية والاصل فيه قبل
الاجماع ما يأتي من الاخبار
(من عتق عليه من به رق ولو
بكتابة أو تدير) أو بصرية
أو بعتية (قولاؤه وله ولعصبته)
بنفسه لخبر الشخين انما الولاء
لمن أعتق وقيس بما فيه غيره
(يقدّم) منهم (بنو أمية) من
ارث به وولاية تزويج
وغيرهما (الأقرب) فالأقرب
كافي النسب ونظير ابن جنان
والحاكم وصحح اسناد الولاء
لجنة الكلمة النسب بضم اللام
وقهها وقول ولعصبته أولى
من قوله ثم لعصبته لان
الذهب ان ولاد العصبه ثابت
لهم في حياة المعتقد والمناخر
لهم غنسه انما هو فوائده كما
قرر وقد بسطت الكلام
عليه في شرح الفصول وغيره
وتقدم في الفرائض حكم
ارث المرأة بالولاء

يقابل الحرية يكون له بغير وصية والذي يقابل الرق فلا سيد فتر يد التركة فيزيد استحقاق العبد من الكسب
وهو دور طريق استخراج ما ذكره الله تعالى اه سم (قوله أيضا ويستخرج ذلك) أي بيان
انه يتق من العبد الثاني به ويتبعه ربع كسبه أي يستخرج بطريق آخر غير الذي ذكره ولا بقوله لانك
إذا أسقطت ربع كسبه الخ فالخاصل ان هذا المدعى بين طريقين وقوله بطريق الجبر الجبر هو إزالة
الاستثناء من أحد الطرفين الذي فيه استثناء والمقابلة اسقاط المعلوم الذي في الطرف الذي فيه مجهول في
مقابلة المعلوم الذي في الطرف الثاني وقسمه ما بقي من المعلوم في ذلك الطرف الثاني على المجهول الذي بقي في
الطرف الآخر وقوله عتق من العبد الثاني شيء أي لاجل تسميم الثلث وقوله وتبعه من كسبه مثله أي القاعدة
السابقة ان الكسب يتبع العتق والرق وهذا العتق بعض عتق يتبعه بعض كسبه وقوله يبقى للورثة ثلثمائة
أي الباقية بعد العبد الذي عتق أو لا وقوله الاشئين أي الذين هما بعض العبد وبعض كسبه وقوله تعدل مثلي
ما عتق أي تساوي ما تكون قدرهما وقوله وهو ما تنويثي المائة هي قيمة العبد الاول والثني هو بعض
العبد الثاني وقوله فيجبر الجبر هو حذف الاستثناء بان يقال ثلثمائة والقاعدة أنه يراد في الطرف الثاني بقدر
ما جبر به الاستثناء وهو شيان فصح قول الشارح فماتان وأربعة أشياء الخ وقوله ويقابل بان يسقط المعلوم
في مقابلة المعلوم ويقسم ما بقي من المعلوم وهو مائة على المجهول وهو أربعة أشياء فصح قوله فعلم الخ اه شيخنا
(قوله فالثني خمسة وعشرون) مرتب على محذوف تقديره فتقسم المائة على أربعة أشياء وقوله الاشئين أي
الذين هما بعض العبد وبعض كسبه وعبرة عش على مر قوله فيجبر أي يجبر الكسر قسم الثلثمائة
وتزبد مثل ما جبرته على الكسر في الطرف الآخر فيصير أحد الطرفين ثلثمائة والاخر مائتين وأربعة
أشياء فيسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كل منهما فالباقي مائة من الثلثمائة يقابل بينهما وبين الأربعة
أشياء الباقية بعد اسقاط المائتين من الطرف الآخر وتقسم المائة عليها يخص كل شيء خمسة وعشرون
انتهت فقول الشارح فماتان الخ فربيع على الجبر وقوله تسقط منها الخ فربيع على المقابلة تأمل

(فصل في الولاء)

(قوله لغة القرابة) أي العلاقة والاتصال اه شيخنا وقوله وهي المعاونة والمقاربة أي فكان العتق أحد
أدب المعتقد اه برماوى (قوله من عتق عليه) أي باعتق منجز أو معلق ومنه يبيع القن من نفسه لما مر انه
مقدم عتاقه وخرج عتق عليه من أقرب جبر به قن ثم اشتراه فله بحكم عليه بعتقه ولو قبل ولاؤه الى الصلح أو تبين
الحال دون أعتق عن كفارة غيره بعوض أو غير موقد قد راتقال ملكه للغير قبيل عتقه فولاؤه لمالك الغير اه
شرح مر (قوله وله عصبته بنفسه) اما العصبية بالغير كبنيت مع ابن أو مع الغير كهى مع أخت فلا ترث به اه
شرح مر *(فرع)* قال في العبد فلو أعتق عتق أباه عتقه فلكل ولاد الاخر اه سم وفي المختار
عصب رأسه بالعصاية ته ميار باب الثلاثي منه ضرب بعصية الرجل بنوه وقرابته لا يه بموايدك لانهم عصبوا
به بالتحقيق أي أحاطوا به فالأب طرف والابن طرف والعم جانب والاخت جانب والعصبة ما بين العشرة الى
الأربعين والعصاية بالكسر الجماعة من الناس والتحليل والطير اه (قوله وغيرهما) كالعصاة عليه وولاية
الافود تحمل الدية (قوله لجنة) أي تشابه واختلاط كاختلاط الحمة بسدا الثبوت حتى يصير كالثني الواحد
لما بينهما من المداخلة الشديدة اه برماوى وفي المختار الحمة بالضم القرابة ولجنة الثوب بضم وفتح وألحم
النامع الثوب وفي المثل ألحم ما أسديت أي نعم ما ابتدأته من الاحسان اه وفي الشورى قوله لجنة الحمة
النسب حكى الأزهري عن ابن الاعرابي لجنة القرابة ولجنة النسب اللام مفتوحة فماتم قال بوعامة الناس
يقولون بضم اللام في الحرفين والذي أعرفه لجنة النسب بضم اللام مع جواز الفتح ولجنة الثوب بالفتح والضم
اه (قوله ثابت لهم في حياة المعتقد) وينبنى على هذا انه لو فسق مثلا المعتقد استقلت ولاية التزويج لمن بعده من

عصبته اه شيخنا وكذا لو كان كافرا والعقب والعاصب مسلمين فاذا مات العقب ورثه العاصب بالمسلم وكذا لو كان المعتق مسلما والعقب نصرانيا ومات العقب في حياة المعتق وله بنون نصارى فانهم يرثونه كائنوا عليه في الام اه شرح الفصول وعبارة شرح مر ومن ثم لو عذر ارث به دونهم ورثوا به كولو اعتق مسلم كافرا ومات في حياته وله بنون من دين العقب فانهم يرثونه ثم المتتبع ليهيهم الارث به لارثه فان الولاء لا ينتقل كان النسب للانسان لا ينتقل بموته وسببه ان نعمة الولاء لا تختص به ولذا قالوا ان الولاء لا يورث وانما يورث به انتهت (قوله مع بيان من ترث منه به) أى مع بيان الشخص الذى ترث منه بالولاء وهو العقب والمتتبع اليه بنسب أو ولا وعبارته فيما مر ولا ترث امرأه بولاء الاعتيقها أو متبعا اليه بنسب أو ولا اه شيخنا ومراده بقوله وتقدم الخ الا عذر عن عدم ذكر هذا في المتن هنا مع ذكر الاصل له هنا وحاصل الاعتذار انه لو ذكره لوقع في التكرار كوقع فيه الاصل (قوله معتق أحد أصوله) أى العقب كما يدل عليه السياق فتأمل ذلك لان معتق الاصول وعصبته انما يثبت لهم الولاء بطريق السراية وولاء المباشرة مقدم فان شرط ولء السراية أن لا يكون الشخص قد مسه رق اه سم (قوله من رقيق) انظر هل الولاء في هذه المالك الام أو المالك الاب ظاهر كلامهم الاول تأمل وهذا كلام غير محرر لانه في حالة الرق لا ولء لاحد لان سببه العقب ولم يوجد بعد العقب فهو الذى ذكره الشارح (قوله وأعتق الولد المالكه) الولد لمفعوله قدسدم ومالكه فاعل مؤخر وقوله وأبويه أو أمه عطف على الولد والمالكهم فاعل اه زى (قوله أيضا وأعتق الولد المالكه) الظاهر ان صورة المسئلة ان المالك اختاف اه عبد البر وصورها ع ش بان يزوج شخص أمته فتأني بولده ثم يعتقه سيدها ثم يبيع الامه فيعتقها مشترى بالولاء على الولد لعتقه لا لمعتق الامه اه (قوله وأعتق أبويه أو أمه مالكهم) أى فلا ولء على ذلك الولد لعتق أبويه أو أمه اه سم (قوله وولاء ولد عتقه من عبد) خرج به الحر المتزوج عتيقة فلا ولء على أولادها وهي مسئلة نفيسة اه عبد البر ومثله شرح مر (قوله من عبد) كان زوج شخص أمته لعبد شخص آخر ثم اتم حاجات منه ثم أعتقها فان الحمل يتبعها ويكون ولأؤه لسيدها لا لسيده العبد وكذلك اذا أعتقها وزوجها لعبد شخص آخر فان الولد يكون حرا تبعا لامه وولأؤه لمعتق الام وعلى هذا يكون المراد بقوله لانه عتيق معتقه لانه تسبب في عتقه بعقب أمه فكانه أعتقه اه شيخنا والتصوير الثانى مصرح به في الاصل (قوله انجر اولاد) قال الامام ولم يصح أحد الى الاشتراك بخلاف ما لوقى الزوج العقب ولذو وجته العتيقة باعان فان الولاء يثبت ظاهر الموالى الام حتى لو أكذب نفسه واستلحقه مولا كان الولد قد مات بدفعنا الميراث لموالى الام فان ترجع عليهم به لموالى الاب اه سم (قوله بمعنى انه بطل ولء هؤلاء) أشار به الى انه ليس معنى انجر اولاد انه ينعتق على ما قبل عتق النحر اليه حتى يسترد به ميراثه من انجر عنه بل معناه انقطاعه من وقت العتق عن انجر عنه اه زى وعبارة الشورى قوله بمعنى انه بطل الخ أى لا معنى انه تبين عدم زواله عن موالى الاب انتهت (قوله وثبت لمولاه) ويستقر فلا ينتقل بعد ذلك لموالى الام عند فقد جميع موالى الاب بل ينتقل الارث لبيت المال اه عبد البر وعبارة غير متواترة موالى الاب لم يعد الى موالى الجد ولا الى موالى الام بل يرجع لبيت المال انتهت اه سم ومثله شرح مر (قوله الذى ولأؤه لمولى أمه) عبارة شرح مر الذى من العبد والعتيقة انتهت (قوله بولاء اخوته البسة) أى لان أباه عتق عليه فثبت له عليه الولاء على أولاد من أمته أو عتيقة أخرى اه شرح مر وقوله أو عتيقة أخرى يؤخذ منه أنه لا يشترط في الاخوة كونهم اشقاء بل متى كان على اخوته لا يبيعه ولء انجر من موالىهم اليه وبصرح بذلك قوله انجر ولء اخوته لا يبيعه من موالى الام فان الاخوة للاب تصدق بالاخوة للاب والام وبالاخوة للاب وحده اه ع ش عليه (قوله لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه الخ) واذا عذر رجوعه فبقى موضعه اه شرح البهجة أى فبقى لموالى الام

مع بيان من ترث منه به وخرج بقوله ولعصبته معتق أحد أصوله وعصبته فلا ولء لهما عليه كمن ولد بفرقة تفرقا من رقيق أو حر وأعتق الولد ماله وأعتق أبويه أو أمه ماله ماله (ولاء ولد عتيقة) من عبد (لمولاه) لانه عتيق معتقها (فان عتق الاب أو الجد انجر) الولاء من مولاه (لمولاه) بمعنى انه بطل ولء مولاه وثبت لمولاه لان الولاء فرع النسب والنسب معتبر بالاب وان علوا وانما ثبت لمولى الام لضرورة رفق الاب وقد زالت بعته (أو) عتق (الاب بعد) عتق (الجد انجر) من مولى الجد (لمولاه) لانه انما انجر لمولى الجد لضرورة رفق الاب والاب أقوى في النسب وقد زالت الضرورة بعته (ولم يملك هذا الولد) الذى ولأؤه لمولى أمه (أباه) ولء اخوته لا يبيعه مولى أمهم (اليه) اما ولء نفسه فلا يجزى لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه ولء هذا الواشترى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ النجوم كل الولاء عليه لبيده

* (كتاب التديبر) *

(قوله النظر في العواقب) أي التأمل والتفكير فيها ومنه قوله عليه السلام التديبر نصف المعيشة اه (قوله من مالك) خرج به مال وكل غيره فيه فانه لا يصح لانه تطبيق والتعاليق لا يصح التوكيل فيها لكل واحد وكل شخص آخر في تطبيق طلاق زوجته فانه لا يصح اه برماوى وشوبرى (قوله بموته) أي وحده أو مع صفة أخرى توجد قبله كما سيأتى اه شيخنا وفي قل على المحلى والمراد موت السيد وحده أو مع صفة قبله لامعه ولا بعده اه (قوله لا وصية) أي الرقيق بعقبة كما قبل به نظرا الى ان اعتناقه من الثلث ونصفه في البويطى واختاره المزنى والريبع ورجمه جمع ولو قال دبرت نصفك أو ثلثك صح وإذا مات عتق الجزء ولا سراية كما تقدم في كتاب الاعتناق ولو قال دبرت بك أو عينك فوجهان كظهير في القذف وقضيته ترجيح المنع اه والمعتمد انه صريح في تديبر الكل لان ما قبل التعليق صح اضافته الى بعض محله كالطلاق بخلاف ما لو قال دبرت ثلثك أو نصفك فانه تديبر لذلك الجزء فقط ولا سراية لان التشقيص معهود في الشائع بخلاف اليد ونحوها اه زى ومثله شرح مدر (قوله وله - ذا لا يفتقر الخ) أي ولو كان وصية لا افتقر الى ذلك ولانه لا يصح الرجوع فيه الا بالبيع ونحوه بخلافها وبعبارة أخرى قوله وله هذا أي لكونه تطبيقا لا وصية لا يفتقر الى اعتناق أي من الوارث ولو كان وصية لا افتقر الى اعتناق اه شيخنا (قوله لان الموت دبر الحياة) وقبل سمي به لانه دبر أمر دنياه باستخدامه وأمر آخرته باعتناقه قال الرافي وهذا مردود الى الاول أيضا لان التديبر في الامر مأخوذ من لفظ الدبر أيضا ولكن معروفا في الجاهلية في معناه فأقره الشرع على ما كان اه شرح الروض (قوله دبر غلاما) واسمه يعقوب واسم مدبره أبو مسد كور اه شرح الروض اه شوبرى (قوله فتقيرم له) أي عدم انكاره له حيث لم يقل له لا عبرة بهذا التديبر ولكن بيعه اما الغيبة السيد وأولاد من عليه كما جاء في رواية قاله الزركشي اه سم ويبيعه صلى الله عليه وسلم له كان بالولاية العامة والنظر في المصالح وباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل غنمه الى سيده وقال له اقض دينك اه ابن شرف على التحرير (قوله كونه رقيقا) ظاهره وان تعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كالرهن فيفرق بين الاعتناق الحاصل في الحياة والاعتناق الحاصل بالموت في المدبر بهذه الصورة (قوله بجهة أقوى من التديبر) بدليل ان عتقه من رأس المال ولا يمنع منه الدين ولا يصح الرجوع عنه بالبيع ونحوه كما سيأتى في الشارح (قوله اما صريح الخ) أفاد بذلك ما من أول الامر ان اللفظ لا ينحصر في الصريح بخلافه عند عدم ذكرها لا يستفاد الا بقوله أو كناية اه شوبرى (قوله كانت حر) أي أو بك أو نحوها لان المعتمد انه صريح في تديبر الكل لان ما قبل التعليق صح اضافته الى بعض محله وان دبر بضامنه كرهومات عتق ذلك الربع ولم يسر لان الميت معسر اه حل وقوله لان الميت معسر هذا التعليل لا يظهر الا ان كان الباقي من المدبر ملكا لغير المدبر لبعضه فان كان الباقي ملكا له لم يظهر هذا التعليل لان السراية تباقي ملك الشخص لا تتوقف على يساره تأمل وانظر ان هذا البحث لا يرد لان السراية لو قلنا بها انما لكونه في وقت العتق وهو عقب الموت والباقي من العبد ينتقل بالموت للوارث فعلي فرض السراية انما تكون في نصيب الوارث لا في نصيب الميت تأمل (قوله أو دبرتك أو أنت مدبر) أي فلا تحتاج مادة التديبر الى ان يقول بعد موتي بخلاف غيرها كما يؤخذ من منيعه (قوله أو جاستك) فان قلت ان هذا صريح في الوصية بالوقف من الثلث بعد الموت كما مر وما كان صريحا في بابه ووجدنا في موضوعه لا يكون كناية في غيره قلت الوصية والتديبر مقيدان أو تربيان من الاتحاد كما يعلم مما سيأتى فصحت نية التديبر بصراح الوصية القريبة من ذلك اه ج اه سل (قوله ومع مقيدا الخ) قال في شرح الروض ومحل صحت مقيدا ان أمكن وجود ما يثبته فلو قال انمت بعد الفسنة فانت حر فليس بتديبر على الصحيح في البحر الرويانى فله الزركشي وأقره اه اه سم (قوله وشرط دخوله الخ) أي ولا يشترط الدخول فورا أخذ من قوله فيما سيأتى واعلم ان غير المشقة الخ اه

هو لغة النظر في العواقب وشرعا (تعلق عتق) من مالك (بموته) فهو تعلق عتق بصفة معينة لا وصية ولهذا لا يفتقر الى اعتناق بعد الموت وسمى تديبرا من الدبر لان الموت دبر الحياة والاصل فيه قبل الأججاع خبر الصحيحين ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فتقيرم له يدل على جوازه (وأركته) ثلاثة (صفة) ومالك ومحل وشرط فيه كونه رقيقا غير ام ولد لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التديبر (و) شرط (في الصيغة لفظا يشتر به) وفي معناه ما مر في الضمان اما (صريح) وهو ما لا يحتمل غير التديبر (كانت حر) بعد موتي (أو أعنتك) أو حررتك (بعد موتي أو دبرتك أو أنت مدبر) أو أذمت فانت حر وذكر كاف كانت من زيادتي (أو كناية) وهي ما يحتمل التديبر وغيره (كحلفت سبيك) أو جاستك (بعد موتي ومع) التديبر (مقيدا) بشرط (كان) أو مني (مت) فيذا الشهر أو المرض فانت حر فان مات فيه عتق والا فلا (وملقا كان) أو مني (دخلت) الدار فانت حر (بعد موتي) فان وجعت المفقومان عتق والا فلا ولا يصير مدبرا حتى يدخل (وشرط) لحصول العتق (دخوله)

سم (قوله قبل موت سيده) قال في شرح الروض كسائر الصفات المعلق بها اه سم (قوله فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير) أي ويلغو التعليق فلا عتق اه شرح مر ومجمله اذا لم يصرح السيد بوقوع الدخول بعد الموت أو بنويه والا فيعتق بالدخول بعد موته لم يكن تدبيراً أشار إليه الحلبي وهذا ما خوذ من قول الشارح الا آتى في المشيئة فان صرح بوقوعها بعده الخ مع قوله واعلم ان غير المشيئة الخ مع ما كتبه سم هناك حيث قال قوله ليس مثلها في اقتضاء التورية فيهم منه انه مثلها في كونه قبل الموت أو بعده على التفصيل الذي قرره في المشيئة على ما علم حرره (قوله فان قال ان مات ثم دخلت الخ) قال في شرح الروض فاذا قال اذا مات فشتت فانت حر اشتراط الفور للمشيتة بعد الموت لان الغاء للتعقيب وكذا سائر التعليقات المشبهة على الغاء اه سم (قوله فبعده يشترط لذلك دخوله) ولو أتى بالواو كان مت ودخلت الدار فانت حر فكذلك الا ان يريد الدخول قبله فيتبع وهذا ما نقله في الروض عن البغوي قال الاسنوي ونقل عنه أيضاً قبل الخلع ما وافقه وهو المعتمد وان خالف في الطلاق فجزم فيما لو قال ان دخلت الدار وكنت زيدا فانت طالق بانه لا فرق بين تقدم الاول وتأخره ثم قال وأشار في التهمة الى وجهه في اشتراط تقدم الاول بناء على ان الواو تقتضي الترتيب وقول الزركشي ان الصواب عدم الاشتراط هنا كنهناك والافا الفرق يرد بان الفرق ان الصفتين المعلق عليهما الطلاق من فعله غير بينهما تقدم وتأخيراً وأما الصفة الاولى في مسئلتنا فليست من فعله وذكر التي من فعله عقبها يشعر بتأخيرها عنها اه شرح مر اه سم على ج (قوله ولو متراحياً) قال الزركشي قضيته انه يستمر الحال هكذا على خيرة العبد وفي ذلك ضرر بالوارث خصوصاً اذا كان لا يقع فيه قال لكن صرح الراعي في كلامه على المشيئة ان موضع الخلاف هنا قبل عرض الدخول عليه فاما لو عرض عليه فابى فللوارث بيعه قطعاً اه اه سم (قوله اذا ليس في الصيغة الخ) يؤخذ منه انه لو قال قد دخلت بالغاء اشتراط الفور ولو قال ودخلت بالواو واشترط الترتيب كانت له الشيطان عن البغوي وأقره واعتمد مر ورده الاسنوي كما بينه في شرح الروض وغيره اه سم (قوله وان لم يكن شرطاً هنا) وجهه ان خصوص التراخي لا عرض فيه يظهر غالباً فالفي النظر اليه بخلاف الفور في الغاء اذ لو عجز بها اشتراط اتصال الدخول بالموت اه شرح مر (قوله وللوارث كسبه) قال سم على ج نقل عن الطبراني انه يحرم عليه وطؤها أيضاً لاحتال ان يصير مستولداً من الوارث فيتأخر اعتاقها اه ع ش على مر وانظر قوله فيتأخر اعتاقها ما وجهه مع ان الصفة التي علق بها السيد الاظهر انها تغلب على الايلا فتعتق بم او ان لم يمت الوارث تأمل (قوله لانحو بيعه) أي ما لم يعرض عليه الدخول فيمتنع والا كان له بيعه اه حل وعجالة أصله مع شرح مر وليس للوارث بيعه موقوف من كل مزيل للمالك قبل الدخول وعرضه عليه من الوارث اذ ليس له ابطال تعليق الميت وان كان الميت ان يبطله كذا وصي له جل بشئ ثم مات ليس للوارث بيعه وان كان للموصي ان يبيعه ولو نجح الوارث عتقه هل يعتق عنه أو لا ذهب بعضهم الى ذلك أي الى عتقه منه والا وجه عدمه حيث كان يخرج كلهم من الثالث لما يلزم عليه من ابطال الولاء للميت وهو مقصود امامنا لا يزيل الملك كايحار فله ذلك وأما لو عرض عليه الدخول فامتنع فله بيعه لا سيما حيث كان عاجزاً بالمنفعة فيه اذ بيعه كالا عليه انتهت وقوله فله بيعه أي ما لم يرجع بان يريد الدخول بعد امتناعه منه والمراد الرجوع قبل بيعه وان ترانجى اه ع ش عليه (قوله استخدامه) وليس من الاستخدام الوطء فليس له وطء الامة اه حل (قوله واجارته) ظاهره ان طالت المدة ثم بعد الاجارة لو وجدت الصفة المعلق عليها دل تنفس الاجارة من حيث بدأ ولا اذا قبل بعدم الانفساخ فهل الاجرة للوارث أو للعتق لا تقطع على الوارث فيه نظر والا قرب الانفساخ من حيث دلالة تبيين انه لا يستحق المنفعة بعد موته اه ع ش على مر (قوله اشترطت المشيئة قبل الموت) انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو قال اذا مات فانت حر ان شئت حيث قالوا تعتبر المشيئة بعد الموت اه بولسى اه سم ثم رأيت في الشوري ما نصه قوله

قبل موت سيده) فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير (فان قال) السيد (انمت ثم دخلت) الدار (فانت حر فبعده) يشترط لذلك دخوله (ولو لم تر احياً) عن الموت فلا يشترط الفور اذ ليس في الصيغة ما يقتضيه ببل فيها ما يقتضي التراخي وان لم يكن شرطاً هنا (والوارث كسبه قبله) أي قبل الدخول (لانحو بيعه) مما يزيل الملك كالهبة لتعلق حق العتق به (كقوله) اذا مات ومضى (شهر) مثلاً أي بعد موت (فانت حر) فللوارث كسبه في الشهر لانحو بيعه مذكور ان للوارث كسبه في الاولى والتصريح به في الثاني مع ذكر نحو من زيادتي وفي معنى كسبه استخداماً واجارته (وليستنا) اي صورتان (تدبيراً) بل تعليق عتق بمقتضى لان المعلق عليه ليس الموت فقط ولا مع شئ قبله وهذا من زيادتي (أوقال ان أو متي شئت) فانت حر بعد موتي (اشترطت المشيئة) أي وقوعها (قبل الموت) فيهما (كسائر الصفات المعلق بها) (فورا) بان يأتي

بالمشيئة في مجلس التواجب (في نحوان) كذا لاقتضاء الخطاب الجواب بالادون نحو متى مما لا يقتضي الفور في مشيئة الخطاب كما هو أي حين
لأنهم مع ذلك الزمان فاستوى فيها جميع الأزمان ٤٥٤ واشترط وقوع المشيئة قبل الموت مع ذكر نحو من زيادتي فإن صرح بوقوعها بعده أو

فواء اشترط وقوعها بعده
بلا فور وان لم يعلق بموتى أو
نحوها أو علم أن غير المشيئة
من نحو الدخول ليس مثلاً
في اقتضاء الفورية (ولو قال
لعبدهما إذا متناهات حر
لم يعتق حتى يموتا) معاً ومربياً
(فإن مات أحدهما فليس
لوارثه نحو بيع نصيبه) لأنه
صار مستحق العتق بموت
الشريك وله كسبه ونحوه ثم
حققت بموته ما اعتقته لعلق
بصفة لا اعتق تديراً لأن كلا
منهما لم يعلق بموته بل بموته
وموت غيره وفيه ونحوهما مرتباً
يصير نصيب المتأخر موتاً بموت
المتقدم مدبراً دون نصيب
المتقدم ونحو من زيادتي
(و) شرط (في المالك
اختيار) وهو من زيادتي
(وعدم مبالاة جنون فيصح
التدبير (من سفيه) ومفلس
ولو بعد الحجر عليهما ومن
مبعض (وكافر) ولو حربياً
لأن كلامهم صحيح العبارة
والملك ومن سكران لأنه
كالمكاف حكماً لأن مكره
وصي ومجنون وان ميراً
كسائر عقودهم (وتدبير مرتد
موقوف) إن أسلم بان صحته
وان مات مرتداً بان فساد
(ولحقى جل مدبره) الكافر
الأصلي من دارنا (لدارهم)
لأن أحكام الرق باقية بخلاف
مكاتبه الكافر بغير رضاه

اشترطت المشيئة قبل الموت أي لتقدمها في الصيغة بخلاف ما لو قال إذا مت فانت حر ان شئت فإنه تعتبر المشيئة
بعد الموت لتأخرها كما هو ظاهر اه (قوله في مجلس التواجب) وهو ان يأتيه قبل طول الفصل كإقدمه في
العتق بقوله والاقرب ضبطه بما مر في الخلق أي وهو يقتضيه الكلام ليس بمرناً اه عش على مر
(قوله فوراً في نحوان) محل ما ذكر من الفورية إذا أضافه للعبد كما علم من تصويره فلو قال ان شاء زيد أو اذا شاء
زيد فانت مدبر لم يشترط الفور كما قاله الصمري في الايضاح وخزم به الماوردي بل متى شاء في حياة السيد
صار مدبراً ولو على التراخي لأن ذلك من حيز التعليق بالصفات فهو كتعليقه بدخول الدار قال والفرق أن
التعليق بمشيئة زيد صفة يعتبر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبعدمه وتعليقه بمشيئة العبد تملك فاختلف
في قرب الزمان وبعدمه وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتق ثم قال لم أشأ يعني رجعت
عن المشيئة لم يجمع من مهران قال لأشأ ثم قال أشأ فكذلك لم يعتق والحاصل أنه متى كانت المشيئة فورية
فلا اعتبار بمشأه أولاً أو تراخيه ثبت التدبير بمشيئته سواء تقدمت بمشيئته على رده أم تأخرت عنه اه
شرح مر (قوله اشترط وقوعها بعده) انظر هل يكون ذلك تدبيراً لعله لا يكون أخذاً من قوله السابق لأن
المعلق عليه ليس الموت فقط الخ اه عم (قوله بلا فور) فله الامام والغزالي لأن المشيئة إذا تأخرت عن الخطاب
واعتبر وقوعها بعد الموت لم يكن لاشتراط اتصالها بالموت معنى كذا في الروض وشرحه اه سم (قوله في اقتضاء
الفورية) يفهم انه مثلاً في كونه قبل الموت أو بعده على التفصيل في المشيئة اه شورى (قوله ولو قال
لعبدهما) أي فالأول معاً ومربياً اه عش على مر (قوله لا اعتق تديراً) ويرتب على ذلك انهما
إذا قال لا ذلني في مال الصحة فانه يعتق نصيب كل بموته من رأس المال بخلاف ما إذا قلنا انه مدبر فلا يعتق الا من
الثالث اه شيخنا (قوله وفيه ونحوهما مرتباً يصير نصيب الخ) أي لأنه صار معلقاً بالموت فقط وقوله دون نصيب
المتقدم أي لأنه معلق بالموت وغيره اه حل وقضية ذلك جواز بيع المتأخر موتاً لنصيبه كالموت شأن التدبير
ولم أرفقه شيئاً أصري بما قبله ارجع ثم رأيت سم صرح بان له ذلك ويطلق التدبير وأما نصيب الميت فباق على
تعليقه اه شيخنا وقوله ثم رأيت سم الخ قد فتشنا ما كتبه على الشارح وعلى ج فلم نجد فيه ما نسب
اليه (قوله فيصح من سفيه) والولي ابطاله بالبيع اذا رآه مصلحة اه قل على المحلى (قوله ومن مبعض)
الظاهر ان المكاتب كذلك اه عش وفيه نظر والفرق ظاهر تامل اه شورى وفي قل على المحلى
ويضع من مبعض لأن مكاتب ولو باذن سيده اه (قوله لا من مكره) أي الا اذا كان بحق بان نذر تدبيره
فاكره على ذلك قياساً على ما مر في الاعتاق كما قاله عش على مر اه (قوله وان ميراً) الغاية للتعميم في
المجنون والرد في العبي على من قال بصحة التدبير منه كما في شرح مر (قوله وتدبير مرتد) أي سيد مرتد فهو مصدر
مضاف لقوله اه عش (قوله جل مدبره) أي ومستولاه ومن علق عتقه بصفة اه شورى (قوله
بخلاف مكاتبه الكافر) أي الصحيح الكتابة أخذاً من تعليقه كما في عش (قوله وبالبيع بطل التدبير) فيه
اشعار بان التدبير كان قد صح حتى برده عليه الا بطلان وعليه فلو مات السيد قبل بيع الفتن حكم بعتقه وهو
ظاهر اه ملخصاً من عش على مر (قوله وان لم ينقض) أي فالبيع نفسه ناقض فلا حاجة الى تقديم الابطال
والنقض على البيع خلافاً لما هوهمه كلام الاصل اه شيخنا (قوله خلافاً لما هوهمه كلام الاصل) قد أعرب
قول الاصل ويبيع عليه انه عطف بيان لما قبله بالنقض بين به حصوله بمجرد البيع عليه من غير توقف على لفظ
اه شورى وعبارته أصله ولو كان لكافر عند مسلم فدبره نقض ويبيع عليه انتهت وفي مر عليه ما نصه
وهذا أي قوله ويبيع عليه عطف بيان لما رده بالنقض بين به حصوله بمجرد البيع عليه من غير توقف على لفظ اه
وكل مراده بالبيان البيان الغوي أي التوضيح والتفسير اذ عطف البيان الاصطلاح لا يقتصرن بالوارث تامل

(قوله)

لاستقلاله وبخلاف مدبره المرتد بقاء علقته الاسلام (ولو دبر كافر مسلماً يبيع عليه) ان لم ير ملكه عنه
وبالبيع بطل التدبير وان لم ينقض خلافاً لما هوهمه كلام الاصل (أو) دبر كافر (كافر افاً سلم

ترع منه) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه (وله) أي لسيده (كسبه) وهو باق ٤٥٥ على تدبيره لا يباع عليه تنوقع الحرية والولام (وبطل)

أي التدبير (نحو بيع)
المدير النحر السابق فلا يعود
وان ملكه بناء على عدم عود
الحنث في اليمين ومعلوم ان
محمور السفة لا يبيع بعه
وان صح تدبيره ونحو من
زيادتي (و) (بطل) (بايلاد)
لمدبرته لانه أقوى منه
بدليل انه لا يعتبر من الثلث
ولا يمنع منه الدين بخلاف
التدبير فيرفعه الأقوى كما رفع
ملك اليمين النكاح (لا برده)
من المدير أو سيده صيانة
لحق المدير عن الضياع فيعتق
بموت السيد وان كانا مرتدين
(و) (لا رجوع) عنه (لفظا)
كفسخته أو نقضه كسائر
التعليقات (و) (لا انكار)
له كيان انكار الردة ليس
اسلاما وانكار الطلاق ليس
رجعة فيحلف انه ما دبره
(و) (لا وطء) لمدبرته سواء
أعزل أم لا لانه لا ينافي الملك
بل يؤكد بخلاف البيع
ونحوه (و) (و) (وطء) البقاء
ملكه ولم يتعلق به حق لازم
(وصح تدبير مكاتب) كما يصح
تعلق عتقه بصفة كما يأتي
(وعكسه) أي كلبه مدير
بناء على ان التدبير يتعلق
عتق بصفة فيكون كل منهما
مدير امكاتب ويعتق بالاصح
من الوصفين موت السيد
وإداء النجوم يبطل الآخر
لكن ان كان الآخر كلبه لم
تبطل احكامها فيتبع العتيق

(قوله ترع منه) وانما لم يبيع عليه كلفي التي قبلها لانه في حين التدبير في هذه كانت يده على المدير صحيحة غير
واجبة الازالة فلم يبطل حكمه من الولا ولا حق العبد من العتق بخلاف تلك كما هو ظاهر اهـ حل (قوله
لا يباع عليه) أي وأما سيده فله بعه اهـ شوري وقوله والولا أي بشرط ان يسلم السيد أو عصيته كما هو معلوم
اهـ (قوله وبطل) (نحو بيع) أي ولو بإشارة آخر من قههم اهـ عب وفيه أيضا كالأرض فان باع بعضه فالباقي
مدير اهـ (فرع) * حكم ما كمنع بيع المدير أو بموجب التدبير امتنع بعه أو بصحة التدبير جاز بعه
وهذه من المسائل التي يختلف فيها الحكم بالموجب والحكم بالصحة اهـ مر * (فرع) * قال في القباب
ولا يرد العبد التدبير قبل موت السيد أو بعده ان لم يعلقه بمشيئته اهـ سم (قوله فلا يعود وان ملكه الخ)
عبارة أصله مع شرح مر فلو باعه أو وهبه واقبضه ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب لان زوال الملك يبطل
كلام من الوصية والتعلق وكلا يعود الحنث في اليمين وفي قول على قول التعلق يعود على قول عود الحنث في
القسم انتهت (قوله في اليمين) أي فيما اذا قال للزوجته ان دخلت الدار فانت طالق ثم أبانها ثم عقد عليها
عقدا آخر ثم دخلت في العقد الثاني فإن المعتمدان الحنث لا يعود فلا تطلق اهـ شيخنا هذا والاطهر تصويره
بما اذا حلف لا يكلم عبدا يز يد فخرج عن ملكه ثم علف كلفه لكن هذا يتوقف على خلاف في الحنث وكون
الراجع عدمه حرر (قوله ومعلوم ان محمور السفة الخ) أتى بهذا لانه وارد على عموم كلامه لانه صرح
بصحة تدبير السفة ثم قال ويبطل التدبير بنحو بيع فيفيد ذلك صحة بيع السفة فبطل على ذلك بقوله ومعلوم
الخ أي فعمل بطلان التدبير بالبيع فيصح منه ذلك تامل (قوله وان كانا مرتدين الخ) أي ويحسب من
الثلث وان كان ماله في الأثران الشرط تمام الثلثين لم ينفذهما وان لم يكونا ورثة اهـ مرل (قوله ولا
رجوع عنه لفظا) أي بناء على الرجوع ان التدبير يتعلق عتق بصفة كما أشار اليه بقوله كسائر التعليقات وأما لو
بيننا على انه وصية بالعتق فانه يصح الرجوع عنه باللفظ كما يصح الرجوع عنها به أشاره مر وعبارته
ولو رجع عنه بقول صح الرجوع ان قلنا بالرجوع انه وصية فصار في الرجوع عنها والابان لم نقل وصية بل
تعلق عتق بصفة كلفه الاصح فلا يصح بالقول كسائر التعليقات انتهت (قوله ولا انكاره) عبارة أصله مع
شرح مر في الفصل الا تولى وادعى عبده التدبير فانكره فليس برجوع وان جوزنا الرجوع بالقول كان
بحجوده الردة أو الطلاق ليس اسلاما ورجعة وقال في موضع آخر انه رجوع والمعتمد ما هنا بل يحلف السيد
مدبره لاحتمال انه يقر فان نكل حلف العبد ونبت تدبيره وله رفع اليمين بإزالة ملكه عنه انتهت (قوله بناء
على ان التدبير يتعلق عتق بصفة) هذا راجع للمسلمين قبله أي قوله وصح تدبير مكاتب وقوله وعكسه
ومفهومه ان لو بيننا على انه وصية بالعتق لم يصح تدبير المكاتب لان الوصية أضعف من الكتابة فلا تدخل عليها
لان الأضعف لا يدخل على الأقوى ووجه ضعفها أي الوصية صحة بيع الموصى به دون المكاتب ولم يصح أيضا
في عكسه وهو كتابة المدير لان كتابة الموصى به رجوع عن الوصية وبطلان لها حتى لو سبق الموت على إداء
النجوم لم يعتق المدير على هذا القول اهـ شيخنا عزري (قوله لم تبطل احكامها) أي بالنسبة للفرعين
الذين ذكرهما لامن كل وجه والافهولا يطالب بالنجوم كسبائتي وقوله فيتبع العتيق كسبائتي فهذا نتيجة
عدم البطلان ولو بطلت لكان كسبه وولده السيد فيكون تركه تامل (قوله فيتبع العتيق كسبه) أي
الحاصل قبل الموت ولا يطالب بالنجوم لبطلان الكتابة وهل يرجع اذا أدى بعضها أم لا يرجع لانها من كسبه
نقل عن القباب الرجوع وقوله كما قاله ابن الصباغ معتمدا واعتمده شيخنا في شرحه ونقله عن والده اهـ حل
وقوله ويقاس بها الثانية اعتمده الخطيب اهـ سم وقوله وولده أي اذا كان الرقيق ذكر اذ هو الذي يختلف
فيه الحال بين الكتابة والتدبير فوالد المدير لا يتبعه كسبائتي في قوله ولا يتبع مديره وولده المكاتب يتبعه
رقا وعتقا كسبائتي في قوله وليس له زوج الا بالذن سيده ولا وطء فان وطئ فلا حسد والولم من وطئه نسيب فان

كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الاولى ويقاس بها الثانية

ويحتمل خلافه وعليه جرى ابن المقرئ ومعلوم مما يأتي في الفصل الآتي أنه إذا كان السابق الموت فلا يعتق كله إلا أن احتمله الثلث والافعتق قدره (و) صم (تعلق عتق كل) منهما (صفة) كما يصح تدير وكلمة المعلق عتقه بصفة (و) يعتق بالاسبق) من الوصفين فإن سبقت الصفة المعلق عتقه بها اعتق بها والموت فيه عن التدير أو الاداء ٥٦ فيه عن الكناية وذكر حكم تعليق المكاتب بصفة مع قول ويعتق بالاسبق في تدير المكاتب وعكسه من ز يادني

*(فصل في حكم حل المدبرة والمعلق عتقها بصفة مع ما يذ كرمعه) (حل من دبرت حاملا) ولم يستثنه (مدبر) تبعالها وان انفصل قبل موت سيدها (لأن بطل قبل انفصاله تديرها بلاموت) لها كبيع في بطل تديره أيضا تبعالها وخرج بالحامل الحائل فإذا دبرها ثم جلت فإن انفصل قبل موت السيد فغير مدبر كافي بولد المراهونة وولد الموصى بها والاعتق تبعالها مع بقول لأن يؤول إلى آخره ما لو بطل بعد انفصاله تديرها أو قبله لكن بطل بموتها فلا يطل تديره فإنه في الثانية قد يعيش والتقييد يقبل الانفصال مع بلاموت من ز يادني (كعلق عتقها) فإن حلها يصير معلقا عتقه بالصفة التي علق عتقها بها بقدر زنه بقول (حامل) به وان انفصل قبل وجود الصفة حتى لو عتقت بعتق هو أيضا لأن بطل قبل انفصاله التطبيق فيها بلاموت بخلاف ما لو علق عتقها حائلا ثم جلت لا يعتق أن انفصل قبل وجود الصفة والاعتق تبعالها مع بخلاف ما لو علق عتقها حائلا وبطل بعد

ولده قبل عتق أبيه أو بعده لكون ستة أشهر تبعه وأما الرقيق الأمة فيتبعه ولده في التدير والكناية على التفصيل الآتي تأمل (قوله ويحتمل خلافه) أي في الثانية وقوله وعليه أي على خلافه في الثانية كما يعلم بمراجعة الروض وهذا ما اعتمد الجلال المحلى تبع الشرح أبي حامد ومالك التميمي والغري قال أعني الجلال المحلى وعليه يكون الكسب والولد السيد اه (قوله والافعتق قدره) أي عن التدير قاله الاذري في القوت وهو ظاهر أي وبسطة ما يقابل من النجوم ويتوقف عتق باقيه على اداء باقي النجوم اه سم وفيه أيضا *(فرع) لو فرض أنه لم يخرج من الثلث سوى البعض عتق البعض الذي خرج ويسبق الباقي مكاتبا يتوقف على اعطاء قسطه من النجوم كما نقله الرافعي عن النضر وأبي حامد وغيره وظاهر على هذا أنه إذا عجز عن اداء الباقي لا يتبعه بشئ من الكسب والولد لعدم سقوط النجوم ويكون ذلك البعض الذي علق بالموت واقعا عن التدير عند أبي حامد وابن الصباغ وغيرهما ويحتمل خلاف ذلك على قول ابن الصباغ كالأبرار أحد الورثة عن حصته من النجوم اه (قوله ويعتق بالاسبق من الوصفين) راجع للصورتين الثلاث أي قوله ومع تدير مكاتب وقوله وعكسه وقوله وتعلق عتق كل بصفة فلذلك وزعه الشارح عليها بقوله في الاولين ويعتق بالاسبق من الوصفين فاخذ هذا من قول المتن بعد ويعتق بالاسبق الخ

(فصل في حكم حل المدبرة الخ)

(قوله مع ما يذ كرمعه) أي من قوله وصم تدير حل إلى آخر الفصل (قوله ولم يستثنه) فإن استثنى لم يتبعها في التدير إلا أن عتقت بموت السيد حاملا به فإنه يتبعها اه حل وقوله لم يتبعها في التدير أي بخلاف العتق فإنه يتبعها فيه وان استثناه كما مر لقوة العتق وضعف التدير اه ع ش وقوله أي ع ش أي بخلاف العتق الخ هو معنى قول الحلبي إلا أن عتقت بموت السيد الخ فلا حاجة إليه بعد عبارة حل (قوله قبل انفصاله) حاصل المسئلة أنهم إن كانت حاملا في أحد الوقتين وقت التدير أو وقت الموت أو فيهما معا يتبعها الولد والأفلا اه شوبري (قوله فإن حلها يصير معلقا الخ) ظاهره وان استثناءه إلا أن يقال التشبيه باعتبار ما ذكره الشارح من التقييد بقوله ولم يستثنه اه حل فالقييد ملحوظ في التشبيه أيضا (قوله وبخلاف ما لو علق عتقها حاملا إلى قوله فلا يطل تطبيق عتقه) شامل لبطلانه بالموت أيضا وحصل عدم بطلان تطبيق عتقه عند بطلان تطبيق عتقها بموتها إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها إذا مالو كانت منها كدخولها الدار فإنه يطل تطبيق عتقه لغوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه اه سم على ج اه شوبري (قوله وصم تدير حل) أي بدفع الروح فيه كما يؤخذ من تشبيهه بالاعتاق اه ع ش أي فإن اعتاق الحامل بشرط فيه أن يكون بعد دفع الروح فيه كما تقدم هذا التقييد في الشارح عند قول المتن ولو أعتق حاملا بمولده تبعها لعكسه اه (قوله فإن باعها فرجوع عنه) أي إذا لم ينفصل وقت البيع كالمبادر من قوله فإن باعها أي الحامل وانما كان بيعها رجوعا عنه لأنه يتبعها في البيع أمالو كن منفصلا وقت البيع فلا يكون بيعها رجوعا عنه لعدم تبعيته لها فيه (قوله ولا يتبع مدبر أولده الخ) عبارة أصله مع شرح م ر ولا يتبع عبد أمه أو كونه عبد وان عبر م ر بالعبد ومن كونه ولده انتهت والظاهر أن الكلام في الأعم من كون المدبر أمه أو كونه عبد وان عبر م ر بالعبد ومن كونه ولده موجودا عند التدير أو وجد بعده ومعلوم أن الولد اسم للمنفصل تأمل (قوله المدبر كله) أي أن خرج كل من

انفصاله تعليق عتقها أو قبله لكن بطل بموتها فلا يطل تطبيق عتقه (وصم تدير حل) كما يصح اعتاقه (ولا يتبعه أمه) لأن الأصل لا يتبع الثلث الفرع (فإن باعها) مثلا (فرجوع عنه) أي عن تدير الحامل (ولا يتبع مدبر أولده) وانما يتبع أمه في الرق والحربة (والمدبر كمن في جنابه) منه وعليه والثاني من ز يادني فإن قتل بجناية أو بيع فيها بطل التدير لأن فداها السيد ولا يلزمه أن قتل أن يشتري بقيمته عبد يديره (ويعتق) المدبر كله

أوبعضه (بالموت) أي يموت سيده محسوبا (من الثلث بعد الدين) وان وقع التدبير في الصحة فلا يستغرق ٥٧ الدين الزكاه لم يعتق شي منه أو نصفها

وهي هوقطة بيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه (كعتق علق بصفة قيدت بالمرض) أي مرض الموت (كأن دخلت) الدار (في مرض موتي فانت حر) ثم وجدت الصفة (أو) لم تقيد به (وجدت فيه باختياره) أي السيد (فانه يحسب من الثلث) فان وجدت بغير اختياره فمن رأس المال اعتبارا بوقت التعليق لانه لم يكن منهما باطل حق الورثة وعليه يحمل اطلاق الاصل انه من رأس المال (وحلف) مدبر في صدق (فيها) وبعد (معه) وقال كسبه بعد الموت وقال الوارث قبله (لان البده وكما تقدم بينته فيما لو أقاما بينتين بما قالاه كما علم مما مر في الدعوى والبيانات وصرح به الاصل هنا بخلاف ولده المدبرة اذا قالت ولده بعد الموت وقال الوارث قبله فان المصدق الوارث لانها تزعم حرته والحر لا يدخل تحت اليد وتعبيرى بما ذكر أعمر من تعبيره بمال

(كتاب السكابة)

هي بكسر الكاف قيل وبفتحها لغة الضم والجمع وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض منهم بنجمين فكثر والاصل فيها قبل الاجماع آية

الثلث أو بعضه ان خرج من الثلث بعضه فقط اه برماوى والاحسن ان تفسر صورة المدبر بعضه بما اذا بر بعضه شانه الماتقدم انه لا يسرى (قوله بعد الدين) أي وبعد التبرع عن المنعزة في المرض اه برماوى (قوله وعتق ثلث الباقي منه) والحيلة في عتق جميعه بعد الموت ولو كان ثم دين مستغرق ان يقول أنت حر قبل مرض موتي بيوم وان مت فمخاة فقبل موتي بيوم فاذا مات بعد ذلك التعليقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سييل عليه لاحد اه شرح مر (قوله وان لم يكن دين ولا مال غيره الخ) في الرض وشرحه وان مات سيد المدبر بماله أي باقية غائب عن بلد الورثة أو كان على معسر أو جاحد ولا يثبته أو مماطل أو متعزز لم يحكم بعتق شي حتى يقع أي يصل للورثة من المال الغائب مثله لتسليمه قبل تسلمهم على الثلثين فيتبين عتقه من حين الموت ووقوف كسبه قبل وصول ذلك فاذا وصل تبين مع عتقه ان الكسبه فان حضر الغائب بان انه عتق وان الاكساب له فلو كانت قيمته مائة والغائب مائة فيفرض مائة عتق نصفه لحصول مثليه للورثة فان تلفت الاخرى استقر عتق ثلثيه وتسلمت الورثة على ثلثه وعلى المائة اه (قوله عتق ثلثه) هذا ان مات عن وارث خاص فلو لم يخلف وارثا سوى بيت المال ولكن لا يملك سواء فقتضى كلام الماوردي انه لا يعتق الثلث بل جميعه على الاصح من وجهين وان لم يعد الى المسلمين ثلثاه اه شرح مر اه شوبري (قوله وقال كسبه بعد الموت) أي وقدم في بعد الموت من يمكن فيه كسبه مثله اه (قوله بخلاف ولله المدبرة اذا قالت الخ) وكذا الحكم اذا اختلفا في ولد المستول له ولد قبل موت السيد أو بعده أو ولده قبل الاستيلاء أو بعده اه زى وصورة المسئلة حتى يكون لاختلاف معنى انها جلت به بعد التدبير لما تقدم انها اذا كانت حاملا وقت التدبير فانه يتبعها الى العتق ولو انفصل قبل موت السيد انتهى وقوله لانها تزعم الخ حاصل المراد من هذا التعليق انها لا ترجع هنا لعدم اليدها اذا اخل لا يدخل تحتها اه شيخنا وعبارة تشرح مر لانها لما ادعت حرته نفت أن يكون لها عليه يدوان سمعت دعواها المصلحة والادانت (قوله والحر لا يدخل تحت اليد) وكذا لو قالت دبرني حاملا وقال الوارث بل دبرك حائلا فهو قن اه زى (قوله أعمر من تعبيره بمال) أي لشموله الاختصاص

(كتاب السكابة)

هي خارجة عن قواعد المعاملات لادورانها بين السيد وعبده ولانها بيع ماله وهو رقية عبده بماله وهو الكسب اه زى وايضا فيها ثبوت مال في ذمة القن لما لكه ابتداء وثبوت ملك القن اه عبد البر ولفظ السكابة اسلاحي لا يعرف في الجاهلية قبل أول من كوتب عبد له من الخطاب يقال له أبو أمية اه سلطان بخلاف التدبير فانه عقد جاهلي وأقره الشرع اه عزيزي ومما يفرزه أن يقال لنا عقد معاوضة يحكم فيه لاحد المتعاقدين بملك العرض والمعرض معا اذا السيد ملك النجوم فيه بمجرد العقد مع ثلث المكاتب على ملكه الى اداء جميع النجوم وقول بعضهم ملغز فيه بانه مملوك لا مالك له مبني على مرجوح وهو ان المكاتب مع بقائه على الرق لا مالك له اه شرح مر (قوله عقد عتق) أي عقد يقضى الى العتق فهو من اضافة السبب للمسبب وسمى كتابا للعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافق تسميتها كتابة من تسمية الشيء باسم متعلقه وهو الصل اه عزيزي وقال الزبدي سمي كتابة لما فيه من ضم نجم الى نجم وقيل لانه لا يوثق به غالبا اه وقوله بلفظها قال البلقيني رحمه الله تعالى ليس لنا عقد يتوقف على صيغة مخصوصة الا السلم والنكاح والكتابة اه قل على المحلى (قوله والحاجة داعية اليها) أي لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يشتر الكسب تشهرا اذا علق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيما لم يحتمل في غيرها كما احتملت الجهالة في ربح القراض وعمل الجمالة الحاجة اه شرح مر (قوله لا واجبة) ذكر مع استفادته مما قبله توطئة لقوله ولثلا يتعطل أثر الملك لانه انما يصلح له لنفي الوجوب وتوطئة للغاية أيضا وألرد صرحا على من قال ان الامر في الآية للوجوب اه ع ش

(٥٨ - جل منهج خامس)

والذين يتغنون الكتاب مما ملكت أي ما نكمت ونسب المكاتب عبد ما بقي عليه درهم رواه أبو داود وغيره ويصح الحاكم اسناده وقال في الروضة انه حسن والحاجة داعية اليها (هي سنة) لا واجبة

وان طلبها الرقيق كالتدبير
ولثلاثين على المالك (طلب
أمين مكتسب) أي قوى على
الكسب وهم مفسر الشافعي
رضي الله عنه الخير في الآية
واعترفت الامانة لثلاثين
ما يحمله فلا يعتق والطلب
والقدرة على الكسب ليوثق
بتحصيل النجوم (والا) بأن
فقدت الشروط أو أحدها
(فباحة) إذا يقوى رجاء
العقوب بها ولا تكره بحال
لأنها عند فقد ما ذكر قد
تفنى إلى العتق (واركانها)
أربعة (رقيق وصيغ وعوض
وسيد وشروط فيه ما مر في
معتق) من كونه مختاراً أهل
تبرع ولا لأن تبرع وآية
للولاة فتصح من كافر أصلي
وسكران لامن مكره ومكاتب
وان أذنه سيده ولا من
صبي ومجنون ومجنون وسفه
وأولياهم ولا من مجنون
فلس ولا من مريد لان ملكه
موقوف والعقود لا ترقف
على الجديد كما علم من باب
الردة ولا من مبعوض لانه
ليس أهلاً للولاة وذكر حكمه
مع المكره من زيادتي
(وكلمة مريض) مرض
الموت محسوبة (من الثلث)
وان كاتبه بمنزل قيمته أو
أكثر لان

ملخصاً (قوله وان طلبها الرقيق) الآية للرد على من قال بوجودها إذا طلبها الرقيق تمسك بقوله والذين يبتغون
الكتاب مما ملكتم أي ما كنتم فكتبوه هم الخ فعمل الام على الوجوب تأمل (قوله أي قوى على الكسب)
أي الذي يفي بموته ونجومه كيدل عليه السياق اه شرح مر (قوله وبهم مفسر الشافعي) أي بما تضمنته
من الامانة والكسب كما هو ظاهر ويطلق الخبير أيضاً على المال كما في قوله وانه لحب الخير لشديد وعلى العمل
كقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره اه برماوى وخمير التنية في قوله تضمنت ما راجع لكلمتين وهما
قول المتن أمين مكتسب وفي قول على الجلال قوله وبهما أي الكسب والامانة (قوله واعتبرت الامانة الخ)
لما كانت آية الامانة واحدة قدمها على آية الطلب والكسب لاشتراك الآيتين فيهما فكان الاول كالقرد والثاني
كالركب اه ع ش (قوله لثلاثين ما يحمله) يؤخذ منه ان المراد بالأمين من لا يضيع المال وان لم يكن عدلاً
لتركه نحو ملاءمة ويحتمل ان المراد بالثقة أي الذي لم يعرف بكثرة اتفاق ما يسهده على الطاعة لان مثل هذا لا يرجح
عنه بالكتابة وانما لم يجب خلافه لاجتماع من السلف اظهروا الامر في الآية لما فيها من الخطر وهو يبيع ماله بماله
فلا يباحة والتدبير من دأبل آخر اه شرح مر (قوله والابان فقدت الشروط أو أحدها) منها الطلب فيقتضى انها
عند عدم الطلب مباحة وليس كذلك بل هي سنة حتى عند عدم الطلب ويتأ كذبه ويبحث الباقي انه لو كان
يضيع كسبه في الفسق كرهت كاتبة قال وقد ينتهي الحال إلى الترخيم حيث كانت تمكن من المحرمات
وهو واضح معتمد اه حل وقد تجب كما علم مما مر في نفقة الرقيق اذا توقفت نفقته على بيت المال المتوقف
على كتابته مثلاً فراجع مقتضى الاحكام الخمسة اه قل على المحلى وعبارة شرح مر ولا تكره بحال بل
هي مباحة وان انتفت الشروط السابقة لانها قد تفنى إلى العتق نعم ان كان الرقيق ماسقاً بركة أو نحوها
وعلم سيده انه لو كاتبه مع العجز عن الكسب لا كتب بطريق الفسق قال الاذرعى فلا يبعد تحريمها لضمها
التمكن من الفساد وهو قياس حرمة الصدقة والقرض اذا علم من اخذها ماصر فها في محرم وان امتنع العبد
منها وقد طلبها سيده لم يجب عليها كعكسه انتهت (قوله وسيد) أي ولو بناتبة فقد الكتابة قبل التوكيل
كافي سم واتي للشارح في قوله ولو كاتبه معاصم حيث قال بنفسهما أو ناتبهما وهذا بخلاف التدبير فانه لا يصح
التوكيل فيه كما تقدم لان التعليق فيه صريح بمقصود التعليق في الكتابة ضمنى غير مقصود وهذا بالنظر
لايجاب فيها أما القبول فلا يصح توكيل العبد فيه وعبارة شرح مر وينجبه عدم الاكتفاء بقبول وكيل
العبد لانه لا يصير أهلاً للتوكيل الا بعد تمام القبول انتهت وفي سم قال ابن الرنعة والظاهر قبول الكتابة للنيابة
ولا يقال فيها تعليق وهو لا يقبلها الا نقول ليس التعليق مقصوداً منها وانما هو تصريح بمقصودها وما آلتها اه
(قوله لانها تبرع الخ) آية لقوله أدل تبرع وقوله وآية للولاة لقوله وولاء (قوله لامن مكره) وينبغي ان يحل
عدم صحتها من المكره ما لم يذكر كتابته فان نذرهما كرهه على ذلك صحت الكتابة لان الفعل مع الاكراه يحق
كالقفل مع الاختيار ثم هذا ظاهر ان كان النذر مقيداً بزمان معين كرمضان مثلاً وآخر الكتابة إلى ان يفي
منه زمان قليل فان لم يكن كذلك كأن كان النذر مطلقاً فلا يجوز اكراهه عليه لانه لم يلتزم وقتاً معينه حتى
يأتي بالتأخير عنه فلوا كرهه على ذلك ففعل لم يصح هذا ولو ادعى من غير كتابة للعبد صهي في الحالة الاولى من
الوقت الذي عين الكتابة فيه وفي الحالة الثانية من آخر أوقات الامكان اه ع ش على مر (قوله والعقود
لا ترقف) أي العقود التي يشترط فيها اتصال الايجاب بالقبول كالبيع والرهن والهبة والكتابة دون الوصية
اه حل (قوله وكتابة مريض من الثلث) المراد بالكتابة المكاتبين اطلاق المصدر على اسم المفعول لاجل
قوله محسوبة من الثلث لان المحسوب انما هو المكاتب لا العتق أو يقدوم مضاف أي ومنطلق كتابة الخ أو يقدر
في قوله محسوبة أي محسوب متعلقها الخ (قوله وان كاتب بمنزل قيمته الخ) أي وان كانت النجوم مثل قيمته الخ ولا
ينظر إليها وقت الكتابة لان حق الورثة لم يتعاقبها الا الآن لا حسمال ان السيد يضيعها في مصالحه (قوله لان

كسبه) أي السيد أي وقد جله العبد بكتابه اه عبد البر وعبارة شرح مر لان كسبه ملك للسيد انتهت
ويصح عود الضمير للمكاتب بمعنى ان الكسب بعد الكتابة للمكاتب وقد كان قبلا للسيد فقوته على الورثة
بكتابه وحاصل التعليل انه لما قوت على الورثة كسب العبد كان كانه تبرع بنفس العبد من غير مقابل فاذلك
حسب العبد من الثلث اه شخبنا (قوله مما آداة الرقيق) انظر لو تحصلت يده ولم يوردها هل تكون مما
خلفه أولا اه شوبري (قوله فني ثلثيه تصح) كان كانت قيمته ثلاثين وما يملكه السيد ولو بالنجوم ثلاثون
فيقابل ثلثيه عشرون وهي ثلث الجميع (قوله أولم يخلف غيره) انظر كيف يتصوره ذامع انه خلف نجوم
الكتابة قطعا الا ان يقال قد عرض لنجوم الكتابة دين فاخذت فيه حرر (قوله فاذا أدى حصته من النجوم)
أي بعد موت السيد ولا يعتق منه شيء بعد ذلك لان كتابة تلبس بتطل بمجرد الموت اه سم بالمعنى (قوله
وهذا من زيادتي) فيه ان الاصل قال واطلاق تصرف فالمكره في حال اكرهه ايس مطلق التصرف والجلال
الحلي جعل اطلاق التصرف عبارة عن الاختيار وما ذكره الشارح تبع فيه صاحب التصحيح اه حل
(قوله وشرط في الرقيق اختيار الخ) قال في شرح الروض فلو كاتبه أي المكاف المختار لنفسه وأولاده الصغار
أو المجانين صححت أي الكتابة له دونهم عملا بتفريق الصفات كان عبدا صغيرا أو مجنونا وقال سيده في كتابته اذ
أدبت النجوم فانت حر فادى عتق ولا تراجع بينهما لانه تعليق محض فعتق حصل بمجرد الصفة اه سم
(قوله وعدم صبا الخ) هلا قال وتكليف الاختصر منه والوضع في الشرطية لانها لا تكون عديمة الا ان يقال
ليناسب المعطوف عليه بقوله ولان لا يتعلق به الخ وفيه ما لا يخفى اه شوبري (قوله وان لا يتعلق به حق
لازم) كرهون وجن تعلق برقبته مال ومكثري لان منفعة المستأجر ومثله موصى بمنفعة بعد موت
الموصى ومفصول يمكن من التصرف في يد الغاصب فان تمكن من كتابته وعبد ما ذون له في العبارة قد حكم
الحاكم بصرف اكله لارباب الديون التي على سيده اه شرح مر وذلك لانه عاجز عن الكسب في
تحصيل النجوم اه ع ش عليه (قوله كالنجر) ظاهره وان قصرت المدة ووجهه بانها كل عاجز في أول
المدة تزل منزلة مالوكا تلبس على منفعة لم تنصل بالعقد اه ع ش على مر (قوله كالنجر) أي والموصى
بمنفعته وانظر لو أوصى بمنفعته سنة بعد موته سنة فهل للوارث من قبضه كتابته لانه يتفرغ الا ان
لاكتساب أولا لانه قد لا يتيسر له الكسب في السنة الاولى واذا اجاعت السنة الثانية تعلق به حق الموصى له
اه سم اه شوبري (قوله فلا يتفرغ للاكتساب) انظر لو كان متزوجا ومنفعة زوجته ومهرها
في كسبه هل يؤخذ من هذه الالة امتناع كتابته لانه لا يتفرغ للاكتساب أو يقتل قد يطلق فيتفرغ مال
مر الثاني * (فرع) لو كاتب العبد المبيع قبل قبضه قال الزركشي الظاهر الصحة كاعتاقه ثم عبارة
الشارح تفيد أن العبد لو كان سفيها صححت كتابته وهو ما حوله الزركشي وقال انه قضية كلامهم لانه لم يحصر
الاداء من الكسب فقد يؤدي من زكاة وغيرها اه سم وقوله فرع لو كاتب العبد الخ تقدم في الشارح في
كتاب البيع في باب المبيع قبل قبضه من صفات بائع التمثيل بالكتابة للتصرف الذي لا يصح في المبيع قبل قبضه
(قوله ايجابا) أي أو استقبالا ككاتبني مع الجواب من السيد ككاتبك دون عام لتلك وعندها لا يكون من
الفاظ الكتابة ولو كتابة لكن في كلام الشارح في شرح الروض أن ذلك كتابة اه حل وقوله وقبول أي
أو استقبالا فاما مقام الايجاب كقول السيد قبل الكتابة أو كتابتي مني بكذا الى آخر الشروط فقال العبد
قبلت اه ع ش على مر (قوله ككاتبك) ولا بد من اضافتها لعملة فلو قال كاتب بك مثلا لم تصح اه
ع ش (قوله مع قوله اذا أدبته الخ) أي لان لفظها يصلح للمعازجة فاحتج بتمييزها بقوله اذا أدبته الخ ولا
يتعبد بما ذكر بل مثله فاذا برئتم منه أو فرغت فتمسك منه فانت حر وشمل برئتم منه حصول ذلك بآداء
النجوم والبراءة بالمفوط بها وبراءة الغنم شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ اه شرح مر (قوله أؤنيه) أي

كسبه له (فان خلف مثليه)
أي مثلي قيمته (صححت) أي
الكتابة (في كله) سواء أ كان
ما خلفه مما آداة الرقيق أم من
غيره اذ يفي للورثة مثله
(أو) خلف (مثله) أي مثل
قيمته (فني ثلثيه) تصح فيبقى
لهم ثلثه مع مثل قيمته وهما
مثلا ثلثيه (أولم يخلف غيره
فني ثلثيه) تصح فاذا أدى
حصته من النجوم عتق وهذا
من زيادتي (و) شرط (في
الرقيق اختيار) وهو من
زيادتي (وعدم صبا وجنون
وان لا يتعلق به حق لازم)
فتصح اسكران وكافسروا
مر بدلا للمكره وصبي ومجنون
ومن تعلق به حق لازم كسائر
فقودهم في غير الاخير واما
فيه فلانه امام عرض للبيع
كالمرهون والكتابة تمنع
فلا يتفرغ للاكتساب لنفسه
(و) شرط (في الصيغة لفظ
يشعر بها) أي بالكتابة وفي
معناه ماصر في الضمان
(ايجابا ككاتبك) أو أنت
مكاتب (على كذا) كالف
(منهم ماع) قوله (اذا أدبته)
مثلا (فانت حرا فظا أؤنيه)

في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فلا بد فيها من التصريح بقوله فإذا أدت الخ فانت حر كما قاله القاضي حسين وغيره اهـ مرسل وعبارة سم أو نية هو في الكتابة الصحيحة وأما الفاسدة فلا بد فيها من التصريح بقوله فإذا أدت الخ لان الغالب فيها التعليق والصفات لا تحصل بالنية اهـ عمرة انتهت (قوله وقبولاً) ولا يفتى التعليق على الاداء عن ذلك كما في تعليق الطلاق على الاعطاء لان الغرض هنا ثبوت استقلال العبد فلا بد من ثبوت الرأية عليه بالقبول اهـ عمرة اهـ سم (قوله فان لم يكن منفعة عين) أي بان كان عيناً كقولهم تصح الكتابة وقوله والا أي بان كان منفعة عين صحت والمراد بالعين نفس المكاتب وأما منفعة النعمة فإشارتها للمتن بقوله ولو منفعة لان المراد بها المنفعة في النعمة لانه غاية الدين لكن منفعة العين بشرط فيها ضمنية مال آخر غير منفعة ولا يصح ان تتعوض نجوم الكتابة منها بخلاف منفعة النعمة فلا يشترط فيها ضمنية مال آخر غير مال يصح أن تعوض النجوم منها كما سيأتي التنبيه على الاول في قول المتن ولو كانت على خدمة شهر ودينار الخ وعلى الثاني في قول الشارح ومن التجميع تجميع في المنفعة الخ اهـ (قوله مؤجلاً) انما يكف به ذاعماً قبله قال ابن الصلاح لان دلالة الالتزام لا يكتفي بها في مخاطبات وهذا وصفان مقصودان اهـ وفيه نظر لان دلالة المؤجل على الدين من دلالة التضمن لا الالتزام لان مفهوم المؤجل شرعاً دين تاجر وفأزه فهو مركب من شيئين ودلالة التضمن يكتفي بها في مخاطبات فلا حسن في الجواب انه تصريح بمعاملة من المؤجل اهـ ج (قوله ليحصله) أي ليمكن من تحصيله وعبارة شرح مر لانه المنقول عن السلف والخلف ولانه عاجزاً لا انتهت (قوله ولا تخلو المنفعة في النعمة من التأجيل) أي وأما منفعة العين فيمتنع فيها التأجيل اذ يشترط فيها اتصالها بالعقد كما سيأتي اهـ حل وقوله وان كان في بعض نجومها أي وهو الاول تعجيل أي فانه يصح أن تكون متصلة بالعقد وان تكون منفصلة عنه بخلاف منفعة العين فلا بد فيها أن تكون متصلة بالعقد على ما يأتي ولا بد أن يكون معها مال كما يأتي أيضاً وقوله شرط في الجملة أي فيما عدا النجم الاول اهـ شيخنا وعبارة سم قوله ولا تخلو المنفعة الخ كان وجهه ان المنفعة المتعلقة باجزاء الزمان المستقبلية يتوقف حصولها على حصول تلك الاجزاء فهي مؤخره الى حضورها في مؤجلة أو ان ما عدا اول أجزاء المنفعة مستقبل فهو مؤجل وفيهما نظرات انتهت وفي قول علي الجلال (تنبيه) قول المنهج ولا تخلو المنفعة في النعمة من التأجيل وان كان في بعض نجومها تعجيل فالتأجيل فيها شرط في الجملة اهـ أشار به الى أنه يصح كون العوض كاملاً منفعة أو أن نجومها متعددة وان التأجيل فيها موجود باللازم لانه اذا كاتبه على بناء دارين مثلاً في وقتين معلومين فاما ان يتأخر الوقتان عن العقد فالتأجيل واقع فيهما معاً فالعوض كاملاً مؤجل واما أن يتصل الاول منهما بالعقد فيلزم تأجيل الآخر فالتأجيل واقع في جملة العوض وبذلك علم انه لو أتمه لفظاً شرط أو أبده بوجوده لكان واضعاً وانه لا حاجة لذكره بعضهم هنا لما لا يخلو عن نظر أو فساد فراجع اهـ (قوله بنجسين) أي وقتين ولو ساعتين وان عظم المال اهـ شرح مر (قوله ولو في بعض) هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر وقيل ان ذلك السيد بعض الرقيق وباقية حرم بشرط أجل وتجميع لانه قد يملك بعضه الحر ما يؤديه ورد بان المنع تعدياً تابعا لما جرى عليه الاولون لانها خارجة عن القياس فيقتصر فيها على ما وردت انتهت (قوله وبهذا) أي قوله ولو في بعض وقوله وبما يأتي وهو مفهوم قوله الا أني لا بعض رقيق ان مفهومه أن بعض البعض تصح كتابته (قوله فيما رقمته) أي في جميع ما رقمته فلا تصح كتابته بعض ما رقمته اهـ شرح مر (قوله بتفريق الصفة في الثانية) ومقتضاه التفريق في النجوم أيضاً به صرح ج وفيه لا كان ذلك كالوبا مع مقصودا وغير مقصود مع علمه بذلك اهـ حل والمعتمد عدم التفريق في النجوم فيسحق السيد جميع المال الذي ذكره اهـ شيخنا (قوله على بناء دارين) لعل المراد على الزام فتمت ميناها لذلوار يدنو به بنفسه لكانت المنفعة متعلقة بالعين وهي لا تؤجل والغرض هنا تأجيلها بدليل قوله في وقتين معلومين وعرضت ذلك على الطباوى فوافق عليه

وقبولا كقبلت ذلك) وذكر الكاف قبل كاتبتك وقبلت من زيادتي (و) شرط (في العوض كونه ديناً ولو منفعة) فان كان غير دين فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة والاصح على ما يأتي (مؤجلاً) ليحصله ويؤديه ولا تخلو المنفعة في النعمة من التأجيل وان كان في بعض نجومها تعجيل فالتأجيل فيها شرط في الجملة (منجماً بنجسين) فاكثر (كأجرى عليه الصهاية فن بعدهم) (ولو في بعض) فلا بد من كون العوض فيه ديناً الى آخره وان كان قد عاك بعضه الحر ما يؤديه وبهذا وبما يأتي علم ان كتابة البعض في مارق منه صححتوبه صرح الاصل سواء أقال كاتبت مارق منك أم كاتبتك وتبطل في باقيه في الثانية لانها تفيد الاستقلال باستغراقها مارق منه في الاولى وعملاً بتفريق الصفة في الثانية ومن التجميع تجميع في المنفعة ان يكتبه على بناء دارين موصوتين

اه سم وأيضاً منفعة العين لا تنحصر بنجوم بل لابد معها من ضمنية مال آخر كما تقدم ويأتي له (قوله في
 وقتين معلومين) لك أن تقول فيه جوع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان
 وقدمنا ذلك في الجار قلع في موجد هنا فيجتمل أن يسوي بينهما بل يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقت
 ابتداء الشروع في كل وقت لا جوع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بين المنفعة ثم معوض وهنا عوض والعرض
 أوسع أمراً من المعوض وينسأح فيه أكثر وأبان ما يتعلق بالعتق المتشوف إليه الشارع ينسأح فيه أو غير ذلك
 فليجروا رأيهم من مال إلى التسوية والجل المذكور اه سم (قوله بخلاف ما لو اقتصر على خدمة شهرين)
 أي أن يخدمه شهرين بنفسه لا يصح أن يصرح بأن كل شهر نجم أي والعرض أنهم ما متصلان هذا هو الذي
 يتوهم فيه الصحة وأمالو كأنه فعلان كان كاتبه على خدمة مترجب ومضان فواضح عدم الصحة لا تقطاع
 ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى وبهم ذاب علم أنه لا فرق بين البناء والخدمة وأنه في تعلقات العين لم تصح خلافاً لما
 قد يتوهم من كلام الشارع اه حل مع زيادة من شرح الروض وقوله أي أن يخدمه شهرين بنفسه منه يعلم
 أن كلام الشارع في قوله بخلاف الخ مفروض فيما لو كانت الخدمة متعلقة بعين المكاتب فتكون منفعة عين
 وتقدم أنه يشترط فيها ضمنية مال آخر بقوله بخلاف ما لو اقتصر الخ أي لم يضم لها مالا آخر فهذا سبب الفساد
 ولهذا إذا لم يصرح الخ بخلاف ما لو ضم لها مالا آخر فيضج سواء صرح بما ذكر أولاً وبعد ذلك فليعلم أن في
 كلام الشارع تلاقة وتفكيكاً لأن قوله ومن التحميم نجمين في المنفعة المراد به منفعة النعمة كما تقدم وقوله
 بخلاف ما لو اقتصر الخ مفروض في منفعة العين كما علمت وكلامه يروهم أن السياق واحد وأن كلام من الجنتين
 وارد على منفعة النعمة وليس كذلك كما علمت تأمل (قوله وان صرح بأن كل شهر نجم) عبارة شرح الروض
 ولو كاتب عبده على خدمة شهرين وجعل كل شهر نجماً لم يصح قال الرافعي لأن منفعة الشهر الثاني متعينة
 والمنافع المتعلقة بالاعيان لا تزول اه وقد يفهم تعليله أنه لو لم تكن خدمة الثاني متعينة بأن كانت في النعمة
 صح انتهت اه سم (قوله مع بيان قدره وصفته) أي وبيان محله على ما تقدم في السلم اه حل ومجابهة
 زى وسكونهم عن بيان موضع التسليم لعوض الكتابة يشعر بعدم اشتراطه لكن في أصل الروضة عن ابن
 كج أن فيه التفصيل في السلم انتهت (قوله والنجم الوقت المضروب) أي المعين المقدر في القسط لاني على
 البخاري ونجم الكتابة هو القدر المعين الذي يؤديه المكاتب في وقت معين وأصله أن العرب كانوا يبينون أمورهم
 في المعاملة على طلوع النجم لانهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم إذا طلع النجم الفلاني أدبت حقل فسموا
 الاوقات بنجوماً بذلك ثم سمي المؤدى في الوقت نجماً اه وقوله كما سيأتي أي في قوله ولو كاتبه معاصم أن
 اتفقت النجوم الخ (قوله والمدة لتقديرها) أي ذكرت لتقديرها فهو متعلق بمحذوف (قوله وإذا اختلف
 الاستحقاق الخ) قال الزركشي وكأنه لما كان استيفاء الخدمة بتمامها لا يحصل الا في المستقبل كان ذلك في
 معنى تأجيل العوض لحصول المقصود وهو الارتفاق بالتأخير اه عبد البر (قوله ويشترط في الصحة أن
 تصل الخدمة الخ) لعل المراد المتعلقة بعينه قوله والمنافع من عطف العام لا المتعلقة بالذمة بدليل قوله بخلاف
 المنافع المترتبة في الذمة اه عناني وعبارته شرح مر فعلم أن الاجل انما يكون شرطاً في غير منفعة يقدر على
 الشروع فيها حالاً وان الشرط في المنافع المتعلقة بالعين اتصالها بالخدمة بخلاف المترتبة في الذمة وان شرط المنفعة
 المتصلة بالخدمة يمكن الشروع فيها عقبه ضمنية نجم آخر إليها كالمثال المذكور وان شرطه تقدم زمن الخدمة
 فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم يصح ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار فرض في الشهر وفأت الخدمة
 انقضت في قدر الخدمة توفي الباقي بخلاف الأصح منه الصحة انتهت على الصحة فإذا أدى نصيبه هل يسرى
 على السيد إلى باقيه أولاً فيه نظر وقياس ما يأتي في إبراء أحد الشريكين السراية وقد يفرق بين المبرئ عتق
 عليه نصيبه باختياره فسرى إلى حصه شريكه وما هنا لم يعتق فيه حصته ما أداها العبد باختيار السيدة لا سراية إذ

في وقتين معلومين بخلاف ما لو
 اقتصر على خدمة شهرين
 لا يصح وان صرح بأن كل
 شهر نجم لانهم ما نجم واحد
 (مع بيان قدره) أي العوض
 (وصفته) وهما من زيادتي
 (وعدد النجوم وقسط كل
 نجم) لان الكتابة عقد
 معاوضة والنجم الوقت
 المضروب وهو المراد هنا
 ويطلق على المال المؤدى
 فيه كإسائتي (ولو كاتب على)
 منفعة عين مع غيرها مؤجلاً
 نحو (خدمة شهر) من
 الآن (ودينار ولو في أثنائه)
 هو أولى من قوله عند انقضائه
 (صح) أي الكتابة لان
 المنفعة مستحقة في الحال
 والمدة لتقديرها والتوفية
 فيها والدينار انما يستحق
 المطالبة به بعد المدة التي عينها
 لاستحقاقه وإذا اختلف
 الاستحقاق حصل تعدد النجم
 ويشترط في الصحة أن تصل
 الخدمة والمنافع المتعلقة

بالاعيان بالعقد فلا يجوز تأخير ما عنه كان العين لا قبل التأجيل بخلاف المنافع المترتبة في النعمة ولا يشترط بيان الخدمة بل يتبع فيها العرق كما مريانه في الاجارة (لا) ان كاتبه ٤٦٢ (على ان يبيعه كذا) كتوب بألف فلا يصح لانه شرط عقد في عقد (ولو كاتبه وباعه ثوبا) مثلاً بان قال

كاتبك وبعتك هذا الثوب
(بألف ونجمه) بنجمين مثلاً
(وعاق الحرية بادائه صحت)
أى الكتابة (لا البيع)
انقدم أحد شقيه على مصر
الرقيق من أهل مباحة سيده
فعمل في ذلك بتفسير
الصيغة فيوزع الألف على
قيده الرقيق والثوب فما
خص الرقيق يؤديه في النجمين
مثلاً (وصحت كتابة رقاء)
ثلاثة صفقة (على عوض)
منجم بنجمين مثلاً لاتحاد
المالك فصار له ثوبان
بشر واحد (ورزع) الوض
(على قيمتهم وقت الكتابة
فمن أدى منهم) حصته عتق
ولا يتوقف عتقه على أداء
الباقى (ومن عزر رقيق) فإذا
كانت قيمة أحدهم مائة والثاني
مائتين والثالث ثمانمائة فلي
الاول سدس العوض وعلى
الثاني ثلثه وعلى الثالث
نصفه (لا) كتابة (بعض رقيق)
وان كان باقية لغيره مؤذنه
في الكتابة لان الرقيق لا
يستقل فيها بالتردد لا كتساب
النجوم نعم لو كاتب في مرض
موته بعضه والبعض ثلث
ماله أو أوصى بكتابة رقيق فلم
يخرج من الثلث إلا بعضه ولم
يجز الورثة صحت الكتابة
في ذلك القدر وعن النص
والفقوى صحة الوصية بكتابة
بعض عبده (ولو كاتبه) أى
شريكه فيه بنفسه ما أو

شرطها كون العتق اختياراً بالان عتق عليه وهو واضح وقد يقال فرق بين كون الباقي لغيره وبين كونه له كما
في مسئلتنا وان العبد كله لو احدثه ولو أعتق جزاً منه سرى الى باقية معسراً كان أو موسراً وان كان عليه دين
فتدري قال بالسراية هنا الحصول العتق عليه هنا وان لم يكن باختياره اه ع ش عليه (قوله بالاعيان) الاولى
بالعين لان المراد عين المكاتب كما تقدم عن شرح الروض اه شيخنا (قوله كما ان العيان) قد يؤخذ منه
انه لو التزم الخدمة في ذمة صم تقديم الدينار على زمن الخدمة اه شوبرى (قوله لا على ان يبيعه كذا) أى
العبد ويصح رجوعه للسيد كما قاله الزركشى كان يقول كاتبك على كذا بشرط ان ابيعك الشئ الغلافى أو بشرط
ان يبيعه اه عبد البر (قوله صحت أى الكتابة) أى سواء قبل العقد من معاً أم مرتباً كقبل ذلك أو قبلت
الكتابة والبيع أو عكسه كما يشعر به كلام المتن وصرح به في الروضة وأصلها اه زى وعبارة حل سواء
قبل العقد من معاً أم مرتباً أو سواء قدم قبول الكتابة أم لا انتهت (قوله لتقدم أحد شقيه) أى البيع وهو
الايجاب لانه لا يصير من أهل مباحة سيده إلا بقبول الكتابة (قوله فيوزع الألف) أى فقوله هذا الثوب
ليس بقيد بل مثله ثوباً بصفته كذا في ذمتى اه حل (قوله ولا يتوقف عتقه على أداء الباقي) أى ان كانت الكتابة
صحبة اه شوبرى وعبارة شرح هر فن أدى حصته عتق لوجود الاداء ولا يتوقف عتقه على أداء غيره
وان عجز غيره أو مات ولا يقال عتق على أداء غيره لان الكتابة الصحيحة يغلب فيها حكم المعاوضة ولهذا
يعتق بالابراء مع انتفاء الاداء انتهت (قوله لا كتابة بعض رقيق) أى فهمى من الكتابة الفاسدة فاذالم يفسدها
السيد وادى النجوم عتق وسرى الى باقية ان كل له مطلقاً أولاً يسرى به من حصته غيره أو كلها وحرمله ما لم يمه
ويرجع العبد على سيده بما دونه له ويغرم السيد قسط القدر المكاتب من القيمة اه قل على المحلى (قوله
نعم لو كاتب في مرض موته بعضه الخ) هذا ضعيف في الاولى والاخيرة لان التبعض فيهما في الابتداء بخلاف
ما لو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه فان التبعض في الدوام ويغترق فيه ما لا يغترق في الابتداء
وهذا هو المعتمد اه حل وزى لكن قوله فان التبعض في الدوام الخ فيبقى لان ضرورة المسئلة أن يقول
أوصيت بكتابة سالم ثم انه لم يخرج من الثلث إلا نصفه مثلاً فيقول الوارث كاتبك نصفك على كذا فالتبعض
في هذه الصورة في ابتداء العقد الصادر من الوارث لا في دوامه كما هو ظاهر اللهم الا أن تصور بما اذا بادر
وارث مكاتب كله ثم انه بعد حساب التركة وضبطها لم يخرج من الثلث إلا نصفه مثلاً فالتبعض حيثئذ
في دوام العقد الصادر من الوارث لا في ابتداءه لانه في الابتداء كاتبه كله تأمل هذا ولكن الذى في شرحى
در وج استثناء هذه الصور الثلاثة كصنيع الشارح وسكت عليها ما لخواشى الثلاثة (قوله والبعض
ثالثه) أى حين موته حتى لو بان حين الموت أنه دون الثلثين تبين البطلان اه هر اه سم (قوله
صحت الكتابة) انظر حيث صحت في البعض هل يتأى مع مالكه ليكنه الكسب أو كيف الحال اه سم
(قوله ان اتفقت النجوم جنسا وصفة وأجلا) هذا فى المال وقوله وعدداً أى في غير المال فلا يشترط التساوى
في وكتب أيضاً لم يقل وقد لا لانه لا يشترط التساوى في مقدار المال اه حل (قوله أيضاً ان اتفقت
النجوم جنسا الخ) هذا مع اختلاف النجوم أيضاً وقسم كل نجم على نسبة المالك وأى محذور فسيما لو
ملكاه بالتسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الاول والاخر درهم في الشهر الثاني مثلاً
ويكون لكل من المالكين نصف كل من الدينار والدرهم فان العوض معلوم وحصه كل واحد منهما معلومة ثم
ظهر انه يحتمل ان المراد باتفاق النجوم جنساً أن لا يكون بالنسبة لأحدهما ذاتي ولا آخر درهم لأن يكونا
ذاتين ودرهماً بالنسبة إليهما جميعاً كما في المثال الذى فرضناه المتقدم فانه جائز اه سم مع زيادة (قوله
وجعلت أى النجوم) معطوف على اتفقت فيغيدانه شرط لكن قال هر انه معطوف على صم تأمل ومقتضى قوله

فانهم ما (معاصم) ذلك (ان اتفقت النجوم) جنسا وصفة وأجلا وعدداً في هذا المطلق النجم على المؤدى (وجعلت) أى النجوم أى

أى مر بعد ذلك فان اتسقى شرط عمدا ذكر كان جهلا على غير نسبة الملك الخ انه مطوف على اتفقت
 اه (قوله على نسبة ملكهما) كان يكون لاحدهما ثلثا والآخر ثلثا ويكتابه على ستة دنانير يؤدى في
 شهرين في كل شهر ثلاثة تصاحب الثلثين اثنين واصاحب الثلث واحد ويدفع لهما معا وليس له تخصيص
 أحدهما بقضه أولا كإياني وليس لاحدهما ان يكتبه على دنانير والا آخر على دراهم اه شيخنا (قوله
 صرح به أو أطلق) فان شرط بخلاف النسبة قدس أيضا وحيث قدس فبأنى ما تقدم اه قل على الحلى
 (قوله وفتح الكتاب) ظاهره ان تجهيز السيد ليس فسخا ونسبة قوله الا في وعاد الرقبان عجز فجزه
 الا آخره فسخ به صرح الروض حيث قال (فرع) قول السيد فسخ الكتاب وأبطلناه ونقضها
 وعجزه فسخ ولا تعود بالتقرير اه وبه يظهر الفرق بين تجهيز السيد نفسه وتجهيز السيد اياه بشرطه وان
 الاول لا يفسخ به الكتابة بخلاف الثاني قاله الشيخ اه شورى (قوله لم يعجز) لا يخفى ما فيه من الخفاء
 والاجمال الذي وضعه قول الروض وشروطه ولو عجزه أحدهما فسخ الكتابة وأراد الا آخره فسخها وانظاره
 بل عند ما في الجمع اه وبه علم ان الضمير في لم يعجز عائدا للاحكام المفهوم من أبقاها لما قبله معه وان المراد
 ببقى الجواز ما يشمل تبقى الصفة تأمل اه شيخنا (قوله والتقييد بعد الرقب من زبادى) قال الزركشى وظاهر
 كلام المصنف انه يقوم في الحال ليسرى والاظهر انه لا يسرى في الحال بل عند العجز فاذا أدى نصيب الآخر
 عتق عن الكتابة وان عجز وعاد الى الرقب ثبتت السراية حيث اه ويؤخذ عنه انه لو كان عجزا عائدا الى الرقب
 في الحال حصلت السراية فيحصل من ذلك انه لو كان العجز والعود الى الرقب حاصل في الحال حصلت السراية في
 الحال والاحصاء عند حصولهما وبذلك ينضم كلام الجلال الحلى هنا اه سم (قوله فان أعسر من ذكر)
 أى الذى أعتق أو أبرأ وهذا صادق بعود الرقب في البعض الآخر وبعدم عود قوله عتق نصيبه من الرقب
 واجمع الشقين أى قوله فان أعسر من ذكر وقوله أولم يعد الرقب لك في الشق الاول مسلم بالنظر لاحدى
 صورتيه وهى ما اذا لم يعد الرقب فان عاد فلا يعتق نصيب المبرى في صورة البراء لانه لو عتق لعقب بالكتابة فيلزم
 كتابة بعض رقيق ولو في الموام وهى ممتعة ثم رأيت ع ش على مر بحث ما ذكرته ثم مال الى الصفة في
 هذه الحالة معالاه بانه يغتفر في الموام ما لا يغتفر في الابتداء فيثبت تعلم ان كلام الشارح على اطلاقه تأمل
 (قوله وأدى المكاتب نصيب الشريك الخ) قلتم يؤذ فان اعتقه أو أبرأه فالامر كذا كراى فيعتق نصيبه عنه
 والولاء لهما وان عجز فجزه وفتح الكتابة عند نصيبه رقيقا مع عتق نصيب شريكه تأمل
 (فصل فيما يلزم السيد الى آخره) الاحكام المذكورة في هذا الفصل مختصة بالكتابة الصحيحة قلنا ترجيح في
 الروض وشروطه بقوله الباب الثاني في أحكام الكتابة الصحيحة وهى خمسة الاول العتق ويتبع بادهاء كل النعموم
 أو الأبراء منها أو الخو القهبالا عليها الى ان قال الحكم الثاني انه يجب على السيد الإبقاء الى ان قال الحكم
 الثالث في تصرفات السيد في المكاتب وفي تصرفات المكاتب الى ان قال الحكم الرابع في ولد المكاتب الى ان
 قال الحكم الخامس في المكاتب اذا جنى أو جنى عليه اه (قوله وغير ذلك) أى من قوله ولا يعتق شئ من مكاتب
 الأبداء الكل الى آخر الفصل (قوله لزوم السيد الخ) مذهبنا انه مقدم المأذ كرهلى مؤن التجهيز اه شرح مر
 وقوله مقدم المأذ كرهلى مؤن التجهيز أى تجهيز السيد لومان وقت وجوب الاداء والخط وذلك بان لم يبق من
 مال الكتابة الا قدر ما يجب الإبقاء به أما لومان السيد قبل ذلك الوقت فانه يجب تقديم تجهيزه على الإبقاء لما يأتى
 انه يدخل وقت نفسه بالعقد ويتصدق اذا اتى من النعم الاخير قدر ما يبق به من مال الكتابة اه ع ش عليه
 ولومان السيد قبل مضي جميع النعم وخطف وورثة فامر بنصيبه في ان يتنعم على ولهم حظ الربع
 وغيره مما ذكرناه يجب عليه الاقتصار على أقل من مولى لئلا يكتسب منه وهو متصرف على غيره يجب
 عليه مراعاة المصلحة للمتصرف عليه اه سم قال الخفاف في الحاصل وليس لنا عند معاوضة يجب الخطا
 منه الا هذا اه ثم قيل الواجب أحد الأمرين من الخط والابتداء وقبل الإبقاء أصل والخطا بدل والمذهب

(على نسبة ملكهما) صرح
 به أو أطلق (قوله عجز) الرقيق
 (فجزه أحداهما) وفسخ
 الكتابة (وابقاء الآخر)
 فيها (لم تجز) كابتداء
 عجزها (ولو أبرأه) أحدهما
 (من نصيبه) من النعموم (أو
 أعتقه) أى نصيبه من
 الرقيق (عتق) نصيبه منه
 (وقوم) عليه (الباقى) وعتق
 عليه وكن الولاء كله (ان
 أيسر وعاد الرقب) المكاتب
 بان عجز فجزه الآخر
 والتقييد بعود الرقب من
 زبادى فان أعسر من ذكر
 أولم يعد الرقب وأدى المكاتب
 نصيب الشريك من النعموم
 عتق نصيبه من الرقيق عن
 الكتابة وكن الولاء لهما
 وخرج بالبراء والا عتق
 ما لو قبض نصيبه فلا يعتق
 وان رضى الآخر بتقديمه اذ
 ليس له تخصيص أحدهما
 بالقبض
 (فصل) فيما يلزم السيد
 وما يسره وما يحرم عليه
 ويان حكم ولد المكاتب وغير
 ذلك (لزم السيد) كتابة

وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد منه الاعانة على العتق وخرج بزيادة في صحيفة الفاسدة فلا شيء فيها من ذلك واستثنى من لزوم الايتاء ما لو كاتبه في مرض موته وهو ثالث ماله ومالو كاتبه على منفعة (والخط) أولى من الدفع لان القصد بالخط الاعانة على العتق وهي محقة فيه وهو موهبة في الدفع اذ قد يصرف المدفوع في جهة أخرى (وكون كل) من الخط والدفع (في) النجم (الخير) أولى منه فيما قبله لانه أقرب الى العتق (و) كونه (ربعا) من النجوم أولى من غيره (ف) ان لم تسمع به نفسه فكونه (سبعا أولى) روى خط الربع النسائي وغيره وخط السبع مالك عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما (وحرم) عليه (تمتع بمكاتبته) لاختلال ملكه فيها واقتصار الأصل هنا على تحريم الوطء فيهم حل غير مولى مرادا (ويجب) بوطئه لها (مهر) لها وان طأعته لشبهة الملك (لاحد) لانها ملكه (والولد) منه (حر) لانها عاققت به في ملكه (ولا تجب) عليه (قبضته) لانه مقدم (وصارت) بالولد (مستولمة مكاتبته) فان عجزت عتقت بموت السيد

المنصوص انه الخط والايثاء بدل لان الاعانة في الخط محقة اه سم وعبار شرح مر والاصح ان الخط أصل والايثاء بدل انتهت وعبارة سم على ج واقترام معنى اصله الخط مع ان الايتاء هو المنصوص في الآية الا أن براديهما رجحت في نظر الشرع وانما نص على الايتاء لهما الخط منه بالاولى ثم رأيت في شرح غاية الاختصار للعصني ما نصه قال بعضهم والايثاء يقع على الخط والدفع الا أن الخط أولى لانه اتفق له وبه فسر الصحابة رضي الله عنهم اه انتهت (قوله قبل عتق) طرف لما بعده أي الخط والدفع اه شيخنا وعبارة زى ويجوز الدفع بعد العتق قضاء وفي التهذيب ان وقت وجوبه من العقد الى العتق موضع فيتعين عند العتق انتهت وعبارة شرح مر ويتضح اذ بقي من النجم الاخير قد رما بقى به من مال الكتابة فان لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء انتهى أي وفيه الاثم بالتأخير اه ع ش عليه (قوله خط متمول من النجوم) كشيء من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعدد او هو ظاهر و يفرق بينه وبين ما مر في المصراة من ان الصاع يتعدد بتعدد البائع وتعدد المشتري بانه صلى الله عليه وسلم قدر المثل لكونه مجهولا بالصاع لثلاث يحصل النزاع فيما يقابل المثل المألوف في يد المشتري فشميل ذلك ما لو كان المثل نافها جذا فاما اعتبار ما يخص كل واحد بالصاع لعدم تفرقة الشارع فيما يضمن به بين القليل والكثير وكتب سم على التمسح قوله متمول انظر لو كان المتمول هو الواجب في النجم هل يسقط الخط اه أقول الاقرب عدم السقوط ويتبين ان يحط بعض ذلك القدر اه ع ش على مر (قوله أو دفعه من جنسها) فان كان من غير جنسها لم يلزم المكاتب قبوله الا ان رضي به صم فتوله من جنسها أي أو من غيره برضا المكاتب واذا مات السيد بعد اخذ مال الكتابة وقبل دفع ما ذكر لزوم الورثة دفع ذلك وان كان مال الكتابة باقيا أخذ منه الواجب لان حقه في عينه ولا تراجع فيه أصحاب الديون وأما الصفة فالظاهر انها مثله لعله المذكورة اه حل (قوله لان القصد منه الخ) أي انما فسر الايتاء بما يشمل الخط وان كان المتبادر منه الدفع لان القصد منه أي مما ذكر الشامل للامرين الخ (قوله وكونه ربعا) أي فما فوقه من الاجزاء كالثلث أولى أي مما دون الربع من باقي الاجزاء كالسدس وقوله أو سبعا أي فما فوقه من الاجزاء كالسدس أولى أي مما دون السبع من الاجزاء كالثلث (قوله روى خط الربع النسائي وغيره) أي عن علي قولاهما انه لا يحط عن المكاتب قدر ربع كتابته وروى عنه رفعه لني صلى الله عليه وسلم وقوله وخط السبع مالك عن ابن عمر أي فعلا فانه كاتب عبده وخط عنه سبع ما كاتبه عليه اه حل (قوله وحرم عليه تمتع الخ) دخل فيه النظر وتقدم في كتاب النكاح حله أي بلا شهوة لما عدا ما بين السرقة والركبة فاطلانه محمول على ما فصله في كتاب النكاح فلا اعتراض عليه اه زى ومثبت السيد مع مكاتبته يثبت لها معه اه سم (قوله مهر لها) ولا يتكرر بتكرار الوطء الا اذا وطئ بعد أداء المهر كما تقدم اه زى وع ش (قوله لشبهة الملك) دفع لما قد يقال اذا طأعته كانت رانية فكيف يجب لها المهر وحامله ان لها شبهة في السيد وهي الملك اه شيخنا (قوله لاحد لانها ملكه) أي وان علم التحريم واعتقده لكن يعز من علم التحريم منها اه زى (قوله لانه مقدم حرا) عبارة شرح الروض لان حق الملك فيه كالمرا تته اه سم (قوله وصارت مستولمة مكاتبته) أي مستمرة على كتابتها هذا هو معنى الصيرور وتوالا فالكتابة ثابتة لها قبل ذلك ولو قال كالمحرر وهي مستولمة مكاتبته لكان أظهر اه سم وفي قل على المحلى قوله وصارت مستولمة تنجوز في الصيرورة في المكاتبته أي لان الكتابة سابقة وقد شال الصيرورة باعتبار انضمام الوصفين اه (قوله فان عجزت عتقت بموت السيد) أي عن الايلاء وعتق معها اولادها الخادون بعده وان أدت النجوم عتقت عن الكتابة وتبعها كسبها وولدها فلو مات السيد قبل العجز عتقت عن الكتابة فبقيتها كسبها احكام الرافعي من قطع البغوى بل لو تأخرت الكتابة عن الاستيلاء كان الحكم كذلك كما لو عجز عتقت قبل عجزها لكان كاتب مدبرة

أو عكس ثم مات السيد قبل أداء النجوم عتقت عن التدبير من الثلث فان احتمله فذلك والاعتق منها ما يحتمله
ويبقى الباقي مكاتبا كذا قال الشيخ أبو حامد وأبو بحق والبغوي وخالف ابن الصباغ فقال ينبغي في الشق الاول
أيضا ان تبقى أحكام الكتابة فيه تبعه ولو كسبه هو هذا الذي قاله ابن الصباغ متعين لان الايلاد أقوى من
التدبير فكيف يكون التدبير مسقطا لأحكام الكتابة دون الايلاد فان قلت لعل سبب ذلك كون المدبر يعتق
من الثلث قلت لاضير فانه ان خرج جميعه من الثلث ينبغي ان يتبعه كسبه وولده والاخر مقدار الثلث ويبقى
الباقي مكاتبا والكسبه اه سم ومثله ع ش ويتأمل في قوله عتقت عن الكتابة فانها اذا لم تؤد النجوم
لا معنى لعتقها عن الكتابة بل لا يظهر الا ان يكون عتقها عن الاستيلاد وان أدتها عتقت من حين الاداء ولا
يتوقف عتقها على موت السيد فليتأمل فعسى الله ان يفتح بيدي ان المراد اه ثم رأيت ع ش على مر كتب على
قوله أي مر فان مات السيد قبل عتقها عتقت عن الكتابة مانصه أي فاتباعها كسبها وولدها الحادث بعد
الكتابة وقبل الاستيلاد وهذا وفائدة كون العتق عن الكتابة اه فقطضا ان عتقها انما هو بموت السيد
لسببه فثبت ان حق التعبير في هذا ان يقال مثل ما تقدم في التدبير حيث قال الشارح هناك لكن ان كان
الاخر الكتابة لم تبطل أحكامها فاتباع العتق كسبه وولده فيقال هناك لكن ان كان الاخر الكتابة لم تبطل
أحكامها فاتباعها كسبها وولدها الحادث بعد الكتابة وقبل الاستيلاد وتقدم انه في مسألة التدبير لا يثبت له
من أحكام الكتابة الا هذان الفرعان فيقال هنا أيضا لا يثبت لها هاتان من أحكام الكتابة الا هذان الفرعان
فالتعبير بقوله عتقت عن الكتابة محتمل تسمع (قوله عتقت بموت السيد) أي وعتق معها أيضا ولادها الحادثون
بعد الاستيلاد كما هو معلوم من كتاب أمهات الاولاد اه زيادي (قوله الحادث) أي المنفصل بعدها فلا ينافي
الغاية بعده اه شيخنا وعبارة سم وفي الزوضو يتبعها في الكتابة جل موجود وكذا ما حدث من غير
السيد من جل بعد الكتابة انتهت فالمراد بقول المتن الحادث أي انقضاءه سواء كان العلق به حاصل قبلها أو
حصل بعدها فلذا قال الشارح ولو جلت به بعدها تأمل (قوله بالكتابة) متعلق بعتقها وخرج به ما لو عتقت
بسبب آخر فلا يتبعها اه شيخنا (قوله كولد المستولدة) أي فانه يتبعها رقا وعتقا اذا ولدته من غير السيد
بنكاح أو زنا بعد الاستيلاد فانه رقيق تبعها واذا عتقت عتق اه شيخنا (قوله بل للسيد مكاتبته) أي بعد
بلوغه وقبل عتق أمه أو بعد موته أو تعجزها اه شيخنا واذا كاتبه يعتق بالاسبق من ادائه واداء أمه اه سم
وله وطو لم لو كان أنثى ولا يكون أرش الجنابة عليه ولا يمتنع عليه معاملة لانه تابع في الكتابة غير مستقل اه
شرح مر (قوله ومن ثم) أي من كون التعبير بان مكاتب توهم الكتابة الاستقلالية تركت ذلك أي القول بانه
مكاتب كالاصل (قوله والحق فيه للسيد) أي لا للام وفي قول ان الحق لها أي الام المكاتب لانه يكتب عليها
وقوله قيمته أي ان قلنا ان الحق في الولد للسيد فان قلنا انه للام فهي لها تستعين بها على كتابتها اه شرح
مر (قوله ويمونه من أرش جنابة عليه الخ) انقار لو لم يكن له ما ذكر من الكسب وما بعده فهل يمونه السيد من
عنده أو يمان من بيت المال تأمل وفي قل على المحلى فان لم تكن هذه الامور فوثقه على السيد اه (قوله
ومهره) أي اذا كان أنثى فوطئت بنكاح أو شبهة أي والواطي له غير السيد أما اذا وطئه السيد فلا مهر عليه
ولعل الفرق بينه وبين أمه ان هذا لما كانت كاتبه ضمنية كان ملك السيد عليه تاما بخلاف أمه فان ملكه
فيها قد اختل فكانت كالأجنبية اه (قوله كفي الام) أي أم هذا الولد المكاتب لا كتاب الشافعي رضي الله
عنه وقوله في جميع ذلك هذا واضح فيما عدا المونة وأما المونة فقد يتوقف في كون سيدها بموتها ماد كزلانها
بالكتابة صارت مستقلة بموتها الا ان يراد بالجميع المجموع أي فيما عدا المونة كما يؤخذ من عبارة الاصل
اه شيخنا (قوله الابداء الكل) لو كاتب عبيد اصغرة فادى بعضهم حصته عتق بخلاف عكسه ولو كاتب
عبد على انه اذا أدى النجم الاول عتق ويبقى النجم الثاني في ذمته بعد العتق ففي صحة ذلك قول الجميع بين عتدين

(الحادث) بعد الكتابة ولو
جالت به بعدها (يتبعها رقا
وعتقا) بالكتابة كولد
المستولدة فلا شيء عليه للسيد
اذا لم يوجد منه التزام بل
للسيد مكاتبته كما حرم به
المأوردى وان ذكر الاصل
انه مكاتب لان الحاصل له
كتابة تبعية لا استقلالية ومن
ثم تركت ذلك (والحق) أي
حق الملك (فيه السيد فلو قتل
قيمته له ويمونه من أرش
جنابته عليه وكسبه ومهره
وما فضل وقف فان عتق فله
والا فليسيدة) كافي الام في
جميع ذلك (ولا يعتق شيء
من مكاتب الابداء الكل)
أي كل النجوم لخبر المكاتب
عبد ما بقي عليه درهم

مختلف الحكم قاله في الروضة اه عمرة اه سم (قوله وفي معنى ادائها حط الباقي منها الواجب) أي في أنه
 إذا حصل هو أي الحط حصل أي العتق فإذا أدى المكاتب النجوم وبقى عليه ما يجب حطه فحطه السيد عنه
 فإنه يعتق فهذه العبارة تقتضي أنه لا يعتق إلا أن صدر من السيد حط وعبارة أصله مع شرح ابن حجر ولا يعتق
 نبي من المكاتب حتى يؤدي الجميع أي جميع المال المكاتب عليه ما عدا ما يجب ابتأؤه أو يبرأ منه اه وقد
 نقلها ع ش علي مر ثم قال بعدها وقضيه أي كلام ج اه يعتق مع بقاء القدر المذكور وما ذكره
 أي ج هنا مخالف لما يأتي للشارح أي مر في الفصل الآتي من أنه إذا بقي ما ذكر يرفع له قاض يعبره
 على دفعه أو يحكم بالتقاص إن رآه فلعن المراد بما ذكره هنا أن ما يجب ابتأؤه لا يسوغ الفسخ منه من السيد
 حتى لو فسخ لم ينفذ فسخه لأنه يعتق بمجرد بقاءه وعلى هذا فلو مات العبد فالقرب أنه يرفع الأمر للقاضي بعدموته
 ليحكم بالتقاص إن رآه وعتق العبد فيموت حرًا ويكون ما كتب لورثته موافق ما قاله ج ما تقدم للشارح
 من أنه لو لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء اه وعبارة شرح مر في الفصل الآتي التي تبين عليها المحشى
 ومثلها يأتي في الشارح هناك نصها الكتابة الصحيحة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها إلا أن يعجز عن الأداء
 عند الحل نعم لو عجز عما يجب حطه عنه امتنع فسخه وحيث قد رفع الأمر للحاكم ليأمر السيد بالابتاء والمكاتب
 بالأداء ويحكم بالتقاص إن رآه مصلحة وانما يحصل التقاص بنفسه لا بتفاه شرطه إلا في اتهم وكتب عليه
 ع ش هناك قوله لا تتفاه شرطه إلا في أي من اتفاق الدين في الجنس والحلول والاستقرار ولعل صورة
 المسئلة أن القيمة من غير جنس النجوم والاف المانع من التقاص اللهم الآن يقال إن ما يجب حطه في الابتاء
 ليس دينًا على السيد وإن وجب دفعه فحقا بالعبد ومن ثم جاز للسيد أن يدفع من غير النجوم اه (قوله لا عليها) أي
 فانه لا يعتق بحواله السيد على المكاتب بالنجوم أي لعدم صحة الحواله كما مر في بابها وإن أوهم كلامه صحته اه
 رشدي (قوله فقال سيده هذا حرام) قد يشمل ما ليس ملكه وما هو ملكه لكن تعلق به حق الغير كرهون والحلي
 فسره بالأول فقط فيحتمل أنه لكونه المتبادر فليتام اه سم (قوله حلف المكاتب) أي أنه ليس بحرام أو أنه
 حلال وإن ملكه وقوله فيصدق أي على ظاهر الابداه شرح مر وفي سم قوله حلف المكاتب وذلك لأن
 دعوى السيد تحمل إلى أنه يقول ليس هو ملكك اه (قوله ويقال لسيد خذ) استشكل بأنه حرام باعتدافه
 فكيف يؤمر بأخذه وأجيب بأن خيره فاذا اختار أخذه علمنا بنقضه أي فان ادعى أنه لما لم ينفذ لم ينفذ اه
 والاقيل يترعه الحاكم ويحفظه في بيت المال والاصح أنه يقال له أمسكه حتى يظهر مالكمو يمنع من التصرف
 فيه فان عاد وكذب نفسه وزعم أنه للمكاتب قبل ذلك منه اه سم (قوله ذلك) أي لغرض امتناعه منه (قوله
 فكذلك) أي يصدق المكاتب بيمينه اه ع ش (قوله حلف السيد) والوجه أن محل ذلك ما لم يقل ذكته وال
 صدق لتصرعهم بقول خبر الكافروا الفاسق عن فعل نفسه كقوله ذبحت هذه فعلى هذا يحمل ما بحثناه ينبغي
 تصديق العبد أو ما توجب اطلاقه بشوف الشارح للعتق فردوديان فيه اضرا السيد حيث يلزم بقول
 ما يحكم به عاقله من رأى الحماوشك في تذكته يحرم عليه اه كاه شرح مر (قوله ولو خرج المؤدى
 معي بالخ) عبارة أصله مع شرح مر وان خرج معي فله رد ما ورد به ان تلف أو بقي وقد حدث به عيب عنده
 وأخذ به وان قل العيب لان العبد انما يتناول التسليم وورده وبطلب الارش يتبين أن العتق لم يحصل وان
 كان قال عند الأداء أنت حر كما روينا رضي به وكان في النعم الأخير بان حصول العتق من وقت القبض انتهت
 (قوله وهو جائز له) أي والحال أن الرجاء له فالواو الحال (قوله بان لا يعتق) حتى لو ظهر الاستحقاق بطلته
 بان أنه مات رقيقًا وان مات ركة للسيد لا الورثة اه زى (قوله وان كان السيد قال عند أخذه أنت حر) أي
 سواء قال ذلك منه لا قبض النجوم أولا اه حل وأشعر قوله عند أخذه بتصوير المسئلة بما إذا قاله متصلا
 بقبض النجوم وفي كلام الامام اشعار به قال في أصل الروضة هو تفصيل قويم لا بأس بالاخذ به لكن في

وفي معنى أدائها حط الباقي
 منها الواجب والبراء منها
 والحواله بها لا عليها (ولو أتى
 بحال فقال سيده) هذا (حرام
 ولا يبينه) له بذلك (حلف
 المكاتب) فيصدق في أنه ليس
 بحرام (ويقال لسيد) حيث
 خذ أو أبرئه عنه (أي من قدره) فان أبي قبضه
 القاضي) عنه وعتق المكاتب
 أن أدى الكل (فان نكل)
 المكاتب عن الحلف (حلف
 سيده) أنه حرام لغرض
 امتناعه منه ولو كان له يمينه
 سمعت لذلك نعم لو كاتبه على
 لحلم بقاء به فقال هذا حرام
 فالظاهر استقصاؤه في قوله
 حرام فان قال لانه مسروق
 أو نحوه فكذلك أولانه لحلم
 غير مذكي حلف السيد لان
 الاصل عدم التذكية كظهوره
 في السلم (ولو خرج المؤدى)
 من النجوم (معياورده)
 السيد بالعيب وهو جائز
 له وبه صرح الاصل (أو)
 خرج (مستحقا بان لا يعتق)
 فهما (وان) كان السيد
 (قال عند أخذه أنت حر)

لأنه بناء على ظاهر الحال من صحة الادعاء وقيدان عدم صحته والاولى من زيادته وتغيري ٤٦٧ بما ذكر في الثانية أولى من تقييدها بالنجم

الوسيط انه لا فرق بين كونه جوابا عن سؤال حريته أو ابتداء وبين كونه متصلا بقبض النجوم أولا اه وقوله
لكن في الوسيط الخ هو المعتمد اه روى عبارة سم قوله لانه بناء على ظاهر الخ شامل لما اذا قال ذلك على وجه
الانخبار عن حاله بعد اداء النجوم ولما اذا قاله على وجه الانشاء بناء على صحة الادعاء وهو ما اعتمد شيخنا
الطبرلاوى رحمه الله قال بخلاف ما اذا قاله على وجه الانشاء استقلا لانه بناء على صحة الادعاء فيعتق في هذه الحالة
وان خرج المؤدى معيار ورده أو مستحقا لم ويجرى هذا التفصيل فيما اذا قال لزوجه ان أبرأتني طلقك
فقلت أبرأتك فقال أنت طالق ثم تبين فساد البراءة فان كان قال أنت طالق على سبيل الانشاء بناء على صحة
البراءة لم يقع وان كان قاله على سبيل الانشاء استقلا لانه بناء على ما ذكره وقوع الطلاق قال ابن شهاب بنو اختلافنا
فقال المكاتب أعتقتني بقولك أنت حر وقال السيد أردت انك حر بما اديت وبان انه لم يصح الادعاء قاله قول قول
السيد بهينه قاله البغوي قال الرافعي وهذا السبيل يقتضي ان يطلق قول السيد مجمل على انه حر بما أدى
وان لم يذكر ارادته اه فليتأمل ذلك (فرع) نظير ما ذكره المصنف في مسألة الكتابة ما لو علق الطلاق على صفة
وظن وجودها فقال لزوجه اذهبي فانت طالق أو أفتى مفت بوقوع الطلاق خطأ فقال لزوجه اذهبي فانت طالق اعتمدا
على فتواه ثم بان خلاف ذلك وهل يشترط في المفتى أهلية الاقضاء المعتمد كما قاله شيخنا مر لا حيث ظنت
أهليته انتهت ومثله شرح مر في جميع ذلك (قوله لانه بناء على ظاهر الحال من صحة الادعاء) مقتضاء ان
الاطلاق كالانخبار لا الانشاء وفي الاطلاق في الطلاق فيما لو قال ان أبرأتني من صداقتك فانت طالق فقلت
أبرأتك الله فقال لها أنت طالق يلحق بالانشاء لا بالانخبار اه حل (قوله لا تزوج الابن سيدة) أي سواء
كان المكاتب ذكرا أو أنثى اه دل على الحلي وان كان تطيل الشارح لا يظهر الا في الذكرك (قوله ولا وطء لامته)
واما التمتع فينبغي منعه ان أدى الى الوطء والا فلا كما تقدم في الرهن اه حل (قوله كمنع الراهن الخ)
التشبيه في مطلق المنع فلا ينافي ان الراهن الوطء باذن النجم اه شورى (قوله لا اعتبار الانزال فيه) قال
مر التسري يعتبر في امر ان يحجب الامة عن أعين الناس وانزاله فيها اه أي فلا يقال تسري فلان بلغة الا اذا
وجد (قوله على خلاف منعه) أي منع الشارع له (قوله لثبته) أي على نفسه (قوله والولد نسيب) أي
ليس من زنا (قوله لكن لدون ستة أشهر) ينبغي ان يراد ستة أشهر غير لحظة الوضع والانقضاء المدة عن أقل مدة
الحمل اه شورى (قوله رقا وعنقا) أي في الاولى واما في الاخيرة فتنقضي فقط وقوله فوقف عتقه أي
في الصورة الاولى واما في الاخيرة فتنقضي لان أباه قد عتق اه شيخنا (قوله وهو مملوك لايه) أي مادام
مكاتب (قوله مطلقا) أي سواء ولدته لستة فقط أولا أكثر منها وقوله في صورة الاكثر أي أو وطئها بعد العتق
في صورة ما اذا ولدته لا أكثر من ستة أشهر وقوله بقيد زنته الخ متعلق بقوله أو بعده فهو خاص بصورة البعدية
لانه لا يظهر مفهومه الذي ذكره بقوله أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء الا فيما واما في صورة الوطء معه
أي العتق فلا يعقل ان تلد لدون ستة أشهر منه أي الوطء مع كون المقسم والغرض ان ولادته لستة أو
لأكثر وان كلاً منهما محسوب من العتق كما ذكره بقوله أو ولدته بعد العتق لها أي لستة أشهر فاكثر منه
أي من العتق أي كل من الستة والا أكثر محسوب من العتق تأمل (قوله بقيد زنته الخ) قيد به لانه لا يعقل
في صورة المعينة ان تلدها والحال انه وطئها بعد العتق (قوله فان لم يطلأ الى قوله لم تصر أم ولد) كان عليه ان
يقول وتبعه والحاصل ان الصور تسع يتبعه في خمس هاتان والثلاثة الاولى ويتقوت وتصر أم ولد في أربع
أشار لها بقوله ووطئها معه أي مع العتق مطلقا أي في صورتها الستة والا أكثر هاتان صورتان وبقوله أو
بعده وولدته لستة أشهر فاكثر هاتان صورتان (قوله قبل حملها) أي أو أحضرها في غير بلد العقد اه
شورى (قوله كونه حظه) انظر لو تحمل المكاتب بالثبوت هل يجبر السيد حينئذ في نظيره من تحمل

الانخير (وله) أي المكاتب
(شراء اماء لتجارة) توسعه
في طرق الاكتساب (لا تزوج
الابن سيدة) لما فيه من
المؤن (ولا وطء) لا متعولو
بأذنه خوفا من هلاك الامة
في الطلق فنعمن الوطء كمنع
الراهن من وطء المرهونة
وتعبيري بالوطء أهم من
تعبيره بالتسري لا اعتبار
الانزال فيه دون الوطء (فان
وطئها على خلاف منعه
(فلا حد) عليه لشبهة الملك
ولا مهر لانه لو ثبت لثبته
(والولد) من وطئه (نسيب)
لا حقه لشبهة الملك (فان
ولدته قبل عتق أبيه) أو منعه
(أو بعده) لكن (للدون
ستة أشهر) من العتق
(تبعه) رقا وعنقا وهو مملوك
لا يبيعه بغيره ولا يعتق عليه
لضعف ملكه فوقف عتقه
على عتق أبيه ان عتق عتق
والارق وصار للسيد (ولا
تصر أم ولد) لانها عتقت
بمملوك (أو) ولدته بعد
العتق (لها) أي لستة أشهر
فاكثر منه وهذا ما في الروضة
كالشرحين ووقع في الاصل
لفوق ستة أشهر (ووطئها
معه) أي مع العتق مطلقا (أو
بعده) في صورة الاكثر بقيد
زنته بقولي (وولدته لستة
أشهر) فاكثر (من الوطء
فهي أم ولد) لظهور العلق

بعد الحرية ولا نظر الى احتمال العلق قبلها تنطبقها والولد حينئذ حر فان لم يطلأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر
من الوطء لم تصر أم ولد (ولو حمل) النجوم أو بعضها قبل حملها (لم يجبر السيد على قبض) لما عجل (ان امتنع) منه (لفرض) كونه حظه

وخوف عليه كان يعمل في زمن نهب (والا) ٤٦٨ فإن امتنع للغرض (أجبر) على القبض لان المكاتب غرض ظاهر افيه وهو تعجير العتق

أو تقريبه ولا ضرر على السيد وظاهر مما مر انه لا يتعين الاجبار على القبض بل اما عليه أو على البراء ويغارق تطير في السلم من تعيين القبول بان الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما أمكن فسبق فيها طالب البراء (فان أبي قبض القاضي) عن معتق المكاتب ان أدى الكل (أو عمل بعضا) من النجوم (ليبرته) من الباقي (فقبض وبراء بطلا) أي القبض والبراء لان ذلك يشبه بالجاهلية فقد كان الرجل اذا حل دينه يقول لدينه اقض او زد فان قضا والا زاده في الدين وفي الاجل وعلى السيد رد المقبوض ولا عتق (ومع اعتباض عن نجوم) للزومها من جهة السيد مع التشوف للعتق وجمها في الروضة كالمها في الشفعة وصوره الاسنوي لنص الشافعي عليه في الام وغيرهما وان جزم الاصل تبعها المحقق في الروضة وأصلها هنا عدم صحة وعلى الاول جرى البلقيني أيضا قال يوجب الشيطان على الثاني البغوي ولم يطالعها على النص (لا يبعها) لانها غير مستقرة ولان المسلم فيه لا يصح بيعه مع لزوم من الطرفين لتطرق السقوط

المعتزض أو المسلم اليها وثمة النقل اه سم (قوله وخوف عليه) أي من شيء يرجح زواله عند الحل والاولا لزمه القبول قطعا وقوله كان يعمل في زمن نهب أي وقعت الكتابة في زمن نهب من الغرض ما لو كان يخاف تعلق الزكاة أو أحضره في غير محل التسليم كفي السلم اه قل على المحلى (قوله في زمن نهب) قال في الروض وشرحه وان أنشأها أي الكتابة في زمن نهب لان ذلك قد يزل عند المحل ولما في قبوله من الضرر قال الماوردي والروابي فان كان هذا الخوف معهودا لا يرجح زواله لزمه القبول وجهها واحدا اه انتهى سم (قوله وهو تعجير العتق) أي اذا أراد دفع الكل وقوله أو قريبه أي اذا أراد دفع البعض اه عبيد البر أو تعجيره في النجم الاخير وتقريبه في غيره (قوله وظاهر مما مر) أي من قوله ولو اني بمال وقال سيده حرام الخ (قوله أو عمل بعضا من النجوم الخ) ويجري ذلك في كل دين يعمل قبضه بهذا الشرط ولو أوصى لا يخرج بنجوم الكتابة فجزم المكاتب فجزم الموصى له لم ينفذ وكان رد الموصية كما يؤخذ ذلك من قول الماوردي ما يؤديه بعد ذلك يكون للورثة اه شرح الرملي (قوله ليبرته) أي لاجل ان يبرته وخرج ما لو عمل ذلك البعض بغير شرط فانخذه منه وبراء مما بقى أو ادعى العجز عن الباقي فأبرأه منه أو اعتقه فانه يصح البراء والعتق في جميع ذلك وخرج بقوله عمل ما لوجابه في المحل ولو بعد الشرط فانه يطل الشرط ويصح القبض والبراء والعتق اه قل على المحلى (قوله بطلا) أي ان كل السيد جاهلا بالحال فان كان عالما به صح وعتق كافي مر لانه أبرأه لاني مقابلة شيء اه شيخنا وعبارة سم قوله بطلا قال في الروض وشرحه ولو انشأ رضاء جديدا بقبض ذلك عما عليه حكم بصحته كالأذن المشتري أو المرتهن في قبض ما يبيده عن جهة السراة والرهن وان أتى به في المحل بطل الشرط فقط أي دون القبض والبراء والعتق ولا يلزمه ان يبرته عن الباقي ولو عمل ولم يشرط براءة فانخذه منه وبراء من الباقي بلا شرط أو عجز نفسه فأبرأه من الباقي أو اعتقه عتق اه انتهت (قوله يشبه بالجاهلية) أي من حيث جلب النفع اه حل أو من حيث جعل التعجيل مقابلا لبراء من الباقي فهو كجملهم زيادة الاجل مقابلة بمال اه شيخنا (قوله ومع اعتباض عن نجوم) أي من المكاتب كان كاتبه على دنائير قبضه أن يعتاض عنها من قدر اهرم أو غيرها وقوله لا يبيعها أي لاجني كان يبيع السيد ما على المكاتب من النجوم لاجني و يأخذ منه عوضه فيصير المطالب للمكاتب هو الاجني وهذه طريقة المصنف والمعتد عدم الصحة في الشقين أي يبيعها المكاتب الذي هو الاعتباض ويبيعها لاجني اه من شرح مر (قوله لا يبيعها) أي لغير المكاتب والا فالاعتباض يبيع أيضا والاهية كالبيع على طريقته في جهة دين وعبارته في الهبة وهبة الدين للمدين ابراء وغيره صحيحة والقرينة على أن البيع هنا مثال لا قيد قوله فيما يأتي فلو باع مثلاً اه شيخنا (قوله لانها غير مستقرة) أي ولانها مجوز عن تسليمها شرعا من حيث ان العبد قادر على اسقاطها اه سم (قوله لكن ان رضى المكاتب بذلك) أي يبيع نفسه وهذا استدراك على قوله ولا يبعه (قوله ويصح ايضا بيعه من نفسه) ويعتق عن جهة الكتابة على المعتد بناء على انه عند عتاقه فيتبعه ولده وكسبه ولو علقه على صفة فوجدت حال الكتابة عتق عنها أيضا فيتبعه ما ذكر اه شوبري وقوله ويعتق عن جهة الكتابة أي من حين عقد البيع لانه لا يبيده الحرية حالا ولا توقف خريسته على قبض العوض ومقتضاه أنه يطالب بعد ذلك بكل من نجوم الكتابة ومن عوض البيع فليجرر اه شيخنا وفي قل على المحلى ولو باعه نفسه صح وكان فسخا للكتابة وعتقه ليس عن الكتابة فلا يبيعه كسبه ولا ولده قاله شيخنا كج واعتمده وعن شيخنا مر خلافا اه وفي سم قوله ويصح بيعه من نفسه قال البلقيني لكن يعتق لاجن جهة الكتابة سواء قلنا ان شراءه نفسه عقد عتاق او يبيع قال فلا يبيعه كسبه ولا ولده بخلاف ما لو أبرأه أو اعتقه اه وفيه نظر ان قلنا عند عتاقه ثم قضيه ان المستولاه المكاتب حكم اكسابه أو اولاده قبل الاستيلاء كذلك وان لو كان بدل البيع هبة تبع الكسب والولد اه أقول اعتمده شيخنا كالطبرلاوي وحيث انه يعتق عن جهة الكتابة فيتبعه ولده وكسبه قال عميرة

الهة النجوم بذلك أولى (ولا يبيعه و هبة) أي المكاتب كام الوالد لكن ان رضى المكاتب بذلك صح وكل من رضاء فصحا للكتابة ويصح ايضا بيعه من نفسه كافي أم الوالد

• (فرع) •

(فلو باع) مثلا السيد النجوم أو المكاتب (وإذا) هـ المكاتب (المشتري لم يعتق) ٤٦٩ وان تضمن البيع الاذن في قبضها لان الاذن في مقابلة

* (فرع) عاق عتق المكاتب على صفة فوجدت حال الكتابة عتق عن الكتابة ويشبهه كسبه وولده ويتضمن ذلك الابرار عن النجوم يكون الابرار مطلقا ولكنه تعليق ضمنى فاعتقر اه اه (قوله فلو باع) اي اثنى بصورة بيع والا فالفرض انه فاسد (قوله وأدلهما للمشتري) اي مشتريها او مشتريه (قوله في مقابلة سلامة العوض) اي الذي دفعه المشتري للسيد اه شيعنا (قوله ولو سلم بقاؤه) اي الاذن (قوله فالفرق بينهما ان المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف الوكيل) اي بحسب الاصل وان علم فساد البيع اه حل (قوله نعم لو باعها الخ) لم يقل او باعها مع ان الظاهر ان بيعه كبيعها فيما اذا اذن المشتري في قبضها (قوله مع علمهما بفساد البيع) فان لم يعلما بالفساد لم يصح اه حل (قوله أعتق مكاتبك بكذا) أي سواء قال عندك ام أطلق كما يعلم من كلامه بعد اه شيعنا (قوله وهو اقتداء منه) اي من الغير والولاء للسيد (قوله كفي أم الولد) عبارة في كتاب الكفارة متنا وشرحا واعتاق بمال كتحام اي فهو من جانب المالك معاوضة يشوبه اتعايق ومن جانب المستدعي معاوضة يشوبها جعله فلو قال لغيره اعتق ام ولدك او عبدك ولو مع قوله عندك بكذا فاعتق اي فور انفاذا لاعتاقه لا لزامه اياه وكان ذلك اقتداء من المستدعي كاختلاع الاجنبي او قال اعتهق اي عبدك عني بكذا ففعل ملكه الطالب به ثم عتق عنه تضمن ذلك البيع لتوقف العتق على الملك فكانه قال بعينه بكذا او اعتهق عني وقد اجابه فيعتق عنه بعد ملكه اما لو قال اعتق ام ولدك عني بكذا ففعل فان الاعتاق ينفذ عن السيد لا عن الطالب ولا عوض انتهت (قوله فلو قال اعتهق عني الخ) اي لان ذلك يتضمن بيعه وهو لا يصح

* (فصل في لزوم الكتابة الخ) * عبارة تشرح مر فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب وجوازها من آخر وما يترتب عليها وما يطرأ عليها من فسخ او انقضاء وجناتيه او الجناية عليه وما يصح من المكاتب وما لا يصح انتهت (قوله وما يعرض لها من فسخ) ذكره بقوله الا ان عجز المكاتب الخ وقوله وانفساخ ذكره بقوله ولو قتل المكاتب بطلت وقوله وبين حكم تصرفات المكاتب وذكره بقوله وللمكاتب تصرف لا تبرع فيه الخ وقوله وغيرها ذكره بقوله ولا تنسخ بجنون الى قوله ان كافا والقيمة اه (قوله لازمة للسيد) الظاهر ان اللام بمعنى من وفي الكلام حذف المضاف يدل على هذا عبارة الاصل ونصها الكتابة لازمة من جهة السيد اه ويقال مثل ذلك في قوله وجائزة للمكاتب (قوله لحظ مكاتبه) وهو تحليصه من الرقب (قوله فكان فيها كالأهـن) أي لان الأهـن عقد لحظ المهرن (قوله أو غاب) أي فوق مسافة العدو والافلا يفسخها وقوله دون مسافة قصر أي وفوق مسافة عدوى اه شويري (قوله على الاشبه في المطلب) معتمد وقيد بالبقين بما اذا لم يأذن له السيد في السفر وينظره الى حضوره والافليس له الفسخ اه زى (قوله أيضا على الاشبه في المطلب) لكن مخالف في الكتابة فاعتبر مسافة القصر وصوبه الزركشي وقال انه قضية التشبيه بالمال الغائب اه سم وعبارة تشرح مر ولو حل النجم ثم غاب بغير اذن السيد وحل وهو أي المكاتب غائب الى مسافة القصر بخلاف غيبته فيما دونها كما عتده الزركشي وغيره قياسا على غيبته ماله وبحث ابن الرقعة ان غيبته في مسافة العدو مسافة القصر وهو ضعيف وان عجز عن الحضور لتخوم مرض أو خوف فلا سيد الفسخ من غير ماكم لتعذر الوصول الى العوض وكان من حقه ان يحضر أو يبعث المال وقيد بالبقين قتلا عن جمع ونص الام بما اذا لم ينظره قبل الحل أو بعده ولا اذن له في السفر كذلك والامتنع عليه الفسخ وليس لنا انتظار لازم الا في هذه الحالة انتهت (قوله فله فسخها بنفسه) أي كافي افلاس المشتري بالثمن فان للبائع الفسخ ومنه تعلم انه لا بد من الفسخ ولا يحصل عجزا التحجير كإسأني (قوله متى شاء) أي فهو على التراخي اه شرح مر (قوله بل يمكن السيد من الفسخ) أي لا يعترضه فلا ينافي ما يأتي من الخليف اه من خط بعض الفضلاء بما مش شرح الروض (قوله لانه ربما عجز نفسه أو امتنع من الاداء لو حضر) هذه العلة يرد عليها ما سيأتي في الجنون والسفيه من قيام الحاكم مقامهما

سلامة العوض ولم يسلم فلم يسق الاذن ولو سلم بقاؤه ليكون المشتري كالوكيل فالفرق بينهما ان المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف الوكيل نعم لو باعها واذن للمشتري في قبضها مع علمهما بفساد البيع عتق يقبضه (ويطالب السيد المكاتب) بها (والمكاتب المشتري) بما أخذ منه (وليس له) أي السيد (تصرف في شئ مما يملكه مكاتبه) يبيع أو اعتاق أو تزوج أو غير ذلك معه في المعاملات كالأجنبي وتعيير بذلك أعم مما عير به (ولو قال له غيره اعتق مكاتبك بكذا ففعل عتق ولزم مما التزم) وهو اقتداء منه كما في أم الولد فلو قال اعتهق عني على كذا ففعل لم يعتق عنه بل عن المعتق ولا تستحق المال * (فصل في لزوم الكتابة وجوازها وما يعرض لها من فسخ أو انقضاء وبين حكم تصرفات المكاتب وغيرها) (الكتابة) الصحيحة (لازمة للسيد فلا يفسخها) لانها عقدت لحظ مكاتبه لا لحظه فكان فيها كالأهـن (الا ان عجز المكاتب عن أداء) عند الحل لنجم أو بعضه غير الواجب في الايتاء (أو امتنع منه) عند ذلك مع القدرة عليه (أو غاب) عند ذلك (وان حضر ماله) أو كانت غيبة المكاتب

دون مسافة قصر على الاشبه في المطلب فله فسخها بنفسه وبماكم متى شاء لتعذر العوض عليه والمطابق الامتناع أولى من تقيده به بتعجز المكاتب نفسه (وليس لحاكم أدائه) أي من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ لانه ربما عجز نفسه أو امتنع من الاداء لو حضر

اما اذا عجز عن الواجب في
الائتاء فليس للسيد فسخ ولا
يحصل التقاص لان السيد
أن يؤديه من غيره لكن
يرفعه المكاتب للمحاكم
يرى فيه رأيه ويفصل
الامر بينهما (وجائز
للمكاتب) كالرهن بالنسبة
للمرتهن (فله ترك الاداء
وله) (الفسخ) وان كان
معه مواء (ولو استعمل) سيده
(عند المحل لعجز عن امهاله)
مساعده في تحصيل العتق
(أو لبيع عرض وجب)
امهاله لبيعه والتصریح
بالوجوب هنا وفيما يأتي من
زيادتي (وله أن لا يزيد في
المهلة (على ثلاثة) من الايام
سواء أعرض كساد أم لا
فلا فسخ فيها وما أطلقه الامام
من جواز الفسخ محمول على
ما زاد عليها (أو لاحتضاره
من دون مرحلتين وجب)
أيضا امهاله الى احتضاره لانه
كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك
لطول المدة (ولا تنفسخ)
الكتابة (بجنون) منهما أو
من أحدهما ولا بائعها كما
فهم بالاولى (ولا يجبر صفه)
لان الازم من أحد طرفيه
لا ينفسخ بشئ من ذلك
كالرهن والاخير من زيادتي
(ويقوم ولي السيد) الذي
جن أو جرح عليه (مقامه في

في الاداء عنهما مع انه اذا أفاق فيه المجنون أو زال حجر السفر بما عجزا أنفسهما أو امتنع من الاداء فلا بد أن
يزاد فيها زيادة تدفع الايراد المذكور بان يقال مع بقاء الاهلية فيه فلم يول عليه في ماله فلا يرد ما سياتي (قوله
ولا يحصل التقاص) أي بان يقطع ما على المكاتب في مقابلة ما على السيد ويعتق لان السيد الخ وعبارة الشو برى
قوله لان السيد أن يؤديه الخ والواجب عليه ان لم يحط الاداء من التجوم أو غيرها أي مع عدم تعلق ذلك بضمنه
فلم يساو ما بضمنه المكاتب وبهذا سقما يقال ما فيه التقاص يجوز اذا و من غيره فهو وارد على التعليل تأمل
انتهت وقرر شيخنا فقال قوله لان السيد أن يؤديه الخ أي مع عدم لزومه لضمنه فلا بد من هذه الضميمة في العلة
هذا ما أشار له الشو برى وبه يسقما لما لحاجي (قوله ويفصل الامر بينهما) أي بان يلزم السيد بالائتاء أو يحكم
بالتقاص ان رآه مصلحة وانما لم يحصل التقاص بنفسه لا لتفاء شرطه الا أني اه شرح مر أي من اتفاق
الدينين في الجنس والحلول والاستقرار ولعل صورة المسئلة ان القيمة من غير جنس التجوم والافعال المانع من
التقاص اللهم الا أن يقال ان ما يجب حطه في الائتاء ليس ديناً على السيد وان وجب دفعه وفقاً بالعبد ومن ثم
جاز للسيد ان يدفع من غير التجوم اه ع ش عليه (قوله كالرهن بالنسبة للمرتهن) أي لانها لحظا العبد
قبل وفي التشبيه نظر لانه بالفسخ يبطل حق السيد من التجوم بخلاف المرتهن اذا فسخ وقال أبو حنيفة لازمة
من جهة العبد أيضاً عميرة اه سم (قوله فله ترك الاداء) وله الفسخ واذا فسخت الكتابة رجعت اكسابه
كلها للسيد الا القطة لانه لم يقع له الملك ابتداء فلا ينصرف اليه انتهاء قال الرافعي في باب القطة هذا هو المنقول
وخالف البغوي اه وفي الروض في القطة فلو عجز نفسه قبل التملك لم يأخذها السيد اه سم والامر
فيها للقاضي اه ع ش على مر (قوله سن امهاله) نعم يلزمه الامهال بقدر ما يخرج المال من محله ويرته
ونحو ذلك ويجوز وما ذكر من الامهال لما يحتاج له من أكل وقضاء حاجته وان لا يتوسع في الاعتذار هنا توسعها
في الشفعة والردي العيب لان الحق واجب بالطلب فلم يجز تأخير يره الا للامر الضروري ونحوه ومن ثم كان
الاقرار بان المدين في الدين الحال بعد مطالبة الدائن له كالمكاتب فيما تقرر لزوم الاداء له فوراً بعد الطلب اه
شرح مر (قوله ان لا يزيد في المهلة الخ) في المصباح أمهاله امهالا انظره وان حوت طلبه ومهله تمهلا مثله
وفي التنزيل فمثل الكافرين أمهالهم رويها والاسم المهمل بالسكون والفتح لغة وأمهل امهالا وعمل في أمره
تمهلا أي اتد في أمره ولا تعجل والمهلة مثل غرفة كذلك وهي الرفق وفي الامر مهلة أي تأخير اه (قوله فلا
فسخ فيها) عبارة الروض وشرحه* (فرع)* لو حل التجم على المكاتب فجز عن أدائه ولو عن بعضه فاستنظر
سيده في ذلك سن له انظاره وله الفسخ وان لم يثبت عجزه باقراره أو بيينة لتعذر وصوله الى العوض بنفسه وكذا
بالقاضي لانه فسخ بجمع عليه لكن عنده أي القاضي يحتاج ان يثبت أي يقيم بينة بالكتابة وحلول التجم اه
سم وعبارته على جج واذا عاد الرق فاكسابه كلها للسيد وفي الروض متى فسخت بفوز السيد بما أخذ لكن
رد ما أعطى من الزكاة أي على من أعطاه ان كان باقيا وبذلك ان كان نالقا ويرق كل من تكاتب عليه من ولد
ووالد أي اذا مات رقيقاً أو فسخ السيد كتابته لعجز أو غير مصادره ووافق يده أي من المال ونحوه للسيد ان لم يكن
عليه دين انتهت (قوله لانه كالحاضر) ظاهره وان عرض له ما يقتضي الزيادة على ثلاثة أيام وهو محتمل
حيث كانت الزيادة يسيرة بحيث يقع مثلها كثير للمسافرين في تلك الجهة اه ع ش (قوله بخلاف ما فوق
ذلك لطول المدة) بشكل على هذا يجب الامهال ثلاثة أيام لبيع العرض مع انه يمكن احضاره من مسافة القصر
في دون ثلاثة أيام لانه يمكن الذهاب في يوم ولبه والعود في ذلك وذلك يومان وليلتان وهي دون الثلاثة بلبا إليها
فكيف يعمل لبيع ثلاثة ولا يعمل للاحضار اقل من ثلاثة فلي تأمل وأقول يمكن أن يقال لما كان الوثوق بحصول
الحاضر اشد كل الحق بتوسعة الطريق في تحصيله اه سم ويجب أيضاً ما أشار له الشارح بقوله لطول المدة أي
شان مدته أي مدة تحصيله الطول زيادة على ثلاثة فلا يرد ما كان تحصيله في يومين لانه خلاف الشان والغالب

قبض) فلا يعتق قبض السيد للمساومة إذا لم يصح قبض المال فلم يكتب استرداده لانه ٤٧١ على ملكه فان تلف فلا ضمان لتقصيره بالبيع

(قوله فلا يعتق قبض السيد) أي المجنون أو المجور عليه اه (قوله ويقوم الحاكم الخ) انظر ما لفرق بين هذا وبين الغائب والعلة التي قالها الشارح جارية هنا فيقال لانه ربما عجز نفسه أو امتنع من الاداء لو افاق أو زال الحجر وقد علمت الجواب وهو انه فيما سبق لم يخرج عن الاهلية فلم يول عليه في ماله بخلاف هنا اه شيخنا ثم رأيت في شرح مدر ما نصه لانه ينوب عنه لعدم اهليته بخلاف غائبه مال حاضر اه (قوله وثبتت الكتابة) أي عند الحاكم وهذا ما بعده شروط طرأها الشارح (قوله وهذا أحسن الخ) لكنه قليل النفع مع قولنا ان السيد اذا وجد ماله أن يستقل باخذه لأن يقال الحاكم عنعم من الاخذ والحالة هذه أي فلا يستقل باخذه ونقل في الخادم عن الوسيط ما يؤخذ منه الجواب بان دفع القاضي يتوقف على المصلحة لان هذا شأن تصرفه وأما السيد فله الاستقلال كما يستقل بالعتق وهذا الجواب هو المعتمد اه زى (قوله يمكن السيد من الفسخ) أي بعد الحلول كما يدل عليه السياق فليراجع اه رشدي (قوله أيضا يمكن السيد من الفسخ) ظاهره انه لا فرق بين أن يظهر في يد السيد أو غير مرفي مدر ما وافقه عبارة زى نصها قوله ونقض تعجيزه قال الشيخان كذا أطلقوه وأحسن الامام اذ خصه بما اذا ظهر له مال بيد السيد والافسخ مناص لانه فسخ حين تعذر عليه حقه فأنسبه مالو كمن غائب فضرر قال في الخادم وهذا مع مصادمته لا ملاقاهم مصادم لنص الشافعي والفرق انه لا تقصير من الحاكم عند غيبته ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد اه بحر وفسه اه عش (قوله ونقض تعجيزه) أي حكمه بانتقاضه لعدم وجوده مقتضيه بالظن ولا يتوقف على نقض القاضي اه عش على مدر وعبارة سم قوله ونقض تعجيزه قال في الروض وشرحه وطالبه السيد بما أنفق عليه قبل نقض التعجيز لانه لم يتبرع عليه به وإنما أنفق عليه على انه عبده قال الاذري وفيه الدارمي وغيره بما اذا كان أنفق عليه بامر الحاكم وهو ظاهر بل متعين لان علم المال فلا مطالبته بذلك انتهت ثم رأيت في عش على مدر ما نصه وقياس ما تقدم فيمالو اعتق في مرض موته عبده الم يخرجوا من الثلث ثم تبين له مال من ان الوارث لا يرجع بما أنفق عليهم ان السيد هنا لا يرجع بما أنفق اه (قوله لحصول القبض المستحق) قد يقال فيه اتحاد القبض والمقبض الا ان يقال اغتفر لتشوف الشارع للعتق (قوله لزمه قود) أي نفسا أو طرفا أي عند العمد وقوله أو ارش أي عند عدم العمد اه شيخنا (قوله لزمه قود) أي كلكو كانت الجنابة من عبد الغير بل أولى لمقابلة الاحسان بالاساءة اه عمرة اه سم (قوله لان واجب جنائته عليه) تعليل لقوله بالغام بالغ أي ولم نقل يجب أقل الامر من كالأجنبي (قوله عليه) متعلق بجنائته والضمير في عليه عائده على السيد وقوله لا تعلق خبر ان اه شيخنا (قوله لا تعلق) أي الواجب المذكور برقبته لوجود المانع وهو ملك السيد لانه لا يثبت له على عبده مال بوجه هذا فارق الاجنبي فيما اذا أوجب الجنابة مالا وهذا جواب عما يقال لم يجب الاقل من قيمته والارش كالجنابة على الاجنبي وحاصل الفرق بينهما ان حق السيد متعلق بدمته دون رقبته لانها ملكه فليزمه جميع الارش مما في يده بخلاف جنائته على الاجنبي لان حقه يتعلق بالرقبة فقط كذا كره مدر اه عش (قوله فان لم يكن فله تعجيزه) واذا رقت سقط الارش فلا يتبع به بعد عتقه كمن ملك عبدا له عليه دين اه شرح مدر (قوله دفعا للضرر عنه) أي عن السيد أو وارثه اه عش (قوله لانه ملك تعجيز نفسه) تعليل لما تضمنه كلامه من ان قيمته اذا كانت أقل من الارش لم يجب الا هي (قوله عجز الحاكم الخ) لعل المراد عجز المحتاج الى بيعه من كله أو بعضه بدليل قوله وثبتت الكتابة فسماني اه شيخنا وعبارة رسم قوله وثبتت الكتابة الخ قال في شرح الروض وقضية بقاء الكتابة في الباقي أنه لا يعجز الجميع فيما اذا احتج لبيع بعضه خاصة وقضية صدر كلامه انه أن يعجز الجميع ويوجه به تعجيزه مراعى حتى لو عجزه ثم برى من الارش بقي كله مكاتبا اه انتهت وعبارة شرح مدر وانما يعجزه فيما يحتاج لبيع في الارش فقط الآن لا يتأتى بيع بعضه فيما يظهر انتهت (قوله ويبيع بقدر الارش الخ) لو تعذر بيع البعض في هذه الحالة يبيع الكل وما فضل بأخذ السيد أو وارثه

الى عبده ثم ان لم يكن يبدئي آخر يؤديه فلولي تعجيزه (و) يقسوم (الحاكم مقام المكاتب) الذي جن أو جرح عليه (في أداء ان وجد له مالا ولم يأخذ السيد) استقلالاً وثبتت الكتابة وحل النجم وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي ورواى له مصلحة في الحرية فان رأى أنه يضع اذا افاق لم يؤد قال الشيخان وهذا أحسن فان لم يجد له مالا مكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه مؤنته فان افاق وظهر له مال كان حمله قبل الفسخ دفعه الى السيد وحكم بعتقه ونقض تعجيزه ويقاس بالاقا في ذلك ارتفاع الحجر وخرج بزى ادنى ولم يأخذ السيد مالو أخذه استقلالاً فإنه يعتق لحصول القبض المستحق (ولو جنى على عبده) قتلاً أو قطعاً (لزمه قود أو ارش) بالغام بالغ لان واجب جنائته عليه لا تعلق برقبته بخلاف ما يأتي في الاجنبي ويكون الارش (مما معه) ومما يسكب لانه معه كاجنبي كالمهر (فان لم يكن) معه ما بقي بذلك (قوله) أي للسيد أو الوارث (تعجيزه) دفعا للضرر عنه (أو) جنى (على أجنبي) قتلاً أو قطعاً (لزمه قود أو الاقل من قيمته والارش) لانه ملك تعجيز نفسه واذا عجز ما فلام تعلق سوى

الرقبة وفي اطلاق الارش على دية النفس تغليب (فان لم يكن معمال) يني بالواجب (عجزه الحاكم) بطلب المستحق ويبيع بقدر الارش ان زادت

فيمت عليه والافسكه هذا كلام الجمهور وقال ابن الرفعة كلام التبيين بل يتبين بالبيع انفساخ الكتابة كان يبيع المرهون في أرض الجناية لا يحتاج الى فذل الرهن ٤٧٢ وقال القاضي السيد أيضا تعجيزه أي بطلب المستحق وبيعه أو فداؤه (وبقيت الكتابة

فمباقي) اما في ذلك من الجمع بين الحقوق فاذا أدى حصته من النجوم عتق (وللسيد فداؤه) باقل الامر من من قيمته والارض فيبقى مكاتباً وعلى المستحق قبول الفداء (ولو اعتقه أو أبرأه) من النجوم (بعد الجناية عتق ولزمه الفداء) لانه قوت متعلق بحق المجنى عليه كولو قتله بخلاف ما لو عتق باءاء النجوم بعد ما فلا يلزم السيد فداؤه (ولو قتل المكاتب بعات) أي الكتابة ومات رقيقا لقوات مجملها (ولسيدة تود على قاتله ان كافأ موالا فالقيمة) له لبقائه على ملكه ولو قتله هو فليس عليه الا الكفارة مع الاثم ان تعمد ولو قطع طرفه ضمنه لبقاء الكتابة (ولمكاتب تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كبيع وشراء واجارة اماما فيه تبرع كصدقة وهبة أو خطر كقرض وبيع نسيئة وان استوثق برهن أو كفيل فلا بد فيه من اذن سيده نعم ما صدق به عليه من نحو لم ونحو مما العادة فيه أكله وعدم بيعه اهداؤه لغيره على النص في الام (وله شراء من يعتق على سيده) والمالك فيه للمكاتب (ويعتق على سيده بعجزه) لدخوله في

كذا قال الزركشي انه القياس وفيه نظر اه سم (قوله وقال ابن الرفعة الخ) المعتمد كلام الجمهور ويترك بين ما هنا وبين المرهون بان العتق محتاط له بخلاف الرهن (قوله بين الحقوق) أي حق السيد وحق العبد وحق الاجنبي وعبارة شرح مر لما فيه من الجمع بين حقوق الثلاثة انتهت فسقط ما قبل هنا من أن المراد بالجمع اثنان وهما حق المكاتب وحق المستحق (قوله وللسيد فداؤه) أي مع بقائه على كتابته دليل قوله فيبقى مكاتباً بخلاف ما سبق فانه بعد التعجيز اه شرح مر (قوله عتق ولزمه الفداء) أي ان كان السيد موسرا في مسألة الاعتاق أخذ من كلامهم في مسألة اعتاق المتعلق برقبته مال قاله ج اه زى (قوله بطلت) أي انفسخت وهذا هو المشار له في الترجمة بقوله أو انفساخ اه (قوله وما ترقبنا) أي مات في حالة الرق أي يتبين بقتله انه لم يعتق قبل الموت فلا تقتضي هذه العبارة مخالفة قولهم لا رق بعد الموت اه شيخنا (قوله أيضا وما ترقبنا) لاحاجة لهذا مع قوله بطلت الا أن يجاب بانه انما ذكره لتلايتهم انه مات حر الا ان الرق ينقطع بالموت وتلايتهم ان المال الذي يأخذه السيد بالارث لا بالمالك مع ان السيد انما يأخذه بالمالك زاد شيخنا ان فائدة انه يجب على السيد تجهيزه تأمل (قوله فليس عليه الا الكفارة الخ) أي وبطلت أيضا أي انفسخت فيموت على الرق وعليه تجهيزه فقوله فليس عليه الا الكفارة حصر اضافي أي لا القيمة (قوله ولو قطع طرفه الخ) أي فيلغزو يقال لنا شخص يضمن طرفه ولا يضمن كله اه سم وهذا محله في الكتابة الصحيحة أما القاسدة فلا يضمن فيها شيئا بقطع طرفه كسيأتي في الفصل الآتي (قوله ولا خطر) الخطر الاشراف على الهلاك قاله الجمهور اه زى والمراد به هنا الخوف وفي المصباح الخطر الاشراف على الهلاك وخوف التلف وخطر بنفسه فعل ما يكون الخوف عليه أغلب وخطر الرجل بخطر خطر أو زان شرف بشرف شرفا ارتفع قدره ومنزلته فهو خطر ويقال أيضا في الحفير حكاة أبو زيد والخطر ما يخطر بالقلب من تدبير أمر يقال خطر بيالي وعلى بالي خطر أو خطورا من بابي ضرب وقد اه (قوله كبيع الخ) أقول ينبغي تقييد الثلاثة بانتقاء المحاباة فيها اه سم وعبارة شرح مر والرشيدي يضمن المثل وأجرة المثل انتهت (قوله أما ما فيه تبرع الخ) لو تبرع على السيد مع وان تقدم الايجاب كظهير من يبيع المرهون للمرتين اه سم (قوله كصدقة وهبة) أي وبيع بدون غن المثل وقيل البليغي عن النص امتناع تكفيره بالمال مع انه لا تبرع فيه والاوجه ان له قطع نحو سبعة غلبت فيه السلامة وان كان فيه خطر اه شرح مر (قوله فلا بد فيه من اذن سيده) وكالاذن قبوله منه تبرعه عليه أو على مكاتبه آخر باءاء ما عليه اه شرح مر (قوله له اهداؤه لغيره) ظاهره وان كان له قيمة ظاهرة حيث جرت العادة باهدائه له لا كل بل لو قيل بامتناع أخذه عوض عليه في هذه الحالة لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله ويعتق على سيده بعجزه) أي ان كانت الكتابة صحيحة والاعتق حالا اه شورى (قوله لما مر) أي من قوله وشرط السراية تملكه باختياره اه شورى (قوله باذن من سيده) واحتيج الاذن لانه يمتنع عليه تحويه فيه ضرر على السيد اه صل أي لما فيه من التضييق عليه في أداء النجوم (قوله ولا يصح اعتاقه) أي لنفسه سواء كان من يعتق عليه أو غيره وكذا قوله وكاتبه اه شيخنا وفي سم ما يقتضي ان الضمير في اعتاقه راجع لمن يعتق عليه فقط ونصه قوله ولا يصح اعتاقه أي ولا يبيعه لكن حتى الشيخ أبو علي والماوردي وابن الصباغ عن أبي هريرة الجواز قال الامام وهو غريب ويلزم قائله أن يقول بصدقة يعلو له من جاريته فان التزمه كل خارقا للاجتماع وان أباه كان ناقضا للذهب وقوله عن نفسه خرج اعتاقه عن غيره باذن السيد فانه يجوز اه عميرة انتهت

فصل

ملكه وله أيضا شراء بعض من يعتق على سيده ثم ان بعجز نفسه أو بعجز سيده عتق ذلك البعض ولا يسرى الى الباقي وان

اختار سيده تجهيزه لما مر في العتق (و) له (شراء من يعتق عليه باذن) من سيده (و) اذا اشتراه باذنه (تبعه وراعتقا) ولا يصح اعتاقه عن نفسه

وكاتبه ولو باذن لنفسه من مال الولاء وليس من أهله كما علم ذلك مما مر

(فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة والخ)

(قوله وغير ذلك) وهو بيان مشاركة الفاسدة للتعلق ومخالفتها وقوله فان فسدها أحدهما أشهد الى آخر الفصل (قوله باختلال ركن) الانسب بالترجمة حيث قال في الفرق بين الكتابة الباطلة والخ أن يكون هذا خبرا أولا والشارح جعله طرفا متعلقا بمحذوف (قوله أيضا باختلال ركن) أي باستفاد شرطه وفي اختلال العوض تارة تبطل وتارة تفسد فالاول عند كونه غير مقصود والثاني عند كونه مقصودا ففساد العوض له جهتان اه شيخنا (قوله الا في تعليق معتبر) أي واقع فيها كان يقول له ان جئتني بركم فانت حرفاتي به وهذا الاستثناء صوري لان الحق فيها من جهة التطبيق لا بها وخرج بقوله لنا واقع فيها التعليق عليها كان قال ان كاتبك فزوجتي طالق ثم كاتبه كتابة باطلة فلا تطلق زوجته اه شيخنا (قوله بان يقع ممن يصح تعليقه) وهو البالغ العاقل كقوله ان أعطيتني دما أو مائة فانت حر اه عناني ومثله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كاتبتك على رقي دم فاذا أدبته ما فانت حرة فاذا أدها ما عتق (قوله مع حكمهما المذكور) وهو قوله ملغاة الخ (قوله كشرط ان يبيع) أي أن يبيع السيد المكاتب أو عكسه (قوله أو فساد عوض) أي مقصود كالمثل فلا ينافي ما تقدم في قول الشارح غير مقصود كدم اه عبد البر (قوله أيضا أو فساد عوض) يقال عليه لم كان اختلال شرط العاقد مبطلا واختلال شرط العوض مفسدا وأوجب بان العاقد يحتاط له مالا يحتاط له غيره وقد ردها بان المعقود عليه هو المقصود بالذات من العقد وغيره من الاركان إنما هو وسيلة له ولعل الفارق أن العاقد تبطل صيغته باختلال شرطه فكانه معدوم بالكيفية لبطان صيغته فكانت ما معدومان ومثلها المعقود عليه اذا كان غير مقصود كالدوم بخلاف نحو الحر فانه مقصود في الجملة فليس كالمعدوم تأمل (قوله كالصحيحة في استقلاله الخ) حاصل ما أشار اليه ان الكتابة الفاسدة كالصحيحة في ستة اشياء وكالتعليق في ثمانية (قوله في استقلاله بكسب) أي في فوزه وظفريه لا يأخذ السيد منه شيئا وهذا في المكاتب كاه أما المكاتب بعضه فيستهل بما يتعلق ببعض المكاتب هذا والصواب ان يفسر الاستقلال بعدم احتياجه لاذن السيد في صحة الاكتساب وذلك لانه على الاول يتكرر مع قوله ويتبعه كسبه الخ لكن التفسير الاول أنسب بتعليل الشارح (قوله وأخذ ارض جنانية عليه) بان جنني عليه أجنبي وأما ان جنني عليه السيد فانه لا يأخذ الارض من سيده هنا يأخذ منه في الصحيحة فمحل كون الفاسدة كالصحيحة في أخذ ارض الجنانية اذا كانت الجنانية من أجنبي فان كانت من السيد لم يأخذ منه شيئا فليست الفاسدة كالصحيحة اه شيخنا وعبارة عرش على مر قوله وأخذ ارض جنانية عليه أي حيث كانت الجنانية من أجنبي فان كانت من السيد لم يأخذ منه شيئا في الفاسدة دون الصحيحة اه سم على شرح البهجة أي فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه في الصحيحة لزم كل الارض بخلاف ما لو قطع السيد طرفه في الفاسدة فلا شيء عليه وعليه الارض في الصحيحة انتهت (قوله وهو لا يبطل بالتعلق بفاسد) عبارة شرح مر بالتعلق بالفاسد انتهت (قوله وليس لنا عقد فاسد ذلك به كالصحيح الا هذا) قال ابن الصباغ وسبب ان المعقود عليه هنا العتق وقد حصل فبقيته ملك الكسب بخلاف البيع فانه لا يحصل فيه المعقود عليه اه اه سم (قوله أيضا وليس لنا عقد فاسد ذلك به الخ) أي لانه يملك الكسب وارث الجنانية والمهر اه حل هذا ويرد على الحصر الخ فانه يملك به في الفاسد والصحيح غاية انه في الصحيح يملك المسمى وفي الفاسد يملك المهر المثل الا أن يجاب بان المالك هنا في الفاسدة والصحيحة شيء واحد وهو الكسب والارض والمهر وفي الخلع المملوك بالفاسد غيره بالصحيح اه شيخنا (قوله فيتبع المكاتب ولدها) في تفرقه على ما قبله شيء لان الولد ليس كسبا وعبارة شرح مر فيتبعه كسبه ولله انتهت (قوله وفي انه تسقط نفقته الخ) أي ما لم يحتاج الى اتفاق والا فانه فيهما ما فطرته فلا تسقط عن السيد اه شيخنا وعبارة سم قوله وفي انه تسقط نفقته في الارشاد وشرحه كغيرهما ما نصه وينفق السيد وجوبا أي يعون

*(الكتابة الباطلة وهي ما اختلت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقدين مكرها أو صيا أو مجنونا أو عتقت بغير مقصود كدم (ملغاة الا في تعليق معتبر) بان يقع ممن يصح تعليقه فلا تلغى فيه وذكر الباطلة مع حكمها المذكور من زيادتي (والفاسدة) وهي ما اختلت صحتها (بكتابة بعض) من رقيق (أو فساد شرط) كشرط أن يبيع (أو) فساد (عوض) كعمر (أو) فساد (أجل) كعمر واحد (كالصحيحة في استقلاله) أي المكاتب (بكسبه) في (أخذ ارض جنانية عليه) وفي (أمة ليستعين بها في كتابته سواء أوجب المهر بوطء شبهة أم بقدر صحيح فتولى ومهر أعم من قوله ومهر شبهة (وفي انه يعتق بالاداء) لسيدته عند المثل بحكم التعليق لان مقصود الكتابة العتق وهو لا يبطل بالتعلق بفاسد وبهذا خالف البيع وغيره من العقود قال البندنجي وليس لنا عقد فاسد ذلك به كالصحيح الا هذا (و) في انه (يتبعه) اذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التطبيق فيتبع المكاتب ولدها وفي انه تسقط نفقته عن سيده (والتعليق) بصفة (في انه لا يعتق بغير أدائه) أي

المكاتب كإبراءله وأداء غيره عنه متبرعا تعبيرى ١٧٤ بذلك أنهم من تعبيره بالإبراء (و) في أن كتابه (بطل بموت سيده) قبل الأداء لعدم حصول المعلق عليه فان كان قال ان أدبت الى أوالى وارثى بعد موتى لم تبطل بموته (و) في انه (تصح الوصية به) وفي انه (لا يصرف له سهم المكاتبين) وفي صحة اعتاقه عن الكفارة وتخليكه ومنعه من السفر وجواز وطء الامه وكل من الصحيحة والفاسدة عقد معاوضة لكن المقلب في الاولى معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق واعلم ان الباطل والفاسد عندنا سواء الا في مواضع منها الحج والعمرة والخلع والكتابة (وتخالفهما) أى تخالف الفاسدة الصحيحة والتعليق (في ان السيد فسحها) بالفعل أو بالقول اذ لم يسلم له العوض كما سيأتى فكان له فسحها دفعا للضرر حتى لو أدى المكاتب المسمى بعد فسحها لم يعتق لانه وان كان تعليقا فهو في ضمن معاوضة وقد ارتفعت فارتفع وتقد الفسخ بالسيد لانه حيث ذهو الذى خالف فيه الفاسدة كلاما من الصحيحة والتعليق بخلافه من العبد فانه يطر في الصحيحة أيضا على اضطراب وقع للرأى ولا يأتى في التعليق وان كان فسح السيد كذلك (و) في (انهم تبطل بنحو انحاء السيد ويحرقه عليه) لان الحظ في الكتابة للمكاتب

مكاتبه لحاجة بان عجز عن الكسب كله أو بعضه لانه فن ما بقى عليه شئ اه وهذا ما ذكره في الكتابات الصحيحة ويتجه ان الفاسدة كذلك بل قد يقال بل أولى فليست بل وهذا بخلاف فطرته فانها تجب على السيد في الفاسدة دون الصحيحة انتهت أى فلا تجب على السيد ولا عليه هو (قوله كإبراءله وأداء غيره الخ) وانما أجزأ في الصحيحة لكون المقلب فيها للمعاوضة والأداء والإبراء فيها شئ واحد اه شرح مر (قوله متبرعا) أى أو بركاته ومظاهره ولو بحضوره اه حل أى أو بقرض اه شيخنا (قوله وان كتابته تبطل الخ) وانما باطلت بموت السيد لانها جائز من الجانبين بخلاف الصحيحة اه حل (قوله فان كان قال ان أدبت الى أوالى وارثى) ظاهره انه لا يكتفى الاقتصار على الشئ الثانى بان يقول ان أدبت الى وارثى بعد موتى ويؤيده ان الشارح كان جرى عليه ثم رجع عنه للتعميم فليست اه شوبرى (قوله وفي انه تصح الوصية به) أى وان لم يقيد بالعجز بخلاف الصحيحة لا تصح الوصية به فيها الا ان قيد بالعجز اه سم (قوله وفي انه لا يصرف له سهم المكاتبين) وعليه فلو أخذ من سهم المكاتبين ولم يعلم بفساد كتابته ودفعه للسيد ثم علم فسادها استرد منه ما دفعه اليه على ما اقتضاه شرح الروض اه ع ش على مر (قوله وفي صحة اعتاقه عن الكفارة) انظر لم يقل وفي انه يصح التصرف فيه فيستغنى عن قوله وتخليكه تأمل (قوله وتخليكه) مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل أى وفي تخليك السيد عبده المكاتب للغير فهو مضاف لمفعوله الاول وقوله ومنعه كذلك مضاف لمفعوله أى في منع السيد يلمن السفر اه شيخنا (قوله ومنعه من السفر) أى بخلافه في الصحيحة فانه جائز بلا اذن ما لم يحل النجم اه شرح الروض اه سم (قوله وجواز وطء الامه) معطوف على السفر فيكون المنع مساطا عليه ليوافق المنقول من ان وطء المكاتب كتابة فاسدة حرام لكن يكون في العبارة شئ اذ لا يقال منع من الجوار الا ان يقال هو من اضافة الصفة للموصوف أى ومن وطئه الجائر لولا الكتابة وبعد ذلك لا يستقيم لانها تفيد ان الفاسدة كالتعليق في تحريم الوطء مع أنه لا يحرم في المعلقة الصواب في فهم العبارة بناؤها على ضعف وهو جواز وطء المكاتب كتابة فاسدة فيكون معطوفا على منعه والتقدير وكالتعليق في جواز الوطء الخ اه شيخنا وعبارة سم وجواز وطء الامه أى وطء السيد الامه المكاتبية في الكتابة الفاسدة وليس المراد وطء المكاتب كتابة فاسدة أمسه لان ذلك ممنوع حتى في الصحيحة كما تقدم اه سم (قوله وكل من الصحيحة والفاسدة الخ) الظاهر ان محل هاتين العبارتين قبل قوله وكالتعليق لانهما متعلقان بالكلام على الصحيحة والفاسدة تأمل (قوله منها الحج) قد تقدم انه يبطل بالردة ولا يعضى فيه ويفسد بالجماع ويعضى فيه وأتى بمن اشارة الى انه يتصور الفرق في كل عقد غير مضمون كالأجارة والهيئة فانه ما لو صدر من صبي أو سفيه وتلفت العين في يد المستأجر والتهيب وجب الضمان ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانهما لان فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه اه من شرح الروض وقوله والعمارة صورتهما اعادة المراهم والدنانير لغير الزينة فان كانا باطلا لا ضمان وان قلنا فاسدة تكون مضمونة لقاعدة فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه وقوله والخلع وقد تقدم ان باطلا لا عوض فيه بل تارة يقع رجعا وتارة لا يقع أصلا والفاسد يقع بائنا بهما المثل تأمل (قوله وتخالفهما في ان السيد فسحها الخ) قال البلقيني تخالف الفاسدة الصحيحة في نحو مائة موضع أو أكثر وذكرها على ترتيب أبواب الفقه ثم سرد هاتى ثمة التسريب اه شوبرى (قوله بالفعل أو بالقول) محل مخالفتها للتعليق بالنظر لجموعهما والا فالتعليق يصح فسحه بالفعل لا بالقول وأما مخالفتها للصحيحة فبالنظر لكل منهما اذ تقدم انه ليس للسيد فسح الصحيحة بفعله ولا قول اه شيخنا (قوله أو بالقول) ولا يشكل بكون المقلب فيها التعليق لانه تعليق في ضمن معاوضة اه عميرة اه سم (قوله وان كان فسح السيد كذلك) أى لا يأتى في التعليق لكن محله ان كان بالقول ولا اقتقدم ان السيد فسح التعليق بالفعل كالبسيع اه شيخنا (قوله لان الخطأ في الكتابة للمكاتب لا للسيد كالمس) أى فهى تبرع من السيد على المكاتب وكل من المسمى عليه والسفيه لا يصح تبرعه اه حل أى فتعليل الشارح

فلا تبطل الفاسدة بنحو انما
 وتجرحه عليه وبز يلقى
 السفة حجر الفلوس فلا تبطل
 به فان بيع في الدين بطلت
 (و) في (ان المكاتب يرجع
 عليه بما اداه) ان بقي (أو
 يبدله) ان تلف وهذا من
 زيادتي هذا (ان كان له قيمة)
 هو أولى من قوله ان كان
 متقوما بخلاف غيره كخمر
 فلا يرجع فيه بشئ الا ان
 يكون محترما كجادمية تلم
 يدبغ فيرجع به لا يبدله ان
 تلف (وهو) أي السيد
 يرجع (عليه بقيمته وقت
 العتق) اذ لا يمكن رد العتق
 فاشبه ما اذا وقع الاختلاف
 في البيع بعد تلف المبيع في
 يد المشتري ولو كاتب كافر
 كافر اعلى فاسدة مصاد كخمر
 وقبض في الكفر فلا تراجع
 (فان اتجدا) أي واجبا السيد
 والمكاتب جنسا وصفة كصفة
 وتكسب وحلول وأجل وكانا
 نقدن فهو أولى من قوله فان
 تجانسا (فالتقاص) واقع
 بينهما كسائر الدين من
 التقود المتعددة كذلك بان
 يسقط أحد الدينين بقدره
 من الآخر (ولو بلا رضا)
 من صاحبهما أو من أحدهما
 اذ لا حاجة اليه (ويرجع
 صاحب الفضل) في أحدهما
 (به) على الآخر اذا كانا
 غير نقدن فان كانا متقومين
 فلا تقاص أو مثليين ففهما

ناقص يحتاج لهذه الزيادة لكن فيه ان المدعى هنا البطلان بعد الصحة وما زاده الحشى معناه ان التبرع لا يصح
 من المغمى عليه والمجور ابتداء أو اذا طرأ عليه بعد صحته فلا يبطلانه فلم يتم التعليق بهذه الزيادة اه شيخنا
 (قوله فلا تبطل الفاسدة بنحو انما) ولا تظر لكونها جائرة من الطرفين اه حل وله حل وجهه تشوف
 الشارع للعتق والا فالقياس بطلان ما كان كذلك بنحو ذلك اه (قوله أيضا فلا تبطل الفاسدة بنحو انما) فاذا
 أفاق وأدى المسمى عتق وثبت التراجع اه شرح مر وقضيته انه ليس للقاضي ان يؤدي من ماله ان وجد له مالا
 وتقدم في الصحة انه يؤدي ذلك ان رأى له مصلحة في الحرية وفي شرح الروض ما نصه فلو أفاق فأدى المال
 عتق وزاجعا قال في الاصل قالوا وكذا لو أخذ السيد في جنونه وقالوا يصب الحماكم من يرجع له قالوا
 وينبغي ان لا يعتق بأخذ السيد هنا وان قلنا يعتق في الكتابة الصحيحة لان المقلب التعليق والصفة المعلق عليها
 هي الاداء من العبد ولم يوجد له عيش عليه (قوله وفي ان المكاتب يرجع عليه الخ) قال البلقيني مقتضاه ان السيد
 لم يملكه وقت أخذه وعندى ليس الامر كذلك بل يملكه فاذا حصل العتق ارتفع ذلك الملك واستشكل
 بما اذا علق طلاقه وجعله على اعطاء دراهم فاعطاه غير الغالب فانه يملكه وله رده وطلب الغالب غير انه في
 الكتابة يرتفع الملك فهر او هنا بالاختيار اه سم (قوله هو أولى من قوله ان كان متقوما) أي لان
 كلام الاصل يوهم ان المراد بالتقويم ما قبل المثلي وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه والذي له قيمة قد يكون
 مثليا كالبر ومتقوما كالثياب اه ع ش قوله بخلاف غيره كخمر) أي غير محترمة كما يعلم من قوله الا أن يكون
 محترما اه شورى (قوله كجادمية) كان كاتبه على جلود مينة فهي فاسدة انتهى ع ش وقوله لم يدبغ فيرجع
 لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كذا كرهه الا فالمدبوغ يرجع به ويبدله ان تلف اه شيخنا (قوله وهو أي السيد
 يرجع الخ) قيل ان هذا معطوف على اسم ان ففيه فامة المرفوع مقام المنسوب ويمكن أن يقال انه من صفات
 الجمل اه شيخنا (قوله اذ لا يمكن رد العتق الخ) هذا جواب عن سؤال تقديره هل يرجع برقبته فيعود فناء
 اه شيخنا وعبارة شرح مر لان فيها معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعقود لعدم امكان رده فهو كتلف
 مبيع فاسد في يد المشتري فيرجع فيه على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة والمعتبر هنا القيمة انتهت
 (قوله وحلول وأجل) لا حاجة اليه لان ما يرجع به السيد على المكاتب من القيمة لا يكون الا حالا وما يرجع
 به على المكاتب ان كان عين مادفعه للسيد فهو عين لادين وهي لا توصف بحلول ولا تأجيل وان كان بدله فهو
 لا يكون الا حالا الا أن يجاب بان مراده مطلق التقاص بقطع النظر عن الكتابة ولكن الاصح ان التقاص لا يكون
 الا في الحالين بخلاف المؤجل الا اذا أدى الى العتق ويجاب بان يصور بما اذا كان ذلك عند قوم حوت عادتهم
 بان قيم المتلفات مؤجلة اه شيخنا وأجاب ع ش على مر بان هذه شروط للتقاص لا بقيد كونه
 متعلقا بالسيد والعبد وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة اه (قوله فهو أولى من قوله فان تجانسا) أي لانه
 يوهم ان اختلاف الصفة لا أثر له وليس كذلك اه ع ش (قوله بان يسقط الخ) يفتح الياء من الثلاثي والياء
 للمقابلة ومن لا ابتداء أي بان يسقط أحد الدينين مقابل بقدره من القدر الاخر فيشمل ما اذا تساوى أو تفاوتوا
 اه شيخنا (قوله فان كانا متقومين فلا تقاص) أي لانهم مالىسا معلومين من سائر الجهات بخلاف المثلي قال
 سم فان قلت ما صورة التقاص في المثليين في الكتابة فان السيد يرجع عليه بقيمته قلت من صورته أن تكون
 النجوم براملا وتكون المعاملة في ذلك بالبر فهو نقد ذلك المكان فتكون القيمة منه اه وانظر أيضا ما صورة
 التقاص في المتقومين ويمكن تصويره بان تكون النجوم غنما وتكون المعاملة في ذلك المكان بهم فتكون القيمة
 منها قياسا على ما قبله اه (قوله فان كانا متقومين فلا تقاص) هذا لا يتأتى هنا لان قيمة العبد لا تكون الا من
 نقد البلد وبالد التالف ان كان قيمة فكذلك وان كان مثالا لتالف لكونه مثليا فقيما لقيمة العبد فعلى كل
 لا يتأتى هنا مقابلة بين متقومين ويمكن ان يصور يقوم يعتادون التقويم بالعروض اه شيخنا (قوله ففهما

تفصيل ذكرته (الح) المعتمد حصول التقاص في المثلين في الكتابة فمطلبا في غيرها وهذا هو المراد بالتفصيل اه
 ع ش وعبارة مر أما اذا اختلفا جنسا أو غيره مما مر فلا تقاص كلوا كانا غير نقدين وهما متقومان مطلقا
 أو مثليان ولم يترتب على ذلك عتق فان ترتب عليه جاز لتشوف الشارع اليه انتهى (قوله ذكرته في شرح
 الر وض وغيره) عبارة هناك متناوضا * (فرع) في التقاص لا تقاص في الاعيان لا اختلاف الاغراض
 وانما ياتي في الدين فاذا ثبت لكل من اثنين على الآخر دين فان كان الدينان نقدين وانفق احدهما ولا وجبا
 وصفا تسقط أحدهما بالآخر كرها أي قهرا من غير رضا أو مطالبة كل منهما الا آخر عتق ما عليه عند
 لا فائدة فيه ولانه لو كان له على وارثه دين ومات سقط ولا يؤمر بتسليمه فان اختلفا في شيء مما ذكر ولو في الحلول
 والصحة والتكبير وقد ارجل أولم يكونا نقدين وان كانا جنسا فلا تقاص لا اختلاف الاغراض ولان العقد على
 النقرين ليس عقد مغالبة ومرا بجهة لقله الاختلاف فيهما فاقرب فيهما التقاص بخلاف غيرهما والوجه تقييده
 في غيرهما من سائر المثليات بما اذا لم يحصل به عتق وهذا هو المعتمد واعلم انهم مالون ارضيا يجعل الحال فصاعدا
 المؤجل لم يجز أيضا كافي الحوالة كذا رجمه الاصل والوجه تقييده بما اذا لم يحصل به عتق وهو المعتمد في الام
 لو جنى السيد على مكاتبه فوجب له مثل النجوم وكانت مؤجلا لم يكن تقاص الا أن يشاء المكاتب دون سيده
 واذا جاز ذلك برضا المكاتب وحده فبرضاه مع السيد أولى ولو كان مؤجلا جاز له واحد فوجهان أرجمهما عند
 الامام التقاص وعند البغوي المنع نقلهما الاصل وفي تنصيص المصنف على الحلول دون التأجيل اشارة الى
 ترجيح الثاني وهو ما اقتضاه كلام الشرح الصغير وحزم به القاضي لا تقضاء المطالبة ولان أجل أحدهما قد جعل
 بموته قبل الآخر فلا يجوز ذلك الا بالتراضي ورجح الباقين الاول وقال في نص الشافعي ما يدل له قال الزركشي
 تبعه الا لسنوي وشروط التقاص أن يكون الدينان مستقرين فان كانا مسلمين فلا تقاص وان تراضيا لا امتناع
 الاعتياض عنهما قاله القاضي والمأوردى ونص عليه الشافعي فان منعنا التقاص في الدينين وهما نقدان من
 جنسين كدراهم ودنانير فالطريق في وصول كل منهما الى حقه من غير أخف من الجانبين ان يأخذ أحدهما
 ما على الآخر ثم يجعل المأخوذ ان شاء عوضا عليه ويرده اليه لان دفع العوض عن المراهم والدنانير في
 الذمة جائز ولا حاجة حيث تدلى قبض العوض الا آخر أو وهما عرضان من جنسين فليقبض كل منهما ما على
 الآخر فان قبض واحد منهما لم يجز رده عوضا عن الآخر لانه يبيع عرض قبل القبض وهو ممتنع الا ان استحق
 ذلك العرض بقرض أو اتلاف لا عقد الا أن يكون العرض فيه غنا فيجوز ذلك وان كان أحدهما نقدا والآخر
 عرضا وقبض العرض مستحقه بدارته رده عوضا عن النقد المستحق عليه ان لم يكن دين مسلم لا عكسه أي لان قبض
 النقد مستحقه فلا يجوز رده عوضا عن العرض المستحق عليه الا ان استحق العرض في القرض ونحوه من
 الاتلاف أو كان غنا وان امتنع التقاص وامتنع كل من المتدانيين من البداءة بالتسليم لما عليه حبسا حتى
 يسلم كذا نقله في الروضة عن صاحب الشامل وغيره قال الاندلسي وقضيته ان السيد والمكاتب يجبان اذا
 امتنع من التسليم وهو منابذ لقولهم ان الكتابة جائزة من جهة العبد وله ترك الاداء وان قدر عليه انتهى
 وظاهر ان حبسهما بما ذكر انما ينافي ما قالوه ولم يمتنع من تعجير المكاتب أموالا متناعا مع امتناعهما مما مر
 فلا وعليه يحمل كلامهم انتهى وقوله وهو ما اقتضاه كلام الشرح الصغير الخ هذا ظاهر في غير ما يؤدى الى
 العتق أما فيه فيصح كما يؤخذ من قوله قبل واعلم انهم مالون ارضيا الخ نقلتها مع طولها لما فيها من كثرة الفوائد (قوله
 فان فسحها) أي الفاسدة ومثلها الصحيحة اذا ساع السيد فسحها بان عجز المكاتب نفسه أو امتنع أو غاب كما مر
 وله انما قصره على الفاسدة لان الفسخ لا يتوقف على سبب اه ع ش (قوله أشهد) أي ندبا اه شرح
 مر ويدل له قول الشارح به لا شرطا (قوله بعد قبضه) مفهومه انه لو ادعى الفسخ قبل القبض قبل منه وهو
 ظاهر لانه من الممكن من الفسخ قبل قبض المال اه ع ش (قوله وجعل انكاره تعجيرا منه لنفسه) أي فيتمكن السيد

تفصيل ذكرته في شرح
 الر وض وغيره (فان فسحها)
 أي الفاسدة (أحدهما) هو
 أعم من قوله السيد (أشهر)
 بفسحها احتياطا وتحسرا
 من التجاحد لا شرطا (فلو
 قال) السيد (بعد قبضه)
 المال (كنت فسخت)
 الكتابة (فانكر المكاتب
 حلف) المكاتب فيصدق
 لان الاصل عدم الفسخ وعلى
 السيد البينة (ولو ادعى)
 عجزا عنه (فانكر سيده أو
 وارثه حلف) المنكر فيصدق
 لان الاصل عدمها ولو عكس
 بان ادعاه السيد وانكرها
 العبد صار قنوا وجعل انكاره
 تعجيرا منه لنفسه فان قال
 كاتبك واديت المال

وعتقت عشق باقراره معلوم مما مر في الدعوى والبيانات ان السيد يخلف على البت والوارث على نفي العلم (ولو اختلفا) أي السيد والمكاتب (في قدر النجوم) أي المال (أو صفتها) كنسها أو عددها أو قدر اجلها ولا يئنه أو لكل بيته (تحالفا) بالكيفية السابقة في البيع فان اختلفا في قدر النجوم بمعنى الاوقات فالحكم كذلك الا ان كان قول أحدهما مقتضيا للفساد كان قال السيد كاتبك على نجم فقال بل على نجمين فيصدق مدعى الصحة وهو المكاتب في هذا المثال (ثم ان لم يقبض) السيد (ما ادعاه ولم يتفقا) على شيء ١٧٧ (فسخها الحاكم) وقياس ما مر في البيع انه يفسخها

الحاكم أو المخالفان أو

أحدها وهو مال اليه

الاستوى وغيره لكن فرق

الزركشي بان الفسخ هنا غير

منصوص عليه بل محتمل فيه

فأشبه العنة بخلافه ثم (وان

قبضه) أي ما ادعاه (وقال

المكاتب بعضه) أي بعض

المقبوض وهو الزائد على

ما اعترف به في العقد (ودبعة)

لي عندك (عق) لاتفاقهما

على وقوع العقد بالتقديرين

(ورجع) هو (بما أدى

و) رجع (السيد بقيمته

وقد يتقاصان) في تلف المؤدى

بان كان هو أو قيمته من جنس

قيمة العبد وصفتها (ولو قال

السيد) كاتبك وأنا جنون

أو مجنون (فانكر)

المكاتب الجنون أو الجور

(حلف السيد) فيصدق (ان

عرف) له (ذلك) أي ما ادعاه

لقسوة جاتبه بذلك (والا

فالمكاتب) لان الاصل عدم

ما ادعاه السيد ولا قرينة

والحكم في الشق الاول بخالف

لما ذكر في النكاح من انه لو

زوج بته ثم قال كنت مجنونا

على أو مجنونا يوم زوجتها لم

يصدق وان عهده ذلك وفرق

بان الحق ثم تعلق بثالث بخلافه

من الفسخ الذي كان متمتعاً عليه ولا تنسخ بنفس النجيز لما مر ان المكاتب اذا عجز نفسه تخير سيده بين الصبر والفسخ ومن ثم عبر هنا بقوله جعل انكاره تعبيراً ولم يقل فسخاً اه ع ش على مرز (قوله أيضاً وجعل انكاره تعبيراً منه لنفسه) محله ان تعدد لم يكن عذر اه ج (قوله وعتقت) ليس بشيد ومن ثم أسقطه مر و ج اه حل (قوله ولو اختلفا في قدر النجوم) أي في مقدار ما يؤدى في كل نجم اه زى ومنه في شرح مر وعلى هذا فيفسر قوله أو عددها بعد جعلها بان اختلفا في جلة العدد والظاهر انه يصح العكس تأمل (قوله تحالفا بالكيفية السابقة) ويبدأ هنا بالسيد لانه بمنزلة البائع اه شيخنا (قوله فالحكم كذلك) أي يتحالفاً انظر لم قصر النجوم في المتن على المال وهلا عم كما صنع مر حيث قال ولو اختلفا في قدر النجوم أي الاوقات أو ما يؤدى كل نجم اه قلنا فوجدنا عذر ما ذكره بقوله الا ان كان قول أحدهما مال الحاكم فان هذا لا يتأتى من الاختلاف في قدر النجوم بمعنى المال (قوله فسخها الحاكم) أي ان طلبا الفسخ ولم يعرض عن الخصم قولاً فلا يفسخها وقوله وقياس ما مر هو المعتمد اه شيخنا (قوله بعضه ودبعة لي عندك) أي دفعته لتعلم سبيل الوديعة ولم أدفعه عن جهة الكتابة اه شرح مر (قوله بالتقديرين) أي تقديرين كون بعض المدفوع وديعة كما أعاده العبد وكونه من النجوم كما ادعاه السيد فقد اتفقا على النجوم قبضت بكما لها على كلا التقديرين اه شيخنا (قوله في تلف المؤدى) عبارة شرح مر بان تلف المؤدى انتهت (قوله والحكم في الشق الاول) هو قوله ان عرف ذلك والثاني هو قوله والا الخ اه شيخنا (قوله وفرق بان الحق الخ) يؤخذ من الفرق ان مثل الكتابة غير النكاح من بنية العقد لكن عبارة الزيادة ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صيباً أو مجنوناً لم يقبل وان أمكن الصبا وعهد الجنون لانه معاوضة محضة والاقدام عليها يقتضى استجماع شرائطها بخلاف الضمان والطلاق والعق اه ع ش (قوله تعلق بثالث) هو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوجة أو هو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوج فليس الثالث من وقع معه الخصومة اه شيخنا (قوله أو قال وضعت عنك النجم الاول الخ) استشكل بانه لا يختلف الحال بكون الموضوع الاول والا آخر بحصول العتق بكل منهما فلا فائدة لاختلافهما ويمكن ان يصور بما اذا اختلف مقدار النجمين فقال خذ هذا عن الاول وأصير حر الا انك وضعت الا آخر فقال انما وضعت الاول وهذا الذي أتيت به دون الا آخر فلا تعلق حتى تأتي بما ينقضي اه عبد البر وعبارة شرح مر وانما تظهر فائدة اختلافهما اذا كان النجمان مختلفين في القدر فان تساوا فلا فائدة ترجع الى التقدم والآخر انتهت بالحرف وقال زى فائدة اختلافهما في ذلك ان الرقيق يقول هو النجم الاخير وأعتق بذلك والسيد يقول هو النجم الاول فلا تعلق الا بعد اداء النجم الاخير وهذا ظاهر واضح اه قال سم ويصور أيضاً بما اذا تساوى لو كان يسوغ للسيد الامتناع من أخذ النجم قبل وقته فجاء بالنجم الاول قبل وقت الاخير وقال وضعت عنى الاخير والاول باق وقد مضى وقته فيلزمك قبوله فقال انما وضعت الاول فلا يلزمنى القبول لهذا الاخير لانه لم يدخل وقته والوقت وقتهم معاً ولا يجوز ذلك من الصور التي تدرك بالتأمل اه (قوله فمن أعتق نصيبه أو أبرأه عن نصيبه) لم يقل أو أدى اليه نصيبه كالذي بعده لانه لا يتأتى عتاق الاول بالقبض لانه ليس له تخصيص أحدهما بالاداء كما تقدم في نظيره وهو مالو كاتبه سيده فيسيل فصل فيما يلزم السيد وكان يمكنه ان يدخل قوله

هنا ذكر الخلف هنا وفيما يأتي من زياتي (أو قال) السيد (وضعت عنك النجم الاول أو بعضاً) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الا آخر أو الكل) أي كل النجوم (حلف السيد) فيصدق لانه أعرف بما ادعاه ونفعله (ولو قال) العبد لاني سيده (كاتبني أبو كذا فصدقه) وهما أهل التصديق أو قامت بكتابته بينة (فكاتب) عملاً بقوله ما أو بالبينة (فن أعتق) منهما (نصيبه) منه أو أبرأه عن نصيبه من النجوم (عتق)

مخلا لا لرافعي في تصحيحه
الوقف (ثم ان عتق نصيب
الاخر) باداء أو اعتاق أو
ابراء (فالولاء) على المكاتب
(للأب) ثم ينتقل بالعصوبة
إلهم بالمعنى السابق في
أو آخر كتاب الاعتاق (وان
عجز) فجوز الاخر (عاد)
نصيبه (فناولا سراية) على
المعتق ولو كان موسرا لان
الكتابة السابقة تقتضي
حصول العتق والميت لا
سراية عليه كغيره وقول في ثم الى
آخره من زيادتي (وان
صدقه أحد هما نصيبه
مكاتب) عملا باقراره واعتق
التبعض لان الدوام أقوى
من الابتداء (ونصيب المكاتب
قن بجاهل) على نقي العلم بكتابة
أبيه استصحابا بالأصل الرق
فنصف الكسبه ونصفه
للمكاتب (فان أعتق المصدق)
نصيبه (وكان موسرا سرى
العتق) عليه الى نصيب
المكاتب لان المكاتب يدعى
ان الكل رقيق لهما بخلاف
مالو أبرأه عن نصيبه من النجوم
أو قبضه فلا سراية أيا
أنكر فيحلفان على نقي العلم
كما علم مما سرى
* (كتاب أمهات الاولاد) *
بضم الهمزة وكسر هاء مع فتح
الميم وكسر ها

أو أبرأه في قول المتن فمن أعتق نصيبه الخ (قوله خلافا لرافعي في تصحيحه الوقف) أي يقول بوقف عتق نصيبه
حتى يعتق البقي (قوله ثم ان عتق نصيب الاخر باداء الخ) وبما زال التخصيص هنا لان ذلك قد زالت كتابة حصته
والتخصيص انما يكون ممنوعا اذا كان النصيبان باقين على الكتابة تأمل (قوله فالولاء للأب) كونه للأب في
العتق بالاداء أو الابراء ظاهر وأما في العتق بالاعتاق فلم لا يكون للمباشر الا ان يقال لما كان مستحق العتق
باعتراق المباشر كان كانه لم ينشئ عتقا وانما الذي وقع منه تنجيز الواقع من الأب فكأنه صدر من الأب اه
شجنا لكن يعكز على هذا الجواب ما سيأتي في صورة تصديق أحدهما من ان الولاء يثبت للمصدق كسبائتي
(قوله بالمعنى السابق) وهو ان الولاء ثابت لهما في حياة المورث والذي ينتقل لهما انما هو الفوائد اه ع ش
(قوله وان عجز) معطوف على قوله ان عتق نصيب الاخر فالقسم ان أحدهما عتق نصيبه وهذا التفصيل
في الاخر اه شجنا (قوله تقتضي حصول العتق) يقال عليه ان لم يحصل عتقها في صورة الاعتاق بل به
فلم يسر على المباشر اذ ارق نصيب الاخر كافي في ظاهره المتقدم فيما لو كانتا موكفي الصورة الآتية وهي ما اذا لم
يصدق أحدهما بانه مكاتب الجواب يعلم مما مر من ان الاعتاق الذي وقع من المصدق كانه صدر من الميت قبل
موته لا تراهما باستحقاق العتق من غيرهما كما ان ما فعلا تنجيزا لصدور من الأب وانما سرى في صورة
تصديق أحدهما لان المكذب لم يعترف باستحقاق العتق كان مدعي ارق الكل كما أشار اليه الشارح فعول
بمقتضى اعتراقه فسرى الى نصيبه تأمل (قوله لا سراية عليه كما مر) أي في قوله والميتة مسر (قوله وكان موسرا)
أي بنصيب شريكه كانه فان أيسر بنصف حصته الشريك غرم مع قيمة نصف الحصه ارض نصف الباقي لان الحصه
كلما قلت نقصت الرغبة فيها اه سم وقوله سرى العتق عليه ولا عتق من كل العبد أو بعضه للمصدق
خاصة اه عبد البر (قوله سرى العتق عليه) استشكل هذا من حيث ان المصدق يزعم ان نصيب شريكه
مكاتب فكيف يلزمه حكم السراية ولم يعترف بموجبها ويوجب بانه لما كان موجبا يقتضي ثبوت السراية
وثبوتها من آثار عتق المصدق واعتاقه ثابت فهو باعتاقه كالتلف لحق شريكه وأوضحه في التوضيح بانافي
العبد المكاتب كانه انما منعنا السراية لما فهم من ابطال حق الشريك في كتابته وهذه العلامة مفقودة هنا فلا
محذور في السراية فلهذا كان الامع القول بها ولا يمكن القول بهامع عدم الغرم اه واعلم ان البلقيني اعتمد
عدم السراية نظرا للمعنى الاشكال المتقدم والسبب في ايجاب مخالفة واعتمد السراية والغرم والشارح في
شرح الروض اعتمد السراية وقال الظاهر عدم الغرم وهو متدافع والله تعالى أعلم اه وما اعتمد البلقيني
اعتمده في الروض فقال والفظاه وشرحه وان أعتق المصدق نصيبه أو أبرأه عن حصته من النجوم أو قبض
حصته عن عتق كافي المشترك ولم يسر الى نصيب الاخر وان كان موسرا لان العتق انما وقع عن الميت الى ان قال
في شرحه وهذا ما صححه الاصل في الثانية وخرجه في الثالثة وافتضى كلامه ترجيح في الاولى لكن الذي
في المنهاج كاصله فيها ان المذهب السراية ان كان موسرا لان المكاتب يقول انه رقيق لهما فاذا أعتق شريكه
نصيبه ثبتت السراية بقوله وانما لم يقل بالسراية في نظيره من المكاتب لما فهم من ابطال حق الشريك في كتابته
وهذه العلامة مفقودة هنا فلا محذور في السراية وما في المنهاج هو المعتمد والظاهر انه لا غرم للسراية لان المكاتب
يزعم ان المصدق أعتق نصيبه عن نفسه لاعتاق الميت والمصدق ينكره فهو كالمصدق لشرريكه أنت أعتقت نصيبك
فانكر ويحتمل خلافا اه سم (قوله بخلاف مالو أبرأه الى قوله فلا سراية) وذلك لانه لم يصدر منه اعتاق
وانما العتق حصل من الأب ولا سراية على الميت كما علمت اه شجنا
* (كتاب أمهات الاولاد) *

ترجم هذا المبحث بكتاب دون الباب لعدم اندراجها في ترجيح الاعتاق السابقة لانها مفقودة لاعتق الاختباري
القول وما هنا قهرى فعلى والظاهر انه ترجم شيئا وزاد عليه لانه ذكر فيما يأتي حكم الاولاد والمعنى كتاب أمهات

الاولاد وأولادها أي كتاب أحكامها التي هي النسب التامة كالاستيلاد والعن وجواز الاستخدام والوطء في قولنا من لا أم الولد استيلادها نافذاً ويجب لها العتق أو يجوز استخدامها والاضافة من اضافة الدال للمدلول اذ الكتاب اسم لا لفظ الا كتبت في المتن وهي دالة على الاحكام المذكورة والاولاد جمع وليطلق على الذكر والانثى والمثنى والمجوع فعل بمعنى مفعول وهو مذكور وجمعه اولاد والولد وزان فقل لغة فيه موقس تجعل المضموم جمع المفتوح مثل أسد جمع أسد وقد ولد بولد من باب وعد اه مصباح وأولاد جمع قلة مراد به الكثرة وذلك كثير في كلامهم اه شيخنا وعبارته شرح من ختم المصنف كتابه بابواب العتق رجاء ان الله يعتق من النار وآخر منها هذا الكتاب لان العتق فيه يعقب الموت الذي هو خاتمة أمر العبد في الدنيا ويرتب العتق فيه على عمل عمله العبد في حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضاء أو طارأى اغراض وهو أي الاستيلاد قرينة في حق من قصد به حصول ولد وما يترتب عليه من عتق أو غيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربان سواء المنجز والمعلق وامتناعه فان قصد به حث أو منع أو تحقيق خبر فليس بقربة والا فهو قرينة والاصح ان العتق المنجز بالقطا أقوى من الاستيلاد لترتيب مسييه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاد وحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاد لجواز موت المستولدة أو ولاد لان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاد انتهت وفي المصباح الوطر الحاجة والجمع أو طارأ مثل سبب وأسباب ولا يبنى منه فعل تقول قضيت وطري اذا نلت بغيتك واجتلك اه (قوله جمع أم) يضم الهمزة وكسرها وقد قرئ بهم في السبع في المقر دلتان فقط وأما حركة الميم فهي اعرابية تابعة للعامل وقوله وأصلها أمية أي فالهاء أصلية وهي لام الكلمة وزنه فله حذف اللام اعتباطاً كحذفت في يدقار وزنه فقة وهذا مبني على ان الهاء أصلية كما علمت وهو قول ابن السراج وصاحب العين ورواه الأشعري عند قول ابن مالك والهاء وقتها كمل ولم يزمه وحق انها زائدة فوزنه فعلية فجمعه على أمهات مبني على القول بالاصالة وعلى أمان مبني على القوابل بالزيادة ففي كلام الشارح اجمال وأما الهمزة فهي أصلية على كل حال وقوله ويقال في جمعها أي جمع أم أمات أي كما قال أمهات وقد عرفت انه موزع وان كان ظاهر كلامه خلافه اه شيخنا وفي المصباح والوجهما أورد في البارع ان فيها أربع لغات أم يضم الهمزة وكسرها وأمة وأمية فالامهات والامات لغتان ليستا أصلاً الاخرى ولا حاجة لدعوى حذف ولا زيادة (قوله قاله الجوهري) أي في صحاحه وحيث تنفذ امهات جمع للفرع دون الاصل وقوله ومن نقل عنه أي عن الجوهري وهو المحلى انه قال أمهات جمع أمية أصل أم فهو الاصل دون الفرع خلاف ما قرئته وقد تسمع في هذا التعبير عنه حيث نسب للصحيح غير لفظها لكن لما كان ما ثبت للفرع ثبت لاصله غالباً ساغ له ان ينقل عن الجوهري ان أمهات جمع أمية ولما قل ان يقول المحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري والجوهري يجوز ان يكون كلامه لم ينحصر في الصحاح اه طبرلاوي وعبارة المحلى جمع أمية أصل أم قاله الجوهري انتهت وقول الطبرلاوي قاله الجوهري أي في صحاحه الخ تصرف في العبارة برأيه حيث حمل مرزوخ الإسلام على خصوص الصحاح وأجاب بما قاله وهذا ليس على ما ينبغي (قوله ومن نقل عنه) هو الجلال المحلى وقوله قد تسمع أي تساهل وتغسل بالقاعدة الاغلبية التي ما هنا ليس منها وهي ان ما ثبت للفرع ثبت للاصل وقد ثبت للفرع وهو أم جمعه على أمهات فجعل هذا الحكم وهو الجمع على أمهات للاصل وهو أمية وقد علمت ان القاعدة أغلبية وان ما هنا ليس منها وكون هذا ليس منها انما هو من حيث النسبة والعز والى الجوهري لان الذي صرح به انه جمع أم وأما بقطع النظر عن العز واليه فيصح ان يكون جمع أم وجمع أمية بل كونه جمع أمية أقرب وأولى بدليل وجود الهاء فيه تأمل (قوله وقال بعضهم الخ) شرو ع في بيان المراد من الجمع أي في بيان ما يستعملان فيه وقوله لكن الاول الخ الاول هو قوله وقال بعضهم فليس في العبارة الا قولان ثم أشار الى ردهما الى شيء واحد وان الخلاف لفظي بقوله

جمع أم وأصلها أمية قاله
الجوهري ومن نقل عنه انه
قال جمع أمية أصل أم فقد
تسمع ويقال في جمعها امات
وقال بعضهم الامهات
لناس والامات للبهائم وقال
آخرون يقال فيهما أمهات
وأما لكن الاول أكثر في
الناس والثاني أكثر في
غيرهم ويمكن رد الاول الى

ويمكن رد الاول الى هذا بان يقال في الامهات للناس أي على سبيل الكثرة والامات للهائم أي على سبيل الكثرة
 فن القليل استعمال الامهات في الهائم والامات في الناس اه شيخنا (قوله والاصل فيه) أي في الكتاب أي
 في أحكامه الدال هو عليها اه شيخنا وعبارة شرح مير وانما قدمت ذكر الادلة لان رتبة الدليل العام
 القديم وقدة الفخر الرازي ان المحققين حوت عادتهم بأنهم يذكرون أول الباب ما هو الاصل والقاعدة ثم
 يخرجون عليه المسائل انتهت (قوله أي أمأة) أي مبتدأ شرطية أو موصولة أو ما زائدة أو غير زائدة وأمة
 يجوز جرد ونصبه ورفع في الجر ثلاثة أوجه ما بدل من ما أو صفة لها أو مجرورة بالاضافة وما زائدة وفي نصب
 وجهان اما تميز أو حال لكن من أي وفي الرفع أربعة أوجه لانه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة أو صلة أو انه بدل
 من أي وما زائدة أو غير زائدة تأمل وعبارة ع ش في أول كتاب العتق نصها قوله اعمار رجل أي اسم موصول
 مبتدأ وما صلة ورجل مضاف اليه وذكروه وصف طريق لا للتخصيص وجملة أعتق الخ في محل جرعت لرجل وجملة
 استغذ الخ في محل رفع خبر المبتدأ انتهت وقرر شيخنا هنا لما نصه ويجوز ان تكون أي اسم شرط جازم مبتدأ
 وما صلة ورجل مضاف اليه وجملة أعتق الخ فعل الشرط في محل جزم وجملة استغذ الخ جواب الشرط في محل جزم
 وخبر المبتدأ جملة الشرط أو جملة الجواب أو مجموعهما على الخلاف المشهور وفي خبر المبتدأ اذا كان اسم شرط
 أصحها أولها واعراب ع ش مشكل من حيث خلوا الموصول عليه عن الصلة فلا وأعراب جملة أعتق الخ صلة لكان
 أولى وما يرد من ان الجمل بعد النكرات صفات محالة اذا لم يكن في التركيب ما هو أخرج الى الصلة من النكرة
 والموصول أخرج الى الصلة من النكرة الى الصفة كما لا يخفى والحاصل انهم ذكروا ان لا يسمي استعمال
 شرطية فتحتاج لشرط وجواب والاكثر ان تتصل بهما ما زائدة لتأكيدها في الشرط نحو اعمار رجلين
 قضيت فلا عدوان على فأى اسم شرط مفعول مقدم لقضيت وقضيت فعل الشرط وجملة فلا عدوان الخ جواب
 الشرط واستفهامية فتحتاج الى جواب فقط نحو أيكم زادته هذه اعمار ما موصولة تتحول نزع من كل شيعة
 أنهم أشد على الرحمن ووصلة لنداء ما فيه أل ودالة على معنى الكمال صفة لما قبلها ان وقعت بعد نكرة نحو هذا
 رجل أي رجل وحالا ان وقعت بعد معرفة كمررت بعد الله أي رجل والتي في الحديث شرطية فجملة ولدت
 شرط لها وقوله فهي حرة جوابها ولا يظهر ان تكون جملة ولدت صفة لامة نظر القاعدة ان الجمل بعد النكرات
 صفات لان هذه القاعدة أغلبية فان لها شروطا فان شرطها ان لا يتقدم تلك الجملة عامل يطلب الز وما وقد تقدم
 تلك الجملة أداة الشرط ولو كانت تلك القاعدة كلية لا عر بواجبة قضيت في قوله تعالى اعمار رجلين قضيت محالة
 لوقوعها بعد معرفة وقد صرحوا بان شرط لان شرط وقوع الجملة حال بعد المعرفة تقدم عامل يعمل في الحال
 ولم يوجد هنا عامل ومن جملة شروط كون الجملة صفة للنكرة ان يصح الاستغناء عنها وهذه الجملة قد وقع قبلها
 موصول أو شرط فلا يستغنى عنها فلا تكون صفة اه (قوله عن دبر منه) الدبر هو الموت كقوله الشارح في
 التدبير بقوله لان الموت دبر الحياة ومنه يتعلق بدبر والضمير يرجع للسيد وعن معنى بقاء السببية أو في الظرفية أي
 في وقت الدبر أو بمعنى مع أو انها على ظاهرها والمعنى فخرتها ناشئة عن دبر منه أي ناشئة عن موته اه شيخنا
 وعبارة ع ش قوله عن دبر منه أي بعد آخر جزء من حياته قال في المصباح الدبر بضمين وبسكون الباء
 خلاف القبل من كل شيء وأصله لما أدبر عنه الانسان انتهى انتهت (قوله أيضا عن دبر منه) أي بعد موته فلو
 مات قبله فلا حرية ولو قتلها الانسان كان لسيدها فيه تها فلو مات معها أو شلت في السبق والمعنى ما الحكم اه عبيد
 قال العلامة سم ينبغي ان يحكم بالعتق في الاولى نظرا الى ان العلة تقارن المعلول دون الثانية لان بقاء الرق
 محقق فلا يزول الا بيقين خلافه فليتأمل اه أجهوري على الخطيب (قوله أمهات الاولاد لا يعين ولا يوهن)
 أي لغير أنفسهن فيهما واستفيد من هذا الحديث امتناع التملك بغير أنواعه لانه اما اختارى أو قهرى
 والاختيارى اما بمعاوضة أو غيرها وبأباليه لانه الغالب في ازالة المالك وأخر الارث لتعلقه بالموت وما قبله

هذا والاصل فيه خبر أمأة
 ولف من سيدها فهي حرة
 عن دبر منه رواه ابن ماجه
 والحاكم وصححه استاده وخبر
 أمهات الاولاد لا يعين ولا
 يوهن ولا يورث

بالحياة ولم يقتصر على هذا الخبر مع اشتمله على ما في الاول وزيادته لان الاول مرفوع اتفاقا وهذا مختلف في
 رفعه اه ع ش (قوله يستمتع بها سيدها) خبر ثان أو مستأنف استثناء ما ياتيا بكلمة قبل وماذا فعل بها
 السيد اه شيخنا وأقر في هذا وجع فيما قبله لانه لا يمكن الاستمتاع في وقت واحد بأكثر من واحدة اه
 حل وقيل اشارة الى جواز الامر في ضمير الجمع لكنهم ان كان المراد منه الكثرة فالأفراد أولى كما هنا والا
 فالطابقة اه ع ش ولما كان الفعل في معنى النكرة وهو في سياق الاثبات لا يعم فيصدق الاستمتاع بمرة
 واحدة نص على التعميم المراد بقوله مادام حيا اه شيخنا (قوله انعقاد الولد حيا) أي في ملكه بخلاف من
 وطئها بشبهة ثم ملكها فلا تكون أم ولد على المعتمد ووجه الدلالة ان الولد جزء منها فيسرى العتق منه اليها اه
 شيخنا وبعبارة أخرى قوله وسبب عتقها بموته انعقاد الولد حيا أي والولد جزءا تتبع الباقي كما قاله هر وقال
 غيره فسرى اليها واعترض الاول بان الأصل لا يتبع الفرع والثاني بان السراية انما تكون في الاشخاص
 لا في الاشخاص كما تقدم الا ان خالف لما كل الحمل جزءا منها صار شتلا لاختصاصه (قوله ان تلد الامتريتها) انما
 كان من اشراط الساعة لانه انما يكون عند كثرة الفتوح وكثرة الجوارى بأيدي المسلمين وذلك من علامات
 الساعة وقيل انما كان ذلك من اشراطها لان السيد قد طأ أمته فتقبل منه وتلد ثم يبيعها رغبة في غناه اذا كبر
 ولها اشتراها وهو لا يدري انها أمه فيصدق انها ولدت سيدها المالك لها صورة اه ع ش وبعبارة حديث
 الاربعين مع شرح ابن حجر قال فاحسب في عن أمارتها بفتح الهمزة أي اشراطها وعلاماتها الدالة على اقترابها
 ورمزها ورواها قال ان تلد الامعة أي الغنوة أو في الماهية دون الاستغراق لعدم اطراد ذلك في كلامه
 ربتها أي سيدتها وفي رواية ربه أي سيدها وفي أخرى بطلها بمعنى ربه وهذا كناية اما عن كثرة السراية
 اللازمة لاستيلائها على بلاد الكفار حتى تلد السرية بنتا أو ابنا السيدها فيكون ولدها سيدها كايه بالعلامة
 استيلائها على بلادهم وكثرة الفتوح والتسري أو عن كثرة بيع المستوليات لقساذا الزمان حتى تشتري المرأة
 أمها وتسترها باهله انما أمها والعلامة غلبة الجهل الناشئ عنها يبيع أم الولد وهو ممنوع اجاعا على ترافع فيه
 ويتصور هذا في غير أمهات الاولاد بان تلد حواشيبة أو ثنية كاح أو ثنية عتق ثم تباع بغيرها وتورث في
 الابدى حتى يشتريها ولها وهذا أكثر وأعم من تقديره أي فرضه في أمهات الاولاد وعن كون الاماء يلدن
 الملوكة فتكون أم المالك من جهة رعيته وهو سيدها وسيدها من رعيته وانما يظهر هذا على رواية ربه الاربعين
 لندرة كون الانثى ملكة أو عن كثرة حقوق الاولاد لامهاتهم فيعاملونهم معاملة السيد لا متهمة الا هانة والسب
 ويستأنس به برواية ان تلد المرأة وخبر لا تقوم الساعة حتى يكون الولد غنيظا أو عن كثرة بيع السراية حتى
 يتزوج الانسان امه وهو لا يدري بناء على رواية بطلها وان المراد به زوجها ولا دلالة في ذلك بمنع بيع أمهات الاولاد
 ولا لجواز مخرجاتهم زعمه اذا يلزم من كون الشيء علامة لاسا مخرجه ولا مخرجا ياتي في التطاول في البنيان انتهت
 (قوله فاما الولد الخ) انظر ما وجه هذه الضميمة اذ الدليل على حرية الولد حصل من قوله ان تلد الامة ربتها فسماء
 وبلوا رب المالك لا يملك الا الاسرار على ان قوله وأبوه حر قد يمنع بانه قد يكون قنوا بالجله فلم ينتج الدليل المدعى
 الذي هو انعقاد الولد حيا لا يفتي اه شيخنا ثم رأيت في الرشد على هر قوله والولد حر فكذا هو انظر ما وجه
 دلالة على حرته اه (قوله لو حلت الخ) لو هنا مجرد الربط على القليل بمعنى ان يمكن أن تكون حرف امتناع
 لامتناع على الكثير بل هو أبلغ في اقامه سببية الجبل للعتق أو ترا الجبل على الجبل لان الاول خاص بالآدميات
 والثاني بعنه والبهائم اه شيخنا وبعبارة أصح اذ الجبل أمته انتهت قال حج آ تراذ على ان لا تهاتخص
 بل الشكول والموهوم والنادر بخلاف اذا قام المتيقن والمختون ولا شك ان احيال الاماء كثيرة مظهر بل متيقن
 ونظيره اذا قمنا الى الصلاوات كنتم جنبنا خص الوضوء باذا التكرار وكثرة سبائه والجنابة بان لندرتهم وكثرة
 الهومن الموت حتى صار كانه منسى مشكوك فيه أي بانهم في نحو ولدتهم وأتى باذا في وادامس الناس

يستمتع بها سيدها مادام حيا
 فاذا مات فهي حرة ورواه
 الدار قطني والبيهقي وصحها
 وقته على عمر رضي الله عنه
 وخالف ابن القطان فصح
 رفعه وحسنه وقال رواه
 كلهم قاتل وسبب عتقها بموته
 انعقاد الولد حيا لا يفتي
 والخبر المصحيح ان من
 اشراط الساعة ان تلد الامة
 ربتها وفي رواية ربه أي
 سيدها فاما الولد مقام أبيه
 وأبوه حر فكذا هو ولو (جاءت
 من حر)

ضرمع ان الموضع لان نحو وان نصيبهم سيئة لنذرهم ابا القعة في نحو فيهم وانجارهم بانه لا بد ان يحسم نبي من
 العذاب وان قل كما اشار اليه تنكير ضرر ولفظ المس تأمل اه (قوله جبلت من حر) اي في حياته والاقل
 جبلت منه بعد موته بان استدخلت ماء الذي خرج في حياته محترما بعد موته فلا تثبت به امة الولدان كان
 الولدان سيئا ويرث من ابيه لانه وان لم يكن موجودا وقت الموت لكنه كان موجودا من قبل فوجوده اصل حيوان
 كوجوده حيوانا اه شيخنا وقوله ويرث من ابيه لعل حكمة الارض مع كونه لم يكن حلا عند الموت انهم اكتفوا
 بوجوده من قبل موته فيستدلوا له بعد الموت بغيره من الموت بغيره من الموت اه ع ش علي مر
 وبعضهم قرأ ان هذه الصورة خارجة بقول المتن امة وذلك ان الامة في هذه الصورة وقت جبلتها ليست امة
 السيد لا تتقاليها عن ملكه بموته فهي امة لوارثه وفي خصائص الجيزي ان الحكم المترتب على الاعية لا يخص
 بهذه الامة اه ع ش علي مر (قوله جبلت من حر) في المختار جبلت المرأة من باب طرب فهي جبلت ونساء
 حبال وجلبات بفتح اللام فهما اه وفيه ايضا حل الشيء على ظهره وحلت المرأة الشجرة والكل من باب
 ضرب اه (قوله من حر) أي يمكن احباله بان استكمل تسع سنين والراية غير المرتد اذا استبلاد المرتد
 موقوف اه شيخنا وعبارة شرح مر وخرج بقول المصنف امة ايلاد المرتد فانه موقوف كملكه
 وايلاد الواقف او الموقوف عليه الامة الموقوفة فانه لا ينفذ (قوله كاه أو بعضه) بالرفع فاعل بحر اذهو صفة
 مشبهة بمعنى حرر وبالنصب على التشبيه بالمفعول به بعد تحويل الاسناد واما الجر على التوكيد فبضمه توكيد
 التكرار وفيه ان لفظ بعض ليس من ألفاظ التوكيد على البدلية فيه انه يصير المعنى لو جبلت من بعض حر وهو
 فاسد ويصح الجر على الاضافة لكن يضيع تنوين المتن اه شيخنا وهذا التعميم من حيث نفوذ الايلاد وان
 كان وطه البعض لامة محرما عليه لانه لا يجوز له التمسري أي وطه الامة التي عليها بعضه الحر كما نص عليه ابن
 النعمان وسياق في بيان قوله عن ج و مر ووجه الحر من حيث المعنى ان بعضه مملوك لسيد ماله بعضه
 فليس له صرف هذا البعض في التمتع لانه اذا تمتع بجملة فيلزم عليه استعمال البعض الذي يخص السيد
 في غير حقه تأمل (قوله ولو كافر أو مجنون) أي وسواء كان مختارا أو مكرها اه شرح مر (قوله امة)
 الاضافة لا تدفي ملاية فيشمل المشترك كذا لكنه ان كان وسرا سري للكل والافيت في نصيبه فقط اه شيخنا
 وعبارة سم قوله امة لو كانت مشتركة فهذا الايلاد سري الى نصيب الآخر من المورس بقدر ما يسر به من
 جميع النصيب أو بعضه وعليه القيمة قال في الكفاية في تطهير ذلك من العتق يقوم ذلك فيسبب العتق كما قاله
 القاضي أبو الطيب والماوردي والرواني لان العتق موكس وهذا الوكس حصل بفعله واستشكاه في المطلب
 من حيث ان الجنابة لا تحقق الا بعد العتق فكيف يضمن قبلها وبان المعسر اعتاقه موكس ولا يغرم شيئا
 * (فرع) لو أسير بنصف حصة الشريك غرم مع قبضة نصف الحصة ارش قص الباقي لان الحصة كل
 ثلث نقصت الرغبة فيها انتهت وصاروا المصنف في كتاب الاعناق متناوشر حانها أو اعتق مشتركا بينهما وبين غيره
 أو اعتق نصيبه منه عتق نصيبه لانه مالك التصرف فيه ويسري بالاعتناق من مورس لا معسر لما أسير به من نصيب
 الشريك أو بعضه ولو كان مدينا فلا يمنع الدين ولو مستغرا فالسراية كما لا يمنع تعلق الزكاة كايلا دقانه
 يثبت في نصيبه ويسري بالعلق من المورس كما أسير به من نصيب الشريك أو بعضه ولو مدينا وعليه لشرى
 فيه تمام أسير به وقت الاعناق أو العلق لانه وقت الاتلاف وعليه لشرى في المستولدة حصته من مهر مع ارش
 بكاوة ان كانت بكر اهذا ان تأخر الاثر زال عن تعيب الحشة كالمورس الغالب والا فلا يلزم حصة مهر لان الموجب
 له تعيب الحشة في ملك غير موهوم مستف هنا لا قيمتها أي حصته من الولدان امة صارت أم ولا فلا يكون
 العلق في ملك الولد فلا تجب القيمة انتهت (قوله أيضا امة) لامة شرطان الاول أن تكون مملوكة
 للسيد حال علقها منه وفيهم هذا الشرط من الاضافة في قوله امة الثاني وسينبه عليه الشارح بقوله وتقدم

كله أو بعضه ولو كافر أو
 مجنون (أمة) ولو بلاوط

حكم المهر هوة الخ ان لا يتعلق بها حق لازم غير الكتابية حال العلق والسيد معسر ولم يرل عنها بل بيعت فيه
ولم يملكها السيد بعد وذلك بان لا يتعلق بها حق أصلاً أو يتعلق بها وهو غير لازم أو لازم وهو كنية أو غير كنية
لكنه زائل عند العلق أو مستمر والسيد موسر أو معسر وقد زال بعد ذلك عنها بنحو اداء أو ابراء ولم يرل
و بيعت فيه لكن ملكها السيد بعد ذلك ففي هذه الصور كلها ثبت الاستيلاد أما إذا يتعلق بها كذلك فلا
يثبت الاستيلاد والحق اللازم مثل الرهن بعد القبض ومثل ارش الجنابة وعقارة شرح مر ومحل ما ذكره
المصنف إذا لم يتعلق بالامة حق الغير والام ينفذ الايلاد كالأول والى الرهن معسر مهوة بغير اذن المرتن الا
إذا كان المرتن فرعاً كما يحتمل بعضهم فان اتك الرهن نفذ في الاصح وكذا لو لمالك معسر أمته الجنابة
المتعلق برقبته مال الا ان كان المجنى عليه فرع مالكها وكذا لو ولد محجور فليس أمته كزوجها السبي والاذرى
والدميرى وهو المعتمد وان ذهب الغزالي الى النفوذ ورجحه في المطلب وكذا لو وارث معسر حاربه تركه
مورثه المدون وكذا لو لمعسر جارية بتجارة عبده المأذونه المدون بغير اذن العبد والغرماء وكذا لو أمة
نفذ التصديقها أو بتمها بخلاف ما لو نفذ اعتاقها ويحجب بمنع استثنائها والملك عنها مجرد نذر التصديق
بها أو بتمها وكذا لو وارث أمة نفذ مورثه اعتاقها وكذا لو وارث أمة اشتراها لمورثه بشرط اعتاقها لان
نفوذ مانع من الوفاء بالعتق عن جهته ومورثه وقول الزركشي لو اشترى الابن أمة بشرط العتق فاجلها أبوه
فالظاهر نفوذ ايلاد مورثه من القيمة وتكون كقيمة العبد المشتري بشرط العتق إذا قتل والاصح انها المشتري
فكذا هنا تكون ولو نفذها بالمانع الشارع من بيعها وسد باب قتلها على المشتري أشبهت مستولمة الابن
فلا تصير مستولمة لاب فلا يقال ان ايلاد المشتري اياها نافذ فكذا ايلاد أبيه لان الوفاء بالشرط مع ايلاد
المشتري ممكن ولا كذلك ايلاد أبيه وكذا لو وارث أمة أو عصى مورثه باعتاقها وهي تخرج من الثلث فلا
ينفذ لفضائه الى ابطال الوصية وتخرج بقول المصنف أمته ايلاد المرنذاته موقوف كملكه وايلاد الواقف أو
الموقوف عليه أمة الموقوف فانه لا ينفذ وما لو استدخلت من سيدها المحترم بهدموته فانه لا يصير أم ولد لا تنفاه
ملكها حال علقها وان ثبت نسب الولد منه وورث لكونه الذي يحترما انتهت وصياني في كلامه ان الامة التي لم
ينفذ ايلادها في هذه الصور يحرم وطؤها بعد الاستيلاد الذي لم ينفذ اه ثم قال واستثنى من مفهوم كلامه مسائل
ثبتت الايلاد فيها الاولى اذا أحبل أمة مكاتبه الثانية اذا أحبل أصل خروا مفرعه التي لم يولد لها وان كان معسراً
وتجب عليه قيمتها وكذا مهرها ان تأخر الانزال عن مغيب الحشفة الثالثة ولو طئ أمة اشتراها بشرط اختيار البائع
بأذنه لحصول الاجارة حيثئذ الرابع اعتبار به المانع اذا وطئها بعض الغائبين وأحبلها قبل القسمة واختيار التملك
فقد أحبلها قبل ملكه لشيئ منها ولو لم ينسب ان كان الواطئ موسراً وكذا معسر كان نقله عن تصحيح القاضي
ابي الطيب والروايات غيرهما وينفذ الايلاد في قدر حصته ان كان معسراً ويسرى الى باقيها ان كان موسراً
لان حق الغائبين أقوى من حق الابن في مال ابنه كذا في الحاوي تبعا لقول العزيز الظاهر المتصور ثم رده
ورجحه الامام وخزمه البغوي الخامسة الامة التي يملك بعضها اذا أحبلها يسرى الايلاد الى نصيب شريكه ان كان
موسراً كالعتق فان كان معسراً فلا اذا كان شريك المولود فرعاً له كالأول والامة التي كلها الفرع وحيث يسرى
الايلاد فالولد حر كله ولا يلحقه عن العراقيين انه حر كله ولا يتبع بعض وحتى الرافعي في السير في أمة المقتن تصحيحه
عن القاضي أبي الطيب والماوردي وغيرهما وصححه في الشرح الصغير وأصل الروضة وحتى الرافعي في آخر
الكتابة القول بالتبعيض عن أبي اسحق وان البغوي قال انه الاصح وجعله في أصل الروضة الاصح وهو المعتمد
وقال الرافعي في الكلام على وطء أحد الشريكين هل يكون الولد حراً كله أو نصفه قولان أظهرهما الثاني وقال
في باب ما يحرم من النكاح لو قدر على نكاح من بعضها حر فهل له نكاح الامة الحرة رد فيه الامام لان ارفاق
بعض الولد أسهل من ارفاق كلها قال بعضهم فالتبعيض هو المعتمد الا في ولد أمة المقتن اذا أحبلها بعض

الغافلين وان كان معسر القوة الشبهة فيها كما يؤخذ مما مر وكذا ولد المشتركين المبعوض وسيد لان المانع من
 نفوذ استيلاده في الحال انما هو كونه ليس من أهل الولاء لمناقض من الرق فاذا زال عنه عمل المقتضى عليه حيث
 كان موسرا عند الاحبال فيثبت الايلاد السادسة الامة التي يملك فرعها اذا اولادها الاب الموسري
 الايلاد الى نصيب الشريك الاجنبي ايضا فان كان معسر الميسر ويجلب من هذه المسائل بان الاصح فيها تقدير
 انتقال الملك قبيل العلوق فلم يقع الايلاد الا في ملكه اه (قوله أو بوط محرم) أي بسبب حيض أو نفاس أو احرام
 أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبرائها أو لكونها محرما له بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو لكونها
 مزوجة أو معتسدة أو مجوسية أو مرتدة اه شرح مر (قوله فوضعت) أي في حياة السيد أو بعد موته
 بمدة يحكم فيها بشيئ من نسبته من هذه الصورة الا وجه كل وجه بعضهم انما تعتق من حين الموت فتملك كسبها
 بعده اه ج اه زى (قوله أيضا فوضعت حيا) أي من طريقه المعتاد وقوله عتقت بموته واسترقاقه
 كونه وتنفع اجازتها لو كانت مؤجرة لاستحقاقها العتق قبيل موته اه قل على المحلى وهذا يخالف ما سياتي
 عن مر عند قول المتزول لا يصح تملكها من غيرها في المسائل التي استثناءها من هذه القاعدة حيث قال الخامسة
 اذا سبي سيد المستولاة واسترق قبض يبيع بها ولا تعتق بموته اه (قوله أو ما فيه غرة) كخفة فيها صورة آدمي
 ظاهرة أو خفية انحر بها القوابل ويعتبر أربع منهن أو رجلان أو رجل وامرأتان اه شرح مر بخلاف
 ما لم يكن فيها صورة آدمي وان قل لو بقيت لخططت وانما اقتضت بها العدة لان الغرض ثم براءة الرحم وهذا
 ما يسمى ولما اه صل وكجز من ولد كيدته فان الفرقة تجب بوضع وان لم تضع بقية الاجزاء لكن أمية الولد لا تثبت
 الا بوضع بقية الاجزاء على المعتمد التمثيل يجوز من الولد انما هو من حيث وجوب الفرقة وان كان من حيث أمية
 الولد لا يصح التمثيل به اه (قوله أيضا أو ما فيه غرة) عبارة في الفرقة تناوشر حلق كل جنين حر انفصل أو ظهر
 بخروج رأسه مثلا ميتا في الحالين ولو لحاقه صورة خفية بقول قوابل بجناية على أمه الحية وهو معصوم عند
 الجناية وان لم تكن أمه معصومة عند ما غرة انتهت (قوله وان لم ينقل) غاية في قوله فوضعت حيا الخ أي وان
 لم يتم انفصال المولود بان خرج معصوم بقي بعضهم مع الاتصال وهذا لا ينال المغيا وهو قوله فوضعت لان المراد
 بالوضع ما يشتمل انفصال الولد كما هو بروز بعضهم استتار الباقي وبعد ذلك فهذا ضعيف والمعتمد انما لا تثبت
 أمية الولد الا اذا انفصل جميع الولد اه شيخنا وعبارة المحلى قوله وان لم ينقل أي باقيه والراجح انما لا تعتق
 الا اذا انفصل جميعها انتهت ومنها شرح مر وفي قل على المحلى ويثبت بالقضاء بعض الاستيلاء لا العتق فان
 ألقب بعضه بدموت السيد تبين عتقها ولها كسبها اه وعبارة الزيادة في قوله وان لم ينقل (فان قلت) اذا
 أحبل الرجل أمه ثم مات وقد خرج بعض الولد فهل تعتق حالا أو لا تعتق حتى يتم خروجه أجاب شيخنا الرمي
 وجهاته بانها لا تعتق حتى يتم خروجه فتدال الشخان في العددان أحكام الجنين المنفصل بعضها بقية كنع
 الارثوسراية عتق الام اليه وعدم اجزائه عن الكفار وقوب الفرقة عند الجناية على الام وتبعيتها في
 البيع والهبة وغيرهما انتهى وقال بعضهم الولد اذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل الا في مسئلتين احدهما
 الملاة عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل ان ينقل الثانية اذا حررت قبل ان ينقل انتهت (قوله
 عتقت بموته) الموت عند الحياة ويعبر عنه بفارقة الروح الجسد وقبل عدم الحياة عمل من شأنه الحياة وقبل
 عرض بضادها لقوله تعالى خلق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والعدم مقدر اه شرح مر (فان قيل)
 اذا كانت الولادة هي الواجبة لا تعتق فلم وقف على موت السيد قبل لان لها حق بالولادة والسيد حق بالملك وفي
 تعجيل عتقها بالولادة ابطال الحق من الكسب والاستمتاع في تطبيقه بموت السيد حفظ الحقين فكان أولى اه
 شوبري (قوله ولو يقتله) وعليها القصاص بشرطه أو الدية كما هو منقول مذهبنا لان تمام الفعل حصل
 وهي حرمة يؤخذ من ذلك انما لو قتلت سيدها المبعوض عمد او جب القصاص عليها وهو كذلك لانها حال الجناية

أو بوط محرم (فوضعت
 حيا أو ميتا أو ما فيه غرة) وان
 لم ينقل (عتقت بموته) ولو
 يقتله

رقيقوا القصاص يعتبر بحال الجنابة والدية بالزهور اه من خط بعض الفضلاء بهامش شرح الروض
 (قوله لمار) أي الحديثين المارين وهذا استدلال على قول المتن عتقت بموته ودلالة الحديثين عليه ظاهرة وعلى
 الغاية التي ذكرها ودلالة الحديثين عليها ظاهرة أيضا لان قوله في الثاني فاذامات يتناول سائر وجوه الموت لان
 الفعل كالنكرة وهي تم في حيز الشرط فكذلك هو وقوله عن دبر منه شامل أيضا لسائر وجوه الدبر الذي هو
 كتابة عن الموت لانه نكرة في سياق الشرط وتقدم في عبارة مر الاعتذار عن تقديم الادلة هناك (قوله أيضا لمار)
 (مر) أي ولا تؤولها كالجز منها وقد انعقد مر فاستبعت الباقي كالتق لکن العتق فيه قوة من حيث صراحة
 اللفظ فاسر في الحال وهذا فيه ضعف فائثر بعد الموت اه شرح مر (قوله كوالها الحاصل بنكاح
 أو رتبة وضعها) (تنبيه) هكت المصنف عن أولاد وأولاد المستولاة ولم أر من تعرض لهم والظاهر أخذنا
 من كلامهم انهم ان كانوا من أولادها لانت حكمهم حكم أولادها ومن الذي كور فلان الولد يتبع الام
 رقا وحرية اه خط (قوله وان ماتت امه قبل ذلك) وهذا أحد المواضع التي يزول فيها حكم التبوع ويبقى
 حكم التابع كفي نتائج الماشية في الزكوة والولاء الحادث بين أبوين مختلفي الحكم على أربعة أقسام الأول ما يعتبر
 بالابوين جميعا كافي الاكل وحل الذبيحة والمناكحة والركنوا التفضية وجزاء الصيد واستحقاق سهم الغنيمة والثاني
 ما يعتبر بالاب خاصة وذلك في سبعة أشياء النسب وتوابعه والحرية اذا كان من أمته أو من أمة غسرى بحريتها
 أو ظنهار وجته الحرة أو أمته أو من أمة فرصوا الكفالة والولاء فانه يكون على الولد والى الاب قدر الجزية ومهر
 المثل وسهم نوى القربى والثالث ما يعتبر بالام خاصة وهو شيان الحرية اذا كان أبومرقة أو الرق اذا كان
 أبوه حرا وأمه رقيقة الا في صور ولد أمته ومن غسرى بحريتها من ظنهار وجته الحرة أو أمته ولداً أمته فرعه
 وحل حر يتبع من مسلم وقد سبقت والرابع ما يعتبر بأحد هما غير معين وهو ضربان أحدهما ما يعتبر
 بأشرفهما كافي الاسلام والجزية يتبع من له كتاب وما يتبع فيه أغلظهما كافي ضمنان الصيد والدية والقرعة
 والضرب الثاني ما يعتبر بأخسهما في النجاسة والمناكحة والركنوا التفضية والاستحقاق
 سهم الغنيمة وولد المدبرة والمطلق عتقها بصفة لا يتبعها في العتق الا ان كانت حاملة عند العقد أو وجود الصفة
 وولد المسكوبة الحادث بعد الكتابة يتبعها رقا وعتقا بالكتابة ولا شيء عليه وولد الاضيعة والهدى الواجبين
 بالتعيين له أكل جميعه كالمير في الكتابة تبعه لاصله وخرى جماعة على انه أضيعة وهدي فليس له أكل شيء
 منه بل يجب التصديق بجميعه وحل المبيعة يتبعها ويقابلها خرم من الثمن وولد المراهونة والجانبة والمؤجزة
 والمعاراة والموصى بها أو عتقت أو قد جلت به في الصورتين بين الوصية وموت الموصى سواء أؤلفته قبل الموت
 أو بعده وولد الموقوف وولد المال القراض والموصى بخدمتها والموهوبة اذا أؤلفته قبل القبض لا يتبعها أما اذا
 كانت الموصى بها أو عتقت أو حمله عند الوصية فانه وصية أو جلت به بعدموت الموصى أو ولفته الموهوبة
 بعد القبض وقد جلت به بعد الهبة فانه يتبعها لحصول المالك فيها القابل حيثسذ فان كانت الموهوبة التي قبضت
 حاملة عند الهبة فهو هبة ولو رجع الاصل في الموهوبة لا يرجع في الولد الذي جلت به بعد الهبة وولفته بعد
 القبض وولد الموصوبة والمعاراة والمقبوضة يسع فاسد أو بسوم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان لان
 وضع اليد عليه تابع لوضع اليد عليه لو حصل الضمان في ولد المعارة ان كان موجودا عند العارية أو حادثا
 وتمكن من رده فلم يردمو ولد المرتدان ان عتق في الرد أو بامر تدان فرتدان لتعتق قبلها أو فيها أو أحد أصوله
 مسلم فسلم اه شرح مر (قوله بخلاف الحاصل يشبهه) مقتضى مقابلة الشبهة بالنكاح ان الواطئ
 ليس زوجا وان كان وطؤه أي الزوج من هذا الظن يسمى شبهة كلبا أي في كلامه ويمكن أن تجعل الشبهة هنا
 شاملة للمصاحبة للزوجة وغير المصاحبة لها فيكون المفهوم على وجه أهم أو المراد بالنكاح الخالي عن الشبهة
 فيكون مفهوما غير النكاح أو النكاح المحضوب بها ويكون كلامه مشتملا على مفهوم قوله رقيقا على انه على هذا

لمار (كوالها) الحاصل
 (نكاح) رقيقا (أو رتبة
 وضعها) فانه يعتق بموت السيد
 وان ماتت أمه قبل ذلك
 بخلاف الحاصل يشبهه

لا يكون قيدا زائدا على المتن بل مبينا المراد بالنكاح أي الذي خلاص من أحدهما من الظنين والافكون والولاء
 اه شيخنا (قوله وقد ظن انها زوجته الحرة) الغمير راجع للمستولية إذا كان الكلام فيها القول المتن بعد وضعها
 أي لما صار تبه أم ولد فاذا وطلت بشبهة وظنها الواطئ زوجته الحرة وأما المستولية فلو كانها ينقذ حرا
 ولا يقال يتبعها في العتق بموت السيد وإذا ظن أنها زوجته الأمة فلو كانها كهي في أنه يعتق بموت السيد كذا كره بقوله
 فكأنه أي كآمة المستولية في التبعية المذكورة والحاصل أن في الشبهة تفصيلا تارة ينقذ الولد فيها حرا وتارة
 ينقذ فيقاوي يتبع أمه في حكم الاستيلاء اه شيخنا (قوله لا تعتاده حرا) وفي هذه الحالة يلزم الواطئ
 قيمته للسيد اه روض (قوله ومن ثم) أي من أجل هذا التعليل وهو قوله لحدوثه قبل ثبوت حق
 الحرية للأمة (قوله الحاصل بذلك) أي بنكاح أو زنا بعد وضعها أي بعد بيعها بالصورة أنه حدث ببيعها
 في الرهن وقوله فيما لو أولادها وهو معسر ثم بيعت في الدين أي ثم أتت بولد عند المشتري من نكاح أو زنا فإذا
 ملكها بعد ذلك ثبت لها حق الحرية دون ولدها المذكور فتعتق بموت السيد دون ولدها وأما ولدها الحادث
 بنكاح أو زنا عند المرنين بعد إيلادها فانه يثبت له حكم الاستيلاء ولا يجوز بيعه في دين الرهن وإن باع يبيع
 أمه للضرورة وهذا هو المراد في هذا المقام وعبارته شرح هر وحمل ما ذكره المصنف إذا لم تبع فان بيعت في رهن
 وضئ أو شرع أو في جنبه ثم ملكها المستولية وأولادها الحادثين بعد البيع فانها تصير أم ولد على الصحيح
 وأما أولادها فارقاء لا يعطون حكمها لأنهم ولدوا قبل الحكم باستيلاءها أما الحادثون بعد إيلادها وقبل
 بيعها فلا يجوز بيعهم وإن بيعت أمهم للضرورة لأن حق المرنين والجنى عليهم مثل لا تعلق بههم فيعتقون
 بموته دون أمهم بخلاف الحادثين بعد البيع لحدوثهم في ملك غير ما انتهت وقوله الحادثين بعد البيع أي وقد
 انفصلوا قبل ملكها أما الجمل الحادث بعد البيع الذي لم يفصل عند ملكها فانه يتبعها في حكم أمية الولد
 وهو العتق بموت السيد بدليل ما ذكره بعد حيث قال فلو لم ينقذ الاستيلاء لا عسار الرهن ثم اشتراها حاملا
 من زوج أو زنا قال الامام هذا موضع نظر يجوز أن يقال فيه تتعدى أمية الولد إلى الجمل وهو الظاهر لأن
 الحرية فيها تامة كذا لا يرتفع والولد متصل اه (قوله وتقدم حكم المرهونة في كتاب الرهن) أي من
 أنه إن كان الرهن موسرا اتخذ لا يلدو ولا فلا ينقذ إلا أن انقذ الرهن أو بيعت في الدين وعاد ملكها إليه وعبارته
 هناك متناوشر حاو ليس لرهن مقبض رهن ولا وطء ولا تصرف بزيل ملكا أو ينقصه كزويج ولا ينقض شي من
 هذه التصرفات إلا اعتاق موسر وإيلاده فينقذان تشبيها لها بأسرابة اعتاق أحد الشر يكن نصيبه إلى نصيب
 الآخر لقوة العتق حالا أو مالا مع بقاء حق الوثيقة بغرم القيمة كما يأتي ثم لا ينقذ اعتاقه عن كفارة غيره
 والمراد بالموسر بقيمة الرهن فإن أسير ببعضها فنقذ ما أسير به وبغرم قيمته وقت اعتاقه واجاله
 وتكون رهنه مكانه بغرم عقد لقيامها مقامه وقبل الغرم ينبغي أن يحكم بأنهم امرهونة كالارث في ذمة الجاني وخرج
 بالموسر المعسر فلا ينقذ منه اعتاق ولا إيلاد ولا ولد الحاصل من وطء الرهن ولو معسرا حرن يبيع ولا يغرم قيمته
 ولا حد ولا مهر عليه لكن يغرم ارش البكارة ويكون رهنه وإذا لم ينقذ أي الاعتاق والإيلاد فانقذ الرهن من
 غير بيع فنقذ الإيلاد لا الاعتاق لأن الاعتاق قول يقتضي العتق في الحال فاذا رد لنا والإيلاد فعل لا يمكن رده
 وانما يمنع حكمه في الحال لحق الغير فاذا زال الحق ثبت حكمه فان انقذ ببيع لم ينقذ الإيلاد إلا أن ملك الأمة
 فلو ماتت بالولادة وهو معسر حال الإيلاد ثم أسير غرم قيمتها وقت الإقبال وكانت رهنه مكانه لأنه تسبب في
 أهلا كما بالاحبال بغرم استحقاق انتهت بقوله ومثلها الجانية أي في هذا التفصيل فان كان السيد وسرا فنقذ
 الإيلاد ولا ينقذ إلا أن سقط الدين أو بيعت فيه ثم عاد ملكها للسيد ومراهم هذا التفصيل في قوله أمته الخ
 اه شيخنا (قوله وفي المحرور عليه بطل الخ) وأما المحرور عليه بصفته فينقذ إيلاد مولكن لا يصح إقراره بإيلاد
 لأنه من الاتفاقات المالية لعل صورته أن يرشد ثم يقر بأنه صدر منه إيلاد حال الصفه أو يقر بالوطء ثم تدعى

وقد ظن انها زوجته الحرة
 أو أمته لا تعتاده حرا فان ظن
 انها زوجته الأمة فكأنه
 وبخلاف الحاصل بنكاح
 أو زنا قبل الوضع لحدوثه قبل
 ثبوت حق الحرية للأمة ومن
 ثم يعتق بموت السيد ولد
 المرهونة الحاصل بذلك بعد
 وضعها وقبل عود ملكها
 إليه فيما لو أولادها وهو معسر
 ثم بيعت في الدين ثم
 عاد ملكها وتقدم حكم
 المرهونة في كتاب الرهن ومثلها
 الجانية المتعلق برقبته مال
 وفي المحرور عليه بطل خلاف
 رجح ابن الرضا فنقذ إيلاده
 وتبعه البقيتي وهو أوجه
 ورجح السبكي خلافاً وتبعه
 الأذري والزركشي ثم قال
 لكن سبق عن الحارثي
 والغزالي النخوذ وخرج
 بزيادتي حرا المكاتب

فراشعوت ثبت الولادة أو تقام بينه وبين هذا الولد هذه الجارية منه اه سم (قوله فلا تعتق بموته أمته الخ) أي إذا مات
على السكينة من غير عتق أم الوعتق بآداء النجوم فبها التفصيل المذكور سابقا في باب الكتابة وعبارته هناك
متناوشر ما له أي للمكاتب شراء ماء التجارة وليس له وطؤه فان وطئ في الاحد عليه لشبهة الملك ولا مهر
لانه لو ثبت لثبته والوالد من وطئه نسب لاحق به لشبهة الملك فان ولدته قبل عتق أبيه أو معه أو بعده لكن
لدون ستة أشهر من العتق تبعه رقا وعتقا وهو مملوك لا يبيعه عتق عليه بيعه ولا يعتق عليه لضعف ملكه فوق عتقه
على عتق أبيه ان عتق متق والارق وصار السيد ولا يصير أمه أم ولد لانها علفت بمملوك أو ولدته بعد العتق
لها أي لسته أشهر فأكثرت من وطئها معه أي مع العتق مطلقا أو بعد في صورة الأكثر فيدزذه بقولي وولده
لسته أشهر فأكثرت من الوطء فهي أم ولد اظهر والعلق بعد الحرية ولا نظر الى احتمال العلق قبلها تغليبها
والولد حيث ذكر فان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء لم تصر أم ولد انتهت أي
ويتبعه رقا وعتقا كما تقدم هناك (قوله ولا ولد لها) تأمل في خروج هذا بما تقدم الآن قال ان الضمير في قوله
كولدها بنكاح أو زنا عائد على الأمة المضافة للحر في قوله أمته فيكون التقييد معبرا حتى في جانب الولد (قوله أولى
من قوله أحبلها) أقول قوله أحبلها أما كناية بالمعنى الأصولي بان يكون مستعملا في معناه مراد أمته لا زم وهو
الحبل وأما مستعمل في حقيقة مجازة على أصل الشافعي رضي الله عنه اه شورى (قوله أو منيه المحترم)
أي ولو في الدبر اه قل على المحلى أي ولو حال خروجه فقط على المرجع عند شيخنا * (فرع) * في فتاوى
البنوري لو استدخلت الأجنبية ذكر قائم فالولد حرنسب لانه ليس بزنا من جهة اه وهو موافق لما قاله شيخنا ومن
ثم اعتمد جمع ويؤخذ منه ثبوت الحرية والنسب اذا استدخلت الامتصاص بها بعد الموت الا أن يفرق بان
السيد وقت الادخال ليس أهلا للاحبال اه شورى وانظر لو وطئ زوجته أو أمته طائفا أنها أجنبية ونخرج
منه هل هو محترم باعتبار الواقع أم لا نظر الظن المذكور فيه نظرا والظاهر الاول كما قاله سم في شرح الغاية
حيث قال والعبرة في الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كخروج بوطئ زوجته طائفا أنها
أجنبية فاستدخلته زوجته أخرى أو أجنبية اعتبارا بالواقع دون اعتقاد موافق لاعتقادي يد من يرى حرمة فالقرب
عدم احترامه اه شرح مر فلا عتقه ولا نسب يلحق به كما قاله سم ومن المحترم كتمله حمله المتقدم
ما خرج بسبب ترديد الذكرك على حلقه بزوجته أو أمته من غير ايلاج فيه لجوازه أما الخارج بسبب ايلاج فيه
فليس محترما لانه حرام لذاته خلافا لما يحسنه الشيخ عميرة من انه محترم كولو وطئ أخته الرقيقة ويؤيد الاول
ان الولد لا يلحق بالوطء في الدبر كما صرح به مر في الاستبراء ولو خرج من رجل مني محترم مرفوعي غير محترم
مرة أخرى ومن جهما حتى صار اشيا واحدا واستدخلتهما أمته أو أجنبية وحلت منه وأنت ولدانه ينسب له
تغلبا للمحترم كما قاله الطبري وسم لا يقال اجتمع مقتض ومانع فيطلب المانع لانه قول هو غير مقتض
لامانع تأمل وانظر لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمة أحدهما وأنت ولداه ينسب لصاحب المحترم تغلبا
له أولا والظاهر الاول كما يؤخذ من كلام الطبري وسم تأمل (قوله أو أمته غيره) حاصله ان حبلها من الغير
أما بنكاح أو زنا أو شبهة وفيها صور ثلاثة لانه اما ان يظهر له زوجته الحرة أو أمته المملوك كقولها علفت
أحكامها مما قدمه فلينظر ما وجه اعلتها والجواب ان كلامه ثم فيها من حيث ان الولد يتبع أمه أولا يتبع وهذا
من حيث اعتقاده حرا أو رقيقا وان علمت هذه الحثية مما لم يكن بطريق اللزوم على ان الكلام هنا في ولد
الأمة أعم من كونها أم ولد أم لا وثم خاص بام الولد فلا تكرار تأمل (قوله بذلك) أي بنكاح أي لا غرر فيه
بحريتها كسباني اه شرح مر (قوله تبعه لأمه) أي فيكون لأمه بالاجماع اذا الفرع يتبع الاب في
النسب والام في الرق والحرية وتأثيرهما في الدين واجباب البذل وتقرر بالجزية وأخفهما في عدم وجوب
الزكوة أو أحسهما في التجاسة وتحرير الذبيحة والمناكحة اه شرح مر (قوله كان ظنها ولو زواجا الخ) كان

فلا تعتق بموته أمته التي
حلت منه ولا ولدها وقولي
حلت أولى من قوله أحبلها
لا يها من اعتبار فضل وليس
مراد ان استدخالها ذكره
أو منيه المحترم كذلك كما ثبت
به النسب (أو) حلت منه
(أمة غيره بذلك) أي بنكاح
أو زنا (فالولد) الحاصل بذلك
(رقيق) تبعه لأمه (أو شبهة)
منه كان ظنها ولو زواجا أمته
أو زوجته الحرة (غير)
لظنه وعليه فيمنته لسيدها
وكالشبهة نكاح أمة غير
بحريتها

كن متزوجا بامته ووطئها طائفاً انها امة المملوكة له أو زوجته الحرة اه شيخنا وعبارة جح بلنظها زوجته
 الحرة وان كانت زوجته الامه بان تزوج حرة وامة فوطئ الامه يظنها انها الحرة أو امة ثم قال يخرج بتفسير
 الشبهة بما ذكره المالك كالشركة وقد مر من الطريق كن ووطئها بجهة قال به عالم فلا تؤثر حرته لا تغله
 ظنها اه اه شوي برى وعلى هذا فكان الاول للشارح ان يقول بان ظنها بديل قوله كن الخ وعبارة شرح مر
 ولو كن لشخص زوجته حرة وامة فوطئ الامه طائفاً انها الحرة قاله كماله الزركشي ان الولد حر كافي امة
 الغير اذا ظنها زوجته الحرة ولو وطئ جارية أبيه أو امة طائفاً لظنها له أو أكره على الوطء فالتى يظهر كماله
 الاذرى ان الولد حرة انتهت (قوله كماله في الخيل والاصناف) أى في باب الخيل والاصناف وعبارته هناك
 ولو غر بخرية انعقد ولده قبل علمه أو عليه قيمته لسيدها الا ان غره أو انفصل ميتاً بلا جناية ورجع على غران
 غرمها انتهت (قوله وان ملكها) الغلبة للنعميم بالنسبة للزنا والنكاح والرد بالنسبة للشبهة وعبارة أصله مع
 شرح مر أو شبهة فالولد حر ولا تصير أم ولد اذا ملكها في الاظهر لان الولد وان انعقد حر الكنا علقته به
 في غيره لك اليمين فهو كولو علقته به منه في النكاح والثاني تصير لانها علقته بغير وهو سبب في الحرية بعد
 الموت ومحل الخلاف في الحر ولو وطئ العبد امة غير مشبهة فاحلها ثم عتق ومالكها لم تصير أم ولد قط لانها
 لم يتصل من حر انتهت (قوله لا تنقأ العلق بغير) هذا في النكاح والزنا وقوله في ملكه هذا في الموطوءة بشبهة
 لان ولدها وان كن حرة الكن العلق به ليس في ملكه اه شيخنا وعبارة ع ش قوله لا تنقأ العلق بغير في
 ملكه لا يرد على هذا التعليل ما لو ظنها زوجته الحرة أو امة فانه اذا ووطئها فولدت منه ثم ملكها لا تصير
 مستولمة لانه لم يصدق عليها انها علقته بغير في ملكه لانه وان كن حرة الكن علقته به في غير ملكه انتهت
 (قوله كوطه) أى ما لم يرقم به لمائع ككونه محرمة أو مسلمة وهو كافر أو موطوءة أبيه أو مكاتبه أو كونه مبعوضاً
 وان أذن له مالك بعضه فيما يظهر من اطلاقهم خلافاً للقيس اه ج اه زى وعبارة شرح مر واستثنى
 مسائل يمتنع وطؤها فيها كأم ولد الكافر المسلمة وأم ولد المحرم كاختمن الرضاع وأم ولد الموطوءة لفرعه وأم
 ولد كاتبا وأم ولد بعض وان أذن مالك بعضه وأمة لم ينفذ ايلادها لهن وضى أو شرى أو لجناية وامة
 بحوسية أو وتية وأمة موصى بمنافعها اذا كانت ممن تجل فان أولادها الوارث فالولد حر وعليه قيمته يشتري بها
 عبداً ليكون مثلهما رقبته لوارث ومنفعة الموصى له ولو يلزم مهرها وتصير أم ولد فتعتق بحوته مسلوقة بالمنفعة
 وليس له وطؤها الا باذن الموصى له بالمنفعة بخلاف من لا تجل فيجوز بغير اذنه كاصح في أصل الروضه وكامة تجارة
 عبده المأذون له المديون لا يجوز له وطؤها الا باذن العبد والفرع كماله فان أحبلها وكن معسر ائبت الاستيلاء
 بالنسبة الى السيد فينفذ اذا ملكها بعد ان بيعت كالرهن ولا يجوز له الوطء قبل بيعها الا بالاذن وكلمه ولما لم يرد
 لا يجوز له وطؤها في حال بدنه وكلمه ولما ردت ويحجب بانه لا حاجة الى استثناء هذه المسائل لان امتناع الوطء
 فيها المعارضة أمر آخر كما قررنا من حيث كونها أم ولد انتهت (قوله واجارة محل صحة جارتها) اذا كانت ممن
 غيرها ما اذا أجرها نفسها فانه لا يصح لان الشخص لا يملك منفعة نفسه ولومات السيد بعد ان أجرها انقضت
 الاجارة اه خطيب وعبارة شرح مر ولو أجرها السيد ثم مات في اثناء المدة عتقت وانقضت الاجارة
 ومثلها المطلق عتقه بصفته والمدير بخلاف ما لو أجر عبده ثم اعتقه فان الاصح عدم الانقاسخ والفرقة تقدم سبب
 العتق بالموت أو الصفة على الاجارة فيمن بخلاف الاعتاق لهذا الوسيط الاستتجار الاستيلاء ثم مات السيد لم
 تنفع تقدم سبب استحقاق المنفعة على سبب العتق انتهت وقوله وانقضت الاجارة أى ورجع المستأجر
 بقط المسمى على التركة ان كانت والا فلا مطالبة على أحد وقوله ثم مات السيد لم تنفع أى الاجارة وينفق
 عليها من بيت المال فان لم يكن فيمنشئ أو منع متوليها فعلي ما سير المسكين اه ع ش عليه (قوله وقيمتها اذا
 قتلت الخ) عبارة شرح مر فلو قتلها بطن ضمن قيمتها وكذا لو غصبها غاصب وماتت في يده لم يبق في يد الغاصب

كماله في الخيل والاصناف
 ولو ظن بالشبهة ان الامه
 زوجته المملوكة فوطئها
 (ولا تصير) من جلت من
 غيرها (أم ولد) (وان
 ملكها) لا تنقأ العلق بغير
 فملكه (وله) أى السيد
 (انتفاع بأم ولد) كوطه
 واستخدام واجارة (وأرض
 جناية عليها وتسزويها
 جبراً) وقيمتها اذا قتلت

ضمن قيمتها ثم اذا مات سيدها بعد اخذ القيمة استردها الفاضل من تركه لعقها وكذا لو غصب عبدا فاقبض
وغرم قيمته ثم اعته سيده بخلاف ما لو قطع جان يدا أم الولد وغرم ارشها ثم عتقت بموت السيد أو نجز عتقها
لا يسترد الارض لانه بدل الطرف الفاتت ولم يشمله العتق وهذا بخلاف المكاتب فان ارش الجناية عليها لاول
شهادتين على اقرار السيد بلا يلا ودحكم بهما ثم رجعا لم يفر ما لان الملك ببق فيها ولم يفوت الاسلمة البيع
ولا قيمة لها بانفرادها فاذا مات سيدها غرم قيمتها ولو رتبته ولا يخالف في أصل الرخصة في الرجوع عن الشهادة من
انهم لو شهدا بعتق موقضى به القاضي ثم رجعا غرم قيمة العبد ولم يرد العتق سواء كان المشهود بعتقه قنأ أم مدبرا
أم مكاتباً أم أم ولد له لانهم شهدا بالعتق النشئ عمداً كرم من الاستيلاء انتهت مع زيادة (قوله بقاء
ملكها عليها) تعليل لقوله وارش جناية عليها لقوله وقيمة اذا قلنت وقوله وعلى منافعتها لتعليل لما عداهذين
وهو أربع مسائل تأمل وفي شرح مر وانما امتنع بيعها ونحوه كذا كدرحق العتق فيها وخالف المكاتب
حيث امتنع استخدامهم وان كان ملكه عليه باقيا لافيه من ابطال مقصود عقد الكتابة وهو تمكنه من
الاكتساب ليردى التجوم فيعتق ولهذا لو كانت أم الولد مكاتبة بان سبقت الكتابة الاستيلاء أو عكسه لم يكن له
استخدامها ولا غيره مما ذكر اه (قوله ولا يصح تملكها من غيرها) محل ما ذكره المصنف اذا لم يرتفع الاستيلاء
فان ارتفع بان كانت كافرة أو مسلمة وسيت ومارت فتنه مع البيع اه شرح مر (قوله يبيع أو هبة)
يستثنى من ذلك مسائل يجوز فيها بيعها الاولى المرهونة رهنها وضعا أو شرعا حيث كان المستولد معسرا حال
الايلاء الثانية الجنائية وسيدها كذلك الثالثة مستولاة المجلس الرابعة بيعها من نفسها بناء على انه عقد عتاق وهو
الاصح وكيفية ذلك هبتها كما صرح به الباقين والاذرى بخلاف الوصية بم الاحتياجهما الى التبول وهو وانما
يكون بعد الموت والعتق يقع عقبه قال الاذرى ووددنا لو قيل يجوز بيعها ممن تعتق عليه بقرينة وقال الزركشي
ينبغي صحة بيعها ممن تعتق عليه كصلها أو فرعها أي ممن أقرب بحريتها اه وهو مردود والخامسة اذا سبي سيد
المستولاة واسترق فيصير بيعها ولا تعتق بموته السادسة اذا كانت حرة يتوهرها حرة في ملكها ولا تصح الوصية
بها ولا وقفها ولا تبررها وظاهر ان أم الولد التي يجوز بيعها المقترة من وضعي أو شرعي أو جنائية أو نحوها تمتنع
هبتها اه شرح مر (قوله لا يرى بذلك بأسا) بالياء كافي الحلي وباتون كافي ع ش وقوله وبالله منسوب
الوارى بمعنى أو وقوله واجتهاد اعطف تفسير أي من جابر في نسبة عدم رؤية البأس من النبي أي قال جابر لا يرى
بذلك بأسا اجتهدا منه في انه لا يرى البأس وهذا على كونه باليلع أو ما على كونه بالنون فالمعنى اجتهدا من
جابر في عدم رؤية البأس ويجوز الاجتهاد في حياته صلى الله عليه وسلم كافي الاصول لكن رواية النون
لا تناسب قوله منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم لانها ليس فيها نسبة عدم رؤية البأس للنبي وانما فيها نسبة
لجابر ونحوه اه شيخنا وعلمة الرشيدى على مر قوله استدلالا واجتهادا أي من أخذ باظهار قول جابر
والنبي حتى لا يرى بذلك بأسا انتهت وفي المختار البأس العذاب وهو أيضا الشدة اه (قوله بانه منسوخ)
أي ان ثبت انه اطاع عليه صلى الله عليه وسلم وأقر موقد ثبت انه لم يطاع عليه وانما استدلاله بطريق الاجتهاد
أي من جابر أي ظن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطاع على بيعهن وأقره اه عزيرى (قوله كاس) أي في
قوله أمهات الاولاد لا يعن فهذه انتهى ضمنى لانه خبر بمعنى النهى (قوله ومثله غيره) أي ما عدا القرض
وقوله مما يمكن احترازه عن الوصية بعتقها فلا تصح لانها تعتق بالموت من غير اعتاق وكالبيع الهبة كافي ع ش
اه وقال في شرح الروض والسيد بيعها من نفسها بناء على انه عقد عتاق وهو الاصح وكيفية ذلك هبتها
كما صرح به الباقين بخلاف الوصية بم الاحتياجهما الى التبول وهو وانما يكون بعد الموت وعتقها يكون عقبه اه
اه سم (قوله ولا يصح رهنها) لم يستعمل هذا من الحديث السابق في قوله أمهات الاولاد لا يعن فلهذا من
حديث آخر وأما قياس على البيع لان ما لم يجز بيعه لم يجز رهنه تأمل (قوله أول من قوله ويجرم بيعها الخ)

لبقاع ملكها عليها وعلى
منافعتها كالدبرة (ولا يصح
تملكها من غيرها) يبيع أو
هبة أو غيرها لانها لا تقبل
النقل وما رواه أبو داود عن
جابر كان يبيع سراريها أمهات
الاولاد والنبي صلى الله عليه
وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا
أجيب عنه بانه منسوخ
وبانه منسوب الى النبي صلى
الله عليه وسلم استدلالا
واجتهادا فيقدم عليه ما نسب
اليه قولاً أو فعلاً وهو منسوخ
الله عليه وسلم عن يبيع
أمهات الاولاد كما مر وخرج
بزيادته من غيرها تملكها من
نفسها فيصح كإفتي به القفال
في البيع ومثله غيره مما يمكن
لانه في الحقيقة عتاق (و) لا
يصح (رهنها) لما تبين
التسلط على بيعها وتغيير
عماد كراولى من قوله ويجرم
بيعها ورهنها وهبتها

أى لانه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة كالبيع وقت نداء الجمعة فانه صحيح مع الحرمة اه عس (قوله كوالدها
 التابع لها) هذا التشبيه يمكن رجوعه للمسائل الخمسة التي ذكرها بقوله وله انتفاع بام ولله الخ ورجوعه لها
 مراد كما منع غيره كالخطيب فليست ما وجه قصر الشرح له على الاخيرين منها وفي قل على المحلى ومن التشبيه
 يعلم منع بيعه وهبته ورهنه وقفه وتبذيره والوصية به وجواز جاريته واعارته وتزويجه واستدراجه وغيره مما
 من ثم يحرم وطء الولد الانثى واذا وطئها صارت أم ولد كما مر ولا يحجر الولد الذكركر على التزوج ولا يتزوج هو بغير
 اذن السيد ولا يبطال حكم الولد بما ذكر اذا ماتت أمه في حياة السيد * (فروع) * لو أوصى بعقبة أمة بعد
 موته بمدة كعشر من سنة توقفت عتقها على مضي تلك المدة وأولادها في تلك المدة يعتقون من رأس المال ويختص
 على الوارث التصرف فيهم بما ينزىل انك فاهم حكم ولد المستولمة كما قاله الشيخان ولو تزوج حرة جارية أجنبية
 ثم ملكها ابنه أو تزوج عبد جارية ابنه ثم عتق لم ينفسخ النكاح فيهما والولدان يرقن ولا استبلاذ فيهما تأمل اه
 (قوله وعقبة هما من رأس المال) عبارة أصله مع شرح مر وعقبة المستولمة من رأس المال مقدم على الدون
 والوصايا الظاهر الا حذيت كعبر أعتقها ولدها وسواء أصابته ولدها في الصحة أم في المرض أم نجز عتقها في مرض
 موته ولا تنظر الى ما قوته من منافعتها التي كان يستحقها الى موته لان هذا التلاف في مرضه فاقبها مالوا تلفه في
 طعامه وشرايه وبالقياس على من تزوج امرأة أكثر من مهر مثلها في مرض موته وهذا الحكم جاز في أولادها
 الحادئين الارقاء له ولو جنت أم الولد لزم السيد فدواها باقل الامر من من قيمتها يوم الجنابة ومن ارش الجنابة وان
 ماتت عتقها النعمة من بيعها باحبها او جنابها كواحدة في الاظهر انتهت (قوله وان جلت به) أى بما صارت به
 أم ولد فليس الضمير للولد الذي يعتق من رأس المال اه عس لان هذا الولد من غير السيد فينفي قول من
 سيدها وأما الضمير في قوله أو أوصى بعقبة هما من الثلث فهو راجع لها ولولدها التابع لها في العتق والموت تأمل
 (قوله فلا يؤثر فيه) أى في عتقهما من رأس المال ذلك أى جلتها في مرض الموت وأوصى بعقبة هما من الثلث
 (قوله بخلاف مالواوصى بحجة الاسلام من الثلث) أى فاهم اخرج المجتم من الثلث ان وفيها والا فيصرف
 للحجة ما يخصهما من الثلث وتكمل من التركة اه عس وبعبارة المؤلف في الوصية متلو شرانصها وحجة
 الاسلام من رأس المال كغيرها من الدون الا ان قيد بالثلث فنه عملا بتقييد موثاقته من احة الوصايا فان لم يف
 بالحج من المقات ما يخصه كمل من رأس المال وكحجة الاسلام كل واجب باصل الشرع كعمر قوز كلة فان كان
 نذرا فان وقع في الصحة فذاك اوفى المرض من الثلث انتهت * (خاتمة) * في فروع ابن القطان لو ماتت الامة التي
 وطئها السيد القيت سقط امرته أم ولدوا نكر السيد القاءها ذلك من المصدق وجهان قال الاندري الظاهر
 ان القول قول السيد لان الاصل معه لاسيما اذا أنكر الاسقاط والعروق مطلقا وفيما لو اعترف بالحل احتمال
 والاقرب تصديقه ايضا لان تخفى مدة لا يبقى الجمل بحجة اليها اه ولو اتفقا على انها سقطت وادعت انه
 سقط مصور وقال بل لا صورة فيها صلا فالظاهر تصديقه لان الاصل معه قال في البيان اذا صارت الامة قراشا
 لرجل ومعه ولد فافترق بانه ولد لغيره لم يقبل قولها بل القول قول صاحب القراش ولو تنازع السيد
 والمستولمة في ان ولدها ولنه قبل الاستبلاذ او بعد ما تقول قول السيد والوارث وتسمع دعواها ولولدها حصة
 وقال الحب الطبري اختلف اهل العلم في النطقة قبل تمام الاربعين على قولين قيل لا يثبت لها حكم السقط
 والولد وقيل لها حرمة ولا يباح افسادها ولا التسبب في اخراجها بعد الاستقرار في الرحم بخلاف العزل فانه قبل
 حصولها فيه قال الزركشي وفي تعاليق بعض الفضلاء قال الكرايمى سألت أبا بكر بن أبي عبد الله الفرائي عن
 رجل سبق جارية شرايا التسقط ولدها فقال مادامت نطفة أو علقة فواسع اى جائز له ذلك ان شاء الله تعالى اه
 وقد اشار الفرائي الى هذه المسئلة في الاحياء فقال بعد ان قرر ان العزل خلاف الاولى ما حاصله وليس هذا
 كالاستبهاض لانه جنابة على موجود حاصل فاول مراتب الوجود وتو ع النطفة في الرحم فتختلط بماء المرأة

(كوالدها التابع لها) في العتق
 بموت السيد فلا يصح تملكه
 من غيره مو رهنه وهذه من
 زيادتي (وعقبة هما من رأس
 المال) وان جلت به من
 سيدها في مرض موته أو
 أوصى بعقبة هما من الثلث
 كاتفاقه المال في الشهوات
 فلا يؤثر فيه ذلك بخلاف مالوا
 أوصى بحجة الاسلام من
 الثلث وهذا من زيادتي في
 الولد والله سبحانه وتعالى أعلم

فانفسادها جناية فان حارت علقها ومضغة فاسادها أنفث فان نفخت الروح واستقرت الخلقة قرأت الجناية
تفاحشامة الوي بعد الحكم بعدم تحريره وقد يقال اما حلة نفخ الروح فيها بعد الى الوضع فلاشك في التحريم
واما قبله فلا يقال انه خلاف الاول بل محتمل للتنزيه والتحرير ويقرى التحريم فيما قريب من زمن النفخ لانه
جريمة ثم ان تشكل في صورة آدمي وادركه القوايل وجبت الغرة ثم لو كانت النطفة من زمانه بتخييل الجواز
فلو تركت حتى نفخ فيها فلاشك في التحريم ولو كان الوطء نكاحا لموطوءة حرة فلاشك انه غير محترم من الجهتين
وقد سئل ابن اللبان عن مسلم زنا بجمية ما حكمه الولي في الاسلام فلم يجيب فيه بشي فقال له السائل ان ابن حزم ذكر
في كتاب الجهاد ان الولي لم يعتبر بالدار وعند هذا فلاشك في احترامه لاسيما اذا قصد بالوطء تهرهاته
ملكها كما قاله القاضي حسين وغيره اهـ فانه الزركشي وقال الدميري لا يخفى ان المرأة قد فعل ذلك بحمل
زنا وغيره ثم هي امامة فعلت ذلك باذن مولاه والواطي لها وهي مسئلة الفرائي وباذنه وليس هو الواطي وهي
صورة لا تخفى والتعليل فيها عزيز وفي مذهب أبي حنيفة شهير في فتاوى قاضيان وغيره ان ذلك يجوز وقد
تكلم الغزالي عليها في الاحياء بكلام هين غير انه لم يصرح بالتحريم اهـ والراجح تحريره بعد نفخ الروح فيه مطلقا
وجواز قبله وأما مسئلة ابن حزم فقد أفتى والدمرجه الله تعالى فيها بان الولد كافر وبين ان كلام ابن حزم
مردود وقال الزركشي هذا كله في استعمال الدواء بعد الاتزال واما قبله فلا يمنع منه وأما استعمال الرجل والمرأة
دواء لمنع الحمل فقد سئل عنها الشيخ عز الدين فقال لا يجوز لادراك ذلك وظاهره التحريم وبه أفتى العماد بن
فونس فسئل عما اذا تراعى الزوجان الحران على ترك الحمل هل يجوز التداءي بلنعه بعد طهر الحيض أجاب
لا يجوز اهـ وقد يقال هو لا يزيد على العزل وليس فيه سوى سد باب النسل فلنا وان الظن لا يغني من الحق
شيئا وعلى القول بالمنع فلو فرق بين ما يمنع بالكيفية وبين ما يمنع في وقت دون وقت فيكون كالعزل لكان متجها
وفي شرح التبيين للباسي نحو هذا اهـ كلام الزركشي قال الاصحاب في من لم يجد أهبة النكاح يكسرها بالصوم
ولا يكسرها بالكافور ونحوه عبر البغوي بقوله ويكره ان يحتال في قطع شهوته اهـ وفهم جمع من كلام
الرافعي والمصنف تحريم الكافور ونحوه موضح به صاحب الانوار وغيره وجمع بينهما بحمل الجواز على
ما يقتضيه الشهوة فقط ولا يقطعها ولو أراد اعادتها باستعمال ذلك الادوية لا يمكنها الحرمة على خلاف ذلك
والعزل حذر من الولع المكروه وان أذنت فيه المعزول عنها حرة كانت أو أمته لانه طريق الى قطع النسل قال
الشيخ أبو محمد في تبصرته والفتاوى في فتاويه أصول الكتاب والسنة والاجماع متطافرة على تحريمه وطه
السراري اللاني يجلب اليوم من الهند والوم وغيرهما الا ان ينصب الامام من قسم الغنائم من غير حيف
ولا ظلم وعارضهم الغزالي فاقى بان الامام لا يجب عليه قسمة الغنائم بحال ولا تخميمها ولا تفضيل بعض الغنائم
وحرم ان بعضهم وزعم ان سير قسول الله صلى الله عليه وسلم تقتضي ذلك ورد عليه المصنف قوله بانه خارق
للاجماع فيه هذا ان كان مأخوذا بالقهر فان كان مسروقا أو مختلسا نحن أيضا على المشهور خلافا للامام
والغزالي وقد تقرر ان ما أخذ من الحرب من ماله يملكه وان الحرب اذا قهر حر يملكه والنص ان ما حصله أهل
الغنم من أهل الحرب يقاتل ليس بغنمة فلا يترع منهم فعل ما ذكره الشيخ أبو محمد وغيره فيما علم انه من غنمة
لم تخمس ولا في اياع من السراري ولم يعلم حاله والامر فيه محتمل لذلك لا يكون من هذا القيسل وكان بعض
التورعين اذا أراد التسري بأمة اشترأها من وكيل بيت المال بظاهر ان من له حق في بيت المال يجوز له تلك
الامة بطريق الظفر لان المرجع فيها حثت الى بيت المال ليعمل بالمستحقين وفي كلام التاج ابن القسركاح ان
القول في الغنمة يحرم ما دامت الغنمة تقسم على الوجه المشروع فاذا تغير الحال جاز لمن ظفر بغيره خيرا
دونه ان يأخذه ويكتمه اهـ ومقتضاه جواز الاخذ بغيره في الغنمة فضلا عن بيت المال لكن المصنف نقل
في المجموع عن الغزالي وأقره انه لو لم يدفع السلطان الى كل المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز

لا حدهم أخذت من بيت المال فيأربعت مذهباً حدها لا يجوز ولا يترك ولا يدري حنيفة أجرة أو
دائق أو غيرهما قال الغزالي وهذا غلو لا يجوز والثاني يأخذ لكل يوم ما يكفيه والثالث كفاية سنته والرابع
ما يعطى وهو حقه والباقي من ماله لا يجوز قال وهذا هو القياس لأنه ليس مشتركاً كالغنيمة والميراث لأن ذلك
ملكه حتى لو ماتوا قسم بين ذريتهم وهذا لا يستحق وارثه شيئاً وهذا إذا صرف إليه ما يليق صرفه إليه اهـ
وبالاول جزم ابن عبد السلام في قواعده ومقتضاهما لحق ذلك بالاموال المشتركة وإن أخذت فخرافاً بما يستحق
في بيت المال لا يجوز وإن منع التسليم في أمره المستحق ونقل الزكاة عن ابن عبد السلام منع ذلك وهو
موافق لما سبق عن من منع الأخذ حيث لم يدفع السلطان إلى كل المستحقين حقوقهم وفي فتاوى المصنف إن
السلطان إذا أعطى رجلاً من الجن من المقيم شيئاً لم يكن السلطان خسر ولم يبق الباقي قسمة شرعية وجب
الحس في الشيء صار إلى هذا ولا يحل له الانتفاع بالباقي حتى يعلم أنه حصل لكل من الغنائم قدر حصته من هذا فإن
تعذر عليه صرف ما صار إليه إلى مستحقه لم يدفعه إلى القاضي كسائر الاموال الضائعة هذا إذا لم يعط ذلك على
سبيل التخل بشرطه اهـ ويؤخذ مما سبق عن المجموع نقلاً عن الغزالي الفرق بين مال الغنيمة وبين مال بيت
المال قال بعضهم وهو ظاهر اهـ شرح مر والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تحت هذه الحاشية المباركة بحمد الله وهونه وحسن توفيقه والحمد لله على كل حال
قال مؤلفها وكان الفراغ من تحرير هذا الجزء في يوم الاحد المبارك ثاني شهر جادى الثاني من شهر ربيع
أربع مائة وخمسة وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمداً لمن آكل لنا ديننا ورضي لنا الاسلام ديناً وبينه ما تم تبين وشكراً له فقهاء في ديننا وجعل فناء
مجتهدين ومقلدين وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد القائل من برد الله به خيراً يفقه في الدين وعلى آله وأصحابه
الذين بذلوا أنفسهم وأموالهم في تشييد شرع سيد المرسلين وعلى التابعين لهم وأتباعهم في سلوك منهجهم
القويم المتين ما هبت نسمات فخر كثر أرواق في كل وقت وحين (أما بعد) فقد تبرعوا ببناء على طبع
حاشية العلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ صاحبان الجلال على شرح القدوة الامام شيخ الاسلام زكريا
الانصاري قدسهما الله بالرحمن والرحمن وأسكنهما أعلى فرايدس الجنان وقدأبان فيها عن معضلات
وأجاد ونقل النصوص ووفى بما فوق المراد فهي حاشية لا كالحواشي واسعة المجال قدحوت من كل مطلب
للشرب الزلال وذلك بالطبعة الميمية بحصر المروسة المنجبة بجوار سيدي أبي البركات المودين قريي لمن
الجامع الازهر المنير ذات الادوات المتوفرة الباهرة والحروف الفاتحة الزاهرة ادارها المقتدر لغوره
القدير أحمد البابي الحلبي ذي الجبر والتعظيم وكن تجميع غالب تلك الحاشية بقلم
للتوصل بالنبي العربي الفقير اليه تعالى أحمد المكتبي والبعض الآخر
بقلم بعض الفضلاء ذوي العقول النبلاء وقد بدأ بطبعها

في شهر شعبان المعظم سنة ١٣٠٥

من هجرة نبينا صلى الله

عليه وسلم

تم

(فهرسة الجزء الخامس من حاشية الشيخ الجبل على شرح المنهاج)

صفحة	كتاب الجنائيات	صفحة
٢	فصل في الجنابة من اثنين وما يذ كرمها	١٥٧
١٥	فصل في أركان القود في النفس	١٦٢
١٩	فصل في تغير حال الجروح الخ	١٦٥
٢٦	فصل فيما يعتبر في قود الاطراف	١٧٥
٢٩	باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه	١٧٩
٣٥	فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني	١٩٢
٤٣	فصل في مستحق القود ومستوفيه	١٩٩
٤٦	فصل في موجب العمد والعفو	٢١١
٥٣	كتاب الديان	٢٢٢
٥٨	فصل في موجب مادون النفس الخ	٢٢٨
٦٣	فصل في موجب اياة الاطراف	٢٣٢
٦٥	فصل في موجب ازالة المناقع	٢٤٤
٧٠	فصل في الجنابة الخ	٢٥٠
٧٧	باب موجبات الدية	٢٦٢
٨	فصل فيما يوجب الشر كذا في الضمان الخ	٢٦٨
٨٧	فصل في العاقلة	٢٧٩
٩٢	فصل في جنابة الرقيق	٢٨٦
٩٦	فصل في الغرة	٢٩٦
٩٩	فصل في كفارة القتل	٢٩٩
١٠٢	باب دعوى الدم والقسامة	٣٠٦
١٠٢	فصل فيما يتبعه موجب القود الخ	٣١٢
١١٠	كتاب البغاة	٣٢١
١١٣	فصل في شروط الامام الاعظم	٣٢٩
١١٩	كتاب الردة	٣٣٤
١٢١	كتاب الزنا	٣٤٠
١٢٨	كتاب حد القذف	٣٤٣
١٣٦	كتاب السرقة	٣٥٢
١٣٨	فصل فيما لا يمنع القطع وما يمنع الخ	٣٦٤
١٤٧	فصل فيما يتبعه السرقة الخ	٣٦٧
١٤٩	باب قاطع الطريق	٣٧٠
١٥٢	فصل في اجتماع عقوبات على واحد	٣٧٧
١٥٦		

صفحة	صفحة
٤٤٤ فصل في العتق والبعضيه	٢٨٩ فصل في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجل الخ
٤٤٦ فصل في الاعتناق في مرض الموت ويان القرعة	٣٩٩ فصل في تحمل الشهادة وأدائها
٤٥٠ فصل في الولاء	٣٠٤ فصل في رجوع الشهود عن شهادتهم
٤٥٢ كتاب التدبير	٤٠٧ كتاب الدعوى والبيئات
٤٥٦ فصل في حكم حل المدبر ما الخ	٤١٦ فصل فيه اية مطلق بجواب المدعى عليه الخ
٤٥٧ كتاب الكتابة	٤٢٠ فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف
٤٦٣ فصل فيما يلزم السيد وما يسن الخ	٤٢٤ فصل في النكول
٤٦٩ فصل في لزوم الكتابة وجوازها الخ	٤٢٧ فصل في تعارض البيتين
٤٧٣ فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة الخ	٤٣١ فصل في اختلاف المتداعين
٤٧٨ كتاب أمهات الاولاد	٤٣٤ فصل في القائف
	٤٣٦ كتاب الاعتناق

•(غت)•

